

﴿الجزء الاول﴾

من حواشي العلامةين الفهامين والامامين
القدوتين العلامة العارف بالله الشيخ عبد الجيد الشرواني تزيل مكة
المكرمة والامام المحقق والعلامة الموفق الشيخ أجدين
قاسم العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج تأليف
الامام العالم العلامة الاوحد الفهامة حاشية
المحققين شهاب الدين أجدين حجر
الهيتمي الشافعي تزيل مكة
المشرفة تعتمد الله الجميع
برحمته واسكنهم
فسيح جناته
امين

﴿وهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج﴾

﴿تنبيه﴾

قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الجيد الشرواني في أول كل
صفحة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل صفحة
مفصولا بينهما جدول وجعلت التعقيب تابعة لحاشية الشرواني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل لكل
أمة شرعاً ومنهاجاً وخص
هذه الأمة بأوضحها أحكاماً
وجلباً وهداهم إلى ما آتاهم
به على من سواهم من تعبد
الاصول والفروع وتحرر
المتون والشروح لتستخرج
منها العوصات استنباحاً
وأشهد أن لا اله الا الله وحده
لا شريك له وأشهده أن
سيدنا محمد عبده ورسوله
الذي ميزه الله على خواص
رسله بمجزة ونصائص
ومعاجا صلى الله وسلم عليه
وعلى آله وصحبه الذين
فطموا أئمة الدين القويم
عن ان يلحقوا بشئ من
مقاصده أو يباديه شبهة
أو اوعوا جلباً صلاته وسلاماً
دائمين بدوام جوده الذي
لا زال هماً لا يخفاه (وبعد)
فانه طاماً يخجلني أن أتربط
بخدمة شئ من كتب الفقه
للقطب الرباني

بسم الله الرحمن الرحيم

المفتقرب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وآله النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين
وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين (قوله لكل أمة) أي جماعة فان كل أمة جماعة فليست بهم والنبي
إمامهم (قوله شرعوا ومنهاجاً) الاول الباريق إلى المعاني الثاني مطلق الطريق الواضح شبهه الذين لانه سبب
الحياة الابدية وموصل البهاق في كل منهما براعة الاستنبال (قوله وخص هذه الأمة) أي أمة الانبياء (قوله
بأوضحها) البلاء دالة على المقصور فهي على حققتها وانما التناول في مادة المحصول بحملها على معنى
التمييز أو بضميتها لها والضمير للشرائع (قوله أحكاماً وجلباً) تمييز من النسبة والمراد بالاول النسب
الثامة المتأخوذة من الشرائع مطلقاً أو المتعلقة بخصوص كصفة العمل والثاني أدلها مطلقاً أو بخصوص
أدلة الفقه (قوله وهداهم) أي أرشدهم وأوصلهم (قوله من تعبدوا اصول) أي اصول الدين والفقه
الاجلالتو التفصيلية والمراد بخصوص اصول الفقه أي أدلته التفصيلية وخصه عطف الفروع عليها
لرابطها الفقه (قوله لتستخرج منها) أي لتخرج من الاربع المذكورة بالنظر والفكر (قوله العوصات)
جمع عوَصَ يَوْصِي وَنَاصِي أي المسائل الصعبة (قوله بمجزة) الخ لعله منصوب برفع الحافض أي البلاء لانه
وان كان معاجلاً لكنه الحق القياسي في كلام المؤلفين وسيله رعاية القافية (قوله فطموا) أي منعوا
ودفعوا (قوله القويم) أي المستقيم (قوله من مقاصده) وببإدائه لعل المراد بمقاصد الدين مسائل على
التوحيد والفقه وببإدائه أدلتها (قوله أو اوعوا جلباً) انما اشعرني لشبهة الجلب والافق الترتيب
(قوله هماً لا يخفاه) كشدايق هطل المطر اذا نزلت متتابعات فالتسليم القطر ونج الماء اذا سال كذا في
الاقاموس والمراد بمهاينة المبالغ في الحكم والكيف (قوله طاماً) ماهناً رائدة كافتحني عن الرفع لخطها
أن يكتب متصلاً بالفعل كما في نسخة الطبع (قوله القباب) أي المشيع لعماد (قوله الرباني) أي المتأله

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلد الذي وفق أئمة كل عصر لغيره بالأحكام وفقه في دينه القويم من أراد من الاتام وسلك عن شاء
المنهاج المستقيم فلا يجد عن منهج النوايا وأفضل الصلاة والسلام على من أوفى الحكمة وفصل الخطاب

والعارف بالله تعالى اه اختار وقال شيخ الاسلام في شرح الزاوية القشيرية بآية التسوية الى الرب أي
 المالك اه فتقوله ابن حجر في شرح الاربعين هم من أقضت عليه المعارف الالهية تعرف به وروي الناس
 بعلمه اه مبين مراد بالنسبة الى الرب **(قوله)** والعالم الصمداني أي المشتوي بال الصمد أي المقصود في
 الخواص **(قوله)** شيخ الاسلام في الكتاب المذكور ولعل المراد بالنسبة هنا انه يعتقد في أمور كهلته التي يجب
 لا يفتي الي غيره تعالى في أمرنا ع **(قوله)** النواوي نسبة الى نوي قريش من قرى الشام الان شريفة
 في النسبة **(قوله)** ثاني عشر يحرم الحرم سنة ثمان وخمسين الخ ونقل عنه انه فرغ من تسويد هذا الشرح
 عشية جئس ليلة السابع والعشرين من ذي القعدة سنة ثمان وخمسين وتسعمائة اه وقال الخطيب
 الشريفي انه شرع في شرح المنهاج عام تسعمائة وتسع وتسعين اه ونقل عنه انه فرغ منه سابع عشر
 جمادى الآخرة عام ثلاثين وستين وتسعمائة اه وقال الجلال الرمي انه شرع في شرح المنهاج في شهر ربي
 القعدة سنة ثلاث وستين وتسعمائة اه ونقل عنه انه فرغ منه ليلة الجمعة تاسع عشر جمادى الآخرة سنة
 ثلاث وسبعين وتسعمائة اه وعلين ذلك ان تأليف النهاية متأخر عن تأليف التفتوا الغني كما صرح عليه
 ع **(قوله)** وان تأليف الغني متأخر عن تأليف التفتة **(قوله)** ملخصا حال من فاعل عزمت أي مراد الشخص
 والتفتة **(قوله)** ومناهية أي في الدليل **(قوله)** والتعليل أي الاعتراض عطف على الخلاف **(قوله)** وعلى نزو
 انتقال الخ عطف على قوله على الدليل **(قوله)** والاحتاج يظهر انه عطف تفسير **(قوله)** لتعطيل الهمم
 أي ضعفه على الدليل **(قوله)** عن التحقيقات أي عن تحصل أدلة الأحكام **(قوله)** باطنها أي الأدلة **(قوله)**
 أو مشيرا عطف على طو أو ملخصا **(قوله)** إلى المقابل أي مقابل المعتقد **(قوله)** أو عاتية أي القياس ويحتمل
 ان المراد دليل المقابل مطابقا وهو لا يدرك كان ينبغي عليه العطف بالاول ان عطف العام بخصوص به كإقرار
 في محله **(قوله)** أصله أي ارتباطا والاضافة بمعنى **(قوله)** لفتته أي ما تميز به الأصل **(قوله)** في ذلك أي في
 خدمة المنهاج وشرحه على الوجه المذكور **(قوله)** والافتقار عطف تفسير **(قوله)** البه متعلق بقوله
 باذا **(قوله)** في أي في تأليف ذلك الشرح **(قوله)** بما قصرت في خدمته جمع خدمة ككسرة وكسر
 والضمير للمنهاج ويحتمل انه تعالى أي بما كذاة التقصير الصادر من في خدمة المنهاج **(قوله)** انه الجواد الخ
 على الاستعانة وما عطف عليها **(قوله)** وبسمته أي الشرح المستحضر في ذهنه اذا ظهر صنعته ان الخطبة
 سابقة على التأليف **(قوله)** بشرح المنهاج متعلق بالاحتياج في الأصل وأما بعد العام فبالجار والمجرور وخو
 من العلم فلا يتعلق بشي **(قوله)** بسم الله الرحمن الرحيم إلى آخر الكتابية قول قال **(قوله)** أي أول الخ بيان
 لمعلق الباب بنا على أنها أصلية وقيل زائدة لا تتعلق بشي قد دخل لها مبتدأ والخبر محذوف أو بالعكس وعلى
 الاول الأصح فالمتعلق بالفعل أو اسم وعلى ككل اما خاص أو عام وعلى كل ما مقدم أو مؤخر وأولى هذه
 الاحتمالات الثانية ان يكون فعله انه الأصل في العمل وقوله الخلف عليه وكثرة التصريح بالمتعلق فعلا
 وأن يكون خالصا للشرح عني تأمينا يرض في نفسه لفظا ما جعل التسمية بمذاهب السلف في المسافر بلا خ
 أسافر والاسكل بلا خا كل وهكذا وان يكون مؤخر الواقع الوجود الذي كرى الوجود الخارجى وليقد
 القصير كما في قوله تعالى انا نعبدوا ان نستعين وانما قدم في قوله تعالى اقرأ باسم ربك لانه مقدم ابتداء
 القراءات لتعليمه انه أول ما نزل فكان الامر بالقرأة أهم باعتبار هذا العرض وكثيرا ما ترجع البلاغة
 الالهية العريضة على الالهية النازقة اقتضى الحال ذلك كما هنا ولم يقتصر الشارع على أول مع انه أولى
 لما رويتم البركة جميع التأليف بخلاف ما دالا افتتاحا مثلا فان البركة خاصة بالابتداء لا لاشارة الى الجواز

وعلى آله الاختيار أو محله العزم وتأنيهم الى يوم الحساب (وبعد) فيقول العبد الفقير الى الله سبحانه وتعالى
 منصوصا بوسط الشيخ الطبري الشافعي وقضاه الله حسن العمل وغفر له ما كان من الزلل هذه حواش رقيقة
 وكانت دقيقة وحرر ان شريفة وتبينها مهمة وفروع مسلمة لم يسبق لغالبها رسم في المفاخر ولم يسمع
 بها قبل ذلك الخواطر جمعها من خطا حررها ورسم بحبرها مولانا وشيخنا تقي من حقق وجهين دقيق

والعالم الصمداني ولي الله
 بلا نزاع * وبحر المذهب
 سلا دفاع * أبحر كريا
 يحيى النواوي قدس الله
 روحه وأقرضه بحه الى
 ان عزمت ثاني عشر يحرم
 سنة ثمان وخمسين وتسعمائة
 على خدمة منهاجه الواضح
 ظاهر * الكثرة كنوز
 ذخائر * ملخصا معتمدا
 شرحه المتداوله * وبجيبا
 عما فيها من الارادات
 المتفاوتة * طو باسط
 الكلام على الدليل * وما به
 من الخلاف والتعليل *
 وعلى عز والاحتياج
 لا ر باها * لتعطيل الهمم
 عن التحقيقات فكيف
 باطنها * وشيرا الى
 المقابل بر قياس أو عاتية *
 والى ما تميز به أصله لفتته *
 فشرعت في ذلك مستعينا
 بالله ومن وكلا عليه * وماذا
 أكف الضرر عذو والافتقار
 اليه * أن يسبغ على واسع
 جوده وكرمه * وأن
 لا يعاملني فيه بما قصرت
 في خدمته لاسيما أمنه
 وسومه الجواد الكريم
 الرؤف الرحيم * (وسيت)
 نقضة المحتاج بشرح
 المنهاج * قال المؤلف رحمه
 الله تعالى (بسم) أي أولف
 أو افتتح * تأني

تقدر وعاموان كان الاولى تقدر وخلصا **(قوله والباء للمصاحبة)** أى على وجه التبرك **(قوله ويصع)** أى
باعتقاد وانما الخلاف في الرفع **(قوله كونها للاستعانة)** رجع البضاي و رجع البخشي المصاحبة واليه
سبل كلام الشارح وأطال المحشون لهما في التجميع بينهما وجوه طويلة فراجع حاشية الشهاب الخلفاني
على البضاي **(قوله نظر الى ان ذلك الامراخ)** قال شيخ زاده في حواشي البضاي ماورد عليه ان الالة
تقتضي التبعية والابتداء فهي ثنائي التعظيم والجلال دفعه بقوله من حيث ان الفعل لا يعتد به شرعاً عالم
يصدر باسمه تعالى فان الالة جهة وجهة التبعية وتوقف نفس الفعل أو كماله عليها وقد لوحظ هنا الوجهة
البنائية دون الاولى اهـ ورده الصبان في رسالته الكبرى على البسملة بان هذا لا يقدم الاعتراض لبقاء ايام
ان اسم الله تعالى غير مقصود لذاته اهـ **(قوله لا يتم شرعا)** لعسل المراد بركة أو كمالاً ولا أشكل سم ووجه أن
قول الشارح شرعاً كالنص في ذلك المراد فلا موقع لقوله لعسل وقوله والأشكل عبارة الصبان ووجه الاول
أى الاستعانة بان فعل الالة على توقف وجود الامر على اسم الله تعالى وانه اذا لم يصدر به لا يوجد ان ذلك شأن
الالة فيكون فيه تنزيل توقف الكمال منزلة توقف الوجود وتنزيل الموجود الذي لم يكمل شرعاً منزلة الموجود
وذلك بعدم المحسنات اهـ **(قوله بديره)** أى الاله باسمه تعالى **(قوله وأصل اسم هو)** أى بكسر ايم وض
فسكون هذا مذهب البصريين ويشهد له جمعه على أسماء وجمع جعله على أسماء وتصغيره على سمي وقوله
في فعله سميت أو سميت وسميت صبان وفي النهاية ما وافقه قال الرشدي قوله هو على أسماء أى فان أصله
أسماء وقعت الواو منطرفة ثم أنزله فقلت همزة فوقفه على سمي أى فان أصله سمي واجتبع الواو والياء
وسقت احدهما بالسكون فقلت انواو يا أو التكبسر والتصغير ودان الاشياء الى أصولها وقوله سميت الخ
لبان حذف مطلق العجز والانه هذا التصريح انما تبادل على بانى اهـ **(قوله من السماخ)** كالغلو زنا
ومعنى أى لانه يعلى مسماؤه فظهره صبان **(قوله حذف عجزه)** عبارة الصبان نغف لكثرة الاستعمال
بحذف عجزه ومركبة صدره فوقع التخفيف في طرفه وانى همزة الوصل تعو بضاع الا وعلم بذلك ان حذف
الواو اعتبارا بطي لالعله تعريفة اهـ **(قوله وقيل اقل الخ)** مستأنف أو معطوف على قوله وأصل اسم سماخ
ولا يصح عطفه على مدخول الفاء ان أو همزة صنية لان حذف العجز لا يتفرع عليه ان الوزن اقل أو اعل سم
(قوله وقيل اعل الخ) عبارة الصبان وعند الكوفيين من وسم بمعنى علم يعلم لانه علام على مسماؤه وأصله
الاعلى وسم بفتح الواو وسكون السين نغف بحذف صدره لكثرة الاستعمال وانى همزة قدام وانما قلنا
من وسم لانه المناسب لنقر مذهب الكوفيين لجعلهم الفعل الماضى أصلاً شئت منه غيره وسلاماً ممن
لزم اشتقاق الشيء من نفسه بحسب الاصل الوارد على من قال من الوسم اهـ **(قوله وطولت الباء الخ)** عبارة
الصبان وطولت أسماء نحو من نصف ألف قبل تعظيماً للحرف الذى ابتدئ به كالم الله تعالى ثم طرد التطويل

والياء للمصاحبة ويصع
كونها للاستعانة نظراً الى
أن ذلك الامر الملبوس باسمه
تعالى لا يتم شرعاً بدونه
وأصل اسم سمون السمو
وهو الارتفاع حذف عجزه
وعوض عنه همزة الوصل
فوزنه افع وقيل اقل من
السماء وقيل اعل من الوسم
وطولت الباء لتسكون

امام الحقير والخير والمرجع على أنه عالم العصر الأخير نغف الائمة شيخ الاسلام أجد بن قاسم العبادي
الزهري أصله الله دار الأكرام وجعلنا معه من الفائزين في موطن السعادة والسلام على شرح المنهاج
نخاتمة أهل التصنف ونخبط ذوى التأليف امام العلماء المحققين ولسان الفقهاء المصدقين مولانا
شيخ مشايخ الاسلام المسلمين عالم الحرم الأمين شهاب الله والدين ابن حجر الهيتمي ثم الملكى قدس الله
روحوه وفوز ربه وعلم أنه حيث رضى بقوله هو فراده شيخنا شيخ الاسلام وأحد الاعلام محمد
شمس الدين ابن شيخنا نخاتمة الفقهاء العظام شيخ مشايخ الاعلام أحمد الزملى الانصارى سقى الله ثراه وجعل
الجنة مأواه * قال قدس الله سره **(قوله يصع كونها للاستعانة)** في جواز هذا الاطلاق في كلام الله
تعالى نظر **(قوله لا يتم)** لعلى المراد بركة أو كمالاً ولا أشكل **(قوله وقيل اقل)** فنديل ظاهر الصنع انه في حيز
التفريع على قوله حذف عجزه الخ مع ما قبله من أن ذلك لا يصح ان حذف العجز لا يتفرع عليه أن الوزن اقل
أو اعل فليجعل مستأنفاً أو يعطفه على وأصل اسم سماخ فليأمل **(قوله وطولت)** أى خطا وقوله عوضاً
عن حذفها يقال لالعله حذفها الا التخفيف والتعويض بنافية اذ لا تخفيف معه وجواب بأن المراد انها

في سبيل غيره وقيل يعرضان الفاسم المحذوفة منه بنوع من نصها ولا انتفاء التكتين في نحو باسمه بل لم
يبدلوا رأس يائه وقولنا بنوع من نصها يندفع ما يقال التعويض عن الالف بنافي التخفيف بحذفها فيقال
وحذفت الالف خطا مع ان الاصل في كل كلمتان تكتب على صورة لفظها ابتداء بالالف ثم ابدال الالف بغيرها
لجوع امرين كثرة الكتابة وشدة اتصال الباء باسمه **(قوله)** عوضا عن حذفها ان اردان تطويل الباء
خطا عوض عن خط الهمزة فظاهر اوجع لفظها فمشكل لان تطويل الباء غير لفظي فلهذا عوضا عن اللفظي
بعبء على التقديرين فتقوله عن حذفها مشكل اذ الحذف غير معرض عنه كيف هو موجود الهمم الا ان
يحمل عن على التعليل ولا يخفى انه تصغير فلا تأمل سم ولا ثان تجعله من اضافة الصفة الى موصوفها **(قوله)**
وهو ان اردنا الخ أي كل فرد من افراد الاسم كزيدان أو بده لفظه كقولنا زيد ثلاثي فهو غير المسمى أو الذات
كقولنا زيد مطوّل أو أسود فهو عين المسمى وكذلك أطلق بان لم يرد به لفظا ولا ذات لكن ينبغي ان يحمل حمله
حينئذ على الذات ما اذا صلحت للتصاف بالمحمول كقولنا زيد موجود وليس المراد بالاسم في قول الشارح
وهو الخ لفظ الاسم أي المركب من الهمزة والسين والهم كجاءوا وحينئذ فلا راد وما اردوه عليه
الفتاوى المشي سم هناسد غير البصري وعش **(قوله)** غير المسمى الأولى هنا وفي نظائرها لا تبيّن
الاقتبال باللفظ كالم غير **(قوله)** اجزاء أي قطع لانه يتألف من أصواته مقطعة بغير قارة ويختلف
 باختلاف الامور والاعصار وينعقد تارة فيجد آخرى المسمى لا يكون كذلك نهاية ومعنى **(قوله)** أو الذات
الخ لكن لم يشترط هذا المعنى هنا فهو معني أي في ما اذا لم يستعمل مع عامل كان يقال لفظ كذا مراد به الذات
المخصوصة فلا ينافي هذا ما اقتضاه كلام ابن جرير من كثرة استعماله بمعنى الذات فانه يقال كذا مراد به كذا مع
المعامل كقولنا الله الهادي ومحمد الشيع وقديس صرح بذلك قول ابن جرير كذا أطلق عش **(قوله)** فهو على
مدلوله أي الاصراف كزيد **(قوله)** أو الصفة الخ عبارة النهاية وان ارد به الصفة كجاءوا أي إلى الحسن
الاشعري انقسم انقسام الصفة عند الماهو ونفس المسمى كجاءوا احدا القديس والى ما هو غير كالحق والرازق
والى ما هو ليس هو ولا غيره كالحق والعاليم والقادر والاريدوا المتكلم والبصير والسميع اه وكذا في المعنى
الا أنه تسمع ويصرف القسم الاخير بالمصادر وعبارة الصان ثم الاسم ان ارد به اللفظ الدال على المسمى كلفظ
زيد الدال على ذات شخصه فغير المسمى فطعا وان ارد به المدلول بجاز العلاقة المجالية أو السببية اعتبر ارفعهم
كان مشتقا من صفته ان كان جامدا كانه وغيره ان كان مشتقا من صفة فعل كالحق ولا عين ولا غيره ان
كان مشتقا من صفته ذات كالعالم قال السعدى شرح المقاصد الاحباب اعتبر المدلول المطابق فالخلق
التول بان مدلول الخلق شيء مثله الخلق لانفس الخلق ومدلول العالم شيء مثله العلم لانفس العلم والاشعري

عوضا عن حذفها وهو ان
أرد به اللفظ غير المسمى
اجزاء أو الذات عنه كالجاء
أطلق لان من قواعدهم
ان كل حكم ورد على اسم
فهو على مدلوله أو الصفة
كان تارة غيرا كالحق
وتارة عين

تطوّل دون الاول فلا ينافي التخفيف في أنه ان ارد ان تطويل الباء عوض عن خط الهمزة فظاهر اوجع
لفظها فمشكل لان تطويل الباء غير لفظي فلهذا عوضا عن اللفظي بجوع على التقديرين فتقوله عن حذفها
مشكل اذ الحذف غير معرض عنه كيف هو موجود الهمم الا ان يحمل عن على التعليل ولا يخفى انه تصغير
فليتأمل **(قوله)** وهو ان اردنا الخ أي كل فرد من افراد الاسم كزيدان أو بده لفظه كقولنا زيد ثلاثي فهو غير المسمى أو الذات
كقولنا زيد مطوّل أو أسود فهو عين المسمى وكذلك أطلق بان لم يرد به لفظا ولا ذات لكن ينبغي ان يحمل حمله
حينئذ على الذات ما اذا صلحت للتصاف بالمحمول كقولنا زيد موجود وليس المراد بالاسم في قول الشارح
وهو الخ لفظ الاسم أي المركب من الهمزة والسين والهم كجاءوا وحينئذ فلا راد وما اردوه عليه
الفتاوى المشي سم هناسد غير البصري وعش **(قوله)** غير المسمى الأولى هنا وفي نظائرها لا تبيّن
الاقتبال باللفظ كالم غير **(قوله)** اجزاء أي قطع لانه يتألف من أصواته مقطعة بغير قارة ويختلف
 باختلاف الامور والاعصار وينعقد تارة فيجد آخرى المسمى لا يكون كذلك نهاية ومعنى **(قوله)** أو الذات
الخ لكن لم يشترط هذا المعنى هنا فهو معني أي في ما اذا لم يستعمل مع عامل كان يقال لفظ كذا مراد به الذات
المخصوصة فلا ينافي هذا ما اقتضاه كلام ابن جرير من كثرة استعماله بمعنى الذات فانه يقال كذا مراد به كذا مع
المعامل كقولنا الله الهادي ومحمد الشيع وقديس صرح بذلك قول ابن جرير كذا أطلق عش **(قوله)** فهو على
مدلوله أي الاصراف كزيد **(قوله)** أو الصفة الخ عبارة النهاية وان ارد به الصفة كجاءوا أي إلى الحسن
الاشعري انقسم انقسام الصفة عند الماهو ونفس المسمى كجاءوا احدا القديس والى ما هو غير كالحق والرازق
والى ما هو ليس هو ولا غيره كالحق والعاليم والقادر والاريدوا المتكلم والبصير والسميع اه وكذا في المعنى
الا أنه تسمع ويصرف القسم الاخير بالمصادر وعبارة الصان ثم الاسم ان ارد به اللفظ الدال على المسمى كلفظ
زيد الدال على ذات شخصه فغير المسمى فطعا وان ارد به المدلول بجاز العلاقة المجالية أو السببية اعتبر ارفعهم
كان مشتقا من صفته ان كان جامدا كانه وغيره ان كان مشتقا من صفة فعل كالحق ولا عين ولا غيره ان
كان مشتقا من صفته ذات كالعالم قال السعدى شرح المقاصد الاحباب اعتبر المدلول المطابق فالخلق
التول بان مدلول الخلق شيء مثله الخلق لانفس الخلق ومدلول العالم شيء مثله العلم لانفس العلم والاشعري

أخذ المدلول الاعم واعتبر في أسماء الصفات المعاني المقصودة فزعم ان مدلول الخالق الخلق وهو غير الذات ومدلول العالم العلم وهو لا عين ولا غير اه فتصل مما ذكر ان الاسم يعني اللفظ الدال على غير المسمى قطعاً ويعني المدلول المطابق عنه قطعاً ويعني مطلق المدلول نارة يكون غير مواتة يكون عنه وتارة يكون لا غير مواتة ولا عين ولا غير واحد لا معنى للخلاف في ان الاسم غير المسمى أو عينه والغير المسمى في قوله مصفة الذات ليست غير الغير المنفصل لا مطلق الغير للقطع بان الصفة غير الموصوف وان لم تنمها التسمية فتطلق على وضع الاسم للمسمى وعلى ذكر المسمى باسمه فهى غير المسمى وغير الاسم اه (قوله كنهه) مثله في المواضع للاسم الذى مدلوله عين الذات والكلام هنا في الاسم معنى الصفة فالتمثيل في الحقيقة للصفة فكيف يمثل لها بقوله الله سم أى فكان ينبغي أن يمثل بالواحد نحو كما مر عن النهاية والمغنى وأجاب عنه الكردى بما نصه قال في شرح المقاصد قد مراد بالله الوجود لانه لما كان عين الذات فالدال على الذات الدال عليه لكن لما كانا مختلفين بالاعتبار فالدال عليه باعتبار انه الوجود لا على الذات فلم وباعتباره دال على الوجود صفة وهكذا كل علم على الذات لا بوجوه كل شئ عينه عند الاشعري فهو هذا الاعتبار الثانى صفة وهو المراد هنا اه وفيه تكلف لا يخفى (قوله حذر الخ) فثبت ان بسم الله لا يحتمل القسم وفيه كلام في الامان سم وحاصله كما ذكره الشهاب البخارى في مختصر الروضة انه عين عرش عبارة الصبان وانما قيل بسم الله لم يقل بالله مع ان ابتداء الامر باسم الله حاصل بقول بالله مبالغته في التعظيم والادب فهو كتوهم سلام على المجلس العالي ولانه أبعد عن اجهل القسم من بالله ولا شعارة ان الاستعانة والتبرك بكونه بان اسمه كما بدأه اولادة العموم ان قلنا الاضافة استغرافية أو جنسية أو أعمال نفس السامع في تعيين المفهوم دان قلنا عهدة بقول الاجال ثم التفصيل ان قلنا البينان ونؤمن من قولنا ولانه أبعد عن اجهل القسم من بالله ان بسم الله يصلح قسم وان القائل بسم الله مبالغته لا يتعد عنه وهو كذلك وان أراد اللفظ كلفظ الله ان قصد اللفظ الثابت في القرآن لما مر به في الانوار من انه اذا حلف بكاتب الله أو بالصحف أو بالكتب فيه أو بالقرآن فيمين اه (قوله ولم يجمع جميع أسماءه تعالى) أى عوامها وما ربا اذا كانت الاضافة استغرافية أو بدلية اذا كانت جنسية صبان (قوله هو علم على الذات) واعلم انه كما تحيرت العقول في المسمى تحيرت في الاسم فاختلاف فيه اختلافات كثيرة فمنها اختلافهم في كونه علماً أو وصفاً واسم جنس فقال الجمهور انه علم الذات الواجب الوجود المستحق لجميع الماهود والوصفان المذكوران لان لاضاع المسمى للاعتبارهما في المسمى والالكان المسمى بمجموع الذات والصفة مع انه الذات فقط واستدلوا بثلاثة أوجه الاول انه يوصف ولا يوصف به الثانى انه لا بد له تعالى من اسم تجرى عليه صفاته ولا يصلح له ما يطلق عليه سواه لظهور معنى الوصفية في غيره بخلافه الثالث انه لو لم يكن علماً بان كان صفة أو اسم جنس لكن كان فلا يكون لاله الا الله توحيد مع انه توحيد بالاجماع وقال البيضاوى ان ظهوره وصف في أصله لكن كنهه مغلب عليه وتعالى بحيث لا يستعمل في غيره وصار علماً مثل الثرى والاصعق أى جرى كالعلم في اجراء الاوصاف عليه وامتناع الوصف به وعدم تعلق احتمال الشبهة اه وقوله لكنه لم يغلغ الخ دفع للوجود المذكور وفى كونه علماً موضع الذات المخصوصة ولا يخفى أن المفهوم من كلام الشيخ زاده انه عند البيضاوى صار علماً بانه شىء يشعر به قول البيضاوى وصف في أصله وسبب ان التصريح به في كلام الشيخ الشر واني أيضاً فهو انما يذكر كونه علماً وضعنا مستدل البيضاوى على مختاره بثلاثة أوجه الاول ان ذاته من حيث هو بلا اعتبار أمر أو موعده حقيقى كالعلم والقدرة أو غير حقيقى ككونه محبوباً ورازقاً غير معقول

ما هو نفس المسمى قال عرش كالوجود عند الشيخ مطاقوا في الواجب عند الحكماء أيضاً انتهى (قوله كنهه) مثله في المواضع للاسم الذى مدلوله عين الذات والكلام هنا في الاسم معنى الصفة فالتمثيل في الحقيقة للصفة فكيف يمثل لها بقوله الله الان يكون التمثيل باعتبار أصله على القول بان أصله الله بمعنى معبوداً والقول بان الله صفة تفر لانه عليهم ليس عيناً بل هو الخالق وقد يجب ان اذا اريد بالصفة

للشعر فلا يمكن ان يدل عليها بافظ الثاني أن الاسم الكريم لودل على مجرد ذاته المنصوص عليها فأذا ظهر قوله تعالى وهو الله في السموات الخ معنى صحيحا الثالث أن معنى الاشتقاق هو كون أحد اللفظين مشاركا لآخر في المعنى والتركيب وهو حاصل بين لفظي الخلافة والاصول التي تذكر له أي فهو مشتق فيكون وصفاً وأجيب عن الاول بان التعقل الذي لم يحصل للشعر هو التعقل بالكنه وأما التعقل بوجه مخصوص فحاصل لهم وهو كاف في فهمهم المعنى من اللفظ الذي هو حكمة الوضع ان قلنا الواضع هو الله تعالى وفي إمكان وضعهم ان قلنا الواضع هم بدليل وضع الأب علما لولده قبل رؤيته وعن الثاني بان تعلقه بالاسم الكريم لا يقتضي وصفته لجواز أن يكون تعلقه بغيره باعتبار ملاحظة المعنى الوصفي الخارج عنه المفهوم من أصل اشتقاقه أو المشهور به مسماه كافي قوله * استدعي في الحر وبعمامة * وعن الثالث بان كونه مشتقا لا يقتضي كونه وصفاً في الأصل وانما يقتضيه لوجوب كون المشتق موضوعا لثبات مبهمة وليس كذلك فان أسماء الزمان والمكان والالفاظ مشتقات وليست بصفات لادلائها على ذوات معينة بنوع تعيين صبان وسياق منه ان شاء الله تعالى بيان القول الثالث وما يتعلق به عند قول الشارح ومن زعم انه الخ كلام النهاية يدل على ترجيح ما قاله البضاوي وكلام الشارح الاتي في كمال العرج في اختيار القول الاول به بحرمة المعنى كما يأتي وكذا الجبري وشيخنا جت فالا واللفظ الثاني قوله والله اسم الذات أي بوضعه تعالى لانه هو الذي سمي نفسه بنفسه ثم علمه لعباده فهو علم شخصي جزي وان كان لا يقال ذلك الا في مقام التعليم وليس فيه غلبة أصلا لا تحقير ولا تقدير فلا يرى أن يسبق للكل استعمال في غير الفرد الذي غلب عليه كالتعميم فانه اسم لكل كوكب ليلى ثم غلب على الترابط بعد سبق استعماله في غيرها الثانية ان لا يسبق للكل استعمال في غير الفرد الذي غلب عليه لكن لا يقدّر ذلك كالأله المعروف بالافانه لم يستعمل في غيره تعالى ثم غلب عليه تعالى بعد تقدّر استعماله في غيره وأما لفظ الخلافة فليس فيه شيء من ذلك على التحقيق والله أعلم اهـ (قوله ولم يسم به غيره تعالى) وعند المحققين انه اسم الله الاعظم وقدر ذكر في القرآن العزيز ثلثين وثلاثمائة وستين موضعا واختار المصنف تبع الجاعل عنه اخفى التيوم قال ولذلك لم يذكر في القرآن الا في ثلاثة مواضع في البقرة وآل عمران وطه وغيره وكذا في النهاية الاولى واختار الخ وعبارة الشارح في شرحه بافضل وهو أي الله الاسم الاعظم وعدم الاحتجاب لا كثر الناس مع الدعا به لعدم استعمالهم لشرائط الدعاء اهـ أي التي منها كل الحلال (قوله حذف همزة الخ) عبارة للمعنى وأصله الله قال الرازي كلاما ثم أدخلوا عليه الالف واللام ثم حذفوا همزة طلبا للتحفة ونقل حركتها إلى اللام فصار الله بلام متحركين ثم سكنت الأولى وأدغمت في الثانية للتسهيل انتهى وقبل حذف همزة وعرض عنها حرف التعريف ثم جعل علما والاله في الأصل أي قبل دخول ال التعريف على كل معبود بحق أو باطل ثم غلب على المعبود بحق كآثار النعم اسم لكل كوكب ثم غلب على الترابط هو مشتق أو مرسل فيه بخلاف والحق انه أصل بنفسه غير مأخوذ من شيء بل وضع علما ابتداء فكذا أنه لا يحيط به شيء ولا ترجع إلى شيء فكذلك اسمه تعالى اهـ أي لا يرجع إلى شيء مشتق منه (قوله ثم استعمل الخ) أي بالغلبة التحقيقية قبل حذف همزة وتعويض ال أي الله والتقدير يتبع ذلك أي الاله وأما الله فليس فيه غلبة أصلا تعبيرى (قوله فوصف الخ) تعليل لقوله وهو اسم جنس الخ بعبارة الصبان اختلف في الله الذي هو أصل الخلافة على الاصع فقال البضاوي انه وصف وقال الزمخشري انه اسم بدليل انه يوصف ولا يوصف له لا تقول شيء الله وتقول الله واحد اهـ أو لقوله هو علم على الذات الخ كاهو صريح صنيع النهاية وما قدمنا من الصبان في شأبه وهو علم على الذات الخ أو قري على قوله ثم استعمل الخ على التفسير المتقدم عن الجبري (قوله وعليه) أي على انه اسم جنس لكل معبود الخ (قوله لاصله) أي الاول وهو اله والثاني وهو الاله وبؤيد قوله الا فمن حيث

ولم يسم به غيره تعالى ولو
تعتنا في الكفر بخلاف
الرجح على نزاع في مواصله
اله حذف همزة وعرض
عن اهل وهو اسم جنس
لكل معبود ثم استعمل في
المعبود بحق فقط فوصف
ولم يوصف به وعليه ففهوم
الخلافة بالنظر لاصله كلي

الامر المحمول على الاشتقاق مع التثنية بقوله الله تعالى على أنه مشتق (قوله احذرا الخ) قضيت أن
بسم الله لا يحتمل القسم وفيه كلام في هاشم الأيمان (قوله فوصف) يتأمل هذا التفرع (قوله

وبالنظر البصري ومن ثم
كان من الاعلام الخاصة
من حيث انه لم يسم به غيره
تعالى ومن الغالبية من
حيث ان أصله الله
بالنظر لاستعماله في
العبود بحسب فقط وكان
قول لاله الله كلفه توحيد
أي لا معبود بحسب الا ذلك
الواحد الحق ومن زعم انه
اسم مفهوم الواجب الوجود
لذاته أو المستحق للعبودية
وكل منهما كالحى المتصرف
فرد فلا يكون علان
مفهوم العلم حتى قدسها
ولزمه ان لاله الله لا تقيد
توحيداً كايسته في شرح
الارشاد ومن له بكسر عينه
اذا تغير لغير الخلق في معرفته
أو يفهمها اذا عبد آمن لاه
اذا ارتفع أو اذا احب
وهذا لكونه نظراً لاصله
قبل العلية لا ينافي علميته
وهو عز وجل ورد في غير
العريتين نوافق الاغان
كان الحق وقفاً للشافعي
والاكثر من كل ما قيل
في القرآن من غير الاعلام
انه معرب ليس كذلك بل
هرى في نوافقه في اللغات
ولا بد ان يخفى على مثل ابن
عباس كونه عربياً كخفي
عليه معنى فاطر وقفاً وقد قال
الشافعي رضي الله عنه لا يعبد
بالغة الابي ومشتق عند
الاكثر من قول أبي حنيفة
في نه راء ليس مشتقاً عند
الاكثر من لعله أراد من
التعاقب وأخرى المعارف وان

ان أصله الله (قوله بالنظر اليه) أي الى حالته الراهنتوهي الله (قوله ومن ثم) أي لاجل التفصيل المذكور
في قوله يفهم الخلافة بالنظر لاصله كلى الخ (قوله كان) أي لفظ الخلافة (قوله ومن الغالبية) أي غلبة
تقدير به كإسراء العبري ويقده أيضاً قول الشارح الآتي فقط (قوله وكان قولاً الخ) عطف على قوله
كان من الاعلام الخ وقوله ومن زعم الخ عبارة الله سبحانه وقيل انه اسم مفهوم الواجب الوجود الخ ورد بامر من
أحدهما لجامعهم ان لاله الله تقيد التوحيد ولو كان اسماً مفهوماً كلى لم تقيد لان السكينة من حيث هو
يحتمل الكثرة تأنيهاً لانه لو كان اسماً للمفهوم السكينة لزم استثناء الشيء من نفسه في كلمة التوحيد وان أراد به
فهما المعبود بحق والكذب ان أراد به مطلق المعبود لكثرة العبودات الباطلة فوجب أن يكون الله فها بمعنى
المعبود بحق والله علماً موضعياً للفرد الموجود منه أقول الظاهر أن صاحب هذا القول يعترف بأنه صار لهما
بالغلبة على هذا الفرد المتخصص فيه السكينة اذ لا يسعه انكار ذلك وقد نقل الشرواني عن الخليل انه قال أطلق
جميع الخلائق على ان قولنا لله مخصوص به تعالى أي اما بطريق الوضع أو الغلبة ثم رأيت العلامة سم في
حواشيه على مختصر سعداء مرشحاً كسب على قوله فلا يكون علماً ماضياً أي بالاصالة فلا ينافي أنه تعالى
هذا فقد يجعل علماً بالغلبة اه وحينئذ يدفع الامران المذكوران وتولى هذا وما سبق في تقرر كلام
البضايى يكون اسم الخلافة الى الحالة الراهنة علماً باتفاق الاقوال الثلاثة فيه الا ان علمته على القول الاول
متأصلة ومضوعة على الاخير بن غلبة طارئة اه وقوله فلا يكون علماً أي بل هو اسم جنس صان (قوله فقد
سبها كايسته في شرح الارشاد) الذي بينه السعد سم وقدم عن الصان تغاييه بامر من فردهما (قوله
من الله) راجع الى قوله وأصله الله الخ عبارة الصان وأما على القول بأنه علم بالوضع فاختلف أضافه قيل
انه منقول أي مأخوذ من أصل بنوع تصرف قال الشيخ زاده وهو الرادى بالمشق في عبارة عن عرب لا مقابل
الاعلام وأسماء الاحسان من الوصف اه ونسب هذا القول الى الجمهور وغير واحد كالشرواني في حواشى
البضايى وقيل من أجل لاه ولا اشتقاق بل هو اسم موضوع ابتداءً لانه المنصوص عليه ذهب الخليل
والفراخ واختاره الامام وسيبويه أو أكثر الاصوليين والفقهاء كلى حنفية والشافعي كفى حواشى
البضايى على انه منقول فقيل انه منقول من أصل لايعله الله وقيل من لاه بل هو لاه اذ خلق وقيل من لاه
بل هو لاه اذا احب أو ارتفع ثم قال بعد ذكر أقوال الآخر وأرجع الاقوال انه من الله اذ عبد وأصله الله كفعال
والذي يحمله في غيره كما قال السعد التفتازانى كثر دوران الله كفعال واستعماله في المعبود بحق وأصله
على الله تعالى اه عبارة النهاية متفرعاً على علمته فهو من أجل لاه اشتقاقه والاكثر من ذلك انه مشق ونقل
عن الخليل وسيبويه أيضاً واشتقاقه من الله أي بكسر اللام بمعنى تخير الخ (قوله اذا تخير الخ) فانه بمعنى مألوه
فيه وقوله اذ عبد فانه بمعنى مألوه ككتاب بمعنى مكتوب صان (قوله اذا ارتفع الخ) أي فانه بمعنى الله اسم فاعل
(قوله وهذا) أي الاخذ بما ذكر (قوله فنظر الخ) علامة وسطية بين طرفي المدى (قوله لاهله) أي أصل الله
وهو الله (قوله وهو عربى) خلافاً للجنى حيث زعم انه معرب بنهاية عبارة الصان ومذهب الجمهور ان الاسم
الكبرى عربى بوضعه وقيل بحسب وضعه وأصله قبل بالعربانية وقيل بالسريانية لاه فاعتر بحدف الالف
الاخير فوادخل اللان العبرانيين أو السريانيين يقولون لاهاً كثيراً ومعناه من له القدرة اه (قوله كونه
الخ) أي ما قيل في القرآن الخ (قوله وقد قال الخ) تأييد لقوله ولا بدع الخ (قوله ومشتق الخ) كل حقته أن
يقدم على قوله وهو عربى لما قدمنا عن الصان عن الشيخ زاده (قوله وأعرف المعارف الخ) فقد حكى ان
سيبويه رأى في المنام فقيل له ما فعل الله بك فقال خبراً كثيراً الجلى اسمه أعرف المعارف نهاية (قوله بمعنى
كثير الرحمة) علم انهم عربوا وبان الرحمن الرحيم اسمان بنيا للمبالغة وقد فهم اشكاه بانهم جالساً
أمثلة للمبالغة الخمسة ولا اشكال لانما تنصرف في الخمسة هو ما يفيد المبالغة بالصيغة وما هنا ما يفيد بها مبالغة

وبالنظر البصري (قوله هذا الضمير) ان مرجع هذا الضمير (قوله كايسته) الذي بينه السعد (قوله بمعنى كثير الرحمة) اعلم
انهم عربوا وبان الرحمن الرحيم اسمان بنيا للمبالغة وقد فهم اشكاه بانهم جالساً أمثلة للمبالغة الخمسة ولا

فان قلت قد يشكل الحصر في الخمسة بقولهم ان نحو الترمال والنحو والورداد يقع التاء في الجميع مصادر للمبالغة والتكثير قلت لا اشكل لان تلك الخمسة لا يسمها الفاعلين لامتطافا تأمل سم عبارة الصان وأورد على قولهم ووضعنا للمبالغة أو ولأول ان صيغ المبالغة تنحصر وفي خمس فعال ومفعال وفعل وفعل وفعل العامل تصاو الصفتان المذكورتان ليستأنما الما لارجح فظاهر واما الرحم فلانه هنا غرض عامل نصباً وأوجب بان المحصور في الخمسة ما يفيد المبالغة الخ في انه قد يمنع كونهم قصدوا الحصر في الخمس الثاني ان المبالغة هي أن تنسب الشيء كثر ما هو له وهذا يتأتى في صفاته تعالى لان في ثمانية الكالواً أوجب بان المبالغة المنسوبة بما ذكره في المبالغة البانية وليست مرادة هنا حتى يتوجه الاعتراض بل المراد بالمبالغة هنا قوة المعنى أو كثرة افراده الثالث أن وضعهما للمبالغة ينبغي كونهما صفتين مشبهتين لان الصفة المنسوبة للدوام والمبالغة كثرة الافراد المتحددة أقول يمكن دفعه بان المراد بكونهما صفتين مشبهتين أنهما معاً في صورة الصفة المشبهة وبانه لا مانع من أن يراد بالدوام المستفاد من الصفة المشبهة بطريق غلبة الاستعمال ما يشتمل دوام تجدد الافراد وقد رجح انشهاب أي الخفاجي كونهما من أبنية المبالغة وضعف كونهما من الصفة المشبهة حقيقة بما يطول فانفرد في حواشيه اهـ (قوله ثم غلب الخ) أي غلبة تقديرية (قوله على البالغ في الرحمة) أي يجلب الرفع في الدنيا والآخره فانما (قوله بحسب لم يسم به غيره تعالى) أي وتسميه أهل البهامة مسجلة به فتمت في الكفر نفي جواب ما يذهب في الكفر عن مخرج اللغتي استعمالوا المختص بالله تعالى في غيره وقيل انه شاذ لا اعتداده وقيل المختص بالله تعالى المعروف بالأم ومذهب العز بن عبد السلام انه مختص به تعالى شرعا قال الصان وهو الراجح عندي لانه لا اشكال عليه اهـ (قوله وغلبة علمته) مستند أقوله المتضمنية صفته وقوله لا تمنع الخ خبره (قوله بدله) أي أو بما ناصت (قوله اعتبار وصفته) أي الأصلية (قوله وقوعه وصفته الخ) غلبة لقوله هو موصوف في الأصل عبارة الصبان وكون الرحمن صفته ما ذهب اليه الجوه ولو وقع تعسوا لان معناه البالغ في الرحلة لثبات المخصوص وتولاه لو كان كمالاً لادلاله الا الرحمن التوحيد صرح بكالاه الله وهذه الأعلام وابن مابن هذلم إلى انه لم يأت في الغلبة كفي بن عبد الحق واستدلوا بحجته كبريا نابع كل في الرحمن علم القرآن قل ادعوا الله وأدعوا إلى الرحمن وإذا قيل لهم اسجدوا للرحمن وادعوا إليه ينزع أعم من ادعى ولا ينتج المدعى الأجمع تانه لا قائل بانه ليس بعلم ولا صفت مع ان كلام الرضا ع يفيد أنه من الصفات التي غاب علمها الاحدية وليس بعلم كاطع وأجرع والنعمة باعتبار وصفته الأصلية وأما رداستدلوا بحجته بغيره في مثل هذه الأيات موصوفه مقدر لجواز حذف الموصوف اذا علم فضعه بعضهم بان حذف الموصوف قليل بالنسبة الى ذكر ماستدلوا بهم انما هو بكثرة تجسيمه غير نابع اهـ وعلم بذلك ان محيي الرحمن غير نابع دليل ومقو ما ذهب اليه الاعلام ومن معه الذي يسمي كلام النباية والمعنى وكلام الشارح صريح في انه لم يأت بالغلبة فرد الشارح له بانه العلم بحذف موصوفه لو سلم عليه لاه (قوله للعلم بحذف موصوفه) أقول أو بالنظر لعلمته الغالبة سم (قوله ويجوز وصفه وعلمه) هما قولان سم فمن يقول ان شرط الافعال والنون في الصفة انغاف فلا ترفع موصوف من يقول انه وجود فعلي بعرفه قال الصبان والتحقيق الذي اختار الزنجشري والبيضاوي ان الرحمن مجرد اسم اللمنوع عن العرف الحاقاله بالغالب بابه قال السيوطي وهذه المسئلة هما تعرض فيه الاصل والغالب في النحو ومال السعدالي جواز وصفه وعلمه بما لا يرام في حال العصام فان قلت كيف اشتهر حال رحمن على هؤلاء الاعلام من علماء اللغويات والنحو والبيان حتى بنوا أمرهم فيه على المعقول ولم يعرف أحد منهم على المنقول ولم يكشف عن المعمول عند البلغاء قلت كانهم لم يجدوا مستعملاً فيما نقل عن

اشكال لان ما ينحصر في الخمسة هو ما يفيد المبالغة بالصيغة وماها بما فيها بها المادة كالجو ودخوه (فان قلت قد يشكل الحصر في الخمسة بقولهم ان نحو الترمال والنحو والورداد يقع التاء في الجميع مصادر للمبالغة والتكثير (نات) لا اشكال لان تلك الخمسة لا يسمها الفاعلين لامتطافا فلنأمل (قوله لا أعلم بحذف موصوفه) أقول أو بالنظر لعلمته الغالبة (قوله ويجوز وصفه وعلمه) هما قولان (قوله

ثم غلب على البالغ في الرحمة والأعلام بحيث لم يسم به غيره تعالى وغلبة علمته المتضمنة لأعرايه بدلا هنا لا تمنع اعتبار وصفته فيجوز كونه نعتا باعتبارها لوقوعه صفته ولو كونه بآراء المعنى وبحجته غير نابع العلم بحذف موصوفه ويجوز صرحه وعدمه لتعارض به بهما (الرحيم) أي ذي الرحمة الكثيرة

الرب الامعرفا بالالام ومضافا ومنادى اه وأما * وأنت غيث الورى لازلت رحمانا * فلا شاهد فيه لانه
يحتمل المنع فتكون آله للاطلاق والصرف فتكون آله بدمان التنوين اه (قوله فالرحن أبلغ الخ)
منفرد على اطلاق تفسير الرحيم وتفيد تفسير الرحن بقوله جدا ولكن المناسب لقوله بشهادة الواو بدل
الفاء كما في غير ثلاثتنا ورد علنا على معلول واحد بلا تسمية (قوله ولا يعارضها الحديث الصحيح الخ) أي لان
استواءهما في تعلق كل منهما بالدار من لينا في أن أحدهما أبلغ وأز يدعى سم عبارة الصبان لا احتمال أن
تكون أبلغ للرحن باعتبار الكف فقط والله تعالى من حيث أفعاله بالنعمة العظيمة رحمن ومن حيث أفعاله بما
دونه رحيم يؤيده تفسير كثير من العلماء بالرحن بالنعمة بحال النعم والرحيم بالنعمة بدقائقها وبعضهم
الرحن بالنعمة بحال تصور جسمه من العباد والرحيم بالنعمة بحال تصور جسمه منهم اه (قوله والقياس)

أشار بالتضييق إلى أنه عطف على الاستعمال سم (قوله لان زيادة البناء الخ) هذه القاعدة مشروطة بشرط
ثلاثة أن يكون ذاتا في غير الصفات الجبلية فخرج نحو شروهم وإن بعدد اللفظان في النوع فخرج حذر
وحذر وأن بعدد في الاشتقاق فخرج زمن وزمان إذا اشتقاق فيهما مجرى (قوله غالب) أحذر به عن نحو
حذر وحذولان الأول صفة مشتقة تدل على الدوام والاستمرار أو صفة مفعلة والثاني اسم فاعل لا يدل على
الانصاف فيهم ولو مرة (قوله وجعل الخ) جواب عما قيل من قدم الرحن على الرحيم والقياس يقتضي الترتي
من الأدنى إلى الأعلى عبارة المعنى وقدم الله علمه لانه اسم ذات وهما اسم صفة والرحن على الرحيم لانه خاص
الأفعال لغير الله بخلاف الرحيم والخاص مقدم على العام وانما تقدم القيس يقتضي الترتي من الأدنى إلى
الأعلى فتقول علم علم غير ولانه صار كالعالم من حيث لانه لا يوصف به غيره تعالى لان معناه المنعم الحقيقي البالغ في
الرحمة غاية هذا الذي لا يصدق على غيره تعالى وانما ترجع جماعة انه علم لانه على جلال النعم وأصولها
ذكر الرحيم كالتابع والتمتع ليتناول ما دونها ولطف فليس من باب الترتي بل من باب التسميم والتكميل
وللمحافظة على راس الآي * (فائدة) * قال النسفي في تفسيره قيل الكتب المنزلة من السبعة إلى الدنيا
ما توارى بعد خمسة شيت ستون وصحفا ابراهيم ثلاثون وصحفا موسى قبل التوراة عشرة والتوراة الانجيل
والزبور والفرقان ومعاني كل الكتب أي غير القرآن مجموع في القرآن ومعاني كل القرآن مجموع في الفاتحة
ومعاني الفاتحة مجموع في البسلة ومعاني البسلة مجموع في آياتها ومعانيها أي الأشاري في كل ما كان وبني
يكون ما يكون زاد بعضهم ومعاني الباقي قبلها اه قال شخصنا والمراد بها أول نقطة تزل من القلم التي تسجد
منها الخط لا النقطة التي تحت الباعث لافان فهم ومعانيها الأشاري ان ذاته تعالى نقطة الوجود المستندة
كل موجود اه (قوله لسان الخ) الالام متعلق بالتمتع وما كناية عن الرحن (قوله ومن التدلي) أشار
بالتضييق إلى أنه عطف على قوله كالتمة سم ولعل المراد بالتدلي هنا مقابل الترتي أي انزل من الأعلى إلى

الأدنى وقال الكردي قوله ومن حيز التدلي وهو أي التدلي الترتي والمقارنة أي وللا تغفل عن مكان المقارنة
بين المتناسبين فهو يدل ان لتأخير الرحيم وجعله كالتمة للرحن والمراد أخوه ليعقارن النظر وهو لفظ الرحن
بالنظر وهو لفظ الله والافالقياس تقدمه للترقي من الأدنى إلى الأعلى اه وفضيته ان قول الشارح ومن
حيز التدلي عطف على قوله ما دل عليه الخ قد تقدم خلافة سم عن الشارح (قوله لان الأول الخ) أقول
ولرعاية الفواصل باعتبار كونها في الفاتحة ثم طرد في غيرها سم (قوله كالعلم) أي بالوضع والافتداه لانه
علم بالغلبة (قوله من رسم الخ) أي من مصدره وانما عبر بالفعلة تنوينا لوضيق العبارة إذ ليس له مصدر
واحد حتى يعول عليه فليس منياعلى مذهب الكوفيين من أن الاشتقاق من الفعل رشدى (قوله بعد قوله)

ولا يعارضها الحديث الصحيح) أي لان استواءهما في تعلق كل منهما بالدار من لينا في أن أحدهما أبلغ وأز يد
معنى (قوله والقياس) أشار بالتضييق إلى أنه عطف على الاستعمال (قوله علم من دقائقها) مقابلته
بالجلائل يدل على انه أغبر الجلائل وقوله ومن حيز التدلي أشار بالتضييق إلى أنه عطف على قوله
كالتمة (قوله لان الأول الخ) أقول ولرعاية الفواصل باعتبار كونها في الفاتحة ثم طرد في غيرها (قوله

فالرحن أبلغ منه شهادة
الاستعمال ولا يعارضه
الحديث الصحيح بالرحن
الذي لا يخرج حيزهما
والقياس لان زيادة البناء
تدل على زيادة المعنى غالبا
وجعل كالتمة لمادل على
جلائل الرحمة الذي هو
المقصود الأعظم لئلا يغفل
عما دل عليه من دقائقها
فلا سألولا يعلى ومن
حيز التدلي لان الأول صار
كالعلم كما تقرر وكلاهما
صفة مشبهة من رحم كسر
عنه بعد نقله إلى رحم
بضمها

(الح) أي لا طراد قل انفعّل المفعلى الى فعل بالضم في باب المدح والتمصبات (قوله) أو تنزله (الح) عطف على
نقله (الح) (قوله) منزله أي في الزم بان لا يعتبر تعلقه بفعل لا لفظا ولا تقديرا لقول النحوي يدعى أي يصدر
منه الاعطاء فاصدا الردي على من نفي عنه أصل الاعطاء صبان (قوله) ميل نفساني (الح) عبارة لغني والنهاية بوقفة
في القاب تقتضي التفضل والاحسان فالتفضل غايته أو أسماء الله تعالى المتأخوذة من نحو ذلك انما تؤخذ
باعتبار الغايات دون المبادئ التي تكون انفعالات فرجة الله تعالى ارادة افعال الفضل والاحسان أو نفس
افصال ذلك فهي من صفات الذات على الاول ومن صفات الفعل على الثاني اه زاد الصبان أي فهي يجاز
مرسل من اطلاق اسم السبب في المسبب القريب والبعد أو اسم التزوم في اللازم القريب أو البعد هذا
أي مجازية وصفة تعالى بالرجح الرحيم هو بحسب اللغة ما وصفه تعالى بما بحسب الشرع فقال الاستاذ
الصغوي الاقرب له حقيقة شريعة في الاحسان أو ارادته اه على ان الحادى نقل عن بعض ان من معانيها
الغوية ارادة الخير وعن بعض آخر ان منها الاحسان فعلى هذين لا يجوز اصالا فاحفظه اه كلام الصبان
عبارة عش والاولى أن يقال هو حقيقة شريعة فبما ذكر من الاحسان أو ارادته فتقول مر لمجاز (الح) الخ
معناه بحسب أصله قبل استنساخه شرعا فبما ذكر من الغايات اه وعبارة للملازم الكندي ثم انبنى
ولنقل أن يقول ان الرحمة التي هي من الاعراض النفسانية هي الرحمة القائمة بنا ولا يلزم من ذلك أن يكون
مطلق الرحمة كذلك حتى يلزم منه كون الرحمة التي وصفها الحق سبحانه مجازا ألا ترى ان العلم القائم بنا
من الاعراض النفسانية وقد وصف الحق بالعلم ولم يقل أحد ان العلم الذي وصفه الحق مجاز مع ان العلم
الحق ذاتي أزلي خضو ويحيط بجميع المعلومات وعلما بمعلوم سادس حصوله غير محيط وكذلك القدرة
القائمة بنامن الاعراض النفسانية ولم يقل أحد ان وصف الحق بالقدرة مجاز مع ان قدرته تعالى ذاتية أزلية
شاملة لجميع الممكنات وقد توهم على حادى في قوله تعالى هذا القيس الاراد توهم هاف لم يجوز أن تكون
الرحمة حقيقة واحدة هي العطف ثم العطف يختلف بوجوه وأقواسه بحسب اختلاف الموصوفين وبماذا انب
البناء كان كفة نفسانية واذ انساب الى الله تعالى كان على حسب ما يليق بجلال ذاته من نحو الانعام أو ارادته
كأن العلم ونحو حقيقة واحدة اذ انبث البنات كانت كفة نفسانية واذ انبث الى الحق كانت كما تليق
بجلال ذاته يؤيد ما ذكرناه أن الاصل في الاطلاق الحقيقة ولا يصار الى المجاز الا اذا تعذر الحقيقة ولا
تتعد الا اذا دل على أن الرحمة مطلقا منصرف في الكفة النفسانية وتوهمنا ودونه خط التناذر هذه منكم
من يتسبه لهم لم يخج الى التكرارات في تأويل أسماء الله تعالى بما ورد اطلاقها على الله في كتاب أو سنة اه
(قوله) لا سحاليها أي هذا المعنى سم (قوله) وكذا كل صفة استحال (الح) أي كالغضب والرضا والحب والخذاء
والفرح والحزن والمكر والخدع والاستزاع انما تؤخذ باعتبار الغاية عش وصبان (قوله) لغنة منصوب
على الحال أي حال كونه مندرجا في الالفاظ العربية أو على التميز أو على نزاع الخافض وهذا الأخير أولى
من جهة المعنى وهو وان كان سماعه على القياس لكثرة في كلامهم مجزى وقوله أو على التميز
فيه نظر ارجح علم النحو (قوله) بالخيال ان كانت الباء لتعدي كنهاننا المحمود به ولا يشترط كونه
اختياريا وان كانت السببية أو بمعنى على كان بنا للمحمود عليه ويشترط كونه اختياريا بالوحدانية بأن
لا يكون على بقى القهر فبشبه ذاته تعالى وصفاته أو بأن كان منشأ لافعال اختيارية كذا انه تعالى وصفاته
التأثير بالقدرة أو ملازم للمعنى كصفة الصفات ولا فرق بين أن يكون ذلك الجسل المحمود عليه من
الفضائل وهي الزايا القاصرة التي لا يتوقف الاتصاف بها على تعدى أثرها الغير كالانعام والشجاعة ثم الزايا الجلى عند
التواضع وهي الزايا التي توقف الاتصاف بها على تعدى أثرها الغير كالانعام والشجاعة ثم الزايا الجلى عند
الحامد والمحمود وان لم يكن جليا في الشرع فبشبه الشنا على القتل ويشترط كون ذلك الوصف على جهة
التعظيم ولو ظاهرا بان لا يصد عن الحامد ما يخالف كنهه عليه الخليل وواقفه الجبري وشيخنا واشترط الغني

منزله أي في الزم وقوله لا سحاليها أي هذا المعنى

أو تنزله منزله والرحمة
ميسل نفساني أو يدبها
لا سحاليها في حقه تعالى
غايته من الانعام أو ارادته
وكذا كل صفة استحال
معناها في حقه تعالى
(الحمد) الذي هو لغنة
الوصف بالجليل

موافقة الباطن للظاهر وهو ظاهر كلام النهاية (قوله وعرفا فعل الخ) أي سواء كان ذكرها باللسان أو اعتقادا وجمية بالجنان أو علا وخدمة بالأركان في رد الغوى هو اللسان وحده ومتعلقة بـم النعمة وتغيبها وهو رد العرفي بـم اللسان وغيره ومتعلقة بالنعمة وتوجد هـا لغوى أعم باعتبار المتعلق وأخص باعتبار ما ورد والعرفي بالعكس نهاية ومعنى (قوله لاتعمه) أي على الحامد وغيره معنى سواء كان الغير مخصوصا بالحامد كقوله وسيد بقاء لاولو كافرا ع (قوله وهذا هو الشكر لغة) وقفا للمعنى وقال النهاية والشكر لغة فعل بني عن تعظيم المنعم لكونه منعم على الشاكر اهـ و يأتي عن التنازع وتحفة الرشد مثله بل هو مجرى عليه الأثر (قوله صرف العبد الخ) أي ان يستعمل العبد اعضاءه ومعانيه فيما ملب الشارح استعمالها فيهم من صلاة وصوم وسماع نحو علم وهكذا سواء كان ذلك في وقت واحد أو في أوقات متفرقة فليدعى يقال سم اذا صرف العبد جميع مآثم الله تعالى في آن واحد سمى شاكرا قال شيخنا ع و يمكن تصوير صرفها كها في آن واحد بين حل جناز متعقبا في مصنوعاته عز وجل خاطر اريد به ثلاثا بل بالمتماشاة برجله الى القبر فشاغلا لسانه بالذكر وأذنه باستماع ما فيه ثواب كلامه بالمر وف والنهي عن المنكر كما فيجى اهـ يعبري (قوله فهو أخص الخ) يعني أن الشكر العرفي أخص مطلقا من الجدين والشكر اللغوي أي من الشكر اللغوي والجد العرفي تردف و بن الجدوا لشكر اللغويين العموم والخصوص الوجهي يجتمعان في ثناء بلسان في مقابلة احسان وينفرد الجد اللغوي في ثناء بلسان في مقابلة احسان وينفرد الشكر اللغوي في ثناء بغير لسان في مقابلة احسان يعبري عبارة تحفة الرشد والتنازع الجدل معنى لغوي وهو الوصف بالجل تعظيما على الجبل الاختيارى مطلقا وعرفي وهو فعل يشعر بتعظيم المنعم قصد الانعام مطلقا والشكر أضاف معنى لغوي وهو فعل يشعر بتعظيم المنعم قصد الانعام على الشاكر وعرفي وهو صرف العبد الخ والمدح هو الوصف بالجبل تعظيما على الجبل مطلقا أي اختيارا بـاولا واثنا فعل يشعر بالتعظيم فهو أعم مطلقا من الكل لانه يكون باللسان وغيره بمقابلة الانعام وغيره باختار بـاخره والجد اللغوي أخص مطلقا من المدح ومن وجهه من الجد العرفي والشكر اللغوي ومباين للشكر العرفي بحسب الجبل اذ الوصف المذكور جزء من الصنف المذكور والجزء مباين للكل وأعم مطلقا منه بحسب الوجود والجد العرفي أعم مطلقا من الشكر اللغوي والعرفي ومن وجهه من المدح والشكر العرفي مباين للمدح بحسب الجبل على ما مر وجهه في الجد اللغوي وأخص منه مطلقا بحسب الوجود اهـ (قوله أي ماهيته) راجع للمعنى سم (قوله وهو الاصل) فان خوف التعريف موضوع للإشارة الى معهود أو الى نفس الحقيقة فهو مشترك لغظلي بينهما وأما الاستغراق والعهد الذهني فمن متفرعات الثاني فالمراد بلام الجنس لا يطلق على الفرد الذهني أو جمع الأفراد الاقرينة وهذا مذهب المذهب السكاك ومن تبعه أو موضوع للإشارة الى نفس الحقيقة فقط وأما الاستغراق والعهدان فمن متفرعاتها فاطلاقه على كل من هذه الثلاثة انما هو بالقرينة فهو مشترك معنى على هذا وهو مختار المحققين وهما قولان آخران أحدهما انه يشترك لفظا بين الجنس والعهد الخارجي والاستغراق والعهد الذهني متفرع على الجنس والثاني انه يشترك لفظا بين الأربعة (قوله وهو أبلغ) اختاره العلامة البركوي أضافا لظهوره في أداء العرام ولان معنى الاستغراق يدل على وجود الحامد وحصولها له تعالى بخلاف معنى

وعرفا فعل بني عن تعظيم المنعم لانعامه وهذا هو الشكر لغة وأما مطلقا فهو صرف العبد بجميع مآثم الله عليه الى ما شاق لاجله فهو أخص مطلقا من الثلاثة قبله أي ماهيته ان جعلت أله العنس وهو الاصل أو جميع أفرادها جعلت للاستغراق وهو أبلغ

(قوله فهو صرف العبد جميع مآثم الله عليه الى ما شاق لاجله) في حواشيه شرح انما طالع للدوائ كآثم طويل في هذا المقام من جملة قوله بل الأولى في الجواب أن يقال لا نسلم أن من صرف الجميع في ما شاق لاجله في وقت من الأوقات دون وقت آخر ليس شاكرا في ذلك الوقت الذي تحقق فيه صرف الجميع بل هو شاكرا في ذلك الوقت وان لم يكن شاكرا في وقت آخر فان عموم الأوقات لا يستغني عن الزم بها الخ انتهى (قوله أي ماهيته) راجع للمعنى (قوله وهو أبلغ) فيسبغ بالجنس يستلزم الاستغراق في الجبل عليه ساطع طريق الإيهان كآثره السبغ في توجيه ترجيح صاحب الكشاف الجبل على الجنس (قوله

الجنس اذ لا وجود له في الخارج فيكون في الافادة أولى وبمقام الشئ أخرى اه ورج المعنى والهاية معنى
الجنس عبر ثم ما وجد مختص بالله تعالى كما قاده الجمله سواء أجمعت فيه الال للاستغناء كما عليه الجمهور
وهو ظاهرهم العن كالمعنى لا يمتنع لان لام الله للاختصاص فلا فرق منه لغيره تعالى والافلا اختصاص
لتحقق الجنس في الفرد الثابت لغيره أم لا بعد كالتى في قوله تعالى اذهبما في الغار كما نقله ابن عبد السلام وأما
الواحدى على معنى ابن الجدل الذى جد الله به نفسه وجده به أي يؤمو أول مؤم مختص به تعالى والعبرة بمحمد
من ذكره فلا فرق منه لغيره وأولى الثلاثة الجنس اه و زاد الثانى والجمله ثمانية أحرف وأبواب الجنة ثمانية
فمن قالها عن صفاء قلبه استحق ثمانية أبواب الجنة اه أى استحق أن يدخل من أيها شاء فغير اكرام او انما
يختار ما سبق في علم الله أنه يدخل منه ع ش وقولهما للاختصاص أى لتو كدهم والافلا اختصاص مستغاد
من الجمله واسطة تعرف المبتدأ فيها كالتى التوكل على الله والكفر في العرب ع ش وبجبرى وتوولهما
والعبرة بمحمد من ذكره كما مذهبهم فكالمعنى فاذا صدر منهم جد لغيره تعالى لا يفرق اختصاص الجنس به
تعالى ع ش وقولهما وأولى اثلاثة الجنس أى لانه يدل بالانتماء على ثبوت جميع المحامد له تعالى فهو
استدلال برهاني فانه في قوة أن يدعى الانفراد بمختصة بالله تعالى بدليل اختصاص الجنس به سم وع ش
وشغنا (قوله) ملولاً ومسحقاً أشار به الى الاندماج لملك أى للاستحقاق أى للاختصاص عند من
يفرق بينهما بان الاستحقاق يعتبر بين الفاعل والصفة نحو العزة والاختصاص بالذاتين نحو الجنة للمؤمنين
أو للاختصاص عند من لم يفرق بينهما وعم الثانى للادلال وهو اختصار ان هشام لما فيه من تقليل الاشتراك
واختيار العلامة البركوى في الامعان نتائج (قوله) أى انشائه) ولما كان استحقاق جميع المحامد له لم يقل
الجد الخالق أى للرازق أو نحوه والراهم ان استحقاقه للمعنى ذلك الوصف نهاية أى لم يقل نحو الخالق ابتداء
فلا ينافيه قال بعد ذلك الجواب الخ وأشار المصنف بهذا الصنيع الى استحقاقه تعالى للعبد لذاته أولاً
وبالذات وصفاته ثانياً وبالعرض وشهيدى (قوله) فلا فرق منه الخ) مفرع على كل من احتسب الجنس
والاستغراق كما مر التصريح بذلك عن الهاتين والمعنى وكذا صرح به النتائج ثم قال فان قلت فى أى معنى الجد
اعتبر الجنس أو الاستغراق يكون بعض افراد الا تخرجوا عن التخصيص الذى يفيد تعريف المسند له
بالام فلا يكون جد التخصيص على وجه اكمل قلت فان أردت الاكمال فعلى بعموم الجاز اه (قوله) لغيره
تعالى الخ) أى وما وقع لغيره الله تعالى في الظاهر راجع الى الله تعالى في الحقيقة نتائج وأيضاً الوقوع لغيره من
غير استحقاق لا ينافى استحقاق الكل لهذا الاستحقاق لا يستلزم الوقوع كانه عبد الحكيم (قوله) خبرية
لفظاً انشائية بمعنى) ويجوز ان تكون موضوعاً لانشائه ثانياً ومعنى وهذا قول آخر ع ش وقال شغنا
ويصح ان تكون خبرية لفظاً ومعنى لان الاخبار بالجد جد فصل الجد هو ان قصدوا الاخبار (قوله) من
انصافه الخ) بان لمضين (قوله) بصفت ذاته الخ) وجه ادخال هذا في معنى الجمله ان مضينها يستلزمه
اذ اثبات الشئ بالجليل يستلزم اثبات الجليل له فليأتمل سم (قوله) وملكه الخ) عطف على انصافه الخ
أوصاف ذاته سم (قوله) واستحقاقه الخ) الواو بمعنى أو أو اخذ من أول كلامه الا ان يشربه هنالى
جوز ان ارد انهما معا بعموم المشترك كاجوز الشافعى واختاره المحققون أو بعموم الجاز على ما جرى عليه
الجمهور من منع ذلك (قوله) لى و رادفة المدح) وهو رأى الزمخشري حتم بشرط كون المحمود عليه
اختياراً باشغنا (قوله) وتبل بينهما فرق) وهو رأى الجمهور وقيس شرطون كون المحمود عليه اختياراً بادون
الممدوح عليه كدلالة الواو لوصفه (قوله) وفى تحققه أقوال) والراجح منها ما قدمناه من النتائج وتخصه
الزهدى (قوله) المحسنى) كذا فى أصله رحمانه تعالى وفى بعض النسخ الحقيقى سدى عر والابتداء الحقيقى
جعل الشئ لا لغيره مسبق بشئ آخر أصلاً والابتداء الاضافى ويسمى العرفى أيضاً جعل الشئ أولاً بالإضافة
وصفات ذاته وأفعاله الجمله) وجه ادخال هذا في معنى الجمله أن مضينها يستلزمه لان اثبات الشئ بالجليل
له يستلزم اثبات الجليل له فليأتمل (قوله) وملكه) عطف على انصافه وأوصاف ذاته

ملولاً ومسحقاً (لله)
أى لذاته وان يتقدم فلا فرق
منه لغيره تعالى بالحقيقة
والجمله خبرية لفظاً انشائية
معنى اذ القصد بها الشئ
على الله تعالى وبمعناها
الذكور من انصافه تعالى
بصفات ذاته وأفعاله الجمله
وملكه واستحقاقه لجميع
الجد من الخلق ذى و رادفة
المدح ورج واعترض
وقيل بينهما فرق وفى
تحقيقه آخر الوجود بين
الابتداء من الحقيقى
بالسمة والاضافى بالجمله

الى المقصود بالثالث سواء سبقه شيء أم لا فهو أعم مطلقا من الحقيقي صبان وعش (قوله) اقتداء بالكاتب
 العزيز أي بأسلوبه وهذا على الجمع بين البسملة والجلدة ولتقديم الاولى على الثانية (قوله) وعلا بالمدح
 أي وإشارة إلى أنه لا تنافي بين الحديثين بحمل حديث البسملة على البدء الحقيقي وحديث الجلدة على البدء
 الإضافي هذا هو المشهور في دفع التنافي بينهما وهذا أوجه آخر لدفع التنافي بينهما مذكو وفي المطولات
 شيخنا جعفر بن جنانسا الكاتب بالابتداء وفي جانب الحديث البعل اذ ليس في القرآن أمر بذلك لا تفسر بمحاولا
 ضمة نانا وانما قول بذلك الأسلوب فاقتنى به والحديث متضمن للأمر كله يقول ابدؤا بالبسملة في كل أمر ذي بال
 (قوله) وليس يحرم (قوله) أي لذاته ولا مكره أي كذلك ولا من سقاسف الأمور أي بحرقاتها فحرم على المحرم لذاته
 كل ما زاد تركه على المكروه لأنه كالنظر للفرج بلا حياء بخلاف المكروه لعارض ككل البصل ولا تطلب على
 محقرات الأمور كترك زبل صونا لا من أجله تعالى عن افتراءه بالمحقرات وتخفيفا على العباد شيخنا كذا في البيهقي
 إلا أنه جعل كل البصل من المكروه لأنه فتركه عليه ومثل المكروه لعارض بالوضع بإنشاء الشمس وزاد
 وبخلاف المحرم لذاته كالوضوء على معصية نفسن اه (قوله) وقد يخبر عن أي المحرم والمكروه (قوله)
 أن المراد ذو (قوله) فيه إضافة ذوال الضمير وأكثر التحية على منعها عبارة الكاسستوذ لا يضاف إلى ضمير وقال
 شرحه مودأ ضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر اغما بغير ذال الفضل ذو زوره اه (قوله) ولا
 ذكر محض) أشار بالتضييق إلى أنه معطوف على محرم سم أي بأن لم يكن ذكر أصلا أو كان ذكر اغتراب
 محض كالقراءات نفسن التسمة فيمختلف الذكر المحض كإلا الله شيخنا زاد الجعري فان قلت ومن
 الأمور ذي البال البسملة فتحتاج في تحصيل البركة فيها إلى سبق مثلها وتسلسل قلت هي محصلة البركة فيها
 وفي غيرها كالشتم من الاربعة ترك نفسها غيره فهي مستثناة عن عموم الأمر ذي البال في الحديث اه
 ضد الحق وأجاب المدافع بقصد الأمر ذي البال أيضا بأن لا يكون وسيلة إلى التقصود فلا مرد أن البسملة أمر
 ذو بال فتحتاج إلى سبق مثلها وتسلسل اه (قوله) بالجلدة أي الرفع فان التعارض بين الحديثين
 لا يحصل الإشراك وخمس رفع الحدوتساوي الرايتين وكون رواية البسملة بياض وان راد بالابتداء فهما
 الابتداء الحقيقي وكون الباء صلة يدا أن جعلت للاستعانة فلا تعارض لأن الاستعانة بشيء لا تنافي
 الاستعانة بما تنحو وكذا ان جعلت للملازمة بجعري (قوله) كالصلاة الخ) أي كابتدائها (قوله) وفي رواية
 بمحمد الله) التكتفي ذكرها لفائدة عدم اشتراط لفظ الحمد لله الذي أفادت اشتراطه رواية الاولى رشدي
 (قوله) فهو أحجم الخ) الاجزم المقطوع البدا والذهب الاما لم يفسد وهذا التركيب يحوي مجوز أن
 يكون من التشبيه البليغ مخفف الاداء ووجه التشبيه الاصل فهو كاجزيم في عدم حصول المقصود هو ان
 يكون من الاستعانة ولا يضرب الجمع بين المشبه والمشببه لأن ذلك انما يمنع إذا كان على وجه يشترط
 التشبيه لا مطاوعة لغير محرم يكون نحو * قلذ راز راز على القمر * استعانة على ان المشبه هذا التركيب
 مخدوق أي هو ناقص كالاجزيم مخفف المشبه وهو الناقص وعبر عنه باسم المشبه فصار المراد من الاجزيم
 الناقص فليس هنا جمع بين طرفي التشبيه وانما الذي ذكره كوراسم المشبه فقط عش (قوله) مبينة للعراد
 يعني ان هذه الرواية تبين أن المراد بالجلدة التسمية في روايتها بمجرد الذكر كالأول واحد منهما بعينه والا يلزم
 التعارض بين الحديثين لأن الابتداء باحدهما عنم الابتداء بالآخر وذلك أن راد بالابتداء فهما
 الابتداء الحقيقي وامان أو بديه الأعم منه ومن الإضافي فلا تعارض كما أشار إليه أولا كوردى (قوله) وعدم
 التعارض) عطفا على المراد (قوله) فرض ارادة الابتداء الحقيقي الخ) أي مع فرض وجود بقية الشروط
 الخمسة المتقدمة عن الجعري (قوله) وبقا) أي حسنا (قوله) وطلاوة) عطفا تقسير (قوله) لاسما
 الابتداء أي المبتدأ به (قوله) نتي بمقايير براءة الاستهلال) هي أن يورد مصنف أو شاعر أو خطيب في

اقتداء بالكاتب العزيز
 وعلا بالمدح الصحيح كل أمر
 ذي بال أي حال فيه أي
 وليس يحرم ولا مكره موقد
 يحسرجان بذى البال لان
 الظاهر ان اراد ذو شرعا
 لا صرفا ولا ذكر محض ولا
 جعل الشارع له ابتداء غير
 البسملة كالصلاة بالتكبير
 لا يبدأ فيه بالجلدة وفي
 رواية بمحمد الله فهو أحجم
 يحسم في جملة توفى رواية
 أقطع وفي أخرى أترأى
 قبل البركة وقيل معقولها
 وفي رواية بسم الله الرحمن
 الرحيم وفي أخرى بذكر الله
 وهي مبينة للمراد وعدم
 التعارض بفرض ارادة
 الابتداء الحقيقي فيها وفي
 أخرى سندها ضعيف
 لا يبدأ فيه بمحمد الله
 والصلاة على فهو أترع وق
 من كل بركة ثلثا كان عادة
 البناء تحسین ما يكتب
 الكلام وروقا وطلاوة
 لاسباب الابتداء نتي بمقايير
 مراعاة الاستهلال

(قوله) اقتداء بالكاتب العزيز) فوهم بعضهم ان التعارض بذلك انما ينافي على القول بالبسملة من القرآن
 وليس كذلك لابتداء القرآن من هو ان قلنا ليست منه (قوله) ولا ذكر محض) أشار بالتضييق إلى أنه معطوف

اشارة الى تيسير هذا الكتاب الذي هو نعمة أي نعمة انما هو من محض الله (١٥) وتوفيقه وجوده على ولطفه فقال (البر)

أي الحسن كأيدي عليه
استتافه من البر بئر
مواده لانها ترجع الى
الاحسان كبري عينه أي
صدق لان الصدق احسان
في ذاته ويلزمه الاحسان
لغيره وأما رتبة محبة أي قبله
لان القبول احسان وزيادة
وأمر فلان على محبة أي
علاهم لانه غالباً يشأعن
الاحسان لهم فتفسيره
بالطعام أو العالي في صفاته
أوتالي البر أو الصادق فيها
وعد أوله بعيد الآن
براد بعض ماصدقات أو
غابت ذلك البر (الجود)
بالتعفف أي كبر الجود
أي العطاء واعترض بأنه
ليس فيه توفيق أي
واسمائه تعالى توفيقه
على الاصم فلا يجوز اختراع
اسم أو وصفه تعالى الا
بقرآن أو خبر صحيح وان لم
يتواتر كما سمع المصنف
في الجبل بل صوبه خلافاً
لجميع لان هذان العملان
التي يصح فيهما الطعن
لا الاعتقادات مصرح به
لاباسله الذي اشتق منه
فحب أي وبشرط أن لا
يكون ذكره لمقابلة كاهو
ظاهر نحو ما نحن الزارعون
ولنه خبر الماكرين وتول
الحامي يستحب ان يأتي
بنذرا في أرض أن يقول الله
الزارع والمنتبذ المبلغ انما
بأني في التلث على الرجوع
أنه لا يشترط فيها صمعه

أول كلامه عبارة تدل على المقصود منه والمراد هنا حصول براعة الاستبلال الخفية لان المقصود الذي ذكره
الشارح مقصود الخطة وأما براعة الاستبلال الكتاب في قوله الاتي الموفق للفتنة في الدين لان الكتاب في
علم الفتنة قاله الكردى وفيه نظر ظاهر فان ما في قول الشارح بما فيه الموفق على قول المصنف البرالي قوله
أجده الخ فيشمل قوله الموفق للفتنة في الدين وان قول الشارح اشارة الى حال من فاعل ثني بمعنى مشيراً
وليس بياناً للمقصود بما فيه البراعة (قوله اشارة الخ) أشار بالتصليب الرجوع لقوله ثني الخ على
كونه مفعولاً لاجله مثلاً سم والأولى جعله حالاً من فاعل ثني لا مفعولاً لاجله لثلاثاً وتوارى علتان على
معلول واحد فتأمل قول المتن (البر) بفتح الباء الواحدة معني (قوله أي المحسن) أي بكثرة أخذ ما ياتي
في شرح الذي جلت (قوله كأيدي عليه) أي على ان البر بمعنى الحسن اشتقاق من البرأي اشتقاق البر بفتح
الباء من البر بكسر هاء بمعنى الاحسان (قوله بئر أو مواده) متعلق بالاستتاف والضمير البر بفتح الباء
(قوله لانها) أي مواد الباقية يعني تفاسيرها (قوله ترجع الى الاحسان) فيبحث لان رجوعها اليه
لا يقتضي انها المدلول لجواز انها المدلول من حيث خصوصها بل بظاهر الكلام ذلك فتأمل سم وقد بدى
الاقتضاء في وسط ان الاصل عدم الاشتراك (قوله لانه) أي العلوي للاحسان (قوله تفسيره) أي البر بفتح
الباء (قوله أو تالي البر) بكسر الباء الهوا سم جامع للضمير بما يقر معنى ولما حكى في النهاية وتلويح
هذه التفاسير بقل (قوله الآن براد) أي بالتفسير بما ذكر ولا يخفى ان هذا الاستثناء لا يضر بالنسبة الى
العالي في صفاته (قوله أو غابت الخ) عطفاً على ماصدقات (قوله ذلك البر) أي المحسن وبظاهر ان التفسير
بالعالي في صفاته من التفسير بما ذكر أو السبب والتفسير بغيره من التفسير بما صدق (قوله أي كبر
الجود) تقدم عن سم ان الجود اعم بما في المبالغة بالمادة لا الهية (قوله أي العطاء) فسر ع ش سخنا
بالاعطاء أي لان العطاء الشيء العطى أو المقصود وصف الله تعالى بكثرة الاسد او الاعطاء فله سبحانه وتعالى كثير
البذل والاعطاء لا يقطع اعطائه في وقت ويعطى القليل والكثير وليس القصده اذا أعطى لا يعطى الا
كثيراً الصادق بالاعطاء مرة واحدة لانه خلاف الواقع على انه في نسخ أي للانه أي الاعطاء ثم لا بد من تقييد
الجود بأنه اعطاء ما ينبغي ان ينبغي كفسر ومه وشيدى (قوله بأنه ليس فيه توفيق) أي لم يرد ان الشارح
باطلاق الجود اعطاه تعالى (قوله توفيقه) أي موقوف على اذن الشارح اطلاقها (قوله فلا يجوز اختراع اسم
أو وصفه تعالى) ومثله الذي صلى الله عليه وسلم فلا يجوز ان نأخذ باسمه باسمه أو موله أي به نفسه ذكراً
نقل عن سيرة الشامي ومراذه بأي بعده عبد المطلب لولاً أي قبل ولادته ع ش (قوله أو خبر صحيح) أي أو
حسن كما قاله الشهاب بن جعفر شرح الاربعين ع ش ورشيدى (قوله كما سمع المصنف في الجبل) يعني
صحيح المصنف التوفيق في لفظ الجبل بالحديث الصحيح الغير المتواتر أي الذي يأتي قرياً (قوله لان هذا الخ)
عليه لقوله وان لم يتواتر يعني ان هذا الاختراع أو الاطلاق من الاحكام الفقهية العملية فكفي في ثبوت الحديث
الصحيح المقتضى لا كوردى (قوله مصرح) تعقبات أو خبر سم أي وانما أفردته لان العطف بأو (قوله
لاباسله) اشارة في باب الرد الى الخلاف في الاشكافه الاصل سم (قوله وبشرط الخ) عطفاً على مصرح به
بالتنظر للمعنى اذ معناه بشرط أن يكون مصرح به (قوله ذكره) أي ذكر الاسم أو الوصف (قوله نحو ما نحن
الزارعون الخ) من أمثلة الذكر كالمقابلة (قوله على الرجوع الخ) عبارة سخنا في حاشية الجوهري فواختار
جوهري أهل السنة أن أسماءه تعالى توفيقية وكذا صاغه فلا يثبت لله اسم ولا صفة الا لا يثبت له ذلك وتوفيق
من الشارع وذهب المعتزلة الى جواز انما كان متصفاً بمعنوا ولم يوهب متصفاً بوجه رديه توفيق من الشارع
ومال اليه القاضي أبو بكر الباقلاني وتوفيقه في نفسه امام انحرمين وفضل الغزالي في جواز اطلاق الصفات على مادل
على تحريم (قوله اشارة الخ) أشار بالتصليب الرجوع لقوله ثني على كونه مفعولاً لاجله مثلاً (قوله لانها
ترجع الخ) فيبحث لان رجوعها اليه لا يقتضي أن المدلول لجواز انها المدلول من حيث خصوصها بل بظاهر
الكلام ذلك فتأمل سم (قوله بعيد) فيبحث أسرها ليه (قوله مصرح به) تعقبات أو خبر (قوله لاباسله)

على معنى رائد على الذات ومنع إطلاق الاسم وهو ما دل على نفس الذات اهـ وما للجلال البدوي في شرح العقائد العزديّة في مآله الأمام الغزالي (قوله أيضاً) أى كل ازاد عالم الماكر (قوله فبعل المصنفه) أى للعمل مبتدأ خبره قوله بلى اعتبار الخ (قوله قد المقابلة) أى عدما (قوله فالت المقابلة الخ) قد منع وجود المقابلة هنا ودى انها انما تكون عند نسبة ذلك المعنى للغير سم (قوله انما انصار اليها عند استخالة المعنى الخ) حاصله انه حبش ودا طلاق اسم عليه تعالى ولم يستحل معناه الحقيقي في حقه تعالى وحب حمله عليه وضع استعماله فيه وان اتفق انه حين أطلق عليه كان معه ما يقابله وما اذا استحال عنه عليه توقف صحة الاطلاق عليه على مسوغ فاذا اتفق وقوع ما يقابله معه كان ذلك مسوغاً لإطلاقه عليه عرش (قوله على آق وجه) بفتح الهمز وتوالت بعده فاقف (قوله واحسنه) عطف تفسير (قوله وأجيب عنه) أشار بالتصديق إلى أن الضمير في عنه راجع لقوله واعترض الخ أى للاعتراض المفهوم منه سم (قوله حديثاً طو يلا الخ) عبارة المعنى حديثاً ثم فرغ ذكر فيه عن الرب سبحانه وتعالى أنه قال في جواد ما جاد اهـ (قوله ذلك) يحتمل أنه فاعل قوله فيما لاشارة إلى لفظ الجواد وقوله باني جواد ما جاد يدل على محتمل ان المجموع هو العواقل ولفظ ذلك من الحديث وهو الاقرب فايراجع (قوله واقر الخ) جواب سؤال الغنى عن البيان (قوله وبالإجماع) عطف على قوله بمسند (قوله المستلزم الخ) فيه نظر سم أى لجواز أن يكون للإجماع مستند آخر (قوله ولا شعاع العاطف الخ) متعلق بقوله لا تحذف منها قال سم وبوجه ترك العاطف أيضاً بأن في تركه يكون كل وصف منسوب بالاستقلال لا على وجه التبعية وذلك بأخ فليتبأسل اهـ (قوله بالتعا والحقين) لقائل أن يقول ان أريد بالتعا الحقيقي ولو باعتبار المفهوم فهو ثابت في الملك القدوس وإن أريد باعتبار الذات فهو منفي في هو الاول والاخر سم وقد يجب باعتبار الاول وحمل التعارض على التنافي في التحقق في ذات واحدة فزمن واحد وجوده في نحو هو الاول والاخر دون نحو الملك القدوس ظاهر (قوله واثب) أى بالعاطف معطوف على قوله حذف يعنى حذف في الاوصاف النعمه في التحقق فزمن لا يوهم الاختلاف في موأثبه في المتأخره في لا يوهم الاتحاد فيه (قول المتأخر الذي جلت نعمه) اعلم أن لفظة النعمه والذى وقعت على الله تعالى وبعبارة عنه فالتد كبير فيها واجبوان كانت صلباً سببية ولا يلزم من سببية صلبها واسناد الفعل فيها إلى النعم ان الموصول واقع على النعم وقد فهم بعض العالمين وجوب تأنيث الموصول هنا وبعضهم جوز فيقال التي جلت نعمه وذلك خطأ واضح سم (قوله لاكثر نوره) متعلق بقوله المصنف جلت النعمان المعنى امتنع ليضع تعاقب قوله عن الاحصاء كردى (قوله فلذا أنخرن ذينك) أى فانه كانتيجة لهما سم أى للبر والجواد (قوله ولا استقرار هذه الصلة الخ) يتأمل هذا التوجيه كون

أشار في باب الردة إلى خلاف في الاكتفاء بالاصل (قوله فالت المقابلة الخ) قد منع وجود المقابلة ودى أنها انما تكون عند نسبة ذلك المعنى للغير (قوله وأجيب عنه) أشار بالتصديق إلى أن الضمير في عنه راجع لقوله واعترض أى للاعتراض المفهوم من (قوله المستلزم الخ) فيه نظر (قوله ولا شعاع العاطف) بوجه ترك العاطف أيضاً بأن في تركه يكون كل وصف منسوب بالاستقلال لا على وجه التبعية وذلك بأخ فليتبأسل (قوله بالتعا والحقين) لقائل أن يقول ان أريد بالتعا الحقيقي ولو باعتبار المفهوم فهو ثابت في الملك القدوس وإن أريد باعتبار الذات فهو منفي في هو الاول والاخر سم وقد يجب باعتبار الاول وحمل التعارض على التنافي في التحقق في ذات واحدة فزمن واحد وجوده في نحو هو الاول والاخر دون نحو الملك القدوس ظاهر (قوله واثب) أى بالعاطف معطوف على قوله حذف يعنى حذف في الاوصاف النعمه في التحقق فزمن لا يوهم الاختلاف في موأثبه في المتأخره في لا يوهم الاتحاد فيه (قول المتأخر الذي جلت نعمه) اعلم أن لفظة النعمه والذى وقعت على الله تعالى وبعبارة عنه فالتد كبير فيها واجبوان كانت صلباً سببية ولا يلزم من سببية صلبها واسناد الفعل فيها إلى النعم ان الموصول واقع على النعم وقد فهم بعض العالمين وجوب تأنيث الموصول هنا وبعضهم جوز فيقال التي جلت نعمه وذلك خطأ واضح ولو كان الموصول واقعاً على النعم لكان هذا انتسباً لغير الصلة هنا بل نعته بالأنو إلى أى قائم الم (قوله فلذا أنخرن ذينك) أى فانه كانتيجة لهما (قوله ولا استقرار الخ) يتأمل هذا التوجيه وكون الجلبه نعمه لا يناسب المبدول له

أيضاً إذا نفا الحديث ان الله جل يحب الجبال فعل المصنفه من التوقيف بلى اعتبار قصد المقابلة قلت المقابلة انما انصار اليها عند استخالة المعنى الموضوع له اللفظ في حقه تعالى وليس الجبال كذلك لانه بمعنى اذاع الشيء على آق وجه وأحسنه وسأنت في الرده زياده على ذلك وأجيب عنه بان فيه ملاحظة اعتقد بمسند بل روى أحد والترمذى وابن ماجه حديثاً طو يلا فيه ذلك باني جواد ما جاد. فلو اقر بين المنكر والمفسر فلان تعريف المنكر لا يشير معناه كما يأتي في الله الاكبر وبالإجماع التقى المستلزم لتاني ذلك المرسل بالقبول ولا شعاع العاطف بالتعابر الحقيقي أو المنزل منزله حذف هنا قوله تعالى الملك القدوس مسلمات

مؤنثات انما يكون العابدون الا انما أتى به في نحو هو الاول والاخر ثبوتاً وأبكار الآخرون بالعرف والناهون عن المنكر (الذى) كثره وموسعة جوده فلذا أنخرن ذينك (جالت) عظمت ولا استقرار هـ ذم الصلة في النفوس وذاتها لها

الجليلة نعمه لا يناسب المعدول له سم **(قوله عدل الخ)** فيه بحث لان الجليلة تعميم من قبيل الوصول والصلية على قول ولان استقرار هذه الصلة في النفوس لا تقتضي ترجيح طريق الوصولية غاية الامر انه يصححه والكلام في الترجيح لاني التخصيص فليست أمثل وقد وجه كلام المصنف بأنه أراد انتم الحادثة الواسلة لخلق شياً فشيئاً فغير بالفعل الدال على حدوث العظم المستلزم لحدوث النعم ووصولها سم ودفع الكردى قول سم ولان استقرار الخ بمناصه قوله عدل ذلك الامم يعني الى أي عدل الى تركب الذي حلت الخ عن تركب الجليلة الخ لان استقرار الفعلية أقوى من الاسمية اه **(قوله عن الجليلة نعمه)** أي والجليل النعم بالإضافة سم **(قوله بمنايته)** وهو هنا جلالة نعمه عن الاحصاء **(قوله ولم يرد به)** أي بوصفه تعالى بذلك **(قوله ان هذا)** أي ثبوت جلالة النعم عن الاحصاء له تعالى وقال الكردى أي ثبوت معنى جلالة تعالى اه **(قوله لا يردى)** ببناء المفعول **(قوله الاوصفه)** أي يجعله وصفاً لاله تعالى كوردى **(قوله وقد علمت الخ)** جلالة حالة في معنى التعامل أي وليس كما فهم لان قد علمت الخ أي من قولنا وان كان يصح كون علمت ببناء المفعول أيضاً **(قوله بوصف النعم بما ذكر)** أي يجعل الجليلة صفة للنعم واستادها لها **(قوله وهو الخ)** أي وصف النعم بما ذكر قول المتن **(نعمه)** جمع نعمة تكسر النون بمعنى انعام وهو الاحسان وأما النعمة فتفتح النون فهي النعم وبضها المسرة تنهايز اذ الفتح وفي بعض النسخ نعمته بالاذر وهو الواقي لقوله تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها وأبلغ في المعنى اه قال الرشيدى قوله مر بمعنى انعام بل يفتح على ظاهره لما فيه من ايهام ان سبب عدم حصرها جميعاً فنفى صريحاً وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها المقتضى انتفاء الاحصاء عن كل فرد فرد من النعم أي باعتبار المتعلقات فالجد على الانعام وان أوه من عدم الاحصاء بسبب جمعة أيضاً لانه ليس فيه منافاة معر بجلالة وهذاماً أشار اليه الشهاب ان حجر اه **(قوله المنافي)** لا يبنى أنه نعمت ان سبب الخ اذ لا منافاة بين مجرد الجمع واللاتية فتأمل سم **(قوله من افراد نعمه)** أي انعاماته وانما عر بالجمع تقر بالتعريف المصنف بحال الآتي والافكان الظاهر أن يقول من افراد نعمته بالاذر **(قوله كما علم الخ)** على لجل الآتي على الاستغراق **(قوله كالنعم والمناف هنا)** أي نعمة الله وهو مثال للعلم **(قوله كية)** أي الحكم على كل فرد فرد **(قوله فتعين)** أي لدفع الابهام انه جمع نعمة بفتح النون بمعنى انعام والنعمة بالكسر أثرها كوردى **(قوله لدفع الابهام)** الاولى لدفع المنافاة وقوله بفتح الخ المتخالف لمرأ نفا عن المعنى والنهاية **(قوله ووجه)** أي لفظا نعمه هذا المعنى وقوله لا ايهام فيه فيه توقف ولو قال لا منافاة فيه الظاهر **(قوله أي حلت انعامه أي الخ)** تفسير للمعنى على ما قرره وقوله فتعين وفي المعنى على لني الابهام بل لنفي المنافاة كاسم **(قوله باعتبار كل أمرن آ ناره)** لتائل ان يقول ان أريد الانعامات بالامكان فهي نفسها لا تخص من غير حاجة الى اعتبار آ ناره حاضر وقدم تنهاها وان أريد الانعامات بالفعل فهي وآ ناره محصة معدودة قطعاً عر ورهات مناهضة ضرورة أن كل ما دخل في الوجود متناه وكل مناهضة معدودة فليست أم سم وأجاب عر بأن كلام الشارع في احصاء الا ناره وآ ناره انعاماته تعالى وان كانت محصة في نفس الامر لكن لا قدرة للبشر على عدوها واحصائها اه **(قوله فتشمل الخ)** متفرع على اعتبار ان الانعام يعني لما كان قوله نعمه بمعنى الانعامات كعدم احصائها باعتبار كل فرد من آ ناره فيشمل ذلك

(قوله عدل ذلك عن الجليلة نعمه) فيه بحث لان الجليلة تعميم من قبيل الوصول والصلية على قول ولان استقرار هذه الصلة في النفوس لا تقتضي ترجيح طريق الوصولية غاية الامر انه يصححه والكلام في الترجيح لاني التخصيص فليست أمثل وقد وجه كلام المصنف بأنه أراد انتم الحادثة الواسلة لخلق شياً فشيئاً فغير بالفعل الدال على حدوث العظم المستلزم لحدوث النعم ووصولها **(قوله عن الجليلة نعمه)** أي والجليل النعم بالإضافة **(قوله المنافي)** لا يبنى أنه نعمت ان سبب الخ اذ لا منافاة بين مجرد الجمع واللاتية فتأمل سم **(قوله باعتبار كل أمرن آ ناره)** لتائل ان يقول ان أريد الانعامات بالامكان فهي نفسها لا تخص من غير حاجة الى اعتبار آ ناره ضرورية وعدم تنهاها وان أريد الانعامات بالفعل فهي وآ ناره محصة معدودة قطعاً ضرورية أنها

عدل ذلك عن الجليلة
نعمه عن الاحصاء وان كان
صححاً فاندفع ما قيل انه انما
أتى بالوصول هنا لقاعدة
هي انه يتوصل بالذو لوصفه
تعالى بمنايته لم ولم يرد به
توقف وكان قائله فهم ان
هذا لا يردى الا بوصفه
تعالى وقد علمت تأديته
وصف النعم بما ذكر وهو
لا يحتاج لتوقف (نعمه)
فيه ايهام ان سبب عدم
حصرها جميعاً المنافي وان
تعدوا نعمة الله أي تردوا
عداً أو شئ عوا على عدل
فرد فرد من أفراد نعمه كما
يعلم من ان مدلول العلم
كل فرد والمناف هنا كية
لا تحصرها أي لا تحصرها
فتعين ان جمع نعمة بمعنى
انعام وجمعه لا ايهام فيه أي
حلت انعامه أي باعتبار
كل أمرن آ ناره وان
تحذف شمل القليل أيضاً

ومع هذا التعبير نعمة موافقة لفظ الآية أولى ومن ثم أصح في نسخته كل نعمة وإن سلم خصرها هو باعتبار ذاتها متعلقاتها مع دولها معاشا ومعادا وهي أي حقيقة كل ملامح تحمد عاقبتهم من ثم قالوا لانه الله على كافرونا ملاذ استدراج * فقلت هذاوافق تفسير النعمة لغتم انهم اطاعوا الملامح وهو الموافق للاستعمال في أكثر النصوص فحكمته * قلت شأن المصطلحات العرة متخالفاتها للعلاقات الغريبة تركها أنص منها كالجود الصلاة عرفا يأتي في تفسير العبد ما يوضح ذلك وفادتها هنا بيان ما هو نعمة بالحقيقة لا الصورة التي اكتفى بها أهل اللغة والزرق أعظمها لانه ما ينفع به ولو حراما خلافا للمعصية (عن الاحصاء) بكسر أوله وبالمد أي الضبط وهو الحصر وفسر العبد وهو الفعل فهو غير العدد في (الاحصاء) أي بكل فرد منها لا يقيد القلة التي أوهمتها العبارة كإدخال عليه الجمع المحلى بال بقرينة المقام أي عظمت عن أن تحصر أو

القول قليل الانعامات كما يشمل جوعها كردى (قوله ومع هذا) أي التوجيه النافذ للإيهام بل للمنافاة (قوله موافقة) مغلوله لقوله أول وأمال من نعمته وقوله أولى خبرا لعبير (قوله أصح) أي المصنف ويحتمل إيهامه بالفعل فالمصغر (قوله وكل نعمة) مبتدأ سمي أي بمعنى الانعام عبارة الكردى هو جواب سؤال كانتا يقولان الفرد لا يكون المحصور فكيف يقال كل فرد مجتمع عن الاحصاء اه (قوله وان سلم حصرها) لعل الواوالة لا غاية (قوله والحق) أي الحصر (قوله ومع دولها) أي متعلقاتها (قوله وهي) أي النعمة وقوله أي حقيقة أي معنى الآثار الحاصل بالانعام عرش (قوله كل ملامح) الأولى أي المخالفة للتقيد بتحمد عاقبته (قوله شأن المصطلحات) أي العال بها (قوله وكونها الخ) عطف تفسير لقوله محلقتها الخ كردى (قوله أخص منها) ان أراد أنها قد تكون كذلك أي فسل وأنها لا تكون الا كذلك فمضوع عزو بدالمنع ان الزكاة لغة لمعان كائنا ما تصدق على المعنى المصطلح عليه أي القدر الخارج من ومرار معنى الغلبة هو المراد هنا فلا اعتراض (قوله وفادتها) أي المخالفات فزجج الكردى الينبرالى المصطلحات اه (قوله والرزق أعم) قد يشك على الأعمه أنه يبادر أن نحوها ذلك العدو نعمة لا رزق وقوله ولو حراما أي والحرام لا تحمد عاقبته سم وقد يمنع قوله لا رزق ولو سلم فيجعل العموم على الوجهى كما تزيه الصرى (قوله وهو الحصر) أي الإحاطة (قوله وفسر) أي الاحصاء قول المزمع بالاعداد) بفتح الهمة زجج عديم معنى زاد النهاية واليه للاستعانة أو الأصلية (قوله لا يقيد القلة الخ) عبارة ما غنى والنهاية فان قبل الأعداد جمع قلة والشيء قد لا يضبطه العدد القليل ويضبطه الكثير ولذا قيل لو عبر بالعدد الذي هو مصدر عد لكأن أولى أوجب أن جمع القلة المحلى بالآلف واللام يقيد العموم اه أي لأن ال اذا دخلت على الجمع أعطلت منه معنى الجمعية وصيرت أفرادا على الصحيح رشدى (قوله التي أوهمتها العبارة) أي قبل التأمل والافلا يصغى مع الكثره سم (قوله كأدلى عليه) أي على استيفان جميع الأفراد لجمع المحلى بال أي كاحصر حوايل الحكم ان يمكن على المشابهة من حيث هو بل من حيث الوجود لم يكن بقرينة البعدية وكان المقام خطايا يحمل على الاستغراق لئلا يلزم الترديد لمرجع عبد الحكيم على الممول (قوله بقرينة المقام) أي لما اتفق عليه المحققون من أن اللام موضوع لعجنس والقول بانه موضوع للاستغراق وهو فانه انما يستفاد بمعونة القرائن عبد الحكيم وبه يندفع قول عرش ان المعروف باللام مفردا كل أو جعلا للاستغراق ان لم يتحقق عهد فادتها للاستغراق وضع لا يتوقف على بقرينة فتقول ان بقرينة المقام فيه نظر اه (قوله أي عظمت عن أن تحصر الخ) ونعم الله تعالى وان كانت لا تخصي تخصص في جنسين ذنوبى وأخرى والاول قسمان موهبي وكسبي والموهبي قسمان ومانى كنفه الر وحسبه وشرافه بالنقل وما يتبعهم القوى كالفسر والفهم والنطق وجسمانى كتحقيق البدن والقوى الحافظة والقوى الهيات العارضة من الصبر كإل الأعضاء والكسب تركبة النفس عن الرذائل وتحملها بالاخلاق والمكانات الفاضلة وتزوين البدن بالهايات المأبوعة والحلى المستحسنة وتحصول الجاه والمال والثاني أي الأخرى أن يعقر عمارط منه وروى عن عمو بنو وفى أعلا عيسى بن مع الملائكة ما تترين نهاية (قوله كأدلى عليه الآية) أي المتقدم فى شرح نعمه (قوله ومعنى وأحصى كل شىء عددا الخ) لا يتحقق أن المفهوم من قوله علم من جهة

متناهية ضروراة أن كل ما دخل في الوجود منها وكل متناهية محصى معدود فلتأمل (قوله وكل نعمة) مبتدأ (قوله تحمد عاقبته) هذا يخرج الحرام (قوله وكونها أخص) ان أراد انها قد تكون كذلك فكذلك وانها لا تكون الا كذلك فمضوع عزو بدالمنع ان الزكاة لغة لمعان كائنا ما تصدق على المعنى المصطلح عليه أي القدر الخارج (قوله والرزق أعم) قد يشك على الأعمه أنه يبادر أن نحوها ذلك العدو نعمة لا رزق وقوله ولو حراما أي والحرام لا تحمد عاقبته (قوله التي أوهمتها العبارة) أي قبل التأمل والافلا يصغى مع ال لكثره (قوله ومعنى وأحصى كل شىء عددا الخ) لا يتحقق أن المفهوم من قوله علم من جهة العدد أن المعنى أنه علم من جهة العدد

والعددان المعنى العلم عدده وهذا يقتضى أن الكلام فى المتناهيات يدل عليه لفظ الشئ لانه عندنا هو
الوجودات كما مر بذلك الامام فى تفسيره موحداً فغير موقوف كلامه هذا فى هذا محل فانه ان اراد به
دفع اعتراض ورد على قول المصنف الذى جلت معه الخ بان يقال ورد عليه أن الله تعالى يعلم عدداً لا شئ ما عموماً
النعم كان اللائق فى دفعه أن يقول هكذا ولا رد قوله وأحصى الخ لانه فى الموجودات والمراد هنا النعم انهم
وأما غير ما ذكره فلا يقيم منه الدفع فليأتى اسم يحذف وأشار الكردى الى دفع الاعتراض اسم بما
نصفه قوله ومعنى أحصى الخ هذا جواب عما يقال كيف علمت عن أن تعدد بل تلك الآية وهذه الآية
صريحاً فى أن تعدد الله تعالى عادل لكل شئ ومن الأشياء النعم فأجاب بأن معنى الاحصاء فيها العلم من حيث
العدد ولا يلزم من العلم تلك الحقيقة العداه ولك أن تقول ولو سلمنا أن المراد بما فى الآية الثانية العدد فلا
منه فادعاً بطلان المراد بما فى المتن عدداً خلق كما مر عش (قوله ومن أسمائه تعالى الخ) تنويعاً لفظه المعنى
كردى (قوله أفعال) أى هذا الأسماء الثلاثة أو أفعالها كلها فاقابل (قوله نعم فى الاختراجات) قد وقف
فى هذا الابهام بصرى والابهام ظاهر لا محال لا سكره (قوله مطلقاً) أى أنه له كانت أولاً (قوله مبتدأ الخ)
حامل من النعمة بتسميه أى دل كونه النعمة المفعول به وتغير هامتدأ الخ فضع التفرع الذى كرى أى
فيستقط المسمى ههنا استشكله (قوله آخره) بفتح الهمزة وانها لمراد فى شرح اللب أى آخره بصرى
عبارة عش أى آخره وهو وزن رد جرد يظهر انه ظرف لصلاح الخ وقال الكردى ليقع اه
(قوله ويساو به الخ) عبارة المعنى عقب المتبعض اللام وسكون الطاء أى الرافق والرفق وهو من الله تعالى
التوفيق والعصمة بان يحظى قدرة الطاعة فى العبد قال المصنف فى شرح مسلم وفهمها الغفلة به * (فائدة) *
قال السوى للمجاهد البصري ليعقوب أعطاه فى البشارة كملت كان بروحاً من أبه عن جده عليهم الصلاة
والسلام وهى باط غافق كل طواف الطبى فى أمورى كلها كما أحببوا رضى فى دنياى وأخوتى اه
(قوله خلق قدرة الطاعة الخ) أى سواء كانت فعل مطلوب أو ترك معصية عش (قوله ولمزناه) أى بذرة
التوفيق فى الانسان كردى (قوله الاسرار فى هود) أى فى قوله تعالى وما توفى الا بالحق الحديث لا يتوقف
عبد حتى يوفقه الله تعالى وفى أوائل الاحياء أن النبى صلى الله عليه وسلم قال قال من التوفيق خير من كثيرين
العلم نهاية أى الخالى عن التوفيق عش (قوله وليس منه) أى من التوفيق بالمعنى المذكور (قوله
لانهم) أى الذين لا يمتنعون فى نهاية (تأمله من ذلك) أى من اللطف أو من معنى التوفيق المتقدم فى قوله
الذى هو الخ (قوله على الطاعة) أى سواء كانت فعل مطلوب أو ترك معصية (قوله ومرح أهل السنة) أى
أئمتهم وعلماؤهم (قوله لطفاً) أى نواهم اللطف (قوله أو الاتصال بها) أى الى سبيل الخير وهو من عطف
الخاص واستحسن الرشيدى حل الارشاد على معنى الاتصال والهادى على معنى الدال فراعوا التكرار

علم عدده وهذا يقتضى أن الكلام فى المتناهيات يدل عليه لفظ الشئ لانه عندنا هو الموجودات
تفسيره مائه وأما قوله وأحصى كل شئ متدداً دل على كونه عالماً بجميع الموجودات فان قيل احصاء العدد
انما يكون فى المتناهى وأما لفظه كل شئ فتدلى على كونه غير متناهى فلا يلزم وقوع التناقض فى الآية فلنا
لاشك ان احصاء العدد انما يكون فى المتناهى وأما لفظه كل شئ فانه لا يدل على كونه غير متناهى لان الشئ عندنا
هو الموجودات والموجودات متناهية فى العدد وهذه الآية أحد ما يحجج به على أن المعلوم ليس بشئ وذلك
لان المعلوم لو كان شيئاً لكانت الاشياء غير متناهية وقوله أحصى كل شئ متدداً يقتضى كون تلك الحصىات
متناهية فلا يلزم الجمع بين كونها متناهية وغير متناهية وتوذلك بحال موجب القطع بان المعلوم ليس بشئ حتى
يدفع التناقض والله تعالى أعلم انتهى وحيداً فلفظ موقوف كلام الشيخ الشارح هذا على قوله ومعنى الخ
فى هذا المحل فانه ان اراد به دفع اعتراض ورد على قوله الذى جلت نعمته عن الاحصاء بالاعداد بان يقال رد
عليه أن الله تعالى يعلم عدداً لا شئ ما عموماً النعم فكان اللائق فى دفعه أن يقول هكذا ولا رد قوله وأحصى الخ
لانه فى الموجودات والمراد هنا النعم انهم (قوله نعمته تعالى

وقد يجب ان المقام مقام الاطبا ولا يعاب فيه بترك ونحو اللفاظ المترادفة (قوله كالرشد) بضم الراء
وسكون الشين وبفتحهما نهاية ومعنى (قوله ضداني) وهو الهدى والاستقامة وهذا لله تعالى يتنوع
أنواعا لا يحصى هاديا لكنها تنحصر في أحناس مرتبة الاول افاضة القوى التي يتمكن من ههنا الاهتداء الى
مصلحته كالقوة العقلية والحواس الباطنة والثاني نصب الدلائل الفارقة بين الحق والباطل والصالح
والفساد والثالث الهداية بالرسال والرسول والاول الكتب والرابع أن يكشف على قلوبهم السرائر ويرهم
الاشياء كما هي بالوحي أو الالهام أو النمايات الصادقة وهذا قسم يخص بنبيله الانبياء والاول اعني اية قال
الرشد يد لا يظهر ترتيب الرابع على ما قد يلانه قسم برأسه وانما يظهر ترتيبه على الاول فلعل قوله مترتبة
أي في الجملة اهـ (قوله عقبه) كذا في النسخة المتعاقبة على أصل الشرح رحمه الله تعالى مرا ومن التعقيب
وفي بعض النسخ عقبه من الافعال ولعله من تحريف الناسخ (قوله أي المقدر) من الاقدار بمعنى خلق
القدر (قوله وهو) أي اطلاق الموفق على الله تعالى (قوله على من الخ) أي على مذهب من الخ (قوله اذالم
توهم) أي الصفة الغير الوقيفة (قوله وأخذ الفقهاء الخ) عطف تفسير لتوهم اشارة إلى أن الثقة وإن كان
في اللغة بمعنى مطاق التفهم لكن المراد به هنا التفهم المتعلق بخصوص الأحكام الشرعية فصير المعنى الموفق
لتخصيص علم الاحكام الشرعية كردي بزيادة اوضح أي قد دفع به الماس هنا (قوله وهو) الى قوله
واستمداده في النهاية والى المتن في المعنى الا قوله من فقه الخ واصطلاحا قوله ومسايله الخ وافته (قوله بكسر
عينه) كفتح شرح فرحات نهاية (قوله قبل فقه بضمها) واذ سبق غيره الى التفهم يقال فقه بضمها بفتحها نهاية (قوله
واصطلاحا العلم الخ) ودعبله انه شامل لعلم المقلد بالأحكام المذكور وقمع انه ليس فقها كما صرحوا به في
الاصول فلو عبر بقوله الثاني ليكون صفة للعلم بدل الناشئة الواقعة صفة للأحكام خرج علم المقلد اللهم الا أن
يقال هذا التعريف بناء على ان الفقهاء قد يطلقون الفقه على ما يشمل علم المقلد فليس مسموح وأبدل النهاية
والمعنى عن قول الشارح الناشئة الخ بالمكتسب من أدلتها التفسيرية اهـ ولك أن تجيب عن الشارح
بما تقرر في محله من أن ترتيب الحكم على المشتق مشعر بعبارة مأخذ الاشتقاق فكذلك العلم بالأحكام
الشرعية العلم من حيث نشأته من الاجتهاد (قوله العملية) أي المتعلقة بكمية العمل كوجوب الصلاة
والذي يؤمن به يعلم أن المراد بالعمل ما يشمل عمل القلب عـ (قوله فعل المكلف) أي بالمعنى الشامل لقوله
بل وبينه واعتقاده سم (قوله من حيث تعاور تلك الأحكام) أي عر وضما معنى قول المتن (في الدين)
مما يقا بالثقة وقضية مانه بوجه مجرد التفهم لا يقتضيه تفسير الشارح للتلازم التكرار لان الفقه من
الدين سم أي وذلك اقتصر المحل والمعنى على التفسير بالتفهم (قوله وهو) الى المتن في النهاية لان نقطة
عرفا وما تبعه عليه (قوله وضع الهي الخ) عبارة السيد في حواشي العنود أما الدين فهو وضع الهي سائق

الخ ان كان هذا التفرع أيضا على الاول الشامل لما اذا كانت التعممة غير الابتدائية بل في مقابلة ما هو جها
فأراد بالوجوب بحيث لا يقتضي نفسية الفضل فلا ينافي قوله لا يلج الخ وان اخصص بالثاني أشكل الاول
حينئذ حيث انتفى أي لم يلبس بمحض الفضل فلتأمل فانه قد يمنع شيوع الاول لغير الابتدائية بناء على ان قوله
مبتدأ أو ارجع الاول أيضا (قوله أي التفهم الخ) المتبادر منه جل التفتل على معنى تفهم الفقه فلا يناسب
ما ذكر من تفسير بلفظ واصطلاحا ولا يتفهم التفهم ولا العلم بالأحكام بل نفس الأحكام (قوله واصطلاحا
العلم الخ) ودعبله انه شامل لعلم المقلد بالأحكام المذكور وقمع انه ليس فقها كما صرحوا به في الاصول فلو عبر
بقوله الثاني ليكون صفة للعلم بدل الناشئة الواقعة صفة للأحكام خرج علم المقلد اللهم الا أن يقال هذا
التعريف بناء على ان الفقهاء قد يطلقون الفقه على ما يشمل علم المقلد فلتأمل (قوله فعل المكلف) أي
بالمعنى الشامل لقوله بل وبينه واعتقاده (قوله في الدين) بمعنى بالثقة وقضية أن اراد به مجرد التفهم كما
يقتضيه تفسير الشارح للتلازم التكرار لان الفقه من الدين (قوله وهو عرفا وضع الخ) عبارة السيد
في حواشي العنود أما الدين فهو وضع الهي سائق لاولي الباب باختصارهم المحمود الى الخير بالثبات

سائق لذوى العقول
 باختبارهم الحمود الى ما هو
 خير لهم بالثبات وقد يفسر
 بما شرع من الاحكام
 وساره المسئلة ماصدا
 كالشرعة لانها من حيث
 انها بدان أى تخضع لها
 تسمى ديناً ومن حيث انها
 مجتمع عليها وتلى احكامها
 تسمى ملة ومن حيث انها
 تقصد لانقاذ النفوس من
 مهالكها تسمى شرعية
 (من) مفعول أول الموفق
 المتعدي للثاني باللام (اللفظ
 به) أى ارادته الخير وسهله
 عليه لكونه من عليه بفهم
 تام ومعنى ناصح وشدة الاعتناء
 بالناصح ودومه (واختاره)
 أى انتقاء لفظه وتوقيفه
 (من العباد) يصح أن
 يكون بالانتماء قاله العهد
 والمهودان عبادى ليس
 لأن علمهم سلطان وشاهد
 ذلك الحديث الصحيح من
 بول الله بخبر أى عظيم
 يقفه في الدين وقدر واية
 ويلهمه وشده ومفعولا
 ثانياً لاختار قاله لبعض
 والعبد لغة الانسان
 واصطلاحاً المكاتب ولو
 ملكاً وجنباً (أحده) أى
 اصغه بجميع صفاته اذ
 كل منها جليل ورعاية
 جميعها أبلغ في التعظيم ومع
 هذا النسخة في ان الحد الاول
 أبلغ وأفضل ومن ثم تقدم

لاولى الالباب باختبارهم الحمود الى الخير بالثبات ويتناول الاصول والفروع وقد خص بالفروع والاسلام
 هو هذا الدين المنسوب الى محمد صلى الله عليه وسلم المشتمل على العقائد الصحيحة والاعمال الصالحة انتهت وفي
 بعض الحواشي عليها البعض احتراز بقوله الهى عن الاوضاع البشرية بنحو الرسوم السياسية والتدبيرات
 المعاشية وقوله سائق لذوى الالباب احتراز عن الاوضاع الطبيعية التى يتسدى بها الخلق وانتصاص
 منافعها ومضارها وقوله باختبارهم الحمود عن المعاني والآفاق والآوضاع القسرية وقوله الى ما هو خير
 لهم بالثبات عن نحو صفاتى الطيب والفلاح قائم ماوان تعلقت بالوضع الالهى أى تأثير الاجسام العلوية
 والسفلية وكناسات تعين لاوى الالباب باختبارهم الحمود الى صف من الخير فليست اذ بانهم الى الخير
 المطلق الثاني أى ما يكون خيراً بالنسبة الى كل شئ وهو السعادة الابدية والقرب الى خالق البر بانه انتهى
 اه سم (قوله) وقد يفسر الخ) فالدين بالتفسير الاول شرع الاحكام والثاني نفس الاحكام كروى وفيه
 توقف لان الوضع فى الاول معنى الموضوع كنهائى عليه بل قول النهاية والدين مائة الله من الاحكام وهو
 وضع الخصر على الاتحاد (قوله لانها) أى الاحكام المشروعة (قوله ومن حيث انها تقصد الخ) عبارة لانها
 ومن حيث الطول اشارة الى ما شرعوا شرعاً أى كان الشرع عتشر على ما هو مود والشاربة عرض
 (قوله الثاني) وهو التلقف سم وكردى (قوله وسهله عليه) قد يبنى تركه سم ولعله لعدم مناسبة
 لقول المصنف المقتول للتلقف (قوله) كونه من عليه (الانصر الاول) بأن الخ (قوله بفهم تام الخ)
 عبارة لغنى والنهاية قال القاذى حسين والتوفيق لمختص بالمعلم أو بعبارة أشد العناية ومعنى ذو نصيحة
 وذو كمال القريحة واستواء الطبيعة أى خلوه من الميل الى غير ذلك اه والمراد بالتوفيق المدكور تيسير
 الاحساب الموافقة لمقصود المحملة عرض (قوله للطعنا الخ) أى وألتلقف سم (قوله وشاهد ذلك
 الى قوله ومفعولا الخ) كان المناسبات ما تخرى عن بيان الامر ابدال كفى النهاية أو بتدقيقه على كفى المعنى
 حيث قال تعقب من العباد اشارة بذلك الى قوله صلى الله عليه وسلم من ردا لله به خيراً يقفه في الدين أى ويلهمه
 العمل به اه (قوله فإلى الخ) أى ومن التبعض سم (قوله للجنس) أو الاستغناء أو للعهد بانه (قوله)
 أى أصفه بجميع صفاته لم رداً شارح أن هذا لعل أوله اذ الذى يدل هو عليه أصفه بالجميل وانما ذلك
 يؤخذ من مقدمتين خارجتين أشار الى أولاهما بقوله اذ كل منها جليل وإلى الثانية بمسما بقوله ورعاية جميعها الخ
 بنافى على جمع الجوامع (قوله أبلغ في التعظيم) أى المراد بما ذكر اذا نرا به ايجاد الحد الاول اذ اشارة
 سيوجد نهاية وشرح جمع الجوامع (قوله التحقق ان الحد الاول أبلغ الخ) خالف الشارح المحقق في
 شرح جمع الجوامع وبين أن الثاني أبلغ وبسطا في كنهنا لا يان البيئات تأيسد ورد خلافه وما
 اعترضوا به عليه مما لا يترى فيه العاقل الفاضل بل يحققه منه أن زعم أبلغية الاول منشؤه عدم ايمان
 التامل وعدم فهم معنى الحديث على وجهه فراجع سم وكذا وافق النهاية والمعنى الشارح المحقق عبارة ما
 ويتناول الاصول والفروع وقد خص بالفروع والاسلام هو هذا الدين المنسوب الى محمد صلى الله عليه وسلم
 المشتمل على العقائد الصحيحة والاعمال الصالحة وفي بعض الحواشي علم البعض احتراز بقوله الهى عن
 الاوضاع البشرية بنحو الرسوم السياسية والتدبيرات المعاشية وقوله سائق لذوى الالباب احتراز عن
 الاوضاع الطبيعية التى يتسدى بها الخلق وانتصاص منافعها ومضارها وقوله باختبارهم الحمود عن
 المعاني والآفاق والآوضاع القسرية وقوله الى ما هو خير لهم بالثبات عن نحو صفاتى الطيب والفلاح قائم ماوان
 وان تعلقت بالوضع الالهى أى تأثير الاجسام العلوية والسفلية وكناسات تعين لاوى الالباب باختبارهم
 الحمود الى صف من الخير فليست اذ بانهم الى الخير المطلق الثاني أى ما يكون خيراً بالنسبة الى كل شئ
 وهو السعادة الابدية والقرب الى خالق البر بانه انتهى (قوله المتعدي الثاني) أى التلقف (قوله وسهله) قد
 يبنى تركه فلتأمل (قوله أى انتقاء لفظه) أى وألتلقف (قوله فإلى الخ) أى ومن التبعض (قوله)
 النسخة في ان الحد الاول أبلغ الخ) خالف الشارح المحقق في شرح جمع الجوامع وبين أن الثاني أبلغ وبسطا

وهو أن بلغ من جده الأول لاه جد بجميع الصفات برعاية الألفاظ بتوذلك واحد منها وهي المالكية أي
 لجميع المبادئ وان لم تراخ الألفاظ بيان واد الشئ بعض الصفات فتدال بعض أعم من هذه الواحد لتسده
 بهما بغيره الكثير للشئ بما أن بلغ في أجله أضافته إنشاء بالاول من حيث تفصيله أي تعيينه أو وقع في النفس
 من هذا اه وزاد الثاني فان قيل كيف يكون أن بلغ مع الأول أفتخيه الكتاب أعجب بأن الجد فيه
 لمقام التعليم والتعريف له أولى اه (قوله بل أخذ البلية في الخ) مرجوه عن المغني آتفا (قوله وجمع
 بينهما) يعني جمع المصنفين الجد بالجملة الاسمية والجد بالجملة الفعلية وقدم الأول على الثاني قوله تاسيا
 الختمه لكل من اللذين ولفظ قدمه (قوله وليجمع الخ) حله الأول فقط (قوله وحده) من عطف
 اللازم ولو عكس العطف كان أولى (قول المن أن بلغ جد) ينبغي انه على وجه المبالغة والافان أراد أن بلغ الجد
 مطلقا وغير مطابق الواقع اذ جد الانبياء من حيث الاجال لخصوص صاحب سنده صلى الله وسلم عليه وعليهم
 أن بلغ من جد المصنف لانهم بقدر من اجالات الجد على ما يقدره على المصنف وان أراد جدا ما بلغ من
 جد ما فليس فيه كبير أمر فتأمل سم (قوله من حيث الاجال الخ) جواب عن العبارة المغني والتهنية
 فان قيل كيف يتصور أن يصدر منه عموم الجد مع ان بعض المجموع عليه وهو العلم لا يتصور حصرها كبر
 أحب بان المراد أن ينسب عموم المحدث له تعالى على جهة الاجال بأن يعرف مثلا شأنا على جميع
 صفات الكمال الجارية والجلال فلا شك أن هذا ينطبق على محمد المحدث المذكور اه قال الرشيدى ومع
 ذلك لا بد من ادعاء اذ قال المصنف المبالغة لان جده ولو على وجه الاجال بالمعنى المذكور ردون حد انبياء
 ولو اجال كما أشار اليه ما بن قاسم اه (قوله ورد) أي تفسير الكمال بالتام سم (قوله بأنه المطلب فقط)
 يعني ان مراد المصنف بقوله وأكمل مجرد المطلب فالمراد به عن المراد بقوله أن بلغ جد تفسير الكمال بالتام
 يقتضى المغايرة وعدم المطلب هذا ما ظهر في قوله بعده كالذي بعده أي قوله وأكمل وأكمل وقال
 الكردي قوله ورد بأنه المطلب أحب عنه بان استعمال اللفظ المترادف وتوحيها شائع في الخطاب
 وهذا ينسب على ضدها كما ورد قوله في الشارح وبان التام الخ ان الله أعلم بحقيقة المرام (قوله ومن ثم) أي
 للفرق بينهما بذلك (قوله تعلم) أي من لغة عشرة (قوله ورد) أي بالثاني (قوله بأن هذا)
 أي الفرق المذكور (قوله انما يتصور في الماهيات الحسية الخ) قال سم للمنع هذا الحصر ثم أطلق
 في رد كلام الشارح وجعله ما هو المتولد اعتبارا بتراجعه (قوله ومعان) عطف تفسير لما ذكره في قوله
 فلم يتعاروا أي لم يتوارد الأمر لولا التام في الآية قال سم هذا اقتداء بما ذكر اه وأقول ان
 مراد الشارح بذلك انما هو رد الاستدلال بالأدلة كذا لا ينافي مع الاستدلال (قوله فيه) أي في قوله
 في كذا لا انما البينات تأيد وهو خلافه وما عارضوا به عليه بما لا يخفى في المعاني الفاضلة بل يتحقق له
 منه أنزع أبلغه قالوا منشؤه عدم المعان التأمل وعدم فهم معنى الحديث على وجهه فراجع (قوله أن بلغ
 جد) ينبغي أنه على وجه المبالغة والافان أراد أن بلغ الجملة مطلقا فهو مطابق للواقع اذ جد الانبياء من حيث
 الاجال لخصوص صاحب سنده صلى الله وسلم وعليهم وتمامه أن بلغ من جد المصنف لانهم بقدر من اجالات
 الجد على ما يقدره عليه المصنف وان أراد جدا ما فليس فيه كبير أمر فتأمل (قوله ورد) أي تفسير الكمال
 بالتام (قوله انما يتصور في الماهيات الحسية) للمنع هذا الحصر ثم أطلق (قوله انما يتصور في الماهيات الحسية) للمنع
 نفسها فلا يشي منها حتى لانها كانت والكليات لا تتصور وان أراد به حسنها بحسبة أفرادها لوجوده في
 فيها في الخارج فشاهاه الجد كذلك لان له اذ أراد في الخارج فان كانت أو لا فهي بحسبة بالسم أو أفعلا
 في البصر وأيضا ان أراد بالاعتبارى الاصطلاحى فلا يصلح لاجل ان في المحسوس وان أراد به ما يتحقق في
 نفس الامر مع قطع النظر عن اعتبار معتبره لكنه ليس له وجود في الخارج أو ما يكون محققا باعتباره لاول قطع
 النظر عن اعتبار لا يكون له تحقق فلان سلب ما هو متولد كذلك أماني الثاني فظاهر وأما في الأول
 فاختاره في الخارج حجة تقا أفرادها (قوله فلم يتعاروا) هذا اقتداء بما ذكره قوله فاجتبه انما فيه كان

بل أخذ البلية في من أشار
 القرآن الحديث به بالعين
 بالابتداء به انه أن بلغ صيغ
 الجد وجمع بينهما تاسيا
 بحديث ان الحديث محمد
 وليجمع بينهما بل على دوام
 واستزاده وهو الأول وعلى
 تعدد وحده وهو الثاني
 (أن بلغ جد) أي انما هو
 حيث الاجال لا لتفصيل
 ليعجز الخ عنه حتى الرسل
 حتى أكلهم فينبأ الله
 عليه وسلم حيث قال لا يحصى
 ثمانية على أن كما ثبت
 على نفسك (وأكمل) أي
 أتمم وادناه المطلب فقط
 كذا في بعده وبان التام
 غير الكمال كما نوى اليه
 اليوم أملت لكم دينكم
 وأتممت عليكم نعمتي فالتام
 لازالة نقص الأصل والاكمل
 لازالة نقص العوارض مع
 تمام الأصل ومن ثم قال
 تعالى تلك عشرة كلمة
 لان التام في العدد قد علم
 وانما بقي احتمال نقص
 بعض صفاته ورد بان هذا
 انما يتصور في الماهيات
 الحسية لا الاعتبارية كما حقه
 الجد بان الاكمال في الآية
 للذين والتمام للعلمة الثاني
 من جعلها ذلك الاكمال
 والنصر العام على كل مناقق
 ومعاند فلم يتعاروا على شئ
 واحد فاجتبه انما فيه بمعنى
 واحد

تعالى اليوم اكملت الخ وقال انكر دى الضمير راجع الى المتعارى في المتعارى وعلى شئ واحد كالجد اه
 وفيه نظر ظاهر ثم آيت قال سم قوله فاتحه انهم فافه كان الرادف المذكور من الآية اه فوجع
 الضمير الى الآية يتناول المذكور (قوله وبان النام الخ) عطف على قوله بانه اطناب الخ (قوله)
 وورد بفرض الخ) فيمافيه سم (قوله بنحو ما قبله) يعنى ان هذا في الماهيات المحسوسة كردى قول
 المتن (واشهد) قال الشهاب الاشيبلى في تعليقه على الخطبة معناها هنا علم ذلك بقلى وأبينه باسائى فاصدا
 به الانشاء حال تعلقه وكذا سائر الاذكار والتزجيات انتهى اه سم (قوله أعلم) هل هو بضم الهمة
 وكسر الهمزة كما هو مناسب لعنى الشهادة أولا سم على حج أقول قضية ما قدمه عن الشهاب الاشيبلى
 ضبطه بالضم فان قوله وأبينه باسائى الخ ظاهر في انه بضم الهمة وهو المناسب لعنى الشهادة قبله وتجوز
 قراءته بنغض الهمة واللام ع ش عبارة الرشدى هو بضم أوله كما ضبطه المصنف في نحو رانسه في باب
 الاذان الا ان يقرئ بين اذان وماهنا بان الاذان القصص منه الاعلام اه قول الشهاب الاشيبلى المتر بقل
 صر بفي الفتح وأصرح منه قول الجعري أى أعلم واذا علم فلا يكتفى العلم من غير اذعان وهو تسليم القلب
 حقيقة ما علم اه (قوله أى لا معبود بحق) أى في الوجود نهية يؤمن معنى قول المتن (الا لله) أى الواجب
 الوجود قال صلى الله عليه وسلم مفتاح الجنة لا اله الا الله وفي البخارى لى لوجه ليس مفتاح الجنة لا اله الا الله
 قال بل ولكن ليس مفتاح الا لله اسناد فان جئت مفتاح له اسناد ففخ لك أى مع السابقين فان من مات مسلما
 لا بد من دخوله الجنة وذكر ابن عباس قوله هو بفتح فقال صدق وأما خبركم عن الاسنان ما هى فذكر الصلاة
 والزكاة وشرايع الاسلام معنى (قوله تأكيد وتوحيد الذات) قد يقال تأكيد لا اختصاص الاوهمية بالله
 الذى أفاده النقي والابيات سم (قوله التوحيد الذات) أى والصفات (قوله وما بعده) أى قوله لا شريك له
 (قوله على نحو الاعتزالية) أى ما انفصل عن بعض الاشاعر ولو صرح من انها بالقدرتين أى قدرته تعالى وقدرته
 العبد (قوله فلا تعدله بوجه) أى لا تعدد اتصال بان يتركب من أجزاء ولا تعدد انفصال بان يكون له
 آخر (قوله فلا شريك له) والحاصل ان الوحدة الشاملة لوحدة الذات ووحدة الصفات ووحدة الافعال
 تنفى كوما خمسة الكم المتصل في الذات وهو تركب من اجزاء والكم المنفصل فهو هو تعدد هابان يكون هنالك
 له ان فاكتر وهذا منفيان بوحدة الذات والكم المتصل في الصفات وهو تعدد هابان يكون له صفتان
 فاكتر من جنس واحد فكل قدرتين فاكتر والكم المنفصل فهو هو ان يكون لغيره تعالى صفة تشبه بصفته تعالى
 كان يكون له بقدرة بوجه هو جدها بوجه بقدرة تعالى وهذا منفيان بوحدة الصفات والخامس الكم
 المنفصل في الافعال وهو ان يكون لغيره تعالى فعل من الافعال على وجه الابد وهو منى بوحدة الافعال أى
 وان كان بغيره لا زمان ووحدة الصفات شخصان في ماضية الجوهرة في تصور بوالكم المتصل في الصفات تأمل
 (قوله الى حقائقها) أى حقائق ذاتها تعالى وصفاته وأفعاله ولا يلزم من النفاذ فيها انها بكنها وبعتمثل ان
 الضمير للافعال فقط (قوله مما كان) أى مما أوجده الله تعالى أى من هذا العالم (قوله في غير مكان) أى

وبان التمام بشعر بسبق
 نقص بخلاف الكمال و
 بقرض تسليمه بنحو ما قبله
 (وأزكاه) أعماه (وأشبهه)
 أعه (واشهد) أعلم أعقبه
 للضمير الصريح كل خطبة ليس
 فيها تشهد فسمى كالبد
 الجذبة أى القابلة البركة
 (أن لا اله) أى لا معبود
 بحق (الا لله) وفي نسخة
 زيادة وحده لا شريك له
 وحيث قد فوجه تأكيد
 التوحيد الذات وما بعده
 تأكيد وتوحيد الافعال الردا
 على نحو الاعتزالية (الواحد)
 في ذاته فلا تعدله بوجه
 وصفاته فلا تقبله بوجه
 وأفعاله فلا شريك له بوجه
 واما تفسير الى حقائقها وما
 يليها بحاجة اسلام الغزالي
 رحمه الله تعالى قال ليس في
 الامكان ابداع مما كان أى
 كل كان الى الابد متى دخل
 في حيز كان لا ابداع

المراد في المذكور من الآية قوله وورد بفرض الخ فيمافيه (قوله واشهد) قال الشهاب الاشيبلى في
 تعليقه على الخطبة معناها هنا أعلم ذلك بقلى وأبينه باسائى فاصدا به الانشاء حال تعلقه وكذا سائر الاذكار
 والتزجيات اه (قوله أعلم) هل هو بضم الهمة وكسر الهمزة وكما هو مناسب لعنى الشهادة أولا (قوله تأكيد
 التوحيد الذات) قد يقال بل هو تأكيد لا اختصاص الاوهمية بالذى أفاده النقي والابيات (قوله ليس في
 الامكان ابداع مما كان) صريح في إمكان غير ما كان ولا انتقال ليس في الامكان الا ما كان وكان غير ما كان
 مع التزام أن ما كان هو الابدع يستلزم إمكان غير الابدع وإذا كان غير الابدع بمكان فمن أن ما كان هو الابدع
 بل جائز أن لا يكون هو الابدع لان غير الابدع يمكن أيضا قنامله والحاصل ان غير الابدع ان كان ممكنا أن يكون
 هو الواقع والام يكن بمكان فمن أن الواقع هو الابدع وان لم يكن بمكان فلا يقال ليس في الامكان ابداع مما كان بل
 يقال ليس في الامكان الا ما كان ويمكن أن يجاب باختيار الاول لكن الممكن الذات قد يتبع الغير فإز أن يتبع

منهم حيث ان العلم اقتضه
والارادة خصصته والقوة
أورثته ولا تنقص في هذه
الثلاثة فكان وجوده على
أبد وجهه وأكمله ولم
يتغلب بالنسبة لسلوانه
ما ترى في خلق الرحمن من
تفاوت بسل لثوانه باعتبار
الاحكام فاعتراضه باستلزام
ذلك غير المحدث لهذا العالم
من ايجاد أبدع منه أو
يغلبه به أو وجوب فعل
الاصلي عليه أو انه موجب
بالثبات من الحق والجمل
على انه لو أمكن أبدع منه
بان تغلبه القدرة بأعدامه
سأل وجوده لزوم اجتماع
الضدين وهو محال لتعلق
به القدرة في نفي ذلك
صالح القدرة على نفي ذلك
البلدية بان تغلب بكل
منهما بدلا عن الاستح
الاعتراض انما هوهم
حيث لم يجعل ماصدرة
سبحه ونظمه (الفقر) أي
فالفقر لا تدومين شاعن
عباده المؤمنين فلا يزالوا خدعهم
به ولو كان من شأن الواحد
الفقر أنه على الفهم لا
تنزع القلوب من قولها
ولبته ما بينهما من الطمان
المعنى لاشارة الاول لقام
الخوف والثاني لضقه
* (تبيينه) * فروا بين
الواحد والاحد وأصله وحده

وجد (قوله منه) أي مما كان (قوله فكان وجوده) هذا التبرع يتوقف على اثبات ان العلم
لا يقتض الا لا بدع والارادة لا تخص الا لا بدع والقدرة لا تبرع الا لا بدع (قوله
وما ذكره الخ) بتعمد حكماء الجلال السوي على صحة الاسلام في جوابه نفسه عن السؤال عن كنه
المذكور ومن أنه تعالى اذا فعل فليس في الامكان أي فضلائه ومناوحيه بالتألي على ذلك أن يفعل الاتهامية
ما يقتضيه الحكمة فكل ما مضاهو يقضه من خلقه بعلمه وادائه وقدرته على غاية الحكمة متوهماتها لا تقتان
ومبلغ جوده الصنع ثم قال الجلال والحاصل اننا نقول كل موجود على وجه يمكن ايجاده على عدة أوجه
أخرى وان القدرة صالحة لذلك غير أن الوجه الذي أوجده الله تعالى عليه أبدعها العلم الله تعالى وجه الحكمة
فيموا ايجاده ولا ننفي أن يوجد بعده هذه ونقول انه اذا أوجده في الزمن الثاني كان ذلك الضد في الزمن
الثاني أي بدع من الضد الاول فكل موجود أبدع في وقته من خلافه اه (قوله فاعتراضه) أي قول صحة
الاسلام المذكور ولبال بالدين السوي رسالة سماها بتشييد الاركان من لا بدع في الامكان مما كان
يسقط فيها بيان مقصده الاسلام من قوله المذكور وحقيقته بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة وأيده بكلام
المفسرين والغفاه والصفين ودفع الاعتراضات الموردة عليه بوجوه عديدة عقلية وعقليات راجعها (قوله
عن ايجاد الخ) أي ان لم يقدر عليه (قوله أو غلبه) أي ان اقتدر عليه (قوله أو وجوب فعل الاصلي) أي
كيا يقوله المعترضة (قوله أو انه موجب الخ) أي كيا يقوله الفلاسفة ورد سم دعوى الاستلزام المذكور
بماضه امتناع ايجاد أبدع منه لكونه لا أبدع منه ليس من قبيل العجز أو غيره مما ذكر اه (قوله على انه
لو أمكن الخ) هذه العلوة فرع ان الواقع هو الا بدع ولم يثبت ذلك كنهنا عليه نفا سم وقدمه هناك
منعه (قوله حال وجوده) التقيد به غير لازم في الوجود الذي أشار اليه بل للمورد أن يعبر هكذا يمكن أبدع
من الموجود بان بعدهم ووجدته أبدع منه أو بان يوجد الا بدع ابتداء فلا يلزم ما أقره فليست أصل سم
(قوله حيث لم يجعل ماصدرة) يتأمل المعنى على المصدرة سم أقول المعنى عليها كافي تشييد الاركان
عن الركنين عن بعضهم انه ليس في الامكان أبدع من وجود هذا العالم فان يمكن في نفسه ولا يحصل للممكن
من الحق سوى الوجود وقد حصل (قوله من عباده المؤمنين) يقتضي أن الكافر لا يغفر له شيء من
المعاصي الزائدة على الكفر وهو ظاهر عبرته ووافقه نصر محهم في الجنازة بأنه لا يجوز الدعاء بالمغفرة
للكافر ولا رد عليه القول بأنه يجوز أن يغفر له سبحانه وتعالى ما عدا الشرك لأنه لا يلزم من الجواز الوقوع
الذي الكلام فيه عس (قوله فلا يؤخذ منهم) عبار قصيرة فلا يظهرها بالعقاب عليها (قوله من شأن
الواحد الخ) أي في ملكه محلي (قوله آتوه) أي الغفار وقوله من قولهما أي الفهار والواحد (قوله
ما بينهما) أي الواحد والغفار في تعبيره تشبثت للشمس بصرى (قوله لا تنزع الخ) لا يقال هو معارض
بما في التنزيل لا نقول المقام هنما مقام الوصف بما يدل على الرجوع والاعتماد فكان ذكر الغفار هنا أنسب
عبارة (قوله من الطمان المعنوي) وهو الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة (قوله أو أصله وحده) مبتدأ
وخبر واحد بدله من أصله بالجاء عطف على الواحد وهو الأقرب قال الكري ووجد بمعنى واحد اه وفي
كليات أي البقاع ماضيه وهمزة أي الاحدا ماضية واما منقابلة عن الواحد على تقدير ان يكون أصله وحده

وقوع غير الا بدع لترجع وقوع الا بدع وتعلق العلم والارادة به لان الحكمة فيه (قوله فكان وجوده) هذا
التبرع يتوقف على اثبات أن العلم لا يقتض الا لا بدع والارادة لا تخص الا لا بدع والقدرة لا تبرع الا لا بدع
وما ذكره لا يثبت ذلك انتهى (قوله عن ايجاد أبدع منه) امتناع ايجاد أبدع منه لكونه لا أبدع منه ليس من
قبل العجز أو غيره مما ذكر (قوله على انه لو أمكن) هذه العلوة فرع ان الواقع هو الا بدع ولم يثبت ذلك
كنا مناعا عليه نفا (قوله حال وجوده) التقيد به غير لازم في الوجود الذي أشار اليه بل للمورد أن يعبر هكذا يمكن أبدع من الموجود بان بعدهم ووجدته أبدع منه أو بان يوجد الا بدع ابتداء فلا يلزم ما أقره فليست أصل سم
المورد أن يعبر هكذا يمكن أبدع من الموجود بان بعدهم ووجدته أبدع منه أو بان يوجد الا بدع ابتداء فلا يلزم ما أقره فليست أصل سم

بان أحد شخص باولي العلم بالنبي الان اذ به الواحد الاول كافي الا يتوصفا بالله دون واحد وحدود بان تعني المعاهدة بخلاف في الواحد اذ لا ينفي الاثنين فاكثروا به يستعمل للمؤنث ايضا نحو لستن كاحد من النساء (٢٥) وانقردوا لجمع نحو من أحد عن معاني

وبان له جمعا من لفظه وهو
الاحدون والاحاد وقول
أي عبيد يترادفهما ولكن
الغالب استعمال أحد بعد
الذي اختياره (واشهدان
مجددا) علم منقول من اسم
مفعول المضعف سمي به نينا
صلى الله عليه وسلم مع انه
لدونف قبل أن يظهره
بالتام من الله لخدمه عبيد
المسلمة اشارة الى كثرة فضله
المحمودة ورحمة الله سبحانه
أهل السماء والأرض
لا سيما ان صرح ما نقل عن
جده انه رأى سلسلة نبيته
خرجت منه أضواءها العالم
فأولت ولدتخرج منه
يكون كذلك (عبده) قدم
لان وصف العبودية أشرف
الاصناف ومن ثم ذكر في
أنعم مقامه أخرى بعده
زل الفرقان على عبده
فارح الى عبده (ورسوله)
لكافة العقلاء الانس والجن
اجماعا معلوما من الدين
بأنسورة فكفر منكروه
وكذا اللائكة كما رجع
جمع محققون كالسبيكي
ومن تبعه وروا على من
خالف ذلك وصرح آية
ليكون العالمين نذرا اذ
العالم ماسوي الله وخدمه مسلم
وأرسل الى الخلق كافة
يؤيد ذلك بقال البارز
انه أرسل حتى للعمادات
بعد جعلها مدركة وفائدة

وعلى كل من الوجهين راد احد ما يكون واحدا من جميع الوجوه لان الاحدية هي البساطة الصرفة عن
جميع أفعاله التعدد عدديا وتوكميا وتحليليا فاستهانت الكثرة لتسوية الوجودية في أحدية الذات ولهذا
ويج على الواحد في مقام التثنية لان الواحد يعبر عن انتفاء التعدد العددى فالكثرة العينية وان كانت
متنوعة في الواحدة الا ان الكثرة لا تسببه متعل فبها (قوله بان احد) كانه على الحكاية على أول أحواله
بصريه (قوله بالنبي الخ) عبارة الكليات الاحدية الواحد يوم الام واسم من يصلح ان يخاطب
موضوع العموم في النبي مختص بعد نفي محض نحو لم يكن له كفوا أحد أو نهى نحو لا تفتنكم أحد
أو استفهام يشبهها فتعزل تحس منهم من أحد ولا يفتن في الاثبات إلا بعد كل و يأتي في كلام العرب بمعنى
الاول كبريم احد ومنه قوله أحد القولين بمعنى الواحد اه (قوله ورضا) أي ويختص
وصفا فهو حال اسم عبارة الكليات قال الأزهري هو صفة من صفات الله تعالى استأثر بها فلا يشترك فيها
شيء اه (قوله اذ لا ينفي) أي في الواحد (قوله وانه يستعمل الخ) عبارة الكليات يستوى فيه
الوحد والثنائي والجمع والمذكر والمؤنث وحين أضف اليه أو أعيد اليه ضمير الجمع أو نحو ذلك راد به
جمع من الجنس الذي يدل الكلام عليه فغنى لا فرق بين أحد من رساله أي بين جمع من الرسل ومعنى في
منكم من أحد أي من جماعة ومعنى لستن كاحد من النساء أي لجماعة من جماعة النساء اه (قوله نحو
من أحد عن الخ) مثال الجمع (قوله يترادفهما) أي الواحد والاحد (قوله اختباره) خبر وقول الخ
والضمر لاي عبيد (قوله من اسم مفعول المضعف) بالإضافة (قوله المضعف) أي مكر والعين ولا يس
هو من التضعيف المصطلح عليه عند الصوفى وهو في الثلاثي ما كانت عينه ولا من جنس واحد كذا وفي
الرابعي ما كانت فاقه ولما الأولى من جنس واحد وعينه ولما الثانية من جنس واحد كززل عمن (قوله
سمي به نينا الخ) ولم يسم أحد بعد قبله صلى الله عليه وسلم لكن لما قرب منه صلى الله عليه وسلم ونشر أهل
الكتاب عنه سمي قوم أولادهم به راء النوة لهم والله أعلم حيث يجعل رسالته وهم خمسة عشر نفسا
كردى (قوله بالوالم) متعلق بسمي (قوله اشارة الخ) مفعوله كسي للتبديد قوله بالهام الخ وقوله ورحاه
الخ عطف عليه لكن بدون اعتبار تقدم عامله أي سمي بالالهام فتأمل عبارة المغنى سمي به الهامان الله
تعالى بانه أكثر جدنا خلقه لكثرة فضله الجليل كما روى في السيرة قبل لخدمه عبد المطلب وقد سماه في سابق
ولادته نازية بيه فبها لم سميت انبثجنا وليس من أسماء أئلك ولا توكل قال رجون أن يحمدي السماء
والارض وتحتق الله ورحاه كسقي في علمه قال ابن العربي لله تعالى ألف اسم ولديه كذلك اه (قوله لانه
رأى الخ) أي عبد المطلب (قوله معلوما الخ) الأولى العطف (قوله وكذا اللائكة الخ) خلافا للهاية عبارة
وقول الشارح أي في شرح المختار من الناس ليلصقوهم فيه اشارة الى انه لم يعط الى اللائكة وهو الراس كما
أوضحه الوالدرج الله تعالى في فتاوه بهاه وأتى عن المغنى ما يشير الى ما اختاره الشارح من بعثه الى اللائكة
(قوله اذ العالم الخ) علم متوسط بين طرفي المدى (قوله وصرح الخ) الاول وظاهره أي الخ (قوله ونحو
مسلم الخ) عطف على أي الخ (قوله يؤيد الخ) خبر وصرح الخ (قوله ذلك) أي بعث الى اللائكة (قوله
بأنسورة فكفر منكروه) عطف على ذلك عبارة في شرح الاربعين المصنف بل أخذ بعض المحققين بعمومه
حتى للعمادات بان ترك فيها عطف حتى أتمته اه (قوله وفائدة الارسل الخ) عبارة في شرح الاربعين
فان قالت تكليف اللائكة من أمهات مختلف فيه قلت الحق تكليفهم بالطاعات العلية قال الله تعالى
لا يصون الله أمرهم وفعالون مأمرون يختلف نحو الايعان لانه مروي عنهم فالتكليفه تحصيل
الحاصل فهو محال اه (قوله من البشر) يخرج الرسول من اللائكة فان الارسل منهم هو يأتي المغوى
وصفا) أي ويختص وصفا فهو حال

وخلفنا بالفتح وعقد موسى
أزبالتدعو به عند الإرسال
كلما الآية معصوم ولومن
صغيرة متها قبل النبوة على
الاصم سليم من ذناء آب
وختي أم ودان تليو من منفر
كعبي وروس وحدام ولا
يردعنا بنحو بلأب
وعى بنحو يعقوب بناعلى
الله حقيق لطره وبعد الانباء
والكلام في باقره والفرق
أن هذا منفر بخلافه فيمن
استقرت نبوته ومن قلة
مروءة كالخيل يرق ومن
ذناء فصعة كحماة أوحى
السيد بشرع أو أمر بشيعة
وان لم يكن له كلبه ولا نسخ
كيوسع فان لم يؤمر بنفي
غيبه وهو أفضل من النبي
اجماعا لنبوته بالرسالة التي
هى على الاصم خلافا لابن
عبد السلام أفضل من النبوة
فيوزع علمها بالحق يروه
أن الرسالة فيها ذلك مع
التعلق بالحق فهو زيادة
كالقها ومع خبر أن
عدد الأنبياء مائة ألف وأربعة
وعشرون ألفا وخبر أن
عدد الرسل ثلثمائة وخمسة
عشر وأما الحديث المشتمل
على عددهما فمقتضى سندله
ضعف وفي آخر محتاط
لكنه أجبر بعدده فصار
حسنا لغيره وهو محتوما
بقوته تكريرا وإنه أجله
في مسنده وقد روى أن
ما فيه من الضعف مئة مرتبة
الحسن وبما ذكره الضريح
في تغاير النبي والرسول يتبين

الذى هو مطلق السفار في شدي عبارة شخنا ومعنى كون الملا أكثر سلاهم واسطة بين الله وبين الخلق
من البشر اه **(قوله وحاقا)** المراد به ما يشمل الكلام بشر ينما بعده **(قوله ولومن صغيرة متها)** محله
ما لم يرتجى ذلك أنسرع وأما السهو المترتب عليه ذلك فإثر كثر جمع صلى الله عليه وسلم من قيامهم
ركعتين وسلم معتقدا التمام بنفى **(قوله على الاصم)** راجع لكل من الغائبات الثلاثة **(قوله وختي أم)**
أى بالتمسك أى شهاور زناها **(قوله ودعى)** وفى كلام البضاوى في تفسير قوله تعالى وإنا نترك فيناضيه بما
ما صرح بعدم اشتراط فقد العمى وأقر عليه شيخ الإسلام في حاشيته بصري **(قوله بنحو يعقوب)**
كشعب **(قوله بناعلى الله)** أى عى بنحو يعقوب **(قوله لطره)** أى ما ذكر من البلاء العمى **(قوله)**
أن هذا أى المقارن **(قوله بخلافه)** أى الطارى **(قوله ومن قلة الخ)** عطف على من ذناء آب **(قوله)**
أوحى الله الخ) هت مناس لذكر **(قوله على الاصم الخ)** والكلام في نبوة رسول ورسالته والأدلة لرسول أفضل
من النبي قلعا والنبوة أفضل من الولاية سواء كانت الولاية لنبي أو غيره شخنا **(قوله خلافا لابن عبد السلام)**
الخ) فيه أن قلعه فيه اشعار بأنه لم يرد بالنبوة المعنى المتعارف وهو الإجماع إلى شخص بشرى خاص به
وبالرسالة الإجماعية بشرى به له ولغيره أو بنحو ما ذكر من الفرق بينهما على التفاسير المشهورة وأما من البيان
النبوة بكل هذه المعاني لها تعلق بالخلق أيضا باعتبار أن تعلقها بفعل مكاف كان الرسالة كذلك وان
اختلفت كصفة التعلق ولكل منهما تعلق بالخلق أيضا باعتبار صدورهما عن هذا البيان لا يخفى مثله على
غيره فكهفه وقد شرف بالتأنيب بسلطان العلماء من سيد المرسلين عليه أفضل الصلاة والتسليم
فيوز أن يكون مراده بالنبوة باطنها الذى هو حقيقة الولاية وهى الإجماع بما يتعلق بالذات والصفات وما
يلتزمه مما يتعلق بأسرار الموجودات ومعرفة ذاتها على ما هى عليه وأحوال التشاؤم للنبوة وبالأخروية
والرزخية وبالرسالة طاهر النبوة الذى هو الإجماع بالتشريع الخاص أو العام إذا الأول متعلق بالحق تعالى
والثاني متعلق بالخلق أى بشكلمهم ليتبينوا الأفاضل شتى ما من انعكاس أقوال باطن النبوة الشارعية أما
فوجه كون الثاني متعلقا بالخلق فظاهر وكذا وجه تعلق الأول بالحق بالنسبة لما يتعلق بالذات والصفات
وأما بالنسبة لذكر معارفه فالوقوف على حقائق الموجودات واختلاف التشاؤم وأسرار الموجودات
من أقوى الأسباب الباعثة على تأكيد التصديق بكالذات وأصافها بنسبة الصفات وهذا حقيقة ما قاله
بعض كمل العارفين أن ولاية النبي أكمل من نبوته بصري **(قوله وزعم قلعه الخ)** من إضافة المصدر إلى
مفعوله أى وزعم ابن عبد السلام تعلق النبوة بالحق وتعلق الرسالة بالخلق **(قوله فهو)** أى التعلق بالخلق
(قوله أن عدد الرسل ثلثمائة الخ) فائدة استنبط بعض العلماء من محمد ثلثمائة وأربعين بعثت رسولاً لفضل
فه ثلاث مائة وأذا بسطت كل منها قلت فيه ميم وعدتها بحسب الجمل الكبير تسعون فيحصل منها
مائتان وسبعون وإذا بسطت الجمل والذات لخمسة وثلاثين وجاء بنسبة فالجمل ما ذكره والاسم واحد

فتم عدد الرسل كقيل أنهم ثلثمائة وخمسة عشر وأولو العزم منهم خمسة كقيل فيهم
محمد وأربعهم موسى كايحه * فعمى فوخ هم وأولو العزم فاعلم
مغنى ورتبهم في الأفضلية على ما في هذا البيت عش وبجبري **(قوله وخمسة عشر)** أو دار بعثت
أو وثلاثة عشر أقوال شخنا **(قوله وأما الحديث الخ)** أى الواحد **(قوله ضعيف)** أى راو ضعف **(قوله وفي)**
آخر) أى سند آخر **(قوله لكننا نجبر)** أى الحديث المشتمل الخ **(قوله بتعدد)** أى السند **(قوله)**
وهو) أى الحسن لغيره **(قوله أن ما فيه)** أى في سند أحد **(قوله يتبين غلط من زعم اتحادهما وهما)**
الخ) أقول هذا القول شكي في أكثر الكتب على أنه مروج لا غلط ومنها النهاية وفى عش بعد ذكر
كلامنا الشرح ما منه فليراجع فان مجرد ما طالع به ومنصور وان خبر بعد الانبياء والرسول لا يقتضى التعليل
اه **(قوله واسترواح الخ)** عطف على قوله غلط الخ والاسترواح أخذ الشيء بالاعتب تأمل **(قوله في نسبة)**
الخ) متعلق بالاسترواح **(قوله مع تحقيقه)** أى كونه من أهل التحقيق **(قوله المعققين الخ)** في شرح

وقد صرح قبل بان الخبران صرح بعددهما المذكور وجب لنا الاعتقاد على ان الذي (٣٧) في كلام محقق ائمة الاصلين وغيرهما خلاف

ذلك الاتحاد وأي محققين
خلاف هؤلاء ثم رأيت تلذذه
الكل بان أبي شرف أشار
لرد عليه بعض ما ذكرته
ورفع في بعض كتب
التواريخ والتفسير ما ينافي
ما ذكرناه من الشروط
وهو يقول لأصله فوجب
اعتقاده خلافه (المصطفى)
أي المختار من العالين لعناهم
الرد هم فهو أفضل - م
بص كتب خبره أمه أخرجت
لناس اذ كمال الامه تاسع
لكمال نبينا ادم ادهم اقده
اذ لا يكون متمثله الان
حوى جسد كآلامهم أما سيد
ولد آدم ولا يفسر آدم ومن
دونه تحتوا فدينهم
التفضل بين الانبياء ومن
تفضله عليهم محله لقوله
تعالى فضلنا بعضهم على بعض
فيما يؤدى خصوصية أو
تتبع بعضهم أو هو تواضع
أو قبل علمه بالفضل
(صلى الله وسلم عليه) من
الصلاة وهي من الله الرحمة
المقرونة بالعظيم ونخص
الانبياء بافضالها فلا تسعمل
في غيرهم الاتباع تفسيرها
لما رتبهم الوفاء لحقهم
الملائكة أشار كتم لهم في
العصيان كان الانبياء
أفضل من جمعهم ومن
عبادهم من الصلاة أفضل
من غير خواصهم والسلام
وهو التسليم من الآفات

الهمزة للشارح رحمه الله تعالى عند قول المتن كفى تركي الخ ما يفهم منه موافق ما نقل عن المحققين ثم قال
على أن الحق ابن الهمام نقل عن المحققين على ترادفهما وان كتب ردته في شرح المنهاج بصري (قوله) وقد
صرح الخ (أي ابن الهمام) بوجه آخر مؤيد للاستراخ (قوله الاصلين) أي أصول الفقه وأصول الدين
(قوله) وأي محققين الخ (استفهام انكاري) (قوله) تلذذه أي ابن الهمام (قوله) من الشروط أي في الرسول
قول المتن (المصطفى) اسم مفعول من الصفوة وهي الخلوصة وروى مسلم عن عائشة بن الاسقع ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال ان الله اصطفى كنانة من ولد اسماعيل واصطفى قريشاً من كنانة واصطفى من قريش بني هاشم
واصفى من بني هاشم المختار اسم مفعول أصله مختبر اختاره الله تعالى على سائر خلقه يدعوهم الذين
الاسلام وحذف المصفر جرحه الله تعالى الفضل علمه ايداً امامه باله أفضل الخوفاً من انس وجن وذلك وهو
كذلك لان حذف المعمول يؤذن بالعموم غنى (قوله) وحذف الخ في النهاية مثله (قوله) فهو افضلهم) وقد
حكى الرازي الاجماع انه مفضل على جميع العالمين نهاية (قوله) اذ كمال الامه الخ بان وجهه دلالة الآية
على مدعاه وكذا قوله اذ لا يكون الخ بيان لوجه الدلالة (قوله) متمثله أي لهذا الامر (قوله) وفيه الخ جواب
سؤال الظاهر اليان (قوله) بمبدأ ان (قوله) فيما يؤدى الخ خبره والوجه خبر وفيه الخ (قوله)
لقوله تعالى الخ) مثله مستقلة على طرفي المدعى (قوله) فيما يؤدى الخ) أو في نفس النبوة التي لا تفاوت الا في
ذوات الانبياء المتفاوتين بالخصائص من باب (قوله) أو تفت بص بعضهم) أي فان ذلك كفر بنسبة قول المتن (صلى
الله وسلم) قرن الشئاء الى الله بالشئاء في نبيه لقوله تعالى ورفعتك ذكرك أي لأذكر الانك كرمي
كفى صحيح ابن حبان ولقول الشافعي روى الله عنه أحب أن يقدم المرءين بدي خطيته أي بكسر الخاء وكل
أمر عليه خير هاجد والله الشئاء عليه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم غنى (قوله) الاتباع الخ وفي
الشعر حوى على الاربعين مائة تمة في منع الصلاة على غير الانبياء والملائكة استقلالاً وكرهاً لكونها
خلاف الاولى خلاف الاصح الكراهة وأما قوله صلى الله عليه وسلم اللهم صل على آل أبي أوفى فهو من
خصائصه يجرى (قوله) وان كان الانبياء الخ) عبارة النهاية قالوا أي أهل السنة ان النوع الانساني أفضل
من نوع الملائكة وان خواص بني آدم وهم الانبياء أفضل من خواص الملائكة وهم الرسل منهم وان عوام
بني آدم وهم الاتباع اولياء أفضل من عوام الملائكة كالسباحين اه (قوله) وجمع الخ قوله أي لفظاني
النهاية والتعني (قوله) والسلام) أشار بالتصويب اليه المعطوف على الصلاة سم (قوله) لاختطاً) بقى
مألوأ بحددهما لفظاً بالاختصاصاً وجمعا معاً لفظاً بتتبع الكراهة ولا وهل الافراد مكرره في
حقه قال انه أيضاً أولان طلب الجمع بينهما انوار في حق فصل الله عن موسى دون بقية الانبياء أيضاً
نظراً فابرجع وكتب البحرى على قول الاختصاص فيهما لفظاً وأسقطها خطأ ويحرج بذلك عن الكراهة
مائه هذأ وجه والرا حمله على خلافه فيلحق جرح الكراهة الا اذا أتى بمسألة لفظاً لخطان أراد الجمع بين اللفظ
وانطقت فصور الافراد المكرره خمسة أن يتألف باحداً ما نطق أو يكتب باحداً ما نطق أو يتألف باحداً
و يكتب الاخرى أو يتألف بجمعا معاً يكتب باحداً ما نطق أو يكتب بجمعا معاً يتألف باحداً ما نطق وصور
القرن انطقت عن الكراهة ثلاث أن يتألف بجمعا معاً غير كراهة أو يكتب بجمعا معاً غير لفظاً أو يتألف بجمعا
معاً يكتب بجمعا معاً كذلك اه (قوله) أي بناء على التعميم) راجع للمعطوف فقط وفي سم مائه أشار
بالنصيب الى التعميم في قوله خلافان عم اه (قوله) وكان ينبغي وعلى آله) فديحباله ترك الصلاة على
(قوله) والسلام) أشار بالتصويب الى أنه معطوف على الصلاة (قوله) لفظاً لخطاً) بقى ما لو أتى باحداً
لفظاً بالاختصاصاً وجمعا معاً لفظاً بتتبع الكراهة ولا وهل الافراد مكرره في حق بقية الانبياء
أي أولان طلب الجمع بينهما انوار في حق فصل الله عن موسى دون بقية الانبياء في مقترن غير راجع
(قوله) أي بناء على التعميم) أشار بالتصويب الى التعميم في قوله خلافان عم اه (قوله) وكان ينبغي وعلى آله)

النافاة لغايات الكلالات وجمع بينهما بالنقل عن العلماء كراهة افراداً - م
يقتضى ان اختلاف المجلس أو الكتاب أي بناء على التعميم وكان ينبغي وعلى آله لا يهتم باستصحابهم بالنسب ووجهه

لأنهم مخلوقون بهم بقياس أولي لأنهم أفضل من آل لالهة لهم والنظر لما فيهم من البضعة الكريمة انما يتعنى الشرف من حيث الذات ولا سنانا وصف يتعنى أكثر من العلوم (٢٨) والمعارف (وزادة فلا وسرفا) الظاهر ترددها فاجاز في لاطلاب ويحتمل الفرق بأن

الأول للطبيب بادا يعلم والمعارف الباطنة والثاني للطب زيادة الاختلاف الكريمة الظاهر ثم رأيت من فسره بأن الأول ضد النفس والثاني بلواجد وهو أميل إلى الترادف (له) أي عند وسؤال الزيادة لا يشعر بسبق نفس لأن الكامل يقبل زيادة السبق في غايته الكمال فاندفع زعم جمع امتناع الدعاء صلى الله عليه وسلم فبقى تعنيتم القرآن بالله لم يجعل ثواب ذلك زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم على أن يجمع أعماله منته بتضاعفه نظمه لآله السبب فيها أضعافا مضاعفة لا تحصى فهي زيادة في شرفه وان لم يسئل له ذلك فسؤاله نصريح بالمعنى (أما بعد) البناء على الضم لحذف المضاف إليه وبنوعه فان لم ينسوخ فونحن نوى لفظله نصبت على القارفة أوجرت من وهي لا تتقال من أساليب إلى آخر وكان صلى الله عليه وسلم يأتي بها في خطبه فهي مستقيمة في أول من قالها داود صلى الله عليه وسلم وروى عنه لم يثبت عنه تكلم بغير لغته فوصل

الاول والاصح اشارة الى انه لا حرج في ذلك ولا كراهة سم (قوله لانهم) أي أعجبها صلى الله عليه وسلم (قوله من البضعة) وهي القطع من اللحم يعني أنهم قطعته كرمي (قوله الظاهر) أي التي في النهاية (قوله وهو أميل إلى الترادف) فمناظر على أي حال عليه أن انتفاع النفس لا يحصل جدا ولا نقص مثلا كقصر الباطنة والحدوث: لك لا سخره وعاء الهمة في العبادات وغير ذلك عش (قوله بالنسبة إلى الضم الح) محله إذا كان المضاف بالمعنى فاما إذا كان نكرة فتعرب نوى معناه أولا كافي التصريح وجهه ان المضاف إلى المفعول فتعرب فيكون حيث شئنا بالحرف في الاحتياج إلى الجزئي بخلاف النكرة فتضعف المشابهة في الأصل في الأسماء من الأعراب عش (قوله لحذف المضاف إلى الح) لظاهرة أنه سبب بنائها المشابهة بالحرف في الافتقار وردان الافتقار ولو جوب البناء إذا كان المضاف إليه مجاهدا وهو هنا مفعول في بناء شئها بأحرف الجواب كنتم في الاستغناء بها عما بعد قاله الموقوت لا للعامل (قوله فان لم ينسوخ) أي بالنسبة إلى رفع عبارة النهاية وروى تنويناها من قوله ومنه بتلعدم الإضافة لفظا وتقديرا اه (قوله أوجرت من) لعل هذا باعتبارها في الجملة لا في خصوص هذا التركيب سم أول وكذا قوله فان لم ينسوخ فونحن فان المقصود بهذا التركيبنا وهو كافي الأطول نكير ابتداء تأليفه بهذه الأمور المتبرك بها يكون أن الشرع في ما بعد ما غير ذلك عشا في رد في التبرك لا يحصل إلا خلافا لمضاف إليه (قوله لا تتقال من أساليب إلى آخر) أي قصد نوع من الربط فان أمابعدا كان معناه مهيأ يمكن من شئ فكذا وكذا أفاد ذلك الكذا بوط بكلي شئ وواقع على وجه الآخر وهو بعد الحدوث التناهي فأورد بطله بما قبله بانه واقع بعد ما لا بد من يعقوب قال المعنى ولا يجوز إلا أنه في أول الكلام اه أي ساعته والافيجو زسرا وأوالا لا يستحسن بغيري (قوله فهي سنة) أي في الخطيب والمكاتب معنى (قوله وأول من قالها داود الح) وهو أشبه نهاية أي أقرب إلى الصفة من جهة النقل عش عبارة البصري وهو الأشهر وهي فصل الخطاب الذي أوليتم له متصل بين المتقدم والمتأخر والخطيب الواط اه (قوله ورد به لم يثبت الح) فاقول أن يقول أن مجرد هذا لا يردنقل الثبات تكلم بهذا الأمر الخاص من غير لغته خصوص أنه قد تناقضت اللغات سم (قوله غالبا) عبارة النهاية والمطلوب وأصلها مهيأ يمكن من شئ بعد الحدوث والافيجو وقعت كلمة امام موضع اسم هو المبتدأ أو فعل هو الشرط وتضمنت معناه قلنا نحن معنى الشرط لزوم الفاعل اللازمة للشرط غالبا اه وفي حواشيه ما ما حصله وانما لزم الفاعل بعد ما لم تلمز بعد غير هامن الشر وطلان اما لما كانت دلالتها على معنى الشرط بالبناء ضعفت فاحتجبت إلى ذلك فوجدنا في ذلك الفاعل كما بخلاف غير هامن الشرط فان دلالتها على الشرطية بالامالة اه ويمكن ان يعذر الشارح بان تقدمه بالغالب للاحتراز عن جذنها في نحو فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم أي يقال لهم اكفرتم وان كان قليلا (قوله ومن ثم أجاد الح) راجع إلى قوله من ثم كان الح) راجع إلى ما قبله (قوله الأصل) أي ما حق التركيب أن يكون عليه وانما لم يستعمل هذا الأصل اختصارا فترى على المطول (قوله

قد يجاب بانه ترك الصلاة على الأول والاصح اشارة الى انه لا حرج في ذلك ولا كراهة (قوله وهو أم إلى الترادف) فمناظر (قوله بالنسبة إلى الضم) وترفع أي ينسوخ على عدمه يثبتون شئ فالرفع على أصل البتة بكري قال الشيخ خلافي شرح التوضيح وقال الحوفي وانما يثبتان أي قبل وبعد على الضم إذا كان المضاف إليه معرفة فاما إذا كان نكرة فأنه ما بعد بان سواء يثبت معناه أولا اه ومثله في كثر الاستدلال بكري وشرح العباب للشرح (قوله فان لم ينسوخ) أي لم يثبت ان التنوين مع نصب كاهو المشهور ورجحنا (قوله مع الضم) (قوله أوجرت من) لعل هذا باعتبارها في الجملة لا في خصوص هذا التركيب (قوله لم يثبت عنه

الخطاب الذي أوردته وهو فصل الخصومة وأخبرها كلام مستوعب لجميع المعتزات من غير اختلال منها بشئ وفي خبر (هنا) منه من يعقوب قالوا وتلزم انفاقي من هانها إلى النسخ أمام معنى الشرط مع مزيد تأكيد ومن ثم أفاد أنما يذهب عما يذهب من يذهب من أنه لا حاجة لذهاب ربه منه حتى يمتحن ثم كان الأصل

(هنا) احترز به عن نحو أمائر بشافانا فضله فان التقدير مهم هذا كرت تر يشا الخ عبد الحكيم (قوله) كما أشار إليه سيو به الخ (وقال بعض الأفاضل مراد سيو به بان المعنى المجتصو وأن أمانة دلزم ما بعد فانها المتقبله لا كان في الأصل كذلك بل الأصل ان يكن في البدن بشئ فذهب الشرط وزيد بشا ما وادعت النون في المجرى وفخت الهمز وتو الفصل في الروى (قوله في تفسيره) أى تركيب اما بعد قوله مهما بسطة لامتكن من معوما لا من مالا خلا قالوا عيها قاموس (قوله بعد ما ذكر) التحقيق ان بعد من متعلقات الجزاء لامن متعلقات الشرط فالتقدير عليه مهما يكن من شئ بعد ما ذكر رشدى وحفيد السعد وشحننا (قوله) بضم أوله أى مصدر او ضمة أى اسما وفي المختار الشغل بضم الشين وسكون الغين وضهوا بفتح الشين وسكون الغين وفتحها فاصرت أر مع لغات والجمع اشغال وشغلة من باب قطع ولا تقل أشغله لانه أغفر دنة انتهى وفي القاموس وأشغله لغعددة أو قليلة أو دنة انتهى اه عش (قوله المعهود) الى قوله واختصاصه في المغنى وقال النهاية واللام في العلم للجنس أو للعهد الذى كرى وهو الفقه المتقدم في قوله للفقهاء والعلم الشرى الصادق بالتفسير والحدوث والفقه المتقدم في قوله في الدين أو لاستغراق افراد العلم المشروح أى الذى يسوغ تعلمه شرعا قال بعضهم وعدته تزيد على المائة اه قال عش قوله تزيد على المائة هذا لبيان ماهو المشهور تبينا كما بل للفقهاء جميع أنواعا كل منها سمي باسم عندهم اعتبرها بذلك العهد اه (قوله وألها) عطف على قوله التفسير (قوله واختصاصه الخ) هذا صريح في خروج الآلات عن الوصية سم أى ما صرح به الشارع هناك (قوله بنحو الوصية) أى كما نفى (قوله يفرض عنه) ما وجه التفرع الان تجعل الفاه للتفسير (قوله أفضل الفروض الخ) قضيتناه أفضل من نحو الصلاة المفروضة سم (قوله وأفضله) أى فرض عين العلم معرفة الله تعالى مقتضاه ان المراد بالعلم هنا ما يشمل علم التوحيد وقدينا فيه قوله السابق وهو التفسير الخ نزلوا زادهناك قوله وأوجب العلم أدرك علم يسوغ تعلمه نيز ما مر عن النهاية لكان أظهر وأسلم (قوله وكل منهما) أى من الوجوب بالشرع والوجوب بالعقل (قوله يلزمه دو الخ) قال في المواقف احتج المعتزلة بأنه لو لم يجب الا بالشرع لزم الخاتم الانبياء اذ يقول المكلف لا أنظر ما يجب أى النظر ولا يجب ما لم يثبت الشرع لا يثبت الشرع علم أنظر وأوجب عنه وجهان أحدهما انه مشترك في الالتزام اذ لو وجب النظر بالعقل في النظر اذنا فاقول لا أنظر ما لم يجب ولا يجب ما لم أنظر الى أن قال في المواقف وشرحه الثاني الخ وهو ان قوله لا يجب النظر على ما لم يثبت الشرع عندي قلنا هذا انما يصح لو كان الوجوب عليه بحسب نفس الامر وهو قوفا على العلم بالوجوب المستفاد من العلم بثبوت الشرع لكنه لا يتوقف الوجوب على نفس الامر على العلم به اذ العلم بالوجوب يتوقف على الوجوب ولو توقف الوجوب على العلم بالوجوب لزم الدور ولزم أيضا ان لا يجب شئ على الذكرف بل يقول الوجوب على نفس الامر يتوقف على ثبوت الشرع على نفس الامر والشرع ثابت على نفس الامر علم المكلف بثبوته أو لم يعلم تفرضه أو لم ينظر وكذلك الوجوب أى ثابت على نفس الامر مطلقا وليس يلزم من هذا تكليف الغافل لان الغافل من لم يتصور التكليف لامن لم يصدق به وهذا معنى ما دلى ان شرط التكليف هو التمكن من العلم به لا العلم به وهذا الخ أيضا يندفع الاشكال عن المعتزلة قال في ذلك لا يجب النظر على ما لم أنظر باطل لان الوجوب ثابت بالعقل في نفس الامر لا يتوقف على علم المكلف بالوجوب والنظر فيه اه وبه تنصع الدور والجواب عنه سم (قوله لا يحجده عنه) أى لا يخلص عنه وادعى بين الدور والجواب عنه في فصل انما يجب الصلاة على كل مسلم كردى ومرأى نفعان سم بانها (قوله وفرض الكفاية منه) الاولى وفرض كفايته (قوله وكون معرفة الله تعالى الخ) جواب سؤل الدشامن

هنا إنما أشار إليه سيو به في تفسيره مهما يكن من شئ بعد ما ذكر (فان لا اشتغال) افتعال عن الشغل بفتح أوله وضمه (بالعلم) المعهود شرعاهو التفسير والحديث وانفقوا لانهم واختصاصه بالثلاثة لا لول عرف خاص بنحو الوصية (من أفضل الطاعات) يفرض عينه أفضل الفروض العينية لتفرعها عليه وأفضله معرفة الله تعالى لان العلم يشرف بشرف معلومه وهى واجبة اجماعا وكذا النظر المؤدى اليها ووجوبها بالشرع عند أكثر الاشاعرة اذ لا يحكم قبل الشرع وعند بعض منا والمعتزلة بالعقل وبسط ذلك يقولون في كل منهما يلزم دور لا يحجده عنه اه وليس كذلك وفرض الكفاية منه أفضل فروض الكفائات ونفله أفضل من بقية النوافل وكون معرفة الله تعالى أفضل مطلقا ثم بقية العلوم على ما تقرر من التفصيل لا ينافي

الخ (الغ) اقل ان أوله لم يجرده هذا المردنقل الثقات تكلمه بهذا الامر الخاص من غير لغته خصوص ما عاه قد توافق اللغات (قوله واختصاصه الخ) هذا صريح في اختصاص الآلات عن الوصية (قوله يفرض عنه) ما وجه التفرع الان تجعل الفاه لا لغيره وقوله أفضل الفروض قضيتناه أفضل من نحو الصلاة المفروضة (قوله يلزمه دو لا يحجده عنه) قال في المواقف احتج المعتزلة بأنه لو لم يجب الا بالشرع لزم الخاتم الانبياء

ادخال معرفة الله تعالى في العلم بقوله وأفضله معرفة الله تعالى **(قوله عذ ذلك)** أي العلم كروى أي الشامل على معرفة الله **(قوله)** اذ بعض الأفضل قد يكون الخ) يعني ان الأفضل في ذاته متفاوت الرب ولا يلزم من كون الشيء بعض الأفضل أن لا يكون أفضل كالشيء صلى الله عليه وسلم فإنه بعض الأفضل الذين هم الأنبياء مع الله أفضلهم مرة **(قوله)** أفضل بقية أفرادهم المراد بالأفراد هنا يشمل الإضافية **(قوله)** فزعم خروج المعرفة أي عدم اندراجها في العلم كاهو ظاهر المحلى ومخرج المعنى **(قوله)** أو أراها أي أراها المعرفة فزعم المتفادين كونهم أفضل مطلقا كونهم من الأفضل ويجوز راجع الضمير إلى الإضافية **(قوله)** وحجتك أي حين ادخل المعرفة في العلم هنا **(قوله)** كإياي أي من تقدروا **(قوله)** وبصم الخ) أي خلافا للمحلى والنهاية والمعنى عبارة قال الشارح ولا يصح عطف أولى على من أفضل للثاني بينهما على هذا التقدير رأى لو تدر عطف أولى على من أفضل كان كونه أولى ما تنقط الخ مناذة الكونه من أفضل الطاعات لان كونه أولى يستلزم كونه أفضل وكونه من أفضل يستلزم كونه من أولى لا كونه أولى فالشارح بهذا التقدير رأى لو تدر عطف أولى على من أفضل اه **(قوله)** عطفه على من أفضل أي فلا اشتغال بالعلم الشامل لمعرفة الله تعالى أفضل على الاطلاق وهو بعض فرض العين التي هي أفضل من غيرها بقى شيء آخر وهو انه يجوز أن المصنف أراد بالعلم ماعدا معرفة الله تعالى بل هذا هو الظاهر وحجته قد لا بد منها ويختص عطف أولى على من أفضل ويجعل على هذا كلام المحلى سم أي فالنزاع لفظي وكلام المحلى ومن تبعه على عدمه ولما أعلم في المتن لمعرفة وكلام الشارح على السهول **(قوله)** ان كونه أي الشيء وقال الكروى أي العلم **(قوله)** يؤيده أي متى ما قرر من عدم المتافاة **(قوله)** ذاتي الخ) أي انس والفاه لا يعلل **(قوله)** ففتح أي ثبت **(قوله)** هذا نعمت سلامك أس وقوله الذي الخ نعمت لهذا **(قوله)** وقالت عائشة كاصم الخ) هلا قال وما صم عن عائشة أيضا الخ **(قوله)** أيضا أي كحديث أس **(قوله)** ان من هنا الخ) أي في حديث عائشة **(قوله)** المهمه متخالف ذلك أي مساوئه لبقية افراد الأفضل **(قوله)** كاهو أي الخلاف **(قوله)** فاندتم الأشرار الخ) في افادته الأشرار إلى ما ذكره نفاظ ظاهر لان كونه بعض الأفضل صادق مع مساوئه لبقية افراد الأفضل بل بعض الطاعات خير المعرفة أفضل من الاشتغال بالعلم حتى من فرض العين منه فإنه لو تعارض مع صلاة الغرض في وقتها التقادري بل أو غيرني من الهلاك تعين تقديم التقادير كان أفضل من فعل الصلاة في وقتها سم وقوله فإنه لو تعارض مع صلاة الغرض

اذ يقول المكسب لا أنظر ما لم يجب أي أنظر ولا يجب ما لم يثبت الشرع ولا يثبت الشرع على ما لم يثبت الشرع عليه لو عين أحدهما لم يشترك الا لزام اذ لو وجب النظر بالعقل بالنظر اتفاقا فيقول لا أنظر ما لم يجب ولا يجب ما لم أنظر إلى أن قال في الواضع وشرحه الثاني المحلى وهو أن قوله لا لا يجب النظر على ما لم يثبت الشرع عندي قلنا هذا إنما يصح لو كان الواجب منه بحسب نفس الامر موقوف على العلم بالوجوب المستند من العلم بنبوت الشرع لكنه لا يتوقف في نفس الامر على العلم به اذ العلم بالوجوب موقوف على الواجب فلو توقف الواجب على العلم بالوجوب يلزم الدور ولزم أيضا أن لا يجب على المكسب بل يقول الواجب في نفس الامر يتوقف على ثبوت الشرع في نفس الامر والشرع ثابت في نفس الامر لم يكسبه بشيئ أو يعلم نظريه أو ينظر وكذلك لو جوب أي ثابت في نفس الامر مطلقا وليس يلزم من هذا التكافؤ الغافل لان الغافل من لم يتصور التكليف لم يصدق به وهذا معنى ما قيل ان شرط التكليف هو العلم من العلم به لا العلم به وهذا الحل أيضا يندفع الاشكال عن المعتزلة في قولك لا يجب النظر على ما لم أنظر باطل لان الواجب ثابت بالعقل في نفس الامر لا يتوقف على علم المكسب بالوجوب والنظر به اه وبه يضع الدور والجواب عنه **(قوله)** وبصم عطفه على من أفضل أي فلا اشتغال بالعلم الشامل لمعرفة الله تعالى أفضل على الاطلاق وهو بعض فرض العين التي هي أفضل من غيرها **(قوله)** لا أشارة الخ) في افادته الأشرار إلى ما ذكره نفاظ ظاهر لان كونه بعض الأفضل صادق مع مساوئه لبقية افراد الأفضل في شيء آخر وهو انه يجوز ان المصنف أراد بالعلم ماعدا معرفة الله تعالى بل هذا هو الظاهر وحجته قد لا بد منها ويختص عطف أولى على من

صد ذلك من الأفضل اذ بعض الأفضل قد يكون أفضل بقية أفرادهم ولا فزعم خروج المعرفة أو أراها خيرا مع جميع وحجتك فأولى معطوف على أفضل كإياي وبصم عطفه على من أفضل لما تقرر ان كونه أفضل لا ينافي أنه من الأفضل ويؤيده ما صم عن أس كونه على الله عليه وسلم من أحسن الناس شقا فاني هنا من مع أنه صلى الله عليه وسلم أحسن الناس شقا فاني اجبا ففتح أن كون الشيء من الأفضل لا ينافي كونه أفضل بنص كلام أس هذا الذي هو أقوى بحقي مثل ذلك وقالت عائشة روى الله عنها كاصم عنها أيضا فاذا انتك من بحرام الله تعالى شيء كان من أشدهم في ذلك غضبا فانت بن مع أنه أشدهم وزعم بعض من لا يحقق عنده أن من هنا زائدة بخلافها في كلام أس * فان قلت اذا تقرر أن الاشتغال بالعلم أفضل الطاعات بخلافه من الماهية متخالف ذلك كاهو المتبادر منها * قلت فاندتم الأشرار إلى التفصيل الذي ذكره وهو أن كلام من السلام الثلاثة أفضل ببقية أفرادهم

ومغضول بالنسبة لنوع

آخر أعلى منه ألا ترى أن فرض الكفاية منه وان كان أفضل ببقية فرض الكفايات والنوافل وعليه حل قول الشافعي رضى الله تعالى عنه الاشتغال بالعلم أى الذى هو فرض كفاية أفضل من صلاة النافلة هو مغضول بالنسبة للفرض الدينية غير العلم ونفسه أفضل النوافل كما هو ظاهر كلام الشافعي اذ حمله المذكور بعد لان فرض الكفاية من العلم وغيره أفضل من نفل الصلاة فلا خصوصية للعلم حدثولا بدع أن يخص قواهم أفضل عبادة البدن الصلاة وغير ذلك ومغضول بالنسبة لفروض الكفايات والعين من غير العلم لم يصح حذف من هذا الاعتبار لئلا يوهى أنه أفضل من غيره وان اختلف الجنس فتأمل ثم فضله الواجب فمن الأكرام والخيار ما يجعل من له أدنى نفع إلى كمال استغراق الوسع في تخصصه مع الاخلاص فيه انما هو ان يعمل بما علم حتى يتحقق فيورثه الاتيان وجازة فضله الصالحين القانتين بما يحتم عليهم من حقوق الله تعالى وحقوق خلقه ويظهر حصول أدنى مراتب ذلك بالانصاف بوصف العدالة الاتي في باب الشهادات (و) من (أولى ما انتفعت)

الحال عليه لتعليل سابقه على طريق القياس فلا رد أن حق التقرىب أن يقول مع الاشتغال بفرض العلم كعلم كيفية الصلاة المفروضة تحسنا وأجاب بعضهم عن اعتراض سم بان مراد الحقان كاشم العلوم الثلاثة أى فرض عين العلم وفرض كفاية مغضول أفضل ببقية أنواعهم حيث له طاعة لخلقهم تحسنا اه أى ليس غير الاعتقاد في صورة المعارضة المذكور ومن الاشتغال بغير المعرفة طاعة (قوله ومغضول بالنسبة لنوع آخر الخ) وظاهره انه لا يتأني في فرض عين العلم ولذا تركه في التخصيص الاتي أنفا (قوله ان فرض الكفاية منه) أى من العلم (قوله وعليه) أى فرض الكفاية (قوله هو مغضول الخ) خبر ان فرض الخ (قوله) وقوله أفضل الخ) عطف على اسم ان وخبره (قوله وحله المذكور) أى على فرض الكفاية (قوله ولا بدع الخ) جواب سؤال الشافعي وقوله ونفله أفضل النوافل الخ (قوله غير ذلك) أى بغير العلم وقد يستغنى عن التخصيص بدعاء عدم اندراج العلم في عبادة البدن اذ المتبادر منها أعمال الجوارح دون القلب (قوله ومغضول الخ) عطف على أفضل النوافل (قوله فلم يصح حذف من الخ) أقول اذ لم يصح حذف من هذا الاعتبار لم يصح عطف أولى على من أنشأ هذا الاعتبار فهذا يتأني قوله السابق ويصح عطفه لان الأن يكون ذلك باعتبار آخر وهو أن لا ينظر إلى افراد العلم ولا إلى أصفائه ويجعل الكلام على نوعه فيصح أن نوع الاشتغال بالعلم أفضل على الاطلاق من نوع الاشتغال بغيره ويصح حذف عطف أولى على من أفضل وحذف من وانما أتى به الإشارة إلى أنه يكفي في حل العاقل على الاشتغال به كونه بعض الافضل وان لم يكن أفضل على الاطلاق ولا يتأني أفضليته على هذا التقدير كون بعض افراده مغضولا كما علم من تفصيله الذى ذكره كان نوع الانسان أفضل من نوع المالك وان كان بعض افراد المالك أفضل من بعض افراد سم بحذف (قوله الحسن) الانسب لسابقة النوع (قوله من الآيات الاخبار) أورد النهايتجه تنهاها المعنى جلا كثيرة منها ومن الآيات قوله ما يجعل فاعل الوارد (قوله إلى كمال) متعلق بنظر (قوله على استغراق الخ) متعلق بعمل (قوله مع الاخلاص فيه الخ) الأولى انما هو عين أخلاص فيه وعلى علم حتى يستغراق الخ ثم العلم ان ما ذكره ان فضل العلم انما هو عين أخلاص فيه وعلى علم حتى يستغراق الخ ثم العلم ان منسب أوجه أو مشورة أو استنباط الناس إليه ونحو ذلك فهو مذموم ثم كراهية وأخبار أو انوار أو دقة في منه والتشديد عليه (قوله القانتين الخ) صفة كاشفة لله الحين (قوله ذلك) أى العمل أو العلاج (قوله المنى ما فقت الخ) وهو العبادات نهاية بنو قضية قول الشارع الاتي تعلل الخ ان ما واقعة على مطلق علم ولعل

أفضل ويجعل على هذا كلام المحلى وقوله على هذا التقدير رأى مع مراعاة مطابقة ما أقدم من أنه بعض الافضل لا الافضل الواقع فليتأمل بل بعض الطاعات غير المعرفة أفضل من الاشتغال بالعلم حتى من فرض العين منه فانه لو فرض مع صلاة الفرض في وقتها التقادى وبغيره من الهلاك تعين تقديم الاعتقاد وكان أفضل من فعل الصلاة الفرض في وقتها (قوله فلم يصح حذف من) أقول اذ لم يصح حذف من هذا الاعتبار لم يصح عطف أولى على من أفضل هذا الاعتبار والأصح حذف من والمقر وخلافه حيث قد يتأني قوله السابق ويصح عطفه على من أفضل لأن الأن يكون ذلك لبعض الاعتبارات ثم لأن لا ينظر إلى افراد العلم ولا إلى أصفائه ويجعل الكلام على نوعه فيصح لسان نوع الاشتغال بالعلم أفضل على الاطلاق من نوع الاشتغال بغيره ويصح حذف عطف أولى على من أفضل ويصح حذف من وانما أتى به الإشارة إلى أنه يكفي في حل العاقل على الاشتغال به كونه بعض الافضل وان لم يكن أفضل ولا يتأني أفضليته على هذا التقدير كون بعض افراده مغضولا كما علم من تفصيله الذى ذكره كأن نوع الانسان أفضل من نوع المالك وان كان بعض افراد المالك أفضل من بعض افراده وكان نوع الرجل أفضل من نوع المرأة وان كان بعض افراد المرأة أفضل من بعض افراد الرجل فليتأمل (فان قلت) يمكن جعل كلام الشارع على ذلك فيكون هذا محتمر زوجه هذا الاعتبار (قلت) لا مانع وقد يقال هذا الاعتبار ان كان مراد المصنف لم يصح غيره والالم يصح توجيه كلامه فليتأمل

ما في النهاية أحسن منه (قوله آخره) أي على نحو صرف سم (قوله لأنه لا يقال الخ) قال في الدفاع يقال في الخبر أنفقت وفي الباطل نصبت وخسرت وغرمت معنى ومقتضاه أن الأفعال الثلاثة في الشرع بناء الفاعل ويجوز كونها ابتداء المفعول أيضا على وفق ما في المتن (قوله في خبر) المراد ما يستعمل في المباح مخرجة ما بعده (قوله العلم فاعله) أي أنه المكلف وأطالب العلم (قوله ولهم) أي مع الاختصاص (قوله تعلم الخ) تمييز بصرف عن المضاف (قوله من إضافة الأعم) أي قوله كما أفاده في النهاية والقواخي (قوله من إضافة الأعم إلى الأنص) أي كسبها للجميع (قوله أو الصغرى للموصوف) أي كبر قدرية أي قطعية خبر وداد الأوقات كلها بنفسية (قوله أو هي بيانية) أي المراد بنفاس الأوقات أزمنة الجمع والفرغ غنى عبارة النهاية ويجوز أن تكون إضافة بيانية لأن الإضافة البيانية على تقدير من البيانية أو التبعضية أو الابتدائية والكل يمكن ههنا لأن الأوقات وإن كانت بنفسية كلها في الحقيقة لكن بعضها يصدق العرف بنفسها بالنسبة إلى بعض آخر وقيل الشرع تفضل بعضها اه قال الرشيدى والراجح أن الإضافة البيانية هي التي تكون على معنى من المدينة بنفس لاسمها فاعل ما ذكره طريقة أو أن مراد محكاة أو ألفا المسئلة اه (قوله كما أفاده الخ) كان وجهه أن الأوقات ان الوصف بجمع المؤنث أعني المستحادات يدل على أن موصوفه جمع بنفسية سم (قوله إذ فعائل الخ) عبارة النهاية إذ لا يصح أن يكون جمعا لنفس وانما هو جمع لكل باي مؤنث بعدة قبل آخره محتوياتها بالأمور وداعها اه (قوله فاضاقتها) أي نسبتها (قوله لتأويلها بالساعات) أركان المصنف قد وصف الأوقات بالنفسية ثم جمع النفسية على النفس معنى (قوله شبه مشغل الأوقات الخ) هلا قال شبه الأوقات بالأمور والواسد إليها الأنفاق على طريق الاستعارة بالكناية (قوله المكنت عنها الخ) أي المعبر عنه بالانفاق بحجاز معنى ونهاية أي استعارة وشبه يدى (قوله ووصفها بالنفاسة الخ) أي أضاف إليها صفتها للجمع نهاية ومعنى (قوله لاخير) أي عبادة نهاية (قوله أن لم تقطعه قطعون) أي أن لم تشغلها بالعبادة فالتك (قوله لتحقيق هنا) أي لا للتكثير وقال الشيخ غير قائمها اللهم عاودا عدلها التكثير مستغنى عن قوله وأكثر جعلها للتكثير بصير المعنى وكثر أكثر أحيانا وهو غير مراد عرش قول المتن (أكثر أحيانا) أي مجموعهم لا كل فرد منهم غير (قوله الذين نطمنا الخ) عبارة قال في أي اتباع الشافعى رضى الله تعالى عنه بالنسبة إليها الاجتماع في اتباع الأمام المجتهد في إيراد من الأحكام فهو بحجاز سببه الموافقة بينهم وشدة ارتباط بعضهم ببعض كالصاحب حقيقة اه (قوله اتباع الشافعى) من الفعل (قوله تشبها) أي لاتباع الشافعى بفخ الهمة (قوله بجمع الموافقة الخ) الإضافة للبيان (قوله وشدة الارتباط) ولهذا قال الشافعى أهل العلم رحم منتهى نهاية (قوله لأن أفعالا الخ) أي وليس إلا صاحب جمع صاحب لان الخ (قوله لا يكون جمعا لفاعل) أقول ولا لفعل المتعرج الفاء الجميع العين الساكنة لا شذوذ كما في التوضيح

(قوله آخره) أي على نحو صرف سم (قوله كما أفاده قوله الآخر من النفس) فيه بحث لا يحتمل أن كلامه نفس ونفسية بجمع على فعائل (قوله كما أفاده الخ) كان وجهه أن الأوقات ان الوصف بجمع المؤنث أعني المستحادات يدل على أن موصوفه جمع بنفسية وتورد عليه أنه يحتمل أن فعائل لكل من نفس ونفسية بل عبارة اللغوية تقتضي ذلك لأنهم قيدوا فعلا فها ما يخرج ما نحن فيه ويثبت ذلك لأنه لا يأتي على أن نفس ههنا بجمع بنفسية (قوله أنما يكون جمعا لفاعل) فيه تصور ولذا قال في الألفية

و بنعائل اجتمع نعاله * وشبهه ذاء وأوزاه

اه لكن قيدوا الزاومنه فعل بمجانز فخرج ما نحن فيه (قوله فاضاقتها الأوقات الخ) في ابن شهبة الصغرى الإشارة إلى جواب آخر حيث قال ونفاس جمع بنفسية فكان المصنف قد وصف الأوقات بالنفسية ثم جمع النفسية على النفس اه واصله أن مفرد نفاس بنفسية بمعنى الأوقات لا بمعنى الوقت فليست (قوله لأن أفعالا يكون جمعا لفاعل) أقول ولا لفعل كما قال في التوضيح كما ذكر في أفعال في فعل المتعرج الفاء الجميع العين الساكنة اه (فان قلت) أراد أنه لا يكون جمعا لفاعل مطلقا أي لا قياسا ولا شذوذ لا بخلاف فعل فاه

آخره لأنه لا يقال الأفعال صيرف خبر وما عداه ولو في مكره يقال فيه منفع وخسر وغرم وبناء للجمهور العلم فاعله ولكن عينه غير منقول إليها بعضوصها ولهم (فيه) تعلم فاعلها (نفاس الأوقات من) إضافة الأعم إلى الأنص أو الصغرى للموصوف أو هي بيانية أو مفرد نفاس بنفسية لأن نفس كما أفاده قوله الآخر من النفس المستحادات إذ فعائل أنما تكون جمعا لفعلة فاضاقتها الأوقات التي هي جمع مذكر لتأويلها بالساعات شبه مشغل الأوقات بالعلوم بصرف المال في الخبر المكنت عنه بالانفاق ووصفها بالنفاسة المتعصية لطول التقدير ورة الظاهر إشارة إلى أن فاعلتها بلاخير لا يمكن تعويضه من ثم قيل الوقت سيفان لم تقطعه قطعون (وقد) لتحقيق هنا (أكثر أحيانا) الذين نطمنا وأياهم ملئت اتباع الشافعى رضى الله عنه تشبها بالمجتهد في العشرة بجمع الموافقة وشدة الارتباط وهو جمع محب الذي هو اسم جمع لأصحاب لأن أفعالا لا يكون جمعا لفاعل (رحمهم الله) تعالى بأبلغ من اللهم ارحمهم لا شعاره

باعتق الوقوع تفاؤلا وفيه اقتداء بمن أنبى الله عليهم بقوله عز قائلوا الذين جاؤا من بعدهم (٢٣) الآية فان قلت لم يعبر بها الآية قلت

إشارة إلى حصول المقصود بكل دعاء آخرى على أن في إشارتها لفظ الراجحة تأمرا بقوله صلى الله عليه وسلم رحم الله أنبيي موسى (من) الزاهر أنهم لم يزلوا في المحنة المعنى بدونها وقيل من يعنى في كذا أودى للصلاة من يوم الجمعة وفيه تعسف والفرق ظاهر وقيل للعبادة بما في زيارته أفضل من عسره وأجازه في الفضل كما أنهم هتأبوا والاكثاري (التصنيف) وهو جعل الشيء أصنافا متغيرة وأخص منها التآلف لاستعدادها بآثاره في إنتاج الافعال من الأنواع المتغيرة وكتب الأصحاب من ذلك فان تصنيفهم يعني التأليف وهو في العلوم الواجبة لاندسوبة كالعروض خلافا لمن عده من جملة فروض الكفاية من البدع الواجبة التي حدثت بعد عصر الصحابة واختلفوا في أول من اخترع فقيل عبد الملك بن جرير ثم شيخ الشافعي وقيل غيره وكذا العلم مسجبة وقيل واجبة وهو وجه في الازمنة المتأخرة والأوضاع العلم وإذا وجبت كرامة الوفاق لحفظ الحقوق فالعلم أولى (من) قبل بيانه وفيه أن لم يجعل المصدر يعنى اسم المفعول نظر لان التصنيف غير المتوسط والمختصر فالوجه أنه بدل اشتمال بإعادة الجاء

فان أراد أنه لا يكون جعلا للفاعل مطلقا أي لا قياسا ولا شذوذا عدله أنه يكون جع فاعل شذوذا نحو جاعل وأجهل فان ثبت له دليل على أنه جع محض شذوذا فهو الأول أمكن أن يكون جع صاحب شذوذا فخصص الأول تحكم فلا تأمل سم (قوله بتحقيق الوقوع) من إضافة المصدر للمبنى للمفعول إلى نائب فاعله ولولا قال بتحقيق الوقوع من باب التفعّل كان أولى (قوله روضة) أي في دعائه لا لأصحاب (قوله اقتداء بمن) أي بجامع الدعاء السابق سم (قوله إشارتنا إلخ) ولان لرجحة أهم من المغفرة سم قول المتن (من التصنيف) يسبق للفهم أنها صلة أكثر سم (قوله الظاهر) إلى قوله وأخص في النهاية (قوله أنما زاد) أي في الأثبات سم على حج أي على مذهب الانعش المبهر بل يادته في الأثبات لكن الانعش وافق الجهور في أنه لا بد من أن يكون مجردا وهائلا وماهنا ليس كذلك ردي وقد يشك في جواب بان قوله أخص أكثر أصح بان في قوله مقصودا وفي الاكثر فهو في المعنى وبان ألف في التصنيف فهو تركه في المعنى (قوله لصحة المعنى إلخ) قضيتان كل ما يصح المعنى بدونه يصح أن يكون زائدا ور عليه نحو قوله تعالى الله الامرن قبل ومن بعد وقوله تعالى تحرى من تحتها الأنهار وقد يقال انما تم من جعل من هنا للثبوت وهو الظاهر واحتج بالضعف لعدم بصله بالجملة الدعائية شديدا (قوله وفيه تعسف) وهو انطوى على عن الطريق الظاهر عرش (قوله والفرق ظاهر) أي لان يوم الجمعة طرف للتدعاء والتصنيف ليس طرفا للاكثر وشدي عرش وقد يقال ان التصنيف مكان معنوي لا كثرة (قوله اجاز والاكثاري إلخ) فيه تأمل سم ولعل وجه أمره بالأجل ان حله للمتن حيث قدس على قلبه بطله للمثال المذكور لانه جعله عرا الذي هو مدلول من فيه مفعولا نظيره في المتن أن يقال تجاوز والتصنيف في الاكثر ثم بعد ذلك ينظر في معناه فانه لا يظهر له معنى هنا شديدا ويحتمل ان من وجهه ان الاكثر لاحله يقف عنده فيصير المجازة عنه (قوله وهو جعل الشيء أصنافا متغيرة) أي بعضها عن بعض فوالف الكتاب يفرد الصنف الذي هو فيه عن غيره ويرد كل صنف ما هو فيه عن الآخر لفقته بقر مثلا العبادات من المعاملات ونحوها وكذا الابواب يعنى (قوله وهو) أي التصنيف مبتدأ وقوله من البدع إلخ خبر (قوله العلم الواجبة) أي عينها وكفاية (قوله من عده) أي علم العرض (قوله من البدع الواجبة) لعل محل الوجوب إذا توقف عليه حفظ العلم من الضايغ وفي الكثرة لا استاذ الكبري وتصفى العلم مستحب سم (قوله التي حدثت إلخ) قضيتان تفسير ابن عباس رضي الله تعالى عنهما لا بد من صفا (قوله فاعل بالاكثاري إلخ) وقيل الراجع من صير وقيل سعد بن أبي عرو بن معن (قوله لواجبة) أي كفاية كبرى (قوله لحفظ الحقوق) لعل الوجوب انما هو فنيضا ذلك كانت لخوا اليم فلا يرجع (قوله ل) إلى قوله والايحرف في النهاية (قوله وفيه ان لم يجعل إلخ) ويجاب بحذف المضاف أي من تصنيف المبسوطات سم (قوله فالوجه ان لا يشتمل) فيه نظر من وجوه تعلم من مراجعة كلام النحاة في بدل الاشتمال ونه على بعضها هذا الشهاب ابن قاسم ردي عبارة سم وفي كونه لا يشتمل نظر اذ بدل الاشتمال يحتاج إلى خبر فالوجه ان لا يشتمل على كل على حذف مضاف ان لم يؤول التصنيف بالمصنف اه (قوله والاصل إلخ) أي المراد من العبارة لانه كان صفة في الأصل ثم صار بدلا عرش قول المتن (من المبسوطات إلخ) أي في الفقه نهاية ومعنى (قوله هي ما كثر إلخ) الأولى هنا وفيما يأتي تذكري

يكون جعله شذوذا (قلت) وهو جع لفاعل شذوذا فاعلمهم مرحوبا ان افعالا مسحوظا فاعل نحو جاعل وأجهل فان ثبت له دليل على أنه جع محض شذوذا ولا يمكن أن يكون جع صاحب شذوذا فخصص الأول تحكم فلا تأمل (قوله روضة اقتداء) أي بجامع الدعاء السابق (قوله إشارتنا إلى حصول المقصود إلخ) وقد يقال أيضا لرجحة أهم من المغفرة (قوله من التصنيف) يسبق للفهم أنها صلة أكثر (قوله روضة) أي في الأثبات (قوله جاوز الاكثر) فيه تأمل (قوله من البدع الواجبة) لعل محل الوجوب إذا توقف عليه حفظ العلم من الضايغ في الكثرة لا استاذ الكبري وتصفى العلم مستحب (قوله وفيه ان لم يجعل إلخ) يجاب بحذف المضاف أي من تصنيف المبسوطات إلخ (قوله أنه بدل اشتمال) أي أو بدل كل على حذف مضاف أي من تصنيف إلخ

والاصل وقد أكثر أصحابنا المصنفات (المبسوطات) هي ما كثر لفظها ومعناها (شرافي وابن قاسم) - اول

(والمتحصرات) هي ما قل لغتها أو أكثر معناها قبل ولا يجوز أن يكون حذف طول الكلام وهو الالطاب غير الاختصار لأنه حذف تكرار
مع اتحاد المعنى وبشهادة نذرة عاصم رضي وقم تحكما واستدلالا بما لا يدل إلا في الالطاب حذف ذلك العرض فضلا عن تسمية فالحق
تواديها كما في الصحاح (واتقن) أحكم كل مختصر من المختصرات فبها تغضل مسوق للانداء بالنكر وهو ذامني على مذهب سيبويه
انه يستثنى من قاعدة إذا اجتمعت معرفة (٣٠) ونكرة تعين كون المعرفة للبند أعند الجهور وقال سيبويه بحذفها في نكرة غير سما تفهام

الضمير (قوله هي ما قل لغتها الخ) بقى قسم آخر موجود قطعاً وهو ما قل لفظه ومعناه فكان الوجه أن يقول
ما قل لفظه سواء أكثر معناه أولاً سم وعش (قوله ولا يجوز) مبتدأ وأقوله غير الاختصار خبر (الكونه
الخ) علامة وسطية بين طرفي المسمى (قوله وهو) أي طول الاختصار بذلك (قوله لا ليس في الآية الخ) في إشارة إلى أن هذا
الاختصار (قوله ويشمله) أي لتغير الاختصار بذلك (قوله لا ليس في الآية الخ) في إشارة إلى أن هذا
القاتل يجعل الاختصار حذف عرض الكلام وإن عرضه هو متكرر (قوله من تسميته) أي تسمية
ذلك الحذف باسم هو الاختصار دون اسم هو الإيجاز كردى (قوله من المختصرات) أي المذكورة برة
(قوله فبها) أي في قول المصنف (واتقن مختصر) تغضل أي نوع تغضل وهو التغضيل على سبيل العموم
(قوله مسوق للانداء الخ) لأحاجته إلى جعل اتقن مبتدأ لجواز كونه خبراً والمبتدأ هو المحرر بل هو المتبادر
وأضاً الأضافة مسوقة للانداء سم (قوله وهذا) أي كون اتقن مبتدأ مع كون الخبر معرفة كردى (قوله)
انه يستثنى الخ) أي نحو تركيب المصنف ما أشبه على الفعل المنكر فقرة (قوله محلها) أي القاعدة
المذكورة (قوله لا يرد) أي ما ذكره السيد (قوله من باب القلب) أي قلب المعنى بأن جعل معنى أحدهما
محكوماً على الآخر ولا تحركاً ويعكس كردى عبارة سم على مختصر السعد بأن يثبت لأحد الجزأين حكم
الجزء الآخر وعكسه اه (قوله وعطه) أي كون ما ذكره السيد من باب القلب وقوله فوراً أي ما ذكره
السيد (قوله الامن حيث السقوع) أي الانداء بالنكرة (قوله قلت هذا) أي التخصيص المذكور أقول
بعد كل بعد استرواح هو الأعلام بمرتهم ثم لا يناسب مقام الشارح أن نسبهم إلى الخطأ فيجوز دونه المثال
الذكور في كتاب سيبويه مع احتمال عذر تعدد كلمة أو نسخه أو موضوع كرام المسئلة وتعرض بمحبة بعضها
بما شأنا ما ذكره واحتمال أن يكون له في المسئلة قولان وقوله فهو هو أي الرضى ومن تبعه والجمع فافرا
المعنى من الموصلة (قوله ما اشترطوه) أي من وقوع فعل خا من أجله صفة تنكره (قوله ان نقل هؤلاء) أي
علماء العرب (قوله على التقيد) مصدر مبنى المفعول (قوله لا أن تخرجه الخ) قيد يقال هذا المعنى حاصل
مع كون المحرر هو المحكوم عليه قاله سم وقد عني بأن مراد الشارح بأسلوب الحكم جعل الأهم لارض
المقام أصلاً محكوماً عليه وغير مستنداً مالم لا الجمله (قوله اقتضى ذلك) أي اختيار العكس (قوله فاجاب الخ)
أي المصنف (قوله فاجاب الخ) بهذه الاقضية قد يقال لأحاجته في تحصيل هذا المعنى إلى الاثبات بصورة الحصر
لأنه مدلول لأفعل التغضيل الزيادة على كل ما عداه بما يشاكره في أصل المعنى فلا يتصور رغبة في مشاركونه ولا باغ
والله أعلم بصري (قوله المذهب المنبقي) تفسير للمحرر باعتبار أصله لا بالنظر لخال العلي بن شيدى (قوله)

تجوزكم ما لك وغيره أقبل
التغضيل سئل تخويعه منك
زيد في هذين يتعين عنده
أن المبتدأ المنكر وتو قال
ابن هشام يجوز كل من
الوجهين لتعرض دليل
المجوز وسبويه هو ذكر
السيد في شرح افتتاح ان
كون المنكر المبتدأ أي
غير صوري سيبويه به كثير
في كلام الغضا قولاً يرد على
الجوز ولأنه من باب القلب
المجوز للعكس على كل منهما
بما لا يخفى وعكسه فهو
لما يخالف قولاً ابن هشام
الامن حيث المسوق فهو
عند ابن هشام تعارض
الذي لا يبين وعلى ما ذكره
السيد اعتبار القلب فان
قلت خص الرضى ومن تبعه
كون أقبل المبتدأ عند
سيبويه بما إذا وقع خراً
لجمله وقعت صفة تنكره
كبر رت بر جل أفضل منه
أوه * قلت هذا استرواح
قوله من هذا المثال وغفلوا
عن كون سيبويه يميل بخبر
منسكز بذكر أن يلقى كظلم
وهذا يبطل ما اشترطوه
ولما كان المحققون كاي
هشام وغيره مستغضرين
لكلامه متلواً عليه هذا

وفي كونه للاشئان ان يدل الاشئان يحتاج إلى ضمير فالوجه انه يدل على حذف مضاف ان لم يزل المتصرف
بالمصنف (قوله هي ما قل لغتها الخ) بقى قسم آخر موجود قطعاً وهو ما قل لفظه ومعناه فالوجه تفسير المختصر
بما يشمله كان يقال ما قل لفظه سواء أكثر معناه أولاً (قوله لا ليس في الآية الخ) في إشارة إلى أن هذا
القاتل يجعل الاختصار حذف عرض الكلام وإن عرضه هو متكرر (قوله مسوق للانداء الخ) لأحاجته إلى جعل اتقن مبتدأ لجواز كونه خبراً والمبتدأ هو المحرر بل هو المتبادر
وأضاً الأضافة مسوقة للانداء سم (قوله وهذا) أي كون اتقن مبتدأ مع كون الخبر معرفة كردى (قوله)
انه يستثنى الخ) أي نحو تركيب المصنف ما أشبه على الفعل المنكر فقرة (قوله محلها) أي القاعدة
المذكورة (قوله لا يرد) أي ما ذكره السيد (قوله من باب القلب) أي قلب المعنى بأن جعل معنى أحدهما
محكوماً على الآخر ولا تحركاً ويعكس كردى عبارة سم على مختصر السعد بأن يثبت لأحد الجزأين حكم
الجزء الآخر وعكسه اه (قوله وعطه) أي كون ما ذكره السيد من باب القلب وقوله فوراً أي ما ذكره
السيد (قوله الامن حيث السقوع) أي الانداء بالنكرة (قوله قلت هذا) أي التخصيص المذكور أقول
بعد كل بعد استرواح هو الأعلام بمرتهم ثم لا يناسب مقام الشارح أن نسبهم إلى الخطأ فيجوز دونه المثال
الذكور في كتاب سيبويه مع احتمال عذر تعدد كلمة أو نسخه أو موضوع كرام المسئلة وتعرض بمحبة بعضها
بما شأنا ما ذكره واحتمال أن يكون له في المسئلة قولان وقوله فهو هو أي الرضى ومن تبعه والجمع فافرا
المعنى من الموصلة (قوله ما اشترطوه) أي من وقوع فعل خا من أجله صفة تنكره (قوله ان نقل هؤلاء) أي
علماء العرب (قوله على التقيد) مصدر مبنى المفعول (قوله لا أن تخرجه الخ) قيد يقال هذا المعنى حاصل
مع كون المحرر هو المحكوم عليه قاله سم وقد عني بأن مراد الشارح بأسلوب الحكم جعل الأهم لارض
المقام أصلاً محكوماً عليه وغير مستنداً مالم لا الجمله (قوله اقتضى ذلك) أي اختيار العكس (قوله فاجاب الخ)
أي المصنف (قوله فاجاب الخ) بهذه الاقضية قد يقال لأحاجته في تحصيل هذا المعنى إلى الاثبات بصورة الحصر
لأنه مدلول لأفعل التغضيل الزيادة على كل ما عداه بما يشاكره في أصل المعنى فلا يتصور رغبة في مشاركونه ولا باغ
والله أعلم بصري (قوله المذهب المنبقي) تفسير للمحرر باعتبار أصله لا بالنظر لخال العلي بن شيدى (قوله)

وأعرض عن ذلك الاستراش الذي زعمه هؤلاء وقد سئل عن معانيهم محققاً مشايخنا أن نقل هؤلاء مقدم على نقل النجم لاسر وأحهم ولا
فيه كبراً وتعو لهم على التقيد بالعقول أكثر من المنقول * فان قلت المناسب للسببان المقصود من منسج المحرر وصلة المدح كلبه كون المحرر هو
المحكوم عليه بالاقضية فله عكسه * قلت لأن تخرجه على انه من أسلوب بالحكم الأبلغ اقتضى ذلك والتقدير وإذا أكثر وأمن المختصرات فلا
حاجة للمحرر ولا لكاتب فاجاب بانها مع أكثرها متفاوتة في الاقضية وأتمتها هو المحرر فاجاب في الالهذه الاقضية لمحو رفته دون غيره
وحينئذ تعين ذلك الاعراض لهذا الغرض لأن غرض الأبلغية يحوج لذلك كما به عرف من أساليب البلغاء (المحرر) المذهب المنبقي

ولما منع من كون الوصف في الاصل يجعل علم جنس أو شخص أو بالغلبة وقد يعان بأن [(٣٥)] يسمى به أشياء ثم يغلط على بعضها وتسمى بتخصيص القلة لفظه لانه لو كان ملخصا من كتاب بعينه (تبيينه) التحقيق ان اسماء الكتب حيز علم الجنس الاسم وان صرح اعتبر ولا يعمل الشخص خلافا لمن يزعمون انه فيه يحتاج وده الى بسط ليس هذا محله وان اسماء العلوم من حيز علم الشخص (اللام) هو من يقتدى به في الدين (أي القاسم) امام الدين عبد الكريم قيل وهذه التسمية لا توافق ما يحسن حرمها مع المقابل ما اختاره من تخصيص المنع من مصلى الله عليه وسلم أو ما يحسنه الرافعي من حرمها فحين اسمه محمد فقط اه

ولما منع من كون الخ) يعني ان هذا معناه الاصل وهو هنا علم الكتاب ولا مانع الخ (قوله يجعل علم جنس) أي بالوضع فتوله أو بالغلبة صنف على هذا المقدر (قوله وقد يعان) أي كون الاسم علم الجنس أو شخص بالوضع وكونه علم بالغلبة ونظر فيه البصري بما صنفه وقد يجتمعان أي العلم بالغلبة مع أحد الاولين وفيه انظر لان العلم بغيره كره بقوله بان يسمى الخ مأخوذة من الوضع لامن الغلبة كما هو واضح فليأتنا اه وتجب ان بان مراد الشارح بالغلبة تبين الغنى المعنوي لا العرفي المقتضى سبق الوضع المفهوم كل (قوله بان يسمى به اشياء) أي أجناس أو أشخاص (قوله وان اسماء العلوم من حيز علم الشخص) والتحقيق ان كل من أسامى العلوم وأسامى الكتب من حيز علم الجنس لا تتفق الحكاه وانما تكلم من على ان لحال الاعراض متخللا في شخصها والبال بحوزة والاشتغال من محل الى محل آخر فكم يكون الصوت القائم بهذا الهواء واللون القائم بهذه الوجة وقت العلم القائم بهذا اللون عين القائم بآخر بالشخص كاني وفي سم بعدد كرتوه عن التوائد الغاية استغناصه ثم ساقى أول كتاب الطهارة تفسير الكتاب الباب والنفل التي هي أجزاء الكتب يجعلها من العلم فسمى الكتب المسائل كالعلوم فعمل اسماء العلوم من حيز علم الشخص واسمائه الكتب من حيز علم الجنس تحكما (قوله قيل) الى قوله ورد بان في المعنى والى قوله ورد الاخير من في النهاية (قوله وهذه التسمية) أي تسمية المصنف للرافعي بابي القاسم نهاية ومعنى (قوله ما يحسنه) أي المصنف من حيث النقل عن الشافعي (قوله من حرمها مطلقا) أي لو اغفر من اسمه محمد أو لم يكن في مرنه مصلى الله عليه وسلم وهو المشهور في المذهب في نهاية (قوله ورد) أي الاعتراض المذكور بقوله وقيل الخ (قوله فلا يصح ذلك) أي التسمية (قوله الى ذلك) أي الى أن عمل الخلاف الخ (قوله ورد الاخير من الخ) رد القاصدة ان ذكر وتخصيص الامام الرافعي محصل تأمل لعدم مناقاة لها كما هو ظاهر بصري أو قول المناقاة ظاهرة اذ انتهى الى شامان بن سبي بغير محمد أيضا (قوله الا أن يجب الخ) ودعله أن أحجية الاول انما وجب تقديره ان لم يكن الجمع وهو ممكن العمل الاول على هذا على وجه التخصيص أو التقييد سم عبارة البصري فيه أنه لا يعدل الى الترجيع الاعدم امكن الجمع وهو هنا شأن عمل المطلق على المقيد وفيه اعلمها اه (قوله نسبة) الى المتن في النهاية والمعنى (قوله وقول المصنف الخ) عبارة الغني قال في اللغات هو منسوب الى الارتفاع بالدمع وفمن بالادق ومن واعتبره فاهي القضاء لجلال الدين القزويني بانه

ذلك (الرافعي) سب لرافع من خديج العبيد روى الله عنه كما سكت عن خط الرافعي نفسه وقول المصنف لرافع ان باء من بالادق ومن اعترضه (رحمه الله) فليمر ما (دي) أي صاحب

لا يعرف ببلادته ومن بلدة يقال لها افغان بل هو منسوب الى جده من اجداده اه (قوله وأثرها) أى لفظة
 ذى على صاحب سم (قوله تعظيم المضاف اليها) يعنى ما مضاف الى اليه (قوله والهي) تعطف على مدح
 سم (قوله والذاتون الخ) هذا تعليل لاستدعاء ذى لتعظيم المضاف اليها أو استدعاء تعظيم الموصوف بها
 فظاهر من كون الأول فى المدح والثانى فى النهى (قوله ورائى فى الجملة الخ) أى فشرح ويحرم على ذى
 الجملة التشاغل بالسم الخ ورائى بهامش هذه سم (قوله مع رد قواحهما) أى قواحه الدليل المبينة فى
 علم المناظرة وقواحه العلة المبينة فى أصول الفقه (قوله وحقة قتلة الشئ الخ) استيرادى لمجرد مشاركته
 للحقيقة فى المادة (قوله وقد يفتقران) الأول التأنث (قوله اعتبارا) عبارة السعد وقد يقال ان ماله الشئ
 هو هو باعتبار تحققة حقيقة وباعتبار شخصه هو به اه وبعبارة بعض المتأخرين اعلم ان الصورة فى
 العقل من حيث انتم التقصد باللفظ تسمى معنى ومن حيث انتم تحصل من اللفظ تسمى مفهوم ومن حيث انه
 معقول من جواب ما هو تسمى ماهية ومن حيث ثبوته فى الخارج تسمى حقيقة ومن حيث امتيازه عن الاعيان
 تسمى هوية قاله ان واحد واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات اه (قوله كون الحيوان الناطق
 ماهية الخ) ليس فى هذا الكلام تعير بمعنى جعلية الماهيات بل هو من انما فى نفسه جعلية وليس كذلك
 وتعير بذلك فى شرح الموافر وغيره وقد تلخصه الكلى فى حاشيته شرح جمع الجوامع سم عبارة شرح
 الموافق والصواب أن يقال معنى قولهم الماهية ليست بعمولة انتم انما قد انفسها لا يتعلق به جعل بل جعل باعل
 وتأثير مؤثر فانك اذا احللت ماهية انسانا ولم تلاحظ معها مفهوم مساو لها لم يقل انك جعل الذاكرين
 الماهية ونفسها حتى تصور قوسا جعل بينهما فتكون احدهما جعل بعمولة تلك الاخرى وكذلك تصور تأثير
 الفاعل فى الوجود بمعنى جعل الوجود وجودا بل تأثير فى الماهية باعتبار الوجود بمعنى ان يجعلها متصفة
 بالوجود لا بمعنى ان يجعل اتصافها وجودا متحققا فى الخارج فان التصايع اذا صبغ نوبلا يجعل الثوب نوبا
 ولا يصبغ صبغا بل يجعل الثوب صبغا باعل صبغ فى الخارج وان لم يجعل اتصافه به وجودا بانما فى الخارج
 فليست الماهيات فى انفسها بعمولة ولا وجودا بانما يضافى انفسها بعمولة بل الماهيات فى كونها وجودا
 بعمولة يعنى انما ينتقل الى اتصافها بالوجود بعمولة وهذا المعنى مما لا ينبغي أن ينزع عنه ولا ساقطة بين فى
 المجموعلة عن الماهيات المعنى الذى ذكرناه اولاد بين اثباتها على بناء نفاة الحق الذى لا يتوهم
 اعلانه فالقول بل فى الجمعية ملقا وانما مطلقا كلاهما صحيح اذا جعلنا ماصورا اه أى لعدم
 تواردهما على محل واحد (قوله ورائى على ان لا يشرط شئ موجودا) هذا خلاف التحقيق كافى شرح
 الموافق وغيره عبارة البرهان للفاضل الكلبوى ولا شئ من هذه الكليات أى المنطقى والفعلى والطبيعى
 موجود فى الخارج لا حصوله الوجود بدون الشخص بدهية وان ذهب البعض الى وجود المنطقى والعقلى
 والكثير الى الوجود العلى بى بناء على انه أى الطبيعى جزءا لوجود فى الخارج وهو القدر المتركب منه ومن
 الشخصات كجزء المتركب من الانسان واشخصان لكنه أى الطبيعى جزء عقلى من الموجود فى الخارج لا جزء
 خارجى من مذهب التحقيق فالحق ان وجوده أى الطبيعى عبارة عن وجود افراد واشخصان لان نفسه

وأثرها على صاحب
 لاقتضائهم التعظيم المضاف
 اليها والموصوف بها اخلافة
 ومن ثم قال تعالى فى معرض
 مدح نوح وذات النون والهي
 عن اتباعه كصاحب
 الحسنة ذات النون لكونه
 جعل فاتحة سورة أنعم
 وأشرف من لفظ الحوت
 ورائى فى الجملة صحة اضافتها
 للمعرفة بما فيه (التحقيقات)
 فى العلم جمع حقيقة وهى
 المسمى من الحقيقة وهو
 اثبات المسئلة بتدليلها أو
 بتلخيصها مع قواحه
 وحقة قتلة الشئ وماهية
 ماله الشئ هو هو كالحيوان
 الناطق للانسان وقد
 يفتقران اعتبارا وكون
 الحيوان الناطق ماهية
 حقيقة يتجلى بتمارجه هو
 الصواب بناء على أن الماهية
 يجعل الجاعل كاهو مذهب
 المتكلمين وعلى أنما
 لا يشرط شئ موجودا لهما
 كاهو المشهور عندهم

التقدير فاستأمل (قوله وأثرها) أى على صاحب قوله والهي أشار بالانصباب الى أنه معطوف على مدح
 (قوله ورائى فى الجملة صحة اضافتها للمعرفة بما فيه) أى عند قوله بل المجمع يحرم على ذى الجملة التشاغل
 بالنسب وغيره وبعبارة هنالك فان قلت كيف أضاف ذى بمعنى صاحب الى معرفة قلنا لا يصح أن تكون
 لغتس أو العهد للذهنى وكل منهما فى معنى النكرة فصحت الاضافة لذلك الخ اه وقد بينا بهامش هنالك ان
 هذا كاهو فقد قال العلامة بنى فى شرح النسب لمانصه وقد توهم بعض المراد باسم الجنس أى فى قولهم
 ان ذل أضاف الاسم الجنس النكرة فاستشكل سبب هذا الوهم الفاسد ما وقع فى الحديث ان قيل ذل رجل
 وغاب عنه واضع فى التزير والله ذل الفضل العظيم ذل العرش اله ذى العلل ذل الجلال والالكرام اه
 أى بل المراد باسم الجنس ما يقابل الصفة (قوله وحقيقة الشئ وماهية الخ) ليس فى هذا الكلام تعير بمعنى

والندقي اثبات الدليل دليل آخر فإن قلت جمع السلامة للثلاثة باتفاق النحاة ومدلول جوع العلة العشرة في ادغامه أو لادغام في ذلك قلت آل في مثل هذا تنقد العموم ألا يصح ان الجمع المعروف بالانفراد والألم أو الإضافة للعموم مالم يتحقق عدده ولا منافاة بين هذا وما ذكر من النحاة املان كلامهم في جمع السلامة المنكر وكلام الأصوليين في المعروف كإثباته الملم (٢٧) المحرمين وتوضيحه ان مقيد العموم كالمداخل

على الجمع فإن قلنا بما عليه أكثر العلماء من الأصولين وغيرهم أنه أنفراد العتق عنها وحسدان فقد ذهب اعتباروا الجمعية من أصلها المستزم للنظر إلى كون آحاده عشرة فأقل وان قلنا بما عليه جمع من المحققين ان أفراد جوع فلا تنافي بين استغراق كل جمع جمع وكون تلك الجوع لكل جمع منها صدق واما لانه لا مانع من أن يكون أصل وضع جمع السلامة للتسوية وتغلب استعماله في العموم لعرف أو شرع فنقل النحاة لصل الوضع

والأصوليون لغة الاستعمال فيه وفي نسخة ثلاث وأربع وعشرين وستة مائة عن يوسف بن سنان له كرامات منها ان شجرة عتب أضاعت له لفقد ماسرجه وقت التصنيف ولما لاصنف بعد وفاته نحو سبع سنين بنسب من تولى دمشق ومات بها سنة وست وسبعين وسنة ثمان مائة نحو ست وأربعين سنة ذكر كراماته الإمام ابن العطار بان بعض الصالحين رأى أنه قطب وان الشيخ كاشفه بذلك واستكناه وكشف لبعض الصالحين عنه بعده وبه أنه

مع كونه معروضا للقبالة السكونية موجودة في أي الخارج ولذا جعلوا السكاية أو قسامها من العوارض المختصة بالوجود الذهني لامن العوارض المختصة بالوجود الخارجي وأما السكاية المنطقية والعقلية فكما لا وجود لها في الخارج لا وجود لها في ذهنها هـ زاد عليها الرشد في ماضيه وقال الامام البركاني في الامعان وجود السكاية الطبيعية في الأشخاص بمعنى أنه يمكن أن يوجد شخص كل شيء معنى كل شيء في العقل بغير مدعى المشتخص اذ السكاية غير وجود في الخارج عند المحققين اذ يلزم حينئذ أن يكون الشيء الواحد في حالة واحدة موجودا في أمكنة متعددة وذلك بين الاستحالة وان قال أكثر الناس انه موجود في ضمن الأشخاص لانه جزء منها هـ وبعبارة تذهب السعد وتؤخذ بشرط شيء يتوسط ولا يتخلف وجودها وبشرط لا شيء تسمى مجردة ولا توجد في الأذهان فضلا عن الاعيان ولا بشرط شيء وهو أهم من الخلوطة فتوجد كذا كونه انفسها في الخارج لا غير منها العدم التباين واما ذلك في العقل هـ وقال بحسبه عبد الله البرزعي المصنفات باعتبار ثلثة أولها التباين وتضعف في من العوارض وحينئذ تسمى ثلثة المصنفات متحدة متخلوطة ومادة بشرط شيء لا خفاء في وجودها وانها تباينها وتؤخذ بشرط الخلوطة في جميع الواجبات وهذه تسمى ماهية مجردة ومادة بشرط لا شيء وهذه لا توجد في الأذهان فضلا عن الاعيان وانها تباينها وتؤخذ من حيث هي أي مع قطع النظر عن الغير باعتبارها ونفيا وهذه تسمى ماهية مطلقة ومادة لا بشرط شيء والاوليان نوعان من الثالثة فهي أهم منها وهو موجود في الخارج اما عند الناقلي وجود الباطنة فوجودها وجودا ماهية الخلوطة كوجود السكايات وجودا لا تخص وعنده الناقلي وجودها ماهية موجودة بنفسها وجودا مغايرا لجسم الايض الموجود وجودا غير وجود الياض والمصنف اختيار الاول وأشار بقوله لا غير انما هي علة الخلوقة ورد هاتاهم قالوا الماهية لا بشرط شيء موجودة في الخارج لانها خارجة الخلوطة الموجودة به وجزءا له وجوده وجودا ماهية البسطة خارجا عن العدم التباين بل جزء عقل ولا يلزم أن يكون موجودا في الخارج هـ باختصار (قوله لا تدق الخ) زاد المعنى والتفسير عنها بقا في العبارة الخلوقة ترقى وبراءة علم المعاني والسعد فتبقى والسلامة فهما من اعتراض الشرع تؤخذ هـ (قوله فان قلت) أي قوله اذ لا يصح في التباين والمعنى (قوله ولا مدح في ذلك) أي في تعبير المصنف بجمع القلة فلو عدل إلى جمع الكثرة لكان أنسب نهاية (قوله أن الجمع المعروف الخ) أي مطلقا (قوله بين هذا) أي الاصح المذكور (قوله في جمع السلامة) الاولى في جمع القلة لانه أهم من ذلك (قوله لمدخل) الاولى اذا دخل الخ (قوله وحسدان) يضم الواو أي احاد كالفرد العالم (قوله المستلزم الخ) صفة لاعتبار الخ (قوله لكل جمع منها) جلبة إلى جمع (قوله فنقل الحجة) فعل وفاعل (قوله واما لانه الخ) عطفي على قوله املان الخ (قوله من أن يكون أصل وضع جمع السلامة) أي مطلقا (قوله وتغلب استعماله) أي اذا عرف في كلامه استخدام (قوله وتوفى) أي قوله ولما لاصنف في المعنى (قوله من ينفى الخ) عبارة بمعنى وهو ابن ست وستين سنة وكان اذا خرج من المسجد أضاعته الكروم وحكى أن شجرة أضاعت عليه ما فقد عند التصنيف ماسرجه عليه هـ (قوله ولما لاصنف الخ) ذكر المعنى طرف من أحوال المصنف قبيل كتاب الطهارة فذكره عند ان شاء الله تعالى (قوله انقلب) أي المصنف (قوله وان الشيخ) أي المصنف عطف على أن بعض الخ (قوله كاشفه بذلك) أي أخبر بذلك أي بعلمه بقلبيته في القلموس كاشفه بالعداوة با دأما هـ (قوله التي ابتدعها الخ) في كون مافي الحر وكذلك نظر ظاهره (قوله ما يرغب الخ) عبارة بمعنى ما استعبد من جعله الماهيات بل هو انما في نفسه اجعلت وليس كذلك ونحو ذلك في شرح المواقف وغيره وقد تلخصه لكان في حاشيته شرح جمع الجوامع (قوله التي ابتدعها الخ) في كون مافي الحر وكذلك نظر ظاهر (قوله

وقعه حقا وافر من بحلى الله عليه من خواصه علة فقال الله عود بعضه على كنهه فعادهم التعميم هاشم فاخرج بالاشفاق وتوهمه كنهه واهد (وهو) أي الحر ومدح بما يأتي مدح لكانه لاشفاق عليه مع ما يترتب عليه وليس مدح الألف لكتبتهم فخر بالهوس على غير الاولى والاكل باللفظي النصع للسلامة بن (كثير الفوائد) التي ابتدعها مؤلفه ولم يعثر عليها من قبله جمع فائدة وهي ما يرغب في استفادته

علم أرمال اه (قوله من الفؤاد) أي مأخوذ من الفؤاد وهو القلب (قوله ومنه) ضبب بينه وبين عليه سم
قوله بالين (عدة) خبرتان عمدة أي يعتمد عليه معني (قوله أي بيان الخ) تفسير للمضاف والمضاف اليه معاً
على الثاني (قوله وإيضاح الشبهة) بكسر الباء وفتحها (قوله منه) أي من المذهب تنازع فيه الراجح والمنتهبه
(قوله وأصله الخ) عبارة الجبري والمذهب لغتمكان الذهاب وهو الباريق واصطلاحاً الأحكام التي اشتكت
عالمها المسائل شئت بكان الذهاب بجوامع ان الباريق يوصل إلى العاشر وتلك الأحكام فوصل إلى المعاد أو
بجوامع ان الاحكام ترد في الباريق والافكار ترد في تلك الاحكام ثم أطلق عليها المذهب استعارة
ممرجة وهل هي أصلية أو تبعية قولان الأرجح منهما الثاني اه (قوله ثم استعبر الخ) أي استعارة
قصة مجبة تبعية بان شبه اختيار الاحكام بمعنى الذهاب واسم المذهب لاختيار الاحكام واشتق منه مذهب
بمعنى أحكام مختارة ثم صراحة مقتضوية شجنا وعبري (قوله ومنه) أي من المذهب قول المتن مخبر ثالث
غيره (قوله ترى) أي هذا ترى في المدح كتردي (قوله فهو من عنده) قد عتق ذلك لان ما أفاده الاول من ان
قد عتق في تحقير خصوص مذهب الشافعي لاستغناء من الثاني بل الثاني أعظم مكان ما في الثاني من التفصيل
ليس في الاول فليتأمل سم وفيه نظارة قول المتن (المعنى) يسكون الباء كاهو القياس ويجوز تشديدها مع
كسر هاء إلى انه نسبة إلى الساكن الاء نسبة إلى السك ثم لقاتل أن يقول لا معنى لكون الحر معتقداً
للمعنى الا ان الفتى يحب بما فيه ويستند في جوابه لتقر بروجه فكيف بقوله لا معنى بقوله بما يستنبطه
أو بروجه لان من أعجاب بما يستنبطه أو بروجه لم يعتد في جوابه على الحر فليتأمل الآن يجب بان المراد
ان من هذا شأنه بترك شأنه ويعول عليه وفيه نظارة سم وقد يقال ان قصد ما يفهمه عليه جعله أصلاً لاستنباطه
وترجيحه بصري (قوله بما يستنبطه الخ) بقى ملا استنباط فهو لا ترجع بل هو نقل محض فقصته خروج
المحبوب عن الفتى سم أي فهذا التعريف خبر جامع (قوله شبه) أي جوابه بدليل ثم استعبر الخ سم (قوله)
بالتفتي كالعصا الشاب (قوله وهو الخ) عبارة للمعنى من نصف أو يدرس اه وعبارة النهاية كالقاضي
والدرس اه (قوله أولاً فادع خبره) يمكن أن يشل القاضي كالمصنف سم (قوله رابته) كان المدين قوله
غيره أو وما قبله أو يمكن ان من لا ينعرض بان واد بالريثان أعظم من الريثان في القوم والعلم سم عبارة النهاية
وهو بيان غيره ولكل من سابقه اه قرأ المتن (من أولى الريثان) كان وجه هذا لا يتعدان الوصف
حينئذ أقوى وأمدح والافهم معتد غيراً إلى الريثان أيضاً اذ لهم ويصعق منهم أن يعتدوا عليه سم (قوله)
وهي الانه حال على الخ) قضيت ان الانه حال على غير الخير لا يسر رغبة وليس بمرد وانما المراد بيان

نترد عليه ضبب بينه وبين ومنه (قوله فهو من عنده) قد عتق ذلك لان ما أفاده الاول من ان قد عتق في تحقير
خصوص مذهب الشافعي كاهو المراد لاستغناء من الثاني بل الثاني أعظم مكان ما في الثاني من التفصيل ليس في
الاول فليتأمل على يقال بلزم من انه معتد للمعنى وغيره انه عدة في تحقير المذهب المخصوص لانه ممنوع لان
الكون معتد للمعنى وغيره فذلك يكون بغير مذهب آخر أو دلل بصح الاعتداد عليه والاختصاف (قوله)
للمعنى) يسكون الباء كاهو القياس ويجوز تشديدها مع كسر هاء إلى انه نسبة إلى الساكن الاء نسبة إلى السك ثم لقاتل أن يقول لا معنى لقوله معتد للمعنى الا ان الفتى يحب بما فيه ويستند في جوابه
على الكل في تأمل ثم لقاتل أن يقول لا معنى لقوله معتد للمعنى الا ان الفتى يحب بما فيه ويستند في جوابه
لتقر بالحر وترجيحه فكيف بقوله لا معنى بقوله بما يستنبطه أو بروجه لان من أعجاب بما يستنبطه أو بروجه لم يعتد في جوابه على الحر فليتأمل الآن يجب بان المراد
ان من هذا شأنه بترك شأنه ويعول عليه وفيه نظارة سم وقد يقال ان قصد ما يفهمه عليه جعله أصلاً لاستنباطه
وترجيحه بصري (قوله بما يستنبطه الخ) بقى ملا استنباط فهو لا ترجع بل هو نقل محض فقصته خروج المحبوب عن الفتى سم (قوله)
شبه) أي جوابه بدليل ثم استعبر الخ (قوله أولاً فادع خبره) يمكن أن يشل القاضي كالمصنف (قوله رابته) كان المدين قوله
كان المدين قوله وغيره أو وما قبله أو يمكن ان من لا ينعرض بان واد بالريثان أعظم من الريثان في القوم والعلم سم عبارة النهاية
(قوله من أولى الريثان) كان وجه هذا لا يتعدان الوصف حينئذ أقوى وأمدح والافهم معتد غيراً إلى الريثان أيضاً اذ لهم ويصعق منهم أن يعتدوا عليه سم (قوله)

من الفؤاد لانها تعقل به
فترد عليه استغناء ومنه
افاد فوعرفت بكل نافع
دينى أو ديوى من فاداف
يقع (عدة) في تحقير
المذهب أي بيان الراجح
وايضاح الشبهة وأصله
مكن الذهاب ثم استعبر الخ
مذهب ليس من الاحكام
قضية للمعقول المحسوس
ثم غلب على الراجح ومنه
قولهم المذهب في السئلة
كذا (معتد) قوله لا يبالغ
من عدة فهو من عنده ولا
غرض الاطبا في المدح
للمعنى) أي المحب في
الحوادث بما يستنبطه أو
بروجه ولخود جوابه
وفيه شبه بالتفتي في السن
من فتى يفتى كالمعلم ثم
استعبر له لفظاً لتقوى
بالفهم أو التقيا بالضم
(وغيره) وهو المستند
لنفسه أولاً فادع خبره (من)
بيانية (أولى) أعجاب
(الريثان) يقف الغيبين
جمع رغبة يسكون وهو
الانه حال على الخير طلباً
على ازمع عليه (تنبه)
ما فهمه كلامه من جواز
النقل من الكتب المعتدّة
ونسبها إليها

مجمع عليه وإن لم يصل عند التاليع لم يفتها المقل من نسخة كمال ليجو والأمان وثق وبهتبا وتعددت بعدا لغالب الظن بهتبا الورأى لغضاهم تعلموا هو خير فطن بدرك السقا والتحرير فان انفي ذلك قال وجدت كذا وأخوه ومن جوار اعتبارا فنتي ماواة في كل معقد في معصلا لا يترسود على كالم الجمع وغيره وهو أن الكتب المتقدمة على الخن لا يمتدش في الأبد زيد البعض والتحرير حتى يغالب النظم انه المذهب ولا يغتر به ايسر كتب متعددة في حكم واحد فان هذه الكثرة (٣٩) قد تنهى الواحد الا ترى ان اصحاب

المراد بالرجعة هنا ع ش (قوله بجمع علم الخ) خبر ما فهمه الخ (قوله ومن جواز اعتناء المصنف) أشار بالتصديق إلى أنه معطوف على من جواز النقل الخ أي ما فهم كل من جواز الخ س أي وقوله فيه تقصيل الخ معطوف على قوله بجمع علم الخ (قوله ودل عليه) أي على التقصيل (قوله وهو) أي الفصل (قوله ويؤمنون) من التأصيل (قوله على طريقته) أي طريق رفقاً للفقال أو الشيخ أي ما حدث على التوزيع (قوله سيركتهم) أي كتب المتقدمين على الشيخين والافتاء بما في الأثر (قوله أو أحدهما) الأولى ولا واحد منهما (قوله ان المبدأ الخ) خبر فالذي أطبق الخ (قوله وأبى) أي بالاجماع أي سوء ما اتفاقا على فأنه بعد جداد ورجع الكري الضمير إلى تو ع السوء عنهما (قوله بجمع عن عليه) أي على سوءهما (قوله في إيجابهما التفتق الخ) أي لا قارب (قوله فان اختلافهما صنف) يعني أن يقال غالباً أو افتداء عند بعض مشايخنا لم غاية الاعتناء بهما مقاله الرافعي في نظر الامر س (قوله ومن أن هذا الكتاب الخ) أشار بالتصديق إلى أنه معطوف على من جواز النقل الخ أي ما فهمه كلامه من أن هذا الخ س أي وقوله ليس على الإطلاق الخ معطوف على قوله بجمع عليه (قوله هذا الكتاب) أي المتأخر بدليل ما بعده (قوله ونحو قناوه) مبتدأ خبره وما عطف عليه قوله من أوائل الخ بصرى (قوله فشرح مسلم) عطف على نواحي قوله فتصريح الخ إلى شرح مسلم وقوله ونكتة أي التبيين على تصحيح الخ (قوله بما رددته عليهم في شرح الحزمري الخ) ذكر س بغير دعيانه ودهاجوا بنفس السديف حاشيته على التوسط والمطلوع اعترافه واستحسنه ثم قال ولو اطاع الشارح على حاشية المطلوع أحاشية التوسط كان الأولى بالاعتصاف على ما ذهبا اه راجعه (قوله بحسب ما نفاه الخ) يعني أن ادعاء المصنف التزام الرافعي ما ياتى انما هو بحسب ما ظهر له

لرغبات أو أشأ ذلهم و... مع منهم ان... من دواعه (قوله ومن جواز اعتدائه لمقتضى أى ما أهمله كلامه من جواز الخلف أو أثار بالتصيب إلى انه معطوف على من جواز النقل (قوله فان اختلفا فالماضى) ينبى ان قال غالباً لا افتدأه بعد بعض ما شأ بخان به غاية الاعتناء بما قاله الراقى في نظر الامر (قوله ومن أن هذا الكتاب) أثار بالتصيب إلى انه معطوف على من جواز النقل أى ما أهمله كلامه من ان الخ (قوله) يعاد دته عليهم في شرح الهمز (ب) من تأمل ما أجابه في شرح الهمز بآدى تامل بحسن قوله وددته عليهم قوله فانه مهم وعبارة ذلك الشرح مانصوا عنه فترهم الحق السيد الجرجاني وتبعه الحق الكافي وغيره بان هذا ما علمهم منه اشتباه لفظ الحال عليهم فان الحال الذى تقرر به فحال الزمان والحال المبين للشيء متال الصفات ولا ترد بها وان اتعاروا الكتمه متعار بان كجوهشان الحال والوجه لها وحسنه لزمن تقرب الاولى تقرب الثانية فالتأخر لهما في الزمن فتأمل فانه مهم اذا تعطل هو لا الاعتناء الذين لا يحرصون مع امكان تأويل كلامهم تساهل اه فتأمل فيه فانه لا يخفى ما فيه وأعجب من ذلك قوله فانه مهم هذا والسيد اغتاقل في شأ ثلثاً وسط هذا الاعتراض بالخط قبل ثم أجابه بحسب اجابه بضافي في حاشية المأول بعد أن اورد في المأول معنى ذلك الاعتراض من غير تعرض للنسبة الاشياء المذكورة لهم وأجابه بغير علم رتضا بالسيد وعبارة ما ثبت في المأول في الجواب مانصوا به هو ان الالاعل اذا وقعت قبوله والماله اختصاص بأحد الأزمنة فمهم منها استبعادتها وانها مواضيتها بالقياس الى ذلك التقد لا لالقياس الى زمان التكلم كإلى معانيها الحقيقية الى أن قال فاذا قلت جامع زيد وكتب كان

نحو فتاواه فشرح مسلم فتعجب من التنبية ونكتته من أوائل تأليفه فهي مؤخره عما ذكر وهذا تقریب بالأحوال اجباف الحقصة عند
بعض هذه الكتب ما حجة كلام معتمد المتأخرين واتباعهم بجموعها (وقد التزم) استنفاد أحوال فقد حشدوا لاجتماع ذكر أو التقدیر
عند البصريين لتقريب الماضي من الحال واعتبرهم السداد لجرحاني ومن تبعه بما رده عليهم في شرح الهمز في قاتلاره فانه مهم (مصنفة
جماعته) بحسبما نظرهم من قوة في خطبته ناص على ما عليه المعظم

من قول الرافعي في شعبة الطهر وناس الخ (قوله فقول السبكي الخ) أقول قوله ناص على ما عليه المعظم لا يخفى
 أنه في ساق المدح لكانه ومن لازم ذلك أنه ما تزمه ولا فلا معنى للمدح به فتأمل سم قول المتن (على ما يحسنه
 معظم الأصحاب) أي ما رجحه أكثرهم (قوله فيه) أي في محل الخلاف (قوله لا نال الخطأ الخ) أنه لا التزام
 الرافعي بما ذكره أو نال منه أو ترجحه (قوله وهذا) أي اتباع ما ذكره المعظم وترجحه (قوله حيث لا دلالة
 الخ) فإن قلت لا حاجة لذلك لأن النص على ما يحسنه المعظم لا يلزم منه ترجحه واعتباره قلت سوق ذلك مسان
 المدح به صريح في أنه انما يذكره للاعتقاد والترجيح سم (قوله ومن ثم) المشار إليه قوله ولا اتباعوا (قوله
 فيما مر آنفا) أي في قوله ومع ذلك بالغت الخ (قوله وبما ترونه) أي من قوله غالباً وقوله وهذا حيث الخ
 ولا يخفى أن الماتزم النص على ما يحسنه المعظم فيما فيه تصحيح المعظم بخزم الرافعي بحث الامام أو غيره أما فيما
 ليس فيه تصحيح المعظم فلا رد عليه وأما فيما فيه تصحيح لوم فاما من قصدوا ما لا يعلم اطلاع عليه فان كان
 الأول فاما حيث يمكن حمل كلامهم عليه فلا رد ذلكم بخلاف ما يحسنه وفي الحقيقة واما حيث لا يمكن ذلك فلا
 رد أيضاً من مراده النص على ذلك غالباً وإن كان الثاني فلا رد لأن المراد التزام النص على ذلك حيث طلع
 عليه سم (قوله والحوالي الخ) عطف على الاعتراض وكذا قوله ورده الخ عطف عليه ولعل مراده بالمدح فاع
 الرد عدم الاحتياج إليه (قوله بان هذا لا يطرأ) أي قد يفعل ذلك في غير مقام التديد (قوله فيما انفرد به
 واحد) أن أراد بانفراده أنه ليس للمعظم تصحيح هناك فلا حاجة للحوالي عن هذا بخروجه عن الماتزم وأن لهم
 فيه تصحيحاً فإن كان منافياً لذلك لا يرد عليه بآقوله أنه موافق لاطلاقهم الخ فيجب أن يريد أن لهم تصحيحاً
 يمكن جملة على ذلك الانفراد سم (قوله بالتخفيف والتشديد) قال بان شبهة الصغير وأو في بالهمز أيضاً سم
 المقوم منه كون الكوب ماضياً بالنسبة للحيي أو منقضاء به فلا تحصل مقارنتاً للحال لعل ما هو اذا
 دخلت عليه قد قدر بتميز زمان الحيي وقتهم المتمازنة بينهما فكان ابتداء الكوب منقضاء على الحيي لكنه
 فانه رد ما اذا دخلت جافز بدركه على كون الكوب في حال الحيي عودته وتظهر بجملة كلامهم في هذا
 انقضاءه وقد عقب الجواب في شعبة المتوسط بقوله فتأمل اه قبل وجه التأمل أن قد في الاصل لتتريب
 الماضي من الحال ولزم على هذا الجواب أن تكون لتتريب الماضي من الماضي والجوابان قد وضع
 وضعاً عاماً صالحاً لتتريب الماضي من الحال ولتتريبه من الماضي اه ولو اطعم الشارح على حاشية
 الطول أو حاشية المتوسط كان الأولى به الاقتصاد على ما فهمنا (قوله فقول السبكي ان هذا لا يفهم التزام الخ)
 أقول قوله ناص على ما عليه المعظم لا يخفى أنه في ساق المدح لكانه ومن لازم ذلك أنه ما تزمه ولا فلا معنى
 للمدح به فتأمل وما يري أن خروجه على المعظم إما ترجيح أو لأن كان الأول فلا معنى للترجيح في بعض المواضع
 دون بعض فتعين أن المراد الالتزام وإن كان الثاني فلا معنى للمدح به (قوله وهذا حيث لا دليل بعض مدعائه
 الاذنون) * فان قلت لا حاجة لذلك لأن النص على ما يحسنه المعظم لا يلزم منه ترجحه واعتباره قلت سوق
 ذلك * ساق المدح به صريح في أنه انما يذكره للاعتقاد والترجيح لا المدح به مجرد ذكر ما يحسنه المعظم مع
 اعتقاد ضيعته فليتأمل (قوله وبما ترونه) أي من قوله غالباً وقوله وهذا حيث الخ ولا يخفى أن الماتزم النص
 على ما يحسنه المعظم فيما فيه تصحيح المعظم بخزم الرافعي بحث الامام وغيره أما فيما ليس فيه تصحيح للمعظم
 فلا رد عليه وأما فيما فيه تصحيح لهم فاما من قصدوا ما لا يعلم اطلاع عليه فان كان الأول فاما حيث يمكن حمل
 كلامهم عليه فلا رد ذلكم بخلاف ما يحسنه وفي الحقيقة فاما حيث لا يمكن ذلك فلا رد أيضاً من مراده التزام
 النص على ذلك غالباً وإن كان الثاني فلا رد لأن المراد التزام النص على ذلك حيث طلع عليه (قوله فيما
 انفرد به واحد) أن أراد بانفراده أنه ليس للمعظم تصحيح هناك فلا حاجة للحوالي عن هذا بخروجه عن الماتزم
 لأن فرضه فيما للمعظم فيه تصحيح أو أن لهم فيه تصحيحاً فإن كان منافياً لذلك لا يرد عليه بآقوله أنه موافق
 لاطلاقهم الخ فيجب أن يريد أن لهم تصحيحاً يمكن جملة على ذلك الانفراد (قوله بالتخفيف والتشديد) قال بان

فقول السبكي ان هذا لا يفهم
 التزاماً مراده أنه لا يصح
 به (أن ينص) فيما فيه
 خلاف أي غالباً (على ما
 يحسنه) فيه (معظم الأصحاب)
 لأن الخطأ إلى الظن أقرب
 منه إلى الكثير وهذا حيث
 لا دليل بعض مدعائه الاذنون
 والاتباع ومن ثم توسع
 لهم ما أتى الشيخين ترجيح
 ما عليه الأقل ولو واحداني
 مقابلة الأصحاب واعتراضهما
 المتأخرين بما رددته عليهم
 في شعبة شرح العباب
 وأشير إليه فيما مر آنفا
 وفي تقريره يندفع الاعتراض
 على الرافعي بأنه قد يوزم
 بحثاً لتمام أو غيره والجواب
 عنه بأنه انما يفعل ذلك فيما
 فيه تصحيحاً لطلوعه ورده
 بأن هذا لا يطرأ في كلامه
 على أن الذي في المجموع
 وغيره من ما دل في اطلاق
 الأصحاب منزل مستزلة
 قصر يحسنه به فاعلم الرافعي
 فهم فيما انفرد به واحداني
 موافق لاطلاقهم فترده
 منزلة قصر يحسنه به (و وفي)
 بالتخفيف والتشديد أي
 الرافعي ويصح على

بعد عودده للمحرور (عما التزمه) حسب ما طهره أو اطلع عليه في ذلك الوقت فلا ينافي استدراكه (٤١) عليه فيما يأتي (وهو) أي ما التزمه

(من أهم) المطلوبات (أو)

أي بل هو (أهم) وجوه

مفسد للمعنى (المطلوبات)

لمن يريد معرفة الراجح من

المتخبط ويصح كون أو

للتدبير بما هما على السامع

وتنشطه الى البحث عن

ذلك ولتنوع اشارة الى

أن معرفة الراجح مذهبهم

الاهم بالنسبة لمن يريد

الاطلاع بالمدارك وهي

الاهم لمن يريد جرح الافتاء

أو العمل ومدرك العكس

بل في الحقيقة هي الاهم

مطلقا من قبل نايلها ومن

ثم خالف الشافعي وأصحابه

في مسائل كثيرة أكثر

العلماء (لكن) جواب عما

يقال اذا كان بهذه الكمالات

فلم يختصره واعترضته

بأبدا عذر بن تانها يعلم

من قوله منها التنبيه الى

آخوه وأولها هو أنه وقع

(في جمعه) وحجم الشيء

جرحه الناتج من الأرض

(كبر) اقتضى بعده (عن

حفظ أكثر أهل) أي

جاعة (العصر) الراغبين

فيها والآخرى لا تمتنع من

حفظ مختصر في الفقه عن

ظهور قلب والعصر بفتح أو

ضم فسكون و بضمين

وأل فيه للعهد انتهى وهو

هذا الزمن الحاضر وفي الآية

كل الزمن (الابعض أهل)

أي أصحاب (العنايات)

منهم وهو من أتخف بخلاف

العادة في حفظه فلا يكبر رأي اعظم

(قوله عوده للمحرور) المناسب على هذا هو التزمه الرافي سم وفيه نظر لأن من يدا المناسبات الاتسب
(قوله حسب ما طهره الخ) لا يحتاج اليه مع ما قد مر سابقا على قوله غالب افتاء له بصري (قوله حسب ما الخ)
صفتا مصدر محذوف أي وفاة حسب ما الخ خبره (قوله في ذلك الوقت) أي وقت أنفا للمحرور (قوله فلا ينافي)
أي قول المنصف وفيه عا التزمه (قوله وجوه مفسد للمعنى) يعني يلزم عليه اتحاد الأضراب مع ما قد مر له سم
(قوله لمن يريد الخ) متعلق بأم الخ (قوله عن ذلك) أي عن أن ما التزمه أهم على الاطلاق أو بعض الاهم سم
(قوله لمن يريد الاطاحة الخ) أي أو الافتاء أو العمل أيضا بصري نمتا بعده (قوله بالمدارك) هي الادلة التفصيلية
كردي (قوله ومدركا) عطف على قوله مذهب الخ وقوله بالعكس يعني ان معرفة الراجح مدركا وقوله معاقتا أي ريد
بالنسبة لمن يريد جرح الافتاء أو العمل وهي الاهم بالنسبة لمن يريد الاطاحة بالمدارك أيضا وذلك بدفع ما في
سم من دعوى المناقذين كإلى الشارح (قوله هي الاهم) أي معرفة الراجح مدركا وقوله معاقتا أي ريد
الاطاحة بالمدارك ومريد جرح الافتاء أو العمل والقضاء أو التسديس (قوله نايلها) أي
معرفة الراجح مدركا (قوله من ثم) أي من أجل قلة من ذكر (قوله الشافعي الخ) مقول لخالق وقوله أكثر
العلماء فاعله يعني أن مخالفة أكثر العلماء للشافعي وأصحابه في مسائل كثيرة لعدم علمهم بالمدارك الراجحة
في تلك المسائل التي أدركها الشافعي وأصحابه (قوله اذا كان) أي المحرور (قوله واعترضته) أي بد كرا لغيره
في بعض المسائل والمخالفة في بعض المواضع والأيد في بعض اللفاظ (قوله بأبدا الخ) ضب بينه وبين قوله
جواب الخ سم (قوله جرحه الناتج من الأرض) عبارة مختارة تأنيدي ارتفع وباه قطع وخصص اه
فقوله من الأرض ليس بقيد بل المراد جرح الشيء الناتج منه عش (قوله اقتضى بعده) اشارة تضمنين
العامل سم أي تضمنين كبر معني بعد (قوله للمعققة) أي طالب الفقه (قوله بفتح الخ) عبارة قاموس
والعصر مثلثا وتضمنين الدهرج اعصار وعصور وعصر اه (قوله للعهد انتهى) أي بالاصطلاح
التجوي سم أي للعهد الخارجي في اصطلاح المعانين (قوله الزمن الحاضر) أي بالنسبة للمعصف سم
(قوله وفي الآية) أي قوله تعالى والعصر الخ (قوله كل الزمن) عبارة الجلالين الدهر أي ما بعد الزوال الى
النور وبأصله العصر اه وفي القاموس الدهر الزمان اه ومقتضى ذلك ان لفظة كل هي لفظة متعقبة
قول المتن (الابعض أهل العنايات) يجوز كون اضافته بيانية سم (قوله منهم) أي من أهل العصر
معنى وعبره هذا على أول الاحتمالين الاتيين وأما على ثانيهما فالجواب لا أكثر (قوله وهو) وقوله عليهم
الضمير فبهما البعض الأول نظر اللفظ والثاني نظر المعنى (قوله لم أنه مستدرك الخ) لك منسج
الاستدراك بأن الاستثناء أفاد أن المراد بالقل بعض أهل العنايات لا جميعهم ولولا ذلك لوه من المراد جميعهم

شبهة الصغير وأوفي بالهمز أيضا (قوله عوده للمحرور) والمناسبات على هذا هو التزمه الرافي (قوله
أي بل هو) أقول لا يتعين أن بل للأضراب بل يجوز كونها مطلقا الرد بآشارة الى أنه يكفي في المدح كونه
أحدا لا من أو اجتماع كونه الاهم فليست أم أن هذا غير ما ذكره بقوله ويصح الخ فتأمل (قوله وجوه
مفسد للمعنى) لا يحتاج الى الجرح بلزم عليه اتحاد الأضراب مع ما قد مر اه بفساد المعنى (قوله ومدركا
بالعكس) هذا منافق لما قبله لأن معنى هذا ان معرفة الراجح مدرك لمن الاهم بالنسبة لمن يريد جرح الافتاء أو
العمل وهذا منافق لقوله السابق في معرفة الراجح مذهبواهي الاهم لمن يريد جرح الافتاء والعمل لانها اذا
كانت هي الاهم لم يكن غيرهما أهمل والأبطل هذا الحصر وأن معرفة الراجح مدركا هي الاهم بالنسبة
لمن يريد الاطاحة بالمدارك لأن كونهم من الاهم بالنسبة لينا في انحصار الاهمية بالنسبة في معرفة الراجح
مدركا فليست أم (قوله الجواب) ضب بينه وبين قوله بأبدا الخ (قوله اقتضى بعده) فبأشارة لتضمنين
العامل (قوله للعهد انتهى) أي بالاصطلاح التجوي وقوله الزمن الحاضر أي بالنسبة للمعصف (قوله
الابعض أهل العنايات) يجوز كون اضافته بيانية (قوله لم أنه مستدرك الخ) أقول هذا ممنوع لانه

لا فاد يوصف الاقل الذين يحفظونه بكونهم (٤٢) من ذوى العنايات وان كان من أكثر لم ذلك أيضا الآن يقال ان فيه فائدة هي افادة

سم (قوله وصف الاقل) أى المقابل لاكثر عبرة (قوله لم ذلك أيضا) أى انه مستدرك وهذا مجموع أيضا
 بثلث ما تقدمت فنام (قوله ان الاقلين الخ) هذا مفهوم الاكثر (قوله بعض الاكثر الخ) هذا مقاد الاستثناء
 (قوله من الراى الخ) أى لاسم الرؤية معنى (قوله أى فبسبب عجز الاكثر الخ) هذا مبنى على أن الاستثناء من
 الاهل لاسم الاكثر (قوله فلا مرد الخ) تفرع على قوله بحسب الامكان (قوله ينشئ أوله) وفيه لغة
 رافعة تصف بزيادة ما وقع أوله معنى ونهاية (قوله أى قر به) تفسير نحو نصف سم (قوله بزيادة) ونقص
 (الخ) فان نحو الشئ يطلق على مساواة أو قار به مع زيادة أو نقص نهاية (قوله لانه ما زاد الخ) يشعر بانه لو
 بلغ ما ذكرنا فى وهو ممنوع لان الكلام فى الاختصار الاصل سم ويمكن منعه وادعاء أن الكلام فى المجموع
 كمال له المعنى بما نصه هو أى قول المصنف نحو نصف جمعه صادق بما وقع فى الخارج من الزيادة فعلى
 النصف يسير بل هو الى ثلاثة أو باعه أقرب كاقبل ولعله ظن ذلك حين شرع فى اختصاره من احتياج الى زيادة
 وقيل ان مراده بذلك ما يتعلق بالمجردون الزوائد ولعل ذلك مبنى على جعل قول المصنف فى نحو نصف
 الخ أو قوله مع ما مضى الخ لاسم قوله اختصار مراد به المجموع على طريق الاستعمال قول المتن (ليسهل
 الخ) قال الخليل بن أحمد الكتاب يختصر لحفظ ويسطو فيفهم نهايته ومعنى قوله مع ما مضى الخ فيه دلالة
 على سبق الخطبة عبرة (قوله حال من المجرور) أى بالضاف وهو ها حفظه سم ويمكن توبه حال من
 اختصاره كاسم (قوله لتترك) ما المانع من التعلق سم (قوله لم بعد رأيت) يشمل الاختصار على الوجه
 الخاص وسهولة حفظه سم والمتبادر اختصاصه بالضم (قوله الاسناد الخ) كله توجيه لرجوع ان شاء
 الله لقوله ليسهل حفظه سم (قوله لم فعل الغير) أى كسهولة الحفظ فانه من جملة ما بعد رأيت بصري (قوله
 بيان لما) أى سوء ما جعلت موصولا اسما ونكره موصوفة نهاية (قوله المعداد) المناسب للسبب المعدودات
 (قوله لم يلوغها الخ) عدها جارا لا يقتضى يلوغها أقصى الحسن الآن يدعى أن العادة فى العد ذلك سم (قوله
 وهو القطنة) بالكسر الحذف والمراد بالنسبة هنا توقف الناظر فيه على تلك القود عس (قوله أو بيان
 واقع) وهذا هو الاصل فى التوقف وكأله السعد التفتازانى عس (قوله أذكرها) اشار به الى ان التنبه هنا
 بمعنى الذكر عس (قوله كما شعر به ذكر بعض) أى بحسب استعمالهم به يتدفع قول البصري قد
 مع الاستثناء من أهل يصدق الكلام مع كون من لا يعجز عن حفظه نصف أهل العصر لاضافة الاكثر الى
 الأهل بعد اخراج بعض أهل العنايات منهم وهذا صادق مع كون ذلك البعض مع الاقل بعد اخراجه نصف
 الجمله مثلا الجمله ألف والبعض مائتان فالباقي ثمانمائة وأكثرها صدق خمسمائة والباقي منها مع ذلك
 البعض خمسمائة بخلافه مع ترك الاستثناء فان مدلول الكلام حينئذ أن من لا يحفظ دون النصف فأناله
 وبعبارة أخرى قال تمع الاستدراك لان الاستثناء افادته أراد بالاقل بعض أهل العنايات لا جميعهم ولولاه
 توهم ان المراد جميعهم فأنال (قوله لم ذلك أيضا) أى انه مستدرك وأقول هذا مجموع أيضا لثبته ما بيناه من
 ما تقدمت فى الحاشية الاخرى وذلك لانه مع الاستثناء من أكثر يصدق الكلام مع كون من لا يعجز عن حفظه
 وهو الاقل المفهوم من أكثر والمستثنى وهو بعض أهل العنايات فخر النصف مثلا الجمله ألف وأكثرها
 سبعمائة والاقل مائتان وبعض أهل العنايات ثمانمائة والجمله خمسمائة دل الكلام على انها لا تعجز عن
 حفظه اذ دل الاستثناء على عدم عجز الثلاثمائة ومفهوم أكثر على عدم عجز المائتين ولو ترك الاستثناء فاد
 الكلام ان من لا يعجز ليس الاقل من النصف فأناله (قوله أى قر به) تفسير نحو نصف (قوله لانه مع ما زاده
 الخ) يشعر بانه لو بلغ ما ذكرنا فى وهو ممنوع لان الكلام فى اختصار الاصل (قوله ليسهل) نصب يتبعون بين
 اختصاره (قوله حال من المجرور) أى بالضاف وهو ها حفظه (قوله لتترك) ما المانع من التعلق (قوله لم
 بعد رأيت) يشمل الاختصار على الوجه الخاص وسهولة حفظه (قوله والاسناد) كانه نحو جعل رجوع ان
 شاء الله لقوله ليسهل حفظه (قوله لم يلوغها أقصى الحسن) عدها جارا لا يقتضى يلوغها أقصى الحسن الآن

ان الاقل لا يعظم عليهم
 حفظه لتحملهم مشتقة
 وبعض الاكثر لا يعظم
 عليهم حفظه لكثرة من
 أهل العنايات فالقادم
 مفهوم الاكثر غير المقاد
 بالاستثناء فأناله (قرأيت)
 من الراى فى الامور المهمة
 أى فبسبب عجز الاكثر عن
 حفظه أردت بعد التروى
 واتضح طريق الاقدام
 (اختصاره) مستوعبا
 لمقتضاه بحسب الامكان أو
 غالب الفلارد ما حذفته منه
 سهوا أو لا شعرا من نظيره
 (فى نحو نصف) بثلاث
 اوله (جمعه) أى قر به
 بزيادة أو نقص فلا ينافى
 زبانه على النصف لانه مع
 ما زاده عليه يبلغ ثلاثة
 ارباعه (ليسهل) على
 لما مره من تقلده لفظ
 المراد الى ان صار فى ذلك
 الجهم (حفظه) أى المختصر
 لمن يرغب فى حفظ مختصر
 (مع ما) حال من المجرور
 أى مع ما يجمعا (اضمه له)
 ان شاء الله تعالى لتترك
 راجع لما بعد رأيت
 امثالا لقوله تعالى ولا
 تقولن لشيء آتيا ولا تسناد
 لفعل الغير كقول فعل
 النفس (من) بيان لما
 (التفاسى المستحادات)
 أى المعداد جبارا بلوغها
 أقصى الحسن (منها) أى
 تلك التفاسى (التنبه)

من التنبه بضم فسكون وهي الفطنة على قيود جمع قيد هو اصطلاحا ما جرى به الجمع او منع او بيان واقع اذكرها يتوقف
 (فى بعض المسائل) أى قليل منها كما شعر به ذكر بعض قبل وهي عشر

وسأني نعر بفالمسئلة (هي من الاصل) اي المحرر (محذوفات) سهوا او اكلالا على المطولان واختصارا مع كونهما مائة قبل وفي اشار
الحذف على الترك ما يرجح الاخير وفيه ما فيه (ومنها مواضع بسيرة) نحو الخمسين (ذكرها) اي (٤٣) اثبتنا (في المحرر) لم يعبر عنه بالاصل

هنا فتقنوا لولا لا يشقل لقر به
(على خلاف المختار) اي

(الراجح في المذهب) اذ كره

فيها كادله عليه قوله (كما

سترها) نفسه لتأخر

الرؤية قليلا عن هذا العمل

(ان شاء الله تعالى) احتاج

اليهم ا سناده فعل الرؤية

لغيره لما رآه كفعله اذ

لا يدري هل رآها اولاد

لتعنه فعلا لنفسه هو اذ انه

كما كذلك وكان عكس كذا

المحذوف احوال والتقدير

اذا ذكر الراجح فيها كذا

واضحا للوضوح الذي

سترها عليه ومختلف

الشيء الواحد باعتبارين

سائس كما في آثار الجحيم

وشعري شعري (تبيين) *

زعم في الكشف ان هذه

السين تقيد القطع بوقوع

مدخلها على فيسكتيهم

الله اولئك سيرجهم الله

سأنتقسم منكر وديان

القطع هنا لقربة المقام

لا من موضوع السين على

انه وطلبه للمذهب القاسد

من تحتم الجزاء فوجه

بعض المحققين له غفلة عن

هذه المسئلة الاعتسالية

(واضحا) مغفول فان

لترى العلية وكونه وفي

بالترام النص على ما يحتم

المعظم لا ينافي ترجيح خلافه

لما رآه كفعله اذ لا يلزم من النص

عليه الاقل (ومنها ابدال

يقوت فيه لانه أي البعض يصدق بالاكتر تقدير اه (قوله وسأني نعر بفالمسئلة) أي في شرح ومنها
مسائل بنفسه تنزيهه باده بسطا والاعتقاد في شرح الوفاق للتعقيد قول المتن (محذوفات) قال المحلى أي متر وكانت
انتهى وأشار بهذا التفسير الى دفع ما يتوهم من ان الحذف اسقاطها بعد وجودها وانما هو المصنف بالحذف دون الترك
اشارته الى ارادتها ودعاء الحاجة لها حتى كانت اياها تركت الابد وجودها فليست اسم (قوله
على المطولات) أي له او لغيره عبرة (قوله قبل وفي اشارته) هذا كلام وجهوا على الشارح وفيه ما فيه
بصري وتعلم وجهه مما مر عن سم آ نفاق قول المتن (ومنها) معطوف على منها التنبه عبرة قول المتن
(مواضع) يجوز كونه على حذفه مضاف مفهوم من السابق أي تحقيق مواضع فظهر صحة الجمل سم
و يأتي في الشرح وعن النهاية المعنى ترجحه آخر (قوله بالاصل) أي ولا الضمير بأن يقول فيه قصدا
للايضاح سم (قوله اذ كره فيها) عبارة المعنى عقب قول المتن واضحا اذ كرهها على المختار اه وبعبارة
النهاية عقب قول المصنف مواضع بسيرة بأن أين فهما ان المختار في المذهب خلاف ما فيه فصاحل كلامه
أي المصنف ومنها ذكر المختار في المذهب في مواضع بسيرة ذكرها في المحرر على خلافه اه (قوله كيدل
عليه) أي على التقدير (قوله نفسه) أي أخره بالسبب فان السبب كما يسمى حرف الاستقبال كذلك يسمى
حرف التنبه أي التأخير كردى (قوله لما رآه) أي فعل الغير (قوله ولتضمنه) عطف على لما رآه
والضمير لفعل الغير (قوله كذلك) أي على المختار (قوله احوال) أي والتقدير اذ كرهها على المختار واضحا
وضوحا للوضوح الخ ويجعل ان قوله والتقدير راجع الحال انما هو مثل بمعنى المثال (قوله واضحا
الخ) فتدبرك مع قول المصنف واضحا (قوله وتختلف الشيء) الخ جواب سؤال الشئ المنتمين للتقدير المذكور
(قوله وشعري شعري) أي شعري الا انه شعري في ماضى كردى (قوله ودان) لا معنى له والتقدير عن
اللفظ سم (قوله على انه وطلبه) الخ لأن ان تقول التوسطية بذلك المذهب لا تقتضي بطلان ذلك لغيره فتوجه
ذلك انما هو المعنى الغوى وقد التوسطية امر من فصل عنه فليست سم (قوله من تحتم الجزاء) أي وجوب
جواز الاعمال في الاثر على الله تعالى كردى (قوله غفلة الخ) حاشاه سم (قوله عن هذه المسئلة) الخ
المسئلة التي لا تخرج من جهة التي لا تندفع بدواء كردى (قوله لما رآه) ويجاب أيضا بما قدمه في شرح قول
المصنف وفيما التزم من قوله بحسب ما ظهر له وأطاع عليه في ذلك سم (قوله انهم قد يرجحون) أي
المتأخرون كالشيخين (قوله لان وقوعها) الخ فديقال لفظ الباغ كذلك سم (قوله أخرجهان) الخ وقد

بدى أن العادة في العدد ذلك (قوله محذوفات) قال المحلى أي متر وكانت انتهى وأشار بهذا التفسير الى دفع
ما يتوهم من الحذف من اسقاطها بعد وجودها وانما هو المصنف بالحذف دون الترك اشارة الى ارادتها
ودعاء الحاجة لها حتى كانت اياها تركت الابد وجودها فليست اسم (قوله ومنها مواضع) يجوز كونه على حذف
مضاف مفهوم من السابق أي تحقيق في مواضع فظهر صحة الجمل (قوله لم يعبر عنه) الخ أي ولا الضمير بان
يقول ذلك كرهها في قصد الايضاح (قوله وديان القطع الخ) لا معنى له والتقدير عن اللفظ (قوله على انه وطلبه)
لأن ان تقول التوسطية بذلك المذهب لا تقتضي بطلان ذلك لغتوجه بذلك البعض انما هو المعنى الغوى
وقصر التوسطية امر من فصل عنه فليست فان زعم الغفلة على الاعتسالية غير له وما لا يليق ولا يلتفت اليه
ولامشأله الا الوهم أو جبال الاعتراض على الاعتناء بهذا الكلام من مع ما تقدم من الهامش عن شرح
الهمزة (قوله غفلة) حاشاه (قوله لما رآه) قد يرجحون ما عليه الاقل ويجاب أيضا بما قدمه في قول
المصنف وفيما التزم من قوله بحسب ما ظهر له وأطاع عليه في ذلك الوقت وما الجواب بأنه لا يلزم من النص
على ما يحتمه المعظم ترجحه واعتماده فمسل لأن السابق قاطع بان سبب التزام ذلك النص كون ذلك
الموضوع عليه أمرا اجماعا قد ساعد على غيره والا فلا وجه لالتزام ما لا يكون كذلك اذ لا فائدة فيه (قوله لان
وقوعها) الخ فديقال نفس لفظ الباغ كذلك لأن لا يجاب بالمنع وفيه ما فيه (قوله أخرجهان الغراب) قد

(ما هي من صيغ العموم ومع ذلك لا يعترض بقوله لا يزد من خلافان زعمه لان وقوعها في السنة السلف ثم اختلف كما يأتي أخرجهان الغرابية
(كان من ألفاظه قريبا) لا يوزن كالباغ (أو وها) أي موقعها الوهم

أى الذهن (خلاف الصواب) بأن كان (٤٤) معناه المتبادر منه غير مراد أو استوى معناه فلا يدري المراد وان كان ذلك اللفظ محايلاً

فلا يبعد هذا مع الغريب
لأن ذلك فيه عدم القبول
بلاجهام وهذا فيه إيهام
ولوع الفتيه معاً يوم
وخصوص من وجه وما
هما كذلك لا يفتى
أحدهما عن الآخر
وبفرض اغناء الخفى عنها
كما يقول أبداً الخفى
بالأوضح والآخر لا يكتفى
في التخصيص على أن المحرور
أو تكب هذين الأمرين
الحققتين بالترك والطرح
(بأوضح) منه لالف الناس له
وسلامته من الإيهام (د) مع
ذلك يكون بلفظ (أنحصر)
منه بعبارة بدل محاقبه
بإعادة الجار جمع عبارة
وعبره بغير أوله وهي ما يعبر
به على الضمير أى يعبر
به عنه (جليات) في إداة
المراد لخواص الغسابة
والإيهام واتساقها على
حسن السبك ورواية
المعنى أى غالباً أو بحسب
ظنه فلا ينافى الاعتراض
عليه في بعضها ودخال
الباء في حيز الابدال على
الأنحور وفي حيز بدل
والتبدل والاستبدال على
المرور هو التصحيح وخفى
هذا التفصيل على من
اعترض المتن بأنه يريد أنهما
يحتشم جنتين ومن يشهد
الكفر بالأعنان فقد تبدل
وقد تبدل في حيز بدل
ونحوه على الأنحور كما

يجاب أيضاً بان ابدال الغريب بخصوص بعلم الحاجة الى ذكره لبيان حكمه كما في ديه فانه ذكره
لبيان مساواته لقوله درهم لكل عشرة سم (قوله بان كان معناه المتبادر منه غير مراد الخ) أى بخلاف
ماذا كان المعنى المراد ظاهره انه وان لم يكن صريحاً سم (قوله وأستوى الخ) وهو الجاهل وما قبله
الباس (قوله الخفى) أى لفظ الخفى عنهما أى الغريب والموهب (قوله لا يكتفى) أى الخفى قول المتن
(بأوضح) فضمتان الاول فيه اضح عبرة (قوله بدل محاقبه الخ) هو غير متعين بل يجوز كون الباء بمعنى
في متعلقة بما يتعلق به بأوضح أو حال من أوضح سم أقول لا يظهر كون الباء بمعنى في الاان بديه السببية
فيوافق كلامه حيث قد قول عبرة الباء ماسية والملاعبة اه (قوله بغير أوله) أى يسكون ثانيه (قوله
أى يعبر) ببناء المفعول من الاعراب أى الانصاح (قوله عليه) أى المصنف ببعضه أى عبارة (قوله
وابدال الباء الخ) وفاقاً لنهاية عبارة نقله من جماعتهم الشمس الثاني انها انما تدخل على المخوذ في
الابدال الساقط في التبدل ان لم يذكر كرم المترول والمخوذ غيرهما اما اذا ذكرهما معاً غيرهما كما في قوله
تعالى يدلنهم بجنتهم جنتين وكفى قولك بده تخوفه ما فتد على لاحتضن المترول كما في الاستبدال
والتبدل اه وفي عمن عشرين ألفه الحديث لشع الاسلام ما وافقهم الصريح بان في الاستبدال
والتبدل التفصيل المتقدم في ابدال وقال الرشدي قوله مر كفى قوله تعالى ودناهم الخ أى فانه ذكر
معهما المفعول الذى هو الضمير اه (قوله على المخوذ) أى كما سم (قوله هو الضمير) فضمتانه يجوز
دخولها في حيز كل على المخوذ والمترول وانما التفرقة بينهما بالنسبة المفعول فقط ولا فرق في ذلك بين ان
يذكر كرم المترول والمخوذ غيرهما ولا عمن (قوله وفي حيز بدل) لم يظهر نكتة التعبير فيه بالمفعول وفي
أخوه بالمصدر صرى (قوله ونحوه) أى من التبدل والاستبدال (قوله وبذل) بصيغة الامر (قوله على ان الخ)
خبر لمستد محذوف أى والتحقق مبنى على ان الخ قول التقدير ولتجرب على ان الخ قول الكردى اه متعلق
بقد تدخل الخ في محاقبه (قوله قد يتعارف على الخ) قال الكردى كسعدى في البيت المذكور وفاه مترول
باعتبار ما كان وأخوذ باعتبار ما سكون لان الطالع فيه تخص الاين بدو حصول السعدله اه فانه نظر
وقال الشهاب الخفاخى في رسالته في ابدال فان ذكرنا أحد الجانبين المحض أو المحض عنه فبإه القابله
تصلح للمخوذ والمترول فاعتبره قولك بعث هذا درهم وجواب خطا بل اشتبهه بالدرهم أخوذك
ومترول صاحبك اه وهو حس (قوله أو الاقوال) أى بدليل فن القولين أو الاقوال سم (قوله الشافعى
رضي الله تعالى عنه) استعمال الترفى في غير الصحابة كما هو ان كان الكثير استعمال الترفى في الصحابة
والترحم في غيرهم ثم رأيت في كلام الشارح مر قبيل ذكره التائب ما صور بين الترفى والترحم على غير
الابنائه من الاختيار قال في المجموع وما قاله بعض العلماء من ان الترفى يختص بالصحابة والترحم بغيرهم
ضعفها انتهى اه عمن (قوله ذكر الجتهد) الى قوله وزعم عن في النهاية لا قوله وان الخلاف في ثم الرابع
وما أتبعه عليه (قوله ذكر الجتهد الخ) لعل المراد بالجتهد المذهب النافى لا قول الامام أو ان في العبارة
مساخطة إذ ليس المراد أن الجتهد صاحب المذهب بقول في المسئلة قولان مثلاً الاول هو ظاهر العبارة كالأختفى
ففى العبارة نقل الاختصار لا قول الجتهد مطلقين غير ترجيح لا فاداة الخ لان هـ ذاهو الذى يتنزل عليه
التفصيل الا فى الذى من جلته قوله ثم الرابع منهما الخ وتعبارة جمع الجوامع وان نقل عن جتهد قولان

يجاب أيضاً بان ابدال الغريب بخصوص بعلم الحاجة الى ذكره لبيان حكمه كما في ديه فانه ذكره
لبيان مساواته لقوله درهم لكل عشرة في حكمه (قوله أى الذهن) هذا شامل لاله ظاهر متبادر منه هو المراد لانه
وقع في الذهن المعنى المرجوح لكن الظاهر عدم ارادة هذا الاثر أن لا يذكر الانصوص وليس كذلك
فأترادى هو ما ماتوا (قوله بدل محاقبه الخ) هو غير متعين بل يجوز كون الباء بمعنى في متعلقة بما يتعلق به
بأوضح أو حال من أوضح (قوله وعبرة) أى كبدرة (قوله على المخوذ) أى كما سم (قوله أو الاقوال) أى بدليل
في قوله * وبدل ملحق بحسبى يسدى * على ان الشئ قد يتعارف عليه الأخذ والترك باعتبار من يتعارف عليه أبداً
ومقابله رعاية لهما (د) ما بين القولين أو الاقوال الشافعى وفى الله عنه قبل ذكر الجتهد لإفادة ابطال

متعاقبات

متعاقبان لما تفرقوا له الخزبيدي (قوله ما زاد) أي على الإطلاق بحيث لا يكون واحدا منها ولا مركبا منها
سم أي كباقي في الشارح (قوله ولا ينحصر) أي فائدة الذكر وتذكير الفعل لأن ما لا ينقل عن التناه
كالعرف والسكر يذكروا بؤنث كانه عليه العاصم (قوله بيان المدرك) يضم الميم أي موضع الادراك
ومدارك الشرع موضع طلب الاحكام والعقلاء يقولون في الواحد مدرك بغض الميم وليس ينحصر بحوجه
قوله في الصباح لكن في حواشي الشنوافي على شرح الشافعية الشيخ الاسلام كالغري على الجار بردي ان المدرك
بفتح الميم انتهى اه عش (قوله وان من دج الخ) عطف على بيان المدرك (قوله لم ينحصر فيها) كذا فيها
رايشو يتوجه عليه ان عدم الانحصار لا يفهم من ذكر حاجتي يكون من فوائدها وان عدم الانحصار مناف
لما انتقله من قوله ابطال ما زاد ولو كانت العبارة هكذا وان الخلاف انحصر فيها لم يكن زائدا على ما نقله بقوله
ابطال ما زاد ويمكن أن يجاب بان العبارة هي ما رأيت ومعناها انه يفهم من ذكر الاقوال بمجموعة ما في الاصول
ان الخلاف لم ينحصر فيها بل يجوز احدثا قولوا لئلا عليها بحيث لا يكون خارجا عنها بل مركبا منها فليتأمل
سم ولا يخفى ان الاشكال قوي والجواب ضعف ولذا اسقط النهاية هذه الفائدة (قوله حتى ينصع الخ)
تتبع على المعنى فالمتن المستر للعصر (قوله مفعلا) اسم فاعل (قوله من شبه أي التفصيل (قوله)
ما تخرج الخ) عبارة النهاية ما نص على وجهه ولا فاعله تأخروا الخ (قوله والافانص على وجهه) يقتضي
أن الرابع ما تخرج علم وان نص على وجهه الاول ليس كذلك قطعاً فلو عكس فقال ثم الرابع ما نص على
وجهه والافانص ما تخرج علم اصاب قلة ابن قاسم وهو مردود وتلا معنى ما نقله فان ذكره الشهاب ابن حجر
هو الموافق لما في كتب المذهب كالروض وغيره وكتب الاصول تجمع الجوامع وغيره واذ كان كذلك
فكيف بقوله ليس كذلك قطعاً فلو لمعنى فلان المتأخر أقوى من الترجيح لان المذهب خارج الاول بحسب
ما ظهر له وما ذكره نائبا كالصنف الاول بترجيحه ألا ترى أن المتأخرين أقوله صلى الله عليه وسلم تابع
للمتقدم مطلقا وان قال في المتقدم انه واجب مستمر أبدا كاهو مقرر في الاصول فعد ان الصواب ما صنعه
الشهاب ابن حجر لا يصنع الشارح هو الموافق لا اعتراض ابن قاسم وشدي أقول وكذا صنع المعنى
موافق اصنع التحفة كباقي لكن قوله أي الرشدي وأما معنى الخ فانه نظر فانه لا يوافق لا اعتراض سم اذ
مراده كاهو الظاهر المتبادر من سابقه ان المتأخر المعلوم تأخروا اذ انص عنه أو بعده على وجهه الاول لا يقدم
على الاول قطعاً لافلا لما يقضيه صنعه الشارح (قوله افانص) أي الشافعي عش (قوله والافانص قال الخ)
قضية هذا الصنيع انه اذا فرغ على أحد القولين ثم قال عنه انه مدخول أو يلزمه فساداته يقدم وظاهر انه
غير مراد ثم رأيت الشهاب ابن قاسم سبق الى ذلك رشديدي (قوله مدخول) أي فيه دخل أي نظر عش
(قوله والافانص قال الخ) عبارة كتنزيل الكبرى ولو وافق أحد قوليه المطلقين مذهب مجتهد كان مرجحا بالنسبة
فمن القولين أو الاقوال (قوله ما زاد) أي على الإطلاق بحيث لا يكون واحدا منها ولا مركبا منها (قوله)
ينحصر فيها) كذا في الجار بردي يتوجه عليه ان عدم الانحصار لا يفهم من ذكر حاجتي يكون من فوائدها وان
عدم الانحصار مناف لما نقله من قوله ابطال ما زاد ولو كانت العبارة هكذا وان الخلاف انحصر فيها لم يكن
زائدا على ما نقله بقوله ابطال ما زاد ويمكن أن يجاب بان العبارة هي ما رأيت ومعناها انه يفهم من ذكر الاقوال
بمجموعة ما في الاصول ان الخلاف لم ينحصر فيها بل يجوز احدثا قولوا لئلا عليها بحيث لا يكون خارجا عنها بل
مركبا منها فليتأمل (قوله والافانص على وجهه) يقتضي أن الرابع ما تخرج علم وان نص على وجهه الاول
وليس كذلك قطعاً فلو عكس فقال ثم الرابع ما نص على وجهه والافانص ما تخرج علم اصاب قلة ابن قاسم وهو مردود
قوله والاعناء وان لم يعلم تأخروا وهو لا يخص فتأمل (قوله والافانص قال الخ) ظاهره تقديم ما فرغ عليه علمه قال
عنه يلزمه فسادا لا ينبغي أن يكون مرادا (قوله والافانص مذهب مجتهد) عبارة كتنزيل الكبرى ولو
وافق أحد قوليه المطلقين مذهب مجتهد كان مرجحا بالنسبة للمة فلان القول في الجملة أحسن القولين
غيرها والموافق زادته قوة ذلك القول انتهى وعبارة الجمهور عن حق القاضي الحسين فيما إذا كان للشافعي

ما زاد لا للعمل بكل انتهى
ولا ينحصر في ذلك بل من
فوائده بيان المدرك وان
من رج أحدها من
مجتهد المذهب لا بعد
خارجا عنه وان اختلاف لم
ينحصر فيها حتى يمنع الزائد
بمجموعة ما مقرر في الاصول
انهم اذا أجمعوا على قولين
لم يجز احدثا ثالث الا ان
كان مرجحا بينهما بأن
يكون مفضلا وكل من شقبة
قالبه أحدهما ثم الرابع
منهما ما تخرج علم والا
فانص على وجهه والا
فانص على موحده والا فسا
قال عن مقابله مدخول أو
يلزمه فساد والافانص
في يحمل أو جواب والا فسا
وافق مذهب مجتهد لتقويه
به فان خلا عن ذلك كله

للمقلدانتهى وبعبارة المجموع وحكى القاموس الحسين فيما إذا كان للشافعي قولان أحدهما موافق أبا
 خنيفة وجهين أحدهما أن القول المخالف أولى وهذا قول الشيخ أى سامد الأسفراينى قال الشافعي انما خلفه
 لاطلاع على موجب المخالفة والثاني القول الموافق أولى وهذا قول الفقهاء وهو الاصح والمستهلف مفرضة
 فيما إذا لم يجزى بمحمد بن محمد سابق انتهى وينبغي جعل فيجبه على ما إذا لم يبدل النظر الموافق لقواعد الشافعي على
 رجحان المخالف فليتأمل وقد وافق كل منهما مذهب محمد بن سمح بن حفص **(قوله)** فهو لكاؤنظر به الجلة
 جوابان خلافا **(قوله)** وهو يدل الخ أى ذكر قولين متكافئين عيش **(قوله)** حذرا الخ لعلمه معقول
 له ليدل على دقة القول وععبارة النهاية وحذرا الخ بالواو العاطفة على لكاؤنظر به اه وهي ظاهرة **(قوله)**
 من ورطة هجوم أى من مقسدة هجوم والورطة لغة الهلاك عيش **(قوله)** وزعم الخ مبتدأ خبره قوله
 غلط وبصرح بالجواز أيضا قول المغنى مانعه وإن كان في المسئلة قولان جدد بدان فالعمل بأثرهما فإن لم
 يعلم بفبار بجه الشافعي فإن قالهما في وقت واحد ثم على ما بعدهما كانا باطلا لا تتعدد المنزى وقال غيره
 لا يكون باطلا بل ترجح هذا أولى واتفق ذلك للشافعي في نحو ست عشرة مسئلة وإن لم يعلم هل قالهما معا
 أو مر بالزم البعث عن أثرهما بشرط الأهلية فإن أشكل لرفع فيه اه **(قوله)** رده ضب بينه وبين قوله
 وإن الإجماع الخ سم **(قوله)** مثايف الخ متعاقبا فارد **(قوله)** ونقل القرافي إلى المنفى النهاية لا قوله وهو
 وجه وقوله وكان أخذنا إلى أن كانا لهما عليه **(قوله)** ونقل القرافي الخ أى المالكي عيش **(قوله)** الإجماع
 على اختيار المقلدان الخ هل يجرى ما ذكر في الوجهين سم **(قوله)** إذا لم يظهر ترجيح الخ أى أنه إذا ظهر ترجيح
 أحدهما فيجب العمل به وهو موافق في ذلك لقولهم العمل بالراجح واجب إذا استمر أن لا يجوز العمل
 لنفسه بالأوجه الضعيفة بمقابل الاصح غير صحيح هكذا في حاشية شيخنا عيش وقه أمران الأول أن فرض
 المسئلة في قولين لم يجز واحد فلا ينع أن الوجهين إذا تعدد لهما كذلك فقهه في الشافعي تقرر بعالي
 ما هنا في مقام المنع وقولهم العمل بالراجح واجب إنما هو في قولين لا ملام واحد كما يعلم من جمع الأوجاع الذي
 هي عبارة كغيره على أن المراد بالعمل في قولهم المذكور وليس هو خصوص العمل للنفس بل المراد
 كونه المعمول به مطلقا لا ينافي الأمر الثاني أن قوله فيما اشترى الخ كالصريح أن هذه المسئلة
 ليس لها أصل وليس كذلك ففي فتاوى العلامة بن حجر رحمه الله تعالى لم يخصصه بكلام أسلفه ثم مضى
 قول الروضه فإذا اختلفت منجران في مذهب الخ أنه يجوز تقليد وجه الضعيف في العمل وبؤيده افتاه
 البلقيني يجوز تقليد ابن سريج في الدور وإن ذلك ينفع عند الله وبؤيده أيضا قول السبكي في الوفتي
 فتاوى يجوز تقليد وجه الضعيف في نفس الأمر بالنسبة للعمل في حق نفسه لا الفتوى والحكم فقد نقل
 ابن الصلاح الإجماع على أنه يجوز اه فكلام الروضه السابق أى الموافق لما في الشرح هنا مع زيادة
 التصريح بالوجهين محمول بالنسبة للعمل بالوجهين على وجهين لقائل واحد أو شاك في كونهما قائل أو
 قائلين كافي في قول الإمام لأن المذهب منهما لم يفر وللمعقود بطريقه بعدد أمّا إذا تحقق كونهما اثنين
 خرج كل واحد منهما هو أهل للترجيح فيجوز تقليد أحدهما إلى آخر ما ذكره وجهه تعالى وبعبارة
 فتأمله حق التأمّل وانظر إلى فرقة آخر ابن الوجهين لقائل واحد والوجهين لقائلين تعلم ما في تفريع شيخنا
 قولان أحدهما موافق أبان خنيفة وجهين لأصحابنا أحدهما أن القول المخالف أولى وهذا قول الشيخ أى حامد
 الأسفراينى قال الشافعي انما خلفه لاطلاع على موجب المخالفة والثاني القول الموافق أولى وهو قول الفقهاء
 وهو الاصح والمسئلة مفرضة فيما إذا لم يجزى بمحمد بن محمد سابق انتهى وبعبارة جمع الجوامع ثم قال الشيخ أى حامد
 بخالف أى خنيفة أرجح من موافقه عكس القفال والاصح الترجيح بالنظر فلو وقف فلو فاقا انتهى
 وينبغي جعل تصحيح المجموع السابق على ما إذا لم يبدل النظر الموافق لقواعد الشافعي على رجحان المخالف
 فليتأمل وقد وافق كل منهما مذهب محمد بن سمح بن حفص **(قوله)** أفرداه ضب بينه وبين قول الإجماع الخ **(قوله)**
 ونقل القرافي الخ هل يجرى ما ذكر في الوجهين

فهو لكاؤنظر به وهو
 يدل على سعة العلم ودقة
 الورع حذو من ورطة
 هجوم على ترجيح من غير
 انضاح دليل وزعمان
 صدور قولين معاني مسئلة
 واحدة كنهية قولان لا يجزى
 إجماعا غلطاً أفرداه وإن
 الإجماع على جواز وقوعه
 من العبادة فمن بعدهم
 بتأليف حسن قال الإمام
 ووقع ذلك للشافعي رضى
 الله عنه في ثمانية عشر
 موضعا ونقل القرافي
 الإجماع على تغيير المقلدين
 قول الإمامه أى على جهة
 البطلان لا الجمع إذا لم يظهر
 ترجيح أحدهما كونه أراد
 إجماع أتم مذهب كلف
 ومقتضى مذهبنا كما قاله
 السبكي

منع ذلك في القضاء الاثناء دون العمل لنفسه به بجميع بن قول الماوردي يجوز عندنا (٤٧) وانتصره الغزالي كما يجوز لمن اذاع

الاجتهاد الى تساوي جهتين
ان يصلي الى ايم هاشم
اجابوا وقول الامام يتبع ان
كان في حكمه من متضادين
كاجاب وتحرى خلافه
نحو خصال الكفارة وأخرى
السبكي ذلك وتبعوه في العمل
خلاف المذهب الاربعة
أي مما علمت نسبتهم يجوز
تقليده وجب شرطه عنده
وجعل على ذلك قول ابن
الصلاح لا يجوز تقليد غير
الاثمة الاربعة أي في قضاء
أوائنه ويجعل ذلك وغيره
من سائر صور التقليد
مالم يتبع الرخص بحيث
تخلو بقية التكليف من
عنفه والا اثم به بل قيل
فسق وهو حبه قيل
وجعل شفعه ان تتبعها من
المذاهب المدونة والافسق
قطعا ولا ينافي ذلك قول ابن
الحاجب كالأمدى من على
في مسئلة بقول امام لا يجوز له
العمل فيها بقول غيره اتفاقا
لتعين جله على ماذا بقي من
آثار العمل الاول ما يلزم
عليه مع الثاني ترك حقيقة
لا يقول بها كل من الامامين
كتقليد الشافعي في مسع
بعض الرأس ومالك في طهارة
الكسبي في صلاة واحدة ثم
رأيت السبكي في الصلاة من
فتاويه يذكر نحو ذلك مسع
زياد تبسط فيه وتبعه عليه
جميع فتاواه انما يتبع تقليد
الغير بعد العمل في تلك

الذي قدمناه ثم رأيت العلامة المذكور وسط الكلام في ذلك في شرحه في كتاب القضاء ثم بسط بما وافق
ما في فتاوه فراجع رشدي أقول ما نقله عن فتاوى الشارح وغيره لا ينافي مقالة عش فله مطلق فيعمل
على ما ذا لم يكن العامل من أهل ترجيح ظهر له ترجيح أحد الجاهل جهين مثلا وما إذا ذكره أولا من ان فرض
المسئلة في قولين فيجهد واحد فلا يفتح الخ فيجاب عنه بان حكم بعدد الوجه يعلم من حكم تعدد الاقوال بطريق
الاولي (قوله منع ذلك) أي التخيير عش (قوله دون العمل لنفسه) أي مما يحفظ سم (قوله هو به بجميع)
أي بالمنع في القضاء والافتقار الى جوار في العمل لنفسه (قوله يجوز الخ) أي التخيير (قوله وأخرى السبكي
ذلك) أي التفصيل وقوله في العمل متعلق بأمر الخ وقوله بخلاف المذاهب الاربعة أي بغير المذاهب الخ
متعلق بالعمل عش (قوله أي مما علمت الخ) قد بسط كل فرض علم النسبة وجب الشروط الفرق
بين المذاهب الاربعة وتوغيرها في تشديد غيرها بغير القضاء والافتقار كما هو قضية هذا الكلام سم (قوله ان
يجوز تقليده) وهو المجهد كردى (قوله وجب شرطه) عطف على استموضع غيره عنده رجوع الى العامل
كردى والاسباب الى من يجوز تقليده (قوله على ذلك) أي التفصيل المتضمن للمنع في القضاء والافتقار (قوله
أي في قضاء أو افتقار) أي دون العمل لنفسه كردى (قوله ويجعل ذلك) أي التفصيل المتضمن للجواز في العمل
لنفسه عبارة كوردى أي التقليد في العمل لنفسه اه (قوله مالم يتبع الرخص) أي بان يأخذ من كل
مذهب الاسهل منه (قوله بقاء التكليف) أي بأمره (قوله بل قيل فسق) والافسق خلافه فيناهية وبسم
أي فلا يكون فسقا وان كان حراما ولا يلزم من الحرمة الفسق عش (قوله ويجعل شفعه) أي القول بالنسبة
عبارة فانها يتبع الخلف اه (قوله ولا ينافي ذلك) أي ما تضمنه قوله ويجعل ذلك وغيره الخ من جواز التقليد
لامام في مسئلة بعد العمل فيها بقول امام آخر (قوله لتعين جله الخ) غلظه لعدم المناقاة والضمير لمقالة
الامدى وابن الحاجب (قوله ترك حقيقة الخ) وما في مسئلة فيماها يجمع معتبرا فما يجوز ولو بعد
العمل كان ادى بعبادته بحجة عند بعض الاربعة دون غيره فله تقليده فيها حتى لا يلزم قضاءها دبرى اه
يجوزي (قوله نحو ذلك) أي نحو الجمل المذكور (قوله خلافا للعال المجلى) أي في شرح جميع الجوامع عش
أي حيث رجع الامتناع مطلقا في نفس الحادثة ومثلها وجل قول الامدى وابن الحاجب عليه (قوله كان
أفتى الخ) عبارة فانها لم تكن أفتى شخص بسنن نوزوجة بطلانها كرهام تسلم بعد انقضاء دعوتها احتجاجا مقلدا
اباحنة في طلاق المكره ثم افتاه شافعي بعدم الخنث فمتبع عليه ان بطل الاول مقلدا للشافعي وان بطل الثانية
مقلدا للحنفي لان كل من الامامين لا يقول به حنثا كما اوضح ذلك الواو رحمه الله تعالى في فتاويه واداعى من
زعم خلافه مغترا بظاهر مرام اه قال الرشيدى قوله فمتبع عليه ان بطل الاول وان بطل الثانية الخ الى ما عا
بينهما كما في صريح فتاوى والده بخلاف ما اذا عرض عن الثانية أي وان لم ينهاها له وطه الاول تقليدا
لشافعي كما تبين عليه الشهاب بن قاسم راداعى الشهاب بن حجر اه (قوله ثم أفتى الخ) فيه نظر وسنظر سم
(قوله فاذا راجع الاول الخ) كون هذه يلزم فيها ترك بقول لا يقول به كل منهما جعل نامل نعم لو قيل
يقا معهما كان واقتضاه صرى وتقدم عن الرشيدى وباقى سم ما وافقه (قوله ثم استخفت عليه) كان

(قوله دون العمل لنفسه) أي مما يحفظ (قوله أي مما علمت الخ) قد بسط كل فرض علم النسبة وجب الشروط الفرق
بين المذاهب الاربعة وتوغيرها في تشديد غيرها بغير القضاء والافتقار كما هو قضية هذا الكلام سم (قوله ان
يجوز تقليده) وهو المجهد كردى (قوله وجب شرطه) عطف على استموضع غيره عنده رجوع الى العامل
كردى والاسباب الى من يجوز تقليده (قوله على ذلك) أي التفصيل المتضمن للمنع في القضاء والافتقار (قوله
أي في قضاء أو افتقار) أي دون العمل لنفسه كردى (قوله ويجعل ذلك) أي التفصيل المتضمن للجواز في العمل
لنفسه عبارة كوردى أي التقليد في العمل لنفسه اه (قوله مالم يتبع الرخص) أي بان يأخذ من كل
مذهب الاسهل منه (قوله بقاء التكليف) أي بأمره (قوله بل قيل فسق) والافسق خلافه فيناهية وبسم
أي فلا يكون فسقا وان كان حراما ولا يلزم من الحرمة الفسق عش (قوله ويجعل شفعه) أي القول بالنسبة
عبارة فانها يتبع الخلف اه (قوله ولا ينافي ذلك) أي ما تضمنه قوله ويجعل ذلك وغيره الخ من جواز التقليد
لامام في مسئلة بعد العمل فيها بقول امام آخر (قوله لتعين جله الخ) غلظه لعدم المناقاة والضمير لمقالة
الامدى وابن الحاجب (قوله ترك حقيقة الخ) وما في مسئلة فيماها يجمع معتبرا فما يجوز ولو بعد
العمل كان ادى بعبادته بحجة عند بعض الاربعة دون غيره فله تقليده فيها حتى لا يلزم قضاءها دبرى اه
يجوزي (قوله نحو ذلك) أي نحو الجمل المذكور (قوله خلافا للعال المجلى) أي في شرح جميع الجوامع عش
أي حيث رجع الامتناع مطلقا في نفس الحادثة ومثلها وجل قول الامدى وابن الحاجب عليه (قوله كان
أفتى الخ) عبارة فانها لم تكن أفتى شخص بسنن نوزوجة بطلانها كرهام تسلم بعد انقضاء دعوتها احتجاجا مقلدا
اباحنة في طلاق المكره ثم افتاه شافعي بعدم الخنث فمتبع عليه ان بطل الاول مقلدا للشافعي وان بطل الثانية
مقلدا للحنفي لان كل من الامامين لا يقول به حنثا كما اوضح ذلك الواو رحمه الله تعالى في فتاويه واداعى من
زعم خلافه مغترا بظاهر مرام اه قال الرشيدى قوله فمتبع عليه ان بطل الاول وان بطل الثانية الخ الى ما عا
بينهما كما في صريح فتاوى والده بخلاف ما اذا عرض عن الثانية أي وان لم ينهاها له وطه الاول تقليدا
لشافعي كما تبين عليه الشهاب بن قاسم راداعى الشهاب بن حجر اه (قوله ثم أفتى الخ) فيه نظر وسنظر سم
(قوله فاذا راجع الاول الخ) كون هذه يلزم فيها ترك بقول لا يقول به كل منهما جعل نامل نعم لو قيل
يقا معهما كان واقتضاه صرى وتقدم عن الرشيدى وباقى سم ما وافقه (قوله ثم استخفت عليه) كان

الحادثة بنفسه هلا منها خلافا للعال المجلى كان أفتى بسنن نوزوجة في نحو تعليق فتنكح استخرا أفتى بان لا يبين فتاوان رجوع للاولى
وبغرض عن الثانية من غيرا بانها لو كان أخذ بشعها لحالوا تقليد الاى حنيفة ثم استخفت عليه فاداد تقليد الشافعي في تركها

باع أخذها بشعة الجوار ثم اشتراه ولا يصح تصو بذلك بما لو كان له داران فبيعت دار تجاو واحداهما
 فأخذها بشعة الجوار ثم أراد هو بيع داره الأخرى وأراد تقليد الشافعي في منع أخذها بملها فله ذلك لأن هذه
 قضية أخرى سم **(قوله فمتمتع فلهما)** أي متمتع التقليد في مسألة الزوجة ومثله الشفعة **(قوله لأن كلامن
 الامامين إلخ)** فيه نظير في الأولى إذ قضية قول الثاني فيها أن الزوجة الأولى باقية في عصمته وأن الثانية تدخل
 في عصمته فالرجوع للأولى والأعراض عن الثانية من غير ما تموافق لقوله فلتأمل سم على حج اه
 عش وتقدم عن الرشد في اعتمادهم عن البصري ما وافقه **(قوله لا يقول به)** أي بكل من جواز الأخذ بشعة
 وعلمه ومن حل إحدى الاختين مع حل الأخرى كردى **(قوله بظاهر مامر)** أي من جواز العمل لنفسه
 عش **(قوله والأوجه)** أي بدليل فن الوجهين والأوجه سم **(قوله خرجوها)** أي استنبطوها **(قوله
 على قواعد إلخ)** أي الشافعي **(قوله وقد يشذون عنهما)** أي يخرجون عن قواعد الشافعي ونصوصه
 ويجهلون في مسألة من غير أخذ منهما بل على خلافهما **(قوله فتنسب لهما)** أي تلك الوجوه للعز في رأي
 نورولو قال لهما لكان أولى **(قوله في المذهب)** أي مذهب الشافعي عش **(قوله والطرق)** أي بدليل فن
 الطريقين والطرق سم **(قوله وهي)** أي الطرق سم **(قوله اختلافهم)** أي أنه لازم سم عبارة صغيرة
 الظاهر أن مسمى الطريق نفس الحكاية المذكور وقد جعلها الشارح أسماء للاختلاف اللازم لحكاية
 الاصحاب اه **(قوله في حكاية المذهب)** أي الراجح أنه الكردى وفيه نظير بل المراد المذهب هنا كما يعلم مما
 بعده بمجرد في المسئلة من القول والوجه واحد أو متعدد أو اتحادا ومرجوحا **(قوله فيحك إلخ)** تفسير
 للاختلاف عبارة غيره كان يحكى إلخ **(قوله بعضهم نصين)** لعل هنا حذفا يعلم مما بعده أي وبعضهم بعضهم أو
 مغايرهما حقيقة والافغني عن قوله وبعضهم بعضهم ما قبله **(قوله وأعكسه)** يعني عنه كاف كل وجه أو بمعنى
 الواو إلخ **(قوله أو باعتبار)** عطف على حقيقة **(قوله وعكسه)** مرافقه **(قوله فلهذا)** أي لكونه أنواع
 الاختلاف هنا ما ظهر لي لكن فيه تعليل التي ينفسه فتأمل **(قوله أي المنصوص إلخ)** أي فهو من الطرق
 المصدر على المفعول **(قوله لأنه أناس به إلخ)** عبارة الغني وسمى مقاله بصلاته مرفوع القدر لتخصيص
 الامام عليه أولاه مرفوع إلى الامام من قولك نصبت إلى فلان إذ ارفعه اه **(قوله حشد ذكر)** أي
 الخلاف وهذا تمهيد لقوله الآخر فلا ينافيه إلخ قول المتن **(في جميع الحالات)** أي حالات الخلاف من كونه
 أقوالا أو وجوها فلا تنافي بين قول الشارح غالبا وقول المصنف جميع إلخ كما هو ظاهر للعدبر ولعل هذا
 ما أشار إليه الفاضل المحشى سم بقوله فتأمل فيه دقة بصرى وعبارة الكردى قوله في جميع الحالات أي
 حالات الأقوال والأوجه أو غير ذلك وقوله غالبا أي بان مراتب الخلاف غالبا اه وعبارة سم قوله غالبا
 قد يقال هذا القيد لا يتصور مع قول المصنف بأن قوله في جميع الحالات التي بين فيها مراتب الخلاف
 فالمعنى في جميع الحالات التي أقول فيها شأن هذه الصيغ ففهم العام المخصوص والفاء للتفسير اه
 وقوله وقد يحجب أيضا إلخ هذا الجواب اقتصر عليه النهاية واد المغني ما أشار إليه الشارح بقوله غالبا بما عساه
 أو أن مراده في أغلب الأحوال بحسب طاقته وربما يكون هذا أولى اه من الجواب بأنه من العام

فمتمتع فلهما لأن كلامن
 الامامين لا يقول به حيث شذ
 فاعل ذلك فله مهم ولا تغتر
 بين أخذ بظاهر مامر
 (والوجهين) أو الأوجه
 فلا صواب خرجوها على
 قواعد أو نصوصه وقد
 يشذون عنهما كالزنى
 وأي ثور فتنسب لهما ولا
 قد وجوها في المذهب
 (والطريقين) أو الطرق
 وهي اختلافهم في حكاية
 المذهب فيحك بعضهم
 نصين وبعضهم نصوصا
 وبعضهم بعضها ومغايرها
 حقيقة كل وجه بدل أقوال
 أو عكسه أو باعتبار كتنصل
 في مقابلة إطلاق وعكسه
 فلهذا كثرت الطرق في
 كثير من المسائل (والنص)
 أي المنصوص للشافعي
 ورضي الله عنه من نص الشيء
 ونفعه وأظهره لأنه ما نسب
 إليه من غير معارض كان
 ظاهرا مرفوعا للرتبة على
 غيره (وسراتب الخلاف)
 قوة وضعفا حيث ذكر
 (في جميع الحالات) غالبا

المخصوص (قوله لما يأتي) أي في شرح قوله وحيث أقول وقبل كذا الخ كردی (قوله قد بين) أي نحو
أصح القولين وأظهر الوجحين وقوله وفلا أي نحو الاضغ والاطهر معنى (قوله ولا ينافيه الخ) أي كما علم من
قوله حيث ذكر ولعله لم يفرضه عليه نظر العطف قوله أو فها نص الخ على قوله فها بخلاف لأنه لا يعلم من ذلك
(قوله لأنه لم يلزم الخ) هذا يدل على عدم ارجاع قوله في جميع الحالات لجميع ما تقدم فليست بل قضيته
اختصاص قوله في جميع الحالات بقوله ومرا تبا الخلف وبه يسهل الحال جدا سم وقد يغني عن التعليل
المذكور وعن قوله الاستي لان قضيته الخ قوله غالباً تأمل (قوله ساقه الاثني) أي بقوله وحيث أقول النص
الخ كردی (قوله نصا يقابله وجه آخر) أي بحسب اطلاعه فلا وما عساه يفرض من تركه نصا يقابله
ما ذكر فله لم يطلع عليه ألم يثبت عنده فليست سم أقول بغني عما قدره قول الشارح وأنه لا بد كرا الخ
الآن بر ديان ما قدره بغني عن قول الشارح المذكور (قوله وأنه لا بد كرا نص الخ) وقد يقال فالمرج
حينئذ لتخصيص البعض بالذ كرمع اتحاد النوع (قوله أي الله انفذ الخ) تأويل أعلم بانفذ لا يخلص فان
أول أنفذ باصل الفعل فيمكن تأويل أعلم به فلا حاشا لذكر التفوذ وقوله أي هو نافذ يقتضي صرف أعلم عن
التفضيل سم والمثني أول كلامه بان تأويل أعلم بانفذ لتخصيص ما يتعدى الى الطرف وأما قوله أي هو نافذ
العلم القلبي لما ذكر فلا شأنا في أنه تعالى بل يجمع صفاته بالنسبة الى متعلقاته لا يتصور فيه التفضيل
(قوله فاندفع ما قبل انه مفعول به) صرح ابن هشام بان حيث في الآية مفعول به لفعل مخجوف أي يعلم سم
وكذا صرح بذلك الرضي (قوله لأن فعل الخ) متعلق بعلى السعة كردی (قوله لا ينصبه) لم يقل لا يعمل فيه
لأنه يعمل فيه بحرف التقوية فقال إذا ضرب بمنك لذي يدأ عرف منك ز يدعاصم (قوله لا طرف)
ضرب عنه وبين مفعول به سم (قوله لأنه تعالى الخ) علة لا لاطرف وقوله ولان المعنى الخ عطف عليه (قوله كما
هنا) كانه عطف على كافي أعلم حيث الخ وقوله اذ التقدر الخ كانه رد على ما في هذا القيل من ان ما هنام
المكان المجازي بان ما هنام كان حقيق وفيه نظر لان أجزاء الكتاب سوا جعل يعني الالفاظ أو النقوش أو
المعاني أو غير ذلك مما فصل في فسخه ليست أما كن حقيقة للقول المذكور سواء أردنا بالمكان المكان للغة
أو المكان اصطلاحا كما هو ظاهر فقوله وهو عجب انما العجب المتعجب منه سم (قوله انما تارد) أي لفظة

من هذه الصيغ فهو من العام المخصوص والغاء للتفسير وبانه لم يعتمد بالقليل بما عطف في مقام المدح
والخطابة (قوله لأنه لم يلزم الخ) هذا يدل على عدم ارجاع قوله في جميع الحالات لجميع ما تقدم فليست تأمل
بل قضيته اختصاص قوله في جميع الحالات بقوله ومرا تبا الخلف وبه يسهل الحال جدا (قوله نصا
يقابله وجه آخر) أي بحسب اطلاعه فلا وما عساه يفرض من تركه نصا يقابله ما ذكر فله لم يطلع عليه
ألم يثبت عنده فليست تأمل (قوله أي الله أنفذ الخ) تأويل أعلم بانفذ لا يخلص فان أول أنفذ باصل الفعل
فيمكن تأويل أعلم به فلا وجه لذكر التفوذ وقوله أي هو نافذ يقتضي صرف أعلم عن التفضيل (قوله
فاندفع ما قبل يعني أنهم مفعول به) صرح ابن هشام بان حيث في الآية مفعول به لفعل مخجوف أي يعلم
(قوله لا طرف) ضرب عنه وبين مفعول به (قوله قيل وكهنا) كان قوله وكهنا عطف على قوله كافي الله أعلم
حيث يجعل رسالانه وقوله اذ التقدر الخ كانه رد على ما في هذا القيل من ان ما هنام المكان المجازي بان
ما هنام كان حقيق وفيه نظر لان أجزاء الكتاب سوا جعل يعني الالفاظ أو النقوش أو المعاني أو غير ذلك مما
فصل في فسخه ليست أما كن حقيقة للقول المذكور سواء أردنا بالمكان لغة أو المكان اصطلاحا كما هو ظاهر
ان تأمل معنى المكان لغويا اصطلاحا ونسبة القيل المذكور وأنه متأمل (قوله وهو عجب) انما العجب
المتعجب منه (قوله حيث أقول الاظهر أو المشهور) المراد بالاطهر أو المشهور واللفظ أي وحيث أقول هذا
اللفظ وهو مرفوع على الحكاية لحالة دفعه يجوز غير الرفع أيضا كما هو ظاهر وقوله في القولين أي فردى
بالاطهر أو المشهور رأى هذا اللفظ هو الاظهر أو المشهور من القولين أو الاقوال أي القول الاظهر أو
الشهور ومنها أو فها بالاطهر أو المشهور والمذكور في المتن المراد به اللفظ والمقدر الذي يتعلق به من المراد به

لما يأتي والمحرر قد بين وقد
لا ولا ينافيه حرمه بمسائل
فها بخلاف لأنه لم يلزم
ذكر كل خلاف فها ذكر
بل انه حيث ذكر خلافا
مرتبته أو فها نص من غير
ذكره لان قضية ساقه
الاستي انه انما يذكر نصا
يقابله وجه آخر ويجوز
لا بد كرا نص كذلك بل
انما ذكره لا يكون الا
مذكور فتأمل (خ) ب
بالضم ويجوز الغض والكسر
مع ابدالائه وأو أو ألفا
وهي ذال على المكان حقيقة
أو يجازي كافي الله أعلم حيث
يجعل رسالانه بضمه من علم معنى
ما يتعدى الى الطرف أي
الله انفذ علما حيث يجعل
أي هو نافذ العلم في هذا
الموضع فاندفع ما قبل يتعين
انها مفعول به على السعة
لان أنفعل التفضيل
لا ينصب لاطرف لأنه تعالى
لا يكون في مكان أعلم منه
في مكان ولان المعنى انه يعلم
نفس المكان المستحق لوضع
الرسالة لاشياء في المكان
قبل وكهنا وهو عجب اذ
التقدير فكل مكان من
هذا الكتاب (أقول) فيه
وزعم الاخفش أنها تارد
لزمان (الاطهر أو المشهور

(فن متعلق بالظهور) أي هذا اللفظ وهو مرفوع على الحكاية لحالته رفعه وبجوز غير الزم
 المشهور لكونه كالوصفه
 أي فأحدهما كأن من
 جلة (القولين أو الأقوال
 فان قوى الخلاف) لقوة
 مدرك غير الراجح عليه بطوره
 دليله وعدم بدو ذم وكافؤ
 دليلهما في أصل الظهور
 وتمتاز الراجحان علمه المعظم
 أو يكون دليله أوضح وقد
 لا يقع تمييز (قلت لا الظاهر)
 لاشعاره بظهوره مقابله (والا)
 يقوم مدركه (فالمشهور)
 هو الذي أعبر به لاشعاره
 بخفاه مقابله ويقع المؤلف
 تناقض بين كنهه في الترجيح
 ينشأ عن تفسير اجتهاده
 فليفتن بقر بذلك من
 يريد تحقيق الاشباع على
 وجهها (وحيث أقول
 الاصع أو الصعيف في الوجهين
 أو ألدجه) فإن كانت من
 واحد فالترجيح بعمامي
 الأقوال أو أضمن أكثر فهو
 بترجيح مجتهد آخر (فان
 قوى الخلاف) بنظير ما مر
 في الأقوال (قلت الاصع)
 لاشعاره بصحة مقابله وكان
 المراد بصحة مع الحكم عليه
 بالضعف مع استحالة اجتماع
 حكمين متضادين على
 موضوع واحد في آن واحد
 أن مدركه له حظ من النظر
 بحيث يحتاج فرده إلى غوص
 على المعاني الدقيقة والأدلة
 الخفية بخلاف مقابل
 الصعيف الأدنى فانه ليس
 كذلك بل يرد لتأخره
 ويستبعد من أول وهلة

حيث قول المتن (الظهور أو المشهور) أي هذا اللفظ وهو مرفوع على الحكاية لحالته رفعه وبجوز غير الزم
 أيضا كإظهاره وقوله (فن القولين أو الأقوال) أي فردى بلفظ الظاهر أو الأشهر أو القول الظاهر أو الأشهر
 من القولين أو الأقوال فالظهور أو المشهور والمذكور في المتن المراد به اللفظ والمقدر الذي تعاقب به من المراد
 به القول لا اللفظ وحاصل المراد وحيث ذكر هذا اللفظ فقد أردت به القول الظاهر أو الأشهر ومن القولين
 الخ وقس على ذلك نظائره الآية سم (قوله متعلق بالظهور الخ) أراد بالمتعلق بذلك الحال عليه لاتعلق
 الجار لأن ذلك التعاقب مع كائن الآية والمحمول على الشيء يكون وصفه لكن لما يمكن الظرف وصفه
 حقيقة قبل وصفه الحقيق متعلق الظرف قال لكونه كالوصفه كردى عبارة البصري بعمل مراد التعاقب
 المعنوي للام قول أي فأحدهما كأن الخ اه (قوله لكونه) أي من القولين أو الأقوال كالوصفه أي
 الظاهر أو المشهور (قوله فأحدهما) الأولى فهو قول المتن (فان قوى الخلاف) أي المخالف عبرة (قوله
 لقوم مدرك غير الراجح) أي من الخلاف بالمعنى المصدري وعبارته غيره وهي لقوم مدرك أي الخلاف بمعنى
 المخالف أنحسر وأوضع (قوله بكون دليله الخ) في بعض النسخ الباء الموحدة بصيغة الجار والجر وعطفها
 على قوله بان عليه الخ وفي بعضها الباء المثناة بصيغة المضارع المنصوب عطفاً على أن عليه الخ (قوله وقد لا يقع
 الخ) أي بحسب ما نظر لنوايا الألفاظ ترجع تحكم بحيث ثم آتت الفاضل المحض سم قال ما ضمه قد يقال لا بد
 من تمييز عند المراجع والام ينصور ترجع انتهى اه بصري قول المتن (قلت الظاهر) يجوز أن قلت بمعنى
 ذكرت فلم يخج إلى جملة أو على ظاهره لأنه أراد بالظاهر لفظه ثم الظاهر ان لفظ الظاهر مرفوع حكاية
 باعتبار بعض أحواله والافه في كلامه يقع غير مرفوع على هذا يجوز أن يصح حكاية لهما باعتبار
 بعض الأحوال وكذا يقال في الاصع أو الصعيف من قوله وحيث أقول الاصع أو الصعيف ومن قوله قلت الاصع
 والألف الصعيف سم قول المتن (فالمشهور) يجوز أن تقدره بقولى أو مد كورى المشهور وأو فالمشهور
 مقولى أو مد كورى سم (قوله بما مر) أي من موافقة المعظم أو أخصية الدليل هذا ظاهر صديعه لكن
 في الشق الأول وقفة الان بصور بما إذا كان لصاحب الوجه أحباب وتلامذة مرجحون (قوله فهو بترجيح
 مجتهد آخر) ظاهره انه لا يعتبر هنا موافقة مذهب مجتهد أى مطلق كإظهار المراد هناك ولا ترجيح صاحب أحد
 الوجهين أو ألدجه فانه نظر بل أطن الواقع بخلافه سم (قوله ولا ترجع الخ) يتأمل فيه ثم يمكن أن يقال
 ان المراد بترجيح مجتهد آخر موافقته (قوله وكان المراد الخ) وقد يقال في الجواب ان المراد بالصحة هي الصحة
 بحسب الخليل والفران المناسبة لها لا بحسب نفس الامر وأما الجواب بيننا ذلك على أن كل مجتهد صيب فلا

القول لا اللفظ فتأمله وقس على ذلك نظائره الآية والحاصل ان حاصل المراد وحيث ذكر هذا اللفظ فقد
 أردت به وعبرت عن القول الظاهر أو المشهور من القولين الخ (قوله متعلق بالظهور أو المشهور) قد يترجم
 ارادة لفظ الظاهر أو المشهور والمذكور ونفسه نظر بل لا معنى له والوجه تعلقه بخدوف والتقدير فهو
 الظاهر أو المشهور من القولين الخ فتأمله (قوله القولين أو الأقوال) المراد بالمعنى وقوله قبله الظاهر أو
 المشهور والمراد باللفظ أو قد تقدم بحقيقته (قوله وقد لا يقع تميز) قد يقال لا بد من تمييز عند المراجع والام
 ينصور ترجع (قوله قلت الظاهر) يجوز أن قلت بمعنى ذكرت فلم يخج إلى جملة أو على ظاهره لأنه أراد
 بالظاهر لفظه ثم الظاهر ان لفظ الظاهر مرفوع حكاية لهما باعتبار بعض أحواله والافه في كلامه يقع غير
 مرفوع على هذا يجوز أن يصح حكاية لهما باعتبار بعض الأحوال وكذا يقال في الاصع أو الصعيف من
 قوله وحيث أقول الاصع أو الصعيف ومن قوله قلت الاصع أو الصعيف (قوله فالمشهور) يجوز أن تقدره بقولى
 أو مد كورى المشهور وأو فالمشهور مقولى أو مد كورى ثم المراد بالمشهور ولفظه والظاهر انه مرفوع حكاية
 لبعض أحواله فانه يقع غير مرفوع أيضا انتهى (قوله فهو بترجيح مجتهد آخر) ظاهره انه لا يعتبر هنا
 موافقة مذهب مجتهد أى مطلق كإظهار المراد هناك ولا ترجيح صاحب أحد الوجهين أو ألدجه فانه نظر
 بل أطن الواقع بخلافه (قوله وكان المراد بصحته الخ) قد يقال في الجواب ان المراد بالصحة هي الصحة بحسب

كان ذلك صحيحا بالاعتبار المذكور وان كان معناه بالحققتلا يجوز العمل به فليجتمع حكايا كذا كرتأمل ذلك واغرض عما وقع هنا من اشكاله وأجوبه فلا ترضى وقد يقع المصنف أنه في بعض كتبه يعبر بالاطهر وفي بعضها (٥١) يعبر بذلك بالأصح فان عرفنا اختلاف

ينظهر في القولين ولا في الوجهين إذا كان الواحد سم أقول وأيضاً ان الشارح أشار إلى ذلك الجواب بقوله ومع استحالة الخ (قوله فكان ذلك) أي مقابل الأصح (قوله لا يجوز العمل به) أي في القضاء والافتناء دون العمل لنفسه كما مر من الرشد عن الشارح (قوله عن ذلك) أي عما مر عنه بالأظهر (قوله فواضح) يعني بوجه مطابق المعروف كدري (قوله لا مع قائله الخ) هذا لما يظهر لو أطلق مقابله ولم ينسبه إليه من الأصحاب ولعل الأولى التعديل بأنه الأصل والغالب (قوله نظيره) أي بظاهر القاسم بغني لم يعبر بعبارة تدل على أن المقابل قاسد كدري ولا ينبغي ما في من التكلف وعبارة غير الشارح وهي ولم يعبر بذلك أي بالأصح والصحيح في الأقوال أن تداءع الإمام الشافعي كما قال فان العجيج منه مشعر بفساد مقابلته اه أخصر وأوضح (قوله كما قال) أي قائله في إشارته إلى روضة غش (قوله لا شرط الخروج الخ) أي من شرط الخروج (قوله قلت بحجاب الخ) فديق يقال فساد استدلال خاص مع وجود استدلال صحيح آخر لا يقتضي التعيين بالصحيح بل بالأصح كما ينبغي إذ عجمنا أقول وعدم فساد لا يتوقفان على صحة جميع أدلتهم كما هو ظاهر وبوجه أن يجب عن الاشكال المذكور وبأن المواضع التي راعوا فيها الخلاف تبين أنهم لم تكن من باب الصحيح بل من باب الأصح وانما وقع التعبير بالصحيح لتجوا اجتماعه بان خلافه أو من لا يفرق بين الأصح والأصح فان الفرق بينهما اصطلاح للمصنف ومن وافقه لا يلزم الإجماع سم (قوله من حيث الاستدلال الخ) أي من حيث الدليل الذي الخ قوله لا مطلقاً أي لأن من حيث جميع أدلته (قوله انه حقيق) أي ان الفساد من حيث جميع الأدلة (قوله بالنسبة لاعتدال الخ) في هذا الوجه الثاني فناراً لا عبرة عندنا بقواعده غير ان المخالف لتقواعدنا إلا ان تقيد قواعد غيرنا بما أقوى دليلاً لها فليأمل سم قول المنز (المذهب) أي هذا الفن والظاهر رفعه على الحكاية باعتبار بعض أحواله ويجوز غير الرفع أيضاً باعتبار الباقي سم (قوله وبعض قول) أي سواء أيضاً (قوله أو وجه الخ) عطف على القطع (قوله وبعض ذلك) أنظر ما ينتمل إليه سم والكرد في هذا ما لا يدفع الاشكال لكونه داخل بمقابلته ويمكن ان يقال ان اسم الاغتراف راجع إلى النص وضرباً أو بغضه راجع إلى الأكثر وضرباً أو غير ما رجع إلى قوله وجهها أو أكثر (قوله وبعضه) ضب بينه وبين ذلك سم عبرة المذكور أي يحكى بعض الأكثر في مقابلته الأكثر اه (قوله كاسم) أي في شرح والطريقين (قوله

أقول أو أوجه فواضح والأرجح الداعي إلى أنه أقوال لأن مع قائله زاد على مقابلته عن الشافعي رضي الله عنه بخلاف ما في معناه (والا) يتو (فالأصح) هو الذي أشعر به لاشعاره بانتفاء اعتباراته الصحة عن مقابلته وأنه فاسد ولم يعبر بتظيرة في الأقوال بل أثبت لتظيره انقضاء وان التصور في فهمه انما هو من حيث اعتبار الأصح فالفرق بينهما الإمام الشافعي كما قال وفرقاً بين مقام المجتهد المطلق والمقيد فان قلت إطباقهم هنا على ان التعبير بالصحيح قاض بفساد مقابله يقتضي ان كل ما عرّف به لا يسن الخروج من خلافه لان شرط الخروج منه عدم فساد ما كمر حواله وقد صرحوا في مسائل عبروا فيها بالصحيح بسن الخروج من الخلاف فيها قلت يجب بان الفساد قد يكون من حيث الاستدلال الذي استدله لا مطلقاً فهو فساد اعتباري وبقرضه حقيق قد يكون بالنسبة لتقواعدنا دون قواعد غيرنا بالمظهر للمصنف مثلاً والذي يظهر لغيره فهو فساد بالخروج منه (وحب أقول المذهب) في الطريقين أو الطريق يمكن يحكى بعض القطع أي

انه لا نص سواء بعض قولاً أو وجهاً أو أكثر وبعض ذلك أو بغضه أو غير مطلقاً أو باعتبار كاسم ثم أراج المبر عنه بالمذهب قد يكون طريق القاطع

أوموافقهان طر يق الخلاف أو مخالفة الكن قبل الغالب أنه الموافق والاستقرار المانقص المشد للظن يؤدوه و بمواقف المجموع كالغزير استعمال الخبرين موضع الوجهين (٥٢) وعكسه (وحيث أقول النص فهو نص) الامام القزويني الملقب بالشيخ مع النبي صلى الله عليه وسلم

في جده الرابع عبدمناف
مجد بن ادريس بن العباس
ابن عثمان بن شافع بن
السائب بن عيين بن عبد
زيد بن هاشم بن المطلب بن
عبدمناف (الشافعي) نسبة
لشافع المذكور وشافع
هذا أسلم هو أو السائب
صاحب رواية تروى عن بدر
(رضي الله تعالى عنه) امام
الائمة عالم علو ورعا
وهذا ومعرفة وذكره
وحفظوا ونسبافه موع في
كل مما ذكر وفاته أكثر
من سبقا لاسمائه شافعه
كالك وسفيان بن عيينة
ومشايخهم واجتمع له من
تلاوة الأنواع وكثرة الاتباع في
أكثر أقطار الأرض وتقدم
منه وأهله في الأسماء في
الحرمين والأرض المقدسة
وهذه الثلاثة وأهلها
أفضل الأرض وأهلها
يجمع لغره وهذا هو حكمته
تخصيصه في الحديث المعمول

قيل الغالب أنه الموافق هذا مجموع نهاية قال الرشدي والقائل بذلك الاسوي والرشدي (قوله يؤيده)
أي ما قيل (قوله استعمال الطريقتين الخ) أي يتحوزا عن قول المتن (وحيث أقول النص) أي هذا اللفظ
والظاهر أنه مرفوع باعتبار كونه بعض أحواله ويجوز غيره سم (قوله في جده الرابع الخ) فيه تسميع
فان عبدمناف ثالث جدوده صلى الله عليه وسلم لأنه صلى الله عليه وسلم مجتهد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم
ابن عبدمناف (قوله محمد الخ) بدلهن الامام (قوله ابن عبد بن يد) كذا في النهاية والمعنى وغيره موافق بعض
نسخ الشرح ابن زيد باسقاط عبدوله من قول النسخ (قوله ابن ادريس الخ) وام الامام فاطمة بنت عبد الله
ابن الحسن بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم بجري (قوله هاشم الخ) هو غير هاشم الذي هو أخو
المطلب وجده صلى الله عليه وسلم لأنه صلى الله عليه وسلم مجتهد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبدمناف
وهاشم المذكور في نسب الشافعي هو ابن المطلب أخو هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم فالحاصل ان المطلب
ابن عبدمناف لا يخ اسم هاشم هو جد النبي صلى الله عليه وسلم وابن يسمى هاشم أيضا هو جد الشافعي
والشافعي انما يجمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبدمناف رشدي فهاشم الذي في نسب صلى الله عليه
وسلم هو عم هاشم الذي في نسب الشافعي رضي الله عنه والمطلب في نسب الامام عم عبد المطلب جده صلى الله
عليه وسلم (قوله نسبة الشافعي) والنسبة إلى شافعي لا شعوري كما قيل بل ان القاعدة ان المنسوب
للمنسوب يؤتى به على صورة المنسوب لكن بعد حذف الياء من المنسوب اليه واثبات ياء في المنسوب
عش (قوله شافع المذكور الخ) وانما نسب الالهة للجناب في المنسوب للفقهاء والنسبة في الشافعية شافعي (قوله
وشافع هذا الخ) عبارة المعنى وشافع بن سائب هو الذي ينسب اليه الشافعي لق النبي صلى الله عليه وسلم وهو
ستخرج واسم أوله السائب يوم بدر فانه كان صاحب راية بني هاشم فامر في جله من أسر وفدى نفسه ثم
أسلم اه (قوله وفاته الخ) فانه أول من تكلم في أصول الفقه والدين فمرنا في الأحاديث ومنسوخها وأول
من صنف في أبواب كثير من الفقه وفتحن (قوله وهذه الثلاثة الخ) جله حالية (قوله امام يجمع الخ)
فاعل واجتمع (قوله في الحديث المعمول به الخ) ويدان الحديث الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال كروى
(قوله في مثل ذلك) يعني في المناقب بصري (قوله كذا كرى) أي في الحديث من كونه علا طباط الأرض علما
(قوله كاشف اصحابه الخ) قاله اربع انت زوية كشي فغاش بعده قرييما من سبعين سنة حتى صارت
الراجل تشد اليه من أقطار الأرض لسماع كتب الشافعي ومع هذا قال أي الشافعي وددت ان لو اخذتني
هذا العلم من غير ان ينسب اليه من شيء وكان رضي الله تعالى عنه بحجاب الدعوة لا تعرف له كبره ولا صباه ومن
كلا من رضي الله تعالى عنه

أمتطامي فأرحمت نفسي * فان النفس ما طمعت بغير
وأحببت القنوع وكل ميتا * ففي احبائه عرضي مصون
اذ اطعمت بحمل قلب عبد * علمته مهارة وعلا هون
ما حل جلدك مثل طفرنك * قول أنت جيع أمرك
واذا قصدت لحاجة * فاقصد لعشر فبقرنك
معنى (قوله ولديغز الخ) أي التي توفي فيها هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم وقيل ولديغز قتل وقيل يعني
معنى (قوله ثم أجز الخ) عبارة المعنى ثم حل الى مكنوهان سنتين ونشأ بها وحفظ القرآن وهو ابن سبع
أو موافقه الخ) هل يصدق على الموافق المذكور وأما مخالف المذكور وتولوا فهو المذهب من الطريقتين أو
الطرف الذي هو تقدم قوله في المعار يقين أو الظرف أو قول من يصدق لان الموافق وأما مخالف الذي هو بعض
أحدى المعار يقين أو الأطراف من الطريقتين أو الطرق (قوله وحيث أقول النص) أي هذا اللفظ والظاهر أنه

وله أيضا

صلى الله عليه وسلم وقد أعظم امرنا فاولت له بان مذهبه عدل المذاهب أو وقفها السنة الغراء التي هي عدل المال وأوقفا سنين
الحكمة العلمية والعلية ولديغز فعلى الاصح سنة تحسب زمانه ثم أجز بالافتاء وهو ابن نحو خمس عشرة سنة ثم رحل مالكا فقام عنده من

ثم بغداد واقتب ناصر السنة لما نطرا كاهوا ونظر عليهم كهمحمد بن الحسن وكان أبو يوسف اذا ذاك ميتا ثم بعد ما ميز جمع لمكة ثم بغداد سنة ثمان وتسعين ثم بعد سنة لمصر فأقام بهم كاهن الاهل الى أن انقطعت يومين الحوارق (٥٣) التي يقع نظيرها في الهند وغيرها استنساخه

وتجرر مذهبه الجد بدليل
سعته المفرطة في غرور أربع
سنين دون أن يستأنس بأربع
وإثنين هجراً ولم يبعد
أمنه تنقله منها البغداد
فظهر من قومه الفخر والروح
طيبة غفلت الحاضر من
عن احساسهم فتركوه
وقد اكتمل الناس التصانف
في ترجمته حتى بلغت نحو
أربعين مصنفاً ذكرت
خلاصتها في شرح المشكاة
وليشبه لكثير مما في رحلته
للرازي كالبيان فان فيها
موضوعات كثيرة (ويكون
هناك وجه) مقال له
(ضعيف) لا يعجبون كان
في صدره قوة الاعتبار
السابق (أقول) له بناء
على أن المخرج نسب إليه
ويفضل الأصح لانه
لوعرض علمه بما أبدى
فارقاً لا معجباً كما قدوة
(مخرج) من نفعه في نظير
المسألة على حكم مخالفات
ينقل بعض أصحابه كل
إلى الأخرى فيجتمع في كل
منصوص ومخرج ثم الراجح
أما المخرج وأما المنصوص
وأما بقى والنص والفرق
وهو الأغلب ومنه النص في
مضعف قال القائل لو بقيت
لتصورت على انشاء العدة
بهان مدارها على يقين
رواءة الرحم وتدرج جدول علم
وصول أسامة والده إلى حال

سنين والموطأ وهو ان عشر وثلاثة على مسلم بن خالد مقي مكاء اعر وف بالرجعي اسد مشقر نعم ناب أسماء
الانداد واذن له في الافتاء وهو ان خمس عشر سنة في انشاء تنافي عزمه في قلة من العيش وضيق حال
وكان في صباه يجالس العلماء ويكتب ما يستفد في العظام ونحوها حتى لا يملأها بغير حل المال الخ
وبعبارتها هو اذن له في المال في الافتاء وهو ان خمس عشر سنة اه وفي الجبري نقل عن بعض الفضلاء
ما نسبته قوله الخ الطبري اذ نال الخ أي مسلم كاه وظاهر كلامه وصرح به الاسنوني ولا تنافي بينه وبين
ما في النهاية لا احتمال الا في صدرهما أي من مسلم ومالك في سنة واحدة اه **(قوله لم بغداد)** سنة خمس
وسبعين ومائة فاجتمع عليه ما هو ورجع كثير ممن عن مذاهب كانوا علماء في مذهبه بوصفها ككله
القديمين **(قوله رجع لمكة)** فاقام بها مدة ثم لبغداد سنة ثمان وتسعين فاقام بها أشهر اثنى **(قوله فاقام**
بها) أي سبست بنين بدليل ما بعد جبري **(قوله كهف لاهلها)** ولم يلزم لها ناسر العلم ملازم الا لا اشتغال
بجماعها العتق بمعنى **(قوله ووفى الخ)** وسبغوه به أنه أصابته ضرر بشدة ففرض بها أياماً ثم قال ان
عبد الحكيم سمعت أمه يدعو على الشافعي بالوفى فكان يقول اللهم أمت الشافعي والأب عليم مالك
فذكرت ذلك الشافعي فقال

تخي أناس أن أموت وان أمت * فذلك سبيل استقياها واند
فقل للذي يبي خلاف الذي مني * تخيال آخر مثلهما وكان قد
فتوى بعد الشافعي بثمانية عشر ومائة كان ذلك كرامة الأمام شخزان اذ الجبيري قبل الضاربة له أشهب
حين تناطرح مع الشافعي فالحقه الشافعي فضر به قبل بكيان وقيل يقتناح في جنبه وهو المشهور وان الضاربة له
تبيان المغربي قال بعضهم ومن جله كرامات الشافعي رضي الله تعالى عنه انه تعالى أخفى ذك كرتين
وكلامة في العلم حتى عند أهل مذهبه اه **(قوله سنة أربع الخ)** يوم الجمعة سلخ رجب ودفن بالقرافة بعد
العصر من يومه معنى قال الربيع رأيت في المنام قبل موت الشافعي رضي الله تعالى عنه بإمام أدم صلوات
الله وسلامه على نبينا وعليه مات و يردون أن يخبروا جنازة له فلما أصبحت سألت بعض أهل العلم فقال هذا
موت أعلم أهل الأرض لأن الله تعالى على آدم الاسماء كلها كان الأبي سر حتى مات الشافعي رضي الله تعالى
عنه (فائدة) انتق بعض أولياء الله تعالى أنه رأى به في المنام فقال يارب أي المذهب أشغل فقال له مذهب
الشافعي نفس جبيري **(قوله باعتبار السابق)** أي في شرح فان قوى الخلاف **(قوله وفيه اختلاف)** أي في
نسبة القول للخرج إلى الشافعي وقوله الأصغر أي لا ينسب الشافعي وقوله الأصمدا أي يكونه مخرفا وقوله كا
أفاده أي التيسيد **(قوله بأن يفتل الخ)** عبارة عن الغنى والنهاية والخروج من عيب الشافعي يحكمين فيفتل في
صورتين مشابهيين ولم يظهر ما يصل الفرق بينهما فيقول الأصمدا جوابه في كل صوم ومتهما إلى الأخرى
فيحصل في كل صوم ومتهما قولان منصوص وخارج المنصوص في هذه وهو الخرج في تلك والمنصوص في تلك
هو الخرج في هذه فيقال فيقولان بالنقل والخروج والغالب في مثل هذا عدم إطباق الأصمدا على
الخروج بل منهم من يخرج ومنهم من يبيد فإين السورتين اه **(قوله وأما المنصوص)** واستعمل وجه المداوة
ينمو بين ما له بصري ويمكن وجه المداوة بأن المراد أن الرجاء الخارج أي في السلسلة الأولى والمنصوص
في الثانية وأما المنصوص أي في الأولى والخروج في الثانية تنكس السلك الاول **(قوله والفرق)** منصوب بأنه معقول
معه للفرق رأى وأما فقر والنصين مع الفرق بين السلسلة وتظهر ما قاله الكردي ويجوز زل بيعديه أنه بالفرق
عطف على فقر والخ كإعانه رجعة الفحو **(قوله وهو الأغلب)** أي الفقر ركردى **(قوله ومنه)** أي الأغلب
أو الفقر **(قوله على انقضاء الخ)** متعلق بالنص **(قوله لا مداها)** أي انقضاء العدة في التائب باعتبار
المضاف اليه **(قوله وعدم حصول الخ)** عطف على انقضاء الخ **(قوله وهو ما قاله)** أي أحدا نا أو أوست قد ارا

شذوقه على وجود اسم الولد ولم يوجد (وحيث أقول الجديد) وهو ما قاله الشافعي رضي الله عنه بمصر ومنه المختصر والبو يظن والام خلافا
شذوقه ما قاله بعد نحو وجه من بغداد الى مصر (فالتقديم)

وهو ما قاله قبل دخولها
(خلافه) ومنه كناية لاختلافه
أقول (القديم) وفي قول قديم
لا ينافي عدم وقوع هذه في
كلامه لأنه لم يذكر أنه قالها
بل انصرفت فهي كسابقها
(فالجديد خلافه) والعمل
عليه إلا في نحو عشرين وعبر
بعضهم بنصف وثلاثين مسألة
رأى بيان كثير منها وأنه
لنحو صحة الحديث به عملاً
بما تواتر عن وصية الشافعي
أنه إذا صرح الحديث من غير
معارض فهو مذهب ولو نص
فعله على ما لم ينص على
الجديد وجب اعتباره لأنه لم
يثبت رجوعه عن هذا
بخصوصه (وحيث أقول وقيل
كذا فهو وجه ضعيف والصحيح
أولاً صرح خلافه وحيث أقول
وفي قول كذا قال الراي خلافه)
وكان تركه لبيان قوة الخلاف
وضعته فهم ما لعدم ظهوره
له أو لإغراء الطالب على تأمله
والبحث عنه لقوى نظره في
المدار لمّا استخذ وصف
الوجه بالضعف دون القول
تأدياً (ومنها مسائل) جمع
مسئلة وهي ما يبرهن على
اثبات جملة الموضوع في العلم
ومن شأن ذلك أن يطلب
ويسأل عنه فإذا يسمى
مطلوباً ومسئلة (نفسية)
لعموم نفعها ومن الحاجة
إليها ووصف الجمع بالفراد
رعاية لفردها من حيث
ألمة (أي المختصر في مفاصلها
اللازمة مما غالباً (ينبغي)
أي يطلب ومن ثم كان

عبره عبارة المغني الجديد ما قاله الشافعي بمصر تصنيفاً واقتناعاً وأنه البطلان والبرهان والبرهان
وحواله وروى عن عبد الأعلى وعبد الله بن الزبير المكي ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم الذي انتقل أخيراً
إلى مذهب أبيه وهو مذهب مالك وغير هؤلاء والثلاثة أولهم الذين تصدوا لذلك وقاموا به والباقيون نقلت
عنهم أشياء مختصرة في تفاوت بينهم اه وفي النهاية ما وافقها (قوله وهو ما قاله قبل دخولها) شامل لما
قاله في طريقها سم عبارة المغني والقديم ما قاله الشافعي بالرافق تصنيفاً وهو الحجة وأقرب هو وأنه
جاعة أشهرهم الإمام أحمد بن حنبل والزعفراني والكندي وأبو نؤير وقدرج الشافعي عنه وقال
لأجعل في محل من وراعي وقال الإمام لأجل عد القديمن المذهب وقال الماوردي في أثناء كتاب الصادق
غير الشافعي جميع كتبه القديمة في الجديد إلا الصادق فإنه ضرب على ما وضع من وراعي وأما ما وجد
بين مصر والعراق فالتأخر جديد والمتقدم قديم وإذا كان في المسئلة قولان قديم وحديث فالجديد هو العمل
به إلا في مسائل يسيرة فنحو السبعة عشر أفتى فيها بالقديم قال بعضهم وقد تتبع ما أفتى فيه بالقديم فوجد
منصوصاً عليه في الجديد أيضاً وفيه شرح المذهب هنا على شيء من أحدهما أن افتاءه لا يجيب بالقديم في بعض
المسائل مجمل على أن أجهادهم أدهم إلى القديم لظهور دليله ولا يلزم من ذلك نسبة إلى الشافعي قال
وحيث نفي ليس أهلاً للترجيح بعين عليه العمل والقوى بالجديد ومن كان أهلاً للترجيح والاجتهاد في
المذهب يلزم ما يتبع ما اقتضاه الدليل في العمل والقوى به مبنياً أن هذا رأي هو مذهب الشافعي كذا وكذا
قال وهذا كما في قديم لم يعد محدث صحيح لا معارض له فإن اعتضد بدليل فهو مذهب الشافعي فقد صرح أنه
قال إذا صرح الحديث فهو مذهبي الثاني أن قولهم القديم مرجوع عنه وليس بمذهب الشافعي بحمله في قديم
نص في الجديد على خلافه أما قديم لم يتعرض في الجديد لما وافقه ولا لما يخالفه فإنه مذهب اه (قوله عدم
وقوع هذه) أي لفظة في قول قديم (قوله وعبر بعضهم بنصف وثلاثين) وقد يقال لا منافاة بأن أراد بالخبر
ما يبرهن بنفوس ثلاثين (قوله وأنه الخ) عطف على بيان الخ (قوله ولو نص فيه) أي في القديم (قوله لم ينص
عليه في الجديد) أي لم يتعرض في الجديد لما وافقه ولا لما يخالفه مغني (قوله وكان الخ) بشد النون وقوله
تركه الخ أي المصنف اسمه وخبره (قوله لعدم ظهوره) أي ظهوره المذكور من قوة الخلاف وضعفه
للمصنف سم (قوله لقوى الخ) متعلق بالاشارة وإعالة (قوله وصف الوجه) فعل ومفعول والفعل
ضمير مستتر راجع إلى المصنف (قوله وهي ما) أي مطلوب خبري يبرهن الخ أي أن كان كسباً لها به أي
أما إذا كان دليلاً فلا يقيم عليه برهان عش عبارة البرهان للفاضل المكتوب مسائل كل فن جليات
موجبات ضرورية بات كليات يبرهن عليها في ذلك الفن ان كانت نظرية فالخبر في ما شئت قوله ان كانت
نظرية يثبت على أن المسائل لا يجب أن تكون نظرية قبل قد تكون بدنية اه (قوله ومن شأن الخ)
عبارة السعد في التلويح اعلم أن المركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى من حيث اشتراكه على الحكم
فثبت من حيث احتمال الصدق والكذب خبراً ومن حيث افتاده الحكم اختياراً ومن حيث كونه حراً من
الدليل مقدمة ومن حيث يطلب بالدليل مطلوباً ومن حيث يحصل من الدليل نتيجة ومن حيث يقع في العلم
وسئل عنه مسئلة قال ذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات اه (قوله ذلك) أي ما يبرهن
الخ (قوله يسمى مطلوباً) مسئلة الخ نثر على ترتيب ألف (قوله ووصف الجمع الخ) لاجتماع هذا
الكثاف فقد ذكر الأشرف في شرح الانشآت الأصفى في وصف جمع الكثرة إذا كان للمبايعات الأفراد
بصري وأيضاً صرح النجاة بجواز وصف غير جمع المذكور السلام من الجوع بمضمون تأويل الجماعة
(قوله غالباً) إشارة إلى أنه قد يصفها في غير مفاصلها كإثبات الجنازة كذا (قوله أي يطلب الخ) الإوجه

مرفوع باعتبار حكمه بغيره أحواله ويجوز غيره (قوله قبل دخولها) شامل لما قاله في طريقها (قوله وكان
تركه) أي المصنف وقوله لعدم ظهوره أي المذكور من قوة الخلاف وضعفه وقوله أي المصنف (قوله
غالباً) إشارة إلى أنه قد يجمعها في محل واحد لا في مفاصلها كإثبات الجنازة (قوله ينبغي) الإوجه أنه ينبغي

الغلب فيها استعماها في المندوب تارة والوجوب أخرى وقد تستعمل للجواز أو التزجيم ولا ينبغي قد تكون التخصيم أو التكرار (إن لا يحكي الكتاب) المذكور وهو المختصر وما فيه الموقد سماه في ظهر خطه بخطه المنهاج وهو كالمنهج والنتيج يقع فكون الطريق الواضح من نهج كذا أو نحو موقد يستعمل بمعنى سلك فقط (منها) لتفاسها وصفها بالنفاضة والضم كأداة كلامه السابق لكن أعادها هنا زيادة ينبغي ومعموله اظهار السبب زيادة تمام خلوها من التنكيت بخلاف سابقها (أقول) غالباً فلا رد (٥٥) عليه نحو قوله في فصل الخلاع ولا

يتكلم وان كان زيادة مسئلة برأسها وسيعلم من قوله وفي الحان فداخ أن له زيادات من غير تميز ومن الاستفراء أنه يقول ذلك أيضاً في استدراك التصحيح عليه (في أولها) قلت وفي آخرها والله أعلم) أي من كل عالم وزعم بعض الحنفية أنه لا ينبغي أن يقال ذلك قيل مطلقاً وقيل للاعلام بغير البرس وورد بأنه لا يهجم فيه بل في غاية النعوت في المطالب بل في حديث البخاري في باب العلم في قصة موسى مع الخضر صلى الله عليه وآله وتبيناً وعليهما وسلم ما يدل به وهو قوله في غيب الله علي موسى أي حيث سئل عن أعلم الناس فقال أنا الذي رد العلم إليه أوردته الرب صادقاً بأن يقول الله أعلم بل القرآن داله وهو أعلم الله حيث يجعل رسالته وقد قال على كرم التوجهه وأورد على كسدي إذا سئلت عما أعلم أن أقول الله أعلم ولا ينافيه ما في البخاري أن عمر سأل الصحابة

أن ينبغي هنا بمعنى يليق ويحسن ويتأكد سم على حج ويمكن جل قول ابن حجر عليه بان يقال أي يطلب في العرف برسدي (قوله استعمالها) أي لفظة ينبغي (قوله في المندوب تارة والوجوب أخرى) وتحمل على أحدهما بالقرينتها يعني ما لو لم تدل قرينتها ينبغي أن تحمل على التذنب إن كان التردد في حكم شرعي والأفعلى الاستحسان والباقي ومعناها هنا كما قال غيره أنه يطلب ويحسن شرعاً ترك خلو الكتاب منها عس قول المتن (أن يحكي) لعله من الاختلاء (قوله المذكور) ينبغي حذفه (قوله أفاده) أي الوصف بهما (قوله كلامه السابق) أي قول المصنف مع ما مضى إليه ان شاء الله من النفائس المسخات (قوله لكن أعادها) أي الوصفين وكان لا فرق فيهما لافراد (قوله لسبب زيادتها) أي تلك المسائل مع خلوها أي تلك الزيادة (قوله بخلاف سابقها) أي من النفائس المتقدمة يعني أنه لا تنكيت على المصنف في زيادة نر وعلى ما ذكره من الفرق وعاد لا دليل إلى استيعاب الفروع الفقهاء حتى تنكيت عليه بل يذكر مسئلة كذا وإن كان ينبغي أن يذكرها بخلاف التبع على القيود واستدراك التصحيح فان التنكيت يتوجه على من أطلق في موضع التقييد أو مشى على خلاف الجمع ونحو ذلك يعني قول المتن (وأقول في أولها الخ) أي لتبين مسائل الحكم رجلي أي مع التزمي من دعوى الأعلية بغيره (قوله فلا رد الخ) تقرع على التقييد غالباً (قوله وان كان الخ) والوالد (قوله يقول ذلك) أي ما يأتي من قلت والله أعلم وقوله في استدراك التصحيح الخ أي مع أنه ليس من المسائل الزائدة كقوله قلت الأصح تحرير نسبة الذهب مطلقاً والله أعلم معنى قول المتن (في أولها تقول في آخرها الخ) المراد الأول والأخرى معناه العرف في فصدق بما اتصل بالأول والأخرى بالمعنى الحقيقي بغيره (قوله لا يهجم) أي لمشاركه غيره في العلم بنا على أن اسم التفضيل يقتضي المشاركة في أصل الفعل (قوله ما يبدله) أي يطلب ما فعله المصنف (قوله أورد الخ) في كون هذا التقدير كافياً في الاستدلال تأمل بصري (قوله وهو والله أعلم الخ) أي وفي الله أعلم عليه بالبشر (قوله وأورد الخ) أي الكلمات أو الأجوبة أو الأقوال المبتدأ بغيره أن أقول الخ (قوله ولا ينافيه) أي ما فعله المصنف (قوله عن سورة النصر) أي عن المراد بالنصر والغنى فيها (قوله لا ينافيه) أي عزم الله تعالى عنه (وقوله لمن قاله) أي خطا بالن قال الله أعلم (وقوله مرة) يظهر أنه طرف لقال الأول (قوله قد تبعنا الخ) مقول عمر قال سم قد ضيق الشاربين قد يتقاربان بين الله أعلم الله وقضيت أن قوله ان كلاً تعلم على تقدير لا معلقة يتقاربان وقوله ان الله أعلم لمفعوله (قوله لعين جله الخ) علة لعدم المناقاة الغمير في البخاري (قوله عا سئل عن الخ) أوجع حال نفسه من علم أوجهل مسائل عنه (قوله وما يابده) أي حسن ما فعله المصنف لا رد قول ذلك البعض بصري (قوله أيضاً) أي مثل ما ذكره الأخ في نحو الله أكبر وأعلم (قوله ومع الخ) مبتدأ خبره قوله مردود وهو كلام استقرأدي (قوله لا تقدر والخاف في الخ) يعني لتفسير الخافعة فيجب بذلك (قوله ونحو قول الخ) عطف على بان سيما فإن كان الرماخ وذا من الآية فهو محل تأمل إلا تراعى في معنى المعنى واتخاف في إطلاق خصوص الصغوات من من لفظ المفسر فلا يصح الاستدلال مع أن أورد أنه بعدة من السابق وقد غتار الثاني ونحو قوله فلا يصح الخ بافتاق الصري على أن أصغيتي الخجب ما فعله وأفعلى به بمعنى واحد (قوله كماله الخ) أي هذا التفسير وقوله لقول قتادة الخ متعلق بقوله أي فسر ان عطية وغيره هنا بمعنى يليق ويحسن ويتأكد سم على حج ويمكن جل قول ابن حجر عليه بان يقال أي

الذم مرة فقال الله أعلم فغضب وقال قولوا أعلم أو لا تعلم وفي رواية أنه قال بل قال مرة قد تتقاربان كلاً تعلم ان الله يعلم لعين جله أنه فحين جعل الجواب به رد بعلة عدم أخباره عا سئل عنه وهو يعلم وقد ذكر الأخ في الله أكبر وأعلم ونحوهما ما يصح بحسن ما فعله المصنف فعا ل به وما يابده أيضاً فلو لم يسئل عما لا يعلم أن يقول الله ورسوله أعلم ومنع نحو ما أحل المفسر لا تقدر والخاف في الخجب شيء مبره كذا مردود بان في غاية الاجلال ونحو قول الله أعلم بالبشر الله تجيب العجوان والأرض أبصر به وأسمع أي ما يصبر وما سمع كقوله ابن عطاء وغيره

هنا بمعنى يليق ويحسن ويتأكد سم على حج ويمكن جل قول ابن حجر عليه بان يقال أي

أقول فتداده لا بعدا بصير من الله ولا استيع (٥٦) وتقدر النخلة المذكور غير لازم ولا مطرد لأن كل مقام يحتاج إلى مناسبة كشيء وصفه بذلك أمانته

لأول من شأنه خلقه (وما وجدته) أي الناظر في هذا المختصر (من زيادة لفظة) أي كلمة كظاهره وكثير في قوله في التيمم عضو ظاهر بجره عدم كبير (دفعوها) كالهزمة في أحق ما يقول العبد فانها سوء كلمة كلمة (على ما في المرحوم فاعدها فلا بد منها) أي لا غنى ولا عوض عنها لطالب العلم لتوقف صحة الحكم والمعنى أو ظهوره عليها (وكذا ما وجدته) فيه (من الأذكار) جميع ذكر وهو لغة كل مذكور وشرا قول سبق لثناء أو دعا وقد يستعمل شرا أيضا لكل قول ثابت قائله (تخالفنا) في المرحوم وغيره من كتب الفقه فاعدها في حقته) أي ذكره أو ابتدأ موصاله لغصرت منه على يقين كحقته (من كتب الحديث) وهو لغتقد القديم واصطلاح علم يعرف به أحوال ذات رسول الله صلى الله عليه وسلم قول وفعله وصفة (المعتمدة) في نقله لا اعتناء أهله بفعله والفقهاء إنما يعتنون غالباً بمعناه دون غير المعتمدة فتعبدت على إشارته لأنه لا كل أحد يؤثر المعتمد على غيره (وقد أقدم بعض مسائل الفصل لمناسبة) أي لوقوع النسبة بين الشئين حتى يكون بينهما وجه مناسب (أو يختصار) قبل أحدهما كاف لا استلزامه الآخر انتهى

بذلك التفسير أخذاه من قوله تداده (قوله وتقدر النخلة الخ) أقول لا حاجة إلى هذا التكلف فقد ذكر الرضى أن معنى ما حسن زيد في الأصل شيء من الأشياء لا عرفه جعل زيداً خساناً نقل إلى إنشاء التعبد فأنحى عنه معنى الجعل فجاء استعماله في التعبد عن شيء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما أقدر الله وما أغلته وذلك لأنه أقصر من اللفظ على غيره وهي التجب من الشيء سواء كان بجعله لوله سبب أو لا إلى أن قال بل معنى ما أحسن زيداً أو أحسن زيداً لأن أي حسن خسن زيداً اه (قوله بما يناسبه) خبرنا أي يقدر بما لا يخ (قوله في هذا المختصر) الأحسن في هذا الكتاب غير قول المتن (من زيادة لفظة الخ) أي بدون قلت نهاية (قوله كظاهر) يقتضي أن المزدعل المرحوم لفظة طاهر فقط وعبرة المحلى والمعنى أي والنهاية كز زيادة كثير وفي عضو ظاهر في قوله في التيمم لأن يكون بجر عدم كثيراً والشين الفاحش في عضو ظاهر اه وهي تقتضي أن المزدعل في قوله في عضو ظاهر فقط وهو الذي يطابق ما رأيت في نسخة من المرحوم فاعدها في حقته عليها الشارح في مخالفة النسخ المشهورة وعبرة الشئ غير مما يشاء المحلى قول الشارح كثير راجع للفظ وتوله وفي عضو ظاهر راجع لفظاً انتهى به يعلم أن الأولى باقية لفظة على طاهر فاقشع هزمة أحق ولا ضرر ودال في تفسيرها بالكلمة بصرى عبارة الرشدي قوله مر كز زيادة كثير وفي عضو ظاهر فالاول مثال للفظ والثاني مثال لنحوها وما هنا مر من أن جملة في عضو ظاهر مرادة هو الموافق للواقع كما في الاتفاق ووقع في النسخة أن المزدعل لفظة طاهر فقط اه (قوله كالهزمة في أحق) قضية تعريف الكافية للكلمة أن هذه الهزمة ككتو مثل النحو في زيادة الباقي في قوله في البيع حتى خنطة وعبرة المرحوم رجة خنطة سم وفيه نظر إذ به التثنية أولى من الهزمة في محل الاختلاف ومقتضى ذلك أنها ليست كلمة بل بعضها باتفاق رجح في الامتحان الأول ولم يذكر والهزمة في محل الاختلاف ومقتضى ذلك أنها ليست كلمة بل بعضها باتفاق كما أشار إليه الطوي في حاشية الامتحان قول المتن (فاعدها) أي الزيادة غير مما يجعلها معجدة في الائتاء ونحوه نهاية وهذا جواب الشرط وقوله فلا بد منها للتعليل سم قول المتن (وكذا) خبر مقدم وقوله ما وجدته مبتدأ مؤخر غير مؤاخذاً لما طلب الناظر بهذين دفعاً لتوهم أنهما وقعان في النسخ أو من المصنف سهواً نهاية (قوله لتوقف صحة الحكم الخ) كان ينبغي أو نحو ذلك ليشمل زيادة الباقي في قوله في البيع حتى خنطة فانها أفادت البطالان في الحجتين منطوقاً وفي الحجة بمفهوم الأولى سم (قوله وشرا قول سبق لثناء أو دعا الخ) وهو مخالف لما يأتي في قول المصنف لا يثبت بالذكر والدعاء إذ الظاهر من العطف التعارف إلا أن يقال إن الدعاء في ذلك من عطف الخاص على العام عن (قوله لكل قول الخ) أي في مثل نحو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (قوله علم يعرف الخ) هذا نعر يفهم الحديث رواية (قوله وصفة) أي وتقر براؤه قول المتن (المعتمدة) أي كالصحيح وبقيته الكتب الستة نهاية (قوله في نقله) الضمير راجع للحديث وقوله لا اعتناء أهله الخ عامة لكونها معتمدة بغيره (قوله دون غير المعتمدة) حال (قوله ففيه الخ) أي في الوصف بالمعتمدة قول المتن (بعض مسائل الفصل) إنما قيد بالفصل إشعاراً بأنه إنما يقدم من فصل إلى غيره في الباب ولو أطلق شمل التقديم من باب أو كتاب الخ مع أنه لم يرد ذلك أذن شأنه فوات المناسبة والاختصار (قوله وأختصار) ينبغي جعلاً أو مانعة لخالج أذ قد تجتمع المناسبة والاختصار ووجه حصول الاختصار بالتقديم أن المتقدم قد يناول مع ما قدم عليه في عامل

ينبغي

اختصار قبل أحدهما كاف لا استلزامه الآخر انتهى

وورد مع الاستلزام ان قد توجب مناسبة بلا اختصار بل قد لا توجب الامع عدمه وقد يجد اختصار (ov) من حيث اللفظ من المناسبة من حيث المعنى وذلك كما وقع له اول الجراح فانه اخرج تحت المكرة

عن تحت السبب الموجب للقد واجمع أقسام المسئلة بمحل واحد (ورجى) للتقليل كما جرى عليه عرف الفقهاء وان قبل انه التكتير أكثر وقد قبل معارف عما يورد الذين كسروا ولو كانوا مسلمين (قدمت فصلا) وهو لغت الحار ج بن الشين وهو في الكتب كذلك لفصله بين أخناس المسائل وأنواعها (للمناسبة) كفضل كفارات محرمان الاحرام على الاحصار (وأرجو) من أن لم ياعدد البأس فهو تجوز فروع مجبور على قرب واستعماله في غيره كما في ما ذكرنا ترجون لله وقارا أى لا تخافون عظمتهم مجاز يحتاج لقرينة (ان) عبر جماع أن المناسب للرجاء اذا اشار الى انه مع رجائه ملاحظ مقام الخوف المقضى للتردد في التلم

ينبغي جعل اوماء معتلا لوجع ادق فيجتمع المناسبة والاختصار ووجه حصول الاختصار بالتقديم ان التقديم قد يتشارك مع مقدم اليه في عامل او خبر او نحو ذلك فيكتفي لهما بالواحد من ذلك سم (قوله يمنع الاستلزام الخ) اقول ولو سلم فالجواب بينهما فيدان كلامهما قد يقصد بخصوصه وهو لا يفهم من الاختصار على احدهما سم (قوله وذلك) اى انفراد المناسبة عن الاختصار (قوله وهو الخ) فيسأ استخدام ادليس المراد بالرجوع لفظ فصل بل الجملة المخصوصة من الانفاط او المسائل او غير ذلك مما قرى في محله سم قول المتن (للمناسبة) لم يقل الاختصار كانه لبعده وان امكن كان يحصل بالتقديم اشتراك الفصيلين في ترجمة عامة سم (قوله كفضل الخ) على حذف مضاف عبارة النهاية كتقديم فصل التخيير في جزء الصل على فصل الفوات والاحصار اهـ وعبارة المغنى كفضل في باب الاحصار والفوات فانه اخبر عن الكلام على الجزاء والمحرر وقدم عليه وما فعله المصنف في المنهاج احسن لانه ذكر بحرمان الاحرام وآخرها الاصطبا ولا شك ان فصل التخيير في جزء الصل مناسبة له لتعلقه بالاصطبا فتقديم الفوات عليه غير مناسب كالاخفى اهـ (قوله في غيره) اى غير ضد البأس كدوى قول المتن (ان تم) جوابه محذوف دل عليه ارجو غيره اى عند البصريين واما عند الكوفيين فالتقديم هو نفس الجواب ولا حذف ولا تقدر وجرى عليه الفقهاء والمناطقة بتسديد الحكيم (قوله مقام الخوف) اى مرتبة تلان حق العبد أن يكون بين الرجاء والخوف على كل حال كدوى (قوله في التمام للرجو) حاصله ان المصنف انما عبر بان في التعليق على التمام للارزوم للرجو اى كون هذا المختصر في معنى الشرح مع ان رجاء الملزوم يقتضى رجاء لازمه اشارة الى انه في مقام الخوف المقضى للتردد في الرجاء المستلزم للتردد في لازمه اى التمام وبه ندفع ما في سم قول المتن (هذا المختصر) لم يقل الكتاب عله ان سبب اذ ار جو تمام المختصر وما ضم اليه الا المختصر فقما كقال ينبغي ان لا يخلى الكتاب تغليا للمختصر على ما ضم اليه الاصل انتهى بكبرى اهـ عش (قوله وان تقدم الخ) معلوم انه لم يتقدم كله والافاق ان تم فلا بد من كون الاشارة الى الفهم وان صرح أن يشار للخارجى سم (قوله كما هو مبين) اى كون المشار اليه الحاضر في ذهنه مطلقا (قوله في أول شرحي) لا ارشاد وما ينبه تبع فيه الدواني وقد تعقبه شيخنا عيسى وصنف في جواز الامر بن وسنوضع المقام في حاشية ثانيا شاه الله تعالى سم (قوله شرحي) لا ارشاد كذا فيما رايت من النسخ بالياء اول الجرح وفي نسخة سم من الشرح شرح الارشاد بالافراد والاضافة (قوله الشرح) المناسب للروح (قوله من ابدال الغرب الخ) في كون الابدال المذكور من وظيفة الشارح نظر الآن بادل لازمه من وجود التنبيه على وجود ما يستحق أن يبذل بصري وقوله من

أخبر او نحو ذلك فيكتفي لهما بالواحد من ذلك (قوله ورد الخ) قد يقول هذا القائل ان الاختصار مناسبة

قالاقتصار على المناسبة كاف فلا يهض هذا الردع له وقوله يمنع الاستلزام الخ اقول ولو سلم فالجواب بينهما

يقصد ان كلاما قد يقصد بخصوصه اذ لا يفهم ذلك من الاقتصار على احدهما (قوله وهو في الكتب كذلك الخ) لا يخفى ان مسمى الفصل ليس المراد به لفظ فصل بل الجملة المخصوصة من الانفاط او المسائل

أو غير ذلك مما قرى في محله فسمى الفصل قول المصنف الا في باب الحديث يقدم داخل الخلاء يساره

الى باب الموضوع فتقضى كلامه انه لو حظ في تسمية هذه الجملة فصلا كونها فصلت بين باب الموضوع باب

الحديث ولعله بعد ولا يبعد انه انما لحظ في ذلك التسمية ان تلك الجملة مفصلة من غير هافت شامل (قوله

للمناسبة) لم يقل الاختصار كانه لبعده وان امكن كان يحصل بالتقديم اشتراك الفصيلين في ترجمة عامة

أو بعض مسائلها في نحو تعامل أخبر (قوله في التمام للرجو) قد يشبه هذا الكلام ان الرجو

هو المعلق بان وليس كذلك كالاخفى فتأمل بل المرجو أن يكون الخ قتلها فظهر له لم يعبر بان في الرجو

بل في المعلق عليه المرجو وقوله للرجو اى كون هذا المختصر في معنى الشرح (قوله وان تقدم الخ)

معلوم انه لم يتقدم كما هو لا فاق ان تم فلا بد من كون الاشارة الى الفهم وان صرح أن يشار للخارجى

(قوله أول شرحي الارشاد) اى في قوله وبعد هذا اختصر الخ وما ينبه تبع فيه الدواني وقد تعقبه شيخنا

أصل الخلاف ومما ائبه وضمير بادايت بنفسه

الدهول يبق الا ذكر نحو الدليل والتعليل فلذا لم يقل شرعنا علم ذلك بقوله (فاني لا أحذف) بإجماع الدال أسقط (منه) محسب ما عرفت عليه (من الاحكام) التي في نسختي ولم (٥٨) يكن في ما ذكرته ما يفهم من حذفه فلا رد عليه شي مما اعترض عليه بحذفه من أصله

والحكم الشرعي خطاب الله تعالى المتعلق بفعل المكلف من حيث انه مكلف والشئ لغة عند أكثر أئمتنا ما يصح أن يعلم وتجبر عنه وعليه أكثر الاستعمال في القرآن وغيره وعند آخرين كالبيضاوي حقيقته في الموجود مجاز في المعلوم ولم تختلف الاشارة والمعللة في اطلاقه على الموجود وانما النزاع بينهما في شئ من المعلوم بمعنى ثبوته في الخارج وعدم ثبوته فيه فعند الاشارة لا وعند المعتزلة يتم قال المصنف وغيره واقضوا على أن المحال لا يسمى شأنا وحصل بسط ذلك كتب الكلام (أصلا) هي عرفا للبالغة في النفي مصداق أو لا مؤكدة لا لأحد في أي مستأصلا أي فاطعا للعدف من أصله من قولهم استأصله قطعناه أصله (ولا) أحذف منه شأنا بالمعنى السابق (من الخلاف) ولو كان (واها) أي ضعيفا جدا مجاز عن الساقط (مع ما) أي أتى بمعنى ذلك معناه (بما) أثرت الهمزة (النفاث) المتقدمة (وقد) للتحقيق (شرعت) بعد شروعي في ذلك المختصر كما أفاده السان أوع شروعي فيه عرفا ولا ينافيه ذلك السابق والتعبير بالتمام

عيسى وصنف في جواز الامر من وسن وضع المقام في سائنتان شاء الله تعالى نعم كون الاشارة في عبارة المناهج هذه لما في الذهن هو المناسب فتأمل (قوله) علم ذلك الخ وجه التعليل ان قوله الات سمع ما أثرت الهم من النفاث يفيد بادل الغريب والموهم ما ذكره الشارح (قوله) أي مستأصلا الخ محتمل انه راجع للحال فقط وان تقد المصدر به أو صل عدم الحذف فيكون أصلا منصوب بمحذوف (قوله) بالمعنى السابق يمكن أن يكون اشارة الى اعتبار ما عزم عليه وما في نسخة (قوله) أي ضعيقا) هو المعنى المجازي وهو بمعنى الساقط لكن سق وطا مجازا يأتيها (قوله) مجاز عن الساقط) الفهم منه ان المعنى الحقيقي الساقط واستعمل ههنا في غيره فاعني المجازي ههنا غير الساقط لكن المراد انه غير الساقط حقيقة لا فهو ساقط مجازا لانه من قبل الاستعارة (قوله) أوع شروعي فيه في هذا التردد بحث تعين بعده الشرع ولا يصور السبق لاستعماله التكليم على ما لم يوجد والعلة لان كلام المختصر وذلك الجزء عام لفظا وألغى ومعنى لفظين أو نقشن من قبل الهم الآن و بدلا بعده الترخي والمعلقة التعقيب تأمل ولكن لا اشكال مع قوله عرفا (قوله) لا ينافيه الخ ينظر صوة المناقاة وان دفعها بقوله لاحتمال الخ (قوله) حيث اختصاره) قد

لاحتماله بأنه باعتبار ما في الضم (في جزء) أي كالمصغرا الخ شبهها بمعنى الجزء لغته وهو بعض الشئ (لطيف) يحمله حيث جدا (على صورة الشرح) صفة ثانية لجزءه (لذا) جمع دقة فهو هي ما خفي ادراكه الابدع من تأمل (هذا المختصر) من حيث اختصاره ليعار تأخره لا لسله دافق الكتاب أشار اليه لفظ المختصر وصرح به قوله (ومقصوديه التنبه على الحكمة) أي السبب

والتحقيق انها في نحو ومن ثبوت الحكمة العلم والعمل المتوفر فيهما سائر شروط الكمال ومنها ما به (في العدول عن عبارة المحرر وفي الحاق الزائد على المحرر بلا تعيين من (فيد) للمسئلة (أوحرف) في الكلام كالمسئلة في أحق (هـ) (أو شرط للمسئلة) وهو بالسكون لغة تعلق أمر

حيث الخ يقال انه لا يثبت على الحكمة في الحاق قيد أو حرف أو شرط للمسئلة لانه ليس المراد بالاختصار هنا خصوص تقليل اللفظ بل أخذ جملة هذا الكتاب من المحرر وأخذ من المحرر صادق مع إضافة شيء إليه يثبت على حكمته إضافة إليه وصدق على بيان حكمته تلك الأضافة لأنه شئ حقيقي يتحقق باختصار المحرر فتأمل سم (قوله) أي الحكمة وقوله العلم الخ خبره (قوله) المتبوع (فيهم) أي العلم والعمل (قوله) في الكلام قد رد ذلك لأن الحرف لا يحسن تعلقه بالمسئلة فمرة (قوله) وربان من أقسام القيد الخ ومن أقسامه أنضام ما به لتقدير يحصل الخلاف مع عموم الحكم إلا أن يقال هو قيد للمسئلة التي هي محل الخلاف وما به في الإشارة إلى أوليها الحكم فيما يخص القيد أو إلى أن هذا القيد هو محل الاستغراب بثبوت هذا الحكم فيه لا يقال حاصل ذلك كله أن القيد أعم فليست تنبع عنه الشرط ولتتبع عطف الشرط عليه بأول امتناع عطف الخاص على العام هنا لا نقول لجمع بينهما اهتماماً وتبهما على الفرق بينهما وعطفه بأول مجموع على أنه أراد بالقيد ما لا يكون شرطاً للمسئلة فتبنا في الإرادة سم (قوله) مبتدأ أي قول المصنف أي بترك ذلك مع عطف عليه وقوله من الضروريات خبرهما وقوله من العمل ما يتحقق (قوله) وما قد يتحقق عطف على المقاصد (قوله) ومنه) أي ما قد يتحقق (قوله) حرف (قوله) أي عطف على الحكمة أو العدول الخ أو الحاق الخ أو قيد الخ أو اقرب الأخير (قوله) المذکور) أي من الدقائق الناشئة عن الاختصار فمرة عبارة المذكور أي من قوله من التفاسير المستحبات إلى هنا أو من قوله ومقتضى التنبيه إلى هنا اه (قوله) وهي أي الضرورية (قوله) وتفسيرهما يحتاج إلى مفاصل) أقول لا خصوصه لأن المحتاج إليه أعم مما لا مندوحة عنه وبوصف الضروريات بقوله التي لا بد منها أصبر بمعنى ما لا مندوحة عنه بخلاف التفسير لها بما لا مندوحة عنه فإنه يقتضي كون الصفة للتفسير وهو خلاف الأصل في الصفة سم (قوله) في ثم لاجل إرادة المعنى الأول (قوله) ما يدا الكمال الخ متعلق بإدخال عمله وفي تقررها توقفه على العمل المناسب ما في المعنى ففضل خلوها بالمقصود اه (قوله) يعرف الخ) الباسم يسمي بمعلقة بمن يدا الكمال (قوله) بذلك) أي أكثر (قوله) في قوله) أي التمايز (قوله) في محل الخ) يعني باب الحيز والخارج متعلق بالتنبيه (قوله) وفي محتمه) أي ما قاله الشراح (قوله) وهذا الشيء الخ) أي حل التلاقي قبل الغسل وقوله به أي أكثر (قوله) السابقة) أي في شرح أو قول الخ (قوله) بعض المشار إليه) أي بقوله ذلك (قوله) أو المراد بالحرف الخ) أي باطلاق اسم الجزء

بهم إشكال قوله من حيث اختصاره لأنه لا يثبت على الحكمة في الحاق قيد أو حرف أو شرط للمسئلة لأن الحاق ذلك بالاختصار فيه وإشكال فيه لانه ليس المراد بالاختصار هنا خصوص تقليل اللفظ بل أخذ جملة هذا الكتاب من جملته المحرر وأعم من أن يحصل تقليل اللفظ في كل موضع أو في غالب المواضع مثلاً وأخذ من المحرر صادق مع إضافة شيء إليه يثبت على حكمته إضافة إليه وصدق على بيان حكمته إضافة إليه شرح لدقة تنبع بتعاقب باختصار المحرر فتأمل لكن قد يظهر من ذلك إشكال قوله من حيث اختصاره عبارة المحرر (قوله) وربان من أقسام القيد الخ) أقول قد يقال من أقسامه أنضام ما به لتقدير يحصل الخلاف مع عموم الحكم إلا أن يقال هو قيد للمسئلة التي هي محل الخلاف وما به في الإشارة إلى أوليها الحكم فيما يخص القيد أو إلى أن هذا القيد هو محل الاستغراب بثبوت هذا الحكم فيه لا يقال حاصل ذلك كله أن القيد أعم فليست تنبع عنه الشرط ولتتبع عطف الشرط عليه بأول امتناع عطف الخاص على العام هنا لا نقول لجمع بينهما اهتماماً وتبهما على الفرق بينهما وعطفه بأول مجموع على أنه أراد بالقيد ما لا يكون شرطاً للمسئلة فتبنا في الإرادة (قوله) وتفسيرهما يحتاج إلى مفاصل) أقول لا خصوصه لأن المحتاج إليه أعم مما لا مندوحة عنه وبوصف الضروريات بقوله التي لا بد منها أصبر بمعنى ما لا مندوحة عنه بخلاف التفسير لها بما لا مندوحة عنه فإنه

احتذر بذلك عن الحاق الحرف فإنه بعض المشار إليه وهو غير ضروري لكن بقيد كونه لا يتوقف صحة المعنى عليه نعم أن كانت الآثار لجمع ما من من التفاسير أو المراد بالحرف مطلق الكلمة

على السك (قوله ولو بالمعنى اللغوي) وهو ما يتكلم به الانسان قليلا كان أو كثيرا (قوله كانه متجه على حر نحو) (وعلى الله لا غير) بالزوال قبل السؤال أو مطلقا ومن ثم قسره بالله الذى علم عطائه جميع خلقه لا سبب منهم وتفسيره بالعفو أو العلى بعيد (اعتمادى) بأن يقدري على انعمه كما أقدرنى على الشروع فيه فانه لا يرمي اعتمده على هذا كالذى سبق ايدان بسبب وضع الخطبة (والله لا لا غيره (قوى) من قوض أمره الله اذا رد موضعه عليه واعتقاد الكمال (واستنادى) في ذلك وغيره فانه لا يجب من استند اليه والاعتماد والاستناد يصح أن يدعى ترادفهما وان الاعتماد أعصم والتمتر جاؤه بأما به سؤله قدر وقوع عطائه فقال (وأسأله التسمية) أى بتألفه بتة سالحة (لى) فى الاستزاد لعل على الاعلى نفعها (ولاستر المسلمين) أى بأفهم أوجه معهم من السؤر أو سور الاندبان بلهمهم الاعتناء ولو بمجرد كناية ونشل ووقف ونفعهم يستلزم نفعه لانه السبب فيه (روضة عنى وعن أجباق) بالتشديد والهمز أى من يحوفى وأحسم وان لم يأت منهم لانه يفتى أن يحب فى الله كل من انصف بكمال سابقا ولاحقا (وجميع المؤمنين) فيه تكرر والدعاء للبعض الذى هو منهم والاسلام والايان طال قيا بينهم ان النسب الكالم

والاسلام فلنذكرهما قال ايمان تصديق القلب بما علم ضرر وريحته صلى الله عليه وسلم عند الله كأنه واحد
والنبوة والبعث والجزاء واقتراض الصلوات الخمس والزيادة والصلوات الخمس والزيادة والصلوات الخمس والزيادة والصلوات الخمس والزيادة
وقبوله وذهب جمهور المحدثين والمعتزلة والخوارج الى ان الايمان مجموع ثلاثة أمور واعتقاد الحق
والاقرار به والعمل بقرائنه فمن أجل الاعتقاد وحده فهو منافق ومن أجل الاقرار فهو كافر ومن أجل العمل
بالعمل فهو فاسق وقفاؤه كافر عند الخوارج وخارج عن الايمان غير داخل في الكفر عند المعتزلة وبدل على
انه التصديق وحده اضافة الايمان الى القلب في القرآن والحديث ولما كان تصديق القلب أمرا باطنا
لا اطلاع لنا عليه جعله الشارع منوطا بالنطق بالشهادتين من التصادر عليه وهل النطق بالشهادتين شرط
لاحراز أحكام المؤمنين في الدنيا من الصلاة عليه والتوارث والمناكحة وغيره داخل في معنى الايمان أو
خارج منه داخل في معناه قولان ذهب جمهور المحققين الى أولهما وعليه من صدق بقلبه ولم يقل بلسانه مع
تمكنه من الاقرار فهو مؤمن عند الله وهذا أوفق بالغلو والعرف وذهب كثير من الفقهاء الى ثانيهما أما العارض
عن النطق به سيما من أركبته أو أنه سترام من قبل التمكن منه فإنه يصح ايمانه وأما الاسلام فهو أعم
الجوارح من الطاعات كالنطق بالشهادتين والصلوات وكافة غير ذلك ولكن لا تعتبر الاعمال المذكورة في
اخر وجع عن عهد التكليف بالاسلام الامع الايمان وهو التصديق للمذكور فهو شرط للاعتداد بالعبادات
فلا ينفلك الاسلام عن الايمان وان كان الايمان قد ينفلك عنه كن احتراثة المشقة قبل اتساع عروقه لا تنلفظ هذا
بالنظر لما عند الله أما بالنظر لما عندنا فالاسلام هو النطق بالشهادتين فقط فمن أقربهما أحسنه عليه أحكام
الاسلام في الدنيا ولم تحكم عليه بكفر الاظهار أما ما التكبذب كالسجود واختيار الشمس أو الاختلاف
بنبي أو المصنف أو الكعبة أو نحو ذلك والله أعلم اه قال الرشدي قوله مر فهو مؤمن عند الله تعالى هو
مصدق بالذات كان لوعرض عليه النطق بالشهادتين لم يمتنع فلا رد عليه أو طالب اه (قوله) نحن ما صدقنا
خلاف لما بهما كمر وفاقا للمعنى حيث قال بعد ذكر الخلاف ما نصه وبالجملة فلا يصح ايمان بغير اسلام ولا
اسلام بغير ايمان فكل منهما شرط في الآخر على الاول وشرط منه على الثاني اه (قوله) ألا يوجد الخ
هذا لا يثبت المدعي ألا يلزم منه الاتحاد ماصدا فلو جاز أن يكون بعض المعتزات خرا من أحدهما وشرط
لاخر فختلفا الماصد أو الماصد ما ذاك البعض حوز منه غير ماصد ما هو شرط فليس نحوه في أحدهما
وخر وجه عن الآخر سم فيه نظر ظاهر اذ من المعالم أن مدار الاتحاد صدقا الاتحاد المعتزات ولا مدخل
لشرطية الشرطية فقولاه فختلف الخ في حيز المنع وقوله اذ ماصد الخ لا يثبت كاهو ظاهر

(كتاب الطهارة)*

(قوله) على وسائل أو بعة) لعل مراده بالوسائل المقتضيات التي عبر بها في شرح الارشاد والماء والتحاشات
والاجتهاد والاواني وبالمقاصد الوضوء والغسل والتهيم وازالة النجاسة وتجنبها فلا عد من الوسائل التراب
كالماء والاحداث كالنجاسات لكن بشكل على هذا قوله وأقردها بتراجم بالنسبة لازالة النجاسة الا أن راد
بباب النجاسة بيان النجاسة اذ اوازلة فيكون قد ترجم للازالة انتهى سم أقول قوله فلهذا لا قد يقال
لما كان التراب غير رافع بل هو مبيح لم يعد فيه نجاسه ورافع الطهارة عالم توقف على الحدث التام بل قد
قالوجه التعميم (قوله) ألا يوجد الخ هذا لا يثبت المدعي ألا يلزم منه الاتحاد ماصدا فلو جاز أن يكون بعض
المعتزات خرا من أحدهما وشرط لاخر فختلفا الماصد أو الماصد ما ذاك البعض حوز منه غير ماصد
ما هو شرط فليس نحوه في أحدهما وخر وجه عن الآخر

(كتاب الطهارة)*

(قوله) على وسائل أو بعة) لعل مراده بالوسائل المقتضيات التي عبر بها في شرح الارشاد والماء والتحاشات
والاجتهاد والاواني وبالمقاصد الوضوء والغسل والتهيم وازالة النجاسة وتجنبها فلا عد من الوسائل التراب
من الوسائل والمقتضيات التراب كالماء والاحداث كالنجاسات لكن بشكل على هذا قوله وأقردها بتراجم

والحق أنهم ما اتخذنا
ما صدقنا ألا يوجد شرعا
مؤمن غير مسلم ولا عكسه
ومن آمن بقلبه وترك التلفظ
باسمائه مع قدرته عليه نقل
الصفاء الاجماع على تحليده
في النار لكن اعترض بان
كثير من بل المحققين على
خلافه مختلفان مفهوم ما ذك
مفهوم الاسلام الاستسلام
والاقتداء ومفهوم الايمان
التصديق الجازم بكل ما علم
بحجته صلى الله عليه وسلم به
بالضرورة الاجبالي الاجابي
وتفصيلا في التفصيلي هذا
(كتاب أحكام الطهارة)
المشتملة على وسائل أو بعة
ومقاصد لذلك

توجد بلاسحق حدث كالولود فانه ليس محمد ناوان كان في حكمه ومع ذلك بطهره وليه اذا اراد الطواف به لم يعدوا الحدث من الوسائل التي من شأنها ان لاتنفك عرش والمشهور ان الوسائل الحقيقية الماء وانتراب والخز والدائع بجري (قوله وأفردها) أي المقاصد (قوله بتراجم) بكسر الجيم بجري (قوله أطول الخ) علة الاستثناء قوله فرفا الخ علة لما قبله (قوله والكتاب كالكتب والكتابة) فلكتب ثلاثة مصادر أحدها جرد من الزيادة والثاني من يد يعرف والثالث بجري والآخر ان مشتقان من الاول لان المصدر المازي بد يشق من الجرد كما صرح به السعد ويحمل قولهم المصدر لا يشق من المصدر اذا كانا بجري دين أو من دين (قوله الضم والجمع) ومنه قولهم تكتب بنو فلان اذا اجتمعوا وكتب اذا خط بالقلم لما فيه من اجتماع الكلمات والخروف وعطف الجمع من عطف الاعمال لان الضم جمع مع تلاصق ولا يشترط في الجمع التلاصق فيبينهما ٤ ومخصوص مطلق وقيل من عطف المراد في انه لا يشترط في الضم التلاصق كالجمع شيخنا (قوله واصطلاحاً) أي في اصطلاح الفقهاء وعرفهم وغيرهم مقابل للغوى في الكتاب بقوله واصطلاحاً في الطهارة بقوله وشرا عتبه على ماهو المعروف من ان الحقيقة الشرعية هي ما يتلقى معناها من الشارع وان ما يتلقى من الشارع يعني اصطلاحاً وان كان في عبارات الفقهاء بان اصطلاحاً على استعماله في معنى ولم يتلقوا التسمية من كلام الشارع نعم قد يعبرون عن اتفاقية الفقهاء بقولهم شرعاً ليسم جهة الشرع عرش وبجري (قوله لجملة الخ) أي الدال على جملة على حذف الضافة لان التحقيق ان التراجيح اسماء الالفاظ المحصورة باعتبار دلالتها على المعاني المحصورة عرش وشيخنا وبجري (قوله فهو اما باق الخ) يعني ان نقل كتاب من المعنى اللغوي الى الاصطلاحى اما ان دعاء ينقل من مطلق الضم الى الضم المحصور أي ضم جملة مختصة من مسائل العلم أو بعد جعله بمعنى اسم للفعول أي المضموم أو بمعنى اسم الفاعل أي الجامع وبه يندفع ما في البصري وسم (قوله اما بمعنى اللام) أي على غير الثاني وقوله أو بيانية أي على الثاني كذا في شرح العباب يتأمل هل وجد شرط البيانية وفي تخصيص معنى اللام غير الثاني نظر سم أقول المراد بالبيانية هنا إضافة الاعمال الى الاخص كروم الاحد ولو قال البيان كان أول الالبيانية المرفوعة في النحو بشرط فيها أن يكون بين المضاف والمضاف السمعوم ومخصوص من وجه كما تم فضة ولا يخفى ان البيانية بالمعنى المتقدم تجري في الثالث أيضاً (قوله فان جمعت) أي هذه الالفاظ الثلاثة تصنف كالتحتاج (قوله غالباً) قد قبل حدث فرض الكلام في اجتماعها فلا حاجة له في غالب الالفاظ الثلاثة في تصنف كالتحتاج (قوله الثلاثة في مؤلف كالتحتاج ان يشتمل كل كتاب من كتبه وكل باب من أبوابه وكل فصل من فصوله على ما ذكر كما هو ظاهر (قوله بالغرض الخ) وأما بالضم فاسم لبقية الماء من قاسم الغزى أي ما فضل من ماء طهارته في نحو الارواق لا في نحو بر و نقل البرماوى عن شيخه وعن الفشتي انها بالكسر اسم لما يضاف الى الماء من نحو سدر شيخنا (قوله لغتاً لوصول الخ) عبارة النهائية والمعنى وهي لغت الخ في كلام الشارع فقد عرفت طهارة وبعدد والا

بالنسبة لالة التجاسات الان ودين النجاسة اذا توافقت فيكون قد تمردت لالة (قوله فهو اما باقاً على مصدر بنه) ان كان المراد المعنى الاصطلاحى ففهمه ان لا يتأق في المصدر بل ان الجملة من العلم ليست معنى مصدر باقاً ذكره انما يناسب المعنى اللغوي (قوله أو بمعنى اسم المفعول) قال في شرح العباب أي المكثوب وقوله أو الفاعل قال في شرح العباب أي الجامع للطهارة انتهى (قوله والاضافة الخ) عبارة شرح العباب والاضافة على غير الثاني بمعنى اللام وعليه بيانية تنهى يتأمل هل وجد شرط البيانية وفي تخصيص معنى اللام بغير الثاني نظر (قوله أو بيانية) ان أو بدلاً لاضافة كمال الى أحكام التي قدره توقف البيانية على اتحاد المراد بكتاب أو أحكام بان مراد بكتاب المسائل بمعنى الاحكام وبالأحكام المسائل والام تصح البيانية وان أو بدلاً لاضافة الى الطهارة توقف البيانية على ان مراد بالطهارة قماراً بذكرها لكن ذلك خلاف تفسيرها الا في والام تصح البيانية ولا يخفى ان كونها بمعنى اللام يعني على عدم اتحاد معنى المضاف والمضاف اليه هذا كالمع قطع النظر عما قبل ان شرط البيانية ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم ومخصوص من وجه

وأفردها بتراجم دون ذلك
الانجاسة لطول لمباحثها
فرفاين المقصود بالذات
وبغيره والكتاب كالكتب
والكتابة لغة الضم والجمع
واصطلاحاً اسم لجهة مختصة
من العلم فهو اما باق على
مصدر بنه أو بمعنى اسم
المفعول أو الفاعل والاضافة
اما بمعنى اللام أو بيانية
وبمعنى ثالثاً الخ بالباب
والفضل فان جمعت كان
الاول للمشتعلة على
الآخر من والثاني المشتعلة
على الثالث هو "مشتعلة"
على مسائل غالباً في السك
والطهارة بالغرض مصدر طهر
بفتح هائه أقصع من ضمها
يعلم ضمها فهو مأوما
طهر بمعنى اغتسل فثالث
الهالفة الخ لوصول من
الدين ولو معنوا يا

فيحتاج الى جعل قولہ مصدر الخ لا اخبراً **(قوله كالغيب)** من الحدوث والحسد وغيرهما شجنا **(قوله زوال المنع الخ)** كرم الصلاة ع ش عبارة الاقناعاً أحسن ما قبل فيه أي تفسيرها شرعاً انه ارتقاء المنع المرتب على الحدوث والخس يدخل فيه غسل التيمم والمجنونة لتحللها لمجانة الامتناع من الوطء قد زال وكذا يقال في غسل الميت فإنه أزال المنع من الصلاة بحذف **(قوله والحيث)** الواو بمعنى أو **(قوله ويجزى)** أي باعتبار الأصل ثم صار حقيقة تعريفية يتناسب كلامه والحقه فوافق حيث ذماني كلام غير من أنه معنى حقيق شرعي كلاله ويدفع اعتراض سم والبصري **(قوله وهو)** أي المجازي أو السبب **(قوله لا فائدة ذلك)** أي الزوال **(قوله كالتيتم)** فإنه يفيد جواز الصلاة الذي هو من آثار ذلك نهاية ومعنى وأدخل بالكاف وضوء صاحب الضرورة لكونه يبيع باسطة مخصوصة بالنسبة لفرض وفراغ والاستحباب بالحجر لكونه يبيع باسطة مخصوصة بالنسبة لصلاته فاعله **(قوله وهذا الوضع)** أي المجازي **(قوله عرفها المصنف)** أي في مجموع مداخلها فيها الاغسال المسنونة ونحوها معنى **(قوله بأنها رفع حدث الخ)** قد يقال في صحة جعل التعريف على المعرفة نظر سواء أريد بالوضع معشلاً المعنى المحسوس أو بالحاصل بالمصدر اللهم إلا أن يؤول الرفع بالرفع بصري عبارة عن من سمع على شرح البسطة نصه في ذلك التعريف صريح في أن الرفع والإزالة هما نفس نحو الوضع والغسل وجب المانع على الثوب لكن قد يتوهم في أن الوضع مثلاً هو نفس الرفع بل الرفع يحصل به وليس نفسه فليشأن اه **(قوله أوما في معناها الخ)** قال ابن الرضا في التلخيص قول القاضى حسن أنما رفع الحدث وإزالة الخس لأن الشرع يرد استعمالها إلا في موضعين أو طلاق حجة الشرع على الوضع المجسد والاعمال المسنونة طهارة مجاز من مجاز التشبيه لهما بالرفع مع افتقار عمال إلى النسبة فاطلاقهم على التيمم طهارة مجاز أيضاً كما سما التراب وضوءاً انتهى ابن شعبة اه بصري ويأتي في الشارح الجواب عنه **(قوله كالتيتم)** هذا في معنى رفع الحدث وقوله وطهر الساس هذا في معنى إزالة الخس وفي معناها أيضاً استعمالها بالحجر كما به عليه شجنا وطهارة المستحاضة كإني المعنى واللباغ وقلب الخرج خلا كإني ع ش **(قوله كالغسله الثانية في الوضع الخ)** عبارة شجنا والذي على صور رفع الحدث الاغسال المندوب بقول الوضع المجسد والغسل الثانية والثالثة في طهارة الحدث والذي على صور إزالة الخس الغسل الثانية والثالثة من غسلات النجاسة اه فقول الشارح الطاهر المندوب شامل لغسلات النجاسة كإني المعنى أيضاً **(قوله هذين)** أي ماني معناهما وما على صورتهما **(قوله من مجاز التشبيه)** أي فلم يد المصنف أنهما أشار كهما في الحقيقة فقولهم أنفراد الطهارة شرعاً وهذا جواب بالمنع عن الاعتراض الوارد على تعريف المصنف **(قوله إلا أن يجاب الخ)** جواب عنه بالتسليم **(قوله بعبارة)** أي قول ابن الرضا **(قوله أنها في حقيقة الخ)** تأمل ما فيه من المناقاة لما سبق من أنها في المعنى الثاني مجاز بصري وسم وتقدم الجواب عنه **(قوله في التيمم)** أي ماني معناهما **(قوله لطهر الحاكم وغيره الخ)** أي مع افتقارنا حصل عليه وهو سلم ذكر شرائع الاسلام بعد الشهادات بن المحسوس عنهما في الكلام بالصلاة كما سما في لكونها أعظم شروط الصلاة التي قد موه على غيرها لأنها أفضل عبادات الدين بعد الإيمان بنهاية **(قوله اخبر المشهور بن الاسلام على خس)** تتمه كإني النهاية شهادة أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وأقام الصلاة وأتبع ما أتت به من أمر الله ورسوله **(قوله مكرور)** أي في كل عام بنهاية **(قوله والثاني الخ)** ولم يتعرضوا في هذه الحكمة لفرأض لعله لكونها على المستقلة أو لجلها من المعاملات والمناكح والجنائيات ع ش **(قوله انتظام أمر المعاش والمعاد)** يحتفلان المصدر واسم الزمان والافلاک من تقدراً آخر انتهى **(قوله وهو زوال المنع)** لا يشتمل نحو طهارة الخرج لقوله عن الحدث الخ **(تنبه)** * عدم شمول بعض التعاريف المذكورة في هذا المقام نحو طهارة الخرج والتخلل والجلد بالاندياغ لا يقتضي تخصيص الترجمة بغير ذلك حتى يكون ذلك زائداً على ماني الترجمة لجواز أن يكون ذلك التعريف لبعض معاني الطهارة وأنواعها مع عموم ماني الترجمة **(قوله ويجزى الخ)** قد عني وبدني حقيقته عريضة **(قوله وأثبت أنها في حقيقة عريضة)** انظر هذا مع الجزم في أصل هذا المعنى بأنه مجازي **(قوله**

كالغيب وشرعاً لهوا وضمان
حقيق وهو زوال المنع
الناتج عن الحدث والحيث
ومجازي من إطلاق
اسم السبب على السبب
وهو الفعل الموضوع
لإفادة ذلك أو بعض آثاره
كالتيتم وهذا الوضع عرفها
المصنف بأنها رفع حدث
أو إزالة خس أو ماني معناهما
كالتيتم وطهر السلس أو على
صورتهما كالغسل الثانية
والطهر المندوب وفيه أعني
التعريف بالمعنى والصورة
إشارة لقول ابن الرضا في
في هذين من مجاز التشبيه
الان يجاب عنه بتعني وأثبت
أنهما في حقيقة عريضة كما
صرحوا به في التيمم وبدوا
بالطهارة لطهر الحاكم وغيره
مفتاح الصلاة والطهور بما
بعدها على الوضع البديع
الآتي لا من الأول الخبر
المشهور بن الاسلام على
خس وأسقطوا الكلام
على الشهادات بن لأنه أورد
يعلموا أن روايته قد عديم
الصوم على الخ لا في ثوري
ومشكور وأقراد من يلزمه
أكثر الثاني أن الغرض
من البعثة انتقام أمر
المعاش والمعاد

ابن قاسم على البهجة أقول الاقرب الثاني عش **(قوله بكال القوى النطقية الخ)** المراد بها القوى
البرائة كدور وجه كون العبادات مكملتها ان المتلبس بهم يستوجبه الى عالم القدس معرض عن عالم الشهوات
والمدام على هذا الامر سبب لصفاء النفس ومن يستعداده لا يستغاض من المبدأ الفياض باضماها
سبب السعادة لا بد من معرفته معرفة صفاته وأفعاله سبحانه وتعالى على حسب الطاقة البشرية بصري
عبارة عش قوة النطقية أى الإدراكية سم على حج وقال فيه هاشم شرح البهجة أى العقلية اه
ومعناها واحد ثم قال وهل المراد بكالها أيها التزويل نقصا يكون لها أثر في اعتبارها والاعتداد بها
فيه نظر ولما منع من إرادتها من انتهى انتهت **(قوله العز عن الجنائيات)** الأولى ومكملها معرفة أحكام
الجنائيات ليعلم الجنائية المحمودة شرعا كالجهاد ونحوه فيستعملها فيها والمذمومة شرعا كالجنائية على مسلم
ظاهرا فروعها عقابا فليتأمل بصري **(قوله وقدمت الأولى)** أى العبادات نهاية **(قوله لشرفها)** عبارة المغنى
اهتماما بالأمور الدينية اه وعبارة النهاية لتعلقها بالاشرف اه وهو البرارى سبحانه وتعالى عش
وقال الرشدي أى كمال القوى النطقية خلافا لما في حاشية شغنا اه **(قوله لانه الاصل في آلتها)** أى غيره
كالتراب أو حجار الاستجماع بدل من معنى **(قوله هذا الكتاب)** أى كتاب الطهارة **(قوله على جميع الكتاب)**
أى المنهاج **(قوله بأية)** وقوله دليله الخ أى الكتاب ويحتمل الماء **(قوله اذا كان الخ)** أى الدليل
على ان الدلول المذكور لاجل الاتزان في الترجمة فالمدلول الاجالى متقدم على الدليل سم **(قوله ينطق عليها)**
أكثر الخ **(قوله فاعلم الاصل كفى المغنى تنطق على أكثر مسائل الباب)** **(قوله أكثر المسائل)** ينطق قوله
قاعدة كلية **(قوله لم يراع ذلك)** أى افتتاح الباب بدليله **(قوله اختصارا)** على عدم مراعاة الاختصاصات
المجردة ليعالما المذهب **(قوله مستمرا)** أى لا منقطع كما يتوهم من الماضي **(قوله عن عظمتنا)** أى كإبشعر
فيه خبر العظمة سم **(قوله أى الجرم المعهود)** هو الاقرب كثر اه سم **(قوله أوالصحاب)** عبارة المغنى
وهل المراد بالسما في الآية الجرم المعهود أو أصحاب قولان حكاهما المصنف في دقائق الروضة ولما منع
ان ينزل من كل منهما ما انتهت الظاهر ان يحصل كلام الشارح جمع بين القولين بحسب الظاهر وباطال
الثاني ورد الى الاول بحسب الحقيقة فتم لغير بالانزال الاولى والثانية بدل الابتداء والانتهاه لكن اولي
بصري **(قوله في عموم)** فنديشكل العموم بنسب بعض الماء الطهور ومن الارض الان ثبت ان اصل كلمة
ينسب من الارض من السماء سم **(قوله من حيث الخ)** للتعليل **(قوله انه)** أى نزوله هذه الآية **(قوله)**
وهذا الى قوله وانه الاصل في النهاية والمغنى **(قوله وهذا)** ضبب بين قوله للامتنان سم **(قوله منه)**
أى من قوله تعالى وانزلنا من السماء ماء فنهاية ويصح ارجاع الضمير الى لفظ الماء في الآية **(قوله اذلا امتنان)**
بالجنس) يتأمل في ما المنع من صحة الامتنان بشئ وان غيره مقامه سم على حج اه عش وقد يقال
لا كبر موقع له ثم قال بعضهم المراد في كمال الامتنان بحجري **(قوله ومن ثم)** أى من اجل افادته الظاهرية
(قوله والازم التأكيده الخ) أى ولو جعل الطهور بمعنى الطاهر لزم التأكيده لان الطهارة مستفاد من لفظ
النطقية) أى الإدراكية **(قوله لا كبر موقع له دليله الخ)** على ان الدلول المذكور لاجل الاتزان في الترجمة فالمدلول الاجالى
متقدم على الدليل **(قوله مستمرا)** أى لا منقطع كما يتوهم من الماضي **(قوله عن عظمتنا)** أى كإبشعر
فيه خبر العظمة **(قوله المعهود)** هو الاقرب كثر **(قوله الانتهاه)** فنديشاد انتهاه الانزال وفيه ان الانزال
لم ينسب بالصحاب بل جاوز الى الارض الان وادانتهاه على واستقراره العلوى **(قوله في عموم الخ)** قد
يشكل العموم بان المغنى حيث أنزلنا من السماء كل ماء طهور ومع بعض الماء الطهور ينسب من الارض الا
ان ثبت ان أصل كل مانع من الارض من السماء فليتأمل **(قوله للامتنان)** ضبب بين قوله وهذا
الخ **(قوله اذلا امتنان بالنسب الخ)** فيه نظر ادعى تقدير ان الطاهر يتم يستعدا الامن قوله طهور الارز
الامتنان بالنسب على انه قد ينظر في انه لا امتنان بالنسب على الاطلاق **(قوله والازم التأكيده)** فندعي لزوم

بكال القوى النطقية
ومكملها العبادات
والشهوة ومكملها اغناء
ونحوه للملائكة وطوع
ونحوه للملائكة والغضبية
ومكملها التزويل عن الجنائيات
وقدمت الاولى لشرفها ثم
الثانية لشدة الحاجة اليها
ثم الثالثة لانها تدفع في
الحاجة ثم الرابعة لتعلقها
وقوعها بالنسب لمكملها
واغنائها اكثر بالعق
تفاوتا وبدون مقدمتها
الطهارة بالماء لانه الاصل
في ان لها وقع هذا الكتاب
بأية تعودت كبرها على
جميع الكتاب لا كونها
دليله لان من شأنه التاخر
عن المدلول على انه اذا كان
قاعدة كلية ينطق عليها
أكثر المسائل كانه مقدم
ولم يراع ذلك في غيره وان
راعه أصله كالشافعي رضى
الله عنه اختصارا **(قال الله)**
تعالى وانزلنا أى انزالا
مستمر اياها للعقول ناشتا
عن عظمتنا **(من السماء)**
أى الجرم المعهود ان أريد
الابتداء أو السحاب ان
اريد الانتهاه **(ماء)** فيه عموم
من حيث انه لا امتنان وهذا
استفيد منه انه طاهر اذ
لا امتنان بالنسب فنم كن
(طهور) معناه مطهور
لغيره والازم التأكيده
والتأنيس خبر منه

وبذلك أيضاً يظهر كنهه، وأنه الأصل في فعله وإن كان مصدره، والمبالغة بأن يدل على (٦٥) زيادة في معنى فاعله مع مساواته له تعدياً

الماء على ما مر بخلاف ما أوز به المطهر فلا يكون تأسياساً أي مفيداً للمعنى بل يفده مآثله عـش
(قوله ويدل الخ) في دلالة تنظر سم (قوله لانه) أي لكون الماء مطهر الغيرة كما هو صريح غيره وإن أوهـم
صنيع رجوع الإشارة لكون طهور رافي إلى بمعنى مطهر لغو به من سدق ما مر عن سم أن فاعله ان
الاشارة يفسر بعضها بعضاً (قوله أيضاً) أي قوله تعالى طهور را (قوله وانه الخ) عطفي على لظهر كنهه
والضير لكون طهور رافي الآية بمعنى مطهر الغيرة (قوله ولا الخ) قضية تان هذا غير المعنى المراد في
الآية التي قال فيها الأصل في فاعول وأيس كذلك عبارة عميرة تنقل النور عن ابن مالك أن فاعله لا قد
يكون المبالغة توهي أن يدل على زيادة الخ وقد يكون اسم المبالغة فعل به الشيء البر ولما يشبهه فيجوز أن
يكون الطهور من الأول وإن يكون من الثاني انتهى وأعلم أنه قد أنكر جماعة من الحنفية دلالة على التطهير
وقالوا لا يدل معنى المبالغة في وصف فاعله أقول كمال حجة قاطعة على فساد قولهم قوله صلى الله عليه وسلم
جعل في الأرض مسجداً وطهوراً فإن الطهور رهنالو لم يكن بمعنى المطهر لم يستقم لقوات ما اختصه الامة
بحري (قوله الاستدلال به) أي قوله تعالى طهور را (قوله فيما قلناه) أي في كون طهور بمعنى المطهر لغو
تكراراً أي مبالغة (قوله أيضاً) أي بمعنى المبالغة (قوله أما المضموم) أي لفظ طهور بضم الفاء (قوله
واختصاص) مبتدأ وقوله تعدي خبر سم (قوله ولا يرد) أي على ذلك الاختصاص (قوله لانه) أي
الشراب قد وصف أي في الاستدلال به على صفات الماء أي وهي كونه مطهر الغيرة (قوله وأما المضموم من الرفة
الخ) ونقل عن الأعباب ما نصه والذي يفهم ترجمته أنه معقول لأن التبعيد لا يضر الماء إلا عند التخزين إبداء
معنى مناسب وهذا ليس كذلك (قوله وهذا الاختصاص) أي الذي أشارت إليه الآية (قوله لا يهضمه)
قالوا لا كرهى أنه معقول على قوله لما فيه الخ وفيه ما لا يخفى وقيل أنه معطوف على هذا أي يهضم من هضم
القياس عليه بهذا الاختصاص لا لكون مفهوم الماء يدل على المنع المذكور اه وهو الظاهر المتعين لكن
غيره كونه قالوا لافض بذلك أنه منعه القياس عليه لهذا الاختصاص لا لمفهوماً كان ظاهراً (قوله
القياس) أي قياس غير الماء كالتبديد عليه أي الماء (قوله لانه لقب) أي ومفهوماً ليس بحجة لتوليد جميع
المواضع القامهم أي المخالفة لاللقب حجة اه قال البنا في المراد بالقب هذا الاسم الجامد الشامل للعلم
الشخصي واسم الجنس فهو مغاير للقب النحوي مغايرة العلم الخاص للعلم عند النفاة الشامل لأنواعه
الثلاثة واسم الكنية واللقب اه (قوله واعترض) أي بأنه يخفى عن أي يخفى قولاً رافياً وسفناً
جواز الوضوء بالنيذ كرهى (قوله وهو الخ) احتج به بما ساق في أسباب الحدوث فانه لم معنى آخر
ساقى بانه انشاء الله تعالى بصري عبارة الغنى وهو في اللغة الشيء الحادث وفي الشرع يطلق على أمر
اعتباري الخ وعلى الأسباب التي ينتهي بها الطهور وعلى المنع المترتب على ذلك والمراد هنا الأول اه وكذا
اقتصار النهاية على إرادته فقط خلافاً للشارح حيث جواز إرادته المعنى الثالث أيضاً (قوله حديثاً لمرخص)
وهو فقد الماء (قوله وكون التبر الخ) جواب سؤال النشأ عن قوله أو المنع الخ (قوله يرفع هذا) أي المنع معنى
(قوله وهو) أي قوله أو معنى في النهاية والمعنى (قوله هذا) صبي بينو بين قوله أكبر سم (قوله هذا) أي
ما رفعه الغسل (قوله ما عند الحيز الخ) أي الجنبه عـش (قوله إذا ما يحرم بهما أكثر) أي يحرم بهما
ما يحرم بالجنب والصوم والوطه ونحو ذلك عـش قول المتن (والنجس) بكسر الجيم وفتحها أي مع فتح
النون وباسكانهم جمع كسر النون وفتحها نهايتها فيصير اللغات أو بعنق القلموس لغتها مستوهى كعقد

التأكد إذ لم يستفهمى الثامن من الأول وضعه ولو في الجملة (قوله ويدل بذلك الخ) في دلالة تنظر (قوله
انذع الاستدلال) قد عني انذاعه على قاعدة النشأ عن المشترك إذا تجرد عن القرائن حصل على جميع
معانيه وهي هنا غير متنافية المعنى المصدر لكن إذا حل على المبالغة وافق غيره فلتأمل وإصالة بعضها
لا تقتضي التخصيص به عند الإطلاق والتجرد عن القرائن (قوله واختصاص) مبتدأ وقوله تعدي خبر
(قوله وأما أكبر) صبي بينو بين قوله هذا

التأكد إذ لم يستفهمى الثامن من الأول وضعه ولو في الجملة (قوله ويدل بذلك الخ) في دلالة تنظر (قوله
انذع الاستدلال) قد عني انذاعه على قاعدة النشأ عن المشترك إذا تجرد عن القرائن حصل على جميع
معانيه وهي هنا غير متنافية المعنى المصدر لكن إذا حل على المبالغة وافق غيره فلتأمل وإصالة بعضها
لا تقتضي التخصيص به عند الإطلاق والتجرد عن القرائن (قوله واختصاص) مبتدأ وقوله تعدي خبر
(قوله وأما أكبر) صبي بينو بين قوله هذا

عش (قوله وهو شرع الخ) ولغته ما يستقر معنى وقال النهاية الشيء البعد. اهـ (قوله من ذلك) ضيب بدنه
 وبين قوله مستقر سم (قوله وهذا الخ) ثم قوله هو لا يصح فيه الخ نصريحان في حل كلام المصنف
 على المعنى الثاني للنس لكن قوله وما راعاه هو مجاز يقتضى حل كلامه على المعنى الاول فلي تأمل سم (قوله
 وهذا الخ) أى المعنى الثاني (قوله لانه الذى الخ) قد يقال المراد الرفع المعترض شرعا وهو لا يكون فى المستقر
 المذكور وأيضاً بالباء بصرى (قوله استعمل فيه) أى فى النسب وقوله كاتقرر أى حث قدر الرفع
 بالازالة وقوله وهو أى الرفع لا يصح فيه أى النسب (قوله حقيقة) كان المراد اصطلاحاً فتأمل وقوله
 الاعلى هذا المعنى أى الثالث سم (قوله ونوصفه به) أى وصف النسب بالرفع (قوله من مجاز تجاوز رته الخ)
 أى من المجاز المرسل الذى علاقته تجاوزت النسب للحدث فى البيان أو الاستحضار والافقه ان وصف بالازالة
 (قوله وكان عدوله) ضيب بدنه وبين قوله لانه الخ وقوله عن تعبير أصله ضيب بدنه وبين قوله رعاية الخ سم
 عبارة البصرى قوله رعاية الاول لانه لتعريف أصله الخ والاول هو مستقر الخ وقوله لانه أى تعبير أصله الخ
 عليه عدوله اهـ (قوله وما راعاه) أى المصنف (قوله على ان ذلك) أى تعبير أصله بالازالة المتعنى لحل
 النسب على المعنى الاول وهم انحصار ازالته فى الما عوليس كذلك كاسقى هذا وأنت خبر بان هذا الاجهام
 مشترك للزام بناعى ما ذكر من الابغية المتعنى للعدول نعم ان حل النسب فى كلام المصنف على الثاني
 سلم من الاجهام ولعله نكتة العدول بصرى (قوله اذن يله غير الماء) قد يقال المراد الرفع والازالة الشرعيان
 أى المعبران شرعا وهما لا يكونان الا بالماء حتى فى المستقر المذكور بصرى (قوله وتخصصهما) أى
 الحدث والنسب سم (قوله الذى لا رفع الخ) صفة ظهور السلس ولو قالوا الذى لا رفع فيه الخ كان أوضح
 (قوله كالنميمة الخ) أى كظهور النميمة الخ (قوله والمث) أى وطهر الميث سم (قوله كذلك) أى بشرط
 فيها الماء المطلق نهاية ومعنى وهو خبر قوله فالظهور الخ (قوله عليه) أى محل الحدث والنسب (قوله كما عبر
 به) أى باليجوز (قوله ولا يصح) عطف على لا يجوز (قوله من فى الحل) أى الذى هو معنى قول الاصل
 لا يجوز كبرى وسم عبارة البصرى أى الموجود فى عبارة الحر وفيه ان الذى فى عبارته لا يجوز وهو
 الذى يستعمل فى نفي الحل ونفي الجواز فتعبر به بنفى الحل فيما عهده اهـ (قوله انه يستعمل) أى لا يجوز
 الذى عبر عنه الشارح بنفى الحل (قوله فبهما) أى فى الحرمة وعدم الصحة كبرى (قوله لان الاكثر الخ)
 ضيب بدنه وبين قوله لكن يخفاه سم (قوله من الاشتراط) أى الذى عير به المنهاج سم وبصرى زاد
 الكرى وهو عطف على من فى الحل اهـ (قوله من العبارتين) أى عبارة المتن أى بشرط وعبارة أصله
 أى لا يجوز وقوله من يقوى فى الاولى ظهورا فادتها عدم الصحة فى الثانية فادتها الحرمة بلا واسطة ان
 (قوله مستقر) ضيب بدنه وبين قوله من ذلك (قوله وهذا هو المراد هنا) ثم قوله هو لا يصح فيه حقيقة
 الاعلى هذا المعنى صريحان في حل كلام المصنف على المعنى الثاني للنسب لكن قوله وما راعاه هو مجاز
 يقتضى حل كلامه على المعنى الاول فلي تأمل (قوله لانه الذى لا رفعه الا الماء) أقول النجاسة بالمعنى
 الاول قد تكون حكمية ولا رفعها الا الماء فبردى على هذا بصرى الآن يجاب بان الحكمية أصلها عينة
 فيتمتعها قوله الملقى لعين الخ (قوله حقيقة) كان المراد اصطلاحاً فتأمل وقوله الاعلى هذا المعنى أى
 الثاني (قوله وكان عدوله) ضيب بدنه وبين قوله لانه الخ وقوله عن تعبير أصله ضيب بدنه وبين قوله رعاية
 (قوله على ان ذلك) مؤهه الخ) هذا مبنى على ارادة الحر والمعى الاول هو لازم فلي تأمل وقوله اذن يله
 غير الماء قد يجاب عنه بان المراد ازالة تنكفى نحو الصلوة وهذا لا تكون الا بالماء (قوله وتخصصهما)
 أى الحدث والنسب (قوله والمث) أى وطهر الميث (قوله من فى الحل) أى الذى هو معنى عبارة
 الحر (قوله لكن يخفاه الخ) قد يعبر على دعوى اخفاه لما ذكره من مشترك كاصرحوا به ومذهب
 الشافعى ان المشترك عند التفرع عن القرآن ظاهر فى معنيه الا أن يجاب بان محله ما لم يعارض ذلك كثرة
 استعماله فى أحد المعنيين فلي تأمل وضيب بدنه وبين قوله لكن يخفاه وبين قوله لان الاكثر (قوله الاشتراط) أى

وهو شرعا مستقر يتبع
 صحة الصلاحية لا مرخص
 أو معنى بوصفه المحل
 الملقى لعين من ذلك مع
 رطوبة وهذا هو المراد هنا
 لانه الذى لا رفعه الا الماء
 ولان المصنف أسته عمل فيه
 الرفع كاتقرر وهو لا يصح
 فيه حقيقة الاعلى هذا
 المعنى اما على الاول فوصفه
 به من مجاز يتجاوز للحدث
 وكان عدوله عن تعبير أصله
 بالازالة رعاية الاول لانه
 حقيقة توارعاه هو مجاز
 وهو أبلغ من الحقيقة
 باتفاق البلغاء على ان ذلك
 مؤهه اذن يله غير الماء
 وتخصصها لانهما الاصل
 والافاظ ظهور المسنون وطهر
 السلس الذى لا رفع فيه
 كالنميمة والجنونة لتصل
 للمسلم والمث كذلك كما
 يعلم من كلامه فيما يأتى
 (ما عطف) أى استعمله
 بمعنى مرود عليه فلا يجوز
 كما عبر به أصله وأقام مفهوم
 الاشتراط من جهة ان
 تعاطى الشيء على خلاف
 ما أوجب الشارع حره ولا
 يصح كاصرح به كل من نفي
 الحل لكن يخفاه وان سلمنا
 انه يستعمل فيها لان
 الاكثر استعماله فى الحرمة
 فقط ومن الاشتراط لكن
 يظهر ونفى كل من العبارتين
 من غير خلاف ان المطلق
 ترجع هذه ولان أطلق
 ترجع تلك فتأمل

تعاطى الشيء الخ (قوله رفع الخ) تنازع فيه قوله لا يجوز وقوله لا يصح سم وكردى (قوله أو أزاله شئ) فمبطل إلى ترجيح جمل رفع الخ في كلام المصنف على الإزالة وفيه من الإيهام ما مر بصري (قوله من تلك الأربعة) أى الحدث والخس وما في معناه وما على صورته ما بصري عبارة سم كان مراده بالاربعة الحدث الأصغر والكبير والمستغفر والمخصوص والمعنى الذى وصفه المحل وعلى هذا فقد يشكل على فى الثالث قوله السابق اذ ينزله غير الماء إلا أن يردنه لا يجوز وأزالته أزاله يعتد بها نحو الصلاة فليتأمل اه عبارة الكردى والذى يظهر من بعض تصانيفه أن المراد بالاربعة الحدث والخس وطهر السلس والطهر المستنون وأما البواقى من طهر النعمة والمجنونة والملك فداخلة فى طهر السلس اه (قوله لا مره تعالى الخ) عبارة المغنى والنهاية وانما تعين الماء فى رفع الحدث لقوله فلم يجدوا ماء فقاموا بالامر للوجوب فلو رفع غير الماء لما وجب التيمم عند فقدده وفى إزالة الخس لقوله صلى الله عليه وسلم فى خبر الصحيحين حين بال لا اعزبى فى المسجد وما على ذوق ما من ماء والذوق اللو الممتلئة ماء والامر للوجوب كما مر فلو كفى غير الماء وجب غسل البول به ولا يقاس به غيره لأن الطهر به عند الإحرام تعدى وعند غيره مائة ممن الرقة الخ وجعل الماء فى الآية والحديث على المطلق لتبادر الإذهان إليه اه (قوله التيمم) هو غرض القبل إلى الإصافة وإلى القاموس فانه قال ذوالخو بصرة ثنتان أحدهما تيمم والثانى بمانى والأول ظاهر جليس بصحابة والثانى هو النجاس الباطل فى المسجد انتهى اه ع ش (قوله ولنع القاس الخ) عطف على قوله لا مره تعالى الخ (قوله بالنسبة للعالم الخ) قيد به لنجس الماء استعماله فى فرض والتغير تقدر أو قليل وقع فيه نجس لم يغيره فان العالم محال بهذا ذكره الامتدة كما بآتى كردى (قوله لازم) قال الولي العرافي ولا يحتاج لتقدير القيد بكونه لازماً لأن القيد الذى ليس بالزم كإياه البرم مثلاً يطلق اسم الماء عليه بدونه فلا حاجة إلى الاحتراز عند وانما يحتاج إلى القيد فى جانب الإثبات كقولنا غير المطلق هو القيد بقدر لازم انتهى اه مغنى ورشدى (قوله وان رفع الخ) عبارة المغنى ويدخل فى التعر يف ما تزل من السبا وهو ثلاثة الماطر وذوب الثلج والبرد وما نبع من الأرض وهو أرفع بعمته العيون والآبار والأنهار والبحار وما نبع من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم أومن ذاهبا على خلاف فيه والأرجح الثانى وهو أفضل المياه مطلقاً وأربع من الزلال وهو شئ انعقد من الماء على صورته وانما يقع فى اسم الماء بانه فى الحال وان تغير بعد أو كان شئ بخار الماء لانه ماء حقيقته ينقص الماء بقدره وهو العبد يخرج بذلك الخل ونحوه ولا يذكر الامتدة كالماء وتواب التيمم وجرا الاستحوا وأدو به الدباغ والشعر والنار والرم وغيره حتى التراب فى غسالات الكلب فان المزيل هو الماء بشرط امتزاجه به فى غسلة منها اه (قوله المغلى) قال القليوبى فى حواشى المحلى يضم الميم وفتح اللام انتهى وقدره بالمغلى لانه محل الخلاف فالحار التيمم من غير واسطة تار من ماء مطهر وطهر بلا خلاف كردى (قوله مما بآتى) من تحوطين وطعلب (قوله أوجع من ندى الخ) وهو الماء الذى يسقم على الزرع والخشيش الأخضر خصوصاً فى أيام الربيع كردى (قوله نفس دابة) أى فى البحر كردى (قوله لا دليل عليه) قال فى شرح العباب على تسليم وجود الدابة المذكورة وفى أن يعلم أن هذا المجموع من الندى مخصوص من نفس تلك الدابة لا غير فإيهامه لا مره به محتمل حيث أن يكون من نفسها وان يكون من الطل وهو الظاهر المشاهد فخرج بذلك على أن الأصل فيما هو على صورته الخالى عن التفسير ونحوه الطهور ونقلا ترتفع بالسلك انتهى اه كردى على شرحه بفضل (قوله وهو يخرج الخ) صريح النهاية والمغنى أن الزلال اسم لصورته وجوهر يخرج من باطنه الماء لذلك الماء لكن كلام القاموس موافق لما قاله الشارح من أنه اسم للماء (قوله فى نحو الثلج) أى كالماء المتجمد (قوله فان تحقق الخ) فان شك فليس بنجس كما هو

رفع أو أزاله شئ من تلك الأربعة إلا مره تعالى بالتيمم عند فقدده وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصب الذنوب من الماء على البول ذى الخو بصرة التيمم لما بال فى المسجد وهو انما ينصرف للمطلق لانه المتبادر إلى الذهن ولنوع القياس عليه كما مر وخرج بذلك الأربعة نحو أزاله طبعه من بدن بحمر لأن القصد زواله عنه وهو لا يتوقف على ماء (وهو ما يقع عليه) عند أهل اللسان بالنسبة للعالم بحاله (اسم ماء بلا قيد) لازم وان رشح من بخار الطهور والمغلى أو تفسير بما لا يضر مما بآتى أو جوع من ندى وزعم انه نفس دابة لا دليل عليه أو كان زلالاً وهو ما يخرج من جوف صورته وحده فى نحو الثلج كالحبوان وليست بحبوان فان تحقق كان نجس لانه فى وخرج بالماء

الذى عبر به المنهاج (قوله رفع أو أزاله) تنازع بجوز و بصح من قوله فلا يجوز ولا يصح (قوله من تلك الأربعة) مراده بالاربعة الحدث الأصغر والكبير والمستغفر والمخصوص والمعنى الذى وصفه المحل وعلى هذا فقد يشكل على فى الثالث قوله السابق اذ ينزله غير الماء إلا أن يردنه لا يجوز وأزالته أزاله يعتد بها نحو

وقد بعضد ما بعثه أي الأذرى نظير المسئلة من الورى المطر وحانتهى كلام السبرلى اه (قوله ثم
تفتت) أي واخلط وافوه مجاور ومثله ما لو كان تفتت قبل طرحه بصرى (قوله فكل منهما) أي من
النظران والكافور (قوله نوعان) أي خلط ومجاور واختلف في المنعبر بالسكان والذي عليه الأكثر انه
ينعبر بشئ يخل منه فيكون المنعبر بهما لفظ معنى قول المتن (عن اطلاق اسم الماء) أي بأن يسمى ما بمقدار
كاهل الورى وأرى يستعمله اسم آخر كما تقرر شرح بافضل ونهاية (قوله كان وقع الخ) عبارة الغنى حتى ولو وقع
في الماء مانع وافقه في الصفات كاهل الورى المنقطع الرائحة فلم ينعبر ولقد رآه بخلاف وسط يكون العسير
وطعم الرمان وريح اللادن لغیره ضرر بأن تعرض عليه جميع هذه الصفات لا المناسب الواقع في بعض خلافا
لبعضهم وكذا في الآية لأنه قاله بدل قوله لا المناسب الخ ما نصه كذا قاله ابن أبي عصرون واعتبر البر وباني
الاشبه بالخلط اه وفي البحر يرى على الاختراع ما نصه والحاصل أن الواقع ان كان مفقودا لصفات كلها كاهل
مستعمل فلا بد من عرض الصفات المذكورة على الماء وان كان مفقودا لبعض كما هو رده وانحصر ولا طعم له
ولا لون له يخالف طعم الماء ولونه فيقدر فيه الطعم واللون ولا يقدر الخ لانه اذا لم ينعبر به يحس فلا معنى
لنقدر ربح غيره وهذا كما اذا لم يكن الواقع له صفة في الاصل وقد فقدت فان كان كذلك كما هو رده منقطع
الرائحة ففيه خلاف بين ابن أبي عصرون والرباني قال وباني يقول يقدر فيسملون العسير وطعم الرمان
وربح الماء الورد فيقدر الوصف المفقود فيه لاربح اللادن وابن أبي عصرون يقول يقدر فيه طعم الرمان ولون
العسير وريح اللادن ولا يقدر فيه ربح الماء الورد فليقله بالفعل فيكون ماء الورد حينئذ كالماء المستعمل
والمعتد كلام ابن أبي عصرون ولا فرق في هذا التفصيل كله بين الطاهر والنجس اه وفي ما شئت شئت على
ابن قاسم النزي ما وافقه (قوله كياتي) أي من أن المستعمل اذا كثر طهر فاولى اذا وقع في الكثير شرح
بافضل (قوله فانه يتدرج) ينبغي أن المراد انه لو قدر فغير ضرر والافله الاعراض عن التقدير واستعماله
اذ غاب الامر عنه شك في النعير المضرب والسلك لا ضرر كياتي سم على ج اه ع ش واعتبره الجبري
وشئت عبارة الاول أي جواز اقلوهم يخص فوضا به كان وضوءه صحيحا سم اذ اقل عدم المنعبر وظاهره
جريان ذلك فيما اذا كان الواقع نجسا في ماء كثير انتهى أهوى اه وبعبارة الثاني وهذا التقدير
منسوبا ولا واجب كانه الشئ الطوخى عن ابن قاسم فاذا أعرض عن التقدير وهم واستعمله كنى الى أن
قال بظاهر ذلك ج ر به فيما اذا كان الواقع نجسا مع ان الشئ الطوخى كان يقول بوجوب التقدير في
النجس فراجع اه (قوله كرى لادن) بفتح الذا ل المعجم وهو اللبان المذكور كاهل المشو وقيل هو
رطب بنه تعالى شعر المعز ولها شاختنا بجبري وقال الكردى وهو زعفران معروف بكمية طيب الرائحة اه (قوله
ولون عسير) أي عسير العنب الاسود أو الاجر مثلا لا الأبيض لان الغرض أنانقرضه مخالفا لما في اللون
خلاف ما في ما شئت شئت ع ش رسيدي أي من قوله وتبعه الجبري أي عسير العنب الأبيض أو أسود اه
(قوله والا فلا) فليقل بوزن فيه الخلط حسا ولا تقدر واستعمله كما هو كذا الاستعملت النجاسة المائعة في ماء
كثير واذا لم يكفه الماء وحده فلو كاهل بمائع يستهلك فيه لكلفوا بكميل الماء به ان ترد فيقمتلى فية
ما مثله معنى عبارة النهاية فان لم يرد فهو مهور ولة استعمال كاهل مجموع الماء والمخالط ولبزمتكميل
الماء الناقص عن طهارته الواجبته أي بالخطا ان تعين لكن لو انغمس في منجب ناي وهو قليل أي مع
قطع الظفر عن الخطا صار مستعملا كالا بدفع عن نفسه النجاسة وحينئذ فقد جعلنا المستهلك كالماء في
المادة التطهير به ولم نجعله كذلك في دفع النجاسة عن نفسه اذا وقعت فيه وعدم عسير ورنه مستعملا
بالانغماس اه وتوله من ان تعين قال الرشدي أي بأن لم يجد غيره ويشرط أيضا أن لا ترد في الماء مانع
على من ماء الطهارة هنالك اه وفوله لكن لو انغمس الخ يأتي في الشرح وعن الغنى مثله (قوله لانه لما كان
قال الأذرى) وبشبهه ان الامر كذلك فيما لو طرح صحاح تفتت وخالط انتهى (قوله فانه يقدر وسطا
الخ) ينبغي أن المراد انه لو قدر فغير ضرر والافله الاعراض عن التقدير واستعماله اذ غاب الامر عنه شك في

ثم تفتت ملح جبل وقطران
أو كافور ومخالط فكل منهما
نوعان (تعبيرا مطلقا
اسم الماء) لكثرة ولو
تقدرا كان وقع في الماء
ما وافقه مستعمل لكن
في قليل كياتي كما هو رده
لاربح فانه يقدر وسطا
كربح لادن ولون عسير
وطعم ما من فان غير مع
ذلك ضرر والا فلا لانه
كان لمرافقة لا يغير

(الح) متعلق بقوله ولو تقدر اكردي وعبارة النهاية وانما اعتبر بغيره لانه الح (قوله اعتبر بغيره كالخكومة) أي فانها لم يكن اعتبارها في الحر بنفسه قدرناه وقد تعلم قدر الواجب نهاية (قوله كالخكومة) أي في كل حرج لا مقدور فيه من الدين ولا تعرف نسبتها من مقدراتها تعتبر بالغير وهو القيمة للرق إذا حل الحر لقيمة فيه قدر المحني عليه رقيقا ونظرا ماذا نقص بالجناية عليهم من قيمته فعتبر ذلك من دية الحر فالحكم مقتضى من عين الدية تنسبته إلى دية النفس مثل نسبة نقصها أي الجناية من قيمته أي المحني عليه ما إذا كانت قيمة المحني عليه بتقدير كونه رقيقا بدون الجناية عشرة قوتهم السعتملا وجب عشر الدية كركدي (قوله على عضو المتطهر) يخرج به مالوا ويدأطهير نحو السدر نفسه فتغير الماء به قبل وصوله إلى بقية آخراته فانه لا ينظر لكونه ضروريا في تطهيره عيش ومرغن سم عن الطبلأوى مثله (قوله ولو حلف الح) ولو وكل من يشتري له ماء فاشترأه لم يقع للموكل نهاية ومعنى زاد الاقتناع سواء كان أي في كل من المستثنين التغير حسبا أم تقديريا اه (قوله فشر به) أي التغير المذكور ولو تقدير ياء منه المجرز وجب السكر عيش وأقره الجبيري (قوله لم يحتج) تظاهر به لا فرق بين الحلف بالله والطلاق وهو ظاهر عيش وأقره البصري ثم قال عن الزبدي وحصل عدم الحث أن علم أنه متغير اه أقول تظاهر كلامهم بالأطلاق كأمس به عيش في مسئلة الشراء حيث قال قوله مرد ولم يقع الح) ظاهره وان جهل الوكيل حاله اه فليراجع وكذا أقره شيخنا عابرا تلاثة لا يسمى ماء ولا فرق بين الحلف بالله والحلف بالطلاق ولو كان التغير تقديريا كما أقره به الطبلأوى ونقله عنه الشرب المسمى اه (قوله لقلته) أشار بعلمنا بالظهور وتعلل ماسا في من المتعاطفات الثلاثة بتعذر صون الماء عما ذكرنا ان ما هنا جحتر زقوله المصنف تغيرا يمنع اطلاق اسم الماء أي أكثره وان المتعاطفات الثلاثة لا تمتحترز قوله بجسغي عنه وان الجميع من الطهور والمساوي للمطلق ماصدا وشدي ويقل ان قول الشارح لقلته عليه لقوله المصنف لا يمنع الح) لا لقوله لا يضر تغير الح) وقول الشارح الآتي لتعذر الح) لانه لعدم ضرر الجميع كما هو صريح صنيع النهاية في المحني (قوله ولو احتملا الح) أي ولو كانت القلة غير متينة (قوله بان شك) ينبغي ان يشمل الشك هنا الظن كإهو الغالب سم (قوله أهو الح) أي التغير (قوله قبل الحسن الح) وعن قاله المعنى عبارة وكان الحسن أن يحذف المصنف الميم من قوله ولا متغير الح) وكذا من قوله وكذا متغير بمجاور وبقوله لا تغير بمكث وكذا تغير بمجاور لان المتغير لا يصح التغير به لانه لا يضر نفسه بل الضرر التغير وبنذفع ذلك بما قدرته بقوله في الطهارة تبع الشارح اه وقوله في الطهارة المرافد في محبتها عيش (قوله لم يفتق) الكثرة الح) أي لا تاتى تدافع الطهور بية التغير الكثير والاصل بقاؤه حتى يتقن زوال ذلك الدقيق لا رفعه الا يقين مثله وهذا صريح الشارح عليه في بقية كسه أيضا ونقله شيخ الاسلام والخطيب الشربيني عن الأثرى وأقره حزمه الشهاب البرلسي على المحلى وغيره وخالف الجلال الرمي في ذلك أي تعالى الله فقال في نهايته طهور وأيضاً خلافا للأثرى اه كركدي أقول وكذا اعتمد الطبلأوى والبرماوى ما قاله الأثرى كما في عيش عن سم على المنهج قول المتن (ولا متغير بمكث الح) قال العمراني ولا تكرر الطهارة فيها بتوهمه ما تغير بمالنا ضرر حيث لم يتجر خلاف في سلبه الطهور بقاء ما حرج في سلب الطهور وبته خلاف للماور والتراب إذا طرح فنبقى كراهته خروجا من خلاف من منع عيش (قوله زو بان التفتن الح) قد يقال التفتن انما يتأني إذا صم المعنى وفي محنته هنا نظر الآن يكون على حذف مضاف أي تغير متغير سم وتقدم

اعتبر بغيره كالخكومة
(غير طهور) وان كان
التغير بمال على عضو المتطهر
كأنه غير مطلق فلو حلف
لا يشر بماء فشر به لم يحتج
(ولا يضر) في الطهورة
تغير لا يمنع الاسم لقلته
ولو احتملا بان شك أهو
كثير أو قليل لم يفتق
الكثرة و يشك في زوالها
(ولا متغير) قبل الحسن
حذف الميم لتناسب ما قبله
و رد بان التفتن المشعر
بالتحدا المقصود من العبارتين
أنودوا بلغ (مكث)

التغير المضر والشك لا يضر (قوله بان شك) ينبغي ان يشمل الشك هنا الظن كإهو الغالب (قوله لم يفتق) الكثرة و يشك في زوالها) عبارة شرح الروض ثم لو تغير كثيرا ثم زال بعضه بنفسه أو بجماع مطلق ثم شك في ان التغير إلا سيرا وكثير لم يطره عملا بالاصل قاله الأثرى انتهى لسكن الذي اعتمد شيخنا الشهاب الرمي انه يظهر لانه بعد زوال بعض التغير يشك في ان المانع من الطهور و يتابع فعملنا باصل الطهورة (قوله و رد بان التفتن الح) قد يقال ان التفتن انما يتأني إذا صم المعنى وفي محنته هنا نظر لان التقدير لا يضر في طهور و يتالمه ما متغير بما ذكرنا الذي في ضرورة التغير لا الماء الآن يكون على حذف مضاف أي تغير

جواب آخر عن المعنى (قوله يثبث من) أي مع اسكان الكاف وفي المطلب لغة تابعة هي فتح الميم والكاف وعلى كل فهو مصدر مكث بفتح الكاف أو ضمه اشتقاقا قول المتن (وطحلب) ولا فرق بين أن يكون بحر الماء أو بره أو لانهائية (قوله يفتح لاموضيها) أي وضه الطاء نهاية وضه في زاد شخنا أو كسرهما فلغاه ثلاث اه (قوله نابت من الماء) عبارة غير مشي أخضر يعاول الماء من طول المكث اه (قوله ولم يبد) ظاهره وان تقتض خالط فخالط الصامع من الأذرى سم عبارة شخنا قضيت أنه لو أخذ ثم طرح صححنا ثم تفتت بنفسه لم يضر وقاس ما تقدم عن ابن حجر في الأوراق المطروحة الضرر به وبه صرح ابن قاسم في شرحه على الكتاب اه يعني مختصر أي شجاع قول المتن (وما في مقره) يعني أن يكون منه طونس السابقة للعاجلة به فهو في معنى ما في المقرب منه سم وبأى عن شخنا والبحر يمثله زيادة (قوله وان كان من القطران الخ) اعتمد ع ش خلافا للنهاية عبارة ويعلم مما تقرر ان الماء المتغير كثيرا بالقطران الذي تدهن به القرب ان تتحققا تغيره وأنه خالط فغير طهور وان شككنا أو كان من مجاور قطهر رسوا في ذلك البرج وغيره خلافا لآن ركشي اه وقوله فغير طهور رحله المعنى وكذا شخنا كما يأتي على ما إذا كان القطران لغير اصلاح القرب (قوله لاصلاح ما يوضع الخ) والمعروف في زمان ذلك لاصلاح نفس القربة لا الماء (قوله ولم يصنع الخ) أي بحث صار بشدة الخلق بخلاف الوضع عنها أي نحو الأرض لا تلبك الحبيشة فان الماء يستغي عنه نهاية وأعياب قال شختا وخذ منه ان ماء الفساق والصهار ينجو بهما المعمولة بالجير ونحوه طهور وان ماء القرب بالتي تعمل بالقطران لاصلاحها كذلك لو كانه خالط بخلاف ما إذا كان لاصلاح الماء وكان من الخسائط ومن ذلك ما يقع كثيرا من وضع الماء في نحو حوضه فيها تحول في تغير فلا يضر وينبغي أن يكون منه طونس السابقة وسليمة للبشر للعاجلة بهما اه زاد الجبري وليس من هذا الباب ما يقع من الاوضاع المنفصلة من أرجل الناس من غسلها في الفساق خلافا لما وقع في مائة شخنا ع ش وانما ذلك من باب ما لا يستغنى الماء عنه غير المعر المتواقر به كآقي وبه والشارح مر في نظيره من الاوضاع التي تنفصل من أيدان المنغمسين في المغاطس رشدي فعل أن تغير الماء الموضوع في الأواني التي كان فيها لا يتنحوه لايضر وانما الخلاف في أن التغير به تغير بمافي القرب أو بما لا يستغنى عنه فعند ع ش تغير بمافي القرب وعند الرشدي تغير بما لا يستغنى الماء عنه كالقطران الذي في القرب اه (قوله لتعذر صون الماء عنه) أي بما ذكر فلا تنع التغير به اطلاق الاسم عليه وان أشبه التغير به في الصور والتغير الكثير بمغتني عنه بحلي ومعنى (قوله على الأوجه) خلافا للمعنى والنهاية يعايرهما ولو صب المتغير بمخالط لايضر على ماء لا تغير فيه تغير به كثيرا لانه تغير بما يمكن الاحتراز عنه فله ابن أي الصفو قال الاسنوي انه متجه وعلمه يقال لنا ما أن تضع الطاهر بكل منهما متفرقا ولا تصع بهما مختلطين اه وعبارة سم قوله لم يضر على الأوجه

متغير (قوله ولم يبد) ظاهره وان تفتت وخالط فخالط الصامع من الأذرى (قوله وما في مقره) ينبغي أن يكون منه طونس السابقة للعاجلة به فهو في معنى ما في المقرب بل منه (قوله لم يضر على الأوجه) مشي جع على انه يضر وبه أفتي شخنا الشهاب الرملوي بوجه بانه انما اغتفر تغيره بالنسبة فاذا وضع على غيره وتغير لم يضر وكان تغير ذلك الغير به تغير بمخالط لان هذا الماء المتغير بالنسبة لغيره بمخالط لصديق حد الخالط عليه وان كان غيره بمجاور (يقى هنا امران) الأول ان عبارة الشارح شاملة للتغير بالمكث والمجاور فتضيعة ذلك انه اذا صب على غيره فغيره ضر عند شخنا الشهاب الرملوي وهو بعيد جافي التغير بالمكث بل والمجاور لكنه في شرح الارشاد عبر بقوله ولو صب متغير بمخالط لا يؤثر على غير متغير فغيره كثيرا لايضر وان كان متغيرا على ما ارتضاء جمع لسهولة الاحتراز وان كان طهورا ولكن مشي آخرون على انه لايضر وهو الاقرب الا ترى انه لو وقع ذباب في ماء ولم يغيره فصب على مائع آخر لم يؤثر فيه كطاهر طاهر لطاهره السبب عن مشقة الاحتراز فكذلك لايضر هنا طهورا وبه السبب عن ذلك فصور المسئلة بالتغير بمخالط وأخرج التغير بالمكث وكذا بالمجاور الآن بريد الخالط مطلق المختلط الشامل للمجاور وقد يفرق شخنا الرملوي في مسئلة الذباب بان من

يثبث من مهم موطن وطحلب
يفتح لاموضيها نابت من
الماء أو أقي فسه ولم يبد
و ورق وقع بنفسه وان
تفتت خالط (وما في مقره)
ومنه كطاهر طاهر القرب
التي يدهن بالطناب بالقطران
وهي جديدة لاصلاح
ما يوضع فيها بعد من الماء
وان كان من القطران الخالط
(ومره) ولو مصنوعا من نحو
نور وان طخت وكبريت
وان غش التغير بذلك كله
لنحذر صون الماء عنه ولو
وضع من هذا المتغير على
غيره ما يضر لم يضر على
الأوجه لانه طهور فهو
كل تغير بالمخالط والمائي وكون
التغير

مضى جمع على انه يضرو به أفتى شيخنا الشهاب الرملي ووجه بانه انما اغتفر تغيره بالنسبة فاذا وضع على غيره وتغير بغترة بقي هنا أمران الاول ان عبارة الشرح شاملة للتغير بالمكث و بالجوار فقتضيه ذلك انه اذا صب على غيره فغيره ضرر عند شيخنا الرملي وهو بعيد جد في التغير بالمكث بل و بالجوار ولكنه في شرح الارشاد به بقوله ولو صب متغير بخلط لا يؤثر على غير متغير فغيره كثيرا ضررا انتهى فصور المسئلة بالتغير بالخالط وأخرج التغير بالمكث وكذا بالجوار الامر الثاني انه صو والمسئلة بما اذا كان المتغير واردا على غيره فهل عكسه كذلك أو يفرق بينهما فانه نظر والظاهر عدم الفرق ثم على فتوى شيخنا الشهاب الرملي قد يحتاج للفرق بين الضرر هنا وعدمه في طرح التراب والمخ المائي الآن يفرق بان المخ من جنس الماء والتغير بالتراب مجرد ذكرورة اه بخلافه في كلام شيخنا بعد تصو والمسئلة بالتغير بمافي المقر والممر وترجع كلام الرملي مانصه ما لو طرح غير المتغير على المتغير المذكور فلا يسلب الطهور به على الراجح لانه ان لم يرد قوت لم يضعفه كما نقله بعضهم عن الشيخ البالي خلافا لما نقله بعضهم عن ابن قاسم في حاشيته على ابن حجر اه وفي البصري مانصه يتردد النظر فيما لو أخرج شي بمافي المقر او امر من الخاطات ثم ألقى فيه ولم يحدث تغيرا غيرا ما كان لانه من جنسه فهل يرضى بالمعطلين الاوصاف التي كان عليها قبل الطرح وينظر هل يغير أو لا يحل تأمل ونظر ولعل الاقرب الاول ثم رأيت قول الشرح الا في شرح فان غيره فنجس يؤيد ما ذكر اه أقول رخصهم بهم المسئلة بصب المتغير بالخالط على غير المتغير كالصريح في الثاني أي عدم ضرر صب المتغير على المتغير من جنسه (قوله هنا) أي في الوضع المذكور (قوله لانه) أي التغير هنا (قوله ان صب) أي تغير الماء الثاني (طائفة الماء) أي الاول (النبث هو) أي مافي الماء الاول وكذا غيره فقبله وضمر ولو نزل (قوله فقبله الماء الثاني) قد يقال حاصل ان التغير بمافي الماء واسطة الماء وذلك لا يمنع الضرر سم (قوله ألا ترى انه لو وقع بماء الخ) قد يقال ان كلامنا الواقع هنا يمكن نسبة التغير لهما فصل الشك بخلافه فيما سبق فان التغير بمافي الماء لا يوجب بالبالاء الاثر بل بصرا فته في التغير ممن لم يوجب فرض ان الماء في حد ذاته صفة تشاك صفة ما هو معه كملوحة طعم أو صفرة لون أو زنج وبشر في تغير الثاني هل هو من الماء أو من مصابحه أو منهما لا يحل القول بعدم سلب طهور به للشك بصري (قوله طاهر) مافي في التميز زه (قوله على أي حال كان) أي كثيرا كان التغير أو قليلا وسواء كان للمعمر وجرم أو لا قول المتن (كعود) وكذا لعود ما لو صب على يده أو ثوبه ما عود ثم نجس بقشر أو تحته في المحل فاذا اصابه ماء غوت غرت وانحته منه تغيرا كثيرا لم يسلب الطهور بئلان التغير والحالة ما ذكر تغير بمجاور أو ما لو صب على المحر وفيه ماء ينصل واختلط بمصاهه فغيره بخالط واسطه عش قول المتن (ودهن) من هذا القبيل الماء المتغير بالزيت ونحوه في قتاديل الوتود كائن على الشهاب البرلسي كردى (قوله وان طيبا) ببناء المفعول من التطيب أي طيبا بغيرهما ويجوز كونه ببناء الفاعل أي طيبا بغيرهما وفي القليو على الجلال قوله ولو لم يلبس بغيره فته التحفة المشددة الاولى من كسر هاله اذ الم يضر المصنوع فالخلق أولى انتهى وبوجهه كالاختي اذ طب العود بطيب مجاور والضرر كردى (قوله ما لم يعلم انفصال عين الخ) فان قلت هل يدل نقصه على انفصال العين الخاطلة كالأول وزن بعد تغيره الماء فوجدنا نفاضا قلت لا لا احتمال انه نقص بانفصال أجزاء مجاورة ولو لم تشهد في الماء لا احتمال خروجهما من الماء اذ لا انها ببعض جوانب المحل سم على ج اه عش (قوله تسلب الاسم) أي اسم

هنا انما هو بمافي الماء لا يذاته لا ينظر اليه لانه أمر مشكوك فيه بل يحتمل أن سلب طائفة الماء لا يثبت هو في أجزاءه فقبله الماء الثاني وانبت فيسب ولو نزل بنفسه لم يقبله فلم يكثر تغيره به لكثافته ومع الشك لا تسلب الطهور به الحقيقة الأولى أنه لو وقع بماء مجاور وخالط وشكك في المتغير منهما لم يضر فكذا هنا (وكذا) لا يضر في الطهور (متغير بمجاور) طاهر على أي حال كان (كعود) ودهن وان طيبا وبك وكن وان أغل ما لم يعلم انفصال عين فيه مخالطة تسلب الاسم وهذا التفصيل يجمع بين الحلات متباينة

له مالات متفاوتة في التغيير
أولاً وأخيراً هو مشاهد
نعم التي ينبغي فهمها في
انفصال عين ذمته لولا تجدد
له اسم آخر بحيث ترك معه
اسمه الأول السبلات هذا
التجدد فربما تظاهر تجدا
على انفصال تلك العين ذمته
(أو بتراب) ظهور بناءه
غلى أنه مختلط والأفلا فترك
كيا هو واضع خلافاً لهم
فيه ومثله في جميع ما يأتي
المختلط المائي لا يجلي إلا أن
كان بجمراً ومقر (طرح)
للتطهير بخلطه والآن لم يضر
جزماً كغير المطروح ولم
يضر ملبناً لا يجرى بطبعه
والآن جزءاً (في الظهور)
اذ التغيير بالمجاور ومنه
الخروج ولو احتجلاً ما شاك
في أنه مختلط أو بمجاوره حكم
المجاور ثم رأيت مجازاً حكم
بأنه مختلط وحتى من قال أنه
يضر لكنه بناء على الضعيف
من التفرقة في المجاور وبين
الريح وغيره ولا نافي كونه
مجاوراً أن الأصح في دخان
الشيء أنه من نفس حرمه
لأنه لا مانع أن يفصل حرم
مجاور من حرم مختلط اذ
المشاهدة قاضية في دخان
بأنه مجاور ويقطوع على الماء
ولا يختلط به مجرد تروح
وان غش فهو كتغير بجمرة
على الشط والترباب الماخرد
كدورة لا تمنع الاسم فعليه
هو مجاور والمغير به مطلق
وهو الأشهر وأما للتسهيل

على العباد

الماء بان يقال له مرتبة شتى كدري (قوله في مابعد السبلات الكائن) بالإضافة (قوله السلب) جواباً على
حذف الخبر أي معتن به والجهة الشرطية متجانسة وهو مع اسمه وغير متجانسة الموصول قول المتن (أو بتراب) أي
ولو مستعمل بناء على التعليل بأن التغيير مجرد كدورة وهذا ما اعتد به شخشا الشهاب الرمي سم وكذا اعتد به
النهاية والغنى (قوله ظهور) احتراز به عن المستعمل وقوله بناء على أي التقييد بالظهور ومنه على الخ (قوله
والأفلا) أي وان قلنا ان التراب مجاور فلا يضر التراب المطروح مختلطاً ظهوراً كان أو مستعمل (قوله
ومثله) أي قول المتن (في الظاهر) في النهاية والغنى (قوله ومثله في جميع ما ذكر الخ) والحاصل ان الظاهر
الواقع في الماء أماناً بكون مختلطاً أو مجاوراً والأول أماناً بسنغي المانعته أولاً والأول أماناً بكون التغيير
به يسيراً أو كثيراً فان كان يسيراً لم يضر وان كان كثيراً وتستننى منه الاوراق اذا تناوت بنفسها وتفتت
وغيرت والمائي والتراب الطاهر أو الطهور وان طرحاً فلا يضر التغيير بواحد من هذه الثلاثة والمجاور
أماناً بتخلل منه أجزاء مختلج الماء ومخالطه كالمشمس والريبيد العرقوس والبقم فيرجع الى المختلط
فبضر التغيير به بشرطه وأماناً لا يتخلل منه شيء كالعود والذهب ولو مطين فلا يضر التغيير به بيجري على
الافتناع وفي الكدري على شرح بافضل بعد نحو ذلك ما نصه ذلك بضبط ذلك بعبارة أخرى بان تقول بشرط
لضر وتغير المانعته شرط أن لا يكون تغييره بنفسه وأن يكون المغير مختلطاً وان يستغنى المانعته وان
لا يشق الاحتراز عنه وان يكون التغيير كثيراً بحيث يمنع إطلاق اسم المانع عليه وأن لا يكون المغير تراباً أو ملحاً
ما ياب هذا كله كيا هو تظاهر في المغير الطاهر أما لفحص فيختص ما وقع فيمطلقاً وان لم يغير حيث كان الماء
دون التفتت اهـ (قوله والآن بضر الخ) عبارة الغنى أي التغيير بتراب تطهير التمامة الكلية ونحوها أو
بتراب شبهه الريح أو طرح بالافسد كان القاصي قال الاذرى فلا يضر حرمه اهـ وكذا في النهاية الاقوله
قال الاذرى (قوله اذ التغيير) أي قوله وأصل هذا في النهاية ما وافقه (قوله اذ التغيير الخ) مبتدأ خبره قوله
بمجرد تروح كدري (قوله ومنه الخ) أي من المجاور دخان الشيء الذي يتغير به فلا يضر تغير المانع
(قوله ولو احتجلاً) يعني أن كون الجو مجاوراً وان كان احتجلاً لا يتحققا لكنه كاف في عدم الضرر وقوله
بأنه الخ أي الجو وقوله حتى من قال أنه يضر أي حرمه بكونه مجاوراً وقوله لكنه بناءه أي هذا القول وقوله
بين الريح وغيره يعني يقول ان المجاور الذي هو الالهة بضر وغيره فلا يضر كدري (قوله لانه الخ) متعلق
للا بنافي الخ وتعله لعدم المتافاة وقوله اذ المشاهدة الخ متعلق بقوله لا مانع الخ (قوله أن يفصل حرم الخ) انظر
من أن لزم هنا انفصال حرم مجاور من حرم مختلط الآن يقال لزم من شمول البخار لسان المختلط سم (قوله
على الشط) أي بالتراب بمنع حيث يصلحها الى الماء لانها اتصلت به كدري (قوله مجرد تروح) قضيت
انه لو تغير لونه أو طعمه بالمجاور ضرر وليس مراد انهم ان تخلل منه شيء كالموقع الترفي المتافاة كسبل الخلاوة
من سلب الطهورية عش عبارة الرشدي قضيت أن التغيير بالمجاور لا يكون الا تروحاً وهو قول مرجوح
منه انه يناقض ما سبق له مر قريباً في مسألة الجو وقال وجهه مر جرى في هذا التعليل على الغالب
اهـ وقوله ما سبق له الخ يعني به قول النهاية يظهر في الماء المغير الذي غير الجو وطعمه أولونه أو وجهه
عدم سلبه الطهور وبه لا يمانع تحقيق انحلال الأجزاء المختلطة وان بناء بعضهم على الوجهين في دخان التماسه
اهـ (قوله بالتراب) ضريبينه وبين قوله بالمجاور سم يعني أن ذلك عطف على هذا (قوله مجرد
كدورة) قضيت انه لو تغير طعم الماء أو وجهه ضرر وليس مراد انهم ان تخلل منه شيء كالموقع الترفي المتافاة كسبل الخلاوة
للتسهيل أخذنا كلامه بعداً واستغنى من غير المطلق للتسهيل كما في كلام الغنى وبذلك يندفع قول سم

خروجها من الماء أو التصاقها ببعض جوانب المحل (قوله أو بتراب) أي ولو مستعمل بناء على التعليل بأن
التغيير مجرد كدورة وهذا ما اعتد به شخشا الشهاب الرمي (قوله اذ التغيير) ضريبينه وبين قوله مجرد كدورة
(قوله ان يفصل حرم) انظر من أن لزم هنا انفصال حرم مجاور من حرم مختلط الآن يقال لزم من شمول البخار
للسان المختلط (قوله بالتراب) ضريبينه وبين قوله بالمجاور (قوله وأما للتسهيل) يتأمل هذا العطف

فهو غير مطلق فالجمع وهو الاعد (٧٤) ويؤيده المتن مصرح به لانه أعاد الباعث بتراب ولم يجعله من أمته المجاز وفد على أنه مخالف وان التغيير به معتبر من ذلك

يتأمل هذا العطف اه (قوله فهو غير مطلق) معتمد بجبري (قوله وهو الاعد) أي القول بان التغيير بالتراب غير مطلق أوفق بالتواعد باعتبار وجود التغيير به فتعريف غير المطلق منطق عليه بجبري (قوله وأصل هذا) أي الاختلاف في التراب أهو مخالف أو مجاز (قوله هو لا يمكن فصله) اقتصر الملقى على هذا القول لما زامه عش (قوله فخرج التراب) لانه يمكن فصله بعد درسه به نهاية ومعنى (قوله أو لا يتجزأ) أي خلاف المجاز وفيها معنى ونهاية (قوله وخرج شجناء الخ) وكذا رجع الينا في النهاية والمعنى (قوله وان ذلك الخ) له على بكسر الهمزة معطوف على قوله وخرج شجناء الخ (قوله أن لا يجمع من التراب بف الخ) حرى عليه النهاية والمعنى (قوله وقد يقال الخ) قد منع محتمه وسنده بخبر فانه لا يمكن فصله كما هو ظاهر مع غيره في رأى العين وبسليم محتمه بالاتحاد موقوف على صدف كية العكس وليس كذلك لما أفاده تنافي التراب بصري (قوله فيعدان) أي الحدان الاولان وقوله فلا خلاف أي بين التعارض الثلاثة للمخاطب كوردى (قوله تنزه) إلى قوله فان قلت في النهاية والمعنى الاقوله وقيل تحريعا (قوله وقيل لا يكره استعماله واختاره المصنف في بعض كتبه) وبه قال الأئمة الثلاثة والمذهب الاول معنى أي الكراهة (قوله شرعا لطبا فسيما الخ) عبارة انتهى وهو أي كراهة الشمس سرعة لا رشادية وذلك لما قبله من قوله هو لا يمكن فصله عن التحقيق أن قال في التراب مجرد غرضه لا يثبت بمجرد الاشتغال بغيرها كما يثبت بوا لا يقص من نوابس محض قصد الامتثال اه (قوله شديد الخ) أي الظاهر بأحداهما ملاقيه للبدن شرح بأفضل (قوله لمنعهما الاسباغ) أي كمال الاتمام والاقول منعاً علم الوضع من أصله فلا تصح الماهيات وتوهم سم وعش (قوله أو للضرر) قضية التعليل الاول اختصاص الكراهة بالطاهرة وقضية هذا التعليل الكراهة مطلقا وهو المعتمد شجناء بجبري وكذا في عش عن سم على التمسج (قوله بنافي هذا) أي كراهة استعمال شديد حرأو وحدثت واسباغ الوضع الخ أي المنع بطريقه (قوله لأن ذلك) أي أماد الحديث من طلب الاسباغ على المكروه (قوله على مكروهة) بغض المبر والراعي بضم الراء المسنة قاموس (قوله وهذا مع قيدها) أي والكراهة متقدمة بالشد شجناء (قوله والشمس) عطف على قوله شديد حر (قوله ولو مغطى) إلى قوله ولا يكره الظهور في النهاية الاقوله ولو غير غالب بال وأن يستعمل وما أثبت عليه (قوله أشد) أي لشدته تأثيره فيه نهاية (قوله يعني ما أثره في الشمس الخ) أي بقصد بدوئه أي استعمله شرح بأفضل عبارة النهاية أي ما سخنته الشمس كقوله الشارح ادا على من قال ان حقه ان يعبر بشمس سواء أشتمس بنفسه أم لا اه (قوله بحث قوت الخ) عبارة النهاية والاعباب وضابطا الشمس أن تؤثر في السخونة بحيث تفصل من الآلة أجزاء مهمة تؤثر في البدن لا يجر دانقله من حاله لاخرى يسبها وان نقل في البحر عن الاحتجاج الاكتفاء بذلك اه أي خلافا لعلط عش أي حيث اختار الاكتفاء بذلك في المغنى والاقناع (قوله منه) أي الاناهية ومنهنيج (قوله فهو مة) اتعول الماء على ومنهنيج أي تظفر على وجه المانع كونه مائة مية أيضاً ولذلك لوقوف الاناهية من أسفله واستعمل الماء كره شجناء بجبري (قوله ماء ما الخ) أي الشمس وقديلا كان أكثر اناهية وتشرح بأفضل (قوله أو ما ناعا) ذهنا كان أو غيره نهاية (قوله وكل الخ) أي المصنف (قوله أن يكون قطر الخ) أي كاقصى الصدور والى والجز في الصبغ لا ينظر معتدل كصر أو ارد كالشام فلا يكره الشمس فهما ولو في الصبغ الصائغ كما هو ظاهر كما هو لان تأثير الشمس فهما ضعيف ولو عاقت بسدة قطرها حارة أو وردة اعتسرت دونه كحوران بالشام والطائف بالجزيرة فكراهة الشمس في الاول دون الثاني شجناء (قوله ولو عاقت الخ) في عش والجبري مثله (قوله وقت الحر) أي في الصبغ عش (قوله في ما منططم) كالحديد والنحاس والرواص يتخلف غيره كالخرف والحشب والجلد والحوض نهاية ومعنى (قوله كبر كمال الخ) مثال المنططم بالقوة عبارة الكردى عن الاعباب أي ما من شأنه الانطباع اه (قوله لمنعهما الاسباغ) أي على الوجه الكامل لا مطلقا

النس بحث قوت على أن تفصل بعد نهان من هوه مة كان أو ما ناعا وكل شر وطه المعلوم وهي أن يكون بقطر في حار وقت الحر في أناع من طبع وهو ما يجتهد تحت المطر فتولو بالقوة كبر كمال في جبا جديد

أى الامتداد تحت المطرقة فشميل المشتمل في مركبة من جبل جديد مثلاً اه **(قوله غير نقداً)** أى غير النخب
والفضة فلا يكره الشمس فهما من حبس هو شميس لصفا جوههما وان حرم من حاستعمال آنية
الذهب والفضة شخبنا **(قوله ومعشيه)** عطف على نقداً أى وغير مطلى بالنقد كرى **(قوله منع انفصال
الزهوة)** أى عبارة النهاية لا فرق فيها أى الذهب والفضة توفى المنطبع من غيرهما بين اصدأ وأول وأما
المعومة بأحد هما فالأوج فيه أن يقال ان كثرة التكرار به بحيث منع انفصال شئ من أصل الاناء لم يكره والا كره
حيث انفصل منه شئ يؤزر ويجرى ذلك فى الاناء المعشوش اه قال عش قوله مر بين اصدأ وأول
أى فلا يكره فى النخب والفضة وان صدأ يكره فى غيرهما ولا يقال ان الصدا فى غيرهما مانع من وصول
الزهوة الى الماء اه **(قوله منع انفصال)** ظاهره سوا معصل منه شئ يعرضه على النار أم لا كما أشار اليه
الكردى بخلاف قول النهاية المتقدم ان كثرة التكرار به فى الخافان ظاهره اعتبار أن يحصل منه شئ يعرضه على
النار كما يحل عليه الجيرى وأشار الكردى الى معنى مخالفة لما فى النجفة **(قوله بخلاف نقد غشى)** أى
فكره مطلقاً سوا معصل من التكرار به نحو الخافان شئ يعرضه على النار أم لا على ما عهده شخبنا الزادى
يجرى **(قوله وادعاء انها)** أى الزهوة **(قوله أو متحصل بالنار)** أى متحصل منه شئ بالنار **(قوله
ويؤده قوله)** أى يؤيد ما تقدمت عليه من قوله والنار كرى **(قوله وان ردته فى شرح العباب)** تقدم عن النهاية ما وافقه
(قوله بتولها) متعلق بقوله والذهب والزهوة **(قوله بل هو)** أى الصدا سم **(قوله عنده)** أى الزكشى
(قوله كما شئته) أى غير النقود وقوله وهى عبارة الزكشى سم **(قوله بكل اناء منطبع)** أى قد يقال
لادلالة فى هذه العبارة على قولها من الصدا سم **(قوله وهو حار)** فلو بردت الكراهة فنهاية ومعنى
وبافضل وسم قال الشارح فى حاشيته فقام الحار الدارز والحرارة للمادة الزهوة لا مطلقاً فشميل مالى
نقصت حواره بحيث عاد الى حاله لو كان عليها ابتداء لم يكره انتهى اه كرى قال سم فى مالى وردت شميس
أضاف اناء غير منطبع فهل تعود الكراهة لانها انما زالت لفسق الحاراة وقد وجدت أولاً تعود كما اقتضاه
الاطلاقهم فظهر وقد وجه اطلاقهم باحتمال ان التبريد بأى الزهوة أو أزال تأثيرها أو أضعفها وان
وجدت الحرارة ومالى شخبنا بالنار فى منطبع ثم بالشمس قبل ان يبرد فحتمل أن يقال ان حصل بالشمس
مجنونة تؤثر الزهوة كره والا فلا شئ لم اه وقال عش فى المسئلة الأولى واعتمد الجيرى وشخبنا
والا تربع عمز والكره لان الزهوة باقية فيه وانما تجتد بالتبريد فاذا سخن أثبتت تلك الزهوة
الخاصة اه **(قوله فى ظاهر)** أى متعلق بقوله يستعمل **(قوله أو باطن)** أى كمال وشرب بنهاية
ومعنى **(قوله حى)** وكذا فى الميت لانه محترم ومعنى ونهاية شرح بافضل وبعبارة **(قوله بخشى زادة برص)** أى
أوشدة تمكنه نهاية يعنى فى البرص بحيث لم يبق للزبادى تجلب البصرى **(قوله بخشى برصه)** أى تحليل أو
أن يبق الاذى منه ضررها بومغنى **(قوله وذلك)** أى كراهة الشمس وكان الانسان ان يقبله على
بيان الشرط كفى بالهايتوا معنى **(قوله واستعمال)** أى المشمس **(قوله كاصح)** أى ابرائه البرص **(قوله
فخبس الم)** أى فخبس البرص (فائدة) ذكر الشارح فى حاشيته هنا فى أسباب الضرر وكلاماً طويلاً
مخلصاً من مالا يختلف مسيه عنه الاممجة أو كرامة لولى يحرم الاقدام عليه وكذا يحرم ما يغلب ترتيب مسيه
عليه وقد ينقل عنه نادراً أو أماً لم يترتب عليه الا نادراً كما شمس ففكره الاقدام عليه كذا ما استوى
مرقاً فحصوله وعدمه اه كرى **(قوله وحل هذا)** أى كراهة الشمس (ومقابل) أى كراهة شديده
و برد (يقول عدل) أى رايته بنهاية **(قوله أو بمعرفته نفسه)** أى طبا لاجرة عش ورشيدى **(قوله أو
يبدل غيره أو**

غير نقد ومعشيه به منع
انفصال الزهوة من خلاف
نقد غشى أو اختلاط بما
تتولد منه ولو غير غالب
خلافاً للزكشى وادعاء انها
لا تتولد الا من غالب أو
محصل بالنار ممنوع أو يؤيده
قوله وان ردته فى شرح
العباب بتولها من الصدا
بل هو شرط فها عنده سواء
النقد وغيره كما شئته بعبارة
وهى تخص الكراهة بكل
اناء منطبع مسمى وأن
يستعمل وهو حار ولو
قوبل بسهم مطلى بظاهر
أو باطن بدن حار كرى
بخشى زادة برص وغيره
أدى بخشى برصه وذلك
لغير الصبيح دعماً بربك
الى مالى بربك واستعماله
مر بسلانه بخشى من البرص
كاصح عن عروضى الله عنه
واعتمد بعض محققى الأطباء
لقبض ثالث الزهوة على
مسام البدن فخبس الم
وحل هذا ومقابل حيث
لم يظن بقول عدل أو معرفة
نفسه ضرره بخصوصه
والاحرم فيلزم اتهم ان لم
يبدل غيره أو

(قوله بل هو) ضب ينسب بين الصدا وكذا ضب بين قوله عبارة وهى **(قوله بكل اناء منطبع)** قد يقال
لادلالة فى هذه العبارة على قولها من الصدا **(قوله وهو حار)** فلو بردت الكراهة كاصحها المصنف
وبقى مالى وردت شميس أضاف اناء غير منطبع فهل تعود الكراهة لانها انما زالت لفسق الحاراة وقد
وجدت أولاً تعود كما اقتضاه اطلاقهم فظهر وقد وجه اطلاقهم باحتمال ان التبريد بأى الزهوة أو

لم تعين) صبيته وبين قوله لم يظن سم ولعل الانسب ولم تبعن بالواو بصرى أى كفى بعض النسخ (قوله
والاحرم) أى وان تعين (قوله بان لم يجد غيره الخ) أى ولم يظن ضرره بما كرهى وشرح بأفضل (قوله
وقد ضاق الوقت الخ) أى وان لم يظن لم يجد ما ذكر لكن الافضل تركه ان تيقن غيره آخر الوقت عرش
(قوله وجب استعماله) وبجسده انه يتضرر حيث تلى غسله واحسده ففكره ما زاد عليها والغسل المسنون
والوضوء الجدد لعدم وجوب ذلك قاله بنه اه بجري (قوله ولا كراهة) خالف ابن عبد السلام فصرح مع
الوجوب ببقاء الكراهة ونظر فيه الغزى بان الكراهة تنافي فرض العين قال الشارح فى شرح العباب
وهو تنظير ظاهر اه سم وكان مدركه أن الكراهة والوجوب راجعان لجهة واحدة وهى الاستعمال
والشئ اذا كان له جهة واحدة لا يجمع فيه حكمان وأما الصلاة فى أرض مغصوبة فلها جهتان ولذا كانت لها
حكمان الوجوب بالحرمة بجري (قوله كمسغن بالنار الخ) أى اذا سخن بالنار ابتداء بخلاف الشمس اذا
سخن بالنار قبل تبريده فان الكراهة باقية كطبخه طعام مانع فاذا لم تزل الكراهة بتنازل الطبخ مع شدتها
فلا تزل بتنازل التسخين من باب أولى يادى ويجري وشحناء ياتى عن النهاية والمعنى مثله (قوله ولو نجس
مغلاط) بالوصف (قوله بخلافها الخ) يتأمل سم (قوله فى الطعام المأخوذ الخ) أى وان طبخ بالنار فانه يكره
بخلاف الطعام الجاهل كالحبز والارز المطبوخ به لم يكره ويؤخذ من ذلك أن الماء المشمس اذا سخن قبل
تبريده بالنار لا تزل الكراهة هو كذلك انها تومغنى (قوله لا اختلافها الخ) وصو رة أن الماء المشمس
جعل حال حرارته فى الطعام وطبخ به وشدى (قوله ولا يكره) الى قوله لكن الاولى فى النهاية وتولى قوله ويكره
فى المعنى الا قوله وحرم الوهو (قوله ويكره ما عوراب الخ) وفى شرح العباب الشارح قضية كلامه كراهة
استعمال هذه المياه فى البدين فى الطهارة وغيرها وهو ظاهر بل ينبغي كراهة استعمالها فى غير البدين وكره
التيه بتراب هذه الامكنة وهو قريب وقد بدله ما ياتى عن ابن العماد من كراهة الصلاة فيها ويتردد النظر فى
كراهة كل ثمارها وان كراهة اقرب اه ونقل الهاتقى فى حاشيته على التفتت عن شرح العباب كراهة
تجارتها فى الاستبراء وبذاتها فى الدباغ وكل ثمارها وهل يكره كل قومها بل علم الصكر كراهة اقرب
لا احتياج اليها انتهى اه كردى (قوله غضب عليها) أى على أهلها قائلها المكر وهى ثمانية الشمس
وشديد الحرارة وقد بدلتها بركوبه ودماء عذراء ثوب الا بئر الناقة وما عذراء قوم لو طما بئر رهوت وما أرض بابل
وما عذراء وان نهايت وقوله ديار غودى مدام صالح المعروفه ان بطريق الحج الشامى يقرب العمل
وبيوهم باقتضائى الا ن منقورة فى الجبال كجاء خبر الله تعالى بذلك فى قوله وتحتون من الجبال بيوتنا وبئر
الناقة مستنقاة فى الحديث الصحيح كردى وقوله ديار قوم لوط وهى بركة عظيمة فى موضع ديارهم التى خسفت

لم يعين والابان لم يجد غيره
وقد ضاق الوقت وجب
استعماله وشراؤه ولا
كرهه كمسغن بالنار ولو
نجس مغلاط لانها تذهب
الزهرمة لقومها بخلافها
فى الطعام المأخوذ
باجزائه ويكره ما عوراب
كل أرض غضب عليها الا بئر
الناقة بارض غود ويكره
الطهور بماء زمزم ولكن
الاولى عدم إزالة النجس به
وحرم بعضهم بحرمته
ضعيف بل شاذ

أزال تأثيرها وأضعفه وان وجدت الحرارة وأن الكراهة ثابتة لا يسهو وقد زالت بالتبريد ولم
يوجد بعد سبها وهو التمسيس بشر وظهو باحتمال ان الحرارة المبردة تفسد وطهارة سبها واسطة الاناء
المنطبع خصوصية فيه فليتأمل (قوله لم يعين) صبيته وبين قوله لم يظن (قوله ولا كراهة) خالف
ابن عبد السلام فصرح مع الوجوب ببقاء الكراهة ونظر الغزى فيه بان الكراهة تنافي فرض العين
دون فرض الكفاية قال الشارح فى شرح العباب وهو تنظير ظاهر خلافا لمن زعم ان فيه نظر امران من
يقول بان الكراهة اشارة بقرول ببقائها مع التعين فان كان ابن عبد السلام يقول بها فلا اعتراض
عليه بمسئذا انتهى وفى جماعته اذا كانت اشارة للتعين بنظر أيضا (قوله كمسغن بالنار) لو سخن بها فى
منطبع ثم بالشمس قبل ان يبرد فيحتمل ان يقال ان حصل بالشمس سخونة تؤثر الزهرمة كره والا فلا
فليتأمل ولا يكره استعماله أى الشمس فى طعام جامد كتبرنج به لان الاجزاء السميكة تستهلك فى الحامد
بخلافها فى المائى وان طبخ بالنار فانه يكره ويؤخذ من ذلك أن الشمس اذا سخن بالنار لا تزل
الكراهة وهو كذا فى كاعتبه سخنا الشباب الرمل اذا نار الطبخ أشد فاذا لم تزل الكراهة اشارة للتسخين
الاولى ويحتمل قولهم لا يكره المسخن بالنار على الابتداء شرح مر (قوله بخلافها) يتأمل (قوله)

مغنى وقوله وهو تحجر كذا بالضم أى الباء فاموس وعبارة مراد الاطلاع بضم الهماء وسكون الواو وتاء
 فوهما فظنتان وادبالجى قبل هو بقر بحضر موت بناء فيه أرواح الكفار وقبل بقر بحضر موت وقيل
 هو اسم البلد الذى فيه البئر ورائحتها منتنة فظلت عسجد انتهت اه عش وقوله أرض بابل اسم موضع
 بالعراق ينسب اليه السحر والخمر عش عبارة البحرى هي مدينة السحر بالعراق كفى التقريب اه
 وقوله بئر ذر وان بضع الذا المجمع وسكون الراء بالمدينة عش أى التى وضع فيها السحر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم مغنى **(قوله)** وهو أفضل من ماء الكوثر أى فكون أفضل المياه لأنه غسل صدره صلى الله عليه
 وسلم ولا يكون يغسل الا بأفضل المياه لكن تقدم أن أفضل المياه ما تبع من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم مغنى
(قوله) بئرا زمزم ولا ماء بحر ولا ماء متغير بما لا يدمنه مغنى **(قوله)** لكن الأولى الخ وفا قال زى بادر وذهب
 شيخ الاسلام والمغنى إلى كراهتها **(قوله)** وبكره الطاهر بفضل المرأة الخ عبارة العباب عطف على ما لا يكره ولا
 فضل جنب ومائض اه وأطال في شرحه الاستدلاله ونقل فيه قصر عى البغوى بعدم كراهته وأنه بان
 كل خلاف خالف سنة صحيحة لا تسن مرعاته سم عبارة الكرى وحى الشارح على عدم كراهة الطاهر
 بفضلها في الابداد وحاشية الخفة قال فيها ما انتهى عنهم بضم وكذلك البرلسى وغيره قالوا الاخبار الصحيحة
 وارادة في الاباحة والمراد فضلها وحدها أما لغسل الرجل أو وضوءه معهما من الاناء فلا كراهة فيه وفي شرح
 العباب الشارح المراد بفضلها ما فضل عن طهارتها وان لم يمس يدون ما مست في شربها أو أدخلت يدها فيه بلا
 نية اه قول المتن (فرض الطهارة) أى عن الحديث كالتغسل الأولى بحلى ونها بتومغنى وفيه يقول
 الشارح الا فى اما المستعمل في الخبث الخ ان المراد بالطهارة هنا طهارة الحديث والنس وجعله الشارح
 المحقق والنهاية والمغنى على الاول كما مر ثم قالوا وسأنا المستعمل في النجاسة في بابها **(قوله)** أى لا يلد الى
 قوله اما المستعمل في المغنى الا قوله أو صلا تغسل وقوله أى يعتقد الى أو يجنونه وكذا في النهاية لا قوله انقطع
 الى أى يعتقد وقوله غسلها غير مطهر **(قوله)** أى ما لا يدمنه الخ أتم الشخص بتركه أم لا مغنى وبحلى
 ونهاية **(قوله)** في محتمل أى صحة الطهارة عن الحديث والنس وبه يدفع ما فى البصرى **(قوله)** كالتغسل
 الأولى الكفى استقصاؤه وتخلله داخل المسحة الأولى أو ماء غسل الجبيرة أو الخفى بدل مسحهما وغير
 السابعة نحو غسلات النكب قاله القليوبى بجري عبارة شيخنا والمستعمل في رفع الحديث هو ما لا رة

ويكره الطاهر بفضل الخ عبارة العباب عطف على ما لا يكره ولا فضل جنب ومائض انتهى وأطال في شرحه
 الاستدلاله ونقل فيه قصر عى البغوى بعدم كراهته وأنه بان كل خلاف خالف سنة صحيحة لا تسن مرعاته
 ثم قال وقد ينظر فيه بان الخلاف هنا للسنة الصحيحة سندن السنة أو ان أحبب عنه بما مر انتهى **(قوله)**
 والمستعمل في فرض الطهارة منه ما غسل الرأس بدل مسحه كما صرحوا به وكلامهم كما هو ظاهر في غسل
 القدر الذى يقع مسحه فرضا أو يقع ما يغسل كل رأسه بدلا من مسح كهاوا يتحقق ان الماء يصير مخلوطا من
 المستعمل وغيره وقضيت ان يقدو القدر المستعمل في الغسل أو سطا لكن ما ضابط ذلك القدر وقيل أقل قدر
 يتأتى عادة أفرادها بالغسل أو المسح فلو لم تكن معرفتهم شاك هل يغير لو قدر خالفوا سطا فقد يقال القياس
 الحكم بالطهور به اذ لا تسلبها بالشك ومن هذا البحث يظهر اشكال ما يأتى في الوضوء في مسح الرأس فمن
 لا شعره ينقل من الجزم بأنه لو رديده لم تحسبنا نقتل الماء صار مستعملا فليتأمل وقد يقع ان يقال أخذنا
 من هذا الا فى الوضوء بالحكم بالاستعمال على الجميع في كل من الغسل والمسح لانهما لا يخالط المستعمل
 بغيره واعتبر التميز بحكم استعمال الجميع احتسابا طوية فنظر لانه قد يقال لما كان الفرض يقع بغير مسح أقل
 جزء أو غسله كان المستعمل يسيرا جذا بالنسبة لماء مسح أو غسل الباقي فلا يغير به غالباً عادة فلو فرض تخالفا
 وسطا فالحكم باستعمال الجميع مشكلا فليتأمل ثم بعد كناية ذلك رأيت قول الشارح في شرح قول العباب أو
 غسل بدل مسح بغد كترصوب الاستوى انه مطهر ورد غيره عليه ما نصلى أن الزائد على الواجب اذا
 كان في ضمن ما يؤدى به الواجب يكون الحكم الواجب على تناقض ما يأتى فيمو الكلام حيث يغسل رأسه دفعة

وهو أفضل من ماء الكوثر
 خلافا لمن نازع فيه بكرة
 الطهر بفضل المرأة للخلاف
 فيه قبل بل ورد النهى عنه
 وعن التطهر من الاناء
 النجاس (والمستعمل في
 فرض الطهارة) أى لا يلد
 منغى صحتها كالتغسل الأولى

الاولى في وضوءه واجب أو غسل كذلك بخلاف ما في غير المرأة الاولى ماء الوضوء المندوب أو الغسل كذلك فهو غير مستعمل وإن نذر والمستعمل في إزالة النجس هو الماء المارة الاولى في غير النجاسة الكسبية ماء السابعة فيها بخلاف الثاني والثالثة في غيرها اهـ أي وغير السابعة فيها **(قوله ولو من طهر صبي)** ومن المستعمل ماء غسل بدل مسح من رأس أو خضوف ماء غسل الممسح وفيها يزداد سم وكلامهم كاهو ظاهر في غسل القدر الذي يقع مسح فروا يبق بالوضوء كإرساءه أي مثلاً ببلع مسح كاهو لا يخفى أن الماء يصير بخلافه المستعمل وغيره وقضيتان بقدر القدر المستعمل بخلافه وساطة لكن ما ضابط ذلك القدر وقد يقال أقل قدر يتأتى عادة فإزاده بالغسل أو المسح فلو لم يمكن معرفته وشك هل يغبر لو قدر في القفا وساطة فيقال القياس الحكيم الطهور يبتأذ لا تسليها بالشك اهـ **(قوله من طهر صبي لم يخرأ الخ)** وهل له أن يصلي بهذا الوضوء إذا بلغ أم لا فيه نظر والاقرب الثاني لأنه انما اعتد بوضوءه وله الضرورة وقد رتب النظر ذلك ما قبل في زوج الجنون فتأذ غسلها بعد انقطاع دم الحيض من انما إذا أقافت ليس لها أن تصلي بذلك الطهور عن عبارة الجعري قال شيخنا مر له إذا أمر أن يصلي به وفيه بحث انتهى قليوي اهـ **(قوله وأخفى لم ينو)** ولا أثر للاعتقاد الشافعي أن الماء الخفي فيما ذكر لم يرفع حداً بخلاف الاقتداء يعني من فرج حيث لا يصبغ اعتباراً باعتقاده لأن الرابطة معتبرة في الاقتداء بدون الطهارة معني ونهايتها وأسنى قال الجعري والرشدي قوله مر من فرج جأى أو أتى بخالف آخر ومنه أن يعلم أنه لم ينو الوضوء اهـ **(قوله أو كناية)** ليس بقيد فتحو الجوسب مثلاً وهو سهل التعبير بالكناية الضمنية والحربية عن **(قوله تحليل مسلم)** أي يعتقد الخ وقفا فخطيب واعتمد الجمال الرمي أن قصد الحل كاف وإن كان حلها أصغراً أو كافراً أو لم يكن لتحليل أصلاً أو قصدت الحل للزنا فكل من حلها هو المسلم ليس بقيد نعم لو قصدت تحفيض محل وطعن في برى حلها من غير غسل لم يكن ماؤها مستعملاً لأنه ليس بقيد رفع مائع شرعاً أي عندهما قالوا على الحل ولو كان زوج الحنفية شافعيًا واغتسلت لتحل له يبقى أن يكون ماؤها مستعملاً لأنه لا بد منه بالنسبة إليه أو كانت المرأة شافعية وزوجها حنفياً واغتسلت لتحل لها التحكيك كان ماؤها مستعملاً ولو لتحل له كان غير مستعمل حر محلي و سلطان والمفتداه بصير مستعملاً مطلقاً حيث كان أحد الزوجين يعتقد توقف الحل التحكيك على الغسل خفي اهـ بجعري **(قوله مسلم)** أي أو غيره مر وقوله أي يعتقد توقف الحل الخ أي بخلاف من يعتقد طهارة بدون ذلك باجتهاده أو اجتهد مقلده وفيه نظر سم عبارة الكردية قوله تحليله المسلم مال شيخ الاسلام في الاسنى الى انه مثال ثم قال ثم ترجع بندي خلاف ذلك اهـ أي أنه قد رمال الى الايرادين قاسم والزبادي والحلي وغيرهم ونقل الشهاب البرلسي الثاني عن الحل المحلى وأقره واعتمده الخطيب وكذا الشارح في شرح الارشاد وغيره وعبارة التحفة تحليل مسلم أي يعتقد الخ ففهمنا منه انه لو اغتسلت لتحل للحنفي لا يكون ماؤها مستعملاً بشرط في الحل بل أن يكون مكافئاً كما يحسنه الشارح في شرح الارشاد فاذا اغتسلت للصبي لا يكون ماؤها مستعملاً لأنه لا يحرم عليه وطو ما قبل الغسل وقوله تحليله الجعري على الغالب ثم ذكر ما روي في القولة السابقة عن القليوي وعن الحلبي ثم قال والذي في فتاوى الجمال الرمي انه لا يشترط تكليف الزوج بخلاف ما روي عن الشارح اهـ **(قوله انما هو للحنفي الخ)** أي والكافر لا يستحق التقييف سم **(قوله من ذلك)** أي لاجل انقطاع دم حضها أو نفاسها **(قوله تحليله المسلم)** ليس بقيد نعم الجمال الرمي كاهو وعبارته في النهاية أو كناية أو مجنونة أو متعنتة عن حض أو نفاس لتحل وطو اهـ أي ولو كان الوطو نذراً أو التحليل كافراً عن **(قوله غير طهور)** خبر قول المتن والمستعمل الخ **(قوله أما المستعمل في الحدث الخ)** عبارة الخطيب أما كونه طاهراً فلا ن السلف الصالح كانوا لا يميزون عبا ينطرون عليهم منه

ولو من طهر صبي لم يغير لطواف أو سلس أو حنفي لم ينو أو صلاة نفل أو كناية انقطع دمها التحلل تحليل مسلم أي يعتقد توقف الحل عليه كاهو وظاهره لأن الاكتفاء بدينها انما هو للتقييف عليه أو مجنونة أو متعنتة غسلها تحليله المسلم من ذلك لتحل له غير طهور أما المستعمل في الحدث فواضع وأما المستعمل في الحدث فكذلك لأنه حصل باستعماله زال المنع من نحو الصلاة

واحدة والا فلا يستعمل هو ما حصل الواجب دون ما زاد عليه اهـ فلتمأل **(قوله مسلم)** أي أو غيره مر **(قوله أي يعتقد توقف الحل الخ)** أي بخلاف من يعتقد طهارة بدون ذلك باجتهاده أو اجتهد مقلده وفيه نظر **(قوله انما هو للتقييف)** أي والكافر لا يستحق التقييف

وفي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم عاد جباراً في مرضه وصب عليه من وضوئه وأما كونه غير مطهر فإلّا
 السلف الصالح كانوا مع قلته يساهمون لم يجعلوا المستعمل للاستعمال نائبا بل انتقلوا إلى التيمم ولم يجمعوه
 للشر بل أنه مستقدر اه وقال شيخنا الحنفى فان قيل لم يجمعوا ماء المرة الثانية أو الثالثة لأجيب بان
 ماءهما مختلط غالبا بماء المرة الأولى وبأنه يحتمل أنهم كانوا يقتصرون في أسفارهم القليلة الماء على مرة
 واحدة انتهى اه بجري زياد ع ش على ذلك ما نصلا قالوا لم يجمعوه لعدم تكليفهم بقصص الماء
 قبل دخول الوقت لأن تقول بحفاظة العبادة على فعل العبادة على الوجه الأكمل فيجب في العادة أنهم حصلوه
 متى قدروا عليه ويدخرونه إلى وقت الحاجة اه (قوله فنبقى) أى المنع (الرب) أى الماء (قوله لما أرت
 الخ) أى الدهر وقوله تأمرت أى سلب الطهور ربه (قوله وان لم يجب غسل النجس الخ) قال في شرح
 العباير يمكن أن وجه كون ماء العفة وعنه مستعمل بأن الاستعمال منوط بإزالة المانع وانما عني عن بعض
 جزئها لعارض والنظر إلى الذات والاصل أولى منه إلى العارض على أن أتقوله أنه عند إزالته للمانع ما غير
 مدفوع عنه لأن شرط العفو عنه أن لا يلاقيه الماء بل لا ملحة انتهى اه كردى (قوله ومرو) أى فى شرح سرح
 ماء بل قد قود قوله أنه أى المستعمل وقوله أيضاً أى مكانه غير مطهر ر (قوله والمستعمل فى تغلها) يدخل فيه
 ما لو س اخفى المتطهر فرج حال منه قوضاً احتياطاً فيكون ماء هذا الموضوع مطهور راعى الاصع وان بان
 رجلا لأن هذا الموضوع غفل سم (قوله ومرو) أى المستعمل فى نفل الطهارة (قوله ومن ماء غسل به الرجل
 الخ) فيه نظر بصري عبارة سم قضيت استحباب هذا الغسل فرجحه اه وعبارة الخطيب وأورد على
 ضابط المستعمل أى جمعا ما غسل به الرجلان بعد مسح الخف وما غسل به الوجه قبل بطلان التيمم وما
 غسل به الخبث المغفور عنه فاهل لا ترفع الحديث مع أنهم لم يستعمل فى فرض وأجيب عن الأول بعم عدم رفعه
 لأن غسل الرجلين لم يؤثر شأى فلا يكون الماء مستعملاً وعن الثانى بأنه استعمل فى فرض وهو رفع الحديث
 المستفاده أكثر من فرضية وعن الثالث بأنه استعمل فى فرض أصالة اه قال البحرى وحاصل الجواب
 عدم تسليم كون الأول مستعملاً ومنع عدم دخول الثانى والثالث فى المستعمل اه (قوله غسل به الرجل)
 أى فى داخل الخف وقوله بخلاف ماء غسل به الوجه الخ أى وباقي الأعضاء موصو رة أن يتيمم لضرو رة ثم
 يتوضأ فعمل من ذلك أن الوجه ليس بقيد بحريرى (قوله أيضاً) أى كالمستعمل فى الفرض (قوله فكان باقيا
 الخ) فالمستعمل فى نفل الطهارة كغسل السنون والوضوء المجدد والغسل الثانية والثالثة طهور وعلى الجديد
 خطيب وشيخ الاسلام أى وان نذر على المعتمد بلغ فبقا لنا غسل أو وضوء واجب وماؤه ما غير مستعمل
 فاذا اغتسل غسل المجمع مثلاً المنذور فله أن يتوضأ بماءه ويصل به المجمع بحريرى (قوله وما قررت به المكن) وهو
 تقدير بحريرى قول المتن والمستعمل الخ وجعل قوله غير مطهر زخراً للتقدم ز زيادة لفظة أيضاً كردى (قوله)
 يندفع الاعتراض الخ لا يخفى أن حله المذكور وانما يفيد صحة المتن ولا يفيد عدم وضعية التعبير بأوائى
 ادعاه المعتض (قوله والحق أنه لو قال أو) أى بدل الأول وكان واضح من كلام المعتض كردى (قوله)
 فى الاصع فى الجديد الخ) الانصر الأولى فى الجديد الاصع بل ترك ما زاده عبارة النهاية فى الجديد والتقديم أنه
 طهور والاصع أن المستعمل فى نفل الطهارة على الجديد طهور لأنه لم يستعمل فيما لا بد منه اه قال ع ش
 والحاصل أن فى الفرض قولين قد عدا جديداً فى النفل بناء على الجديد فى الفرض وجب أن هما أحدهما طهور
 اه قول المتن (فان جمع الخ) فى هذا التفرع نظر (قوله وقيل أزال الخ) عبارة الغنى والثانى لا يعود
 طهور لأن قوته صارت مستوفاة بالاستعمال فالتحقق بماء الورود نحوه اه (قوله وكالنجس الخ) عطف
 (قوله وتغلها) يدخل فيه ما لو س اخفى المتطهر فرج الرجل منه قوضاً احتياطاً فيكون ماء هذا الموضوع
 طهور راعى الاصع وان بان رجلا لأن هذا الموضوع غفل وقد صرح غيره بان ماء هذا الموضوع طهور وان بان
 رجلا وعاله باقيا وضوء الاحتياط لا يرفع الحديث أى إذا بان الحال (قوله ومن ماء غسل به الرجل الخ) قضيت
 استحباب هذا الغسل فليراجع (قوله لكن لا يندفع اعتراض الاستوى) اذ قضيت العبارة أن المستعمل فى

فينقل الرب كما كان الغسالة
 لما أرت فى الحلق تأمرت وان
 لم يجب غسل النجس المغفور
 عنه مراً أنه غير مطلق أيضاً
 (قيل و) المستعمل فى
 (تغلها) ومن ماء غسل به
 الرجل بعد مسح الخف لانه
 لم يزل مانعاً بخلاف ماء غسل
 به الوجه مع بقاء التيمم لرفع
 الحديث عنه (غير مطهر ر)
 أطلان المدار على تأدى
 العبادة به ولو مندوب لم يرد
 بأنه لا مانع ينتقل اليه
 يتأثر به فكان باقياً على
 طهور ومرو بما قررت به
 المتن يندفع الاعتراض
 عليه بان التيمم دونه ان هذا
 الوجه يشترط اجتماع
 الفرض من النفل والحق
 انه لو قال أو كان أوضح ثم
 قولنا ان المستعمل فى فرض
 غير طهور وانما هو (فى)
 (الجديد)
 لا التقدم لأن المنع لا يتأثر
 انتقاله للماء وجب بانه
 انتقال اعتبارى (فان)
 جمع المستعمل على الجديد
 قبل (قيلين فطهور ر) وان
 قل بعد بغيره (فى)
 (الاصع) بناء على الاصع
 أيضاً أن استعمال القليل
 أنصفه وقيل أزال قوته من
 أصلها لانه أصبح به لا يؤثر
 بعد وكالنجس اذا بلغهما
 بلا تغير

على قوله بناعلي الأصح الخ عبارة النهاية عقب المتن بغير التثنية إلا في كل تجسس إذا جع فبلغه ما ولا تغير به بل أي وكلوا كان ذلك في الابتداء ولا بد في انتفاء الاستعمال عنه بسبوغه قلتي أن يكون ما من محض الماء كما قدمناه وقوله ولا بد الخ يأتي في الشرع ما وافقه (قوله وأولى) لأنه إذا زال الوصف لا غلط وهو التجاسة بالكثرة للاستعمال أولى بجري (قوله وزعم الخ) رد لدليل المقابل عبارة المحلى والنهاية والثاني لا والفرق أنه لا يخرج بالجمع عن وصفه بالاستعمال بخلاف التجسس اهـ (قوله لا يؤخر الخ) ظاهر كلامهم التسليم للقول الظرف في بقاء وصف الاستعمال دون وصف التجاسة وهو محل تأمل ولعله على سبيل التزل بهصري (قوله ماء قابل) حلا وما لا (قوله كاسر) أي في شرح تغييرا يمنع اطلاق اسم الماء (قوله أو كثيرا) أي ولو ما لا يان صار كثيرا بإضافة المستعمل إليه بصري (قوله فعل أن الاستعمال الخ) أي المضر (قوله وبعد فصله) الخ لا يخفى ما في إدخاله في غير المعلوم مما ذكره (قوله بعد فصله) الخ في المتن المعنى الاقوله وهو جريان إلى ولو أدخل وقوله وواضح إلى طرفه حدث (قوله كان جاز الخ) مثال الانفصال الحكيمى عن العضوفاته بجواز زعم المنكسب أو ال كنهتم بفضل حسابل حكايا المنكسب والركبة غايته ما طلب في غسل البدن والرجلين من التعجيل كرى (قوله نعم لا يضر الخ) وفي فتاوى الشارح أنه سئل عما لو كان على يد امرأة أو أساور وقضات فخرى المياه فاذا وصل للأساور فنه ما بعد الوضوء فما تم بسقط على يدها ومنه ما يجري تحتها فيجري الجميع على باقي يدها فهل يكفي جريانه مرة واحدة بهذه الصفة فأجاب بقوله قضية كلامهم أنه لا يصير مستعملا بذلك وإنه يكفي جريانه مرة واحدة بهذه الصفة المذكورة وأنه انتهى اهـ كرى (قوله من نحو الرأس للصدر الخ) أي بخلافه إذا انفصل من الرأس إلى نحو القدم مما لا يغلب فيه التقادف فشرح بأفضل (قوله مما يغلب فيه التقادف) قال في الحاشية أما ما لا يغلب فيه التقادف فيعني عنه كل من الحديثين وانجبت حتى لو اجتمعت هذه الثلاثة على عضو كدهار نعتت بفصله واحدة وإن كان ماؤه حاصل من ما جعل قريب منها كالأواني التي تنقل المياه من كفه إلى ساعده الذي عليه الثلاثة فيرفعها فادفعها واحد فحدثت مع العضو ولم تتغير غسلها ولا زاد وزها وان شق الوعاء من الكف إلى الساعدين المحلين لما تر كانا متعلقين بجعل واحد فلم يضر هذا الانفصال انتهى وسأيت ما يتعلق بهذا اهـ كرى (قوله وهو) أي التقادف بجري (قوله وهو جريان الماء اليه الخ) أي سيلان الماء على الاتصال مع الاعتدال كإني الامداد للشارح كرى (قوله الأولى تقديع على وهو الخ) أو اسقاطه (قوله ولو أدخل) الخ قوله ولو يبدئه النهاية الاقوله وأخذ الماء لغرض آخر وقوله وواضح إلى ولو اتعس (قوله ولو أدخل يده الخ) هذا ما لا والافعال على ادخال جزء مما دخل وقت غسله كالجو ظاهر وحمل ذلك إذا لم ينور فحدث من الوجه وحده ولا فلا يصير مستعملا إلا إذا نوى رفع الحدث عن الدقبل ادخاله الأمانة كإني عليه الشارح في الحاشية كرى (قوله للغسل عن الحدث أولا بقصد مفاده مع مفهوم قوله لا يقي بلانية اغتراف الخ أن الشريك أي ما نرى مع نية الاعتراف لا يضر وليس مجرد إكبابه على عيش فكان ينبغي تأخير مبرمعه وجعله تغييرا لقوله بلانية اغتراف كإني المغنى وشرح بأفضل وأسطاه كإني النهاية عبارة الأول ولو عرف كيف يغتسل بنوى رفع الجانية أو يحدث بعد غسل وجهه والفتلات الثلاث أن لم رد الاقتصاد على أقل من الثلاث من ماء قليل ولم ينو الاغتراف بان ينوى استعمالا أو أطلق صار مستعملا (قوله وتثليث الخ) عطف على نية الجنب بقصد الخ شامل لقصد الاقتصاد على التثنية وليس مرادنا قولنا بل بقصد الاقتصاد على مادونه والا فبعد لكن أولى بصري أي كإني المغنى (قوله بلانية اغتراف) قال في الحاشية ليس المراد بها التلغظ بنوى الاغتراف وإنما المراد استعمال النفس أن اغترافها هذا الغسل اليد وفي خدام الزركشي أن حقيقة أن يضع يده في الأمانة بقصد نقل الماء والغسل به خارج الأمانة غسل الذمية أهل غير ظهور بلان خلاف أي في الجذب وليس كذلك فكان الصواب أن يقول قبل بل عبادتها أي أي تطهرها وأنه انتهى فعلم بقوله وقبل بل عبادتها جريان وجهه في المستعمل في غسل الذمية بأنه ظهور لأنه ليس عبادة وإن كان فرضا أي لا بد منه وأحال الكلام في شأن ذلك ثم راجعه (هذه القوله ليست في المرح)

وأولى وزعم بقاء وصف الاستعمال لا يؤخر لأن وصفه لا يضر مع الكثرة ألا ترى أن المستعمل إذا نزل في ماء قليل قد خفف الماء وسطا كإساره أو كثير لم يتقدر لانه بوصفه المياه بظهور ما فعل ان الاستعمال لا يثبت إلا مع قلة الماء أي وبعد فصله ولو حكا كان جاز منكم الموضي أو ركبته وإن عاد لجه أو انتقل من يد لآخرى تم لا يضر في الحدث حق الهواء مثلا للماء من الكسالى الساعدين ولا الجنب انفصاله من نحو الرأس للصدر مما يغلب فيه التقادف وهو جريان الماء اليه على الاتصال ولو أدخل يده للغسل عن الحدث أولا بقصد بعد نية الجنب وتثليث وجهه المحدث ما لم يقصد الاقتصاد على الأولى ولا فيدها بلانية اغتراف

لا بقصد غسلها داخله انتهى وظاهر أن أكثر الناس حتى العوام إنما يقصدون بإخراج الماء من الأناغسل أيدهم خارجا ولا يقصدون غسلها داخله وهذا هو حقيقة نية الإغتراف كدري عبارة المغسئ أما إذا نوى الإغتراف بأن قصد نقل الماء من الأناغسل به خارجا لم يصير مستعملا ولا يشترط لنية الإغتراف نفي رفع الحدث اه وقوله ولا يشترط الخ في النهاية مثله قال عرش قوله مر ولا يشترط الخ في نية غسله أنه لو نوى الإغتراف ورفع الحدث ضرره به صرح ابن قاسم على الوجه اه قال سلم وأقره عرش ماضيه والوجه الذي لا يخص عنه نية الغسل لغیره أنه لا بد أن تكون نية الإغتراف عند أول مماسة اليد للماء حتى لو خلاصها أول المماسه صلازم الماء بمجرّد المماسه مستعملا وان وجد بعد ذلك ارتفاع الحدث بمجرّد المماسه في مالو نوى عند أول المماسه ثم غفل عن النية واليد في الماء واستمر غافلا إلى أن رفعها فاهل يرتفع حدثها في زمان الغفلة قصير المماسه مستعملا أولا كقضاء بوجودها أولا فيه نظر فليأمل فإن الثاني لا يبعد اه (قوله ولا قصد أخذ الماء الخ) «قائدة» لا يغترف بأنا في يده فاقصده بالماء الذي اغترف منه فان قصد الإغتراف أو مافي معناه كله هذا الانعاش الماء فلا استعمال وان لم يقصد شيئا مطلقا فاهل يندفع الاستعمال لان الانعاش ينفع على الإغتراف دون رفع الحدث كقوله أدخل يده بعد غسله الوجه الأولى من اعتداد التلث حيث لا يصير الماء مستعملا بقرينة اعتداد التلث أو يصير مستعملا ويرفع فيه نظره ونحوه الثاني اه مر ولواختلفت عادة في التلث بان كان نازعا ثلث أو أخرى لا يثبث واستوى فاهل يحتاج لنية الإغتراف بعد غسله الوجه الأولى فيه نظر ويحتل علم الاحتياج وهو المعتقد بان قاسم على الوجه اه عرش (قوله صار مستعملا) أي وان لم تنفصل يده عنه لا تتقال النية الموم ذلك اه إن بحر كهافيه ثلاثا وتحصل له سنة التلث شرح بافضل قال الكردى وفي حاشية الشارح على تحفته لو اغترف أي الخب نحو مضضة فغسل يده خارج الاناء لم يبق عليه حدث فلا يحتاج لنية الإغتراف اه (قوله فله أن يغسل بمافيها الخ) صورة المسئلة أنه أدخل إحدى يديه كاهو الغرض أموال أدخلها معا فابسله أن يغسل بمافيها باقى أحدها لم يرفع حدث الكفين في غسل باقى أحدها فقد انفصل ما غسل به عن الأخرى وذلك يصير مستعملا ومنه يعلم وضوح ما ذكره ابن قاسم في شرحه على أي شجاع من أنه يشترط لنية الوضوء من الخفية المعرفه وقتة للإغتراف بعد غسل الوجه بان يقصد أن البدل اليسرى معينة للينى في أخذ الماء فان لم ينو ذلك ارتفع حدث الكفين معافيلس اه أن يغسل به ساعدا أحدها لم يصحبه ثم بأخذ غيره لغسل الساعدا لكن يقل عن افتاء الرملة ما يتخالفه وان اليمين كالعضو الواحد فبافي الكفين إذا غسل به الساعدا لا يعد منقصة لالعضو اه وفيه نظر لا يخفى ومثل الخفية الوضوء بالصحن ابريق أو نحوه عرش عبارة الكردى وفي فتاوى الشارح سئل عن متوضئ تحت عراب تلقى منه الماء فكشفه بيمينه بعد غسل وجهه من غير نية إغتراف فهل يحكم على ما يصحكه بالاستعمال أولا فاجاب نعم يحكم عليه بالاستعمال لرفع حدث الدين وكل منهما عضو مستقل هنا وحيث تدفلا يجوز له أن يغسل به ساعده ولا أحدها لأنه إذا غسلها به فكأنه غسل كلاهما كقوله اه كفى الأخرى أما إذا نوى الإغتراف فانه لا يرفع حدث الكفين فله أن يغسل به ساعده أو أحدها وكما ليراب فيذا كر مالو صلبه من ابريق ونحوه فيحتاج الى نية الإغتراف ان كان بأخذ الماء بده جعلا وكذا يقال في ذلك لو كان يغترف من بحر وعليه فبلغر بذلك ويقال لنامتوضي من بحر يحتاج لنية الإغتراف اه وأما ما في فتاوى

ولا قصد أخذ الماء لغرض
آخر صار مستعملا بالنسبة
لغير يده فله أن يغسل بها
فيها

الجلال المولى من انه لو اراد أن يتوضأ من حنفية أو يريق أو ينجوهما أو أخذ الماء بكمية ما فهل يجب نسبة
الاغتراء وإذا لم ينهها فهل له أن يغسل بما في كفه ساعده فاجاب قصد التناول صار فله عن الاستعمال فهو
بمنزلة ثمة الاغتراء انتهى فليس مما نحن فبل هو جود نسبة الاغتراء في هذه الصورة بخلاف صورته أو ما في
قناويه من استحالة الفهم هذا يجعل على ما إذا اغترف بيد واحدة كما بينته في الأصل وللعلامة ابن قاسم العبادي في
شرح مختصر أبي شيخان كلام نفيس فيما إذا أدخل يده بمجموعتين في أنماذ كرت لمصلحة في الأصل فراجعه اه
كردى وبذلك علم ما في الجبري حيث عقب كلام عرش المارأ نفا بقوله والمعتد كلام المولى اه (قوله)
بافي ساعدها) وعبارته الى وضأى والنهاية والمغنى باقى يده لا غيرها أو قول لعل محل هذا التقيد في المحدث أما
الجنب فلا يصري عبارة الجبري على الاقتناع قوله باقى يده أى في المحدث أو باقى يده في الجنب قلوبى اه
(قوله ما ذكر) وهو قوله مالم يقصد الاقتصار على الاولى والاقتناع (قوله أن من نصب علمه الخ) يعنى ان
من نصب الماء القليل على يده من الرأس الى القدم يحصل له سنة التثليث والتثنية والثالثة في كل عضو مالم
يقصد الاقتصار على الاولى فان قصده لم يحصل له سنة التثليث لرفع حدث يده بالتثنية حتى يقصد رفع حدث
الوجه بالاولى ورفع حدث الرأس بالتثنية والوجه بالاربعة وقوله مالم ينو صرفه عنه أى مالم ينو صرف العيب
في الثانية عن رفع حدث البدن لعل يحصل التثليث في الوجه أما عدم حصول
التثليث في بقية الاقتصار وأما عدم حصول رفع حدث اليد فية الصنف وهو كذا في باقى الاعضاء قاله

بافي ساعدها ووضح مما
ذكر ان من نصب عليه
تصل له سنة التثليث مالم
يقصد الاقتصار على الاولى
لرفع حدث يده بالتثنية
حيث شذ مالم ينو صرفه عنه
ولو انغمس بمحدث ثم نوى
أو جنب فيه قليل أو تقع
حدثه وما دام لم يخرج له ان
يرفع ما يطرأ عليه فيمن
أصغر وأكبر

الكردى فعمل قول الشارح لرفع حدث يده الخ فله لفهم قوله مالم يقصد الاقتصار الخ وقوله في كل عضو
لعل صوابه في الوجه وقال البصري انه عليه لصار مستعملا اه وهو الظاهر وعليه فكان ينبغي للشارح أن
يبدل قوله بالتثنية بقوله بذلك يشمل مسألة الجنب أيضا الآن يكون تعبيرة بالتثنية لظهور قوله السابق أولا
يقصد فتأمل وقوله حيث شذ أى حين ارتفاع نسبة الاغتراء وما في معناه وقوله صرفه أى صرف اخطأ اليد في
الماء القليل بعد ذلك الخ وتثبت وجه المحدث الخ (عنه) أى في المحدث وظهور أن قوله حيث شذ يعنى عن
قوله مالم ينو الخ (قوله ولو انغمس بمحدث الخ) ولو انغمس في ماء قليل جنبان ثم نوى ما عار وقعت جنباتها
أمر متبعا لاول وصار مستعملا بالنسبة الى الآخر أو انغمس بعضها ثم نوى ما عار وقعت جنباتها وصار
مستعملا بالنسبة الى باقىها أمر متبعا فن جزء الاول دون الآخر ولاول التام باقىها بالانغماس دون
الاغتراء نهاية زاد المغنى ولوشكا في المعة قال شيخنا فالظاهر أنهم ما يطرأ ان لا لا تناسب الطهور وبقا لنسك
وسلمها في حق أحدهما فقط ترجع بلا مرجع اه (قوله ثم نوى) هو في المحدث الأصغر قيدا لاول انغمس
مرتبا على ترتيب الوضوء ونوى عند الوضوء مستعملا بالنسبة الباقي كما صرح به في شرح الارشاد وفي
قناويه والمراد من انغمس المحدث انغمس أعضاء الوضوء فقط اه كرى (قوله أو جنب) أى أو انغمس
جنب نوى بعد تمام الانغماس أو قبله نهاية ومعنى وعبرة (قوله وما دام لم يخرج الخ) أى رأسه فيما يظهر
نهاية وهو محل تأمل بصري قال عرش قوله ممر رأسه أى وبعض عضوم أعضاء وضوئه اه (قوله)
ما يطرأ عليه فيه الخ) شامل لما هو من جنس المحدث الاول أو غيره ومصرحه الخطيب فاعزاه الجبري الى

ولو انغمس بمحدث الخ) قال في الارشاد شرحه أو بالنسبة لحدث تعدد دمجها كالأعضاء في القليل لمحدث
نابا فان المحدث يرتفع عن وجهه فقط ويصير الماء مستعملا في حق سائر الأعضاء لتعدد المجل كذا قال
وهو بخلاف صريح كلامهم ولا نظار لكون أعضاء المحدث كبدان متعددة عملا بقضية الترتيب لما أتى من
انه في مسألة الانغماس تقدرى في لحظات لطيفة فالوجه كما بينت في بشرى الكر هو غير يده أن آخر
النسبة الى تمام الانغماس أو تقع عن الكل وان انغمس مرتبا على ترتيب الوضوء ونوى عند الوجه صار
مستعملا بالنسبة الباقي وعليه قد يجعل كلام المصنف اه وعلى هذا فلو تجدد المحدث حال الانغماس
حدث آخر فهل يرتفع بنية فيه نظر والقياس عدم ارتفاعه لان الماء بالنسبة لكل عضو صار مستعملا
بالنسبة للعضو الآخر لكن عبارة الشارح هنا صريحة في ارتفاعه (قوله وما دام لم يخرج الخ) فيه نظر

الشارح من خلافه بمأنه قوله ولو من غير جنسه للر دعي الخلاف كان كان الاول ضاوالثاني جنابة
ينزل الماء في قلوبى ومنه وخالف ابن جرير اه فاعله في غير الحققة (قوله بالاغماس الخ) متعلق برفع (قوله)
لا لا اغتراف الخ) أى لانه بانفصاله بالسد أو في انما صار اجنبيا فلا يرفع بخلاف ما لو انغمس بعد ذلك اه
حاشا الشارح على التخصص قال العباسى ان صوراة لا اغتراف باريدانه أدخل السد في الماء وجعلها آلة
للاغتراف فيصير الماء الكائن بمسما عملا بمجرد انفصاله معها فلا يرفع حدث الكف ولا غيرهما أو ما ان
أدخله لاجل هذه التفتلار يبقى ارتفاع حدث بمجرد الغمس ويكون الماء المنفصل غير يتحرك عليه
بالاستعمال فيما يظهر لان اتصاله بالسد اتصال بالماء المنغمس نظرا الى أن جميع البدن كعضو واحد
وحيد في رفع حدث ساعدها به اذا جرى عليه الماء مما يقع فيه فصل انتهى اه كردى (قوله ولو
احتمالا) الى قوله لانه أخفى في النهاية والى قوله وخرج به فى الباقي المعنى الا قوله غالبا قول المتن (ولا تنجس قلنا
الماء الخ) قضية إطلاقها الخاصة انه لا فرق بين كونها جامدة أو ما تعوقه وذلك ولا يجب التباعد عنها حال
الاعتراف من الماء بقدر قلنتين الى الصبي بل انه لا يغترف من حيث ساحتى من أقرب موضع الى النجاسة
نهاية أى وان كان الباقي يشى بالانفصال غير مؤدى الى ما وافقه زيادة (قوله وان تيقن الخ) أى
بان زاد التقليل واحتل بلوغه وعدمه سم (قوله الخ) كذا فى الحديث والى النهاية للمعنى بالوجوب شرح
المنهج خبى بدون ال (قوله ان لم يقبله) عبارة للمعنى والى شرح المنهج أى يدفع التبر ولا يقبله اه زاد
النهاية كما يقال فلان لا يحمل الظن أى يدفعه اه (قوله به) أى بذلك التفسير (قوله وخرج الخ) وفارق
كثير الماء كثير غيره فانه ينجس بمجرد دفلة النجاسة بان كثيره قوى وبسحق حفظه عن النجس بخلاف غيره
وان كثرة معنى (قوله ما لو وقع في ماء بنقص الخ) أى لو خاط قلته من المائع يقتلن من الماء ولم تغيرهما محاسا
ولا تدرى ما أخذ قلته من المائع ثم وقع في الباقي نجاسة ولم تغيره فهل يحكم بظهارته لاحتمال ان الباقي منجس
الماء وان المأخوذ هو المائع والاصل طهارة الماء أو بنجاسته وان كون القلة المأخوذة هي محض المائع
دون المائع حتى يكون الباقي محض الماء ان لم يكن بحال إعادة كان في حكمه فيه نظر سم على حج أقول قياس
ما في الاعيان فيم الوالج لا يأكل من طعام اشتراه ثم دفعه فكل ما اشتراه ثم دفعه وحجت قالوا ان كل منه
حجبت لم يحسن لاحتمال انهما من محض ما اشتراه ثم دفعه فكل ما اشتراه ثم دفعه وحجت قالوا ان كل منه
من كل منهما ونقل عن شيخنا الحلى في الدرس انه اعتمد ذلك القياس وحجت يحتاج للفرق بينهما بين الرضا
ومع ذلك فالظاهر الحاقه معانى الاعيان لان مسئلة الرضا غير حجة في نظرها فلا يقاس عليها اه عس
(قوله ولا يدفع الاستعمال عن نفسه) فلو انغمس في ماء نجس ناو باصا مستعملا نها يتوهمنى (قوله لانه)
وقوله (اذ هو) أى الطهر (قوله وذلك) أى عدم التنجس كردى (قوله وهو أقوى) أى والدفع أقوى من
الرفع فالدفع لا بد أن يكون أقوى من الرفع معنى وسم (قوله ولا يدفعهما الخ) عبارة للمعنى ولا يدفع عن
نفسه النجاسة اذا وقعت فيه اه (قوله ومن ثم الخ) لا يقال قضية ما قرره ان المترتب على عكس هذا وهو
الاتفاق في الاول والخلاف في الثاني لانه ولها أى ذلك القول مبنى على أن من غير وهو أقوى الرفع سم

فيصوره الحدوث ان أراد بانخرج انفصاله عن الماء بجميع بدنه بالكيستة لاقضائه بأن المحدث اذا
انغمس ونوى ثم أخرج رأسه من الماء لا يتحرك على الماء بالاستعمال مع انه انه فارتفعوا المتوضى الا ان
يحمل جميع بدن المحدث مع الانغماس كالعضو الواحد كفى بدن الجنب فليراجع شرح الارشاد (قوله وان
تيقن قلته قبل) أى بان زاد التقليل واحتل بلوغه وعدمه (قوله وخرج بقلته الخ) أى لو خاط قلته من
المائع يقتلن من الماء ولم تغيرهما محاسا ولا تدرى ما أخذ قلته من المائع ثم وقع في الباقي نجاسة ولم تغيره
فهل يحكم بظهارته لاحتمال ان الباقي محض الماء وان المأخوذ هو المائع والاصل طهارة الماء أو بنجاسته
لان كون القلة المأخوذة هي محض المائع دون المائع حتى يكون الباقي محض الماء ان لم يكن بحال إعادة كان
في حكمه فيه نظر (قوله وهو) أى الدفع وقوله أقوى فيحتاج لقوة الدفع (قوله ومن ثم الخ) لا يقال

بالانغماس لا بالاعتراف
ولو يبيد وان نوى اغترافا كما
شبهه كلامهم (ولا تنجس
قلنا الماء) ولو احتمالا
كان شك في ماء باغهما أم لا
وان تيقن قلته قبل
(علافة تنجس) للغير الصبي
اذ بلغ الماء قلنتين لم يحمل
النجس أى لم يقبله كما
صرح به رواية لم ينس
وهي مخصوصة بأشواخرج
بقلته الماء الصبي في انهما
كلهما من محض الماء مالى
وقع في ماء بنقص عن قلنتين
مائع بواقعه فبلغه ما به ولم
يغيره فزال قدر مخالفا
فانه ينجس بمجرد الملاقاة
ولا يدفع الاستعمال عن
نفسه وانما قول ذلك المائع
منزلة الماء في جواز الطهر
بالكل لانه أخف اذ هو
رفع وذلك دفع وهو أقوى
غالبا الا ترى أن الماء القليل
الوارد برفع الحدث والنجس
ولا يدفعه لو وداعه
ومن ثم اختلفوا في مستعمل
كثرا انتهاء

وفيه نظر (قوله) وافقه في كثير ابتداء (الح) زاد المغي عقب ذلك ميناو جبه التأييد بما ذكره من ان
الماء اذا استعمل وهو ثلثان كان دافعا للاستعمال واذا جفع كان رافعا والدفع أقوى من الرفع كما سر
اه (قوله) على انه يدفع (الح) أي لقوته بكثرته سم (قوله) وخرج به بالانحوا (الطلاق) قد يتجمل أن الطلاق من
الغالب لا أقوى على الرفع ولم يقر على الدفع بصرى (قوله) ولا يدفعه (قوله) أي فكان الرفع هنا أقوى قاله سم
وفيه تأمل (قوله) وعكسه (قوله) أي الطلاق (الاحرام) وعدة الشبهة (الح) قد توههم أن معناه انهما لا يرفعان
النكاح ويدفعانه لامتناع الاجتماع في الاحرام وعدة الشبهة وليس كذلك لواز الاجتماع في الاحرام وعدة
الشبهة كما سيأتي في باب النكاح والرجعة فلعل معناه انهما لا يرفعان النكاح ويدفعانه بمعنى امتناع ابتداء
النكاح في الاحرام وعدة الشبهة سم (قوله) فهو أقوى (الح) أي لانه رفع دونهما سم (قوله) بما يصلح له
قد يقال الاول التأيير بصرى (قوله) أن يقربه بدل من ضمير يدفعه (قوله) ان ضاق ما بينهما أي بان يكون
بحيث لو حرك ماني أحد المجلين لا يتحرك الآخر ومنه يعلم حكم حياض الاخيلة اذا وقع في واحد منها بنكاحه فانه
ان كان لو حرك واحد منها تحرك مجاوره وهكذا الى الآخر يحكم بالتخييس على ما وقعت فيه الخامسة ولا على
غيره والاحكام بنجاسة الجميع كما يصرح بذلك سم على ابن حجر وبنو الاكشاف يتحرك المجاور ولو كان غير
عنيف وان خالف غير في حواشي شرح البهجة واشترط التحرك العنيف في كل من التحرك وما يحاوره
عش اعتمد الجعري ثم قال واعتمد شيخنا الحنفى خلافا للقلوبى والجلبي حيث اشترط طابعا لعبرة التحرك
العنيف في التحرك وما يابه اه وكذلك اعتمد شيخنا عابره الماء الكثير لا ينسج مجر الملاقاة سواء كان
يحمل واحد أو في تحال مع قوة الاتصال بحيث لو حرك واحد منها تحرك كل واحد منهما في الآخر ولو ضيقا ومنه
يعلم حكم حياض بيوت الاخيلة فاذا وقع في واحد منها بنكاحه لم يحرك ولو كان يحرك ولو كان يحرك ولو كان يحرك
تحركا كغنى التحرك مجاوره وهكذا وكان المجموع قلبن فما كثر لم يحكم بالتخييس على الجميع والاحكام
بالتخييس على الجميع ان كان ما وقعت فيه الخامسة متصلا بالباقي والتخييس هو فقط اه (قوله) كما يأتي (قوله) أي
في شرح ولا تغير فظاهره وقول المتن (فان غيره فخص) اطلاقه يشمل التغير بجملا نفسه سائلة وهو كذلك كما
سيأتي في بياني كلام الشارح عبرة (قوله) أي التخص الى قوله أو في صفته في النهاية والمغنى (قوله) ولو يسرا
(الح) أي سواء كان التغير قليلا أم كثيرا سواء انحاط والجوار نهاية (قوله) ثم ان وافقه (الح) * فرع وقعت
نجاسة كقطعة لول في مائع وافق الماء ثم ألقى ذلك المائع في ماء قلبن فهل يفرض شئنا أشد المائع مع ما وقع
فيه من النجاسة أو ما وقع فيه فقط لان المائع ليس نجسا حتى يقدر تخالفا الذي أفتى به شيخنا الشهاب الرملى
الثانى وعليه لو كان النجاسة الواقعة في المائع جامدة كعظم مسنة ثم أخرجته من قبل القائمة في المائع يفرض
شئ هنا نلتأمل وسأبقى آخر الباب عن الشارح بخلافه ما أفتى به شيخنا سم (قوله) في الصفات الثلاث
كالبول المنقطع والرحمة واللون والطعم شيئا (قوله) قدرناه (الح) قد مر عن الجعري وشيئا أن التقدير مندوب
لواجب فاذا أعرض عن التقدير وجهه واستعمله كفى (قوله) شئنا أشد فيهما) عبارة للمغنى شئنا قاله في
قصة تماره ان الترتيب عليه عكس هذا وهو الاتفاق في الاول والاختلاف في الثانى وقوله نحو الطلاق
الح قد يقال هذا من الغالب لان عدم تأثير الطلاق الدفع بدل عن الرفع أقوى في تأمل لاننا نقول هو
مبنى على ان هب وهو أقوى للدفع (قوله) هل كثرته استعماله (قوله) أي فقبل لان استعماله كان حين
قلته فلم يقر على رفعه لضعفه بالقله والرفع أقوى فلا يكون لضعفه هكذا يحتمل انه المراد قوله واتفقوا
الح أي لقوته بكثرته (قوله) ولا يدفعه (قوله) أي فكان الرفع هنا أقوى (قوله) وعكسه الاحرام وعدة الشبهة (قوله)
بهم ان معناه انهما لا يرفعان النكاح ويدفعانه لامتناع الاجتماع في الاحرام وعدة الشبهة وليس كذلك
لجواز الاجتماع في الاحرام وعدة الشبهة كما سيأتي في باب النكاح والرجعة فلعل معناه انهما لا يرفعان
النكاح ويدفعانه بمعنى امتناع ابتداء النكاح في الاحرام وعدة الشبهة (قوله) فهو أقوى (الح) لانه رفع دونهما
(قوله) ثم ان وافقه (الح) * فرع وقعت نجاسة كقطعة لول في مائع وافق الماء ثم ألقى ذلك المائع في ماء قلبن

هل يرفع كثرته استعماله
أولا وافقه في كثير ابتداء
على انه يدفع الاستعمال عن
نفسه وخرج به بالانحوا
الطلاق فانه رفع النكاح
ولا يدفعه لحل اجتماع
المطلقة وعكسه الاحرام
وعدة الشبهة فهو أقوى
ثامرا منها فعمل ان الشئ
قد يدفع فقط كهذين وقد
يرفع فقط كالطلاق والماء
هنا وان الرفع ازاله موجود
والدفع منع التأثير بما يصلح
له لذلك الدافع ومن ذلك
قولهم يسر لن دعا برفع
بلاء واقعه ان يجعل ظهر
كفنه لسماعه يدفعه ان
يقربه بعد عكسه ولو كان
القلبتان في مجلبن بينهما
اتصال وباحدهما نجس
نجس الآخر ان ضاق
ما بينهما والاطهر النجس
كما يأتي (فان غيره) أي
النجس الماء القلبن ولو
يسرا أو تقدر ان كان وقع
في مسواضة فغيره بالفرض
والقدر ثم ان وافقه في
الصفات الثلاث قدرناه
نحالفنا أشد فيهما

أغلظ الصفات اهـ (قوله) كاون الحسبر الخ) فلو كان الواقع قدر وظل من البول المذكور فتنقو لولو كان الواقع قدر وظل من الخلل هل يتغير طعم الماء أولا فان قالوا بغيره حكمنا بنجاسته وان قالوا بغيره فنقول لو كان الواقع قدر وظل من الحسبر هل يتغير لون الماء أولا فان قالوا بغيره حكمنا بنجاسته وان قالوا بغيره فنقول لو كان الواقع قدر وظل من المسك هل يتغير ريحه أولا فان قالوا بغيره حكمنا بنجاسته وان قالوا بغيره حكمنا بطهارته ومثله يجري في الطاهر على المعتمد شيخنا (قوله) اوقى صفتا الخ) أى اوقى صفتين فرض ثنا القائل بما كما هو ظاهر وقوله ولو وصفوا واحد) أى ولو حصل التغير بفرضه فقط بعد فرض الآخر من فلم يتغير وقوله في الاولى وهي مالو واقفه في الصفات الثلاث بصرى (قوله) أو بعضه) ضبب بينهم وبين قوله الماء القلتي سم (قوله) فلعل حكمه الخ) عبارة النهاية ولو تغير بعضه فقط فالتغير نجس وأما الباقي فان كان كثيرا لم نجس والانتحس ولو بالفي الجبر مثلا فان تفتت منه رغو فبهي طاهرة كما أتى به الوالرجه الله تعالى لانها بعض الماء الكثير خلافا لما في العباب ويمكن حل كلام القائل بنجاستها على تحقيق كونها من البول والبول طهرت في الجبر بغيره مثلا فوقعته قطرة تسبب سقوطها على شيء لم تنحس اهـ قال عرش قوله مر على تحقق كونها الخ) كان كانت واحدة البول أو طعمه أو لونه اهـ (قوله) زواله) أى التغير بما لا يضر (قوله) الا فلا) فلو غرق دلوان ماء قلتي فقط وفيه نجاسة جامدة لم يتغيره ولم يغير فها مع الماء فباطن البول طاهر لا انفصال مابه عن الباقي قبل أن ينقص عن قلتي لا طاهر بالنجاسة بالباقي المتنجس بالنجاسة اقلته فان دخلت مع الماء أو قبله في الدلو انعكس الحكم شيخنا (قوله) ولو وقع الخ) وبأنى عن النهاية بما قد يخالفه من عسيرة ما وافقه (قوله) بما لا يضر) صادق بالتغير بطول المكث وهل الحكم فيه كذلك أو لا يخلج تأمل بصرى (قوله) بان لم ينضم) الى قوله أو مجاور في النهاية والمعنى (قوله) بان لم ينضم الخ) عبارة النهاية لا يعين كطول المكث وهو ب ر ج اهـ أى أو شمس عرش (قوله) كان طال الخ) عبارة المعنى كان طال بطول المكث اهـ (قوله) انضم اليه) بقبل أو غيره بمعنى (قوله) أو مجاور الخ) ينبئ جله على ما إذا لم يظهر للمجاور ر ج أخذ ما ياتي عن عرش (قوله) أو مجاور ر ج) ان كان المراد انه تكيف واحدة ذلك المخالط فزال رائحة النجاسة فهو مشكل حينئذ في الاستتار والفرق بين ذلك وما يأتى واضح وان كان المراد غير ذلك فيلزم رسم وأشار الكردى الى جوابه بما نصه قوله تروح به يعنى لم يقع قبل بلغته الرائحة فيشبه المجاور اهـ وردته أى جواب الكردى قول عرش مانصب قضية كلامه أنه لو تروح الماء بنجاسة على الشط لم يمنع من زوال النجاسة وينبغي أن لا يكون مراد الان ظهور الرائحة في الماء مستر رائحة النجاسة ولا فرق مع وجود الساترين كونه في الماء كونه خارجا عنه هذا وفي ابن عبد الحق انه اذا زالت رائحة النجاسة برائحة على الشط لم يحكم بقاها النجاسة وقد علمت أن المعتمد خلافا اهـ (قوله) أو لارج) الاولى الموافقة لما يأتى ولا ر ج بالواو قول المتن (طهر) بغض الهاء أقصص من ضمها معنى ونهاية (قوله) وانما بعد طهارة الحلافة الخ) أى على الضعفاء القائل بعدم عود الطاهر تروح والالتغير بنفسه على القول بالنجاسة كما صرح به قوله عند القائل بها عرش وسم وكردى (قوله) وانما بقدر واهنا الواقع) أى النجس الواقع حيث يكون التغير السابق ناشئا عن نجاسة خالطت الماء واستمر فيه بصرى عبارة الكردى أى النجس الواقع في الماء القلتي المتغير اهـ (قوله) أشد) الاولى حذفه فهل الذى يفرض مخالفا أشد الماء مع ما وقع فيه من النجاسة أو ما وقع فيه فقط لان المانع ليس نجسا حتى بقدر مخالفا الذى أتى به شيخنا الشهاب الرملى الثانى وعلموا كانت النجاسة الواقعة جامدة كعظم مستعم آخرحت منه قبل القائمة في الماء لم يفرض شيئا فاعلم وسأنى آخر الباب عن الشارح خلافا لما أتى به شيخنا (قوله) وطعم الخلل) قد ينظر في أن طعم الخلل أشد الطعوم وقد يدعى أن طعم نحو الصبر أشد وبند نظرى لا تعبرين بنحو ذلك (قوله) أو بعضه) ضبب بينهم وبين قوله قبل الماء القلتي وقوله قدر زواله أى زوال التغير بما لا يضر (قوله) تروح به) ان كان المراد انه تكيف واحدة ذلك المخالط فزال رائحة النجاسة فهو مشكل حينئذ في الاستتار والفرق بين ذلك وما يأتى واضح وان كان المراد غير ذلك فيلزم رسم (قوله) وانما بعد طهارة الحلافة

كاون الحسبر ورج المسك
وطعم الخلل أو أى صفة قدرناه
مخالفا لها فقط (فتخص)
اجماعا ولو بوصف واحد
الاولى أو بعضه فلعل
حكمه فان كثر غير المتغير
بق على طهارته والا فلا
وانما قدر الطاهر بالوسط
لانه أخف ولو وقع في متغير
بما لا يضر قدر زواله فان
غير حينئذ ضرر والا فلا
(فان زوال التغير بنفسه) بان
لم ينضم اليه شيء كان طال
مكنه (أو مجا) انضم
اليه ولو متنجسا أو أخذ منه
والباقي كثير بان كان الاناء
مختفيا به فزال اختناقه
ودخله الريح وقصره أو
بمحاور وقع فيه أى أو
بمخالط تروح به كاهو طاهر
مما يأتى في نحو زعفران
لاطم له ولا ر ج (طهر)
لزال سبب التنجس وانما لم
بعد طهارة الحلافة زوال
التغير من غير عطف طاهر
لان الظاهر ان سبب نجاستها
عند القائل به زوالها
وهي لا تزول الا بالعاف
الطاهر وانما لم بقدر واهنا
الواقع بعد زوال التغير
مخالفا لأشد

لان المخالفة كانت موجودة بالفعل (٨٦) ثم زالت لقوة الماء عليها فلم يكن لغرض المخالفة حينئذ وجه بخلافها ابتداء ولو عاد التغير لم يضر

(قوله لان المخالفة) أى مخالفة التجسس للماء كرى (قوله ولو عاد التغير لم يضر) كذا فى أنها يتوالت من عبارة الاول ولو زال التغير ثم عادت كانت التجاسة باقية فى نفس وان كانت مائعة أو جامدة وقد أزيلت قبل التغير الثانى لم يتغير اه قال عرش قوله مر ففحص أى من الآن وعده فلو زال التغير فماتهم منه جمع ثم عاد تغير لم يتغير عليهم إعادة الصلاة التى فعلوها ولم يحكم بغسالة أيديهم ولا عليهم لانه من زوال التغير حكم بطلوه وبتجديد التغير الثانى يجوز زايه بغسالة تحلت منه بعدوه لى لاضرر فى ما مضى ثم ذكر من شرح العباب الرولى ما يخالفه أى أنه بان على جاسسته وأطال برده ثم قال وفى شرح الشيخ جدان أى على التغير ولو زال تغير الماء الكثير بالتجاسة ثم عاد عاد تجسسه بعد تغيره والحال ان التجسس الجامد باقية فيه حاله التغير الثانى عليه انتهى وهو مرجع فى ان التغير العائد غير التغير الاول وانما نشأ من تحلل حصل فى التجاسة بعد طهارة الماء فلا أثر لبقائه التجاسة فى الطهارة فمادام الماء صافيا من التغير اه واعتمدوا بجبري كما يأتى وقال الرشيدى قوله مر جامدة الظاهر ان مراده بالجامدة المجرودة ولو كانت كالهن والى مائعة المشبهة كاه (قوله وان لم يحصل الخ) ساقى عن الزركشى وعش ما يخالفه (قوله الان بقت الخ) مقول لقولهم ومستثنى من لم يضر يعنى استثنوا هذا فقط فدل على ما ذكرنا كرى عبارة الجبري كلى اليعاب نعم ينطبق اوله لاهل الخيرة ان التغير من تلك التجاسة كان نجسا اه أى من حين عود التغير كما قاله عرش قال الزركشى المتجسس هذه انه اذا عاد ذلك التغير الزائل فالماء نجس وان تغير تغيرا آخر لا يسبب تلك التجاسة أصلا فهو طهور و ان تردد الحال فاستحسان والارجح الطهارة لانها الاصل شورى اه (قوله عن التجاسة) أى الجامدة نهاية ومعنى (قوله يوهل) يقال هذا الخ) أقول محل هذا التردد كما هو ظاهر حيث أمكن وجود سبب آخر يحال عليه عود الصفة فان لم يوجد حكم ببقاء نجاسته عرش وتقدم عن الزركشى ما وافقه (قوله هذا) أى بعدم ضرر العود مطلقا (قوله تعود رجع متجسس) بالاضافة وقوله بالغسل متعلق بزوال (قوله ثم عاد) أى ثم عود نحو الرجوع (قوله أو متراخيا) وهذا وفى قوله الا أى أومع الخ بمعنى الواو (قوله أو بين غسله) أى التمسك (قوله لسندوه الخ) متعلق بفصل كرى أقول وفى تقرير هذه العلة تأمل الان براد ههنا خصوص القرائن والغسل مع نحو الصابون (قوله ماسأ ذكره) أى فى شرح والتغير المؤثر طعم أو لون أو ريح يصرى وكرى (قوله هنا) أى فى التفسير العائد كرى والمناسف وزوال التغير بنفسه (قوله ذلك) أى عود نحو الرجوع بعد الغسل (مثله) أى مثل عود التغير بعد زواله بنفسه الخ (قوله هذا العلة) اشادة الى الضعفاء الخ فغيره واجمع الى عود الرجوع كرى (قوله فاعية) هى نور الحناء الكاذب نور طيب الرائحة وقوله ان ظهوره الخ ثابت فاعل قد وجد فيه مرجع الرجوع المتجسس كرى (قوله هنا) أى فى التمسك الزائل بوجه الغسل (قوله ثم) أى فى مسألة الطب (قوله وكلام المتن) أى قوله بان معنى فى أنها يتوالت وقوله وذلك فى المتن (قوله أيضا) أى كالحصى (قوله بان معنى الخ) عبارة ملغنى ويعرفه والتغير العائد كرى بان معنى عليه الخ زاد الاسى بما ذكر (قوله أى طاهر) يظهر ان الاقصد حمل زوال التغير فى قوله فان زوال التغير على زواله ظاهر اليك كون فى الجمع على تسو واحد ثم قد يكون حقيقة أيضا كلى مسائل الطهر وقد لا يعد ذلك كغيرها سم (قوله بالمثل الا فى) أى فى قوله للثلث فى أن التغير زال الخ عرش (قوله فلا اعتراض على المصنف الخ) عبارة الغنى فان قبل العلة ان عدم عود الطهور بنا احتمال أن التغير استمر ولم يزل فكيف يعطيه المصنف على ما حرم فيه بزوال التغير وذلك نهاقت أجيب بان المراد زواله ظاهر كما قدرته وان أمكن استناده باطنا اه (قوله أى على الضعيف أنها لا تعود (قوله أو زال أى ظاهرا) يظهر ان الاقصد حمل زوال التغير فى قوله فان

أى وان لم يتوالت به بريح ونفس آخر كما شبهه اخلافاهم ودل عليه أيضا كلامه الا ان يقبض عن التجاسة وتوكل يقال بهذا فى زوال نحو رجع متجسس بالغسل ثم عاد أو يفصل بين عود فوراً أو متراخياً أو بين غسله بجاء فقط أومع خصوصاً لنسوده العود ههنا أو يفرق بين البابين للتفريقه بمجال وضيقه ماسأ ذكره ان سبب عدم التأثير هنا ضعفه ثم قاله ثم عودوه حيث قد ذل منه لو جود هذه العلة فيه نعم قد يؤخذ مما يأتى فى محرمات الاحرام فى تحسب فاعية أو كذا وطيب بثوب جف ان يصبه ان يظهر وش الماء استعصبه اسم الطبيب الا فلان ظهوره هنا اذا كان ناشئاً نحو ماء أو الآن يفسر بان تأثير الماء فى الازالة أقوى من تأثير الجفاف فيها فان ثم أدنى قرينة بخلافه هنا وكلام المتن يشمل التغير التقديرى أيضاً بان معنى عليه مده لو كان ذلك فى الحصى زوال أو ان يصب عليه من الماء قد روى على ما متغير حسالاً تغيره ويعلم ذلك بان يكون الى جانبه غدره ما متغير فزال تغيره بنفسه بعد مفعلم ان هذا أيضاً نزول قسره فى هذه المدة وذلك

لان التجاسة مقترنة فإلّا يبنى أن يكون مقدراً (أو) زال أى ظاهراً فلا تعلق بالمثل الا فى فلا اعتراض على المصنف بالطرف المتجسس لتقدير الزوال الذى ذكره ثم أتى بعض الشرح بأجاب بذلك

ذلك والرافعي أول كلام الوجيز بذلك تغير ربه (مسك) لونه بسبب (زعفران) وطعمه (أصفر) يخل مشلا (فلا) للسلك فان التغير

والحقيقة أواسترو يؤخذ
منه ان زوال الريح والطعم
بغير زعفران لا طعم ولا
ريح والطعم واللون بغير
مسك والسون والريح
بغير خل لانه لا ربح
يقضي عود الطاهر وهو
مخبره فاقطع من الشرح
لانه لا يشك في الاستتار
حتثولا يشك هذا بايجاب
نحو صاوتن توقفت عليه
اذا التمس مع احتمال ستره
لر بعه ر بعه لان من شأن
ذلك أنه غير مل لاسر
تخل هذا (وكذا) بغير
(تراب وجص) أي جص
زال ثقه بحد هما فلم
وجود ربح الجص أو طعمه
أولونه لا يظهر الماء (في
الطاهر) للسلك أيضا
ودعوى انهما لا يغلبان على
أوصاف الماء ودعوى انهما
يكسبهان والكودور من
أسباب السترول ينافي هذا
ما قبله في نحو زعفران لا طعم
له لان الظاهر ان لهما
الاصناف الثلاثة فان لم
توجد اعتبر الوصف المناسب
لما فيها فقط ولو صفا الماء
ولا تغير طهر حتما كالتراب
(د) الماء (دونهما) أي
الفلتن ولم يبال بكون اضافتها
الى الضمير حقيقة في العربية
لان ما شاع على الاستسنع
دعاة الاختصار التي هو
يصدره فزع من دونهما
مبتدأ في كلامه وهي

ذلك أي بتدبرناظرها (قوله تغير ربه) فاعل زوال وقوله ولونه الخ قوله وطعمه الخ الواد بجنى أو
واستعمالها في هذا المعنى مجاز عش (قوله مشلا) راجع لكل (قوله السلك) أي قوله وقافا في النهاية
والمنفى (قوله يؤخذ منه) أي من التعليل (قوله نحو مسك) لعل وجهه عدم تقيد المسك بخلو به خفة
ظهور لونه أو طعمه سيما في ما يليق منه مداه بصري (قوله لانه لا يشك الخ) قال النهاية لان الزعفران الذي
لا طعم له ولا ربح لا يستلزم ربح ولا طعم وكذا يقال في الباقي ومنه يؤخذ انه لو وضع مسك في متغير الريح فزال
ربحه ولم تظهر فيه رائحة المسك انه يظهر ولا بعد نفسه لعدم الاستتار ثم قال وان رايحة المسك لم تظهر ثم
زال وزال التغير حكما بالطاهر لانه لا يزال في الظاهر التغير علنا لانه زال بنفسه اه وفي الكردى عن
الايحاب ما وافقه (قوله في الاستتار) الانسب في زوال وقوله ولا يشك هذا أي الحكم بعدم الطاهر تمتع
زوال التغير بغير زعفران الخ بصري (قوله من شأن ذلك) أي نحو الصاوتن (قوله بخلاف هذا) أي نحو
المسك والزعفران والخل (قوله بغير تراب) فيه تغير اعراب المتن سم وفرق في معنى ذلك التغير بان قال
وكذا لا يظهر ظاهر اذا وقع عليه تراب وجص الخ (قوله وجص) * (قائدة) * الجص ما بين يدي يسطر
وكسر جيم أقصم من فتحه وهو يحكي معرب بضم السين العلة الجص وهو من معنى ونهية (قوله تغيره) أي
الماء الكثير (قوله لا يظهر الماء) الابن بقدره وعقبه وكذا (قوله ودعوى الخ) رد لاهل مقابل الظاهر
(قوله من أسباب السترول) فيما ان ليس من أسباب السترول بغير اللون سم وقد يقال انما أرادوا ذلك وهذا
التدرك في الرد (قوله ولا ينافي هذا) أي الرد المذكور (قوله لان الظاهر الخ) في هذا الفرق نظر والمنافاة
ظاهرة سم (قوله فان لم توجد أي الاوصاف الثلاثة في التغير بالتراب والجص (قوله ولو صفا الخ)
الاولى التغير ربح كأي كلام غيره (قوله طهر حتما الخ) والحاصل انه اذا صفا الماء لم يبق فيه تذكر يحصل
به السلك زوال التغير ظهر كل من الماء والتراب أو كان الباقي عارضا فيه التراب فلتين لم لا تغم الان كان عين
التراب نجسة لا يمكن تطهيرها كتراب القمار النجسة ان نجاسته مستحكمة فلا يظهر أبدا لان التراب جيتد
كتجاسة باء قدان بقيت كثرة الماء نجس ولا تنجس وغير التراب مثله في ذلك نهاية وقال عش ومثل
تراب القمار وغبار أصابه رطلان نحو ز بل لا يظهر الماء كانه عليه بن حجر وخرج بغير التراب غيره
كالكنز والفلتن فانه يظهر بالغسل ولا ينافي هذا قول الشارح هر وغير التراب مثله لان المراد بغير
التراب ما يستر النجاسة من المسك والخل ونحوهما اه (قوله والماء) مبتدأ وقوله دونهما حال من مرفوع
ينص سم أي ومن الماء عند سبويه يجوز نفي الخ لاهل من المبتدأ (قوله لانه) أي تلك الاضافة (قوله
مع دعابة الخ) بالدال المهملة نخط الشارح مصطفي الجوى (قوله لانه) متعلق بالدعابة والضمير للاضافة
(قوله فزع الخ) تفرع على تقدير مع تقدير الماء المبتدأ (قوله وهي) لا تنصرف أي ملازمة للنصب على الظرفية
(قوله على الاصح) أي عند سبويه وهو جهور البصري ويجوز قصره في الانحس والكوفيين معنى ونهية
أي بوجهه في معنى مبتدأ لا بتدبر عش (قوله ليس في محله) أي لان دونهما موصوب على الظرفية والمبتدأ
الماء القليل (قوله ومنادون ذلك) نائب فاعل ترى (قوله والكلام) أي الخلاف (قوله بالاولى) القائل
بعدم تصرفها يقول انه أي التصرف غير مقبوس فلا ينافي ووده شذوذ وهذا لا يجوز زاستعمالها فضلا عن
الاولوية سم (قوله فاجبني غير الخ) هذه مناسبة هنا تأمله سم (قوله وفي الكشف معنى دون الخ)

زال تغيره على زواله ظاهر يكون في الج على نسق واحد ثم يكون حقيقة أيضا في مسائل الطاهر
وقد لا يعلم ذلك كأي غيرهما (قوله بغير تراب) فيه تغير اعراب المتن (قوله من أسباب السترول) في ما هنا
ليست من أسباب السترول تغير اللون وقوله لان الظاهر الخ في هذا الفرق نظر والمنافاة ظاهرة (قوله والماء)
مبتدأ وقوله دونهما حال من مرفوع ينص (قوله بالاولى) القائل بعدم تصرفها يقول انه غير مقبوس فلا ينافي
ورده شذوذ وهو لا يجوز زاستعمالها فضلا عن الاولوية (قوله فاجبني غير متصرفه) هذه مناسبة هنا تأمله

لا تنصرف على الاصح لاس في محله على ان تصرفها ترى به في ومنادون ذلك بالرغم فلا بد فيه ما بالاولى والكلام في دون الظفر التي هي
نعمش فوق ابعده غير متصرفه وفي الكشف معنى دون أدنى مكان من الشيء وتستهمل في لغواته كأي يدون عن وأي شرفا ثم اتبعه

استلادى قول المتن (نجس) أى هو ووطئ غيره كبريت وان كثرة من عبارة بأفضل مع شرحه بنجس الماء القليل وهو ما ينص عن القلتين بأكثر من وطن وغيره من المائعات وان كثرة وبلغ فلا كثيرة بلافاة النجاسة وان لم يتغير اهـ وياتى فى الشرح ما يوافقه (قوله فيه) تفصيل (بأنى) أى فى باب النجاسة فى قول المصنف والظاهر طهارة غسله الخ (قوله ومنه) أى الوارد (قوله) أصاب النجس (أعلاه) فلا نجس أسفله بنجس أعلاه كعكسه أسنى ومعنى (قوله) أى بوصول النجس وان لم يتغير الماء ولكن الواقع بجوار وأدغى عنها فى الصلاة فقط كسب فيه قليل دم أجنبي غير مغسل أو كثير من نجو براغيث ومثل الماء القليل كل مانع وان كثرة وجامد لا فى رطبانهم ولو نجست يده اليسرى مثلاً ثم غسل إحدى يديه وشك فى المغسول أهو يده اليمنى أم اليسرى ثم أدخل اليسرى فى مانع لم نجس يغمسها كما أفتى به الوالدرجته الله تعالى لان الأصل طهارته وقد اعتمد باحتيال طهارة اليد اليسرى ثانياً بزيادة الغنى وبغنى بماتلة من النجاسة فى حباض الخلعة وذرف الطيور والواقع فيها المشقة الاحتراز عن ذلك ما لم يغير ما ذكر اهـ قال عـشـ قوله هر أدغى عنها فى الصلاة قبله لثلاثين فى ما قدمه من ان المغسول عنها لا نجس بلافاة والحواصل ان ما غنى عنه هنا كالذى يدركه الطرف غير ما غنى عنه فى الصلاة اهـ (قوله) لان فرض الخ) ينبغى أو وقف عن الترتع واتصل الخارج بما قبله لانه قابل متصل بنجاسة سم على سج اهـ عـش عبارة الغنى ولو وضع كوز على نجاسة وماؤه خارج من أسفله لم نجس ما فيه مادام يخرج فان تراجع كسب يده بنجس* (مهمة) اذا قل ما به البرز ونجس لم يظهر بالترج لانه وان ترج ففقر البير يبقى نجساً وقد نجس جدران البرز أيضاً بالترج بل بالتكثير كان تركه أو صب عليه ماء ليكثر ولو كثرة الماء وقتت فيه شئ بنجس كفاة تحط شعرها فهو طهور وبعسر استعماله باغتراف شئ منه كدلو أو دلاء يخلو ما تحط فيه شئ ان يخرج الماء كله ليخرج الشعر معه فان كانت العين فؤارة وتعسر ترج الجميع ترج ما يغلب على أن الشئ كله يخرج معه فان اغترف منه قبل الترح ولم يبق فيه شئ فماتت فمشرع لم يضرب اهـ (قوله) أى الماء القليل متعلق بوصول الخ (قوله المخصص) أى المفهوم (قوله ملطناً) أى قليلاً أو كثيراً كذا أبو جابر ياتى غير أم لا (قوله والدليل الخ) أى كفهوم حديث القلتين (قوله وانما نجس المائع الخ) ولو يلقى بالمائعات الماء الكثير المتغير بطهارته قال غيره قولوا لا بعد ذلك فالوجه عدم الطهور به انتهى وعلمه فلنظرم تحصل طهارته ثم رأيت فى نسخة من غيرة قبل لفظ عدم الخ عود الطهورة اهـ وهى واضحة عـش وتقدم فى شرح تفصيل آخر راجعه (قوله لا يشق) هو فى كلام غيره بالواو (قوله بهما) أى فى الضعيف وعدم المشقة (قوله الملاق) اسم مفعول أى ما لاقاه النجس كردى أو قول عدم بلوغ الملاقى اسم مفعول قلتين هو موضوع المسئلة فلامعنى لعلم اشتراطه مما يأتى فالظاهر انه يصيب تحت اسم الفاعل (قوله ولو لم نجس) الى قوله بحيث يغيرك فى النهاية (قوله ومتن) أى لنجس كسول يجبرى (قوله أو متغيراً) بنحو زرغران معنى عبارة النهاية بنجس غنى عنه اهـ أى وخالص الماء قلتان كما يأتى صراً بشار شيدى (قوله أو لمجاناً أو ثلجاً الخ) فى جعلها نائبة للماء تسامح (قوله الثلاثة الاول) أى المتنجس والمتغير والمستعمل (قوله وهو شامل) أى الماء فى العرف (قوله لكثرة) الى قوله وينبغى فى معنى (قوله لكثرة) عبارة المغنى والنهاية والى العلة وهى القلة حتى لو فرق بعد ذلك لم يضرب اهـ (قوله ومن يلو عموماً الخ) عبارة المغنى وبكى الضم وان لم يترج صاف بكدرك حصول القوة بالضم لكن ان اضرب بفتح جاز اعتبر اسما ومكة زماناً وزول فيه التغير لو كان أخذاً من قولهم ولو نجس كوز ماء واسع الرأس فى ماء كله قلتين وسواء بان كان الاناء مثلاً أو امتلأ بدخول الماء فيه ومكث قدراً زول فيه تغير (قوله) لان فرض عود الترتع) ينبغى أو وقف عن الترتع واتصل الخارج بما غنى عنه لانه حشد ماء قليل متصل بنجاسة (قوله بالملاقاة) * فرع * لو نجست يده اليسرى مثلاً ثم غسل إحدى يديه وشك فى المغسول أهو اليمنى أم اليسرى ثم أدخل اليسرى فى مانع لم نجس كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملى لاصل طهارته مع الاعتقاد باحتيال طهارة اليد اليسرى انتهى (قوله وهو شامل للمطلق وغيره) ينافى فيه ما نقلوه من ان الماء

حد كدلو ياعمى دون المؤمنين
أى لا يتنجس ولو لايته المؤمنين
المراد لا يتنجس كفرن (نجس)
حديث لم يكن وارداً ولا فيه
تفصيل يأتى ومنه فؤار
أصاب النجس أعلاه وموضوع
على نجس يترجم منعه فلا
ينجس ما فيه الا ان فرض
عود الترتع اليه (باللاقاة)
أى بوصول النجس الغير
المغسول عنه المفهوم حديث
القلتين السابق المخصص
لعموم خبر الماء طهور
لا نجس شئ واختار كثير من
من أصحابنا مذهب مالك
ان الماء لا نجس مطلقاً
بالتغير وكانهم نظروا للتسهيل
على الناس والا فالليل
صرح فى التفصيل كما ترى
وانما نجس المائع مطلقاً
لانه ضعيف لا يشق حفظه
بخلاف الماء فيما وحيث
كل المتنجس الملاقى ما اشتراط
ان لا يبلغ قلتين كما علم من
قوله (فان باعها بما جاءه) ولو
متنجساً ومتغيراً أو مستعمل
أو لمجاناً أو ثلجاً أو رذاذ
وتشكيل الماء لشملى الأنواع
الثلاثة الاول لا ينافى مدحهم
المطلق بانه ما يستعمل
هذا أحد بالنظر العرف
الشري ولهذا لو لحظ
لا يبرر بما اختص بالمطلق
وما فى المتن تعبير بالنظر المطلق
العرف وهو شامل للمطلق
وغيره (ولا تغير) به
(ظهور) لكثرة ما حشد

ومن يلو غمابه

ما لو كان الخس أو الطاهر بحفرة أو حوض آخر ونفخ بينهما ما حازر واتسع بحيث يتحرك ما في كل يتحرك الآخر يخرج كل منهما وان لم تزل كدورة أحدهما ومضى زمن نزوله فيه تقبلوا كأن أو بنحو كوز واسع الرأس بحيث يتحرك كذا كرم على أن يسامعوا فذلكم بحث لو كان ما فيه متغير ازال تغيره لنقو به فيه حيث خلاف ما لو قد شرط من ذلك وينبغي في أحواض (٨٩) تلاصقت الاكتفاء بتحرك الملاصق

الذي يليه من القلتين دون غيره (فوق كوز باراد) ما هو (طهور) عليه أكثر من الخس كما أنه همة المتن لكن بالنسبة للضعف المسترط لكونه أكثر كما يعلم ذلك مما ذهب إليه أكثر الفسرين في ولائهم تستكثر وان كان التحقيق نظرا للمقام انه حينئذ البذل لطلب الجسر امطلقا (فلم يباغهمال طاهر) للقاء به يعلم ان قولهم ان الوارد القليل لا يتجسس بلاقاة التجاسة وقولهم ان الامة يطهر حالاً بانرا قضاء على جوانبه أي يولد بعدان مكنت المسافة مدة قبل الإدارة على ما جزم به غير واحد أخذوا من كلامهم أي أن الامة ارادة منع تجسسه باللاقاة قلم يضر تأخير الإدارة عنها لعلهما في وارد على حكمية أو عينه أزال الجيع أوصافها بخلافه ولو ورد على عينه بقي بعض أوصافها كقطة دم أو ماء متجسس ولم يبلغهما خرايت الاسنوي وغيره صرحوا بذلك في الجواهر وغيره ان له لو صمعا

لو كان أحد الملاء من نخس أو مستعمل طهر لان تقوى أحد الملاء من الآخر انما يحصل بذلك فان فقد شرط من ذلك بان كان: شق الرأس أو واسعه بحيث يتحرك ما فيه يتحرك الآخر يخرج كل منهما لكن لم يكمل الماء قلتن أو تكل لكن لم تحك مناز ول فيه التغير لو كان أو مكنت لكن لم يساوه الماء لم يطهر اه وبذلك علم ما في كلام الشارح من الاجاز (قوله لو كان الخس أو الطاهر الخ) حق التعبير لما ظهر عطف قوله الثاني أو بنحو كوز الخ لو كان أحد الملاء من الخس والطاهر بحفرة أو حوض والاخر با آخر ونفخ حازر بينهما (قوله واتسع الخ) أي الفتح وهو وقوله الا في معنى الخ عطف على قوله فخرج (قوله يخرج كل منهما الخ) الظاهر انه مقبول مطابق لتحرك الآخر لا يتحرك بصري وسوى عليه أي على كون عتقا فسد التحرك الآخر فقط عش والخفي وشغوا والجبري بخلاف العلوي والقلوي حيث اشترطتا تعالير رأس التحرك العنفي في الحركة وما يله كما مر به (قوله وان لم تزل كدورة أحدهما) يعني أن المتغير في المكثرة الضم والجوع دون الخلط حتى لو كان أحد الحوضين صافيا والاخر كدرا وانضمازالت التجاسة من غير توقف على الاختلاط المانع من التميز المذكورة كدري (قوله ونفخ) أي بعد الفتح وقوله أو بنحو كوز عطف على بحفرة كدري (قوله من ذلك) أي من الشروط المذكورة (قوله يتحرك الملاصق الخ) الوجه أن يقال بالاكتفاء بتحرك كل ملاصق يتحرك ملاصقا وان لم يتحرك يتغير بلغيره اذا بلغ المجموع قلتن سم وانجمده عش والجبري وشغنا كما مر (قوله من الخس) أي المتجسس (قوله كما فهم) أي كون الوارد أكثر المتغير أي قوله كوز (قوله لكن بالنسبة للضعف الخ) دفع لما به من المتجسس اشتراط الاكثر بقول الراعي أيضا كما يأتي من المعنى (قوله كما يعلم ذلك الخ) محل تأمل بصري ورشدي (قوله ذلك) أي الالهام (قوله امطلقا) أي كثيرا كان أو مساويا أو قليلا (قوله للقاء) عبارة المعنى والنهاية بانه ما قليل فيمتحاسة ولان المجهود من الملاء ان يكون غاسلا منفصلا اه (قوله به علم) أي عاين المتن (قوله لعلهما) أي القولين مبتدأة وقوله في وارد الخ خبر موالجاة الخبران (قوله أزال الجيع أوصافها) أي معها (قوله أو ماء متجسس) أي كافي مسئلة اللتين (قوله ولم يبلغهما) أي عاين ان لم يتغير قول المتن (وقيل طاهر لا طهور) في الكفاية وغيرهما يقتضي ان الجهر على هذا الوجه ولا فرق بين ان يكون ذلك القليل متغيرا أم لا معنى وقيل هو طهور و ردنا به الى أصله نهاية (قوله كتب) الى التنبيه في النهاية والنهاية (قوله ويجاب عن قياسه الخ) قد يقال هذا جواب بمحل النزاع لان قوله دون الماء هو محل النزاع لان هذا القليل يقول بزوال تجاسة الماء فلن تأمل سم أقول بل ذلك جواب بالفرق بين العين والتجاسة في الثوب المتجسس عليه ومعظم والها في الماء المتجسس (قوله ان الضعف يشترط كونه واردا الخ) فلو اتفقت الأكثره أو الالاء أو الطهور به أو كان به تجاسة يامده لم يطهر جزاء فذه القيد بشرط القول بالطهارة لا تقول بعده ما فوال قول فلم يباغهمال يطهر وقيل ان كوز الخ فهو طاهر غير طهور وكان أولى معنى (قوله ومنه الخ) يقتضي ان التقود أكثر من هذا وفيه نظر لان شرطها أيضا ان يسبق بايجاب أو أمر أو نداء وقد سبق هنا بايجاب سم (قوله ان لا يصدق الخ) عبارة المعنى ان يكون ما بعدهما ما غيرا لعلها كقول الشارح في رجل لا يزل يلا بال رجل يصدق على

الحر من في توجيهه طلاق المتغير كثيرا على اضر التغير به فراجعته فظهر لك ذلك (قوله يتحرك الملاصق الخ) الوجه ان يقال بالاكتفاء بتحرك كل ملاصق يتحرك بل ملاصقا وان لم يتحرك يتغير بل غير اذا بلغ المجموع قلتن فلن تأمل (قوله ويجاب عن قياسه الخ) قد يقال هذا جواب بمحل النزاع لان قوله دون الماء هو محل النزاع لان هذا القليل يقول بزوال تجاسة الماء فلن تأمل (قوله ومنه ان لا يصدق الخ) يقتضي ان التقود أكثر

(١٢ - (شرواني وابن قاسم) - اول) و ردم مفهوم حديث القلتين السابق ويجاب عن قياسه بان الثوب زالت تجاسه بما ورد على دون الماء عتق فسد من كلامه ان الضعف بشرط كونه واردا وطهور او أكثر أي وان لا يكون فيه تجسسي عيني ولا هذا اسم معني غير انقذ بعض شروط عطفها ومنه ان لا يصبني أحدهما طهرا على الآخر

هر اعرابها فيما بعدهما لكونها على صورة الحرف * (تنبيه) * قبل يؤخذ من كلامهم أنه لو صب ماء من ينبوع ما به ماء قليل على سبعين لاصار كالنار التي أوله بالاناء وآخره متصل بالنفس تنحس حتى مافي الاناء قليل ماء اتصل بضعة بنفس وفيه نظر حكما لا خدابل الذي تبعه به الجارى المنسحق في صلب هذا الكون أى تدافعا باضلاله من العلوان السفلى أولى منه بحكمه ما به لا ينحس الا للمماس للنفس دون قوله وهذا واضح وانما الذى يترد فيه النظر تفسير ذلك في المائع يلحق بالماء فيما ذكر فلا ينحس منه أيضا الا المتصل بالنفس لا لكونه لارى له تأثير به بل لكونه منافسه من الانصباب أقوى مما فى الجارى منع تسمة غير المماس متصلا بالنفس أو يفرق بان المائع يستوى بالجارى وغيره باعتبار التواصل الحسى فيه لضغطة بخلاف الماء كل يحمل لكن كلام الامام الا فى المبيع قبل قبضه ظاهرى الأول فانه ل عنهم في تفرغ من المائع اناء آخره (٩٠) فارقتين ما وجههما يقيدان ما هو فى الطرف الثانى المصوب فيه الصادق

نضاله بما فى اناءه وبالفارة
زيد اه أى وهذا الطاهر يصدق على الطهور (قوله ظهر اعرابها الخ) خبر ثان لقوله ولا هنا (قوله
لكن جماعى صورة الحرف) وهى مع ما بعدهما صفتا قبلها هما بية ومنعنى (قوله به) أى فى الاناء وقوله على
سبعين متعلق بصب (قوله وصال) أى الماء المصوب وقوله تنحس جواب (قوله وفيه نظر) أى فى القيل
الذكر (قوله حكما) وهو التنحس (قوله تشبهه الخ) خبر بل الذى والضمير للماء المصوب بسبب الانبوب
وكذا الاشارة فى قوله بل هذا وقوله أولى منه أى من الجارى المنسحق الخ وقوله بحكمه متعلق بأولى وضيمه
للجارى المذكور (قوله لانه لا ينحس الخ) بدلا وأبين لحكمه (قوله منه) أى من المائع المصوب على
الكيفية للسابقة فى الماء (قوله لا لكون الجارى) يعنى الجارى بان وقوله فيه أى فى المائع (قوله الانوى الخ)
نعت للانصباب وقوله منع الخ جملة خبر الكون (قوله تسمية الخ) أى فى العرف (قوله بالنفس) تنازع فيه
المماس ومتصلا (قوله أو يفرق) عطف على بل وقوله يستوى فيه أى فى تنحسه بالملاقاة (قوله ظاهرى
الاول) أى الخان (قوله ما وجهها الخ) من التوجيه والموصول لمفعول نقل (قوله الصادق الخ) نعت له
الخ (قوله فى اناءه) يعنى فى الطرف الاول المصوب بعنه (قوله وبالفارة) أى فى الطرف الثانى وقوله بل هذا
أى الاتصال وقوله لا ينحس منها الخ خبر ثان (قوله ومع ذلك) أى مع صريح الزركشى بالفرق بين الماء
والمائع الجارى (قوله لا لفرق هنا) أى بين الماء والمائع فى انه لا ينحس الا للمماس (قوله هنا) أى
فيما اذا تصبعا على الكيفية المتقدمة (قوله من الانصباب الخ) الاول من أن الانصباب الخ (قوله غيرا رايته) أى
المصف (قوله لانه لا اتصال هنا) أى فى الانصباب (قوله واحتق الخ) خبر وصار به وقوله فى ذلك أى عدم
بطلان الصلاة (قوله بها) أى بعبارة تشرح المذهب المذكور وقوله وباحتق الخ عطف على بطلان الخ وقوله
بل لكون الجارى بل مما ذكر به وقوله وببانه أى ببيان وجه العلم (قوله وان اتصل) أى بالخارج وكذا ضمير
اضافته وقوله والاى وان لم يمنع الخروج الاضافة (قوله لا لفرق بين الماء والمائع الخ) أى المنصين (قوله
مافي الاناء الى الخارج) الانسب العكس (قوله قل ودالك القائل الخ) ليست لفظا ذلك فى بعض النسخ
المعتبرة المقابلة غير مرة على أصل الشارح (قوله الحق به) أى يقلل الماء وتره بملاقاة الضمير الموصول
والباء متعلق بصلته وقوله له أى يقلل الماء الخ وقوله أيضا أى كالمائع (قوله نظر الخ) مفعول له لقوله زعم
الخ (قوله لانه) أى المائى قسم له أى المائع قول المتن (ميتة) يجوز فيها التخفيف والتشديد بها يقول المتن
لادم لها مثل بان لا يكون لها دم أصلا أولها دم لا يجرى * (تنبيه) * ما لا ينحس سائلا اذا اغتذى بالم
كالم الكبار التى توجد فى الابن ثم وقع فى الماء لا ينحس بمجرد الوقوع فان مكث فى الماء حتى انشق جوفه

هذا هو المتبادر من
بما عت اناءه انا آخر
ينحس منه الاصلها
وجهه ما قد عت من انه لم
جديه حقيقة الاتصال
ترقى ثم رأيت الزركشى
رح فى قواعده بان الجربة
ن المائع الجارى اذا وقع
انحس صار كله تنحسا
لاف الماء ومع ذلك الذى
هنا لانه لا فرق هنا لما تقرر
ن الانصباب هنا الاقوى
مافى الجارى الى آخره
يته فى شرح المذهب مرج
لأن الاصحاب بما ذكرته
لا اتصال هنا فمافى ولا
نوع وبعبارة بعد ان تقرر
بالصلبى لو خرج فخرج
سه يتدفق ولو ش البشرة
لا لم تبطل صلاته واحتقوا
لحديث الحسن فى ذلك
واولان المتفصل عن
شرة لا يضاف اليها وان
ن بعض المم متصلا

نضه ولهذا لو صب الماء من امر يقبل على نجاسة واتصل طرف الماء بالنجاسة لم يحكم بنجاسة الماء الذى فى الارى بق وان كان يخرج
ضم متصلا ببعض أى حبالا حكما انتهت به على بطلان ما قبل يؤخذ من كلامهم الى آخره ومجىء ما ذكر به بل لكون ما فيه من الانصباب
آخره بيبانه انهم خرجوا بان المتصل عن الشى لا يضاف اليه وان اتصل بضعة ببعض حتى اتصل أوله بمافى الارى بق وآخره بالنفس فانخرج
ن الاريق منع اضافة الخارج منه فامامه كان أو ما عاقل متأمرافه بالخارج المتصل بالنجاسة وان اتصل بمافيه أيضا ما تقرر وان هذا
تصال لا عبرة به مع كون العرف قطع اضافة اليه كما ذكره والام يعنى فى ذلك المم فيما اذا اتصل بدم كثير فى الارض مثلا وبشاهم مسئلة
م على مسئلة المم انهم مصرحون بانه لا فرق بين الماء والمائع فى عدم اضافة مافى الماء الى الخارج عنه فتأمل ذلك فانه مهم وقد غفل عنه
يرون قل ودالك القائل ان يؤخذ من كلامهم النجاسة (ويستثنى) بما ينحس قليل الماء المحقق به كغيره موقله بلا فاته لا خلافا لى
الماء أيضا قل ودالك زعم ان المتن وهم يخصه بالمائع نظر الى انه فاقسمه عند انقضاء غفلة عن الاستثنى منه (ميتة لادم لها)

وخرج منه الدم احتفل أن يغسل لانه انما غسل عن الحيوان دون الدم ويحتمل انه يعني عنه مطلقا وهو
 الاوجه كما يعني عفا بطنه من الروث اذا ذاب واختلط بالما لم يغير وكذلك ما على منقذه من النجاسة نهاية
 وفي الكردى عن الشارح في حاشية التحفة ما نصه ولا عبرة بدم تحصى من بدن آخر كدم نحو رغوث وقتل اه
 (قوله أى لجنسه) فلا كانت مما يسيل دمه لكن لادم فيها وفيها بدم لا يسيل اصغر هاهنا هل حكم ما يسيل معها
 معنى زادا لكردى وان كانت من جنس ما لا يسيل دمه لكن وحديث بعض افراده دم يسيل فيه حكمه كمالا
 يسيل دمه فلا يغسل اه (قوله وزنبور) بضم الزاى (قوله وسام أبرص) وهو من كبار الورغ كافي
 القاموس كردى عبارة شيخنا الورغ بالبحر ين والكبير منه سلم أبرص اه (قوله الغزالي) أفر شيخ
 الاسلام والنهاية والمعنى كلام الغزالي بصرى زادا لكردى وغيرهم اه عبارة النهاية ولو شك كفى كونها
 مما يسيل دمه المحتج بعرض شئ من جنسها للعاجلة كما قاله الغزالي في فتاويه اه قال البصري أى بقر
 من أفراد جنسها لاجل اذا وجد فان لم توجد فالذى قاله سم أن المتخلف الغث وكما وافق الجلال الرملى عليه
 لان الاصل الطهارة وقال عرش بعد نقل كلام سم وقديس وقفه لان الاصل في النجاسة التنجيس وان
 لم يكن لازما وسقوطه مخرجة لايصار بها اليقين اه واستقر بالمحلى الحكم بالنجاسة في هذه المسئلة اه
 عبارة عرش قوله مر امحى بجر شئ من جنسها الخ ويكفى في ذلك جرح واحدة في سم في حاشية
 البهجة قوله في جرح العاجلة بغيره لانه الاعراض عن الجرح والعمل بالطهارة حيث احتل انه مما لا يسيل
 دمه لان الطهارة هي الاصل ولا تغسل بالشك انتهى اه (قوله ووجههما) أى الورغ ووجههما اسم
 لا البعد والنصب تبع لمحل القرب (قوله واعترض الفاضل الخ) عبارة ان عبد الحق قوله لادم له مسائل
 قال في شرح المذهب بالفتح والنصب اذ وقع فيه ما واعترض بانتفاء الاتصال بالشرط في الغث واقول الذى
 يظهر من كلامهم أن اشراط الاتصال في الغث انما هو على القول بان فتحه فتحة بناء ما اذا قلنا بانها فتحة
 اعراب وأن ترك التنوين للمشكلة فلا تنفاد على البناء بالفضل على الاول من تركب مع اسم لا قبل دخولها
 بخلافه على الثاني فيمكن أن يكون كلام الشيخ منبعا عليه فليتلأ انتهى اه عرش قول المتن (فلا تغسل
 مائعا) أى وان تقطعت فيه وخرج فيه دمه اور وها على الاوجه سم وتقدم عن النهاية بمثله قول المتن
 (مائعا) ماء او غيره معنى (قوله علاقاتها الخ) متعلق بقول المصنف فلا تغسل (قوله اذ لم يتغير) فان غيرته
 المتباعدة كثرها وان زال تغيره بعد ذلك من المائع أو الماء القليل مع بقاءه على قلته نجسته نهاية ومعنى زاد سم
 (فرع) حيث لم يتنجس المائع بالمتباعدة كورة لم يجزأ كلها مع كسائفى في الاطعمة لكنه مشكل في نحو
 غل اختلط بعسل وشق تخليصه اه ومال الشارح في شرحه بافضل الى عود الطهارة وزوال التغير قال
 الكردى في حاشيته وارضا في شرحه الارشاد عبارة فتح الجواد فيه احتمالان لشخنا والاقر بعود الطهارة
 اه قول المتن (على المشهور) فائمه لا يجب غسل البضعة والواد اخذ جمل من الفرع وظاهر أن محله اذا لم
 من هذا وفيه نظر لان شرطها أيضا أن تسبق بايجاب أو امر أو نداء وقد سقط ههنا بايجاب (قوله خلسا
 للغزالي) يشكل على الغزالي ان جرح هذا القول لا يشدان جنسه مما يسيل دمه من ان العبرة بالجنس (قوله
 فلا تغسل مائعا) أى وان تقطعت فخرج فيه دمه اور وها على الاوجه (قوله فلا اعتراض عليه) يقان
 مجرد ما قر ولا يدفع الاعتراض بان التبدل من المائع قسم الماء فلا تغسل بعوده حكم الماء والاجواب ان
 التعبير بالاستثناء صريح في شمول المائع هنا للعامة لان المائع غير الماعلم بعوده له ذكر والاستثناء يتوقف
 على مستثنى منه ولم تقدم الا ذكر الماء فيجب ان يكون المائع شاملا للماعلئفى الاستثناء في التعبير به
 بان حكم الماء فصع الاستثناء وزاد حكم المائع وفي ذلك إشارة الى ان حكم المائع قليلا أو كثيرا حكم الماء
 القليل في التجسس بالافاق حيث سوى بينهما في هذا الاستثناء فان ذلك فرع استواءهما في المستثنى منه
 (فرع) حيث لم يتنجس المائع بالمتباعدة كورة ولم يجزأ كلها مع كسائفى في الاطعمة لكنه مشكل في نحو
 غل اختلط بعسل وشق تخليصه (قوله اذ لم يتغير) أى فان غيرته بغيره فان زال تغيره فهل يعود الطهارة

أى لجنسها (سائل) عند
 شق عضو منها في حياتها
 كذباب وبعوض وقمل
 وبراعيث وخنافس وبق
 وعقصر وبوز وغونبات
 وردان وزنبور وسام
 أبرص لاجبة وسلفاة
 وضفدع ولو شك في شئ
 أسبل دمه أو لا لم يجر
 فيما ينظر خلافا للغزالي كما
 ينته في شرح الارشاد وغيره
 بل حكم ما لا يسيل دمه
 * (تنبيه) * جوز في
 المجموع في مسائل الرفع
 والنصب ووجهها طاهر
 والفتح واعترض للفصل
 بما بسطت رده في شرح
 العباب فرأجه فانه مهم
 (فلا تغسل) (وطبا) (مائعا)
 كان أو غيره كثر بوا تر
 المائع لو افضته للشراب
 الآتي في الخبر لا يخص
 به فلا اعتراض عليه علاقتها
 له اذ لم يتغير (على المشهور)

والمنع ما يؤيده **(قوله الآن يقال يغتفر في الشيء تابع الخ)** أي فلا يضر الطرح حينئذ وهو لما هوان كان المقصود طرح المائع الذي هي فيه فإن كان المقصود طرحها فيجب أن يضر وإن كان المقصود طرحها فلا يبعد ما يضره ويتردد النظر فيما إذا لم يكن له قصد ويحتمل أن يقال في أن كان في محل الحاجة إلى ضم أحد المائعين إلى الآخر لم يضر وكذا أن لم يكن لأنها تابعة ولم يقصد طرحها بخصوصها سم أقول هذا أي قوله وكذا الخ لا ينقص عن الطرح سهوا كما هو ظاهر وقدم عنه وبأن في الشارح أن الطرح سهوا يضر ولعل ما اقتضاه كلامه ههنا من عدم ضرره رأى الطرح سهوا والراجح أن لا للمعنى **(قوله يؤيده)** أي اغتفر التابع **(قوله ما مر الخ)** يؤخذ من ذلك أن قياس الضر هناك الذي اعتمده شيخنا الشهاب الرملي أي ولو لمعنى الضر هناك لو جعل هذا الغتفر ما يحتاج إليه كالوإذا أن يضع الحاجة في قنديل فيمائه أو دهن دهن أو مائه في تلك المنة فلي تأمل على أن المنحة الفرق على طريق شيخنا سم **(قوله الأول)** أي ما اقتضاه اطلاعه من ضرر طرح مائه فيه **(قوله عدم تأثير)** أي قوله لو وضح الفرق في المنع والنهاية **(قوله بخلافه)** أي كعدمه ولا يتنقص الأصبع ولا يعود وانظر لدفع الحاجة لتعدد الأصبع اه سم أقول للمدار على الحاجة كما يأتي عن الكردي عن الحاشية **(قوله مع أن فيه)** أي في الخارج وقوله ما قلناه أي ملافة نحو الأصبع المنزوع به للمنة المذكورة **(قوله يؤيده ذلك)** أي الفرق وقال الكردي أي عدم المناقاة اه **(قوله قول الزركشي الخ)** يجوز أن يكون كلام الزركشي مفر وضافه إلى طرح مع العلم به لكن لحاجة الكلام المعبر عنه بقوله غير واحد مفر وضافه إلى طرح مصاحبه مع الغفلة عن وجوده فيه أي ففة مفر مطلقا ولا تنافي بهذين فلا يتم **(قوله يؤيده الخ)** بصري **(قوله مددود)** من الأفعال والتأثيرات وفي القاموس داد الطعام بـداد وداد أو داد ودود بـداد وفي المدد اه **(قوله يؤيده)** أي من قول الزركشي كردي **(قوله أنه لا يضر الطرح بلا صالخ)** اعتمد المعنى عبارة فان غيره المتشكك فيها أو طرح في بعض مائه قصدا لا يضره في الشرح والحال في الصغير بن ومفهوم قوله ما أي الشرح والحال في الصغير بن بعدمه قصدا أنه لو طرحها شخص بلا قصد أو قصد طرحها على مكان آخر فوقت في المائع أو أخذ المنة لغير جهان فوقت فيه بعد رفعها من غير قصد إلى مائه من غير قصد بل قصد اخراجها فوقت فيه بغير اختياره أو طرحها من غير قصد أو قصد طرحها من غير قصد فيه وهي حية فانت فيه أنه لا يضر وهو كذلك اه **(قوله مطلقا)** أي سواء كان مع الاحتياج أم لا كردي أي سواء كان منشؤها من المائع أو لا والطرح مكافأ **(قوله أنه لا يضره الخ)** فته تأمل سم أي لجواز كون الاستثناء في كلام الزركشي مفر وضافه إلى طرح مع العلم قصد لكن الحاجة أي كامر بن البصري **(قوله ولا ينافي ذلك)** أي الرد سم وكردى **(قوله قول غير واحد)** أي كالشرح والحال في الصغير بن كامر بن المعنى مع جعله القصد بـالاصل الحكم أي الضر **(قوله لا لاصل الحكم)** أي قوله ولا ترفي النهاية ما يوافقه **(قوله أنتم)**

(قوله الآن يقال يغتفر في الشيء تابع الخ) أي فلا يضر الطرح حينئذ وهو لما هوان كان المقصود طرح المائع الذي هو فيه فإن كان المقصود طرحها فيجب أن يضر وإن كان المقصود طرحها فلا يبعد ما يضره ويتردد النظر فيما إذا لم يكن له قصد ويحتمل أن يقال في أن كان في محل الحاجة إلى ضم أحد المائعين إلى الآخر لم يضر وكذا أن لم يكن لأنها تابعة ولم يقصد طرحها بخصوصها سم أقول هذا أي اغتفر التابع **(قوله ما مر الخ)** يؤخذ من ذلك أن قياس الضر هناك الذي اعتمده شيخنا الشهاب الرملي أي ولو لمعنى الضر هناك لو جعل هذا الغتفر ما يحتاج إليه كالوإذا أن يضع الحاجة في قنديل فيمائه أو دهن دهن أو مائه في تلك المنة فلي تأمل على أن المنحة الفرق على طريق شيخنا **(قوله بخلافه)** أي كعدمه ولا يتنقص الأصبع ولا يعود وانظر لدفع الحاجة لتعدد الأصبع **(قوله أنه لا يضره الخ)** فته تأمل **(قوله ولا ينافي ذلك)** صبيبه

الآن يقال يغتفر في الشيء
تابع ما لا يغتفر فيه مقصودا
ويؤيده ما مر في وضع المتغير
بـالاضطر على غيره فغيره
ولا ينافي الأول لعدم تأثير
اخرها وان تعددت بخو
أصبح واحد من فيه
ملائتها قصد الوضوح
الفرق فانه هنا يحتاج بل
مضطر لاجراها بالها
طاهر فلا موجب للتخصيص
وتم عين التماس وقت بفعل
لا ضرورة البه فان
ويؤيد ذلك قول الزركشي
ينبغي أن يستثنى من ضرر
الطرح و ما يحتاج إليه
كوضع لحم مددود في قدر
الطبخ فقد صرح العاربي
بانه لا ينقص على الأصح اه
ويؤيده منه وما هو اه
لا يضر الطرح بلا قصد
منطلقا ذلك أرادوا هذا الم
يصح ذلك الاستثناء فتأمل
ولا ينافي ذلك قول غير
واحد لو طرح في مقصدا
ضرر جازان القصد قد
الجزم لا لاصل الحكم كما هو
واضح نعم لو أخرجها بأصبعه
مثلا سقطت منه بنفسه
اختياره لم يضر

الى قوله أو المتيقن المغنى **(قوله)** وكذا الوصف ما هي فيه الخ أى ولا يضر طرح المائع في الحرمة على المجتمع
فمن الميتات الحاصلة من تصفة مائع سابقة لكن هذا ظاهر مع قواصل الصبو كذا مع تقاضيه عادة فلو فصل
بخو يوم مثلا ثم صب في الخرق قطع بقا الميتات المجتمع من التصفة السابقة فلا يبعد الضرر والأشيق
تتلف الخرق فتعنه قبل الصبو حاله ما ذكر فلا حاجة الى العفو ومن هنا يعلم أنه لا يضر طرحها على المائع
يضر طرح المائع عليها في غير ما ذكر من نحو التصفة وظاهره وان جعلها سم على ج اه عش **(قوله)**
وكذا الخ أى لا يضر **(قوله)** إذا طرح الخ عبارة عنها، والمغنى لأنه يضع المائع وفيه البتة متصلة به ثم يتقى
منها المائع وتبقى هي منفردة لأنه طرح المتيقن في المائع اه ومن توجيههما بقوله ما لأنه طرح المائع
يؤخذ أنه لو طرحهما مع على مائع آخر ضرر وهو ما سبق في الشرح عن مقتضى إطلاق الاحكام فتذكر
يضرى **(قوله)** الخوالى ع أى كالمعروف فاللغنى وخلوفا للنهاية **(قوله)** مطلقا أى سواء كان نشو منه أم لا
وسواء مات فيه بعد ذلك أم لا نهاية **(قوله)** أو الميتة الخ خلافا للصنع المغنى وصرح أنها بعبارة به وحاصل
العهد في ذلك كما اقتضاه كلام الهيعة متطوفا ومفهوما واعتمدهم الى الدرجة الله تعالى وأقضى به أن مات طرحت
جثمت يضر سواء كان نشو هلمنه أم لا وسواء مات فيه بعد ذلك أم لا أن لم يجرى ان طرحت ضرر سواء كان
نشو هلمنه أم لا وان وقوعها يفسد لا يضر مطلقا في غير ما يعنى عما يقع بالريح وان كان ميتا ولم يكن
نشو منه ان لم يغيره وليس الصبي ولو غير مميز والهيعة كل ريح كالتقي به والوالد ربه الله تعالى لهما
اختيار في الجملة اه وقوله ولو غير مميز وفاقا للشارح وخلافا للمغنى وقوله والهيعة خلافا لهما كما مر
سلكه **(قوله)** نشوها بفتح النون وضم الهزة كردى وعش **(قوله)** كالمعروف أى عدم ضرر طرح الميتة
التي الخ كردى **(قوله)** أى من جنسه أى وان لم تكن من ذلك الفرد سم عبارة الكردى عن حاشية
الشارح على نسخة من الراد الجنس فأنشأ في طعام ومات فيه ثم أخرج وأعيد في ذلك الطعام أو غيره من بقية
الاطعمة لا يضر ومنها الماء كالصحر به بعض العبارات حيث مثلت ذلك بدو دخل طرح في شاة فقلل اه
(قوله) مطلقا أى نشأ من المطر وح فيه أم لا **(قوله)** عبارة عن المجموع الخ تأييد لقوله والميتة التي الخ قوله
هذا الحيوان أى الذى نشأ من جنس مائع مات فيه وقوله في مائع غيره أى من جنسه كردى **(قوله)** في الحيوان
الاجنبى أى في الحيوان الذى مات في مائع لم ينشأ من جنسه **(قوله)** وهذا أى عدم ضرر الحيوان الاجنبى
الذى وقع بنفسه **(قوله)** في الطير يقين لعله أراد بهما المشهور ومقابله **(قوله)** جع من محقق المتأخرين
منهم شيخ الاسلام وتبعه على ذلك لشهاب الرمل ولده والشمس الشرى يصرى ومعلوم ما قدمته انهم
واقفوا الشارح في أصل التفصيل لاني شخصه **(قوله)** وحى أكثرهم على أن المطر وخالج عبارة الكردى
على شرح بافضل أطلق كثير ون ضرر الطير واستثنى الجمال الرمل الى ريح فلا يضر طرحه وزاد الشارح
في التحفة طرح الهيعة فلا يضر واعتمدهم الطيللاوى والخطيب الشرى يصرى أنه إذا طرحها غير مميز يضر وزاد
الخطيب أنه لو طرحها شخص بلا قصد أو قصد طرحها على مكان فوقعت في المائع لا يضر وحى البلقنى على
عدم ضرر الطير مطلقا ظاهر كلام الشارح في شرح العباب اعتمادا على حاشيته على نسخة بعد كلام طويل
ما صه واعلم المتأخرات ما لم تجميع ما تقر ونظر لك من أنه ما من صور ومن صور وملازمه سائل طرح أولا
منشؤه من الماء أولا أو فها اختلاف في التجسس وعدمه لكن تارة يقوى الخلاف وتارة لا وفي هذا رخصة
عظيمة في العفو عن سائر هذه الصور اما على المعتمد أو على مقابله وان وقع له شئ من ذلك ولم يجحد طهارة

وبن قوله رد **(قوله)** وكذا الوصف ما هي فيه من خوفة أى ولا يضر طرح المائع في الخرق على المجتمع فبمن
الميتات الحاصلة من تصفة مائع سابقة لكن هذا ظاهر مع قواصل الصبو كذا مع تقاضيه عادة فلو فصل
بموم مثلا ثم صب في الخرق قطع بقا الميتات المجتمع من التصفة السابقة فلا يبعد الضرر والأشيق
تتلف الخرق فتعنه قبل الصبو حاله ما ذكر فلا حاجة الى العفو ومن هنا يعلم أنه يضر طرحها على المائع ويضر طرح
المائع عليها في غير ما ذكر من نحو التصفة وظاهره وان جعلها **(قوله)** أى من جنسه أى وان لم يكن ذلك

وكذا الوصف ما هي فيه
من خوفة على مائع آخر
لا طرح هنا أملا ولا أثر
لطرحت تصور الريح كما هو
نظاره لأنه ليس من جنس
المكثفين ولا لطرحت الحى
مطلقا أو الميتة التي نشوها
منه كما هو ظاهر كلامهما
أى من جنسه وفرض
كلامهما على طرح فيما
نشو منه ثمات فيه بليل
كلام التهذيب منوع إذا
طرحها حية لا يضر مطلقا
وعبارة المجموع قال أصحابنا
فإن أخرج هذا الحيوان
مما مات فيه أو ألقى في مائع
غيره أو وداله فهل ينجس
فيه القولان في الحيوان
الاجنبى أى الذى وقع
بنفسه وهذا متفق عليه في
الطرقتين أنه لا يضر اه
فتأمله ليندفع به ما لكثير من
هنا * (تبيين) بما ذكرته
من التفصيل في المطر وحة
هو ما عليه جع من محقق
المتأخرين وحى أكثرهم
على أن المطر وحة

ما وقع فيه أولا جعل أكله الاعلى ضعيفا لانه تقليده بشرطه هذا كونه بناء على القول بخاصة مستتبته أعما على رأي جماعة من طاهرة فلا شك في جواز تقليد القائلين بذلك وعلى الرابع السابق في المطر وح استثنى الدارمي ما يحتاج لطرحة كوضع لحم مدود في قدر الطبخ فان عدود فلا يجسه على أصح القولين مع أنه طرحه ويقاس بذلك ما روي من الحاحته انتهى اه كلام الكردى **(قوله مطلقا)** أى عدا أو هو من جنس المكاف أو غيره فثبت من المانع أولا **(قوله ما في ذلك)** أى فى كل من الاطلاقين **(قوله بل قيل)** نعمه المانع قضية منعية النهاية تخاصص الذنب بالذباب والحرمته بالنحل **(قوله لا يأتى فى غيره)** أى لا يتفاه المعنى الذى لاجله طاب غس الذباب وهو مقاومة الداء الدامنهاية **(قوله والوجه ما ذكره)** أى منعه غس غير الذباب عبارة قال يادى الغمس خاص بالذباب أما غيره فيحرم غمسه لأنه يؤدى الى اهلاكه كما ثبت اه عش قال النهاية ويحمل جواز الغمس أولا لا استحباب اذالم يغلب على الظن التغيير به أى بان يمتد به وبغيره والا حرمه من اضااعة المال اه زاد سم على صاحب وهذا فى غير الماء القليل أخذ من عدم حرمه البول فيه وكذا فيما أدى الى تضيق النجاسة اه **(قوله والنحل)** عبارة القاموس والنحل ذباب العسل واحده نحلها اه أى مقردها نحل بالثاء أو فيناوس **(قوله وما هنا)** أى التعبير بالشهور **(قوله مع هذا الخبر)** أى اذ وقع الذباب الخ قول المتن (نجس لا يدركه الخ) فان قيل كيف يصور العلم بوجوده اجيب بما اذا غلب الذباب على نجس وطبخ وقع فيه ما قبل أو ماتع فانه لا نجس مع انه علق في رجليه نجاسة لا يدركها الطرف ويكأن تصور ما ايضا بما اذا روى البصر دون معده فانه لا نجس أيضا فثبت ما يجبرى **(قوله)** غير مغلفا) وقفا الشيخ الاسلام وجماعة النهاية والمغنى انه لا فرق بين المغلف وغيره **(قوله وليس بفعله)** وقفا للنهاية عبارة ولو روى أى ذبابه على نجاسة أى رطبة فامسكها حتى الصقها يندبه أو نوبه أو طرحها في نحو ما قليل انجبه النجس قياسا على ما لا يأتى بالانجس له سائلة متدفقة ذلك اه وبه يعلم ما فى ناشية شيئا ولا يجبرى من أن يأتى من غير قتل العفو بما إذا لم يكن بفعله وظاهر كلام الرملى الاطلاق الا ان يجعل قوله بظاهر كلام الرملى على ما فى غير النهاية عبارة الكردى على شرح بافضل قوله ولم يحصل بفعله كذلك النجاسة وغيرها واعتمده المازى يادى وجبه الحلى ونقل سم على النجس عن الجلال الرملى انه ارتضى العفو وحصل بفعله وقال القليوبى سواء وقع بنفسه أو بفعل فاعل ولو قصد ابدل اطلاقه مع التفصيل في المستوي بعضهم فيه بما اذا لم يكن عن قصد انتهى وعبر السارح في الامداد بقوله ولم يحصل بفعله كجائحه الزركشى لكن ينزع فيه العفو عن قليل دم نحو القملة المقولة قصدا الا ان يفرق بان ذلك يحتاج اليه بخلاف هذا انتهى وفيما نقله عن سم مامر **(قوله لقلته)** كسقطه ولو لم يجر وما يعلق بنحو رجل ذبابه عند الوقوع في النجاسة فيعفى عن ذلك في الماء وغير معنى ونهاية **(قوله أى بصري)** الى المتن في النهاية والمغنى الا قوله ولو اجتمع الى رطبا **(قوله)** أى بصري معتدل أى من غير واسطة الشمس قلوبى بعبارة النهاية والعبرة بكونه لا يرى للبصر المعتدل مع عدم مانع فلور أى قوى انظر مالا و غيره قال الزركشى فالظاهر العفو كقولنا دعا لجمعة ثم ظهر فيما لا يدركه البصر المعتدل في الظل ويذكره بواسطة الشمس اه لا أولاد كما به واسطتها لكونها تدعى النجاسة فاشبهت رؤى بتجشنت رؤى بتجشنت البصر اه **(قوله مع فرض مخالفتها الخ)** علم بذلك أن يسير الدم ونحوه مما لا ينفى عن قلبه اذا وقع على نوب أجرة وكل بحيث لو قرأناه أى رؤى رؤى لم يعف عنه وان لم يرى الاجزهاية قال عس قوله هر مما لا ينفى عن قلبه أى كدم المنافذ أو دم اختلط بغيره فلا يقال ان يسير الدم يعفى عنه ثم الكلام

لنفرد **(قوله ذنب غس الذباب الخ)** يحمل جواز الغمس أو نديه اذالم يغلب على ظنه التغيير به أى بان يمتد به وبغيره والا حرمه من اضااعة من اتلف المال وهذا فى غير الماء القليل أخذ من عدم حرمه البول فيه وكذا فيما أدى الى تضيق النجاسة والفروان البول في الماء القليل وان كان فيه اتلاف ان مظنة الحاجة تدفع الضرر فالظاهر الجبر بعينه بخلاف الغمس المذكور وان ذنب مدر **(قوله غير مغلفا)** كذا في قوله ونحوه **(قوله)**

كان الصباغ على شعر تين وسلم على ثلاث ليس المراد به التجدد به صرح في المجموع انتهى وفي الامداد
والايعاب لو قطعت شعرة أو ريشة أو عاف كالواحدة وفي فتاوى الشارح لو خلط باده شعرتان أو ثلاث
من بادهيه مثل ذلك أو لا شيء فيه بحث بعض المتأخرين ان يحمل الغنوع قليل شعر غير الماء كالماء يمكن
بفعله فعليه بنحس الزباد انتهى اه كردهى أقول لا يعد تقصيده أخذاً مما صرح في طرحة حيث لا دم الخ بما
اذالم يكن الخلط حاجة (قوله نعم المركوب الخ) عبارة شرح بافضل والكثير منه المركب اه وكتب عليه
الكردى مائه عبر في الخفة وشرحى الارشاد والخطيب والزايدى وغيرهم بالغنوع عن كثير شعر المركوب
وظاهر الاطلاق بقيد ولو غير الزايد خلاف ما جرى عليه هنا الا ان يعمل ذلك عليه يدل عليه ظاهر كلام
الاياعاب اه أقول وكذا يدل عليه قول شيخنا ويعني عنه في نحو القصص أكثر من غيره اه (قوله ومن
ذنان الخ) اعلم ان الشارح قد ذكر في الحاشية ما يفيد ان قلة الشبان وكثرة تعرف بالارثى ينشأ عنه في
نحو الثوب كصفرة فان كانت صفرة في الثوب قليلة فهو قليل والا فهو كثير ثم قال والغنوع عن الشبان في الماء
أولى منه في نحو الثوب بل انه في هذا يظهر أنه يدرك فعل وجوده وتدرك قلته وكثرته بخلاف الماء فاذا عني
عن قلته المشاهدة في نحو الثوب فأولى في الماء اه فافاد كثرى في الضر واشترط الا في نحو الثوب ونقل
الهائي على الخفة عن الاياعب انه لو أخذ نجاسة تحت الماء واتصل به قليل ذنان لم ينحس أو كثره فيتنحس
اه ومنه يعلم انه لا فرق في الغنوع عن قليل ذنان الحسبين كونه بفعله أو لا ولكن في الاياعب عن الزكشى
أن شرط الغنوع أن يكون عن غير قصد فأثره في الشعر ما لم يمس على النهاية ما نصه ويعني عن قليل ذنان
النجاسة حيث لم يكن وصوله للماء ونحوه بفعله ومنه الخور بالنحس أو المتحس كما يأتي فلا يعنى عنه وان قل
لانه بفعله ومن الخور أيضاً ما حوته العادة من تغير الجمادات انتهى اه كلام الكردى وقوله ومنه يعلم
انه لا فرق الخ لا يخفى ما فيه فان الوصول بسبب اليجاد المذكور لا يصدق عليه عرفانه بفعله بخلاف الوصول
بسبب التجزئ كما هو ظاهر (قوله تصعد) أى البخار (قوله كبخار كنف) أى بيت الخلا كردهى (قوله
فطاهر) فلو لم يمتد قدره على طهر موصلى ما بحث صلاته شيخنا (قوله جميع رغيف الخ) يجوز أن
يكون مراده جميع طاهر بصري (قوله كثيره) أى الشبان وقوله لرطوبته أى عند رطوبته وقبل التخيير
(قوله ومن بخار سر جنب) أى ونحوه مما تعلمه الريح كاللغز مغنى عبارة شيخنا ومنها السرجين الذى يتخبر به
فيغنى عن الخبز سواء أكله منفرداً أو في مائع كمين وطبيخ وماله الخبز المغمى في الدبس فلو غنى في اللبن وغيره
عنى عنه وهل يعنى عن جله في الصلاة أو لا قال الرملى لا يعنى وخالف العلامة الخطيب فقال يعنى عنه فيها اه زاد
الجبرى ولا يجب غسل الغيم منه لنحو الصلاة ونقل عن شيخنا انه لا يسن أيضاً وفيه نظر اه وعبارة الكردى
عن شرح العباب ويعنى بما يصاب الحنفية من البول والروث وعمال الدياسة قال الداروى والاحوط المستحب
غسل القدمين أو كله وقياهما ان يسن غسل جميع ما يعنى عنه اه (قوله وما عالى منقذ الخ) عطف على قوله
ما عالى رجل الخ أى يعنى عنه اذا وقع في الماء مثلاً سواء أغلبه وقوعه فيه أم لا بشرط أن لا يطرأ عليه نجاسة
أجنبية شرح بافضل قال الكردى عليه مودكر الشارح في حاشية الخفة بعد ذلك ما لم يمسوقاً ويؤخذ منه الغنوع
هنا عن منقذ الحيوان وان كان دخوله الماء بغير غيره اه وقال في الاياعب هو محتمل ويحتمل تقصيده عمالاً
لم يكن بفعله أى الغير وهو قياس كثير من الصور والمستثنيات ثم أت بعض المتأخرين بحث هذا انتهى اه
كلام الكردى (قوله مما يخرج منه) كان بالجار أو راثى أو ثوباً أو ذلك بمنفذه سم على المنجج اه
قال الشارح في الحاشية يعنى عما في المنفذ من النجس الخارج منه لا غيره ولو من جوفه كقصية انتهى اه

نعم المركوب يعنى عن كثير
شعره ومن ذنان أو بخار
تصعد بخار ولا كبخار كنف
ورج دبر رطب فطاهر
ويبحث القوم في نجاسة جميع
رغيف أصديه كثير ولو طوبته
مردود ما به حامد فلا يتنجس
الامهاسه فقط ولا يظهره
الماء ومن بخار سر جنب وما
على منفذ غير آدمى مما
خرج منه

الغنوع عن بعر شاة وقع في اللبن حال الحلب فلو وجد بعر في لبن وشك في انه وقع في حال الحلب أو لا فالحال الحكم
بنجاسته لانه الاصل في وقوع النجاسة في اللبن ولم يتحقق سبب الغنوع بخلاف ما لو وجدت نجاسة في ماء وشك في
انه قابل أو كثير حيث يحكم بظهوره ان لا يجر دتووع النجاسة في الماء لا ينحس الا بشرط ان الغنوع لم يتحقق

وروث مائشونه وذوق
 طبر وماعلى فة وشم كل بجز
 كائشله الحب الطبرى عن
 ابن الصباغ في البعير واخذ
 وشم صبي قال جمع وكذا
 مائشله الغيران من الروث
 في حياض الخلطة اذاعه
 الاستلابه و يؤيد بحث
 الفزاري العقوق يعرفه
 في مائع عدم م الاستلاء
 وشر ذلك كله أن لاغير
 وأن يكون من غير مغلط
 وأن لا يكون بفسله فيما
 بقصور فيه ذلك * (تنبيه) *
 علم من كلامهم في هذه
 المستثبات انها لا تختص
 ملاهيا في شروط الصلاة
 ان المغوات ثم تختص لكن
 لا تبطل بها الصلاة مثلا
 وحينئذ يشكل الفرق فان
 الضرورة والاحتياج الموجبة
 للعفو موجودة في الشكل
 الا أن يقال على بعدان أصل
 الضرورة هنا أ كدوقد
 يؤيد ذلك عدم تأثير الحجر
 في نجاسة طر فها اذا تخللت
 واختلافهم في قليل شعر
 الجدا اذا دبغ هل يظهر
 تبعاله كالتى ذله أو يفيق
 عنه فقط أى لانه أخف
 ضروره منه ولو تختص أدى
 أو حسان طاهر وان ندر
 اختلاطه بالناس فغاب
 وأمكن عادة طهر حتى من
 مغلط والتزاع في الهرة بان
 ماأخذ به لسانها قللس
 لا يظهر فيه اذنها تكرر
 الاخذ به فتند شرها
 فينجذب الى جوانبها
 و يظهر جميعه بنحس

كردى (قوله وروث) الى قوله و يؤيد في النهاية (قوله وروث الخ) عبارة النهاية وتعين روث نحو سلك
 لم يضعه في الماء عتبارا لخلق الاذوع به مائشونه من الماء والار كشي مائل طائر وان لم يكن من طيور الماء
 وذوقه اذ يرب منه وعلى فتمتاحت ولم تختل عنه اه قال عش قوله عشا ومن العشا مالو وضع فيه
 لجر الذئب عشب فبما يظهر وليس منه مايقع كثيرا من وضع السهل في الاربار ونحوها لا كل مايجعل فيها
 من التعلق ونحوه مخطا لما ينع الاستعداد وقوله هر لم تختل عنه مفهومه انما اذا تخلت ضر وقاس
 ما تدمل فبما تلقى الغيران وقبيلو وقعت بعرة في اللبن العفو لم يشقه اه (قوله فة) أى الماء (قوله وقرن
 طبر) و يعنى جماعه العسل من الكوارة التي تجعل من روث نحو البقر وأقوى جمع من اللبن بالغوى عما
 يبقى في نحو الكرش مما يشق غسله وتنقيته منه ثم ساقه وخرج شخبها هذا العفو عما يبق في نحو الكرش
 الخزفي الكردي عن الاعباب مائسه بل بالغ بعضهم فقال الذى عليه عمل من علمت من الفقهاء وغيرهم جواز
 أكل المصارين والاعاء اذا نقت بمائها من الفضلات وان لم تغسل بخلاف الكرش وفيه نظر الوجه
 اه لا بد من غسلها الا لا مشقة في ذلك وانه لا بد من تنقية نحو الكرش عما يبق فيه نحو روثه
 اه (قوله وروث كل بجز) فلا ينحس مائشونه و يعنى جماعا طهر من بقه المتنجس نهاية أى وروث لثوب
 أو بدن أو غيرهما عش (قوله وروث صبي) لاسميا في حق المخلطه كما شرح به ابن الصلاح و يؤيد ماقى
 المجموع أنه يعنى ما تحقق اصابته بول والباسا به بل ما يلقى فيه أولى وألحق بعضهم بذلك أقواه الجاهل
 وختمه الزركشى نهاية قال عش قوله هر وفيصمى أى بالنسبة لثدى أموغيرها وقوله هر عما
 تحقق أى وان سهل غسله كان شاهدا أن النجاسة على قدر معين ككف ومثل البول الروث اه (قوله
 جمع الخ) حزمه النهاية والمغنى ثم قال الاول والضابط في جمع ذلك أن العوض موط بما يشق الاحتراز عنه
 غالبا اه قال عش قوله هر بما يشق الخ من ذلك ما حرمه العاد من وقوع نجاسة من الغيران ونحوها
 في الارواي العدة للاستعمال في البوق كالجزاز والبار ونحوهما وما يقع لاختوانا الجاور من أى في الازهر
 من أن الواحد منهم يريد الاحتياط فيختله او يقا يستنجي منه ثم يجد فيه بعد فراغ الاستنجاء ريل فيران
 ومنه أنصار رون الطور في الطعام اه (قوله فيما نى) أى أجمده ويطا وقوله وأن لا يكون بفسله أى قصدا
 لا تبع كردي (قوله وروث في شروط الخ) عطف على في هذه الخ (قوله مثلا) أى كالطواف (قوله في الشكل)
 أى في كل من نحو الصلاة وغيرها (قوله يؤيد بذلك) أى الفرق (قوله واختلافهم الخ) عطف على عدم
 تأثير الخ (قوله كالتى قبله) أى طرف الحجر المخلط قال الكردي أراد به المعلوم عليه اه (قوله ولو
 تختص أدى) دخل فيه الصبي الصغير فهذا الحكم ثابت فيه وله حكم آخر وهو انه لو تختص فيه بنحو القىء ولم
 يغتصم من تطهر به بل استمر معلوم التخصص في عنه فيما يشق الاحتراز عنه كالنقاص ثدى أمو يقتله في
 فة على وجه الشفقة مع الرطوبة كذا قرره الرولى سم وعش وكردي (قوله أو حوان) الى قوله ر، يؤخذ
 في المغنى (قوله أو حوان طاهر) من هرة وأغيرها مغنى من فة وأغيره من أجزائه كردي عن الاعباب (قوله
 وأمكن عادة) أى ولو على بعدى ما جاؤا أو كما كثير شرح بأفضل (قوله لحتى من مغلط) قال في الاعباب
 ويشترط كونه أى الما مختلطا بتراب ان كانت نجاسة مغلط فلا تشترط النجاسة سبع مرات لانها في المرة
 الواحدة تلغ لسانها في الماء ما يزيد على ذلك انتهى اه كردي (قوله لم ينحس الخ) جواب ولو تختص الخ
 فالاصل الطهارة (قوله وروث مائشونه الخ) ويعنى جماعه العسل من الكوارة التي تجعل من روث نحو
 البقر وعن روث نحو سلك لم يضعه في الماء عشا شرح هر (قوله وذوق طبر) أى وان لم يكن من طيور الماء
 شرح هر (قوله وروث صبي) لاسميا في حق المخلطه ألحق بعضهم بذلك أقواه الجاهل بن شرح هر (قوله ولو تختص
 أدى) دخل فيه الصبي الصغير فهذا الحكم ثابت فيه دون حكم آخر وهو انه لو تختص فيه بنحو القىء ولم يغتصم
 وتمكن من تطهر به بل واستمر معلوم التخصص في عنه فيما يشق الاحتراز كالنقاص ثدى أمو فلا يجب علمه باغسله
 وكتبيله في فة على وجه الشفقة مع الرطوبة فلا يلزم تطهيره الفم كذا قرره هر واعلم ان قوله ولو تختص الخ

ماسسوقان حكمتا بقاء نجاسة عملا بالاصل لضعفه باحتمال ظهوره مع أصل طهارة المعسوس و يؤخذ منه انه لو أصابه من أحد المشتبهين شيء
لم نجسه بالشك وهو أوضح قبل الاجتهاد ما بعده فانه اذا ظهر له به الخس فاصابه شيء منه فانه نجسه كظاهر طاهر نعم هل ينهك الحكم على ماسسه
قبل ظهوره نجاسته بالاجتهاد بعد التبعيض مع بقاءه ما في الاصل على حالها أو لا و (٩٩) والاختلاف كما هو في خارج عنها وهو الشك

قبل الاجتهاد والظن بعده أو لا

لانه لا معارض للشك فيه ماضى

بخلافه الآن عارض ما هو

مقدم على الاصل وهو

الاجتهاد لا يصح بهم الا ترى

بطلان النظر للاصل بعد

الاجتهاد كل محتمل الاول

أقرب وادعاء قصر معارضة

ما ذكر على ما بعد الاجتهاد

ممنوع بل تعطف المعارضة

في ماضى أضمارا يأتى في

شرح العايد بحت الثاني

وعلمته بما جاز ان النجاسة

لا تثبت بالنسبة له هو محقق

الطهارة بغلبة الظن وان

ترتب على اجتهاد ولا معارضة

امتناع الظاهر بما غلب

على الظن نجاسته بالاجتهاد

لانه ان استعمل في حدث

تعدر حزمه بالنسبة أوفى

حيث فهو محقق فلا نزول

بمشكوك فيه ولانه لو حل

الظاهر به حل الظاهر

بظنون الطهارة بالاولى

فان لم استعمال بقتل النجاسة

نعم يعلم من قول الزركشى

قصة قتله ما وقع ان من سيج

فيما اذا تقرر اجتهاده انه

ورده موارد الاول الحكم

بنجاسته ان محل قولنا لا

أو نطقه نجاسته ما أصابه

الرشاش بالنسبة لعدم

تعيينه لمعاصرة حدث لم

(قوله ماسسه) أى من ماء أو غيره (قوله وان حكمتا بقاء نجاسته الخ) ولوم المصلى محل النجاسة من ذلك
الحيوان فهل تبطل صلاته لانه محكوم بنجاسته وان لم يحكم بنجاسته ماسسه مع الرطوبة أو لا لا محتمل الطهارة
ولا تبطل بالشك فنظر ومال الرولى الاول والثاني غير بعيد سم (قوله عملا) عملة الحكم بقاء نجاسته وقوله
لضعفه الخ لانه لعدم تعيينه ماسسه بصري (قوله و يؤخذ منه) أى من التعليل بالضعف (قوله أو أصابه)
أى شخصا (قوله وهو) أى عدم التحجيس (قوله به) أى بالاجتهاد (قوله في خارج الخ) أى في حال عارض
لذا نال عن خارج قوله أو لا أى لا ينعطف كرده (قوله الاول اقرب) وبأنى أنفا وجهه الثاني خلافا
لشراملى حيث قال بعد كره كلام شرح العايد الا ترى أنفاداه و ظاهر كلام ابن حجر في شرح المنهاج
الميل الى تبين النجاسة بعد الاجتهاد ونقل ابن قاسم على المنهج عن الجبال الرولى اعتماد عدم وجوب الغسل
وقد توفى فيه لأن الظن الناشئ عن الاجتهاد ينزل منزلة اليقين فالغسل وجوب الغسل اه (قوله بحت
الثاني) أى عدم الاعتطاف (قوله وان ترتب) أى غلبة الظن (قوله ولا يعارضه) أى التعليل المذكور فى
شرح العايد (قوله لانه الخ) عملة لنى المعارضة (قوله فهو محقق) أى ان ثبت (قوله بمشكوك فيه) أى فى
طهره أو أراد بالشك مقابل الظن فيشمل الوجه كالموارد هنا (قوله محل الظاهر) بظنون الطهارة الخ أى
وان حل به أيضا ساغ استعمالهم معا فان لم يستعمل بقتل النجاسة بصري (قوله فيلزمه) أى من استعمالهما
معا كرده (قوله لانه الخ) بيان لما قلناه الخ (قوله يورده) أى الماء الثاني الذى انقلب اجتهاده الى طهارته
(قوله الحكم الخ) خبر قضيا الخ (قوله هاهنا) أى قبل أو أصابه شيء من أحد المشتبهين ثم لم نجسته بالاجتهاد
(قوله ان محل الخ) نائب فاعل يعلم وقوله قولنا لا الخ هو القول الذى يفهم من قوله السابق ان النجاسة
لا تثبت بالنسبة الخ كرده (قوله ماسسه) أى أصابه من على الخلف والاصل (قوله لعدم تعيينه) لعل
الاولى نجاسته باسقاط عدم (قوله حدث الخ) خبر ان محل الخ (قوله وهو ما ندفع) أى قوله على اشكال فى
المعنى الاقوله أى ما يرتفع الى طلبة (قوله ما ندفع) أى انصب وقوله مخدّر أى مخفف والحسد والحطن
الاعلى الى الاسفل كرده (قوله فهو كالرا كدى) أى فى كونه متصلا واحد فيكون جريانه متواصلة حسا وحكما
فلا يختص اذا بان جميعها فقلت بن كرا لا بالتغير بصري وشى بافضل (قوله مع ذلك) أى وجود ارتفاع
الماله (قوله في تنصليه) أى قول المتن والفتن فى النهاية الاقوله أى ما يرتفع الى طلبة وقوله بان لم تبلغها
الى تجب (قوله في تنصليه) أى السابق الخ وفيما يستثنى نهية ومعنى (قوله لان خبرا فقلت عام) فانه لم يفضل
فيه بين الجارى والرا كدها بترغى قول المتن (وفى القديم الخ) وبه قال الامام والغزالي واختاره جماعة من
الاصحاب قال فى شرح المهذب وهو هو وقال فى المبهات انه قول جديد أيضا كرده (قوله لقوله) أى لقوله
الجارى ولان الاولين كانوا يستقون على شط الانهار الصغيرة ثم يتوضؤون منها ولا يتنقل عن وراش النجاسة
غالبوا على الراجح بان الجارى وارد على الخاصة فلا يفسد بالالتغير كلاله الذى نزاله الخجسته قضية هذا
التعليل ان يكون ظاهر الطهارة راوا الظاهر انه ليس بمراد معنى (قوله وهو الدفع) وفى القاموس الدفع
بالفتح المروى بالضم الدفع من المطر اه والمناصبه الضم عس (قوله منه) أى من الماء الذى بين
حافى النهر (قوله تعقبا أو تقديرا) تفصيل لقوله فالتقوى ان يشاهدوا تقاع الماء وانخفاضه بسبب شدة

ظلمة ما رعن سخنا الرولى فى قولنا تختص به البصري ويؤخذ مما ذكره وهذا الحكم بقاء نجاسته البصري
فى مسئلة سخنا (قوله وان حكمتا بقاء نجاسته عملا بالاصل الخ) ولوم المصلى محل النجاسة من ذلك الحيوان

تستعمل ما طهره ولا الا لزمه بالنسبة لصلة غسل ذلك لثلاصل بقتل النجاسة (والجارى) وهو ما ندفع فى مخدر ومستوفان كان
أمامه ارتفاع فهو كالرا كدهو مع ذلك متبايلى لا يعتد به (كرا كدى) أى تنصليه السابق من تنصليه بالافاقو كثيرة بالتغير لان خبر
الفتن عام (وفى القديم لا ينجس) فلهذا (بالتغير) لقوله وعلى الجديد فالجارى وان اتصلت حساهى منفصلة حكما فكل جريته هى الدعوة
بن حافى النهر أى ما يرتفع عن عند مجرى تعقبا أو تقديرا وطالما قبلها ما أمامها ربه بماء راعها

الهواء والتقدير يمان يكون غير ظاهر التوجُّب بأى رى عند سكون الهواء لانه يتمالوج ولا يرتفع بحجىرى
 (قوله فان كانت الخ) أى الجرىة والحاصل ان الجارى من المعلوم وطب غيرهما أن يكون ينسج أو قريب
 من الاستواء ما أن يكون منحجرا من مرتفع كالصحن ابريق الجارى من المرتفع جدا لا ينسج منه الا
 الملاقى للنسج ماء أو غيرهما فى المستوى والقرىب منه فقير الماء ينسج كماله الملاقاة لاجرة بالجرىة وأما
 الماء العالمة فيه بالجرىة فان كانت قلتن لم تنسج هى ولا غيرهما بالانحياز وان كانت أقل فهى التى تنسج
 وما قبلها من الجرىة باقى على طهور رية ولو المتصلة بها وأما ما بعدها فهو كذلك أى باقى على طهور رية الا
 الجرىة المتصلة بالمتنحية فالهاجك الغسالة وهذا اذا كانت النجاسة جارية بقعر الماء وان كانت واقفة في الممر
 فكل ما مر عليها ينسج وأما ما لم يمر عليها وهو الذى فوقها فهو باقى على طهور رية يشحن أى وان كان ماء
 النهر كدون قلتن كانه لى الكردي عن الحلى والزبادى وعن حاشية الروض لابن البلقين (قوله طهر محلها
 بما بعدها) فله حاكم الغسالة حتى لو كان النجس من كب فلا بد من سبع حرات مع شكور الماء بالتراب
 الطهور وفى احداهن معنى ونهاية (قوله والا) أى وان لم تنسج النجاسة بحجىرى الماء لثقلها مثلاً لأضعف حرات
 الماء ومثل ذلك اذا كان حوى الماء أسرى عن حرات النجاسة كفى الاسنى والامداد وغيرهما كرى عبارة
 النهاية فان كانت حامدة واقفة اه (قوله من ثم يقال الخ) قال فى الايعاب ولا يورفى هذا الانغاز الذى
 جوار عليه ان هذا يبلغ قلتن فضلا عن ألف لانه متفرق حاكم كذلك ان اتصاله صوة يكتفى فى الانغاز به
 انتهى اه كرى (قوله من غير تغير) أى حسا لولا تقديره ولو كان فى وسط النهر حرة عميقة والماء بحجىرى
 عليها بهنقة فأنها كالأى كد بخلاف ما اذا كان بحجىرى عليها رى يعابان كان يغلب ماءها رى يسده فان مانها
 حشيد كالجارى مالو كانت غير عميقة فلا أثر لها سواء حوى الماء عليها رى يعابا بطناً كرى (قوله
 بالساحة) بكسر الميم ومثله الخ انظر ما قانده فى ياد مثل هنا فى العمق (قوله بذراع ادى) أى بذراع اليد
 المتدلة شرح بافضل (قوله ويجمع ذلك الخ) ايضا حذا ان كان المربع ذراعاً وربعاً بطولاً ودرعاً وعقباً بسيط
 الذراع من جنس الريع فيكون كل منها خمسة أرباع ويعبر عنها بالاذرع القصيرة فضرر خمسة الطول فى
 خمسة العرض تبلغ خمسة وعشرين ثم يضرب الحاصل وهو خمسة وعشرين فى خمسة العمق يحصل مائة
 وخمسة وعشرين ذراعاً ويحصى كل ذراعاً أربعة أقدام فى المربع ذراعاً ربعاً متراً وفى النجاسة والعشرين
 ذراعاً مائة رطل فالجمع خمسة مائة رطل وهو مقدار القلتن شخنوا كرى (قوله وهى الميزان) أى والمائة
 والنجاسة والعشرين الحاصلة من ضرب الطول فى العرض والحاصل فى العمق بعد بسطها ربا عاها الميزان
 لمقدار القلتن فلو كان العمق ذراعاً ونصفاً مثلاً والطول كذلك فبسط كل منهما ربا عاها ثكن ستة ضرب
 أحد هاهنا الآخر تحتصل ستة وثلاثون ضربها فى العرض بعد بسطها ربا عاها اذا كان العرض ذراعاً
 فالحاصل من ضرب أربعة فى ستة وثلاثين مائة وأربعون فهو أكثر من قلتن اذهما كاعلمه مائة
 وخمسة وعشرين وان كان العرض ثلاثة أرباع ذراعاً ضرب ثلثه فى بسط الثلاثة ربا عاها الذراع فى ستة
 وثلاثين يكون الحاصل مائة وخمسة وعشرين فهو دون القلتن وعلى هذا تفقس كرى (قوله اذهو) أى التفاوت بين
 المربع على مروج النوى وفى الرطل وبينه على مروج الرافى فى الرطل أو بين الاربعة أقدام الرطل التى هى قدر كل
 ربيع على مروج النوى وفى الرطل وبينها على مروج الرافى فسوفى شرح العباب بعد ان نقل ان القلتن
 بالساحة ماذ كرى عن زوائد الروضة مائته ثم الظاهر ان ماذ كرى عن زوائد الروضة مائة فعلى مختاره فى
 رطل بغداد وهو مائة وخمسة وعشرين ودرهما وأربعة أسباع درهم مائة على مختار الرافى فيه وهو مائة
 وثلاثون درهما فعلمت أن يقال المساحة أيضاً ماذ كرى ويحتمل أن تراد بنسبة التفاوت بينهما وفى وزن القلتن

فان كانت دون قلتن بان لم
 تبلغها مساحة ابعادها
 الثلاثة تنسج بمقدار الملاقاة
 والا فالتفسير ثم ان حوت
 النجاسة فى جربة بحجىرى
 طهر محلها بما بعدها
 والا فكل ما مر عليها من
 الجرىة ان القليلة تنسج حتى
 يقبل الماء ومن ثم يقال لنا
 ما فوق ألف فله وهو ينسج
 من غير تغير (والقلتن)
 بالساحة فى المربع ذراع
 وربع طولاً ومثله عرضاً
 ومثله عمقاً بذراع ادى
 وهو شريان تقرى باوجوم
 ذلك مائة وخمسة وعشرون
 ربا على اشكال حسابى
 فيه بينت مع جوابه فى شرح
 العباب وهى الميزان فلكل
 ربيع ذراعاً أربعة أقدام
 لكن على مروج المصغنى
 وزل بغداد وعلى مروج
 الرافى لم يتعروا له ووجه
 بانه لا نظماً بينهما
 فالتو اذهو خمسة دراهم

فهل تبطل صلا لانه محكوم بنجاسته وان لم يحكم بنجاسته ماسبه مع الرطوبه وألا لاحتال الطاهرو ولا
 تبطل بالاشك فيه نظر ومال مر للاول والثانى غير بعيد (قوله أو ربة أقدام) أى من النجاسة مائة رطل
 (قوله اذهو) أى التفاوت بين المربع على مروج النوى وفى الرطل وبينه على مروج الرافى فى الرطل أو بين

لم يكن غيبا ولا وجها للمنازعة في شيء مما ذكرنا من سبل ضعف زيادة من قلال هو لانه اذا اكتفى بالضعيف الغضائل والمناقصا السان كذلك بل انخفضة ورضي الله عنه يخضع به مطاعا واما اعتماد الشافعي له فهو يدل على انه ما لهذا أو لثبوته عندنا تقريبا لان تقدير الشافعي أمر يقرر بي فلا يضر نقصه بلين قائل على العمد وخلافه بينت ما فيه في غير هذا المجل (في الاصح) وقيل هما ألف وقيل سبعة لا تختلفا قرب العرف أخذنا ما لا سواد يرد بان المداور (١٠٢) على الغالب وهو ما مر وقيل تحديف في نقص أي شيء كان وروايته افرط وتفسير

التقريب ثم والتجديدها
يعلم ان التجديدهم غير
التجديدها (والتغير المؤثر
بطاهر أو تبس طم أو لون
أو دمج) وحل طم وما بعده
ناعتبار ما شئت عليه صحيح
أي تغيير طم على الآخر
فانفع ما قبل ان هذا اجل
غير مفيد لا يقال سلبا القادنه
وهو لا يتقدم بالآخر لان غير
المؤثر تغيير طم على آخره
أيضالا نقول ليس المراد
حل كل على حده حتى يرد
ذلك بل حل ما قاده مجموع
المتعاطفات من انحصار
المؤثر في أحداهن لا بشرط
اجتماعها ولا يؤثر غيرها
كحرارة أو برودة فاما معتد
خلو وخرج بالمؤثر بطاهر
التغير اليسير به في المؤثر
بنفس التغير بحجة بالشط
ومالو وحديثه وصف
لا يكون الا للخاصة فلا يحكم
بنحاسته فيما يظهر ترجعه
في الثانية خلافا للغوي
ومن تبعه لا احتمال ان تغيره
فروح ولا ينافيه مالو وقع
فيه تحسب بغيره مالو لا
بعد مدة فانه يسأل أهل
الجمه وولو واحدا فيما يظهر
فان حرم بانه منه فيحسب والا
خلافتهم الوقوع هنا لا ثم

وشيأ من قرب الجوارح فاحتاط الشافعي بحسب الشيء تضادا لو كان فوقه لقال تحت ثلاث ثم بالاشياء
على عادة العرب فتكون القلتان خمس قرب بمعنى زهابة (قوله بالبيان كذلك) محل تأمل بصرى (قوله
به) أي الضعيف الملقا في الغضائل والمناقصا وغيرهما (قوله لها) أي الزيادة فاذا كورة (قوله اما
لهذا) اشارة الى البيان كردى (قوله فلا يضر نقص الخ) وهو المراد بقول الرافعي لا يضر نقص قدر لا يظهر
بنقصه تفاوت في التغير بقدر معين من الاشياء المتغير الخ كذا في النهاية وهو محل تأمل بصرى (قوله وقيل
الخ) عبارة للمحل والمغنى قدم تقرى بيا عكس المحر وليس به وما قبله التصحيح والمقابل في ما قبله ما قبل القلتان
الغير مل لان القدر بقدر تسع مائتي مل وقيل هما ستمائة مل والعديد على الثلاثة قبل تحديف في
أي شيء نقص اه عجزف (قوله وتفسير التقريب ثم) أي بقوله فلا يضر الخ والتجديدها أي
بقوله فيض الخ (قوله ان التجديدهم الخ) كان مراده بالتقريب ثم لم يعين التقريب في بطلين
أخذ من ذلك التجديدهم خمسة مائة اوطلين سم وبصرح بذلك قول المغنى فان قيل على ما صححه في الروضة
من انه يعني عن تغيير مل ووطلين ترجع القلتان أيضا الى التجديدها بنقصه ما زاد على اوطلين أوجب
بان هذا التحديف غير المتخالفه اه وأما ما في الكردى مما تصفه قوله ان التجديدهم أي بالمعلوم من قوله
تقريبه بالمقابل له والمراد ان هذا التحديف المقول بقيل غير التجديده بالمقابل للاصغر فلا رده عليه انك قلت في
الخطبة لا إذا ذكر المقابل اه فبعد عن المرام وقول سم بالتقريب صوابه بالتحديف وقول المتن (والتغير
المؤثر) أي حسا أو تقديره أي بمعنى (قوله وحل طم) أي جعله خبرا للتغير وقوله باعتبار ما مثل عليه
أي باعتبار الحال التي تصفبه الطم وما بعده وهو التغير ولذا قال أي تغير طم الخ (قوله لا يقال الخ) هذا
اعتراض آخر حاصله ان تقديس التغير بالمؤثر أيضا ينقسم الى هذه الاقسام كردى (قوله هو) التغير المنقسم الى
ما ذكره لا يتقدم بالآخر أي لا يختص بالمؤثر (قوله ليس المراد حل كل الخ) أي بان لا لاحظ الربط بعدا لعطف
(قوله من انحصار الخ) فالتقدير والتغير المؤثر مختص في هذه الثلاثة كردى أي بخلاف غير المؤثر لا ينقسم في
أحدها للحقيقة أيضا في نحو الحرارة والبرودة سم (قوله وخرج) الى قوله و بالمؤثر في النهاية والى قوله
ومالو وحديث المغنى (قوله بحجة بالشط) أي قرب الماغنى (قوله ومالو وجد الخ) أي والتغير الذي
لو وحديثه وصف من الاوصاف الثلاثة بلا عن وقوله لا يكون الا للخاصة أي كعلم جرح ورجح عزه وتولون دم
قال الكردى ويظهر ان ما وقع على الماغنى حذف مضاف والمغنى وتغير مالو وحديثه الخ (قوله فلا يحكم
بنحاسته) أي بمجرد التغير وقوله في الثانية أي فيما لمالو وجد الخ كردى (قوله لا احتمال الخ) على الجميع
في الثانية (قوله ولا ينافيه) أي ترجيح عدم الخاصية الثانية (قوله مالو وقع وه) أي الما الكبر (قوله
والا) أي بان حرم بانه ليس منه أو ردد فيه (قوله لا تحقق الوقوع الخ) على عدم المناقاة (قوله لها) أي فيما لمالو
وقع بنقص الخ (الخ) أي فيما لمالو وحديثه وصف الخ (قوله لا يجد كره) أي بعدم الحكم بالنحاسته في
الثانية (قوله بل ذلك أولى) أي بالحكم بالنحاسته وقوله لا تحقق الخ على الاول لا ينافيه (قوله لما زالت) أي
الخاصة ذاتا أو اثرا وهو (قوله لمالو وقع وه) أي بالنحاسته أي سبها وهو التغير على الاستخدام أو على
حذف المنضاف (قوله أن لا نحاسته ثم) أي في قرب ما وجد فيه وصف الخ (قوله ليس عرف طم الما ور سم) أي
في عدم الظهور ونظر (قوله وتفسير التقريب ثم الخ) كان مراده بالتقريب ثم بضم ما لمالو من تعين
التقريب في بطلين اذ يلزم من ذلك التجديدهم خمسة مائة اوطلين (قوله من انحصار المؤثر) أي بخلاف

ومما صرح به ما ذكره تما في عود التغير والخاصة بل ذلك أولى من هذا التحق الخاصه وتأثيرها ولكن لما زالت ويعرف
ضعف تأثيرها فلم يؤثر عودها فاذ لا يؤثر عود التحق قبل فاولى بالم تحقيق أصلا فان قلت يمكن جعل كلام البغوي على ما ذاع عل أن النحاسته
ثم يحتمل ترجوحها فقلت يمكن ويؤيد قوله لمالو رأى في فرأه أو نوبه منبأ لا يحتمل انه من غير ملزما الغسل وقوله لمالو رأى المتروضى على
رأسه ذكره الا لا يحتمل انه من غير ملزما لوضوء وقوله لمالو رأى في فرأه أو نوبه منبأ لا يحتمل انه من غير ملزما لوضوء وقوله لمالو رأى في فرأه أو نوبه منبأ لا يحتمل انه من غير ملزما لوضوء وقوله لمالو رأى في فرأه أو نوبه منبأ لا يحتمل انه من غير ملزما لوضوء وقوله لمالو رأى في فرأه أو نوبه منبأ لا يحتمل انه من غير ملزما لوضوء

في ماء كثير نجس وطاهر
فتفسير فان احتل منه
أحدهما فقط ومنه أن يكون
النفس لو فرض وحده لغیر
فله حكمه وان شئت فان
توبت إلى الوقوع وتناولت من
عنه ما أسدناه إلى الثاني
أخذنا من مسألة الطهية
وان وقعها أمر بتاولم
يعلم ذلك لم يزل الأصل
طهارة الماء هذا ما يظهر في
هذه المسئلة ووقع في الخادم
وغيره ما خلفه فاحذر ولو
خططه ما قبل الوقوع نجس
لان التغير بالنجس كالنجس
ومن ثم قال في المجموع ان
ذخا ان النجاسة والنجس
حكمهما واحد أي خلا فان
فرق المذكور نجس هذه نعم
ان غلط النجس ما واحتسنا
للغرض بان وقع هذا الخطأ
فيما وافقه رضنا الغير
النفس وحده لان الماء
يمكن طهره أو ما عاقرنا
الكل لان عين الجيع صارت
نجسة لا يمكن طهرها كما هو
ظاهر (ولو اشتهه) على من
فيه أهلة الاجتهاد في ذلك
الاشتهه بالنسبة نحو الصلاة
ولو صيما من أكلها طاهر
(ماء) أو تراب ذكره لان
الكلام فيه لا افسس علم مما
سذكره في شروط الصلاة
ان الثياب والاطعمة
وغيرها سواها اختلط ماله
بماء أم حال غيره يجوز
الاجتهاد فيها وظاهر انه
لا يعتقد فيها بالنسبة نحو

و يعرف بهما النجاسة لانهما تعرف بهما الحيوان (قوله وعلى رأس الذكر) أي وفي البال على رأس الذكر
(قوله من أحدهما فقط) أي ولا يحتمل انه من الآخر فقط ولا معه سم أي بان يناسب التغير بوصف ذلك
الاحد فقط (قوله ومنه) أي من احتمال كون التغير من أحدهما فقط بعينه (قوله لو فرض وحده لغیر)
أي بان وقعها كرهى أي ووافق الصفة (قوله من مسألة الطهية) أي الا في قبيل قول المصنف
وتغير نظمه لي عمل الثاني (قوله حكمه) أي فذلك الماحك ذلك الاحد من الطهارة أو النجاسة (قوله هذا)
أي التفسير المذكور وقوله في هذه المسئلة أي في ما قبل الوقوع في الماء (قوله ولو خططه ما قبل الوقوع)
أي خط الطاهر بالنجس قبل وقوعه في الماء تنجس أي الماء الكثير المتغير بوقوعه ما بعد الاختلاط
(قوله لان التغير بالنجس الخ) يؤخذ منه التصور بما إذا كان الاختلاط بنجس الطاهر فيخرج ما لو كانا
حافين فليست أم فيه سم (قوله كالنجس) أي كالغیر بالنجس أي كاتمة دم (قوله فيما وافقه) أي في الماء
الكثير الذي وافقه بخلاف مطلقا والماء القليل فان كلاً يتنجس بجرد وقوعه في الماء بالنجس فيه
وان لم يتغير كما هو (قوله أو ما عاقرنا الشكل) انظر هذه مع ما تقدم عند قول المصنف ان غيره تنجس
عن فتوى شيخنا الشهاب الرملي سم أي من انه يفرض في الاختلاط بالماء أيضا النجس وحده لان المانع
ليس بنجاسة حتى يفرض مخالفا (قوله على من فيه) أي قوله ان اتصال الغيرة في الأتولة وظاهره إلى المتن وقوله
لم يبلغنا في جوابه طاهر (قوله في ذلك الشبهة) متعلق بالاجتهاد وقوله بالنسبة الخ متعلق بالهلية
الخ (قوله نحو الصلاة) كالطواف وحل التناول (قوله ولو صيما) أي أو مجنوناً أو أفا من غير تميز أو ما بحيث
لم يبق فيه حدة تغیر أو خلافه وتخرج من حسن تصرفه عش (قوله وذكره) أي خص الماء بالذكر سم
ونهاية أي لم يذكر معه التراب مع اشتراكه مع الطاهر في تصرفه عش (قوله يجوز الاجتهاد الخ) خبر بان
الثياب الخ (قوله وظاهر انه لا يعتقد فيها الخ) قضيه انه لا يشترط فيه الرد فيصير الاجتهاد فيه من المحور
عليه بسبب عدم تنجس لان السبغ ليس من أهل التلک فهو كالصبي وعليه فلو اجتهد ككفان في توبين ووافقا
اجتهادهما على واحد فبني ان ان كان في يد أحدهما صدق صاحب اليد وان لم يكن في يد واحد منهما وقف
الأمر إلى اصطلاحهما على شيء وان كان في أيديهما جعل مشتركا ثم ان صدقنا صاحب السبغ التزوية
ويبقى التوب لا تحتجب به إلى أن يرجع الأمر أو يصدق في أهله كن أقر بشيئ لم ينكره ولو لم يكن أن
ملكه مائة في غيره فالأقر به يتصرف فيما يدره وجه الفلقر لمنعه من وصوله إلى الحقه فظنه بسبب منع
الثاني منه عش وسأني في محبت اشتباه ماء وماء وما يتعلق بذلك (قوله نحو المالك) أي كالاتفاق
والاختصاص (قوله أي طهور) أي قوله ان اتصال الغيرة في المغني الأقوله بعد تلفهها (قوله أي طهور)
كان المناسب لقوله الا في طاهر أو ظهور البطلان أي باو (قوله لو وافق الخ) علة للتفسير قول المتن (نجس)

غير المؤثر لا يتجصر في أحدهما الحقيقة أنشأ في نحو الحرارة والرودة (قوله من أحدهما فقط) أي ولا
يحتمل انه من الآخر فقط ولا معه (قوله لان التغير بالنجس الخ) يؤخذ منه التصور بما إذا كان
الاختلاط بنجس الطاهر فيخرج ما لو كانا في عينه (قوله أو ما عاقرنا الشكل) انظر هذه مع ما تقدم عند
قوله فان غيره فخص عن فتوى شيخنا الشهاب الرملي (قوله ولو اشتهه ماء طاهر بنجس الخ) في شرح العباب
لوحصل له رشاش من أحد الأمان لم ينجس توبه لاشك كالأصابع فقط توب تنجس بعضه واشتبهه فوافق
بطلان الصلاة بلمس بعضه بأنه يشترط فيها طهارة وهو متفق هنا ولو اجتهد بطلان نجاسة ماء أصابه
الرشاش منه فكذلك على الأوجه لان النجاسة تثبت بغلبة الظن وانما امتنع استعمال ما غلب على ظننه
نحاسته لانه ان استعماله في حدث لم يمكن الجزم بالنية أو في حيث فهو محقق فلا زل ولا عكس كقولنا في حاله
وقوله وهو متفق هنا قد علم اطلاق انتفاذه قد يظن الطهارة وما ذكره من الفرق قد يقضى عدم صحة
الصلاة فيما حصل له الرشاش المذكور وان لم يتجسس وذلك بما يضاعف فائدة عدم الحكم بنجسه لا يقال يلزم
صحة الصلاة هنا و يفرق بين ما أصابه الرشاش هنا والنجس بعضه المشتبه بحيث بطلت الصلاة بلمس بعضه ان

أى جماعاً أو تراب نجس مغنى ونهاية (قوله أى متنجس) أى دليل أو ماعو أو لخالج سم (قوله أو يستعمل) أى جماعاً أو تراب يستعمل مغنى ونهاية (قوله وان قل الخ) أى حيث كان الاشتباه في محصور عش (قوله بان بحث الخ) متعلق بجهنم ونصوله (قوله ولم يبلغنا) أى المشتبهان (بالخاط قلتن) أى بلا تغير مغنى (قوله تبين) الأوجه خلافه وان ضاق الوقت نهاية اه سم ووافق المغنى الشارح كما بأتى (قوله بعد تلغها) هذا يقتضى ان يصير الأتلاف ولو بسبب أحدهما فى الآ خر مطاوباً ولا يتخلو عن شئ فلتأمل سم ولعل لهذا أسقط المغنى قيد بعد تلغها كما بينهما (قوله وان جد الخ) أى أو بلغ المآل ان قلتن بالخاط بلا تغير مغنى (قوله طاهراً) قد يناقشه تفسيره طاهر يظهر ولعل لهذا أسقطه النهاية والمغنى كما بينهما (قوله بعض الشراح) عبارة النهاية والمغنى الولي العراقى لكنهما وجهان ضعفاً قاله بنو حجة غير توجيه الشارح (قوله يصدق) أى على كل منهما نهاية (قوله كذلك) أى اتصال المخبر (قوله ان اتصال المخبر انحصرت الخ) ان أراد أن الواجب المخبر لا يتحقق إلا بالحدث كانت الاتصال منحصرة بالنص ومقصود قلنا أنها كما هو ظاهر هذا الكلام فهو ممنوع يحتاج الى سند صحيح واضح من كلام الأئمة بل الطالقههم وتقر بفهم الواجب المخبر يدل على أنه لا فرق وان لم يرد ذلك فلا يجزى ما ذكره مشايخه مطلوبه فلتأمل سم على حج اه عش (قوله تعينت) أى وسيلة الاجتهاد وقوله في هذا أى الاجتهاد (قوله بل لا يصدق علمه حد السولية) قد يقال ان أراد الوسيلة في الجملة ففي الصدق ممنوع وأعلى التعيين لم يفسد المطاوب وكذا قوله فلم يجب أصلاً ان أراد لم يجب مطلقاً فهو ممنوع وأعلى التعيين لم يفسد المطاوب فتأمل سم عبارة النهاية بعد بسطه في رد كلام الولي العراقى أنها وعكس توجيه كلامه به واجبه عند ارادة استعمال أحد المشتبهين اذا استعمال أحدهما قبله غير جائز لطلان طهارته فيكون متلبساً بعبادة فاسدة وحينئذ فلا تنافي بين من غير الجواز والواجب لان الجواز من حيث انه الاعراض عنها والواجب من حيث قصده اعادة استعمال أحدهما اه ولم يرتض عش بنو حجة

سلم يدين نجاسة بخلاف ما أصابه الرشاش لا ناقول ليس المطاوب الفرق بين ما أصابه الرشاش والمختس بعضه المشتبه بل بين نجاسة الصلاة مع مصاحبة الأول وعدم نجاسته مع مصاحبة الثاني في المشتبه المذكور وقد نفعه منع طلاق الصلاة بمجرد لمس بعض المشتبه وان بطلت الصلاة عليه وحينئذ فيجوز صحة الصلاة مع أصابة الرشاش ويزفر بيان المشتبه بمحقق نجاسة فطلبت الصلاة عليه بخلاف ما ذهبوا بخلاف الرشاش فان كان غير محقق نجاسة فلم يطل بمعا علم أن كلامهم على المسئلة لا يفيق قولهم فان تركه وتغير ظنه لم يعمل بالنافي على النص صريح أو كالمصريح في صحة الصلاة مع ما أصابه من الماء الذى استعماله أولاً مع احتمال أن يكون هو النجس فهذا يدل على الفرق بين هذه المسئلة ومسئلة ما اذا نجس بعض الثوب فاشتباه وان الصلاة صحيحة مع أصابه ما استعماله أولاً ثم تغير ظنه وعلى ما أصابه الماء الأول فلتأمل فانه قد يفرق بأنه استعماله مع اجتهاد آداة الى طهارته ولا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد بخلاف ما نحن فيه (قوله وذكره) أى خصه بالذكر (قوله أى متنجس) أى دليل أو ماعو أو لخالج (قوله فان ضاق الوقت عن الاجتهاد تبين) ذكر مثل ذلك في الاجتهاد في القلة إلا في قتال عقب المني إلا في فها وان تحبيل بقتل الأظهر وصلى كيف كان ماله وكذا وضاق الوقت عن الاجتهاد اه والوجه خلافه فهما (قوله تبين) الأوجه خلافه فيجوز دون ضاق شرح مر (قوله بعد تلغها) هل يقتضى أن يصير الأتلاف ولو بسبب أحدهما فى الآ خر مطاوباً ولا يتخلو عن شئ فلتأمل (قوله ليس في محله) بل هو والله في محله وقوله ادخل المخبر الخ ان أراد أن الواجب المخبر لا يتحقق إلا بالحدث كانت الاتصال منحصرة بالنص ومقصود قلنا أنها كما هو ظاهر هذا الكلام فهو ممنوع يحتاج الى سند صحيح واضح من كلام الأئمة بل الطالقههم وتقر بفهم الواجب المخبر يدل على أنه لا فرق وان لم يرد ذلك فانه لا يجزى ما ذكره مشايخه مطلوبه فلتأمل فان الحق ان جميع ما حجة به مجرد دعوى لا مستند لها صحيحاً (قوله بل لا يصدق علمه حد السولية الخ) قد يقال ان أراد الوسيلة في الجملة ففي الصدق ممنوع وأعلى التعيين لم يفسد المطاوب بغير قوله لم يجب أن أراد لم يجب مطلقاً فهو ممنوع وأعلى التعيين لم يفسد المطاوب فتأمل ولا تغترجا

أى متنجس أو يستعمل (اجتهد) وان قل عدد الطاهر كواحد في مائة بان يبحث عن امانة يثاب بها ما يقتضى الاقدام أو الاجتراح وجوباً بمضي قاضيق الوقت وموسعاً يستعمله ان لم يجد غير المشتبهين ولم يبلغنا بالخاط قلتن فان ضاق الوقت عن الاجتهاد تجسم بعد تلغها وجوز ان وجد طاهراً أو طهوراً يبين وزعم بعض الشراح وجوبه هنا أيضاً مستدلاً بان كلامه من خصال المخبر يصدق عليه واجبه ليس في محله لان ما هنا ليس كذلك ادخل المخبر انحصرت بالنص وهي مقصودة قلنا أنها والاجتهاد وسيلة للعلم بالطاهر فان لم يجد غير المشتبهين تعينت كسائر طرق التحصيل وان وجد غيرهما لم تنصير الوسيلة في هذا بل لا يصدق عليه بعد الوسيلة حينئذ لم يجب أصلاً

تأمله (وتظاهر بمأطن)

بالاجتهاد مع ظهور الامارة
(طهارته) منها فلا يجوز
الهجوم من غير اجتهاد ولا
اعتماد ما وقع في نفسه من
غير امارته فان فعل لم يصح
طهره وان بان انما استعمله
هو الظاهر كما لو اجتهد
وتظهر بمأطن طهارته ثم
بان خلافه لم يلهو مقرر ان
العبرة في العبادات بمأطن
نفس الامر ومن المكلف
وسائق اهم امر ضاقي
هذا الباب اصل طهارة
الماء فيؤخذ منه ان مأطن
طهارته باجتهاده لا يجوز
لتغيره السبعه الا ان
اجتهده بشرط موثوق
ذلك ايضا وتظهر ان للجهتد
تظهر نحو حيلته المجنونة
به او غير مبررة لطوافه
ايضا (وقيل ان قدر على
طاهر) أي طهور آخر غير
المشتبه كما أقاده كلامه
خلافه لمن اعترضه (يقين
فلا) يجوز له الاجتهاد في
الاناء من كالتبلة و زبانهما
في جهة واحدة فطهرهما من
غيرها عبث بخلاف الماء
ونحوه ومن ثلوه قدر على
طهوره يقين كما نازل من
السماه جاز له تركه والتطهر
بالمظنون وقد كان بعض
الحصاة يسعم من بعض مع
قدرته على السماع من
الذي صلى الله عليه وسلم
ومع ذلك الغشقي لشذوذ
هذا الوجه لا يعدنذب
وعايشه ثم رأته مصره
والاعشى كصبر) فيمصره

لذكر راجعه (قوله بالاجتهاد الخ) عبارة النهاية بما رده على ذلك كاستطراب أو رشاش أو تقصير
أو قرب كآه زاد الغنى فيغلب على الثاني بحاسته هذا وطهارة غيره وله معرفة ذلك بذوق أحد الاناءين
لا يقال يلزم منه ذوق الخمسة لان المعنى ذوق الخمسة للثبوت نعم يمنع عليه ذوق الاناءين لان الخمسة تعبير
متميزة كما أقاده شخني وان خالف في ذلك بعض العصريين اه وياتي عن النهاية ما وافق هذه الزيادة
وقوله بعض العصريين قال البصري هو الشيخ ناصر الدين الطبرلاوي اه قول المتن (طهارته) أي
طهوره بمعنى (قوله فلا يجوز) الى قوله كما لو اجتهد في الغنى والنهاية (قوله فافعل الخ) أي فان هجم
واخذ أحد المشتبهين من غير اجتهاد وتظهر به لم يصح طهارته وان بان الخ لتساعبه معنى (قوله ثم بان
خلافه) أي لا يجوز له العمل الاول (قوله بما في نفس الامر) أي ولو بالنظر بشرط عدم تبين الخلاف سم
(قوله وسائق) الى المتن حكاه ع ش عن الشارح وأقره (قوله وسائق) أي في شرحه فان تركه وقوله منه
أي مما ساقى (قوله المجنونة) أي أو الممتنع من الغسل ليجل له وطوها وقوله به أي بمأطن طهارته باجتهاده
(قوله أي طهور آخر) الى قوله ومن ثم في الغنى (قوله غير المشتبهين) قضيته أن المشتبهين ولو بلغا بالخطأ
قلتين لا يتعلم بجره هذا الوجه فلا يرجع سم (قوله كما أقاده كلامه) لعله باطلا سم أي فينصرف الى
الكامل ويحتمل يشكركه على قاعدة عادة الشيء نكره وقال الكردي وهو قوله يقين اه (قوله خلافا
لن اعترضه) أي بانه يوجد المشتبهين فقط فارعى طاهر يقين وهو أحدهما فلا بد من زيادة قيد التبيين
وأجاب غير الشارح بان المهم غير مقدور على استعماله بصري عبارة الغنى فان قيل كان ينبغي للمصنف
ان يقول على طاهر معين فان أحد المشتبهين طاهر يقين أحجب بانه لا حجة في ذلك لانه وان كان طاهرا
يقين لا يقدر عليه وقد فرض المصنف الخلاف في ما إذا قدر على طاهر يقين اه ولعل هذا الجواب استعمال
مراد الشارح خلافا لما رعن البصري من انه غير قول المتن (يقين) كان كان على شرط نفري استعمال
الماء أو في حصر اعنى استعمال التراب الغنى (قوله فلا يجوز له الاجتهاد الخ) بل يستعمل المتيقن نهاية (قوله
كالتبلة) أي اذا حصل يقينها بالفعل بخلاف إمكان حصوله بنحو الصدور فلا يمنع الاجتهاد على ما يعلم مما يأتي
في محله سم عبارة الغنى كمن تكلم ولا حائل بينه وبين الكعبة اه زاد النهاية ولكن كلف في طهارة أو كان
أي أحواله يمينه فيها حائل فحدث غير محتاج اليه اه (قوله بانها في جهة الخ) وبان الماء في الاعراض
عنه تقوى يتمال مع إمكانها بخلاف القبلة معنى (قوله فطهر الخ) أي اذا قدر عليها معنى (قوله ومن ثم الخ)
ظاهر صنيعه أن المشار اليه مخالف الماء ونحوه للقبلة ويحتمل انه الرد على كل في هذا تقرير الشيء على
نفسه عبارة النهاية والغنى عقب قول الشارح وجوز ان قدر الخ اذا الصلوات الى المظنون مع وجود المتيقن
جائز لان بعض الصحابة كان يسمع الخ (قوله هذا) أي الرد المذكور بافعال الصحابة رضي الله تعالى عنهم (قوله هذا
الوجه) أي القيل (قوله ثم رأته) أي الدنوب وقال الكردي أي المصنف اه (قوله فيبصر) الى قوله ولو
لاختلاف بصير في النهاية لا اقوله وانما راي الخ فان فقدوا كذا في الغنى الاقوله الى ولو الى اذا تخبر قول المتن
(والاعشى كصبر) ولو اجتهد فاداه اجتهاده الى طهارة أو أحدا لانه من فاحيه بصري مجتهد بخلافه فهل يقاده لانه
أقوى ادراكه أو لا أخذ با إطلاق قولهم المجتهد لا يقدر مجتهدا فيه نظر والادب الاول لكن ظاهر
كلامهم الثاني ووجه بان الشخص لا يرجع الى قول غيره اذا خالف ظنه فالولي ان لا يرجع الى ما يخبر عن
شيء مستندا لا لما رويهم ذلك فالارجع معنى الاول لكن مجرد ظن والمعنى لا يقتضي الصلوات فاقضاه
اطلاقهم فالواجب اعتماده ع ش بعذر (قوله فيبصره) أي من جواز الاجتهاد عند الاشتباه بالاطلاق

رخوفه فانه لا أساس له (قوله تأمله) تأمله فانه فعله حاصل (قوله بما في نفس الامر) أي ولو بالنظر بشرط
عدم تبين الخلاف (قوله غير المشتبهين) قضيته انه لو كان المشتبهين بان كان لو خاطبوا بلغا قلتين من غير تغير
لم يجزه هذا الوجه فلا يرجع سم (قوله كما أقاده) لعله باطلا سم (قوله كالتبلة) أي اذا حصل يقينها بالفعل بخلاف

فلاردخا نصري (قوله ولولا عي الخ) قيد الروض بالبصر وجهه في شرحه سم ووافقه المنى (قوله اذا تحير) قال في شرح الارشاد قال ابن الرغوة وانما يتولد التحير اذا ضاع الوقت والاصبر واعد الاجتهاد وفيه من المشقة لا يخفى بل قولهم الا في التيم لو يتيقن الماء خال الوقت فانتظاره افضل رده لانهم نظروا ثم الى الحالة الراهنه دون ما يأتي وان يتيقنه فلنظر الى ذلك هنا بالاولى لانه وان صبر واجتهد ليس على يقين من ادراك العلامة انتهى اه سم وعش (قوله بخلاف البصر) أي فاقب له التقليد نصري (قوله وحرمة ذوق الخباسة) عبارة النهاية وما تقرر من جواز الذوق هو ما قاله الجهور وهو العبد المتأمل في المجموع عن صاحب البيان من منع الذوق لاحتمال الخباسة ممنوع اذ حمل حرمة ذوقها عند تحققها يحصل بذوقها وهما لنمحقها اه قال عش أي فاذا اذنا أحدهما لا يجوز له ذوق الآخر ويصرح بذلك قول سم على المنهج فلذا ان أحدهما فهل له ذوق الآخر لا تراعى السبلادى ان له ذلك واعتمد الجلال الزملي المنع انتهى أقول فلو ضايف وذائق الثاني وظاهره انه الظاهر على به وان لم يظهر له فهو متحيز فيتم بعد تلفهما أو تلف أحدهما ويجب غسله لتحقيق نجاسته اه يحذف وقوله واعتمد الجلال الزملي أي والغنى كاس (قوله مختص) الاولى التأييد (قوله وانما عاينه) أي لا يعي (قوله تلك الخواص) أي تحولس الخ (قوله فيما اذا تحير الخ) هل بشرط ضيق الوقت كافي نظره من القبلة أو يفرق لوجود البديل هنا الفرق أوجه كافي شرح العباب سم (قوله و يتيم الخ) أي بعد تلف الماء وجنسه فلا إعادة عليه كي يعلم ما يأتي عش (قوله) يظهر ضبط الخ) ينبغي ان توهب بعد الغوث أو يتيقنه بعد القرب سعي الحيوان يتيقن عدمه فيها فلا سعي أخذ ما يأتي في التيم وهذا أشبهه من الجعلة انما من المتأصدين ههنا من الوسائل ثم رأيت الشارح رحمه الله تعالى بحث في باب الخباسة فيما لو فرق لخصوصا من مائتين وقف على ازالة الخباسة انه يطلعه بعد الغوث أو وجد القرب أي على التخصيص وهذا يؤيد ما بحثه هنا بل ما ذكره أنسب بالتيم من ذلك ان فرض في مسألتان فقد جعل على العدول الى التيم بخلاف ذلك فان التيم لا يكون بدلا عن ازالة الخباسة وان تناسل ان كلا منهما شرط الصحة الصلاة به صري ونقل عن الشو برى ما وافقوا ولفظه أيضا قول الخالي على المنهج ما صده قوله فان لم يجد من يبقده أي في حد القرب وقيل في حمل يلزمه السعي اليه في الجعلة أو أقيمت به (قوله) لم يترج أحدهما (أي ادعى في شرح الروض وهو يبقده اذ لم يترج أحدهما عند لا يتولد أحدهما وكذا يبقده قوله الا في قبيل أو وما ورد أو اختلف عليه ان كان ولا مرجح قال في شرح الارشاد اما اذا اعتقد أن رجعة أحدهما فانه يجب عليه تقليده كيجب في الاسعاد وفي شرح العباب ما يؤيده سم يحذف (قوله) لنحو انقطاع رجعه) عبارة النهاية يتوهموا انقطعت راحته اه وعبارة الغنى أي ونحوه كان انقطعت راحته اه قول المنى (لم يجتهد على الصحيح) أي الطهارة فلا يجتهد لبس بجاله الطهارة بعد ذلك بما طهره ساء قاله

امكان حصوله بخلاف الصعود فلا يخفى الاحتجاج على ما عني في محله (قوله أي ولولا عي الخ) قيد الروض بالبصر وجهه في شرحه (قوله اذا تحير) قال في شرح الارشاد قال ابن الرغوة وانما يتولد التحير اذا ضاع الوقت والاصبر واعد الاجتهاد وفيه من المشقة لا يخفى بل قولهم الا في التيم لو يتيقن الماء خال الوقت فانتظاره افضل رده لانهم نظروا ثم الى الحالة الراهنه دون ما يأتي وان يتيقنه فلنظر هنا الى ذلك بالاولى لانه وان صبر واجتهد ليس على يقين من ادراك العلامة اه وأقول سأني في فصل استقبال القبلة عند قول المصنف فان تحير لم يتولد في الاظهر وصلى كيف كان في هاهنا صري قوله وصلى كيف كان عن الامام والشيخين تنبيه بما اذا ضاع الوقت لكن ما استدله من مسئلة التيم المذكورة يؤيد الفرقان البديل من جوده هنا وفيها الهالك (قوله) يتيم فيما اذا تحير الخ) هل شرطه ضيق الوقت كافي نظره من القبلة أو يفرق لوجود البديل هنا انظر أوجه في شرح العباب ولو اختلف عليه في القبلة أخذ بقول واحد لا بدل لها بخلافه هنا وسأني انه لا يتعين الذوق الا علم اه (قوله) لم يترج أحدهما (هذا التقدير ادعى في شرح الروض وهو يبقده اذ لا يترج أحدهما عند لا يتولد واحد منهما وكذا يبقده قوله الا في قبيل أو وما ورد أو اختلف عليه

فلارد عليه أنه التقليد أي ولولا عي أقوى منه ادراكا كما هو ظاهر اذا تحير بخلاف البصر (في الاظهر) لقد رنه على ادراك الخس بنحو لم وشم وذوق وسمو ذوق الخباسة مختصة بغير المشتمل وانما عاينه في المواقيت التقليد بذكره لان ادراكه له أعسر منه هنا فان قد ترك الخواص لم يجتهد فيما يتيم فيما اذا تحير وفقد من يقلده ولولا اختلاف بصر من عليه لم يترج أحدهما عنده ويظهر ضبط فقد بالقبلة بان يجد مشقة في الذهاب اليه كمشقة الذهاب للجمعة فان كان محمل يلزمه قصد لها لو أقيمت فيه لزمه قصده لسؤاله هنا والا فلا (أو) اشبه (ما هو بول) لنحو انقطاع رجعه (لم يجتهد) فيما (على الصحيح) لان البول لا يصل في التغلير يرد بالاجتهاد اليه

ولا نظار أصله لاستحالة في حقيقة أخرى مغايرة لعامة أساطيعه بخلاف الماء المتنجس (١٠٧) فاذن في تفسير الزركشي له ما كان رده

للطهارة بوجه وهو في الماء
يمكن بحسب كونه دون البول
انتهى على أن غفلة
عن قولهم لو كان مع جمع
ماء كثير لا يكتفيهم البول
يستأنس فيه ولا يغيره
لاستحالة كونه لهم خطابه
قيل له الاجتهاد هنا الشرب
ما ظن طهرانه وهو غفلة
عما يأتي في نحو خر وخل ولين
أن أولين ما كقول (بل) هذا
وفي ما يأتي انتقاله فلا يقال
كله الاكثر فيها ومن ثم
قال جمع محققون لم يقع
الثاني في القرآن لأنه في
الاثبات إنما يكون من باب
الغلط فزع ابن هشام ان
هذا وهم غير صحيح (خططان)
عطف على جملة لم يجتهدوا
يصان أو يصمن أحدهما
في الآخر واحتمال انه
صحن الطاهر فهو بان
على طاهره ليس أولى
من رده فلم ينظر اليه على
أن للمدار على أن لا يكون
معه طهر وبقية ذلك
الصبي لا يقي معه طهر
يقين فلا اشكال أصلا
وهذا أعني جعلهم من التلف
صحيح من أحدهما في
الآخر يتأيد قول القولي
كلوا في بشرط لجواز
الاجتهاد أن لا يقع من أحد
المشتبهين شي في الآخر
لتخص هذا يقين فزال
التعدد المشترك كإساق
انتهى ثم تعليقه غير صحيح
وإنما ألحق تعليقه بما

الموردى واعتده طب وهو رده سم على المنهج وسأقي في الشارح مر ما علم أن جواز
الشرب لم يبق للموردى وإنما جعله الأذرى وأن الشارح مر موافق لحي في منع الاجتهاد وهذا محله
عند الاختيار فلا واضر للشرب كانه المجهوم من الشرب من أحدهما بدون الاجتهاد ومثل ذلك ما لو اختلط ماء
باواني بلدا وشبهه فاختلط ماء في أن يبيروا وحده الاجتهاد في هذه الحالة إذا منع منه عش (قوله ولا نظار
لأصله) أي إلى أن أصله ماء (قوله واستحالة الخ) أي لأن المراد بقوله أصل في الظاهر عدم استحالة منع
خلقته الأصلية كالتمسك والمستعمل فأنهم لم يسخروا أصل خلقته في حقيقة أخرى بخلاف نحو
البول وماء الورد فان كانا معاً فاستحالة في الحقيقة أخرى نهاية وتوابعها (قوله فاندفع) أي بتفسير
قوله لم يبق في الأصل في الظاهر بعدم استحالة في الحقيقة أخرى الخ بتفسير الزركشي له أي لقوله المذكور وتوابعه
وهو أي الرد (قوله على أن فيه) أي بتفسير الزركشي (قوله عن قولهم لو كان الخ) أي الدال على إمكان
ما ذكر في البول أيضا فاستأمل سم (قوله قبله في الاجتهاد الخ) ساقى عن النهاية نقلة عن بحث الأذرى
معه رده (قوله عاياتي) أي في التنبيه (قوله بل هنا وفي ما يأتي انتقاله) كذا في المحلى والنهاية والمغني (قوله
كاهو) أي الانتقال (قوله لا في الاثبات إنما يكون الخ) فقد يكون الإبطال بل لا يابطل قول نحو الكفار ولا
محدور في وقوعه في القرآن سم (قوله أن هذا الخ) أي قول الجمع (قوله عطف على جملة لم يجتهدوا) بناء على
ما قال ابن مالك أن بل لعطف الجمل فسقط بذلك ما قبل ان الصواب حذف النون لأنه يجوز عدم حذفها عطف على
يجتهد لكن الأصح خلاف ما قاله ابن مالك أنشط العطف بسبل افراد معطوفها أي كونه مفردا فان تلاها
جملة لم تكن عاطفة في حرف ابتداء غير ذلك انصافها بزيادة المغي ولا يجوز عطف خططان على يجتهدوا
يقرأ بحذف النون كما قاله بعض الشراح لفساد المعنى انصافا للتقدير بل لم يخطأ اه (قوله أو يصمن الخ)
عطف على خططان (قوله أو يصمن أحدهما الخ) أي وان كان المصوب قدرا لا يدرك الطرف ويحصل
العوض عن ذلك أن يمكن فعله كما تقدم عش (قوله على أن المدار) أي مدارجة التبع وقول الكردى أي
مدار التلصص سبق قل (قوله فلا اشكال) أي على جعل الصمن أحدهما في الآخر من أنواع التلف (قوله
بشرط لجواز الخ) قد يقال لجواز الاجتهاد حيث ذكروه أنه قد ينظر أن ما صمنه في الآخر هو الطاهر
فيستعمله فلم يجتهد سم (قوله ثم تعليقه غير صحيح) أقول بل هو صحيح فان الإشارة بهذا إلى المصوب
فيه وهو نجس يقيناً لأنه ان كان النجس فظاهر أو الطاهر فقد ص من الآخر النجس وحيث ذكروه فسقط
عن الاعتبار ولم يبق إلا أنه واحد مشترك ولا فيه فاضع ص كلام هذين الامامين الجليلين بصري عبارة سم
قد يقال أراد التعدد الخاص وقد مر في ذلك الوصف بالشرط ولعمري ان هذا لظاهر اه (قوله وإنما
ألحق تعليقه) أي لتعليل اشتراط جواز الاجتهاد بان لا يقع من أحدهما شيء في الآخر كما ذكره أي بانه
لا يبيح بذلك الصمنه طهر و يبين (قوله بشكل عليه) أي على ما قاله القولي من اشتراط جواز الاجتهاد

اثنتان ولا مرر في شرح الارشاد اذا اعتقد أو حجة أحدهما فانه يجب عليه تقليد ما يبحث في الاسعاد
وقد يبايع فيه ما ياتي في نظائره من القلة من ان تقليد الأراج أولى لأن يفرق اه ويمكن الفرق بانه لا يدل
للقلة بخلاف ما هنا ثم أيت ما في الحاشية الأخرى عن شرح العباب وهو يؤيد هذا الفرق وما يؤيده
بعينه أنه لجواز تقليد المرجوح لم يكن للأراج أول فلم يقلد المرجوح ولم يقلد المساوي فيما إذا لم يترج
أحدهما كأدله عليه كلامه في الحاشية الأخرى بل قد يقال تقليد المساوي أولى من تقليد المرجوح فليتأمل
(قوله عن قولهم الخ) أي الدال على إمكان ما ذكر في البول أيضا فاستأمل (قوله إنما يكون من باب الغلط)
قد يكون الإبطال بل لا يابطل قول نحو الكفار فلا محدور في وقوعه في القرآن (قوله بشرط لجواز الاجتهاد
الخ) قد يقال لجواز الاجتهاد حيث ذكروه أنه قد ينظر أن ما صمنه في الآخر هو الطاهر فيستعمله فلم
منع الاجتهاد (قوله فزال التعدد المشترك) أي وهو ما معه طهارة أحدهما يبين حيث وضع التعليق
(قوله ثم تعليقه غير صحيح) قد يقال أراد التعدد الخاص وقد مر في ذلك الوصف بالشرط ولعمري ان

ذكرته فان قلت بشكل علماني في وائداد وضوح على القولي أيضا

بِأَنْ لَا يَفْقَهُ مِنْ أَحَدِهِمَا شَيْءٌ فِي الْأَخَرِ (قَوْلُهُ إِنَّهُ لَوِ اعْتَرَفَ الْحَجَّ) عِبَارَةُ الْمَعْنَى فَرَعٌ لَوِ اعْتَرَفَ مِنْ دِينٍ فِي كُلِّ
 مِنْهُمَا مَا قَالُوا لَوِ اعْتَرَفَ فِي نَافِعٍ وَاحِدٍ فَوَجَدَ فِيهِ فَرْقٌ مِمَّا لَا يَدْرِي مِنْ أَجْمَلِهِ أَجْتَهَدَ فَإِنْ ظَهَرَ أَنَّ الْأَوَّلَ
 وَاتَّخَذَ الْمَرْفَعَةُ فَلَمْ تَقْسَلْ بَيْنَ الْإِعْتِرَافِ فِي حُكْمٍ بِجَهْلِهِمَا وَتَظَاهَرَا فِي الظَّاهِرِ الْثَانِي أَوْ مِنَ الْأَوَّلِ وَاخْتَلَفَتْ الْمَرْفَعَةُ
 أَوْ اتَّخَذَتْ وَغَسَلَتْ بَيْنَ الْإِعْتِرَافِ فِي حُكْمٍ بِجَهْلِهِمَا وَتَظَاهَرَا فِي الظَّاهِرِ الْثَانِي أَوْ مِنَ الْأَوَّلِ وَاخْتَلَفَتْ الْمَرْفَعَةُ
 قَوْلُهُ وَأَنْ تَحْتَدِ الْمَرْفَعَةُ سَمِ أَيْ حِينَ اتَّخَذَتْ الْمَرْفَعَةُ أَيْ لَمْ تَقْسَلْ بَيْنَ الْإِعْتِرَافِ فِي كَامَرٍ مِنَ الْمَعْنَى
 أَنْفَرًا (قَوْلُهُ هَذَا) أَيْ فِي مَسْئَلَةٍ وَائِدًا لِرُوضَةٍ (قَوْلُهُ وَلَوْ فِي الْمَاءِ مِنَ الْقَلِيلِ) أَنْظِرْ هَلْ هَذَا مِنْهَا لِمَا قَدِمَهُ
 أَنْفَرًا قَوْلُهُ وَهُوَ غُفْلَةٌ الْحَجَّ (قَوْلُهُ فَكَفَى فِيهِ) أَيْ فِي الْإِجْتِهَادِ هَذَا الضَّعْفُ أَيْ حُلُّ التَّنَاقُلِ (قَوْلُهُ لَتَنَاقُلَ
 الْأَوَّلِ) أَيْ مَا فِي الْأَنَاءِ الْأَوَّلِ أَنْ تَنْظُرَ طَهَارَتَهُ بِالْإِجْتِهَادِ (قَوْلُهُ فِي مَسْئَلَةِ الرُّوضَةِ) أَيْ وَائِدًا لِرُوضَةٍ (قَوْلُهُ
 وَلَعَلَّ ذَلِكَ) أَيْ جَوَازُ الْإِجْتِهَادِ فِي مَسْئَلَةِ الرُّوضَةِ قَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَيْ الْإِعْتِرَافُ مِنَ الدِّينِ (قَوْلُهُ لَظَهَرَ
 الْثَانِي الْحَجَّ) أَنْظِرْ مَا قَادَهُ تَطَوُّرُ ذَلِكَ الْأَنْ بَقَالَ قَدْ لَظَهَرَ لَهُ بِدَلِيلِ أَنَّ الْفَرْقَ مِنَ الثَّانِي مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ الثَّانِي
 فَخُتَّاجٌ إِلَى تَعْيِينِهِ بِالْإِجْتِهَادِ بِدَلِيلِ سَمِ (قَوْلُهُ عَنِ الْأَشْكَالِ الْمُسْتَعَارِ الْحَجَّ) وَذَلِكَ هُوَ قَوْلُهُ فَإِنْ قُلْتَ شَكَلُ
 الْحَجَّ وَجْهًا لَا يَسْتَأْذِنُ أَنْ يَقُولَ فِي ذَلِكَ حُرَى عَلَى مَا فِي الرُّوضَةِ قَوْلُهُ تَبَعَ الرَّافِعِي فِيهِ أَنَّهُ يَسْتَرْطُ بِجَوَازِ
 الْإِجْتِهَادِ أَنْ لَا يَفْقَهُ مِنْ أَحَدِهِمَا شَيْءٌ فِي الْأَخَرِ كَرَدِي (قَوْلُهُ لِبَيَانِ حُلِّ الْفَرْقَةِ) أَيْ ثُمَّ إِذَا بَانَ بِحُلُولِهِ
 الثَّانِي فَيَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ اسْتِعْمَالُ الْأَوَّلِ كَرَدِي زَادَ سَمِ وَحَيْثُ شَكَلُ الْمَنَعِ الْإِجْتِهَادِ فِي الْأَصَابِ مِنْ
 أَحَدِهِمَا فِي الْأَخَرِ بَلْ كَانَ يَنْبَغِي الْجَوَازُ فَرَجًا لَطَوْرَهُ أَنَّ الْخَسْ هُوَ الْمَوْجُوبُ فِيهِ فَسَمِعَ الْأَخَرُ
 رَأَيْتُ شَيْخَنَا الشَّهَابَ الْبَرْسِي مَالًا إِلَى الْجَوَازِ وَمَنْعَ قَوْلِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ مَنَعَ الْإِجْتِهَادِ أَذْكَرَ
 مِنْ أَحَدِ الْأَنَاءِ فِي الْأَخَرِ سَمِ (قَوْلُهُ بِخَلَا فِيهِ) أَيْ فِي الْأَصَابِ مِنْ أَحَدِهِمَا شَيْءٌ فِي الْأَخَرِ (قَوْلُهُ فَلَا
 اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ) يَتَأَمَّلُ (قَوْلُهُ بَعْدَ تَعْلِيلِ الْخَطَا) إِلَى قَوْلِهِ وَبِهِ فَرْقٌ فِي الْمَعْنَى وَالْقَوْلُ لَأَنَّ النُّظَرَ فِي الْهَيَاةِ
 مَا وَاقِعٌ (قَوْلُهُ بَعْدَ تَعْلِيلِ الْخَطَا) تَفْسِيرُ لَمْ (قَوْلُهُ فَلَا يَصِحُّ) أَيْ التَّيْمُ (قَوْلُهُ وَبِهِ فَرْقٌ) أَيْ يَقُولُهُ لَأَنَّ مَعْنَاهُ
 طَاهِرُ الْحَجَّ عَشَ وَمَعْلُومٌ أَنَّ حُطَّ الْفَرْقِ قَوْلُهُ لَقَدْ رَأَى الْحَجَّ (قَوْلُهُ لَا تَقْطَعُ عَرَبِيَّةً) أَيْ الْقَوْلُ وَفِيهِ أَنَّ التَّخْبِيصَ
 الْمَعْنَى الْأَوَّلُ الْمَنَاعُ إِلَى الْمَسِ (قَوْلُهُ وَأَشْبَهَ عَلَيْهِ مَا وَمَا وَدَا) بَقِيَ مَا وَوَقَعَ الْإِشْبَاهُ بَيْنَ ثَلَاثِ أَوَانِ مَا
 طُورَ وَمَا مَتَّحَسَّ وَمَا وَدَفْعُ بَحْوَرِ الْإِجْتِهَادِ نَظَرُ الْعِلْمَاءِ الطُّهَرِ وَوَالْمَتَّحَسَّ وَالْمَتَّحَسَّ مِنْ ذَلِكَ انْتِصَامُ
 مَا وَلَدَ الْبِهْمَا وَلَا إِحْتِمَالُ أَنْ يَصَادَفَ مَا وَلَدَ كَلَا يَضُرُّ إِحْتِمَالُ مَصَادَفَةِ الْمَاءِ الْمَتَّحَسَّ وَلَا يَجُوزُ بِالْإِجْتِهَادِ
 لِأَنَّ الْمَاءَ لَا يَدْخُلُ فِي الْإِجْتِهَادِ فِيهِ وَلَا إِحْتِمَالُ مَصَادَفَتِهِ وَلَيْسَ تَصَادُفُهُ الْمَاءِ الْمَتَّحَسَّ لِأَنَّهُ أَصْلَاقُ
 الطُّهَرِ يَتَخَلَفُ الْمَاءُ وَلَوْ دَفَعَهُ نَظَرُ سَمِ عَلَى حَجٍّ أَقُولُ وَالْأَقْرَبُ الْثَانِي وَنَقَلَ عَنْ شَيْخِنَا الْعِلْمَاءِ تَلَوُّ بَرِي
 أَنَّ الْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ وَبَقِيَ إِضَامًا وَقَعَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي مَاءِ طُورَ وَمَتَّحَسَّ وَوَلَدَ الظَّاهِرُ الْامْتِنَاعُ لَفُظٍّ أَمْرٌ بِخَاسَةِ
 الْبَوْلِ وَبَقِيَ مَا وَلَدَ أَحَدَهُمَا فِي الْمَسْئَلَةِ الْأَوَّلَى هَلْ يَجُوزُ الْإِجْتِهَادُ لِإِحْتِمَالِ أَنَّ التَّالِفَ الْمَتَّحَسَّ أَمْ لَا فَيَنْظُرُ
 وَالْأَقْرَبُ الْثَانِي عَشَ أَقُولُ وَكَذَا اسْتِقْرَابُ الثَّانِي فِي مَسْئَلَتِهِ سَمِ بَعْضُ الْمَتَّخِرِينَ بِمَا نَحْنُ لَكِنْ قَاعِدًا إِذَا
 اجْتَمَعَ الْمَنَاعُ وَالْمَقْصُودُ غَلَبَ الْمَنَاعُ عَلَى الْمَقْصُودِ تَوْيْدُ الثَّانِي أَهْ وَقَوْلُ عَشَ أَنَّ التَّالِفَ الْمَتَّحَسَّ لَعَلَّ

هَذَا ظَاهِرٌ (قَوْلُهُ وَأَنْ تَحْتَدِ) ضَبُّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ حَيْثُ (قَوْلُهُ لَظَهَرَ لَهُ الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلِ) أَنْظِرْ مَا قَادَهُ
 ظَهَرَ ذَلِكَ الْأَنْ بَقَالَ ظَهَرَ لَهُ بِدَلِيلِ أَنَّ الْفَرْقَ مِنَ الثَّانِي مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ الثَّانِي فَخُتَّاجٌ إِلَى تَعْيِينِهِ بِالْإِجْتِهَادِ
 بِدَلِيلِ (قَوْلُهُ لِبَيَانِ حُلِّ الْفَرْقَةِ) أَيْ إِذَا بَانَ بِحُلُولِهِ الثَّانِي فَيَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ اسْتِعْمَالُ الْأَوَّلِ وَحَيْثُ
 شَكَلُ الْمَنَعِ الْإِجْتِهَادِ فِي الْأَصَابِ مِنْ أَحَدِهِمَا شَيْءٌ فِي الْأَخَرِ كَرَدِي (قَوْلُهُ لِبَيَانِ حُلِّ الْفَرْقَةِ) أَيْ ثُمَّ إِذَا بَانَ بِحُلُولِهِ
 الثَّانِي فَيَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ اسْتِعْمَالُ الْأَوَّلِ كَرَدِي زَادَ سَمِ وَحَيْثُ شَكَلُ الْمَنَعِ الْإِجْتِهَادِ فِي الْأَصَابِ مِنْ
 أَحَدِهِمَا فِي الْأَخَرِ بَلْ كَانَ يَنْبَغِي الْجَوَازُ فَرَجًا لَطَوْرَهُ أَنَّ الْخَسْ هُوَ الْمَوْجُوبُ فِيهِ فَسَمِعَ الْأَخَرُ
 رَأَيْتُ شَيْخَنَا الشَّهَابَ الْبَرْسِي مَالًا إِلَى الْجَوَازِ وَمَنْعَ قَوْلِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ مَنَعَ الْإِجْتِهَادِ أَذْكَرَ
 مِنْ أَحَدِ الْأَنَاءِ فِي الْأَخَرِ سَمِ (قَوْلُهُ بِخَلَا فِيهِ) أَيْ فِي الْأَصَابِ مِنْ أَحَدِهِمَا شَيْءٌ فِي الْأَخَرِ (قَوْلُهُ فَلَا
 اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ) يَتَأَمَّلُ (قَوْلُهُ بَعْدَ تَعْلِيلِ الْخَطَا) تَفْسِيرُ لَمْ (قَوْلُهُ فَلَا يَصِحُّ) أَيْ التَّيْمُ (قَوْلُهُ وَبِهِ فَرْقٌ) أَيْ يَقُولُهُ لَأَنَّ مَعْنَاهُ
 طَاهِرُ الْحَجَّ عَشَ وَمَعْلُومٌ أَنَّ حُطَّ الْفَرْقِ قَوْلُهُ لَقَدْ رَأَى الْحَجَّ (قَوْلُهُ لَا تَقْطَعُ عَرَبِيَّةً) أَيْ الْقَوْلُ وَفِيهِ أَنَّ التَّخْبِيصَ
 الْمَعْنَى الْأَوَّلُ الْمَنَاعُ إِلَى الْمَسِ (قَوْلُهُ وَأَشْبَهَ عَلَيْهِ مَا وَمَا وَدَا) بَقِيَ مَا وَوَقَعَ الْإِشْبَاهُ بَيْنَ ثَلَاثِ أَوَانِ مَا
 طُورَ وَمَا مَتَّحَسَّ وَمَا وَدَفْعُ بَحْوَرِ الْإِجْتِهَادِ نَظَرُ الْعِلْمَاءِ الطُّهَرِ وَوَالْمَتَّحَسَّ وَالْمَتَّحَسَّ مِنْ ذَلِكَ انْتِصَامُ
 مَا وَلَدَ الْبِهْمَا وَلَا إِحْتِمَالُ أَنْ يَصَادَفَ مَا وَلَدَ كَلَا يَضُرُّ إِحْتِمَالُ مَصَادَفَةِ الْمَاءِ الْمَتَّحَسَّ وَلَا يَجُوزُ بِالْإِجْتِهَادِ
 لِأَنَّ الْمَاءَ لَا يَدْخُلُ فِي الْإِجْتِهَادِ فِيهِ وَلَا إِحْتِمَالُ مَصَادَفَتِهِ وَلَيْسَ تَصَادُفُهُ الْمَاءِ الْمَتَّحَسَّ لِأَنَّهُ أَصْلَاقُ
 الطُّهَرِ يَتَخَلَفُ الْمَاءُ وَلَوْ دَفَعَهُ نَظَرُ سَمِ عَلَى حَجٍّ أَقُولُ وَالْأَقْرَبُ الْثَانِي وَنَقَلَ عَنْ شَيْخِنَا الْعِلْمَاءِ تَلَوُّ بَرِي
 أَنَّ الْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ وَبَقِيَ إِضَامًا وَقَعَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي مَاءِ طُورَ وَمَتَّحَسَّ وَوَلَدَ الظَّاهِرُ الْامْتِنَاعُ لَفُظٍّ أَمْرٌ بِخَاسَةِ
 الْبَوْلِ وَبَقِيَ مَا وَلَدَ أَحَدَهُمَا فِي الْمَسْئَلَةِ الْأَوَّلَى هَلْ يَجُوزُ الْإِجْتِهَادُ لِإِحْتِمَالِ أَنَّ التَّالِفَ الْمَتَّحَسَّ أَمْ لَا فَيَنْظُرُ
 وَالْأَقْرَبُ الْثَانِي عَشَ أَقُولُ وَكَذَا اسْتِقْرَابُ الثَّانِي فِي مَسْئَلَتِهِ سَمِ بَعْضُ الْمَتَّخِرِينَ بِمَا نَحْنُ لَكِنْ قَاعِدًا إِذَا
 اجْتَمَعَ الْمَنَاعُ وَالْمَقْصُودُ غَلَبَ الْمَنَاعُ عَلَى الْمَقْصُودِ تَوْيْدُ الثَّانِي أَهْ وَقَوْلُ عَشَ أَنَّ التَّالِفَ الْمَتَّحَسَّ لَعَلَّ

(توضاً) وجوباً لا يبعد
غيرهما وجوازاً لا يبعد
خلافاً لمنع جشدر (بكل)
منهما (مرة) وإن زادت قيمة
ماء الوارد الذي يمكنه غسل
عن مثل ماء الطهارة لأن
النظر لذلك إنما هو عند
التفصيل لا الحصول مع
ضعف ما يثبت بالاشتباه
المائع لا راد عقد البيع
عليه ولا يجتهد فيما لم يصر
أنه لا أصل لتغير الماء في
التطهير قبل و يلزمه وضع
بعض كفي كفي يغسل
بكميه معا وجهه من غير
خط ليشأن له الجزم
بالنية حيث لمقارنتها
لغسل جزء من وجهه بالماء
يقيناً انتهى وهو وجهه
معنى وظاهر كلامهم أنه
مندوب لا واجب المشقة
وفيها إذا اشتبه طهور
بمسعمل لا يتوضأ بكل
منهما كما يصرح به كلام
المجموع لعدم جزمه بالنية
مع قدرته على الاجتهاد إلا
أن فصل تلك الكسبة كما
حرزته بحاشية في شرح
الارشاد الصغير (وقيل
له الاجتهاد)

صوابه ما لو رد (قوله جشدر) أي حين إذ وجب غيرهما قول المتن (توضاً بكل مرة) ويعنى في عدم الجزم
بالنية كتنسب أحدى الجنس وإن أمكنه الجزم به بأن يأخذ غرفة من كل منهما لم يظهر كلامهم أن ذلك
إجاء عند قدرته على طهور و يبين وإن كان مقتضى العلة كما قال في المجموع الاستناع كذا في المغني ويحوى في
النهاية وهو مشكل بما سألت في كلام الشارح فيها إذا اشتبه طهور بمسعمل من عدم جواز التطهير بكل
منهما قاله هنا قادر على الطهور و يبين ثم تخالفه في الاجتهاد بتحصيل طهور بالظن ومع ذلك لم يغير قوله
ثم هذه المكفة لعدم الجزم بالنية مع قدرته على الاجتهاد فتأمل بصري و يأتي عن سم وعش و دمسائى
في كلام الشارح أيضاً وفي عش قوله مرقضى العلة أي قوله مبر للضرورة كمن نسي صلاة من الجنس اه
(قوله وإن زادت) خلافاً لابن المقرئ في روضته بعبارة المغني واستشكل الاستنوى وجوب الوضوء
بالماء ماء الوارد كما ذكره وفيه من معصم ما لا يكفى لوضوئه ولو كلفه جامع يستهلك فيه كما هو ودوغيره أنه يلزمه
التكميل بشرط أن لا يزيد عنه على غن القدر الناقص فكيف يجوز هنا استعمال ماء كامل وماء ودمه
وهو يزيد على ذلك فالصواب الانتقال إلى التيم وأجيب عنه بتجارب الأول أنه قدره على طهارة كلمة
بالماء وقد اشتبهوا لا يتم الواجب إلا به فهو واجب وهناك لم يقدر الخ الثاني أن صوراً مسألة هنا في ماء
ورد انقطعت رائحته وصار كالصواب لا في قيمة غالباً أوقيته ناهية بخلاف تلك و يؤخذ من ذلك أنه لو زادت
قيمة على ماء الطهارة لم يلزم استعماله و يتم جزمه به ابن المقرئ في روضه اه (قوله المائع) لا راد الخ فيه نظر
سم وجهان الاشتباه لا يمنع من صحته أراد العقد عليه فلو قال به لم يزل هذا صرح ويمكن جعل كلام الشارح
على ما إذا قاله بعينه هذا الماء و دوهو في نه الحاله فلا يصح يشيشي (قوله ولا يجتهد فيهما) أي الظاهرة
كما يأتي بخلافه للشرب فيجوز ثم إذا قل ذلك فظهر له الماء منهما تطهير به كما يأتي أنضاع عش (قوله المائع) أي
في شرح أومه و بول يجتهد على الصبيج (قوله يقيناً) زاد النهاية والمغني ثم يعكس ثم يرضوه بأحدهما
ثم بالآخر اه (قوله لا واجب المشقة) جزمه النهاية والمغني باسم (قوله لا يتوضأ بكل منهما) الخ هذا
يمنوع منعوا أصحاب كلام المجموع كالله مذهب صرح بالجواز كما بسطنا بيانه بهامش شرحه العباب سم
عبارة عش فرع إذا اشتبه المستعمل بالطهور بجوزله الاجتهاد وقال في شرح المهذب ويجوز أن
يتوضأ بكل منهما مرة و يغتفر التردد في النية للضرورة انتهى فقد انكشف لك أنه ليس معنى الضرورة
تعدو الاجتهاد انتهى غيره وقوله ويجوز أن يتوضأ الخ نقل ابن ج عن الشرح المذكور وخلاف هذا أقول
الافتراء بما قاله غيره ثم رأيت ابن قاسم على ابن ج صرح بما قلته اه عش وتقدم عن البصري استشكل

مصادفة الماء المتنجس أو لا يجوز الاجتهاد لأن ماء الوارد لا يدخل للاجتهاد فيه ولا احتمال المصادفة لموليس
كمصادفة الماء المتنجس لأن له أصلاً في الطهور وبخلاف ماء الوارد في نظر (قوله بالاشتباه المائع) فيه
نظر (قوله لا يتوضأ بكل منهما) هذا ممنوع منعوا أصحاب كلام المجموع كالله مذهب صرح بالجواز كما
بسطنا بيانه بهامش شرحه العباب بنقل عبارتهما التكام عليهما من ذلك قول المهذب مائصه وإن اشتبه
مائه مطلق ومستعمل فوجهان أحدهما لا يخفى لأنه لا يقدر على إسقاط الفرض بيقين بأن يتوضأ بكل واحد
منهما والثاني يخفى لأنه يجوز إسقاط الفرض بالطاهر مع القدرة على اليقين اه قال النووي في شرحه
هذان الوجهان منبنيان على الوجهين السابقين في المسئلة قبلها كما يأنها و الصبيج منهما جواز التقري و يتوضأ
بما طئن أنه المطلق والثاني لا يجوز بالخبر بل يلزمه اليقين بأن يتوضأ بكل واحد مرة وعلى هذا لو أراد
الاستنجاء أو غسل نجاسة أخرى غسل بأحدهما ثم بالآخر وإن توضأ بهما فهو غير جازم في نية طهور و يشه
ولكن يعنى في ذلك الضرورة كمن نسي صلاة من خمس اه فتأمل فرض الخلاف في الجواز مع قصره
بأن يتوضأ بكل من باب العمل باليقين بتجده مصرحاً بجواز ترك الاجتهاد والتوضأ بكل منهما وتأمل قوله
وإذا توضأ بهما فهو غير جازم الخ فتجده نصاً في أن التوضأ بكل منهما الذي صرح كلامه بجواز لا يشترط فيه

فهما كلامه من وردهما قتر من الفرق (١١٠) نعم الاجتهاد للشر ببلد شر ببلد فتنه الماء وأما الورود وان لم يتوقف أصل شر به على

مقتله الشارح أيضا **(قوله فيما كالماء)** الى المتن في النهاية والمعنى **(قوله نعم الاجتهاد للشر بالبحر)** والفرق بينهما بين الطهور انه يستدعى الطهورة وبه وبعثا لخلافان والشر يستدعى الطهارة وتوهمها طاهران
 نهاية **(قوله وان لم يتوقف)** عبارة المعنى والنهاية واستشكل بان الشر لا يحتاج الى اجتهاد وأجيب بان
 الشر وان لم يتوقف على البلد لكن شر به الماء ورد في نفسه يحتاج اليه اه **(قوله على ما قاله الماوردي)** الخ
 أسقط المعنى صفة التبرى وعبارته النهاية **«ما قاله الماوردي وقدهما امتناع الاجتهاد للشيء مقصودا**
ويستغنى بهما كلي امتناع الاجتهاد للطهارة وكونه يتعذر في التابع لا يتعذر في المتبوع وما يحتج بالأدعي من مجيء
كلام الماوردي في الماء والبول بعد اذ كلامه يشير الى انه انما يأجله الاجتهاد ليسر به ماء اول ثم تطهر
بالآخر وهذا غير ممكن هنا وأضاف فصل من الماء من له أصل في الحل المعلوم وهو الشر بغير الاجتهاد لذلك
 بخلاف الماء والبول فالوجه انه لا اجتهاد في ذلك ونحوه كمن يتقصد كاستسقاء أي لا كل وغيره كاطعام
 الجوارح بل ان وجد اضطراب أو جازة التناول جميعا والامتناع ولو باجتهاد بذلك يندفع ما في التوسط وغيره
 اه وقوله فالوجه الخ في الكردى عن الاعيان مثله **(قوله منع الاجتهاد للطهارة)** عبارة البرزوي ولو
 اشتهأ متناخصين اجتهاد أحدهما فبهما الحالك جاز وثبت ملكه له بعد ذلك سواء وافقه الآخر أو نازعه
 ولا تقبل منازعة لا يستوعب الثانية لا آخره صرح في جعله وطوره بعده هذا لم يجهد الا في خوفان
 اجتهاد أو ادى اجتهاده الى عين ما أدام اجتهاد الآخر فيجب له الوقوف الى أن يظهر الحال أو يطمأنا انتت اه
 يجبري ويستدعي عن عيش في بحيث اشتهأ به ماء طاهر تجب من متعلق بالمقام **(قوله وجوز)** أي الوطء سم
 وكردى **(قوله الملك)** أي بقصد تغيير الملك فقط لانه لم يقصد الوطء بالاجتهاد وانما الحاصل به الملك ويرتب
 عليه الوطء لانه من غيره كردى عن شرح العباب **(قوله الطاهر)** الى قوله فليجوز في المعنى **(قوله الطاهر)**
 أي الطهور ونهاية **(قوله ندبا)** وقيل وجوب المعنى **(قوله ان لم يتعذر)** أي لئحو عطش نهاية لعل المراد لعطش
 دانو كذا ادى خاف من العطش تلف نفس أو عضو أو منفعته والام يتعذر شره لانه له حكم النفس سم على
 المنهج عيش عبارة للمعنى اذ لم يتعذر العطش ليسر به اذا اضطرا اه **(قوله يرض انه لم يرد الخ)** أشتر به
 الى إمكان حل كلام المتن عليه كقوله فاذا قرأ القرآن فاستعذ كما صرح به الى الامكان المعنى وجهه عليه أي
 معنى الارادة النهائية **(قوله الآية)** أي بالاستعمال **(قوله لا يغلط الخ)** عمل المعنى ندب الارادة قبل الاستعمال
 للثلاث غلطا فستعمله وندبها بعد الاستعمال للثلاث بتفسير اجتهاده فيشبهه عليه الامر اه وظاهر ان كلامه
 ان تعذلين يجري في كل من الاراقتين **(قوله بلا اراقة فان لم يبق الخ)** عبارة للمعنى أي لم يبق وصل الى الاول الصبح
 مثل اخر من الطهور وهو محدث ولم يبق من الاول شيء الخ **(قوله في متعدد حقيقة)** أي ابتداء وانتهاء
 شرح بافضل **(قوله فلا يجوز في كمين الخ)** أي في واحد يديه المتصليتين بيده لم يجز غسلهما لتضع صلاته
 وفي الاعيان لو اشتهأ بحس في أرض واستعصى فعلها لبقاء قدره أو وضعة غسل جميعها انتهى اه كردى **(قوله)**
به أي بالشوب **(قوله في ماء كثير)** أي غير متغير أخذا بما عده **(قوله ان يبق من الاول)** الى قوله وظاهر
 كلامه في النهاية والى قول المتن بل يتم في المعنى الاما شبه عليه **(قوله لزمه عند اراقة الوضوء الخ)** أي اذ لم
 يكن متذكرا للعلامة الاولى معنى وسياق عن النهاية مثله بزيادة عبارة عيش أي بان أحدث وضوءا
 تلك الكفة فغسلها بالتدوير **(قوله نعم له الاجتهاد للشر بالبحر)** سياق نقل هذا عن الماوردي وقد نظر
 الشارح في شرح العباب في بحث الأفرع مجيء كلام الماوردي في الماوال بول قال فالوجه انه لا اجتهاد
 في ذلك ونحوه كمن يتقصد كاستسقاء وان اعتدنا كلام الماوردي بل ان وجد اضطراب جازة التناول جميعا وان لم
 يوجد امتنع ولو باجتهاد اه باختصار **(قوله وجوز)** مضب بين قوله الوطء **(قوله لزمه عند**
ارادة الوضوء اعادة الاجتهاد) يمكن أن يكون محله ما اذا لم يكن ذا كر الدليل الاجتهاد الاول وأقام عنده

اجتهاد ثم اذا تطهر له بالاجتهاد
 الماء جاز له التطهر به على
 ما قاله الماوردي لا يتعذر
 في الشيء تعاملا لا يتعذر فيه
 مقصودا وتقرير منع الاجتهاد
 للطهارة بما وجوه بعد
 الاجتهاد للحالك (واذا
 استعمل ما ملته) الطاهر
 من الماء من بالاجتهاد أي
 كله أو بعضه (أران) ندبا
 (الآخر) ان لم يتعذر وقد
 بالاستعمال فرض انه لم
 رد باستعمل أراد لانه
 لا يتحقق العسر اضعن
 الاخر الآية غالبها في بيان
 المغتذب الاراقة قوله ثلاث
 يغاط وتشتو غلظ فان
 تركه) بلا اراقة فان لم يبق
 من الاول بقية لم يجز
 الاجتهاد لان شرطه على
 الادع عند المصنفات
 يكون في متعدد حقيقة فلا
 يجوز في كمين ولو بيشلا
 مادام متمسك به وزعم
 انه اذا تأخر أحد هما ينبغي
 استعمال الباقي بالاجتهاد
 كالشك ولو في نجاسة نظرا
 للاصل مردود بان باب
 الاجتهاد ترك فيه الأصل
 بالشك أي أصل الطهارة
 وأصل عدم وقوع النجس
 في كل فانه مخصوص كترك
 الاصل في تلبس تركت ثوب
 فعداء كسبر ثم روى عقب
 البول متغيرا عما لا يظهر
 لقوته باستاندة لمعين مع

ضعف احتمال خلافه وان يبق من الاول بقية وان قل لو جوب استعمال الناقص لزمه عند اراقة الوضوء اعادة الاجتهاد صلاة
 فان وافق الاول فواضع (و) ان (تغير غلظه) فيه

صلاة أخرى ولم يكن ذكر الدليل الأول أو عارضه معارض أه زاد سم أملو كل ذكر الله ولا معارض فلا بعد جواز استعماله تلك البقية من غير إعادة الاجتهاد استعمال الحكم الاجتهاد الاول وهو ظاهر بل لو كان أتلف الآخر وقد بقي من الاول بقية واحتاج للوضوء هو ذا كر الدليل من غير معارض لم يعد أيضاً جواز التطهر به فإبراجع أه قول المتن (لم يعمل بالثاني) ينبغي أن يجوز للاعبى المتغير تقلد البصير في اجتهاده الثاني المتغير والعمل به حيث لم يكن قلده في الاول وعمل به بان لم يكن قلده فيه أو قلده فيه ولم يعمل ونباس ذلك أنه لو كان باع الاول أو بعضه وهو صحيح كما يأتي في البيع ثم اجتهاد في التطهر الى طهارة الثاني أن يصح بيعه أيضاً وهل له أكل الثمين القياس حل ذلك طاهراً وفي حلها معاً باطنانظر والوجه حرمه أحدهما طاهراً أيضاً لأن أحد البيعين باطل يقتضيه غيره مملوك سم عبارة غش قوله لم يعمل بالثاني أي ولا الاول أيضاً لاعتقاده أن بطلانه ومن فواتد جواز الاجتهاد الثاني مع امتناع العمل به أنه إذا ظن به طهارة الثاني شر به أو باعه أو غسل به نجاسة أو غير ذلك وأنه لو غسل أعضائه بينهما ما أصابه الماء الاول من ثيابه يجوز له أن يظهر بالثاني أه (قوله) لا ينقض الاجتهاد الخ هذا لا يأتي إذا كان الاجتهاد بين طهور ومستعمل أولاً في فيه هذا الترديد لأن المستعمل طاهر فلا يحتاج لغسل الأعضاء منه فيجبه العمل بالثاني مطلقاً سم ومعنى (قوله بالاجتهاد) أي مع أن الاجتهاد الثاني اجتهاد صحيح في نفسه بدليل ما يأتي عن البلقيني سم (قوله أو يصلى الخ) أي الصلاة الثانية (قوله) التزام المخرج الاول أي العمل بالثاني وغسل جميع الخبارة المهي وخروج ابن سريج من النص في الاجتهاد في القبلة العمل بالثاني ورفق بان العمل به هنا يؤدي إلى نقض الاجتهاد بالاجتهاد ان غسل ما أصابه الاول والى الصلاة نجاسة ان لم يغسله وهناك لا يؤدي إلى الصلاة نجاسة والى غير القبلة أه (قوله) نقض اجتهاد الخ أدام الصلاة معينة إلى غير القبلة شيئاً (قوله) وأخذ الباقي الخ) قلته هو واضع وقد أفق به الى الوجه الله تعالى وعلم مما تقدم وجوب إعادة الاجتهاد لكل صلاة يريد فعلها أي مالم يكن باعلى طهارة ثم إن كان ذكر الدليل الاول لم يعده بخلاف التوب المظنون طهارة بالاجتهاد فان بقائه بحاله بمنزلة بقائه الشخص متطهر اذ يصلى فيما شاء بحيث لم يتغير فنه سواء كان يستتر بجميعه أو يمكنه الاستئثار ببعضه كبره فقطع منه قطعة واستتر بها وصلى ثم احتاج الى الستر لتلفها استتر به فلا يحتاج الى إعادة الاجتهاد كما اقتضاء كلام المجموع وهو المعتمد خلافاً

معارض أملو كل ذكر الله ولا معارض فلا بعد جواز استعماله تلك البقية من غير إعادة الاجتهاد استعمال الحكم الاجتهاد الاول وهو ظاهر بل لو كان أتلف الآخر وقد بقي من الاول بقية واحتاج للوضوء وهذا كر الدليل من غير معارض لم يعد أيضاً جواز التطهر به وليس فيه اجتهاد في غير متعدد اذ ليس هنا اجتهاد جديد بل استحباب الحكم الاول فإبراجع (قوله) لم يعمل بالثاني الخ) ينبغي أن يجوز للاعبى المتغير تقلد البصير في اجتهاده الثاني المتغير به والعمل به حيث لم يكن قلده في الاول وعمل به بان لم يكن قلده فيه أو قلده فيه ولم يعمل به وذلك لأن البصير انما يعمل بالثاني المتغير لما عهز يوم نقض الاجتهاد بالاجتهاد وهذا المانع منقوض في حق اللاعبى ونباس ذلك أنه لو باع الاول أو بعضه وهو صحيح كما يأتي في البيع ثم اجتهاد في التطهر الى طهارة الثاني أن يصح بيعه أيضاً وهل يحل له أكل الثمين القياس حل ذلك طاهراً وفي حلها معاً باطنانظر والوجه حرمه أحدهما طاهراً أيضاً لاقال اذا تفرع اجتهاده تبين بطلان الاول لأنه ممنوع لأنه صريح الاول قبل المتغير وتعلق به حق ثالث فلا يؤدي فيه التغير فليتأمل (قوله) لم يعمل بالثاني على النص) سألني في شرط الصلاة فيما لو اجتهد في ثوبين انه يعمل بالثاني بشرط مذكور ثم (قوله) لا ينقض الاجتهاد الخ) هذا لا يأتي إذا كان الاجتهاد بين طهور ومستعمل أولاً في فيه هذا الترديد لأن المستعمل طاهر فلا يحتاج لغسل الأعضاء منه فيجبه العمل بالثاني مطلقاً (قوله بالاجتهاد) أي مع أن الاجتهاد الثاني اجتهاد صحيح في نفسه بدليل ما يأتي عن البلقيني (قوله) التزام المخرج الاول المقابل للنص (قوله)

(لم يعمل بالثاني) من ظن به
(على النص) لئلا ينقض
الاجتهاد بالاجتهاد ان
غسل جميع ما أصابه الاول
أو يصلى بيقين النجاسة ان لم
يغسله والتزام المخرج الاول
قياساً على القبلة بعد لان
أخذ هذين الفساد لا يأتي
في العمل بالثاني فيما
لاحتمال الجهة الثانية
للصواب كالاولى فلم يلزم
عليه نقض اجتهاد أصلاً
وأخذ البلقيني مما ذكر

أوله غسل بين الاجتهاد من جسمه وأصله بماء غيرهما على الثالث اذ لا يلزم عليه ما ذكره وحديثه ونظر مسئلة القبلة وظاهر كلامهم
الاعراض عن الظن الثاني وما يرتب عليه (١١٢) وحديثه ولو تغير اجتهاده ووضعه الاول باقى صلى به ولا نظر لظنه بحجاسة أعضائه إلا أن

لما علمت من الفاعل هذا الظن
لما يلزم عليه من الفساد
المذكور (بل يشتم) بعد
نحو الخطأ لا قبله كما مر
(بلاعادة) حيث يثبت
وجوده في محل التيمم (في)
الاصح) لانه ليس معه طاهر
يقين ولا نظر الى ان معه
طاهر بالظن لانه لا عبرة
بهذا الظن لما يلزم عليه من
الفساد كما تقرر * (تنبيه)
ما قررته المتن من فرض
قوله وتغير ظنه فيما اذا بقي
من الاول بقية ما هو لما بقي
الاجتهاد الا في متعدد ومن
التقيد بنحو الخطأ انما هو
ايصح قوله بلاعادة لما
علم من قوله بل غلطان ثم
يتيمم أن شرط صحة التيمم
تلهاهما أو تأف أحدهما
وأما شرطه أن لا يغلب
وجود الماء فعدمه من كلامه
في التيمم فعلم انه لا اعتراض
عليه بوجه وأنه يصح تخرج
كلامه على طريقة الرافعي
أيضاً من جواز الاجتهاد
مع عدم التعدد وأنه لا يحتاج
عليها في عدم الاعادة الى
تقيد بنحو خطأ لانه ليس
معه إلا ما واحد فلا ظهور
معه بيقين هذا كله مع قطع
النظر عن قوله في الاصح
يقع النظر اليه بتعين تخرجه
على رأى الرافعي فقط لانه
لا يظهر مقابل الاصح مع
نحو الخطأ المشروط على

لو غسل بين الاجتهاد من الخ) لو كان في هذه الصورة اعاد الاول قبل تغير الاجتهاد لم يؤثر في صحة البيع تغير
الاجتهاد فلو ابا الاعتد بتغير الاجتهاد الى طهارته وغسل الأعضاء بينهما صريحاً وهذا كل المتن
باطناً فيه ونظر والوجه لان أحد البعين باطل يقيناً فمتغير غير ملوك (قوله بماء غيرهما) قضيتان العمل
بالتام مع ايراد الماء الآخر موارد الاول لا تنفي معناه وما ذكره وفيه نظر لانه يحتمل أن يكون النجس هو
الاول وما راد الثاني من مراده بصره طاهر او مع ذلك لا تكون الصلاة بين النجاسة وانما ذلك ان من لوازم
العمل بالتام في غسل الأعضاء بالماء الآخر مع احتمال أن يكون النجس ما سيجعله أولاً فتطهر الأعضاء بالماء
الثاني وحينئذ لا يلزم كون الصلاة بين النجاسة إلا أن راد بقولهم أو يصلي بيقين النجاسة ان لم يغسل ما أصابه
الاول من غير أعضاء الموضوع فان غسل ذلك ليس لازماً لاستعمال الآخر في الطهارة فلتأمل (قوله ووضوه
الاول باقى صلى به) هذا هو الوجه ويولد عليه انه عند تغيره تصح صلاته وان لم يطهر ما أصابه الماء الاول ثم أبت
ان ابن العباد قال فان كان على طهارته لم يجب اعادته إلا ان تغير اجتهاده قبل الحدث فلا يصلي بذلك الطهارة
لاعتقاده الا أن بطلانها فو كالأحدث وأجهد وتغير اجتهاده قبل وهو طاهر انتهت وفيه نظر (قوله في
محل التيمم) ساقى في باب التيمم ما يؤخذ منه ان الاعتبار بمحل الصلاة (قوله ولا نظر الى أن معه طاهر
بالظن) انظر هذا مع قوله السابق بعد نحو الخطأ لانه اذا وقع التيمم بعد نحو الخطأ لم يبق معه طاهر بالظن

رأى المصنف بل مع وجود واحد فقط لانه طاهر بالظن وزعم بعضهم تخالفهما في الاعادة فهي على طريقة الرافعي لا تجب بان
وعلى طريقة المصنف يجب لان معه طهورا يقين

بان المراد هنا عدم الاعادة مطلقاً أي في جميع صور التالف (قوله غفلة عن وجوب تقيداً لطلقه هنا الخ) أعلم أن الجلال المحلي بين أن في وجوب الاعادة على كل من طريق الرافعي وطريق المصنف خلافاً الآن الأصح منه على طريق الرافعي أي بان لم يبق من الأول بقية لعدم الوجوب وعلى طريق المصنف بان يبق الوجوب وبين أيضاً محل خلاف الاعادة فيها إذا لم يبق الباقي في الأول ولم يرقه ما في الثاني قبل الصلاة فيها فان أراق قبلها فلا اعادة جزماً لكن اعتباراً بكون الأراق قبل الصلاة ينبغي أن يكون ضعيفاً أو فيجوز والا فاعتد أن المعتبر كون الأراق قبل التيمم إذا علمت ذلك علمت أن حكاية الخلاف في الاعادة تقتضي التصور بما إذا انتفت الأراق ونحوها إذ لم تنتف كان عدم الاعادة مجز وماله وحينئذ فالمسئلة مصورة بما إذا انتفت الأراق ونحوها إذا كانت مصورة بذلك تعين ما قاله البعض المذكور من التخالف وإجراء الكلام على إطلاقه إذ تقيد به بنافي ذكر الخلاف فقوله ان زعم البعض المذكور غفلة فيه نظر بل لعله غفلة ومن هنا يظهر ما في قوله لأنه لا يظهر مقابل الأصح الخ لأنه ودع له ان مقابل الأصح لا يأتي بضاع على طريق الرافعي إذ حصلت الأراق التي هي من نحو الخلط بل الوجه أن يقال في توجيه تعين التخرج على رأي الرافعي لأنه لا يأتي بتصحيح عدم الاعادة على طريق المصنف بل المصحح حينئذ الاعادة فاحسن التأمّل بالانصاف سم (قوله أولى الخ) انظر ما معنى الأول بيقع اعترافه بان جعل كلامه على غير رأى الرافعي ينافي قوله في الأصح حيث قال في النظر المالح وكفى بدعي أول بيقع في كلامه مع منافاته سم عبارة البصري قوله وبعضهم حصروا الخ وهذا هو الذي استقر عليه كلامه رحمه الله تعالى حيث قال آتيناكم النظر اليه يعين تخرج بما لا فواوجه الأول بيقع العينة اهـ (قوله وبعضهم الخ) بالجر عطفاً على قوله بعضهم تخرج الخ (قوله وعلم بما مر الخ) عبارة المعنى تنبيه الاجتهاد شرط وعلم بعضهم بما مر الأول أن يتأيد باصل الحل فلا يجتهد فيه ما شبهه بول كما تقدم الثاني أن يقيم الاشتباه في متعدد فلو تخص أحد كونه أو أحده يديه وأشكال ولا يجتهد كما سأل في شرط الصلاة أن شاء الله تعالى الثالث أن يبق المشتبهان فلو تلف أحد ههنا لم يجتهد في الباقي بل يقيم ولا يعيدون في الآخرة لا يمنع من استعماله غير قادر على الاجتهاد الرابع بقاء الوقت فلو ضاع عن الاجتهاد تيمم وصلى وأعاد قاله العمراني في البيان الخامس أن يكون للعلامة في مجال بان يتوقع طهو والحال فيه كالشباب والأواني والأطعمة فلا يجتهد فيها إذا اشتبه بحصره بما خشيته كما ذكر سابقاً ان شاء الله تعالى في النكاح أوميتة بعد كراهة أو نحو ذلك وشرط الأخذ بالعمل بالاجتهاد أن تظهر بعده العلامة اهـ واقفة الشارح في جميع ذلك وكذا النهاية الأولى الرابع عقبه بقوله والأوجه خلافه اهـ

و يجب منع ذلك اذا خلط ما مضى في الاسترخاء (قوله غفلة عن وجوب تقيداً لطلقه هنا الخ) أعلم ان الجلال المحلي بين أن في وجوب الاعادة على كل من طريق الرافعي وطريق المصنف خلافاً الآن الأصح منه على طريق الرافعي أي بان لم يبق من الأول بقية لعدم الوجوب وعلى طريق المصنف بان يبق الوجوب وبين أيضاً محل خلاف الاعادة فيها إذا لم يبق الباقي في الأول ولم يرقه ما في الثاني قبل الصلاة فيها فان أراق قبلها فلا اعادة جزماً لكن اعتباراً بكون الأراق قبل الصلاة ينبغي أن يكون ضعيفاً أو فيجوز والا فاعتد أن المعتبر كون الأراق قبل التيمم إذا علمت ذلك علمت أن حكاية الخلاف في الاعادة تقتضي التصور بما إذا انتفت الأراق ونحوها إذ لم تنتف كان عدم الاعادة مجز وماله وحينئذ فالمسئلة مصورة بما إذا انتفت الأراق ونحوها إذا كانت مصورة بذلك تعين ما قاله البعض المذكور من التخالف في الاعادة وإجراء الكلام هنا على إطلاقه إذ تقيد به بنافي ذكر الخلاف فقوله ان زعم البعض المذكور غفلة فيه نظر بل لعله غفلة ومن هنا يظهر ما في قوله لأنه لا يظهر مقابل الأصح الخ لأنه ودع له أن مقابل الأصح لا يأتي بضاع على طريق الرافعي إذ حصلت الأراق التي هي أقوى من نحو الخلط بل الوجه أن يقال في توجيه تعين التخرج على رأي الرافعي لأنه لا يأتي بتصحيح عدم الاعادة على طريق المصنف بل المصحح حينئذ الاعادة فاحسن التأمّل بالانصاف (قوله أولى) انظر ما معنى الأول بيقع اعترافه بان جعل كلامه على غير رأى الرافعي ينافي قوله في الأصح

غفلة عن وجوب تقيد
ما أطلقه هنا بما قدم من
ان الخلط أي أو نحو شرط
لصحة التيمم وهذا الذي
سلكته في تفسيره عبارته
من التفصيل أولى مما وقع
للمكتفين عليه من إطلاق
بعضهم تخرج كلامه على
الرأيين وبعضهم حصروا
على رأي الرافعي وعلم مما
مر في الماء والبول ان شرط
الاجتهاد

أيضا أن يتأيد بأصل حل
المطلوب فلا يجتهد عند
اشتباه خلل يغمز أولي
أن يبلن ما كره أو مذك
بجسته ومما سجد كره في
موانع النكاح أن شرطه
أيضا أن يكون للعلامته
مجال ومن ثم يجتهد في
صورة اختلاط الحرم الآتية
ثم ومما قدمته في المختار
بشرط العمل به ظهور
العلامة فلا يجوز له الإقدام
على أحدهما بمجرد الحدس
والظن كإسار وانما كان
هذا شرط العمل بخلاف
ما قبله لان تلك اذا وجدت
اجتهد ثم ان ظهر له شيء يعمل
به والا فلا فلا بد عليه مظهر
الروضة تبعاً للفرع من أن
الاخبر شرط للاجتهاد أيضا
غير مراد وعن بعض الاحباب
اشتراط كونهم موالدا والا
تظهر كل بانته كافي ان كان
ذاغرا بافهي طالق وعكسه
الاخر هو يعلم فان زوجة
كل تحلل وورد بان الوطء
يستدعي ملك الاطلى للمحل
والوعدة يصح بمغسوب
وأوضح منه انه لا مجال
للاجتهاد في الانضاع فاقدا
كلا على أصل الحل الآتية
ثم تناو بالشك وهناه
مجال من حيث انه يصح
كل النظر في الطاهر منها
فوجب تناو الآية بالشك
في حق كل منهما (ولو أخبر
بتخسه) أي الماء وهو مثال
أو استعماله ولو على الإهم
أو بطهارته على التعيين قبل
استعمال ذلك أو بعده

(قوله أيضا) أي كسعة الوقت وتعدد المشتبه (قوله أو مذك بجمته) قال في شرح العباب عقبه بخلاف
ما اذا اشتبهت مذك بجمته مسمى معتد كاتمسبم فأنه الاجتهاد فيها مطلقا لانها مباحان طرأ على أحدهما
ما نذ كره في المجموع قال وهو واضع انتهى (فرع) ينبغي جواز الاجتهاد اذا اشتبه اختصاصه باختصاص
غيره لغيره اختصاصه فيصرف فيه بما سوغ له فيه سم (قوله ومن ثم يجتهد في صورة اختلاط الحرم
الآتية) أي لم يجب الاجتهاد وانما زعم العمل به فيما اذا اختلطت بغير محصور بل لعله أسمى سم أقول
ظاهر صنعه جعله صريحاً بما نأى أن تغاير الكردي ان كلاً من الشر وط المتقدمة شرط لجواز الاجتهاد فلا
يجوز بدون واحد منها (قوله ثم) أي في النكاح (قوله ومما سجد كره الخ) في عطفه على قوله بما مر المتعلق
بقوله علم بالمضي ناسخ (قوله في المختبر) أي فيما اذا أخبر المجتهد (قوله كإسار) أي في شرح وتظهر بما ظن
طهارته (قوله وانما كان هذا) أي ظهور العلامة وقوله بخلاف ما قبله أي أن يكون للعلامة فيه مجال وقوله
لان تلك أي العلامة (قوله وعن بعض الاحباب الخ) أي نقل عنه وهذا كلام مستأنف (قوله وعن بعض
الاحباب الخ) في الكردي بعد ذكر الشر وط المتقدمة فانه شرط لجواز الاجتهاد وأما شرط
وجوه فلا تدخل في الوقت اما قبل الوقت فهو جائز انما عدم وجود غير المشتبه أو اعادة استعماله نالها ان
لا يبلغ المشتبهان بالخلط قلتن والا فلا يجب الاجتهاد بل يتغير بينهما بين الخلط اه (قوله وعن بعض الاحباب
اشتراط كونهم موالدا الخ) والوجه الثاني في الاجتهاد لغيره مطلقا لا يلزم كإسار ومما سجد كره الخ العباب نهاية
(قوله وورد الخ) وعلى هذا فان ظن ما لنفسه استعماله أو ما لغيره اجتناباً لنفسه واستعماله لغيره ان تمكن
منه بطريقه الشرعي والائتم سم (قوله بان الوطء الخ) عبارة ان الكردي كافي في الاجتهاد فان قيل فلو كان
الانسان لا يخصص فينبغي أن يستغنى عن الاجتهاد ولو كان كل بانته لا يتبين طهارته وشك الا في فيه
فتنقل هذا مجتمعي في الفقه والراجح في الظن المنع وان تعدد الموضع هنا كاختلاف الموضع لا يستدعي
مقتول بل وضوء الانسان بما فيه رفع الحدث كوضوءه بماءه فلا يتبين لاختلاف الماء واتحاده أثر
بخلاف الوطء زوجة الغير فلا بد له ان انتهت (قوله تناو) أي تبطل (قوله وهما) أي في الانعام فان لثنين
وقوله وقوله فوجب أي الاجتهاد وقوله في حق الخ متعلق بوجوب (قوله أي الماء) أي قوله واطلاق الفقه
في النهاية (قوله وهو) أي الماء (قوله أو استعماله) عطف على نفسه (قوله ولو على الإهم) ومثل ذلك ما لو
نوشأ من أحدنا من بلا اشتباه فأخبر بجملة أحدهما على الإهم فاجتهد أو أدا اجتهاداً له الى الخامسة ما ظهر
منه فيجب اعادتها صلاة تلك الطهارة كانه لم يسم على المنهج عن البلل ولا يوارقته عس أقول ويقيه
أيضا قول الشارح كالتبائية أو بعده (قوله قبل استعمال ذلك الخ) متعلق بقول المصنف ولو أخبر عس
(قوله أو بعده) فبدل على جهة الطهارة بما لا يجوز استعماله اذا أخبر بعدها بطهارته وفيه نظر ظاهر سم

حيث قال في النظر الى الخ وكيف يدعى أولية تفصيل في كلامه مع منافاته له (قوله أو مذك بجمته) قال في
شرح العباب عقبه بخلاف ما لو اشتبهت مذك بغيره مسمى معتد كاتمسبم فأنه الاجتهاد فيها مطلقا لانها مباحان طرأ على أحدهما ما نذ كره في المجموع عن القاضي قال وهو واضع انتهى * (فرع) *
ينبغي جواز الاجتهاد اذا اشتبه اختصاصه بغيره لغيره اختصاصه فيصرف فيه بما سوغ له فيه سم (قوله ومن ثم يجتهد في صورة اختلاط الحرم الآتية) أي لم يجب الاجتهاد وانما زعم العمل به فيما اذا
اختلطت بغير محصور بل لعله أسمى سم أقول ظاهر صنعه جعله صريحاً بما نأى أن تغاير الكردي ان كلاً من الشر وط المتقدمة شرط لجواز الاجتهاد فلا
يجوز بدون واحد منها (قوله ثم) أي في النكاح (قوله ومما سجد كره الخ) في عطفه على قوله بما مر المتعلق
بقوله علم بالمضي ناسخ (قوله في المختبر) أي فيما اذا أخبر المجتهد (قوله كإسار) أي في شرح وتظهر بما ظن
طهارته (قوله وانما كان هذا) أي ظهور العلامة وقوله بخلاف ما قبله أي أن يكون للعلامة فيه مجال وقوله
لان تلك أي العلامة (قوله وعن بعض الاحباب الخ) أي نقل عنه وهذا كلام مستأنف (قوله وعن بعض
الاحباب الخ) في الكردي بعد ذكر الشر وط المتقدمة فانه شرط لجواز الاجتهاد وأما شرط
وجوه فلا تدخل في الوقت اما قبل الوقت فهو جائز انما عدم وجود غير المشتبه أو اعادة استعماله نالها ان
لا يبلغ المشتبهان بالخلط قلتن والا فلا يجب الاجتهاد بل يتغير بينهما بين الخلط اه (قوله وعن بعض الاحباب
اشتراط كونهم موالدا الخ) والوجه الثاني في الاجتهاد لغيره مطلقا لا يلزم كإسار ومما سجد كره الخ العباب نهاية
(قوله وورد الخ) وعلى هذا فان ظن ما لنفسه استعماله أو ما لغيره اجتناباً لنفسه واستعماله لغيره ان تمكن
منه بطريقه الشرعي والائتم سم (قوله بان الوطء الخ) عبارة ان الكردي كافي في الاجتهاد فان قيل فلو كان
الانسان لا يخصص فينبغي أن يستغنى عن الاجتهاد ولو كان كل بانته لا يتبين طهارته وشك الا في فيه
فتنقل هذا مجتمعي في الفقه والراجح في الظن المنع وان تعدد الموضع هنا كاختلاف الموضع لا يستدعي
مقتول بل وضوء الانسان بما فيه رفع الحدث كوضوءه بماءه فلا يتبين لاختلاف الماء واتحاده أثر
بخلاف الوطء زوجة الغير فلا بد له ان انتهت (قوله تناو) أي تبطل (قوله وهما) أي في الانعام فان لثنين
وقوله وقوله فوجب أي الاجتهاد وقوله في حق الخ متعلق بوجوب (قوله أي الماء) أي قوله واطلاق الفقه
في النهاية (قوله وهو) أي الماء (قوله أو استعماله) عطف على نفسه (قوله ولو على الإهم) ومثل ذلك ما لو
نوشأ من أحدنا من بلا اشتباه فأخبر بجملة أحدهما على الإهم فاجتهد أو أدا اجتهاداً له الى الخامسة ما ظهر
منه فيجب اعادتها صلاة تلك الطهارة كانه لم يسم على المنهج عن البلل ولا يوارقته عس أقول ويقيه
أيضا قول الشارح كالتبائية أو بعده (قوله قبل استعمال ذلك الخ) متعلق بقول المصنف ولو أخبر عس
(قوله أو بعده) فبدل على جهة الطهارة بما لا يجوز استعماله اذا أخبر بعدها بطهارته وفيه نظر ظاهر سم

أى ومخالفة لما تقدم في شرح وتمايز بماتن طهارته (قوله التعيين الخ) الأولى وفارق الإيهام ثم الإيهام هنا بان الإيهام ثم وجوب احتياطهما والإيهام هنا لا يجوز استعمال واحد منهما وإن استوى في الأداة جواز الاحتياط في المانع (قوله ثم) أى في الخبر بالنسبة أو الاستعمال واحدهما وإن استوى في الأداة (قوله) بان النسبة أى والاستعمال (قوله وإن استوى) أى الإيهامان وهما إيهام الطهارة وإيهام النجاسة ع (قوله فى كل) متعلق بالإيهام وقوله جواز الخ مفعول لأفاده الخ (قوله وهو المكلف) إلى المتن فى الغنى الأوله أو عدل آخر (قوله ولو أمر أو قضا) ولو أمعى نهاية ومعنى رسم (قوله أو عدل آخر) أى عينة مكرىد وعرف المحرر له عدالتهم كذا قال أخبرنى عدل وكان من أهل التعديل على ما يأتى عن شرح المسند ع (قوله وفاسق الخ) أى ويجنون ويجهول نهاية ومعنى أى مجهول العدالة ع (قوله ويميز) عبارة فى الغنى والصبي ولو عير أو قضا يعتمداً لما شهداه زاده النهاية ولو أخبر الصبي بعد بلوغه عما شهداه فى سببهم من نجس أو نحوه قبل وجوب العمل بقتضاه فى الزمن الماضى أيضاً أه قال ع (قوله وقصره) مر فى المحرر على ما ذكره بقيد أن من لم يحفظ على سره أو مثله تقبل رايته وهل هو كذلك أو لا فيه نظر فليراجع وقياس ما قاله فى الصوم وفى دخول الوقت من أنه لو اعتقد صدق الفاسق على به عينة هنا أه (قوله إلا أن بلغوا الخ) أى من غير الجاهلين نهاية ومعنى شرح بأفضل قال الكردى أو ظن صدق الصبي والفاسق قال سم على المنهج لا يجب العمل بقوله ما ظن صدقهما لأن خبرهما ساقط شرعاً قال وقد يقال ينبغى أن يؤخر كما فرغ وجوب الصوم إذا أخبر به الهلال فاسق أو وصي ظن صدقه أه عبارة فى الحلبي لا يعتمد خبرهم على خبر وعرف أنهم لم يصدقهم ولا يعتمد خبرهم انتهت أه وتقدم بقاء عن ع (قوله أو أخبر كل من فعل نفسه) كقوله بل فى الإناء معنى عبارة سم لا يخفى أن إخباره عن فعل نفسه غاية ما له كخبر العدل الذى لا يعمى بيان السبب أو كونه قضيماً أو افتقاراً ليد من ذلك هنا أيضاً فلا يكتفى بخبر قوله نجس هذا الماء إلا أن بين السبب أو كان قضيماً أو افتقاراً كصيته فيه ولو لا ما أخرجه بلت فيه به بيان السبب ولا يكتفى طهرته إلا أن بين السبب كغمسه فى البحر هذا هو الوجه وكلام الشارح يمكن حله عليه فلتأمل أه (قوله فقبل) أى فى غير الممنون نهاية (قوله طهرته) مفعول القول (قوله ولم يعارضه الخ) عبارة فى النهاية والغنى ولو اختلف علم خبر عدلين فصاعداً كان قال أحدهما ولو الكفى هذا الإناء دون ذلك وعكس الآخر وأمكن صدقهما صدقاً وحكم بنجاسة المانع لا احتمال الولوع فى وقتين فلو تعارض فى الوقت أيضاً بان عنائه على القول أو تنقضاء ما كان استوى باقلاً كتر عددان استوى باسقاط خبرهما لعدم المرجح وحكم بطهارة الإناء من كماله عن أحدهما كما كان قال ولو هذا الكباب وقت كذا فى هذا الإناء وقال الآخر كان ذلك الوقت بلداً أو مثلاً أه قال ع (قوله بعد سوفه) كلام الشارح مائصه وهو مخالف لنظر قول الشارح مر على القول أو تنقضاء ما كان التبادر منه تقديم الأوثق وإن كان غيره أكثر عدد بل يكاد يصرح به قوله مودان استوى الخ أه (قوله ولم يعارضه) أى شخص مثله فى قبول الرواية وقوله ككان الخ مثال للمعارضة كردى (قوله ككان) أى ذلك الكباب (قوله والوا) أى وأن عارضته له كان قال كان فى إذا أخبر بعدها بطهارته ونفسه نظر ظاهر (قوله وفارق الإيهام ثم التعيين هنا الخ) إذا تأملت الفرق الذى أدها وجدته إنما هو باعتبار الإيهام ثم وعده باعتبارها هنا قضا (قوله مقبول الرواية) أى ولو أمعى اتفاقاً أن أخبر عن جس أو ما قبل العمى فأت أخبر عن غيره أحتمل محيى الخلاف فى قبول رايته وعبارة الروى ولو أمعى (قوله أو أخبر كل من فعل نفسه) لا يخفى أن إخباره عن فعل نفسه غاية ما له كخبر العدل الذى لا يعمى من بيان السبب أو كونه قضيماً أو افتقاراً ليد من ذلك هنا أيضاً فلا يكتفى بخبر قوله نجس هذا الماء إلا أن بين السبب أو كان قضيماً أو افتقاراً كصيته فيه ولو لا ما أخرجه بلت فيه به بيان السبب ولا يكتفى طهرته إلا أن بين السبب كغمسه فى البحر هذا هو الوجه وكلام الشارح يمكن حله عليه فلتأمل (قوله والوا) أى وأن عارضته له كان قال كان فى ذلك الوقت يجعل كذا جواب الشرط قوله سقط الخ وقوله كان استوى فانظر

وفارق الإيهام ثم التعيين هنا
بان النسبة على الإيهام
بوجوب احتياطهما والطهارة
على الإيهام لا يجوز استعمال
واحد منهما وإن استوى
فى أفادة الإيهام فى كل جواز
الاحتياط فيما (مقبول
الرواية) وهو المكلف
العدل ولو أمر أو قضا
نفسه أو عدل آخر فلا
يكفى إخبار كافر وفاسق
وميز إلا أن بلغوا عدد التواتر
أخبر كل من فعله فقبل
قوله بما أمر بنظره طهرته
لا طهر (وبين السبب) فى
تجسسه أو استعماله أو طهره
كولغ هذا الكباب فى هذا
وقت كذا ولم يعارض مثله
ككان فى ذلك الوقت يجعل
كذا والوا كان استوى باقصة
أو كتره أو كان أحدهما
أوثق والآخر أكثر سقطاً
وبقى أصل طهارته (أو كان
قضيماً) أى عارفاً بحكم
الطهارة والنجاسة

ذلك الوقت جعل كذا جواب الشرط قوله سقطا وقوله كلا استو بالتظهير للشرط لحاصل المعنى وإن عارضه
مثله كان قال ولو بلغ هذا الكب في هذا الماء وقت كذا قال إلا خر كان حينئذ يبلد آخر سقطا وبقي أصل
طهارته كقوله لا أحدهما ولو الكب في هذا دون ذلك وقال إلا خر بل في ذلك دون هذا وعينا وقتا واحدا
واستويا باقية أو كثيرة أو كان أحدهما أو وقتا ولا خر كثر فانهما سقطان أيضا وبقي أصل طهارته هذا
شرح كلامه مطا بقا لروض وشرحه لكن ظاهر كلامه أن قوله كان استو بالمثل لا لتغير ونصوه به مثل
النال المذكور لأماتع منه إلا أن فيه تكلفا لا ينبغي سم (قوله والاستعمال) الأولى أو الطهور به والاستعمال
بصري (قوله في نحو الوقت الح) لوقا في نحو الجماعة والخزانة لكن أنسب فتأمل بصري (قوله اصطلاح
خاص) أي بالأصوليين قول المتن (موافقا) ولو شئت في موافقته فالظاهر أنه كالخالف وكذا الشك في الفقه
الأصل علمه فيما يظهر انتهى اه عبارة اه عش (قوله في ذلك) أي ما ذكر من أحكام النجاسة والطهارة
أو الاستعمال والطهارة به (قوله أو عارفا به الخ) عبارة الكردي وكلاهما ما إذا كان عارفا بمذهب المخبر
بفتح الباء وأنه لا يخبر به لا باعتقاده فيكون منه الإطلاق كافي لإمداد قطع الجواهر والإيعاب وهو يقتضي أنه لا بد
من وجود شرطين أن يعلم مذهب وأنه لا يخبر به لكن في التخصة ما يفيد اشتراط الشرط الأول فقط اه قول
المنز (اعنده) لا يبعد أن يدخل في اعتباره وجوب تطهير ما أصابه من الماء المخبر بتنجسه وإن لم تنجس بالطن
لأن خبر العدل بمنزلة اليقين شرعا فإرجاع سم على حج اه عش وتقدم عنه عند قول الشارح ولو على
الاهتمام بالجزء بذلك (قوله وإن لم يبين) أي في الشق الثاني سم (قوله وبخالف) أي ليس عارفا باعتقاد المخبر
(قوله لم يبيننا سببا) ومثل ذلك ما لو كان الحكم الذي يخبر به قد وقع فيه نزاع واختلاف ترجع فيكون
الارح في أنه لا بد من بيان السبب لانه قد يعتد ترجيح الاعتقاد المخبر ترجحه حينئذ فيعلم من قولهم فقبها
موافقته أنه يعلم الراجح في مسائل الخلاف نهاية ومعنى وفي الكردي عن الإمداد والإيعاب ما لوقته قال عش
قوله مر واختلاف ترجيح الخ ومن ذلك ما يقع من الاختلاف بين الشهابين بحر والشارح مر اه (قوله
وإنما قبلت الشهادة الخ) عبارة شرح العباب للشارح أي للرمل وإن في الردة قبلنا الشهادة بمطابقا من
الموافق وغيرهم الاختلاف في أساليبهم لأن ما رتبته يمكن من أن يبرهن عن نفسه وإن أتى بالشهادتين فعدم
الاثبات هما وسكوته بتفسير بل ذلك في رتبة دالة على صدق الشاهد ولا كذلك الماء عش (قوله لا مكان أن
يبرهن الخ) الأولى العطف (قوله مطلقا) أي موافقا كان للماكم أولا (قوله على ما يأتي الخ) * فروع * ولو
رفع نحو كلب رأسه من أناه فمات ثم أواه قليل وفهر لم ينحس أن احتل برطبه من غيره عملا بالأصل والا
تنحس ولو غلبت النجاسة في شيء والأصل فيه طاهر ككتاب مدمني الخ ومتدبين بالنجاسة أي للجوس
ومجانين وصبيان وخزائن حكم بالطهارة عملا بالأصل وإن كان مما طردت العادة بخلافه كاستعمال السرجين
في أواني النخار خلا للماوردي وحكم أيضا بطهارته ما عمت به السبوي كعرق الدواب أي وإن كثروا لعابها
ولعاب الصغار أي لا يغيرها والجرخ وقد شتر استعماله بشحم الخنزير ونحو ذلك ومن البدع المذمومة
غسل نو بحد يد وقمع وقمع نحو أكل خبز والبقل النبات في نجاسة متنجس نعم ما رتق من منته طاهر
ولو وجد قطعة لحم في أناه أو خوقة يبادل الجوس فيه فهي طاهرة أو مرمية مكشوفة فتجسه أو في أناه أو خوقة
للشرط لحاصل المعنى وإن عارضه مثله كان قال ولو بلغ الكب في هذا الماء وقال إلا خر كان حينئذ يبلد آخر
سقطا وبقي أصل طهارته كقوله لا أحدهما ولو الكب في هذا دون ذلك وقال إلا خر بل في ذلك دون هذا
وعينا وقتا واحدا واستويا باقية أو كثيرة أو كان أحدهما أو وقتا ولا خر كثر فانهما سقطان أيضا وبقي
أصل طهارته هذا شرح كلامه مطا بقا لروض وشرحه لكن ظاهر كلامه أن كان استو بالمثل لا لتغير
ونصوه به مثل المثال المذكور لأماتع منه إلا أن فيه تكلفا لا ينبغي (قوله اعنده) لا يبعد أن يدخل في اعتباره
وجوب تطهير ما أصابه من الماء المخبر بتنجسه وإن لم ينحس بالطن لأن خبر العدل بمنزلة اليقين شرعا
فإرجاع (قوله وإن لم يبين) أي في الشق الثاني

أو الاستعمال بإطلاق الفقيه
على نحو هذا شائع عرفا
نفسين ما يأتي في نحو الوقت
والوصية وتخصيصه بالمجهود
اصطلاح خاص (موافقا)
لاعتقاد المخبر في ذلك أو عارفا
به وإن لم يعتقد فيما يظهر
لأن الظاهر أنه إنما يخبره
باعتقاده لا باعتقاد نفسه
لعله يانه لا يشبهه في الاعتبار
بالموافق للثالبان قلت
يتمثل أنه يخبره باعتقاد
نفسه ليجز من اختلاف
قلت هذا احتمال بعيد من
يعرف المذهبين فلا يعول
عليه على أنه غير مطرد
(اعنده) وجوبه وإن لم يبين
تخلاف على ونحو الخلف
بيننا سببا لانتفاء الثقة
بقولهما وإنما قبلت الشهادة
على الردة مع الإطلاق على
ما يأتي تغلطا على السرد
لا مكان أن يبرهن عن نفسه
ووجب التنصّل في الشهادة
بالجرخ ولو من الفقيه
الموافق على ما به لأن الحكم
يلزمه الاحتياط ومنه أن
لا يعول على إجل غير مطلقا
على ما يأتي وأما الشهادات

والمحوس بين المسلمين وليس المسلمون أغلب فكذلك فإن غلب المسلمون فطهارتهم باية وكذا في المغني إلا أنه أقسط قوله وإن كان إلى ويحكموزا دعبت خبر قوله وترك ما كذا الصبيان لتوهم نجاستها وفي الأستر قوله وكذلك استوى يفتيها يظهر اه قال ع ش قوله م بعمل الاصل أي مع غلبة النجاسة على أبدانهم ومن ذلك الخبز المحبوز بمصر ونواحيها فإن الغالب فيها النجاسة لكونه يختر بالسر حين والاصل فيه الطهارة وقوله كما استعمال السرجين الخ أي وكعدم الاستنجاء في فرج الصغير ونجاسته نفذ الطاهر واليه وفلجس صغير في حجر متصل مثلاً أو وقع طائر عليه فتحكم بصفته اتصاله استعماله بالاصل الطهارة في فرج الصغير وما ذكر معناه وان اطردت العادة بنجاسته وقوله غسل أو بجدي أي ما لم يغلب على طنه نجاسته وما يغلب كذلك ما اعتيد من التساهل في عدم التحرز عن النجاسة ممن يتعاطى جبا كته أو خطا طه ونحوهما وقوله فحصة قال سم على شرح المسحبة فضته انها تحبس ما أصابته وهو بمنى علان الاصل الطهارة وقد صرح بعضهم بان هذا بالنسبة إلى كل كافرضه في المجموع ما أصابته شيئاً فلا تنجسه انتهى وقد سبقه الاسنوي إلى ذلك اه * (قائده) * لو وجد قطعة لحم مع حداً متهلاً لم يحكم بنجاسته عملاً بالاصل وهو عدم تذكرة الحيوان أم لافيه نظير والآخر بالاول ع ش بخلاف الأول وقوله ما لو جوع وقد استنهر استعماله بشحم الخنزير هل يلحق به السكر الا فرنجي وقد استنهر ان عله ونصفه بدم الخنزير أم لافيه نظير والظاهر الاول الا لا يظهر بينهما فرق والاصل فيه الطهارة فالراجح ثم رأيت في المغني ما هو كالمرج في الطهارة قول المتن (و يحل استعمال كل اناخ اه) أي في الطهارة وتغيرها جاعاً وقد توضأ صلى الله عليه وسلم من ش من جلد من وقدح من خشب ومن مخض من حجر منها بئزاد المغني ومن انا من صغر وكره بعضهم الاكل والشرب من الصغر قال القزويني اعتناء ذلك بثبوته من أمراض لا دواؤها اه (قوله من حيث) إلى قوله وظاهر في المغني الا قوله غير حرمي ومردوا في قوله في البدن في النهاية الا ذلك القول (قوله كبلداً دى) أي أو شعره أو عظمه فإنه يحرم أيضاً كافي المجموع عن اتفاق الاصحاب كرى ويحرمى (قوله غير حرمي ومرد) سكت النهاية والمغني عن استثنائها ماقال الزايد والحلي والافرقى الا دى بين الحري والمرتد وغيرهما فهم نجس مرتان من حيث كونهما آدميين اه (قوله وكغصوب) أي ومسروق كرى (قوله في حرم الخ) أي الاغرض وحاجة كل وضع الدهن في انا عظم الغزل على قصد الاستصباح فيجوز ذلك كقائه في شرح المذهب واعتمده شيخنا الطائولي وقال لا يشترط في الجواز فقدان طاهر سم اه يحرمى (قوله الا في ماء كثير الخ) بحث الزركشي تنبيه ذلك بغير المتخذ من جلد الكاب والخنزير وعظمه ونازعه انا شارح في شرح العباب وقال في العباب تعالى ان الرفعتو غيره أو قليل لا طفاء ناراً أو بناء جدار ونحوه (قوله وأجاف) قال الزركشي ولا اختصاص لهذا بالاناء بل سائر النجاسات يجوز استعمالها في الباس شرح عب (قوله ولا ناني الحزمة هنا ما ياتي الخ) الذي في شرح العباب وانما يحرم البول في الماء القليل كما ياتي لأنه ليس فيه استعمال نجس العين بخلاف هذا فان الحزمة قد ليست للنجس به فقط بل مع استعمال نجس العين وكان العلة تركه والا لحرم استعماله مطلقاً اه (قوله لأنه لا تضع نجاسة ثم أصلاً) بقية أنه لو كان الماء القليل ثم في انا حرمنا نضع الثوب بالنجاسة حرم البول فيه جند لأن فيه تضمناً لانا بالنجاسة وهو في معنى الثوب في حزمة التنضج والوجه بخلاف ذلك حيث كان لحاجة وقال بعبارة أخرى فان قلنا لو كان الماء القليل في انا فهل يحرم

(ويحل استعمال كل انا ه)
(ظاهر) من حيث كونه
طاهر وان حرم من جهة
أخرى كبلداً دى غير حرمي
ومرد وكغصوب بخلاف
النفس في حرم الا في ماء كثير
أجاف ولا ناني حاف ثم يكره
وظاهر أن المراد بالنجس
هنا ما ياتي بالنجس ولا ناني
الحزمة هنا ما ياتي من
كرهاته البول في الماء القليل
لأنه لا تضع نجاسة ثم أصلاً
والكلام هنا

(قوله الا في ماء كثير) بحث الزركشي تنبيه ذلك بغير جلد الكاب والخنزير كما بحث تنبيه قوله يحل استعمال الانا من العظم النجس في الباس بغير المتخذ من عظم المخلط ونازعه انا شارح في حرم العباب وقال في العباب تعالى ان الرفعتو غيره أو قليل لا طفاء ناراً أو بناء جدار ونحوه (قوله وأجاف) قال الزركشي ولا اختصاص لهذا بالاناء بل سائر النجاسات يجوز استعمالها في الباس شرح عب (قوله ولا ناني الحزمة هنا ما ياتي الخ) الذي في شرح العباب وانما يحرم البول في الماء القليل كما ياتي لأنه ليس فيه استعمال نجس العين بخلاف هذا فان الحزمة قد ليست للنجس به فقط بل مع استعمال نجس العين وكان العلة تركه والا لحرم استعماله مطلقاً اه (قوله لأنه لا تضع نجاسة ثم أصلاً) بقية أنه لو كان الماء القليل ثم في انا حرمنا نضع الثوب بالنجاسة حرم البول فيه جند لأن فيه تضمناً لانا بالنجاسة وهو في معنى الثوب في حزمة التنضج والوجه بخلاف ذلك حيث كان لحاجة وقال بعبارة أخرى فان قلنا لو كان الماء القليل في انا فهل يحرم

أى فى ماله كثير أوصاف الخ (قوله وكذا نوب) لا يبعد أن نحو الاناء كذلك فى حمة التضخم لغیر حاجة وما
الارض قالوجه انه لا حمة تم ان نقصها التضخم بالاحاجة اليه بعد التحريم لانه اضاعه ماله لغیر حاجة سم
(قوله بناء على حمة التضخم الخ) وهو المتمد عش (قوله والكلام هنا فى استعمال متضمن الخ) هذا قد
يقضى ان شرط الحل فى الصور والمستثناة عدم التضخم وهو محل نظر والوجه هو ازمافيه تضخم مع الحاجة سم
(قوله ذلك) أى كون الكلام فيما ذكر (قوله مستقطع) لان المستثنى منه الاناء الطاهر من حيث كونه طاهرا
والمستثنى الذهب والفضة من حيث ذاتهما لان حيث كونهما طاهرين بصري (قوله الى التأويل السابق)
هو قوله من حيث كونه طاهرا عش وكردى (قوله أى اناء) الى قوله وظاهر فى النهاية الاقوله وان لم يؤلف الى
ولو على امرأة (قوله وسرودا) والابرة والمعلقة والمشط ونحوها والكراشى التى تعمل للنساء ملحقه بالآنية
كالصندوق فيما ظهر كقوله البدر بن شعبة والشراب الفضة غير محجمة عليهن فيما ظهر لعدم تسميتهما
آنية نهاية وفى التكردى عن الایعاب مثله قال عش قوله مر والشراب الخ أى السقى يجعلها فيما
تنزى بن به بخلاف ما تعمله فى اناء تشرب منه أو تأكل فيه اه وفى الجبرى عن الطوخى ويجوز للمرأة
استعمال سروج أو قبة قباب من الذهب والفضة ولها استعمال نوب منهما اه (قوله وأخلاقا) هو ما يحل
به الاسنان ومثله السجى به الا ن وهو ما يخرج به وسع الا ذات زاد فى الایعاب والماء أو مرة أنف حوان
وغيره وان لم تسم آنية انتهى اه كردى (قوله أو بعضه الخ) يحتمل أن يكون على تفصيل الضمة وان
يبقى على الاطلاق انه أنف منه بصري أقول الثانى صرح بمنع المنهج بل لا يظهر للاول وجه قول المتن
(فجرم) أى الارض ورة بان لم يغيره شرح بافضل قال فى الایعاب ولو باجرة فاضله عما يعتبر فى الفطرة
فما يظهر كردى (قوله فجرم استعماله الخ) على الرجال والنساء الخائفان من غير ضرر وحق يجرم على
المكلف أن يسبق به مثلا غير مكلف فان دعت ضرر وراقى استعماله كمر ودينهما للحلاء عسبه جاز وسواء
كان الاغصير أو كبريا نعم الطاهر منه بحيث لو لمّا كولو ونحو محلل لان التحريم للاستعمال الخاص
ما ذكره ما يترادافى ولا فرق فى حمة ما تقدم بين الحل وغيره اذا خلى ما جود على تقدير الاطلاع عليه
ولو وجد الذهب والفضة عند الاحتياج استعمال الفضة لا الذهب فيما ظهر اه قال عش قوله مر حتى
يجرم على المكلف أن يسبق الخ قضيت انه لا يجرم عليه دفعه للصبي ليشرب منه بنفسه وود يقال انه غير مراد
لانه يجب عليه منع من المهرمان وان لم يأثم الصبي بفعلها ومثله اعطاءه آلة اللهو كالزمار فينبى ان يجرم
لما مر ولا نظر لتأثم الولد ترك ذلك كانه لا نظر لتأذيه بضره الولي له ناديا اه (قوله كان كبه الخ) أى
قاب الاناء (قوله لغیر حاجة الحلاء) فان احتج الى استعمال ذلك كمر وديكسر الميم من ذهب أو فضة لم يحل
به لحلاء عسبه كان أخيره طبيب عدل رواية بان عسبه لا تجلى الا بذلك جاز استعماله ويقدم المر ودمن الفضة
على المر ودمن الذهب عند وجودهما معا وبعد حلاء عسبه يجب كسره لان الضرورة تقدر بقدرها شخنا
وفى الجبرى ماله الاقوله كان أخيره الى جاز وقوله ما يجب كسره بأى من الایعاب يجب بيعه (قوله ان ذلك
كبيرة) عبارة شخنا عنه البليقى وكذا المبرى من الكاثر ونقل الاذرى عن الجمهور أنه من الصغار وهو
المتمد قال داود الظاهرى بكراهة استعمال آوانى الذهب والفضة كراهة تنزهه وهو قول للشافعى فى
القديم وقبل الحمة متحذ - بالاكى والشرب دون غيرهما أخذنا بظاهر الحديث وهو لا تشربوا فى آنية
البول فيه لان فيه تضخم الاناء وهو كالنوب بقا الطاهر لان البول فى الماء القليل فى الاناء لا يزيد على
البول فى الاناء الخالى عن الماء وأظنهم صرحوا بجواز التحنن لحاجة ما تروى ما لاوى جواز البول على
الارض وان نقصت فيه ماله لانه لحاجة فليأمل وهذا هو الوجه فليأمل (قوله فى استعمال متضمن
للتضخم) هذا قد يقضى ان شرط الحل فى الصور والمستثناة عدم التضخم وهو محل نظر والوجه هو ازمافيه
تضخم مع الحاجة (قوله وكذا نوب) لا يبعد أن نحو الاناء كذلك وفى نه نظر وأما الارض فالوجه انه لا حمة
ذم ان نقصها التضخم بالاحاجة اليه بعد التحريم لانه اضاعه ماله لغیر حاجة

فى استعمال متضمن للتضخم
بالخجاسة فى بدن وكذا نوب
بناء على حمة التضخم بما به
وهو ما صححه المصنف فى
بعض كتبه ويؤيد ذلك
تصريحهم بحل استعمال
النخس فى نحو عن طين
(الا) منقطع ان تغلر الى
التأويل السابق (ذهب
وفضة) أى اناء ولو بابا
ومرودا وخلا لا كاه أو
بعض من أحدهما أو منهما
(فجرم) استعماله فى أكل
أخيره وان لم يؤلف كان
كبى على رأسه واستعمل
أسفله فيما يصلح كاشبهه
الاطلاقهم ولو على امرأة
أكلت به طفلا لغیر حاجة
الحلاء انتهى عن ذلك مع
التوعد عليه بما قد يؤخذ
نعم ان ذلك كبيرة

الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافهما وعند الحنفية قول جوار طر وفي القهوتوان كان المعتقد عندهم
الحرمية فنبهني ابن ابي شي من ذلك كبايع كثيرا تقليدا ما تقدم لاختصاص من الحرمية اه (قوله) يجوز زهر
(الح) عبارة بالنهية يجوز البول في اناء مع ما أومر أحدهما ولا يشك ذلك بحصل الاستبراء مما أن
الكلام ثم قطع ذهب وأفضة لأفيا مطيع أوصي منهما لذلك كالأنا الملبأ منهما البول فيه اه وكذا في
المغني الاقوله طبع قال ع ش فوله الملبأ منهما قضيت انه لو بال في اناء ليس معد البول لا يحرم والظاهر انه
غير مراد اه (قوله) لا تطيع (الح) أما المطبوع قال الزركشي في الخادم للراهم والذنا سير فلا يجوز
الاستبراء بحرمة ونقله عن نصريح الاصحاب وفي شرح العباد للشارح اذ الملبأ اناء كالمرد والمطبوعة
محترمة بخلاف الخايع عنهما وفي الحقيقة مثله هكذا أطلقوا الطبع فان كانت العلة انهما مع الطبع لا تطيع
فالحكم واضح وان كانت العلة الاحترام فينبغي ان يقيد التحريم بما اذا كان الاسم المطبوع معظما غيره
فان لم أره في كلامهم وكله باعتبار ما كان أو لامن كتابه شي ثم نحو القرآن كروى بحذف (قوله) واتخاذ
الرأس) الى قوله والعلة في النهاية زاد عقبه ما هو الوجه كآله بعضهم أن المدا على إمكان الانتفاع به وحده
وعده لا يسره فيه وعدمه اه (قوله) واتخاذ الرأس (الح) بالنصب عطف على الاستبراء (قوله) ومع ذلك
يحرم موضع شي (الح) قياس ذلك أن يحرم نحو تود صفة أو سبكت من النقدان تودها استعمالها لو أن
يحرم موضع تلك الرأس على الاناء لانه استعماله وحيد فلا فائدة في تجوز زهره لان الاناء يمنع أن يحرم موضعه
على الاناء استعماله سم أي ومنعه مع تسليم كون نحو التود استعمالا كالمكبر وتولد الامام الراعي
استعمالا ومنه المغني كبايع (قوله) اناء الذهب أي أو الفضة مغني (قوله) صدق كنعين والمصدر صدق
كعبه جوامع الذي يسترا الاناء الصدا بدل ع ش (قوله) جل استعماله) ظاهر مطلقا قال النهاية
والغني يجري فيه التفصيل الاتي في العمود نحو نحاس اه وقال ع ش أي فان كان الصدا عوفرض
نحاس تحصل منه شي بالعرض على التار لم يحرم والا حرم اه (قوله) ان تغشيه الذهب أي نحو نحاس
كروى (قوله) وان لم يحصل منها شي) خلافا لما ينو المغني والمنهج (قوله) يحرم الاحتواء) الى قوله انتهى
في النهاية والمغني (قوله) يحرم (الح) ويحرم التغشيه بالورد من اناء مما ذكره من زهرية (قوله) انتهى
أي قولهم (قوله) وان مسه لقم على زراع فيه) فديقيد بل يد المنازع في ذلك مامرا نفا في استعمال رأس الاناء
بنوعه وضع شي فقد ذكره بصري عبارة الكروى وقع النزاع في ذلك لنفس الشارع فضلا عن غيره قال
في الايعاب أما اذا وضع فاه عليه فان قصد التبرك حل والاحرم ويحتمل التحريم في الامداد ولو وقع فاه
للعطر النازل من ميزاب الكعبة لم يحرم على الوجه لانه لا يعد استعمالا بخلاف ما لومسه بقمه أو تبرعنه
وان قصد التبرك وقال سم الوجه التفرقة بين أن يكون زيرا فيحرم أو بعد فلا كغلي من الخمر فوفا
لمعد الرطب ونقله الزايد عن مر أيضا اه (قوله) سلسلة الاناء) وان كانت لحض الزينة اشترط
صفه هارفا كلبه فيها بغاية (قوله) وحلقته) زاد في الايعاب أبواب مسجد وغيره اه وهي يسكون
اللام أقصع من فضها وأطلق هنا فخرج الجواد وقال في الامداد في المجموع كالعز زريني أن تحصل
كالتيب كروى وقد عمن النهاية بما لو افقه (قوله) ولعطاء الكوز) يبنى أن شرطه أن لا يكون نحوفا
والا كان انا بل قطعة تجعل في فم الكوز أو حقة تجعل على فم سم عبارة المغني فان جعل للام حلقه
من فضة أو سلسلة شها أو راسا جوار وانما جاز ذلك في الرأس لانه منفصل عن الاناء لا يستعمل قال الراعي ولك
منه بانه مستعمل بحسبه وان سلم فليكن فيه خلاف لا اتخاذ يمنع بان الاتخاذ جري الى الاستعمال المحرم
(قوله) ومع ذلك يحرم نحو وضع شي عليه (الح) قياس ذلك أن يحرم نحو تود صفة أو سبكت من النقدان
تودها استعمالها لو أن يحرم موضع تلك الرأس على الاناء لانه استعماله وحيد فلا فائدة في تجوز زهره
لان الاناء منع أن يحرم موضعه على الاناء استعماله (قوله) ولعطاء الكوز) يبنى أن شرطه أن لا يكون
نحوفا والوا كان انا بل قطعة تجعل في فم الكوز أو حقة تجعل على فم الكوز أو حقة تجعل على فم الكوز

وتجوز زهر الاستبراء بالنقد
محملة في قطع لم نبيأ أنها
حينئذ لاتدر انا ولم تطيع
لانه لا احترام لها واتخاذ
الرأس من النقد لا ناهي
أيضا لم يسم اناء بان كان
صفحة لا تطيع عرفا لشي
مما تصلح له الا يستوعب
ذلك يحرم نحو وضع شي
عليه لا كل منه مثلا كما هو
ظاهر لانه استعماله فهو
اناء بالنسبة للسوان لم
يسم اناء على الاطلاق فلاب
انحلاله والورد والعلامة العين
بشرط ظهور الخلاء أي
الافتقار والتعاطف ومن ثم
قال الراعي اناء الذهب أي
بحيث يستر الصدا جميع
ظاهره وانما محل استعماله
لفوان الخلاء هو يعلم ان
تغشيه الذهب لا شرط عليه
كالمزابل أو لوني لم يحصل
منها شي خلافا لجمع وظاهر
أن المدا على الاستعمال
العرفي أخذ من قولهم يحرم
الاحتواء على حجرة النقد
وشم واحتشاه من قارب
بحيث يدم تطيبها بالامن
بعدو يحرم تبخير نحو البيت
بها انتهى فلا تحرم
اللافة بالشم أو غير من المطر
النازل من ميزاب الكعبة
وان مسه لقم على زراع فيه
لانه لا يعد استعمالا عرفا
وليس من الاتية سلسلة
الاناء وحلقته ولعطاء
الكوز

يختلف هذا والمراد به ما يجعل في قم الكوز فهو قطعة فضة ما ما يجعل كالاناءو يغلي فيه فانه يحرم اما الذهب
فلا يجوز منه ذلك اهـ وياتي عن اليعاقب ما وافقهما في التفصيل (قوله وهو غير رأسه السابق) هذا
مخالفة لما في الامداد حيث قالوا تصل حلقة الاناءورأسه أى غطاؤه وفي اليعاقب الرأس له صورتان أحدهما
أن يتغير وضعه من موضعين وموضعان الاناءو ربط بمسار حيث يقع ويعلق كقوى الاثنان والمخرفة والثانية
ان يجعل صفيحة على قدر رأسه يغلي بها الصابون فيه والاول حرام لانه يسمى اناءوالثاني حلال لانه لا يسمى
سواء اتصل به أم لا وقول ابن العماد ان الرأس هو المتصل والغطاء هو المنفصل فيه فنظر من ان الخطب فيه سهل
ثم رأيت الغزى قالوا انتهى البغوى من التحريم غطاء الكوز ومراده الصفيحة من الفضة فلو كانت على
هيئة الاناء حرم قطعاً انتهى اهـ كرى وتقدم عن سم والمغني ما وافق اليعاقب في التفصيل وعن
النهاية ان المدار على امكان الانتفاع به وحده وعدمه لا يسره فيه وعدمه (قوله وصفحة فيها بيوت الخ)
خلافاً للنهاية عبارة وقد ألحق صاحب الكافي في احتمال له طرق الكبران بغطاء الكوز والمراد منه صفيحة فيها
ثقب الكبران وفي ما يحتج به فان فرض عدم تسميتهما ناءو كانت الحزمة منقطة بها فلا بعد في حقه بالنسبة
لاختلافه واقترانه أما موضع الكبران عليه فاستعماله والمتحمة الحزمة تظهر ما في موضع الشيء على رأس الاناء اهـ
وفي سم بعد ذكر نحوه ما نصوه قوله فيها بيوت الخ في جوازها حيث نذر لان ما فيه بيوت اناء أو في معناه
والوجه حرمته ما في بيوتها أو ما صفيحة ليس فيها بيوت فان قصد وضع الكوز عليها استعمالها أو عدو وضعه
عليها استعمالها لحرام ولا خلاف لما نقل عن الكافي اهـ (قوله ويحمله) أى محل استثناء الساسلة وما
عطف عليه (قوله ومن الحبل) الى قوله ثم في النهاية والغني ما وافقه (قوله والحبل المبيحة الخ) عبارة في
شرح الارشاد قال في المجمع والحيلة في استعماله ما في اناء النقدان يخرج الطعام منه الى شيء بين يديه ثم
ياكله أو يصب الماء فيه ثم يشربه أو يظهر به أو يمازج في يسار ثم ينقله لبيته ثم يستعمله انتهى
وكان الفرق بين ماء ورد الماء فما ذكره ان الماء يباشر استعماله من اناءه من غير توسط الادعاء فلم يعد
صيه فها تم تناوله منها استعمالاً لانه بخلاف الطيب فانه لم يعد في ذلك الابتسوط اليد فاحتج لنقله منها الى
صبيامه

أى وهو غير رأسه السابق
صورة وصفيحة فيها بيوت
للكبران ويحمله حيث لم يكن
شي من ذلك على هيئة اناء
اولا كقوى الاثنان حرم ومن
الحبل المبيحة لاستعماله
صبيامه

(قوله) وصفيحة فيها بيوت الكبران قد فهم منه جواز وضع الكبران فيها وفي هذا استعمال لذلك
الصفيحة لان الوضع فيها استعمال لها أخذ من قوله الآية في نعم هي لا تمنع حرمة الوضع في الاناء وهذا يخالف
قوله السابق ومع ذلك يحرم وضع شيء عليه فلستأمل والوجه حرمة استعمال الصفيحة في وضع الكبران
عليها وان لم يكن فيها بيوت مر وقوله فيها بيوت في جوازها حيث نذر لان ما فيه بيوت اناء أو في معناه
والوجه حرمته ما في بيوتها أو ما صفيحة ليس فيها بيوت فان قصد وضع الكوز عليها استعمالها أو عدو وضعه عليها
استعمالها لحرام ولا خلاف لما نقل عن الكافي مر قال الشارح في شرح اليعاقب وليس من الآية تنوع
الكبرى فيجوز للمرأة لانه من التحلة اهـ قال البدريين شبهة قد يمنع كون الكرى ليس بآنية بل هو
آنية تنوع القماش عليه الى أن قال والذي يجهل أن الكرى آنية كالصندوق فيحرم على الفرقين بخلاف
الشراريب الفضة فانها لا تسمى آنية فتجوز للنساء اهـ (قوله ومن الحبل المبيحة لاستعماله الخ) قال في شرح
اليعاقب ثم الظاهر ان هذه الحيلة لا تمنع حرمة استعماله بالنسبة لطلبه منه بالنسبة لا لاختلافه وجعل
الطيب فيه لانه مستعمل به بذلك وان لم يستعمله لا لخدمته وقد تنوعت عبارته باختصاص الحيلة بحالة
الطيب وليس كذلك عبارة الجواهر من ابتلى شيء من استعمال آنية النقد صبيامه في اناء غير هاب يقصد
التفريغ واستعماله فان لم يجد فليعمل الطعام على رغبته ويصب اللبن وماء ورد في يده اليسرى ثم يأخذه
منها باليمين ويستعمله ويصب الماء الوضوء في يده ثم يصب من يده الى محل الوضوء وكذا للشراب أى بان
يصب في يده ثم يشربه منها قال غيره وكذا لو ميسراه ثم كتب بيته اهـ ثم قال ونظر ان الاستاذ في التفريغ
في يساره بأنه يعطى العرف مستعملاً ودمج ما ذكره قال وقضه ذلك ان غيره لو صب عليه من اناء الذهب
في الوضوء أو غيره لم يكن مستعملاً لانه ما يباشر فان كان آذنه له عصى من جهة الامر فقط ثم قال وأما قد قول

ولو في نحو يدل استعماله بها

ثم يستعمل منها اسم هي

لا تخرج حزمة الوضع في الآراء

والاسم متاخذة فتعلم له

(تنبيه) صرحوا في نحو

كيس البراهم الحر برحله

وعلاوه بأنه منفصل عن البدن

غير مستعمل فيها يتعلق به

فجعل أن يقال بنظر هذا

هنا يؤيد تعليمه جل نحو

غطاء الكور بأنه منفصل

عن الاناء لاستعمل ويجهل

الفرق بأن هاتئنا أعظم وأعلمه

الأقرب وحمل تعليمه

المذكور رخصاً يمكن على

هئية أناء كعلم ما تقرر

(تنبيه آخر) يحل النظر

لكونه يسمى أناء بالنسبة

للفضة أو ما للذهب فصرمته

نحو السلسلة مطلقاً نظير

ماباق في الفضة لتعلقه

(وكذا) بحرم (اتخاذ) أي

تتنازع خلافان وهم فيه (في

الأصح) لأنه يجوز استعماله

غالباً كالآلة للهو قال

الزركشي كالشابة ومن مارة

العادة وكعلم بحججه أي

حالاته وحديث القواسم

الجنس وصوره يقتضي غير

منه من سقف مؤيد بقصد

يحصل منه شيء انتهى وما

ذكره في القرد غير صحيح

لنصر بحججه بجمعه تبعه

ولا انتفاع به وما أدى إلى

معصية حكمهما وانما جاز

اتخاذ نحو ثياب الحرير

بالنسبة لرجل على خلاف

ما أتى به ابن عبد السلام

الذي استوجه به بعضهم لأن

البدل الأخرى قبل استعماله والا كان مستعملاً لآلته فيما اعتسده فيه انتهى وقوله أو ما في الورد في يساره أي
بقصد التفرغ كإشرافه في شرح العباب أخذ من الجواهر سم على ج ه ع ش (قوله ولو في نحو
يد) يشمل النبي سم (قوله نعم هي الخ) عبارة في شرح العباب ثم الظاهر أن هذه الحيلة إنما تخرج حزمة
الاستعمال بالنسبة للتعليم منه فلا يسلط اتخاذ ويجعل التطب فيلانه مستعمل به ذلك وإن لم يستعمله
بالاخذ منه وقد توههم من عبارة أي المجموع اختصاص الحيلة بخالة التطب وليس كذلك انتهى اه
سم على ج ه ع ش (قوله في نحو كيس البراهم الحر والخ) خلافاً لأنها عبارة ولا يلحق بغطاء
الأناء غطاء العمامة وكيس البراهم إذا اتخذها من حر وخلافاً للأسنوي إذ تعطلت الأناء مسخبة بخلاف
العمامة وأما كيس البراهم فلا حاجة إلى اتخاذ منه اه (قوله يحمله الخ) سأتى في هامشه منع ذلك سم
(قوله هنا) أي في نحو الكيس المتخذ من النقد (قوله ويؤيده الخ) أي الاحتمال المذكور قد يقال لوضع
هذا التأييد لم يرد جواز كون غطاء الكور على هيئة الأناء مع أنه قدم امتناعه سم (قوله بان ما هنا) أي
المتخذ من النقد أعظم أي من المتخذ من الحر برو (قوله المذكور) أي بقوله ويؤيده تعليمه حل نحو غطاء
الكور الخ (قوله ما تقرر) أي بقوله ويحمله حيث الخ (قوله مطلقاً) أي سمي أناء لم لا قول المتن (وكذا
اتخاذ الخ) ظاهر وهو لا للتجارة لأن آنية الذهب الفضة ممنوع من استعمالها الكل أحد هو هذا الفرق الحر
حيث جاز اتخاذ التجارة فيلانه ليس ممنوعاً من استعماله لكل أحد فيجوز اتخاذ التجارة فيه ما كان يبيع من
يجوز له استعماله وقال بعضهم يجوز اتخاذ التجارة في بصوغ مطباً أو يجعله دراهم أو دنانير شخناً ويجوز
(قوله أي اقتناؤه) أي بالاستعمال ويجوز بين الحوائث والديون آنية القدين ويجوز تحلة الكعبة
وسائر المساجد بالذهب والفضة منها ويمنع وهل من التحلة ما يجعل من الذهب والفضة في ستر الكعبة أو
يخص بما يجعل بياباً أو جدرانها فيقفار والذي يظهر الآن الأول ع ش عبارة شخناً ويجوز تحلة الكعبة
وسائر المساجد بالذهب أو بالفضة ويجوز كسوها بالجزر والزر كس بالذهب أو بالفضة ويجوز التفرج
على العمل المعروف وكسوم مقام أبراهيم ونقل عن الباقي جواز ذلك ما فيه من التعظيم لشعائر
الاسلام واغاطة الكفول وهكذا كسوة تابوت الوفي عساكره اه وفي الجبيري عن القلوب قال شخناً
الذي يادي على التحلة وهي قطع من القدين تسمى في غير هاتين الكعبة والمساجد دون غيرها كالخفاف
والكرسي وغيرهما في النهاية تسمى في الكعبة والمساجد كغيرها وهو الوجه اه (قوله إن وهم فيه) اه
له في فسر الاتخاذ الصنع ولو بنحو وكسوه قولنا (في الأصح) والثاني لا يحرم لأن النهي الوارد إنما هو في
الاستعمال لا للاتخاذ معني ومنها ياتر به قال أبو حنيفة شخناً (قوله كالة اللهو) لكن يصح بيعه ليعتبعه
فيما يحل ومنه أن يكسره لينتفع بوضائه بخلاف آلة اللهو كأنه على ذلك في الإعياب كردى (قوله واحد
القواسم الخ) قصر بحججه ما قاتلها سم (قوله وما أدى إلى المعصية الخ) عطف على اسم ابن خزيمة في
قوله لا يجز الخ (قوله لذلك) أي لا لانتفاع النقد (قوله وانما جاز الخ) جواب سؤال الغنى عن البيان (قوله

للفن ميلاً ذاك بالذات كثر فكان اتخاذ مظنة ما يستعمله بخلاف غيره

ويحل الاتاء الموءة مثله السقف وكذا الخاتم فيما يظهر فعمل استعمال موم من ذلك يذهب لا يحصل منه شيء بالعرض على النار سم عبارة الجبري وحاصل مسئلة التو به أن فعله حرام مطلقا حتى في حل النساء وأما استعمال الموءة فإن كان لا يتحل منه شيء بالعرض على النار حل مطلقا وإن كان يتحل حل النساء في حل من خاصة وحرم في غير ذلك كما أفاده الرشدي على النهاية اه (قوله أي الماطي) يقع الموم وكسر اللام وتشديد الاء في المختارة طلاء الذهب وغيره من بابي موم بذكر فيه أطل فقسامه مطلي كبري ومثله الغلي والمقل والمنشوي وقال الشبرا ملس في الغلي أنه يضم الموم وفتح اللام من أغلى ولحنوا مغلي بفتح الميم وكسر اللام لانه لا يقال غلغت وضبط العلامة الكبرى الماطي بضم الميم وفتح اللام وقد عرفت ما فيه شيخنا (قوله من أحدهما) أي الذهب والفضة حال من الاتاء قوله بخو نحاس متعلق بالموءة (قوله مطلقا) أي سواء حصل منه شيء بالعرض على النار أو لا وهذا اعتمده الشارح في كتبه ووافق كلام شيخ الاسلام في الغر حيث أطلق الحل لكنه قيد به بالحصول في شرعي المنهج والروى وكذلك الريلي في النهاية وابن القري وغيرهم كردى أي واخطيب عبارة فان موم غير النقد كأنه نحاس وخاتموا له حر به من النقد ولم يحصل منه شيء ولو بالعرض على النار أو موم النقد غيره أو صدق مع حصول شيء من الموءة أو الصداج حل استعماله لقلة الموءة في الاول فكله معدوم ولعدم الخلاء في الثانية فان حصل شيء من النقد في الاولى لكثرته في الاول لم يحصل منه شيء في الثانية تلقته حرم استعماله وكذا اتخذ في الاصح اه (قوله كاسر) أي أنفاقه وله به يعلم أن تعشبة الذهب الخ (قوله أي استعماله) حق المزعج مع الاختصاران بقدر هذا عقوبه محل بأن يقول استعمال الاتاء (قوله حيث لم يحصل بقتنا الخ) المتبادر منه أنه لم يلق قوله بقتنا بالمعنى وهو يتحصل لا بالنفي وقضية ذلك الحل عند الشك وهو نظير حال الضبة عند الشك في كبرها كإسائى ويحتمل التحريم عند الشك لانه الاصل في استعمال الذهب والفضة فلا يعدل عنه الا عند تحقق السبب المبيح قاله سم ثم أيده بما في بعض نسخ الافوار وقرق بين التو به والاضيب بان التو به أصيب واعتمده الجبري كإيانى (قوله بالنار) متعلق بيقص (قوله يخرج الطلاء) بالمد ككساع وراء وهو ما يطلى به كافي القاموس شيخنا (قوله فان القليل) أي من الطلاء (قوله هذا) أي الحصول بالنار (دون الاول) أي الحصول بالحداد وقوله لنسدره أي الماء المذكو (تو له لا تنفاه العين الخ) على القسم الثاني وعلة الاول عدم ظهوره والنسلاء بصري وغيره الشارح على الثاني بقلة الموءة (قوله فان حصل) ظاهره وان كان قد رضية الزينة الجائرة وان كان التو به بجزء الاتاء فقط وان صغر فعمل الفرق بين باب التو به وباب الضبة والفرق بينهما ما أفاده قوله الا في لامكان فصلهما من غير نقص سم (قوله حرم) ولو شئنا هل يحصل منه شيء أو لا الذي يتبعه الحرمة ولا يشكل بالضبة عند الشك لان هذا أصيب بدليل حرمه الفعل مطلقا أما الخاتم الموءة فقال شيخنا ان كان من ذهب موم به فضة فان حصل من ذلك شيء بالعرض على النار حل والافلاوان كان من فضة موم به ذهب فان حصل من ذلك شيء حرم والافلا

نصر بحرمه اقتناها (قوله ويحل الاتاء الموءة) مثله السقف وكذا الخاتم فيما يظهر فيحل استعمال موم من ذلك يذهب لا يحصل منه شيء بالعرض على النار م (فرع) * إذا حرمنا الجاوس تحت سقف موم بما يحصل منه شيء بالعرض على النار فهل يحرم الجاوس في ظاهر الخارج عن محاذاته ونظره ويحتمل أن يحرم إذا قرب بخلاف ما إذا بعد أخذ من مسئلة الجمرة (قوله حيث لم يتصل بقتنا) المتبادر منه أنه لم يلق قوله بقتنا بالمعنى وهو يتحصل لا بالنفي وقضية ذلك الحل عند الشك وهو نظير حال الضبة عند الشك في كبرها كإسائى ويحتمل التحريم عند الشك لانه الاصل في استعمال الذهب والفضة فلا يعدل عنه الا عند تحقق السبب المبيح ويؤيد هذا ما في بعض نسخ الافوار من حرم استعمال التو به بالركب من الحرير وغيره إذا شئت في أسمائهم لمواظرة الحرير وقرق بين التو به والاضيب فان الظاهر حل حيث حلت الضبة ص يحتاج الهافى بالخلاف فكان الحل فيها أوسع بخلاف التو به فليست أم (قوله فان حصل حرم) ظاهره وان كان قد رالية الجائرة وان كان التو به بجزء الاتاء فقط وان صغر فعمل الفرق بين باب التو به وباب الضبة

(ويحل الاتاء الموءة) أي الماطي من أحدهما بخو نحاس مطلقا كإسائى أو من غيرهما باحدهما أي استعماله حيث لم يتصل بقتنانه شيء وبصورة الافوار مشمول ووافقها قول الزركشي بظهور في الوزن بالنار * (تنبه) * ذكر بعض الخبراء الزرع عليه في ذلك ان لهم ماء سجي بالحداد وأنه يخرج الطلاء ويحصله وان قل بخلاف النار من غير ماء فان القليل لا يقاومها فيضعل بخلاف الكثير والظاهر ان مراد الاثمة هذا دون الاول لنسدره كالعارفين به ثم زعم بعضهم انما خلط بالزئبق لا يتحصل منه شيء وان كثروا بفسامه فبفسامه اعتبر بقدره عن الزئبق وانما حدثت هسل لحصل منه شيء أولا (في الاصح) لان تنفاه العين حدثت ان حصل حرم لوجودها

يجري أي في حق الرجال أو أمان في حق النساء فمطلقا كإس (قوله والكلام في استدامته) * فرع * إذا
 حرمنا الجالوس تحت سقف مائة بما يحصل من شئ بالعرض على النار فهل يحرم الجالوس في ظله انما خرج عن
 محاذاته فيه نظر ويحصل أن يحرم إذا قرب بخلاف ما إذا بعد أخذ من مسئلة الجمرة سم على حج وعلى
 هذا فلا يمكن في البلد محل تنكس من صلاة الجمعة إلا هذا فهل بعد ذلك عذر في عدم حضور الجمعة أم لا
 فيه نظر والأقرب بالثاني لأن استعمال الذهب بائر الحاجة وحضو لها حاجة أي حاجة عيش (قوله أما
 فعل التبو به الخ) * فرع * وقع السؤال عن ذوق الذهب والفضة وكلهما منفردين أو مع انضمامهما
 لغيرهما من الأدو يقبل يجوز ذلك كغيره من سائر الأدوية أم لا يجوز لما فيه من إضاعة المال والجواب أن
 الظاهر أن يقال فيه أن الجواز لا شك فيه حيث ترتب عليه نفع وكذا أن لم يحصل منه ذلك لنصر بهم في
 الإلحاح بان الجواز ونحوه لا يحرم منها إلا ما ضر بالبدن أو العقل وأما تعليل الحرمة بإضاعة المال فممنوع
 لأن الإضاعة إنما تحرم حيث لم تكن لغرض وما هنا القصد التداوي وصرحوا بجواز التداوي بالألوان في
 الاحتال وغيره وما جاز فثبت على الذهب عيش (قوله فرام) وكذا دفع الإحرة عليه وأخذها شحنا
 وبأني في الشارح مثله (قوله وغيرهما) كالخاتم والسيف سم على المنهج وقضية قوله كالخاتم أنه لا فرق
 فيه بين كونه لأمراء أو رجل عيش ومراعاة نفع الجبيري التصريح بذلك (قوله مطلقا) أي سواء عصب
 من شئ بالعرض على النار أم لا كروى وسواء كان في شئ النساء أو غيره كإس (قوله خلافا لفرق الخ) قال
 في شرح العباب بما تقرر من أن التفصيل إنما هو في الاستدامة وأن الفعل حرام مطلقا بجميع بين ما قاله
 الشيخان ههنا من حل الموهوب بما لا يحصل من شئ وما قاله النووي في الزكاة والباس واقضاه كلام الرافعي من
 تحريمه وعبارة المجموع مصر بحق ذلك وهي نحو به سقف البيت أو الجدار حرام اتفاقا حصل منه شئ أم لا
 وكذا الاستدامة فهو به ان حصل منه شئ اه سم (قوله لأنه) أي فعل التبو به (قوله كالأناء) أي من النقد
 (قوله ولا راس الخ) ظاهره مطلقا فإنه إذا ما استدامته كان لم يحصل منه شئ بالنار توقف ظاهر فعله مقيد
 بما إذا لم يجوز استدامته فليراجع (قوله والكعبة وغيرهما) أي في فعل التبو به وقالة التباهية
 والغني (قوله بان كلامهم) يشمله أي بناء على أنهم أرادوا التباهية التي جوز وهلاكة الحرب بما شمل
 الصاق قطع النقدو يشمل التبو به وقوله بعد تسليمه إشارة إلى منعه على هذا يختص بخلة آلة الحرب بالتب
 جوز وهلا الصاق قطع النقدو لا يشمل التبو به والفرق بينهما ما أشار إليه بقوله ألا لا مكان فصلهما من غير
 نقص سم (قوله كإياتي) عبارة في الزكاة لا مكان فصلها أي الخلة مع عدم ذهاب شئ من عنهما فارت
 التبو به السابق أول الكتاب أنه حرام لكن قضية كلام بعضهم جواز التبو به هنا أي في آلة الحرب حصل منه
 شئ أو لا على خلاف ما مر في الآية وقد يفرق بان هنا حاجة لأنه باعتبار ما من شأنه بخلافه ثم اه والذي

والفرق بينهما ما أضافه قوله ألا لا مكان فصلهما من غير نقص لكن هذا الفارق إنما يناسب الفعل والكلام
 في الاستدامة كإتالي الفعل الآن يقال لما كان الفعل هنا أي في التبو به بنشأ للتضييع حرم مطلقا وضيق في
 استدامته بغير محال حيث تحصل منه شئ وإن كان قدر الضمة الجائزة (قوله أما فعل التبو به فرام الخ) قال
 في شرح العباب بما تقرر من أن التفصيل إنما هو في الاستدامة وأن الفعل حرام مطلقا بجميع بين ما قاله
 الشيخان ههنا من حل الموهوب بما لا يحصل من شئ وما قاله النووي في الزكاة والباس واقضاه كلام الرافعي من
 تحريمه وعبارة المجموع مصر بحق ذلك وهي نحو به سقف البيت أو الجدار حرام اتفاقا حصل منه شئ أم لا
 وكذا الاستدامة فهو به ان حصل منه شئ إلى أن قاله بما قرره بنده ما تكلفه جمع من فروق بين ما هنا وبين
 لا نظهر بل لا يصح كثر في الأسوي بان نحو الحسام أو السيف مما يلبس أو يحمل يحرم مطلقا لا تناله بالبدن
 بخلاف الأناء وهو يجب منه مع ما قدمته عن المجموع في نحو به سقف البيت اه (قوله بان كلامهم) يشمله أي
 بناء على أنهم أرادوا الخلة التي جوز وهلاكة الحرب بما شمل الصاق قطع النقدو يشمل التبو به (قوله بعد
 تسليمه) إشارة إلى منعه وعلى هذا يختص بخلة آلة الحرب بالتب جوز وهلا الصاق قطع النقدو لا يشمل

والكلام في استدامته كما
 أفهمه قوله الموهوب أما فعل
 التبو به فرام في نحو سقف
 وأنما وغيرهما مطلقا خلافا
 لمن فرق لأنه إضاعة مال بلا
 فائدة فلا إبرة لصانعه كالأناء
 ولا أرض على منزله أو كإس
 والكعبة وغيرهما سواء في
 ذلك نعم بحث حله في آلة
 الحرب بمسكيات كالهمم
 يشمله ووجه بعد تسليمه
 بأنه حاجة كإياتي * (تنبيه) *
 يؤخذ من المطبوع

هنا على نفي الاحتمال قد ذكرنا قول الماوردي والزماني على ما يؤخذ بصحة تخريجه كالتخمين لانه عن طبيب نفس وروما علاجه ان كسب الزانية كذلك والخبر الصحيح ان كسب الكاهن (١٢٤) خيب وأبذل المال في مقابلة ذلك سفه فأكسبه من كل أموال الناس بالباطل ومن

ثم شفع الآفة في الرد عليها وليس من التوبة له لصق قطع نقد في جوانب الآلاء المبرمة عن الزكاة الخلقية لا مكان فيها لمن غير نقص بل هي أشبه شيئا بغيره فبأنه في نقد في جوانب الآلاء فيها يظهر أثر أيت بعضهم عرف الضبة في عرف الفقهاء بأنها بائع بالآلاء وان لم ينكسر وكله أخذ من جماعهم بالمرأه في الآلاء كالضبة وهو مرج فبما ذكره وهذا يعرف ان تحببة آله الحرب جائز وان كثرت كالضبة لاحتوائها تعدد نوات اطلاقهم تحريم تحببة غيرها يتعين على كل قطع يحصل من مجموعها فدراسة كبيرة في نقد قائله (د) على الآلاء (النفس) في ذاته (كافوت) ومرجان وعقيق وبلور أي استعماله (في الاظهر) كما تخد من نحو مسك وعسبر لانه يعرفه الا خواص فلا تنكسر به فلو بال فقره بخلاف النقد ويجعل الخلاف في غير فص الحاتم فعمل من حرمها وكل ما في فقره بخلاف قوى كاهنات في كراهته (وما) أي والآلاء التي (ضرب) بذهب أو فضة ضبة كبيرة (فاز) زينة ولوفي بعضها بأن يكون بعضها

أطبق عليه أفتنا اطلاق منع التوبة ولو سلم كلام البعض المذكور لقليل بظنهم في حلى النساء المباح وجود ما على به في آله الحرب أيضا كرى (قوله هنا) أي في فعل التوبة (قوله وانما) عطف على قوله ان كسب (قوله فالح) من كلام الشارح والضمير لما يؤخذ في (قوله بالباطل) في شي آخر وهو انه هل يطلب به في الآخرة أو لا يطلب النفس سم أقول وميل القلب إلى الثاني فكأنه رماه إلى البحر وعلى هذا فيمكن حمل قول الماوردي والزماني عليه بل لا بدوت شفع (قوله وليس من التوبة) إلى التوبة في النهاية (قوله من جماعهم) المرادهم (الح) عبارة المغنى قبل الباب ثمة سمر الدراهم في الآلاء كالضبيبات في فيه التفصيل السابق بخلاف طرحها في البحر به استعماله لا يعامل ولا يكره وكذا لشر بكمفه وفي أضعفة حاتم أو في فقره درهم أو شر بكمفه فبما ذكره (قوله وروى) أي التعريف المذكور (قوله صريح) فيما ذكره ان كانت تلك القطع متفصلة فاعرف منها تناسب قوله الآتي ولو تعدد (الح) سم (قوله وهذا) أي بقوله وليس من التوبة به (الح) كرى (قوله وانما اطلاقهم) عطف على قوله ان تحببة (الح) (قوله على الآلاء) أي من غير النقد من نهاية (قوله في ذاته) أما النفس بالضبة كزجاج وشبب الحارط فيحصل بالاختلاف معنى ونهاية القول كقوت (قوله فائدة) * عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اتخذ خاتما فاصه ياقوت في عنه الفقر قال ابن الأثير يريد أنه اذا ذهبه ما باع فاقته فحببه فمنا قالوا لا يشبه مع الحديث أن يكون خاصة فقه كإن النار لا تؤثر فيه ولا تغيره وقيل من فتمته به من من الطاعون وتسرته له أمور المعاش وبقي قلبه من به الناس ويسهل عليه قضاء الخواص وقيل ان آخر الاسود من ياقوت الجنة فمسحه المشركون فأسود من مسحه وقيل ان النبي صلى الله عليه وسلم أعطى عليا فصار ياقوت وأمره أن ينشق عليه لاله الله فعله وأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له لزدن محمد رسول الله فقال النبي بالحق ما فعلت إلا ما أمرتني به فبطع جبريل عليه صلى الله عليه وسلم وقال يا محمد ان الله تعالى يقول لك أحبيتنا فكتب اسمنا ونحن أحبيبتك فكتبنا اسمك معنى عبارة الجبري ومن خواص الياقوت ان الختم به ينفي الفقر ومثله المربان يرفع المير وما روى من خواصة أيضا أن النار لا تؤثر فيه ولا تغيره وأن من فتمته به من الطاعون (الح) عانى (قوله ومرجان) الاقول التمر وما ينسب إلى الغنى (قوله ومرجان) وفيروز وز جبري عيسى وفيها شمس المغنى عن العبري مانعة (قوله فائدة) * الفيروز حجر أخضر مشرب بزرقة يصقلونه مع صفاء الجوز يتكدر يتكدره ومن خواصه انه لم يرق قتل حاتم منه أبدا والمرحان اذا علق على الطفل امتنع عنه عين السوء من الجن والانس والبلور من علقه وحل عليه لم يمرض سوء (قوله وبلور) بكسر الباء وقع الادم خطب أي كسور ويجوز شفع البلور من الادم كما قاله التوبة في فقره جبري (قوله أي استعماله) أي واتخاذها نهاية ومعنى (قوله كالختم) نحو مسك (الح) عبارة المغنى والختم الطيب المرفق كسك وعبره وعودا ما اتخذ من طيب غير مرفق أي كسندل فيجعل بالاختلاف (قوله لانه لا يعرف) (الح) ردليل المقابل القائل بحرمه النفس (قوله وعلى الخلاف) إلى قوله فبما ذهب في النهاية يقول المتن (ضبة كبيرة) (الح) ومن الضبيات سمر الشهاب والعصاف جبري فبما التفصيل أجور أي جبري (قوله عرفا) أي عرف الناس وهو ما عرض على العقل للثقة بالقبول شخنا عابرا والآية ترجع الصغر والكبر العرف (الح) زادا المغنى وقيل الكبير فما استوعب جانبنا من الانواع قبل ما كان حرا كلاما شقة أو أذن وقيل ما يباع للناس من بعد والصغيرة دون ذلك (قوله وكان وجهه) أي وجهه عدم الفرق (قوله وروى) أي على الوجه المذكور

الزينة والفرق بينهما ما أشار إليه بقوله الآتي لا مكان فضاء لهم من غير نقص (قوله من) كل أموال الناس بالباطل (قوله في شي آخر) وهو انه هل يطلب به في الآخرة أو لا يطلب النفس (قوله وهو صريح) فيما ذكره (قوله) لا يتبرع بها للحاجة كافي أصله للمقتضى أنه لا فرق فيما لا يبرئ من صغره وكبره وكان وجهه أنه لما اتهم ولم يتبرع بها للحاجة غلبه وصار المجموع كله للزينة يتبرع بها في الزينة لا في الحاجة

(قوله) كان له حكم المألز (الخ) الاول جعل الغنير الزائد ع ش أى فان غنير الزائد حرم الزائد فقط ان عده
 العرف كبير او الاقل حكمه يجبرى عبارة البصرى أى يفصل فيه بين الصغير والكبير هذا ولو جعل قوله
 لو كان بعضه لزينة وبعضها الحاحية حرم على ما إذا كان بعض الزينة كبيراً يقيناً سواء الأبهام والتعيين بخلاف
 ما إذا كان صغيراً أو مشكوكاً فيه سواء الأبهام والتعيين فهما بالكان أوجه اه (قوله) يعنى استعماله
 أى واتخذها زينة أو معنى وسكت عن نفس الفعل الذى هو التضييب فهل يحرم مطلقاً كالنحو به أو يفرق بما
 تقدم من تعليل حومة النحو وبما طابقه باه اضاعته لولعل الثاني أقرب سم على ج اه ع ش ويجبرى يرشخنا
 (قوله) لزينة تمتع (الكبر) على العرمة (قوله) أى الحق) الى فباء يذهب الى المعنى (قوله) الاصل (يا حية) المراد
 بالباحة ما قابل الحرمة ثم ان كانت زينة كرهت أو الحاحية فلا فيما يظهر فتأمل وفي ما لو شك هل الضمة
 لازمة بناءً للحاحية فظهر والاقرب الحاصل مع الكراهة أخذ من قوله الاصل يا حية ع ش قول المتن (أو
 صغيرة) أى فى العرف (قوله) عن غيرها) أى عضة ذهب وفضة تعبر ع شرع المنهج والنهاية عن غير الذهب
 والفضة اه وعبارة المعنى عن التضييب بغير الذهب والفضة اه (قوله) لانه يبيع أصل الاناء أى استعمال
 الاناء الذى كمن ذهب أو فضة فضلان المضيبه نية تعنى قال السدعير البصرى قولهم ان العجز عن
 غير نية التقديم يجهل هو على الاطلاق أو مقيد بما إذا اضطر اليه بحيث لا يأتى الوصول الى المستعمل
 باستعمالها محل تأمل اه أقول ظاهر الاطلاق قسم الاول قول المتن (لزينة) أى كلها أو بعضها معنى ونهاية
 وقوله لحاحية أى كلها معنى قال شيخنا وحاصل سئلة الضمة انها ان كانت كبيرة كلها زينة أو بعضها زينة
 وبعضها الحاحية ومث في الصور وتين وان كانت كبيرة كلها الحاحية أو صغيرة كلها زينة أو بعضها زينة
 وبعضها الحاحية كرهت في هذه الصور الثلاث وان كانت صغيرة كلها الحاحية أبحث في هذه الصور وتوكل
 فى الصغر والكبر كرهت فمجموع الصور سبعة بصورة الشك اه وفى الجبرى مثله وقوله ولو شك
 أى فيما إذا كانت زينة بخلاف ما إذا كانت الحاحية فقط فتباح كمن ع ش (قوله) وضمة تعيب مبتدأ
 وخبر وقوله كتب المصير يحتمل انها أى ضمة تائب عنه أى المصدر كضر تسوطاً لتقدير تضييب ضمة
 ويحتمل ان ذلك مرادهم سم أقول كلام المعنى والنهاية كالصرح فى الثانى عبارة عما قال الشارح توسع
 الضم فى نصب الضمة بفعلها نصب المصدر أى لان اتصاب الضمة على المفعول المطلق فيه توسع على خلاف
 الاكثر فان أكثر ما يكون المفعول المطلق مصدر او هو اسم الحداث الجارى على الفعل نحو وكلم الله موسى
 تكليمه لكن قد ينوب عن المصدر فى الانتصاب على المفعول المطلق أشياء منها ما يشارك المصدر فى حروفه
 التى ينبت صغته منها ويسمى المشارك فى المادة وهو أقسام منها ما يكون اسم عين لأحدث كالضمة فيما نحن
 فيه ونحو قوله عز وجل والله أنشأكم من الارض نساء فسم عين مشارك لمصدر تضييب وهو التضييب فى
 مادته فان عينه ما فى الانتصاب على المفعول المطلق اه (قوله) فباء يذهب الى الخ) ما المانع ان ياء يذهب صله
 ضيب سم وقد يقال المانع كون ضمة عليه كالكرم وعدم حسنة نصبه على المصدرية اذ لا تتقدم وحيداً وما
 ضيب بضمه ذهب أو فضة ضمة كبيرة أو بزعم الحافظ عطف على نصب (قوله) موهم) اذ يصير التقدير وما
 ضيب بضمه كبيرة ذهب أى ملازمة يذهب الى فيقتضى أن الضمة الكبيرة المعهودة بذهب أو فضة تحرم
 مطلقاً وليس كذلك بصرى وقد يقال هذا الأبهام موجود على الاول أو اضافاً لدفعه هناك يجعل الباء مجئى
 من دون هاء والكردى توجيه آخر للأبهام تركناه لغاية بعده (قوله) كالتمحض منه) أى يفصل فيها بين
 ان كانت تلك القطع متفصلة فالحرمة هنا تناسب قوله الا تولى تعدد الخ (قوله) يعنى استعماله (سكت
 عن نفس الفعل الذى هو التضييب) لعل يحرم مطلقاً كالنحو به أو يفرق بما تقدم من تعليل حومة النحو به
 مطلقاً باه اضاعته لولعل الثانى أقر (قوله) الاصل (يا حية) أى كقوله فى المجموع (قوله) وضمة نصب
 مبتدأ وخبر وقوله كتب المصير يحتمل انها أى ضمة تائب عنه كضر تسوطاً لتقدير تضييب ضمة ضمة الخ ويحتمل
 ان ذلك مرادهم (قوله) فباء يذهب الى الخ) ما المانع ان ياء يذهب صله ضيب

كان له حكم المألز يتوهو
 متجسه (حرم) هو يعنى
 استعماله لزينة تمتع الكبر
 أى الحق فاشك فى كبره
 الاصل يا حية (أو صغيرة)
 بقدر الحاجة) وهى هنا عرض
 الاصلاح لا العجز عن غيرها
 لانه يبيع أصل الاناء (فلا)
 يحرم بل ولا يكره للحاحية مع
 الصغر (أو صغيرة) زينة أو
 كبيرة لحاجة جاز) مع
 الكراهة فيها (فى الاصح)
 لوجود الصغر الواقع فى محل
 المساحة والحاجة وضمة
 نصب بضمه كتب المصير
 بفعله توسعاً لانها اسم عين
 وعليه فباء يذهب يعنى من
 وهو حال من ضمة النكرة
 سرهته تقدم عليها أو بزعم
 الحافظ وهو مع شذوذه
 موهم نعم الوجه ان الضمة
 المعهودة بتقدير تحصل
 كالتمحض منه (وضمة)
 موضع الاستعمال)

الفرق بينهما وتعين مستحقوا من آخر في الثالثة (قوله ومنه) أي من التعميم (قوله محتمل) يظهر أنه يتفح الميم في طيات ما مر عن النهاية (قوله في الضمة) أي في جوازها بشرطه (قوله أن قد حصل في الله عليه وسلم الخ) واشترى هذا القدر من مبرات النضر بن أنس بشما غائة ألف درهم وروى عن البخاري أنه وآه بالصره وشرب منه قال وهو قد جدد بض نضار بضم النون وهو الخالص من العود وهو خشب طيب الرائحة ويقال أصله من الاثول ولويه عمل الى الصفر وكان متطاولا طوله أقصر من عمقه كذكره البرماوى والنظار من قول شرح المنهج (أي شدة غطط فضة) ان الضبة كانت صغيرة ومعلوم أنها كانت لحاجة فهدت صورة الاباحية بحيرى (قوله وهو وان احتمل الخ) جواب عما فو ز عن هذا الدليل بأنه لم يثبت أنه عليه الصلاة والسلام شرب في هذا القدر وهو مسلسل بالفضة وانما روى هذا القدر بهذه الكيفية عند أنس بعده وأجاب النهاية عن النزاع المذكور بما نصه قال أنس لقد سئلت رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا كذا وكذا والظاهر ان الاشارة عائدة الى انه بفضته التي هو عليها عنده واحتمال العودها السمع قطع النظر عن صفته بخلاف الظاهر فانيقول عليه اه رزاد الجبيري عقبه بوقفل ابن سير بن أنه كان فيمطقمين حديد فاد أنس أن يجعل مكانهم حلقه من ذهب أو فضة فقال لا تعبرن شيأ وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتراوا انتهى اه (قوله محتمل) أي قابل للعمل والتأويل فيجعل على الكبير قلنينة بصرى (قوله وأصلها) أي الضبة (ما يصلح به الخ) من تخاس أو فضة أو غير معنى ونهاية * (نقطة) * يكره استعماله أو في الكفار وملبسهم وما يلي أسافلهم أي مما يلي الجلد أشد وأوفى ما فهم أخف وكذلك المسلم الذي ظهر منه عدم تصوره عن التخاسات ويسن اذاجن البسل نقطية الاناء ولو بعرض عود أو حتى به ابن الصمد البئر واغلاق الابواب ايكاه السقاء سيما لله تعالى في الثلاثة وكف الصبيان والمباشرة أول ساعة من الليل وإطفاء المباح للنوم ويسن ذكر اسم الله على كل أمر ذي بال كرى ومغنى و (قوله أو في الكفار) أي وإن كانوا يتدينون باستعمال النجاسة كطائفتين الجحوس يقتسلون بيول البقر تقر بالي الله تعالى (وقوله وكذلك المسلم الذي الخ) أي كمنى الخمر والقصابين الذين لا يحترزون عن النجاسة مغنى وشيخنا * (باب أسباب الحدث) *

قال الزنجشري واما غواب المصنفون في كل من كتبهم أو أبا موشحة الصدور بالترجم لان القراوى اذ احتج بما من كتاب ثم أخذ في آخر كان أنشط له وأبعث على الترس والتحصيل بخلاف ما لو استمر على الكتاب بطوله ومثله المسافر اذا علم انه قطع ميلا أو طوى فرسخا نفى ذلك عنه ونشط للمسير ومن ثم كان القرآن سورا وجزأه القراء عشورا أو خماسا أو سباعا أو جزأ ما معنى رزاد الجبيري عن البرماوى عن السيد الفصوى ولانه أسهل في وجدان المسائل والرجوع لها وأدى لحسن الترتيب والنظم والالزام بما ذكره من مشرة فتعسر مراجعتها اه قال شيخنا والاسباب جمع سبب وهو لغتها يتوصل به الى غيره وعرفا ما ياب من وجوده الوجود ومن عدمه العلم لانه وبقاله وصف ظاهر منضبط معرف الحكم وهو هنا نقض الوضوء اه (قوله المراد) الى قوله ويعبر في النهاية (قوله عند الاطلاق) أي في عبارات الفقهاء لا في نية الناوى فاطلاقه على الاكبر جاز لان التجاور من علامات الحقيقة على (قوله غابا) احتز به عن الجنب في النية اذا قال فربث وقع الحدث فان المراد به الاكبر اذا تقر نية فاقعة على ذلك الوقت في كلام البكرى ان معنى قولهم المراد عند الاطلاق أي في عبارات المصنفين وعليه فلا يحتاج للتسديد بقوله غالبا ع و أشار الجبيري الى رفع اشكاله بما قصه الاولاني من راد بغير الغالب ما متفق في غير ذلك الظاهر من قوله رفع حدث الخ فان المراد به ما يشمل الاكبر والصغير اه

ضبات لزينة ولو اجتمع لكبر احتمال قياسه على ما مر فيما يدركه الطرف فان قلنا ثم انه لو اجتمع ضرحم هنا ولا فلا واحتمل التحريم هنا ملقا والفرق ان ذلك محل ضرر وقوليس باختباره بخلافه هنا وهو الاقرب ثم رأيت الزركشى نقل عن الروايات في وجهين ثم قال فتلزم ما يدركه الطرف اه وقد علمت الفرق بينهما اه * (باب أسباب الحدث) *

انما هما تعين القضية وهو محتمل (والله أعلم) والاصل في الضبة أن قد حصل في الله عليه وسلم الذي كان يشرب فيه سلسله أنس رضى الله عنه بفضة لا تصدع أي شعبه بغطا فضة لا تشقاه وهو وان احتمل أن ذلك فعل بعد وفاته صلى الله عليه وسلم خوفا عليه دلالة باقية لان اقدام أنس وغيره عليه مع ما لغتهم في البعد عن تغيير شئ من آثارهم وذن بانهم علموا منه الاذن في ذلك ونهى عائشة عن الضرب بقرض صحنه محتمل وأصلها ما يصلح به خلل الاناء ثم أطلق على ما هو لزينة توسعا

* (باب أسباب الحدث) *
المراد عند الاطلاق غالبا
وهو الأصغر

(قوله وم) أي أول الكتاب كوردى (قوله معنيان) عبارة شخذا والحدث لغة الشيء الحادث وعرفا يطلق على السبب الذي شأه أنه ينتهي به الظاهر وعلى أمر اعتباري يقوم بالأعضاء متبع من محبة الصلوات حيث لا مخرج وعلى المنع المترتب على ذلك أي على الأمر الاعتباري المذكور والمراد بالأمر الاعتباري الأمر الذي اعتبره الشارع عاتما من الصلاة ونحوها الأمر الذي يعتبره الشخص في ذهنه ولا وجود له في الخارج لأن هذا أمر من وجود قد يشاهده أهل البصائر فقد حكى أن الشيخ الخواص كان يشاهد ذلك في المغطس اه (قوله ويطلق أيضا الخ) ظاهره أنه المطلق حقيق اصطلاحى ويحتمل أنه مجازى سم (قوله فان أريد الخ) جزم النهاية والمعنى وشرح المنهج بان المراد بالحدث هنا الأسباب بخلاف ما يقصد به صانع الشارع من جواز إرادة الأمر الاعتباري والمنع أيضا (قوله فهي بيانية) أي من إضافة الأعم إلى الأخص والمعنى أسباب هي الحدث شخذا (قوله وانما ينتهى الخ) أي الظهور لو كان أو شأنها ذلك فيمثل الحدث الثاني مثلا يجزى (قوله لمن اقتضاه الخ) بيان لما لو التغيير بالنواقض (قوله لأنه قد بان الخ) فمفطر ظاهر لأن التغيير بالأسباب غايته أنه لا يدل على النقص لأنه لا يدل على عدمه ففرق بينهما وعدم دلالة بيان في النقص الذي دلل عليه العبارة الأخرى فتدبر سم وصرى وأجاب عنه ع ش بانه لم يرد أنه بان من مجرد التغيير بالأسباب بل منه مع العدول عن النواقض المستعملة في كلام غيره فان من تأمل وجهه العدول ظهروا أن ما يفهم من النقص غير مراد اه (قوله وبالموجبات) ضبب بينه وبين قوله بالنواقض سم عبارة الكردى عطف على بالنواقض أي موجبات الوضوء اه (قوله بل هو) أي موجب الوضوء كوردى (قوله مع إرادة فعل الخ) قد يشكك هذا باقتضائه عدم الوجوب إذ لم يرد أو أراد العدم بعد دخول الوقت مع أنه بدخوله مخاطب بالصلاة ومخاطبته بها مخاطبة عملا لا باله لأن يقال المراد الإرادة ولو حكما ولما كان مأمو را الإرادة بعد النحول كان في حكم المراد بالفعل فلتأمل سم على ع ه ع ش (قوله طبعاً) في تحقق التقديم الطبعي هنا بالمعنى المعروف له شيء إلا أن واد بطلعا عقلا سم (قوله ولتقدم) إلى قوله والحصر في المعنى (قوله ولتقدم السبب الخ) لا ينافيه أن المذكور أن أسباب الحدث لا للوضوء لأن الحدث جزء منه فهي سبب بعيد للوضوء على أنه لا يعنى أن يكون سبب الحدث جزء سبب الوضوء فتأمل بصرى (قوله وضعا) أي ذكر (قوله وان وجه) أي ما في الروضة (قوله بانه) أي الإنسان (قوله أي له حكم المحدث) لم يظهر الضمور في العاصية إلى إخراجها من حقيقة مظهر ظاهر بصرى (قوله ثم ناقضه) بصيغة اسم الفاعل والتغيير للوضوء (قوله عليه) أي النسل (قوله لا للتغيير) إلى المتن في النهاية لا قوله والحصر إلى ولم ينقض (قوله والحصر فيها تعبدى الخ) القول بالحصر مع أنها لم يقوله المعنى لا يتخلو عن شيء نعم لو ثبت عن الشارع ما يؤذن بالحصر فيها لم يعقل له معنى لكن منجها وأنى به فتأمل فالأولى في الاستناد إلى الحصر ما يأتي من قوله لم يثبت الخ كما هو صنيع كثير من بصرى عبارة سم قديقال فيه تناف لان ذلك المعنى ان وجدته بتمامه فيحصل آخر نوعا آخر وأوجب تعبدية الحكم والإيم لا يمكن ذلك المعنى على الحكم وان لم يوجد تنافاه الحكم لا تنافاه على لأنه تعبدى ويغنى أن يقال المعنى الذي يذكر إمامه مناسبة وحكمة لا على وأما أن يغتبر على وجه لا تعبدى نوعا آخر مثل إمام الراية مظنة الالتذا باعتبار الجنس فخرج لاس الأمر تدامل اه وعبارة النهاية والمعنى هي أي الأسباب

(قوله ويطلق أيضا) ظاهره أنه المطلق حقيق اصطلاحى ويحتمل أنه مجازى (قوله لأنه قد بان المراد به) فمفطر ظاهر لأن التغيير بالأسباب غايته أنه لا يدل على النقص لأنه لا يدل على عدمه ففرق بينهما وعدم دلالة بيان في النقص الذي دلل عليه العبارة الأخرى فتدبر سم (قوله وبالموجبات) ضبب بينه وبين قوله قبله بالنواقض (قوله مع إرادة الخ) قد يشكك هذا باقتضائه عدم الوجوب إذ لم يرد أو أراد العدم بعد دخول الوقت مع أنه بدخوله مخاطب بالصلاة ومخاطبته بها مخاطبة عملا لا باله لأن يقال المراد الإرادة ولو حكما ولما كان مأمو را الإرادة بعد النحول كان في حكم المراد بالفعل فلتأمل (قوله ولتقدم السبب طبعاً) في تحقق التقديم الطبعي هنا بالمعنى المعروف له شيء إلا أن واد بطلعا عقلا (قوله والحصر فيها تعبدى الخ) قد يقال في

بومره معنيان ويطلق أيضا على الأسباب الآتية فإن أريد الأولين فالإضافة بمعنى اللام أو الثالث فهي بيانية وعبر بالأسباب ليسم بها أورد على التعبير بالنواقض من اقتضائه أنها تبطل الظاهر الماضي وليس كذلك وانما ينتهى بمولا يضر تغييره بالنقص في قوله تفرج المعتاد فقل لأنه قد بان المراد به وبالموجبات من اقتضائه أنها فوجب وجدها وليس كذلك بل على مسع إرادة فصل نحو الصلاة ولا تقدم السبب طبعاً المناسب له تقدم موضعاً كان تقدمها هنا على الوضوء أظهر من عكسه الذي في الروضة وأن وجهه بانه لما ولد محدثاً أي له حكم المحدث احتج أن يعزف أولاً الوضوء ثم ناقضه فإن لم يولد نجساً انفقوا على تقديم موجب النسل عليه (هي أر بعة) لا غير والحصر فيها تعبدى وان كان كل منها معقول المعنى فإن ثم لم يقس عليها نوع آخر وان قيس على جزئياتها لم ينقض ما عداها لأنه لم يثبت في شيء

أو بعبارة ثابته لا دلالة إلا بتوقعه النقص مما غير معقوله فلا يقاس عليها غيرها اه (قوله لم يخزور)
 أي بعذر كرواثنى عرش (قوله على ما قالوه) أي الأصحاب في الاستدلال على عدم النقص بأكل لحم
 خزور (قوله بأن فيه) أي في النقص بلحم خزور (قوله ليس عنهما جواب شاف) أقول هذا ممنوع على
 عنهما الجواب الشافى وهو جواب الأصحاب بنسخهما ما يحدث ما ركان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه
 عليه وسلم ترك الموضوع مما غيرت النار سم (قوله وأجيب) أي من جانب الأصحاب (قوله بأننا جئنا)
 بمعنى القائلين بالنقص والقائلين بعدمه كروى (قوله بأنهم لا يسمن لحا) أقول وبسمل انهما يسمنانه
 فالنقص ليس ترك العمل به بصرى (قوله كإثباتي في الإجماع الخ) ويجاب بأنه عدم النقص بالشعير
 مع شموله لشعير الظهر والجنب الذي حكم العلماء في الإجماع بشمول اللحم له نهاية (قوله فاخذ الخ) أي
 القائل بالنقص (قوله وخروج الخ) ضيق بينه وبين قوله كإثباتي سم عبارة الكروى عطف على أكل
 لحم الخ وكذا ما بعده من مس وفتحة وانقضاء والبولوغ والردة اه (قوله ودم) أي من غير الفرج نهاية
 (قوله لا لكونه يسمى حدثا) هذا يحصل تأمل فلا يولد ما ذكره غيره من أن الكلام في موجب الموضوع التام
 بصرى (قوله ونحو شغاف الخ) مبتدأ وقوله لا يولد آخره (قوله لأن حدثه الخ) أي فكيف يصح عدم الشغاف
 سببا للحدث مع أنه لم يزل معنى (قوله لم يرتفع) فيه نظر بالنظر لتجوز رجوعه الله تعالى في الحدث الواقعي
 الترجع أن يكون بمعنى المنزوع يرتفع بظهره يعود بشغافه كبقية الأسباب بصرى وقد يجاب بأن مراده لم
 يرتفع ورفع ما قول المتن (خروج شئ) أي عسائر أو بطاهر أو أو نجسا ساغا أو وطبعه عتادا كقول أوزاندر
 كدم انفصل أولا قليلا أو كثيرا بنزاعها في طوعا أو كرها اه (قوله ولو عودا) حتى لو أدخل في ذكره
 ميلا أي مردوا ثم أخرجه انتقض نهاية وتومنى (قوله ادله) أي أدخل شئ في قبيله أودوه (قوله أي
 المتوضئ) الخ قوله نعم في الغنى (قوله أي المتوضئ) قيد بذلك نظر الكونه ناقضا بالفعل ولو أسقطه
 لكان أولى لأن المنظر واليه الشأن فلخرج من الحديث بقوله حدث أيضا (قوله الخ) خرج به المات
 فلا تنقضى طهارته بخر شئ منه وانما تجب إزالة النجاسة عنه فقط (قوله الواضع) أخذ الشارح

تأفلان ذلك المعنى أن وجد بينهما في محل آخر فخرج أولا وجب تعدية الحكم والألام بكن ذلك المعنى طاعة
 الحكم وإن لم وجدنا فتقاء الحكم لا تنفع طاعة لانه تعدى ويجه أن يقال المعنى الذي ذكره كراماته مناسبة
 وحكمة طاعة وأما أن يعتبر على وجه لا يعدى لنوع آخر مثلا كلب المرأة مظنة للتداعب اعتبارا الجنس فخرج
 لس الأمر تأمل (قوله ليس عنهما جواب شاف) أقول هذا ممنوع على عنهما الجواب الشافى وهو جواب
 الأصحاب بنسخهما بتحديث ما ركان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الموضوع مما غيرت
 النار وأما اعتراض النوى عليه أن هذا الجواب ضعيف أو باطل لأن حدث ترك الموضوع مما سمته النواعام
 وحديث الموضوع من لحم الجوز وخصا والخصا مقدم على العام تقدم أو تأخر اه فهو اعتراض باطل فان
 هذين الحديثين ليسان العام والخاص اللذين يقدم منهما الخاص مطلقا اذ اعتبارهما لم يحكمهما عن النبي صلى
 الله عليه وسلم حتى يكونا من ذلك وانما هي من عند نفسه بين ما عارضه من حال النبي صلى الله عليه وسلم وما
 استقر أمره عليه وذلك صريح في النسخ واطلاعه على تركه عليه الصلاة والسلام الموضوع مما غيرت النار
 مطاقا وهذا في غاية الموضوع المتأمل في جواب الأصحاب في غاية الاستقامة والظهور لكن قد رد شئ آخر وهو
 أنه تقرر في الأصول أن نحو قضى بالشغفة لا يعم وفا لا أكثر من وقيل ولم لأنه لا يدل عارفا بالغة والمعنى
 فلو لا ظهور دعوى الحكم بمصادر عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأنه في الحكاية لفظ عام كالحا وقلت
 ظهور دعوى الحكم بحسب ظن ولا يلزمنا اتباعه في ذلك وهذا التوجيه يجري فيما نحن فيه فقد يكون ما ذكره
 جابر رضي الله تعالى عنه بحسب فهمه أو ظنه ويجاب بأن عبارة جابر رضي الله تعالى عنه ظاهرة طهورا وإماما في
 ترك النبي صلى الله عليه وسلم الموضوع الذي كان يفعله فهو صريح في نقل جوع النبي صلى الله عليه وسلم عما
 كان يفعله ومن أبعد البعد خبره بنقل الترك على جرد فهمه وظنه (قوله وخروج) ضيق بينه وبين قوله كإثباتي

كإثباتي لحم خزور على ما قالوه
 وقوز ووابان فمحدثين
 صحيحين ليس عنهما جواب
 شاف وأجيب بأننا جئنا
 على عدم العمل بهمان
 القائل بنقصه بغير
 شغافه وسنامو ودانما
 لا يسمن لحا كإثباتي في
 الاعان فاخذ بظاهر النص
 وخروج نحو مودم ومس
 أمر حسن أو فرج مبيحة
 وفتحة مصل وانقضاء مدة
 المسع ويجه لغسل الرجلين
 حكم من أحكامه لا لكونه
 يسمى حدثا والبولوغ بالنسب
 والردة وانما أبطلت التيمم
 لضعفه ونحو شغافه الساس
 لا يردلان حدث لم يرتفع
 (أحد هنا خروج شئ) ولو
 عسودا أو رأس دودة وانما
 عادت ولا يضركه وانما
 امتنع الصلوات لانه متصلا
 بنسب اذ ما في الباطن لا يحكم
 بنجاسة الا ان اتصل به شئ
 من الظاهر (من قبيله)
 أي المتوضئ الخ الواضع
 ولو لم يحكم ذكره أو قبلها

مختره بقوله الا في أم المثلث شخنا (قوله وان تعددا) أي الذك والقبيل عبارة المغني ولو خرج الولد أي
 أو أحد ذكر من يولد بهما أو أحدهما حين يولد بأحدهما وتخصيصه بالانثروان بالباحدهما واضح به
 فقط اختص الحكم به (قوله ان لم يمتنع الخ) قال في الروض وينقض الخارج من أحد ذكر من يولد
 قال في شرحه فان كان يولد بأحدهما فالحكم له والا نخرز ان لا يتعلق به نقض وظاهر أن الحكم في الحقيقة
 منوط بالأصله لا بالبول حتى لو كانا أصليين ويولد بأحدهما يوطأ بالانثروتنقض كل منهما أركان أحدهما
 أصليا والانثروان نقض الأصل فقط وان كان يولد بهما وقياس ما يأتي من النقض بمن الزائد اذ كان
 على سن الأصل أن ينقض بالبول منه اذ كان كذلك وان التمس الأصل بالزائد فالظاهر أن النقض منوط
 بهما بالأحدهما ولو خلق للمرأة فرجان فبالت وحاض بهما انتقض الوضوء بالخارج من كل منهما فان
 بالت وحاض بأحدهما فقط اختص الحكم به ولو بالت بأحدهما وحاض بالانثروالوجه تعلق الحكم بكل
 منهما انتهى وهل يجري تفصيله السابق حتى لو كان أحدهما أصليا والانثروان اختص النقض بالأصلي
 وان بالت وأحاضت بهما وعلم ان قوله السابق وان كان يولد بهما ممنوع على اذ كان يولد بهما انتقض
 كل منهما مطلقا بل البول بهما دليل أصالتهما مر اه سم عبارة عرش فائده ولو خلق له فرجان
 أصليان نقض الخارج من كل منهما أو أصلي وزائدوا تبين فلا نقض بالخارج من أحدهما للشك ولا نقض
 الا بالخارج منهما معا فالواحد أحدهما وانفتح تحت المعدة فلا نقض بالخارج من انسد الأصل
 لا يتحقق الا بانسد ههما معا وينقض الخارج من الفرج الذي لم ينسد لانه ان كان أصليا فالنقض به
 ظاهر وان كان زائدا فهو بمنزلة الثقب المتفتح مع انسداد الأصل فالنقض به متحقق سواء كان زائدا أو أصليا
 بخلاف الثقب اه (قوله حكم منفتح الخ) أي وسأفاته لا ينقض خارجه اذ كان الأصل منفتحاً (قوله أو
 بالانثروتنقض بينه وبين قوله ولو رجحا سم عبارة الكردى عطف على ربحا وكذا قوله أو وصل وقوله أو خرجت
 اه لكن في عطف الأخير من نوع تسامح (قوله خلافا لهما) وهم فيه) عبارة في شرح الارشاد والوجه انه لو
 رأى على ذكره بالانثروتنقض وضوءه الا اذا لم يحتل طر وه من خارج خلافا للغري كالجرح من طرية
 وشك في انها من الظاهر أو الباطن اه سم على المنهج ولا يكف عن التها أي وان أدى ذلك الى التصار رأس
 ذكره بثوبه لا لالحكم بنجاستها عرش (قوله يقيناً) معقول لكانت (قوله والافلا) يدخل فيه الشك سم
 قول المتن (أودر) وتعبيره أحسن من تعبيرة أصله والنتية بالسليدين اذ للمرأة ثلاث مخارج اثنتان من قبل
 وواحدة من دبر وشبهه ما لو خلق له ذكر ان فانه ينقض بالخارج من كل منهما وكذا لو خلقا للمرأة فرجان
 نها يتوهم في (قوله وهو) أي الباسور (داخل الدراج) جله حالية (قوله اذ خرجت) ينبغي أو زاد خروجها
 سم (قوله حال خروجها) أي بعده اما حال وقوع الخروج فينبغي عدم صحة الوضوء فتأمل وقوله ثم أدخلها

وان تعدد ان لم يمتنع
 وبأدنه أو أحضت حكم منفتح
 تحت المعدة أو بالزاد عليه
 ولم يحتمل كونه من خارج
 خلافاً لهما وهم فيه أو وصل
 نحوه ذهب الى يجب غسله
 في الجنابة وان لم يخرج الى
 الظاهر أو خرجت وطرية
 فرجها اذا كانت من وراء
 ما يجب غسله يقيناً والافلا
 أم المثلث فلا بد من خروج
 من فرجه (أودر) كاللم
 الخارج من الباسور وهو
 داخل الدبر والخارج
 وكالباسور نفسه اذا كان
 ثابتاً داخل الدبر فخرج
 أو زاد خروجاً جرحاً فعد
 الزجور اذا خرجت فسلو
 فوضأ حال خروجها

وكذا ينبغي بين قوله ولو ربحا وقوله أو بالانثروتنقض بينه وبين قوله ولو رجحا سم عبارة الكردى عطف على ربحا وكذا قوله أو وصل وقوله أو خرجت
 اه لكن في عطف الأخير من نوع تسامح (قوله خلافا لهما) وهم فيه) عبارة في شرح الارشاد والوجه انه لو
 رأى على ذكره بالانثروتنقض وضوءه الا اذا لم يحتل طر وه من خارج خلافا للغري كالجرح من طرية
 وشك في انها من الظاهر أو الباطن اه سم على المنهج ولا يكف عن التها أي وان أدى ذلك الى التصار رأس
 ذكره بثوبه لا لالحكم بنجاستها عرش (قوله يقيناً) معقول لكانت (قوله والافلا) يدخل فيه الشك سم
 قول المتن (أودر) وتعبيره أحسن من تعبيرة أصله والنتية بالسليدين اذ للمرأة ثلاث مخارج اثنتان من قبل
 وواحدة من دبر وشبهه ما لو خلق له ذكر ان فانه ينقض بالخارج من كل منهما وكذا لو خلقا للمرأة فرجان
 نها يتوهم في (قوله وهو) أي الباسور (داخل الدراج) جله حالية (قوله اذ خرجت) ينبغي أو زاد خروجها
 سم (قوله حال خروجها) أي بعده اما حال وقوع الخروج فينبغي عدم صحة الوضوء فتأمل وقوله ثم أدخلها

سأقي في الصوم أن المعتقد لا يبطل الصوم بإدخالها سم (قوله حتى دخلت) أي المقعدة (قوله ولو انفصلت على تلك القطنة الخ) صريح في عدم النقص بأخذ قطنة كانت عليها حال خروجها هذا ينبغي أن يكون المراد أن المنفصل المذكور لم يدخل ثم خرج والانقض سم (قوله كما يأتي) أي في الصوم (قوله فمحمّل) أي قدم النقص بردها محمل مطابق الواقع (قوله هـ) أي خبر قوله ويبحث الخ (قوله بل لأوجهه) أي ذلك البحث أي قوله وإن قلنا يفسر بنقض (قوله وذلك) أي النقص بغير وجوب الخ (قوله هـ) أي الغائط وما عطف عليه وقوله كل خارج أي من القبيل أو الدر غير الغائط وما عطف عليه قول المتن (الآلاني) ومثله الوليد الجفاف على المعتقد لأن الولادة موجبة للغسل فلا توجب الوضوء شغناو بجري أي وفا للآلانية وسم بخلافه للشرح والمغنى كما يأتي (قوله أي من المتوضئ) أي قوله ولو خرج في النهاية الآتية على ما قيل وإلى قوله وزعم في المغنى الإذ ذلك القول وقوله وزعم الآية أنه أوجب (قوله أي من المتوضئ الخ) كان أمي يعمد نظير أو احتلام بمكلمة معني أي أو فكر أو وطء ذكر أو بهيمة أو جمره أو أيا لاجه في حقة كردى وشغنا (قوله وحده الخارج منه أولا) سيد كبري رهما (قوله أن التيمم) أي للعبادة نهاية (قوله بوضوئه) أي للغسل (قوله وذلك) أي استثناء العائلي (قوله أعظم الأمرين) أي من جنس واحد يدفع به الاعتراض بأن الجائع في رمضان وجب أعظم الأمرين وهو الكفارة بخصوص كونه جماعا أو دونها وهو القضاء بعموم كونه يفسر كذا نقل عن الشيخ حيدان أقول قد يمنع أن الكفارة أعظم من القضاء بل قد يدعى أن القضاء أعظم من الكفارة بالنسبة لبعض الأفراد فلا يتوجه السؤال من أصله عـش (قوله لأن حكمهما أعظم) عبارة أنها يتوالمخني لأنها بمنعان بحصة الوضوء مطلقا فلا يجامعها بخلاف خروج المني يصح معه الوضوء في صورته التي فيها معاه اهـ (قوله ولو خرج من معني غيره) محترز زمني المتوضئ وقوله أو أنفسه الخ محترز الخارج منعا لألا قوله كتحفة محترز وحده (قوله كتحفة الخ) الظاهر أنه مبني على نقض الولادة سم أي وفا بالغنى وخلافه للآلانية عبارة الأول لم يولد ولو ادعى إباحة النقص وضوؤها كافي فتاوى شيعي أخذ من قول المصنف أن وضوها يبطل بذلك لأن الولد لم ينعقد من مناهي غيرها اهـ وعبارة الثاني ولو أنشئ ولدا جافا وجب عليها الغسل ولا ينقض وضوءها كافي به الوالدة الله تعالى تبالزركشي وغيره وهو وإن اعتقد من مناهي ومنه لكن استحالة الحيوانية فلا يلزم أن يعطى سائر أحكامه ولو أن بعض هؤلاء كند انتقض وضوءها ولو اغسل عليها اهـ وفي سم مثله قال عـش قوله مر والباقي أي أو مضغفة بما سم على ج وفيه رد على قول ج أن المرأ إذا ألقت مضغفة وجب عليها الغسل لاختلاطها بمني الرجل أي أو وعلق بقافة قياسا على المضغفة يأتي أن كلامه قلته للنفس اهـ وفي الكردى مانصة وسئل الجبال الزمي عن تحالف مع الخياط في افتاء والده فاجاب بان ما نقله الخطيب صحيح لكنه مجموع عنوني سم على التحقظ بظاهره اهـ إذا برز بعض العضو ليحكم بالنقص بناء على أنه منفصل لا لا انتقض بالشك فإذا تم خروجهم منفصلا حكما

الطلبة أنه ينبغي أن لا يصح الوضوء حال خروجها كإيا يصح الوضوء حال خروج البول وهو خطأ لأن الوضوء هنا حال خروجها أي بعده انحماها فغير الوضوء بعد انقطاع البول وهو صحيح فتأمل ما حال وقوع الخروج فينبغي عدم صحة الوضوء فتأمل اهـ (قوله أدخلها) سأقي في الصوم ببيان أن المعتقد أنه لا يبطل الصوم بإدخالها (قوله ولو انفصل الخ) صريح في عدم النقص بأخذ قطنة كانت عليها حال الخروج هذا ينبغي أن يكون المراد أن المنفصل المذكور لم يدخل ثم خرج والانقض (قوله الإلاني) المعتقد أن الولادة لا يلزم لتخرج المني فلا تنتقض بخلاف خروج عضو منفصل فانه ينقض ولو وجب الغسل وظاهره أنه إذا برز بعض العضو ليحكم بالنقص بناء على أنه منفصل لا لا انتقض بالشك فان تم خروجهم منفصلا حكما بالنقص والا فلا اهـ ولو خرج جميع الوالدة متقاعا على دفعات فينبغي أن يقال أن تواصل خروج أجزائه المتقطعة بحيث نسب بعضها لبعض وجب الغسل بغير وجب الأخير وتبين عدم النقص بما قبله والابان خرجت تلك الأجزاء متعاقبة بحيث لا ينسب بعضها البعض كان خروج كل واحد ناقضا واغسل ولو خرج ناقصا عضو ناقصا راضا كان

ثم أدخلها لم ينتقض وان
اتكاعها بقطنة حتى
دخلت ولو انفصل على
تلك القطنة شئ منها لم يخرج
حال خروجها ويبحث بعضهم
النقص بما خرج منها لا
بغير وجه الآلانية باطن الدر
فان ردها بغير باطن كفه
فان قلنا لا يفسر بردها
أي وهو الأصح كما يأتي
فيمتثل وان قلنا يفسر
نقضه بغير باطن كفه
وذلك للنص على الغائط
وبالسر والسر والرج
وقيس بها كل خارج (الا
المنى) أي من المتوضئ
وحده الخارج منه أولا فلا
نقض به حتى يصح غسله
وان لم يتوضأ تنقاعا على ما
قيل وينوي وضوئه سنة
الغسل لا رفع الحدث وزعم
أن التيمم حينئذ يصل به
فروضناظر البقاء وضوئه
غلط لأن الجنابة وتوحيدها
توجب التيمم لكل فرض
وذلك لأنه أوجب أعظم
الأمرين بخصوص كونه
مينا فلا وجب أدونهما
بعموم كونه خارجا وانما
نقص الحيض والغفاس
لأن حكمهما أعظم ولو
خرج منه من غير أو نفسه
بعد استدلاله بنقص

بالنقض والافلاو اذا خرج بعض الواليع استنار باقيه وقتلنا: ينقض فهل تصح الهلا تحتشد لا لانعلم اتصال المستتر منه بنجاسة أولا كإحدى مسئلة الخط فيه نظر ومال ان الرمي للاول فليجبر انتهى اه وفي الجبري عن الشوري ما نصه وما يخرج بعض الواليع ينقض ولا يلزمها به غسل حتى يتم جمعه قال شيخنا مر ولا يعبد ما فعلته من العباد قبل تمامه وقبل يجب الغسل بكل عضو لا يعقده من منبه ما ودفع بانه غير محقق وقال الخطيب تغير بين الغسل والوضوء في كل خروج حاصل المعتمد ان الولادة لا بالوالد والقاع هو العلقه كخروج المني فلا تنقض بخلاف خروج عضو منفصل فانه ينقض ولا وجب الغسل قال الشيخ سم واذا افاننا بعدم النقض بخروج بعض الواليع استنار باقيه فهل تصح الصلاة تحتشد لا لانعلم اتصال المستتر منه بنجاسة أولا كإحدى مسئلة الخط فيه نظر ومال شيخنا الاول وهو متجه اه وقوله وقبل يجب الخ يعني به الشارح (قوله على الاوجه الخ) قدم ما فيه ولو خرج جميع الواليع قطعنا على دفعات فينبغي أن يقال ان قواصل خروج آخراته المتقطعة بحيث ينسب بعضها البعض وجب الغسل بخروج الاخير وتبين عدم النقض بما قبله والابان خرجت تلك الاخره متفصلة بحيث لا ينسب بعضها البعض كل خروج كل واحدنا قضا ولا يغسل ولو خرج ناقصا عضوا ناقصا عارضا كان انقطع عنه وتختلف عن خروجه توقف الغسل على خروجه امر انتهى سم على حج وقوله على خروجها أي على الاتصال العادي على ما قدمه والافلا يجب غسل لان كلامهم مبني على انه وهو انما ينقض على امر الان بان الخارج أو لما أطلق عليه اسم الواليع فأوجب الغسل بخصوصه حيث خرج باقيه مطلقا هذا وما قاله من ان خروج جفمتقرا لا وجب الغسل حتى بالجزء الاخير فيه نظر لانه بذلك يتحقق خروج الواليع تمامه فلا وجب لعدم وجوب الغسل بخروج الجزء الاخير وقوله السابق وجب الغسل بخروج الاخير وهل يتبين حينئذ وجوب قضاء الصلوات السابقة أولا؟ فيه نظر والمجيبه الا ان الثاني سم على البهية أقول وهو ظاهر بل لا وجه لغيره بنا على ما عهده من أن بعض الواليع لا وجب الغسل عن (قوله مطلقا) أي أولا وأنا بنا (قوله لا تحتلها الخ) هذا يقتضي أن خروج عضو من الواليع كذلك وفي فتح الجواد قضية العلة أن خروج بعضه كخروج كاهوهو يتجملها فان قال الملاحظ هانسم الولادة وهو متنفذ اذ لا دليل على هذه الملاحظة اه وعموم ما ذكر يقتضي انه لا فرق عند الشارح بين انفصال جزء من الواليع أولا وبعبارة في الاعياب ولا يشترط انفصال الواليع لئلا يسقط غسله كإجماعه وهو ظاهر بل لو خرج منه شيء الى ما يجب غسله من الفرج ثم جمع وجب الغسل وينكر الغسل بنكر الواليع الخاف لما تقرر انه مني منعقد اه وتقدم أن الجمال الرمي مخالف للشارح فيما ذكر كردي (قوله بان لم يخرج منه شيء) أي وان لم يلصقها بما يقو بأن في الشارح مثله (قوله ولو القم) هل ينقض حينئذ خروج يده ونفسه منه لان خروج الرمي ناقض والنقض بذلك في غاية الاشكال والمعتمد عند شيخنا الشهاب الرمي بخلاف ذلك واختصاص هذا الحكم بما يطرأ انتفاحه دون المنفخ أصالة سم على حج اه عشا عبارة الكردي وعند الشهاب الرمي والجمال الرمي والخطب والطلاوي وغيرهم لا ينقض ما يخرج من المنافذ المفتوحة كالقلم والاذن بخلاف ما إذا انفتح لم يخرج آخر فانما خرج ينقض من أي موضع كان اه (قوله أو أحدهما) عطف على الفرجين

كضيق من امر أهله الاوجه
لا تحتلها بجني الواليع
وزعم ابن العماد النقص
بخروج منها مطلقا
لا تحتلها ببله فخرجها
بان ذلك الاختلاف غير
محقق دائما فساوت الرجل
(ولو) خلق مسند الفرجين
بان لم يخرج منها شيء
نقض ما خرج من أي محل
كان ولو انعم أو أحدهما
نقض

انقطع يده وتختلف عن خروجه توقف الغسل على خروجها امر (قوله كضيق) الظاهر انه مني على نقض الولادة (قوله ولو القم) هل ينقض حينئذ خروج يده ونفسه منه لان خروج الرمي ناقض والنقض بذلك في غاية الاشكال والمعتمد عند شيخنا الشهاب الرمي بخلاف ذلك واختصاص هذا الحكم بما يطرأ انتفاحه دون المنفخ أصالة * (مسئلة) * لو خلق انسان ولداه بالكا يستولم بنفخه لم يخرج وقتلنا ما عهده شيخنا الشهاب الرمي من أن المنفخ أصالة كالقلم لا يقوم مقام الاصل في هل ينقض هذا بالنوم الغير الممكن أخذا باطلاعهم اذ النوم الغير الممكن ناقض فيه فليحتمل أن يقال بعدم النقض لان علة أن النوم الغير الممكن مظنة لخروج شيء من البدن اذ لا دور له ويحتمل النقص أخذا باطلاعهم واكتفاء بان النوم مظنة لخروج في الجملة أي بالنظر لغير مثل هذا الشخص ولعل الاقرب الاول لا يقال يؤيد الثاني انه يحتمل الخروج من القبل لانه

(قوله المناسبه الخ) ينبغي وغير المناسبهما بناء على النقص بالنادر سم (قوله سواء كان الخ) واجب
 الى قوله وفيه نظر الخ (قوله فليقتضيه مسه) أى الاصلى مفرع عليه (قوله ويجبالخ) بالجزء عطف على
 ينقض مسه (قوله بالاجتماع الخ) أى الاصلى (قوله خلافا لشيخنا) أقول يحتمل أن يكون مراد شيخ الاسلام
 ما يكون مع ذهاب الصور بالكلية فجميع كلام الشارع ويحتمل أن يبقى على وهو ما اقر به بمجرد
 بقاء الصور ولا انفصاله والانتفاء كل من قبلي الخفى لانه اما على أو بصوره بصري وقوله وهو الاقرب أى
 الموافق لها بقاها الخفى (قوله فليقتضيه الخ) خلافا لها بقاها الخفى كما بأتى (قوله مسه الخ) أى الاصلى (قوله
 الانتفاء) أى يخرج الخارج منه كرى (قوله حيث) أى حين اذ كان الانسداد أصليا وكذا الحكم
 عند الشارع اذ اكل عارضا كما بأتى وأما الرمى ومن يحتاجه فالحكم كذلك عندهم فى الانسداد الغارض
 وأما الخلق فينعكس الحكم فيه عندهم فتنتقل الاحكام كما فيها الى المنعطف وتسلب عن الاصلى كرى
 (قوله خلافا لما قد بوهمة كلام الماوردى الخ) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرمى ما اقتضاه كلام الماوردى
 فثبت للمنفع جميع أحكام الفرع حتى يجب ستره اذ كان فوق السرة وهل له حرم يحرم التمتع به كحرم
 ما بين السرة والركبة لانه حرم الفرع في نظر القياس حرمه التمتع به من الحائض وأنه لا حرم له وان ما بين
 السرة والركبة وركبته تعالى واذا وجب ستره هل يجب كشفه عند السجود أو لا بل يستعمله مستورا
 الظاهر هو هو الثاني لان فى ذلك جعابين حصول السجود والستر لان السجود مع الحائض جائز للعذر كفى
 نصا يترجح ما اشتق ازالتها سم قال غش فرع لو خلقت السرة فى محل أعلى من محلها الغالب كسره
 أو الركبة أسفل من محلها الغالب قال وجه اعتبارهما دون محلها الغالب فيحرم الاستمتاع بما بينهما وان زاد
 على ما بينهما من محلها الغالب ولو لم يتخطى له سرة أو ركبة قدر باعتبار الغالب سم على المصلحة (قوله أو غير
 منسدة) أى أو خلق غير منسدة المخرج فالصبر راجع الى الواحد من الفرعين أو ألهمنا باعتبار المخرج قاله
 الكردى والاولى ارجاعه لحسن المخرج الصادق لهما وبأحدهما كما بأتى عن غش قول الملتز (انسداد
 مخرج) أى أى حسنه فصدق بما لو انسداد مخرج غير مخرج انفتح له ثقبه عس عبارة سم ظاهر كلام الجمهور
 أنه يكفي انسداد أحد الفرعين وصرح الصبرى باشتراط انسدادهما وأنه لو انسداد أحدهما فالحكم للثاني
 لا غير وبسط الشارح الكلام على ذلك فى شرح الارشاد وذكر ان اشتراط الصبرى يضاعف قال كاصح به
 الأذرى وغيره اه وياتى انقاع المغنى ما وافقه (قوله المعتاد الخ) عبارة النهاية الاصلى فيلا كان أو دوا
 بان لم يخرج منه شئ وان لم ينسد لمصلحة اه زاد المغنى وما تقر من الاكتفاء بأحد المخرجين هو ظاهر كلام
 الجمهور وهو المعتمد وان صرح الصبرى باشتراط انسدادهما وقالوا انسداد أحدهما فالحكم للباقي لا غير
 اه (قوله وهى) أى العدة أى المراد بها (قوله ستره) أفرادهم بفتح المدة ماتحت السرة نهاية قال غش
 قوله ماتحت السرة أى بما يقرب منها فاصبره بانقاعه فى السابق والقدم وان كان اطلاق المصنف يشمل ذلك

لا أو لاحتمال الخ ورج منه لتدبره كاصحواه الآن يقال تستثنى هذه الحالة فيقام به الفعل بمقام البرحتى
 فى خروج الرغ وفيه نظر فليتمل (قوله المناسبه) ينبغي وغير المناسبهما بناء على النقص بالنادر (قوله
 خلافا لما قد بوهمة كلام الماوردى الخ) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرمى ما اقتضاه كلام الماوردى فثبت للمنفع
 جميع أحكام الفرع حتى يجب ستره اذ كان فوق السرة وهل له حرم يحرم التمتع به كحرم ما بين السرة
 والركبة لانه حرم الفرع فيه نظر والقياس حرمه التمتع به من الحائض وأنه لا حرم له وان ما بين السرة
 والركبة وركبته تعالى واذا وجب ستره هل يجب كشفه عند السجود أو لا بل يستعمله مستورا والظاهر الثاني
 لان فى ذلك جعابين حصول السجود والستر لان السجود مع الحائض جائز للعذر كفى نصا يترجح ما اشتق ازالتها
 ويقاوم ما لو احتاج لستر بعض صورته يديه فان الظاهر انه يستعمله بدوان فان ستر ذلك الحلى بان بعض
 البدن لم يوضع لستر (قوله ان انسد مخرج) ظاهر كلام الجمهور انه يكفي انسداد أحد المخرجين وصرح
 الصبرى باشتراط انسدادهما وأنه لو انسداد أحدهما فالحكم للثاني لا غير وبسط الشارح الكلام على ذلك فى

المناسله أولهما سواء
 أكان انسدادها انعام أم لا
 خلافا لشيخنا وصرح
 الماوردى بأنه لا يثبت الاصلى
 أحكامه محتمل وفيه نظر
 لبقاصورته فليقتضيه مسه
 ويجب الفصل والحد
 بالاجمال لا يراج فيه وغير
 ذلك ثم رأيت صاحب
 البيان يصح الانتقاض بمس
 وظله بأنه يقع عليه اسم
 الذكر وهو صريح فيما
 ذكره فعمله أنه لا يثبت
 للمنفع حيث لا انتقض
 خلافا لما قد بوهمة كلام
 الماوردى المذكور وأد
 غير منسدة وانما طراه (ان
 انسد مخرج) المعتاد أى
 صار بحيث لا يخرج منه شئ
 (وانفتح) مخرج (تحت)
 معدنه وهى شفع فكسر
 فى الاضعف وفتح أو كسر
 فكسرون وكسر أولهما
 مره وحقيقتهما مستقر
 الطعام من الخنفس تحت
 الصدوا الى السرة (مخرج)
 المعتاد) خروج (نقض)
 الاذلا بد لانسداد من يخرج
 يخرج منه معدنه

فلمراجع اه قول المتن (وكذا نادر) ينبغي أن يكون المراد بالنادر غير المعتاد فيشمل ما لم يعهده خروج أصلا ولا مرة سم (قوله وكذا الرجح الخ) هذا ما نقله في أصل الروضة ثم استدرك عليه في ذاتها فقال والذهب ان الذي من المعتاد وقال الاذرى انه الصواب انتهى اه بصري قول المتن (أو فوقها) بقي ما لو انتفع واحد تحتها وأخرفوها والوجه ان العبرة بما تحتها ولو انتفع اثنتان تحتها وهو منسدفه بل ينقض خارج كل منهما مطلقا أولا لأن يكون أحدهما أسفل من الآخر أو أقرب إلى الأصلي من الآخر فهو المعترف به فطر سم على ع قول ولا يعد أن يقال ينقض الخارج من كل منهما متزايلا بل هما مرة الأصلين وهو مقتضى قول سم على شرح المسحوق تعدد هذا التقسيم كان يخرج الخارج من كل من ذلك التعدد فبني النقض بخروج الخارج من كل سواء حصل افتتاحهما أو لم يتألف بهما متزايلا أصليين مر ويجوز التحليل أو طوع في هذا التقب وان لم يكن للعلية تدوير مر اه بحروفه فانه أطلق في التقب فيشمل المتخاذه وبما بعضها فوق بعض ع (قوله أي المعدة الخ) عبارة المغنى والنهابة أي المعدة والمراد أدق تحتها كأي بعض النسخ أو فوقه أي فوق تحت المعدة مخي تداخل هي بان انتفع في السرة وأما خارجها فمما فوق ذلك اه (قوله بالقي أمسه) انما تحتها الطبيعة تالقية إلى الأسفل ثانيا بوقته (قوله عنه غنى) أي لا ضرر وره إلى جعل الحادث مخترعا مع افتتاح الأصلي مغنى ونهابة (قوله لم يثبت له الخ) هذا في العارض أما الخلق فمفتحه كالصلي في سائر الأحكام كما أفق به الولد رحمه الله تعالى والمسجد حشد كعضو رائد لا وضو مجسمه ولا غسل باليا بل باليا لا يباح فيه فانه المازدي وهو المعتاد وان قال في المجموع لم أر لغره تصر بحجابه افتتحة أو مخالفتها ويؤخذ من التعبير بالانفتاح انه لو خرج من تحفه لا ينقض لانفتاحه أصالة تها يتزاد المغنى وان استعده بعض المتأخرين وما راد الاستعداد أن الانسان لو خلق له ذكر فوق سريته بولم ينمو بجماعه به ولا ذكر له سواء الأثرى انما في الأحكام علموا ينبغي أن يقال انما جعل له حكم النقض فقط ولا حكم له غير ذلك اه وقوله بعض المتأخرين يعني به الشارح (قوله لو انما يمكنه) أي المنفيع الناقض ثمانية ومعنى أي سواء كان الانفتاح أصليا أو عارضا ع (قوله لم ينقض وضوه) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله لانه جعل الخ) هذا بقطع النظر عن حل الشارح فانه حل المتن على الاستعداد الطارئ وذكركم الاستعداد الأصلي قبله على خلاف ما سلمه أنها يتوالمغنى (قوله ثم فصل الخ) أي بقوله وهو منسدف الخ وقوله وهو منقطع الخ (قوله وقد يجب بان قوله الخ) ويجاب أيضا بان قوله أو فوقها غير معطوف على تحت بل معمول المحذوف أي انتفع وجه المحذوف معطوف على جملة قوله ولو انسد مخرجه لكن رد على هذا ان مثل هذا العطف من خصائص الواو كافي الالفه وهو أي الواو انفردت بعطف عامل من الالفه في قوله الآن يجعل وأما واو ويكتفي بذلك في هذا الحكم أو يخص ذلك الحكم بحيث لا يشمل ما نحن فيه سم وقد يدعي أن هذا الجواب تفصيل جواب الشارح (قوله لا يقيد بما قبله) يعني الاستعداد الأصلي بل الأصلي (قوله أي التمييز) أي قوله وقد يفتني في النهاية يتوالمغنى (قوله لا يقيدون) ومنه التحليل والمخوليا وغيرهما من بقية أنواعه وهو زوال الأدوار بالكلية مع بقاء القوة والحركة في الأعضاء شخشا (قوله أو أغما) ولو كان لولي حالة الذكرك فينقض طهره عندنا خلافا لما لمالك وترجى اه يعبري

شرح الارشاد وذكرا^١ تراط الصبري ضعيف قال كما صرح به الاذرى وغيره (قوله وكذا نادر) ينبغي أن يكون المراد بالنادر غير المعتاد فيشمل ما لم يعهده خروج أصلا ولا مرة (قوله أو فوقها الخ) بقي ما لو انتفع واحد من تحتها وأخرفوها والوجه ان العبرة بما تحتها ولو انتفع اثنتان تحتها وهو منسدفه بل ينقض خارج كل منهما مطلقا أولا لأن يكون أحدهما أسفل من الآخر أو أقرب إلى الأصلي من الآخر فهو المعترف به فطر سم على ع (قوله لم يثبت له الخ) قال المحلى أما الأصلي فالحكمه بما قبله وفي الجواهر أنه لا يثبت له شيء من أحكام الفرج الاطوة والروضة (قوله وقد يجب الخ) يجب أيضا بان قوله أو فوقها غير معطوف على تحت بل معمول لمحذوف أي انتفع وجه المحذوف معطوف على جملة قوله ولو انسد مخرجه الخ لكن رد على هذا ان مثل هذا العطف من خصائص الواو كافي الالفه في قوله أي الواو انفردت بعطف عامل من الالفه في قوله الآن يجعل

(وكذا نادر كدود) ومنه السهم وكذا الرجح هنا وان كان مطلقا معتادا (في الاظهر) كالمعتاد (أو) انتفع (فوقها) أي المعدة أو فوقها وأما ذهابها (وهو) أي الأصلي (منسد) انسداد طارئا (أو) انتفع (تحتها) وهو منقطع فلا ينقض خارجه المعتاد والنادر (في الاظهر) لانه من فوقها وفيها ومحاذها بالقي أمسه ومن تحتها عنه غنى وحيث ينقض المنفيع لم يثبت له من أحكام الأصلي غير ذلك وفي المجموع لو انما يمكنه الأرض أي مشلا لم ينقض وضوه (تسبه) ظاهر المتن هنا مشكل لانه جعل انسداد الأصلي مقسما في فصل بين انسداده وانفتاحه وقد يجب بان قوله أو فوقها معطوف على تحت لا يقيد ما قبله وتعد ذلك قد يقع في كلامهم (الثاني زوال العقل) أي التمييز ينجون أو أغما

عبارة عش ومن الناقض أيضا استغراق الأولياء أخذنا من إطلاقهم خلافا لما توهمه بعض ضعفة الطلبة
 اه وعبارة شيخنا هو أي الانحياز والاشغال والشغور من القلب مع الغشور في الاعضاء هو غير ناضف في حق
 الانبياء كالنوم ومن الانحياز ما يقع في الحام وان قل فينقض الوضوء فلينبه اه وقوله وهو غير ناضف
 في حق الانبياء كالنوم في عش والبعيرى مثله **(قوله)** ونحو سكر كان زال بمرض فاهم عش **(قوله)**
 للخبير الصحيح في نام الخ أي غير النوم مما ذكرنا من في النهول الذي هو مظنة طهر وشي من البركة
 أشعر به الخبر معنى ونهاية **(قوله)** في تعريف العقل الخ والعقل لغة المنع لانه يمنع صاحبه من ارتكاب
 الفواحش وأما اصطلاحا فحسن ما قيل فيه انه صفة تميز بها بين الحسن والقبح وعن الشافعي أنه آلة
 التمييز وقيل هو غيرة تتبعها العلم بالضرر وإن عند سلامة الآلات وقيل غير ذلك واختلف في محله
 فقال أصحابنا وهو جهر المتكلمين انه في القلب وقال أصحابنا أي خذفت أو كثر الأطباء انه في الدماغ **(قائدة)**
 قال الغزالي الجنون زيل العقل والاشغال منه غمره والنوم يستمره معنى عبارة شيخنا والصحيح انه في القلولة
 شعاع مثل بالعلم اه **(قوله)** وهو أفضل من العلم ان أراد بالفضل الاشراف فهو محتمل أو الأكثر
 نوايا فعمل تأمل أو أراد بالعقل الغيرة أو الصنع فيها بصري أقول وكلامهم كالصريح في الاول **(قوله)**
 ومن عكس الخ عبارة شيخنا وقال الرطبي بالشيء أي العلم أفضل من العقل وهو المعتقد لاستزاد من العلم
 تعالى وصف به لا العقل اه وقوله وهو المعتقد قد يناقض قوله بعد هذا الخلاف مما لحظنا تحت اه فآمل
(قوله) من حيث استزاد ما تأمل سم عبارة البصري مانه وكان الشيخ يحيى الدين الكافجي يقول العلم
 أفضل باعتبار كونه أقرب إلى الفضاء على معرفته وصفاته والعقل أفضل باعتبار كونه منبع العلم وأصله
 وحاصله أن فضيلة العلم بالنظر أفضل من العقل بالوسيلة إلى العلم اه **(قوله)** متصل إلى قوله أو هل الذي
 المعنى الاقوله فاعده وقوله يؤخذ في الخروج وقوله القاعدة والى قوله كساو الخ في النهاية الاما ذكر وقوله مع
 علم تذكر إلى مع القول المتن **(الانوم الخ)** لا يخفى أن النوم المذكور مستثنى من محذوف أي زوال
 العقل بشي الانوم الخ سم ويستحب الموضوع على نام ثم كثر وجب من الخلاف معنى وأسنى وكردى ويخينا
(قوله) فاعده التقيد بالقاعدة الذي زاد قد رد عليه أن القائم قد يكون ممكنا كالألتصاف بخرج بيزر جليه
 وألحق المخرج بشي مرتفع إلى الحد المخرج ولا يتبعه إلا أن هذا يمكن مانع من النقص فينبغي الاطلاق ولعل
 التقيد بالنظر الغالب سم على ج اه عش ونقل شيخنا عن الشيخ عطية أن من فاه قائما ممكنا فلا
 ينتقض وضوعه ثم قال وقد تقيد عبارة الشيخ الخطيب ثم ساقها **(قوله)** ولودا بة سائرة فخير السائر من باب
 أولى كردى **(قوله)** وأحتج أي ضم ظهره وساقه بعسمة أو غيرها بما يتعبه الكردى الاحتباء هو أن
 يجلس على البير أو فاعز كتبه محتو بالعلم بما يديه أو يجمع بينهما وظهره بنحو عسمة كما يفعله بعض
 الصوفية اه **(قوله)** وليس الخ ولا فرق بين التحفيز وغيره وهو ماص في الروض وغيره ثم ان كان
 بين مقعده ومقره تحاف يقض كإتقائه في الشرح الصغير عن الروابي وأقرب مخطيب ونهاية **(قوله)** تحاف
 ولودا التحاف بنحو قطن لا ينتقض زادي وشيخنا **(قوله)** للامن من خروج شي أي من دبره ولا عبرة بالجنال
 خروج من قبله وان اتعاده لاشأنه التدور شيخنا وعش ورسدى **(قوله)** وعليه أي التمكن
(قوله) حتى يتحقق رؤسهم أي يقرب خفتان رؤسهم وألوه خفتن رؤسهم الأرض حقيقة أي وصلت إليها

أن تجعل أو مجازا عن الواو ويكتفي بذلك في هذا الحكم أو يحض ذلك الحكم بحيث لا يشمل مانع فيه **(قوله)** من
 حيث استزاد اه يتأمل **(قوله)** الانوم الخ لا يخفى أن النوم المذكور مستثنى من محذوف أي زوال والعقل
 بشي الانوم الخ **(قوله)** فاعده يمكن التقيد بالقاعدة الذي زاد قد رد عليه أن القائم قد يكون ممكنا كالألتصاف
 بخرج بيزر جليه وألحق المخرج بشي مرتفع إلى الحد المخرج ولا يتبعه إلا أن هذا يمكن مانع من النقص فينبغي
 الاطلاق ولعل التقيد بالنظر الغالب **(قوله)** وعليه جلتنا خبر مسلم الخ فان قلت جلي الجبل هذا ليس بأولى
 من جلله على النوم التحفيز لانه لا يمنع أدر الخروج المخرج قلت بل هو أولى لان خروج المخرج قد ينفخ

أو نحو سكر ولو لم يكن مقعده
 اجاعا أو نوم للخبير الصحيح
 فن نام فلتوضا وقد بينت
 خلاصتها للعلماء في تعريف
 العقل وتوابعه في شرح
 العباير وهو أفضل من العلم
 لانه منبعه وسواس العلم
 يجري منه مجرى النور ومن
 الشمس والروية من العين
 ومن عكس أراد من حيث
 استزاد ما أنه تعالى وصف
 به لا بالعقل (الا) متصل كما
 عرف في تفسير العقل بما
 ذكر (نوم) فاعده (يمكن)
 مقعده أي أليس من مقعه
 ولودا بة سائرة وان استند
 المال زوال عنه لسقط أو
 احتجب وليس بين بعض
 مقعده ومقره تحاف للامن
 من خروج شي ينتقض عليه
 جلتنا خبر مسلم أن الصحابة
 رضي الله عنهم كانوا ينامون
 ثم يصلون ولا يتوضون وفي
 رواية لابن داود ينامون
 حتى يتحقق رؤسهم الأرض

أرتفع اللذان بجبري (قوله ويؤخذ الخ) ولو نام بمكان آخر عدل بجبر رجمته أو بجو مسهاله اعتد
 الشارح في الإيجاب وغيره وجوب الاختيار لانه ظن أقامه الشارح مقام البين بل صوته في فتاوه قال
 الزبائدي في شرح المحرر والذي اعتده شيخنا الجلال الرملي انه لا يجب عليه قبول خبره فلا نقض بأخبار العدل
 اهـ ولا تبطل الصلاة بنوم ممكن قال القليوباني وإن طال ولو فرج كن قصير وخالفه شيخنا الرملي في الركن
 القصر لان تعاطيه باختياره فهو كالعدو وفيه بحث انتهى اهـ كردى وأقر سم وعش ماقاله الرملي
 في المسئلة الثانية وعتده الجبري ماقاله الرملي في المسئلتين وكذا اعتده شيخنا فالو قالوا آخره معصوم وأعدد
 التواتر بأنه خرج منه شئ محال فمكنه انتقض وضوءه لتيقن الخروج حيث بخلاف ما لو أخره عدل بذلك اهـ
 (قوله وقد تنازع الخ) اعتده هر سم وقال البصري يؤيد الاول ويضعف المنازعة فيه تعليههم لاستثناء
 نوم الانبياء وأولئك صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ببقطة قلوبهم فتذكر الخارج فتأمل اهـ (قوله وعلى هذا) أى
 على النزاع (قوله على الاول) أى المأخوذ من قولهم للام الخ (قوله فوجهه) أى عذر والالعقل سببا
 للحدث (قوله وان استغفر) وفي القاموس والاستغفار شاعفان يستل ازاريين فغذبه ما لواي اهـ (قوله
 النعاس) وهو أوائل النوم مالم يزل تسيره كردى (قوله نشوة السكر) بفتح الواو بلا همز عش عبارة
 الجبري عن الرمادى بفتح الواو على الأضعف مقدمات السكر وأما الهمز فالنوم قولهم نشأ الصبي غما
 وزاد اهـ (قوله وأنعس) قال في شرح الروض بفتح العين سم على حج وبعبارة المختار نعس بنفس
 بالضم ومثله في الصباح عش وبعبارة القاموس نعس كنعف فو ناعس اهـ وهي موافقة لما في شرح
 الروض (قوله وأهل زالت ألبه الخ) عبارة النهاية ولو زالت إحدى التي نام يمكن قبل انتباهه نقض
 أو بعده أوعده أو شئت في تقدمه أو أن ما خطر بباله رؤيا أو حديث نفس فلا اهـ (قوله لا أثره بخلافه
 الشك) هذه التفرقة غير متجعله لان الرؤيا ن كانت من خصائص النوم فلا فرق بين علم التذكر والشك
 في النقض حيث لا تخمين بل هي مرجع مع عدم التذكر أيضا لان وجود خاصة الشئ مرجح بل قد يعين وجوده
 وان لم تكن من خصائصه فلا وجه للتفرقة بينهما بالنقض باحدهما دون الآخر لا لان نقض بالشك وبالجملة
 فالوجه انه ان كان متماكلا أو احتمالا فلا نقض فهما أو الاحصل النقض فيما لم تأمل سم على حج اهـ عش
 عبارة النهاية والمعنى ومن علامة النوم الرؤيا فالورأى رؤيا وشك هل نام أو نعس انتقض وضوءه اهـ

جد بحث يخفى مع أدنى نوم بخلاف التمكن لانه يمنع الخروج فتأمل (قوله ويؤخذ من قولهم الخ) في
 فتاوى الشارح أنه سئل عن أخره عدل انه خرج منه حدث فهل يلزمه قبول خبره أولا كما أتى به بعض أهل
 البين فاجاب بان الصواب أنه يلزمه وزعم أن خبره لا يفيد البين بل الظن ولا يرفع يقين ظن حدث
 يبطله أنه لو أخره بوقوفه عنخاصة في المألزمه قبول خبره ومع وجود العلة المذكورة وجهه أن هذا وان كان
 ظنا إلا أنه قائم مقام البين شرعا في أبواب كثيرة اهـ وقضية توجهها أنه لو أصابه شئ من ذلك الماء الذي
 أخره بوقوفه عنخاصة فلهزمه تطهيره ثم رأيت التسمية لا تخفى في كلامه والوجه ان شرط لزوم قبول خبره أن
 لا يعلم أن مستنده في اختياره ظنه باجتهاد أو غيره أو يتردد في ذلك لان ظنه نفسه لا يؤثر في ظن غيره وأولى ولعل
 هذا في غاية الظهور وقد تأمل ثم تذكر قول المحصف السابق ولو أخره بتعصبه مقبول الرواية الخ وهو
 صريح في لزوم التطهير مما أصابه من الماء الذي أخره بوقوفه عنخاصة فيه (قوله وقد تنازع الخ) اهـ
 اعتده هر (قوله وأنعس) قال في شرح الروض بفتح العين (قوله وتيقن الرؤيا مع عدم تذكر نوم
 لا أثره بخلافه مع الشك الخ) هذه التفرقة غير متجعله لان الرؤيا ن كانت من خصائص النوم فلا فرق بين
 التذكر والشك في النقض حيث لا تخمين بل هي مرجع مع عدم التذكر أيضا لان وجود خاصة الشئ
 مرجح بل قد يعين وجوده وان لم تكن من خصائصه فلا وجه للتفرقة بينهما بالنقض باحدهما دون الآخر
 الاستحالة لان نقض بالشك وبالجملة فالوجه انه ان كان متماكلا أو احتمالا فلا نقض فهما أو الاحصل النقض
 فيما لم تأمل (قوله وتيقن الرؤيا الخ) صريح في انه يتصور تيقن الرؤيا بمن تذكر نوم ولو شك فيه وهو

ويؤخذ من قولهم للام
 الى آخره انه لو أخر ناعسا
 غير ممكن معصوم للخضر
 بناء على الاصح أنه نبي بانه
 لم يخرج منه شئ لم يندقق
 وضوءه واعتده بعضهم
 وقد تنازعه فاعده انما يط
 بالقلنة لا فرق بين وجوده
 وعدمه كالشك في السفر
 وعلى هذا بوجه عدل المتن
 الزوال نفسه في غير النائم
 الممكن سيد الحدثان أما
 على الاول فوجهه عدله
 سبب لخروج شئ من
 البرغالب الياف قاله الاول
 اخبره نفسهم لثاني
 سيدهم خروج بالقاعد الممكن
 غيره كالتأني على فقهه وان
 استغفر وألقى مقعده عقره
 وبالنسوم النعاس وأوائل
 نشأة السكر لبقاء نوم
 التميز معها اذ من علامات
 النعاس سماع كلام
 الحاضرين وان لم يفهمه
 ولا ينتفض وضوءه شك هل
 نام أو نعس أو هل كان بمكان
 أو لا وهل زالت ألبه قبل
 البقطة أو بعد هاتين
 الرؤيا مع عدم تذكر نوم
 لا أثره بخلافه

(قوله مع الشك فيه) أي ومع عدم احتمال التمكن والافلا يتبعه الاعداد النقص لأن غايته تحقق النوم مع الشك في تمكنه وقد تقدم أنه لا ينقص سم (قوله لاحد طرفيه) أي لا نوم (قوله ولا وضوءه) يعني كذا في المغنى (قوله وعدم ادراكه) أي قلبه إلى المعلى وسلم (قوله وأصرف القلب عنه) أي عن ادراك طالع الشمس (قوله الاستفاد منه) أي التشرع بصفة التشرع ولم يقل وقد استقدمه أي صرف القلب عنه لكان أولى (قوله ولو صيد الخ) عبارة أنها في الغنى سواء كان الذي كثر غلاماً عن غلاماً بمجرى بأم خصه بأم بمسوحاً وسواء كانت الانثى حرة أو أمة لا تنسجى غالباً أم لا اه (قوله أي الانثى) أي وليس المراد بالذكر البالغ والانثى البالغان كان ذلك حقيقة مع ما شخنا (قوله بقينا) فلو شك فلا نقض وضابط الشهوة انتشار الذي كثر في الرجل وميل القلب في المرأة شخنا (قوله وان كان أحدهما مكرهاً) أي وكل منهما (قوله قال بعضهم الخ) عبارة عن قال الجلال الرمي هي أي المرأة شاملة للعنف وهو كذلك ان تحقق كون المومسة من الجن وانتهى منه كانه يجوز تزوج الحنة بخلاف البعض بخلاف ما لو شك في الوثوق بالموس منهم ألا نقض بالشك انتهى سم على التخصيص ووقع السؤال على التطور ولي بصورة امرأة أو مسخر رجل امرأة هل ينقض أم لا فأجبت بان الظاهر في الأولى عدم النقص القطع بان عندهم تقلب وانما التخلع من صورة إلى صورة وقع بقاء صفة الذكورة وأما المسخر فالتقص فيه محتمل اقرب تبدل العين وقد يقال فيه بعدم النقص أيضاً لاحتتمال تبدل الصفات دون العين اه وعبارة شخنا ونقص وضوء كل منهما مع لذة أو لاعداء أو سوءاً أو كرها ولو كان الرجل حراً أو مسوحاً أو كان أحدهما من الجن ولو كان على غير صورة ألام كدسحت تحققت المخالفة في الذكورة والانوثة ولو تصور الرجل بصورة ألام أو عكسه فلا نقض في الأولى وينقص الوضوء في الثانية القطع بان العين لم تقلب وانما التخلع من صورة إلى صورة اه (قوله أو جنبا) ظاهره وان تطورت في صورة جارية أو كلب مثلاً ولا مانع من ذلك لانه بالتطور يخرج عن حقيقته ولهذا يظهر أنه لو تزوج جنبة جاز له وطؤها وان تطورت في صورة كلب مثلاً (فرع) أو اتصل جرحه وان بعض أمارته وحلته الحياة نقض لمسه مر اه سم وبأن في الشارح اعتناء بخلافه (قوله ان جرحاً ناسكهم) والمراد عند الشارح عدم وعاءه الشهاب البرسي قالوا الظاهر ان الحكم كذلك في المولد بين الأدي وغيره وعاءه القلوب وقال ابن شخه الزبدي يرجع إليه آخراً وعاءه عند الجلال الرمي النقص بذلك وحل المناكحة ووافقه الزبدي في حواشي

وهو محمول وقفة فهو كدس يبق في الزبدي التي هي من آثار النوم ولا يشك فيه فان قيل لانه محتمل أهم ليستروا بابل حديث نفس مثلاً قلنا فلم يوجد من الزبدي ما يعان الغرض يتقها وقد يقال المنه انه ان يتقن رؤا لا تكون الامع النوم وجب الانتقاض بها وان لم يتقها كان وجداً محتمل أهماء والنوم التي لا توجد الامعة وأنما غير ذلك فلا نقض للشك والكلام كما يجب لا تخمين ولا افلا نقض مطلقاً (قوله مع الشك) أي ومع عدم احتمال التمكن والافلا يتبعه الاعداد النقص لان غايته تحقق النوم مع الشك في تمكنه وقد تقدم أنه لا ينقص (قوله قال بعضهم أو جنبا) ظاهره وان تطورت في صورة جارية أو كلب مثلاً ولا مانع من ذلك لانه بالتطور لم يخرج عن حقيقته وهذا يظهر أنه لو تزوج جنبة جاز له وطؤها وان تطورت في صورة كلب مثلاً ولو مسخت الانثى جارية أو كلباً جازها ففصل بنقص لمساهة ونظر وسأق في الألفاظ كذا في اختلاف مثلاً لو مسخ حيوان ما كثر غيراً كقول أو العكس هل ينظر لما كان فعلاً أم كذا في الأول دون الثاني أو لما صار إليه فيعكس الحكم ويقتصر على ما هنالك فان اعتبرنا ما كان حصل النقص والافلا وعلى الثاني فيفتقر بين المسخ والتطور بان المتطور لم يخرج عن حقيقته بخلاف المسوخ وكذا يقال فيما لو مسخت جارية ويحتمل ان يجوز بعدم النقص ولو مسخ نصفها بغيرها مع بقاء الحياة لا الاحساس في النصف الآخر فيجب النقص بلس النصف الباقي وأما النصف المسوخ فان قالنا في المومس كذا جارية النقص لمسه فان النقص بلس النصف الآخر أي أولى أو بعده فمحتمل الفرق بان النصف الآخر يعقد من آخرتها تبعاً للباقي ويحتمل أن يجعل النصف الآخر بمنزلة القطر فليخرج (فرع) * لو اتصل جرحه وان بعض أمارته وحلته

مع الشك فيه لانها مرحة لاحد طرفيه ولا وضوءه نبتنا كسائر الانبياء صلى الله عليهم وسلم بالنوم لبقاءه يقطعه ولو بهم فتدرك الخارج وعدم ادراكه لطولع الشمس في قصة الوادي لان رؤيتها من وظائف البصر وأصرف القلب عنه للتشريع المستفاد منه في هذه القصة من الاحكام ملا يتبع كثره (الثالث) التقاء بشفق الرجل) أي الذكر الواضح المشتهى طبعاً بقينا لثبات الطباع السلية ولو مسخاً ومسوحاً (والمرأة) أي الانثى الواضحة المشتهة طبعاً بقينا للذوى الطباع السلية وان كان أحدهما مكرهاً أو متالكن لا ينقض وضوء الميت قال بعضهم أو جنبا وانما يقع ارجوزاً نكاحهم وذلك قوله تعالى أو مستم النساء أي استم

كافري به في السبع وبه يندفع تفسيره مع مع على انه خلاف الظاهر وخبر كان صلى الله عليه وسلم يقبل بعض أزواجه ثم يصلي ولا يتوضأ ضعف من طريقه الورق ثمهما وغيره رجل عاشته (١٢٨) وهو يصلي بحمل انه محائل وواقع الاحوال الفعلية يستعملها ذلك والممس الجس باليد

ونقص لانه مظنة الانتذاذ
الحرك للشهوة التي لاتتبع
بحال المحطه وقبس به الممس
بغيره لولوا ثلثا لعل بهوا
بغير شهوة واختص الممس
الاستي بطن الكف لان
المظنة ثم مختصة بغيره والبشرة
ظاهر الجلد وألحق بها نحو
لحم الانسان واللسان وهو
مجه خلافا لان يجعل أى
لا باطن العين فيما يظهر
لانه ليس مظنة لذات اللسان
تختلف ماذ كرهانه مظنة
لذلك لأخرى ان نحو لسان
الحليلة يلتصق به وسلكه
صمغته صلى الله عليه وسلم
في لسان عاشته مرضى الله
عنه ولا كذلك باطن العين
وبه رد قول جمع بنقضه
قولهما ان لثة انظره تستلزم
للتكاسه وليس كذلك دليل
السن والشهوة والفرق بانهما
مما اطرأ وزول لا يبعدى
لانهم لا يختلفوا في عدم
نقضهما الا انه يلتصق بهما
دون مسهما وهذا موجود
في باطن العين (قائدة
مهمة) لا يكتفي بالخبال في
الفرق قاله الامام وعقبه بما
يبين ان المراد به ما يقتض
على بعد دون ما يغلب على
الظن انه أقرب من الجبع
وعبر غيره بان كل فرق مؤثر
مالم يغلب على الظن ان
الجامع أظهر أى عند ذوى
السليقة والسليمة والا فغيرها

بكرهه الزال في ذلك ومن ثم قال بعض الأئمة الفقه فرق جمع (الاحمر) بنسب أو رضاء أو مصاهرة ولو احتمل لا كان
اختلطت محرمة بغير محصور فلا ينقض له ولو شهوة (في الظاهر) لانه ليس مظنة للشهوة

لم ينتقض طهره ولا طهرها الاذ اصل بقا الطهر وقد أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ولا يعلى تبعض الاحكام كما
لو تزوج بجهولة النسب استلحقها او لم يصدق الزوج حيث يسفر النكاح مع ثبوت انحرافها من موافق
بذلك فيقال زوجان لا ينقض بينهما اه ونقل الخطيب النقص فيما تقدم حيث تزوج بها من افتاء شيخه
الشهاب الرلمي واعتمد فيكون ما نقله الخطيب عن من المرجو عنه واعتمد عدم النقص وان تزوج بها سم
والزادى والخطيب وغيرهم اه **(قوله فاستطاب الخ)** ودلاستبدال المقابل القابل بالنقص بعموم النساء في
الاية **(قوله معنى يخصه)** وهوان المسمى مظنة الا اذا انحرك للشهوة وذلك انما يأتى في الاجنبات
بخلاف المحارم كدرى **(قوله نحو محرمه)** أى كونها ممرضة نهاية **(قوله عن مشابهة ذلك)** أى الاقراض
كدرى **(قوله فيما يظهر)** أقره عش **(قوله لا من نحو عرق الخ)** وكالعرق بالادنى في النقص ما عرفت من جدار
الانسان بحيث لا يحس لمسها لا يتأثر به ونحو ابريقه لانه مضمونه فهو كاليد السلاعة تقدم انها تنقض
وبأى مثل ذلك فيقال يستجد جده من محرمه صارت لا يحس ما يصيبه به مع العجز ودلها ولا يكفى ازالة
الجلد المذكور وان لم يحصل من ازالته شقة عش **(قوله وانه لا فرق الخ)** عطف على انه لا ينقض الخ **(قوله)**
لكن فيه) أى فى الملموس **(قوله صرح بها)** لعل الانسب به أى الملموس قول المتن (والملموس) هو من وقع
عليه اللبس ولم يوجد منه فعله رجلا كان أو امرأة أنها يومئذ **(قوله لانه لم يوجد منها الخ)** فبشيء اذا كان
الماس أمر دجلا ناعم البدن جدا الآن وادام من شأن نوعه سم **(قوله لا يشتهيان الخ)** أى لم يبلغ كل
منها حد الشهوة عرفا وقيل من له سبع سنين فادنىها لا تنقض مظنة الشهوة بخلاف ما اذا بلغها وان انتفت
بعد ذلك نحو هجرهم معنى ونوه بعض ضعفة الطلبة من العلة بنقض وضوء الصغير لان ملموسها وهو الكبير
مظنة للشهوة وليس في محله فانها الصغر هالست مظنة لانتهائهم الملموس فلا ينقض وضوءها كما لا ينقض
وضوءه عش عبارة شيخنا انما انتهى الشرط ان يكون كل منهما بلغ حد الشهوة عرفا عند رز باب الطباع
السليمة فالويل يبلغ أحدهما حد الشهوة فلا ينقض اه **(قوله كالم)** أى فى شرح الرجل والمرأة من أن المراد
بالاشتهاء هنا انما يورثه الاشتهاه الطبيعي يقتضى لاز باب الطباع السليمة كلام الشافعي والسيدة نفيسة قالو
شكلا فلا ينقض شخنا قول المتن (وشعر) شامل للشعر الثالث على الفرج فلا ينقض به نهاية **(قوله وبنى أن)**
يلقى الخ) وقا للمعنى وخلافا لانه لا يتوافقه أى النهاية بالزادى وسم وعش وشخنا والجعري ويقتدم
عن البصرى ما يجس الى ما قاله الشارح وعبارته هنا قوله وينسب أن يلحق به كل عظم الخ تنقل ابن زبادى
الفتاوى عن شيخه المرحوم صاحب العباب انه أفتى بنقض العظم الموضع ثم قال والحاقه بالسنن أقرب الى
كلامهم والمعنى يساعده ولهذا أفتى شيخنا شيخ المذهب والاسلام الشهاب البكرى الطنيد اوردى رحمه الله تعالى
بعد النقص مع اطلاعه على فتاوى شيخنا المرحوم على ان فى فتاوى شيخنا المرحوم انتقالا من المعنى الى المس
يعرف ذلك بتأمل كلامه اه **(قوله ودول الانوار الخ)** ولا استدلال المخالف كانه يثبت ذلك عبارة وبشارة
ماليس يشعر ولا سن ولا ظفر فشم الموضع عظم أى واسه كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى يدل عليه عبارة
الانوار اه **(قوله مراده ما صرح الخ)** أى لا تعيم الغبر وهذه الجلة خبر وقول الانوار الخ قوله من انما الخ
بيان لما قوله وما أطلق به وهو علم الاسنان والسان كدرى أى فخرج كل عظم ظهر كخرج الشعر والسن
والظفر **(قوله كالم)** أى انما بقوله وبشارة ظاهر الجسد الخ **(قوله وقول جمع الخ)** منهم النهاية وزواله
ياخصور والادنى وظاهره أنه لو اختلطت بحماره العشرة مثلا بفجر محصور أو محصور فليس احدى عشر مثلاً
انقض طهره لتحقق السان الاجنبية ولو استلحق اوز وجته لم ينقض بسبب احتمال الصدقة ولا تنقض بالمثل قالو
لمساهم استلحقها او بفل بعد أن يتبين عدم النقص لتبين انما لم ينقض بسبب كونه حجر ما احتمال انقوا
بعد الاستلحاق شاك ولا ينقض بالمثل فان قيل لومع الاستلحاق النقص لاحتمال المحرمه لا يمنع النقص
بدون استلحاق لو جرد الاحتمال فلاننا لم نمنع النقص بدون استلحاق حيث وجد الاحتمال **(قوله لم يوجد)**

فاستنبط من النص معنى
خصصه ولا يلحق به نحو
بحسب سئلان نحو عرق العارض
زول وجعلها كحل جلى
حل اقراضها وقيل كما باللفظة
انما لقيام المانع من الفرج
عن مشابهة ذلك لا عارة
الجواوى للوطه فاندفع
ما لبعضهم هنا وعلم من
الانتهاء الله لا ينقض باللبس
من دراهم وان وقت ومنه
ما تجتمع من غير يمكن فصله
أى من غير خشية مبيع تبين
ففيما يظهر أخذ ما يأتى فى
الوشم لوجوب باز التلا من
نحو عرق حتى سار كالجزء
من الجسد وانه لا فرق بين
اللبس والملموس لكن
فيه خلاف صرح بهما لجله
نقل (والملموس كالمس)
فى انتقاض وضوئه (فى
الظفر) لا شرا كهمانى
مظنة لذلك كالمشركين
فى الجماع وانما لم ينتقض
وضوء الملموس فرجه لانه
لم يوجد منه مس لمظنة
أصل بخلافه هنا ولا تنقض
صغيرة وصغير لا يشتهيان
كالم (وشعر وسن) وبنى
أن يلحق به كل عظم ظهر بل
أولى لان فى نظار السن لذة أى
لذته تغافل نظر هذا وقول
الانوار المراد بالبشرة هنا غير
الشعر والسن والظفر
مراده ما صرح به هنا من
انما طاهر الجلد وما أطلق به
كالم وقول جمع

ينقضه بذهاب هذا لا يلتزم به (١٤٠) ولا ينظره كما تقرّر (ونظر) يضم فسكون أو ضم وبكسر فسكون أو كسر والحاكمة أظفرو

والزبادى سم (قوله ينقضه) أى العظم الظاهر (قوله ان هذا لا يلتزم به) الخ قدر دعه مالو كسط
جلده باظفر ماحت من اللحم فانه لا يلتزم بنظره ولا يلزمه ولا آمن أحد ان يخضع للنقض بلسم سم (قوله يضم)
القول أى وان التصق فى المغنى (قوله والحاكمة) أى من لغاته (قوله أظفرو) أى كصفوره ويجمع على
أظفار وأظفاره معنى (قوله لا تنفعا لغيره) أى لا تنفعه عابرة أو لا تنفعه على هذه الناحية
هو بانظر دون اللحم اه وهى ظاهرة (قوله ولا يخضع منفصل الخ) عطف على صغيرة فى المن (قوله أى وان
التصق الخ) ولو التصق بمجمله فالنجم وحلته والحياة فالوجه من النقض به ولو التصق جزء المرأة المنفصل بهيمة
فالنجم وحلته والحياة فالوجه عدم النقض بلسم اذ ليس اساس النساء ولو التصق عضو بهيمة بامرأة فالنجم وحلته
الحياة فلا بعد النقض به لانه صار جزء من المرأة سم وقدر عن عشرين الرمي الجزم بذلك ووافقه البصرى
عبارة قوله لانه مع ذلك فى حكم المنفصل محل تأمل لانهم اذا اخطأ الوسخ النجم الذى تعذر فصله بالاصل
فان يلحقه اماذا كروى فتأمل اه (قوله لم يلحق بالنصل الخ) خلافا للرمل سم كجاء نغنا (قوله الان
كلن الخ) راجع الى قوله ولا يخضع منفصل (قوله الا اذا كان فوق النصف) خلافا للنهاية والمغنى عبارة الاول
قال الناصر فى تركته ان العضو اذا كان دون النصف من الاكتميل بنقض بلسمه أو فوقه بنقض أو أوصافا
فوجه ان انتهى الواجبه انه ان بحث بطلان عليه اسم أى بنقض والا فلا ولهذا قال الاشعري فى الاقرب
ان كان قطع من نصفه فالعبرة بالنصف الاعلى وان شق نصفه لم يعتبر واحدهما زال الاسم عن كل منهما اه
وفى المغنى مثله الاول وهذا قال الخ فى الكردى مائنه واقتضى كلام النهاية ان حيث كان يطلق عليه الاسم
بنقض وان كان دون النصف وهو مقتضى كلام سم والحلى ومصرجه الزادى حيث قال لقطع الرجل أو
المرأة أقطعتين نسأ بالأم قال الدار على بقائه الاسم فان بقي بنقض والا فلا انتهى اه (قوله ولا يماثل الخ) عطف
على صغيرة فى المتن (قوله ان قرب الاحتمال) أى احتمال المغنى ثم بصرو وقال سم كان المراد احتمال الاثونة
أقول الظاهر الاول ثم رأيت فى الكردى عن الاعياب ما يصح به كما يأتى فى محبت اللس (قوله ويسن الوضوء
الخ) كذا فى النهاية والمغنى (قوله كعس الامرد) أى الصغير وما عطف عليه نهاية ومعنى والغصدا الجمجمة
والعاف والنعام والنوم قاعداً كما والقيء والقهقهة فى الصلاة أو كل ما مسته النار أو كل لحم الجزور
والشك فى الحديث بافضل قال الكردى قوله والقهقهة فى الصلاة قال فى الاعياب فنبه ما تقرّر بل مرجه
جواز قطع الصلاة ولو فرض ان لم يظهر فيها حران ووجه بان تحصيل الصلاة يظهر مقتضى عليه لا بعد
أن يكون عذراً يجوز الاقطع كتخصيص الجماعة انتهى اه (قوله تنبيه ظاهر كلامهم الخ) اعلم أن الظاهر
الجارى على القواعد الفقهية ان تقاض وضوء من أخبر انه خرج منه وضوء لان خبر العدل معمول به فى أكثر
أبواب الفقه وقد صرح الاحباب بمرضى الله تعالى عنهم بحضرة النائم اذا أوجب فيه وهو لا يعلم ذلك غالباً
بالاخبار به وفى فتاوى ابن الصلاح ما هو كالصريح فيما ذكره فى فتاوى العلامة متجبال الدين القمط
لو أخبر به بالمسوسة وكانت ثقة انه لم يشر بها لا يلزمه قول بمرهاله لا يفيد الاثان وهو لا يرفع اليقين
انتهى قلت ولا يخفى انظر لانه ظن استند الى اخباره على معمول به فقام ذلك مقام العلم كالا يخفى فاذى
تميل اليه فى الفتوى ما تقرّره أنه ولا يصح (قوله بخوضه منته) أى كغروب جرحه منته وقوله أنه أى كملسه اه
الخ) فيه معنى اذا كان الماس أمر دجلاً ناعم البدن جدا الان واد اعتبار ما من شأن نوعه (قوله لا يلتزم به
ولا ينظره) قدر دعه مالو كسط جلده باظفر ماحت من اللحم فانه لا يلتزم بنظره ولا يلزمه ولا آمن أحد ان يخضع
النقض بلسم (قوله ولا يخضع منفصل) لو التصق بمجمله فالنجم وحلته والحياة فالوجه النقض به ولو التصق جزء المرأة
المنفصل بهيمة فالنجم وحلته والحياة فالوجه عدم النقض بلسمه اذ ليس اساس النساء ولو التصق عضو بهيمة
بامرأة فالنجم وحلته والحياة فلا بعد النقض به لانه صار جزء من المرأة (قوله الان كان فوق النصف)
المدار على ما يطلق عليه اسم أى مر (قوله ان قرب الاحتمال) كان المراد احتمال الاثونة (قوله

فى الاصم) لا تنفعا لغيره
المس عنها ولا نظر لا لتلاذ
ينظرها ولا يخضع منفصل أى
وان التصق بعد حجارة
المس لوجوب فصله كما يأتى
فى الجراح بل وان لم يجب
فصله لخساسة مجذور بهم منه
فبما يظهر لانه مع ذلك فى
حكم المنفصل وان لم يجب
الفصل لعرضه بدليل انه
لو زالت الخساسة وجبتم
لوفر عود الحياة فبان
لغسوى اليه الماحتمل
ان يلحق بالنصل الاصل
وله وجه وجيه واحتمل انه
لا يفرق وهو الاقرب الى
اطلاقهم انه بافضل الاول
صار اختيارنا فى النظر لعود
حياة ولا لغيره ممن لم يوافق
موضعه عضو حيوان لم يلحق
بالمصل وان غلبنا ما كاهو
ظاهر فعلنا ان عود الحياة
وصف طردى لا تأثير له
ان كان فوق النصف خلافا
ان قال بنقض النصف أيضاً
ولن قال لا ينقض الا النصف
الذى نيسه الفرج وعجيب
استحسن بعضهم لهذا مع
وضوح فساد ملان الفرج
لادخل به هنا ولا يماثل فى
نحو اولئك وأخونته ان
قرب الاحتمال عادة فيما
يظهر من كلام غير واحد
ويسن الوضوء من كل
ما قبل فيه انه ناقض لكس
الامرد (تنبيه) * ظاهر
كلامهم فى هذا الباب انه

لم يعمده وقياس سامري اخبار عدل الرواية بخجاسة الماء قوله هذا الان يشرق بان (١٤١) ما در الامر فيه على فعل الانسان كالعدل

(قوله لم يعمده) وقافا للنهاية وسم والجبري وشخنا (قوله والحديث من هذا) يتأمل سم أي اذا الحديث قد يكون من غير فعله كما يأتي (قوله الاختذار) أي بالطهارة (قوله وحكايتهم الخ) عطف على قطعهم (قوله غلبت نجاسته) يعني غلب على الفطن نجاسته بعد تيقن طهارته (قوله بان الاسباب الخ) متعلق بقرن (قوله فكان التمسك) أي فيما اذا غلب على فطنه الحديث بعد قرن الطهارة (قوله لما ذكرته) أي من الفرق بين الحديث والنجاسة (قوله وجعل سم الخ) تقدم من البصري ترجيعه وعن الروي وسم وشخنا بخلافه (قوله انتهى) أي ما في شرح العباب (قوله وهذا) أي ما قلناه في شرح العباب من وجوب الاختذار (قوله هو الذي يقفه الخ) والظاهر انه لو تيقن الحديث ثم أخبره عدل بانه توثقا لا يعمل بخبره ويفرق بين العمل باخباره بالحديث وعدم العمل باخباره بالتوضؤ بالاحتياط في الموضعين سم (قوله ويقر الخ) قد فرق بالاحتياط وقوله في ذلك أي الصلاة والطواف سم (قوله منه) أي من العدد ويحققه (قوله اذ قد توجرد) الرابع أي أربع ركعات أو السبع أي سبعة أشراط (قوله ترك ركن) أي في الصلاة (أو وجود صارف) أي في الطواف (فل يشد الاخبار به) أي بالعدل (المقصود) أي الحسبان (قوله ولو بلغ الخ) غاية (قوله كياي) أي في باب الصلاة الخ (قوله وهما) أي في الحديث (قوله الواضح) أي قوله بالنقض في النهاية يتولى قوله عاطفة الخ في المعنى قول المتن (الرابع من قبل الآدي) اعلم ان المس يخالف اللبس من أوجه أحدها ان اللبس لا يكون الا بين شخصين والمس قد يكون من شخص واحد فانها ان اللبس شرطه اختلاف النوع والمس لا يشترط فيه ذلك فكون بين الذكرين والآنثيين ثالثا للبس يكون بأي موضع من البشرة والمس لا يكون الا باطن الكف واربعا للبس يكون في أي موضع من البشرة والمس لا يكون الا في الفرج خاصة تماسها ينتقض وضوء اللباس والموس وفي المس يخص النقص باللبس من حيث اللبس سادسا للمس المحرم لا ينتقض بخلافه مسه سابعا للبس المبان حيث لم يكن فوق النصف لا ينتقض بخلاف الذكر المبان ثامنا للبس الصغير والصغيرة الذين لم يبلغا حد الشهوة لا ينتقض بخلاف مسهما ساعسا للبس انبثاقه المنفعة باللعان لا ينتقض كباقيها الشارح في الابداد بخلافه هذا فيه كلام طويل يبينه في الأصل كردي في حاشية شخنا على الغزي مثله الا قوله حيث لم يكن فوق النصف وقوله باسعمال الخ قول المتن (مس قبل الآدي الخ) الظاهر ان المراد انكاسه فلا يشترط فعل من الجانبين أو أحدهما حتى لو وضع يده في كف غيره وبعير فعل من غير ولا اختيار انتقض هر وضوءه ولا ينافيه قولهم الا تحل لك حرمة لان المراد به حكمه حرمة غالبا كسباي أو لان المراد انها تم كفلتأمل سم قال عرش وسهل اطلاق المتن السقطا وظاهره وان لم تنفع فيه الروح وفي فتاوى الشارح هر اسئل عن ذلك هل ينتقض أم لا لانه جاد فاجاب بانه ينتقض وقد يقال بعدم النقص لتعلقهم النقص بعرش الآدي وهذا لا يطلق عليه هذا الاسم وانما يقال أصل آدي اه عبارة الجبري العبد أن فرج السقط لا ينتقض مسه الا اذا تغف فيه الروح لانه حنشد بقاله آدي اه أي وان سقط مبتا (قوله حرا) حقا من ثورين الغاية قول المتن (قبل الآدي) ومثله الخي شخنا في سم وعرش والكردي عن الاعبا ما وافقه وعبارة الجبري والخي كلا دي اذا كلن على صورة الآدي اه (قوله الواضح) اما المشكل فاما ينتقض بفس الواضح ماله من المشكل فينتقض وضوءه الر جبل سم ذكر

والحدث من هذا) يتأمل (قوله وهذا هو الذي يقفه) والظاهر انه لو تيقن الحديث ثم أخبره عدل بانه توثقا لا يعمل بخبره ويفرق بين العمل باخباره بالحديث وعدم العمل باخباره بالتوضؤ بالاحتياط في الموضعين فان قلت لو أخبره بطهارة الثوب عمل بخبره على التفصيل السابق فالفرق قلت بقرن بالطهارة النجس أوسع من طهارة الحديث بدليل جهة استقلال غيره بتطهير بدنه وثوبه عن النجس ولا كذلك تطهيره عن الحديث ولو أخبر العدل بذايانه أعني زيدا طهورا بنفسه مثله فلا يعمل بخبره فيه نظار (قوله ويقر الخ) قد فرق بالاحتياط وقوله في ذلك أي الصلاة والطواف (قوله الرابع من قبل الآدي الخ) الظاهر أن المراد انكاسه فلا يشترط فعل من الجانبين أو أحدهما حتى لو وضع يده في كف غيره وبعير فعل من غير ولا

فعله (الرابع من) الواضح والخشي جزأ ولو سهوا أو مكرها من (قبل الآدي) الواضح

الخنثى والمرأة بمن فرج حثيث لا محرم ولا صغير ولا عكس بالنسبة للمس أي بان عس الرجل آلة النساء
من المشكل والمرأة آلة الرجال من ولوس المشكل كالأقليل من نفسه أو من مشكل آخر أو فرج نفسه
وذ كرمشكلى أحرأى ولا يحرمه بينهما ولا صغيرا انتقض وضوءه ولو لمس أحدا المشككين فرج صاحبه
ومس الآخر ذ كرا الأول انتقض أحدهما لا بعينه لكن لسكل واحد منهما أن يصل إذا لاصل الطهارة نهاية
بزيادة تفسير زاد الغنى وفي عرش مشله وفأذنه أى النقص لا بعينه أنه إذا أقدمت امرأة واحدة في صلاة
لا تقتدى بالآخر اه قال العيبري لعينه أى الآخر ليطلان وكذلك لا يقتدى أحدهما بالآخر اه وقال
عرش ولو انتقض المشكل بما يقتضى انتقاض وضوءه أو وضوء غيره فهل يحكم بالانتقاض ونفسا مفعله ذلك
الوضوء من نحو الصلوات مما يوقف صحته على صحة الوضوء أم لا لمضى مفعله على الصحة طاهر أه منظر
والاقر بالاول اه عبارة شخنا ولو لمس الخنثى ذكره وصلى ثم بان أنه وجب له إعادة كمن نزل الطهارة
فضلى ثم بان محمدا اه (قوله الفرج) بدل من قبل الأدي قوله لا حتى والذ كرمشكلى على الفرج (قوله
ملتقى شفره) عبارة شخنا وهو أى فرج الأدي في الرجل جميع الذكر لا ما تنبت عليه العانة وفي المرأة
ملتقى شفر شفر جهأ شفرهاا المتقيان وهما حرفا الفرج لا ما فوقهما مما ينبت عليه الشعر وأما البظر وهو
الجمعة الثالثة في أعلى الفرج فهو ناقض على المعتمد عند الرملى بشرط كونه متصلا خلافا لابن جوفى قوله بأنه

الفرج والناقص منه ملتقى
شفره المحيط بالمنفذ
إحاطة الشفتين بالفهم دون
ما عدا ذلك والذي كرحتى
قلته المتصلة ولو بعضا
منهما منفصلان بقي اسمه
كدورقور وبقي اسمه قول
الزركشى لا يتبدل

غير ناقض ومحملة بعد قطعه ناقض أيضا كما قاله الشهاب الرملى في حواشي الروض وقال الشس الرملى
كان قاسم أنه لا ينقض اه (قوله بالمنفذ) كذا في المغنى وشرح المنهج وأقصر النهاية على ما قبله كما
مر قال عرش قضيته أن جميع ملتقاها ناقض ونقل عن والده الشارح مر جهوا مش شرح الروض ما وافق
إطلافا وهو المعتمد وعبارة شرح الروض المراد يقبل المرأة الشفران على المتغذين وأولهما إلى آخرهما أى
بطنا وظهر الأما هو على المتغذين أى فقط كالوهم فيه جماعة من المتأخرين انتهى اه وتقدم عن شخنا
ما وافقه عبارة العيبري بعد ذكر مثل ذلك نقوله على المتغذيل يسبق اه (قوله دون ما عدا ذلك) فلا
نقض بمس موضع خاتمها من حيث أنه مس عند الشارح كما صرح به في شرح الإرشاد وغيره هذا الناقض
من ملتقى الشفرين عندما كان على المتغذيلة جميع ملتقى الشفرين وموضع الختان مرتفع عن مجاذة
المنفذ قال الشارح في الأعياب وقول الغزى المراد الشفران من أولهما إلى آخرهما لا ما هو على المتغذيل فقط كما
وهو فيه جماعة من المتأخرين هو الوهم اه وخالفه الجلال الرملى في ذلك وذكر ما يفيد اعتماد كلام الغزى
عبارة في النهاية وشمل أى القبل ما يقطع في ختان المرأة ولو بار زاحل اتصاله وملتقى الشفرين اه وكلام
شيخ الإسلام في شرح البهجة والروض والمنهج يؤيد مقالة الشارح وعبارة الأخير منها والمراد بفرج المرأة
الناقص ملتقى شفر جهأ على المتغذيل اه ونحوها عبارة الخطيب في شرح التبيين وأبى شعاع كرمشكلى وفى
المغنى ودعواه تأيد كلام شرح الروض بمقالة الشارح تقدم عن عرش خلافه (قوله والذ كرمشكلى) قوله
وقول الزركشى في المغنى وكذا في النهاية الأول اه كدورقور وبقي اسمه (قوله المتصلة) خرج به المتصلة فلا
نقض بمسها صرح به شرح بافضل والمغنى عبارة الثاني ومس بعض الذكر المبان كس كسها لا ما قطع في
الختان إذ يقع عليه اسم الذكر قاله الماوردى وأما قبل المرأة والذ كرمشكلى أنه ان بقي اسمه ما يعبر قطعها
نقض مسها والأفلاان الحكم منوط بالاسم يؤخذ من ذلك أن الذ كرمشكلى وقطع وحسنى صا لا يسمى
ذ كرا ولا بعينه أنه لا ينقض وهو كذلك اه (قوله ولو بعضا منهما) أى من الفرج والذ كرمشكلى (قوله
بعضا منهما) يعنى عنه قوله المار جوا الخ (قوله ان بقي اسمه) أى أن أطلق على ذلك أنه بعض ذكر كما صرح به
في شرح الحضرية عرش أى وفى المغنى كما صرح (قوله كدبر الخ) لعل الكاف للتظليل لا للتشليل (قوله

اختيارا انتقض وضوءه ولا نفاه قولهم لا حتى له كنه حرمته لأن المراد به هل حرمته غالبا كما سيأتى أولان
المراد أنها كنه فلا تملك أى وقوله الأدي قد يخرج الجنى وفي شرح العباب بعد أن عال عدم نقض مس فرج
الجمعة بانه غير مشتهى طبعامع أنه لا تعيد عليها ولا حرمه لها ما تصدق قد يؤخذ من هذا النقض بمس فرج الجنى

مومهم) أي وهم ان الحكم غير منوط بالاسم كروى عبارة الكردى على شرح بأفضل قال في شرح العباب لا يتيسر بقدر الحشفة وهو الأقرب بكأفاله الزركشي وغيره وقال في النهاية يؤخذ من ذلك ان الذي كروى لقطع ودف حتى خرج عن كونه يسمى ذكر لا ينقض وهو كذلك اهـ واعتقد في الاعباب فيما اذاس ذكر ما مقلوعا أو لم يستخصا وشك هل هو راجل أو خنثى اهـ وعكسه انه حيث يجوز وجود خنثى مثله لا ينقض وحيث لم يجزوه نقض انتهى اهـ وتقدم قبيل التسما والافقه (قوله ومشتبه به) أي بالقبيل الاصلى من الذكر والفرج بان لم يعلم الاصلى منها كروى (قوله ولو مشتبه به) فيه نظر اذ لا ينقض بالشك وكذا يقال في قوله والمشتبه به ما في شرح الروض وان التمس اصيل بالزائدة الظاهر ان النقض منوط بهما لا بحددهما انتهى اهـ سم واعتده العيرى وهو قضية سكوت النهاية والمغنى هنا عن مسئلة الاشتباه وكذا اعتده شخنا عليه ربه ولو اشتمت الزائدة بالأصلية كان النقض منوطا بهما لا بالانقض بالشك ولو خلق له في بطن كفه سالت نقض بجميع جوانبها بخلاف ما لو كانت في ظهرها ولو خلق له أصبح زائدة في باطن الكف فان كانت غير مسامة لنقض المس بباطنها وظاهرها كالساعة وان كانت مسامة لنقض بباطنها دون ظاهرها أو في ظهر الكف فان كانت غير مسامة لم تنقض لظاهرها ولا بباطنها وان كانت مسامة لنقض بباطنها دون ظاهرها على المعتد اهـ قول المتن (يعلم الكف) قال في الروض ومن له كفان نقضتا مطلقا لزائدة مع عاملة أراد الزائدة غير العاملة بدليل المقابلة فان قُدمت بغير المسامة لم يخالف كلام الشارح سم (قوله وكذا الزائدة الخ) والحاصل ان الذكر الاصلى والمشتبه به نقضان مطلقا وكذلك الزائدان كان عاملا أو كان على سنن الاصلى والذي لا ينقض هو الزائد الذي علمت زائدة ولم يكن عاملا ولا على سنن الاصلى ويجرى نظير ذلك في الكف كروى (قوله بان كانت الكف الخ) وفاء للمعنى وخلافا للنهاية وسم عبارة المغنى ومن له كفان أي أعلستان نقضتا بالمس سواء أكانتا عاملتين أم غير عاملتين لا زائدة مع عاملة فلا تنقض على الاصغر في الروضة بل الحكم العاملة فقط وصح في التحقيق النقض بهما وعزا في المجموع لاطلاق الجهر ثم نقل الاول عن الغوى فقط وجع ان العماد بين الكلامين فقال كلام الروضة فيما اذا كان الكفان على معصمين وكلام التحقيق فيما اذا كانا على معصم واحد أي وكأني على اصلية كالاصبع الزائدة وهو جمع حسن ومن له ذكر ان نقض المس بكل منهما سواء كانا عاملين أم غير عاملين لا زائد مع عامل وبمحله كآل الانوى نقلا عن القوراني اذ لم يكن مسامة للعامل والافهوكا صبر زائدة مسامة للبقية فينقض اهـ وعقب النهاية الجمع المذكور بما صوفيه قصور اذ لا يلزم من استواء المعصم المسامة ولا من اختلافه معها ولان المدار انما هو عليها أي المسامة لا على اتحاد محل بنائها لانها اذا وجدت وجدت المساواة في الصورة وان لم يتحدد

اذا تحقق مسمله وهو غير يعدلان عليه التعبد وله حزمة اهـ (قوله بقدر الحشفة) بل الكلام في الاكتفاء بالحشفة لانها لا تسمى ذكر مر (قوله ومشتبه به) فيه نظر اذ لا ينقض بالشك وقد ذكر ذلك في شرح الارشاد انما ذكرنا كتبنا بهامشاه على ذلك فراجع وكذا يقال في قوله والمشتبه به ما في شرح الروض وان التمس الاصل بالزائدة الظاهر ان النقض منوط بهما لا بحددهما اهـ (قوله يعلم الكف) قال في الروض ومن له كفان نقضتا مطلقا لا زائدة مع عاملة اهـ وقوله مطلقا قال في شرحه أي سواء كانتا عاملتين أم غير عاملتين اهـ وقوله لا زائدة مع عاملة أراد بالزائدة غير العاملة بدليل المقابلة بالعاملة فان قُدمت بغير المسامة لم يخالف كلام الشارح (قوله أو أصبع) في العباب أو بطن أصبح زائدة ان سامت الاصلية ولم تنب على ظهر كفه اهـ وقوله ان سامت الاصلية قال الشارح في شرحه سم واعتده في بطن الكف أي في ظهره على الوجه اهـ ثم نازع في قول العباب ولم تنب الخ وبين ان كلام المجموع لا يخالف ذلك بل في ما يشعر به خلافا لما نقل عن مخالفيه ذلك كصاحب العباب في تحريره وان ذلك انما يهيم من عبارة يبادئ الرأي أو طالع في ذلك فراجع وعلم من هذا الكلام ان التي باطن الكف لا ينقض بالباطنها فاست كالمسلعة التي باطن الكف التي الظاهر النقض بالمس بهما من سائر جوانبها (قوله بان كانت الكف

بقدر الحشفة منه مومهم
ومشتبه به وكذا زاد على
أركان على سنن الاصلى
(عجز عن) بطن الكف
الاصلية والمشتبه به وكذا
الزائد من كف أو أصبع
ان عات أو سامت الاصلية
بان كانت الكف

علي معصهما والاصبع على كتهما (١٤٤) وسامتاها وباحت ان العبرة في العمل والمسامطة بوقت المس دون مقابله وما بعده وهو ظاهر

مثل الزنباث وهذه أي المساواة في الصورة هي مقتضية للنقض في الاصبع وإذا انتفتقت المساواة في الصورة وان اتحدت مثل النبات فعلم ان قول الروضة لنقض بكف وزكر زائد مع عامل محمول على غير المسامت وان كان على معصم واحد وان قول التحقيق بنقض الكف الزائد مع العامل محمول على المسامت وان كان على معصم آخر ولو كان له ذكر ان يقول بأحدهما وجب الغسل باليا لاجب ولا يتعلق بالآخر حركه فان بال بهما على الاستواء فهما أصليان اه وبعبارة سم قوله بان كانت الكف على معصمها وكذا على معصم آخر وحسبنا تسامتا لم ينقض ولو على معصمها مر اه **(قوله على معصمها)** المعصم تقدر موضع السوار من البدن انتهى مصباح عش **(قوله وسامتاها)** كان الأولى تأنيث الفعل **(قوله وباحت)** اني قوله وهو بطن الخ في النهاية الا قوله خلافا لمن نازع فيه قوله وبجهوه مالى اذا لافضاء **(قوله بوقت المس الخ)** ورد عليها اذا كانت عاملة في ابتداء الامر ذلك على اصالتها فاذا طرأ عدم العمل عليها صارت أصلية فتدعو الى التثاقل لا يتعم من النقض عش وفيه نظر اذا الكلام كالمهر صير بمصنع الشارع في الزائدة فقط **(قوله ولا حجاب)** عطفه معار بناه على أن الستر ما يمنع ادراك لون البشرة كالحجاب بعجز والوجهها والحجاب به جمع منع الادراك باللمس ويتحمل انه عطف تفسير عش بعبارة الجبري قوله ستر بفتح السين ان أو يديه المصدر وبكسر الهاء أو يديه الساتر والمراد هنا الثاني وعطف الحجاب على المادعي من عطف التفسير أو يقال المراد بالستر ما يستر وان منع الرؤية كالزجاج والحجاب ما يستر وتنع فهو أخص من الستر فكأن من عطف الخاص على العام اه **(قوله وبجهوه مالى)** بيانه أن مفهوم الشرط المستعمل من حديث الأفضاء يدل على ان غير الأفضاء لا ينقض فكونه مخصصا للعموم ليس وتخصيص العموم بالمهمم جائز كروى وحاجي **(قوله خص الخ)** وقد يقال ان هذا من باب المطلق والمقتدر لان المس مطلق فيه فتدخيل الأفضاء كأشار اليه بعضهم بجبري ويحجب بان الفعل في حيز الشرط بمنزلة النكرة **(قوله اذا لافضاء الخ)** عبارة شرح الهجعة والمنهج أي وشرحي باطل والعياب والأفضاء أي بالبدن تقيد بقوله بهما ظاهر لان الأفضاء المطلق ليس معناه في القاعة تخصوصا بالمس فضلا عن تقيد بطن للكف بل هذا معنى الأفضاء بالبدن قال في التبيين الخ ويمكن الجواب عن الشارع مر بأن أل فيه العهد والمعهود الأفضاء المتقدم في قوله اذا أفضى أحدكم بهما الخ عش مذاني **(قوله بطن الكف)** أي ولو انقلب الكف وهو ينقل عن ابن عوف في غير التحفة عدم النقض بهما مطلقا وفي شرح العباب للشارح مر ولو خلق بلا كف لم يقدر قدرهما من الزرع ولا ينساق ما ماني من انه لو خلق بلا مرفق أو كعب قدر لكان التقدير ثم زور خلافه هنا لان اندا على ما هو مظنة للشهو وتعد عدم الكف لا مظنة لها فلا حاجة الى التقدير انتهى اه عش **(قوله مع يسير تحمال)** انما قد بذلك أي اليسير ليقبل غير الناقض من رؤس الاصابع اذا لافضاء هو ما يسترخد وتوضع إحدى الراحتين على الأخرى مع تحمال يسير فلو كان مع تحمال كثير لكثر غير الناقض وقيل الناقض وفي الإجماع ينقض باطن أحدهما على باطن الآخر شجنا وبجبري **(قوله تشبهه)** أي فرج الغير **(قوله والخبر الناص الخ)** وهو انه صلى الله عليه وسلم سئل عن الرجل ينس من ذكره في الصلاة فقال هو لا يصبغ بمثل جبري **(قوله ان اشبهه)** أي الأصلية منهما بالزائدة قوله أو زاد أي أحدهما علم الزائد **(قوله ووجهه بان كلاهما الخ)** قد يقال لا لرب هذا الفرق مع فاعلة الباب لا لنقض بالسلطنة يتأمل في عبارة هذا الفرق فان فيها ما هو الأوضح ان يقال انما لافضاء تقدر كونه ذكر أو أنثى ليس من جنس ماله سم **(قوله على الاشهر)** وتذكر أن تونس فقها قال الميمرى ومثاها حلقة العلم والذكر والحديث شجنا **(قوله كقبه)** الى قوله وشعر في النهاية **(قوله كقبه)** أي قياسا على معصمها وكذا على معصم آخر فت سامت نقض المس هو ولو على معصم آخر وحسبنا تسامتا لم ينقض المس بها ولو على معصمها مر ولو كانت المسامطة للأصلية بعض الزائدة كان كان أحد المعصمين أقصم من الآخر لو لم ينقض أو يختص النقض بالقدر المسامت **(قوله بان كلاهما الخ)** قد يقال لا لرب هذا الفرق مع

وذلك للخبر الصحيح خلافا لمن قال فيه اذا أفضى أحدكم يديه الى فرج جوارح بينهما ستر ولا حجاب فلا يؤخذ وبجهوه مالى على أداة الشرط خص عموم الخبر الصحيح بضامن من ذكره فليتوضأ اذا لافضاء لغة الس بطن الكف وهو بطن الراحتين وبطن الاصابع والمخرف اليهما ههنا انطباقا مع ما يسير تحمال ومن فرج غيره أغش لمتكم حوته أي غالباً لا نحو بالمكروه والناسي كغيرهما بل رواية من مشد ذكر تشبهه لعموم النكرة الواقعة في حيز الشرط والخبر الناص على عدم النقض قال البغوي كالحطاي ينسوخ وفيه بيان جرى عليه ابن حبان وغيره فنظر ظاهر يثبت في شرح المشكاة مع بيان ان الاخذ بخبر النقض أو يوجب تعين لانه الاحوط بل والاصح عند كثير من الحفاظ **(تنبيه)** لا ينافي ما تقرر من نقض كل من يدين أو ذكر من أو فرج من ان اشبهه أو زاد وسامت عدم النقض بأحد فرج الخلفين ووجه بان كلاهما لا يصدق عليه وحده انه فرج رجل أو أنثى فلهذا التشبيه الصوري فيه بخلاف كل من تلك فانه يصدق عليه أنه يدرج في فرج جوارح ملتي المنفذ

فلا ينقض باطن صفة أو ثنائية وعامة وشعر نبت فوق ذكر أو فرج وخبر من مس ذكره أو رقبته أي يضم الرأب بالباء والمعجمة أصل غنذه
 فليتوا موضوع وانما هو من قول عمر وحسن الذين الموضوع من ذلك خبر ومن الخلاف (لا فرج بهيمة) ومنهاها الطير فلا رد على ذلك
 لعدم حوتها وانما هنا طعا من ثم لم يظفر وانما في الحذف (تنبيه) * ظاهر كلامهم بل صرح به أن القديم يقول ينقض دبر البهيمه فلا بد
 الا الذي وهو مشكل جدا الآن يعرف بان دبره ما سألوا لفرجهما من كل وجه فسمي له اسم الفرج (140) بخلاف دبره ليس مساويا لفرجه

لخالف أحكامهما في فروع

كثيره ولم يشمله اسم الفرج
 على القديم الناطق للوقوف
 على مجرد الظاهر ثم رأيت
 الزاقي لحظ ذلك الاشكال

نخص الخلاف بقوله او قطع
 في دبرها بهدم النقض قال
 لان دبر الذي لا ينقض

في القديم قد رهاه اولى انتهى
 وقد علمت ان لكلامهم وجهها
 (وينقض فرج الميت
 والصغير) لصدق الاسم
 عليهما (ويحل الجنب) أي

القطع لانه أصل الذكر أو
 الفرج ولو بقي أدنى شائخص
 منه نقض قطعاً (والذكر)
 والفرج (الاشل) بالارد

الشلاء في الاصح لشمول
 الاسم قبل ادخال الباء هنا
 متعين لان الاضافة في مس
 قبل المفعول ومتى كانت

السند مسموسة للذكر
 لا ينقض الموضوع كما افاده
 قولهم يعن الكف العرير
 في بقاء الالة المتقضى كونها

آلة الميت انتهى وما ذكره
 في الاضافة صحيح وقوله
 ومع الخ فاسد كزعمه تعين
 الباء الالة لان جعل اليد

آلة عما هو باعتبار
 الغالب ولم يبالوا بذلك
 الاجاهم اتكالا على ما هو دونه

عليه نهاية (قوله) فلا ينقض باطن صفة) ولا يابن القبل والوبر نهاية (قوله) من قول عمر (و) أي بالاجتهاد
 (قوله) من الخلاف) أي لعرو (قوله) ومنهاها الطير) فيما شاعه بأن اطلاق البهيمه على الطير ليس حقيقيا
 لكن في المصباح البهيمه هي ذات أربع من دواب البر والبحر وكل حيوان لا ينبت فهو بهيمة والجمع البهائم انتهى
 اه ع (قوله) فلا رد) أي الطير عليه أي على المصنف أي مفهوم كلامه (قوله) ثم رأيت الزاقي لحظ ذلك (الخ)
 بل هو انما بين كلامهم وقوله ان لكلامهم فيه انه لم يعلم ان كلامهم وقوله وجهها وجهه باهر سدس قول المتن
 (وينقض فرج الميت) أي مس فرج الخ ع (قوله) المتن (ويحل الجنب) وبالارد المحلل في الذكر ما مذى
 قصته الى داخل وفي الفرج مالم يذى الشفر من من الجانبين وفي الدرر ما يذى المقطوع قلبه وفي وهذا هو
 العند خلافا لما قاله شيخنا العز بن ابي محل القطع خاص بالذكر فلا ينقض محل الذكر ومحل الفرج بعيرى
 (قوله) أي القطع) الى قوله قيل في المعنى (قوله) أي القطع) قال في المجموع ولو نبت موضع الجنب جلدته نفسها
 كسمه بلا جلد معنى واما د (قوله) أو الفرج) هو محل العيب على القطع كما قدمه لا على خصوص قطع الذكر
 وهو كذلك لانه وان كان في العرف اسم القطع الذكر ع (قوله) منه) أي من الذكر معنى قول المتن
 (والذكر الاشل) هو الذي ينقض ولا ينسد وبالعكس معنى قول المتن (وبالارد الشلاء) وهي التي يطل
 عملها معنى (قوله) لشمول الاسم) وفي حواشي على عجر لو قطعت يده وصارت معلقة بجلده فهل ينقض
 المس فيه نظر انتهى والآخر بالنقض لكونه باهرا من البدوان بطلت منفعتها كالارد الشلاء ع (قوله) عبارة
 الجعيرى وشمل قوله وبالارد الشلاء لقطع وصارت معلقة بجلده كما قاله الحارثي وفي القلوب في على الجلال
 وقوله وبالارد الشلاء مخرجها المقطوعتان ولعلقت ببعض جلدتها لان كانت الجلدة كبيرة بحيث يتجمع
 انفصالها فترجع مخرجها اليه من نحو ثور فلا ينقض بمسها أيضا انتهى اه (قوله) لان الاضافة في مس
 قبل الخ) أي وهى الفاعل اذا تقدمت وينقض بمس البد الشلاء ع (قوله) المتقضى كونها) أي البد (قوله)
 بذلك الاجاهم) أي اجاهم عدم النقض فيه اذا كانت اليد مسموسة للذكر (قوله) وما بيناها وقرنها) المراد بين
 الاصابع فيما يظهر النقر التي بينها وماذا هما من أعلى الاصابع الى أسفلها وجرحها هو انتهائهما زياد المعنى
 وقيل حرفها بجانب الخصر والسبابة والاجاهم وما عداها بينهما الاول أوجه اه واعتنقه شيخنا اه لكن
 اعتد الثاني الحارثي والقبلي وفي الشورى ما وافقه عبارة الاول قوله وما بيناها أي الاصابع وهو ما يستتعد
 انتم لم بعضها الى بعض لان خصوص النقر وقوله وقرنها أي حواف الاصابع وهو حواف الخصر وسوف
 السبابة وحواف الاجاهم وقوله وحرف الراحة هو من أصل الخصر الى رأس الزند منه الى أصل الاجاهم اه
 (قوله) وحرف الكف) لولا حواف الراحة لكان أولى كما عسر به شيخ الاسلام قلوبى (قوله) على غير فاقد
 الظهور من نحو الساس) كذا في النباهيت والمعنى وقال الرشدي لك أن تقول انما يحتاج الى هذا اذ افسر
 الحديث بالاسباب اما دللنا انه امر الاعتباري فلا حاجة الى هذا لان محل منعه عند عدم المخصص كما مر في
 تعريفه وهما المخصص موجود اه (قوله) أو المانع السابق) انقض عليه المعنى (قوله) بشكاف) يعني يكون

قاعدة الباب انه لا ينقض بالشلو وتأمل في عبارة هذا الفرق فان فيما فيها والوضع أن بقا الزند الخشبي
 بقدر كونه ذكر أو أنثى ليس من جنس ماله (قوله) لحظ ذلك) هو انما بين كلامهم وقوله ان لكلامهم فيه
 انه لم يعلم انهم ان كلامهم وقوله وجهها وجهه بارد (قوله) وبالارد الشلاء) لو قطعت يده وصارت معلقة بجلده
 (19) - (شرواني وابن قاسم) - (اول)
 ولا ينقض رؤس الاصابع وما بيناها) وحرفها وحرف الكف لغير الاضواء السابق مع انهم ليست معلقة للذكر وعجز على غير فاقد الظهور من
 ونحو السلس (بالحدث) الذي هو أحد الاسباب والمانع السابق ويصح ارادته المنع لكن بشكاف ان فعل المعنى الى انه يحرم بسبب المنع من
 نحو الصلاة الصلاة

المغايرة بين السبب والسبب اعتبارية كرى **(قوله)** ذلك المنع هو التحريم وقد عنع بانه عدم الصلة بالمغايرة
ظاهرة **(قوله)** فيكون الشيء سببا الخ يحتمل أن يكون مراده أنه لو حظ سببته لجميع ما يأتي في سببته الشيء
لنفسه لكن مع الاجمال والتفصيل والالم بهم أولكل واحد بانفراده في سببته الكل لبعضه بصرى
ويُدفع بذلك ما في سم مما تفسد هذا يقتضى فساد ارادة المنع لاحتجته بتكليفه وأما الكردى
أضاً إلى دفعه بما منه لكن التحريم باعتبار أن مفهوم المنع بغا ونفسه باعتبار انه منصوص عليه بلفظ يحرم
وهذه المغايرة كافية في السببية اه والفضل للمعتمد **(قوله)** اجاباً أى حيث كان الحدث جماعاً كما
هو ظاهر أما لو لم يفسد الاجنبية ومن الغرض مما اختلف في نقضه فلا تحريم به الصلاة اجاباً وانما تحريمه
عند من قال بانه حدث كرى ووافقه قول النباهي وقول الشارح هنا اجاباً جمول على حدث متعلق عليه
اه وقال عس والاولى أن يقال في الجواب ان المراد انه حوت الصلاة بمجمله الحدث اجاباً وان اختلفت في
جزئياته اه **(قوله)** ومثلهما الى قوله ويؤخذ في النهاية المعنى الا قوله على نزاع الى الطواف **(قوله)** صلاة
الجنائز الخ فيها خلاف الشعي وابن حو والطبري معنى فقال اجاباً هاهم الحدث عس **(قوله)** وسجدة
تلاوا الخ قال ابن الصلاح ما يفعله عوام الفقهاء من السجود بنى المشايخ فيهم من العظام أى الكثر ولو
كان بطهارة وإلى القيلة وأخشى أن يكون كثر أو قوله تعالى ونحوه سجدة منسوخ أو مؤيداً على أن شرع
من قبلنا ليس شرعاً لوان و رد في شرعنا ما يقر به بل ورد فيه ما رده من باب عس قوله من السجود الخ
ولا يبعد ان مثله ما يقع لبعضهم من الانحناء الى حد الركوع أو ما زاد عليه بحيث يقرب إلى السجود وقوله
وأخشى الخ انما قال ذلك لم يجعله كغير حقيقة لان سجود السجود بنى المشايخ لا يقتضى تعظيم الشيء
كتعظيم الله عز وجل بحيث يكون معبوداً والكفر انما يكون اذا قصد ذلك وقوله أو مؤيداً على أن شرع
أو غير ذلك اه **(قوله)** فلا نرى اه **(قوله)** فلا نرى اه **(قوله)** فلا نرى اه **(قوله)** فلا نرى اه
الكفاية يتقوله في طواف الاقدم ونسب الوهم معنى **(قوله)** تثليث الميم لكن الفهم غريب معنى قول المتن
(وجعل المحقق) هو امس المكتوب بعن كلام الله بين الفتنين يادى في المصباح الدف الجنب من كل شئ
والجعب دوفو مثل فاس وفاس وقد نوت بالها ومنه دفنا المحقق الوجهين من الجانبين **(قوله)** وهل
يحرم تصغير المحقق بان يقال مصحف فيه نظير والاقر بعد الحزمة لان التصغير انما من حيث الخط مثلاً
لان حيث كونه كلام الله عس وقال شيخنا يحرم تصغير المحقق والسور قلنا فمن اهتم بالنقص وان قصد
به التعظيم اه ولعل الاقر بالاول **(قوله)** ما نسخت تلاوته أى من القرآن وان لم ينسخ حكمه بخلاف
ما كان منسوخ الحكم دون التلاوة فيحرم مسه معنى **(قوله)** وبقيته الكتاب الخ كسورة وانجس قال
المتولى فان ظن ان في التوراة ونحوها غير مبدل كرمه عبارة عس لكن كره ان لم يتحقق تبدله بان علم
عدمه أو ظنه أو لم يعلم شيئاً اه قول المتن (ومس ورقه) وظاهر ان مسه سمع الحديث ليس كبيرة سم على المنهج
بخلاف الصلاة ونحوها كالطواف وسجدة التلاوة والشكر فانها كبيرة بل ينبغي ان يمتنع استعماله في ذلك
حكم بكفره ولو قطع أصبعه مثلاً واتخذ أصبعاً من ذهب نقل بالنورس بسط الاور الا لا شئ في انه استظهر
عدم حرمته من المحقق به والمتعذر خلافه كما نقله الشارح م في شرح العباب عن والده عس **(قوله)** ولو
لبياض ولو تغير أعضاه الوضوء لم يوراء ما مثل كسوة بوق لا نعلم وصول الدابة معنى **(قوله)** لا تصل
به الخ وكذا يحرم مس المنفصل عنه ما لم ينقطع نسبت عنه كان جعل جلد كلب على المعتدله وبغنى رسم
وبصرى يوزى بادهى قال عس وليس من انقطاعها ما جعل المحقق بجاد جدي وتركه الاول فيحرم مسها ما
لوضاعت أو راق المحقق أو حقت فلا يحرم مس الجسد كما يأتى عن سم نقلاً عن الشمس الرملى اه وقال

وذلك المنع هو التحريم
فيكون الشيء سبباً لنفسه أو
بعضه (الصلاة) اجاباً
ومثلهما صلاة الجنائز وسجدة
تلاوة أو شكر وخطة جمعة
(والطواف) فرضاً وتلاوة
للعديد الصحيح على نزاع
في رفعه صحيح المصنف منه
عدمه الطواف بغير الصلاة
اذ ان الله قد أحل فيه
المنطق (وحل المصنف)
بتثليث مسه وخرج به
ما نسخت تلاوته وبقيته
الكتب المنزلة (ومن
ورقه) ولو لبياض الغبر
الصحيح لا يمن القرآن
ظاهر والجل أبلغ من المس
(وكذا اجابته) المتصل به

فهل ينقض المس به افسه نظراً **(قوله)** فيكون الشيء سبباً لنفسه قد يقال هذا يقتضى فساد ارادة المنع لا
حجته بتكليفه وقوله أو بعضه كان مراده أن المنع من الصلاة مثلاً لبعض المنع من نحو الصلاة وعلى هذا
ينبغي أن يراد ببعض الفرد لان المنع من الصلاة فرداً للمنع من نحو الصلاة لا فرداً لمثل **(قوله)** المتصل به

الحلي عن شيخه العلقمي فعل مسجئاً حتى انقطاع النسبة ولو كان مكتوباً عليه لا يحسب الاطهر من
 كاهن شأن جلود المصاحف اه وقال سم ولو انفصل من ورقه باضه كان قص هامس فهل يجري فيه تفصيل
 الجلد فيه نظر ولا بعد الجريان اه وأقره عش **(قوله بحرمه سم)** ولو تضاف إلى أن يستجبر وأراد من
 المصنف لم يحرم عليه لصحة وضوئها بانه من المصنف بعض طاهر من نجاسة عضو آخر وهذا لا أثر له في
 جواز المس بل قال النووي انه لا يكره مثلاً للمتلوي ويحرم وضع شيء على المصنف أو بعضه كخبر ومثل رأيه
 منبطلان فيه اذ راعوا منها ما شخضوا ذ عش فرعان الوجه فحرموا أن يراق القرآن ويحسبوا بالنشأ
 ويحسبوا في الأقابع لان فيهما راعوا منها ما تأمل وهل يجوز بيع الجلد المنفصل لكافر لان قصد بيعه قطع
 لنسبته عنه فنه نظر ومال من الجواز سم على المنهج قلت وقد يتوقف فيه بان يحرم وضعه على الكافر عليه مع
 نسبته في الاصل للمصنف اه انته اه **(قوله ويؤخذ منه)** أي من التعديل **(قوله انه لو جلد مع المصنف الخ)**
 أقول لو قيل ان كان المصنف قليلاً بالنسبة لمعه بحيث لا ينسب الجلد اليه أصلاً كواحد من عشر مثلاً لاجل
 مسوجه أو عكسه حراماً واستوى بذلك تعليل طرحة القرآن لكان له وجه وجهه وقد يؤخذ من تعديله
 الشارح رحمه الله تعالى ما يذهب فتمل بصرى أقول في إطلاق المس في الصور والآلات والجل في الآخرة
 نظر بل ينبغي أن يجري في ذلك التعليل إلا في المنافع **(قوله من سائر جهاته الخ)** خلافاً للظاهر والمغني
 عبارتهما واللفظ لا دلالة له على معنى ما ذكر في جلد واحد فكيف يمكن المصنف مع التسامع في التعليل وأما
 من الجلد فيحرم من السائر للمصنف دون ماعداً كما يأتي به الوجه الله تعالى اه قال عش ومثل الجلد
 اللسان والكعب فيحرم من كل منهما ما حاذى المصنف اه وقال الكردى اعتماداً على طبعه والجمال الرمي
 والطيلاري وغيرهم حرمه من السائر للمصنف فقط قال سم هذا ان كان منقولا عن الأصحاب والاقوال وجه
 ما وافق عليه شيخنا بعد الجداه يحرم من الجلد مطلقاً انتهى اه **(قوله وجود غيره معه)** أي غير
 المصنف مع المصنف في الجلد **(قوله في غيره)** أي غير الجلد وقوله مما يأتي أي من نحو الخ رطله وقوله قياسه
 أي الغير (عليه) أي الجلد **(قوله واما هو فكل جلد الخ)** ان أراد ما ذكره في غيره المصنف فلا يتم التقريب
 وان أراد ما يشبهه وغيره فمقتضى مصادرة **(قوله يلزم)** الى قوله فان نافى في المغني الا قوله أو توسدوا في قوله
 لا التوسد في النهاية الا ذلك القول والى المتن في الاقتناع **(قوله جله)** أي ولو سأل نغو لم يجب التيمم ان أمكنه
 نهاية قال عش ظاهره انه لو فقد التراب لم يجب عليه تقلد الحنفي في حجة التيمم من على عود مثلاً ولو قيل به
 لم يكن بعيداً اه **(قوله أو توسد)** بحث ذلك في شرح الروض سم **(قوله نحو غرق)** أي سباً التزريق **(قوله)**
 ولم يجد آميناً أي مسلماً ثقة نهاية وشرح بافضل وبظهور أن الصورة في المسلم الثقة كونه متطهراً أو يمكن
 وضعه عنده على طاهر من غير غسل ولا مسح والافهم مفقود شرعاً وقوده كعدم كاهن طاهر وان لم أرس
 نية عليه كردي **(قوله وان نافى ضاعه)** أي بغیر ما تقدم كخذ سارق مسلم يجري **(قوله جاز الخ)** أي
 ولا يجب طاهر ولو كان لتيتم عش **(قوله لم يخش غوسرته)** قال في الامداد والاحل وان اختلف على آيات
 قال في شرح المنهج كثيرة فان انفصل عنه فقتضه كلام البيان الخ وبه شرح الاسنوي لكن نقل الزركشي
 عن عصاره المختصر للغير قال انه يحرم أيضاً وقال ابن العماد انه الأصح اذ في شرح الروض وظاهر أن مجمله
 اذا لم يتقطع نسبته عن المصنف فان انقطع كان جعل جلد كاهن يحرم مسه قطعاً اه ولو انفصل من ورقه
 باضه كان قص هامس الباض فهل يجري فيه تفصيل الجلد فيه نظر ولا بعد الجريان **(قوله قلت الاعداد)**
 الخ على ان يمكن أن يمنع أن وجود غيره معه يمنع اعداده لانه لا امران الاعداد لهما وذلك لا يمنع تغليب
 المصنف طرحة فلست تأمل غيراً يتقوله وقد اعداه أي وحده وهو رد ما قلناه الا ان يفرق بين فعل الفرق أقرب
 هذا والذي أفتي به شيخنا الشهاب الرمي انه ان من الجلد الذي في جهة المصنف حرم أو التي في جهة غيره لم
 يحرم اه ويبقى الكلام في الكعب فهل يحرم مسه مطلقاً والجزء منه الحاذي للمصنف وهل اللسان للتصل
 بجهة غير المصنف اذا انطبق في جهة المصنف كذلك فيه نظر **(قوله أو توسد)** بحث ذلك في شرح الروض

يحرم مسه ولو بشعره (على الصحيح) لانه كالجزء منه ويؤخذ منه انه لو جلد مع المصنف غير محرم من الجلد الجامع لهما من سائر جهاته لان وجود غيره معه لا يمنع نسبة الجلد اليه وبشليم انه منسوب اليهما فقلبت المصنف معين نظير ما يأتي في تفسيره وقرآن استوى فان قلت وجود غيره معه فيه يمنع اعداده قلت الاعداد انما هو قيد في غيره مما يأتي ليقض قياسه على ما هو فكل جلد كاهن فلا يشترط فيه اعداده ويلزم علواً عن طهره ولو تبمحل له أو توسد ان نافى عليه نحو غرق أو حرق أو كافر أو نجس ولم يجد آميناً بوجهه اياه فان نافى ضاعه كاهن الخ لا توسد لانه أجمع ويحرم توسد كاهن علم يحرم لم يخش غوسرته

كردى (قوله وجل ومس خويطة) قال فى المغنى محل الخلاف فى المس كما تفهمه عبارة أما الجل فبحرم قطعا
 اه وكذا فى ابن شعبة أيضا فتبين أن الأولى ترك الشارح تقدير الجل لئلا يوهى بصرى قول المتن (وخويطة)
 وهى وعاء كالنخس من آدم وأغبره والعلاقة كالخمر بظلمة معنى ونهاية وشرح المنهج قال الجبيري قوله
 والعلاقة أى اللاتفة طويلا جدا أى فلا يحرم مس الزائد حيث كان طويلا فمقطا اه (قوله ومثله كرسى
 الخ) وكذا فى الزبائى ومال اله فى الانعاب واضطرب النقل فيه عن الجمال الرمى فقال القليوبى الى الكرسى
 كالصندوق فبحرم مس جمعه قال شيخنا أى الزبائى ونقله عن شيخنا الرمى أيضا وقال سم لا يحرم مس شئ
 منه ونقله عن شيخنا الرمى أيضا وله أسوة وخبر بكرسى المحصف كرسى القارئ فيه قال كرسى الصكر
 المشتملة على الخزائن لا يحرم مس شئ منها نعم الدفتان المنطقتان على المحصف يحرم مسهما لانهما من
 الصندوق المتقدم انتهى وفى سم على التحفة قد يعقل بل الكرسى من قبيل المتاع اه مر فكان للجمال
 الرمى ثلاثة آراء فى الكرسى كرسى عبارة عرش فرع ولو وضع المحصف على كرسى من خشب أو حجر بلم
 يحرم مس الكرسى قاله شيخنا الطبرلاوى وشيخنا عبد الجدد وكذا هو لانه متصل سم على المنهج وأطلق
 الزبائى الحرمة فى الكرسى فشمل الخشب والجو يدون ظاهره لافرق بين المحاذى للمصنف وغيره اه زاد
 شيخنا وقال الحلبي وانما لا يحرم مس ما قرب منه دون غيره اه وفى الجبيري عن المداينى بعد ذكر هذه
 الأقوال المتقدمة ما نصه والمعتمدان الكرسى الصغير يحرم مس جمعه والكبير لا يحرم بالاسم المحاذى
 للمصنف اه ولعل هذا هو الاقرب بوقول المتن (وصندوق) من الصندوق كجواهر ظاهر بيت الرفع المعروف
 فبحرم مسه اذا كانت أجزاء أربعة وبعضها فيه وأما الخشب الحائل بينهما فلا يحرم مسه وكذا لا يحرم مس
 ما يمسى فى العرف كرسى ما يجعل فى رأسه صندوق المحصف (مسألة) وقع السؤال عن خزانين من خشب
 احدهما فوق الاخرى كفى خزانين مجاورى الجامع الازهر وضع المحصف فى السفلى فهل يجوز وضع النعال
 ونحوها فى العليا فاجاب مر بالجواز لان ذلك لا يدرخلها لا يحرم مسه المحصف قال بل يجوز فى الخزانة الواحدة أن
 يوضع المحصف فى ركنها الاسفل ونحو النعال فى ركن آخر فوجه سم على حج قلت وينبغى أن مثل ذلك فى الجواز
 مالى وضع النعال فى الخزانة ووجه ما مثل كقر ووجه وضع المحصف فوق الحائل كالمصلى على ثوب بمقر وش على
 نجاسة مالى وضع المحصف على خشب الخزانة ثم وضع عليه مائة ووضع النعال فوقه ففعل نظر ولا يبعد
 الحرمة لان ذلك بعد اهانة للمصنف عرش (قوله وقد أعدا) أى قوله وطاهر كلامهم فى المغنى والى المتن فى
 النهاية (قوله وحده) أى بخلاف ما اذا أعداه وغيره أى فيحصل المس والجل أو قوله هو فى المس ظاهر وأما
 الجل فالظاهر جريان التفصيل الآتى فى جملة مع الامتعة بل هو من خزيانه بصرى ويأتى عن سم موافقه
 فى الجل (قوله حينئذ) أى حينئذ وحده الشرط الثلاثة (قوله وأعداهما له) أى وحده (قوله فيحصل
 جلها ما الخ) ظاهره من غير كراهة عرش وكتب عليه سم أيضا ما نصه هذا مشكل فى قوله أو أعداهما له
 أى مع كونه فيما لانه يلزم من جلها ومسها جلها ومسها لانه فيما الآن يجب بان المراد جل فى الجل فى الجل
 أى على تفصيل المتاع الآتى لانه فى هذه الحالة من قبيل الجل فى المتاع وبان المراد جل مسها على وجلها يلزم
 منه سم بان عرس طرف الخريطة لانه لا يتصل به أيضا لان مسه حرام ولو بحائل وإذا قال فى الروض

(د) وجل ومس (خويطة
 وصندوق) يقع أوله وضمة
 ومثله كرسى وضع عليه كما
 هو ظاهر (فيهما مصنف)
 وقد أعداه أى وحده كجواهر
 ظاهر لشمهما حينئذ بجلده
 بخلاف ما إذا اتفق كونه
 فيهما أو أعداهما ففعل
 جلها ومسها هو ظاهر
 كلامهم انه لافرق فيما أعد
 له بين كونه على جمعه

(قوله وصندوق) من الصندوق كجواهر ظاهر بيت الرفع المعروف فبحرم مسه اذا كانت أجزاء أربعة أو
 بعضها فيه وأما الخشب الحائل بينهما فلا يحرم مسه وكذا لا يحرم مس ما يمسى فى العرف كرسى ما يجعل فى
 رأسه صندوق المحصف (مسألة) وقع السؤال عن خزانين من خشب احدهما فوق الاخرى كفى خزانين
 مجاورى الجامع الازهر وضع المحصف فى السفلى فهل يجوز وضع النعال ونحوها فى العليا فاجاب مر
 بالجواز لان ذلك لا يدرخلها لا يحرم مسه المحصف قال بل يجوز فى الخزانة الواحدة أن يوضع المحصف فى ركنها
 الاسفل ونحو النعال فى ركن آخر فوجه سم على حج قلت وينبغى أن مثل ذلك فى الجواز مالى وضع النعال فى
 ففعل جلها ومسها) هذا مشكل فى قوله أو أعداهما له أى مع كونه فيما بدليل مقابلة هذا المقابلة لانه

مباغتة على حومة الناس ولوم من وراءه به أي ولوم من وراءه به قال في شرحه أو ثوبه بغيره فليست أمله
 وتقدم عن البصري ما وافق جوابه في محل الجمل ودرج الجبري بما وافق جوابه في محل المس (قوله وان لا
 الخ) في اطلالته نظر سم عبارة عش عبارة سم على المنهج نقلا عن الشارح شرط الطرف أن يعدل ما رآه
 عادة فلا يحرم من الحزان وفيها المصاحف وان اتخذت موضع المصاحف فيها هر ازاد الجبري عن
 سلطان والخفي الاسم الحاذي للمعصف اه وبأن عن شيخنا ما وافقه (قوله وان لم يعد مثله عادة الخ)
 قال في الاعيان المار بالعدل ما عدله وقد سمي وعمله عرفاؤه على قدره أم كان كرمته خلاقا من
 قديمه يكونه عمل على قدره اه وينبغي أن يقيد بذلك ما في التحفة والنهاية كرمي وتقدم ما وافقه عن سم
 وغيره بصر به انما قول شيخنا ما تصفه قوله ونحو بطة أي كيس ان عدله عرفاؤه لا نحو تليس وغرارة
 فلا يحرم الاسم الحاذي للمعصف فقط اه قول المتن (وما كتب الخ) أي ويحمل ما كتب أي من القرآن
 ليس قرآن فهو من الاظهار في موضع الاستبصار فاندفع ما يقال انه انما تعرض للمكتوب بجمع المقصود في
 المقام بيان المكتوب وفيه وانظر هل يشمل ما ذكره السار بقول الجدار فيه نظر والو جلا مر اه سم قول
 المتن (وما كتب) أي حقيقة أو حكما ليندل الختم الاتي في الهامش عش أي الطبع قول المتن (كلوح)
 ينبغي بحيث يعدلوا للقرآن عرفاؤه كبر جدا ككتاب عظيم فالوجه عدم حرمته من الخلق منه عن القرآن
 سم عبارة عش يؤخذ منه انه لا بد أن يكون مما يكتب عليه عا دحتي لو كتب على عود قرآن لا للرواية لم
 يحرم من غير الكتاب خطيبوز يادى يؤخذ منه انه لو نقش القرآن على خشية ونختم بها الاوراق بقصد
 التراءه وصر يقرأ يحرم مسهال وليس من الكتاب بما يقص بالمقص على صورة حروف القرآن من ورق أو
 قماش فلا يحرم مسه اه قول المتن (وما كتب ليس قرآن الخ) بخلاف ما كتب غير ذلك كالنظام المهددة
 عرفاؤه بغير عبارات المعنى اماما كتب لغير دراسة كالتمجيد وهي ورقة يكتب فيها من القرآن ويعلق على
 الرأس مثلا للترك والتباب التي يكتب عليها والفرام كاسأني فلا يحرم مسهال واجلهوا تركه كتابة الحروف
 أي من القرآن وتعلقها الاذاحل علمهاهم أو نعوذو بسبح التطهر لخل كتاب الحديث ومساها قال
 عش قوله كالنظام الخ يؤخذ منه انه لو جعل المعصف كله أو قريبا من السك تميمه فم لا نه لا يقال حديثا
 تميمه عرفاوه وفي الجبري ما تصفه قال شيخنا الجوهرى نقلا عن مشايخه بشرط في كتاب التمجيد أن يكون
 على طهارت وان يكون في مكان طاهر وان لا يكون عنده تردد في محبتها وان لا يقصد كتابتها بغيرها وان
 لا يتلفها بما يكتبون يحفظها عن الابصار بل وعن بصره بعد الكتابتو بصره لا بعقل وان يحفظها عن
 الشمس وان يكون قاصدا وجه التقي كتابها وان لا يشكها وان لا يطمس حروفها وان لا ينقلها وان
 لا يترجها وان لا يحسبها محديدا وادبعضهم شرط الصحة وهو أن لا يكتبها بعد العصر وشرط الجود وهو أن
 يكون صامعا اه (قوله بل ينبغي الخ) لم أره لغيره وهو يحمل تأمل والالتيق بالتعظيم المخوف هنا عدم التفصيل
 وابطاع الكلام على اطلالته بصري عبارة الكرمي قوله بل ينبغي الخ أقره الحلي على المنهج وقال القليوبى ولو
 حرقا وفي الايعاب لوجي ما تصفه فلم يزلنا في نظره بقا حرمته الى أن نذهب وحرر وف وتعدن

يلزم من جملهما ومسها محله وسه لانه فهم الان يحيا بان المار ادخل الخ في الجلة أي على تفصيل المتاع
 الاتي لانه في هذه الحالة من قبيل الخلف في المتاع وان المار ادخل مسها على وجه لا يلزم منه من بعض
 طرفه انظر طة الزاد عنه المتصل ايضا لان مسه حرام ولو محال ولنا قال في الروض ما نقله على حومة المس
 ولوم من وراءه به أي ولوم من وراءه به قال في شرحه أو ثوبه بغيره فليست أمله (قوله وان لا)
 في اطلالته نظر سم عبارة عش عبارة سم على المنهج نقلا عن الشارح شرط الطرف أن يعدل ما رآه
 عادة فلا يحرم من الحزان وفيها المصاحف وان اتخذت موضع المصاحف فيها هر ازاد الجبري عن
 سلطان والخفي الاسم الحاذي للمعصف اه وبأن عن شيخنا ما وافقه (قوله وان لم يعد مثله عادة الخ)
 قال في الاعيان المار بالعدل ما عدله وقد سمي وعمله عرفاؤه على قدره أم كان كرمته خلاقا من
 قديمه يكونه عمل على قدره اه وينبغي أن يقيد بذلك ما في التحفة والنهاية كرمي وتقدم ما وافقه عن سم
 وغيره بصر به انما قول شيخنا ما تصفه قوله ونحو بطة أي كيس ان عدله عرفاؤه لا نحو تليس وغرارة
 فلا يحرم الاسم الحاذي للمعصف فقط اه قول المتن (وما كتب الخ) أي ويحمل ما كتب أي من القرآن
 ليس قرآن فهو من الاظهار في موضع الاستبصار فاندفع ما يقال انه انما تعرض للمكتوب بجمع المقصود في
 المقام بيان المكتوب وفيه وانظر هل يشمل ما ذكره السار بقول الجدار فيه نظر والو جلا مر اه سم قول
 المتن (وما كتب) أي حقيقة أو حكما ليندل الختم الاتي في الهامش عش أي الطبع قول المتن (كلوح)
 ينبغي بحيث يعدلوا للقرآن عرفاؤه كبر جدا ككتاب عظيم فالوجه عدم حرمته من الخلق منه عن القرآن
 سم عبارة عش يؤخذ منه انه لا بد أن يكون مما يكتب عليه عا دحتي لو كتب على عود قرآن لا للرواية لم
 يحرم من غير الكتاب خطيبوز يادى يؤخذ منه انه لو نقش القرآن على خشية ونختم بها الاوراق بقصد
 التراءه وصر يقرأ يحرم مسهال وليس من الكتاب بما يقص بالمقص على صورة حروف القرآن من ورق أو
 قماش فلا يحرم مسه اه قول المتن (وما كتب ليس قرآن الخ) بخلاف ما كتب غير ذلك كالنظام المهددة
 عرفاؤه بغير عبارات المعنى اماما كتب لغير دراسة كالتمجيد وهي ورقة يكتب فيها من القرآن ويعلق على
 الرأس مثلا للترك والتباب التي يكتب عليها والفرام كاسأني فلا يحرم مسهال واجلهوا تركه كتابة الحروف
 أي من القرآن وتعلقها الاذاحل علمهاهم أو نعوذو بسبح التطهر لخل كتاب الحديث ومساها قال
 عش قوله كالنظام الخ يؤخذ منه انه لو جعل المعصف كله أو قريبا من السك تميمه فم لا نه لا يقال حديثا
 تميمه عرفاوه وفي الجبري ما تصفه قال شيخنا الجوهرى نقلا عن مشايخه بشرط في كتاب التمجيد أن يكون
 على طهارت وان يكون في مكان طاهر وان لا يكون عنده تردد في محبتها وان لا يقصد كتابتها بغيرها وان
 لا يتلفها بما يكتبون يحفظها عن الابصار بل وعن بصره بعد الكتابتو بصره لا بعقل وان يحفظها عن
 الشمس وان يكون قاصدا وجه التقي كتابها وان لا يشكها وان لا يطمس حروفها وان لا ينقلها وان
 لا يترجها وان لا يحسبها محديدا وادبعضهم شرط الصحة وهو أن لا يكتبها بعد العصر وشرط الجود وهو أن
 يكون صامعا اه (قوله بل ينبغي الخ) لم أره لغيره وهو يحمل تأمل والالتيق بالتعظيم المخوف هنا عدم التفصيل
 وابطاع الكلام على اطلالته بصري عبارة الكرمي قوله بل ينبغي الخ أقره الحلي على المنهج وقال القليوبى ولو
 حرقا وفي الايعاب لوجي ما تصفه فلم يزلنا في نظره بقا حرمته الى أن نذهب وحرر وف وتعدن

وأن لا وان لم يعد مثله
 عادة وهو قريب (و) جل
 وس (ما كتب ليس
 قرآن) ولو بعض آية
 (كل وح في الاصح) لانه
 كالصنف وظاهر قوله لم
 بعض آية أن نحو الحرف
 كلف وفيه بعد بل ينبغي
 ذلك البعض كونه جملة مفيدة
 وقوله لم كتب ليس أن
 العبرة في قصد الدراسة
 والتبرك بحال الكتابة دون
 ما يدها وبالكاتب لنفسه

فراعتهم انتهى اه **(قوله وقولهم كتاب الخ)** أى وظاهر قولهم الخ **(قوله ان العبرة)** الى قوله وظاهره الخ
 آفره عش وكذا آفره الشورى ثم قال ولو لوى بالمعظم غيره كان باعه فنوى به المشتري غيره اتجه كونه غير
 معظم حيث ذكر أشار الى شيخنا فى شرح العباب اه **(قوله بحال الكتابة الخ)** وفى فتاوى الجمال الرولى كتب
 تسمية ثم جعلها للدراسة وأعكسه هل يعتبر القصد الاول أو الطارئ أجاب بأنه يعتبر الاصل فى القصد الطارئ اه
 وفى القليوبى على المحلى ويتغير الحكم بتغير القصد من التسمية الى الدراسة وعكسه انتهى اه كرى **(قوله أو)**
 لغیره (تبعاً) الظاهر ان المراد بالمرجع الكاتب للغیر بغير اخذه لا بغير مقابل كاهو المتبادر منه بصرى **(قوله)**
 وظاهر عطف هذا الخ بل ظاهره ان هذا الیسمى مصحفاً اذا المصحف بما يقصد للدوام لا ما ذكره بقوله ان
 ما یسمى الخ فتأمل بصرى **(قوله وان هذا)** أى القصد وقوله فال قصدیه أى بما یسمى مصحفاً عفا **(قوله)**
 وان لم يقصد به شی الخ وقيل بالحرف متحيزاً ثم مطلقاً لكان وجه انظر الى أن الاصل فيه قصد الدراسة فان
 غاؤه شی یخرج جمعه عن العمل بمقتضاه والابقى على أصله بصرى **(قوله نفاذ للقرن الخ)** لو كان الكلام
 مفروضاً بغير عدم العلم بقصد الكاتب أو الأمر لكان للنظر فى القرن وجه يستدل به على القصد وليس
 كذلك بل هو مفروض فى عدم القصد وعليه فالذى يظهر والله أعلم ما ذكره لك أن غفان الحرمة مطلقاً نظراً
 الى أن الاصل فى كتابة الاوقات قصد الدراسة للدوام كالمصحف أو للدوام كالروح فان عارضه ما يخرج عنه
 كقصد التبرك فقط على به والابقى على أصله بصرى ویأتى عن عش فى آداب قضاء الحاجة ما یفید عدم
 الحرمة فى الاطلاق ولعل ما قاله السيد عمر البصرى قريب **(قوله ان القسم الاول)** أى مقصده به الدراسة قول
 المتن (فى أمعة) ینبغى أن شرط جواز ذلك بشرطه لا فى أن لا یعد ما سأل لان قسمه ولو لم یحائل وان قصد
 غیره فقط سم **(قوله هی بمعنى)** الى المتن فى النهاية **(قوله هی بمعنى مع)** یعنی عن جعلها مستعملة فى الظرفية
 الحقيقية والمجازية بتنازع على جوازه وعلى عموم المجاز بصرى **(قوله بل متناع)** وان لم یصلح للاستنباع عش
(قوله ومثله) أى حله فى متناع **(قوله ومثله حل حامله)** قضیة انه یجری فیہ تفصیل المتناع فى القصد وعدمه
 وهو كما قال فى شرح العباب انه لا یبعد وقد یقال هر التجهاد محل مطلقاً لان حل حامله لا یبعد جلاله فلا اعتبار
 بقصد سم عبارة النهاية ولو حل حامل المصحف لم یحرم لانه غیر حامل به عرفاً قال عش قوله هر ولو
 حل الخ أى ولو كان بقصد حل المصحف خلافاً لحدیث قال بالحرمه اذا قصد المصحف ثم ظاهر عبارة الشارح
 هر انه لا فرق فى الحامل للمصحف بین الكبير والصغير الذى لا ینسب الیه حل والله لا فرق بین الاکدی وغیره
 اه عبارة الكرى على شرح بافضل اعتمدیه أى جریان تفصیل المتناع فى حل حامل المصحف الشارح ایضاً
 التحفة والامداد والایعاب واعتمد الجمال الرولى الحل مطلقاً وكذا سم والزى بادی قال الشرع لم یس وظاهر
 كلام النهاية انه لا فرق الخ وفى القليوبى على المحلى قال شيخنا الطيلاوى محل الحل ان كان المحمول من نسب
 الیه لا یحوط لطل انتهى اه وعبارة شيخنا ولا یحرم حل حامله مطلقاً عند العلامة الرولى وقال العلامة ابن حجر
 فیہ تفصیل الامتعة وقال الطيلاوى ان نسب الحسل الیه بان كان الحامل للمصحف صغيراً حرم والا فلا اه
(قوله بقصد) أى المتناع سم أى وبالاعتناء بجمعه فى المتن **(قوله فلا فرق بین کبره حرم المتناع الخ)** وفى
 شرح على الارشاد وان ما یخرج حدیثى فتاوى به ما یسمى متناعاً وفى فتاوى الجمال الرولى المراد بالمتناع ما یحس
 عرفاً استنباعاً للمصحف وتیدا خطیب المتناع بان یصلح للاستنباع عرفاً لا لضرورة أو اقتضاها وواقفها الحلی
 كرى عبارة شيخنا الجمع لیس قیداً فیکفی المتناع الواحد ولو صغيراً جداً كالبرءة كما قاله الرولى ومن تبعه وقال
 الشيخ الخطيب لا بد أن یصلح للاستنباع عرفاً ویجمله معه معلقاً بحد من المس والاحرم علیه حیث عدما سأل
 كحل المصحف فى أمعة **(قوله فى أمعة)** ینبغى أن شرط جواز ذلك بشرطه الا فى أن لا یعد ما سأل لان مسه
 حرام ولو یحائل وان قصد غیره فقط لتأمل **(قوله ومثله حل حامله)** قضیة انه یجری فیہ تفصیل المتناع فى
 القصد وعدمه وهو كما قال فى شرح العباب انه لا یبعد وقد یقال التجهاد محل مطلقاً لان حل حامله لا یبعد جلاله
 فلا اعتبار بقصد **(قوله بقصد)** أى المتناع

وأغیره تبعاً والافا امره أو
 مستأجره وظاهر عطف هذا
 على المصحف ان ما یسمى
 مصحفاً عفا لا عبرة فیہ بقصد
 دراسة ولا تبرک وان هذا
 انما یعتبر فی لا ینسب فان
 قصده دراسة حرم أو تبرک
 لم یحرم وان لم یقصد به شی
 نظر للقرينة فیما یظهر
 وان أفهم قوله للرسالة
 لا یحرم الا القسم الاول
 (والاصح حل حله فى) هی
 بمعنى مع كما عبر به غیره فلا
 یشرط كون المتناع طرافه
 (أمعة) بل متناع ومثله حل
 حامله بقصد لان المصحف
 تابع حیثاً أى بالنسبة
 للقصد فلا فرق بین کبره
 المتناع وصغره كما یسمیه
 اطلاقهم

أو مطلقا على ما اقتضاه كلام الرافعي وحري عليه شيئا وغيره لكن قضية (١٥١) مافي المجموع عن الماوردي الحرمة وهي

عرفا اه (قوله أو مطلقا) عطف على يقصد (قوله وحري عليه شيئا الخ) وكذا حري عليه النهاية والمغنى (قوله ويؤيده) أي ما اقتضاه مافي المجموع عن الحرمة تعليلهم الحسل في الأولى أي في صورة قصد المتاع فقط (قوله فان قصد المصنف حرم) وقال النهاية والمغنى (قوله وحري عليه غير واحد) منهم المخطيب وقوله وحري آخرون الخ منهم النهاية عبارة شيئا ونشرط ان لا يقصد المصنف وحده بان يقصد المتاع أو يطلق فلو قصد المصنف وحده حرم عليه ولو قصد المصنف مع المتاع لم يحرم عند الرمي ويجرم عند بان ج كالمخطيب اه وبعبارة الكردى على شرح بافضل جرى الشارح في هذا الكتاب على الخ في صورتين أي قصد المتاع وحده والأطلاق والحرمة في صورتين أي قصد المصنف فقط أو قصد مع المتاع وحري على ذلك في شرحه على الارشاد والعباب تبعا للشيخ الاسلام في شرحه على المنهج واليه يستوال وضو والمخطيب في المغنى والافتتاح وظاهر كلام الخفة اعتمادا للحرمة في صلاة الأطلاق أيضا فلا يحمل عندها إلا ان قصد المتاع وحده واعتاد الجلال الرمي الخ في ثلاث أحوال والحرمة في حالة واحدة هي ما إذا قصد المصنف وحده اه (قوله والمسا هنا) أي فيما إذا كان المصنف مع متاع (قوله تأتي فيها المصنف الخ) فيه نظرو ونجته التعميم مطلقا فلي تأمل سم حرمه الخاي وكذا شيئا كاسم (قوله فأصاب بعضها المصنف) يعني ما يصاحبه من الحائل الخفيف (قوله فيها) أي في صورة الوضع المذكور (قوله لا يتصور قصد حله الخ) ما المانع من كون المراد بقصده وحده ان يكون الغرض حله دون غيره وحينئذ يتصور قصد حله وحده مع الربط سم وهو ظاهر (قوله وحله ومسا الخ) مقتضاه ان مس الحروف القرآنية يقتضي انفرادها سماع حيث يكون التفسير أكثر بصري عبارة الغنى ظاهر كلام المصنف والاصحاب حيث كان التفسير أكثر لا يحرم مسه مطلقا بل في المجموع لأنه ليس مصنف أي ولا في معناه كما قاله شيئا اه وأضاف النهاية فقال العبرة في الكثرة وعدمها في المسحاة موضعه وفي الخ لا الجميع كما أهاده الوالتر حقا لله تعالى وبعبارة سم بعد نقل افتاء الشهاب الرمي المذكور وقضيتان الوقت والواحد مثلا يحرم مسها إذا لم يكن تفسيرها أكثر وان كان مجموع التفسير أكثر من المصنف بل وأنه يحرم مس آية متميزة بقرينة وان كان تفسير تلك الورقة أكثر من قرآنها في شرح الارشاد للشارح خلاف ذلك كله فراجع اه واعتاد الافتاء المذكور شيئا عبارة و المنظور إلى نهاية القرآن والتفسير في الخ لا مافي المس فان مس الجملة كذلك والا فالمنظور إلى الموضوع وضع مثلا اه (قوله في نحو ب الخ) ويحتمل النرم فيبولوج الجنب شيئا ويجري (قوله وتفسير) هل ان قصد حله القرآن وحده ظاهر اطلاقهم نعم شوي في الكردى ما نصه قال الشارح في حاشية فتح الجواد ليس من مصنف حشوي من تفسير أو تفاسير وان ملئت حواشيه أو أخبته وما بين سطوره لأنه لا يسمى تفسير أو جعل اسم المصنف بان مع ذلك وغاية ما يقال له مصنف حشوي وفي فتاوى الجلال الرمي على كالتفسير وفي الاعياب الخ وان لم يسم كلب تفسير أو قصده القرآن وحده أو تميز بنحو جرة على الاصح وفي شرح الارشاد للشارح المراد فيها بظهر التفسير وما يتبعه مما يذكر معه ولو استطراد وان لم يكن له مناسبة والكثرة من حيث الحر وف لفظا لا رسما ومن حيث الجملة فتححص إحدى الورتين أحدهما لا تميز اه وكذا في فتح الجواد الاعياب انتهى كلام الكردى (قوله أكثر منه) والود وعدم حل تفسير الجلال لأنه وان كان أو ثانيا تميزه بما غفل الكاتب عن كتابته حرف أو أكثر شيئا (قوله مع الكراهة) كذا في المغنى والنهاية (قوله لا أقل أو مسار) كذا في النهاية والمغنى (قوله تميز القرآن الخ) عبارة الغنى سواء تميزت ألفاظه بلون أم لا اه (قوله لأنه المقصود الخ) أي دون القرآن حينئذ أي إذا كان التفسير أكثر من القرآن نهايتها يتوهد التعليل قد بني ما مر عن الاعياب والشوي وقال الغنى لا لعدم الاختلال بتعليق حينئذ اه وهو مناسب لذلك (قوله وفارقت) أي استواء التفسير مع القرآن فحرم حله ومسه حينئذ (قوله تأتي فيها التفصيل المذكور) فيه نظرو ونجته التعميم مطلقا فلي تأمل (قوله لا يتصور الخ) ما المانع من كون المراد بقصده وحده ان يكون الغرض حله دون غيره وحينئذ يتصور قصد حله وحده مع الربط (قوله وتفسير أكثر) أتى شيئا الشهاب الرمي بأن العبرة في المس بالمعصوم وفي الخ بالمجموع اه وقضيتان

وهل العبرة هنا في الكثرة والقلة والحروف المتفاوتة أو المرسومة كل بحتميل والذي يقفه الثاني. و يفرق بينه وبين ما يأتي في بدل الغائبة بأن المدار
شعلى القراءة وهي انما ترتبط باللفظ دون الرسم. وهنالى المعمول وهو انما ترتبط بالحروف المكتوبة. لتعذ في كل من ينظر الاكثر لكون
غيره نابعه وعلى الثاني فظهور انه يعتبر (١٥٢) في القرآن رسمه بالنسبة لخط المحقق الامام وان خرج عن مصطلح علم الرسم لانه وورده رسم

لا يقاس عليه فغيرنا باعتباره
وهو في التفسير وسماه على
قواعد الخط لانه لما ورد
فيه شيء وجب الرجوع فيه
للقواعد المقررة عند أهله
ولو شك في كون التفسير
أكثر أو مسوا بل حل فيما
يظهر لعدم تحقق المانع
وهو الاستواء ومن شمل
تأثير ذلك في الضيق والحر
وجرى بعضهم في الحزب
على الحزبة فقياسها هنا
كذلك بل أو لغيره يجرى ذلك
فيما لو شك أقصده الدراسة
أو التبرك و يفرق بين هذا
وما قدمته فيما لم يقصده
شيء لانه لما وجد ثم مقتض
الحل والحومة تعين النظار
للقرنة الدالة على أنه من
جنس ما يقصده تبرك أو
دراسته وانما وجد احتمالان
تعارضا فلتسرى المقصود
أحدهما وهو أصل عدم
الحزمة والممانع على الاول
والاحتياط على الثاني فنأمله
وبما قدرته في عطف تفسير
اندفع جعله معطوفا على
الضمير الجري ورم اعتراضه
بانه ضعيف على ان التحقيق
انه لا شيء فيه (و) حله
ومسقى (دناير) عليها
سورة الاخلاص أو غيرها
لان القرآن لما لم يقصدها
لما وضعه من الدراسة

الورقة أو احد مثلا يحرم مسها اذا لم يكن تـ... برها أو أكثر وان كان مجموع التفسير أكثر من المحقق بل وانه
يحرم من أن يتبرك ورقتان كان تفسير تلك الورقة أكثر من قرأها وفي شرح الارشاد للشارح خلاف
ذلك كما فرجحه (قوله لعدم تحقق المانع) قد عارض بان الاصل في القرآن الحزمة حتى يتحقق الجمع (قوله)
ومن شمل) يمكن بناء على هذا الحكم التفرع في المحقق والفرق ظاهر (قوله وان الصبي المحدث

والحفاظ لم تجرب عليه أحكامه. ولا حل كل طعام هدم جدار نقش علمه وفي معنى مع فيما لظهور الظفر شفة كقدمت
الاشارة اليه (لا حل) (قالبوردة) (أوروقفتنه) (يعود) مثلان بجانب إلى آخره وقائمة كاشمها الحلاقة (في الاخضر) لانتقاله بفعله فصار كله حاملا
(و) (الاصح) (ان الصبي) الامير اذا تجاوز تعين غيره منه مطلقا لانه قد يتبرك (المحدث) حديثا أصغر أو أكبر

الاعتانة على نحو الكفاية في فتاوى الشارح يحرم من المصحف باصبع عليه ورقا لا يحرم اصال الشئ من المصاحف
الى شئ من آخرها المصحف ويسن منع الصبي من المصحف للتعليل خروج من خلافه من منع منه اه (قوله
منع الجنب الخ) أى منع الصبي الجنب قراءة القرآن بصري (قوله وليس كذلك) أى وكذا البحث الاول قال
الكردي أفتى النورى بحل قراءة الصبي ومكثته في المصباح الجنب اه (قوله على أنه) أى المسمى (قوله ولا
قياس) أى يمنع الصبي الجنب من قراءة القرآن على منعه من مسه (قوله لا يمنع من مسه وجه الخ) أى لا يجب
منعه من ذلك بل يستحب ذلك مغنى وتقدم عن فتاوى الشارح مثله وقال سم قضية كلام شرح المنهج
جواز المنع وهو قرر بسلام غاية الحاجة ومشقة الاستمرار على الطهارة ان تبع التحسين من هذا الامر المحظور
واما انه لو جبه وتحرم المنع فيعدو ويحتمل انه يلزمه تحسينه يحرم منعه كما تصلح له عبارة المصنف وقد يجده ان
كانت مصطفة الصبي في التحسين ثم رأيت بخطي في مسودة شرحى لاي شجاع انه ليس للولي والمعلم منع من مسه
وجهه مع الحدث ثم رأيت العباب حرم بنسب المنع تبع البعضهم وكذا في شرح الروض وقوله وقد يجده الخ اهله
هو الاقرب (قوله من مسه) الى قوله ثم في النهاية المغنى (قوله من مسه وجهه) لاقى المصحف ولا في الولوج نهاية
ومغنى ولا في نحوهم من كل ما كتب عليه قرآن لرسوله ولا فرق بين الذكر والانثى شيخنا (قوله عند الحاجة
تعلم الخ) وليس منها حل العبد الصغر مصحفا السيد الصغير معه الى المكتب لان العبد ليس بمنعهم وفاقاه
ذلك لما شئ عليه البلاوى والجمال الرملى سم على المنهج اه كردي (قوله عند الحاجة تعلم درسه)
أى خلاف تحسينه من الصلوة والطاقى ونحوهما مع الحدث نعم فظهر المسئلة ما اذا قرأ للتعبد لا الدراسة بان
كان حافظا أو كان يتعاطى مقدارا لا يحصل له الحفظ في العادة وفي الرافعى ما يقتضى التحريم فتعطل لذلك فانه
مهم كذا في خط ابن قاسم الغزى شارح المنهاج وفي سم على جمائصه والوجه انه لا يمنع من جلده ومسه للقرأة
فيه نظرا وان كان حافظا عن ظهر قلب اذا آفادته القرأة فيه نظرا فائدة ما في مقصوده كالاتسظار في حفظه
وتقوى يتم حتى بعد فرغ غنم حفظه اذا قرأ ذلك في توسيع حفظه انتهى وقد يقال لا تنافي لما كان حل ما في
الرافعى على ارادة التعبد بالمحس وماتله سم على ما اذا تعلق بقراءته فيه فرض يعود الى الحفظ كما يشعر به
قوله كالاتسظار الخ (فائدة) وقع السؤال الى الروس عمالو جعل المصحف في خرج أو غير ذلك بعد عمل
يجوز أم لا فأجبت عنه بان الظاهر انه ان كان على وجه بعد از راعيه كان وضعه تحته يمينه وبين اليدين أو كان
ملا قبالا على الخرج مثلان غير مائل بين المصحف وبين الخرج وبعد ذلك از راعيه ككون التخصص موضوعا
عليه حرم والا فلا تنبيه له فانه يقع كثير او وقع السؤال عمالو انظر الى ما كقول وكان لا يصل اليه الا بشئ يضعه
تحت رجله وليس عنده الا المصحف فهل يجوز وضعه تحت رجله في هذه الحالة أم لا فأجبت عنه بان الظاهر
الجواز فان حفظ الروح مقدم ولوم من غير الا كدى على غيره ومن ثم لو أسرف سفينة فقام المصحف وجوان على
الفرق واحتج الى اقامه أحدهما التخصيص السفينة التي المصحف حفظ الروح الذي في السفينة لا يقال وضع
المصحف على هذه الحالة امتنان لا تافول كونه انما تفصل ذلك للضرورتين عن كونه امتنانا لا تافول

لا يمنع) عبر في المنهج بقوله ولا يجب منع صبي ميمر ثم قال في شرحه والنصر يج بعدم الوجوب بالمعز
من زبادى اه وقضية جواز المنع أى منع الولي وهو قرر بسلام غاية الحاجة ومشقة الاستمرار على الطهارة
أن تبع التحسين من هذا الامر المحظور وأما أنها وجب وتحرم المنع فيعدو الاصل ان المحظور يباح عند
الحاجة أو الضرورة ولا يجب عند ذلك ولا في حله على الطهارة مصطفة له ليعتاد ذلك فلا يتركه ان شاء
الله تعالى اذا بان ويحتمل أن يلزمه تحسينه يحرم منعه كما تصلح له عبارة المصنف وقد يجده ان كانت مصطفة الصبي
في التحسين ثم رأيت بخطي في مسودة شرحى لاي شجاع انه ليس للولي والمعلم منع من مسه وجهه مع الحدث
ثم رأيت العباب حرم بنسب المنع تبع البعضهم وكذا في شرح الروض والوجه انه لا يمنع من جلده ومسه للقرأة
فيه نظرا وان كان حافظا عن ظهر قلب اذا آفادته القرأة فيه نظرا فائدة ما في مقصوده كالاتسظار في حفظه
وتقوى يتم حتى بعد فرغ غنم حفظه اذا قرأ ذلك في توسيع حفظه انتهى

ويحتمل منع الجنب القرآن
وانه يحرم على ولده تحسينه
منه انما يتأذى على بحث منع
الجنب هنامن المس وليس
كذلك على انه لا كدرمته
على الحدث بخلاف القرأة
ولا قياس (لا يمنع) من مسه
وجهه عند الحاجة لتعلم درسه
وسيلتهما

السجود للصوم والتصور بصورة المشركين عند الخوف على الروح بل قد يقال انه ان توقف انتظاره وحمل ذلك
 وحب وضعه متذو ويحتمل انه لو وجد القوت بسد كافر لم يصل اليه الادب المحصف له حازه الدفع لكن ينبغي
 له تقديم المتقوى لمغلطة ان وجدها على دفعه لسكاف عرش وقوله ويخجل الخ أى اختلارا بخلاف قوله به
 دفعه الخ ينبغي وعلى وضع المحصف تحت حجاب (قوله المكتب الخ) ينبغي وعن المكتب الى البيت (قوله
 والتبرك) الى جملته سم (قوله ونقشه) بالجر عطف على جملة الخ (قوله ونقشه الى محل آخر) وقضية
 كلامهم ان محل ذلك في الجمل المتعلق بالدراسة فان لم يكن لغرض أو كان لغرض آخر منع من مزاجه ونهاية
 (قوله ما ذكره) أى من جواز التمكن للدراسة ووسيلتها وعدمه لغرضها (قوله مطلقا) أى سواء كانت
 الورقة قائمة فصغرها بنحو عدم تمكن كذلك نهاية (قوله أو نحوه) أى كالوقتل كقوليه معنى (قوله
 لانه) الى قوله وخرم في المعنى (قوله ليس بعمل الخ) أى ولا من نهاية بمعنى (قوله ويجرم منه الخ) ويجرم
 كتب القرآن أو شيء من أسمائه تعالى بنحس وعلى نحس ومسه به اذا كان غير معفونه كافي المجموع
 لا يظهر من متنبس ويجرم السفر به الى أرض الكفار اذا خفف وقعه في أيديهم ويستحب كتبه وايضا
 ونقله وشكاه يجوز كتب آيتين ونحوهما البسم في أثناء كل من تمنع الكافر من مسه لا سماعه ويجرم
 تعليمه وتعماده ان كان معاندا وغير المهادن رضى اسلام معان تعليمه والا فلا وتكره القراءة بغير متنبس ونحو
 بلا كراهة عمام وطريق ان لم يلبسه عنها الا كرهت اقناعه قال الجبيري قوله ويجرم كتب القرآن الخ
 وذلك كناية القصة والحديث فيما يظهر قوله لا يظهر الخ أى لا يجرم مسه بعض طاهر من بدن متنبس لكنه
 يذكره فاذا تجنب كفه الا أصابعه من هذا الاصبع المحفف وهو طاهر من الحدث باز وقوله ونقله الخ أى
 صابنه من اللين والنفير يجوز كتابة القرآن بغير العربية بخلاف قراءته بغير العربية فتنتع وفي
 عرش عن سم على ج (فرع) أفتى شيخنا هو بجواز كتابة القرآن بالقلم الهندي وقبسه جوازه بنحو
 التركي أيضا (فرع) آخر لوجه جواز تقطيع حروف القرآن في القراءة والتعليم للحاجة الى ذلك انتهى
 وقوله وتكره القراءة بغير متنبس وكذا في حال خروج الرجب لأمع نحو مس أو لس لانه غير مستفتر عاده وقوله
 والا كرهت هذا شامل لما يفعله السائل في الطريق وعلى الاعتناء فيها بالتفصيل المذكور فان انتهى عنها
 كرهت والا فلا كراهة ليس القصد اهانة القرآن والاحرام بل بما كان كفرا اه كلام الجبيري قال
 شيخنا وكذلك تكره قراءة العلم بغير متنبس اه (قوله ككل اسم معظم) يشمل اسم الانبياء (قوله بغير
 معفونه) قضية التقديسه انه يجوز المس بموضع المعفونه سم ويأى ما فيه (قوله بأنه لا فرق) أى بين
 المعفونه وغيره بعبارة الجبيري على المنهج قوله ومسه بعض نجس وفي حاشيته شرح الروض ولو بمعفونه
 عرش وقال سم بغير معفونه وعبارة الحلبي أى ولو بمعفونه حيث كان عينه لا تراو يحتمل الأخذ
 بالاطلاق ثم رأيت في شرح الارشاد الصغير ومسه بعض متنبس رطب معلقا وبجاف غير معفونه انتهى
 اه (قوله وطوشى الخ) أى يحرم المشى على فراش أو خشب أى ملائش عليه شئ من القرآن شيخنا زاد
 المعنى أو من أسمائه تعالى اه (قوله ووضع نحو درم الخ) عبارة النهائية ولا يجوز جعل نحو ذهبى كلفه كتب
 عليه بسم الله الرحمن الرحيم اه قال عرش أى وغيرهما من كل معنظ كذا بان جى باب الاستجماع ومن
 المعظم ما يقع في المكاتب ونحوها مما فيه اسم الله واسم رسوله الله فيجزم اهائنه بنحو وضع دراهم فيه اه
 (قوله وجعل وقاية الخ) هذا قد يشدح جعل ما فيه اسم الله صلى الله عليه وسلم وقاية ولو لما فيه قرآن بناء
 على اعتبار بغيره (قوله والتبرك) الى وجهه خلافه (قوله مطلقا) طاهره ولو لحاجة التعلم اذا أتى تعلم وهذا طاهر
 كلامهم وقضية التعليل بخشبة الاتهال امتناعه وان وصاه الى فليتلأمل (قوله ككل اسم معظم) يشمل اسم
 الانبياء وقوله متنبس الخ عبارة شرح الروض فلو كان على بعض بدن المتطهر نجاسة تغير معفونه فاحس
 المحقق موضعها محرم أو بغيره فلا قال المتولى لكن بكرة قال في المجموع ونظره والتقسيد بغير المعفونه
 ذكره في المجموع اه وقضية انه على التقيد يجوز المس بموضع المعفونه (قوله وجهه وقاية) هذا يفيد

كعله للمكتب والاتبان به
 للمعلم ليعلمه فيما يظهر
 وذلك المنسقة دوام طهره
 ثم رأيت ان الصادق قال
 يجوز تمكينه من حله
 للدراسة والتبرك ونقله الى
 محل آخر وان هذا هو
 صريح كلامهم اعتبارا بما
 من شأنه ان يحتاج اليه
 انتهى وفي عومه فطر
 كتحفص الاسنوي ومن
 تبعه بالجل للدراسة فالوجه
 ما ذكره قلت الاصح حل
 قابضه (مطلقا) (يعود) أو
 نحوه (وبه قطع العراقيون
 وانه أعلم) لانه ليس بعمل
 ولا في معناه ومن ثم لو
 انفصلت الورقة على العود
 سوم اتفاقا كما هو طاهر لانه
 حل كالولف كنه على يده
 وقببها وورقته وان لم
 تنفصل ويجزم مسه ككل
 اسم معظم بمتنبس بغير
 معفونه وخرم بعضهم
 بأنه لا فرق تعظيها له وطه
 شئ نقش به ويرق بينه
 وبين كراهة ليس ما كتب
 عليه المستزعم جلوسه عليه
 السادى لو طه بالمالو ملنا
 هذا الاستزاع والمساواة
 أمكننا ان نقول وطوشه
 اهائنه له قصدا ولا كذلك
 ليسه وبغفر الشئ تابعه
 ما لا يغتفر فيه مقصودا
 ووضع نحو درم في مكتوبه
 وجعله وقاية ولو لما فيه
 قرآن فيما يظهر

على ان قوله السابق ككل اسم معظم ملاحظ في هذه المعطوفات أيضا فليحذر سم (قوله ثم رأيت بعضهم بحث حل هذا) أفتي به شيخنا الشهاب الرملي فقال يجوز وضع كراس العلف في ورقة كتب فيها القرآن انتهى وظاهران محله اذ لم يقصد امتنانه أو انه يصيبها الوسخ لا الكراس والاحتمل قد يكفر اه سم عبارة النباهة ولو جعل تحو كراس في ورقة كتب عليها نحو السملية لم يحرم كما أفتي به الوالد رحمه الله تعالى لعدم الامتنان ولو أخذنا من المصحف ما زعم الكراهة قال ع ش ينبغي أن المراد بنحو السملية ما يقصده التبرك عادة أما ورق المصحف فينبغي حرمه لجعله وقاية لما ضمنه الا هاته لكن في سم نقلا عن والد الشارح جواز فليحذر اه (قوله وغير يقصده) أي تمزيق الورق المكتوب فيه شيء من القرآن ونحوه شيخنا (قوله وترك رفعه الخ) المراد منه انه اذا رأى ورقة مطروحة على الأرض حرم عليه تركها بقدر ينفعه بقوله بعدد وينبغي التواضع المراد كماله وظاهره ان يحرم عليه وضع المصحف على الأرض والقرآن في ع ش و (قوله ورفعه الخ) أي فنبأني من نحو القرآن (قوله وينبغي أن لا يجعله الخ) وطريقه أن يغسله بالماء أو يحرقه بالنار بصيانة لاسم الله تعالى عن تعرضه للامتنان شرح الروض وانظر هل المراد بالانباء هنا التذلل والوجوب والا قرب الاول (قوله وبلغ الخ) كذا في النهاية والتأني (قوله ما كتب الخ) عبارة النهاية والتأني فربما فيه اسم الله تعالى اه قال ع ش أي وأسم معظم كسما لا انباء حيث دللت قرينة على ارادتهم عند الاشتراك فيه اه (قوله وورد الرجل الخ) عبارة الجبيري وفي النهاية تو يحرم مد الرجل الى جهة المصحف ووضع تحت يد كافر ومثله التماس وان كانوا يعظمونهم ويسن القيام به وتقيله ويحرم مسه بالسن والفقر أيضا له الحديث بخلاف البداءة من الذهب أو الفضة وعبارة الرجائي: فخرجت التعمية ولو لكافر ثم في سم ما يقتضيه معنىه. وعبارته ويحرم تركه ما فيه قرآن وينبغي المنع من التعمية لانها لا تنقص عن آثار السلف اه قال ابن ج ولوجله من روحه يحرم لقله الامتنان اه وولد في الحرم ثم بعد اه كلام الجبيري (قوله والمحدث الخ) ومثله الجانب لا مس ولا جل كردى (قوله ويسن القيام به) ينبغي ولا تفسير حيث حرم مسه وجعله حر اه سم وياتي عن البصري ما يفيد ان قوله حيث الخ ليس بقيد قال الجبيري واستدل السبكي على جواز تقبيل المصحف بالقباس على تقبيل حجر الاسود ويدا العالم والصالح والوالد من المعلوم انه افضل منهم اه (قوله وكنه له بعد تبدلها) يقال لاحاجة اليه العلم بان قهنا غير مبدل قطعا ووجوده مبدل معه بفرض تسليمه لا يمنع حرمته فيما يظهر ويؤخذ منه بالاولى بدب انقياد للتفسير مطلقا أي قل أو أكثر نظرا لوجود القرآن في ضمنه بل لو قبل بنده لكأن مشتمل على نحو ما لم يكن بعدد أو زنا في جميع ذلك ثم رأيت ما نقلوه عن المتولي وأقر ومن أنه يكره المحدث مس نحو التوراة فاذا ظن أن به غير مبدل اه وقول ابن شعبة انه لم يبدل جميع ما فيها ففهما كلام الله هو محترم اه وكل منهما يؤيد ذكره أولا وبصري (قوله ويكره) أي قوله ومنه في النهاية قوله والغسل في الغنى (قوله ما كتب الخ) أي من الخشب نهاية ومعنى أي مثالا ورف كذا في تلويح (قوله لا تعرض نحو صيانة) أي فلا يكره بل قد يجب اذ تعين طريقا لصونه وينبغي أن يأتي مثل ذلك في جلد المصحف أيضا ع ش (قوله والغسل أوله) أي اذا تيسر ولم يخش وقوع النسيئة على الأرض والالتصيق أولى بجبري عبارة البصري قال الشيخ عز الدين وطريقه أن يغسله بالماء أو يحرقه بالنار قال بعضهم ان الاحراق أولى لان الغسالة قد تقع على الأرض انتهى ابن شعبة اه

حرمه جعل ما فيه اسم النبي صلى الله عليه وسلم وقاية ولو لمافيه قرآن بشاعة على ان قوله سابقا ككل اسم معظم ملاحظ في هذه المعطوفات أيضا فليحذر سم (قوله ثم رأيت بعضهم بحث حل هذا) أفتي به شيخنا الشهاب الرملي فقال يجوز وضع كراس العلف في ورقة كتب فيها القرآن انتهى وظاهران محله اذ لم يقصد امتنانه أو انه يصيبها الوسخ لا الكراس والاحتمل قد يكفر اه سم عبارة النباهة ولو جعل تحو كراس في ورقة كتب عليها نحو السملية لم يحرم كما أفتي به الوالد رحمه الله تعالى لعدم الامتنان ولو أخذنا من المصحف ما زعم الكراهة قال ع ش ينبغي أن المراد بنحو السملية ما يقصده التبرك عادة أما ورق المصحف فينبغي حرمه لجعله وقاية لما ضمنه الا هاته لكن في سم نقلا عن والد الشارح جواز فليحذر اه (قوله وغير يقصده) أي تمزيق الورق المكتوب فيه شيء من القرآن ونحوه شيخنا (قوله وترك رفعه الخ) المراد منه انه اذا رأى ورقة مطروحة على الأرض حرم عليه تركها بقدر ينفعه بقوله بعدد وينبغي التواضع المراد كماله وظاهره ان يحرم عليه وضع المصحف على الأرض والقرآن في ع ش و (قوله ورفعه الخ) أي فنبأني من نحو القرآن (قوله وينبغي أن لا يجعله الخ) وطريقه أن يغسله بالماء أو يحرقه بالنار بصيانة لاسم الله تعالى عن تعرضه للامتنان شرح الروض وانظر هل المراد بالانباء هنا التذلل والوجوب والا قرب الاول (قوله وبلغ الخ) كذا في النهاية والتأني (قوله ما كتب الخ) عبارة النهاية والتأني فربما فيه اسم الله تعالى اه قال ع ش أي وأسم معظم كسما لا انباء حيث دللت قرينة على ارادتهم عند الاشتراك فيه اه (قوله وورد الرجل الخ) عبارة الجبيري وفي النهاية تو يحرم مد الرجل الى جهة المصحف ووضع تحت يد كافر ومثله التماس وان كانوا يعظمونهم ويسن القيام به وتقيله ويحرم مسه بالسن والفقر أيضا له الحديث بخلاف البداءة من الذهب أو الفضة وعبارة الرجائي: فخرجت التعمية ولو لكافر ثم في سم ما يقتضيه معنىه. وعبارته ويحرم تركه ما فيه قرآن وينبغي المنع من التعمية لانها لا تنقص عن آثار السلف اه قال ابن ج ولوجله من روحه يحرم لقله الامتنان اه وولد في الحرم ثم بعد اه كلام الجبيري (قوله والمحدث الخ) ومثله الجانب لا مس ولا جل كردى (قوله ويسن القيام به) ينبغي ولا تفسير حيث حرم مسه وجعله حر اه سم وياتي عن البصري ما يفيد ان قوله حيث الخ ليس بقيد قال الجبيري واستدل السبكي على جواز تقبيل المصحف بالقباس على تقبيل حجر الاسود ويدا العالم والصالح والوالد من المعلوم انه افضل منهم اه (قوله وكنه له بعد تبدلها) يقال لاحاجة اليه العلم بان قهنا غير مبدل قطعا ووجوده مبدل معه بفرض تسليمه لا يمنع حرمته فيما يظهر ويؤخذ منه بالاولى بدب انقياد للتفسير مطلقا أي قل أو أكثر نظرا لوجود القرآن في ضمنه بل لو قبل بنده لكأن مشتمل على نحو ما لم يكن بعدد أو زنا في جميع ذلك ثم رأيت ما نقلوه عن المتولي وأقر ومن أنه يكره المحدث مس نحو التوراة فاذا ظن أن به غير مبدل اه وقول ابن شعبة انه لم يبدل جميع ما فيها ففهما كلام الله هو محترم اه وكل منهما يؤيد ذكره أولا وبصري (قوله ويكره) أي قوله ومنه في النهاية قوله والغسل في الغنى (قوله ما كتب الخ) أي من الخشب نهاية ومعنى أي مثالا ورف كذا في تلويح (قوله لا تعرض نحو صيانة) أي فلا يكره بل قد يجب اذ تعين طريقا لصونه وينبغي أن يأتي مثل ذلك في جلد المصحف أيضا ع ش (قوله والغسل أوله) أي اذا تيسر ولم يخش وقوع النسيئة على الأرض والالتصيق أولى بجبري عبارة البصري قال الشيخ عز الدين وطريقه أن يغسله بالماء أو يحرقه بالنار قال بعضهم ان الاحراق أولى لان الغسالة قد تقع على الأرض انتهى ابن شعبة اه

ثم رأيت بعضهم بحث حل هذا وليس كذا وعمر يقصده شيخنا (قوله وترك رفعه الخ) المراد منه انه اذا رأى ورقة مطروحة على الأرض حرم عليه تركها بقدر ينفعه بقوله بعدد وينبغي التواضع المراد كماله وظاهره ان يحرم عليه وضع المصحف على الأرض والقرآن في ع ش و (قوله ورفعه الخ) أي فنبأني من نحو القرآن (قوله وينبغي أن لا يجعله الخ) وطريقه أن يغسله بالماء أو يحرقه بالنار بصيانة لاسم الله تعالى عن تعرضه للامتنان شرح الروض وانظر هل المراد بالانباء هنا التذلل والوجوب والا قرب الاول (قوله وبلغ الخ) كذا في النهاية والتأني (قوله ما كتب الخ) عبارة النهاية والتأني فربما فيه اسم الله تعالى اه قال ع ش أي وأسم معظم كسما لا انباء حيث دللت قرينة على ارادتهم عند الاشتراك فيه اه (قوله وورد الرجل الخ) عبارة الجبيري وفي النهاية تو يحرم مد الرجل الى جهة المصحف ووضع تحت يد كافر ومثله التماس وان كانوا يعظمونهم ويسن القيام به وتقيله ويحرم مسه بالسن والفقر أيضا له الحديث بخلاف البداءة من الذهب أو الفضة وعبارة الرجائي: فخرجت التعمية ولو لكافر ثم في سم ما يقتضيه معنىه. وعبارته ويحرم تركه ما فيه قرآن وينبغي المنع من التعمية لانها لا تنقص عن آثار السلف اه قال ابن ج ولوجله من روحه يحرم لقله الامتنان اه وولد في الحرم ثم بعد اه كلام الجبيري (قوله والمحدث الخ) ومثله الجانب لا مس ولا جل كردى (قوله ويسن القيام به) ينبغي ولا تفسير حيث حرم مسه وجعله حر اه سم وياتي عن البصري ما يفيد ان قوله حيث الخ ليس بقيد قال الجبيري واستدل السبكي على جواز تقبيل المصحف بالقباس على تقبيل حجر الاسود ويدا العالم والصالح والوالد من المعلوم انه افضل منهم اه (قوله وكنه له بعد تبدلها) يقال لاحاجة اليه العلم بان قهنا غير مبدل قطعا ووجوده مبدل معه بفرض تسليمه لا يمنع حرمته فيما يظهر ويؤخذ منه بالاولى بدب انقياد للتفسير مطلقا أي قل أو أكثر نظرا لوجود القرآن في ضمنه بل لو قبل بنده لكأن مشتمل على نحو ما لم يكن بعدد أو زنا في جميع ذلك ثم رأيت ما نقلوه عن المتولي وأقر ومن أنه يكره المحدث مس نحو التوراة فاذا ظن أن به غير مبدل اه وقول ابن شعبة انه لم يبدل جميع ما فيها ففهما كلام الله هو محترم اه وكل منهما يؤيد ذكره أولا وبصري (قوله ويكره) أي قوله ومنه في النهاية قوله والغسل في الغنى (قوله ما كتب الخ) أي من الخشب نهاية ومعنى أي مثالا ورف كذا في تلويح (قوله لا تعرض نحو صيانة) أي فلا يكره بل قد يجب اذ تعين طريقا لصونه وينبغي أن يأتي مثل ذلك في جلد المصحف أيضا ع ش (قوله والغسل أوله) أي اذا تيسر ولم يخش وقوع النسيئة على الأرض والالتصيق أولى بجبري عبارة البصري قال الشيخ عز الدين وطريقه أن يغسله بالماء أو يحرقه بالنار قال بعضهم ان الاحراق أولى لان الغسالة قد تقع على الأرض انتهى ابن شعبة اه

بل كلام الشيخ في السير صريح في حرمه (١٥٦) الحرف الآن يحمل على انه من حيث كونه اضاعه للمال فان قلت من ان خوف الحرف

(قوله بل كلام الشيخ في الح) اضرب عن الخلاف المذكور بقوله على الوجه (قوله الآن يحمل الح) أي كلام الشيخ (قوله مطلقا) أي قصده نحو الصبغة أو لا (قوله ذلك) أي ماسر (قوله مفروض في مصحف) هذا يقتضي حرمه حرق المحقق أي لغرض سيم (قوله وهذا) أي قوله ويكره حرق الح (قوله في مكتوب الح) قد يقال أو ذلك بدون غرض وهذا الغرض معتبر في قصة سيدنا عثمان رضي الله عنه سيم (قوله بهذا) أي ما حرق القرآن (قوله ولا يكره شرب بمجره الح) أي بمجره كتب عليه شيء من القرآن وشربه نهاية ومعنى قال ع ش توقف سيم على حج في جواز صبه على نجاسة أقول وبني الجواز ولو قصد لانه لما بحيث حره فهاولم يبق لها أثر لم يكن في صبه على النجاسة اهانة وعبرة الشارح مر في الفتاوى الأولى غسله وصباها غسلا تسه في محل طاهر اه (قوله وان بحث الح) * (فوائد) يكره كتب القرآن على حائط وسقوف ولو لم يسجد وثياب وطعام ونحو ذلك ويندب القارئ التوضؤ للقراءة وتقبل القبلة والتدبر والتخشع والترنيل والبكاء عند القراءة فان لم يستدبر على البكاء قبلت بآل والأفضل قراءته نظرا في المحقق الا ان زاد خشوعه في القراءة عن ظهر قلب فتكون أفضل في حقه ويندب خفه أول النهار أو الليل وأن يكون يوم الجمعة وأليلها ويسن الدعاء عقبه وحضوره والشرع في خفة أخرى بعد يوم تكاد يوم خفه مكررة تلاوته وهو في الصلاة لتفرد أفضل منه خارجا جهوا نسيه له أو شيء من تكبير قوي يسن أن يقول أنسيت كذا لانسيتمو بحرم تفسير القرآن والحديث بل اعلام شيخنا خطيب (قوله أي ترد) إلى قوله وفي وجهه في النهاية والمعنى قول المتن (عليه يقيه) يجوز ان يكون التقدير بما يقتضيه بقينه السابق سيم عبارة ع ش أي جاز له العمل به ومع ذلك ليس له الوضوء اه (قوله باعتبار الاستصحاب) أي فالعنى باستصحاب بقينه (قوله فلا ينافي اجتماع الح) الاجتماع غير متصور سيم عبارة الغنى عن ظن الضد لا يعمل بظنه لان ظن استصحاب اليقين أقوى منه فعلم بذلك أن المراد باليقين استصحابه ولا باليقين لا يجامع معك اه (قوله من المسجد) أي الصلاة ع ش (قوله فاقباس ندبه) ظاهرا لاطلاقه ولو في داخل الصلاة فتندب أن يخرج منها ويوضأ كما مر عن اليعاقبة عند قول الشارح ويسن الوضوء من كل ما قبله اه ناض (قوله يشكك عليه) أي على الذنب (قوله الآن يقال المراد الح) أو يقال لم يرد حقيقة انتهى بل الاعلام بأنه لا يلزمه الأخذ بما ذا الشك سيم (قوله مؤول الح) بان مراده أن الماء المظنون طهارته بالاجتهاد مثلا رفع يمين الحدث وجعله على هذا وان كان بعد الأولى من جملة على أن ظن الطهر رفع يمين الحدث الذي حله عليه ابن الرعة وغيره وقال لم أوه لغير الرافعي وأسقطه المصنف من الروضة وقال النشائي انه معدوم من أوهاه مغنى وزاد النهاية تأويل آخر أخرجه (قوله ورفع يمين الح) جواب سؤ الوارد على المتن (قوله بخم النوم) أي والحال أن الحدث فيه مظنون بصري (قوله وبقين الحدث الح) عطف على يقين الطهر (قوله بالمظنون الح) أي بالاجتهاد مثله مغنى (قوله على القاعدة) أي السابقة في المتن قال العهد الكرى (قوله بتفصيله) أي لا تأتي آتفاي الشارح (قوله المطوى الح) أي في المتن (قوله فان كان قبلها) إلى قوله ولا ترفي النهاية الا قوله مطلقا وقوله ولو علم الح فان لم يعلم وقوله بكل حال إلى قوله وعدمه في المعنى الا قوله بكل حال الاول (قوله مطلقا)

موجب العمل مع الحدث ولا توجد وهذا مقتضى لحرمة الحرق مطلقا قلت ذلك مفروض في مصحف وهذا في مكتوب لغير دراسة أولها وبه نحو بل مما يتصور معة قصد نحو الصبغة أو ما للنظر لانه اضعه المال فارعام لا يختص بهذا على أنهم يجوز لغرض مقصود ولا يكره شرب بمجره وان بحث ابن عبد السلام حرمته (ومن تبين طهر أو وجدنا وشك) أي تردد باستواء أو رجحان (في ضده) أطرا عليه أم لا (٤٤) ببقينه باعتبار الاستصحاب فلا ينافي اجتماع الشك معه وذلك انتهى صلى الله عليه وسلم المثال في الحديث عن أن يخرج من المسجد الا ان يسمع صوتا أو يجرد عا وفي وجه يجب الوضوء وحديثه فاقباس ندبه لكن يشكك عليه انتهى في الحديث الآن يقال المراد منه النهي عن أخذ بشكك يؤدي إلى الوسوسة وتشكك غالبي وزعم الرافعي ومن تبعه انه يعمل بظن الطهر بعيد يقين الحدث مؤول أو وهم در رفع يمين الطهر بخم النوم وبقين الحدث بالماء المظنون طهره لا ارد ان على القاعدة لانها مساجل فيه الفتن كالبقيين وكذا ما ذكره بقولهم (فلو تقيها) بان وجدانه بعد الشمس مثلا وجهل السابق منها (فقدما قبلها) يا خذ به بتفصيله المطوى اختصارا (إلى الاصح) أي فان كان قبلها لم يجد نافه الا أنه متطهر مطلقا

من الصبر وهو كذلك اه **(قوله والمراد الوصل لمحل الخ)** أى والعائد منه **(قوله ولو بصراء)** كله أشار بالغاية إلى أن الخلاء مستعمل في مكان قضاء الحاجة مطلقا بخلاف الوصل لغيره كما في المحل البناء المعد لقضاء الحاجة عش **(قوله لصبر وورثته الخ)** وأما كونه مأوى الشياطين فلا بد من قضاها فيه بالفعل وأما كونه معدا فلا يصير الإبرادة العود إليه وهذا غير الكيفية ما هي فتصير معدة ومأوى للشياطين بمجرد تهيئتها للقضاء وإن لم تقض فيها بالفعل برماوى وفى عش ما وافقه **(قوله كالحلاء الجليد)** ظاهر أن شبهة أن الخلاء الجليد لا يصير مستقذرا الإبرادة لقضاء الحاجة فيه فلا يكفي بناؤه ذلك لكن بحث شيخنا حر أن هذا هو المراد بالإبرادة المذكور فوعليه فالشبهة ناقصة وبديع عبارة شيخنا وهو عش الظاهر أن المراد بما ذكر أن الخلاء يصير مستقذرا بالأعداد لانه يتوقف أى استقذاره على إرادة قضاء الحاجة فيه اه وخرج به شيخنا وكذلك البرماوى كما مر **(قوله ووصوله لمحل جلوسه)** أى وعشى كيف اتفق في غيرها لانه أقدر مما يمشيه وبين الباب ويحتمل حر أن يتخير عند وصوله لمحل جلوسه أيضا لأن جميع ما يعد الباب أجزاء محل واحد ويؤيده التغيير عند وصول ذلك المكن دهيلا أو كان قصيرا فليتمل سم على حج وهو موافق لما اقتضاه كلام الشارح حر من التغيير عش **(قوله وأصل الخلاء)** إلى قوله من نحو سوفى الغنى **(قوله بما تقضى الخ)** عبارة المحلى والمغنى نقل إلى البناء المعد لقضاء الحاجة عزاه اه وتقدم أن البناء ليس بقيد دخول المتن (يساره) يفتح الباء أقصم من كسر هامغى **(قوله أو بدلها)** إلى قوله فيخرج من النهاية **(قوله أو بدلها)** أى حق فاقدها نهاية **(قوله ككل مستقذرا الخ)** أى كدخول ذلك وبعد الخسول عشى كيف اتفق سم **(قوله من نحو سوفى الخ)** كالجم والمسخم نهاية قال عش وينبغي أن تشمل هذه المذكورات المحلات المغضوب على أهلها ومقار الكفار اه **(قوله كزبا)** أى وقوه بصري غانغ من النقد **(قوله ومنه يؤخذ)** أى ما فى فتاوى المصنف **(قوله كالزنية)** هى معنى الزنا كدوى وضلعها القاموس بفتح الزا وكسرها **(قوله وذلك)** راجع إلى المتن **(قوله لانه المستقذر)** وقدرى الترمذى عن أى حر وقضى الله تعالى عنه أن من بدأ برجله البنى قبل يساره ما أدخل الخلاء ابتلى بالفرغ منى ولسطان **(قوله كان الأوجا الخ)** خلافا للمغنى والذى رادى والنهاية **(قوله لا تكرمه فيه الخ)** كأنه منع لتعويله من مكان إلى مكان آخر عش **(قوله انه يفعل بالبين)** لكن فضيق قول المجموع ما كان من باب التكرم بيد أيقه بالبين وخلافاً ليسار يقتضى أن يكون فيها باليسار نهاية اه واعتمد الزاى والمغنى كما مر **(قوله وفى شريفوا شرف الخ)** الذى يقتضى في جميع هذه المسائل أن المدخول المسمى كان شريفاً قدم البنى مطلقا وإن كان خسيسا قدم اليسرى مطلقا أى سوا عتساو إلى الشرف وألحسة أو تفاوا وانظر أنكون الشرف مقتضى التكرم وخلافه لخلافه فتأمل أن كنتم من أهله بصرى **(قوله كالكعبه بقية المسجد)** ينبغى والرؤفة بقية المسجد سم **(قوله يتبعه الخ)** خلافاً للهاية بعبارة يظهر مراعاة الكعبة عند دخولها والمسجد عند خروجهما الشرفهما اه قال عش يقدم جنبه دخولاً وخرجهما متاخلاً فلا ينجرهما وهو موافق لما مر عن البصرى **(قوله مراعاة الأشراف)** فضيته تقدم بالبين في دخول الكعبة واليسار في الخروج ومنها يحتل مر مراعاة الخسول مطلقا في الكعبة وبقية المسجد بل دخلها بتقديم البين في دخول الكعبة وفي الخروج ومنها يحتل تقديم البين في دخول الكعبة والتغيير في الخروج منها سم وأقرب الاحتمال أن أولهما موافق لما مر عن النهاية والبصرى وما اقتضاه الأكثر أن لا يجعل ذكر الله وقوله للغالب أى فلامفهوم لهما **(قوله ووصوله لمحل جلوسه)** أى وعشى كيف اتفق في غيرهما لانه أقدر مما يمشيه وبين الباب ويحتمل أن يتخير عند وصوله لمحل جلوسه أيضا لأن جميع ما يعد الباب أجزاء محل واحد ويؤيده التغيير عند وصول ذلك المكن دهيلا أو كان قصيرا فليتمل **(قوله ككل)** أى كدخول ذلك وبعد الخسول عشى كيف اتفق **(قوله انه يفعل بالبين)** لكن فضيق قول المجموع ما كان من باب التكرم بيد أيقه بالبين وخلافاً ليسار يقتضى أن يكون فيها باليسار شرح حر **(قوله كالكعبة وبقية المسجد)** ينبغى والرؤفة بقية المسجد وقوله يتبعه مراعاة الأشراف فضيته تقدم بالبين في دخول

والمراد الواصل لمحل قضاء الحاجة ولو بصراء والعين فيها التغيير للمعبد المقصد لصبر وورثته به مستقذرا كالحلاء الجليد وفيه اه دهيلا طويل يقدمها عند بابه ووصوله لمحل جلوسه وأصل الخلاء بالمدخل الخالى ثم خص بما تقضى فيه الحاجة قبل وهو اسم سلطان فيه لحديث بدله (يساره) أو بدلها ككل مستقذر من نحو سوفى وحمل قنر ومعصية كالصاغة فيجر مدخولها على ما أطلقه غيره واحد لكن بقية المصنف في فتاوى بهما إذا قل أن فيها أى حال دخوله كاهو ظاهر معصية كراؤم تكن له حاجته في الدخول ومنه يؤخذ أن محل حومة دخول كل محصل به معصية كالزنية ما لم يتحقق لدخوله أى بأن يتوقف قضاء ما تأخر بفقده تأخر اه وقع فعلى دخول محلها وذلك لانها المستقذر (و) يقدم (الخارج جنبه) كالدخول للمعبد لأنها لغير المستقذر ومن ثم كان الأوجه فيها التكرم منه ولا استقذاره بفعل بالبين وفى شريفوا شرف كالكعبة وبقية المسجد تتجه مراعاة الأشراف وشرفين كمعبد بلصق مسجدته

كلام الشارح أبعد من كل منهما والله أعلم **(قوله بجملة التخيير)** يتجه تقديم اليمين عند دخول أولهما ثم التخيير بعد ذلك حتى في النحول من الأول للثاني ويتجه في مستقذر من متصلين تقديم اليسار عند دخول أولهما والتخيير بعد ذلك حتى في النحول من أحدهما للآخر **اه سم** **(قوله تخيير الخطيب الخ)** عبارة أنها لا يتولا نظرا إلى تفاوت مقام المحدثين فلو عشا أي في الحس فإن قرب المحدثين لا يساوي ما قرب من الباب في الخلطة ومع ذلك لا نظرا إلى هذا الشرف فيختير في مشيه من أول المسجد إلى محل جلوسه **اه** **(قوله وشرب الخ)** * فائدة * وقع السؤال عما جعل المسجد موضع مكس مثلاً ويتجه تقديم البيت حتى دخولا واليسرى خروجاً لأن حرمته ذاتية فتقدم على الاستعداد العارض ولو أراد أن يدخل من دنى إلى مكان جهل أنه دنى أو شريف فينبغي حله على الشرافة سم على المسحة قلت بقي ما واضطر لقضاء الحاجة في المسجد فهل يقدم اليسار موضع قضائها أو يتخير لما ذكر من الحرمة الذاتية فيه فنظرنا الأقرب الثاني لأن حرمته ذاتية عشا أقول قد ينزع فيما نقله عن سم قول الأعيان كالحلاء في تقديم اليسرى دخولا واليمين انصرافا الجام والسووان كان محل عبادة كالمسح الآن فبما يظهر ومكان الظلم وكل منكره فالحس حرمته ذاتية لانه موضع عبادة وموضع ذلك قدم الاستعداد العارض عليه كروى **(قوله وقدر وأقذر)** وليس من المستقذر من فيما يظهر السوق والقهوة قبل القهوة أشرف فيقدم عنه دخوله عشا ولا يتخلو عن نظر كروى أقول والنظر لما ظهر بل لا بعد العكس في زمننا **(قوله بجملة مراعاة الشريف الخ)** أي يقدم عند دخوله من البيت للمسجد اليمين وعند دخوله من المسجد للبيت اليسار لأن الأول دخول له المسجد الثاني خروج منه سم **(قوله والافتقار في الثانية)** كان مراده تقديم اليسار للنحول الحلاء واليمين لخروجه سم **(قوله لمحل قضاء الحاجة)** هذا يخرج الدليل المذكور وفهنا نظر سم وقد عني دعوى الأخرج ويدعي انتماعه به لبشيل مافي النصر اعترق بنته ما قدمه هناك قول المتن (ذكر الله) هو ما تضمن ثناء أو دعاء وقد يطلق على كل ما فيه ثواب (فائدة) وقع السؤال عما يقتضيه اسم معظم على حاتم لثنتين فصداً أحدهما بنفسه والآخر اعظم اسم فينبغي بكرة النحول به الحلاء والأقرب أنه ان استعمله أحدهما على بقصد أو غيرهما لا يطرأ بق النيابة عن أحدهما بعينه كره قلبا للمعظم عشا **(قوله أي مكتوب)** أي قوله وما لا يذكر في النهاية إلا قوله ولم يصح في كتب موضع ذلك شيء وكذا في المعنى الأقوله ونظير إلى فكره **(قوله أي مكتوب ذكره الخ)** حتى جعل ما كتب من ذلك في دراهم ونحوها معنى **(قوله ككل معظم)** قال في شرح الارشاد دون التوراة والتعجيل إلا ما علم عدم تبدله منها فيما يظهر لانه كلام الله وإن كان مسبوخا انتهى ويتجه استثناء ما شئت في تبدله لثبوت حرمته سم الشك دليل حرمة الاستنجاء به حيث ذكرناه كالأدلة كلام شرح الروض وإذا ذكر محل ما علم عدم تبدله منها أو شئت في محل ما تقر وفيجه لانه بكره محل ما منع تلاوته من القرآن لانه لا ينقص عن التوراة سم **(قوله من قرآن)** بحث الزركشي يخرج بما وجد نظم من القرآن في غيره على حرمة التلفظ به للجنب قال في شرح العباب وهو قرآن نظير فيه غيره سم عبارة عشا بقي ما وجد نظم في غير القرآن مما

الكعبة والسارق والخروج منها ويختل مراعاة النحول لمطابقا في الكعبة بقية المسعدان بدعظمها فقدم اليمين في دخول الكعبة وفي الخروج منها ويختل تقديم اليمين في دخول الكعبة والتخيير في الخروج منها **(قوله بجملة التخيير)** يتجه تقديم اليمين عند دخول أولهما ثم التخيير بعد ذلك حتى في النحول من الأول للثاني ويتجه في مستقذر من متصلين تقديم اليسار عند دخول أولهما والتخيير بعد ذلك حتى في النحول من أحدهما للآخر **اه سم** **(قوله تخيير الخطيب الخ)** عبارة أنها لا يتولا نظرا إلى تفاوت مقام المحدثين فلو عشا أي في الحس فإن قرب المحدثين لا يساوي ما قرب من الباب في الخلطة ومع ذلك لا نظرا إلى هذا الشرف فيختير في مشيه من أول المسجد إلى محل جلوسه **اه** **(قوله وشرب الخ)** * فائدة * وقع السؤال عما جعل المسجد موضع مكس مثلاً ويتجه تقديم البيت حتى دخولا واليسرى خروجاً لأن حرمته ذاتية فتقدم على الاستعداد العارض ولو أراد أن يدخل من دنى إلى مكان جهل أنه دنى أو شريف فينبغي حله على الشرافة سم على المسحة قلت بقي ما واضطر لقضاء الحاجة في المسجد فهل يقدم اليسار موضع قضائها أو يتخير لما ذكر من الحرمة الذاتية فيه فنظرنا الأقرب الثاني لأن حرمته ذاتية عشا أقول قد ينزع فيما نقله عن سم قول الأعيان كالحلاء في تقديم اليسرى دخولا واليمين انصرافا الجام والسووان كان محل عبادة كالمسح الآن فبما يظهر ومكان الظلم وكل منكره فالحس حرمته ذاتية لانه موضع عبادة وموضع ذلك قدم الاستعداد العارض عليه كروى **(قوله وقدر وأقذر)** وليس من المستقذر من فيما يظهر السوق والقهوة قبل القهوة أشرف فيقدم عنه دخوله عشا ولا يتخلو عن نظر كروى أقول والنظر لما ظهر بل لا بعد العكس في زمننا **(قوله بجملة مراعاة الشريف الخ)** أي يقدم عند دخوله من البيت للمسجد اليمين وعند دخوله من المسجد للبيت اليسار لأن الأول دخول له المسجد الثاني خروج منه سم **(قوله والافتقار في الثانية)** كان مراده تقديم اليسار للنحول الحلاء واليمين لخروجه سم **(قوله لمحل قضاء الحاجة)** هذا يخرج الدليل المذكور وفهنا نظر سم وقد عني دعوى الأخرج ويدعي انتماعه به لبشيل مافي النصر اعترق بنته ما قدمه هناك قول المتن (ذكر الله) هو ما تضمن ثناء أو دعاء وقد يطلق على كل ما فيه ثواب (فائدة) وقع السؤال عما يقتضيه اسم معظم على حاتم لثنتين فصداً أحدهما بنفسه والآخر اعظم اسم فينبغي بكرة النحول به الحلاء والأقرب أنه ان استعمله أحدهما على بقصد أو غيرهما لا يطرأ بق النيابة عن أحدهما بعينه كره قلبا للمعظم عشا **(قوله أي مكتوب)** أي قوله وما لا يذكر في النهاية إلا قوله ولم يصح في كتب موضع ذلك شيء وكذا في المعنى الأقوله ونظير إلى فكره **(قوله أي مكتوب ذكره الخ)** حتى جعل ما كتب من ذلك في دراهم ونحوها معنى **(قوله ككل معظم)** قال في شرح الارشاد دون التوراة والتعجيل إلا ما علم عدم تبدله منها فيما يظهر لانه كلام الله وإن كان مسبوخا انتهى ويتجه استثناء ما شئت في تبدله لثبوت حرمته سم الشك دليل حرمة الاستنجاء به حيث ذكرناه كالأدلة كلام شرح الروض وإذا ذكر محل ما علم عدم تبدله منها أو شئت في محل ما تقر وفيجه لانه بكره محل ما منع تلاوته من القرآن لانه لا ينقص عن التوراة سم **(قوله من قرآن)** بحث الزركشي يخرج بما وجد نظم من القرآن في غيره على حرمة التلفظ به للجنب قال في شرح العباب وهو قرآن نظير فيه غيره سم عبارة عشا بقي ما وجد نظم في غير القرآن مما

يتجه التخيير وبه يعلم تخيير الخطيب عند صعوده للمنيبر وشريف ومستقذر بالنسبة إليه كبيت باصق بمسجد وقدر وأقذر منه كخلاء في وسط حوف يتجه مراعاة الشريف في الأولى والأقذر في الثانية (ولا يحمل) دأخله أي الواصل لمحل قضاء الحاجة (ذكر الله) أي مكتوب بذكره ككل معظم من قرآن

وافق لفظ القرآن كالأمر بمثلًا فهل يكرهه أو لا فيه نظر والأقرب الأول ما لم يدل قرينة على إرادته غير القرآن اه (قوله واسم نبي ملك) عبارة النهائية يلحق بذلك أسماء الله تعالى وأسماء الأنبياء وإن لم يكن رسولاً ولا ملائكة سواء أعادتهم وخصهم اه وفي سم قال في شرح الإرشاد وظاهر كلامهم أنه لا يفرق بين عوام الملائكة وخواصهم وهل يلحق بعوامهم عوام المؤمنين أي صلحواؤهم لأنهم أفضل منهم بحسب نظر وقد يفرق بأن أولئك معصومون وقد يوجد في المغضول منية لا توجد في الفاضل انتهى (تنبه) * حصل المعظم المكره وهل يشمل حل صاحبه فيه فكره حل صاحبه فيه نظر ولا بعد السجود وقد تشبهه بعبادتهم اه وأقره عرش وعبارة الكردي وفي القلوب على الحل قال شيخنا وكذا صلحاء المسلمين كالصالحين والأولياء أي يكره كالملائكة وعنده الحلبي أضاف حواشي المنهج ثم قال وهل يكره حل الاسم المعظم ولو لصاحب ذلك الاسم الظاهر نعم انتهى اه (قوله مختص الخ) قال في شرح العباب وإن ما عليه الجلالة لا يقبل الصنف اه وينبغي أن يكون الركن كالجلالة في عدم قبول الصنف سم (قوله أو مشترك) كمن يزكر بمجتمعه غنى وشرح بأفضل (قوله أو قامت قرينة الخ) أي فإلم تقم قرينة فالأصل الإباحة عن (قوله وظهر أن العبارة الخ) الذي يظهر لوافق ما مر أن العبارة بالكتاب نفسه أن كتب لنفسه أو غيره بغير إذنه والألفاكتوب به بصرى (قوله بقصد كاتبه الخ) لو قصد كاتبه لنفسه المعظم ثم باعته بقصد المشتري غير المعظم فهل يؤثر قصد المشتري فيه نظر ثم رأيت في شرح العباب الآ ترى أن اسم المعظم إذا رده به غير مصلو غير معظم انتهى سم على حج قلنا يبيح الكلام في حال قصد أو لا غير المعظم ثم باعته بقصد المشتري المعظم أو بقصد غيره وقياس ما ذكره وفي الخبر من أنها تابعة للقصد الكراهة فيها ذكر تأمل وينبغي أن ما كتب للدلالة لا يزول حكمه بتغير قصده وعليه فلا حذور رقت من المحقق وقصد جعلها تابعة لا يجوز زهوا ولا جاعلها مع الحديث بما وفي كلام ابن حجر ما يفيد أنه لو كتب غيبة ثم قصد بها الرأس لا يزول حكم النعمة انتهى عرش (قوله والافاكتوب) وفي الأصل لا يبيح عدم الكراهة بثلاث الأصل الإباحة عن (قوله نظير ما مر) أي

واسم نبي وملك مختص أو مشترك وقصد المعظم أو قامت قرينة قوية على أنه المراد به وظهر أن العبارة بقصد كاتبه لنفسه أو لا فإلكتوبه نظير ما مر

دون التوراة والإنجيل إلا ما علم عدم تبديله منهما فيما ظهر لاه كلام الله تعالى وإن كان منسوخاً انتهى ويمكن أن يجعل عليه قوله في شرح الروض لأجل توراة الإنجيل ونحوهما كما أفهمه كلامه انتهى أي لا يكره حل ذلك أي إلا أن علم عدم تبديله بل كان يجه أيضاً استثناء ما شك في تبديله لثبوت حرمة مع الشك بدليل حرمة الاستتخاء به خشن كإفاده كلامه في شرح الروض حيث قال وجوزة أي الاستتخاء اقتضاه في روض التوراة والإنجيل ويجب حله على ما علم تبديله منهما وخلا عن اسم الله تعالى ونحوه انتهى فانه صريح في المنع عند الشك فالتنع دليل واضح على بقاء الاحترام فليتأمل وإذا كره حل ما علم عدم تبديله منهما أو شك فيه على ما تقرر فثبت أنه يكره حل ما نسخ تلاوته من القرآن لأنه لا ينقص عن التوراة فليتأمل (قوله من قرآن) بحث الزركشي فخرج ما وجدنا من القرآن في غيره على حرمة التلقظ به للحنث قال في شرح العباب وهو قرىبوان نظر فيه غيره (قوله واسم نبي وملك) قال في شرح الإرشاد وأنه أي وظاهر كلامهم أنه لا يفرق بين عوام الملائكة وخواصهم وبه صرح الأسنوي حيث عبر بجمع الملائكة وهل يلحق بعوامهم عوام المؤمنين أي صلحواؤهم لأنهم أفضل منهم بحسب نظر وقد يفرق بأن أولئك معصومون وقد يوجد في المغضول منية لا توجد في الفاضل انتهى (تنبه) * حصل المعظم المكره وهل يشمل حل صاحبه فيه فكره حل صاحبه له فيه نظر ولا بعد السجود وقد تشبهه بعبادتهم فان قيل لو كره حل صاحبه لكره دخوله صاحبه لأن عظمت الاسم هنا كما هي لعظمته قلت يفرق باحتياج صاحبه إلى الفحول بخلاف اسمه فليتأمل (قوله مختص أو مشترك) في شرح العباب وإن ما عليه الجلالة لا يقبل الصنف لكن كلامهم في كونه في نعم الصدقة يقتضي خلافاً وقد يفرق بقيام القرينة ثم على الصنف وأنه ليس المقصود إلا التميز بخلافه هذا انتهى وقد يقصد هنا تميز التميز بالتمام ولا ينبغي أن يكون الركن كالجلالة في عدم قبول الصنف (قوله بقصد كاتبه) لو قصد كاتبه لنفسه المعظم ثم باعته بقصد المشتري غير المعظم فهل يؤثر قصد المشتري فيه نظر ثم رأيت في شرح العباب ألا

في شرح ما كتب لرس قرآن الخ (قوله ففكره جل الخ) أي من حيث الخلافة فلا ينافي حرمته جل القرآن مع الحدثان فرض سم على حج و ينبغي أن يلقى ذلك كل محصل مستقذر وإنما اقتصر على الخلافة لكون الكلام فيه عرش (قوله ولم يصح الخ) قال في المصنف وفي حفظي أنها كانت تقر أم أسفل لكون اسم الله تعالى فوق الجميع نهية زاد المعنى وقيل كان النقش معكوسا ليقرا مستقبلا إذا ختم به قال ابن حجر ولم يثبت في الأمر من خبره وفي الرمالي عن المصنف عقب ما مر عنها إذا ختم به كان على الاستواء كما في خواتيم الأكاره (قوله غيبة ند بالخ) فعل أه طلب احتشاه ولو جمل لا مغيبا سم على البهجة اه عرش (قوله نحو ضم كفه) كونه في عمامة أو غيرها مغي (قوله خاتم عليه معظم) شامل لأسماء صلحاء المؤمنين بنعالي دخولهم هنا سم (قوله ويحب الخ) ظاهره وإن لم يقصد التبرك باسم الله تعالى وهو ما اعتده الشارح مر آخر على ما نقله سم عنه في حاشيته شرح البهجة عرش (قوله عند استخاء بنحسه) صرح في الأعلام بالكفر بالقاهرة فقه اسم معظم من أسماء الأنبياء والملائكة ثم قال وهذا يأتي بالاستخاء أيضا إذا قصد تضعيفه بالخاسة سم على حج أقول وقول ابن حجر عند استخاء بنحسه صرح في أن الكلام عند خشيته التحس اما عند علمها بان استعجر من البول ولم يحسن وصوله إلى المكتوب لم يحرم ويؤخذ منه حرمه القتال بسيف كتب عليه قرآن أي أو نحو ما ذكر من حرمه تنجيسه ما لم تدع إليه ضرورته بان لم يجد غيره يدفع به عن نفسه عرش أي أو عن معصوم آخر (قوله ودال الأذرى وغيره إلى الوجه المجرم الخ) وينبغي جل كلامهم على ماذا تنجف عليه التنجيس معنى ونهية قال عرش ويكمن أن يبق على ظاهره ويقال الواحد بالشفص له جهتان فهو حرام من جهة الجل مع الحدث مكر ومن جهة الجل في المحل المستقذر ثم يأتي سم على حج اه (قوله لادخال المصنف) أي ونحو معنى (قوله وهو قوى المذكر) أي لا النقل سم عبارة الكردى لكن المنقول الكرهاتو المذهب نقل اه (قوله وينصب باقها) بضم قال الأذرى فغذبه معنى (قوله لا ذلك الخ) أي وضع أصابع النبي بالأرض مع نصب باقها (قوله أسهل لخروج الخارج) هو ظاهره لأن المعد في السيار وما في البول فلا تلامس الثانية التي هي مجله لها لم يبال في جهة اليسار عند التحامل عليها بسهل خروجه انتهى كردى عن الأعياب (قوله اما القائم الخ) أي مطلقا واعتمدها بنو الخطيب والزيادى والشورى وغيرهم تبعها للصلح الحظي إن القائم في البول يعتمدهما معا (قوله وعلى هذا) أي التفصيل المذكور (قوله اطلاق بعض الشراح) أي شيخ الإسلام (قوله أي وهو الخ) أي عرش سم التضع الخ (قوله وبه الخ) أي قوله ان علم التلوين الخ (قوله اعتمدها) أي بد بال قول المتن (ولا يستقبل القبلة الخ) وظاهر كلامهم عدم حرمه استقبال المصنف أو استدباره ببول أو غائط وإن كان أعظم حرم من القبلة وقد وجه بانه ثبت للمفضول لا يثبت للفاضل نعم قد يستقبله أو يستدبره على وجه بعد از راء فحرم لم قد يكفر به وكذا يقال في استقبال القبر المكرم أو استدباره سم على حج اه عرش واعتمده شيخنا (قوله أي الكعبة) إلى قوله وإن لم يكن في النهاية الأقوله والتزده إلى المتن وكذا في المعنى الأقوله ولومع علمه إلى المتن (قوله أي الكعبة) وفي العباب وغيره ويكره قضاء الحاجة عند قبحه ويحرم عليه وعلى ما يجتمع الاستخاء به كالغظم انتهى قال في شرحه ويحث الأذرى حرمه عند قبور الأنبياء وعند القبور المحترمة المنكر ونشبه الاختلاط تربتها بأجزاء الميت ومن نقل عنه حرمتها ترى اسم المغفل إذا ذكر يده غيره صار غير معظم انتهى (قوله ففكره جل الخ) أي من حيث الخلافة فلا ينافي حرمته جل القرآن مع الحدثان فرض سم على حج اه عرش (قوله اعتمدها بنحسه) صرح في الأعلام بالكفر بالقاهرة فقه اسم معظم من أسماء الأنبياء والملائكة انتهى ثم أورد أنهم حرموا الاستخاء بما قسمه معظم ولم يجعلوه كفرا ثم عرف بان تلك حالة حاجتها أيضا فالأعز ملافا للحاجة فإن فرض انه قد تضعفه بالخاسة يأتي فيه ما هنا على أن الحرمة لا تنافي الكفر انتهى وكلامه في الأراد والجواب شامل لعبر الأنبياء والملائكة (قوله وهو قوى المذكر) أي لا النقل (قوله ولا يستقبل القبلة الخ) * (تنبيه) * ظاهر كلامهم عدم حرمه استقبال المصنف أو استدباره ببول أو غائط

عند قبور الشهداء فقط غلط وألحق الأذرى بقضاء الحاجة على القبر المحترم البول إلى جداره أدامه انتهى
ومعلوم أنه إذا كره عند القبر المحترم فعند المحصف أولى سم (قوله قبل بيت المقدس) أي مضربه شيخنا
(قوله فيكره فيها الخ) أي يكره استقبالها واستدبارها في غير المذود وتزول الكراهة بما تروى له الحرمة في
الكعبة من السائر بشرطه كذا في النهاية شخنا وقال المغني أنما يكره استقبالها دون استدبارها
كالشمس والقمر اه قول المنن (ولا يستدبرها) المراد باستدبارها كشف دبره إلى جهتها حال خروج
الخارج منه بأن يجعل ظهره إليها كاستقباله حال خروج الخارج وإذا استقبل أو استدبر واستتر من جهتها
لا يجب الاستئذان فاضاع الجهة المقابلة لجهتها وإن كان الفرج مكشوفاً إلى تلك الجهة حال الخروج منه لأن
كشف الفرج إلى ثلاث الجهات ليس من استقبال القبلة ولا من استدبارها خلافاً لما يتوهمه كثير من الطلبة
لعدم معرفة معنى استقبالها واستدبارها فعلم أن من قضى الحاجتين معاً لم يجب عليه غير الاستئذان من جهة
القبلة إن استقبلها واستدبرها فاعتقل لذلك سم وأقره الشوري وقال ع ش فرغ أشكل على كثير
من الطلبة معنى استقبال القبلة واستدبارها بالبول والغائط ولا إشكال لأن المراد باستقبالها مع استقبال
الشخص لها حال قضاء الحاجة واستدبارها جعل ظهره إليها حال قضاء الحاجة سم على التهجج اه عبارة
شيخنا والمراد باستقبالها استقبال الشخص بوجهه لها بالبول والغائط على الهيئة المعروفة باستدبارها
جعل ظهره إليها بالبول والغائط على الهيئة المعروفة أيضاً وإن لم يكن بعين الخارج فيهما خلافاً إن قال لا يكون
مستقبلاً إلا إذا جعل ذكر جهة القبلة واستقبالها بعين الخارج ولا يكون مستدبراً إلا إذا غطى وهو قائم على
هيئة الكاح وعلم مما ذكرناه أنه يحرم الاستقبال بكل من البول والغائط وكذلك الاستدبار بكل منهما خلافاً
لنخص الاستقبال بالبول والاستدبار بالغائط وقال بأنه لا يحرم عكس ذلك والمعمد أنه يحرم اه وعبارة
الريدي بعد كلام ذكره عن شرح الغاية لسم ولا يخفى أن المرجع واحد فالإطلاق خلاف أنما هو في مجرد
التسمية فإذا جعل ظهره القبلة تغطى فالشارح مر كالشهاب بن حجر يسميه مستقبلاً وإذا جعل صدره
للقبلة تغطى يسميه مستدبراً والشهاب بن قاسم يكره عكس ذلك وإذا جعل صدره أو ظهره القبلة وقال
فالاول مستقبل اتفاقاً والثاني مستدبر كذلك ثم يقع الخلاف في الغنى فيقول جعل ظهره أو صدره القبلة
والتفت ذكره بيناً أو شملاد بال فهو غير مستقبل ولا مستدبر عند الشارح مر كالشهاب بن حجر خلافاً
عند الشهاب بن قاسم وغيره اه (قوله ارتقاعه ثلاث ذراع الخ) هذا في حق الجالس قال جماعة من الأصحاب
لأنه يستتر سره إلى موضع قدميه فيؤخذ منه أنه يعتبر في القائم أن يستتر من سره إلى موضع قدميه كما أفتى به
الوالد رحمه الله تعالى وكلام الأصحاب في اعتبار ذلك خروج مخرج القلب ولعل وجهه مسانة القبلة عن خروج
الخارج من الفرج وإن كانت العورة تنتهي بالركبة فتبنيها بعبارة شيخنا وظاهر كلامهم تعيين كونه ثلث ذراع
فأكثر ولعله للغالب فلو كفاه دون الثلثين اكتفى به أو احتاج إلى زيادة على الثلثين وجبت ولو بال أو تغوط
فأكثر فلا بد أن يكون سائر من قدمه إلى سره لأن هذا حرم العورة اه وعبارة المغني لو بال فأشملاد بن
ارتقاعه إلى أن يستتر عورته اه (قوله فإن فعل) أي الاستقبال والاستدبار مع السائر المذود كوردى (قوله)

وخروجها قبل بيت المقدس
فيكره فيها نظير ما يحرم هنا
(ولا يستدبرها) أدبا مع
سائر ارتقاعه ثلاث ذراع
فأكثر وقد ذكرنا منه ثلاثة
أذرع فأقل بذراع الأذى
المعطل فإن فعل خلاف
الأولى

في غير المبد) وبصير المحل معاً بقضاء الحاجة في مع قصد العود إليه لذلك كافي سم على ججو ينبغي أو بتهيته
 لذلك بقضاء الفعل في معناه ومن يريد ذلك من أتباعه ع (قوله أما هو الخ) هذا صريح في أنه إذا اتخذ له محلاً
 في العصر اعتبر مساراً وأعد قضاء الحاجة لا يحرم قضاء الحاجة فيه لجهة القبلة ومنه ما يقع للمسافر من إذا
 نزلوا بعض المنازل للروشيدي (قوله ولومع عدمه الخ) أي عدمه ما ذكر من الاستقبال والاستدبار كروي وعش
 (قوله على الوجه) ولو استقبلها بصدور هو قوله عنوا بالبحر يحرم خلاف عكسه هنا (قوله والتزده الخ)
 اعتدده شخفاً وكذا الرشيدي عبارته بعد ذكر كلام الشارح وتقرر به وبه تعلم أن خلاف الأولى غير خلاف
 الأفضل وذلك لأن خلاف الأولى باصطلاح الأصوليين صار اسماً للمنهى عنه لكنه منهى غير خاص فهو المعبر
 عنه بالمرءه كراهة تخفيفه وأما خلاف الأفضل فعنده أنه لا نهى فيه بل فيه فضل لأن خلافه أفضل منه وإن
 توقف في ذلك شخفاً ع في الحاشية اه أي حدث عقب كلام الشارح المذكور بقوله قد يشعر التعيير بقوله
 أفضل إن خلاف الأفضل دون خلاف الأولى ولم أورد بل هو شخفاً المذكور من أن الأولى والأفضل متساويان
 اه وواقفه البصري ونقل الكروبي عن كتب الشارح ما وافق كلام الرشيدي عبارته قوله لكنه خلاف
 الأفضل أي وليس هو خلاف الأولى كإبائه عليه الشارح في كتبه وفي شرح العبادية فغسله في الأولى أي غير
 المنع السائر خلاف الأولى فهو في غير النهي العام في الثاني أي المعدل خلاف الأفضل فليس في غير النهي
 بوجه انتهى وفي الجرحين بعضهم الفضيلة والمرغوب فيهم تيمم وسطة بين التلوق والنافذة اه قول المتن
 (ويحرم الخ) ينبغي أن يجب على الولي منع الصبي والمجنون من الاستقبال والاستدبار بلا سائر بل ينبغي
 وجوب ذلك على غير الولي أيضاً لأنه لا شك عند القدر واجبة وإن لم يأثم الفاعل سم اه ع (قوله)
 لعين القبلة) ينبغي أن يراد العين ما يجزى استقباله في الصلاة فدخل فيه العين بحسب الاسم على ما سألنا عن
 أمام الحرم من سم عبارة شخفاً قوله استقبال القبلة أي عينها يقيناً في القريب وظناً في البعد وكذا ما نقل في
 استدبارها اه (قوله لزومه الاجتهاد) أي حدث لاستمرته نهاية سم وشرح بافضل قال الكروبي والاسن
 ذلك ولم يجب كإشرواح الإرشاد والعباد للشارح وفي النهاية وغيرها والكلام كما علم مما سبق حيث لم يكن
 معد لذلك اه (قوله ما يأتي قبيل صفة الصلاة) منه الأخذ بقول المخبر عن علم مقدم على الاجتهاد سم ومنه
 حرمه التقيد بما يمكنه من الاجتهاد وأنه يجب التعلم لذلك نهاية قال الكروبي ومنه أنه يجب تذكر ولكل
 مر حيث لم يكن متذكراً الدليل الأول ويجوز الاجتهاد مع قدرته على المعدل بعبارة ومنه أنه لو تغير تغير وأنه
 لو اختلف عليه اجتهاد اثنين فعل ما يأتي ثم وإن محل ذلك كله ما إذا لم يغلبه الخارج أو يضره كونه والا فلا حرج
 امداد اه (قوله بغير المبد) أي بناءً كان أو صحراء (قوله ومنه) أي السائر (ارضاء ذيله) فلو لم يسره ستر
 الابارضاء لم يكن كلف الستر به إن أدى إلى تخفيس أو به مشقة عليه والستر يسقط بالعرض ع
 قال شخفاً تركي بده إذا جعلها سائراً اه (قوله وان لم يكن له عرض) خلافاً للنهاية والمخفي بجواره ولا بد أن
 يكون عرضاً بحيث يسسترها أي العورة وجعلها ساءاً كان قائماً أم لا اه زاد الأول على نحو ما ماصه

ظفرها كاشفاً للبرء حال خروج الخرج وإياه إذا استقبل أو استدبر واستمر من جهته لا يجب الاستئذان أيضاً
 عن الجبهة لجهة القبلة لجهتها وان كان الفرج مكشوراً فإلى تلك الجهة حال الفرج ومنه أن كشف الفرج إلى
 تلك الجهة ليس من استقبال القبلة ولا من استدبارها خلافاً لما يتوهمه كثيرون من الطلبة لعدم معرفتهم معنى
 استقبالها واستدبارها فاعلم أن من قضى الحاجة من معالي يجب عليه غير الاستئذان من جهة القبلة أن استقبلها
 أو استدبرها فتغطين لذلك (قوله هذا في غير المبد) * (تنبيه) متى بصير المحل معاً ولا يبعد أن بصير
 بقضاء الحاجة في مع قصد العود إليه لذلك (قوله لعين القبلة) ينبغي أن يراد العين ما يجزى استقباله في الصلاة
 فدخل فيه العين بحسب الاسم على ما سألنا عن أمام الحرم من (قوله لزومه الاجتهاد) ومعلوم أن محل لزومه ما
 يستتر بشرطه لا يلزم لأن الاستئذان مع الحرمة مع تحقق أنه إلى جهة القبلة فمع الشك بالأولى (قوله)
 وبأنه هذا الخ) منه الأخذ بقول المخبر عن علم مقدم على الاجتهاد (قوله وان لم يكن له عرض) فيه نظر ظاهر

هذا في غير المعدل ما هو
 فذلك فيه مباح والتزده
 عنه حدث سئل أفضل
 (ويحرم) أي الاستقبال
 والاستدبار بعين الفرج
 الخارج منه البول أو الغائط
 ولومع عدمه بالصدور لعين
 القبلة لاجتماعها على الوجه
 ولواستتبت عليه لزومه
 الاجتهاد وبأنه هنا جميع
 ما يأتي قبيل صفة الصلاة
 فيها نظهر (بالعراء) يعني
 بغير المعدل حيث لا سائر كما
 ذكر ومنه ارضاء ذيله وان
 لم يكن له عرض

ويحصل بالوحد والرابية والدابة وكتب الرمل وغيرها اه واعتمد شيخنا قال الرشدى قوله مر أن ستر
 جسيم ما توجه به من أي بدنه كطهر ظاهر وعليه جعل جنبه جهة القبلة ولوى ذكره الهال بالبول تعب
 علماء ان ستر جسيم جنبه عرض اه عبارة الكردي قوله وإن لم يكن له أى السائر عرض اعتمد السائر في
 كتبه فيكنى هنا نحو العزوف واقفه عليه الشباب القليوبى وخالف الجلال الرملى فاعتمد انه لا بد أن يكون له
 عرض بحيث يسترجع جوانب العورة واعتمد الزبادى وسم اه أى والمغنى كما مر (قوله لان القصد الخ) فيه
 نظر ظاهر اذ من الواضح أن لا تعظيم مع عدم السترة سم (قوله لا السترة) أى عن أعين الناس وقوله
 الآتى أى آتافى المتن (قوله والا الخ) هذه الملازمة ممنوعة بل اللازم عباد كسر الرفع عنها حال خروج
 الخارج منه سم أى ولو سلمنا الملازمة فبطلان اللازم ممنوع على ما مر عنه وعن غيره (قوله لا مانع الخ) قد
 يقال حل المذكور ان الهال يصلح سنداً للمنع لان تلك المذكور ان غير منافاة للتعظيم مطلقاً بل دليل حلها
 بدون سائر مطلقاً بخلاف مانع فيه فتأمل سم (قوله جعل الاستنجاء الخ) أى بلا كراهة فيها وتومغنى
 (قوله والجماع الخ) أى وفصد وجهه منتهية أى فىء وحض وأنفاس لان ذلك ليس فى معنى البول والغائط
 عى أو أخرى فمع أى أو القاء نجاسة فلا كراهة وان كان الأولى تركه تعظيماً لها قليوبى (قوله وأصل
 هذا التفصيل) أى كون الاستقبال والاستدبار فى المعدى ما فى غيره ومع وجود السائر بشرطه بخلاف
 الأولى ومع عدمه سواء كردي (قوله عن ذينك) أى الاستقبال والاستدبار (قوله بتحويل مقعده الخ)
 وكانت لبتين يقضى عليهما الحاجة تعيرى (قوله تغير بينهما) خلافاً للمغنى والنهاية عبارة الثاني ومحل ذلك
 كما لم يقله الخارج أو يضره كتمه أو لا خروج ولو هبت ريح من بين القبلة وبسائر أجاز الاستقبال
 والاستدبار فان تعارض واجب الاستدبار لان الاستقبال أغش اه قال عى قوله أو يضره الخ أى بان
 تحصل له بالكم مشقة لا تتحمل عادة فيما ظهر وقوله جاز أى حيث أمكن كل منهما دون غيره فأن أمكا
 معاوجب الاستدبار كفى قوله مر فان تعارض الخ اه وقال الكردي قوله أى النهاية جاز الخ وفى سم
 على المنهج معنى قولهم جاز الاستقبال والاستدبار انه يجوز الممكن منهما فان أمكاف ومعنى تعارضهما وهذا
 واضح لكن الزمان أحوج الى التعرض لذلك اه وظاهر ان الكلام جسيم يمكن الاستدبار كما مر به سم
 على الخفة أى ولم يوجد معدوقه مر وجب الاستدبار كذلك فى شرعى الارشاد والاعاب والمغنى وشرعى
 البهجة والروض لتسريح الاسلام وشرح التنبيه للقطب وأطبق عليه المتأخرون ووقع فى الخفة انه قال فى هذه
 بالخبر وقال سم عليه أى الخفة قد يمنع الاستدلال بقول القفال لجواز أن مراده بقوله جاز أى على البدل
 أى جاز ما أمكن منهما فان أمكاف فعل ماقى نظيره اه وقال الها قى عليه بعد كلام مانع وبهذا علم ان مانقه

اذن الواضع انه لا تعظيم مع عدم السترة عنها انتهى (قوله والا الخ) هذه الملازمة ممنوعة بل لزوم عباد كسر
 ستر الرفع عنها حال خروج الخارج منه (قوله لا مانع ذلك جعل الاستنجاء الخ) قد يقال حل المذكور ان
 الهال يصلح سنداً للمنع لان تلك المذكور ان غير منافاة للتعظيم مطلقاً بل دليل حلها بدون سائر مطلقاً بخلاف
 مانع فيه فتأمل (قرع) أفتى شيخنا الشباب الرملى فنحن فى الحاجة فأنما بان شرط السائر حقيقة كونه
 سائراً من سرته الى الارض وأقول انما اشترط من السر فو لم يكف محاذة الخارج لان العورة وحرم الفرج
 فثبتت فى هذا الحكم كولو لا ذلك ما اشترطوا المقاعد تدفع السترة ثلث فراء فتأمل وقد يقال قياس هذا الاقتاء
 أنه لو بال فأنما على طرف جدار وجب كون السائر من سرته الى الارض فعمل ان خروج البول لمثل الى جهة
 القبلة مضر وان كان بعيداً من الفرج ولو لا هذا لم بشرط فى ستره القاعد ياذن على مقدار محل الخرج وج
 من الفرج وقد يقال بل قياسه كونه سائراً الى محل قدمه وهو رأس الجدار هنا (قوله تغير بينهما الخ) فى شرح
 الروض ان الظاهر رعا به الاستقبال كما رأى القبل فى السترة انتهى فالسائر قصد مساواة والفريقين ما هنا
 وما فاس عليه (قوله على ما يقتضيه قول القفال) قد منع الاستدلال بقول القفال لجواز ان مراده بقوله جاز
 جازاً على البدل أى جازاً ما أمكن منهما فان أمكاف فعل ماقى نظيره ونظير ذلك قوله الآتى فى الجرح وجباوى

لان القصد تعظيم جهة
 القبلة لا السترة الآتى
 والا اشترط له عرض
 يستر العورة لا يقال تعظيمها
 انما يحصل بتجمع عورته
 عنها لا مانع ذلك جعل
 الاستنجاء والجماع وانما
 الرجح اليها وأصل هذا
 التفصيل منه صلى الله عليه
 وسلم عن ذينك لمع فعله
 للاستدبار فى المعدوقد سمع
 عن قوم كراهة الاستقبال
 فى المعدوقد سمعوا بل مقعده
 للقبلة مبالغة فى الرد عليهم
 ولولم يكن له مندوحة
 عن الاستقبال والاستدبار
 تغير بينهما على ما يقتضيه
 قول القفال لو هبت ريح من
 بين القبلة وبسائر ما وحشى
 الرشاش جازاً فتأمل قوله
 جازاً لم يقل تعين الاستدبار

وعليه يعرف من هذا وتعين ستر القبل فيقال وجد كافي أحسنه لا في شروط الصلاة بل المخط ثم ان الدور مستتر بالابن بخلاف
القبل وهذا في كل خروج نجاسة بأزاء القبلة اذ لا استتار في الدور وقت خروجها فاختارنا (١٦٥) ثم لاهن فان قلت يدعي ذلك كراهة

استقبال القمر بن دون

استدبارهما قلت هذا

تناقض فيه كلام الشيخين

وغيرهما فلا ارادوا ان كان

الاصح ما ذكر وعليه

يفرق بينهما علو بان فلا

تتأني فيهما ما بالحققة

الاستدبار فليركبه بخلاف

القبلة فانه يتأني فيها كل

منهما فغير ويحل الكراهة

هنا حيث لا سائر كالقبلة

بل الأولى ومنه السحاب كما

هو ظاهر وشمل كلامهم

لحذاء القمر من اراؤه ويحل

ويحل التقيد بالليل لانه

يحل صلواته وعليهما

بعدا الصبح يلحق بالليل نظير

ما يأتي في الكسوف ثم ايت

عن النبي اسمعيل الحضري

التقيد بالليل وأجاب عما

يحتج به للاطلاق من رعاية

ما معهم من الامتسكة به يلزم

عليه كراهة ذلك في حق

وجهه نظر المامعهم

الحظفة (ويبعد) ندبا عن

الناس في الصعراء بحيث

لا يسمع لخارج بصوت ولا

يشم له ريح وظهور ان

البناء كذلك ان سهل فيه

ذلك ثم ايت الاذرى نقل

عن الحلبي ان غير الصعراء

يحل بعد مثلها لكن تقيد به

بما لم يعد بعد بل الوجه

الابعد مطلقا ان سهل كما

ذكره فان لم يعد عن لهم

الابعد عنه كذلك ويسن

الشارح عن القفال غير مضمي عنده ولما ساء على كافي عاتده اه انتهى كلام الكردى (قوله وعليه
الح) أي التخيير (قوله بان المخط ثم الح) فان قلت لم ينحصر المخط ثم في ذلك بل لحظوا أيضا تعظيم جهة القبلة
كافي شرح الروض قلت الفرق ان المقابلة ثم بالقبل فقط وهذا المقابلة بالنجاسة بكل منهما سم (قوله
وهذان في كل الح) قد يقال يلزم في الاستقبال بمخاذا القبلة بالنجاسة بالعروق في الاستدبار بل يلزم الا لا دل
فتر بصريح (قوله على ذلك) أي التخيير (قوله كراهة استقبال القمر بن) أي عند الطلوع والغروب
لان هذه الحالة التي يمكنه الاستقبال فيها بخلاف ما اذا صار في وسط السماء فانه لا يمكن الاستقبال فيها الا اذا
نام على قفاه وصار يولي على نفسه يادى اه كردى قال سم يستعمل أن يلحق بمقابلة النبي صلى الله
عليه وسلم لانه أعظم منهما وقد رد عليه انه لو نظر لذلك حرم استقباله لانه أي قرب النبي أعظم من الكعبة
والكلام من بعد ما لو قرب منه فتقدم عن الاذرى حرمته عند قرو الانبياء اه (قوله وان كان الاصح
الح) يكفي في الوو ود تصحيح ما ذكر سم (قوله وعليه) أي على الاصح (قوله هنا) أي في استقبال الشمس
والقمر في غير المعد (قوله ومنه السحاب) قضيت انه لا يعتبر هنا قرب السائر وقد يفرق بين السحاب وغيره
ولهه أقرب سم وقضيت ايضا انه لا يكره مطلقا البناء الماتع عن قرب القمير بن (قوله ويحل التقيد
بالليل) اعتمدته النهاية (قوله بعد الصبح الح) أي أي طلوع الشمس (قوله للاطلاق) أي الشامل للهار
(قوله من رعاية ما معهم) أي القمير بن لما لم يتجوز (قوله كراهة ذلك) أي الاستقبال (في وجهه) أي
جاءه اقول بالمتن (ويبعد) يفتح أوله من بعد ما تضمنه اعلان ذلك انما هو من بعد صغيره على ما في المختار
لكن في المصباح ان بعد يستعمل لازما وتعدى وعليه فيجوز قراءته بضم الياء وكسر العين عش اقول
وبعيدة أيضا بغير الشارح في ما يأتي بالابعد (قوله ندبا) أي قوله ثم في النهاية المتعنى (قوله عن الناس الح)
ولو في البول نهاية يتوهم بأفضل (قوله ذلك) أي بعد بحيث لا يسمع الح (قوله ولكن تقيد به) أي الحطمي
(قوله فان يدبره) أي من الح كذا في المتعنى (قوله كذلك) أي بحيث لا يسمع الح (قوله ويسن الح) كذا في
النهاية (قوله بالمعنى) كعظم ويحدث اسم موضع في طريق الطائف فامس قول المتن (و يستتر ويكنى
الستر بالماء كالأول بالأسافل منه من معصية ما معبر وقافا لم ثم ينبغي تقيد به بالكبر بخلاف الصافي
كأنه لا يوافق في تقديمه عن بعضه مدر الاكتفاء بالزجاج في ستر القبلة سم على المنهج اه عش وكردى
(قوله بالسائر) أي قوله ويسن في النهاية الا قوله وفارق الى فزعهم (قوله بالسائر السابق) أي بما يقع قدر
ثلاث ذراع فاكتر وقد قرب عنه ثلاثة أذرع فأقل بذراع الا كى ولو برأحه أو وحدة أو أراءه اذيله نهاية
ومعنى (قوله عن قرب رونه) يؤخذ منه أنه لا بد في السائر هناك يكون محيطه من سائر الجوانب ليحصل
ستر العورة فيخالف القبلة في هذا أيضا فأمه بصري (قوله ويحل) أي يحل الاكتفاء بالستر السابق ولكن

القصاص قول (قوله بان المخط ثم الح) فان قلت لم ينحصر المخط ثم في ذلك بل لحظوا أيضا تعظيم جهة القبلة
قال في شرح الروض قلت في تعدي لزوم البداءة بالقبل ما صله لانه يتوجه بالقبل القبلة فستره أهم تعظيم لها
ولان الدور مستور غالبا بالابن بخلاف القبل انتهى والاصل عدم تركيب العله وان كلاهه مستقلة قلت
الفرق ان المقابلة ثم بالقبل فقط وهذا المقابلة بالنجاسة بكل منهما (قوله كراهة استقبال القمر بن) يستعمل ان
يلحق بهما قرا النبي صلى الله عليه وسلم لانه أعظم منهما وقد رد عليه انه لو نظر لذلك حرم استقباله لانه أي النبي
صلى الله عليه وسلم أعظم من الكعبة والكلام من بعد ما لو قرب منه فتقدم عن الاذرى حرمته عند قرو الانبياء
الاذرى حرمته عند قرو الانبياء فلي تأمل (قوله وان كان الاصح ما ذكر) يكفي في الوو ود تصحيح ما ذكر سم
(قوله ومنه السحاب) قضيت انه لا يعتبر هنا قرب السائر وقد يفرق بين السحاب وغيره وله الاقرب (قوله

أن يغيب شخصه عن الناس لا اتباع على مصلح الله عليه وسلم كان وهو بمكة يفتح حاجته بالمعنى محل على نحو ما بين منها والظاهر ان
هذا المبلغ في البعد كانت لعنوا كاشما للناس ثم حيث (ويستتر) بالسائر السابق لكن مع عرض عن قرب رونه وخلافه في الجالس بكه له

وقوله وان أر يدانه اخذها والمتعين بقوله فهو محل نظر الخ لا يظهر وجهه **(قوله في الاولى)** أى تعارض الستر والابعاد وقوله وفي غيرها أى تعارض السستر والاستقبال والاستدبار قول المتن (ولا يبول) وصب البول في الماء كالبول فيه معنى **(قوله ولا يتغوط)** الى قوله وبمعنى في المغني والنهاية **(قوله فان فعل)** أى البول أو الغائط في المأكل أو المباح وكذا البصاق والخطاط وخشنا **(قوله كره)** وبكره أيضاً قضاء الحاجة بقرب الماء الذي يكره قضاءه فيه معنى وشرح بافضل قال الكردى عليه قوله بقرب الماء قال في الاعيان بحث يصل اليه كافي الجواهر اه وفيه توقف والاقرب باقواؤه على طاهر اطلاقه فلا يرجع **(قوله مالم يستجر الخ)** قال في شرح العباب فلا كراهة في قضاء الحاجة فيه منهار ولا خلاف الاولى كما هو ظاهر انتهى اه سم **(قوله)** بحيث لا تعاف الخ لا شبهة في ان محل البول تعافه النفس كخمسها كان الماء سماعه بغيره صرى **(قوله فلا يكره)** في كثيره أى دون قلبه فيكره نهايه ومعنى **(قوله في التليل)** أى مطلقاً معنى أى را كذا كان أو جازاً **(قوله)** وان واقفه أى المصنف **(قوله ما قرأه الخ)** خبر وجوابه والخلة خبره وبحث المصنف **(قوله وطهر الخ)** بحالة حاله **(قوله يمكن بالمكثرة)** لكنه يشكلى بحار من انه يحرم استعمال الاناء النجس في الماء القليل ولا يجب بان هناك استعمالاً بخلافه هنا معنى وعش **(قوله وتدعى الخ)** أى الماء القليل سواء كان أو جازاً ما رشدى **(قوله ويحرم في سبل الخ)** أى وفي المأكل لغيره سم عبارة عش بعد كلام أقول الاقرب الحرم في المأكل لغيره مطلقاً استعراً ولا حاشم لم يعمل وضاماً لكنه لا نه تصرف في ملك الغير بغير اذنه ونقل بالرس من شرح العباب للشارح حر ماوافق ماقلناه اه وعبارة خشنا وهذا في المباح والمأكل بخلاف المسبل أو المأكل لغيره من غير علم رزاه فيحرم ولو مستجر اخبر على الشخص البول في مغسول المسجد وكذا في مغسول الحمام من غير علم رزاه صوابه وان كان نافعاً عندنا ليطاءه فقد قالوا ان بوله في الحمام في الشتاء قائماً خبر من شره بدواه اه **(قوله وموقوف)** انظر ما سوره وقوف المأكل قد يصور بمألو وقف محله كبر مثلاً ويكون في التعبير بوقفه تجزؤاً ويكن تصور به جوار المأكل كثيراً كبر كشلا ووقف المأكل من ينفع من غير نقل له عش عبارة الرشدى بصورة أو توقف كما هو ظاهر ان يقف انسان ضيعته مثلاً على من غلبها فهو صريح أوفسقة أو ان يقف بترافيد مثل ماء المأكل وجوده المتحد تبعاً والافعال لا يقبل الوقف قصداً اه **(قوله)** مطلقاً أى را كذا كان أو جازاً فليأخذوا كثيراً بغيره صرى عبارة سم ظاهر وان استجر كاتقدهم اه **(قوله وما هو واقف الخ)** فلوا نفهم مستحرم في ماء قليل حرم وان قلنا بالكره في البول في الماء مهنان تضعفنه بالنجاسة بخلاف بعضه نهاية **(قوله ان قل الخ)** وكذا في ما يظهر ان كثر وغلب على فله تغيره سم **(قوله الحرمه)** تعجيب البدن يؤخذ منه الحرمه فبما اتصل به بعض فوه به بناء على حرمه تعجيب الشوب أيضاً سم **(قوله مطلقاً)**

ينظر اليه من يحرم نظره فان لم يجب تركهما وان فانه في الستر فهو محل نظر في الشق الثاني فليأمل ولو أخذ البول وهو محبوس بين جماعة جازاله الكنف وعليهم الغرض فان احتاج للاستحمام وقضاء الوقت لم يجد الامام محضراً الناس جازاله كشفها أيضاً كالجثه بعضهم فهموا بظاهر التعجب بالجواز في الثانية اه لا يجب فيها ولا وجب الحو بو فارق ما أتى به خشنا الشهاب الرملى في نظر بهار من الجمعة حيث خاف فوئها الا بالكشف المذكور حيث جعله حائراً قال لان كشفها يسو صاحبها بان الجمعية لا ولا كذلك الوقت حر **(قوله مالم يستجر)** بحيث لا تعاف نفس البتة قال في شرح العباب فلا كراهة في قضاء الحاجة فيه منهار ولا خلاف الاولى كما هو ظاهر وبتمسأل ان يقال لاحومة أيضاً ان كان مسبلاً أو لو كالأى له وير ويحتمل خلافه انتهى **(قوله في سبل وموقوف)** ظاهره وان استجر كاتقدهم وهو محتمل لكن قد خشنا لوالحسن البكرى في شرحه الحرمه في المسبل أو المأكل لغيره بغير المستجر المذكور فليأمل لكنه قريب في المأكل للغيران علم رزاه وقد يقال مع علم الرضا لا يثبت التقيد بالمستجر وحيث قلنا بالجواز لا يبعد تخصيصه بالبول بل قد يؤخذ من ان تقيد المستجر بالحشة السابقة فليأمل **(قوله مطلقاً)** أى ولو في مأكل لغيره **(قوله ان قل)** وكذا في ما يظهر ان كثر وغلب على فله تغيره **(قوله الحرمه تعجيب البدن)** يؤخذ منه الحرمه فبما اتصل به

في الاولى كما بحث في غيرها
ان وجب فيها يظهر (ولا
يبول) ولا يتغوط (في ماء)
مأكل له أو مباح غير مسبل
ولموقوف (راكد) قل
أو كثر لغير النجس انه صلى
الله عليه وسلم نهى عن ذلك
فان فعل كره مالم يستجر
بحث لا تعافه نفس البتة
أما الجازى في فلا يكره في
كثيره ما قوله وبحث المصنف
حرمته في القليل لان فيه
اتلافه عليه وعلى غيره
جوابه وان واقفه الاستوى
في بعض تقصير اعتمده
ما قرره ان الكلام في
مسبلاً له أو مباح وطهره
يمكن بالمكثرة ثم ان دخل
الوقت وتعين لظاهر حرم
كألافه ويحرم في مسبل
وموقوف مطلقاً وما هو
واقف فيه ان قل الحرمه
تعجيب البدن وبكره في الماء
بالل مطلقاً كالغسل
لما قيل انه مأوى الجاني
وعجب استنتاج الكراهة

وقد عزم الشبول بان البالوعة في قوة العبد لقضاء الحاجة كما يشعر به "يسد الشارح فيما يأتي المستعمل بان لا ينفذ قول المتن (ومهر ربح) ومنه المراضى المشتركة نهاية يشرح بافضل زاد المتي فني في البول الى انه واقراغه فيها السلم من النجاسة قاله الزركشي اه وفي الكردي عن فتاوى السدعي البصري ان المراضى جمع مراض وهو البيت المنفذ لقضاء حاجته الانسان أي التغوط والمراد بالمرض المشتركة ما يقع في المدارس والربط وبجوار المساجد والجوامع من اتخاذ مراض متعبدة للمنافذ متحدة في البناء المجد لاستقرار النجاسة في بيتي بناء واسع مسقف يسمى في عرف أهل الحرم ومن مصر باليار ميهام وحدة وتحتية شديدة وتفتح المنافذ متعددة وبنى لكل منفذ حائط يسره عن الأهل وله باب يختص به فالبناه الواحد الذي هو مستقر النجاسة متحد مشترك فيه تلك المنافذ ويجمع فيه ما يسقط منها من الأقدار وأما وجه

الكره فيها فهو أن الهواه ينفذ من أحد هاسته فلا إذا أُرِز تصعد من منفذ آخر فيرد الراش الى قاضي الحاجة اه (قوله ولا يبول) الى قوله والمراد في المعنى الاقوله وكلما الى المتن (قوله في محل صلب) فان لم يجد غيره دونه يجهر أو نحو معني يشرح بافضل وفي الكردي عليه قوله أو نحو قال في الاعباب أي بان جعل فيه نحو حشيش أو تراب حتى يأمن عود الراش اليه اه (قوله ولا في مهب ربح الخ) بل يستندون في البول ويستقبلها في الفاظ المائت نهاية يشرح بافضل وفي الكردي عن الاعباب والحاصل انه ان كان يبول ويتغوط مائعا كره استقبلها واستند بها أو يبول فقط كرهه استقبلها أو يتغوط مائعا فقط كرهه استدارها اه (قوله وان لم تكن هابة بالغسل) وقال المغني وشرح العباب للمرمل وأقره ع ش خلافا لها به وشرح الارشاد والعباب بافضل للشارح (قوله وكما سابع حاد الخ) وقال في رادى وخلافا للنهاية والمغني وشرح الارشاد والعباب للشارح (قوله لا ينفذ) مفهومه ما انتفاء النهي اذا كان منفذ فانظر هل يحال ما تقدم نفا في البالوعة وقد دفع النفاة بتقدير اعتماد ما تقدم بان صورة ذلك البول في نفس البالوعة وصورة هذا البول خارجها بحث بسبل الهواه ينزل وفيه نظر فليأت سم (قوله وهو) الى قوله والمراد في النهاية (قوله ولا الخ) أي وان اجتمع الحرام أو مكره فلا كراهة فيه بل لا بعد نيب ذلك تغيرا لهم شرح الارشاد لجمع اه سم على التمسح بل لوقبل بالوجوب حيث غلب على الفطن امتناعهم من الاجتماع لحرم وقوعه بطل يقال دفعهم لم يعد ع ش وفي الجبري بعد ذكره عن الحلبي مثل ما مر من شرح الارشاد مانصه وقد يجب ان لم يعلم دفعه معصية فهو اوى اه قول المتن (وطريق) أي مسلول اما الطريق المجهور فلا كراهة فيه معني وفي الكردي عن الاعباب مثله (قوله فكره) الى قوله ومنه يؤخذ في المعنى الاقوله مالم يظهر الحمل والى المتن في النهاية الاقوله ذلك وقوله وفي حومه نظار ظاهر (قوله فكره) أي كراهة تنزيهه نهاية قال ع ش ولو زلق أحد فمؤلف فلا ضمان على الفاعل وان غطاه ثياب أو نحو لانه لم يحدث في التالف شي أو ما فعله جائزه اه قال الجبري ويفرق بينه وبين التلعب بالقممات حيث يرض بان الغالب في الحاجة أن تكون عن ضرورة وأخلق غير الغالب بالغالب اه (قوله وقيل يحرم الخ) والعلة الكراهة معني وشرح بافضل وفي الكردي عليه عن الاعباب محل كراهة ذلك ان كان نحو الطريق مباحا أو مكره أو باذن مالكه أو لمن رضاه بذلك والاحرم حرمها كماله ظاهر وكذا يقال في قضائها تحت الشجرة أو في نحو اخر اه عبارة الجبري عن الشورى يحمله اذ لم تكن الطريق مسيلة للمرور أو موقوفة أو ملوكة للغير أما اذا كانت كذلك فحرم اه وفي ع ش عن سم على التمسح بعد كلام مانصه ويحتمل أن يلزم الجواز أي في الوقوف والمسيلة للمرور والملوكة للغير حيث لا يمر زعلى الأرض ولا يختلف المقصود بها ذلك كلض

(قوله ومهب ربح) أي محسب هو جهو جهو بها كاتقضاء كلام المجموع ومنه المراضى المشتركة بل يستند بها في البول ويستقبلها في الفاظ المائت الثلاثة لثلاثي شر بذلك ولا يكره استدارها عند التغوط بغير مانع خلافا لما قالها لما فيه من عود الرائحة الكريهة عليه اذ ذلك لا يقتضي الكراهة مر (قوله لا ينفذ له) مفهومه ما انتفاء النهي اذا كان منفذ فانظر هل يخالف ما تقدم نفا في البالوعة وقد دفع المخالفة

فلا توقفاً أو لمكانه قول المتن (وتحت شجرة) ولو كان الثمر مباحاً في غير وقت الثمر معني (قوله أي من شأنهم ذلك) أي لا يشترط وجود الثمر بالفعل وفي سم على المنهج يدخل في ذلك ما من شأن نوعه أن يثمر لكنهم يبلغ أن الأعمار عادة كالودي الصغير وهو ظاهر اه أي فبكرة البرل تحته مالم يبلغ على الظن حصول الماء بظهره قبل أن الأعمار عش (قوله فبكرة) قال في القوت بماله كانت الشجرة أو مباحة اه وقوله بماله كاشم للملكه ومالك غيره نعم ان كانت الثمرة لغيره وغلب على ظنه سقوطها على الخارج في تحسبها به لم يبعد التحريم ثم قال في القوت ويجب الجزم بالتحريم إذا كان فيه دخول أرض الغير وشك في رضاه انتهى اه سم (قوله مالم يظهر المحل) كان المراد قصد تطهيره سم (قوله بجي عمارة) أي من مطر أو غيره معني عبارة النهاية بغو نيل أو سيل اه (قوله ومنه يؤخذ الخ) الوجه أن رادبا الثمر ما يتقرب به بأكل أو غيره سم عبارة النهاية ولو كان الثمر مباحاً لم يكن مأكولاً بل مشتملاً أو نحوه ولا فرق بين وقت الثمر وغيره اه وفي كروى (قوله أي بكرة) التي قوله كجميع في النهاية والغنى (قوله الأصلح) عبارة الغنى والنهاية يشرح بافضل الاضرورة كذا ذكره أي فلا يكره بل قد يجب اه (قوله أو رد سلم) من عطف الخاص (قوله جدر بقلبه) وهل يتأصل في ذلك أم لا فيه نظر والاقرب الاول ولا ينافي ما في الاذ كرلنو وسى أن الذر كرتلتي مجرده لا يتأصل به لان محله فيمالم يطلب وهذا مطلوب منه خصوصه عش (قوله فلا كراهة) الاذ لا يكره الهمس ولا التخصيص معني عبارة عش والاقرب بان مثل التخصيص عند طرف باب الخلاص من الغير ليعمل فيه أحدان لا يسمى كمالاً أو بتقديره فهو لما جتوى دفع دخول الغير عليه اه (قوله أو خشي الخ) قال في شرح العباب وقد بس ان ربحت مصطلحه على السكون وقد يباح ان كان تمحاجتول ترج المصلحة فيها انتهى اه سم (قوله بكرة) أي أو به نفسه شرح بافضل (قوله يذ كر أو قرآن في شرح الحسن الحصين) ولقضاءه قالت عائشة كان صلى الله عليه وسلم يذ كر الله على كل أجمعه ولم تستنحى ما من حاله وهذا يدل على انه كان لا يفعل من ذ كر الله تعالى لأنه صلى الله عليه وسلم كان مشغولاً بالله تعالى في كل أوقافه ذاكراه وأما في حاله الغفلى فلم يكن أحد يشاهده لكن شرعاً لمسته قبل الغفلى وبعد ما يدل على الاعتناء بالذ كر وكذلك سن الذ كر عند الجماع فالذ كر عند نفس قضاء الحاجة عند الجماع لا يكره بالقلب بالايجاب أو المأذ كر باللسان حيث قد بس مما شرع لنا ولا ندنا البصل الله عليه وسلم ولا نقل عن أحد من الصحابة بل يكفي في هذه الحالة الجماع والاراقبوت ذ كر نعمته الله تعالى في اخراج هذا العدو المؤذي الذي لم يخرج لقتل صاحبه وهذا من أعظم الذ كر وان لم يقله باللسان انتهى اه بصرى (قوله فقط) أي بخلاف الكلام بغيرهما فانه انما يكره حال خروج الخارج لاجله ولا يبعد خلافاً لما اوهبه بعض العبارات اذا غايتانه يجعل التجاسس من هو مجاهها لا يكره الكلام بغير ذلك قطعاً ليعاب واعتماداً لبادي والقلوب والشو برى وغيرهم الكراهة مطلقاً اه كروى وفي عش ماضه نقل سم على حج عنه الكراهة مطلقاً حال خروج الخارج أو قبله أو بعده لحاجة اه لكن لم أر ذلك في عدة نسخ من سم هنالاً لأن ويما قد منعنا عن سم شرح العباب وعليه في نظر وقضية تشدد النهاية والغنى وشرح المنهج الكراهة متصل قضاء الحاجة عند الكراهة قبله ولا بعده وفاقا للشارح (قوله واختير التحريم الخ) وهو ضمني ونهاية ويأتي في الشرح النصريح بذلك (قوله بغير

د) لا يسول ولا يتغوط (تحت شجرة) (معمرة) أي من شأنها ذلك فيكره مالم يظهر المحل أو يعلم بجي عمارة بظهره قبل وجودها خشية تلويثها فتعاف ومنه يؤخذ ان الكلام في غرة مأكولة الآن يقال ان ضيرها عاف استعماله وان طهر وفي عمومته نظر ظاهر والكره اعم في الغائط أخف من حيث انه برى فيجنب أو يطهر وفي البول أخف من حيث اقدام الناس غالباً على أكل ما طهر منه بخلاف الغائط وعلى هذا يجعل الاختلاف في ذلك (ولا يتكلم) أي بكرة له الا لمصلحة تكلم حال خروج قول أو غائطاً ولو بغير ذ كر أو رد سلام لله في التحدث على الغائط ولو عمن جسد بقلبه فقط كجميع فان تكلم ولم يسمح نفسه فلا كراهة أو خشي وقوس عجم ذور بغيره لولا الكلام موجب اما مع عدم خروج شيء فيكره بذكر أو قرآن فقط واختير التحريم في القرآن (ولا يستنجي عفا في مجلسه) بغير

معد) الى المتن في النهاية وكذا في المعنى الا قوله أوبه الى ذكره (قوله ان سعدا الخ) أي كافي المراحض المشتركة
 (قوله بل يلزمه حديث الخ) عبارة انها في الواقع قد يجب الاستحباب في حمله حيث لا ماعولوا انتقل لتضع
 بالخاصة وهو يريد الصلاة بالتيهم أو بالوضع وما لا يفي لهما اه (قوله حيث لا ماعولوا) مفهومه
 عدم الزوم حيث وجد الماء الكافي لئلا ذكر وان لزمن من انتقاله زيادة التحبس والانتشار ووجهه بانه
 تحبس لحاجة الانتقال لغاز سم (قوله لان قامة الخ) قد يقال الانتقال لا يستلزم القامة وقوله الآن
 يباعد الخ هذا يقتضي أن الكلام في التغوط سم (قوله بديا) كذا في النهاية والمعنى (قوله وقبل وجوبا)
 وهو أي القول بالوجوب محمول على ما اذا غلب على ظنهم خروج شيء منه بعد الاستحباب ان لم يفسله نهاية عبارة
 المعنى وانما يجب الاستبراء كما قاله القاضي والبعوى وحوى عليه المصنف في شرح مسلم لقوله صلى الله عليه
 وسلم تزهر من البول فان عامة عذاب القبر من انقطاع البول عدم عوده ومحمل الحديث
 على ما اذا تحقق أو غلب على ظنهم يقتضي عادة انه ان لم يستبرئ خرج منه شيء اه (قوله ان ظن الخ) قيد
 للوجوب ويبيّن أن لا يكون محل خلاف سم وتقدم نفعان الهائتا والمعنى ما وافقه (قوله وكذا الغائط)
 كذا في النهاية (قوله عند انقطاعه) الى قوله قال في النهاية والمعنى الا قوله فيما يظهر (قوله عند انقطاعه)
 متعلق بـ يستبرئ أو الضمير للبول كما يفيد كلام غيره وحيث ذكر كان ينبغي تقديم قوله فيما يظهر على قوله عند
 انقطاعه (قوله بخو تخضع) أي كالشيء أو كثر ما فلي فيه سبعون خطوة مغسوة وأيعاب (قوله وتذكر) كذا
 بالمشافة قبل بالثالثة كروى (قوله وحيث الخ) عطف تفسير بجري (قوله ومسح ذكر أرائي) عبارة المعنى
 ونتر ذكر وكعبه الثريان بمسح يسره من دبره الى رأس ذكره ويكون ذلك بالإبهام والمسحبة وتضع
 المرأة أطراف أصابع يدها اليسرى على عاتقها اه عبارة النهاية أو وضع المرأة يسارها على عاتقها أو تر
 ذكر ثلاثا بمسح باهم يسره ومسحتهما بمجامع العروق الى رأس ذكره اه (قوله وغير ذلك مما
 اعتاده الخ) قال في المجموع والمختار ذلك يختلف باختلاف الناس فالقصد أن يظن انه يبق بجري البول
 شيء يخاف خروجه فيهم من يحصل له هذا بأذي عصر ومنهم من يحتاج الى تكرره ومنهم من يحتاج الى تخضع
 ومنهم من يحتاج الى مشى خطوات ومنهم من يحتاج الى صرطوط ومنهم من يحتاج الى شيء من هذا وينبغي
 لكل أحد أن ينتهي الى الحد الوسعة لتعاب ومغنى (قوله ثلاثا بعد الخ) تعليل للمتن (قوله ولا بالغ فيه)
 أي الاستبراء (قوله ان عسر الخ) قد يقال وان لم يعسر لانه تحبس لحاجة سم على سج وهو موافق لاطلاق
 امر اه عس (قوله بكرة لغير ساس خشود ذكره) أي بخو قطة لانه لا يضره نهاية ومغنى (قوله ثلاثا بناتي
 مامر) يحتمل انه اشارة الى ما فهمه مما سبق ان الاستبراء يكون بالمشى فاذا اراده لا يقال بكرة القيام قبل
 الاستبراء سم (قوله قبل الاستبراء الخ) هل المراد بالخرج حتى لا يخالف ولا يستحبى بماء في مجامع الفتحة
 للانتقال بالقيام أو الصادق ثم لنظر الميرزا لذهان قوله السابق وليس استنج بجري قوله لان قامة الخ
 وقد يتبعان ان يكون بين ثم السبق وهما الكراهة سم (قوله يحرم) الى قوله وفي موضع في النهاية يقول
 مصنفه على السكون وقد يباح ان كان من حاجة ولم ترج المصلحة فيها انتهى (قوله حيث لا ماعولوا) مفهومه
 مفهوم عدم الزوم حيث وجد الماء الكافي لئلا ذكر وان لزمن من انتقاله زيادة التحبس في الانتشار ووجه
 بانه تحبس لحاجة الانتقال لغاز سم (قوله لان قامة) قد يقال الانتقال لا يستلزم القيام وقوله الان يباعد الخ
 هذا يقتضي ان الكلام في التغوط (قوله ان ظن عوده) ينبغي أن لا يكون هذا محل خلاف (قوله ان عسر
 عليه) قد يقال وان لم يعسر لانه تحبس لحاجة (قوله قبل الاستبراء) هل المراد بالخارج حتى لا يخالف ولا يستحبى
 بماء في مجامع الفتحة للانتقال بالقيام أو الصادق ثم لنظر الميرزا لذهان قوله السابق وليس استنج بجري
 الى قوله لان قامة الخ وقد يتبعان ان يكون بين ثم السبق وهما الكراهة (قوله ثلاثا بناتي مامر) يحتمل انه اشارة
 الى ما فهمه مما سبق ان الاستبراء يكون بالمشى فاذا اراده لا يقال بكرة القيام قبل الاستبراء (قوله يحرم التبرز
 على جحترم) قال في الروض ومسجد ولوفى انما وأثنى شيخنا الشهاب الرمي بحجرة ادخل المسجد فارووه بول

معد أو به ان سعد منه هو اه
 مقول بـ فكر مخشبة تحبسه
 ويسن المستنج بجري عدم
 الانتقال بل يلزمه حيث لا
 ماء يكفله لطهارة الخبث
 والحدث وقد دخل الوقت
 لان قيامه بمنعه اجزاء غير
 الا ان يباعد ما بين يديه
 بحيث لا يتماس باطنها
 ضعفته (ويستبرئ)
 ندبا وقبل وجوبا وانتصره
 تجمع ان ظن عوده لولا
 الاستبراء (من البول) وكذا
 الغائط ان نشئ عودتي
 منه عند انقطاعه فيما
 يظهر بخو تخضع ونتر
 ذكر وجبته بل بلفظ ثلاثا
 بضعفه قال بعضهم ودق
 الأرض بخو جبر ومسح
 البطان أخذ من أسرها غسل
 المبتدأ انتهى ومسح ذكر
 وأثنى بمجامع العروق يده
 وغير ذلك مما اعتاده مخربا
 للفضلة ثلاثا بعد شي فحبسه
 ولا يبلغ فيه لانه يورث
 الوسواس والضرر ونظير
 انه لو احتاج الى نحو الشيء
 اسلك الله كراهة التحبس يده
 جاز ان عسر عليه فخصص
 حائل بعبه الخاصة بكرة
 لغير ساس خشود كره
 ويكره القيام قبل الاستبراء
 أي ان استبرأ من جالس ثلاثا
 ينافي مامر ويجرم التبرز
 على جحترم

نعم في المعنى الاقوله كعظم وقوله وفي موضع الى وقرب فبني (قوله) ويجرم التبرز الخ) ولا يعد الحاق غيره من سائر الجساسة عَشْر (قوله) على محترم الخ) وفي مسجد ولو في انا معشور ووضو اذا التبايعت خلاص القصد فيه تخفيف الاستعداد في العلم والاعاني عن قلبه وكثيره كما فتي به الوالد رحمه الله تعالى اه وزاد سم واقتى شخبنا الشهاب الرمي بجرمه ما ادخل المسجد قال وره قول من يضلعرضها على طبيب فيه انتهى وقد يشكل بجواز ادخال الخجاسة المسجد لحاجة اذا آمن التلوين فلي تأمل وفي شرح العباب ويكره بقرب جدار المسجد كما قاله الحلبي وفي البياض الخلل بين الزرع وعلمه في الحديث بأنه ماوى الجن انتهى اه قال عَشْر قوله مر بخلاف الفساد الخ أى ولو بلا حاجة الى القصد فيه اه (قوله) كعظم (الافترق حومة القائمة في الخجاسة قاسا على البول عليه عَشْر (قوله) وقبر) ألحق الاذرى بحثا البول الى جداره بالبول عليه نهاية وفي الرشدى هل يشمل القبر المحترم بقرب نحو ذى اه (قوله) وفي موضع نسل الخ) وذكر الحب الطبري الحومة في الصغار مرة واقرح وألحق بعضهم بذلك محل الرمي واطلاقه يقتضى حومة ذلك في جميع السنة ولعل وجه انها محال شر بفضيقة فلو جاز ذلك فيها لاستمر وبق وقت الاجتماع فيؤذى حينئذ وتظهر أن حومة ذلك مفرقة على الحرمه في محل جلوس الناس والمرج فيه الكراهة اما عرفه ومن دلفه ومنى فلا يجرم فيها سعتها نهاية وأقره سم قال عَشْر قوله مر والمرج فيه الكراهة أى فيكون المرجح في جميع ما تقدم من الصفح الخ الكراهة لكن قد يشكل عليه ما وجه الحرمه من انها محال شر بفضيقة وتزاع سم على المنهج في البناء فقال بعد نقله عن الشارح مر فلي تأمل فان البناء ممنوع والفرق بين ذلك وبين الطريق قريب اه وهو ما أشار اليه الشارح مر من انها محال شر بفضيقة فحرمه البول فيها ليس بمجرد الانتفاع بها عَشْر (قوله) وقرب فبني قد يقال قسامة الحرمه بقرب المحصف وقد يفرق لكن قياس ما مر عن شرح العباب أنه يكره بقرب جدار المسجد ان المحصف كذلك أو أولى سم وتقدم عنده محرم ذلك اذا كان على وجهه نداءز وأصل يكفر به (قوله) في قبر وفي الخ) أى في قبره (قوله) ويسن اتخاذا الخ) قال في الاعباب لان دخول الحشوش لا يختص منه ولا يجرى مكان للنبي صلى الله عليه وسلم قدح من عيدان يبول في الليل وينضج تحت السرور واه أبو داود والنسائي والبيهقي ولم يضعوه ولا يعارضه ما رواه الطبري بسند جدد والحاكم وصححه سم قوله صلى الله عليه وسلم لا ينقع البول في طست فان الملائكة لا تدخل بيتا فيه لم ينقع لاحتفال أن أراد الانتفاع طول المكث وما جعل في الأمانة ذكر لا يعول مكثه غالبا أو أن النبي خاص بالنهار ورحمته فيه بالليل ما مرو يؤيده قول النوري الأولى احتجانه نهائيا لغير حاجتها انتهى اه كرى (قوله) وصورة هل يستثنى ما في محل الامتنان سم (قوله) ندبا) الخ قول المتن ويجب في المعنى الاقوله وان بعدا الى فان أغفل وقوله وعن ابن كعب الى المتن وقوله واسكانها (قوله) أى وصوله الخ) عبارة الامداد أى والمعنى عند ارادة دخوله الخلاء أو وصوله لمحل ارادة الجلوس فيه في الصحراء كرى (قوله) وألبابه) أو تنوي بعة سم

مرض لعرضها على طبيب فما انتهى وقد استشكل بجواز ادخال الخجاسة المسجد لحاجة اذا آمن التلوين فلي تأمل وفي شرح العباب ويكره بقرب جدار المسجد كما قاله الحلبي وفي البياض الخلل بين الزرع وعلمه في الحديث بأنه ماوى الجن انتهى (قوله) وفي موضع نسل الخ) ذكر كرم الحب الطبري الحرمه في الصغار مرة واقرح وألحق بعضهم بذلك محل الرمي واطلاقه يقتضى حومة ذلك في جميع السنة ولعل وجه انها محال شر بفضيقة فلو جاز ذلك فيها لاستمر وبق وقت الاجتماع فيؤذى حينئذ وتظهر أن حومة ذلك مفرقة على الحرمه في محل جلوس الناس وسواء أن المرجح الكراهة اما عرفه ومن دلفه ومنى فلا يجرم ولا يكره فيها سعتها مر (قوله) وقرب فبني قد يقال قسامة الحرمه بقرب المحصف وقد يفرق لكن قياس ما مر عن شرح العباب أنه يكره بقرب جدار المسجد ان المحصف كذلك أو أولى (قوله) عن ان ينقع في شرح العباب انه محتمل أن يراد بالانتفاع طول المكث (قوله) وصورة) هل يستثنى ما في محل الامتنان (قوله) وألبابه) تنوي بعة

كعظم وقبر وفي موضع نسل ضيق كالجمرة والمشرع وقرب فبني قال الاذرى وبين قبور ريشة لا تخطا وتبها بأجزاء الميت ويكره بقرب قبر محترم وتشتد الكراهة في قبر وفي أوعالم أو شهيد ويسن اتخاذا له للبول فيه لا نعم نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أن ينقع البول في انا لان الملائكة أى الذين للرجوع الى ما لا تدخل بيتا هو فيه ككعب ولو معلى وجنبه صورة ونهى أن يقول الانسان اهرق الماء ولكن ليقبل بلت (و يقول) ندبا (عند دخوله) أى وصوله لمحل قضاء حاجته أو لبابه وان بعد محل الجلوس

نحو

(قوله ولو لحاجة أخرى) بالنسبة للتعوذ نهاية أي أما بالنسبة للدعاء كقوله غفرانك الخ فيختص بقاضى
الحاجة عيش وبإتيان سم ما وافقه (قوله فات غفرانك ذلك) أي ترك قوله باسم الله الرحمن الرحيم الخ نسبنا
أو عذما معنى قول المتن (باسم الله) هكذا يكتب بالالف وانما حذف من بسم الله الرحمن الرحيم لكثرة تكررهما
معنى وكردى (قوله ولا يزيد الرحمن الرحيم) أي لا يستحب ذلك لأن الحمل ليس بحمل ذكر فلا يقاوم فيه
الناظر معنى (قوله وانما تقدم التعوذ الخ) عمدة المعنى وفارق تأخير التعوذ عن التسلمة هنا التعوذ والقراءة تحدث
قدمه عليها بأنه ثم لقراءة القرآن والتسلمة منه فقدم عليها بخلافها اهـ (قوله لانهما من جهاتهما) يعنى ان
التعوذ ههنا للقراءة والتسلمة من القراءة فقدم التعوذ عليها بخلاف ما نحن فيه نهاية (قوله وهو مبنى الخ)
أي ان كان كلامه فيما اذا أتى بها بعد الشكول وقد يشك على كل من البناء والمبنى ان كراهة القرآن
أو حرمته انما هو داخل الخلاع باسم الله صلى الله عليه وسلم قبل الشكول ففى خارج الخلاع اللهم الا ان يطقوا باب الخلاع
بدخله لقره به منه وتعاونه به أو يحتمل ذلك على ما اذا قالها بعد الشكول سم قول المتن (والجائز) زاد
الغزالي اللهم اني أعوذ بدينك من الرجس الخ (قوله أي اغفر أو أسألك) عبارة لا لعاب منسوب بمحذوف
العباب اللهم اني أعوذ بدينك من الرجس الخ (قوله أي اغفر أو أسألك) عبارة لا لعاب منسوب بمحذوف
وجو باهوه يدل من اللفظ بالفعل أو على انه معقول به أي أسألك في المجموع وهو أرجو واختاره الخطابي
وغیره اهـ كردى قول المتن (وعند نحو وجه) أي عقبه معنى عبارة القلوبى أي بعد غشاه وان يد كدهايز
طويل اهـ وعبارة سم قوله (وعند نحو وجه قد يشكلى الخ) وج بعد الشكول حاجة أخرى بدليل قوله
السابق ولو لحاجة أخرى وقد سبق عدم مناسبة الذى اذهب عنى الذى الخ لذلك اهـ وقد تقدم عن النهاية
وعش اطلاق ذنب التعوذ واختصاصه بغير غفرانك الخ بقاضى الحاجة (قوله منه) أي من الخلاع وقوله
أو مغايرته أي لم يلحق قضاء الحاجة في نحو العصاة (قوله وحكمة هذا) عبارة النهاية بتوسيع سؤال الغفرة
عند الضرر فيه ترك ذكر كراهة تعالى في تلك الحالة أو نحوها من تقصيره في شكر نعم الله تعالى التي انعمها عليه
فأطعمه ثم هضمه ثم سهل خروجه اهـ (قوله الاعتراف الخ) خبر وحكمة الخ (قوله ومن ثم قبل بكرها)
عبارة تفسر بفاضل ومن ثم قال الشيخ نصر بكر وغفرانك مرتين والمحبة الطبرى بكره ثلاثا اهـ
وعبارة المعنى وبكر وغفرانك ثلاثا اهـ قال الكردى ويندبان ترك دعوت غفرانك بنواوالم المصير
للجنة الذى اذفى له أو ابى في قوته وأذهب عنى اذا ما استغنى فى الأصل اهـ وعبارة المعنى وفيه مصنف
عبد الرزاق وابن أبي شيبة أن فواعله السلام كان قول الجنة الذى اذفى الخ (قوله ولا يعنى) أي
بيده ولا يتلف بمساوشه لا معنى (قوله ولا يظلم لعموده) عبارة المعنى وبكره طالة المكث في حمل قضاء
الحاجة ما روى عن لقمان انه لو رث وجعاف الكبد فان قبل شرط الكراهة وجب ودنى مخصوص ولم يوجد
أجيبان هذا ليس لازم بل حيث وجد التمسى وجد الكراهة لانها حيث وجدت وجد كثر وجودها
في كلام الفقهاء لانها مخصوص اهـ وأقرها البصرى قول المتن (وجب الاستغناء) شرع مع الوضوء
لئلا يأسر اعوذ قبل في أول البعثة وهو رخصة ومن خصا فضا أو ما باله فليس من خصا فضا والوجوب في حق
غيره لا يبايعان فضلاهم طاهرة فضا وعش (قوله لا فوراً) كذا في النهاية والمعنى (قوله بل عند ارادة
نحو صلاة) أي حقيقة أو حكايان دخل وقت الصلاة وان لم يرد فعلها في أوله والحاصل أنه بدخول الوقت وجب
(قوله وهو مبنى الخ) أي ان كان كلامه فيما اذا أتى بها بعد الشكول وقد يشك على كل من البناء
والمبنى ان كراهة القرآن أو حرمته انما هو داخل الخلاع باسم الله صلى الله عليه وسلم قبل الشكول ففى خارج الخلاع
اللهم الا ان يطقوا باب الخلاع بدخله لقره به منه وتعاونه به أو يحتمل ذلك على ما اذا قالها بعد الشكول
(قوله اللهم اني أعوذ بدينك الخ) قال ابن العماد هذا الذكر يدل على ان ابليس بحس العين لكن ذكر البغوى
في شرح السنة انه طاهر العين كالشرك واستدل به صلى الله عليه وسلم أسلك ابليس في الصلاة ولم يقطعها
ولو كان بحسب أسلمه فيها ولكنه بحس الفعل من حيث الطبع (قوله وعند نحو وجه) قد يشكلى الخ

ولو لحاجة أخرى فان أغفل
ذلك حتى دخل قلبه بقلبه
(باسم الله) أي اتحصن ولا
يزيد الرحمن الرحيم وانما
تقدم التعوذ لانهما عند القراءة
لانها من جملتها وعن ابن كعب
انه ان قصد باسم الله القرآن
حرم وهو مبنى على حمة
قراءة القرآن في الخلاع وهو
ضعف (الله اني أعوذ)
أي أقسم (بدينك من الخبث)
بضم الباء واسكانها جمع
خبث وهم ذكران
الشياطين (والجائز)
جمع خبيثون انما هم
للا اتباع (و) يقول عند
خروجه (أو مغايرته)
(غفرانك) أي اغفر أو
أسألك وحكمة هذا الاعتراف
بغاية العجز عن شكره
النعمة المنطوية على
جلائل من النعم لا تصفى
ومن ثم قبل بكرها (الجد
الله الذى أذهب عنى الذى)
بضمه ونسب سهل خروجه
(وعاقبى) منه لا اتباع أيضا
ومن الاكاذيب انما يتعل
وبستر رأسه ولا يظلم
قعوده بلا ضرر ولا يعنى
ولا ينظر السماء أو فوجها
أضارجه بلا حاجة (ويجب
لا فوراً بل عند ارادة نحو
صلاة

الاستنجاء وجوبه بأربعة أوضاع: الوقت ومضيها بضيقة كقبضة الشروط عرش (قوله نحو صلاة) أي مما يتوقف على الوضوء كطواف وسبعة تلاوة كركي (قوله أوضيق وقت) ينبغي أن يخوف انتشار وتضيغ بالنجاسة سم وفيه ما يأتي عن عرش (قوله وحيد) أي حين أضاف الوقت (قوله من لا يغض الخ) أي ممن يحرم نظره (قوله لم يعذر) أي في ترك الاستنجاء بل وجب عليه التمسك والاستنجاء فافا للنهية والامتناع والاعتناء بكم (قوله لأنهم توسعوا الخ) ولأن لها بدلا ولا كذلك الوقت نهاية (قوله من التبول الخ) أي الاستنجاء مأخوذ من التجو بمعنى القطع فنعناه لغة طلب قطع الأذى وما أسرع عافوا الزالة الخارج النجس الملوث من الفرج من الفرج بماء أو حجر بشرطه شبخنا (قوله فكأن المستنجي الخ) أعني أي مكان التي للقلع مع أن قطع الأذى يحقق لأن القطع الحقيقي أعني أي يكون في متصل الأجزاء المحسوسة شدة كالجسل والأذى ليس كذلك على أنها قد تأتي للتحقيق شبخنا (قوله مقدمات وجوب) أي قوله إلا أن يشاء في النهاية والمعنى الإقوله ولا يسن إلا وهو (قوله ويندب في غيره) عبارة النهائية والمعنى ويجوز تأخير عن وضوء السليم اه قال عرش أي ما لم يؤد التأخير لا انتشار والتضيغ بالنجاسة سم على المنع وقد يتوقف فيه فإن التضيغ بالنجاسة إنما يحرم حيث كان عبثا وهذا إنشاء ما يحتاج إليه نعم أن قضى حاجته في الوقت وجب أنه لا يستنجى في الوقت وجب الجفر فوراً كما هو ظاهر ووافق هذا الحل ما ذكره بعده بقوله فلو قضى الحاجة بمكان لا ماء فيه وعلم أنه لا يجد الماء في الوقت وقد دخل الوقت فينبغي أن يجب الاستنجاء بالجفر في الثلاثين الخارج اه وأفهم تقديم قضاء الحاجة بكونه في الوقت أنه لو قضى حاجته قبله لا يجب الجفر ووجهه أنه قبل الحصول لم يخاطب بالصلاة وله أن كان معاصوا بما قبل الوقت مع أن علم أنه لا يجد الماء في الوقت عرش (قوله على الأصل) أي في إزالة النجاسة والاكتفاء فيها بالجفر رخصة جفت عن الأصل كركي (قوله ويكفي فيه) أي في حصول الاستنجاء وسقوط طلبه (قوله غلبت ظن زوال النجاسة) وعلاصة ظهور الخشوع بتبع العنونة في الذكر وأما الإتيان في العكس قاله شبخنا (قوله وحيد) أي حين وجود غلبة ظن الزوال (قوله وهو) أي شمر وثمة النجاسة (قوله دليل على نجاسة يده الخ) فلا تضع صلاته قبل غسلها ويحبس ما أصابها من الرطوبة عن ملاقاته لعين محل النجاسة بخلاف ما لو شاكله الإصابة بوضع النجاسة وأغبر لا أن تنس بالثبوت عرش (قوله فانه دليل على نجاستهما) بخلاف النهائية والمعنى والزم يادى وشبخنا عابر ما حاول شمر وثمة النجاسة في يد وجب غسلها ولم يجب غسل المحل لأن الشارع خفف في هذا المحل حيث اكتفى فيه بالجفر مع القدرة على الماء قال بعض المتأخرين إلا أن شمر الوثمة من محل لا في المحل فيجب غسل المحل أيضا وأما ما ذهبوا إليه من مخالفة اه وعبارة الأولين ولا يضر شمر ويجهاد يده فلا يدل على بقائه على المحل وإن حكمنا على يده بالنجاسة لا لم يتحقق أن محل الرجح باطن الأصبع الذي كان ملاصقا للمحل لاحتمال أنه في جوانبه فلا ينحبس بالثبوت وأن هذا المحل قد خفف في الاستنجاء بالجفر تخفيفا ههنا اه قال عرش قوله مر باطن الأصبع مقتضاه أنه لو تحقق الرجح في باطنه حكم بنجاسة المحل فيجب إعادة الاستنجاء به خرم حج ومقتضى قوله أروا هذا المحل أن عدم ذلك وقوله مر تخفف الرجح وتخففه أنه لو توقف إزالة الرجح على أشنان أو غيرهم لم يجز به ظاهر للعلم المذكور اه (قوله بما يأتي) أي في باب النجاسة (قوله ولو توقف) أي إزالة الرجح (قوله وفيه من العسر الخ) ولذا اعتد عرش عدم الوجوب بكم أنسا (قوله وينبغي الخ) عبارة شبخنا بد أن يسترخي للتأنيق النجاسة في تصاعيف الفرج يسترخي حتى تغسل تصاعيف المقعد من كل من الرجل والمرأة وتضاعف فرج المرأة اه قول المتن (أو غير) علمه أن الواجب أحدهما وشمل أطلاقه حجر الذهب والفضة إذا كان كل منهما قاعا لهما وهو الأصغر معنى (قوله ونحوه) يعني عنه قول المصنف وفي معنى الجراح (قوله ومرا الخ) أي في شرح وبكره الشمس عبارة ههنا ولا يكره الظاهر بماء زمزم لكن الأولى عدم إزالة النجس به اه (قوله حكم ما زمزم الخ) عبارة النهائية والمعنى وشمل أطلاقه ماء زمزم وأجبار الحرم فيجوز به ما على الأصح اه قال عرش

بعد الحصول لحاجة أخرى وقد يستبعد مناسبة الأذى أذهب عن الأذى عافا في ذلك (قوله أوضيق وقت)

أوضيق وقت وحديث لو نعين الماء وعلم أن شمر لا يغض بصره عن عورته لم يعذر بخلاف نظيره في الجمعة لأنهم توسعوا فيها بأعداد هذا أشد من كثير منها بخلاف أنواع الصلاة عن وقتها (الاستنجاء) للأحاديث الأخرى به مع التوسع في بعضها على تركه من التوجه والقطع فكان المستنجى يقطع به الأذى عن نفسه مقدما وجوبه على طهر سلس ومستم وندب في غيره (بماء) على الأصل ويكفي فيه غلبة ظن زوال النجاسة ولا يسن حينئذ مده زعم وجوبه وردده في شرح العباب وهو من يده دليل على نجاسته فقط إلا أن يشهد من الملاق للمحل فانه دليل على نجاستها كما هو ظاهر والكلام في ربح لم تعمس الزايتها كما يعلم مما يأتي ولو توقف في المحل على نحو أشنان أو صالون قضية اطلاقهم ثم الوجوب ههنا وفيه من العسر لا يخفى وينبغي الاسترخاء للتأنيق أوها في تصاعيف شرح المقعدة فلينبه لذلك (أو حجر) ونحوه للتأنيق ومر حكم ماء زمزم وحجر الحرم كغيره (وجمعهما)

في قول أوثانطا بان يقدم الحجر (أفضل) من الاقتصاد على أحدهما بحيث يمس النجاسة (١٧٥) لازالة عنها الحجر ومن ثم حصل أصل

السنجها بالنجس خلافاً لمن
نارعه فيقولون نقل عن نص
كلام الأصحاب أنه يأتي به
وان قيل يحل ان فعله عبثاً
وبدون الثلاث مع الانتفاء
فيهما والاقتصار على الماء
أفضل منه على الجمر لانه
يزيلهما بل يعين في قبلي
مشكل دون نقبته التي
بجملتها على الاجلصالها
حيث وفي نقبته متفتحة بول
الاقتفاء واصل المجلة بول
ثيباً وبكر ووصل لمدخل
الذكر فيقتل في دم حيض
أو نفاس لم ينتشر عن محله
فأما بعد الانقطاع ولو ثيباً
الاستنجاء فيه فإذا أرادت
التيتم لفقد الماء ولاعادة
عليها ووجهها ذكر في البول
الواصل لمدخل الذكر بانه
يلزم من انتقاله لمدخله
انتشاره عن محله الى العمل
يجزئ فيه الحجر فليس السبب
عدم وصول الجمر لمدخله
خلافاً لمن وهم فيه انه نحو
الخرقه فتصله واعلم ان
الواجب عليها غسل مظهر
بجواسه على قدمه وانزاع
فيه الاسنوي بان التجمهو
الوجه والموجب لغسل باطن
فرجه لانه صار ظاهراً
بالشابة قال كما يجب غسل
باطن القدم من النجاسة دون
الخناثة انتهى والله وهدى بان

قوله هو زمره يمنع الصرف للمصلحة والتأنيث المعنوي وقوله هو وأجبار الحرم ولو استنجى بمحجر من
المسجد فان كان متصلاً حرم ولم يجزه وان كان منفصلاً فان يسع ربهما مسحوا ونقطعت نسبتة عن المسجد كفي
الاستنجاء به والا فلا يكفله ان يجزئ شريح العناب عن الشامل وأثره ومثل المسجد غيره من المدارس
والرباطات يخرج المسجد جرحه ورواحه مالم يعلم وقتها وقوله هو فيجوز بهما الخ والقياس الكراهة
خروجاً من الخلاف لكن قال الزاوي أي بان يجزئ المسجد عناه وزمره خلاف الاول اه (قوله هنا) أي
في الجمع (قوله في بول) أي قوله وفي نقبته في النهاية لا قوله خلافاً للثالث والى قوله فليس في المعنى
الاوله ذلك وقوله أو بكر (قوله أصل السنة) وأما كمال السنة فلا بد من بقائه ووط الاستنجاء بالجر نهاية
ومعنى (قوله والجرح الحرم كغيره) مبتدأ وخبر قول المتن (وجعهما أفضل) أي فان تركه كان مكروهاً وعاش
وفيه وقبلة طاهرة (قوله بالنجس) ولومن مغفل وان وجب التسبب بعد ذلك شئنا وعش عبارة
الكردى وفي الاعياب قال بعضهم وقد يجب استعمال النجاسة فيه بان يكون مع من الماء المالك كعدمه
وله بالنجس التي لم يجز يدور كدرايض الامداد من غير عز وبعضهم وفي الامداد في محلها بعضهم
سأروا العسائات العنية بذلك فيس فيها الجمع لما ذكر وكذا في الحلي على المنهج وقال سم في حواشي المنهج
ظاهر كلامهم وقالوا بالرغم عدم الاستنجاب لانهم انما ذكر واذك في الاستنجاء انتهى كرى
وفي عش بعدد كركلام سم المذكور رمايه وقد يقال ان أدناها الى خضارة النجاسة باليد اسحب
اذا التها بالجمادى أو لا فاسا على الاستجماع جود العلة فيه اه (قوله انه يأتي به) الوجه الوجه انه يأتي
بالنجس استقلالاً بقصد العبادة لا مع الماء سم (قوله يحل) أي النص أو الاثم (ان فعله) أي النجس (قوله
وبدون الثلاث) عطف على بالنجس (قوله فيهما) أي بالنجس والدون (قوله بل يعين الخ) عبارة النهاية
والخشي المشكل ليس ان يقتصر على الجمر اذ بال من فرجه أو من أحدهما لتباس الاصل بالزائد نعم ان
لم يكن له آلتا الذكر والاذني بل لا لاشبه واحد منهما يخرج منها البول انجبه فيها جرحاً لا لتفتاح احتمال
الزائدة وان كان مشكلاً في ذاته اه قال عش قوله لا لتفتاح الخ يؤخذ منه ان مثل ذلك محل الحب فيكي
فيه الجمر لانه أصل الذكر اه (قوله أفضل مالم الخ) وفي الكردى عن الاعياب هذا ان لم يجد في نفسه كراهة
الجمر وأنحوه مما يأتي في مسح الحف وغيره والا فالحجر أفضل الخ (قوله وفي نقبته متفتحة) زاد المعنى تحت
المعدة ولو كان الاصل منسداً أي اذا كان الاسد ادعاً راضاً كاس اه عبارة الكردى وان قامت مقام الاصل
في انتقاض الوضوء بخارجها بان انفتحت تحت السرة وانسد الاصل وهذا في الانتفاخ العارض بما أطبق
عليه المتأخرون اما الخلق فقد مر في أسباب الخلاف في موان الشارح كشخ الاسلام جري على انه
كلا تسد العارض وحى الجمال الرملى أي والمعنى على ان الاحكام جميعها ثابتة حيث لا ينفق ومنها الخاء
الجرح فيه اه (قوله أو بكر) قال المعنى بخلاف البكر لان البكارة تمنع نزول البول الى مدخل الذكر اه (قوله
بعدا لانتقطاع الخ) عبارة المعنى وفادته فيمن انقطع دمها وبجرت عن استعمال الماء واستحب بالجر ثم تيمت
لتحريم مرض قائم باصلي ولا عاده عليها اه (قوله فليس السبب) أي تعين الماء (قوله عليها) أي المراد قولونية
(قوله لباطن فرجها) أي الذي لا يظهر بالجلوس على القدمين (قوله قال) أي الاسنوي وكذا خبر رده
قول المتن (وفي معنى الجرح الخ) إشارة الى القياس وقول الشارح الوارد إشارة الى وجود شرط الاصل وهو كونه
منصوصاً على ان المراد بالجر هنا حقيقة لا ما يصح الاستنجاء به شرعاً اذا يصح ارادة هذا المعنى هنا لانه
مندرج فيه القيس أيضاً سم (قوله وهو كونه منصوعاً عليه) فيه نظر يعلم من اجعة جمع الجوامع (قوله

يبقى أو خوف انتشار وتضع بالنجاسة (قوله انه يأتي به) الوجه الوجه انه يأتي بالنجس استقلالاً بقصد العبادة
لام الماء (قوله وفي معنى الجرح) إشارة الى القياس وقوله الوارد الى وجود شرط الاصل وهو كونه منصوعاً
عليه الى ان المراد بالجر هنا حقيقة لا ما يصح الاستنجاء به شرعاً اذا يصح ارادة هذا المعنى هنا لانه يندرج

ولا يصح اتصال الماء اليه من ثم فصل فيه عن الجنابة والنجاسة وأما باطن الفرج المذكور فلا يظهر أصلاً يعسر اتصال الماء اليه فلم يجب
عليه في جنابة ولا نجاسة (وفي معنى الجرح)

(الوارد) عبارة النهاية لانه صلى الله عليه وسلم حي له برؤيته فرما هو قال هذرا كس أى تجس فتعلمه منغ
 الاستحباب بان يكون هوار كسابكون غير جردل على أن ما في معنى الجرح كالجرح اه (قوله) وقوله أن ذلك ثبت
 بدلالة النص ممنوع) اعلم ان معنى دلالة النص عندا الحنفية كآقال الكمال المقدسي هو المسمى عندنا مفهوم
 الموافقة بقسمه الاولى والمساوى انتهى وان التسمية بذلك اصطلاحه ولا مشاحة في الاصطلاح وحينئذ فنع
 ذلك بما اوجهه وقوله كيف الجرح لا وجه له لان ما حنفية رضى الله تعالى عنه لا يدعى عدم مغارة حقيقة
 الجرح الى الحق به بل هو معترف بالمغارة ولكنه يدعى أن ثبوت هذا الحكم الجرح بدلى على ثبوت تلماهوى
 معنا هو يسمى ذلك دلالة النص اصطلاحا فيظهر أن منشأ ما قاله الشارح أنه لم يحرم معنى دلالة النص عند
 الحنفية ولعله ظن ان معنى ذلك دلالة اللفظ بالمنطوق وقد يشعر بذلك قوله كيف الجرح فلتأمل سم أقول
 انما يتم ما قاله لو ثبت كون التفسير والتسمية المذكورين لاي حنفية نفسه والا فظاهر انها لا تباعه فقط
 وفي الكردى مائه واعترض الهانفي في حواشى التحفة على ابن قاسم وأطال وما قاله ان الاحاديث الواردة
 في جواز الاستحباب الجرح لا تدل على منطوق الا على جوازه فقط لكون ما لحق به غير جرح قطعاً وأما جواز
 الاستحباب بغير الجرح فلا يثبت الا بالقياس سواء كل مراد أى حنفية من دلالة النص ما هو المراد من مفهوم
 الموافقة عندنا وهو المراد من دلالة اللفظ بالمنطوق وهذا علم أن اعتراض الشارح انما هو على اخراج غير
 الجرح عن القياس على اصطلاح أى حنفية وان اعتراض الشارح اعتراض قاطع بنا انتهى اه أقول
 بعد تسليم ذلك الاصطلاح لا يندفع اعتراض سم بمقالة الهانفي لما شرح به المحلى في شرح جمع الجوامع
 من أن دلالة اللفظ على الموافق مفهوم عند كثير من العلماء منهم الحنفية فلا منطوق أى كآقاله الغزالي
 والاسدي ولا يقيس أى كآقاله الشافعي والامامان قول للمتن (قالم) ولو حرر الرجال وليس من باب اللبس
 حتى يخاف الحكم بين الرجال والنساء وتفصل المهمات بين الذكور وغيرهم مردود بان الاستحباب لا يعد
 استعمالاً في العرف ولو استثنى ذهب أوفض لم يطبع ولم يهأ ذلك جاز والاحرم وأجزأ نهاية وفي الكردى
 عن الاعباب الموافقة في المسئلتين وعن شرح الارشاد ما وافقه في المسئلة الثانية وبخلاف في المسئلة الاولى
 وأقره سم ثم نقل عن شرح الروض ما وافقه وقد قدم في الشارح في بحث الانام ما وافقه في المسئلة الثانية
 (قوله فلا يجوز) الى قوله وتعين في النهاية والى قوله وفي خبره عن المغنى الا قوله وانما الى وقص وقوله
 والنص الى ولا يحترم وقوله وان لم يجد الى كطعموم (قوله نحو ما ورد) أى كعمل معنى (قوله ومتجس) عبارة
 النهاية وتجس ومتجس لان التجاسة لا تزال به اه (قوله وقص أملس) ونحو الزاج معنى قال عس
 ويصل عدم أجزاء القصب في غير جذو ره وفي الم يشرق اه (قوله رخنو) أى خلاف التراب والغصم الصليين
 معنى (قوله ولو لم يشر) عبارة المغنى وأما التمار والقوا كه فتها مابو كل وطباو ياسا هو أربعة أقسام أحداهما كول
 الاستحباب وطباو يمجو ز ياسا اذا كان من بلاد منها مابو كل وطباو ياسا هو أربعة أقسام أحداهما كول
 الظاهر والباطن كالذين والتفاح فلا يجوز الاستحباب وطباو ياسا والثاني ماؤ كل ظاهره دون باطنه
 كالبوخ والشمش وكل ذى نوى فلا يجوز بظاهره مجو ز بنوا المتفصل والثالث ماله قشر وما كوله
 في حقه فلا يجوز ز ليه وما قشره فان كان لاؤ كل وطباو ولا ياسا كالمرام جاز الاستحباب وان كان حبه فيه
 وان أكل وطباو ياسا كالطبع لم يحرم في الحالين وان أكل كطباقه كالوز والبالا جاز ياسا لارطباً ذكر
 ذلك الماوردى مبسوطاً واستحسنه في المجموع اه وأقره عس وعقبه الكردى بمصاحفه قال الشارح في
 الاعياب وفي كون قشر البطيخ يؤكل ياسا انظر اه (قوله وتعين الماخال) عبارة المغنى وشرح بافضل

الوارد بناء على أن الاصح
 عندنا في الأصول ان القياس
 يجوز في الرخص خلافاً لابي
 حنيفة وقوله ان ذلك ثبت
 بدلالة النص ممنوع كلف
 وحقيقة الجرح مغارة فلما
 ألحق به (ك) لم يمد ظاهر
 قالم غير محترم) فلا يجوز
 نحو ما ورد ومتجس وانما
 سار الديبغ كالنفس لانه
 عوض عن الذكاة وهى
 تجوز بالمسدية الخمسة
 وقصب أملس وتراب أو
 فخر رخنو بان يلقى منه
 شيئاً بالحل ويتعين الماله
 لا في أملس لم يتقل والنص
 باجزاء التراب الحديث فيه
 أى ضعف محمول على متجس
 فسل أى على مرده تشفى
 الرطوبة ثم غسله بالماء
 ورد بان هذا لا يسمى
 استحباباً

فيما القيس أيضاً (قوله) وقوله ان ذلك ثبت بدلالة النص ممنوع) اعلم ان معنى دلالة النص عندا الحنفية كآقال
 الكمال المقدسي هو المسمى عندنا مفهوم الموافقة بقسمه الاولى والمساوى انتهى وان التسمية بذلك
 اصطلاحه ولا مشاحة في الاصطلاح وحينئذ فنع ذلك بما اوجهه وقوله كيف الجرح لا وجه له لان ما
 حنفية رضى الله تعالى عنه لا يدعى عدم مغارة حقيقة الجرح الى الحق به بل هو معترف بالمغارة ولكنه يدعى أن

ويجزي الحرف بعد الاستنجاء بشئ محترم وغيره قال لم ينقل الخامسة فان نقلها تنبأ ان الماء اه قال الكردي أى
من الموضع الذى استقرت فيه الماء نحو وجهاؤ لم يتجاوز الصفة أو الحشفة وكذا أى تنبأ ان الذى لم يجل
من ذلك نحو تراب رخوا أو أصابه منزهة كالعلم اه (قوله ولا يحترم) الى قوله وفي خبر ضعيف فى النهاية
الاولى ولم يجدنا على كملعوم (قوله ويعصيه) الى جمعه صباه بغير المحترم مجازاً أيضاً اذا قصد به الاستنجاء
المطلوب لانه تعدد عبادة باطلة سم وعش (قوله مزيل) أى الخامسة (قوله لكنه بكرة الخ) بمحتمل ان محله
ما لم يفقه غيره واللام بكرة سم (قوله أخذتموه) أى من ذلك الخبر (قوله باز) أى استعمال نحو الخ (قوله)
ويقرقون الاستنجاء أى حدث امتنع بالمعلوم وان لم يجد غيره سم (قوله وما ذكر فى النخالة الخ) وقفا
المعنى عبارة فائدة يجوز ان ذلك وغسل الأيدي بالنخالة ودقيق الباق لا يحويه اه وقوله فيما بعد ها هو
غسل اليد من نحو زهومة بنحو البطيخ كردى (قوله نظير ما مرنا) كلمة اشارة الى قوله خلاف قشر مزيل
الخ بجماع ان المعلوم فيه ان انتفت الخامسة سم وخمسة البصرى والكردي (قوله أول الجنب) الى قوله أما
مكتوب فى النهاية الاولى محترم وقوله ويرق الى وكنتو بوقوله ويحرم الى أو علم ما أتبعه عليه وكذا فى
المغنى الاولى وان أحرقت (قوله أول الجنب) عطف على قوله لنا (قوله كعظم) ومنه قول اللسان بنحو افرها
وأسنائها لا يقال العلة وهى كونه بكسى أوفر مما كان من متغيبه فيه لا نقول هذه الحكمة فى معظمه ولا
يلزم اطراحها عش (قوله وان أحرقت) وهل يجوز ازالة قوله أم لا فيه نظر والاقر بالاجواز خلاف
أحرقت الخبر لانه ضاع عمل عش (قوله والغالب نحن) زاد انها بنحو المغنى أى على السواء بخلاف ما لو اختلف
به البهائم أو كان استعمالها أغلب اه عبارة الكردي قال فى العباب وأولنا ولاها ثم سواء اه واعتمد شيخ
الاسلام والخطيب والجمال الرمى وكذا الشارح فى شروح الارشاد والعباب وغيرهم وقوله فى النخالة
قال أولنا ولاها ثم والغالب نحن اه فاقضى ذلك ان لاحرمته فى المساوى ولكن المعتمد خلافه كما بينته فى الأصل
اه (قوله وكبونا) عطف على كملعوم (قوله كفارة) أشار به الى انه ليس المراد بالمحترم هنا ما حرم قتله كما
ذكره فى التيمم وغيره بل المراد به ما يشبهه من الدم كالقارة والحية والعقرب وبغيرها كما فى شرح الروض
وشرح العباب للشارح كردى (قوله جزأ الخ) قال فى الإيعاب كصوفى وبره وشعره ثم قال وكذب جار
وأية خروف اه كردى (قوله المتصل) عبارة لانه لا كان منغضاً من حيوان غير آدمى فلا يحرم
الاستنجاء به حيث حكم بظواهره وكان قالنا كعظم كقول صوفى وبره وشعره اه وفى المغنى والإيعاب
نحوها (قوله يحترم) قال فى الامداد الذى يظهر أن المراد بالمحترم هنا غير المحرم بالحيوان والردان ما قبله
كالزنى المحصن والمتمتع قتله فى الحرابة اه سكت المغنى عن قيد يحترم وقال النهاية ولو حرموا وسرنا خلافاً
لبعض المتأخرين اه يعنى ابن حجر عش عبارة الكردي وقال شيخ الاسلام فى شرح الروض استثنى ابن
العماد من المنع جزء الحيوان من غير المحرم وفيه نظر اه واعتمد الخطيب والرمى والجمال الرمى
وغيرهم عدم جواز الاستنجاء بجزء لا دعى مطلقاً اه (قوله ونحو الخرى) أى كالمرد (قوله بأنه قادر
ثبوت هذا الحكم للمعجز يدل على ثبوته له فى معناه ويسمى ذلك دالة النص اصطلاحاً بالجماع فظهر
أن منشأ ما قاله الشارح انه لم يحرم معنى دالة النص عندنا لخصمه ولعله ظن ان معنى ذلك دالة اللفظ بالمنطوق
وقد يشعر بذلك قوله كفى الخ لثبوت كملعوم (قوله بل ويعصيه) الى جمعه صباه بغير المحترم مجازاً أيضاً اذا
قصد الاستنجاء المطلوب لانه تعدد عبادة باطلة فعل حرم الاستنجاء بالنجس ثم لم يجمع عدم الحرمة اذا جاع
بين الحرف والنفس والماء لان استعمال النجس حيث تغرض تخفيف مباشرة الخامسة لا لكال العبادة كما يعلم
من كلام الشارح السابق فهو عبادة صحيحة فى هذه الحالة (قوله لكنه بكرة الخ) بمحتمل ان محله ما لم يفقه
غيره واللام بكرة (قوله ويرقون بين الاستنجاء) أى حدث امتنع بالمعلوم وان لم يجد غيره (قوله نظير ما مرنا) نقفاً
كلمة اشارة الى قوله السابق خلاف قشر مزيل لا يؤيد كل الخ بجماع ان المعلوم فيه ان انتفت الخامسة عنه (قوله)
والغالب نحن) قال فى شرح الروض فان استويا فوجهان بناء على ثبوت الاربعة والاضع الثبوت قاله

معظم

الح) أي ولو باعتبار الأصل في مثل لما بعد الموت (قوله أو منسوخ) ينبغي عطفه على اسم معظم لأعلى معظم وتخصيص قوله لم يعلم الخ بالمعطوف والأقوال وجه الامتناع في الاسم العظيم وإن نسخ وعلم تبدل له لأن ذلك لا يخرج حصن معظمه سم عبارة النهاية والمعنى إما غير محترم كفسلفه قورا أو أنجيل علم تبدلها ما وخالوها عن معظم فيجوز الاستنباط به اه (قوله لم يعلم تبدلها) شامل للثلاث تبدلها سم (قوله ويجزم الخ) وفي فتاوى الجبال الرولى مثل عما قال العلامة ابن حجر من جواز قراءة التوراة المبدلة للعالم المتجرد عن غيره فهل ما قاله معتد أو لا فإجابته لا يجوز مطلقا اه كرى (قوله علم تبدلها) يفيد الجواز في غير المبدلة سم وفي الكرى عن الأعيان بين غير واحد من الأئمة أن ما بديهم إلا من التوراة والأناجيل بمبدل جمعه قطعاً لغضا ومعنى وينبأ ذلك بما يطول ذكره لكن الحق إن فهمنا ما نقل من عدم تبدلها لموافقته ما علمنا من شرعنا ويجب حل كلام الروضة كصلها في السير من أنه يحرم الانتفاع بكتبهم بمعنى بالمطالعة ونقل الرزكى كالسبكي الإجماع عليه على ما علم تبدلها أو شك فيه لكن يرجع بعضهم جواز مطالعتها للعالم الراخ لا سيما عند الاحتياج للرد على المخالف وهو جلي فلجعل الإجماع على ما علمنا هذه الحالة إذا كان الأئمة محبون بالنقل عنها للرد عليهم اه (قوله كمنطق الخ) وحساب ونحو وعروض معنى وكردى (قوله لأن تعلمها الخ) قال في الامداد بل هو أى المنطق أعلاها أى العلوم الإلهية وإفتاء التوراة كان الصلاح مجوزا للاستنباط به يحمل على ما كان في منهن من خلط كثير من كتبه بالقوانين الفلسفية المناهضة للشرائع بخلاف الموجود الروم فإنه ليس فيه شيء من ذلك ولا مما يؤدى إليه فكان محتملا بل فرض كتابة قبل فرض عين أو وقعت شبهة لا يتخلص منها إلا بعد فتنائها اه كرى (قوله كأغدا) بغض الغنى معنى وفي التمام وكسرهما القراس اه والمراد به حال الوفاة (قوله وماز) إلى المتن في المعنى (قوله لدفعه الخ) أى باعتبار شأن نوعه كإمر فلا بد أن قاله لا بدفعه (قوله كإمر) أى في شرح ولا يول في ما الخ كردى (قوله بالرفع) أى عطف على كل والجري على ما فعل جامله معنى ونهاية (قوله باعتبار) ضابط بين قوله قسم سم عبارة الكرى متعلق بقسم وقوله من التفصيل إشارة إلى قوله دبغ دون غيره وقوله والخلاف إشارة إلى قوله في الظاهر اه (قوله فاندفع زعم الخ) لأوجه لهذا الزعم مع شوع عطف الخاص على العام بل ولأجل عدم قسمه لأن عطف الخاص لا يقتضى القسمية ولا ينافى القسمة فتوكلت أفرادها من الخلف والتفصيل سم ولك أن تمنع شوع عطف الخاص على العام إذا كان العموم بكلمة كل (قوله لا يصح كل منهما) عبارة للمعنى تنبيه كان ينبغي للمصنف تقديم المنع الذى من أمثلة المحترم فيقول فمتنم بحمد طاهر غير مدوغ دون جلد مدوغ طاهر في الظاهر فإن كلامه لا أن غير منتظم لأنه أن كان ابتداء كلام فلا خسر له وإن كان معطوفا على كل كما قدرته في كلامه وقضى بالرفع فيكون الجلد المدوغ قسم الكل جلد طاهر الخ فيكون غيره والقرض أنه بعض منها وإن كان مجزورا كما قدرته أيضا عطف على جملد فكان ينبغي أن يقول ومنه جلد دبغ أى من

المادردى والرواى انتهى (قوله أو منسوخ) ينبغي عطفه على اسم معظم لأعلى معظم وتخصيص قوله لم يعلم بالمعطوف والأقوال وجه الامتناع في الاسم العظيم وإن نسخ وعلم تبدل له لأن ذلك لا يخرج حصن معظمه سم (قوله لم يعلم تبدلها) شامل للثلاث تبدلها سم (قوله ويجزم الخ) وفي فتاوى الجبال الرولى مثل عما قال العلامة ابن حجر من جواز قراءة التوراة المبدلة للعالم المتجرد عن غيره فهل ما قاله معتد أو لا فإجابته لا يجوز مطلقا اه كرى (قوله علم تبدلها) يفيد الجواز في غير المبدلة سم وفي الكرى عن الأعيان بين غير واحد من الأئمة أن ما بديهم إلا من التوراة والأناجيل بمبدل جمعه قطعاً لغضا ومعنى وينبأ ذلك بما يطول ذكره لكن الحق إن فهمنا ما نقل من عدم تبدلها لموافقته ما علمنا من شرعنا ويجب حل كلام الروضة كصلها في السير من أنه يحرم الانتفاع بكتبهم بمعنى بالمطالعة ونقل الرزكى كالسبكي الإجماع عليه على ما علم تبدلها أو شك فيه لكن يرجع بعضهم جواز مطالعتها للعالم الراخ لا سيما عند الاحتياج للرد على المخالف وهو جلي فلجعل الإجماع على ما علمنا هذه الحالة إذا كان الأئمة محبون بالنقل عنها للرد عليهم اه (قوله كمنطق الخ) وحساب ونحو وعروض معنى وكردى (قوله لأن تعلمها الخ) قال في الامداد بل هو أى المنطق أعلاها أى العلوم الإلهية وإفتاء التوراة كان الصلاح مجوزا للاستنباط به يحمل على ما كان في منهن من خلط كثير من كتبه بالقوانين الفلسفية المناهضة للشرائع بخلاف الموجود الروم فإنه ليس فيه شيء من ذلك ولا مما يؤدى إليه فكان محتملا بل فرض كتابة قبل فرض عين أو وقعت شبهة لا يتخلص منها إلا بعد فتنائها اه كرى (قوله كأغدا) بغض الغنى معنى وفي التمام وكسرهما القراس اه والمراد به حال الوفاة (قوله وماز) إلى المتن في المعنى (قوله لدفعه الخ) أى باعتبار شأن نوعه كإمر فلا بد أن قاله لا بدفعه (قوله كإمر) أى في شرح ولا يول في ما الخ كردى (قوله بالرفع) أى عطف على كل والجري على ما فعل جامله معنى ونهاية (قوله باعتبار) ضابط بين قوله قسم سم عبارة الكرى متعلق بقسم وقوله من التفصيل إشارة إلى قوله دبغ دون غيره وقوله والخلاف إشارة إلى قوله في الظاهر اه (قوله فاندفع زعم الخ) لأوجه لهذا الزعم مع شوع عطف الخاص على العام بل ولأجل عدم قسمه لأن عطف الخاص لا يقتضى القسمية ولا ينافى القسمة فتوكلت أفرادها من الخلف والتفصيل سم ولك أن تمنع شوع عطف الخاص على العام إذا كان العموم بكلمة كل (قوله لا يصح كل منهما) عبارة للمعنى تنبيه كان ينبغي للمصنف تقديم المنع الذى من أمثلة المحترم فيقول فمتنم بحمد طاهر غير مدوغ دون جلد مدوغ طاهر في الظاهر فإن كلامه لا أن غير منتظم لأنه أن كان ابتداء كلام فلا خسر له وإن كان معطوفا على كل كما قدرته في كلامه وقضى بالرفع فيكون الجلد المدوغ قسم الكل جلد طاهر الخ فيكون غيره والقرض أنه بعض منها وإن كان مجزورا كما قدرته أيضا عطف على جملد فكان ينبغي أن يقول ومنه جلد دبغ أى من

أمثلة هذا الجامد طاهر: دينغ دون جلد غير مدوغ طاهر في الاظهر اه (قوله لا يتقاه) الى قوله وانما حل في النهاية الا قوله نعم الى ويحرم (قوله لا يتقاه عن طبع اللحم الخ) وهو وان كان ما كولا لحيت كان من مذكي لكن اكله غير مقصور لانه لا يعتاد كذا في النهاية وحزم الشارح في فتح الجواد بحزمة اكل المدوغ مطلقاً أي سواء كان من مذكي أم لا يصري (قوله ينبغي حله الخ) خلافاً لظاهر اطلاق المعنى (قوله بحيث لا يلين الخ) أفاد تقصيص ما ذكر من التفصيل بجلد الحوتان وغيره من جلود المأكلة لا يخرج في قبل الدبغ وان اشتدت صلابتها بجلد الجاسوس الكبير وهو طاهر لانها ما يؤكل عش (قوله لانه) الى قوله وانما حل في المغني (قوله اما نحس) أي ان كان من غير ما كوله معنى (قوله نعم الخ) عبارة الكردى وبحل المنع بالطعوم على ما قاله جمع مقدمون واعتاده الزركشي وحزمه في الانوار ما اذا استجنى به من جانب ليس عليه شعر كثير والاجاز وقد حزمه في العبا وأقره شيخ الاسلام والخطيب وغيرهما وضعفه الشارح في الامداد والاعباب في سم على المنع بعد ان نقل استثناء الشعر المذكور ما تصلم به بعد مر هذا الاستثناء لان الشعر متصل به انتهى والكلام كما هو طاهر في المدوغ الذي يطهر بالدبغ اما لجلد المغلف فلا يجوز ولا يجوز مطلقاً اه (قوله ان استجنى بشعر الخ) أي بجانبه الذي عليه الشعر كردى (قوله وان انفصل) وفي الاعاب بكفر في جلد المحف المصل قال الرمي فيسقى في المنفصل انتهى قال القليوبى حيث نسب اليه قال الحلبي قال بعضهم وعلى قسامة كسوة الكعبة الآن يعرفون ان المحف أشد حرمة وظاهر ان محله حيث لم يكن نقش عليها معظم اه كردى عبارة عش قوله وان انفصل لظاهره وان انقطع نسيته عنه وعليه فيعرف بينه وبين الحدث بان الاستحباب اخص من المس ويحمل التقيد كالحدث ولعله الاقرب لكن قضية قول ابن حجر وانما حل مسه أي المنفصل لانه أخف صريح في الفرق المذكور واذا لم يحصل مسه الا اذا انقطعت نسيته الآن يقال أراد ان يحرم حل مسه عند من يتوليه وان لم ينقطع نسيته اه أقول هذا التناول في غاية البعد لا يعابه فالمقتضى الفرق المذكور (قوله اما معهما) وهو جامد طاهر الخ (قوله ان لا يكون به رطوبة) فلو استجنى بحجر مبلول يصح استحواؤه لانه يتنجس بخساسة القل ثم نجس فيتين المساعفها بيومه حتى يزرع افضل (قوله كالحل) أي لو كان من نوحوا استحواؤه في (قوله والذي يتجمل الخ) وقافاتها بقوله المغني (قوله انه) أي بل الحل من عرف لا يؤثر أي لانه ضروري ومعنى وقابو في قال سم هل مثل ذلك بل الحل فبإذا الاستحباب بالماء ثم قضى حاجته أنضال جفافه ثم أراد الاستحباب باخر فليست له اه أقول تقسم عن القليوبى ويأتى عنه نفسه بخلاف بل اقتصارهم على استثناء العرق وتعليلهم له بالضرورة كالصريح في انه يتعين في ذلك الماء ثم رأيت ان عش عقب كلام سم المذكور بما نصه اه أقول الاقرب عدم كونه مثله لان العرق مما تاتى به البلوى بخلاف البلب المذكور ونحوه ويشمل ذلك قوله مروطو بمن غير عرف اه وقوله ما يأتى أى فى شر ولا يطرأ أجننى قول المتن (اليجف) بالكسر وفتح لغفتنار اه عش (قوله والاعمى الخ) لان اجر لا ينزله هذا ضابط الجفاف المانع من اجزاء اجر كما يفهمه كلام الامداد والنهاية وغيرهما (قوله وان بال

لا يتقاه عن طبع اللحم الى طبع الشاب والحاق جلد الحوت الكبير به ينسفي حله على ما اذا تجبر بحيث صار لا يلين ونقع في الماء (دون غمره في الاظهر) لانه اما نحس أو ما كوله نعم ان استجنى بشعر الطاهر أجزاً ويحرم بجلد علم ان انفصل ومصحف وان انفصل وانما حل مسه لانه أشد (وشرط) اجزاء الانتصار على (الحجر) وما في معناه أو المراد بالجزء ما معهما (ان) لا يكون به رطوبة كالحل ولو من عرف على ما عتده الأذرى وفيه نظر والذي يجزه أنه لا يؤثر ويؤيده ما يأتى وأن (لا يجف النجس) الخارج أو بعضها والاتصاف بالماء الحاف وكذا غيره ان اتصل به وان بال ونقطة ما عاتانيا

(قوله) أو ما كوله قد يقال جلد المذكور المدوغ غير المدوغ غماً كوله من يشقل عن طبع اللحم الى طبع الشاب بخلاف المدوغ أو يقال المراد ما كوله بالوضع والمدوغ ليس كذلك وان جاز أكله كما يجوز لكل نحو تراب البصر (قوله بجلد علم) ينبغي ان منه تفسير اجاز مسه ووجه مع الحديث (قوله) وانما حل مسه لعل هذا بناء على ظاهره. دعه مرمس جلد المحف باتصاله فليست له (قوله) الذي يتجملانه لا يؤثر هل مثل ذلك بل الحل فبإذا الاستحباب بالماء ثم قضى حاجته أنضال جفافه ثم أراد الاستحباب باخر فليست له (قوله) ولم يبل غير ما أصابه الخ يتأمل وقوله لكن قال جمع متقدمون بما جازاه حديث عبارة شرح الرضوى يستثنى مما اذا خضموا جف بوله ثم بال ما نفا في فصل بوله الى ما وصل اليه بوله الأول فيكنى فيما اجر مرمس به القاضى والغزالي في قوله فوصل بوله الخ صريح في انه لا يشترط على هذا أن يبدى الثاني على محل الاول بل يكتفى أن يكون بصدرة وهو الوحل جملته فالأشار الى الكثرة لشيخنا الامام البكري سن

(الخ) غاية لقوله والاعتين الخ كردی (قوله) لم یبل غیر ما أصابه (الخ) یشأمل سم عبارة النهاية والمعنی و بل
 الثاني ما به الاول اه قال عش قوله و بل الثاني الخ صادق بما اذا زاد عليه وهو محج (قوله) لتعین الماء (الخ)
 حری علیه فی شرح الارشاد والعباب كردی (قوله) لكن قال جمع متقدمون باجزاء (الخ) اعتدله النهاية
 والمعنی قال الكردی وشيخ الاسلام فی شرح البهجة والروض وغيرهم وهو المعتمد قال ابن عبد الحق و سم
 و يلحق جمالو كان الثاني بقدر الاول فقط مالو زاد على ما وصل اليه الاول على الاوجه مالو نقص عنه ولو اشتراط
 أن یرد الثاني على محل الاول بل يكفي ان يكون بقدره اه واعتقاد الحلق القليوبی وشيخنا (قوله) رديعت
 (الخ) وقفا قال الرملی عبارة عش ظاهر عبارة الشارح مر اعتبار الجنس حتى لو جف بوله ثم خرج منه دم وصل
 لما وصل اليه بوله لم يخرج الحجر ويحتمل خلافه سم على البهجة وأقضى الشارح مر رجحه الله تعالى بان طرو
 المذی والودی معان من الاجزاء فليسا كالبول ونقل بالمرس عن تقرر الزيادة رجحه الله تعالى بخلافه أقول
 والاقرب بما أفتي به الشارح مر لاختلافهما ووافق الزيادة القليوبی وكذا شيخنا عبارة فان جف
 كاه و بعضه تعين للماء لم يخرج بعده خارج ولون غير جسمه ويصل ما وصل اليه الاول كان يخرج نحو
 مذی و ردي و دم وقمع بعد جفاف البول لا كالأستيخاء بالخجر وتقيد بعضهم بما اذا خرج ولول للقلب
 اه (قوله) وان لا ينتقل الخارج (الخ) فان انتقل عنه بان انفصل عنه تعين في المنفصل الماء وأما المتصل بالمحل
 فقه تفصيل يأتي فغنى عبارة الكردی قال في اليعاب محل هذا في انتقال الاضرة اليه كما يعلم مما يأتي في
 الانتقال الحاصل من عدم الادارة فان انتقل تعين الماء وان لم يجاوز الصغرة الحشفة اه (قوله) الخارج (ج)
 الى قوله الا ان سأل في النهاية والمعنی الاقوله مطلقا وقوله جاف الخ رطب وقوله ولو ما لغیر تطهيره (قوله) قبل
 الجفاف لم نجس) لكن ينبغي هنا عدم اجزاء الخرج أخذ من قوله السابق أن لا يكون مرطوبه كالحمل سم
 قول (المتن) ولا يطرأ (أجنبي) أي ولون الخارج كرشائه شرح بافضل (قوله) على المحل المتنجس (الخ) فيه
 أمران الاول أنه قد يقال قد كان المطر وعليه هو المحل المتنجس بالخارج كان من لازم ذلك أن الطارئ
 اختلط بالخارج وهذا يناقض قوله مطاقي النجس أي سواء اختلط بالخارج أولا بدليل ما به وقوله اختلط
 بالخارج في الظاهر لانه على هذا التقدير لا يكون الاختطاط والثاني ان القياس في محل اختطاط بالنجس عدم منع
 اجزاء الخرج في النجس وان كان الطارئ النجس محتاج للماء فكيف يحكم بالنجس مطلقا سم (قوله) جاف (الخ)
 خلافا للمعنی والنهيا وشيخنا لكن الرشدی اعتدما قاله الشارح (قوله) لاسم أي في شرح كل حامد طاهر
 (الخ) (قوله) أو رطب أي ولو بلل الخجر معنی (قوله) ولو ما لغیر تطهيره (قوله) عبارة بافضل مع شرحه وان لا يصيبه
 ماء غير مطهر وان كان طهورا أو مائعا آخر بعد الاستجمار أو قبله لتنجسهما وكما سمع ما للاستنجي بحجر
 رطب اه قال الكردی قوله غير مطهر له لا يتلوهن تشو بشر فان ذلك يغير الى انه لا ضرر في جواز الاستجمار
 بالخجر طرر ما على المحل مطهر له واذا طهره الماء لا يختل الخجر فمعنی هذا الاستنجاء في حراشي النجفة
 لسم قوله لغیر تطهيره ان أراد لغیر تطهير المحل معنی انه اذا أراد تطهير المحل بالماء الاضر وصول ذلك الماء اليه
 فهذا معلوم لا يحتاج اليه وهو ليس مما نحن فيه لان الكلام في الاستنجاء بالخجر وان أراد لغیر تطهير نفسه
 بمعنى انه اذا قدم الرضو على الاستنجاء فأصاب ما هو مشوه المحل بأن تقاطر عليه منه شيء لم يمنع اجزاء الخجر فهو
 ممنوع عن مخالف الصريح كلامهم انتهى وحاول الهاتفي في حواشي النجفة أن يجيب عن اراد سم فلم يجب بشئ
 عبارة يعني اذا لافه تطهيره فالامر حينئذ ظاهر انه لا يكفيه الا الماء ما اذا لافه لغیر تطهيره كان أصابته

ولم يبل غير ما أصابه الاول
 كما اقتضاه الملاحقهم لتعین
 الماء بالجفاف فلا يرتفع
 بمسحود لكن قال جمع
 متقدمون باجزاء مجتهد
 وكذا لكون الطارئ من
 جنس الاول فصارا كشي
 واحد وبه يعلم رديعت
 بعضهم فيين بالثماني انه
 يميزه الخجر ولو غسل ذكره
 ثم بالقبل الجفاف لم نجس
 غير محاس البول كما يعلم من
 قوله في شروط الصلاة والا
 فغير المتصف (د) ان
 لا ينتقل الخارج الملوث
 عما استقر فيه عند خروجه
 اذ لا ضرر و لهذا الانتقال
 فصار كتنجسه بأجنبي
 (د) ان لا يطرأ على المحل
 المتنجس بالخارج (أجنبي)
 نجس مطلقا أو طاهر جاف
 اختطاط بالخارج لما مر في
 التراب أو رطب ولو ما لغیر
 تطهيره

اعتبار زيادة الثاني على الاول فليشأمل (قوله) على المحل المتنجس بالخارج (الخ) فقه أمران الاول انه قد يقال
 حيث كان المطر و لا فهو المحل المتنجس بالخارج كان من لازم ذلك ان الطارئ اختلط بالخارج وهذا يناقض
 قوله مطلقا بالنجس أي سواء اختلط بالخارج أولا بدليل ما به وقوله اختلط بالخارج في الظاهر لانه على
 هذا التقدير لا يكون الاختطاط والثاني ان القياس في محل اختطاط بالنجس عدم منع اجزاء الخرج في النجس وان
 كان الطارئ النجس محتاج للماء فكيف يحكم بالنجس مطلقا فليشأمل (قوله) لغیر تطهيره (ج) ان أراد لغیر تطهير

نقطه ماء أو مائع سواء كان الماء مأموراً به أو غير مأمور به على الاستحباب فاصاب ماء وضوءه المحل بأن تقاطر عليه شيء منه أول يمكن ماء وضوءه فيكون الماء متعيناً أيضاً لقلته عن المجموع هكذا يفهم المقام انتهى وعليه فلا فرق بين الماء المطهر له وغيره وحديثه فلا يحتاج لقوله لغیر تمامیه بل هذا الاستثناء لوجه خلاف المقصود الآن يقال لم ينه عليه الشارح لوضوح أنه حبث طهر الماء لا يحتاج للسبح كإزالة الهاتني فلا مرحة حيث يظهر الخ والجله فهو غير صاف من كل وجه فزده اه وأجاب عن معانیه وسكن أن يقال احتجز بقوله لغیر تطهيره فالقواطر من وجهه ملاحا لغيره ماعلى محل الاستحباب فلا يضر له قوله من مأمور به على تحس معفو عنه فاشبهه ما لو تساقط على ثوبه الملوئ بدم التبرأث اه أقول قوله فلا يضر في سم ما وافقه لكن زده الكردي بما فيه هذا يخالف قول الشارح في هذا الكتاب أن لا يصيبه ماء غير مطهر الخ إذا ماء طهاره فتعوى لوجه غير مطهر للمحل فلا فرق بين أن يصيبه بعد الاستحباب أو قبله اه ولولم والكلام هنا في قبيل الاستحباب فلا يلازمه كلام عرش المترض فيما بعده (قوله لا عرف الخ) هذا في الطارئ فالو استجنى بالاحجار فعرف بمحله فان سال من جاوره لم يغسل ماسا له ولا لافلا لعموم البلوى به مر اه سم وكذا في النهاية يشرح بأفضل قال عرش قوله مر لم يغسل ماسا له ولا لافلا لعموم البلوى به مر اه سم المحل فيجب غسله وفي مشقة وتدين يقال يعني غايه بلوصوله اليه من الثوب بعبارة الشارح مر في شرط الصلاة بعد قول المصنف ويعني عن محل استحبابه ومنها وان عرف محل الاثر وتلوث بالآخر غيره له رتبته كما في الروضه والمجموع عنها انتهى اه وعبارة الكردي طاهره الاكتفاء بالخبر في غير المجاوز وكذلك ظاهر عبارة الامداد وشرح المجموع والنهاية وهذا ظاهر مع التقطع امامه الاتصال فلم يظهر في وجهه بل الذي يظهر وجوب غسل الجميع وذلك لان استحباب غسل المجاوز يتوقف على غسل جزء من الباطن واذا غسل جزء من الباطن فقد شرط غسله أجنبي وهو ماء الغسل فيتعين الماء في الجميع اه أقول ان قوله طاهره الاكتفاء بالخبر الخ يعمد أن الكلام في المرق الطارئ بعد الاستحباب بالخبر كما مر سم فساد عبارتهم المذكورة تصدق بدم الاستحباب في غير المجاوز حيث سقط ما كان قوله امامه الاتصال الخ يمكن أن يلزم ما تقتضيه العبارة المذكورة فمن العوض عن غير المجاوز ولذا الطارئ عليه من مأمور به نظيره ما مر عن عرش وسم انفا (قوله لا عرف الخ) ان قوله ولا يظهر في المعنى (قوله كدم) أي ودي ومدى معنى (قوله فوق العادة الغالبة) أي عادة غالب الناس نهى يقول البتة (وحشفته) أي وأجمل الحب في المجهود سم (قوله) يأتي الخ عبارة المعنى وشرح بأفضل وأقود وهما من مأمور به طوعها في البول اه (قوله مطلقا) أي سواء انفصل عما اتصل بالمحل أم لا كردي عبارة سخنانا قطع بأن خرج قطعا في محال تعين الماء في المنقطع وكفي الخ في المتصل وان سار وصيغة وأحشفة تعين الماء أيضا في المجاوز فقط ان لم يكن متصلا ولا تعين في الجميع وكذا يقال في المنقطع فان كان متصلا تعين الماء في الجميع أو منفصلا تعين في المنقطع فقط اه (قوله) وكذا ان المجاوز وانفصل الخ عبارة أنها يتولى قطع الخارج تعين في المنفصل الماء وان لم يجاوز وصيغة ولا أحشفة فان قطع وجاوز بأن صار بعضه باطن الآلة أو في الحشفة وبعضه خارجا فلكل حكمه اه (قوله) فعجز ثم الجهر لضرورة) وظاهر كلامهم يخالفه بما يقال عرش وهو العمد بصوابه مر في شرح العباب فان طردت الجواز فهو المحل بمعنى أنه إذا أراد تطهير المحل بالماء لا يضر وصول ذلك الماء إليه فهذا معلوم لا يحتاج إليه وهو ليس مما نحن فيه لان الكلام في الاستحباب بالخبر وان أراد لغیر تطهير نفسه بمعنى أنه إذا قدم الرضوء على الاستحباب فاصاب به وضوءه المحل بان تقاطر عليه من شيء لم يمنع إخراج الجهر فهو ممنوع عن خلاف لصرح كلامهم لا يقال يؤيده قولهم لا يضر الاختلاط بماء الطهاره ولا ما نقل من ذلك في نجاسة عني عنها فلم يجز أن لها والنجاسة التي في هذا المحل تجب إزالة التلويح عني عنها فيضرب اختيارا لها ما علم ان أصاب المحل بعد الاستحباب بالخبر رشاش طهاره فتعوى لوجه بعد العفو فلا تامل (قوله لا عرف الخ) هذا في الطارئ ولو استجنى بالاحجار فعرف بمحله فان سال من جاوره لم يغسل ماسا له ولا لافلا لعموم البلوى به مر (قوله) وحشفته) أي وأجمل

لا عرق الا ان سال وجاوز
الصيغة وأحشفة اذا لزم
الابتلاء به حشفة خلافه
زعمه (ولوندر) الخارج
كدم (أو انشرف فوق العادة)
الغالب وقيل فوق عادة نفسه
(ولم يجاوز) غائط (صفتها)
وهي ما ينضم من الالبين
عند القيام (و) بول
(حشفته) وهي ما توف بمحل
الختان وبأق في فاقدها و
مقطوعها تنظير ما يأتي في
الغسل كما هو ظاهر (حاز)
الخبر في الاطهر) الحاقه
بالمعتدلان حسنه بما يشق
فان جاوز تعين الماء في المجاوز
والمتصل به مطلقا وكذا ان
لم يجاوز وانفصل عما اتصل
بالمحل فيتعين في المنفصل
فقط ويظهر أخذ ما يأتي
في الصوم من العفو عن
خروج مقعدة المسبوس
وردها سيده ان من ابتلى
هنا بجواز الصيغة أو
الحشفة اذا تعانق عنه
فيجزيه الخبر لضرورة
ويظهر في شعر بباطن
الصيغة أنه مثله لا تنفس
لندبازاته فلا ضرورة
لأنه لان تكليفه ان الله
كلما طهر منه شيء مشق
مضاد للترخيص في هذا
المحل (وجيب)

كغيره كاتقضة كلامهم ويحمل أجزاء الحجر المشقة انتهت قال شيخنا الشوري ما في شرح من العباب أوجه
 اهـ **(قوله لأجزاء حجر)** إلى قوله الذي لا يحيد في النهاية لا قوله ولكن التراب إلى المن وتوله يحمل **(قوله)**
 ولو بطرفي حجر الجمر ولو غسل الجمر وجف بازاله استعماله ثانيا كدواء دغ به وتراب استعماله في غسل
 نحاسه نحو الكسبان قيل التراب المذكور صلا مستعملا فكيف يكن ثانيا أعجب بأنه لم يذكر بلعنا وانما
 أزاله الماء بشرط من جهة التراب وحينئذ فيجوز أنهم به ان كان في المرة السابعة وان كان قبلها فلا تنجسه
 فاستغنى فاهم أسئلة بنفسه معنى عبارة الكردى عن الاعباب والخطيب في شرح التنبيه ويكنى حجر واحد
 يستعمل به ثم يغسله وينشفه ويستعمله اهـ **(قوله ولو كان التراب بدله)** أي بدل الماء في التيمم **(قوله أو)**
 بأطراف حجر ثلاثة والثلاثة الأجزاء أفضل من أطراف حجر لكن أطراف الحجر ليست بمكرهه ولو استنجى
 بخمرة غنية ولم يصل البلب إلى وجهه إلا استخرج أن يمسح بالأحمر ويحسب مستحبا في الاعباب كردى
(قوله وأطرافه) أي عدل إلى بحجره ثلاثة أطراف **(قوله فان لم ينق)** بضم الياء وكسر القاف والمحل
 مغسوله ويحوز دفع الياء والقاف والمحل فاعل يراوى لكن قول الشارح ثم أتى في يدل على الأول ويجوز
 أيضا ضم الياء وقع القاف بيناء المغفول من الانتقاء محل نائب فاعله **(قوله وأربع وهكذا)** أي إلى أن لا يبقى
 إلا أثر لا يزاله إلا الماء أو صغار الخذف معنى ونهاية قال الكردى هذا ضابط ما يكفي في الاستنجاء بالحجر وتس
 إزالة الأثر الذي لا يزاله إلا الماء أو صغار الخذف قال في الاعباب خروج من خلاف من أوجه وفي حواشي
 المحلى للقلوبي يجب الاستنجاء من الملوث وان كان أي ابتداء قليلا لا يزاله إلا الماء أو صغار الخذف ويكنى في
 الحجر وان لم يزل شيئا اهـ وعلى هذا فيصوّر الاكتفاء بطرف واحد من نحو جرم غير غسله كما هو ظاهر
 كردى ومنه عن الحاي ما وافقه وهو الظاهر وان قال ع ش ينبغي في ذلك الاكتفاء بثلاث مسحات بالأحجار
 ولو قيل بغير الماء أو صغار الخذف لم يكن بعيدا عنه أقرب اهـ **(قوله معفقونه)** ولخرج هذا القول ابتداء
 وجب استنجاء من غير فدين ابتداء والانتقاء ولا يتعين الاستنجاء بصغار الخذف المزلة بل يكنى امرأ الحجز
 وان لم يتلوث كما كفى به في المرة الثالثة نتج لم يتلوث في المرة الثانية تحلى اهـ بغيره في يأتى عن القلوبي
 ما وافقه **(قوله والأحسن)** بالثلاثة واحدة كان حصل أربعة فبقي بخمس معنى **(قوله تثلث)** أي بأن
 يأتى بمسحتين بعد حصول الواجب سم **(قوله يحمل عطفه على ثلاث)** جزمه النهاية **(قوله فيفيد وجوب)**
 تعميم الحجز وقول الحاروي ومسح جميع موضع الخارج ثلاثا من غير وجوب تعميم المحل بكل مسحة من
 الثلاث وأنه لا يكفي توزيع الثلاث لخفيه والوسط وهو خلاف المنقول عن المعظم في العز زوال وضمن
 ان الخلاف في الاستنجاء وأنه يجوز كل من الكفتين ويدل لأجزاء التوزيع رواية الدارقطني وحسن
 استداهما ولا يحد أحدكم ثلاثة أحجار بحجرين للصفتين وبحجر للمسر بتوقول الأثر شاذ يصح ثلاثا ليس
 صريحا في التعميم بكل مسحة من مظهر فيه وقدمال السبكي وابن النقيب الحو جوب التعميم بكل مسحة
 اذ بالتوزيع نذهب فائدة التثلث اهـ اسعاد عبارة النشئة والاصح أنه لا يشترط أن يمسح بالمسحة الواحدة
 المحل وان كان أولى بل يكفي مسحة لصفتها أخرى لاخرى والثالثة لوسط انتهت وقال النور الزبادى في حاشية
 شرح المنهج وقد ألف شيخنا له هباب البرلسي في هذه المسئلة مؤلفا واعتمد الاستنجاء بذلك الشيخ أبو الحسن
 البكري أيضا أمضاها واعتمد الاستنجاء انتهى وأقارده الشهاب بن قاسم في حاشيته شرح المنهج أن شخه
 الشهاب البرلسي اعتمده وألف فيه ثم قال ووافقه عليه جميع من لا يكون من مشايخه وأقرهم وأقره أنه
 لا يجب التعميم بصري **(قوله وجوب تعميم كل مسحة الحجز)** وقد حرم ذلك الأقارنها يقول بذلك شيخنا
 بشارته ويجب تعميم المحل بكل مسحة كما قاله الرمل تبعا لشيخ الإسلام وان لم يمتد به بعضهم اهـ أي ووافقه

لأجزاء الحجر أيضا (ثلاث
 مسحات) للهوى الصحيح
 عن الاستنجاء بأقل من
 ثلاثة أحجار (ولو) بطرفي
 حجر بان لم يتلوث في الثانية
 فيجوز هي والثالثة بطرف
 واحد لانه انما خفف النجاسة
 فلم يؤثر فيه الاستعمال
 بخلاف الماء ولكون
 التراب بدله أعطى حكمه
 أو (بأطراف حجر) ثلاثة
 لان القصد عدد المسحات
 مع الانتقاء به فارتفع في
 الجار واحدة لان القصد
 عدد الوضوء (فان لم ينق)
 المحل بالثلاث بان بقي أثر
 فيه ما فوق صغار الخذف
 انقلبه مالا يزاله الا هي
 معفقونه (وجب الانتقاء)
 وأربع وهكذا ثم أتى بوز
 فواضع (د) الا (سمن)
 الايتار) للامر به ولم يسن
 هنا تثلث كما في إزالة
 النجاسة لانهم غلبوا جانب
 التخفيف في هذا الباب (وكل
 حجر لكل محله) يحتمل
 عطفه على ثلاث ففيد
 وجوب تعميم كل مسحة
 من الثلاث لكل جزء من المحل

الجانب المحبوب **(قوله تثلث)** أي بأن يأتى بمسحتين بعد حصول الواجب **(قوله يحمل عطفه على ثلاث)** قد
 رد على هذا الاحتمال أنه يلزم عليه الفصل بين المتعاطفين بأجنه وهو ممتنع وحل الغافل على الاعتراض في
 غاية بعد هنا وقد رد على هذا الاحتمال الثاني أنه يلزم تنقيس كل حجر لكل محله بما إذا لم ينق وقوع هذا

سم والرشيدي **(قوله وهو المعتمد المنقول)** وفاقا للنهاية والمغني والمنهج وخلافا لسم ووافقه الرشدي كما يأتي
 ومال المصيري كما سمر **(قوله)** كما يثبت في شرحي الإرشاد) أي بما حاصله أن في كلامهم شبهة تعارض فخرج
 جميع متأخرون الوجوب بعناية المعدل وأخرون عدمه أخذوا بظاهر كلامهم شرح بافضل قال الكردي
 قوله فخرج جميع الخ منهم شيخ الاسلام زكريا في كتبه والشهاب الرزلي والخطيب الشريفي والشارح والحال
 الرزلي وغيرهم وقوله وأخرون الخ منهم ابن المقرئ وابن قاسم العبادي والزيادي وغيرهم وأقر ذلك الكلام على
 ذلك الشهاب البرلسي بالكأنف وأطال في ذلك الكلام وقال إنه لم ير شحنة شيخ الاسلام في المنهج وغيره سلفا
 في وجوبه لكن نقله الشارح من جماعة ممن قبل شيخ الاسلام اه **(قوله وعلى الابتار)** يبعد هذا العطف
 ترتيبا من الإشارة على عدم الانقاع دون التعميم وكذا يبعد ذلك العطف بعد انتظام الكيفية إلا تيسر من
 التعميم **(قوله نذب ذلك)** أي التعميم **(قوله بان يبدأ)** إلى المتن في النهاية والمغني **(قوله بأولها)** أي الأجزاء
(قوله ويدروا الخ) عبارة النهاية وتوعد على الصفحتين حتى يصل إلى المبدأ أمه اه قال عرش أي ومن لازمه
 المرو على الوسط اه وقال الرشدي أي مع مسع المسربة كإعلم من قول المصنف وكل حجر لكل محله اه
 وعبارة الكردي قوله ويدروا الخ يرفق في الخادم للزكريا أن النقل قال في فتاوه إذا كان عن حجر على
 فانه لا يرفعان فخرج الحجر التمس ثم أعادهم مسع الباقي به تقيس المحل به وتعين الماء وما دام الحجر عليه لا ينزله
 كالإمام فامرتهم دعا على العوض لا تحك باستعماله فإذا انفصل صار مستعملا كذلك الحجر انتهى اه أقول
 وهذا ما صدقت قولهم وان لا يطرا أحجني كما سمر عن شرح بافضل ما يصرح به **(قوله وبما السال الخ)**
 والمصنعة الزائدة على الثلاثان أحجج الباقى الكيفية حكم الثالث تنفي وعش **(قوله ويدروا قليلا الخ)**
 أي في كل من الثلاث **(قوله ولا يندثر)** لا يندثر في موضع الخ لكنه ليس عبارة المغني وشرح بافضل وبسن وضع الحجر
 الأول على موضع ظاهر قرب مقدم صفحته الثاني والثالث كذلك في مقدم صفحته اليسرى اه **(قوله قليلا)**
 قليلا حتى يرفع كل جزء منهما معنى **(قوله من عدم الادارة)** وفي بعض النسخ من الادارة والامر في ذلك
 قريب لكن الموافق الجموع الأول وفي النهاية الثانية عبارة ولا ينزله النقل الحاصل من الادارة الذي
 لا بد منه كافي المجموع وما في الرفض من كونه مضر يجوز على نقل من غير ضرورة اه **(قوله ليسم)** أي قوله
 وكيفية الاستخفاف في النهاية والمغني الأقوله الأولى والأولى ثان وقوله أي أولا كذلك في موضعين وقوله كما سمر
 إلى وانما يحمله **(قوله كذلك)** أي تم نعم **(قوله فالخلاف في الفضل)** أي لا في الوجوب بعلى الصريح معنى
 ونهاية قال الرشدي أي كما يعلم من كلام المصنفان جعل قوله وكل حجر معطوف على الابتار الذي هو الظاهر
 وهو الذي سلكه المحقق الجلال وغيره وظاهر أن معنى كون الخلاف في الاستعجاب أن كل قول يقول بنسب
 الكيفية التي ذكرها مع صحة الاخرى وهذا هو نص الشيخين كما يعلم من جملة ما علمهما الغير القابل للتأويل
 وبينما الشواهد بن قاسم في شرح الغاية أنه تبيين ومنه يعلم عدم وجوب التعميم في كل مرة على كل من الوجهين
 غاية الأمر أنه يستحب الوجه الأول ويصنف في ذلك الشهاب غير وغيره خلاف قول الشارح مرام الخ
 كاشهاب ابن حجر ولا بد على كل قول من تعميم المحل اه **(قوله ولا ينافي)** أي كون الخلاف في الفضل وقوله
 لاه أي وجوب التعميم وكذا صير به **(قوله كما صير به)** تصرح بالخ من وقف على عبارة الرافعي والروضة
 والمجموع علم انهما نص فاعطى عدم اشتراط التعميم وان ما استدلل الشارح به اذا نسب إليها كان هباء
 منثورا مع أن اطرافهم المذكور لا يدل على زعمه بل على الغفم المذكورة فتدبره قد لا يكون هناك تعميم
 لان معناها سواء أتى بالأول أو لا وعدم الانتفاع به صادق بان يسمع به بعض المحل فتأمل والحاصل أن الشارح

العطف على هذا التقدير غير قان لم ينق مع أنه لا يتقيد بذلك فليست أم **(قوله وهو المنقول للمتمد)** دعوى انه
 المنقول للمتمد الذي لا يحدده تساهل فيجب منافع لصرح كتب الشيخين وغيرهما فانه تساهل فصلا احتمال
 معه على عدم الوجوب لم يأن في شرحي الإرشاد والعباب بشئ يعتد به ومن أراد مشاهدة الحق فعليه بتأمل
 ما قاله فيهم ما في العز وغيره **(قوله كما صير به)** تصرح بحال يقبل تأويل الخ من وقف على عبارة الرافعي

وهو المنقول للمتمد الذي
 لا يحدده تساهل في شرحي
 الإرشاد والعباب وعلى
 الابتار فيقيد نذب ذلك
 لكن من حيث الكيفية
 بأب يبدأ بأولها من مقدم
 صفحته اليسرى ويدروا الخ
 محل ابتداءه وبالثاني من
 مقدم اليسرى ويدروا
 كذلك غير الثالث على
 مسرته وصفته جميعا
 ويدروا قليلا ولا يندثر
 الوضع أولا على محل ظاهر
 ولا ينزله النقل المضطر إليه
 الحاصل من عدم الادارة
 وقول بوزن أي الأجزاء
 الجانبية أي المحل
 والوسطا فيسمخ بصحج
 الصفحات اليمنى أي أولا وهذا
 مراد من غير وجهها تم نعم
 وبشأن اليسرى أي أولا
 كذلك وبالثالث الوسطا أي
 أولا كذلك فالخلاف في
 الفضل ولا ينافي ما سبق
 من وجوب التعميم لانه ليس
 من محل الخلاف كما صير به
 تصرح بحال يقبل تأويل

ترك نصوص الشيخين القاطعة قطعا لانخفاء فيه لعائق سبب كلام العز يز وتبسل بظواهرهم ومهمة لو فرض صحة التبسل بم تقاوم تلك النصوص القاطعة ولو جب الغاؤها عندنا هو الجب مع ذلك دعوا ان ما ذكره هو المنقول للمعتدل فليجزم وقوله لان مبالغتهم المذكور في حقه نظر ظاهر (قوله اطلاقه المالح) فاعل صرح (قوله اعلوه) أي وجوب الثاني والثالث المالح (قوله وانما يحله) أي الخلاف (قوله مع قول كل المالح) عبارة عنها هي ولا بد لي كل قول من تعميم المحل بكل مسحة كالمسحة الواحدة والدرجة له تعالى اه وعبارة المغني وعلى كل قول لا بد أن يتم جميع المحل بكل مسحة صحت أنه مسحة ثلاث مسحات وقول ابن المقرئ في شرح ارشاده الاصح أنه لا يشترط أن يتم بالمسحة الواحدة المحل وان كان أولى بل يكفي مسحة لصفحة وأخرى لآخرى والثالثة للمسربة مرة وقد كماله شيخنا اه (قوله وكيفيته الاستحباب المالح) عبارة عنها هي ويسن ان لا يستعين بيمينه في شيء من الاستحباب بغير عذر فأنخذ الجرج بيساره بخلاف الماء فاه يصبه بيمينه ويغسل بيساره ويأخذ بها أي اليسار ذكره ان مسح البول على جدار أو حجر كبير أو نحو اه أي كرض صلبة كان كالنجر صغير اجعله بين عقبه أو بين يديه أو جليه فان لم يتمكن بشئ من ذلك وضعه في عيشو وضع الذكر في موضعين وضعا لتنتقل البلة وفي الموضع الثالث مسحوا بحرك يساره وحدها فان حرك اليدين أو ركعها كان مستحبا باليمين وانما يضع الجرج بيساره والذكر في يمينه لان مس الذكر به مكرمه واما قبل الراء فتأخذ الجرج بيساره وان كان صغيرا ومسحه ثلاثا والافسحها حرك الرجل في يمينه اه وفي الكردى عن الاعراب مثله الا قوله واما قبل المراء المالح (قوله وهو المعتدل) وفاقا للنهاية والمغني (قوله تعين الماء) أي لو تلوث الموضع بالاولى كالمسح (قوله ضر) خلافا لما في المغني وسم حيث قالوا والفظا لدول وقضية كلام المجموع اجزاء المعصمات تنقل الفحشاء سواء كان من أعلى الى أسفل أم عكسه خلافا للقاضي اه قال ع وش يكتفي بذلك ان تكرار التماسح ثلاثا وحصله ان التماسح كايونخذ كل من قول سم في حواشي شرح الهبة مانه ولو أمروا مسح الذكر على حجر على التوالي والاتصال بحيث تكرر التماسح جميع المحل بالانفا كتر كفي لان الواجب تكرر التماسح وقد وجدوا دعوى ان هذه بعد مسح واحدة فرض تسليمه لا يقتضي تكرار التماسح المحل حقيقة قطعا وهو الواجب كالاتي انتهى قلت عليه فالمراد بالتمسح في عبارة التماسح تدر والظاهر حريات ما ذكره في الذكر كفي البر أيضا كان امر حلقه دبره على نحو خرقة طوي يده على التوالي والاتصال بحيث يتكرر اتساع المحل ثلاثا اه (قوله والاولى) الى المتن في النهاية والمغني (قوله أن يقدم المالح) وان بذلك مذهب بعد الاستحباب نحو الارض ثم يغسلها وأن يضع فرجه وازار من داخله بعده دعاء الوسواس وأن يعتد في غسل الدبر على أصبعه الوسطى لأنه أمكن ويسن أن يقول بعد فراغ الاستحباب اللهم طهر قلبي من التفات وحسن فرجي من الفواحش ولا يتعرض للباطل وهو الاصل الماء اليه لأنه منبع الوسواس ثم ياتر زاد المغني وشرح فافضل نعم يسن للبكر أن تدخل أصبعه في القرب الذي في الفرج فتغسله اه قال ع وش قوله هو بعد فراغ الاستحباب ولو كان يعمل غير المحل الذي قضى فيه حاجته وظهر دانه لا فرق في ذلك بين كون الاستحباب الجرج والماء أي وبعد الخرج وبعد من محل قضاء الحاجة لمساها لا يتكلم مادام فيه وينبغي أن يكون بعد قوله غفر الله لك المالح لان ذلك مقدمة للاستحباب الدعاء اه (قوله لانه أسرع عفافا) أي واذا جف تعين الماء وازاد في الاعباب ولانه يقدر على التمكن من الجلوس للاستحباب من دون ولانه قد يحتاج للتقيام لاستسواء أو مسح ذكره يحاط فقدم الدبر لانه اذا قام

اطبقاهم على وجوب الثاني والثالث وان أتى الاول وعلوه بانهم حاشدو للاستظهار كثرة الأدراء وثانها في العدة فتأمل وانما يحله كيفية استعمال الثلاثة في جميع قول كل قائل بالتعميم وكيفية الاستحباب بالجرج في الذكر قال الشيخان أن يصح على ثلاث مواضع من الجرج فلو أمر على موضع واحد من تعين الماء هو المعتدل ولو مسحه صعودا ضر أو نزولا فلا والاولى للمعتبي بالله أن يقدم القبل والجرج أن يقدم الدبر لانه أسرع عفافا (و يسن الاستحباب في التصرح به

والروضة والمجموع علم انهما نص قاطع في عدم اشتراط التعميم وان ما استدلل الشارح به اذانس بها كان هباء منثورا ومع ان اطباقهم المذكور لا يدل على ما زعمه لان مبالغتهم المذكورة تنقذه فدل يكون هنالك تعميم لان معناها سواء أتى الاول أم لا وعدم الانشائه صادق بان معجمه بعض المحل فتأمل والحاصل ان الشارح ترك نصوص الشيخين القاطعة قطعا لانخفاء فيه لعائق سبب كلام العز يز وتبسل بظواهرهم ومهمة لو فرض صحة التبسل بم تقاوم تلك النصوص القاطعة ولو جب الغاؤها عندنا هو الجب مع ذلك دعوا ان ما ذكره هو المنقول للمعتدل فليجزم (قوله لو مسحه صعودا ضر) الواجب انه لا يصح حيث لا نقل ولهذا انظر

أظهر شاهد لعل كل على ثلاث (يساره) انتهى الصحيح عنه باليمين فذكره كنهه بالاستعانة (١٨٥) بها في الاستعانة لغير حاجته وقيل

أنطبقت أليتها ومنع الاستعانة باليمين في المجموع انتهى اه كردى (قوله أظهر شاهد) هو شاهدان سم قول المتن (يساره) مثل هر عمل الخلق على يساره صور رجلاه ونحوهما من اسم معظم فإجاب بأنه يتغير حيث لم يتخاطب الاسم بنحسبوا الألف باليمين انتهى أو لولا خلق ذلك في الكفين معافه لكانت لفظة أم لا فيه نظر والأقرب عدم تكليف ذلك ثم ينبغي أن المراد من قول هر فباليمين أنه بسبب ذلك لا لأنه بحسب أن في وجوه عليه مشقة في الجملة عش (قوله للمعنى) أي قوله وقيل في المعنى (قوله لغير حاجة) ككونه مقطوع اليسرى أو مشلولها كردى (قوله وبه الخ) أي بالتعليل بالاستعانة المذكور (قوله عنده) أي المقابل (قوله وبهذا) أي الفرق المذكور (قوله فونه) أي المقابل (قوله تأ كذا الاستعانة الخ) وقد قال لها يتو المعنى (قوله منه) أي ما ذكر من الحدود والبرور وجع المصنف بينهما العلم أنه لا فرق بين الطاهر والتنجس معنى ونهاية (قوله ويكره الخ) وفي الأعيان بعد كلام طويل ما تضمنه المصنف أن الأقرب إلى كلام الأصحاب أنه لا يسن الاستعانة منه مطلقا وإن كان للتفصيل السابق وجوبه اه فعلى ما في التحفة النهاية هو ما وجد ذكر في السبعين التحفة أنه صلى الله عليه وسلم قال ليس منكم من استنجى من الرجود ذكر أن الأولى أن لا يفعله لكن لم يقبده برطوبة المحل أو فزع الجواديس من أن كان المحل وطبا فخلص من هذه الأقوال أن الاستعانة من الرجوع مباح على الرجاء حيث كان المحل وطبا وأنه محسب من الخلف فغيره الأحكام الخمسة كردى وقوله وأنه في أنه نظر أن ظاهر ضيقه هو مرجع المعنى اعتمادا لذكره مطلقا (قوله وقيل يحرم الخ) أي إذا كان المحل وطبا (قوله ذكره الخ) أي قوله ولوشك إلى هنا (قوله وقوله) أي قول البغوى عقب كلامه المذكور (قوله صلاة أخرى) أي فيما إذا طهر الشك بعد الصلاة أو انتهائها (قوله وأما ذلك) أي عدم جواز شروعه الصلاة التردد وقوله حيث تردد في أصل الطهارة أي وبما هنا في مقصدية الطهارة ثلاثي أصلها (قوله الأولى) أي في مسئلة الشك في غسل الذكر (قوله في الذكر) يعني عنه قوله في الأولى (قوله قياس ما ذكره) أي بقوله كما لوشك بعد الوضوء الخ

(باب الوضوء)*

(قوله وهو اسم مصدر) إلى قوله لا نحو خضاب في الغنى الأقوله وهو من الشرائع إلى وجوبه وقوله وهو معقول المعنى إلى وشريطه قوله أي عند الاشتباه وقوله كما مر في النهاية الأولى أما الكيفية إلى الغرة وقوله أي عند الاشتباه (قوله اسم مصدر) أي قد استعمل استعمال المصدرية ومعنى (قوله وهو الوضوء) عبارة النهاية والمعنى أقباس المصدر الوضوء بوزن التكلم والتعلم اه (قوله والأفصح الخ) عبارة لغوي والنهية بضم الواو اسم للفعل الخ وفتحها اسم للماء الخ وقيل بفتحها فبها وقيل بفتحها فبها وهو أضعفها اه قال عش فجعل في الأقوال ثلاثة ولا خصوصية لهذه بالوضوء بل هي جارية فيما كان على وزن فاعول نحو طهوره وبحجور اه (قوله الذي هو الخ) أي شرعا ولا حاجة إلى زيادة على وجه مخصوص لشمس الترتيب لأن المراد بالأعضاء أتيه ذاتها من الوجوه واليدن والرأس والرجلين وصفتهما من الترتيب فيها والتعبير بالفعل والاستعمال للغالب والمدار على وصول الماء إلى الأعضاء بالنية ولو من غير فعل وأما معاملة فقهو غسل بعض الأعضاء سواء كان نية أم لا فاشتنا (قوله يتوضأ به) أي يعدو بها للوضوء به كالماء الذي في الأبريق أو في المضأ أو الماء يصح منه الوضوء كما يجزئ خلا البعوض لانه لم يسمع إطلاقه على الماء الجرم مثلا شخشا بجبري (قوله من الوضوء الخ) أي الوضوء مأخوذ من الوضوء سم (قوله لا زاته لطلب التذوق) أي سمي بذلك

في المجموع في هذا التفصيل المنقول عن القاضي الحسين (قوله أظهر شاهد) هو شاهدان (قوله فلا يكره) عبارته في شرح الإرشاد لكنه بسن في نحو البعرة والرجع الوضوء به انتهى فان وجع قوله مع الرطوبة لنحو البعرة أيضا فهو مشكل بل الوجه الوجوب حيث لا تنجس المحل فليراجع انتهى (قوله مأخوذ من الوضوء) أي الوضوء مأخوذ (باب الوضوء)*

في المجموع في هذا التفصيل المنقول عن القاضي الحسين (قوله أظهر شاهد) هو شاهدان (قوله فلا يكره) عبارته في شرح الإرشاد لكنه بسن في نحو البعرة والرجع الوضوء به انتهى فان وجع قوله مع الرطوبة لنحو البعرة أيضا فهو مشكل بل الوجه الوجوب حيث لا تنجس المحل فليراجع انتهى (قوله مأخوذ من الوضوء) أي الوضوء مأخوذ (باب الوضوء)*

في المجموع في هذا التفصيل المنقول عن القاضي الحسين (قوله أظهر شاهد) هو شاهدان (قوله فلا يكره) عبارته في شرح الإرشاد لكنه بسن في نحو البعرة والرجع الوضوء به انتهى فان وجع قوله مع الرطوبة لنحو البعرة أيضا فهو مشكل بل الوجه الوجوب حيث لا تنجس المحل فليراجع انتهى (قوله مأخوذ من الوضوء) أي الوضوء مأخوذ (باب الوضوء)*

في المجموع في هذا التفصيل المنقول عن القاضي الحسين (قوله أظهر شاهد) هو شاهدان (قوله فلا يكره) عبارته في شرح الإرشاد لكنه بسن في نحو البعرة والرجع الوضوء به انتهى فان وجع قوله مع الرطوبة لنحو البعرة أيضا فهو مشكل بل الوجه الوجوب حيث لا تنجس المحل فليراجع انتهى (قوله مأخوذ من الوضوء) أي الوضوء مأخوذ (باب الوضوء)*

لازالتناخ عـش (قوله ليله الاسراء) لكن مشر وعته سابقته على ذلك لانه روى أن جبريل أنقذه صلى الله عليه وسلم في ابتداء البعثة ففعله الموضوع على يده ركعتين شجنا عبارة الجبري وفرض أو لأل لكل صلاة ثم نسخ يوم الخندق الأعم الحديث والصلاة التي كان يصليها قبل فرض الموضوع هل كان يتوضأ لها أو لا وعلى الأول هل كان مندو بأثرها أو غير ذلك والظاهر الثاني وبطله قولهم هنا فرض ليله الاسراء ولم يقولوا أسرع اه (قوله الحديث الخ) أي بشرط الانقطاع وقوله مع ارادة الخ أي ولو حكما ليدخل ما إذا دخل وقت الصلاة وان لم يرد فعلها في أوله عـش ويحبري (قوله نحو الصلاة) كطواف وسجدة تلاوة (قوله وهو معقول المعنى) خلافا للامام ومن تبعه منها به أي حيث أقر عبارته قال الامام وهو تعبد لا يعقل معناه لان فيه مسحاً ولا تنظيف فيه اه قال الجبري عليه وهو ضعيف والمعتمد انه معقول المعنى لان الصلاة مناجاة الرب تعالى فطلب التنظيف لاجلها وانما اختص الرأس بالمسح لستره غالباً كفي فيه بادي طهارته ونحست الاعضاء الاربعه لذلك لانها محل اكتساب الخطايا أو لان آدم توجه الى الشجرة وتوجه موسى اليها فجلبه وتناول منها يديه ومس برأسه ورهقها والتعبدى أفضل من معقول المعنى لان الامتثال فيه أشد كافي الفتاوى الحديث لا يجر اه (قوله وانما كنى الخ) ردله بل من قال انه تعبدى عـش (قوله وشروطه) مفرد مضاف الى معرفة فقيم وعبر النهاية والمعنى بشرطه (قوله وظن انه مطلق) قد ينظر في اشتراط الظن بانه قد يجوز الظاهر وبان لم يظن الاطلاق أو ظن علمه فالوجه أن يقال ظن انه مطلق أو استحباب الاطلاق حال عدم التباس بتجسس سم ودفع الشارع هذا الاشكال بزيادة أي عند الاشتباه وفي الكردى عن حاشية فقه الجواد ما نصه ولا يحتاج لظن الطهارة لا عند وجوده معارض وهو الاشتباه فيما إذا اشتبه عليه طاهر نجس فيمنع عليه التوضؤ من أحدهما لا بعد أن يجنبهما لظن طهارته واحد ظننا موكداً ناشئاً عن الاجتهاد خرج بذلك ما لو رأى ماء ولم يظن فيه طهارة فله الظاهر به استناد الأصل طهارته وان غلب على ظنه نجسه بوقوع الغالب في نجسه الخمسة وانما لم يلتفت لهذا الظن لان الشارع ألغاه اه (قوله أي عند الاشتباه) والأدلة من في نجس الماء المتبقين الطهارة فمجاز الطاهر به لثربح طرف الطهارة واعتقاده باليقين فكيف ابقاء كلامهم على عومه نظراً لما ذكر بصري عبارة عـش عقيب ما مر عن سم أنغاصها قلت أو يقال ان استحباب الطهارة يحصل للظن فجوزان وارتد ظن انه مطلق الأعم من ظن سببه الاجتهاد أو استحباب الطهارة اه (قوله نحو حوض الخ) كالنفاس عبارة الخطيب وعدم المنافي من نحو حوض ونفاس في غير الخ موضع ذكر اه (قوله في غير نحو غسل الخ) أي في الوضوء لغير الخ أما الوضوء لها فلا يشترط فيه عدم المنافي عـش (قوله نحو أغسال

لبسه الاسراء وهو من الشرائع القدسية كادلت عليه الاحاديث الصحيحة والذي من خصائصها ما الكيفية المخصوصة أو الفرة والتجصيل وموجبه الحديث مع ارادة نحو الصلاة ويخص حلوله بالاعضاء الاربعه نحو ممسح المصحف يغيرها لا انتفاء الطهارة الكاملة المجبة للمس وهو معقول المعنى وانما اكتنى بجميع جزء من الرأس لانه مستور غالباً فكفاه أدنى طهارة لان نشره بما المقصود يحصل بذلك بشرطه كالغسل ماء مطلق وظن انه مطلق أي عند الاشتباه وعدم نحو حوض في غير نحو أغسال الخ وأن لا يكون على العضو ما يغير الماء

(قوله وشروطه كالغسل ماء مطلق) قال في شرح العباب وجعل الماء شرطاً هو ما صوته في المجموع وقد يستشكل بجعلهم التراب في التيمم من الاركان الى أن قال والركن يشي نقل ان كلا شرط ثم قال وعلى الأول فليس يجب ان الماء الملم يكن خاصاً بالوضوء والغسل بل يعمهما وان ثبت كان بالشرط أشبهه بخلاف التراب فانه خاص بغيره بالحش وهو في المغلظة غير مطهر بل الطهر الماء بشرط فخرجه فكان بالاركان أشبهه انتهى ولا يخفى ما فيه واستشكل بعضهم جعل التراب في التيمم بان التيمم من قبل العرض لانه فصل والتراب من قبيل الجوهر لانه جسم فكيف يتصور أن يكون الجسم جزءاً من العرض انتهى وأقول هو اشكال سابق لى يومه منها ان هذا الظاهر عندهم العاقد كالبيع مع ان البيع هو العقد لا يتصور أن يكون العاقد جزءاً من العقد وقد أجاب ابن الصلاح وغيره ان هذا مما يأتى فظهر بهنا ومنها ان ليس المراد بكون التراب كالأشربة ان ذاته هي الركن أو الشرط ضرورة ان كلام الركن والشرط متعلقان بالوجوب والوجوب لا يتعلق بالذوات بل بالافعال بل المراد بالركن أو الشرط هو استعمال الماء أو التراب أو يقال كون المسح بالتراب والغسل بالماء ومهما كان حله وكلا يقتضى كونه جزءاً من الفعل لان التيمم على هذا التقدير مجموع أمر ومنها المسح ومنها التراب فكونه كائناً يقتضى كونه جزءاً من هذا المجموع عل من الفعل الذى هو جزء هذا المجموع فليتأمل (قوله وظن انه مطلق) قد ينظر في اشتراطه

(الحج) كالغسل لدخول مكة لتغير حاج ومعه وكف العبد بنعيرى (قوله تغير اضاراً) قال في الامدادونه
الطيب الذي يحسن به الشعر على انه قد يشف فيمنع وصول الماء للباطن فيجب ازالته اه وهذا هو الزجاج
من اختلاف في ذلك كرى (قوله اوجرم كثيف) كدهن جامد وكوسم تحت الاطفاغها بنزاد شرح بأفضل
خلافاً للفرق اه قال الكردى عليه قال ان ادى في شرح الحرز وهذه المسئلة مما تممهم الباقى فقل من يسلم
من وسخ تحت اظفار يديه أو رجله فليغسلن لئلا انتهى وقال الشارح في حاشية النخبة وفي زيادات
العبادى وسخ الاطفاغ لا يمنع جواز الطهارة لانه تشق ازالته بخلاف نحو العجين يجب ازالته قطعاً لانه نادر ولا
يشق الاحتراز عنه واختار في الاحياء والفسا هذا فقال يعنى عنه وان منع وصول الماء لمحتنه واستدل هو
وبغيره بانه صلى الله عليه وسلم كان يامر بتقليم الاظفار وروى ما تحتها ولم يأمرهم باعادة الصلاة انتهى اه
كردى (قوله يمنع وصوله للنشرة) * (فرع) * وقعت شوكه في عضوه فان ظهر بعضهم يصح الوضوء قبل
قلعه لان ماؤه الى البصار في حكم الظاهر وان غاصت في اللحم واستترت به صحت الوضوء سم وبأن ما يتعاني
بذلك يتصل (قوله لا نحو خضاب الخ) في شرح العباب عن البلقين ان ما يغطي جرمه البشرة ان أمكن زواله
عند الطهر الواجب بمنع الاحرم قبل الوقت وبعد وهو قريب من منع المكاف من تعمد تقبيل يده بما لا
يعنى عنه قبل دخوله وبعده مع فقد الماء بخلاف تعمد الحداث الاصغر والا كبر ولو بعد دخول الوقت ولو مع
فقد الماء والتراب لانه مما يطرق المكاف غالباً فطر دالباب به بخلاف الضمغ النجاسة انتهى فلينبه لقوله
والاحرم الخ ولتأمل ما أقاده كلامه من جواز تعمد الحداث من غير حاجة بعد دخول الوقت مع فقد الماء
والتراب فانه مشكل مع نحو قولهم بعضان من أثل الماء عتبا بعد دخول الوقت فانه لا سبب للعصيان
المذكور في الاحتفاظة بقى الطهارة سم أوله والاشكال المذكور دفعه الشارح بقوله لانه مما يطرق
الخ (قوله ودهن مائى) قال الشارح في حاشية النخبة وفي المجموع والوضوء ولو كان على أعضاء ما تروى من ماء
فتوضأ وأمس الماء البشرة وجرى عليها ولم يثبت صحت وضوءه لان ثبوت الماء ليس بشرط وفي الخادم بعد
ذكر هذا ويجب على كل ما اذا صاب العضو عث يسمى غسلاً فجرى عليه فتقطع عث فظهر علم
اصابته بذلك العضو يكف كرى (قوله لا يمكن فصله عنه) أى بحيث يخص من فصله عنه مخطر ونعيم
عش (قوله كامر) أى فى أسباب الحداث في شرح الثالث التقاء بشرى الرجل والمرأة مما تصنع علم من
الاتقاء له ان تقبض بالعمس من وراء عاتل ودق ومنه ما تجد من غير يمكن فصله أى من غير خشية مبيع

تغير اضاراً أو جرم كثيف
يمنع وصوله للبشرة لا نحو
خضاب ودهن مائى
وقول القفال تراكم الوسخ
على العضو لا يمنع صحة
الوضوء ولا التقبض بالعمس
يتعين فرضه فيما اذا صار
جزأ من البدن لا يمكن فصله
عنه كامر ولا يضر اشتراط
الخضاب بالنوشادر لان
الاصل فيه الطهارة فقد
أخبرنى بعض الخبراء
أنه يعتقد من الهابى من
غير ابتداء به النجاسة
فغاب عنه نوعاً وعنده
الثلث للنجاسة

الظن بانه قد يجوز التطهير به وان لم يظن الاطلاق أو ظن عدمه قال وجهه أن يقال ظن انه مطلق أو استحباب
الاطلاق حال عدم التلبس بنجس (قوله لا نحو خضاب) في شرح العباب عن البلقين ان ما يغطي جرمه
البشرة ان أمكن زواله عند الطهر الواجب بمنع الاحرم قبل الوقت وبعده وهو قريب من منع
المكاف من تعمد تقبيل يده بما لا يعنى عنه قبل دخوله وبعده مع فقد الماء بخلاف تعمد الحداث الاصغر
أو الا كبر ولو بعد دخول الوقت ولو مع فقد الماء والتراب لانه مما يطرق المكاف غالباً فطر دالباب فيه
بخلاف الضمغ النجاسة انتهى فلينبه لقوله والاحرم قبل الوقت وبعد ولتأمل ما أقاده كلامه من جواز
تعمد الحداث من غير حاجة بعد دخول الوقت مع فقد الماء والتراب فانه مشكل مع نحو قولهم بعضان من
أثل الماء عتبا بعد دخول الوقت واجبا هم مع الحداث كان لا يسه بشرطه مع ما لا يكتفيه لغسل
وكفيله ومع فانه لا سبب للعصيان المذكور والاعتقوت الطهارة ولا لليجاب المذكور في الاحتفاظة بقى
الطهارة فليتبأمل * (فرع) * وقعت شوكه في عضوه فان ظهر بعضهم يصح الوضوء قبل قلعه لان ماؤه الى البصار في حكم الظاهر وان غاصت في اللحم واستترت به صحت الوضوء قال في الخادم ولم تصح الصلاة لتنجسها
اليه صافى في حكم الظاهر وان غاصت في اللحم واستترت به صحت الوضوء قال في الخادم ولم تصح الصلاة لتنجسها
بالعمس فيها كلوشم انتهى ونزاعه السيدان الظاهر جريان التفصيل المذكور في العتوق قليل النعم وكثيره
في ذلك ثم فرق بينهما بن الوشم بانه يفعله وعدوانه لحرمته بخلافها فانما في محل الحلة سمى حتى من يكثرو
مشبه (قوله كامر) كله يريد قوله في شرح قول المصنف في أسباب الحداث الثالث التقاء بشرى الرجل والمرأة

طاهرة وهي التبن ونحوه ولا يضر الوضوء عليه النجاسة وتجبيل أن رأسه أمانه منعقد من دخان مع الهباب لأن هذا غير محقق لاحتمال أنه منعقد من الهباب وحده وأن دخانها سبب لذلك العقد وإن لم يكن من عينه وهذا يعلم استرواح من بخر نجاسة التواذر حيث وجد ولا يضر في الخضب تنغسطه للجلد وترتبه القشرة عليه لأن تلك القشرة من عين الجلد لا من جرم الخضب كاهو واضع وحوى الماء مع الوضوء النجاسة على تفصيل يأتي وتحقق المقتضى أن بان الحال والأظفر الاحتياط بان تقين الطهر وثلك في الحدث فتوشأ من غير ناقض صحيح إذا لم يسن الحال ولا يكلف النقض قبله لما فيه من نوع مشقة لكن الأولى فعله خوفا من الخلاف وانما مع وضوء الشاك في طهره بعد تقين حدثه مع تردده وإن بان الحال لأن الأصل بقاها للحدث بل لو فوى في هذه أن كان محدثا والا فتجديد صحيح وإن تذكر واسلام وغيره لا في غرض غسل كالميتع منها لخل لجللها المسك وتغسله لجللته المجنونة أو المعتنعة من النية منه بخلاف ما إذا ذكرها لاحتياج لنسبة للضرورة وتجب إعادة به بعد زوال

تيم فيما ظهر أخذ ما يأتي في الوضوء وجوباً لأنه لا من نحو عرق حتى صار كالجزء من الجلد انتهى اه سم (قوله على أن الأول) أى مأوقد عليه بالنجاسة وقوله ما بداهه الخ خبره والجلد خبران (قوله وتخيّل الخ) عطف على الوضوء (قوله لأن هذا) أى الاعتقاد المذكور (قوله وإن لم يكن الخ) الواو صالحة وقوله من عينه أى عين دخان النجاسة (قوله حيث وجد) أى عاتقاً (قوله ولا يضر في الخضب الخ) ومنه أى مما لا يمنع وصول الماء للشرية الخفة باب بالعص ولا نظراً لتغسل الجسم من حراره لأن ذلك الجرم حيث من نفس البدن امتداد اه كرى (قوله وحوى الماء) الى قوله وتحقق المقتضى في النهاية والى قوله والافى المغنى (قوله وحوى الماء عليه) يعنى على العضو محل تأمل لأن كلامه في الشر وط الخوا حيث من حقيقة الموضوع وما هيته وحوى الماء داخل في حقيقة الغسل لانه سبلان الماء على العضو وغسل الاعضاء المخصوصة داخل في حقيقة الغسل وما هيته فتدبر بصرى ودفع النهاية والامداد هذا الاشكال بما انصوب ولا تختم من عددها شرطاً كونه معلوماً من مفهوم الغسل لانه قد راد به ما يميم النضج اه لكن الاشكال أقوى (قوله والافى النجاسة الخ) أى العينة شرح بافضل أى ولو بغسله واحدة لكن بشرط أن تزيل الغسله عينه أو صافه الامعسر من لون أو عروقاً يكون الماء وارداً على النجس ان كان دون القلتين وإن لا تتغير النسالة ولا يزيد زنها بعد اعتبار ما يتسرب به المغسول ويعطى من الوضوء الطاهر وانما قيد هذا بالعينة لانها التي تحتاج إليها إلى هذه الشر وط فاحتاج الى التنبيه على ان التهاؤاً ما النجس الحكمى فالغسله الواحدة تكفى في عين الحدث والحيث كان الماء القابل وارداً به موضع النجاسة بلا تقصير كرى (قوله وتحقق المقتضى الخ) وكذا عده الشارح من الشر وط في الاعيان والطيب وده النهاية والامداد بان بالاركان أشبه كرى (قوله ان بان الحال) فلو شك هل أحدث أو لا فتوشأ بان انه كان محدثاً لم يصح وضوءه على الأصح معنى ونهاية وأسى (قوله صحيح الخ) قضيت انه غير صحيح إذا بان الحال وقضية ذلك وجوب اعاد ماضيه قبل بيان الحال لانه تبين أنه صلى محدثاً سم (قوله وإن بان الحال) أى تبين انه كان محدثاً (قوله بل لو فوى في هذه الخ) انظر لولم ينو ذلك وبان متطهراً سم أى فهل يحصل التجديد أم لا فأول الأقرب حصوله كما يفيد قول السيد عمر البصرى قوله صح بوضوءه من ما مر من ان تحقق المقتضى ان بان الحال شرط محله في غير التجديد اه (قوله وإن تذكر) أى أنه كان محدثاً (قوله واسلام وتعين) أى أنه لى عبادة يحتاج لسوء الكافر ليس من أهلها وان غير المير لا تصح عبادة فعله ان هذين شرطان لكل عبادة شرح بافضل (قوله لجللها لاسلم) تقدم ما من الخلاف في كونه قسداً (قوله أو المعتنعة) ليس على ما ينبغي لانه ليس من المستثنات وانما ذكره استطراداً للمناسبة مسئلة المجنونة في كون النيت من الحليل فلا تغفل بصرى (قوله بخلاف ما إذا ذكرها الخ) أى مباشرة بنفسها مكرهتة وقضية كلامه الاعتداد بغسل المكرهت وان غلب على ظنه عدم نيتها وفي النفس منه شى بصرى (قوله للضرورة) على المستثنات بقوله الا في نحو الحلال لقوله لا يحتاج لنسوان أو همته العبارة بصرى أقول يدفع الاجام قوله الا في نحو والاضرو وة (قوله وعدم الصارف) الى قوله كما يأتي في النهاية والمغنى (قوله وعدم الصارف) ويعبر عنه بدوام النية حكمايتها ويومغنى (قوله كرى أو قول الخ) أو قطع أمثلة المنافى للنية فان فعل واحد من هذه الثلاثة في الانشاء انقطع النية فعيدها للباقي كرى لا بنية التسبك أى بذ كراسم الله أو بهذه الصيغة الدالة على البراءة من الحول والقوة الخ مانصه وعلم من الالتقاء انه لا نقض باليس من ورا عاتل وان وف من مناه متعذر من غير فصله أى من غير خشية ميع تيم فيما ظهر أخذ ما يأتي في الوضوء وجوباً لأنه لا من نحو عرق حتى صار كالجزء من الجلد اه سم (قوله على أن الأول) أى مأوقد عليه بالنجاسة وقوله ما بداهه الخ خبره والجلد خبران (قوله وتخيّل الخ) عطف على الوضوء (قوله لأن هذا) أى الاعتقاد المذكور (قوله وإن لم يكن الخ) الواو صالحة وقوله من عينه أى عين دخان النجاسة (قوله حيث وجد) أى عاتقاً (قوله ولا يضر في الخضب الخ) ومنه أى مما لا يمنع وصول الماء للشرية الخفة باب بالعص ولا نظراً لتغسل الجسم من حراره لأن ذلك الجرم حيث من نفس البدن امتداد اه كرى (قوله وحوى الماء) الى قوله وتحقق المقتضى في النهاية والى قوله والافى المغنى (قوله وحوى الماء عليه) يعنى على العضو محل تأمل لأن كلامه في الشر وط الخوا حيث من حقيقة الموضوع وما هيته وحوى الماء داخل في حقيقة الغسل لانه سبلان الماء على العضو وغسل الاعضاء المخصوصة داخل في حقيقة الغسل وما هيته فتدبر بصرى ودفع النهاية والامداد هذا الاشكال بما انصوب ولا تختم من عددها شرطاً كونه معلوماً من مفهوم الغسل لانه قد راد به ما يميم النضج اه لكن الاشكال أقوى (قوله والافى النجاسة الخ) أى العينة شرح بافضل أى ولو بغسله واحدة لكن بشرط أن تزيل الغسله عينه أو صافه الامعسر من لون أو عروقاً يكون الماء وارداً على النجس ان كان دون القلتين وإن لا تتغير النسالة ولا يزيد زنها بعد اعتبار ما يتسرب به المغسول ويعطى من الوضوء الطاهر وانما قيد هذا بالعينة لانها التي تحتاج إليها إلى هذه الشر وط فاحتاج الى التنبيه على ان التهاؤاً ما النجس الحكمى فالغسله الواحدة تكفى في عين الحدث والحيث كان الماء القابل وارداً به موضع النجاسة بلا تقصير كرى (قوله وتحقق المقتضى الخ) وكذا عده الشارح من الشر وط في الاعيان والطيب وده النهاية والامداد بان بالاركان أشبه كرى (قوله ان بان الحال) فلو شك هل أحدث أو لا فتوشأ بان انه كان محدثاً لم يصح وضوءه على الأصح معنى ونهاية وأسى (قوله صحيح الخ) قضيت انه غير صحيح إذا بان الحال وقضية ذلك وجوب اعاد ماضيه قبل بيان الحال لانه تبين أنه صلى محدثاً سم (قوله وإن بان الحال) أى تبين انه كان محدثاً (قوله بل لو فوى في هذه الخ) انظر لولم ينو ذلك وبان متطهراً سم أى فهل يحصل التجديد أم لا فأول الأقرب حصوله كما يفيد قول السيد عمر البصرى قوله صح بوضوءه من ما مر من ان تحقق المقتضى ان بان الحال شرط محله في غير التجديد اه (قوله وإن تذكر) أى أنه كان محدثاً (قوله واسلام وتعين) أى أنه لى عبادة يحتاج لسوء الكافر ليس من أهلها وان غير المير لا تصح عبادة فعله ان هذين شرطان لكل عبادة شرح بافضل (قوله لجللها لاسلم) تقدم ما من الخلاف في كونه قسداً (قوله أو المعتنعة) ليس على ما ينبغي لانه ليس من المستثنات وانما ذكره استطراداً للمناسبة مسئلة المجنونة في كون النيت من الحليل فلا تغفل بصرى (قوله بخلاف ما إذا ذكرها الخ) أى مباشرة بنفسها مكرهتة وقضية كلامه الاعتداد بغسل المكرهت وان غلب على ظنه عدم نيتها وفي النفس منه شى بصرى (قوله للضرورة) على المستثنات بقوله الا في نحو الحلال لقوله لا يحتاج لنسوان أو همته العبارة بصرى أقول يدفع الاجام قوله الا في نحو والاضرو وة (قوله وعدم الصارف) الى قوله كما يأتي في النهاية والمغنى (قوله وعدم الصارف) ويعبر عنه بدوام النية حكمايتها ويومغنى (قوله كرى أو قول الخ) أو قطع أمثلة المنافى للنية فان فعل واحد من هذه الثلاثة في الانشاء انقطع النية فعيدها للباقي كرى لا بنية التسبك أى بذ كراسم الله أو بهذه الصيغة الدالة على البراءة من الحول والقوة الخ مانصه وعلم من الالتقاء انه لا نقض باليس من ورا عاتل وان وف من مناه متعذر من غير فصله أى من غير خشية ميع تيم فيما ظهر أخذ ما يأتي في الوضوء وجوباً لأنه لا من نحو عرق حتى صار كالجزء من الجلد اه سم (قوله على أن الأول) أى مأوقد عليه بالنجاسة وقوله ما بداهه الخ خبره والجلد خبران (قوله وتخيّل الخ) عطف على الوضوء (قوله لأن هذا) أى الاعتقاد المذكور (قوله وإن لم يكن الخ) الواو صالحة وقوله من عينه أى عين دخان النجاسة (قوله حيث وجد) أى عاتقاً (قوله ولا يضر في الخضب الخ) ومنه أى مما لا يمنع وصول الماء للشرية الخفة باب بالعص ولا نظراً لتغسل الجسم من حراره لأن ذلك الجرم حيث من نفس البدن امتداد اه كرى (قوله وحوى الماء) الى قوله وتحقق المقتضى في النهاية والى قوله والافى المغنى (قوله وحوى الماء عليه) يعنى على العضو محل تأمل لأن كلامه في الشر وط الخوا حيث من حقيقة الموضوع وما هيته وحوى الماء داخل في حقيقة الغسل لانه سبلان الماء على العضو وغسل الاعضاء المخصوصة داخل في حقيقة الغسل وما هيته فتدبر بصرى ودفع النهاية والامداد هذا الاشكال بما انصوب ولا تختم من عددها شرطاً كونه معلوماً من مفهوم الغسل لانه قد راد به ما يميم النضج اه لكن الاشكال أقوى (قوله والافى النجاسة الخ) أى العينة شرح بافضل أى ولو بغسله واحدة لكن بشرط أن تزيل الغسله عينه أو صافه الامعسر من لون أو عروقاً يكون الماء وارداً على النجس ان كان دون القلتين وإن لا تتغير النسالة ولا يزيد زنها بعد اعتبار ما يتسرب به المغسول ويعطى من الوضوء الطاهر وانما قيد هذا بالعينة لانها التي تحتاج إليها إلى هذه الشر وط فاحتاج الى التنبيه على ان التهاؤاً ما النجس الحكمى فالغسله الواحدة تكفى في عين الحدث والحيث كان الماء القابل وارداً به موضع النجاسة بلا تقصير كرى (قوله وتحقق المقتضى الخ) وكذا عده الشارح من الشر وط في الاعيان والطيب وده النهاية والامداد بان بالاركان أشبه كرى (قوله ان بان الحال) فلو شك هل أحدث أو لا فتوشأ بان انه كان محدثاً لم يصح وضوءه على الأصح معنى ونهاية وأسى (قوله صحيح الخ) قضيت انه غير صحيح إذا بان الحال وقضية ذلك وجوب اعاد ماضيه قبل بيان الحال لانه تبين أنه صلى محدثاً سم (قوله وإن بان الحال) أى تبين انه كان محدثاً (قوله بل لو فوى في هذه الخ) انظر لولم ينو ذلك وبان متطهراً سم أى فهل يحصل التجديد أم لا فأول الأقرب حصوله كما يفيد قول السيد عمر البصرى قوله صح بوضوءه من ما مر من ان تحقق المقتضى ان بان الحال شرط محله في غير التجديد اه (قوله وإن تذكر) أى أنه كان محدثاً (قوله واسلام وتعين) أى أنه لى عبادة يحتاج لسوء الكافر ليس من أهلها وان غير المير لا تصح عبادة فعله ان هذين شرطان لكل عبادة شرح بافضل (قوله لجللها لاسلم) تقدم ما من الخلاف في كونه قسداً (قوله أو المعتنعة) ليس على ما ينبغي لانه ليس من المستثنات وانما ذكره استطراداً للمناسبة مسئلة المجنونة في كون النيت من الحليل فلا تغفل بصرى (قوله بخلاف ما إذا ذكرها الخ) أى مباشرة بنفسها مكرهتة وقضية كلامه الاعتداد بغسل المكرهت وان غلب على ظنه عدم نيتها وفي النفس منه شى بصرى (قوله للضرورة) على المستثنات بقوله الا في نحو الحلال لقوله لا يحتاج لنسوان أو همته العبارة بصرى أقول يدفع الاجام قوله الا في نحو والاضرو وة (قوله وعدم الصارف) الى قوله كما يأتي في النهاية والمغنى (قوله وعدم الصارف) ويعبر عنه بدوام النية حكمايتها ويومغنى (قوله كرى أو قول الخ) أو قطع أمثلة المنافى للنية فان فعل واحد من هذه الثلاثة في الانشاء انقطع النية فعيدها للباقي كرى لا بنية التسبك أى بذ كراسم الله أو بهذه الصيغة الدالة على البراءة من الحول والقوة

لا يشاء التسبرك أو قطع لافهم

طويل مع التمكن فلا يحتاج
لصديدها ان كان البناء
بفعله كما يأتي فان قلت
الحق الاطلاق هنا بقصد
التعليق وفي الاطلاق بقصد
التسبرك قلت يسرق بان
الجزم المعبر في النية ينتفي
به لانصرافه لمطلوه مالم
يسرفه بنية التسبرك وأما
في الطلاق فقد تعارض
صريحان لفظ الصيغة الصريح
في الوقوع ولو سقط التعليق
الصريح في عمله لكن لما
ضعف هذا الصريح بكونه
كثيرا ما يستعمل للتسبرك
احتج لما يخبر به عن هذا
الاستعمال وهو نية التعليق
به قبل فرغ لفظ تلك الصيغة
حتى يقوى على رفعها
حينئذ ومعرفه كقيته والا
فان نلسن الكل فرضا أو
شركا ولم يقصد بقرض
معين النقلة صم أو نفلا
فلا ياتي هذا في الصلاة
ونحوها وهذه الخمسة الاخيرة
شروط في الحقيقة للتسويد
وجوب غسل الزايفتين
باصلي وخو يتحقق به
استيعاب العضو وفيه نظر
لان خذين من جهة الأركان
كما صرح به قولهم ما لا يتم
الواجب الا به واجوب زيد
السلس بدخول الوقت
وفن دخوله وتقسيم نحو
استيعاب وتحفظ احتج اليه
والاولا بينهما وبينهما وبين
الوضوء وبين أفعاله وبينه

أو باتباعه صلى الله عليه وسلم في ذكرهافي كل أو غالب أوقاته بعد سجدة الامر ما وكذا اذا قام بها شيئا
أفعال العباد لا تقع الا بعينه الله تعالى اه كرى عن الاعيان (قوله بنية التسبرك) أى وحده عن (قوله
أو قطع) أى بنية قطع (قوله لافهم) أى على ردة (قوله كما يأتي) أى في محبة غسل الوجه (قوله فان
قلت) الى قوله و ياتي في النهاية (قوله الاطلاق) أى في قول ان شاء الله (قوله بقصد التعليق هنا) أى فاقصد
الوضوء وقوله وفي الطلاق بقصد التسبرك أى في فرغ الطلاق (قوله ينتفي به لانصرافه) أى يقتضي أن الكلام
في لفظ ان شاء الله كما هو الواقع لقوله وقول ان شاء الله وحيد نفسه نظر لان المعبر في التسبرك هو القلب دون
اللسان وان خالفه قلنا وى ان لم يوجد منه تعليق قبله بحيث نيت وان علق بلسانه ولا يكون التعليق بلسانه
منافيا لجزم قلبه وان وجد منه قبله لم يصح نيته وان لم يوجد منه تعليق بلسانه ولا ياتي في نص المسئلة بلا حلة
معنى ان شاء الله بقلبه لا مع مخالفة ظاهر عبارته لا ياتي في التخصيص بين التسبرك وغيره اذا التسبرك انما هو
باللفظ لا بقصد معنى اللفظ فلتأمل فقد عنت أن التسبرك لا يكون الا باللفظ سم وهذا المنع ظاهر وفي البصري
بعد كثر نحو عبارته الى قوله ولا ياتي انما انما يصح محتمل أن يفرض بان الحاق الاطلاق بالتعليق هنا التسبرك
ثم هو الاحوط في البابين ثم ينبغي أن يكون ماذا كرحيت قارن اللفظ النسبة القلبية فان تأخر لافهم بضم مطلقا
لمضى النعني للصحة ثم أتت كلام الشارح عند قول المصنف أو ما يندبه وضوء الخ يؤيد ما ذكرته ثم راجعه
وكلام الشيخين في نية الصلاة فعرضنا المسئلة المشيتمع قصد التعليق وقصد التسبرك فقط اه واستحسن
الكردي فرق البصري المذكور (قوله ومعرفه كقيته) أى كيفية الوضوء كظنهم الا في الصلاة معنى
(قوله لدلوله) وهو التعليق (قوله هذا الصريح) أى لفظ التعليق (قوله تلك الصيغة) أى صيغة الطلاق
(قوله حتى يقوى) أى لفظ التعليق على رفعها أى تلك الصيغة حينئذ أى حين نية التعليق من لفظه (قوله
أو شرك) أى بان يعلم أن الوضوء محتمل على فرض ونفل كرى (قوله أو نفلا) أى او نلسن الكل نفلا
وينبغي أن زادي العبارة أو شرك وقصد بقرض معين النقلة كما هو ظاهر بصري (قوله ويأتي هذا) أى
التفصيل المذكور بقوله والا فان ظن الخ وقال عن أى شرط معرفة الكيفية اه (قوله ونحوها)
أى من كلامه يعتبر في النية عن (قوله وهذه الخمسة الاخيرة) أى المدبوعة بقوله وتحقق للمعنى (قوله
وزيد الخ) جزم في المعنى بكونه ماضيا من وقتها في النهاية ثم رده بانها بالاركان أشبه بصري (قوله وجوب
غسل الزايف الخ) فلو خلق له وجهان أو يدان أو رجلان واشبه الاصل بالزايف وجوب غسل الجميع معنى (قوله
كما صرح به الخ) في كونه مصرحا بالركنية نظر بصري (قوله وزيد الخ) أى قوله وسأفي في النهاية والمعنى (قوله
وزيد السلس الخ) منه سلس الريح فخب الموالات في أفعال وضوءه وينمو بين الصلاة وظاهر انهما لا تعب بين
استيعابا بين وضوءه لان مجرد خروج الريح قبل وضوءه لا أثر له سم على حج قلته بشرط تقديم
الاستيعاب على الوضوء لانه بشرط لظهور صاحب الضرورة تقديم الزايف الخمسة عن أو فلو يشبهه كلام
سم المذكور ايضا فلتأمل (قوله وينمو بين الصلاة) قد يقال كون الموالات بينهما ماضيا لظهور الوضوء
تأمل نعم بالاخلاق بها يطل الوضوء كحدث طارئ بصري قول المتي (سنة) ولم يعد الماضى كذا مع عد
(قوله لافهم التسبرك) دخل الاطلاق وقوله كما يأتي أى في قوله الثاني غسل وجهه (قوله قلت برفقا الخ) هذا
الفرق قوله فسه لانصرافه لدلوله يقتضي أن الكلام في لفظ ان شاء الله لان اللفظ هو الذي له لدلول وهو
الواقع لقوله أو قول ان شاء الله وحيد نفسه نظر لان المعبر في التسبرك هو القلب دون اللسان حتى لو وجد
بالقلب ينعمته واعتد بها وان جلفي اللسان ما عاها قلنا وى ان لم يوجد منه تعليق قبله بان لم يقصد
التعليق بحيث نيت وان علق بلسانه ولا يكون التعليق بلسانه منافيا لجزم قلبه وان وجد منه تعليق بقلبه لم
يصح نيته وان لم يوجد منه تعليق بلسانه ولا ياتي في نص المسئلة بلا حلة بغير معنى ان شاء الله بقلبه لانه مع
مخالفتها عبارته لا ياتي في التخصيص بين التسبرك وغيره اذا التسبرك انما هو باللفظ لا بقصد معنى اللفظ وقد
عنت ان التسبرك لا يكون الا باللفظ (قوله وزيد السلس) من السلس سلس الريح فخب الموالات في أفعال
وبين الصلاة وسأفي بعض ذلك (فرضه) أى ار كنهه (سنة) فقط في حق السليم وغيره

التراب كافي التيميم لان الماء غير خاص بالوضوء بخلاف التراب فانه خاص بالتيميم ولا يرطبه الحامسة
 المتعلقة بالانه غير مطهر فيها وحده بل الماء بشرط امتزاجه بالتراب على ان بعضهم قال انه لا يحسن عند ان تراب
 وكلان الا انه جسم والفعل عرض فكيف يكون الجسم جزءا من العرض نهاية توفى سم بعد ذكر
 مثله عن شرح العباب ما ضعه وأقول هو اشكال ساقط لوجوه منها ان هذا انظار عددهم العاقد وكالبيع مع
 أن البيع هو العقد ولا يتصور أن يكون العاقد جزءا من العقد وقد أجاب ابن الصلاح وغيره هناك
 بما يأتي من تفسيره ومنها أن ليس المراد بكون التراب ركزا أو شرطان ذاته هو الركن أو الشرط ضرورة ان
 كلام الركن والشرط متعلق بالوجوب والوجوب لا يتعلق بالذوات بل بالاعمال بل المراد بالركن
 أو الشرط هو استعمال التراب والماء أو يقال كون المسح بالتراب والغسل بالماء منها ان جعله ركزا
 لا يقتضي كونه جزءا من الفعل لان التيميم على هذا التقدير مجموع أمور منها المسح ومنها التراب فكونه
 ركزا لا يقتضي كونه جزءا من هذا المجموع لان الفعل الذي هو جزء هذا المجموع فليست له (قوله وما
 تميز به) أي غير السليم (من وجوبيزائد) بالاضافة لبيان (علما) أي الستة (شرط) خبره وما (قوله)
 لا يفتقر أي بقوله ويزيد السالم (لا أركان) عطفا على شرط (قوله أربعة) أي من الستة فتسوغ
 الابتداء بالوصف المقدّر وقوله بنص الخبر (قوله ولكونه) أي لفظا فرض في فرضه والجار متعلق بقوله
 الا أن يخرج (قوله وهو) أي المفرد المضاف الخ (قوله للعموم) أي فيم كل فرض منه نهاية ومعنى (قوله)
 الصالح الخ) نعت للعموم مراد به المعنى العلم على طريق الاستخدام وقوله من حيث الخ متعلق به (قوله)
 اذ هو) أي المعنى العلم (حينئذ) أي بالنظر الى الدلالة لفظه عليه وقطع الظاهر عن الحكم عليه (قوله الصالح
 له) بان يكون اللفظ موضوعا لذلك المعنى ولو في الجملة بنافي على شرح جميع الجوامع (قوله وان كان مدلوله)
 أي مدلول اللفظ العام وقوله في التركيب من حيث الحكم عليه أحترز بذلك عن دلالة مجردا عن تركيبه
 مع غيره وعن دلالة من حيث الحكم عليه فان مدلوله في هذه الحالة هو مفهوم ما يتقدم اذا نظر فيحتد
 من حيث تصور مدلوله في اللفظ فهو ملا حظ من حيث دلالة من حيث تركيب مع غيره والحكم عليه بذلك
 الغير بنافي (قوله كاية) أي قضية كلية أي يفصل من مع ما حكم به عليه قضية كلية في الكلام مساحتها
 الكلية مدلول القضية لا مدلول العام وكذا قوله أي محكوم ما في الخ اذا المحكوم فيم على كل فرد فهو القضية
 لا العلم فنية تساهل والاصل محكوم ما في التركيب المشتمل على أي التركيب الذي جعل فيه العلم موضوعا
 ومحكوم عليه وجعل غيره محكوم به عليه بنافي (قوله لانه في قوة قضيا بعدد أفرادها) على لقوله بما يقتضيه
 فيها جواب الاصفهاني عن سؤال عصره الذي هو مضمونه ان دلالة العلم على بعض أفرادها جفت
 الدلائل الثلاث المطابقة والنقض والالتزام وتبينها ما أن يبطل حصر الدلالة في الأقسام الثلاثة ولا يكون
 العلم الأعلى كل فرد فرد الذي هو معنى الكلية وحاصل الجواب انها داخل في المطابقة بناء على أن المراد
 بقوله سم فيها دلالة اللفظ على تمام مسماء الاعسم من الدلالة على تمام المسمى أو الدلالة على ما هو في قوة تمام
 المسمى بنافي بخلاف (قوله والاصل في فيها) أي الجمعية عطفا على قوله الصالح الخ (قوله وليست العبر الخ)
 لا يعني ان تطابقهما أمر معتبر في اللفظ لا يثبت على الاصطلاح بل هو ثابت قبل وجود الاصطلاح والحاصل
 ان الذي قررناه أصل الاصول في مدلول العلم ليس بمجرد الاصطلاح بل هو مدلول لغوي للفظ لا يتألف
 فيه النجاة ولا غيرهم وكون الحكم في العلم تارة على كل فرد هو الأكثر وتارة على المجموع أمر مشهور في
 الأصول وغيره فافلاحة لهذه التكاليف التي لا يخفى ما فيها على العارف سم (قوله أن مدلوله الخ) يدل من
 ظاهر الخ بصري (قوله أخر عنه الخ) أقول تكن توجيه عبارة المتن بان الاضافة للجنس وان كان كان الأصل
 فيها الاستغراق والمراد به الماهية لا بشرط لا بشرط ولا للعهد الخارج والمراد بالقرء المنصوص العهد

وما تميز به من وجوبيزائد
 عليها شرط كما تقر ولا
 أركان أربعة بنص القرآن
 واثنان بالسنة ولكونه
 مفردا مضافا الى معرفته هو
 على الصريح حيث لا عهد
 للعموم الصالح للجمعية
 من حيث مدلول اللفظ ما
 هو حينئذ المعنى الذي
 استغترقه لفظه الصالح
 له من غير حصر وان كان
 مدلوله في التركيب من
 حيث الحكم عليه كلية على
 الاصح أي محكوم ما في
 كل فرد فرد مطابقة لانه في
 قوة قضيا بعدد أفرادها أو
 الصريح فيها بناء على ظاهر
 كلام النجاة وليست العبرة
 في مطابقة المبدأ للخبر إلا
 باصطلاحهم أن مدلوله كل
 أي محكوم فيسم على مجموع
 الأفراد من حيث هو مجموع
 أخر عنه بالجمع ثم رأيت
 بعض الأصوليين

وضع ما أثرت إليه بقوله
 الصالح للجمعية فقال قد
 يكون معنى العموم شمول
 المجموع المحكوم عليه
 لكل فرد وان كان الحكم
 على المجموع لا على الأفراد
 ومثاله قوله تعالى الأمر
 أمثالكم فان الحكم بانها
 أم على مجموع الدواب
 والطيور دون أفرادها
 والحاصل انه قد تقوم قرينة
 تدل على ان الحكم في العام
 حكم على مجموع الافراد من
 حيث هو مجموع من غير
 نظر الى كون افراد العام
 الجمع أو نحو ما ساد أو جوعا
 فيكون المحكوم عليه كلاً
 لا تميز وهو ماسر وليكفي
 وهو المحكوم فيه على الماهية
 من حيث هي أي من غير
 نظر الى الافراد وذكر بعض
 الأصوليين ان للعام دلالتين
 دلالة على المعنى المشترك وهي
 التي الحكم بها على الكل
 من غير نظر الى خصوص
 الافراد وهي قطعة دلالة
 على كل فرد من الافراد
 بالخصوص وهي غلبة تنهى
 وفيه تايد لما سر وان كان
 فيه نظر وبخالفه عليه
 محققون هم أي ان أراد الدلالة
 الحقيقة المطابقة (أحدها
 نسترفع حدث) أي رفع
 حكمه كرمتهو الصلاة

الاركان بقريته السابق وتعداده فيها بعد يصري وقوله الماهية لا بشرط أي لا بشرط شي من التحقق في
 ضمن فرد أو أكثر وعدمه وهي السمة الماهية المطلقة وقوله لا بشرط لا أي وليس المراد بالنسب الماهية
 بشرط لا شيء أي بشرط عدم التحقق في ضمن فرد أصلا وهي السمة الماهية الجزئية أو لا يجوز أن أضأن
 مراد الماهية بشرط شيء السمة بالماهية المتوسطة (قوله وضع ما أثرت إليه الخ) مراده أن قوله السابق
 للعموم الصالح الخ اشارة الى أن الحكم على المجموع قد يكون باعتبار شمول المجموع لكل فرد أي احاطته
 عليها فوضع البعض ذلك اشارة اه كرى (قوله لكل فرد) متعلق بشمول الخ (قوله ومثاله) أي مثال
 الحكم على المجموع (قوله والحاصل) الى قوله وذكر في النهاية (قوله والحاصل) أي حاصل ما يتعلق بالقيام
 وقال الكرى أي حاصل كلام البعض اه (قوله قريته الخ) كافي قولهم رجال البلد يحملون الصخرة
 المغلفة أي مجموعهم لا كل فرد وكلام المتأخر من هذا القيل نهاية (قوله وهو) أي المحكوم عليه الكعبة
 وقوله ماسر أي بقوله لا كل فرد وكلام المتأخر من هذا القيل نهاية (قوله وهو) أي المحكوم عليه الكعبة
 وجه التايد لما كرهه من غير أخذ منه بغيره محتوم جو مجمل فحين فيه يصري وهذا مسمى على ما هو الظاهر
 من ان قول الشارح لما اشارة الى قوله الصالح للجمعية الخ وقال الكرى انه اشارة الى قوله أي يحكم فيه
 الخ وعليه فالتايد للتصريح بظاهر لكنه ليس مطلوب الاثبات هنا حتى يحتاج الى التايد وهو قوله وجه
 وجه الخ يعني به أول وجهين السابقين (قوله أي ان أراد الخ) أي بخلاف ما إذا أراد الدلالة التفضية
 عبارة الشارح اعلم ان العلامة الثاني اعترض كون دلالة العام على فرد مطابقة بان المطابقة هي دلالة اللفظ
 على تمام موضوعه من حيث انه موضوعه وان العام موضوع على جميع الافراد من حيث هو جمعا لكل منها
 فكل واحد منها بعض الموضوع لا تمامه فيكون العام دال عليه تضمننا لا مطابقة وما استدله من انه في قوة
 قضائها جوابه ان ما في قوة الشيء لا يلزم ان يساو به في أحواله وأحكامه اه قول المتن (نسترفع حدث) أي
 على التاوي والكلام عليهما من سبعة أو جميعها بعضهم في قوله

حقبة حكم كحل وزمن * كفية شرط ومقصود حسن

لحقبة الغنة القصد وشرعا قصد الشيء مستقر تأمله وحكمه الواجب غالبون غير الغالب ينقضي الميث
 وحمله بالقلب وزمنها أول العبادات الا في الصوم وكيفية تختلف بحسب الابواب بشرطها اسلام التاوي وتميزه
 وعلمه بالتاوي وعدم اتيانها بغيرها بان يستعملها كالحاكم والمقصود بها تميز العبادات عن العادة كالحلوس للاعتكاف
 تارة ولا استراحة أخرى وتغيرتها كاصلة تكون تارة فرضا أو أخرى نقلها يتوهم في زيادة من حاشية
 شخنا (قوله أي رفع) الى قوله أو رف في النهاية والمغنى الا قوله فالحدث الحيوانى وقوله وبه رد الى أو رف
 (قوله أي رفع حكمه) لان الواقع لا يرتفع معنى (قوله كرمتهو الصلاة) الكاف يعني عن الخوة عبارة
 شخنا أي رفع حكمه الذي هو المنع من الصلاة ونحوها وان لم يقصد ذلك اولى يعرفه اه وقوله اولى يعرفه فيه
 توقف فليراجع وعبارة الحلبي وان لم يلاحظ المتوضي هذا المعنى اه (قوله لان القصد الخ) تعليل لمخذف
 أي وانما اكتفي بغير رفع الحدث لان الخ يعبري عبارة الحلبي وانما كان رفع الحكم هو المراد لان التقدم من
 الوضع ورفع مانع الصلاة ونحوها أي المنع المترتب على وجود ذلك الحدث فاذا نوى أي رفع الحدث فقد تعرض
 للقصد أي ما هو المقصود من الطهارة وهو رفع مانع الصلاة ونحوها الذي هو حكم الحدث الذي نواه اه
 (قوله فاذا نواه) أي رفع الحدث عس وبعبارة (قوله المقصود) وهو رفع مانع نحو الصلاة يعبري (قوله)
 لان تلك الخ) وانها هي التي تتأنيقها جميع الاحكام الاتية التي من جلتها ما لو نوى غير ما عليه ورشيدى

لا ينبغي على الاصطلاح بل هو ثابت قبل وجود الاصطلاح والحاصل ان هذا الذي رده أهل الاصول في
 مدلول العام ليس بمجرد الاصطلاح بل هو مدلول لغوي للفظ لا يتخالف فيه النجاة ولا غيرهم وكون الحكم في
 العلم تارة على كل فرد هو الاكثر وانه على المجموع أمر مشهور في الاصول وغيرها فلا حاجة لهذه التكاليف
 التي لا ينبغي ما فيها على العارف (قوله وان نوى غير ما عليه الخ) قال في شرح العباب بعد كلام ذكره مانعه

مترتبة عليها

فوعش (قوله المانع) أي الأمر الذي يقوم بالأعضاء ويمنع من صحة الصلاة حيث لا مرنحس شخنا (قوله فلا يحتاج إلخ) بل لا يصح إلا بالكف (قوله وإن نوى إلخ) قال في شرح العباب بعد كلام ذكر مأنصه ومن ثم اشترط هنا كما قاله الأسنوي ما يأتي في الصلاة أنه لا بد من قصد فعلها وأنه لا يكفي احتضار نفس القصد في نحو الوضوء أو الطهارة مع الغفلة عن الفعل انتهى اهـ سم (قوله غير ما عليه) أي كالنيل بالدم يثم فتوى رفع حدث النوم معني (قوله به برد إلخ) أي بقوله لتلاعبه (قوله لكن غلطا) وضابط ما يضر الغلط فيه وما لا يضر كما ذكره القاض وغيره أن ما يعتبر التعرض له جله وتفصيلا وبجمله لا تفصيل يضر الغلط فيه فالاول كالغلط من المصوم إلى الصلاة وعكسه والثاني كالغلط في تعيين الإمام ولا يجب التعرض له لا بجمله ولا تفصيلا لا يضر الغلط فيه كالخطأ وفي تعيين المأموم حيث لم يجب التعرض للأمامة أما إذا وجب التعرض لها فكلام الجمعية فيه يضر خطيب (قوله لا عمدا) ومن العمدة كما في الامداد وغيره ما لو نوى الذي كرفع حدث نحو الحيض إذا لم يتصور فيه الغلط وخالف الجلال الرمي فاعتمد الصحة في الغلط وإن لم يتصور منه كرفع حدث (قوله أدنى) بعض أحداته أي كل نام بالفنوى رفع حدث النوم لا البول شرح بافضل (قوله أدنى) أي قوله ولو نوى في الغنى (قوله أو نوى رفعه في صلاة واحدة إلخ) وفا لا لاسني واستند إليها بالتغني والشهاب الرمي عدم الصحة في ذلك وفا لا للزر كشي وأقره سم ومال إليه السد البصري عبارة أنها بالتغني ومثل ذلك ما لو نوى أن يصلي به الظهر ولا يصلي به غيرها وهو كذلك بخلاف ما لو نوى به رفع حدثه بالنسبة لصلاة دون غيرها فإنه لا يصح وضوءه قولا واحدا كما قاله البغوي لأن حدثه لا يفتقر إلى أدنى بعضه في كل واحد هاهو العمدة وإن قال الشيخ أنه مردوده (قوله وكذا لو نوى أن يصلي به إلخ) كذا في النهاية والغنى (قوله بمثل نجس) قال في شرح العباب أو نوب نجس فإنه لا يصح إلا ذلك أي لتلاعبه ولو نوى معصية كما يأتي به يعلم ضعف ما في فتاوى البغوي أنه لو قال نويت الطهارة الواجب تولا أصلي به قال الشيخ قبل لا يصح والأصح عندي نعم جميع الصلوات وقيل يصح لمسوى الصلاة أه ويخفى عندي الصحة لأنه لم يجعل الوضوء المعصية نواها مع ولا يعد أن مثل ما لو نواها به بمثل نجس ما لو نوى المقيم بعد الزوال أن يصلي به هذه الظاهر مقصورة أي حال أقامته لتلاعبه ولا ينافي الصحة

ومن ثم شرط هنا كما قاله الأسنوي ما يأتي في الصلاة أنه لا بد من قصد فعلها وأنه لا يكفي احتضار نفس القصد في نحو الوضوء أو الطهارة مع الغفلة عن الفعل انتهى (قوله أو نوى رفعه في صلاة واحدة دون غيرها) نقل الزركشي في هذه عدم الصحة فتاوى البغوي واعتمده شخنا الشهاب الرمي وإن رده في شرح الروض (قوله لأنه لا يفتقر إذا ارتفع بعضه ارتفع كله) قد يقال هذه العبارة متناقضة لأن ارتفاعه لا ينافي ارتفاع بعضه إذا لم يفتقر فلا يفتقر إذا ارتفع بعضه فإذا ارتفع بعضه ارتفع كله ورد بان هذا هو المتنازع فيه فلا يقدح الاستدلال به (قوله وكذا لو نوى أن يصلي به بمثل نجس) قال في شرح العباب أو نوب نجس فإنه لا يصح إلا ذلك أي لتلاعبه ولأنه نوى معصية كما يأتي به يعلم ضعف ما في فتاوى البغوي أنه لو قال نويت الطهارة الواجب تولا أصلي به قال الشيخ قبل لا يصح والأصح عندي يصح لجميع الصلوات وقيل يصح لما سوى الصلاة أه ويخفى عندي الصحة لأنه لم يجعل الوضوء المعصية نواها مع ولا يعد أن مثل ما لو نواها به بمثل نجس ما لو نوى المقيم بعد الزوال أن يصلي به هذه الظاهر مقصورة أي حال أقامته لتلاعبه ولا ينافي الصحة فتاوى البغوي في رجب استحابة صلاة العبد لأنه لا يعد أن يخلو إذا أطلق وأنه لو نوى وضوءه لم يصح إلا أن لم يصح لتلاعبه ولا يرد على ذلك أن الأذنى قال في أصل هذه المسئلة أعني بنية من في رجب صلاة العبد لعل الوجه القائل يعلم الصحة أثر بل لأنه متلاب اهـ مع أن كلامه مخالف للمذهب لأن كلامه عند الإطلاق وليس هناك صريح تلاعب بخلاف ما نحن فيه فإنه قصد صريح التلاعب ولو نوى أن يصلي به في محل متنجس يجمعونه لم تبعد الصحة لأنه لا يتعين للصلاة على وجسطل وقد تصح الصلاة على النجس المعفونة فليتأمل حر ولو نوى أن يصلي به على ما لا تصح الصلاة عليه كشهد المعركة فالوجه عدم الصحة وأن يصلي به في الأوقات المكروهة فالوجه الصحة لصحة الصلاة في الأوقات المكروهة وفي الجمله كافي القضاء وماله سبب نعم أن قصد أن يصلي فيها لصلاة

و يصح أن راجبه المانع أو المانع فلا يحتاج لتقدير حكمه والراد رفع ما يصدف عليه ذلك وإن نوى غير ملحه من أكبر أو أصغر لكن غلطا لا عمدا لتلاعبه وبه رد استشكل تصوره إذا التلاعب والعبث كثيرا ما يقع من ضعفاء العقول أو نفي بعض أحداثه أو نوى رفعه في صلاة واحدة دون غيرها لأنه لا يفتقر إذا ارتفع بعضه ارتفع كله ولا يعارض بضده لأن المرتفع حكم الأسباب لا نفسها وهو واحد تعددت أسبابه وهي لا يجب التعرض لها فلغا ذكرها ولو نوى رفعه وان لا يرفع أو وقع في صلاة وان لا يرتفع لم يصح للتناقض وكذا لو نوى أن يصلي به بمثل نجس قبل تعبير أصله رفع الحدث أولى لأن أله فيه العهد أي الذي عليه

فيمالو نوى في رجاء استباحة الصلاة دلالة لا يبعد أن يحله إذا أطلق وأنه لو نوى وضوءه صلاته الآن لم يصح
لأنه لو نوى أن يصلي به في محل متنجس ينجس عنه ثم بعد الصلاة مر ولو نوى أن يصلي به على من لا تصح
الصلاة عليه كشبهه الماعز قالوا جحد الصلاة أو أن يصلي به في الأوقات المكرهة وهذا الوجه الصلاة للصحة
الصلاة فيها في الجملة مر كإثبات القضاء والله سبحانه أن قصد أن يصلي فباصلاة لا بسبب لها فالوجه عدم الصلاة
مر أه سمه وقوله نعم الخ تنقل البصري عن قتاد بن زياد مثله وأقره **(قوله أو للشئول)** أي العمومي بدليل
مابعد **(قوله لأنه يدخل فيه الخ)** التعريف كذلك سم وقد يجاب بأن الشئول في التعريف شئول وفي
التنكير بدلي **(قوله لا يتعامل يكن عليه)** أي فوهم صحتها مطلقا **(قوله وهو أضر)** أطلقه في رد رده لوجه
(قوله على أن التعريف بوجه الخ) وكذا التنكير بوجه صحة نيته غير ما عليه مطلقا سم **(قوله مطلقا)**
أي عد أو خطأ **(قوله في هذا)** يعني في نظير هذا من إجماله أنه يصح نيته غير ما عليه مطلقا **(قوله أؤنية)**
الطهارة إلى قوله لا يمتنع في الغنى وإلى قول المتن أو أداء في النهاية لا قوله لأن لا يظهر **(قوله عن الحدث)**
أوله أو لأجله نهاية قول المتن **(استباحة مفتقر الخ)** أي استباحة شئ مفتقر صحتها إلى طهره نية وتغني أي
فرد من أفرادها كان قال في استباحة الصلاة أو مس المصحف يحبري **(قوله أي وضوء الخ)** ولا رد على
تعبيره بطهارة قراءة القرآن والمكث في المسجد مع اقتضاهما إلى طهر وهو الغسل ولا يصح وضوءه بينهما
لأنه خرج بقوله استباحة أذنية استباحة متماثل فيحصل إلى طهره نية وتغني قال ع ش شرط نية استباحة
الصلاة قصد فعلها بذلك الطهارة فلم يقصد فعل الصلاة أي ولا نحوها وضوءه قال في المجموع فهو
متسلسل لا يصار إليه أه خطيب ومثله في خواشي شرح الروض أه **(قوله ودل الخ)** فيه نظر ولو عبر
بأشرف في الجملة سم **(قوله وذلك)** أي المفتقر إلى طهر **(قوله وإن كان بمصر مثله الخ)** أي ما لم يقبده
بفعله حاله والا فلا يصح لتلاصقه كذا قيل ويؤخذ منه أنه لو كان من المتصرفين بحيث يتقوى على الوصول
إلى مكة في الوقت الذي عينه الصلاة وطهره وأماله كان عاجزاً وقت النية ثم عرث له القدر بعد أن صار
متصرفاً أو انتقل من موضعه إلى مكة في ذلك الوقت من المتصرفين لم يصح فساد النية عند الانبعاث بها وما
وقع باطلا لا ينقلب صحهاذا ومقتضى تعليل ابن ج بقوله لأن نية ما يتوقف عليه الخ أنه لا فرق بين أن
يقصد ذلك بفعله حاله أو لا لكن نشأه عدم الصحة فمبالو نوى وضوءه الصلاة يعمل نجس فالولي الاختصاص
قبل من فساد النية وبمحل اقتضاه التعليل المذكور على أن محله إذا لم يصرح بخلافه ع ش وتقدم
عن سم ما وافقه **(قوله أو بعد الخ)** أي صلاة العبد **(قوله شئ من مفرداته)** أي من حيث مخصوصه
والأفلاذ من تصور ما صدق عليه أنه يتقوى إلى وضوءه لأن النية إنما تعديها إذا قصد فعل المنوي بقلبه ع ش
قول المتن **(أو أداء فرض الخ)** قال في الامداد الماراد بالأداء هنا أداء ما عليه المقابل للقضاء لاستحالة
كردي عبارة ع ش الماراد بالأداء الفعل والابتان لا مقابل القضاء سم على البهجة قلت وذلك لأنه فعل
العبادة قبل خروج وقتها والوضوء ليس له وقت مقدّر شرعاً بحيث يكون فعله أدام أو بعده قضاءه أه **(قوله في)**
هذا) أي في فرض الوضوء المنوي **(قوله على الخ)** وهو أنه على تقدير أن يكون الماراد بفرض الوضوء
الطهارة والمشروط الخ لا يكون دخول المسنونات بتعبا وهو محل تأمل فظاهر أن المشروط تلوي الصلاة أو كانها

أو للشئول والداخل في ماعل
يختلف التنكير لأنه يدخل
فيه نية ما يمكن عليه انتهى
ورد بأن فيه إجماعاً اشتراط
التعريف في التثنية وأضر
مما أه وهما التنكير على أن
التعريف بوجه أه أيضاً
لا تصح نيته غير ما عليه مطلقاً
فساوى التنكير في هذا
فالخ أن كلا أحسن من
وجه وأن التنكير أخف
إجماعاً (أو) نية الطهارة من
الحدث أؤنية (استباحة
مفتقر إلى طهر) أي
وضوءاً أو ما لله التعبير
بالاستباحة ودل عليه قوله
أو ما يندب إليه الوضوء كقراءة
فلا ذلك كطواف وإن كان
بمصر مثلاً أو بعد ولو في رجاء
لأنه ما يتوقف عليه وإن
لم يمكن فعله متضمنة لنية
رفع الحدث وطهره أه
قال في ثبوت استباحة مفتقر
لوضوء أجزأه وإن لم يخطئه
شئ من مفرداته أو كون نيته
جائزاً تصديقاً واحدهم
مما يقتضيه لا يضر لأنه مع
ذلك متضمن لنية رفع
الحدث (أو) نية (أداء
فرض الوضوء) وتدخل
المسنونات في هذا ونحوه
تبعاً كتنبيهه في نية فرض
الطهر مشاعلي أنه ليس
الماراد بالفرض

هنا حقيقة والام بصح
وضوء الصبي اذا نواه بل
فعل طهارة الحدث
المشروطة لغو الصلاة
وشرط الشيء يسمى فرضا
ولا مرد عليه بحقيقة الصبي
فرض الطهر مشلا بل
وجوبها عند اكثر من لان
المراد بالفرض خصوصه
كفي المعادة أو أداء الوضوء
أو فرض الوضوء أو الوضوء
والطهارة ككل وضوء
الثلاثة الاول فان قلت
خروج الخبث بأداء الطهارة
واضح لانه لا يستعمل فيه
وأما اختصاص فرض
الطهارة ومثله الطهارة
الواجبة كافي الانوار بالحدث
تشكل اذ طهارة الخبث
كذلك قاتل الربا بالفرض
والوجوب بانما يشاؤونه
تلك الالهة لانها قد لا تجب
للعقوة ومن ثم اخص
بتلك الطهارة الصلاة على
أنه يطهرها بمحضها لها
ولا يضرب شولها للوضوء
المجدد ولا يضرب شول نية
الوضوء وطهر الخبث
الغير المعقونة واجب
لذاته بدليل الاثم بالتضيغ
به ومن ثم وجب الفور في
أثر التمسك بدم نجس فيه
نية لعدم تعينه للعبادة
فان قلت هي تشمل الغسل
أضافت لا يضرب ما يأتي أنه
يكفي عن الوضوء فليس
باجنسي ومن ثم كتبت في
الغسل أيضا لا سيما ما رفع
الحدث الكافي فيه أيضا
فهو مثله في الاكتماء بها
في البابين في الاربعة لانها

لا غير بصري وسم (قوله حقيقة) أي لا وم الاتيان به معني (قوله اذا نواه) أي أداء فرض الوضوء (قوله
المشروطة) الاولى التذكير كفي عبارة غيره (قوله ولا رد عليه الخ) ما كفيها الا اراد سم أقول كفيته ان
قضية قول الشارح والام بصح الخ عدم بحقيقة الصبي فرض الطهر مشلا لا بنات في فها نظيره وله بل فعل الخ
فيبقى الفرض على حقيقته (قوله كافي المعادة) وادعاه انما يحتدل بتبرعن المعادة سم وان كان يتمه مضرة
عدم التبريز (قوله أو أداء الوضوء) الى قوله فان قلت في النهاية وحاشية شخنا وكذا في المغني الا قوله في الثلاثة
الاول فصرح بعدم كفاية فرض الطهارة ويعلم عدم كفاية أداء الطهارة عنده بالاول (قوله أو فرض
الوضوء) أو الوضوء المفروض أو الواجب ولا بد أن يستحضر ذات الوضوء المرتبة من الاركان وبصدد فعل
ذلك المستحضر كافي انظره في الصلاة نعم لو نوى رفع الحدث كفي وان لم يستحضر ما ذكر تضمنه رفع الحدث
لذلك شخنا (قوله أو الوضوء) وانما كفي بنية الوضوء فقط دون نية الغسل فقط لان الوضوء لا يكون الاعادة
فلا يتعلق أي غيرهما بخلاف الغسل فانه يطلق على غسل النجاسة والنجاسة بغيرهما نية ومعني وشخنا (قوله
في الثلاثة الاول) أي فيجزي أداء فرض الطهارة أو أداء الطهارة أو فرض الطهارة وكذا يجزي الطهارة
للصلاة سم وقوله وكذا يجزي الخ أي كافي يأتي في الشارح أن (قوله خروج الخبث) أي خروج الطهارة
عن الخبث (قوله ومثله الطهارة الواجبة) جزم به النهاية (قوله كذلك) أي كطهارة الحدث في الوجوب
والفرضية فلا يحصل التميز (قوله تلك) أي طهارة الحدث (لا هذه) أي طهارة الخبث (قوله ومن ثم) يعني
من أجل انه يتبادر من الطهارة للصلاة طهارة الحدث (قوله اخص تلك) أي طهارة الحدث (الطهارة
الصلاة) أي غيرهما بما يتوقف على الوضوء كما ذكره في التيسير والمذهب واقفا المصنف عليه في شرحه معني
(قوله على أن يطهرها) أي ربط الطهارة بالصلاة (قوله لمحضها) أي بمحض الطهارة للصلاة طهارة
الحدث وقال البصري أي بنية الطهارة للصلاة الخ اه (قوله شولها) أي الطهارة للصلاة (قوله وطهر
الخبث الخ) مر تبط بقوله لانها قد لا تجب الخ ومن ثم تلك العلة أو بقوله على أن يطهرها الخ وهذا هو
الظاهر من السابق والسابق وعليه قوله واجباته أي لا الصلاة سوى الكردى على الاختلاف الاول فقال
فالمبادر من الربط بالفرض والوجوب به الواجب لعرض وهو ارادة لغو الصلاة لان الوضوء بالفرض
والواجب انما يفيد له لافي الواجب لذاته اه (قوله ومن ثم وجب تعجب الخ) تقرر على الوجوب لذاته
بصري (قوله حينئذ) أي حين تضعفه بذلك الخبث (قوله فان قلت في الخ) أي الطهارة للصلاة وتعلق هذا
السؤال والجواب بنية الطهارة للصلاة دون نية فرض الطهارة يتبين بعد ما عرض الكردى (قوله لما يأتي)
أي في بحث الترتيب (قوله انه) أي الغسل (قوله كفت) أي نية الطهارة للصلاة (قوله فهي) أي الطهارة
للصلاة (مثله) أي رفع الحدث وقوله بها أي الطهارة للصلاة الاولى حذفه وقد ذكر الضمير (قوله في البابين)
أي باب الوضوء باب الغسل (قوله الاربعة) عطف على الثلاثة الاول سم وهي نية الطهارة فقط بصري

الفرض على معني لا بنافي شموله المستنونات من غير اعتبار تبعية ولا تخفي ان المشروطة تنافي ذلك فتأمل
(قوله ولا رد عليه الخ) ما كفيها الا اراد (قوله كافي المعادة) وادعاه انما يحتدل بتبرعن المعادة انتهى (قوله
في الثلاثة الاول) أي لافي الاخير وهو نية الوضوء فيجزي أداء فرض الطهارة أو أداء الطهارة أو فرض الطهارة
وكذا يجزي الطهارة للصلاة لان المتبادر من اضافتها للصلاة طهارة الحدث دون طهارة النفس لعدم اختصاصها
بالصلاة وقد روجها جزءا نية الطهارة للصلاة لشمول الطهارة لرفع الحدث وازالة النجس فقد تضمنت رفع
الحدث وهذا التوجيه ماري نية فرض الطهارة وشمول الطهارة للصلاة لرفع الحدث لا بد على شمول فرض
الطهارة له اذ كل من فرض الطهارة أو الطهارة للصلاة من صيغ العموم وقد صرحوا بانقسام الاضافة
انقسام الام فلا تفاوت بينهما فالفرق بين الطهارة للصلاة وفرض الطهارة وزعم اجزاء الاول دون الثاني نظرا
لوجوبه كذا كونه ممنوع ثم قد يقال قياس ذلك التوجيه اجزاء نية الطهارة سم اه ليس كذلك كما سيأتي (قوله
لا الاربعة) عطف على الثلاثة الاول

تشمل الطهر عن الحدث والحديث من غير معنى قال الرافعي وعدم وجوب التعرض (١٩٥) للفرضية لشعر بان يشتر ان ينبت عنها ليس للفرقة

بل التبريد لان الصبح اعتبار
التعرض للفرضية بنية
العبادات وبه ان سلم والا
فما بأن أن نثبت فرضيات
لا يشترط فيها التعرض
للفرضية ينار عن عيومه
يفض مأمراً أن الكفاية
تنوي وعلم منه أضافاً بنية
فرض الوضوء كالفرض ولو قبل
الوقت للغاؤه ذكر الفرضية
والاصول في وجوب بالنية
الحديث المتفق عليه انما
الاعمال أي انما صححتها
لا يكملها الا انه خلاف الاصل
بالنيتان جمع ينوي هو شرعا
فصل الشيء مقترنا بفعله والا
فهو عز وجل محلها القلب فلا
عبرة بما في السنان نعم يسر
التلفظ بها في سائر الأبواب
خروج من خلاف موجه
والقصد بها غير العبادات
العادوة وغير مراتب العبادات
(ومن دأب حديثه فمستحاضة)
وسلس (كفاية بنية الاستباحة)
وغيرها مما ذكره كمن لم يدم
حدثه ولو ماض الخلف
(زنون) بنية (الرفع) للحدث
أو الطهارة عنه (على
الصحيح فبها) أي في أجزاء
نية نحو الاستباحة وحدها
وعدم أجزاءه فتصو الرفع
وحدها لأن حدثنا لم يرتفع
وقيل لا بد من جمعها لتكون
الاولى لللاحق والمقارن
والثانية السابق وعلى الاصح
يسر الجمع بينهما نحو رجا
من هذا الخلاف وقيل تكفي
نية الرفع لتنبيهها الاستباحة

(قوله قال الرافعي) الى المتن في المغني الاولوه ينضم الى وعلم انما أثبت عليه (قوله هنا) أي في الوضوء (قوله
وبه) أي يقول الرافعي ان الصبح الخ (قوله ان سلم) وان لم يسلم فوجهان الكفاية تنوي ان النية نارة تكون
للتقرب ونارة تكون للتمييز سم (قوله والا الخ) أي وان لم يقصد به التسليم فلا يتم لان ما يأتي الخ (قوله فما
يأتى الخ) الجواب وقائم مقامه (قوله وعلم منه) أي من قول الرافعي عبارة المغني قالوا ناصح الوضوء بنية
فرضه قبل الوقت مع انه لا وضوء عليه ينال على قول الشيخ أي حامداً أن مو جبها الحدث أو بقا ليس المراد هنا
لزوم الاتيان به والامتنع وضوء الصبي بهذه النية قبل المراد فعل طهارة الحدث المشروط لصلاحه فشرط الشيء
يسمى فرضا له واقتصر النهاية على الجواب الثاني وحذف لفظة قال (قوله ولو قبل الوقت) تقدم حمل الفرض
على معنى الشرط فلا اشكال في الصحيح قبل الوقت ولا حاجة للالغاء المذكور سم وبصري (قوله والا اصل)
الى المتن في النهاية (قوله مقترنا بفعله) أي فعل ذلك الشيء فوجب اقترانها بفعل الشيء المنوي الا في الصوم فلا
يجب فيه الاقتران بل لو فرض وأوقع النية في مقارنة الفم لم يصح لوجوب التثبيت في الفرض فهو مستثنى
من وجوب الاقتران وأن الشارع أقام فيه الغرض مقام النية لعسر مراعاة الفجر وهو الصحيح فخصنا عبارة
سم قوله مقترنا بفعله اعتبار الاقتران في مفهوم النية بشكل يتحققها بدونه في الصوم ولا معنى للاستثناء في
أجزاء المفهوم اه (قوله غير العبادات عن العادة) كالجلوس للاعتكاف نارة والاستراحة أخرى أو غير
مراتب العبادات كالصلاة تكون نارة فرضاً أخرى فغلا بنية (قوله وسلس) الى قوله ورد في النهاية والمغني
الاوله كن الى المتن قوله أو الطهارة عنه (قوله وسلس) أي سلس لول أو نحوها بنية فوجب ان كان الانسب
تقدم على قوله وعلى الاصح الخ كما فعله النهاية والمغني الا ان يقال آخره ليرده بما يأتي (قوله عنه) أي عن
الحدث سم (قوله في أجزاءه الاستباحة وحدها الخ) يدل من فهمنا في المتن (قوله لان حدثنا الخ) بنية
للمعروف فقط عبارة انها يتوالت المغني أما الاستغناء عن الاستباحة فبما يقاس على التيمم وأما عدم الاعتناء
برفع الحدث فبما وجدته اه (قوله وقيل لا بد الخ) هو مقابل الصحيح في المسئلة الاولى وقوله الآتي وقيل
تكفي الخ متطابقة في الثانية (قوله كن لم يدم الخ) لا يخفى ما في هذا القياس (قوله ولو ماض الخلف) غاية ما في
المتن (قوله وعلى الاصح) الاولى الصبح على النهاية والاول كالمغني (قوله ليس الجمع الخ) أي تكون بنية
الرفع للحدث السابق ونية الاستباحة ونحوها لللاحق والمقارن (قوله وقيل الخ) عبارة المغني والنهاية والاولى
فان قيل نية الاستباحة وحدها تنفي الرفع كنية رفع الحدث فالغرض يحصل ما وجدناه واجب بان الغرض
الخروج من الخلاف وهو انما يحصل بما يؤدي الى المعنى مطابقة التزاما وذلك انما يحصل بجمع النيتين اه
(قوله ورد الخ) فيه انه لا وجه لهذا المنع لظهور أن رفع الحدث يستلزم باجتهاد الصلاة فالضمن صحيح وقوله
كان لا زام بعيدا فيه نظرا لان اللازم البعيد ما كثر وسائطه وهذا ما لا واسطة هنا أصلاً لانه اذا
تحقق الرفع تحققت باجتهاد الصلاة سم على اه ع (قوله وحكمه في الخ) لعل في البراءة قلبا والاصل
(قوله وبه ان سلم) وان لم يسلم فوجهه أن الكفاية تنوي ان النية نارة تكون للتحريز ونارة تكون للتمييز
(قوله ولو قبل الوقت) تقدم حمل الفرض على معنى الشرط فلا اشكال في الصحيح قبل الوقت ولا حاجة
للالغاء المذكور (قوله مقترنا بفعله) اعتبار الاقتران في مفهوم النية بشكل يتحققها بدونه في الصوم
ولا معنى للاستثناء في أجزاء المفهوم (قوله للحدث) ضبب بمتنوه عن (قوله ليس الجمع بينهما نحو رجا
من هذا الخلاف) قال في شرح الروض لتكون نية الرفع للحدث السابق ونية الاستباحة ونحوها لللاحق
قال فان قلت نية الاستباحة ونحوها تنفي الرفع كنية رفع الحدث فالغرض يحصل ما وجدناه قلت لا ذا
الغرض الخروج من الخلاف وهو انما يحصل بما يؤدي الى المعنى مطابقة التزاما وذلك انما يحصل بجمع النيتين انتهى
(قوله ورد بجمع الخ) فيه انه لا وجه لهذا المنع لظهور أن رفع الحدث يستلزم باجتهاد الصلاة فالضمن صحيح
لا يقال قدر ارتفاع الحدث ولا يتابع الصلاة وجود ما ع آخولانه لو التفت لهذا لم يعم هذه النية من التسليم فتأمل اه
(قوله كان لا زام بعيدا) فيه نظرا لان اللازم البعيد ما كثر وسائطه وهذا ما لا واسطة هنا أصلاً
وردمع علمه انه لو سلم كان لا زام بعيدا وهو لا يكتفي به في النيات وحكمه في نية ما يستبحر من التيمم ويأتي أجزاءه لرفع الحدث أن أراد

وحكى كنهه فيها يستجبه عبادة النهاية والمغنى وحكى كنهه دائماً الحديث فيه استيعب من الصلوات حكم المقيم حرفاً بحرف فان نوى استباحة فرض استباحه الاثلا قال عرش قوله هر حرفا بحرف هذا اذ نوى الاستباحة فلونوى الوضوء أو فرض الوضوء أو اداعا لوضوء هل يستجيب الفرض والنقل أو النقل أوجب عنه الشهاب الرمي بأنه يستجيب النقل لا الفرض تزيلا على أقل درجات ما يقصده غالباً أقول وقد يفرق بينهما بان الصلاة مشتركة بين الفرض والنقل قصد فاعلى احدهما كصدفها على الآخر جعلت على أقل الدرجات بخلاف الوضوء أوما في معناه فان المقصود منه رفع المانع مطلقا فعمل به وكان ينسب كنية استباحة النقل والفرض معا وقد يجعل العدول اليه دون نية الاستباحة فربما عليه (قوله) وبه يدفع (الح) أى بقوله فكذا هنا (قوله) هذا المسمى (أى) رفع الحكم (قوله) عام (أى) وهو المتبادر بحجري (قوله) حتى نية الرفع أو الاستباحة) المعتد عند شيخنا الشهاب الرمي انه لا يكتفى بالمجدد نية الرفع أو الاستباحة قسم واعدها انها يقول المغنى وشيخنا ايضا زاد الادل ومثل ما ذكرنا فى امتناع نية الرفع أو الاستباحة والطهارة عن الحدث وضوء الجنب اذا تجردت جنباً بقاءه عن الوضوء على استحبابه الوضوء من أكل أو نوم ونحوه كما فى به الوالد رحمه الله تعالى اه زيادة من عرش (قوله) وهو قريب وفي الاعراب الذى يقع فيه بالذرة التحديد انه تكفيه نية الوضوء له ونحوه دون نية الرفع والاستباحة وان قلنا فى الثاني قلها أى الوضوء المجدد بالاكتماء احدهما فى ان القصد تمسكاً بالاول لانه المقصود دون الثاني بخلافه هنا كبرى (قوله) خارج عن القواعد وايضاً الصلاة اختلف فيها هل فرضه الاول أم الثانية ولم يقل أحدفى الوضوء عندك فاقرها بغير تمنى (قوله) كيف (الح) قد ينظر في هذا الدليل بأنه لو تم توقف صحة التحديد بالنسبة الى حصول نية الرفع فى الاول فى الثاني وليس كذلك (قوله) يؤخذ منه (أى) من قوله كان معبد الصلاة (الح) (قوله) ان اطلاق (الح) أى بدون ملاحظة شيء من الحقيقة والصورة ونحوها قول المتن (ومن نوى) أى وضوءه نية (قوله) أو تنطقا (أى) قول المتن أوما ينبى النهاية والمغنى الا قوله والاوجه الى خروج قول المتن (مع نية معتبرة) أى مستحضرا عند نية التبريد ونحوه نية الوضوء معنى ونهاية (قوله) الحصول (الح) أى كالمونى الصلاة ودفع الغريم فانها تصح لان دفع الغريم حاصل وان لم ينو مغنى وشيخنا (قوله) فلا تفسر (الح) أى بين فرق بغيره ما معنى (قوله) لكن من حيث (الح) استدراك على قوله أى لم يضر (الح) (قوله) والاوجه (الح) والمعتد كقوله الغزالي اعتبار الباعث فان كان الاغاب باعث الاشارة أو ثبوت الاى بان كان الاغاب باعث النساء أو استواء فلا نية بوضوئنا وظاهر المغنى اعتماده أيضاً (قوله) معامد الرأى) وأما الرأى فيسقط الثواب مطلقاً كما بأتى فى باب صلاة النفل وقوله ونحوه أى كالجذب وقوله مساوياً (الح) تفصل لمعاد (الح) كبرى والاولى للغير (قوله) مع (قوله) أى الى آخره (طرحها) أى نية التبريد ونحوه معنى (قوله) فتبطلها (الح) ولا يشط نية الاعتراف حكم النية السابقة وان

لا به الا تحقق الرفع وتحقق باحة الصلاة فتأمل (قوله) حتى نية الرفع أو الاستباحة) المعتد عند شيخنا الشهاب الرمي انه لا يكتفى بالمجدد نية الرفع أو الاستباحة (قوله) وزعم ان ذلك فى المعاد خارج عن القواعد وايضاً فقد قيل ان الفرض احدهما لا يعينها (قوله) كيف (الح) قد ينظر في هذا الدليل بأنه لو تم توقف صحة التحديد أو تسببه بتجديداً على حصول نية الرفع فى الاول فى الثاني وليس كذلك (قوله) ومن نوى تبرداً مع نية معتبرة (قوله) (الصحيح) * (فرع) * لو أدخل بده الماء القليل بعد غسل الوجه قصد رفع الحدث ونية الاعتراف فهل يغلب فيه نية رفع الحدث فيرفع حديثه أو نية الاعتراف فلا يرفع غير نظر ولا يعد عدم الاعتراف نية الاعتراف معارضاً لنية رفع الحدث ومنافياً لها فلم يؤثر وقد يغلب نية رفع الحدث ونية الاعتراف فى تعارضاً فاقسما وتبقى نية السابقة عند غسل الوجه سالمة عن المعارض فيرفع حديثه بغيره شهاور بدعى هذا ان نية الاعتراف معارضة لنية السابقة أيضاً لهذا الخلط من مقارنة تترفع الحدث منعت رفع حديثه مع سبق نية السابقة فليست (قوله) مساوياً أو (الح) فى شرح هر والمعتد كقوله الغزالي اعتبار الباعث فان كان الاغاب باعث الاشارة أو ثبوت الاى بان كان الاغاب باعث النساء أو استواء فلا نية بوضوئنا وظاهر المغنى اعتماده أيضاً (قوله) معامد الرأى) وأما الرأى فيسقط الثواب مطلقاً كما بأتى فى باب صلاة النفل وقوله ونحوه أى كالجذب وقوله مساوياً (الح) تفصل لمعاد (الح) كبرى والاولى للغير (قوله) مع (قوله) أى الى آخره (طرحها) أى نية التبريد ونحوه معنى (قوله) فتبطلها (الح) ولا يشط نية الاعتراف حكم النية السابقة وان

فكذا هنا وبه يدفع زعم أن تفسير رفع الحدث برفع حكمه فى أى يلزمه جهة السلسله بهذا المعنى ووجه اندفاعه ان رفع حكمه عام وهو مختص بالسلم وخاص وهو الجائر للسلسله ومجدد الوضوء لا تفصل له سنة التحديد لا ينسب محامرحى نية الرفع أو الاستباحة على ما قاله ابن العماد وهو قريب ان أراد صوتهما كأن بعد الصلاة بنوى بها الفرض وزعم ان ذلك فى المعادة خارج عن القواعد ممنوع كفى والشئ لا يسمى تحديداً ومعاد الان أعيد بصحته الاول يؤخذ منه أن الاطلاق هنا كاف كفو ثم فلا تشرط ارادة الصورة بل ان لا يراد الحقيقة اكتماء بانصراف المدلوله الشرعى هنامن الصورة بقرينة التحديد هنا كالأعادة (قوله) فوى (تبرداً) أو تنطقا (مع نية معتبرة) (الح) (جاءه) ذلك أى لم يضره فى نية المعتد (فى الصحيح) الحصول وان لم ينو فلا تضره فيه لكن من حيث الاختلاف من حيث الثواب ومن ثم اختلفوا فى حصوله والاوجه كما بينته بإدلة الواضحى حاشية الأضاح وغيره ان قصد العبادة يثاب عليه بقدره وان انضم له غيره معامد الرأى ونحوه مساوياً أو (الح) وخروج طرورها بعد النية المعتبرة فيبطلها ما يمكن

عزيت لانها المصلحة الطهارة لمصونها ما عاين الاستعمال شرحنا افضل قال سم وقضية التعليل بمصلحة
الطهارة ان نية الاعتراف حيث لا يحتاج اليها مع الغفلة عن النية تقطعها وليس بعدا سم عبارة النهاية توهل
نية الاعتراف كنية التبردي كونها تقطع حكم ما قبلها أولا والمفتد كبر حجة البلقيني عدم قطعها لكونها
لمصلحة الطهارة اذ تصور ما عاين الاستعمال لا سيما بنية الاعتراف مستلزمة تذكر نية رفع الحدث عند
وجودها بخلاف نية التظرف اه قال عرش قوله مر ونية الاعتراف مستلزمة الخ قال سم على عرش لعله
باعتبار الغالب والافيهن ان يقصد انواع الماء لئلا يتطهر به خارج الاناء من غير ان يلاحظ نية السابقة ولا انه
طهر وجهه ولا اراد تطهيره بخصوص يده هذا الماء الذي أخرجه فقد تصور نية الاعتراف مع الغفلة عن
النية انتهى وقد منع ان تكون هذه نية الاعتراف اذ حقيقتها الشرعية انواع الماء خارج الاناء بقصد التطهير
لمباقي من اعضائه كذا ذكره في الإيعاب وعليه فهي مستلزمة لها اذا غلبا اه (قوله فحيا إعادة الخ)
أي دون استئناف طهارته نهيا بمعنى (قوله بشيخ رفع الحدث) أي ونحوه والباء متعلق بالاعادة قول المتن
(أوما يندبه وضوء الخ) قال المحلى أي نوى وضوء لقراءة القرآن ونحوها انتهى اه سم وباقى في الشرح
ما يفصله (قوله وأعلم عرش) أي وحمل كسبه وسامع حديث وقت واستغرق تحلل وخوف نهاية قال عرش
قوله مر وسامع حديث هو وان كان الوضوء سنة القرآن لكنه لا يوجب مجرد القراءة والسماع للحديث
بل لابد في حصول ذلك من قصد حفظ الألفاظ وتعلم أحكامه على ما نقله ابن العماد عن الشيخ أبي إسحق ورد
به على من قال بحصول التواب لمعلقا بأنه لا يطالع على كلام الشيخ أبي إسحق وفي فتاوى ابن حجر بعد نقله كلام
ابن العماد واستفادها على كلام الشيخ أبي إسحق ما نصه واقتناء بعضهم يحصل التواب لمعلقا وهو الوجه
عندي لان سماعه لا يتحقق فائدة ولولم تكن الا بعد تركه على الله عليه وسلم على القارئ لكان ذلك كافيا
انتهى وما استوجهه في واقعة ظاهر اطلاق الشرح مر وله وجه وجبه اه (قوله وبعد تلفظ الخ) أي
سبقت منه (قوله كتحوا أرض الخ) أي كس نحو أرض الخ (قوله ونحو قصد) كالجلمة عرش (قوله فلا
يجوز) الى قوله نعم في النهاية والمغني (قوله لانه) أي ما يندبه وضوء ما نزع أي الحدث (قوله الان قصد
التعلق الخ) بان قصد الاناء باقى الوضوء الا لاجل قراءة القرآن ولا يقال ان نية الوضوء كافية لرفع الحدث لانه
هنا علقها على ان يتوقف على وضوء مر اه يعبرى وفى عرش بعد ذكره كلام الشارح واقراره ما نصه قال سم
على المنهج وينتد النظر في حال الاطلاق والحقه الاول أي التعليق أقرب وفيه نظر انتهى ولعله وجه النظر لانه
اذا قال نوى الوضوء على ما يقتضيه لفظه هو رفع المنع من الصلاة ونحوها فذكر القراءة طرئ بعده
وهو لا يضر والتعلق انما يوجب حث قالن قصد اللفظ ويمكن الجواب بان المقصود من النية الجزم بالاستباحة
فذكر ما هو مباح بعد ما نخلل بالجزم بما فاسده ما لو قال نوى الوضوء ان شاء الله وأطلق اه عبارة البصري
يشي أن يلحق الاطلاق بالتعلق نظرا ما مر من تعقل التعليق فيما نحن فيه لا يتصور فيه خفاء الا أن اوابه
بجرد الارتباط بينهما كون لا لاجلها اه (قوله أولا) أي قبل الاعتراف من ذكر الوضوء (قوله فلا يبطها ما وقع
بعد) فيه نظر لانه نية القراءة بعد بقصد تعليق الوضوء بها يتضمن قطع النية بمجر نية القراءة بدون قصد

لا تتقطع حكم النية السابقة اذ عزت كبر حجة الجلال البلقيني لانها المصلحة الطهارة اذ تصور ما عاين
الاستعمال وان لم يرد ان على حمل واحد بخلاف نية التبريد فانما يغسل الاعضاء نية قوت ردفه وغسل
الاعضاء لرفع الحدث على حمل واحد بخلاف النسيان ولان نية الاعتراف مستلزمة لذكر نية رفع الحدث عند
وجودها انتهى وقوله مستلزمة الخ لعله باعتبار الغالب والافيهن ان يقصد انواع الماء لئلا يتطهر به خارج
الاناء من غير ان يلاحظ نية السابقة ولا انه طهر وجهه ولا اراد تطهيره بخصوص يده هذا الماء الذي أخرجه
قد تصور نية الاعتراف مع الغفلة عن النية وقضية التعليل بمصلحة الطهارة ان نية الاعتراف حيث لا يحتاج
اليها مع الغفلة عن النية تقطعها وليس بعدا فليتأمل (قوله وأما يندبه وضوء) قال المحلى أي ان نوى

ذا ذكر الماهات لم يحتج بعد
قاطعة فيها فحيا إعادة ما غسله
للتبريد بنية رفع الحدث
كأبى المجموع وغيره (أو)
نوى استباحة (أما يندبه)
وضوء كقراءة لقرآن أو
حديث أو علم شرعي أو آلة
له وكدرس أو كلمة شئ من
ذلك وكمدخول مسجد
وزيارة قبر وبعد تلفظ
بعصية وألقى به فعلها
ونغضب وحمل متبوعه
كخو أرض أو مودى
ونحوه فقصو طفر وكل
ما قبل انه ناقض وغير ذلك
مما استوعبته في شرح
العباب (فلا يجوز له ذلك)
أي لا يكفيه في رفع الحدث
(في الأصح) لانه جائز معه
فلا يتضمن قصده قصد رفع
الحدث نعم ان نوى الوضوء
للقراءة لم يبطل الا ان قصد
التعلق بها أولا بخلاف
ما لو لم يقصد الا بعد ذكره
الوضوء مثل الصلاة النية
حينئذ فلا يبطها ما وقع بعد

تدليها بالوضوء لا اشكال فيه سم **(قوله أو القراءة الخ)** عبارة العباد فرغ من الوضوء الثلاث فان لم
 يصح للصلاة فيجمل صحتها كإكمالها انتهى اه سم **(قوله مع)** خلافا للنهاية **(قوله)** كإتمامه الغالب أى
 يعمل لا بعد إخراجها من الموضع الذى أخرج فيه بقراءة ركعة عش **(قوله)** واعتراض بان الوضوء الخ ويعترض
 أيضا بان نية المذكور أو لا في مسئلة الزكاة معجزة في نفسها بخلاف مسئلتنا سم أى فان القراءة غير
 معتد بشئ على كل حال عش **(قوله)** بأن كونها أى العبادة البدنية التى هى الوضوء **(قوله)** أما ما لا يندب
 الى المنزى فى النهاية والمعنى **(قوله)** بالوضوء لا يندب أى يفتى أو مسح قبله أو كان بوجه مجبره فكيف فى قرن النية بالوضوء
 مسح قبل غسل صحيح الوجه تعبيرهم بالغسل حوى على الغالب سم ويأتى عن شرح العباد ما وافقه
(قوله) ومنه الخ عبارة عش فرغ يفتى جواز اقتران النية بغسل شعر الوجه قبل غسل بشرته لأن غسله
 أصل لا يدل بوجاهة فاعلم وعليه فلو قطع الشعر قبل غسل الوجه لا يحتاج لتجديد النية أخذ من العلم المذكور اه
(قوله) ومظاهر كلامهم الخ عبارة عش فرغ قال هر ولا يكتفى فى قرن النية بما يجب غسله ز يادة على غسل
 الوجه يتم غسله اذا بداهه التحضيرة بخلاف ما يفتى بالشرع فى الصبي والحوار عن حدها الآن يوجد
 ما يخالفه أى قوله ولو اخرج الخ سم على المنهج ومثل الشعر باطن الحية الكشافة فكيف فى قرن النية غسله
 وان لم يجب بجزء بجميع ذلك الجبرى ثم خلافا لما فى حاشية القليوبى من أنه لا يكتفى فى قرن النية باطن الشعر
 الكشف اه ووافق شيخنا القليوبى بعبارته ومما يعتد بقرن النية بما يجب غسله من شعوره ولو الشعر
 المسترسل لا ما يندب غسله كباطن الحية كشافة ولو قص الشعر الذى نوى معمله يجب النية عند الشعر الباقي
 أو غير من باقى أجزاء الوجه اه **(قوله)** ليس كالحوار أى فيجوز الاقتران بذلك **(قوله)** بخلاف ذلك أى
 الحوار **(قوله)** وذلك الى التنبيه فى النهاية والمعنى **(قوله)** لم يعتد بعباده عبادة شرع المنهج والمعنى وشئنا
 فوجب قرنهما بالاول لم يعتد به أى لا يعتد بما يجبرى **(قوله)** بانه أى أثناء غسل الوجه معنى **(قوله)**
 كفى أى القرن والاولى كفى بالتأنيث كفى المعنى ثم قالو يفهم منه انه لا يجب استحباب الشعر الى آخر
 الوضوء لكن محله فى الاستصحاب المذكور وأما الحكمى وهو أن لا ينوى قطعه ولا يأتى بانه كإزالة فواجب
 كإتمامه اه **(قوله)** ولا يجبره قال فى شرح العباد ومحل حديث لا يجبر قولنا أى أنه لا ضرورة فواجب
 بالماله لأنه بدل عن غسل ما احتجنا على ما يأتى بيانه فى التيمم اه كردى **(قوله)** فالرجل فلو تمت العلة تجزى
 أعضائه كفى بتمام واحد وان لم يكن هناك جبره فان كل هناك جبره صلى كفاد الطهور من وجب عليه
 الاعادة عش اه يجبرى **(قوله)** ولا يكتفى بنية التيمم الخ سند كرى باب التيمم عن شرح العباد ما نصه قال
 الاسنوى لو كانت يده عليه فان نوى عند غسل وجهه وفرغ الحد احتاج لنية أخرى عند التيمم لأنه لم يندرج
 فى النية الاولى أوثنية الاستباحة فلا وان عمت الجراحة وجهه لم ينجح عند غسل غيره لنية أخرى غير نية التيمم
 انتهى وقوله أوثنية الاستباحة فلا كقوله لم ينجح الخ قياسها على الاستباحة بنية الاستباحة فى التيمم عن الشئ عند
 أول مغسول من ايدها بخلاف قوله ولا يكتفى بنية التيمم لاستقلاله بنية الوضوء اذا كانت نية الاستباحة
 عن نية التيمم ليد سم على حج أقول ولا قرب ما لا حج فى شرح المنهاج لما على به من أن كل طهارة مستقلة
 يشترط أتمة كل منسألا لا يشترط للأخرى وترتب تسليم الأحكام لا يترتب على غيره عش وقول
 الوضوء قراءة القرآن ونحوها انتهى **(قوله)** فلا يسلطها ما وقع بعد فيه نظر لان نية القراءة بعد قصد
 تعليق الوضوء بها تتضمن قطع النية تم بجزئية القراءة بدون قصد تعليقها بالوضوء لا اشكال فيه **(قوله)**
 أو القراءة ان كفى الخ عبارة العباد فرغ من الوضوء الثلاث فان لم يصح للصلاة فيجمل صحتها كإكمالها انتهى
 انتهى **(قوله)** واعتراض الخ يعترض أيضا بان نية المذكور أو لا في مسئلة الزكاة معجزة في نفسها بخلاف
 مسئلتنا **(قوله)** بالوضوء لا يندب أى يفتى أو مسح قبله أو كان بوجه مجبره فكيف فى قرن النية بالوضوء مسح قبل
 غسل صحيح الوجه تعبيرهم بالغسل حوى على الغالب **(قوله)** ومن مجاور الخ والوجه فيه الوضوء قبل

أو القراءة ان كفى ولا
 فالصلاة مع على ما مال اليه
 فى البحر كالوضوء كإتمامه
 الغائبان بقى والا فالحاضر
 واعتراض بان الوضوء
 عبادة بدنية وهى أضيق
 لعدم قبولها للنية بخلاف
 المالية وقد يجب بان كونها
 وسيلة أضعفها فلم يبعد
 إلحاقها بالمالية أما لا يندب
 له وضوء كعبادة وزارة
 نحو والد وقادم وتضييع
 جنازة خروج اسفر وعقد
 نكاح وصوم ونحوه ليس فلا
 تكتفى بنية حرما (ويجب
 قرنهما) أى التنبيه (بالوضوء
 مغسول من الوجه) ومنه
 ما يجب غسله من نحو الحية
 قال بعضهم ومن مجاوره من
 نحو الرأس ومظاهر كلامهم
 يخالفه ونظروا أن ما يجب
 غسله من الأنف والآتى
 ليس كالحوار ولأن هذا يدل
 عن جزء من الوجه فأعطى
 حكمه بخلاف ذلك وذلك
 لبعث جميعا به فلو قرنهما
 بالثانية كفى وجوب اعادة
 غسل ما سبقه الوضوء عند لغوا
 فتدبره عن النية المقومته
 * (تنبيه) الوجه فيه سقيا
 بمسح وجهه فقط لعله ولا
 جبره فوجب قرنهما بالوضوء
 مغسول من البدن فان سقطتا
 أيضا فالرأس قال رجل

سم وقاسهما الاستفحاء الخ أقول بل هو صريحهما (قوله بنية التيمم) أي بدل غسل الوجه مثلاً (قوله في محله) أي محل النية وهو الوجه قول المتن (بسنه قبله) يخرج به الاستحباب فلا يكفي قرنها قطعاً عن شيء ومغنى (قوله لها) الخ قوله لا تواردهما في النهاية والمغنى (قوله من جلته) أي الوضوء والاصح المنع إذا المقصود من العبادة تركها والسنن توابع نهائية ومغنى (قوله ومحلها الخ) عبارة والمغنى والنهاية ويجعل الخلاف إذا عرفت قبل غسل الوجه فان بقيت إلى غسله كفي بل هو أفضل للشباب على السنن السابقة لأنها أدخلت عن النية لم يحصل له نوبها له وعبارة شتخناو يدل بأن ينوي سنن الوضوء عند غسل الكفين يحصل له نوب السنن التي قبل غسل الوجهين كغسل الكفين والمضغضوة والاستنشاق فان لم ينو هذه النية لم يحصل له نوبها وهو قوله فان لم ينو هذه النية قد يخالفها من غير النهاية والمغنى الآن يريد بذلك لا أصالة ولا تبعية قال غ عن قوله ولا نوبها الخ قضية هذا التعديل سقوط الطلب بفعل السنن المتقدمة بدون النية لكن لا نوبها لكن نقل شتخناو الشورى عن مختصر الكفاية لأن التقيد بالسنن لا يحصل بدون النية فلا يسقط الطلب بالغسل المجردها (قوله نعم الخ) عبارة النهاية ولو اقترنت النية بالمضغضوة أو الاستنشاق وانغسل معهما عن الوجه أجزاء أو عن بيت نية بعد مسواة كان بنية الوجه هو واضح أم لا لوجود غسل جزء من الوجه معتبراً بالنية غير أنه يجب عليه إعادة ذلك الجزء مع الوجه كافي في روضه لوجود الصارف ولا تحسبه المضغضوة والاستنشاق في الحالة الأولى أي في إذا كان بنية الوجه لعدم تقههما على غسل الوجه كما قاله محلي في المضغضوة جزء في العباب والحالة الثانية كالأولى كاهو ظاهر وعليه لا يجب استحباب السنن ذكر إلى تمامه اه وفي الآتي والمغنى نحوها الأقوله والحالة الثانية كالأولى وقوله والحالة الثانية كالأولى كاهو ظاهر محلي تأمل بالنسبة لقصد المضغضوة أو الاستنشاق فقط بصري ووافي شتخناو الجبري النهاية فقال ما نصه ولا يكفي بقرن النية ما قبل الوجه من غسل الكفين أو المضغضوة أو الاستنشاق إن لم يغسل معهما جزء من الوجه كعمرة الشفتين والاكتفه مطلقاً فإنه نوب السنن مطلقاً وانغسل في وجوب إعادة غسل ذلك الجزء فان قصد غسله عن الوجه فقط لم يجب إعادة نوبه والأبأن قصد السنن فقط أو قصد هاون غسل الوجه أو أطلق وجبت إعادة هذا هو المعتمد وقيل لا يصيد إلا أن قصد السنن فقط لأن قصد الوجه فقط أو قصد السنن أو أطلق فان قصد تحصيل الشواب حيث أدخل الماء بانبي بشتخناو الأحسن أن ينوي أولاً السنن فقط كان يقول نوب سنن الوضوء ينوي عند أول غسل الوجه النية المعبرة والحاصل أن الكلام في ثلاث مقامات الأولى في الاكتفاء بالنية الثانية في نوات نوب السنن الثالثة في وجوب إعادة غسل ذلك الجزء فتأمل اه (قوله أن نوى غير الوجه كالمضغضوة الخ) أي نوى بالفعل الذي أتى به مقر وبانية الوضوء غير الوجه بان نوى الوضوء عند ادخال الماء الفم لكنه نوى بادخاله المضغضوة فأنغسل منه شيء من الشفتين غير الوجه أيست هي النية المعتد بها لاقرانها بالشفة كما قد ينوهم والام بعد بهال هي أي بغير الوجه قصد المضغضوة بالفعل الذي أتى به وأما تلك أي النية المعتد بها فغيرها كما تقرر وهكذا يظهر في تقرير ذلك وعبارة تشرح المنهج ثم إن انفصل معه أي ما قبل الوجه بعض الوجه كشي لكن إن لم يقصد به الوجه وجب أعادته سم (قوله غير الوجه) أي وحده بان نوى غير الوجه فقط أو نواها أو أطلق قالو (قوله صار قالها) أي النية لأنه أي انفصال جزء من الوجه كردي (قوله بل لا انفصال)

ولا يكفي بنية التيمم لاستقلاله
كلا تكفي بنية الوضوء في
محلهما عن التيمم نحو اليد
كاهو ظاهر (وقيل يكفي)
قرنها (بسنه قبله) لأن من
جلته ومحلها إن لم يغسل
شي من الوجه والاكتفت
قطعا لاقرانها بالواجب
حيث نذر أن نوى غير الوجه
كالمضغضوة عند انفصال
جزء الشفة كان ذلك صاروا
عن وقوع الغسل عن
الفرض لأن الاعتداد
بالنية لأن قصد المضغضوة
مع وجود انفصال جزء من
الوجه لا يصلح صار قالها لأنه
من ما صدقات المنوي بها
بل للانفصال عن الوجه

الوجه سقوط غسل ما يجاوره لأنه إنما كان لأجل تحقق غسله (قوله ولا يكفي بنية التيمم) سألنا إننا نقل في باب التيمم باز أقوله ولو نوى فرض التيمم لم يكفي في الاصح عن شرح العباب ما نصه قال الأسوي لو كانت يده عليه فان نوى عند غسل وجهه رفع الحدث احتياجاً لنية أخرى عند التيمم لأنه لم يندرج في النية الأولى أو نية الاستباحة فلا وان عمت الجراحت وجهه لم يمتنع عند غسل غيره لنية أخرى غير نية التيمم انتهى وقوله أو نية الاستباحة فلا كقوله لم يمتنع الخ فياسهما الاكتفاء بنية الاستباحة في التيمم عن النية عند أوله لغسل من اليدنا خلاف قوله ولا يكفي بنية التيمم لاستقلاله ونية الوضوء إذا كانت نية الاستباحة عن نية التيمم البلد (قوله إن نوى غير الوجه كالمضغضوة) أي نوى بالفعل الذي أتى به مقر وبانية الوضوء غير الوجه بان نوى

أى اعتداده وقوله عن الوجه متعلق بهذا المضاف المقدر **(قوله)** لتواردهما على محل واحد المتبادر رجوع هذا الضمير المثنى لقصد المضمضة أو للمضمضة وانفسال الجزء المذكور وحديثه دعوى تواردهما على محل واحد لأن كلا من القصد والمضمضة داخل القم وانفسال الجزء المذكور محله خارج فان أراد المجل جله الوجه فهذا لا يؤتمع اختلاف محلها منه **(فرع)** حيث أجزأت النية فانت المضمضة سم ويمكن أن يقال أراد الضمير اعتداد الانفسال كإصرح به كلام الشارع وبعد قصد المضمضة المتقضى لعدم اعتداد الانفسال سواء قصد المضمضة فقط وهو ظاهر أو مع الوجه كما مر عن شيخنا ولقول عس اذا جمع بين نية من فرض وسنة مقصودة بطريق لا يقاس فيها اذا قصد المضمضة والوجه وجوب غسل ذلك الجزء مع الوجه نائبا وعدم الاعتداد بما فعله أولا **اه** وأن المراد بالجل الانفسال نفسه قول المثنى **(وله)** أى المتوضئ ولو دأب الحدث وان لم يجز له تفرق أفعاله بجري **(قوله)** لا غيرهما خلافا لظاهر إطلاق المنهج والنهاية والغنى وصرح بحسب الزايد وعس والتجيزى عبارة الأخير بن قوله تفرقها أى النية أى بسائر صورها المتقدمة أخذنا من إطلاقه وهو ظاهر خلافا لـ **ج** **اه** **(قوله)** لعدم تصور **الح** قد يمنع بل ينبغي أنه لو نوى عند كل عضو غسله عن الوضوء أو لأجل استحبابه الصلاة أو نحو ذلك صح وكان من تفرق النية فلتأمل سم على **ج** **اه** عس **(قوله)** كان ينوى إلى قوله وظاهره فى النهاية **(قوله)** عند غسل الوجه **الح** وكيفية تفرق النية عند المسنون كان يقول لو لم يمسح الأذنين من سنة الوضوء سم وقائدة التفرق لعدم استعمال الماء بادخال الدين غير نية لا عتراض قبل ينزف حشا يورى **اه** بجري **(قوله)** عن **الح** قد فعله لم يقبله لم يكن من التفرق لشمول النية بالعدم بجري وبأنى عن النهاية مثله **(قوله)** وهكذا ولا فرق فى جواز تفرقها بين أن يضم إليها نحو نية تبرؤ ولا نهاية **(قوله)** هاتين الصورتين أى المذكورتين بقوله عنه وأوعنه لاعتباره **(قوله)** عند كل عضو **الح** والأوجه أنه لو نوى عند غسل وجهه ورفع الحدث عنه وعند غسل الدين ورفع الحدث ولم يقل عنهما كقائه ذلك لم يخف النية عند مسحه رأسه وغسل رجليه أذنيه عنده الآن كنيته عند وجهه بنى أى كإلوانى رفع الحدث عند وجهه وأطلق فأنها متعلق بالجميع عس **(قوله)** لم تشمله لنيته قبله بخلاف ما لو شمله كان أطلق عند غسل الدين ينزف الحدث فلا يحتاج لتجديدها لما بعدها **(فرع)** * اختلف فيما لو نوى عند كل عضو رفع الحدث وأطلق فهل يصح ويكون كل نية وكدة لما قبلها أولا يصح لأن كل نية تقطع النية السابقة عليها كالو نوى الصلاة فى أثناءها فانه يكون قاطعا لنهايتها وقد يغيب الأول ويرفع بان الصلاة أضيق سم وعس زاد الغنى بعدد كرموافقه عن ابن شهتمانصه وهذا حسن لكنه ليس من التفرق لأن النية الأولى حصلت من المقصود لجميع الأعضاء **(قوله)** ولو أبطله إلى قوله

لتواردهما على محل واحد
مع تناقهما فافهم هذا
الذى ذكره أنه لا منافاة
بين أجزاء النية وعدم
الاعتداد بالمتنوع عن
الوجه لاختلاف محظهما
فأمله لتعلم به اندفاع ما طال
به جمع هذا **(وله)** تفرقها
أى تنزف الحدث والطهارة
عنه لا غيرهما لعدم تصور
فيه **(على أعضائه)** أى
الوضوء كان ينوى عند
غسل الوجه رفع الحدث
عنه وأوعنه لاعتباره
وهكذا **(فى الأصح)** كما
يجوز تفرق أفعال الوضوء
وفى كل من هاتين الصورتين
يحتاج لتجديدها عند كل
عضو لم تشمله نية متاقبله
لو أبطله أو نحو الصلاة
الائتاء

الوضوء عند ادخال الماء القم لكنه نوى بادخاله المضمضة فانفسل منه شئ من الشفقة فغير الوجه ليست هى النية المتعبد بها لاعتراضها بالشفقة كإحدى نوى وهم بالالم بتعبد بها بل هى قصد المضمضة بالفعل الذى أتى به وأما تلك فغيرها كما قرر وهكذا يظهر فى تفرق ذلك وعبارته شرح المنهج نعم انفسل معه أى ما قبل الوجه بعض الوجه كفى لكن أن لم يقصد به الوجه وجب عاذه **(قوله)** لتواردهما على محل واحد المتبادر رجوع هذا الضمير المثنى لقصد المضمضة أو للمضمضة وانفسال الجزء المذكور وحديثه دعوى تواردهما على محل واحد لأن كلا من القصد والمضمضة داخل القم وانفسال الجزء المذكور محله خارج فان أراد المجل جله الوجه فهذا لا يؤتمع اختلاف محلها منه **(فرع)** * حيث أجزأت النية فانت المضمضة **(قوله)** لعدم تصور رديه قد يمنع بل ينبغي أنه لو نوى عند كل عضو غسله عن الوضوء أو لأجل استحبابه الصلاة أو نحو ذلك صح وكان من تفرق النية فلتأمل **(قوله)** عند كل عضو لم تشمله لنيته قبله بخلاف ما لو شمله كان أطلق عند غسل الدين ينزف الحدث فلا يحتاج لتجديدها لما بعدها **(فرع)** * اختلف فيما لو نوى عند كل عضو رفع الحدث وأطلق فهل يصح ويكون كل نية وكدة لما قبلها أولا يصح لأن كل نية تقطع النية السابقة عليها كالو نوى الصلاة فى أثناءها فانه يكون قاطعا لنهايتها وقد يغيب الأول ويرفع بان الصلاة أضيق بدليل أنه لا يصح تفرق

أُتِيَ عَلَى ماضِي أَنْ كَانَ

لَعْدِرُ وَالْأَفْكَالُ وَظَاهِرُ أَنْ
خِلَافَ التَّفْرِيقِ بِأَنِّي فِي
الْغُسْلِ وَقَدْ شَكَلَ مَا هُنَا
بِالطَّوِافِ فَالْإِيجُوزُ تَفْرِيقُ
النِّبَةِ مَعَ جَوَازِ تَفْرِيقِ
كَالْوَضُوءِ وَقَوْلُ الزُّرْكَشِيِّ
بِجَوَازِ التَّقْرِيبِ لَوْ وَاحِدَةٌ
ضَعُفٌ وَقَدْ جَابَ بِأَنَّهُمْ
أَلْحَقُوا الطَّوِافَ فِي هَذِهِ
بِالصَّلَاةِ أَفْكَالُهَا كَرَشِهَا
بِهَامِزٍ غَيْرِهَا (الثَّانِي غُسْلُ
وَجْهِهِ) بِعَنْيِ انْفِصَالِهِ وَلَوْ
بِفِعْلِ غَيْرِهِ بِلَا ذَنَاءَةٍ أَوْ
بِسُوطَةٍ فِي خَوْفٍ نَحْوِهَا كَانَ
ذَا كَرِ النِّبَةِ فِيهِ مَا وَكُنَا
فِي سَائِرِ الْأَعْضَاءِ خِلَافَ
مَوَاقِعٍ مِنْهَا بَعْدَ كَتَرِضِهِ
لِطَعْرِ وَمُشَبِّهِ فِي الْمَاءِ
لَا شَرَطَ فِي ذَلِكَ أَقَامَتُهُ
مَقَامًا قَالَ تَعَالَى فَانْصَلُوا
وَجُوهَكُمْ وَخَرُجْ بِالْغُسْلِ
هُنَا فِي سَائِرِ مَا يَجِبُ غُسْلُهُ
مِنَ الْمَاءِ بِإِحْرَاجِ بَنِي فُلَايِكَةٍ
اتِّفَاقًا لِخِلَافِ غُسْلِ الْعُضْوِ
فِي الْمَنْفَعَةِ يُسَمَّى غُسْلًا
(وَهُوَ) لِمَوْلَا ظَاهِرٍ (مَابِينٍ
مُنَابِتٍ) شَعْرٍ (وَأَمَّا تَالِيَا
(وَتَحْتَ) مَنْتَهَى) أَيْ
طَرَفِ الْمُتَقَبِّلِ مِنَ (الْحَيْه)
بِقِصْفِ الْأَعْمَالِ الشُّهُورِ وَهُوَ
مِنَ الْوَجْهِ دُونَ مَانْتَحَتِهِ
وَالشَّعْرَ النَّاسِبَ عَلَى مَانْتَحَتِهِ
وَبِتَأْوِيلِ الرَّافِعِيِّ بِأَنَّهُ
الْمَنْتَهَى قَدَرَادِهِ مَا يَلِيهِ مِنْ
جَهَاتِ الْخَلْقِ لَا آخِرَهُ يَنْدَفِعُ
الْإِعْتِرَاضُ عَلَى الْمُنَابِتَةِ
بِقِصْفِ خُرُوجِ مَنْتَهَاهُمَا مِنَ
الْبَيْتَةِ وَهُمَا الْعُظْمَانُ

وَمُظَاهَرَةُ الْمَعْنَى (قَوْلُهُ لَوْ أَطْلَعَهُ) أَيْ جَعَلْتُ أَوْتَمِرُ مِنْهَا بِتَعْلِيلِ (قَوْلِهِ أَتَيْتُهَا) وَبَطْلِ الْوَادِعَةِ التَّيَمُّمِ فِي الْوَضُوءِ
وَالْغُسْلِ وَلَوْ نَوَى قَطْعَ الْوَضُوءِ انْقَطَعَتِ النِّبَةُ فَبَعْدَهَا الْبَاقِي بِمَعْنَى نَهَانِيهِ قَالَ عِشْ وَهَلْ مِنْ قَطْعِ النِّبَةِ مَالُو
عِزَمَ عَلَى الْخُذْلُوعِ وَبُوجُودِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَقِيَاسٌ مَأْصُرٌ حَوَاهِيهِ فِي الصَّلَاةِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ زَمِيَ عَلَى أَنَّهُ بَاقِي بِطَلْعِ الْكَاغِلِ
الْكَبِيرِ لَمْ يَطْلُ الْإِلْتِمَاسُ وَغَيْرُهُ لَمْ يَنْتَهِ لِمَا انْقَطَعَ هُنَا بِعَدَمِ الْعِزَمِ الْمَذْكُورِ فَلَا حَاجَةَ لِإِعَادَةِ غُسْلِهِ بَعْدَ الْعِزَمِ
أَه (قَوْلُهُ لَعْدِرُ) هُوَ أَوَّلُ مِنْ قَوْلِ الْهَاتِيَةِ وَالْغُيُوبِ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ أَه (قَوْلُهُ بِتَفْرِيقِ الْغُسْلِ) فَيُنَوِّى بِرَفْعِ حُجَابَةِ
رَأْسِهِ فَقَطْ مَحْقُوعًا لَيْسَ بِمُتَأَمِّرٍ عَلَيْهِ وَبِجَوَازِ قِيَاسِهِ أَنَّهُ يَفْرِقُ النِّبَةَ عَلَى عُضْوٍ وَاحِدٍ بِأَنَّهُ يَنْوِي رَفْعَ
حَدِّ كَفِّهِ ثُمَّ سَاعَدَهُ قَطْعُهُ الْأُفْجَى عَنْ عِشْ أَه بِجَعْرِى (قَوْلُهُ فَالْإِيجُوزُ تَفْرِيقُ النِّبَةِ فِيهِ) قَدْ
بَشَكَلِ الْإِمْتِنَاعِ فَيَا لَوْ نَوَى عِنْدَ الْخُرُوجِ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ مِنَ الطَّوِافِ أَوْ لَاحِظَهُ وَهَكَذَا إِلَى تَعَامُّ السَّعْبِ
سَمِ (قَوْلُهُ وَقَدْ شَكَلَ) إِلَى الْمَنْتَهَى قَطْعُهُ عِشْ عَنْ الشَّارِحِ وَأَقْرَهُ (قَوْلُهُ وَقَوْلُ الزُّرْكَشِيِّ) أَيْ الْمُتَقَبِّلِ
لِجَوَازِ تَفْرِيقِ النِّبَةِ فِي الطَّوِافِ (قَوْلُهُ فِي هَذَا) أَيْ فِي عَدَمِ جَوَازِ تَفْرِيقِ النِّبَةِ وَقَوْلُ الْمُنْ (غُسْلُ وَجْهِهِ) وَفِي
تَقَاوِيهِ دُرُوبًا لِبَتْلَى بِالْكَعْلِ وَغَيْرِ الْكَعْلِ مَعَ غُسْلِ الْوَجْهِ بِضَرْ أَه بِجَعْرِى عَنْ الْأَجْهَرِيِّ (قَوْلُهُ بِعَنْيِ)
إِلَى قَوْلِهِ قَالِي الْهَاتِيَةِ وَالْغُيُوبِ (قَوْلُهُ بِعَنْيِ انْفِصَالِهِ) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنْهُ الْبَنِي الْمَعْقُولُ أَوْ
الْحَاصِلُ بِالْمَصْدُورِ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِي أَنَّ قَوْلَهُ بِجَوَازِ انْقِاطَعِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ وَفِعْلُ الْغَيْرِ الْمُسْتَعْدِلُ لَهُ أَوْ الْمَقْتَرَنُ
بِنَيْتِهِ فَعَلَهُ حِكْمًا بِعِصْرِي (قَوْلُهُ انْفِصَالِهِ) أَيْ مَعَ النِّبَةِ كَمَا كَانَتْ مِمَّا رَشَدِي (قَوْلُهُ لَوْ بَعْدَ غَيْرِهَا) وَلَوْ
أَلْفَاقُهُ فِيهِ مِنْ مَكْرَهَاتِهِ فَيُفْرَقُ الْحَدِّ مَعَ وَضُوءِهِ نَهَانِيهِ زَادَ الْمَعْنَى وَلَوْ نَوَى بِمَعْنَى وَضُوءِهِ أَوْ غُسْلِهِ
فَانْصَلَفَتْ فِي الْغُسْلِ الثَّلَاثَةُ أَوَّالُهَا ثَلَاثَةُ نَبَاتِ التَّنْفِيلِ أَوْ فِي إِعَادَةِ وَضُوءِهِ أَوْ غُسْلِ لِنَسْنَانِهِ أَجْزَاءُ خِلَافِ مَالُو
انْفِصَالِي فِي تَعْدِيدِ وَضُوءِهِ فَالْإِيجُوزُ لَمَّا لَمْ يَطْهُرْ مُسْتَقِلًّا بِنَيْتِهِ لَمْ تَبْجُزْ لِرَفْعِ الْحَدِّ أَصْلًا وَخِلَافَ مَالُو قُضِيَ
اِحْتِسَابًا فَانْصَلَفَتْ فِيهِ مَانْتَحَتُهُ أَيْضًا لِمَا أَه (قَوْلُهُ أَنْ كَانَ ذَا كَرِ النِّبَةِ) أَيْ بِخِلَافِ مَالُو عِزَمَتْ
النِّبَةُ فِيهَا فَلَا يَجُزُّ لِمَا تَلَفَتْ مَعِ النِّبَةِ وَقَوْلُهُمْ لَهَا لَمْ يَشَرْطُ فَعَلَهُ إِذَا كَانَ مَسْذُورًا لِنَبَاتِ غَيْرِهَا نَهَانِيهِ
(قَوْلُهُ خِلَافَ مَا وَضَعُ مِنْهَا) أَيْ مِنْ الْأَعْضَاءِ أَيْ انْفِصَالِهَا عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ (قَوْلُهُ لَا يَشَرْطُ فِيهِ ذَلِكَ) أَيْ
أَيْ ذَكَرَ النِّبَةَ قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ نَوَى الْوَضُوءَ عَدَّ غُسْلَ الْوَجْهِ وَغُسْلَ أَعْضَاءِ غَيْرِ رِجْلَيْهِ ثُمَّ زَلَّ فِي الْمَاءِ غَاغَا لَعَنِ
النَّبَاتِ تَفَرَّقَ حَتَّى يَكُونَ التَّزَلُّوسُ مِنْ فَعْلِهِ ثُمَّ ظَاهِرٌ مَادَكَرَ أَنَّهُ لَوْ زَلَّ لَفَرَضَ كَلَّا لَمْ يَكُنْ رِجْلَيْهِ مِنَ الْوَحْلِ أَوْ
قَصْدُ أَنْ يَقْطَعَ الْجُرُوعَ بِمَعْنَى الْإِلْتِمَاسِ إِلَى الْخِلَافِ أَوْ تَفَرَّقَ حَتَّى يَكُونَ تَزَلُّوهُ لَذَلِكَ الْغُرُضُ
بِعَدَمِ رَافِعِ الْحَدِّ وَبِحَالِ عَدَمِ اشْتِرَاقِ اسْتِحْضَارِ النِّبَةِ حَتَّى لَا يَصَافُ بِكَافَلِهِ سَمِ عَلَى الْمَنْتَهَى عِشْ عِبَادَةُ
الْبَحْرِ بِوَيْهِ بَعْدَ هَذَا أَيْ قَرْنَ النِّبَةِ بِلَوْ غُسْلِ الْوَجْهِ بِكَيْ اسْتَحْضَارِ الْحَكْمِيِّ بِأَنَّهُ لَا يَصْرُفُهَا شَيْءٌ قَطْعُ أَوْ قَصْدُ
تَبَرُّدُ أَوْ نَحْوِهَا كَتَنَظُّفٍ وَمِنْهُ مَا إِذَا تَوَضَّأَ عَلَى الْفَسْقَةِ فِي مَوْضِعٍ ثُمَّ انْتَقَلَ قَبْلَ غُسْلِ رِجْلَيْهِ فَعُسْلًا بِمَا يَقْصِدُ
التَّنْظِيفَ فَالْهَافُ صَارَفٌ فَلَا دَانَ بِسُخْخُورَةِ الْوَضُوءِ أَه (قَوْلُهُ وَتَحْتَ) بِالْخُرُوفِ عَلَى مَنَابِتِ تَقَدَّرَ مِنْهُ
عَلَى تَأْوِيلِ الرَّافِعِيِّ الْآخِرِ (قَوْلُهُ أَيْ طَرَفِهَا) تَقْسِيمُ رِجْلَيْهِ بِكَافَلِي (قَوْلُهُ فَهِيَ) أَيْ فَتَنْتَهَى الْحَبِينِ
مِنَ الْوَجْهِ بِكَافَلِي وَرَأْسُهُ تَشَبُّهُهُ عِبَادَةً بِمَا يَصْطَفِيهِ وَمَعْنَى (قَوْلُهُ دُونَ مَانْتَحَتِهِ) أَيْ تَحْتَ الْمَنْتَهَى وَقَوْلُهُ
وَالشَّعْرَ أَيْ عَطْفُ عَلَى الْمُصَوَّلِ وَقَوْلُهُ عَلَى مَانْتَحَتِهِ ظَاهِرٌ فِي مَقَامِ الْأَضْمَارِ (قَوْلُهُ) أَيْ لِقَوْلِ الْمَنْتَهَى مَنْتَهَى
لِحَيْهِ (قَوْلُهُ بَانَ الْمَنْتَهَى) أَيْ لَفْظُ مَنْتَهَى الْحَبِينِ وَقَوْلُهُ بِأَيْ إِلَى التَّبَادُلِ مِنَ الْمَنْتَهَى وَهُوَ الْآخِرُ بِعِصْرِي
(قَوْلُهُ لَا آخِرُ) أَيْ لَا آخِرَ لِلْمَنْتَهَى وَإِنْ كَانَ هُوَ التَّبَادُلُ مِنْهُ (قَوْلُهُ وَهُمَا) أَيْ الْحَبِينُ (قَوْلُهُ بِمَا ذَكَرْتُهُ) أَيْ
بِطَرَفِ الْمُتَقَبِّلِ الْحِ (قَوْلُهُ شَمَلَ طَرَفَ الْمُتَقَبِّلِ) الْحِ عِبَادَةُ الرُّوضِ وَأَسْفَلَ الْمُتَقَبِّلِ مِنَ الذَّقْنِ وَالْبَيْنِ وَفَضْلُهُ

نَيْتُهُ خِلَافَ الْوَضُوءِ (قَوْلُهُ فَالْإِيجُوزُ تَفْرِيقُ النِّبَةِ فِيهِ) قَدْ بَشَكَلِ الْإِمْتِنَاعِ فَيَا لَوْ نَوَى عِنْدَ الْخُرُوجِ أَنْ يَصِلَ
إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ مِنَ الطَّوِافِ أَوْ لَاحِظَهُ وَهَكَذَا إِلَى تَعَامُّ السَّعْبِ (قَوْلُهُ كَتَرِضُهُ لِمَطَرِ) الذِّي فِي الرُّوضِ
اعْتِبَارُ بِنَيْتِهِ فِي هَذِهِ فَقَالَ أَوْ تَرَضَّ لِمَطَرِ نَاوِلُومٍ بِعِصْرِ آخِرِهَا نَهَانِيهِ (قَوْلُهُ شَمَلَ طَرَفَ الْمُتَقَبِّلِ) الْحِ عِبَادَةُ
الرُّوضِ وَأَسْفَلَ الْمُتَقَبِّلِ مِنَ الذَّقْنِ وَالْبَيْنِ وَفَضْلُهُ فِي شَرْحِ الذَّقْنِ بِجَمْعِ الْحَبِينِ وَفَرْسِهِ فِيهِ الْحَبِينُ بِالْعُظْمَانِ

شرحها الذوق مجتمع الحسين والحسين بالعظمين الذين ثبت عليهما الاسنان السفلى سم **(قوله)** تحت العذرا (الح) بيان المقتل **(قوله)** هي من منتهاهما لعل الاولى اسقاط من **(قوله)** ومن (الح) أى من أجل اوافتهم الشبول **(قوله)** الى (الذوق) داخل في الغياق لول المتن (وما بين اذنيه) أى بين يديه وما ولو تقدمت آذناه عن مجلسهما وانحرنا عنه فالعينة بمجلسهما المعتاد فيجب غسلهما في الاول دون الثاني لانهم أنما طوا الحكم بما تقع به المواجهة بخلاف الرفقة والكعبين والحشفة فانهم أنما طوا الحكم بما ولو خرجت عن حسد الاعتدال حتى لاصق المرفق المنكسب والكعب الركبته فهو المعتبر كافي الحشفة شخشا وعش ويجبى **(قوله)** حتى الانف والقدم فهو على حاله باطن وان ظهر بالقطع فلا يجب غسله كما رأيت في الشارح اه كرى عبارة ع ش فرع قالوا يجب غسل مظهر مظهر بقطع شفة أو أنعموا المراد ما ظهر من محل القطع لاما كان مستترا بالقطوع فلا يجب غسل مظهر بقطع الشفتين لحم الاسنان والاسنان وكذا لا يجب غسل مظهر بقطع الانف مما كان تحته من صار بار زامنكشوا فاقالما أتت به شخنا ج اه سم على المنهج وهو مستفاد من قول الشارح مر بخلاف باطن الانف والقدم والعين اه وفي حاشية شخنا ما وافقه وقال البصري بعدد كمر ماصر عن سم على المنهج ماصه أقول ينبغي أن يتأمل هذا الاقتناء فانه في شرح المذهب على الاصح من وجوب غسل مظهر بالقطع من أنف وشفة يتوله كمال كسط جاده وجهه أي يده حتى مقابل الاصم بقوله والثاني لانه لا كان يمكن غسله قبل القطع ولم يكن واجبا في حق ما كان اه وبه يظهران الاقتناء المذكور انما يخرج على مقابل الاصم فليتأمل اه وفيه نظر **(قوله)** من جرم عوانف كحمة الشفتين نهاية **(قوله)** بخلاف باطن العين * فرع * لو ثبت شعر في العين ونحوه الى حد الوجه فهل يجب غسل ما في حد الوجه منه لانه في حد الوجه أو لا تبعالمنتب فيه نظر والقلب الى الثاني أميل سم وجرم ع ش الثاني بلا عزم **(قوله)** اضروه أى أن توهم الضرر ومقتضاه الحزمة أن تحقق الضرر لبطاوى اه بجبري **(قوله)** وانما غسل أى باطن العين والانف والقدم **(قوله)** لغلق أمر النجاسة بدليل أن النجاسة الشهيد حيث كانت غير دم الشهادة ويجب غسل مرق العين قطعاً فان كان عليه نحو رماض منقوع وصول الماء الى المحل الواجب وجب ازالته وغسل ما تحتها منقوع **(قوله)** لا غير قد يقال هـ لا وجب اضاغسل ماصا سائر الباطن الانف لانه يدل ما كان من الانف سائر اه وكان يجب غسله ثم سمعت عن فتاوى شيخنا الشهاب الرولى ما يقتضى وجوب غسل جميعه وهو ظاهر وفي شرح مر أى النهاية حتى وان أخذته أنفاس من ذهب وجب غسله كما أفتى به الوالد لانه وجب عليه غسل مظهر من أنفه بالقطع وقد تعذر فصار الانف المذكور في حقه كالاصلى اه اه سم **(قوله)** الا ما يشره (الح) ظاهر المنع **(قوله)** وكاه (الح) عطف على ما في محل الالتحام والغبر للتعذر ولو قال وكاه أى الاغلة منه كان أولى وقوله وليس هذا أى التعذر للمجمل أو الغلة **(قوله)** لاها أى الجيرة **(قوله)** وبأى (هذا) أى ما ذكر في الاغلة المأخوذ من انتقد **(قوله)** ولم يكتس أى يلحم **(قوله)** لاختلف المدركين فعلة وجوب الغسل انه

مما تحت العذرا الى الذوق التي هي من منتهاهما أى تنتهيهما ومن غير غيره بنهى الحسين والذوق (د) عرضا ظاهر (ما بين آذنيه) حتى مظهر بالقطع من جرم عوانف قطع ولو فوج المواجهة المأخوذ منها الوجه بذلك بخلاف باطن عين بل لا يسن بل بعضهم يكره للضرر وأنفه ومن وان ظهر بقطع جفن وأنف وشفة وانما غسل مظهر اذا انحس لغلق أمر النجاسة واختلقت فتاوى المتأخرين في أغلة أو أنف من نقد النجم ونحوه من ازالته محذور نيم والذي يظهر وجوب غسل ما في محل الالتحام الانفلا غير لانه ليس بدلا الاعين هذا الانف المأخوذ لا يجب أن يغسل بمظهر بالقطع الا ما يشره القطع فقط وكاه من الاغلة لانه يدل عن جميع مظهر بالقطع وليس هذا كالجبر حتى يمسح ياقبه بدلا عما أخذه من محل القطع لانه لو خصة وبصد الزوال وبأى ذلك في عظام وصل ولم يكتس ومع ذلك لا ينقض سبه كما هو ظاهر لاختلف المدركين واذا تقرر أن الى جسد ما ذكر (فيه) الجبينان وهما جانبيا الجنبين والياض الذى بين الأذن والعذرا

بدل عما ظهر وعلة عدم التقص ان لا يلتذبه كردى (قوله وهو الشعر النابت الخ) هذا اقتصار على بعض العذار اذا العذار يتصل بالصدغ وأسفله بالعارض فهو المحاذى للاذن كردى عبارة سم قال فى الروض وهما أى العذار ان حذاء الاذن قال فى شرحه أى محاذيان له مابين الصدغ والعارض وقيل هما العظمان النابتان بازاء الاذن اه اه (قوله وهو ما ينبت الخ) والغعم أن يسيل الشعر حتى تضيق الجبهة أو بالفتحة يقال رجل غعم وأمرأة غعم والعرب تدبه وتدعنه بالزعر لان الغعم يدل على البلادة والجبن والبخل والتزعر بضد ذلك كما قيل

فلا تنسكى ان فرق الله بيننا * أغعم القفا والوجه ليس بانزعا

معنى ونباية (قوله لاموضع الصلع) عطف على قوله الجبينان (قوله وعنهما احترز والخ) عبارة النهاية وقوله غالباً ابتاع لبيان اخراج الصاع وادخال الغعم اذا التعبير بالنبات كافى فى ذلك فهما لان موضع الصلع منبت شعر الرأس وان انحصر الشعر عنه لسبب والجهة ليست منبتا وان نبت عليهما الشعر ولذا قال الامام اه زاد المعنى فثبت الشيء ما صلح لنباته وغير منبت ما صلح له كما يقال الارض منبت لصلاحتها لذلك وان لم يوجد فيها نباتات أو غير ليس منبتا لعدم صلاحيتها وان وجدته نبات اه وقال الرشدي اعلم ان المصنف انما زاد غالباً بغيره لانه أراد ما ينبت ما ينبت عليه الشعر بالفعل والامام بنى اعتراضه على ان المراد به ما من شأنه النبت فلم يتوار داعى محل واحد اه (قوله لان محل الاول) أى الغعم وقوله والثاني أى الصلع (قوله ليس من منبت الوجه) الانحصر المناسب من مناته أى الرأس (قوله قبل الاحسن الخ) نقله المعنى عن الولي العراقى وقوله (قوله وأما محل نبت الخ) فيه أن الرأس المعين لا ينبت له محل نبت غالباً وغير غالب اذا لم يحصل فيه النبات واحد أو اختلاف مطلق الرأس وقوله فلا يفتقر الحال الخ فى عدم الافتراق نظر فليست أملاً جداً سم عبارة السيد عن قوله كما هو واضح فى دعوى الموضوع خفاء لان النبات تابع للنابت فثبت تعيين وتنخص كان النبات كذلك فلا غالب فيه ولا نادر فيه يقال فى دفع أصل الاعتراض الضمير عائداً الى المتوضى المطلق أو الشخص المطلق لا خصوص المتوضى نفسه ففصل فيه عوم يقبل التعميم اه (قوله باعجام النبال) والعلامة اليوم يدلون النبال بالفاء يقولون وضع التخفيف كردى (قوله أى موضعه) الى قوله وبجبت النهاية والمعنى الاقوله الا انه الى المتن (قوله أى موضع من الوجه) وضابطه كما قال الامام وحزم به المصنف فى دقائه أن تضع طرف خيط على رأس الاذن والطرف الثانى على أعلا الجبهة ويفرض هذا الخط مستقيماً فى الرأس منتهى الى جانب لوجه فهو موضع التخفيف نهاية ومعنى وايعاب قال ع ش قوله مر على رأس الاذن المراد رأس الاذن الجزء المحاذى لاعلى العذارى مابين الوتد وليس المراد به أعلى الاذن من جهة الرأس لانه ليس محاذياً لمبدأ العذار وقوله مر الى جانب الوجه أى حد الوجه وحده ابتداء العذار وما يليه اه (قوله اذهو مابين ابتداء العذار الخ) اعلم ان من ابتداء العذار الى جهة التزعر عظماء مابين الاذن فالخكم بان عرض الوجه مابين الاذن قد ينافى مع خروج التخفيف من حد الوجه على مصحح الجمهور فليجوز والوجه ان يكون مصححهم فى القدر الزائد من التخفيف على مابين الاذن وقال مر فليست أملاً سم (قوله يعتاده الخ) أى يعتاده النساء الاشرف

أنه بالقطع وقد تعذر فيه الزائف المذكور فى حقه كالاصل (قوله وهو الشعر على العظم الناتج بقرب الاذن) فى الروض وهما أى العذار ان حذاء الاذن قال فى شرحه أى محاذيان له مابين الصدغ والعارض وقيل هما العظمان النابتان بازاء الاذن اه (قوله وأما محل نبت الخ) فيه أن الرأس المعين لا ينبت له محل نبت غالباً وغير غالب اذا لم يحصل فيه النبات واحد أو اختلاف مطلق الرأس قد يفتقر الحال الخ فى عدم الافتراق نظر فليست أملاً جداً (قوله اذهو مابين ابتداء العذار والتزعة) قال فى شرح الروض ورو بما يقابل الصدغ والتزعة قال الرافى والمعنى لا يختلف لان الصدغ عذار متلاصقان اه وفى عدم الاختلاف تأمل فتأمل واعلم أنهم من ابتداء العذار الى جهة التزعر عظماء مابين الاذن فالخكم بان عرض الوجه مابين الاذن قد ينافى مع خروج التخفيف من حد الوجه على مصحح الجمهور فليجوز والوجه ان يكون مصححهم فى القدر

وهو الشعر النابت على العظم الناتج بقرب الاذن وهو موضع الغعم) وهو ما ينبت عليه الشعر من الجبهة لاموضع الصلع وهو ما انحصر عنه الشعر من مقدم الرأس وعنهما احترزوا بقولهم غالباً قال الامام وغيره وهو مستدرك لان محل الاول ليس من منابت الرأس والثاني ليس من منابت الوجه قبل الاحسن قول أصله الرأس لان منابت شعر رءسئى موجود لا غالب فيه ولا نادر اه وليس فى محله لان الوجود كذلك هو الشعر وأما محل نبت الغالب وغيره فلا يفتقر الحال فيه بين التعبير بالرأس ورأسه كما هو واضح (وكذا التخفيف) باعجام النبال أى موضعه من الوجه (فى الاصم) لمحاذاته باض الوجه اذهو مابين ابتداء العذار والتزعة يعتاده تخسعت لتسع الوجه (لا) الصدغان وهما المتصلان بالعذار من فوق وتدا الاذن الا انه لا يمكن غسل الوجه بالانفيل

بعض كل منها كما يعلم ما يأتي ولا (الترغشان) بفتح الزاي أقصص من اسكانها (وهما باضتان بكتفتان الناصية) أي يحيطان بها فلا سام الوجه بل من الرأس لانهما في تدويره (قال صحح الجهور أن موضع التخفيف من الرأس) لاتصال شعره بشعره (والله أعلم) ويسن غسل كل ما قبل الله من الوجه كالصالح والتخفيف والتخفيف (ويجب غسل) بمحاذيه من سائر جوانبه مما لا يتحقق غسل جمعه الا بغسله لا ملائمة الواجب المطابق الابه واجبو يجب غسل (٢٠٤) شعر المحاذي وان كثف كالجبب غسل (كل هذب) بالمهمله (وحاجب وعذار) بالهمزة

وهو ماء وما تخط
عب الى اللحية عارض
وحكمه حكمهما (وشارب
ونحوه عنقه تشعروا بشر) لا
تحتنه وان كثف لندسه
الكشفة فها فالحقت
بالغالب وميزه من معان
تلك أسماء للشعر والاتخذ
ليس من المراد انها
وتحلقها وقيل يرجع شعرا
لنحوه وبشر الغيرة فونه
فلا قبل ان يلام أن واجب
الندس شعره فقط وغيره
غسل بشره فقط (وقيل
لا يجب باطن عنقه كثفه)
بالمشمة أي غسله شعرا ولا
بشرا لان بياض الوجه
لا يحيط بها فهي عليه
كاللحية في أحكامها الآتية
(واللحية) بكسر اللام
أفصح من فتحها وهي
الشعر الناتج على الذقن
التي هي مجتمع اللحيين
ومثلها العارض وأطلقها
ابن سبويه على ذلك وشعر
الخد (ان خفت كهدب)
فيجب غسل داخلها وباطنها
أيضا (والا فلا تنبت كثفت
بان لم تر البشر من خلالها
في مجلس التخطب عسرا
قيل يلزم عليه أن الشارب

مثلا لا يكون الا كشفا التعذروا به البشر من خلاله غالبان لم يكن دائما مع قصر حجمه فيه بأنه مما تدر فيه الكشافة (قوله)
فالاولى الضبط بان الكثيف ملاصق بالماء لانه لا يشقه بخلاف الخفيف اه ورد بان هذا الضبط فيما يعلم انضباط المشقة فالحق
ما قولوا لو رد ما ذكر في الشارب لان مراده ان جنس تلك الشعور الخفيفة غالبية بخلاف جنس اللحية والعارض نعم لما حكي الزاقي الاول
قال وقيل الخفيف ما يصل الماء اليه منته بالما يتوقد به جيران الشارب من الخفيف والغالب منه الرؤية اه ويجب ان يكون الشارب من
الخنفاء لما هو بالنسبة الحكم اذ كثفه كخفيفه حكما وما بالنسبة للعدالة اه هو الاول ولولا

(فيلغسل) الذ ذكر المحقق (ظاهرها) ولا يكاف غسل باطنها وهو البشر وقد اختلفوا هو (٢٠٥) ما استتر من شعرها عصر اصال الماء اليها

اذ كثافتها غير نادرة ولما
خرج منها عن حد الوجه بان
كان لم يخرج بالمد عن
جهة نزوله أخذنا بما يأتي
في شعر الرأس لانه لا يتقطع
نسبته عن بشره الوجه لباقي
فيه الخلاف الا في الاجنب
ويؤيده قياس الضعف
الا في على ذؤابة الرأس
ويجمل ضبطه بان يخرج عن
ذؤوبه بان طالع على خلاف
الغالب حكمها لوقوع
الوجه كهي وبه يفرق
بين وجوب هذا وعدم اجزاء
مسح ذال لانه لا يسي راسا
فوجب غسل باطن الخفيف
أضوا ظاهر الكشف فقط
كالمسح المتدلية عن حد
الوجه وكذا خارج بقية
شعر الوجه بمحاذاة مساحته
فيه دون أصوله لوقوع
الخلاف في وجوب غسله
من أصله كآقال (وفي قول
لا يجب غسل) ظاهر كثيف
ولا ظاهر و باطن خفيف
(خارج عن الوجه) من
العمود غير الخارج وجهه عن
يحمل الفرض كذؤابة الرأس
والموجب التعميم مطلقا
اتفاقا في غسل الحائض لعدم
المسح فيه لانه وقوعه بالنسبة
لوضوءها والمخبة الخنثى
فوجب غسل باطنها حتى من
الخارج مطلقا للسلك في
مقتضى المساحة فيها وهو
الذكر وتبين العمل
بالاصل من غسل الباطن

(قوله الذ ذكر المحقق) سذكر محترزهما (قوله ما استتر من شعرها) ما يلب الصدور وما بين الشعر ع
(قوله ولما خرج إلخ) خبر لقوله الآية في حكمها (قوله بان كان إلخ) تصور للفرج وفيه نظر لانه يقتضي أن
العمود حجة دائمة لهم فروا فيها بين الخارج وغيره المنقول عن سم وقرر المشايخ أن المراد بغير وجه
أن يلتوي بنفسه إلى غير جهة نزوله كان يلتوي شعر الذن إلى الشفة أو إلى الخلق أو يلتوي نحو الجبال
جهة الرأس شيئا وعش اه يعبري (قوله أخذنا إلخ) راجع للتصور المذكور وقوله لانه إلخ لانه لا يتقطع
وقوله لباقي إلخ متعلق بقطع الخنثى لاحتشاد أي حين كان لولمدا إلخ (قوله ويؤيده) أي التصور
المذكور (قوله الا في) أي في المتن (قوله لوقوع إلخ) لانه لقوله ولما خرج منها حكمها (قوله) أي بما
خرج إلخ (كهي) أي الوجه بقوله وبه أي بقوله لوقوع إلخ وقوله بين هذا أي وجوب غسل الخارج من
الوجه وقوله مسح ذلك أي الخارج عن حد الرأس (قوله فوجب) أي المتن في النهاية ما في الاقوله ومحاذاة
(قوله فوجب إلخ) تقر بعلى قوله ولما خرج منها حكمها (قوله غسل باطن الخفيف) الاول داخل الخفيف
يناعى ما سبق من ان المراد بالباطن البشر ولا بشره هنالان الكلام في الخارج فزاده ما بالباطن هنا الداخل
المتقدم بصري (قوله المتدلية) أي الخارج جنبها (قوله وكذا) أي مثل خارج الوجه وقال الكردي مثل
الجباه اه (قوله خارج بقية شعور الوجه) فما كان خفيفا منه يجب غسل ظاهره و باطنه وما كان كثيفا يجب
غسل باطنه فقط كردي (قوله ومحاذاة) أي ونارج شعور بمحاذاة الوجه على حذف المضاف (قوله مساحته
فيه) أي في خارج البقية ومحاذاة الوجه بل يجب غسل ظاهره و باطنه وان كثف كما تقرر كردي (قوله لوقوع إلخ)
حد الوجه فانه لا مساحة فيه بل يجب غسل ظاهره و باطنه وان كثف كما تقرر كردي (قوله لوقوع إلخ)
متعلق بقوله مساحته في قول المتن (خارج إلخ) أي من انكشيف الخفيف (قوله وانما وجب التعميم) أي
الشعر ومطلقا أي جنبها وغيرها كثيفا أو خفيفا ظاهر أو باطن (قوله حتى من الخارج إلخ) وقال السرخ
المنهج وخلافا للثانية وانما وجب غسلها عن وجهه وبغير وجهها كثيفا (قوله مطلقا) أي خفيفا أو
كثيفا (مثله) أي قباحة كردي (قوله وهل خارج بقية إلخ) ينبغي أن يكون محله فيما يطلب ان الله كالشارب
والعنفق لا غير كالحاجب والهب بصري أي أخذنا من قولهم الا في لامرنا إلخ (قوله كذلك) أي
كلمتهم (قوله مطلقا) أي خفيفا أو كثيفا (قوله لا مرها) أي المراد أي وقياسا على ما في الخنثى وفي بعض
النسخ بغير التثنية وعلم في الواقع الدليل للمعدي لكن لا تتم دعوى أمر الخنثى بالازالة (قوله كل محتمل)
فرض هذا التردد في خارج الوجه فوجب في الخارج حتى يصير العمد عند خنثى الشهاب الرمي انهما
كل جلي في خارجها سم أقول يؤيد إلحاق كلام النهاية كردي (قوله الاول أقرب) خلافا للثانية في ما في المتن
وغيرهما عبارة الاولين وحاصل ذلك ان شعور الوجه ان لم يخرج عن حده فما أن تكون نادرة الكثافة
كالذهب والشارب والعنفق وغيره أثاره والخنثى فيجب غسلها ظاهره و باطنها وكثف أو غير نادرة
الكثافة وهي لحية الذكر وعارضا فان خنثى بان ترى البشرة من تحتها في مجلس التغطاب وجب غسل
ظاهرها و باطنها وان كثف وجب غسل ظاهرها فقط فان خرجت عن حد الوجه كانت كثيفة وجب
غسل ظاهرها فقط أي سواء كانت من جل أو أثنى وأخنى وان كانت نادرة الكثافة وان خنثى وجب غسل
ظاهرها و باطنها ووقع لبعضهم في هذا المقام ما يخالف ما تقرر فاحذر اه قال ع ش قوله مر ووقع بعضهم
المرحوم شيخ الاسلام في شرح المنهج اه أي وان جبر وعبار البعري والحاصل ان لحية الذكر وعارضا وما
خرج عن حد الوجه ولو امر أو خنثى ان كثف وجب غسل ظاهرها فقط وما عدا ذلك يجب غسله مطلقا
أي ظاهرها و باطنها وكشف هذا هو المعتمد في شعور والوجهات بع ش اه وعبار وشيئا حاصل شعور
الوجه سبعة عشر وهي الشعران النابتان على الخدين والسبيلان ثلثة سبال بكسر السين يعني المنسبول
الجواب (قوله كل محتمل) فرض هذا التردد في خارج الوجه فوجب في الخارج حتى يصير العمد عند خنثى الشهاب الرمي انهما

فادفع البعضهم هنا وكذا المرأة لندرة الوجه لها فلا عن كثافتها لانه بسن لها تنفها وأحلقها لانها مثله في حقا وهل خارج بقية شعورهما
كذلك فيجب غسل باطنه مطلقا لانه ما بارأته لانه مشوه وأهما كغيرهما في كل محتمل والا لا أقرب

وهما طرفا الشارب والعارضان تشبه عارض سمي بذلك لتعرضه لوال المرادنة وهما المنخفضان عن الأذن
 إلى الذقن والعذاران وهما الشعران النابتان بين الصدغ والعارض المحاذيان للأذن والحاجبان وهما
 الشعران النابتان على أعلى العينين سيما بذلك لانهما يحجبان عن العينين شعاع الشمس والاهباب الاربعة
 وهي الشعور والنابتة على جفون العينين والحية وهي الشعر النابت على الذقن والعنقفة وهي الشعر النابت
 على الشفة السفلى والشارب وهو الشعر النابت على الشفة العليا سمي بذلك للاقائه الماء عند شرب الانسان
 فكأنه يشرب معه وزاد في الأحياء المنفكتين وهما الشعران النابتان على الشفة السفلى حوالى العنقفة
 ويسن تنظيفهما بالقليل ان الملكين يجلسان عليهما فتصير الشعور بهما تسعة عشر ويجب غسل جميعها
 نظاهرها وباطنها بالكثيف الخارج عن حدالوجه فيجب غسل ظاهرها دون باطنها سواء كان من رجل أو
 امرأة والأولية الحية الرجل وعارضيه الكثيفة فيجب غسل ظاهرها دون باطنها وان تخرج عن حدالوجه وتختلف
 الحية المرأة والخنثى وعارضيهما فيجب غسل ظاهرها وباطنها ان كفت من لم تخرج عن حدالوجه والأوجب
 غسل الظاهر دون الباطن كما علمت اه (قوله في كلام شيخنا الخ) كله وبذلك لا مفر من التمسح وشرحه فانه
 يصح بذلك لكن كالتفصيل شيخنا الرملي فجعل الخارج عن حدالوجه من المرأة كهو من الرجل اه وعلمه فثلاثها
 الخنثى بل أولى لاحتمال ذكره سم (قوله ولو خفف) الى قوله احتياطا في النهاية والغنى (قوله فان تمزج
 الخ) والمراد بعدم التميز عدم امكان افراد النسل والا فهو متميز في نفسه نهاية (قوله والا الخ) أى وان لم يتميز
 بان كان الكفيف متميزا بين أثناء الخفيف خطيبه ايعاب وفي الجب يرى بعدد كرمته عن شرح الروض
 ما نصه وهو يفيد ان المراد بالتمييز كونه في جانب واحد مثلا تامل سم عرش وقر شيخنا الحنفى ان المراد
 بالتمييز ان يسهل افراد كل بالغسل اه أقول وفي الحقيقة بخلاف بينهما (قوله وجب غسل باطن السك الخ)
 عبارة الخطيب وجب غسل السك كما قاله الماوردى لان افراد الكفيف بالغسل بشق وسرا والماء على
 الخفيف لا يميز وهذا هو المعتقد وان قال في المجموع ما قاله الماوردى خلافا لما قاله الأصحاب اه (قوله
 لهذا) أى قوله والأوجب الخ (قوله بانه الخ) متعلق بشق في الخ (قوله وما على به الماوردى الخ) عطف على
 اسم آخر ونحوه فهو ساقى المجموع (قوله لم أراه الخ) خبر وتضيف المجموع الخ وقوله منه أى من مجموع
 (قوله فلذا خروا الخ) لانه يحمل الحاق في الثابت فهو ما يحمل اسقاط من المبروك فيها فحصل الشك في
 نسبتها اليه صرى (قوله) أى بوجوب الغسل عند عدم التميز (قوله ومن له) الى قوله لان الواجب في النهاية
 والغنى الا قوله وان فرض الى أو اسان (قوله ومن له وجهان الخ) نعم لو كان له وجهان جهة قبله وآخر
 جهة دبره وجب غسل الاول فقط كما أفتى به الشهاب الرملي نهاية ومعنى وبسم قال عرش ظاهره مر وان كان
 الاحساس بالذي من جهة الدبر فقط وقياس ما مر في أسباب الحديث من ان العامة من الكفين هي الاجلية
 أنما به الاحساس منها هو الأصل وتقل شيخنا الشوبرى في حواشى المنهج عن خط الشارح مر رحمه الله
 تعالى ما رواه انه عبارة شيخنا تعلم لو كل أحد ههنا من جهة قبله والا تخومن جهته دبره وجب غسل الاول
 دون الثاني ان استوى باعلا فان كان في أحد ههنا الحواس دون الآخر فالعامل هو الواجب غسله فان وجد
 قهما الحواس وأحدهما أكثر فعليه اه (قوله وان فرض أن أحدهما اندا الخ) راجع وسيأتى أن
 البدل الزائدة الغير المحاذية للأصلية لا يجب غسلها فيحتاج للفرق ان سم هذا الغير المحاذى أيضا سم عبارة شيخنا

عند شيخنا الشهاب الرملي انها كالرجل في خارجها (قوله في كلام شيخنا) كأنه يريد كلامه في المنهج وشرحه
 فانه يصرح بذلك لكن خالفه شيخنا الشهاب الرملي فجعل الخارج عن حدالوجه من المرأة كهو من الرجل
 اه وعلمه فثلاثها الخنثى بل أولى لاحتمال ذكره سم (قوله فان تمزج الخ) المراد كما قاله ابن العماد بالتمييز امكان
 افراد كل بالغسل وبعدمه تعذر الافراد والا فكل متميز في نفسه على كل حال مر (قوله ومن له وجهان الخ)
 نعم لو كان له وجهان جهة قبله وآخر من جهته دبره وجب غسل الاول فقط كما أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي
 رحمه الله (قوله وان فرض أن أحدهما زائد) راجع وسيأتى ان البدل الزائدة الغير المحاذية للأصلية لا يجب

ثم رأيت في كلام شيخنا
 ما يصرح به ولو خفف بعضها
 فان تمزج فلكل حكمه والا
 وجب غسل باطن السك
 احتياطا وتضمن المجموع
 الذى يقوله شيخنا عنه لهذا
 بانه خلاف ما قاله الأصحاب
 وماعاله الماوردى لادالة
 فيه ثم أراه في عدة نسخ منه
 فلذا خروا منه ومن له وجهان
 يلزمه غسلها وان فرض
 أن أحدهما زائد لوقوع
 المواجبة ههنا ورأسان

ولو كان له وجهان وجب غسلهما ان كانا أصليين أو كان أحدهما أصلياً والاخر زائدا واشتبه أولم يشبه
لكنه سامت بخلاف ما إذا لم يشبه ولم يسامت وينبغي أن يكتب في صورتهما كان أحدهما أصلياً والاخر
زائدا واشتبه بغسلهما باجماع واحد بان غسل أحد الوضوءين بماء ثم غسل به الثاني لان المعنى في نفس الامر
أحدهما وباحتساب عدم اكتشاف ذلك لو جوب غسل كل منهما ما طهر اه زاد عش وبكى قرن الينة
بأحدهما اذا كان أصليين فقط فلو كان أحدهما زائدا واشتبه فلا بد من الينة عند كل منهما أو غير الزائد وكان
على سبب الأصلي وجب قترها بالأصلي دون الزائد وان وجب غسله اه زاد الجعري قال الغزالي ومثل هذه
المسئلة لا ينبغي تحقيق المناط فيها ولا الاشتغال به لانه ينسد وقوعها جذا فإذا وقعت الحادثة تبحت عنها
فالمشغل بعقل هذه المسئلة كمن أوقف تدنوا في بلد خربة لا يسكن فيها أحد منتظرا من يخبره به اه أقول وفيه
توقف ولو سلم فمخصوص زمن أهل التخيير والترجيح كزمنه بخلافه فمننا **(قوله كنى مسح بعض)**
أحدهما) ظاهره وان كان زائدا سم عبارة مختصا وعش والجعري فان كانا أصليين كنى مسح بعض
أحدهما وان كان أحدهما أصلياً والاخر زائدا وعش وجب مسح بعض الأصلي دون الزائد ولو سامت أو
اشتبه وجب مسح بعض كل منهما اه **(قوله أو قترها)** أي بعقد الشعر في العروة عنها **(قوله بطوبوع)**
كننور قاموس **(قوله ولم يكنه الزائده)** ينبغي أو يشق أو زالت مشقة لا تحتل عادة سم **(قوله بخلافه)** أي
الاحاق **(قوله وانه يتيم)** عطف تفسير بخلافه **(قوله ووجه)** أي كلام شيخ الاسلام **(قوله والذي يخبه العفو)**
هو كذلك وبه أفتى شيخنا الشهاب الريلي لكن لو زال بعد فراغ الوضوء فهل يجب غسل ما تحتها وما بعده أخذنا
مما يأتي في قوله نعم ان زال التماسا لم يكن لو زال بعد فراغ الوضوء فهل يجب غسل ما تحتها وما بعده أخذنا
مما يأتي في قوله نعم ان زال التماسا لم يكن لو زال بعد فراغ الوضوء فهل يجب غسل ما تحتها وما بعده أخذنا
الفعل **(قوله ما لم يحصل به مثله الخ)** أي الخلق لحجة الذكر **(قوله لم يخبه)** الى قوله ويجب في المغنى **(قوله)**
الاتباع أي المتبع من فعله صلى الله عليه وسلم **(قوله ولا ية)** نصالح عبارة المغنى وأقوله تعالى أديكم
الى المرافق وجه دلالة الآية على ذلك أن يجعل اليد التي هي حقيقة الى المنكب على الاصبع مجازا الى المرفق
مع جعل الينا في الغسل الماخلة هنا في الغالب يترق بين الإجماع والاحتياط للعبادة والمغنى اغسلوا أديكم
رؤس أصابعها الى المرافق أو للصبغة كقوله من أنصاري الى الله وزكمت قوة الى قوتكم أو تجعل باقية على
حقيقها الى المنكب مع جعل الينا في الغالب يترق بين الإجماع والاحتياط للعبادة والمغنى اغسلوا أديكم
المرافق اه **(قوله يجعل الينا في الغالب يترق بين الإجماع والاحتياط للعبادة والمغنى اغسلوا أديكم)**
أعلاها الى المرافق والدليل على ان المراد الغسل من الاصابع الجلى على ما هو الغالب في غسل الأيدي انه من
الاصابع ومن لازمه أن يكون الترتل من الأعلى وبين ذلك فعله صلى الله عليه وسلم عش وفيه لا يخفى من
التكسر **(قوله الترتل المقدر)** هذا يحتاج لقراءة سم **(قوله ويجب)** الى المتن في المغنى الآتية وغوره الى
وساعة وقوله وبه صرح الى وجاد تو كذا في النهاية انه اضطرب في غسل ما باو وأصابع الاصله فأقول
كلامه فييد وجوبه وفاء للشارح والمغنى وآخوه بقيد عدمه **(قوله محشوق وغو)** والخ عبارة أنها اليد والمغنى
وشرح بافضل باطن ثقب أو شق فيه نعم ان كان لهما غور في اللحم لم يجب الغسل ما طهر منهما وكذا يقال
في شقة الأعضاء قال الكردى اعلم ان الذي يطول من كلامهم انه ما حيث كان في الجلد لم يصل الى
الغتم الذي وروا الجلد يجب غسلهما ما حيث لم يخش منه ضرر والاتباع عنهما حيث جاووا الجلد الى اللحم لم
يجب غسلهما وان لم يستورا الان ظهر الضوم من الجهة الآخرة فيجب الغسل حيث لا ان خشي منه ضررا
اذا تقرر ذلك فالجلى على هذا ما تراه في كلامهم مما يوجبهم خلافه فقول النخعة وغوره الذي لم يستتر أي بان
غسلها فيحتاج للفرق ان غم هذا الغير المأذى أيضا **(قوله مسح بعض أحدهما)** ظاهره وان كان زائدا **(قوله)**
ولم يكنه الزائده) ينبغي أو يشق أو زالت مشقة لا تحتل عادة **(قوله والذي يخبه العفو)** هو كذلك وبه أفتى
شيخنا الشهاب الريلي لكن لو زال بعد فراغ الوضوء فهل يجب غسل ما تحتها وما بعده أخذنا مما يأتي من قوله
نعم ان زال التماسا لم يغسل ما طهر من تحتها أو يفرق فيه نظار **(قوله يجعل الينا في الغالب يترق بين الإجماع والاحتياط للعبادة والمغنى اغسلوا أديكم)** وهذا

كفى مسح بعض أحدهما
لان الواجب مسح جزءهما
رأس وعلا ولا كذا لا يندب
أن يدأ بأعلى وجهه وان
يأخذ الما يديه جمعا
للا تبايع وكان صلى الله عليه
وسلم يبلغ برأحه اذا غسل
وجهه مما قبل من أذنيه
* (تنبيه) * ذكر رافى
الغسل له يعنى عن باطن
عقد الشعر أى اذا عقد
بنفسه وألحق به من ابتلى
بتحطيب وعق بصول
شعر متنع وصول الماء
اليها لم يكنه ما زال التمكن
صرح بخلافه وانه
يشبه وجهه على تمكن الزالة
غير صحيح لانه لا يصح انهم
حيث لا يخبه العفو
للضرورة فان أمكنه بخلق
عنه قالى يخبه أيضا وجوبه
ما لم يحصل له به مثله لا تحتل
عادة (الثالث غسل يديه)
من كتبه وذا رعبه والد
مؤنثة (مع رفقه) بكسر
ثم فتح أنصاع من عكس بول
على دخولهما لاتباع
والاجماع بل ولا ية أيضا
يجعل الينا في الغالب يترق بين الإجماع والاحتياط للعبادة والمغنى اغسلوا أديكم
بناء على أن الحقيقة الى
المنكب كما هو الأشهر لغة
ويجب غسل جميع ما فى الجلى
الفرض من تحوش وغوره
الذى لم يستتر ويحل شوكه
لم تعص بالباطن

ظهر الضوء من الجانب الآخر فان لم يظهر الضوء فهو مستتر أو أراد بالقول لم يستتر الذي لم يصل لحد الباطن الذي هو العلم فان قلت ما المخرج الى هذا الجمل وهو خلاف الظاهر من عبارته قلت الحامل عليه كلامه في غير الحقيقة قال بعد وصورة الایعاب وحاشية ففتح الجواد وهي نص فيما قلته فتأمل بانصافه (قوله حتى استترت ليس بقدره قال في الایعاب بعد ذكر قول البغوي في فتاويه شوكه دخلت أنصبه به صرح وضوءه وان كان رأسها ظاهراً إلا ما حوى اليه بسبب غشيه وهو ظاهر وماسرة الشوكه فهو باطن فان كان بحيث لو نقش الشوكه بقى بقية تحت ندلا بصع وضوءه ان كان رأس الشوكه خارجا حتى ينزعه اه مائه يتعين جل الشق الاول على ما اذا ما جازت الجلد الى اللحم وغاصت فيه فلا يضر ظهور رؤسها حيث دلنا في الباطن والثاني على ما إذا ستر رؤسها جزاً من ظاهرها الجلد بان بقى جزء منها اه فيحمل قول الحقيقة استترت على دخولها عن حد الظاهر الى حد الباطن واعتد الجمل الرمي الشق الثاني من كلام البغوي فنعده ان كانت بحيث لو انقشت بقى موضعها بقية وجب عليه قلعها بالصع وضوءه والا فلا ريب في فتاويه مر اه عند الشك في كون محلها بعد التعلق يبقى مجزواً أو لا الأصل عدم التجوف وعدم وجوب غسل ما عند الظاهر اه كرهى عبارة شيخنا والبحيرى ويجب غسل موضع شوكه بقى مقتوجا بعد قلعها ولو بصع الضوء مع بقائه اذا كانت بحيث لو أزيلت بقى محلها مفتوحاً لاصح الضوء مع بقائه لكن ان غارت في اللحم واختلط بالدم الكثير لم يصح الصلوة معها وان مع الضوء وكل هذا في اذا كانت رؤسها ظاهرة فان استتر جميعها لم تقصر لاني الضوء ولا في الصلوة على الاعتدال انما في حكم الباطن اه (قوله ولا يرد) أى على قوله اذا حكم الخ (التصاق العضو بالخ) أى حيث لا تضع الصلوة معه فغيبنا زالت وغسل ما تحته (قوله وسلف الخ) عطف على نحو حق وهي كما يأتي في الصيال بكسر السين ما تخرج بين الجلد واللحم من الحصة الى البطيخة اه وفي انقاسم انها تتحرك اذا حركت عباؤه وشيئا وسلعة بكسر السين عدة تخرج الخ وأما الفتح فهي أمثلة البائع كما قاله ابن رقي والزاهر والاشهو رأى سلعة لاتع بالكرسى أضوا ما بالفتح فالشعبة (قوله ولا يتساعى الخ) قال شيخنا وبقي عن القليل حق من ابتلى به وعنده نا قول العفو عنه مطلقا (قوله وشعر) أى ظاهراً وباطناً معنى (قوله وطال) أى خرج من حدها شع وشيئا (قوله وما يحاذيه) أى محل الفرض وأراد المحاذاة المسامحة لمحل الفرض كرهى ويجوز (قوله نابتة لوجه) أى خارج محل الفرض كان نبتت في العضد وتدل الذراع بجبرى (قوله تستحب تلك المحاذاة الخ) هذا هو المحبذ لو لم تنبت الزائدة الا بعد قطع الأصلية فقد دعيه وجوب غسل ما يحاذيه منها الأصلية لو بقيت نظراً للمحاذاة باعتبار ما من شأنه مر اه سم وعش (قوله أن ما جاوز الخ) أى ما نبتت في غير محل الفرض معنى (قوله لا يجب غسله) وقفاً للمعنى والنهاية أولاً وثالثاً فله ثانياً كسر (قوله وقولهم الخ) عطف على جيب الخ وقوله ضعيف خبر وقول بعضهم الخ (قوله وجلدة الخ) عطف على نحو حق (قوله متدلية الخ) أى منتهية الى محل الفرض كرهى عباؤه والنهاية والمغنى وان تدلت جلدة العضد من محل جيب غسل شئ منها لا المحاذى ولا غيره لان اسم اليد لا يقع عليها مع خروج وجهها عن محل الفرض أو تقاصت جلدة الذراع عن موضع جيب غسلها لانها من وان تدلت جلدة أحدهما من الاخران تغتسل من أحدهما وبلغ التعلق الى الآخر ثم تدلت من فالاعتبار بما انتهى اليه تغتسلها لاجتماعه تغتسلها فغيب غسلها فغيبها اذا بلغ تغتسلها من العضد الى الذراع دون ما اذا بلغ من الذراع الى العضد لانها صارت جزء من محل الفرض في الاول دون الثاني اه (قوله ولو اشتبهت) الى قوله ولو تحافت حقان يقدم على قوله وجلدة (قوله وجب غسلها) سواء أخرجت من المكسب أم من غير معنى (قوله ولو تحافت الخ) عبارة للمغنى والنهاية ولو انقصت بعد تغتسلها من أحدهما بالآخر وجب غسل محاذى الفرض منها دون غيره ثم ان تحافت عن زلمه غسل ما تحتها

حتى استترت والاصح الضوء وكذا الأصل على الأوجه اذا لاحكم الباطن ولا يرد التصاق العضو بعد ابائته بالكلية بحسرة الدم لأن ما بان صار ظاهراً لاصلة وإن خرجت عنه وظفر وان ظالم ولا يتساعى بشئ ما تحت على الاصح وشعر وان كمنه وطال وديوان زادت وخرجت عن المحاذاة وما تحاذيه فقط من نحو ديانته خارجة وبعد قطع الأصلية تستحب تلك المحاذاة على الأوجه به يعلم أن ما جاوز أصابع الأصلية لا يجب غسله وبه صرح جمع متأخرون وقول بعضهم يجب غسل الجميع وقولهم المحاذى جرى على الغالب ضعه في وجلدة متدلية اليه ولو اشتبهت الأصلية بالزائدة وجب غسلها الحاشا طاولو تحافت بجلدة التفت بالذراع عنه لزمه غسل ما تحتها لندرة واللام يلزمه بل لم يجزله فتقها

يحتاج لقراءة (قوله وبعد قطع الأصلية) اذ في شرح العباب فان تدلت الزائدة بعد قطع الأصلية فالقلى يظهر انه لا يجب غسله الى المحاذى مطلقاً ويحمل خلافه (قوله تستحب تلك المحاذاة) هو المحبذ لو لم تنبت الزائدة الا بعد قطع الأصلية فقد دعيه وجوب غسل ما يحاذيه منها الأصلية لو بقيت نظراً للمحاذاة باعتبار ما من شأنه مر

ثم انزال التجمامه الممسح مظهر من تحتها والضرور وقوبه فاروق (٢٠٩) خالق الحبيسة فان قطع بعضه أى المذكور

من البدن (وجب غسله)
(مايق) منه لان المسور
لا يسقط بالمسور (أو)
قطع (من رفقته) بان فك
عظم الزراع من عظم العبد
ورق العظامان المسميان
برأس العبد (فرغم عظم
العبد) يجب غسله (على
المشور) لانه من الفرق
أذهو مجموع العظام الثلاث
(أو قطع من فوقه) يجب
غسل (بأقصد) بحافضة
على التعجيل إلى آخر الرابع
مسمى مضم) بيد أو غيرها
(لبشره وأسنه)
حتى البياض الحمأى لاجل
الداثر غول الأذن كايسته
في شرح الإرشاد الصغير
وحتى عظمه إذا ظهر دون
باطن مأموه كما قاله بعضهم
وكله لحظان الأول يسمى
رأسه (أو)
مسمى مسع لبعض (شعر)
أو شعرة واحدة (في حده)
أى الرأس بان لا يخرج ج bald
عنمن جهة قوبه واسترساله
فان خرج منها ولم يخرج من
غيره لم يمسح غير الخارج
واذا خرج قصير في النسك
مطلقا لانه غير مؤهل لانه
وهنا تابع للبشره والخارج
غير تابع له ولو وضع به
المبته على حرقته على الرأس
فوسل إليه البلبل أجزأ قيل
المتع فصل الجرموق اه
وربما جاز انه حيث حصل
الغسل بشعله بعد التمه
يشترط ذكره عاذه والمسح
مشله وبفرق بينه وبين

أيضا البدن وتوان سترته كفى بغسل ظاهرها اه (قوله ثم انزال الخ) ولو نوا فقطع يده أو ثقبته لم
يجب غسل مظهره إلا حدث فوجب غسله كالظاهر أصالة ولو عجز عن الوضوء لقطع يده مثلا وجب عليه أن
يحصل من وضوءه ولو باحتمل والنسبة من الأذن فان تعذر عليه ذلك تيمم وصلى وأعاد لنزول ذلك مغنى زاد
شخصا على النسبة الأولى مانصه ولو كان فاقد البدن فمسح رأسه بعد غسل وجهه وتيمم وضوءه ثم نبت له يان
بدل المقطوعتين يجب غسلهما لأنه لم يتخاطبه حين الوضوء لفقدتهما حينه فمسح الرأس وقع معتد به
فلا يظلمه ما عجز من نيات البدن اه (قوله لزمه غسل مظهره الخ) أى وأعاد ما بعده سم (قوله زوال
الضرور وقوبه الخ) عبارة النهائية بخلاف ما لو خلق لحيتة الكثيرة لان الاتصال على غسل ظاهره الملتصقة كان
للضرور وقوبه زوالا كذلك الحبيسة لئلا يكتفى بغسل باطنها اه (قوله أى المذكر الخ) عبارة المغنى أى
بعض ما يجب غسله من البدن اه (قوله لزمه بالمسور الخ) ولقوله صلى الله عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا
منه استطاعت معي ونهاية قول المتن (ومن مرفقه الخ) وان قطع من منكبه يذبح غسل محل القطع بالماء كما
أنص عليه الشافعي رضى الله تعالى عنه معنى قول المتن (مسمى مسع) المراد به الانحسار وان لم يكن بفعله كما
عمل حمام لبشره رأسه ولو جاز على أى يجب غسله مع الوجه تبعاً لما ظهر أنه يكفي المسح على البشر ولو خرجت
عن حد الرأس كسعلة نبتت في موضع خروجه وقوبه قال الأجهو روى وقال الشرازملى لا يكفي المسح على الشرة
الخارجة عن حد الرأس كالشعر الخارج عن حده فوجب تفصيل الشعر واستوجبه بعضهم بالأساس سم لما
رأس وعلا فلا يصدق بذلك شخصاً (قوله وان قل) أى مسمى المسح ويحتمل أن الشعر للبشر وهو أحسن
معنى وعليه فالتذكير بتأويل الجلد أو لما تقر في محله ان لا يستعمل بالبناء كالعرفه والنكرة يجوز
تذكيره وتأنيته (قوله حتى البياض الحمأى الخ) أى البياض الذى وراء الأذن نهاية (قوله وحتى عظمه)
إلى المتن ذكره عرش وأقر قول المتن (أو شعر الخ) ولو مسح شعر رأسه ثم حلقه لم يجب إعادة المسح كما تقدم
معنى وشخصنا (قوله ان الأول) أى عظم الرأس وقوبه بخلاف الثانى أى باطن المأموه (قوله بعض شعر)
أى ولو كان ذلك البعض مما وجب غسله مع الوجه من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب فكفى مسحه لانه
من الرأس وغسله أولاً كان ليحققه بغسل الوجه لانه لا يكونه فروض الوضوء عرش ويجوز (قوله
أى الرأس) إلى قوله وانما أجزأ في المغنى والنهاية (قوله بان لا يخرج بالمد الخ) أى ولو تقدروا بان كان مقعوداً
أو متعبداً غيراً لم يجب لم يدخل المسح من خرج عن الرأس نهاية ومعنى وشخصنا (قوله من جهة قوبه)
فشعر الناصبة جهة قوبه الوجه وشعر القربين جهة نزولهما المنكبان وشعر القذال أى مؤخر الرأس جهة
نزوله الفقالة الزادى في شرح الحجز كردى (قوله واسترساله) عطف تفسير لنزوله هو فى النهاية بأو بدل
الواو وقال عرش هو معطوف على المدوراد الزيدى وحاصله أنه يشترط أن لا يخرج عن حده بنفسه ولا
بغيره اه (قوله ولم يخرج الخ) وان لم يخرج الخ (قوله وهما تابع الخ) والاصح ان كل من الشعر والبشره والشعر
هنا أصل لان الرأس ليس له علا ولا كل منهما عال نهاية المغنى فان قيل هلا كفى بالمسح على النازل عن
حد الرأس كما كفى بذلك للقصير في النسك أجب بان المسح عليه غير ماسح على الرأس والمأمور به في
التقصير انما هو شعر الرأس وهو صادف بالنازل اه (قوله مطلقاً) أى خرج عن حد الرأس أولاً (قوله قيل
المتع فصل الجرموق) وهو الوالى جولو لا يفرق بينهما فتأمل مر سم على الهجاء اه عرش عبارة وشخصنا
والمدار على وصول الماء لما يجزئ مسحه بيد أو غيره ولو لم يروا عائل لكن في حيث يذو تفصيل الجرموق على
المعتد بخلافه لا يجزئ حيث قال ما به يكتفى مطلقاً اه (قوله وورد بما بالخ) قد يقال ما أشار إليه حمام
مفروض حيث لم يكن ثم ما قبل الصرف إلا شترط النية ألا ترى أنه لو عرضه نفاذ تردى أثناء
العضو فلا بد من استحضار النية مع هذا كراو لا يعتد بذلك الفعل والحاصل ان قياسه على الجرموق واضح
بصرى (قوله بان ثم صار فالخ) قد يقال وهما أيضاً صوف وهو كون المسح عليه ليس من الرأس وكفى
(قوله إذا ظهر) هل المراد بظهور ومشاهاة أو بحيث يكون أيضاً ما وان لم يشاهد فيه نظر ويحتمل أن

٢٧ - (شروانى وابن قاسم) - اول الجرموق بان ثم صار فهو مماثلة غير المسح عليه فاختص بقصده بيزول كذلك هنا

وذلك لأنه يمنع فعله صلى الله عليه وسلم فإنه اقتصر على مسح الناصية وهي ما بين التزعين وهو دون الربع بل دون نصفه وليس الاذان منه خير الاذان من الرأس ضعيف وانما وجب تعمير الوجه في التيمم لانه بدل فأعطى حكمه ولا بد مسح الخف لجواز مسح القدم على الأصل فلم يتحقق فيه البدلية (والاصح جواز غسله) بلا كراهة لانه يحصل المقصود بالمسح من وصول ألبال للرأس ويزاد وهذا امر ادعى به بانه مسح وزاد فليقال المسح ضد الغسل (٢١٠) فكيف يحصل مع زيادة (تنبه) * علوا هنا عدم كراهة الغسل بانه الأصل وفرقوا بين جوابه

لعمري في المسح في التيمم
لأنها بانه ثم بدل وهما أصل
فتنح أن كلام الغسل
والمسح أصل وحيد فقياسه
ان الغسل أخذ ما صدقات
الواجب الخفيف فكيف يقولون
بابا حته وأنه غير مطلوب
وقد ذكرنا الجواب عنه
في شرح الارشاد الصغير وقد
يجب أيضا بان في الغسل
حيث يتصل حصول البلل
المقصود من المسح والزيادة
على ذلك فهو من الحيشة
الاولى أصل وواجب ومن
الحيشة الثانية لا لأجل
مباح فلا تنافي * (تنبيه
آخر) * فيقال يعارض
ما ذكر من إخراج الغسل
القاعدة الاصلية لانه لا يجوز
أن يستنبط من النص معنى
يعود عليه الإبطال ويجاب
بان هذا ليس من تلك بل من
قاعدة أنه يستنبط من النص
معنى يعممه وهو هنا بناء على
انه معقول المعنى الرخصي
هذا العضو لستراه غالبا كما
وختن في لزوم من الاكتفاء
فيه بالاقول الاكتفاء به
بالاكمل جلا للمسح على
وصول البلل الصادق بحقيقة
المسح وحققت الغسل فتأمل
وهذا يعلم ورود السؤال

بذلك صاروا سم (قوله وذلك لأنه) عبارة المغني قال تعالى وامسحوا برؤوسكم وروى مسلم انه صلى الله عليه وسلم مسح بياضته وعلى عمامته واكتفى بمسح البعض فبيد كراهة الغهم من المسح عند اطلاقه لم يقل أحد وجوب خصوص الناصية ولا اكتفاء بها عن وجوب الاستيعاب عن وجوب التقدير بالربع أو أكثر لانهم ادونه والماء اذا دخل على متعد كافي الآية تكون للتعمير أو على غيره كافي قوله تعالى ولعلو فوا باليت العتيق تكون للالصاق اه وفي النهاية نحوها الآية قال بدل والباء ادخالت الخ ولان الباء الداخلة في حيز متعد الخ (قوله بل دون نصفه) أي نصف الربع (قوله لانه بدل الخ) أي مسح الرأس أصل فاعتبر لغزله معنى (قوله ولا بد مسح الخ) عبارة المغني فان قيل المسح على الخف بدل فلهذا وجب تعميره كبده أعجب بيقام الاجماع على عدم وجوبه وبأن التعمير يفسد مع ان مسح من على الخف لجواز مسح القدم على الأصل فاعتبر الغسل بخلاف التيمم انما جاز للضرورة اه (قوله بلا كراهة) عبارة النهاية والمغني وأشار بالجواز الى ان في كل من استحبابه وكراهته اه وبعبارة شيخنا وأبعد تعبيرة بالجواز ان المسح أفضل كقائه في شرح الحاوي اه (قوله فتفتح) أي يجمع عما تضمنه التعليق والقرن (قوله فقياسه) أي مقتضى أصالة كل منهما (قوله في شرح الارشاد الخ) قال فيه فان قلت كيف هذا أي لتعليل عدم كراهة الغسل بانه الأصل مع أنه سر أن المسح أصل قات الاصلية ثم انما هي بالنسبة لمسح البعض وهذا لا ينافي أصالة الغسل أو هي ثم بالنسبة لما بعد التخصيف وهذا بالنسبة لما قبله فتأمل اه وما ذكره أخيرا هو الاظهر بصري أقول ما ذكره أولا لانظفر وجهه وكذا ما ذكره أخيرا الآن وادبه ما أجابه سم من انه يمكن ان المراد بكون الغسل أصالته القياس لانه وجب أولا بكون المسح أصالته وجب غير بدل عن شيء آخر كان واجبا اه (قوله فهو من الحيشة الاولى أصل الخ) وقد يقال انه من هذه الحيشة من ما صدقات المسح أصل آخر (قوله من تلك) يعني من المنفصلات بتلك القاعدة الاصلية (قوله معنى يعود الخ) وهو هنا كونه المقصود حصول البلل (قوله وهو الخ) أي المعنى المستنبط من النص (قوله بناء على انه الخ) أي بناء على الرأى ان الموضوع معقول بالحكمة وقوله الرخصة خبره قوله وهو (قوله كاسر) أي في أول الباب (قوله من الاكتفاء فيه) أي الرأس وقوله بالاقول أي المسح وقوله بالاكمل أي الغسل (قوله جلا للمسح) أي في الآية (قوله وهذا الخ) أي الجواب المذكور وقوله ورود السؤال أي يور ودالسؤال المتقدم بالجواب عنه وقوله على القائلين الخ أي الامام ومن تبعه قول المتن (غسل وجهه الخ) ولو قطع بعض القدم وجب غسل الباقي وان قطع فوق الكعب فلا فرض عليه وسن غسل الباقي كما مر في الذمها بترادف المغني وعلى الاصح لو قطر الماء على رأسه أو تعرض للمطر وان لم ينم المسح أجزاء ويجزئ مسح برءوئها لا بد بان لا تقدم اه (قوله من كل رجل) الى قوله وحكمته في المغني الا قوله خلافا الى اعطفا والى قوله والحامل في النهاية لذلك القول (قوله خلافا من زعم امتناعه) وقال ان شرطه أن يكون يغير حرف عطف نحو هذا يجر ضروب وهما باعطاء الموقوف العربي يختلف ما زعمه بصري (قوله من زعم الخ) كان هشام والرومي (قوله أعطفا الخ) عطف على قوله على الجوار (قوله وحكمته) أي حكمه التعبير عن الغسل بلغف المسح (قوله والحامل على ذلك) أي المذكور من التأويلات رشدي (قوله وضبط بما يجب غسله في الغسل) (قوله بان ثم صافا) قد يقال وهما أيضا صاف وهو كون المسح عليه ليس من الرأس وكفى بذلك صافا (قوله فقياسه ان الغسل أحد ما صدقات الواجب الخفيف) يمكن أن يجاب بان

على القائلين بالتبعيد الآن يكونا قائلين بتعيين المسح (و) جواز (وضع اليد) عليه (بلامه) لحصول المقصود الاجماع المذكور به (الخامس غسل رجله مع كعبه) من كل رجل أو مسح خفيه مباشر وطه قال تعالى وأرجلكم الى الكعبين نصبوه ووضع ويجر على الجوار خلافا من زعم امتناعه ففضل بين المعطوفين للإشارة الى وجوب الترتيب أو عطف على الرأس جلا على مسح الخفين أو على الغسل الخفيف اذا عرت بسميه مسحا وحكمته انهما مظنة للاسراف فاشترط تركه بذلك والحامل على ذلك

الإجماع على تعين غسلهما حيث لا يخف وخلاف الشيعة في ذلك وغيره لا يعتد به ودل على دخول (٢١١) الكعبين هنا ما روي في المرفقين وهما

العظماء الثمانية
الجائين عندهم فصل الساق
والقدم وفصل الكعب أو
الرقق اعتبر قدره أو من
غالب أمثاله فيناظرهم
بخلاف ما إذا وجد في غير
سلكه المعتاد كان لاصق
الرقق النسك والكعب
الركبة فإنه يعتبر وكذا في
الحشفة كالإقتضاء ملائهم
وقال جمع متأخرون يعتبر
قدره من غالب الناس
النصوص وكلامهم يحولان
على الغالب يجب هنا جميع
ما من نظيره في الدين بما
عليه ما وما إذا هما هاتوا
أزالة ما نحو شق أو حرج
من نحو شمع أو دواء عالم
يصل لغو اللحم الغير
لقاها رأى يلحم فلا جوب
أو يضره فيتميم (السادس)
وتيمم هكذا من يتدب غسل
الوجه فالدين طارأ
فلا جوب لقوله صلى الله عليه
وسلم للمين للوضوء المأمور
به أو تسوله في حجة الوداع
أبداً أبداً والله والعبرة
بعموم اللفظ ولأن الفصل
بين المتخاضعين لبعده من
فائدة هي وجوب الترتيب
لأنه يقر بنة الأمر في الخبر
فلو غسل أربعة أعضاء معاً
لم يحسب إلا الوجه لا يسقط
حقيقة الفروض والشرط
لنسان أو أكره لأنهم
باب خطاب الوضع (فلو
اغسل محدث) في ما غفل

الاجماع (الخ) عبارة النهاية فالج بين القراءةتين وما صرح به وجوب الغسل اه (قوله وخلاف الشيعة في ذلك) أي ذلك الاجماع وغيره من الاجماع لا يعتد به لان الاجماع في الاصطلاح اتفاق المجتهد من أمته معجده صلى الله عليه وسلم على حكم شرعي وليس صاحب البدعة الذي يدعو الناس اليها من أمته الدواعي فدون المتابعة ومطلق الاسم لا مة المتابعة كذا في التلويح فلا تنتفي الاجماع بخلافته كردى (قوله ودل) الى قوله أي الخفى والمعنى والى قوله فيما انفجر في النهاية (قوله وهما الغلظان الخ) وفي وجوهان الكبعبه الذي فوق مسط القدم وهو شاذ ضعيف معنى (قوله الثائثان) أي البارى زان المز ثغفان بحبرى (قوله عند مفصل الساق الخ) يقع الملم وكسر الصاد عش (قوله كاقضاه اطلاقهم) اعفدهم الجحبرى وشيخنا (قوله وقال جمع متأخرون يعتبر) الى فبى اذا وجد المرفق أو الملتصق في غير محله المعتاد (قوله والنصوص الخ) من مقول الجمع (قوله ويجب) الى قوله أو يلجحف في النهاية والمعنى (قوله بنحوش) أي كسحب (قوله من نحو شمع) أي كمناولا أولدهن ذاتسولون خافتمنى (قوله اصل لغو الجمع) عبارة عش أي حدث كل فيما يجب غسله من الشق وهو ظاهره بخلاف ما لو زل الى الجمع باطن الجرح فلا يجابى زاله ولو كان يرى اه (قوله لغو الجمع الغير الظاهر) أى من الجانب الآخر قوله أو يلجحف الى أى بعد أن كان ظاهره من الجانب الآخر أو المراد بغير الظاهر الذى وصل الى الجمع فان وصل حيث نزل الباطن فهو غير ظاهر عبارة اعابه وفى الخادم بعد قول الرضة يجب غسل باطن الثقب لانه صار ظاهره بكونه كالجرح ان يكون بحيث يرى الضوء من الجانب الآخر وفى نصرة الجوينى ان شقوق الرجل اذا كانت بسيرة لا تحتاج الى الجار الى اللحم والظاهر الى الباطن وحاصل الماء الى جميعها وان غشت حتى اتصلت بالباطن لم يلزمه اتصال الماء بذلك الباطن وانما يلزمه ما كان فيه من الظاهر وينبى الخاف التيمم بالوضوء فى ذلك حتى يجب اتصال التراب اليه اه وما نقله عن البحر وغيره وافتقار تقرير عن المجموع الخ اه كلام الاجماع اه كردى (قوله من تقديم) الى قوله قبل فى المعنى الا قوله كبقية الفروض والشروط وقوله لانه الى المتن وقوله خلافا للزكشى والى قوله بل لو كان فى النهاية الاما تقدم وقوله قبل الى قول الروى (قوله من تقديم غسل الوجه الخ) عبارة المعنى أى كاذكره من البداءة بغسل الوجه ثم وبانسانة ثم البدن ثم مع الرأس ثم غسل الرجلين اه (قوله من تقديم غسل الخ) لاحاجة الى لفظ تقديم (قوله لغو الخ) عبارة النهاية بلانه صلى الله عليه وسلم يتوضا الامر تيا ولم يلجح بكثر كيمى وقت أو دل عليه ما الجواز كفى التثنية بنحوه اه (قوله والى) برة بعموم اللفظ) أى وهو عام وشامل للوضوء نهاية (قوله ولان الفضل الخ) ولان العرب باذا ذكر متعاطفات بدأت بالقر ب فالقر ب فلما ذكر فيها الوجه ثم البدن ثم الرأس ثم الرجلين دل على الامر بالترتيب والا لقال فافعلوا وجوهكم وسجوا وركعوا وغسلوا أو يدركوا وجل كنهية (قوله ولان الفضل) أى بالمسح بين المتخاضين أى غسل الوجه والى الجانب (قوله لغو غسل أو ربعا الخ) أى ولو بغير اذنه حيث يؤمى مع غسل الوجه نهاية (قوله لم يحسب الخ) وقيل لا يشترط الترتيب بل الشرط فيه عدم التنكيس وعليه وضع وضوءه فى تلك الحالة ان تؤى معنى (قوله لانه الخ) فبمنظار الان رجوع الظهر للشرط فقط ولا للعرض و براد بها فروض الموضوع يدعى ان لما نوقف عليه الشرط حكمها (قوله من باب خطاب الوضع) وهو خطاب الله المتعلق بكون الشيء سبوا طرا أو مانعا أو مخصصا أو فاسدا أى لا من خطاب التكليف حتى يتأخر نحو السنين قول المتن (محدث) أى حدثنا أصغر فقط نهاية وتومنى (قوله على الوجه) أى خلافا لما يأتى عن الروى بانه مرده (قوله نية تمسح) أى ولو متعمدا نهايتها تومنى (قوله أو بنية نحو الجنب) أى تخوفه من الجنب (قوله غلط الخ) راجع لقوله أو بنية نحو الجنبية فقول المتن (ان أمكن تقدير ترتيب) الاولى ترك الواجب المخير هو القدر المشترك بين الحاصل كما تقر فى الاصول وهذا لا ينافى أن ينصف بعض الحاصل بالابادة وغيرها من حيث خصوصه فليتأمل وبأن المراد بكون الغسل أصلاته القياس لانه واجب أولا

أو كثير بنية مما شرحه في موضع على الأوجه أو بنية الجنب أو أداء الغسل غلظاً لا عداً خلافاً للزركشي (فلا يصح أنه أن أمكن تقدر) وقوع (ترتيب في الخارج (بأن غطس وممكن) بقدر زمن الترتيب (صح) له الوضوء (والا) بمك بان خرج حالاً (فلا) يصح (قالت الأصم الفقه

بلا مكنه وانته أعلم) لان الغسل (٢١٢) فيما اذا أتى بنية واحدة يكتفى لا كبر فاولى الأصغر ولا تنظر لكون المنوى

تقدير لان الامكان يعني عنه (قوله لان الغسل الخ) اقتصر انها على التعديل الا في ثم قال ومن عالمه كالشارح بان الغسل يكتفى لا كبر الخ ردا به ينتقض بغسل الاسفل قبل الاعلى اه أي فانه يكتفى بالغسل ولا يكتفى بالوضوء بل يحصل له الوجه فقط وسنبينه على الشارح أيضا بقوله الا في بل العلة الصحيحة الخ (قوله فاولى الاصغر) قد عني المساواة فلا عن الاول يتلان الاصغر يعتبر فيه الترتيب الذي لا يحصل بدون المكث بخلاف الاكبر لا يعتبر فيه ترتيب سم (قوله ولا تنظر لكون المنوى الخ) عبارة ان النهاية والمغنى واكتفى بنية الجنابة ونحوها مع كون المنوى الخ (قوله حينئذ) أي حين اذ نوى نحو الجنابة (قوله لا يتعلق بخصوص الترتيب) أي نفيها وثباتها بتمامه (قوله ولا تنظر بالترتيب الخ) عطف على قوله لان الغسل الخ (قوله في لحظنا الخ) ر بما في مداه لا بد من وجود هذه اللحظان للطهارة وليس كذلك لانه ان كان المراد مجرد فرضه وتقديره فرضا غير مطابق الواقع فهو اعتراف بانتفاء اشراط الترتيب فلا فائدة في التقدير مطلقا (قوله قبل هذا) أي قوله ولا تنظر بالترتيب الخ في سم بعد كلام مانته اذا علمت ذلك على وجهه علمت فوهذا القيل وضعفوه المذكور وان منع ما علم به مكارهة وانخصه فأن سند ذلك المنع لا يصلح للسندية بقوله كيف الخ يقال ليس الكلام في التقدير بل في المقدور وهو الترتيب وليس أمرا وهميا فان أداناه أيضا وهي فان كان بمعنى الاكتفاء بفرضه فرضا غير مطابق فهو اعتراف بانتفاء الترتيب فاي فائدة في تقديره فكان يكتفى دعوى سقوط اشراط الترتيب في هذه الحالة أو مطابقا لواقع فهو غير ممكن كالتقدير فاستأمل المتأمل اه (قوله اذ هو الخ) أي الفرض (قوله ويرد مع الخ) الرد واضح لان المنى تقدير والترتيب حقيقة سم (قوله مبنى على طريقتا الرافي) أي الطريقتا التي مشى عليها الرافي والا فالروايات متقدمة على الرافي ع (قوله لما يأتي الخ) أي في بيان العلة الصحيحة بصري (قوله عندئذ ذلك الخ) أي نية الوضوء أو رفع الحدث الاصغر أي وان أمكن أي الترتيب حقيقة (قوله ضعف) خبره بحث الخ (قوله وما علم به منوع) هذا المنع بالنسبة الى المقضية المطلوبة وهي والاقام شرط في اجراء ما ذكره رشيد الى ذلك سند المنع بصري (قوله فكففته) أي الغاطس وقوله ذلك أي رفع الحدث وقوله من جسد ما ذكر أي من النيات (قوله ومن ثم) أي من أجل أن العلة الصحيحة تكرر (قوله الوجه) الى قوله بل لو كان في المغنى (قوله الواحدة) بضم اللام ع (قوله بل لو كان الخ) أقرو ع (قوله سواء) ممكن تقدير الترتيب أي الحقيقي (قوله ومن قيد) أي عدم تأثير المنع كتردي (قوله ما مكنه) أي الترتيب الحقيقي (قوله انما أراد التفرع) أي تفرع عن عدم تأثير المنع (قوله على العلة الاولى) وهي قوله لان الغسل فيما اذا أتى الخ (قوله هو كذلك) لكن الحق القمولى بالانغماس مالم يرد تحت مبراب أو غيره أو صغيره الماء عليه دفعة واحدة ويجب عن رد عليه بان المراد بقوله القمولى دفعة واحدة وان المانع جميع بدنه في تلك الدفعة حينئذ صار كالانغماس لا كالجو غسل أربعة

حيث ظهر اعبر مرتب لان النية لا تتعلق بخصوص الترتيب ولا بتقدير الترتيب في لحظنا لطيفة وان لم يخص قيل هذا بخلاف الفرض اذ هو ان لا يمكن تقدير ترتيبه ورتبته مع ما علم به كيف والتقدير من الامور الوهمية لا للحسنة وشتان ما بينهما ما قول الرافي ان نية الوضوء بغسله أي أو رفع الحدث الاصغر لا يخرج ثم اذا لم يكن الترتيب حقيقة مبنى على طريقتا الرافي خلافا لمن زعم بناء على الطريقتين لما يأتي ويبحث بان الصلاح عدم الاجزاء عندئذ ذلك أي وان أمكن لانه لا يقسم الغسل مقام الوضوء ضعف وما علم به منوع الا ضرورة بل ولا حائل لهذه الافة بل العلة الصحيحة هي امكان تقدير الترتيب فكففته بانه ما يضمن ذلك من جسد ما ذكر حتى قصد بغسله الوضوء ومن ثم كان الوجه انه لا يؤثر انسان افة أواع في غير أعضاء الوضوء بل لو كان على ماعد أعضاء الوضوء مانع كشم لم يؤثر فيما يظهر سواء أمكن تقدير الترتيب أم لا ومن قد كالا نسوي ومن تبعه ما مكنه انما أراد التفرع على العلة الاولى الضعيفة بخلافه بان زعم تفرع بعد العلة العينية وما أوهمه المتن من ان

وبكون السمع أصلا له وجب غير بدل عن آخر كان واجبا فاستأمل (قوله فاولى الاصغر) قد عني المساواة فضلا عن الاول يتلان الاصغر يعتبر فيه الترتيب الذي لا يحصل بدون المكث بخلاف الاكبر لا يعتبر فيه ترتيب (قوله بل هذا بخلاف الفرض الخ) لا ينبغي ان تحتق الترتيب حقيقة في الواقع بتوقفه على زمن يسع مساحة الماء لكل عضو من أعضاء الوضوء عقب مجامستهم قبل وهذا هو المكث الذي اشترطه الرافي قطعاً والصنف في اشراط ذلك واكتفى بتقدير الترتيب فان أراد بتقديره مجرد فرضه فرضا غير مطابق الواقع فهو اعتراف بانتفاء اشراط الترتيب حقيقة فترأسا فاي فائدة في تقديره فكان يكتفى دعوى سقوط اشراط الترتيب في هذه الحالة وان أراد بتقديره فرضه فرضا مطابقا لواقع فهو غير متصور مع ما تقرر اذا علمت ذلك على وجهه علمت فوهذا القيل وضعفوه المذكور وان منع ما علم به مكارهة وانخصه فأن سند ذلك المنع لا يصلح للسندية بقوله كيف الخ يقال عليه ليس الكلام في التقدير بل في المقدور وهو الترتيب وليس أمرا وهميا فان أريدانه أيضا وهي فان كان بمعنى الاكتفاء بفرضه فرضا غير مطابق فهو اعتراف بانتفاء الترتيب كاتقدم أو مطابقا لواقع فهو غير ممكن كالتقدير فاستأمل المتأمل (قوله وراي الخ) الرد واضح لان المنى تقدير

أعضاء مع الماء تضاف هذه بدون تلك وهذا ظاهر من كلام القمولى فلا اعتراض عليه اه اعاب اه كرى
عبارة ولا طعبي ا فهم قول المنهج ولوا انغمس محدث آخر امان الانغماس لابد منه فلا يكفي الاغتسال بدونه
لكن اخلق القمولى ما لو قد تحت ميزاب وانصب عليه الماء بان عم جسم بدنه دعوت واحد وهو المذهب
وارضاه في شرح العباب اه **(قوله)** لان تقدّر بالترتيب أى مطلقاً حقيقةً أولاً **(قوله)** وسيعلم الى قوله لا عن
الترتيب في التها بتوالي المتن في المعنى **(قوله)** وسيعلم مما يأتي في الغسل الخ أى ولما سكت هنا عن استثنائه
(قوله) لان الاصغر اندرج أى في الاكبر وان لم ينفهها يتوهم معنى بل وان نقاه قلبه في أى خلافاً لعم حدث
قال في أثناء كلامه انه عم رأيت الشارح في شرح العباب لما علل الاندراج بقوله لان الاصغر اضمحض في
الاكبر ولم يبق له حكم كاصرح به الرافي قال ومنه يؤخذ ان ارتفاعه وان نوى أن لا يرتفع اه وفيه نظر ظاهر
ثم أطال في تأييد النظر راجعه **(قوله)** فلا تنافي أى بين الاندراج وسن يرفع الحدث الاصغر عند الغسل
عن الاكبر **(قوله)** مثلاً أى أدب به معنى **(قوله)** بعد بقية الخ فيه منافاة وذلك لدقيقة التي أشار اليها في
الغسل ونظير اليد ثم ما عدل الرجلين هنا بصريح يأتي هناك ما يندفع به المناقاة **(قوله)** في الاخيرين أى
القبيلة والتوسط **(قوله)** انه لا يجب غسلهما ان أر يدعم الوجوب مطلقاً ولو ضمننا الغير فمفعول عن وان أريد
عدم الوجوب باستقلال فهذا لا يقتضى الخلو عن غسل الرجلين فإذ كره من الخلو وان صرحوا به فيه نظر
ظاهر وكذا ما ذكر ومن عدم الخلو عن الترتيب لعدم وجوب غسل الرجلين رداعلى قول ابن القاص انه
خال عنه فيه نظر ظاهر أيضاً وذلك لانه قد بان عدم الخلو عن غسل الرجلين في الجملة مع عدم وجوب الترتيب
فإنه بانصاف سم وفي البيهقي عن القليوبي والعزرى ما وافقه **(قوله)** لا عن الترتيب عطف على قوله
عن غسل الرجلين وتقدم عن سم أن غائله رداعلى ابن القاص مع ما فيه **(قوله)** أى الوضوء سواء في استحبابه
له أكان حاله روعه فيه أى في أثناء قياسه ما ساقى في التسمية وبدونه بالسؤال لشعره أنه أول السنن
وهو ما جرى عليه جمع وحوى بعضهم على أنه أولها غسل كفيه والأوجه أن يقال أول سنن الغلبة المتقدمة
الترتيب حقيقة **(قوله)** لم يؤخر في ظاهرنا هل كذلك ما لو كان المانع ماعلى أعضاء الوضوء على ما عدا أقل
ما يجزئ مسحه من الرأس أيضاً فيه نظر وقياس عدم التأثير فإذ كره عدمه هنا أيضاً وقد بسك بقوله لهم
لو غسل الأعضاء إلا بعد دفعة واحدة حصل الوجه فقط اذا فرق في المعنى بينه وبين تعميم جميع البدن مع
المانع المذكور **(قوله)** أى مع تأخر الخ قد يقال ينبغي على طريقتة ما قرره ان التقدم مع الانغماس دفعة
واحدة كذلك **(قوله)** انه لا يجب فيه غسلهما ان أر يدعم الوجوب مطلقاً ولو ضمننا غيره فمفعول يؤيد المنع
لو قصد بغسلهما رفع الجنابة عنهما دون الحدث لان قصد هذا الاثبات وهذا الذي في معالم يحصل
الوضوء كما هو الظاهر لان قصد رفع الجنابة دون الحدث صارف للغسل عن الحدث فلا يرتفع فلو لم يجب مطلقاً
وجبان يحصل وان أر يدعم الوجوب باستقلال فهذا لا يقتضى الخلو عن غسل الرجلين فإذ كره من
الخلو وان صرحوا به فيه نظر ظاهر وكذا ما ذكر ومن عدم الخلو عن الترتيب لعدم وجوب غسل الرجلين
رداعلى قول ابن القاص انه خال عنه فيه نظر ظاهر أيضاً وذلك لانه قد بان عدم الخلو عن غسل الرجلين في الجملة
مع عدم وجوب الترتيب فقد بان الخلو عن الترتيب فأنه بانصاف ثم رأيت الشارح في شرح العباب لما علل
الاندراج بقوله لان الاصغر اضمحض في الاكبر ولم يبق له حكم كاصرح به الرافي قال ومنه يؤخذ ان ارتفاعه وان
نوى أن لا يرتفع اه وفيه نظر ظاهر ويؤيد النظر ان داخل المسجد اذا نوى غير النية دون النية انصرف
الفعل عنه ولم يحصل من اندراجها في غير ما عدا الاطلاق والفرق بينهما بان التدخل في الطهارة أقوى غير
قوى فان قلت بدفع النظر ما تقدم فيما لو نوى بعض اجدان ونفى غير من باقيه انه تصح النية وترفع حدثه
مطلقاً قلت فيرف بان مقتضى اجدانه واحد بخلاف الاصغر مع الاكبر لا بخلاف مقتضاهما ان الاكبر
بحرمة لا بحرمة الاصغر فلنأمل وقد يؤيد بالنظر أن اندراج الاصغر في الاكبر غاية ان تجعل نية الاكبر نية
للصغر فاذا نوى الجنابة ونوى أن لا يرتفع الاصغر تناقضت النية وصار كولو يرفع الاصغر وان لا يرتفع

لان تقدّر الترتيب بأى
الاعداد عموم الماء لاضاه
الوضوء معاً حالة واحدة
وما ذكرته من أن الغمس
في القليل أى مع تأخر نية
عن الغمس برفع الحدث
عن جميع أعضاء الوضوء
وان لم يكتف بتفسير ذلك
التقدير هو المنقول المعتمد
خلفاً ان زعم رفعه عن
الوجه فقط الان يحمل
على تقديم النية على نفسه
وسيعلم مما يأتي في الغسل انه
لو غسل جنب بدنه الأعضاء
الوضوء ثم أحدث لم يجب
ترتيبها لان الاصغر اندرج
فكانه لو وحد وانما سنية
رفعها وجان خلاف من
لم يقل باندراجه فلا تنافي
خلفاً لمن وهم فيه أو لا
رجليه مثلاً ثم أحدث كفاة
غسلهما عن الاكبر بعد بقية
أعضاء الوضوء أو قبلها أدنى
أثنائها والوجود في
الاخيرين وضوء خالص
غسل الرجلين وهما
مكشوفتان لا علة اذ لم
يجب فيه غسلهما لان
الترتيب لوجوبه فيما
عدهما (وسنة) أى
الوضوء (السؤال)

عليه السواك وأول الغلبة التي منه غسل كفيه وأول التولية التسمية فتبوي معهما غسل كفيه ولا
يخص طلبه بالوضوء فيسلك غسل أوتيم وإن لم يصل به نهاية عبارة المعنى بعد ترجيح القول الثاني
كالمنازع كما يأتي ماضيه قال الأذري وأذا تركه أوله أرى أن يأتيه في أثنا التسمية وأول ولم أزه منقولا
اه وهو حسن وقضية تخصيصهم الوضوء بالذكر أنه لا يطلب السواك للغسل وإن طلب لكل حال قيل ولعل
سبب ذلك الاكتفاء باستحبابه في الوضوء المستنون فيه (قوله هذا الحصر الخ) جواب عما قيل من أنه قال
ومن سنه السواك الخ كما عبر به المحرر لكان أولى لثلاثهم الحصر فإن سنه لم يذكرها هنا وحاصله أن هذا
الحصر اضافي باعتبار المذكور في هذا السكاك والمعنى وسننه المذكور في هذا السكاك هذه المذكورات
لا يجتمع سنه وقد رد عليه أن الحصر المذكور خال عن الفائدة (قوله باعتبار المذكور هنا) يتأمل معناه
ففيه خفاء وكان مراده أنه لا سن للوضوء في هذا الباب من هذا السكاك إلا هذه المذكورات لكن إنما يحسن
هذا الورد كنه هذه السن في سابق الآن يجعل المعنى لاسن مما نذكره الآن الأذه يعني لاندكره الآن من
هذه السن الأذه ولا يخفى أنه تكلف سم أي ونال عن الفائدة (قوله المذكور هنا) أي في هذا السكاك
من أفعال الوضوء أم لا فلما قلنا بصري (قوله وهو مصدر الخ) أي إذا كان بمعنى اللك (قوله وهو لغة ذلك
وآلته) فهو مشترك بين المصدر والآلة ع (قوله استعمال نحو عود) أي من كل شئ من زيل الفلج أي
صفرة الأسنان ولو نحو خرفة أو أصبع غيره الخشنة شخنا (قوله وما حولها) يعني ما يقرب منها فيقبل اللسان
وسقف الحنك ع (قوله فاقله الخ) تفرع على إطلاق المعنى الشرعي لكن لا يناسب الاستدراك الآتي
فإن الإطلاق المذكور يشتمل على غير ما أزالته غيره شخنا (قوله يحتمل الخ) لعل
هذا الاحتمال أقرب بصري (قوله لأنها تخففه) ولا طلاق التعريف (قوله وذلك) أي نيب السواك للوضوء
(قوله ولأن أشق الخ) أي لا خوف المشقة موجود الخ دفع ما يقال أن لا خوف امتناع لو جود وهذا
يقضي العكس وفي غير مقاتل أن يقول مقاد الحديث في أمر الإيجاب لمكان المشقة وليس من لازم ذلك
ثبوت الطلب للنبي فواجبه الاستدلال بهذا الخبر نعم السياق وقوة الكلام تعطى ذلك اه لا يجبري
(قوله لا حرم الخ) وفي رواية أخرى فرضت عليهم السواك مع كل وضوء نهاية قال ع (قوله فقلت هو صلى الله
عليه وسلم ليس له الاستقلال بالوضوء وإنما يبلغ ما أمر به يبلغ من الأحكام عن الله تعالى قلنا أوجب بالله
يحمل أنه فرض اليه ذلك بأن شيره الله تعالى بين أن يأمرهم أمرا يوجب وأن يأمرهم أمر مندب فاختار
الأسهل لهم وكان صلى الله عليه وسلم وفارحيا اه (قوله ويحمله بين غسل الكفين الخ) أي على ما قاله ابن
الصلاح وابن النقيب فإنه وكلام الأمام وغيره يعمل اليوم ينبغي اعتباره وقال الغزالي كذا ورد في القتال
يحمل قبل التسمية معنى وحوى على ما قاله الغزالي الشهاب الرمي والنهاية والزيادة وقال شخنا وهو المعتمد
وعليه قال سواك أول سن الوضوء الفعلية الخ لارجحة عما غسل الكفين فالسن الوضوء الفعلية الباطنة
فيها وما التسمية فالسن الفعلية الباطنة فيهما وما ذكر المشهور بعده فالسن الفعلية القولية الخ لارجحة
دلائلنا اه (قوله لأن أول سنه التسمية) أي عند أول غسل اليدين المقر وبالنسبة كما أفاده قوله كما يأتي
وبذلك يظهر التعريب ويندفع قول السيد البصري في تطبيق هذه العلة على معلولها يحتاج لتأمل اه (قوله

هذا الحصر اضافي باعتبار
المذكور هنا فلا اعتراض
وهو مصدر ساك فاهم سواكه
وهو لغة ذلك وآلته
وشرعا استعمال نحو عود
في الأسنان وما حولها وأقله
مرة إلا أن كان لتغير فلا بد
من إزالته فيما يظهر ويحتمل
الاكتفاء بما فيه أضلاها
تخففه وذلك للخبر الصحيح
لأن أشق على أمي
لامرهم بالسواك عند كل
وضوء أي أمر يوجب وجعله
بين غسل الكفين والمضمضة
لأن أول سنه التسمية كما
يأتي ويسن في السواك
حيث ندب لا يتبدد كونه
في الوضوء وإن أوهمته
العبارة

وذلك مبطل لما قبله يتأمل (قوله هذا الحصر اضافي) لا يخفى أنه عني كون الحصر هنا اضافيا كون المقصود
اثبات السنه للمذكورات ونقها عن بعض ما في المذكورات وهو ما عدا بقية السن فانظر ما قاله أيضا
ذلك وقد توجه بان ما عدا المذكورات من السن المذكورات قسمان قسم مذكور في هذا السكاك بقية
المذكور في هذا الباب وقسم هو سن أخرى الوضوء مذكور في غير هذا السكاك كالوضوء والمقصود بالثاني
القسم المذكور في غير هذا السكاك فليتأمل (قوله باعتبار المذكور هنا) يتأمل معناه ففيه خفاء وكان
مراده أنه لا سن للوضوء في هذا الباب من هذا السكاك إلا هذه المذكورات لكن إنما يحسن هذا الورد كنه
هذه السن في سابق الآن يجعل المعنى لاسن مما نذكره الآن الأذه يعني لاندكره الآن من هذه السن إلا

اتكلا (الخ) أى ولم يبال ذلك الإجماع اتكلا (على ماهو واضح) أى من نذب ذلك مطلقا (قوله كونه الخ)
 فاعل بسن (قوله أى فى عرض الأسنان) أى قوله أى من جنس فى النهاية لا قوله لا لتباعد إلى كونه مدونه
 لأنه إلى ثم الزيتون وكذا فى المغنى لا قوله مجرد (قوله أى فى عرض الأسنان الخ) وكيفية ذلك أن يبدأ بحجاب
 فيه الأذن ويذهب إلى الوسط ثم إلى اليسر ويذهب إليها بتوهم غنى وشرح بافضل قال عش المتبادر من هذا أن
 يبدأ بحجاب فيه الأذن فيستوعبه إلى الوسط باستعمال السواك فى الإنسان العليا والسفلى ظهر أو بطن إلى
 الوسط ثم إلى اليسر كذلك اهـ (قوله فيه) أى فى التهيى عن الأسنان طولاً (قوله وخشياً داء اللثة) بكسر
 اللام وتخفيف اللام الثالثة ثم الأسنان الذى حوّلها أو اللجم الذى تنبت فيه الأسنان وأما الذى يغفل
 الأسنان فهو عر بوزن غير كرى ولطف الجبرى وهى تتلث اللام ماحول الأسنان وعبارة القلبى هى
 اللجم المتر و زفة الأسنان وأصل لثغلى حذف لام الكلمة عوض عنها التاء اهـ فقول الكردى أو اللجم
 الخ مجرد تقفى فى التعبير (قوله وافتداع عر بالأسنان) وهى ما بينهما من اللجم واحده عر اهـ بصرى (قوله
 ومع ذلك) أى الكراهة فى الطول (قوله نعم الخ) استدراك بالنظر لظاهر المتن والألفاظ ما سبق وأما فى الأسنان
 الخ (قوله نعم الأسنان الخ) ويستحب أن عر السواك على سقفه بلطف وعلى كراسى أمراً اهـ خطيب
 وينبى أن يجعل استعماله فى كراسى الأتراس تنمى الأسنان ثم بعد الأسنان اللسان وبعد اللسان سقف
 الحنك عش (قوله يستاك فيه طولاً) مقضى تخصص العرض بعرض الأسنان والطول باللسان أنه يتغير
 فيه أصداهما بما عر عليه السواك وينبى أن يكون طولاً كاللسان فى غير اللثة ما هى فنبى أن يكون عرضاً
 لأنه عال كراهة الطول فى الأسنان بالخوف من ادعاء اللثة عش وقال شيخنا ويسن أن عر على سقف حلقة
 طولاً وعرضاً بما عر اهـ كراسى أمراً سه طولاً وعرضاً على بقية أسنانه عرضاً وعلى أسنانه طولاً فكيره
 فى طول اللسان وعرض الأسنان اهـ ولعل الأثر فى السقف مائة شخناً وفى الكراسى مائة عشة عش والله
 أعلم (قوله أن يكون بزميل) أى طاهر فلا يكتفى بالنفس بها بتوهم غنى وشخناً بأتى فى الشارح اختياراً عزائه
 وقفاً لا سنى وشرح الروض (قوله وهو الخشن) بكسر تين كفى الأشموى لكن يجوز القاموس فيه فتح
 الخاوص كسر الشن يعبرى قول المتن (بكل خشن) خرج به المضافة بفحوا الغاسول وأن أتى الأسنان وأزال
 القلم لأنها تسمى سواك خلافاً للغاسول نفسها نهاية وشرح بافضل (قوله ولونحو سعد الخ) أى خروقة
 مغنى وكردى وفى القاموس السعد بالضم طبع معر وف فيه منفعة عيشة فى القروح التى عسر اندماها اهـ
 (قوله وأشنان) يضم الهزعة عش وكسر هال فهو الغاسول أو حبه رماوى اهـ يعبرى (قوله بكرة مجرد)
 وقفاً لأنها كمر ونحوها للمغنى حيث قال بكرة عزائه (قوله ودعوى بحان) وفى الأعيان ما لمصلحة بكرة يعود
 ربحان وفضيب الرومان وطرفاها بالعصر والورد والسكر زرقا القصب والاسم و بطرفى السواك اهـ كردى
 (قوله بؤذى) عبارة شخناً أقبل من أنه لو ث الحذاء اهـ (قوله يحصل به) أى بما كرم المرود ودعوى
 الرحان وذى السم (قوله والعود أفضل الخ) عبارة شخناً الاستاك بالاراك أفضل ثم مجرد الغسل ثم
 الزيتون ثم ذى الریح الطيبة غيرهم بقية العبدان وفى معناه الخرقه هذه خمس مرات يتوهم فى كل
 واحد من هذه الخمسة خمس مرات فالجمله خمسة وعشرون لأن أفضل الراك المندى بالمانى ثم المندى به
 الورد ثم المندى بالريح ثم اليابس غير المندى ثم المطب يفتح الورد سكون الطاء وبعضهم يقدم الربط على
 اليابس وكذا يقال فى الجبر يدهو كذا ثم نحو الخرقه فلا يأتى فيه المرتبة الخامسة اهـ زاد الجبرى وكل من
 هذه الخمسة غير أتبعا الخمسة مقدم على ما بعده اهـ (قوله من غيره) كلساناً خروقة كردى أى أو أصبح (قوله
 وأزلا الراك) وفى الأعيان أغصاه أولى من عر وقه وعبارة الرحمة عن البكرى وأزلا فر وع الراك
 فاصوله التى فى الأرض أنتهت اهـ كردى (قوله أو ذكر راوا الخ) هذا أولى أو متعين إذا لم يعدل إلى الترجيع مع
 إمكان الجمع بصرى (قوله وسواك الانبياء على) أى من عهد إبراهيم صلى الله عليه وسلم لا مطلقاً

هذولم يتحقق أنه تكلف (قوله بكل خشن) أى بشرط أن يكون طاهر فلا يكتفى بالنفس فيه فيظهر مر (قوله)

من الربط ومن المندى ماء
الورد أى من جنسوه بمثل
مطلقا وذلك لأن فى المعنى
الجلاء ما ليس فى غيره
ويظهر أن البابس المندى
بغير الماء أولى من الربط
لأنه أبسط فى الإزالة (ألا
أصعبه) المتصلة فلا يحصل
بها أصل سنة السؤال وإن
كانت خشنة (فى الأصح)
قالوا إنها لا تسمى سواها
ولما كان فيه ما فيه اختار
المصنف وغيره حصوله بها
أما الخشنة من أصبح غيره
ولو متصلة وأصعبه المتصلة
فجيزئ وإن قلنا يجب دفنها
فورا ويحبب الأسوى أجزاءها
وإن قلنا نجاساتها ككل
خشنجس ويلزم غسل
القمم والقصباء واعترض
بان قياس عدم أجزاء
الاستنجاء بالمحرم والنجس
عدمه هنا جوابه أن ذلك
رخصة وهى لا تنطبق بمسألة
والمقصود منه الإباحة وهى
لا تحصل بنجس بخلاف هذا
ليس رخصة إذ لا يردف
عليه أحد حال هو رخصة
المقصود منه مجرد النظافة
فلا يترتب به ذلك ولا ينافيه
بخلاف بعضهم خبر السؤال
مطهرة للقمم لأن معناه آلة
تنقى وترى لغيره فهى
طهارة لغو بلا شريعة كما
هو واضح ولا يجب اعتبار
الواجب على من أكل نجسا
له دسمة أو التهاول بغير
سؤال (وبس) أى بتأكد

لأنه أول من استاك ونص بعضهم على أنه من خصائص هذه الأمة بالنسبة للزيم السابقة لا لأنبائه لأنه كان
للأنبياء من عهد إبراهيم دونهم شحنا (قوله والبابس الخ) أى من كل نوع عيش (قوله من الربط الخ)
عبارة للنهاية بغيره كالربط اه (قوله ومن المندى الخ) ومن البابس الذى لم يندسنى (قوله أى
من جنسوه) أى جنس المندى بالماء ككردى عبارة السيد عمر البصرى وهذا هو الظاهر لأن ترتيب
الإنجاس مأخوذ من الاتباع فعلا أو قولا اه وعبارة عيش ظاهره أنه أى الراكع مقدم بسائر أقسامه
على ما بعده اه (قوله ويظهر أن البابس الخ) وقبل بالعكس ومال إليه الجعفرى وكلام شرح بافضل بقيد
أن السؤال الربط أولى من البابس المندى بالماء (قوله المتصلة) إلى المتن فى النهاية والمغنى (قوله ولما كان
فيمافيه) أى من لزوم عدم أجزاء الأسنان والخرقة وتحوذ ذلك مما لا يسمى سواها كالأعرف (قوله اختار
المصنف) أى فى المجموع هنا به (قوله وأصعبه المتصلة) وفاقا للمغنى كإياها بخلاف النهاية بعبارة نه فان كانت
منفصلة ولو سنة فالوجه عدم أجزاءها وإن قلنا بطلانها كاستخدام الجميع الإزالة كما يحسنه البدر بن شعبة
فقد قال الإمام والاستاك عندى فى معنى الاستجمار اه وإن جرى بعض المتأخرين على أجزاءها اه قال
عش منهم شيخ الإسلام اه وقال السيد البصرى ومقتضى تعليله أى النهاية أن أصبح غيره والمتصلة كذلك
وهو لا يقول به اه (قوله وإن قلنا يجب دفنها) أى على قولوا لا فالجميع اه لا يجب دفن ما انفصل من حى سم
عبارة للمغنى أما المتصلة الخشنة فجزئ إن قلنا بطلانها هو الأضعف ودفعها مستحب لا واجب وإن قلنا
بنجاستها لم تجز كسائر النجاسات بخلافه لا السنوى كالأجزاء الاستجمار اه (قوله عدمه) أى عدم أجزاء
النجس هنا أى فى الاستاك (قوله وجوابه) أى كفى شرح الروض سم (قوله إن ذلك) أى الاستنجاء بالخز
مغنى وكذا خبره منه (قوله بخلاف هذا) أى الاستاك (قوله وليس رخصة) الاسبغ فانه ليس الخ وقوله
المقصود منه الخ الأولى العطف (قوله مجرد النظافة) أى إزالة أريج الكرم به معنى (قوله ذلك) أى النجس
(قوله ولا ينافيه) أى أجزاء السؤال بالنجس (قوله بخلاف بعضهم) منهم النهاية والمغنى كإيم (قوله
مطهرة) بفتح الميم وكسر هاء كل إياه يظهر به أى منه فسيب السؤال به لأنه يظهر القم فاه فى المجموع معنى
وإثباتى الشارح ما وافقه (قوله لأن معناه الخ) قد يقال المقصود التنظيف والنجس مستقتر فلا يكون متظافرا
سم (قوله فهى) أى الطهارة لما أخذ منه مطهرة (قوله ولا يجب الخ) قد يقال لو فرض توقفه والها على
عينا فظاهره أنه يجب دهرى عبارة شحنا ويجب كإذ أنزه أو توقف عليه زوال نجاسة أو رجح كره فى نعو
جعل قوله اه يؤذى غيره وقد يحرم كل استاك بسواك غيره بآذانه ولا علم رضاء فان كان بآذانه أو علم رضاء لم
يجرم ولم يكن دهرى هو خلاف الأولى أن لم يكن للتمرك به ولا كان كل صاحب السؤال عالما أو ولما لم يكن
خلاف الأولى وما كان أصله التنب لا يعتز به إلا بآه اه قول المتن (للملأه) أى ولو قبل دخول وقتها شوى يرى
اه ويأتى عن سم مثله (قوله فرضاه) إلى قوله والقياس فى المغنى وإلى قوله وأضافى النهاية إلى قوله وبقر
الوصلات الجنائز (قوله وإن سلم من كل ركعتين) أى من نحو التراويح معنى (قوله والقياس الخ) أتى بذلك

من يصل آخر ولسجدة التلاوة أو الشكر وان نسوك للقرعة على الأدجـه ويرفرق بينوبين مناحـل بعض الاشغال المستنونة بان مبنها على التداخل لمستقنوا ومن ثم كتبت نسبة أحد هـا عن باقها ولا كذلك هنا ما تقرر انه ليس لكل ركعتين وان قرب الفصل ولا نه يسـن للصلاة وان تسوك لوضوءها لم يفصل بينهما ويفعل القارئ بعد فراغ الآية وكذا السامع كما هو ظاهر اذا دخل وقتها في حقه أيضا الا به بن قال يقدمه عليه لتتصل هي به لعلة الزمان بالافضل ولصلاة الجنزة للطواف وذلك لخبر الجدي باسناد جدير كعتنا بسواك أفضل من سبعين ركعة بلاسوالا وائس في دليل على افضليته على الجماعة التي هي بسبع وعشرين درجة تلامه بتعد الجزاء في الحديث لان درجة من هـ ذه فتعدل كثير من تلك السبعين ركعة وايضا نصيب الجماعة أصح بل في المجموع ان خبر السواك ضعيف من سائر طرقه وان الحكم تساهل على عادته في تصحبه فضلا عن قوله انه على شرط مسلم وقول بن دقيق العبد المراد بالرجة الصلاة لخبر مسلم صلاة الجماعة تعدل خسا وعشرين من صلاة الفذ

شخنا الشهاب الرمل سم (قوله انه لو تركه) أي نسبا نهائية (قوله حسن له تاركه الخ) وفاقنا بقوله في المعنى والظاهر عدم الاستحباب لان الكف ما يلزم في الصلاة فاعانة أولى اه وهو أولى بالاعتقاد لان المسائل المذكورة ترجح فيها عن الاصل لوجود المقتضى من السنة بصري واليه ميل كلام شخنا (قوله ولسجدة التلاوة الخ) قال في شرح العباب وما الاستياك للقرعة بعد السجود فينبغي بناؤه على الاستعانة فان سنتن لان هذه تلاوة جديدة والوهو الاصح فلا انتهى اه سم وعش (قوله والشكر) ويكون وقتبه وجود سبب السجود عش (قوله وان تسوك للقرعة) هذا كله اذا كان خارج الصلاة فان كان فيها وسجد للتلاوة لا يطلب منه الاستياك لان سبب السواك الاول على الصلاة وتوابعها اه عش عن الاعياب (قوله على الأدجـه) أي خلافا لما بحثه في شرح الروض ثم قال وان لم يكتبه به أي بالسواك للقرعة عن التسوك للسجود ولا يستحب للقرعة أيضا بعد السجود اه اه سم وظاهره وان استاك للسجود وقدمه عن شرح العباب خلافا لما يطلب ويرقى بينه) أي بين عدم تداخل سواك التلاوة وسواك سجدتها (قوله ومن ثم كتبت) أي في حصول أصل السنة وسقط الطلب بانفاق وفي حصول الثواب أيضا عند التهايز من واقعته (قوله ويفعل) أي السواك (قوله وقتها) أي وقت سجدة التلاوة (في حقه ايضا) أي في حق السامع كالقارئ (الابه) أي بالترغ (قوله لعلة راية الافضل) وظاهره الوضوء صلاة قبل دخول وقتها فان الافضل فعلة قبل دخول الوقت لئلا يفسد العبادة عقب دخول وقتها يقال بشكل على افضلية السواك قبل الوقت حزمة الا اذا كان قبله لاشتغاله بعبادة فاسد لا نا تقول الا اذا شرع للاعلام بدخول الوقت ففعله قبله ينافي ما شرع هو به بل فعلة قبله وقع في لبس بخلاف السواك فانه شرع لشيء يفعل بعده ليكون على الحالة الكاملة وهو حاصل بفعله قبل دخول وقتها ثم رأيت سم على استشكل ذلك لم يجعش عبارة سم قوله لعلة الخ فيه تصريح بجزائه قبل دخول وقتها وانه افضل ولا يتخلو ذلك عن شيء مع قوله الا لا يدخل الخ تركنا تخصيص السامع بذلك كما يقتضيه كذا الا ان يفرق بان شغال القارئ وقد يؤخذ من ذلك انه يكتفي بتقديم الاسياك لصلاة الظهور على الزوال اه وتقدم عن الشو برى الجزم بهذا (قوله وللطواف) ولونغيها يترجم معنى (قوله وذلك) أي تاكدن الاستياك للصلاة (قوله وليس فيه دليل الخ) عبارة عنها بانها توافقه تفضل صلاة الجماعة أي بلاسواك على صلاة المنفرد بسواك لكثرة الفوائد المترتبة عليها اه (قوله اني هي بسبع الخ) وفي رواية خمس وعشرين درجة كما يأتي في الشرح (قوله من هذه) أي من السبع والعشرين من درجة الجماعة (قوله وقول بن دقيق العبد الخ) جواب عبارة عن قوله لان لم يتعد لجزء الخ (قوله من صلاة الفذ) بشد النال أي المنفرد (قوله منازع فيه) خبر وقول بن دقيق العبد الخ والتعبر بالمجرو له واما ما خبر به فيجوز كونه له وللمر ادخلنا ما في الكردي من انه راجع لخبر

بعضيته فهو ما للزج حالي في غيره (٢١٨) فتكون صلاة الجماعة بخمس وعشرين صلاة وخمس وعشرين درجته وهذا هو الايق بباب

مسلم (قوله بضئيه) أي قضية خبر مسلم من التفضيل بالعدد وكذا خبري في غيره أي في الحديث الاول (قوله وعشرين الخ) وذلك الخس هنا بناء على رواية أخرى غير رواية السبع كردى أي لا فوق لما قبله وسبع وعشرين درجة لأن يقصد بهذا إلى وجود تلك الرواية (قوله وهذا) أي الاخذ مع التزم (قوله والمائة) عطف على البسنى (قوله من حصره) أي حصر ثواب الجماعة على السبع والعشرين ورجع الكردى الضمير لأن ذلك العبد (قوله ونعمه) أي الحصر وأجل أيضاً أي تنوع الايق بباب الثواب (قوله وحديث) أي حن الاخذ الخ (قوله فلا اشكال) أي على تفضيل الجماعة على السواك كردى (قوله فلا اشكال) كان معناه انه حديث يكون ركعتان جماعة بخمس وعشرين صلاة كل صلاة ركعتان فركعتان جماعة بخمس ركعة بنضم البهاخس وعشرون درجته والمجموع أربعين سبعين ركعة فلتأمل سم (قوله على هذا التضعيف) أي السبع والعشرين (قوله في مقابلة الخطأ الخ) صفة بعد صفة لقوله فوائد أخرى (قوله وتوفر الخسوع الخ) عطف على الخطأ (قوله المقضى الخ) صفة لتوفر الخسوع (قوله وغير ذلك) أي غير ما ذكر من الخطأ والتوفر (قوله وأما الخ الذي ذكره شيخنا الخ) نقله سم ثم ضم صرحه ان روت (قوله لظاهر الحديثين) أي حديث الجماعة وحديث السواك (قوله لا مكان الجمع الخ) فيسمان هذا الامكان انما يجوز لعليل لو عين الشيخ ذلك الجواب مع انه ليس كذلك وانما ذكره على سبيل الاحتمال فلا يحتاج الى دليل سم (قوله كعائات) أي من قوله لا مكان الاخذ الخ كردى (قوله ومثل هذا) أي درجات العبادة (قوله لارى) أي الاجتهاد (قوله فهو) أي الخبر المذكور والوارد عن ابن عمر (قوله في حكم المذموم) أي البطل الله عليه وسلم (قوله به) أي بما جاء عن ابن عمر (قوله يندفع الخ) ما ذكره من ادفاع تفسير الدرجة بما ذكره واستدل به على كلاهما ممنوعان اذ يجوز ان تكون الدرجة هي الصلاة وتكون أحداث الدرجة مجتمعة على أحد القسمين في أحاديث الصلاة فتأمل سم (قوله مستتقلاً) فيمن كان من الخس والعشرين درجته والسبع والعشرين درجته وأدركه بكتابة غير واحد الآن براد بذلك عدم وجود رواية النص عن ذلك (قوله على الخس والعشرين) كذا في النسخ والسواك على السبع والعشرين لأن الأحداث التي ذكرها في الدرجة تسع وعشرين وأربعين وعشرون اهـ (قوله فدل الخ) أي ما ذكر من اتفاق أحداث الدرجة وتفاوتها في أحداث الصلاة (قوله وحديث) أي حن اذ كانت الدرجة غير الصلاة (قوله ما بازااء الدور) أي المخصوص باهل الدور لا قاصتهم فيه غير الجماعة (قوله بانثنين وأربعين صلاة الخ) أي باعتبار رواية سبع وعشرين درجته هذا يدل على أنه لم يرد قوله فدل على ان الدرجة غير الصلاة انها غير بحسب الحقيقة والافصح دماغاً بها كذلك لا يتفرع عنه أن تكون الصلاة جماعة في مسجد العشرة باثنين وأربعين صلاة وفي مسجد الجماعة باثنين وخمسين صلاة بل ينافي ذلك التفرع وانما والآخرى بدونه فصلاة الجماعة بسواك أفضل منها بدونه بعشر فلهذا صلاة الجماعة بلاسواك تفضل صلاة المنفرد بسواك خمسة عشر انتهى قوله بعشر وجهها ما إذا كانا بلاسواك تر بصلاة الجماعة بخمس وعشرين فإذا كانت زياتها كانت وحدها بسواك خساو ثلاثين علمان أن الزيادة للسواك عشر وقوله بخمسة عشر وجهها انما هو كالابساو كانت صلاة الجماعة تر بخمسة وعشرين فإذا كان الانفراد بسواك كان له في مقابلة السواك عشر تسقط من خمس وعشرين (قوله فلا اشكال) كان معناه انه حديث يكون ركعتان جماعة بخمس وعشرين صلاة كل صلاة ركعتان فركعتان جماعة بخمس وعشرين ركعة تتضمن البهاخس وعشرون درجته والمجموع أربعين سبعين ركعة فلتأمل (قوله لا مكان الجمع بغيره) فيه ان هذا الامكان انما يجوز لعليل لو عين الشيخ ذلك الجواب مع انه ليس كذلك وانما ذكره على سبيل الاحتمال فلا يحتاج الى دليل (قوله به يندفع) ما ذكره من ادفاع تفسير الدرجة بما ذكره واستدل به عليه كلاهما ممنوعان اذ يجوز ان تكون الدرجة هي الصلاة وتكون أحداث الدرجة مجتمعة على أحد القسمين في أحاديث الصلاة فتأمل (قوله بانثنين وأربعين) أي باعتبار رواية سبع وعشرين درجته ثم

الثواب المبني على سبعة الفضل والمائة من حصره يجعل للرجعة الصلاة وينعمه أيضاً رواية الصلاة خمس وعشرون درجته والدرجة سبع وعشرون فكيف يتألف الخ مع ذلك وحديث فلا اشكال بوجه وبسليم ان الدرجة الصلاة فلا شك ان الجماعة فوائد أخرى رائدة على هذا التضعيف في مقابلة الخطأ البها وتوفر الخسوع والحفظ من الشيطان المقضى لمزيد الكمال والثواب وغير ذلك مما وردت به السنة وذلك تر يدعى زيادة السواك بكنية فلا تضره وأما الخ الذي ذكره شيخنا في شرح الروض فلا يخفى عن تكلف ومخالفة لظاهر الحديثين فيحتاج الى دليل لا مكان الجمع بغيره مما وافق ظاهرهما كما علمت وحاشا بسند حسن عن ابن عمر ان الجماعة في مسجد العشرة بخمس عشرة صلاة وفي مسجد الجماعة بخمس وعشرين ومثل هذا لا دليل لارى فيه فهو في حكم المرفوع به يندفع أيضاً تفسير الدرجة بالصلاة لأن أحداث الدرجة مستقلة على الخس والعشرين وأحداث الصلاة مختلفة فدل على ان الدرجة غير الصلاة لانها تختلف بالمال والصلاة تختلف بها وحديث فتكون الصلاة جماعة في

أراد به أنها زائدة عليها مع كونها بمنها والمعنى أن الخمس والعشر من درجتين وعشر من صلاة زائدة على الخمس عشرة صلاة في مسجد العشرة وعلى الخمس والعشر من صلاة في مسجد الجماعة أذلى هذا الظاهر ذلك التفرع فليأمل سم أي فإن هذا خلاف قوله السابق أي لما كان الاختلاف الذي هو كالتفرع في الواردة المغايرة بحسب الحقيقة ثم قول الحنفى والمعنى أن الخمس الخالص موافق لقوله السابق أي باعتبار الخ والى الشارح أن السبع والعشر من درجتين وعشر من صلاة الخ (قوله باثنين وخمسين صلاة) أي وهي تزيد على سبعين ركعة سم أي لما مر أن كل صلاة ركعتان (قوله وهذا يتأيد الخ) أي بقوله فتكون الصلاة جماعة الخ (قوله والّا) أي وإن لم ينفع اللطف في دفع الأدماع بانه في شرح بأفضل و يظهر أنه لو خشى تحس فم لم يندب لها اه وكتب عليه الكردى ما نصه وفي الأعباء نحو ما هنما ثم قال ويحتمل خلافه أن اتسع الوقت وعندهما يظهر فيه ولم يخش فوات فضيلة التحريم ونحوه ثم رأيت بعضهم صرح بحتمه إذا علم من عادته أنه إذا استأذنى فليس عندهما تغلبه وضائق وقت الصلاة اه اه (قوله لها) أي الصلاة (قوله فيه) أي الاستئذان في المسجد (قوله أطالوا الخ) خبر وكراهة الخ (قوله في ردها) أي الكراهة بمعنى في رد قوله بها قول المتن (وتغيرا نعم) أنهم تعبيرة بالقم دون السن نبيه لتغير فيه من لاسنله وهو كذلك هنا يتوشحن قال عرش هذا قد يشمل الفهم في وجه لا يجب غسله كوجهه الثاني الذي في جهة القفا وليس يعسدا سم اه (قوله ويحأولونا) أي أو طعما فيما يظهر نعم في الأولين أكد فيها يظهر أيضا لأن ضررهما متبدا بخلافه ولم يقيد صاحب المعنى التغير بوصف لعله جنى حمنه إلى التعميم الذي أشرت إليه بصرى عبارة الجايز يحأولونا أو طعما اه وعبارة الجعري على الاعتناق قوله واحتاج القم ليس يقيد بل مثالها اللون كقصره لاستان والطعم اه (قوله بخوم) إلى التنبه في المعنى الآتية مصدر إلى اللقم وقوله كالتسبيح إلى منزل وقوله ولوغيرة إلى ولادة أكل (قوله بخوم الخ) أي بوجعنى (قوله أوأكل كرهه) كقوم وصل وجل وكران شينا (قوله مصدر ممي الخ) تشر على غير ترتيب الف (قوله بمعنى اسم الفاعل) قد يقال أوأكل على المصدر نزعاً إلى لا بغية بصرى (قوله ويتأكد) إلى قوله أوأكلته في

هذا يدل على أنه لم يرد قوله فدل على أن البرجعة في الصلاة إنما هي بحسب الحقيقة ولا فمجرد ما مرها لها كذلك لا يتفرع عنه أن تكون الصلاة جماعة في مسجد العشرة باثنين وأربعين صلاة وفي مسجد الجماعة باثنين وخمسين صلاة بل ينفي ذلك التفرع وإنما أراد به أنها زائدة عليها مع كونها بمنها والمعنى أن الخمس والعشر من درجتين وعشر من صلاة زائدة على الخمس عشرة صلاة في مسجد العشرة وعلى الخمس والعشر من صلاة في مسجد الجماعة أذلى هذا الظاهر ذلك التفرع فليأمل اه (قوله باثنين وخمسين صلاة) أي وهي تزيد على سبعين ركعة في شرح الروض أو يحتمل خبر صلاة الجماعة على ما إذا كانت بصلاتها أو لا بغير ادسواك وبدونه والخبر الاستحباب على ما إذا كانت صلاة الجماعة بسواك أو أخرى بدونه صلاة الجماعة بسواك أفضل منها بدونه بعشر فعله صلاة الجماعة بلاسواك تغفل صلاة المنفرد بسواك بخمسة عشر اه وقد قدمناه أيضاً قد ألهذا الحل أن الفضيلة الجماعة خمس وعشرين ولفضيلة السواك عشرا وبه يتضح ما مره فإذا كانت الصلاة جماعة لكن أحدهما فقط بسواك فقد استوفى ما فيها للجماعة وصارت التي بسواك زائدة عما للسواك وهو عشر وإذا كانتا فرادى واحداهما فقط بسواك زادت على الأخرى بعشر السواك وإذا كانتا أحدهما جماعة بسواك والأخرى فرادى بلاسواك زادت الأولى على الجماعة وهو خمس وعشر وبما للسواك وهو عشر ونحوه ع ذلك خمس وثلاثون وإذا كانتا أحدهما جماعة بلاسواك والأخرى فرادى به فزائدة الأولى للجماعة وهي الخمس والعشر ونسقط منها زيادة الثانية للسواك وهي العشر يبقى خمس عشرة زائدة على الثانية (قوله وتغير الفهم) لو كان له وجهان أحدهما من جهة فناء فإنه لا يجب غسله ولا يطلب مخمضة للفهم الذي فيه ولا استئذان لأن الذي فيه هو يطلب السواك

باثنين وخمسين صلاة وهذا يتأيد ما قدمناه أن تضعيف الجماعة زيد على تضعيف السواك بكسر و لو عرف من عادته أدماء السواك لغمه استأكل باطفا والا تركه ويغسل لها ولاغيرها ولو بالمسجد أن وصل مستقرا إليه وكراهة بعض الأئمة فيه أطالوا في ردها (وتغير الفهم) ربحاً أو لونا بخوم أوأكل كرهه أو طول سكوت وأكثره كلام الجعري الصحيح السواك مطهرة أي بكسر الميم وفتحها مصدر ممي بمعنى اسم الفاعل من التطهير أو اسم لالة للفهم مرضاة للرب ويتأكد في مواضع أخر

النهاية (قوله) كقراءة قرآن) ويكون قبل الاستعاذة شرح بأفضل ونهاية (قوله) وكذا كرك التسمية (الخ) وعليه فيسحب السؤال قبل التسمية في الوضوء لاجل التسمية بعد غسل الكفين لاجل الوضوء (فائدة) لو نذر السؤال هل يحمل على ما هو المتعارف فيمن الأسنان وملحوا لها أم يشمل اللسان وسقف الحلق فيه نظر والاقرب الأول لأنه المراد في قوله صلى الله عليه وسلم إذا استنكمت فاستكروا عن رءوسكم واتمسكوا بالأسنان شرعا بأنه استعمال عود ونحوه في الأسنان وملحوا لها عيش وفي البعيرى عن البابلي ما وافقه في مسئلة النذر (قوله) كالسنة (أول الوضوء) فضيته الاستنساك من رءوسكم لمرءة الوضوء بعد غسل الكفين وبه قال في شرح العباب والمجته أيضا استحبابه للغسل وإن استاك للوضوء قبله خلافا لما وقع لبعضهم ووافقا له اه سم (قوله) والأول أقرب) بل التسوية أقرب أخذًا باطلاق الاصحاب ولا داعي للتخصيص بصري عبارة الكردى عن الاعباب واليه مرشدا لاطرافهم نظر الملائكة ذلك المحسل وعليه فلا يتقدمه اه (قوله) ولارادة أكل الخ) أى أو جاع أو وجته أو امتدوعند اجتماعه بالخاء وعند دخول الكعبة وعند العشاء والخروج واردة السفر والتقدم منه فإن لم يقدر على جميع ذلك استاك اليوم والليلة مرءة في فضائل كثيرة وتصلح عديدة أعظمها أنه مرضاة الرب مسخطة للشيطان مطهرة للضم مطيب للنفحة تصف الحقائق من اللطمة والفضحة قاطع الرطوب يتجمل بالبرص مبطى للشيب مسول للظهور مضاعف لاجرمه بلبعد ومهضم للطعام مرغم الشيطان مذكر للشهادة عند الموت وأوصافها لبعضهم إلى نفسه وسبعين خصالا وكثرها في المعنى (قوله) والاستنساك منه) أى وإن لم يحصل تغير لانه مظنة برماوى (قوله) وفي السحر) بفتحين يابن العبرين وجعه أبحار وادامته ثورث السعة والغنى ويسر الرزق وتسكن الله داع ونهيه جميع ما في الرأس من الأذى والبلغ وتقوى الأسنان وتر يد فضاحة وحفظا وعقلا وتظهر القلب وتذهب الجذام وتبقى المال والأولاد وتؤانس الإنسان في قهره ويأتبه ملك الموت عند قبضه وحفي صو وقسنة يحيرى عن الزاهد (قوله) وعند الاحتضار) أى بنفس المرئى أو بغيره وقبل انه يسهل خروج الروح مغنى ويحيرى (قوله) والصائم الخ) كايمن التطيب قبل الاحرام مغنى (قوله) وأن الخواف) أى قبل الزوال كردى (قوله) نديه) أى السواك و (قوله) يلزمه دور) أى أن طلب السواك يقتضى طلب التسمية قبله وهو يقتضى طاب السواك قبلها وهو يقتضى طلب التسمية قبله وهكذا إلى المالا نهاية له وهذا نظهران للالزام التسلسل لا الدور فان طلب السواك غير متوقف على طلب التسمية وطلب التسمية غير متوقف على طلب السواك لها كلا يخفى وأن اتفق طلب كل لا تخرب للالزام طلب تكرار السواك والتسمية من غير نهاية فليتأمل وقد يقال لو طلب كل لا تخرب لم يكن الامثال لان الانسان باى منهما يقتضى تقديم الآخر إلى المالا نهاية فتأمل سم ونعقبه الهاتفي في ما شئت على التحفة فقال قوله دور وظاهران السواك أمر ذوال وكل أمر ذى بال استحبابه التسمية والتسمية أيضا كرم من الأذكار وبسحب لكل ذكر السواك فالتسمية طلبت السواك والسواك طلب التسمية فيكون تسلسلا إلى غير النهاية وتوان السواك المعتد به شرعا بتوقف وجوده على التسمية وكون التسمية ذكر معتدا بكماله شرعا أيضا متوقف على السواك قبلها فيكون دورا قطعًا كما

كقراءة قرآن أو حديث أو علم شرعى أو ألتوكذ كثر كالتسمية أول الوضوء والنبول مسعد ولو خالبا ومنزل ولو لغبره ثم يحفل تقيده بغير الخالى ويرق بينه وبين المسجد بان ملائكته أفضل فرعوا كبر وعوا بكراحة دخوله خالبا لمن أكل كرمها بخلاف غيره ويحفل التسوية والأول أقرب ولارادة أكل أو نوم والاستنساك منه وبعد دور وفي السحر وعند الاحتضار والصائم قبل وأن الخواف (* تنبيه) * نديه للذكر الشامل للتسمية مع نديها لسك أمر ذى بال الشامل للسواك يلزمه دور ظاهر لاختصاص عنه

قال الشارح وإنما كتفي الشارح بذكر الدور فقط لأنه أخفى من التسلسل اذ نصو والتسلسل في أمثال هذا المقام ظاهر وشائع انتهى اه كردى (قوله لا يمنع ذنب التسمية) ودعى هذا الحصر حصول الخاص بعكس ذلك أى يمنع فيه لها قاله سم وقد يجب بان منشا الدور وإنما هو التسمية الثانية المطلوبة للسؤال المطلوب للتسمية الأولى لا السؤال فلذا تمنع من ذنب التسمية الثانية المرادة للشارح هنا التخلص من الدور ثم رأيت فى الكردى عن الهاتى جوابا آخر خصه قوله لا يمنع ذنب التسمية أى السؤال لا يمنع ذنب السؤال للتسمية لأن التسمية أمر ذو بال قطعاً فالسؤال مندوب له قطعاً بخلاف السؤال لما مر من أن الاستيلاء عند الامام ومن تبعه معنى الاستحسان لا تنوب له التسمية إذا تم هذا الدفع ما قبل ودعى هذا الحصر الخ اه (قوله هو بوجه الخ) لو تم لزوم انهاء التسلسل مطلقاً لم يتقدمها سؤاله قاله السيد البصرى وقد يجب بان ما ذكره الشارح توجبه لمرجع منع ذنب التسمية مع حصول الخاص ظاهر بعكس ذلك فخصت التوجيه بالذكور بصورة الدور (قوله هو عدم التأهل الخ) أى لأنه لا يتأهل لذلك إلا بالسؤال (قوله ويسن) أى قوله وينبى فى النهاية وأى قوله وان يجب فى المعنى (قوله مطلقاً) أى وان كان لا زالة تغير نهايق شرح بافضل زاد المعنى وقيل ان كان المقصود به العبادة فبالعين أو أزاله الرائحة فباليسار وقيل باليسار مطلقاً فى الكردى عن الاعيان لو كانت الآلة أصبحت بناء على ما مر فيها سن كونه باليسار كان ثم تغير لانها تباشر اه (قوله لانها لا تباشر القدر) قد رد عليه ان البدل تباشر القدر فى الاستنجاء بالجرم كراهته بالعين ولعل قوله مع شرف الغم الخ دفعه وروى ذلك سم (قوله وان يسدأ بجنب الغم الخ) أى أى تضعفون شئ الجانب اليسرى تضعف أيضاً من داخل الانسان وخارجها شئاً وتقدم عن عس مثله بزيادة (قوله وينبى الخ) قال المحلى ويستحب ان ينوى الوضوء وأوله لباش على سنه المتقدمة على غسل الوجه انتهى وقال سم قوله لثواب الخ فضتمت حصول السنة من غير ثواب لكن صرح ابن عبد السلام بان لا تحصل السنة أيضاً اه أقول وهو ظاهر لان هذا الفعل يقع عن العبادة وغيرها فمجرد وقوعه عن حث لم يقترب بالنسبة ينصرف الى العبادة فلا يكون عبادة عس (قوله أن ينوى بالسؤال الخ) أى ان لم يكن للوضوء اذ قد تسمه معنى وشخصاً عبارة عس بافضل وينوى به سنة الوضوء بناء على ما شئ عليه المصنف تبع الجماعة من انه قبل التسمية والمعتد بان عمله بعد غسل الكفين وقبل المضضة فثبت الاحتياج لنية نوى عند التسمية لشمول النية لتغيره اه وفى الكردى عليه قوله لا يحتاج الخ مراده بعدم الاحتياج الى النية عدم الاحتياج لاستئنافها عند ما ذكر والا فاستصحابها لا بد منه كما مرشداً الى كلامه فى غير هذا الكلام عبارة فصح الجواب ويسن له أن يستحبها من أوله بأن يأتى بها أولاً على أى كيفية من كيفياتها السابقة ويستحبها الى غسل بعض الوجه لئلا يحصل ثواب السن المتقدمة عليه اه فتعلله بقوله لئلا يحصل الخ يفيد توقف حصولها على استحضارها وفى الاعيان الجموع وغيره ان الاكمل ان ينوى مرتين مرة عند ابتداء وضوءه ومرة عند غسل وجهه اه عبارة شيخنا والاحسن أن ينوى أولاً السنة فقط كان بقول لو ثبت سنن الوضوء ثم ينوى عند أول غسل الوجه لنية المعتبره اه (قوله يؤخذ منه) أى من القياس على الجماع (قوله بمعنى يتختم) أى لحصول الثواب سم وكردى بل لحصول أصل السنة كما مر عن عس (قوله مالم تسمه الخ) أى علامت تسمه الخ كالسؤال قبل التسمية فى الوضوء المقرر ونى بانية أو قبل الاحرام بالصلاة (قوله لم يش عليه) بل لا يسقط به الطلب أيضاً كما مر عن عس (قوله وان يعلم ريقه أول استياكه) كذا فى النهاية وقال عس ولعل حكمته التبرك بما يحصل فى أول العبادة بفعل ذلك وان لم يكن السؤال جسدياً عبارة فتاوى الشارح مر المراد بأولى السؤال ما جتمع فيه من ريقه عند ابتداء السؤال اه عبارة البصري عن

الامثال لان الاتيان بأى منهما يقتضى تقدم الآخر الى مالا نهايته فتأمل (قوله لا يمنع ذنب التسمية) اه رد على هذا الحصر حصول الخاص بعكس ذلك أى يمنع نذبه لها (قوله لانها لا تباشر القدر) قد رد ان البدل تباشر القدر فى الاستنجاء بالجرم كراهته بالعين ولعل قوله مع شرف الغم الخ دفعه وروى ذلك (قوله وينبى)

الاجنح ذنب التسمية له
ووجهه انه حصل هنا منع
منها هو عدم التأهل
لكمال النطق بها ويسن
أن يكون باليمين مطلقاً
لانها لا تباشر القدر مع
شرف الغم وشرف المقصود
بالسؤال وان بدأ بيمين
الغم الا عن وينبى أن ينوى
بالسؤال السنة كالنسل
بالجماع يؤخذ منه أن
ينبى بمعنى يتختم حتى لو
فعل مالم تسمه لئلا ينقسم
فيه بلانية السنة لم يش عليه
وان يعود له الصبي الى نفسه
وان يجعل خضرة وامامه
تحتنه والاصابع الثلاثة
الباقية فوقه وان يبلغ ريقه
أول استياكه

اللعن وإن لاهمه وإن بضعه فوق أذنه (٢٢٢) اليسرى لحس فيه واقتداه بالعصا يرضى الله عنهم فإن كان بالارض نصبه ولا يعرضه

وإن يغسله قبل وضعه
كما إذا أراد الاستناب به ثانيا
وقد حصل به تجويز ولا
يكراهه ما هو موضعه أى
الآن كان عليه ما يقدره كما
هو ظاهر وإن لا يزيد
طوله على شبر وإن لا تستناب
بما رافق الاستناب لأن الأذى
يستقر فيه وهو بسواك
الغير بلاذن ولا علم رضا
حرام والأخلاق الأولى لا
لتنزل كما فعلته عاشترضى
الله عنها بئرا كذا التخليل
أثر الطعام قبل بل هو أفضل
للاختلاف في وجوبه وورد
بأنه موقوف في السواك
أيضا مع كثرة فوائده التي
ترد على السبعين ولا يبلغ
ما أخرجه بالخلل بخلاف
لسانه لأن الخلاف به يغلب
فيه عدم التغير (ولا يكره)
في آله من الخلل بل هو
سنت مطلقا ولو لم لا أسنان
له لم يكره مرضاة للرب
(الاصنام بعد الزوال) لأن
خلافه فهو يضم آله
ويغنى في لغته تشاذه تغيره
أطيب عند الله من ربح
المسك يوم القيامة كما يحبه
الحديث وذكر يوم القيامة
لأنه يحمل الجزاء والا
فأطيبه عند الله موجود
في الدنيا أيضا كما يدل عليه
حديث آخر وأطيبه تدل
على طلب إبقائه بعد على
تخصيصه بمجايعه وحسنه
مافي خمر واهجاعة وحسنه
يعضهم أن من خصوصات

المزجوي ويستحب أن يبلغ بيقه أول ما يستناب وفي كل مرة وقت وضعه في القم وقبل أن يحركه كثيرا
ما قبل أنه أمان من الجذام والبرص وكل داء سوى الموت ولا يبلغ بعد ذلك شيئا ما قبل أنه يورث الوسواس اه
(قوله العنذر) أى كان يعلق به قدر (قوله وإن لاهمه) فإن ذلك يورث الباسور ويجري (قوله وإن بضعه
الح) كذا في المغنى (قوله فإن كان) أى وضع السواك (قوله وقد حصل به تجويز) عبارة أنها بانه علق به
قدر اه وعبارته المغنى إذا حصل عليه وسخ أو ربح أو نحو ذلك فإنه في المجموع اه (قوله أى الآن كان عليه الخ)
وأطلق المغنى الكراهة ويكن حله على ما قاله الشارح (قوله وإن لا يزيد بالخ) كذا في المغنى والافتقار وزاد
شيخنا لما قيل إن الشيطان يركب الزائد اه (قوله على شبر) أى بالشبر المعتدل لا بشبر بنفسه يجري (قوله
وإن لا يستناب الخ) واستحب بعضهم أن يقول آله اللهم يضعه بآسناني وشره بآسناني وثبت به لهافى وبارك لي
فيه بأثرهم الرجح شيخنا زاد المغنى قال المصنف وهذا لأس به وإن لم يكن له أصل فإنه داء عاصم من اه (قوله
حرام) كذا في النهاية والمغنى (قوله ويتأكد التخليل الخ) ويسن التخليل قبل السواك وبعد اه ومن آثار
الطعام شرح بأفضل زاد المغنى وكون الخلل من عود السواك وبكره يغزو الحديد اه زاد شيخنا قبل وبكره
الخ أومن الخسلة المعروفة اه وفي الكردى عن الأعباء وبكره يعود القصب ويعود الأس ومن ورد النهى
عنهما من عود الزمان والي بحان والتين من طرق ضعيفة وإنما يتحرل عرق الجذام اللتين فإنه يورث الآفة
وحاه في طب أهل البيت النهى عن الخلل بالخصوص والقصب بالحديد لجلد الأسنان ودرهافه ويسن بل
بئرا كد على من يصعب الناس التنظف بالسواك ونحوه والتطيب وحسن الأدب اه (قوله بل هو أفضل)
أى من السواك وفي شرح العباب قال الزككشي وابن العماد وهو أى التخليل من أثر الطعام أفضل من
السواك لأنه يبلغ مابين الأسنان المغيرة للقم ما يبلغه السواك وورد بان السواك يختلف في وجوبه اه اه
سم (قوله بأنه موجود) أى الاختلاف (قوله في آله الخ) قوله ولأى في المغنى الا قوله ويغنى في لغته تشاذه
وقوله ويتبدل وحكمته الخ وكذا في النهاية الا قوله يوم القيامة والى طيبه (قوله بل هو سنت مطلقا) تقدم عن
شيخنا أنه يعتبر به الأحكام الخمسة الا لا باحة قول المتن (الاصنام الخ) أى ولو كان تفلاهما يتزعمنى زاد شيخنا
ولو كان قد تدخل المسلم كان نسي التين لا في رمضان فاسمك فهو في حكم الاصنام على المتقدم خلافا لما قاله ابن
عبدالحق والخطيب عن عدم الكراهة للممسك لأنه ليس في صيام اه زاد الجعري فان قيل لا شيء يكره
الاستناب بعد الزوال للصائم ولم يكره المنة فمتنع انها من يلة التخلف أجب بان السواك لما كان مصاحبا
للماء ومثله الريق كان أبلغ من مجرد الماء الذي به المنعضة اه قول المتن (بعد الزوال) يخرج به ما لو مات فلا
يكراهه لأن الصوم انقطع بالوت ونقل عن فتاوى الشارح مر ما وافقه عن عى مر وفي حاشيته ههنا أى على
المنهج مانصه فرع مانا الصائم بعد الزوال هل يحرم على الغاسل إزالة خلافه بسواك وقاس دم
الشهيد المبرور من قتاله الرمي اه يجزى بآنى عن شيخنا اه (قوله ويغنى الخ) وأما الرواية فيالض فقط
عش ومعنى (قوله تغبره) أى تغير رائحتها يتزعمنى (قوله أطيب عند الله الخ) أى أكثرنا باعند الله من
ريج المسك المطلوب في نحو الجمعة وأنه عند الملائكة أطيب من ريج المسك عندكم شيخنا (قوله كما يحبه به)
أى بأن خلافه في أطيب الخ (قوله لأنه يحمل الجزاء) أرجح ظهورها بإعطاء صاحبها أنواع الكرامة ولعل
هذا أظهر مما ذكره الشارح قاله السبى بصرى وقد يدعى اه هو مراد الشارح (قوله تدل على طلب
إبقائه) أى فكره الزوال التشرع بالمنهج (قوله على تخصيصه الخ) أى تخصيصه بخلاف المطلق في الحديث
المتقدم معنى (قوله وخلافه أفواههم الخ) جملة حاله في عقيدة لعاملها في فهمهم من أن ذلك في الدنيا هو الأصح

ظاهرة ان النسبة تغير شرط وان حصول السنة لا يتوقف عليها (قوله بل هو أفضل) أى من السواك يدل
ماباى وفي شرح العباب قال الزككشي وابن العماد وهو أى التخليل من أثر الطعام أفضل من السواك
لأنه يبلغ مابين الأسنان الغير للقم ما يبلغه السواك وورد بان السواك يختلف في وجوبه وورد في قولنا أن

عند ابن الصلاح والسبكي وخصما بن عبد السلام بالآخرة ولا مانع أن يكون فهم ما غني (قوله والمساءلة الخ)
 الأولى إسقاط لما (قوله وحكمة اختصاصه بذلك) أي اختصاص الكراهة بمساءلة الزوال لها بنوعه غني (قوله)
 بخلاف قبله) فقال على قوم أدا كل في الليل أو نحوهما يؤخذ من ذلك أنه لو واصل وأصبح صائما كرهه
 قبل الزوال كما قاله الجلي وتبعه الأذري والزركشي وحزمه ابن المقرئ كصاحب الأنوار وهو المعتبر وظاهر
 كلامهم أنه لا كراهة قبل الزوال ولو لم يتسرع وهو الوجه ووجهه بان شأن التعديل الزوال له بحال
 على التعديل من الطعام بخلاف بعده فأنطوى غير نظر إلى الأفراد كالمشقة في السفر ما يتوابع وفي
 المغني ما وقفه عبارة الأمدادلو تناول ليل ما منع الوصالوا بنشأته تعدي في المعدة ووجه وكذا لو ارتكب
 الوصال المحرم فيما ظهر كره له السواك من الغير على ما قاله جمع لأن الخلو جئت من الصوم السابق أه
 ووافقه القول الشارح إلا أني لم يتعاط مغطرا بنشأته الخ وفي عرش ما نصه ونقل البرسن عن شرح
 العباب للشارح مرد نفعان والده ما وافق ما قاله ابن حج ونص ما نقل يؤخذ منه أن فرض الكلام فيما
 يعمل تغية بما لو أنظر عملا يحتمل أن يحال عليه التعديل كقوله سمسة أوجاع فكيفه كالأصل فأداه
 الشارح مرد في شرح العباب قال والده أفتي به أه (قوله ومن ثم لو سواك الخ) أو زال الشبه بالله من
 نفسه بان جرحه ما يقطع بوجهه من فزال الله من نفسه قبل مونه كرهه شغل إذا اغني فتقوى بت المكلف
 الفضيلة على نفسه ما رزق فتوى بغيره لها على ما يجوز إلا بآذنه أه (قوله حرم عليه الخ) ولو تعدد مسأ أو لس
 غيره مسأ أو لسانا نقض بغيره أنه كان تعدد مسأ رجل أو تعدد مسأ امرأة بلا أن في ذلك ينبغي التحريم إذ
 فيه فتوى بفضيلة على غيره بلا أن ولو قطع نقض طهارة نفسه عنها ينبغي الكراهة مرد أه (قوله)
 مغطرا بنشأته الخ) خرج به نحو الجاع يجبري (قوله على الأوجاع الخ) وجرى الشهاب الرمي والخطيب
 والجبال الرمي وابن تاسم العبادي وغيرهم على عدم كراهة السؤال حيث ذكرى (قوله فمن السواك
 الخ) اعتدله الغني والزبادى وكذا النهاية قالوا قالوا كل الصائم ناسيا بعد الزوال ومكرها أو موهوبا
 ما زال به الخلو وأقبله ما منع ظهوره وقتل بعد مظهره وهو الأصح فهل يكره السواك أم لا زال الغني قال
 الأذري أنه محتمل وأطلقهم بفهم التعيم أه زاد سم أي فكه ولا يتجاوز ذلك ما تقدم من ادعاء شغلان
 ذلك فيما إذا حصل تغير باليوم أو لا كل ناسيا مثلا فلا يكرهه وفرض هذا فيما إذا لم يحصل تغير بما ذكر فانه
 لا يلزم من زوال الخلو فلا كل ناسيا مثلا حصول تغير بذلك الا كل أه زاد الكردوى على ما قاله أى سم
 ان حصل بما ذكر تغير الفم كره السواك عند الشارح أى بان جردون الجماعة المذكورين وان لم يحصل
 به تغير كره عند الشارح وغيره وفي شرح العباب بحث الأذري كراهته للصائم قبل الزوال ان كان يدعى فنه

أشقى على أمثلي لا مرهم بالسواك أو لغرض عليهم السواك ولا كذلك الحلال أه (قوله بخلاف قبله) أى
 وان لم يتسرع على الوجه مرد قال الجلي الا إذا لم يقطر ليل أى فحينئذ يكره قبل الزوال ايضا لان التعديل حيث
 من أمر الصوم ولا يحدود فيما يلزم من ذلك وهو زوال الكراهة بالغزو وبعودها بالغير لان الحكم يزول
 بزوال علته وهي هنا الزالة الصائم أمر صوم ويثبت عند وجودها ولو جامع ليل فقط فهل يزول الكراهة قبل
 الزوال لا تطلع حكم الصوم أو لان الجماع لا مدخل له في التعديل فنظر أه (قوله ومن ثم لو سواك غير بغير
 اذنه حرم) ولو تعدد مسأ أو لسانا نقض بغيره أنه كان تعدد مسأ رجل أو تعدد مسأ امرأة أه
 مس رجل بلا أن في ذلك ينبغي التحريم أه فيه فتوى بفضيلة على غيره بلا أن ولو تعدد نقض طهارة نفسه
 عنها ينبغي الكراهة مرد وقاس ما تراه الزوال الشبه بدم نفسه لم يحرم بان جرح في الحرب جراحة يقطع
 بوجهه منها ثم أزاله بنفسه ثم مات في الحرب وقد يقال لا يتحقق عند الزالة أنه شهيد لجواز أن لا يتناول
 (قوله وأيضا فتقدود الخ) قديس كل التوجهين بجواز الزالة النجاسة عن الشهيد وان أدت إلى الزالة دم
 الشهيد وقد قدم بما تراه من سب كراهة السواك أزاله الخلو وقضيه كراهة الزالة بغير استيناف (قوله) كما
 عليه جمع أفتي به شيخنا الشهاب الرمي ولو كل الصائم ناسيا بعد الزوال ومكرها ما زال به الخلو وأقبله

والمساءلة بعد الزوال والوعيد
 لغلة نصف الليل ومنه إلى
 الزوال الصباح وحكمة
 اختصاصه بذلك ان التعديل
 بعده يتحقق عن الصوم
 لخلو المعدة بخلافه قبله وانما
 حوت إزالة دم الشهيد
 لانها تقوى بفضيلة على
 الغير ومن ثم لو سواك الصائم
 غير بغيره حرم عليه ذلك
 ولو نتقض التعديل من
 الصوم قبل الزوال لم يلزم
 يتعاط مغطرا بنشأته
 تغير ليل كره من أول النهار
 ولو كل بعد الزوال ناسيا
 مغيرا أو نام واشبه كره أيضا
 على الأوجه لا يمنع تغير
 الصوم ففيم الزالة ولو
 ضمنوا أيضا فتقدود
 مقتضى هو التعديل وما منع
 هو الخلو والماتع مقدم
 الآن يقال ان ذلك التعديل
 أذهب تغير الصوم
 لاضمحلال فيه وذخائه
 بالكلية فمن السواك لذلك
 كعليه جمع

لرضي في لثته وبخشي الفطر منه الخ اه **(قوله وتزول الكراهة بالغروب)** كذا في المغني وشرح الغاية
 للغزي وقال شيخنا وكذا ما لو تلاحظه الا ان ليس بصائم كذا قال الشيخ الطوسي وقال غيره لا تزول ما لو تلاحظ
 قياس دم الشهيد المحرم به قال الزملي اه **(قوله الحسنة)** لاحاجة اليه **(قوله هل يكره الخ)** اعتمد سم
 وشيخنا واعتمد الجعيري **عليه السلام** اه **(قوله قول المتن)** (والتسمية اوله) ويسن التعوذ قبلها وان يرد بعدها الحمد لله
 على الاسلام ونعمته والحمد لله والجليلة الذي جعل الماء طهورا والاسلام نوراً وبه هزمت الشياطين
 وأعوذ بك رب ان يحضر من ويسن الاسرار بها شيخنا وفي النهاية والمغني مثله الاولة والاسلام نوراً وقوله
 ويسن الاسرار بها **(قوله أي الوضوء)** ولو بجماعه معصوب بلانه فربما يعصيان لعراض وتسكن لكل أمر ذي
 بالعادة وأغيرها كغسل وتيمم وتلاوة ولو من أثنائه سورة وجماع وذبح وخروج من منزل لا للصلاة والحج
 والأذكار وتكرار مكرر وهو يظهر كقوله الأذري يخرج بها المحرم منها بقوى المغني ما وافقه الا انه قال بالكره
 لمحرمة عبارة سم قال في العباب وتكره أي التسمية لمحرمة أو مكره قال في شرحه والظاهر ان المراد بها المحرم
 أو المكره ولما نهى قسطنطين في نحو الوضوء بجماعه وببحث الأذري حرمة منها عند المحرم ضعيف اه اه وبعبارة عرض
 قوله حرمة أي لئانه كانا وتر بالحق في المباحات التي لا يشر فيها كقتل متاع من مكان إلى آخر
 وقضية ما ذكرنا من مباحة فيه اه وبعبارة الرشدي وليتقوا كل معصوب باهل وهو مثل الوضوء بجماعه معصوب
 أو الحرمية فذا تلاحظوا الظاهر الأول وحديثه فصوره المحرم الذي يحرم التسمية عنده ان يشر بخرا أو يأكل
 مينة لغیر ضرورة والفرق بينهما بين كل المعصوب أن الغصاة أمر عارض على حل الماء كقول الذي هو
 الأصل بخلاف هذا اه **(قوله أو وجهه الخ)** اقتصر عليه في شرحه بأفضل وقال الكردى عليه لم يقل انه ضعف
 كقوله في الخفة والاعباب لا يثبت في الأصل من ان له طرفا يترقى إلى رتبة الحسن فراجع بل بعض طرقه
 حسن اه **(قوله لما يأتي الخ)** راجع للمعطوف فقط **(قوله أو ألقاها)** إلى قوله كما يفسر به في النهاية والمغني
(قوله أو ألقاها سم الله) فيحصل أصل السنة بذلك ولا يحصل بغيره من الاذكار لطلب التسمية بخصوصها شيخنا
 عبارة سم **(فرع)** هل يقوم مقام التسمية في الوضوء الحمد لله أو ذكر الله كما في بدء الامور وأجاب مردمانع
 لان البداءة ورد فيها طلب البداءة بالسبلة وبالجلدة وذكر الله وهذا لم يرد فيها الا طلب السبلة بقوله عليه
 الصلاة والسلام فوضوا باسم الله أي فائلمن ذلك كافر سم به الاثني أو قول لقائل أن يقول ان حديث كل أمر ذي
 بال شامل للوضوء اه **(قوله أو ألقاها سم الله الرحمن الرحيم)** وبأنى ذلك ولو جنباً ومائتة او نفساء كان
 يتوضأ بكل منهم لسنة الغسل لكن يقصرهم الذي ذكر شيخنا قول المتن (فان تركه) ان بني للمفعول فالأذكار
 يتأويل التسمية بمذكر أي قول بسم الله أو ذكر بسم الله أو ألقاها بسم الله الخ اه **(قوله فائلمن الله الله)** أو
 ما من ظهوره وقتنا بعدم فطره وهو الأصح فهل يكرهه السواك أم لا زال المغني قال الأذري انه محتمل
 وأطلقهم بفهم التعميم أي فكره ولا يخالف ذلك ما تقدم عن افتاء شيخنا لان ذلك مفرض فيها اذا حصل
 تغير بالزوم أو لا كل ناسيا مشافلا يكره وفرض هذا فبما اذالم يحصل تغير بمذكر كانه لا يلزم من زوال
 الخلوفاً بالكل ناسيا مثلاً حصول تغير بذلك الاكل **(قوله والتسمية اوله)** قال في العباب وتكره أي التسمية
 لمحرمة ومكره اه قال في شرحه بعد ان بين نقل ذلك عن الجواهر مائتة والظاهر ان المراد بها المحرم أو المكره
 لئانه قسطنطين في نحو الوضوء بجماعه معصوب بخلاف ما سمعنا الأذري وغيره وببحث الأذري حرمة منها عند المحرم
 ضعف وان نقله عن الحنفية كإمامهم عن العلماء اه وأراد بما عارضه من الجلاء قوله قبل ذلك فرع
 في الجواهر وغيره ان العلماء ان الأفعال ثلاثة قسم تسن فيه التسمية وقسم لا تسن فيه وقسم تركه فيه
 اه **(فرع)** * وقع السؤال هل يقوم مقام التسمية في الوضوء الحمد لله أو ذكر الله كما في بدء الامور وأجاب
 مردمانع لان البداءة ورد فيها طلب البداءة بالسبلة وبالجلدة وذكر الله وهذا لم يرد فيها الا طلب السبلة
 بقوله عليه الصلاة والسلام فوضوا باسم الله أي فائلمن ذلك كافر سم به الاثني أو قول لقائل أن يقول ان حديث
 كل أمر ذي بال شامل للوضوء **(قوله فائلمن الله)** ان بني للمفعول أو شكل التذكير في الضمير لان ضمير المأمور

وتزول الكراهة بالغروب
 * (تنبه) هل يكره ازالة
 الخلوفاً بعد الزوال بغير
 السواك كاصح الحسنة
 المتصلة لان السواك لم يكره
 لعنه بل لا زالت له كما تقرر
 فكان ملحقاً بالكره اه اه
 وهو أعم من أن يكون
 بسواك أو بغيره أو لا كدل
 عليه ظاهر تقيدهم ازالة
 بالسواك والالتفاتوا هنا أو
 في الصوم يكره الصائم ازالة
 الخلوفاً بسواك أو غيره
 كل محتمل الاقرب للمدرك
 الاول ولما همم الثاني
 فتأمل (والتسمية اوله)
 أي الوضوء لا يتبع ونظير
 لا وضوء لمن لم يسم وأخذ
 منه أحد وجوه ما ورد
 أصحابنا يضعفه أو جعله على
 الكامل ما يأتي في المضمة
 وألقاها بسم الله أو ألقاها بسم
 الله الرحمن الرحيم (فان
 تركها ولو بعدا (ففي
 أثنائه) يأتي بها شارحاً كالحاء
 فائلمن الله

أوله وأخوه لا بعد فرغ من كذا في الأصل ونحوه كما صرح به كلام الروضة وغيره بخلاف نحو الجماع لكرهاته الكلام عنده وهي هناسه عن وفي
نحوه لا كل سنة كفاية لما يأتي بأربع أركان الصلاة فيرد النظر في الجماع هل يكفي (٢٢٥) تسمية أحدهما أو الظاهر نعم (وغل كفيه)

التي كوي عبه (وان يتغن
طهرهما) ويسن غسلهما
مع الألتباع قبل ظاهر
تقدمه السوال أنه أول سنه
ثم بعد التسمية غسل
التي كوي عبه ثم التسمية
الاستنشاق وبه صرح جمع
مقتضون قال الأخرى
وهو المنقول واليه يشير
الحديث والنص وأليس
كأنه قبل المنقول عن الشافعي
وكثير من الأصحاب أن أوله
التسمية وخرجه المصنف في
مجموعه وغيره فينوي معها
عند غسل الدين أذهو
المسار بأوله في المنان
يقترن التسمية بها عند أول
غسلهما كقترنها بغير
الصلاة وحديثه فحتمل أنه
يتلفظ بالنية بعد البسملة
وعليه حريت في شرح
الأرشاد تشبه بركة التسمية
وتحتمل أنه يتلفظ بها قبلها
كما يتلفظ بها قبل التزيم ثم
يأتي بالبسملة مقارنة للنية
القلبية كما يأتي بتكبير
القرآن كذلك فاندفع ما قبل
قرنها بما يستعمل لأنه ليس
بالتلفظ بالنية ولا بعقل
التلفظ معه بالتسمية ومن
صرح بأنه ينوي عند غسل
البدن الشيخ أو فاسد
والقاضي أو الطبيب وابن
الصباغ فأما بتقديم
التسمية على غسلهما الذي
عبر به غير واحد تقدمها

بسم الله الرحمن الرحيم شيخنا (قوله أوله وأخوه) أي التمسك بذلك ولا فالسنة تحصل بدونه وشدي زاد عـ
والمراد بالأول ما قبل الأخر فيدخل الوسط أه أي وألرأد بأخره ما بعد الأول (قوله لا بعد فرغ) أي
الوضوء أي الفراغ من أفعاله ولو بقي الدعاء بعد على أحد قولين ارتضاء المولى ولكن نقل عن الزبائدي
والشراح ما من المراد فان فرغ من قرائعني الذكر بعد بل والصلاة التي صلى الله عليه وسلم سورة
أترنائه وهذا أثر بشيخنا (قوله كذا في الأصل) قال: جئنا والظاهر أنه يأتي بها بعد فراغ الكل لئلا يتأخر
الشيطان ما أكمله فينبغي أن يكون الشرب كلاً لا مغني ونهاية قال عـ قوله مرانه ما في الأصل ينبغي أن
محله إذا قصر الفصل بحيث ينسب المصرفا أه عبارة سم مشي شيخ الإسلام على سنية الاتيان بها بعد فراغ
الكل ونزاعه الشارح في شرح الأرشاد ثم أيدها قاله أي شيخ الإسلام بتحديث الطبراني أه وكلفه كما في الكردى
من نسي أن يذكر الله في أول طعامه فلا ذكر اسم الله في آخره (قوله ونحوه) أي بما يشتمل على أفعال متعددة
كلا كحال والتأني في الشرب أه كوردى عن شرح الأرشاد لأرواح (قوله بخلاف نحو الجماع) أقول
وهل يأتي بها قبله والحالة هذه أولاً أم أرف ذلك وأصل الأول أقرب أخذاً من قولهم إن العاطس في الخلاء
يحمد الله قبله بصري ويرادى ومال عن الشافعي الثاني (قوله والظاهر نعم) وبوجه أن المقصود منه دفع
الشيطان وهو خالص في شتمه لا يوقل عن الشارح مر عدم الاستقامه من المرأة أو انكسار من الزوج لانه
الفاعل أه وفيه وقته عـ (قوله وان يتغن طهرهما) أي أو توضأ من نحو بريق مغني ونهاية (قوله قبل
الح) ومن قاله بها بنحو الله كما صرح (قوله أن أوله التسمية الح) وفيه على المتجه ما تمسك به شيخنا الشهاب
الولي يجمع بين من قال أوله السوال ومن قال أوله غسل الكفين بأن من قال أوله السوال أراد أنه لما طلق
ومن قال أوله التسمية أراد أنه من السنن القولية التي هي ممنوعة من قال أوله غسل الكفين أراد أنه من السنن
الفعلية التي هي منه بخلاف السوال فإنه سنة فعلية فلا ينافي قرن النية قلباً بالتسمية ولا تقدم السوال
عليه لانه سنة فعلية في الوضوء ولا من الوضوء أه وفي النهاية ونحوه باختصار بصري وذكرى وبمعلم أن ما جرى
عليه الشارح كما في خارج عن هذا الجمع (قوله فنوى) أي بالقلب معها أي التسمية (قوله بان يقترن الح)
فصعب في العمل بين قلبه وسنانه وجوارحه فكيف قد شغل قلبه بالنية وسنانه بالتسمية وأعضائه بالغسل في
آن واحد شيخنا (قوله يتلفظ بالنية) أي سرانهاية (قوله وعليه حريت الح) وكذا جرى عليه النهاية والغنى
وغيرهما (قوله في شرح الأرشاد) أي في الأمداد وفتح الجواد ذكرى وكذا جرى على في شرح بافضل (قوله
وتحتمل أن يتلفظ بها الح) قد يقال يصدق في هذا الثاني خالوا للتلفظ بالنية عن قبول بركة التسمية له بصري
(قوله فاندفع) أي قوله وعلى هذا في النهاية (قوله فاندفع ما قبل قرنها) دفع استحالة المقارنة بل يحصل بما أجاب
به وانما حصل به بيان المراد منها من غير حصول المقارنة المستعجلة فبها اعتراف باستحالة المقارنة الحقيقية
التي قالها المعترض رشدي ولا يخفى أن قول الشارح فاندفع الح من فرغ على كل من الاجتهالين (قوله قرنها
بها) أي قرن النية بالتسمية (قوله ولا بعقل التلفظ معه) أي مع التلفظ بالنية وقوله بالتسمية متعلق بالتلفظ
أي لا يمكن التلفظ بمحافى آن واحد ولو قدم على التلفظ لا اتصل الموجب بعلمه وانضج المعنى المراد (قوله
ومن صرح الح) تأييد لقوله فينوي بها الح وكذا قوله فالمراد الح تفرع عليه ويجوز تفرع بعضه قوله
ومن صرح الح (قوله وعلى هذا المعنى) أي من أن أول سنن الوضوء التسمية المقترنة بالنية عند أول غسل
لو مجازي التانيث يجب تأنيشو بحجاب تأويل التسمية بذلك أي قول بسم الله أو ذكر اسم الله أو الاتيان به
مثلاً (قوله وكذا في الأصل ونحوه) مشي شيخ الإسلام على سنية الاتيان بها بعد فراغ الكل ونزاعه الشارح
في شرح الأرشاد ثم أيدها قاله بتحديث الطبراني (قوله قبل ظاهر تقدمه السوال الح) في شرح مر بدونه
بالسوال يشعر بأنه أول السنن وهو ما جرى عليه جمع وصحى بعضهم على أن أولها يغسل كفيه والأوجه أن

(٢٩ - (شرواني وابن قاسم) - أول) على الفرق من وعلى هذا المعنى يكون الاستيان بين غسلهما أو المضمضة
كما تظهروه ابن الصلاح كلاماً ووجه بعضهم بأن الماعين يتخذ يكون عقبه كما يجمع في الاستحباب

البدن (قوله) بن حجر والماء أي بتعقيب الثاني للادول (قوله) يلزم الاول أي الماز في قوله وقيل الخ (قوله) خلو السوال الخ قد يقال لا يجوز في هذا الخ لول عدم استحباب التسمية للسوال أخذاً بما تقدم في التنبيه السابق في جواب الدور الذي ذكره من التزام عدم استحباب السوال مع توجهه سم أقول ومر هنا أن ما تقدم ليس على إطلاقه بل في خصوص التسمية ثانياً للسوال الثاني المطالب بالتسمية في الوضوء دفع الدور (قوله) أي السوال (قوله) أو مقارنتها أي التسمية بالرفع عطف على خلو الخ وفي دعوى لزومها تأمل (قوله) وهو أي كون التسمية بمقارنة السوال دون غسل الكفين ويجوز إرجاع الضمير لعدم المقارنة بغسل الكفين (قوله) كما علمت أي من قوله ومن صرح بأنه الخ (قوله) بما ذكر أي من التسوية وغسل الكفين (قوله) لأواب فيه بل لا يحصل به أصل السنة على ما مر عن عس (قوله) وإنما أتيب الخ جواب سؤال النسا عن قوله أن ما تقدمها الخ (قوله) ناوي الصوم أي النفل (قوله) لأنه لا يتجزئ فيه بحث لأن عدم تجزئه لا يقتضي لأواب ولا يتوقف عليه بل يكفي في عدم تجزئه تعيين الحصول من أول النهار وإن لم يحصل ثواب سم (قوله) ويتجزئ هنا أي في النية المقرونة بالتسمية عند غسل البدن (قوله) نية مامر أي حتى يتفرغ الحدث ولا يقدح في ذلك أن السن المتقدمة لا ترفع الحدث لأن السن في كل عبادة تندرج في نيتها على سبيل التبعية قاله حر وأقول لنية رفع الحدث معناها قصد رفعه بجمع أعمال الوضوء وهو رافع بلا شبهة سم اه بجري (قوله) وكذا لوني الخ تقدم عن حنبل أن الحسن بن نوي وأول السنة فقط كأن يقول نويت سنن الوضوء بنوي عند أول غسل الوجه لنية العبادة اه (قوله) لأنه أي الناري عند كل من السنن المتقدمة السنة قول المتن (فان لم يتبين طهرهما الخ) قال الحلبي فان يتبين طهرهما لم يكره غسلهما ولا يستحب الغسل قبله كذا ذكره في تصحيح التنبيه اه قلت فكيف من مباح وقد يقال بل ينبغي أن يغسلهما خارج الأمانه لا يصير الماء مستعملاً بغسلهما فيه بناء على أن المستعمل في نفل الطهارة تغير طهره وفعل المراد به لا يكره غسلهما خوفاً للنجاسة وإن كرهه غسلهما لأدبته لاستعمال الماء الذي يريد الوضوء منه عس وقوله وقد يقال الخ محل تأمل (قوله) بان تردد فيه أي على السواء وألا شرح بأفضل قال عس أي لو لم يتبين طهارة الطهارة السابقة اه (قوله) غير مراد يمكن أن يكون مراداً وتعمل الكراهة على ما شمل كل من التز به والتحرير سم (قوله) لوضو حه) يعني لوضو حه لو يتبين نجاسة يده كان الحكم بخلاف ذلك فكيف لو كانا قتلنا بكرهه تخمس الماء القليل لما فيه هتان من التصنع بالنجاسة وهو حرام نهاية وشحن أقول (المتن كره الخ) لو غس من حيث كره الغمس فغس بعده من غسل يده ثلاثاً بماء طهور ثم أراد غسها في ماء قليل قبل غسلها ثلاثاً من ذلك الغمس كان مكر وهو الجود المعنى وهو احتمال النجاسة سم قول المتن (غسلهما) أي غس كلا منهما بجعل الإضافة للاستغراق فشميل ما زاده الشارح رحمه الله تعالى قاله البصري وفيه تأمل (قوله) وأغس احداهما) أي أو بعض احداهما أو مسهما أو باحداهما سم (قوله) الذي إلى المتن في النهاية والمعنى (قوله) فيماتع أي وإن كثر أو ما كثر لم يطب نهايه ومغنى (قوله) ثلاثاً ولو كان الشك في نجاسة مغفلة يقال أول سنة الفعلة المتقدمة عليه السوال وأول سنة الفعلة التي منه غسل كفيهما أو القولية التسمية فتبين معها عند غسل كفيه بان يقرنها عند أول غسلهما ثم يلقظ جاسراً عقب التسمية اه (قوله) ويلزم الاول الخ قد يقال لا يجوز في هذا الخ لول عدم استحباب التسمية للسوال أخذاً بما تقدم في التنبيه السابق في جواب الدور الذي ذكره من التزام عدم استحباب السوال مع توجهه (قوله) لأنه لا يتجزئ فيه بحث لأن عدم تجزئه لا يقتضي لأواب ولا يتوقف عليه بل يكفي في عدم تجزئه تعيين الحصول من أول النهار وأن لم يحصل ثواب (قوله) غير مراد يمكن أن يجعل مراداً وتعمل الكراهة على ما شمل كل من التز به والتحرير (قوله) كرهه غسلهما الخ) لو غس من حيث كره الغمس فغس بعده من غسل يده ثلاثاً بماء طهور ثم أراد غسها في ماء قليل قبل غسلها ثلاثاً من ذلك الغمس كان مكر وهو الجود المعنى وهو احتمال النجاسة (قوله) وأغس احداهما) أي أو بعض احداهما أو مسهما أو باحداهما (قوله) ثلاثاً يعني أن يحل في غير

سنة الماء وغس ويلزم الاول خلو السوال عن شمول تركه التسمية له أو مقارنتها له دون غسل الكفين وهو خلاف ما صرحوا به كما علمت واعتبر قرن النية بما ذكره لثابت عليه إذ ما تقدمها لأواب فيهما أتيب ناوي الصوم شخصاً من أول النهار أنه لا يتجزئ أو يجزئ هتانهما مراداً لوني بكل السنة كاهو ظاهر لأنه تعرض للعقود (فان لم يتبين طهرهما) بان تردد فيه وصدقه يتبين نجاستهما غير مراد لوضو حه كرهه غسلهما) أو غس احداهما (في الأمانه) الذي فيماتع أرواه دون القلتين (قبل غسلهما) ثلاثاً انتهى المستيقظ عن غس فيه في الأمانه قبل غسلها ثلاثاً

فالظاهر كما قاله بعض المتأخرين عدم زوال الكراهة لا بغسل اليدها أحدًا هاترأبنا زيادة سم بل تسعان قلنا بسن الثامنة والتاسعة اه وقال عش قوله مر أحداهاترأبنا ولا يستحب ثمانية وتسعة بناء على ما عهده الشارح مر من عدم استحباب التلث في غسل النجاسة المغلفة بما بالنسبة للحدث فيستحب ذلك اه عبارة الكردي وفي الامداد الذي يظهر أن الكراهة لا تزول في المغلفة الأمرين بعد السبع اه ونقل القلوبي عن مر ما وافقوا من قاسم عن الطبراي والمغني اعتمادا وفي العناني على شرح الفخر برولو كانت النجاسة المستكولة فيها مخففة زالت الكراهة وشهنا ثلاثا اه انتهت وصاروا الجبري فرع لو تردد في نجاسة مخففة غسل يكتفي فيها بالرش ثلاث مرات أو لا بد من غسلها ثلاثا فيه نظر والوجه الثاني وان كان الرش فيها كافيا بطريق الأصل اه كما قاله عش واستوجه سم الاول وقال الاجهري ومقتضى كلامهم عدم الاكتفاء بنظره من غسل ما قاله سم على ما إذا أراد غير الموضوع كدخل يده في نجاسة قابل اه وقال ابن ج في شرح الارشاد ولو تيقن النجاسة وشك أي مخففة أو متوسطة أو مغلفة فما الذي يأخذ به والذي يتبعه الثاني أي حمل على الاعيان انتهت (قوله معللا الخ) ما لم يغل الغسل في الخ المذوف وقوله الدال ان ثبت قوله بأنه لا يدرى الخ لانه في قوله هذا التعليل عبارة النهاية والمغني والامريد انهما ولاجل توهم النجاسة لا تم كإثباتها على ما يستجوز بالاجاز وإذا ما واصلت أيهم فرع ما وقعت على حمل الخبر فإذا صادفت ما قبل لا نجاسة فهذا يحمل الحديث لا خبر والنوم كما ذكره المحقق في شرح مسلم و يعلم منه أن من لم ينع واحتمل نجاسة يده فهو في النائم وهو مأخوذ من كلامهم اه (قوله لان الشارع الخ) قد يقال هذا واضح حيث لم يعلل هذه دعائه بما يقتضي الاكتفاء بمرة واحدة وهو قوله فانه لا يدرى الخ سم ويحرم (قوله اذا غيضا كالحا الخ) والحكم هنا كراهة الغمس والغاية الغسل ثلاثا (قوله فاما يخرج) بالبناء للجهول بغيري ويجوز بناءه للفاعل رجوع الضمير الى المكلف المعلوم من المقام (قوله استشكل هذا) أي عدم زوال الكراهة مرة (قوله ومن ثم) أي من أجل أن الشارع اذا غيضا (قوله بحث الاذرى الخ) اعتمد النهاية بالمغني أيضا (قوله ان محل هذا) أي عدم الكراهة عند تيقن الطهارة ابتداء (قوله دون ثلاث الخ) عبارة النهاية والمغني مرة أو مرتين كرهة فمقابل الجمال الثلاث اه (قوله بقت الكراهة) ينبغي الى تكميل ماضى ثلاثا سم وتقدم آفان النهاية والمغني الجزم بذلك (قوله وهذه الثلاث هي الثلاث الخ) قد يقال بل هي غيرها وان هناسنتين احدهما الغسل ثلاثا للوضوء والثانية الغسل ثلاثا للشك في النجاسة فهما وان حصل لا بغسل واحد ثلاثا لكن الأفضل تعدد ذلك الغسل وأوهم أن بعضهم ذكر ذلك فراجع اه سم وفي عش وحاشية شيخنا ما وافقه بلا ع و وقال الكردي ماضيه قوله هي الثلاث أول الموضوع في الاعاب فاستغنى عن كون ستاعة الشك ثلاثا للوضوء وثلاثا للاذلال خلا فان غلط فيه اه والميل القلب والله أعلم (قوله فيما مر) أي في الاما الذي فيه ما الخ وقول الكردي وهو قوله بأن تردده ودره وم تكرر حديثهم قول الشارح في حالة التردد قول المتن (والمنضعة) مأخوذ من المض وهو وضع الما في القم ولو تعدد القم فينبغي ان يأتي في معنى تعدد الوجه فان كانا أصليين فمضمض في كل منهما وان كان أحدهما أصليا والاخر زائدا وبما الأصلي من الزائد لم يسمت بالعمية بالأصلي دون الزائد وان اشبهه الأصلي بالزائد فمضمض في كل منهما وكذا ان غيظ لكن سمات وقوله والاستنشاق مأخوذ من النشق وهو شم الما وهو أفضل من المنضعة لأن الزا من أتمنا قال وجوب الاستنشاق دون المنضعة فهو واجب ان عند الامام أجدو محل المنضعة أفضل من محل المغلفة والانسجام التراب بل تسعان قلنا بسن الثامنة والتاسعة (قوله اذا غيضا كالحا بغاية) قد يقال لكنه على الغاية هنا بما يقتضي الاكتفاء بالمرة الواحدة (قوله بقت الكراهة) ينبغي الى تكميل ماضى ثلاثا (قوله وهذه الثلاث هي الثلاث أول الموضوع) قد يقال بل هي غيرها وان هناسنتين احدهما الغسل ثلاثا للوضوء والثانية الغسل ثلاثا للشك في النجاسة فهما وان حصل لا بغسل واحد ثلاثا لكن الأفضل تعدد ذلك

معللا بأنه لا يدرى أن بات
يده الدال على أن سبب النهي
توهم النجاسة لنوم أو غيره
وانما نزل الكراهة مرة
مع تيقن الطهر بم لأن
الشارع اذا غيضا كالحا بغاية
فاما يخرج عن عهدته
بإستيناف ما قد دفع استشكل
هذا بأنه لا كراهة عند
تيقن الطهر ابتداء ومن ثم
بحث الاذرى ان محل هذا
اذا كان مستندا ليقين
غسلها ثلاثا فلو غسلها
فبماض من نجس متيقن
أو توهم دون ثلاث بقت
الكراهة وهذه الثلاث هي
الثلاث أول الموضوع لكنها
في حالة التردد بسن تعدد
على الغمس فيما مر (و) بعد
غسل الكفنين تسن
(المنضعة) بعد المنضعة
كما أنهم سمه قوله الا في ثم
يستثنى بسن (الاستنشاق)
للا تبايع ولم يجبا

الاستنشاق لانه حمل الذكر والقراءة ونحوهما شيخنا **(قوله)** لحدث الخ دليل لنفي الوجوب **(قوله)** كما أمره
 الله أي في قوله فاعسلوا وجوهكم الآية ع ش وسم **(قوله)** وحكمتهما الخ أي المضمضة والاستنشاق
 أي حكمته تقدمهما بما به عبارة الغني والمهرى ومن فوائد غسل البدن والمضمضة والاستنشاق وأول معرفة
 أو صاف هو اللون والطعم والرائحة هل تغيرت أولا اه زاد شيخنا وقال بعضهم شمس غسل الكفين لئلا كل
 من موازاة الجنة والمضمضة لكلام رب العالمين والاستنشاق لشمر روائح الجنة وغسل الوجه للظفر إلى وجه الله
 الكريم وغسل البدن للبس السوار في الجنة وسمع الرأس للبس التاج والا كابل فيها وممع الأذن لسماع
 كلام الله تعالى وغسل الرجان للمشي في الجنة انتهى اه **(قوله)** معرفة أو صاف الماء هذا قد تدبر بما قاله البغوي
 من أنه لو وجد في الماعوص النجاسة المختص بها ولم يعلم وقوعها في حكم نجاسته سم قول المتن (ان فصلهما
 الخ) وضابطه أن لا يجمع بين المضمضة والاستنشاق بغرفة وفيه ثلاث كفيات الأولى الأصح التي في المتن
 والثانية والثالثة متعاقبة الآية في الشرح **(قوله)** من جمعهما أي التي **(قوله)** على هذا أي الظاهر وكان
 الأولى متأخرة عن الأصح عبارة أنها يقول الغني ثم الأصح على هذا الأفضل أنه يضمض الخ قول المتن (بغرفة)
 فيه لغتان الفتح والضيم فإن جعلت على لغة الفتح تعين فتح الرائ وان جعلت على لغة الضيم جاز أن الرائ وضمتها
 وفيها فتح لخص في غ فات أربع لغات اقناع **(قوله)** حتى إلى قوله فتي في النهاية والغني الأولى مرة **(قوله)**
 ومقابلة أي الأصح **(قوله)** والية أي بان يضمض ثلاث متواليات ثم يستنشق كذلك أو متفرقة أي بان
 يضمض واحدة ثم يستنشق باخرى وكذا ثمانية وثلاثة **(قوله)** لانه أي ماذا كمن الثلاث لكل من المضمضة
 والاستنشاق **(قوله)** مستحق أي شرط في الاعتداد بذلك كترتيب الاركان في صلاة النفل والوضوء المجدد
 وقوله لا مستحب أي تقديم البس من اليسر والزي جلي في الوضوء على اليسر منه سالن نحو الذين
 عضوا متعاقبان اسماء وضوء وخلاف القم والنف فوجب الترتيب بينهما كالدوال والوجه كرى عبارة شيخنا
 وضابط المستحق أن يكون التقديم شرط للحصول السنة كفي تقديم غسل الكفين على المضمضة فإنه ان قدم
 الآخر وأخر المقدم فات متأخرة فلا روايه ولو فعله وضابط المستحب أن لا يكون التقديم شرط للثبوت يستحب
 فقط فان أخر وقدم اعتبر بما فعله كأي تقديم النبي على اليسر اه وقوله فانما أحوال الخ هذا على ما في الروضة
 الذي اعتمده النباهة بالغني والزي يادى وأما على ما في المجموع الذي اعتمده شيخ الاسلام والشارح فيغوت
 مقدمه الا اذا أعاده **(قوله)** كأن اقتصر الخ عبارة في شرح بافضل لما تقدم عن محله لغو فأتى بالاستنشاق
 مع المضمضة أو قدمه عليها أو اقتصر عليه لم يحسب ولو قدمهما على غسل الكفين حسب دونهما على المعتد
 اه قال الكردي عليه قوله فما تقدم عن محله لغو هذا اعتمده الشارح في كتبه تبع الشارح شيخ الاسلام
 وكلام المجموع ع ش فسيه وقال سم العبادي في شرحه على مختصر أبي شجاع وهو القياس وفي حاشيته على
 شرح المجموع اعتمده شيخنا الطبراي وأثر القليوبي الاستوى على انه في الرضوخلاف الصواب واعتمد
 الشهاب الرمي وتبعه الخطيب الشربيني ولده الجمال الرمي ما في الروضة ان السابق هو المعتد به وما بعده
 لغو وقوله لم يحسب أي الاستنشاق لا يتناه قبل محله لان محله بعد المضمضة وهو الأولى قدم مع المضمضة
 وفي الثانية قدمه على ما هو كذلك الثالثة لكنهم لم يأن المضمضة رأسا الأولى فليس من محل الخلاف بين
 الشارح والجمال الرمي فقد مر فيها الخطيب الشربيني في شرحه على المتاج والتهذيب وأبي شجاع
 بحسبان المضمضة دون الاستنشاق وهو من التابعين للشهاب الرمي وعبارة العناني على الخبر بالردى يعين

الغسل وأتوه ان بعضهم ذكر ذلك فابراجم **(قوله)** كما أمره الله فان قيل أمر الله لا يختص بالقرآن
 فانما سبب الحديث لاطلهم على أمر معلوم وذلك ليس الا القرآن بخلاف السنة فانها لا تعم الامم ولم
 ينهنا فلا راد أمر الله ولو في غير القرآن لكانت الحوا على محمول ولم تقدم شيئا قبله بل طاف تركه
(قوله) معرفة أو صاف الماء هذا قد تدبر بما قاله البغوي من أنه لو وجد في الماعوص النجاسة المختص
 بها ولم يعلم وقوعها في حكم نجاسته **(قوله)** وأقادت الخ **(قوله)** قديقال لما أقادت فضيلة الترتيب **(قوله)**

لحديث الصحيح لا تتم صلاة
 أحدكم حتى يسبغ الوضوء
 كما أمره الله فيغسل وجهه
 ويديه ومسح رأسه ويغسل
 رجلاه ويخبر بمضمضوا
 واستنشاقوا ضعيف
 وحكمتهما معرفة أو صاف
 الماء والظاهر أن فصلهما
 أفضل من جمعهما الخبر
 في (م) على هذا (الأصح)
 ان الأفضل أنه يضمض
 بغرفة ثلاثا ثم يستنشق
 باخرى ثلاثا حتى لا ينقل
 عن عضو الأبعد كمال طهره
 ومقابلة ثلاث لكل متواليه
 أو متفرقة لانه أنظف
 وأقادت ثم ما مر من أن
 الترتيب هنا مستحق على
 كل قول لا مستحب لاختلاف
 محل كسائر الأعضاء فتي
 قدم شيئا على محله كان
 اقتصر على الاستنشاق

أغوا عنه رجا وقع بعده في غسل الكفين فالمضمضة والاستنشاق لأن اللزغ كالعدم كجاء مرحوا في العفوقين الدبة ابتداء فيه العفوق بعد عن القود عليها لأن عسوها الأول لما وقع في غير محله كان غزلة العدم غزاله العفوقين القود عليها فان قلت قياس ما يأتي انه لو أتى بالتعود قبل دعاء الانتشاح اعتد بالعود وفات دعاء الانتشاح بالاعتد بالانتشاح (٢٢٩) فبيد كزوفوا متاقية قلت يفرق

بان القدر ابتداء الانتشاح أن يقع الانتشاح به ولا يتقدمه غيره وبالبداية بالتعود فان ذلك التعذر الرجوع اليه والقصد بالتعود أن تناله القراءة وقود جسد ذلك فاعتد به لوقوعه في محله وياض فيه ليس كذلك لأن كل عضو من الأعضاء الثلاثة المقصود منه بالذات تطهيره وبالعرض وتوقعه في محله والابتداء بالاستنشاق فان هذا الثاني فوقه لغو واحتجبت فكأنه لم يفعل شافس له غسل البدين فالمضمضة فالاستنشاق ليو جد المقصود من التطهير ووقوف كل في محله اذ لم يوجد ما من ذلك فتأمل وياض في تقديم الاذن على جعلهما ما يؤيد ذلك وقدمت لشرف منافع انقذه محل قوام البدن أكلا ونحوه والروح ذكر او نحوه وأظلهما وصول الماء للضم والالنف وأكهما ما يبلغ في ذلك كالقائه فيهما غير (وقيل فيهما غير) برفعهما فلا نصبه استثناء أودا لمن ضمير المتوضئ الدال عليه السابق (الصائم) لا من ذلك في انظر الجمع بان يبلغ الماء إلى أقصى الحنك وجهي الانسان

في القارنة ان المضمضة تفصل دون الاستنشاق الا ان أعاده ولا يكون من محل الخلاف اه وأما الثانية فاما بعد عن الزمي وأتباعه هو الاستنشاق بخلاف الشارح وأتباعه فلو أعاد المضمضة والاستنشاق ثانيا في الثانية حسب الاستنشاق عند الشارح دون الزمي أو في الثالثة حسب عند الشارح ولم يحسب منهما شي عند الزمي اه (قوله لغا) ظاهره وان أراد ابتداء ترك المضمضة والاقتصار على الاستنشاق وهو قضية ان الترتيب مستحق سم فلو أتى بعد المضمضة ثم بالاستنشاق حسب اه عند الشارح ومن نحو قوله ولا يحسبان عند الزمي ومن نحو قوله وانما يحسب عندهم الاستنشاق مع المضمضة حسب قوله أو أتى به فقط حسب قوله واه وقدمه عليها فقضية كلام المجموع ان المؤخر بحسب قوله في الوضوء قدم المضمضة والاستنشاق على غسل الكف لم يحسب الكف على الأصح قال الأسنوي وصوابه ليو اقام في المجموع لم تحسب المضمضة والاستنشاق على الأصح والمغيب كقوله شخى مافي الوضوء قال ليو اقام في الصلاة الثالث عشر ترتيب الأركان فخرج السنن فيحسب منها ما أوقعه وألا فكانه ترك غيره فلا بد من فعله بعد ذلك كذا لوقوعه ثم أتى بدعاء الانتشاح اه وفي الثاني نحوها (قوله فله) أي لوى الهم (العفو بعده) أي بعد العفوقين الدبة الخ (عن القود) متعلق بالعفو الخ (عليها) أي الدبة (قوله لا اعتداد الخ) خبره قيراس ما يأتي الخ (قوله وفوات الخ) عطيف على الاعتداد (قوله ما قبله) أي في الترتيب من غسل الكفين والمضمضة (قوله فان ذلك) أي وقوع الانتشاح بدعائه (قوله السه) الدعاء للانتشاح على الوجه المقصود (قوله من الأعضاء الثلاثة) أي البدن والضم والالنف (قوله هذا الثاني) أي وقوعه في محله (قوله التطهير ووقوف الخ) بدل من المقصود (قوله وقدمت) أي المضمضة على الاستنشاق (قوله ونحوه) كالشرب (قوله ذكر أو نحوه) أي كالقراءة شخنا والامر بالمرور والنهي عن المتكبر مغنى (قوله وصول الماء للضم) أي لوى يدره في الفم ولا يحبه (والالنف) أي وان لم يجزه في الأنف ولا يره نهاية (قوله أو حالا) أي يناعى عدم تعرفها منها بالإضافة قسم (قوله من ضمير المتوضئ الخ) اجمع لك من الاستثناء والحال يعنى من ضمير المستكن في بيان الخ راجع الى المتوضئ المعلوم من السان (قوله بان ياغ) ببناء الفاعل من باب التفعيل كقوله وبصد الالنف (قوله امرار الاصبع الخ) الاولى تنكير الاصبع (قوله عليها) أي على أقصى الحنك وجهي الانسان الخ وألا حنك وجهي الانسان الخ وألا حنك وجهي الانسان اختلافا فليراجع (قوله بنفسه) بفتح الفاء (قوله الخيشومة) أي أقصى أنفه كزدي (قوله والارالة مافيه) أي في الأنف (قوله ولا يستقي فيه) أي في الاستنشاق بان يجاوز الماء أقصى الفم بحري (قوله سعوها) يضم السين أي ادخل الماء أقصى الأنف فزده شخنا وفتحها وادخله في أقصى الأنف مصباح بحري وقوله في أقصى الأنف الاولى فوق أقصى الأنف (قوله والالنف) أي وان لم تقدر كمالا فلا يظهر هذا التعليل لانه قد حصل بالاستقصاء أقل الاستنشاق (قوله أما الصائم الخ) وكذا الحق به كالمسلم لترك النية على الأوجه شورى وبرماوى فتكرهه أضع عش (قوله ومن ثم) أي من أجل خوف الاضرار مغنى (قوله كرهته له) أي الآن بغسل فيه من نجاسته بآية أنه فاته يجب عليه المبالغة حتى تذوق عليه فلو سبقه الماء في هذا الحالة الى جوفه لم يغفر لانه لو لم يأمور به عش وكزدي (قوله وانما حوت القبلة الخ) عبارة الخطيب فان قيل لم لم يحرم ذلك كما قالوا بحرم القبلة اذا خشي الأثر لمع أن العلة في كل منهما خوف الاضرار ولذا سوى لغا) ظاهره وان أراد ابتداء ترك المضمضة والاقتصار على الاستنشاق وهو قضية ان الترتيب مستحق (قوله أو حالا) أي بناء على عدم تعرفها هنا بالإضافة

والثاني وسن امرار الاصبع اليسرى عليها ونحو الماء يصدق الماء بنفسه الى خشو مع ادخال خضمر يسر او الاله فانه من أدنى ولا يستقي فيه فانه يصير سعو طلا استنشاقا أي كلالا ولا قد حصل به أنه كاعلم مما مر في بيان أنه الماء الصائم فلا يبلغ كذلك خشية السبق الى الحلق أو الالساغ فيعطر ومن ثم كرهته وانما حوت القبلة المحركة للشهوة

لأن أصلها غير مندوب عن أقله ايدعو (٢٣٠) لكثيره والازال المتولده منها الاحسنة في دفعه وهنا يمكن مع الماء قات الاظهر تفضيل

الجمع بينهما الصفة اتحادية
على الفصل لعدم جهة تخبذه
والافضل على الجمع كونه
(ثلاث غرف بمحض
من كل م يستنشق) من كل
(والله اعلم) لو ورد التصريح
به في رواية البخاري وقيل
يجمع بينهما بفرفة واحدة
وعليه قبل بمحض ثلاثا
ولا تمس شق ثلاثا ولا
وقيل بمحض م يستنشق
ثم ثمانية كذلك ثالثة كذلك
والكل مجزئ وانما الخلاف
في الافضل (وتلث الغسل)
ولو للسلس على الوجه
خلافا لزم ركش المائيات
انه يفترقه التأخير لندوب
يتعلق بالصلاة وذلك للاجتماع
على طلبه ويحصل بغيره
البدل ثلاثا ولو ماء قليل
وان لم ينو الاعتراف على
العمد لما رانه لا يصير
مستعملا بالنسبة لها الا
بالفصل كبسدت جنب
انغمس نانو ماء قليل
وباقى في تلث الغسل
ما يوضع ذلك فثبت انه لو
ردد الماء الاولى قبل انضائه
عن نحو البدل على انحبس
ثانية فثبت نظر وان امكن
توجيه ما بان القصد منها
الغلاظة والاستظهار فلا
بد من ماء جديد قد يحرم
بان ضاق الوقت بحيث لو
ثالث لم يدرك الصلاة كاملة
فيه وقول شارح ان تركه
حينئذ سهوا واجب أو
احتاج لما لم يعطش يحرم اربعة طهوره ولو ثالث لم يتم بل لو كان معناه لا تكفي محرم استعماله في شئ من السنن
أيضا وقد يندب تركه بان خاف فوث نحو جامعهم بروج غيرها (والمسح) الا لغفر الجيرة والعمامة

كـ

كثيره والازال المتولده منها الاحسنة في دفعه وهنا يمكن مع الماء قات الاظهر تفضيل

كل مسح الرأس عليها كرى (قوله الحديث) تعليل لما في المتن (قوله والدلك) عطف على الغسل (قوله من هذه) أي من ثلاثة الغسل (قوله وان الأولى أولى) فيه نظر سم عبارة السيد البصري قوله ونظروا أنه الخ هذا واضح وقوله وان الأولى أولى يحصل تأمل والذي يظهر عكسه لان كلامهما ليس مقصودا بالذات بل لتكميل الغسل وحيد شذذ فالإقالاتين بكل غسلة معكملتها ثم الانتقال منها لآخرى اه (قوله وسائر الذاكل الخ) قال في حاشية فتح الجواد وهي تشمل النية للغة فبين تكررها ثلاثا كالنسيمة اه وفي الإيعاب ويحتمل خلافه فلا فائدة فيه المساعدة القلب وقد حصلت بخلاف غيره اه وفي حاشية المنهج العلمي لا ينسب تثليثها كما أنفي به والدشينا انتهى اه كرى ورجع عرش نذب تثليث النية للغة ونظر الجبري في علمه وما ظهر السيد البصري عدم نذبه وقال شيخنا هو أي عدم النذب المعتقد اه وهو الظاهر (قوله كالبسلة) أي أوله (قوله والدكركعبه) ودعاء الاعضاء وقراءة سورة أنا أنزلناه شيخنا وفي الكردى عن الإيعاب مثله (قوله لا يتابع) أي كثر ذلك وقباصا في غيره أعني نحو الدلك والسواك والتسمية بإيعاب اه كرى (قوله ويكره) إلى قوله وانغم بالغسل (قوله ويكره النقص) وأما موضوعه صلى الله عليه وسلم مرة ومرة من مرتين فأنما كان لبسان الجواز شيخنا إذا لم يكن في ذلك الحال أفضل لان البان في حقه صلى الله عليه وسلم واجب اه وفي سم مانصه لاحتياج تعليم غيره الوضوء إلى الاتصال على مرة مرة أو مرتين مرتين ينبغي أن يتقن الكراهة مر اه وفي عرش مانصه (فرع) لو نذر الوضوء مرتين مرتين هل يعتد نذره أم لا لأنه مكره وفيه نظر قال شيخنا الشوري لا يعتد قلت فان أراد بعدم اعتقاده إياه بحث يجوز له الاتصال على واحدة فقهه نظر لان الشائسة مستحبة والمكره وانما هو الاتصال على الترتين وان أراد بعدم اعتقاده أنه لا يجب الاتصال عاها فما ظاهر اه (قوله كازيادة الخ) ويكره الاسراف في الماء ولو على الشطأ نهاية أي شط البحر يتخالف ما لو كان على نفس الجز فلا كراهة (قوله كاجعته) أي بقية الدال بنية الوضوء (قوله وتجرم من مامعوف الخ) أي تجرم الزيادة على الثلاث من مامعوف على من يظهر به أو يتوضأ منه كالدراسر والر بالام غيرة أذن في مامعوف ونهاية قال عرش ويؤخذ من هذا حرم الوضوء من مغاطس المساجد والاستحمام بها للعلم المذكور فلو ان الواقف انما وقفه لا لغسل المسجونين غيره نعم يجوز الوضوء والاستحمام بها من يريد الغسل لان ذلك من سننه وكذا يؤخذ من ذلك حرمه ما جرت به العادة من ان كثيرا من الناس يدخلون في محل الطهارة لتفريغ أنفسهم ثم يغسلون وجوههم وأيديهم من ماء الفساق المعدة الوضوء لازالة الغبار ونحوه بلا وضوء ولا اذلة صلاوة ينبغي أن يحمل حرمه ما ذكره من بجر العادة بفعل مثله في زمن الواقف ويعلم به قياسا على ما قاله في ماء الصهاريج المعدة للشر بجره ان اذ حرت العادة في زمن الواقف باستعمال الماء الغير الشرير يعلم به لم يحرم استعماله فيما جرت العادة به وان لم ينص الواقف عليه اه (قوله أي بنية الوضوء) أي أو أطلق فلو زاد عليها بنية التردد أو مع نية الوضوء عنهم لم يكره معنى (قوله المندوب) نائب فاعل لم يعط وقوله لم يوافق الخ متعلق به أي لم يعط (قوله وانغم بالغسل المندوب الخ) أي لم يجز أن يعطى الزائد على الفرض الملبث من الموقوف لا لكفان مع انه يجوز ان يظهر بالزائد على الفرض إلى الثلاث من الماء الموقوف للظهور للفرق المذكور بقوله الخ كرى (قوله لتفاته) أي حذاره كرى (قوله وشرط) إلى قوله ويفرق في المغنى (قوله حصول التثليث) عبارة المغنى التعدد اه (قوله ولا

الحديث الحسن بل الصحيح
كما أشار إليه المصنف أنه صلى
الله عليه وسلم مسح رأسه
ثلاثا والدلك والتخيل ونظروا
أنه مخير بين تأخير ثلاثة كل
من هذين عن ثلاثة الغسل
وجعل كل واحدة منهما
عقب كل واحدة من هذه وان
الأولى أولى والسواك وسائر
الذكر كالبسلة والذكر
عقبه لا يتابع في أكثر ذلك
ويكره النقص عن الثلاث
كازيادة عليها أي بنية
الوضوء كاجعته جمع وتجرم
من مامعوف على التطهير
وانغم بالغسل المندوب مما
وقف لا كفان لأنه يتسامح
في الماء لتفاته ما لا يتسامح
في غيره وشرط حصول
التثليث حصول الواجب
أولا

(قوله وان الأولى أولى) فيه نظر (قوله ولا يحصل لمن تم وضوءه الخ) قال في شرح الروض والغفر بين وبين نظيره في الضمعة والاستئذان ان الوجه والسمة باعدان فينبغي أن يضر عن أحدهما ثم ينقل إلى الآخر وأما الغم والنف فكضوضا ظاهرهما معا كالبدين انتهى وفي قوله كاذن إشارة إلى أن تثليث البدن لا يتوقف على تثليث أحدهما فيقبل الآخر بل لو ثلثهما ما أحز ذلك فتأمل وهذا هو الفتح لا يشترط ترتيبين تطهيرهما واعتبار الترتيب بينهما بالنسبة للثاني والثالث دون الأولى مما لا وجهه فليتأمل (قوله

يحصل ان تم وضوءه ثم أعاده مرتين (٢٣٢) خلافا لجمع متقدمين لانه لم ينقل مع تباعد غسل الاعضاء وبه فارق ما مر في القسم والانف

يحصل الى قوله ولو اقتصرت في النهاية **(قوله ثم أعاده الخ)** وحكم هذه الاعادة الكراهة كالزيادة على الثلاث وكان وجه عدم حرمته ذلك ان تابع الطهارة وتبعية لها في الجلة فلا يقال انه عباد قاسدة فحرم سم على حج اه عس عبارة الجبري وهو مكره كتجديد الوضوء قبل فعل صلاة أي تزيه الاثر بماء فلا يلزم حج وعلى الحرمه بانه يعاطى بعبادة فاسد فو رده مر بان القصد منه النفاذ وقال بعضهم مرم بحرم نظرا لقول يحصل التثليث به اه **(قوله مع تباعد غسل الاعضاء الخ)** عبارة المعنى والنهاية فان قيل قد مر في المضمة والاستشاق ان التثليث يحصل بذلك أجيب بان القسم والانف كعضو واحد فلما ذكر ذلك فيهما كالدين بخلاف الوجه واليد مثلا لتباعدهما فيبقى أن يفرض من أحدهما من يتنقل الى الآخر اه وفي سم بعد ذكر مثلها عن شرح الرضاضه وفي قوله كالدين اشارة الى ان تثليث الدين لا يتوقف على تثليث احدهما قبل الاخر بل لو تثليثهما معاً أي أو مرتباً آخر ذلك فتأمل وهذا هو الوجه الذي بشرط ترتيب بين تطهيرهما واعتبار الترتيب بينهما بالنسبة للتثنية والثلاثون الاولى بماء وجعلها فليتأمل اه وأقره عس **(قوله خلافا لجمع متقدمين)** عبارة النهاية بخلاف الرواية والقوراني اه **(قوله به الخ)** أي بقوله مع تباعد غسل الاعضاء **(قوله وذلك)** أي في محل واحد عس وأما لمسح بعض رأسه ثلاثاً في محال متعددة فنقل عن الشهاب الرولى انه يحصل به التثنية ودو له الشمس مر والظاهر بجبري **(قوله حصلت سنة التثليث)** فهل بسن بعد ذلك مسح الباقي وتثليثه يبقى نعم سم **(قوله ويرق بينه)** أي بين عدم حسان التثليث والتعدد قبل تمام العضو الواجب استيعابه بالظهير **(قوله وذلك)** أي التثليث والتعدد في العضو المذكور **(قوله وجوباً)** الى قوله أي لا اختلاط لانه في النهاية والغنى الاقوله ولو في الماء الى لا نظر وقوله وقاراً الى الوالا **(قوله وجوباً)** الواجب وتباعد الخ فلو شك في استيعاب عضو وجعلها مع استيعابه أو هل غسل ثلاثاً أو اثنتين جعله اثنتين وغسل ثالثة شرح بافضل ومعنى **(قوله نعم يكفي ظن الخ)** أي فيستغنى ههنا عن قولهم المراد بالثلاث في أبواب الفقه مطلق التردد عس **(قوله ولا نظر الخ)** رد لما قيل لا يخلو لا كتر حذر من أن يزيد اربعة فاهم بدعة وترك سنة أهون من ارتكاب بدعة **(قوله لا نه الخ)** علة لعدم النظر **(قوله لا مع التحقيق)** أي عند العلم بكونه اربعة شخناً **(قوله اذ هو الخ)** علة العلة **(قوله وخروجا)** عطف على قوله لا يتابع **(قوله من خلاف)** موجهه أي كالامام مالك **(قوله ثم انقلب شعره الخ)** ينبغي اذ لم ينقلب لونه ان يتوقف غم الاولى على مسح الجبهة التي انقلب الشعر عليها الى جهة التقاليد الاستيعاب انما يتحقق حينئذ سم **(قوله لم يده)** أي بدأ الوضع عبارة النهاية والغنى الى المكان الذي ذهب منه اه **(قوله ومن ثم)** أي من أجل ان الرد لاجل ما ذكر **(قوله كانه مرة)** أي كان الذهاب والرد مسحتوا أحدهم في ذهابه **(قوله وفارفا)** أي الذهاب والعود هاتين في السعي أي حيث يجب كل من الذهاب والعود في مرة **(قوله والاه)** أي وان لم ينقلب شعره **(قوله نحو ضره)** أي أو عدمه وقصره نهايتومعنى **(قوله فلا الخ)** أي فلا رداً فائدة فانه رد لم تحس نائية لصيرورة الخ نهايتومعنى **(قوله لصيرورة الخ)** أي لم تستعمل تامه مع قوله ان تغيب عنه لورداً انتهى بصري ومهره من جوابه **(قوله باله)** أي بلل شعره **(قوله غنه)** أي عن الشعر أو باله **(قوله للثانية)**

ولو اقتصرت على مسح بعض رأسه وثلاثة حصلت سنة التثليث كانه المثلث وغيره وقولهم لا يجب تعدد قبل تمام العضو مفروض في عضو يجب استيعابه بالظهير ويرق بينهما حسبان الغرة والتجصيل قبل الفرض بان هذا غسل محل آخر قصد تطهير مكانه فلم يتوقف على سبق غيره له وذلك تكرير غسل الاول فتوقف على وجود الاولى اذ لا يحصل التكرير الا حينئذ (وبالحذا الشك) في استيعاب أو عدد (الباقيين) وجوباً في الواجب وتباعد في المنسوب لولوى الماء أو توقف نعم كسفي ظن استيعاب العضو بالغسل وان لم يتحقق كايته في شرح الارشاد لا تفسر لاجتماع الوقوع في واحد وهي بدعة لانها لا تكون بدعة الامع التحقيق (ومسح ك رأسه) لا يتابع اذ هو أكثر ما ورد في صفة وضوء صلى الله عليه وسلم وخرجوا من خلافه وجوباً لا تفضل في كفيته أن يضع يده على مقدم رأسه ماصفاً مسحة بالآخرى وإجماعه بصديقه ويذهب بهما الفقهاء ثم انقلب شعره ودعاه لمبدئه ليصل الماء الى عيون ثم كانه مرة وفارفاً ظاهراً في السعي لان القصد من قطع المسح اقل الماء نحو ضره أو طوله فلا يصير ورو الماء مستعملاً أي لا اختلاط باله بليل يدها المنفصل عنه حكماً بالنسبة للثانية

ولضعف البلى أثره أدنى
اختسلاط فلان فيه ماس
من التقدر في اختسلاط
المستعمل بغيره ويقع أقل
يجزى هنا وفي سائر نظائره
كزيادة نحو قدام الفرض
على الواجب الإيعاز لكافة
لتعذر تجزئته فرضا والبقاء
نفعه على المعتمد من تناقض
فيه بينه بما فيه في شرح
العباب وعلى وقوع الشكل
فرضه في عدهم له من
السنة أنه باعتبار فعل
الاستيعاب فإذا فعله وقع
واجبا (ثم) مسح جمع
(أذنيه) ظاهرهما
وباطنهما باطن أظفاري
سبائيه وإيهامه بجماعته
مما الرأس ومسحه معهما
بطر في سبائيه بما جدد
أيضا للاتباع في ذلك كله
نعم ماء الثانية أو الثالثة من
ماء الرأس يحصل أصل سنة
مسحهما لانه ظهور وأفادت
ثم الغاء تقديمه على مسح
الرأس فيسن فعلهما بعده
(فان عسر رفع العمامة)
أدخو القلتسوة أو الخمار أو
لم يرد ذلك ثم قد توجه
تقييده بان سببه وقف
الخروج من الخلاف عليه
(كل بالمسح عليها)

المرة الثانية لحاصلة بالرد (قوله) ولضعف البلى الخ) لا يفتي أشكاه مع قاعدة أن الاستيعاب الطهورية بالنك
ومع أن الفرض أقل مجزئ وماؤه يسير جدا بالنسبة إلى الباقي فالغالب أنه لا يغبر لو قدر غشا الفواوسطا فلتأمل
سم على حج اه عش وقد يقال إن صاحب القول لا يقطع نظر من الرجوع وهو كما يأتي أن مسح
الرأس يقع كلفه فرضا (قوله) يقع الخ) قوله من تناقض في النهاية والمعنى (قوله) كذا يدعى قيام الفرض
أي كسقوط بل الركوع والسجود والقيام يعني (قوله) لا يغبر الزكاة أي المخرج عنها دون خمسة
وعشرين نهاية ومعنى (قوله) وعلى وقوع الشكل فرضا أي الرجوع و (قوله) أي المسح الكلي
(قوله) فإذا فعله وقع واجبا قد يقال إن كان الواجب مطلقا مسح الرأس كالأضحية وبعضها مسح أو مسح البعض
فمعمل تأمل بصري قول المتن (ثم أذنيه) اعلم أن استيعاب مسحهما غير مبدى باستيعاب مسح جميع الرأس
ومن ذهب إلى ذلك متمسكا بذكرهم ذلك عقب مسح كلاهما فقد وهم بها بتزاد سم بل ترتب مسحهما على
قوله ومسح كل رأسه أنما هو باعتبار أصل مسحهما بقي الكلام فيالأضحية ومسح جميع رأسه فمسح بعض
رأسه ثم أذنيه فهل يفوت سنة تعميم الرأس بالمسح فيه نظر وقياس ما قلناه الفوات وتوابعه بسم مسح
الرأس ثلاثا قبل مسح الأذن وهذا كله على طريق المجموع في تقديم الاستسقاء أماعلى طريق الرخصة فيه
فلا إشكال هنا في حساب مسح الأذن في فوات بقية الرأس اه (قوله) ظاهرهما وباطنهما والمراد
بظاهرهما ما يلي الرأس وباطنهما ما يلي الوجه فبخنا ويجزى قوله (سبائيه وإيهامه) نشر على
ترتيب الف (قوله) لا يغبر ماء الرأس أي يحصل الأكمل والأفضل السنة تحصل بلى الرأس في المسحة
الثانية أو الثالثة بخلاف الأولى شرحنا أفضل وخبنا وبقي في الشرح (قوله) بما جدد الخ) أي غيرهما
الرأس والأذن ليحصل الأفضل فلو مسحهما بما حصل أصل السنة شرحنا أفضل (قوله) ومسح
مسحهما مع الخ) ثم يلحق كسبه وهما باللبان بالأذن أنه ظاهره اقتناع شرحنا أفضل ويسن غسل
الأذن ثلاثا مع الوجه على أنهما من مسحهما مع الرأس ثلاثا ما قبل استيعابهما ومسحهما ثلاثا
استقلال كل منهما عن مسحة كل واحد على الرجوع والصدق كسبه ملبوتين هما ثلاثا استظهارا لفعله ما فهمما
اثنتا عشرة مرة وخبنا وقلوبى (قوله) وأفادت ثم الغاء تقديمه الخ) ولا يشترط الترتيب في أخذ الماء
مسح الرأس ومسح الأذن فلولبى أصابعه ومسح رأسه ببعضهما مسح أذنيه بمباقيها كنى معنى وخبنا (قوله)
فيسن فعلهما الخ) أي بشرط حصول السنة أخيرهما مع مسح الرأس نهاية ومعنى وخبنا (قوله) أو
نحو الخمار إلى قوله والخبر في النهاية والمعنى الأقوال نعم إلى المتن (قوله) أو نحو القلتسوة يضم السين
عرقته بخسبة بقان يجزى (قوله) ولم يرد ذلك أي وان سهل شرحنا أفضل فالتعبير بالعسر جوى على
الغالب نهاية (قوله) نعم قد وجه الخ) ويعد هذا الوجه عدم ذكر الخلاف هنا وهل المراد بالخلاف
هنا خلاف موجب الاستيعاب عند عدم العذر (قوله) تقييده أي تقديم التكميل بالعسر بان سببه أي
سبب التقييد (قوله) أي العسر قول المتن (كل بالمسح الخ) وأفتى الفقهاء أنه يسن للمرء أن يستيعب

(قوله) ولضعف البلى الخ) لا يفتي أشكاه مع قاعدة أن الاستيعاب الطهورية بالنك ومع أن الفرض أقل مجزئ
وماؤه يسير جدا بالنسبة إلى الباقي فالغالب أنه لا يغبر لو قدر غشا الفواوسطا فلتأمل (قوله) ثم أذنيه قد توهم من
ترتيبه على قوله ومسح كل رأسه أنه لو اقتصر على مسح بعض رأسه بسم مسحهما جئذ فلا تحصل سنة
مسحهما وهو فاسد بل ترتب مسحهما على قوله ومسح كل رأسه أنما هو باعتبار أصل مسحهما ثم بقي
الكلام فيالأضحية ومسح جميع رأسه ثم أذنيه فهل يفوت سنة تعميم الرأس بالمسح فيه نظر
وقياس ما قلناه الفوات وقد توابعه بسم مسح الرأس ثلاثا قبل مسح الأذن ولا يسع أحدان يقول الله لو مسح
الأذن بعد مسح الرأس مرة واحدة لم يجز لنا فإذا ذلك لا طلاق لجزء الوجه مرة ومرة مرتين كما مع
عنه على الصلوة والسلام وهذا كله على طريق المجموع في تقديم الاستسقاء أماعلى طريق الرخصة فلا
إشكال هنا في حساب مسح الأذن في فوات بقية الرأس (قوله) كل بالمسح عليها في شرح مر ومقتضى

مع رؤسها ومع ذوائبها المسترسلة تبعاً وألحق غيره ذوائب الرجل بذوائبها في ذلك لكن حزم في المجموع
 بعدم استحباب مسح الذوائب نهاية أي من الرجل والمرأة قال سم على بجان هذا أي مافي المجموع عرض
 على هر بعد كذا لم يقل فالرجع اليه عش وفي الكردى ان الامراء أقراته القفال وما ألحق به وزاد
 الاعباب وان خرج عن حد الرأس بحيث لا يجزئ مسحه اه واعنه شيخنا فقال ويسن مسح الذوائب
 المسترسلة وان جاو زحف الرأس اه (قوله وان لم يضعها الخ) وفارقت الخف بأنه بدل ومقتضى اطلاقهم
 اجزاء المسح عليها وان كان تحتها عرق وتحوهاو يؤيده ما بحثه بعضهم من اجزاء المسح على الطليسان
 نهايتو سم وشيخنا (قوله لا يكتفى بالمسح عليها الخ) عبارة النهاية لا يكتفى بالانقصار على العمامة وان سقط
 مسح الرأس لسحوله وهو كذلك وظاهر تعبيرهم بالتكميل ان المسح عليها متأخر عن مسح الرأس ويحتل
 غيره وانه مسح ما عدا مقابل المسوح من الرأس ويكون به محصلاً للسنة اه وكذا في المغني الا انه استظهر
 عدم اشتراط التأخر عن مسح الرأس وأقر سم مافي النهايتو يأتي عن شيخنا ما وافقه وكلام الشارح بقيد
 الحكمين الاولين أي عدم كفاية الانقصار على العمامة واشتراط التأخر عن مسح الرأس (قوله) وينبغي
 ان لا ينقص الخ) لا يظهر مناسبة ذكره هنا بل مرقع شرح ومع كل رأسه الا ان يكون هذا رجاء الى المتن
 (قوله) من خلافه موجب أي كافي خفيفة (قوله أن شر ما الخ) والتكميل شرط خمسة الاول ان يمسح
 الواجب من الرأس قبل مسح ما عليها من نحو العمامة بخلاف العلامة لطبيب الثاني ان لا يمسح الحاذي اما
 مسح من الرأس واما عند ان هذا ليس بشرط بل قال الحشني ان مسح جميع العمامة أكل الثالث ان
 لا يرفع يده بعد مسح الواجب من الرأس ويكمل على نحو العمامة والاحتياج الى ما عداه فلو بشرط
 التكميل بالماء الاول الرابع ان لا يكون عاصيا للبس لذاته كان لبسها محرم لا لعزف يمنع التكميل بخلافه
 لعارض كأن كان عاصيا لم يكمل الخامس ان لا يكون على نحو العمامة تجلس متعوق عنها كدم وراغيث
 شيخنا وكذا في العبري الا انه ذكر الشرط الثاني عن الشيخ غير ثم ذكر عن الحفسي انه ليس المراد بذلك
 حقيقة الاشتراط وانما الرادانه لا بشرط في تأدية السنة مسحاً بغيره كلام هر اه (قوله ذلك) أي
 لبسه من غير عذر (قوله ما يجب) الى قوله وبغرفتي النهاية والمغني (قوله ما يجب غسل ظاهره فقط الخ) اما
 الشعر الخفيف أو الكشف الذي حد الوجه من غير الرجل وعارضيه فحجب اتصال الماء الى ظاهره
 وباطنه ومنابته بتخليل أو غيره نهاية ومعني (قوله من نحو العارض) أي الكشيف سم (قوله ويرك
 عارضيه) أي بسن ذلكهما (قوله ومر) أي في شرح والمسح سن ثلثه أي التخليل (قوله انه) أي تثليث
 التخليل وكذا ضمير أو به وغيره ويجوز ارجاعهما للتخليل و(قوله في ذلك) أي في ثوب الكلال على ماء
 جدد (قوله وبخله الحرم الخ) وفاقا للمعني وخلافاً للهايتو الذي يادى الى ما لبسها شتاناً قال وجل الاول
 على ما اذا لم يترتب على التخليل تساقط شعره والثاني على خلافه وهذا جاع بين القولين (قوله وجوبا)
 متعلق بالرقق كذا قوله ندبا بصري (قوله البدين) الى قوله وبسن في النهاية واولى قوله بخر مافي الغني الا
 ما أئنه عليه (قوله البدين) أي أصابع البدين معنى (قوله بالتشكيل) الوجه ان يقال باي كيفية كان
 اطلاقهم اجزاء المسح عليها وان كان تحتها عرق وتحوهاو يؤيده ما بحثه بعضهم من اجزاء المسح على الطليسان
 وأقبي القفال بأنه بسن للمرأة مسح رؤسها ومع ذوائبها المسترسلة تبعاً وألحق غيره ذوائب الرجل
 بذوائبها في ذلك وظاهر تعبيرهم بالتكميل ان المسح عليها متأخر عن مسح الرأس ويحتل غيره وانه مسح
 ما عدا مقابل المسوح من الرأس ويكون به محصلاً للسنة اه وتقدم شرح المذهب بخلاف ما أتى به
 القفال في النواصب وعرض على هر فرجع اليه (قوله وان لم يضعها على ظهر) وفارقت الخف بأنه بدل (قوله)

وان لم يضعها على ظهر لانه
 مسلي الله عليه وسلم مسح
 ناصيته وعلى عمامته وأقبحهم
 قوله ككل انه لا يكتفى بالمسح
 عليها استقلالاً والخبر
 المختصر عليه فيما اختصار
 بدليل الخبر الاول وينبغي
 أن لا يقتصر على أقل من
 الربع خوفاً من خلاف
 موجب وان قيل لا وجه له
 وأقبحهم قولهم ان التكميل
 بالمسح عليها رخصة أشد شرطه
 أن لا يتعدى لبسها من
 حيث اللبس كان لبسها محرم
 من غير عذر كاحتجاع عليه
 المسح على خف كذلك
 (وتخليل) ما يجب غسل
 ظاهره فقط من نحو العارض
 (والحية الكثة) من الذكر
 والافضل كونه باصابع
 عندها ومن أسفل وبغرفة
 مستقلة وعرك عارضيه
 للاتباع ومن سن تثليثه
 وواضح انه لا يكمل الا
 بتعدد غرفاته ثلاثاً ونحوها
 من خلاف من قال ان ماء
 النفل مستعمل ويقاس به
 غيره في ذلك وبخله الحرم
 ندبا بقرق أي وجوباً بان
 فمن انه يحصل منه انفصال
 شيء والا فندبا (د) تخليل
 (أصابعه) البدين بالتشديد
 والرجلين باي كيفية كان

والأفضل أن يكون التشبك سم عبارة شرح بأفضل وتخلل أصابع البدن والرجلين والاولى كونه في
 أصابع البدن بالتشبيك لحوله بسره وسهولة وانما يذكر من المسجد ينتظر الصلاة اه (قوله) ان بالمسجد
 الخ أي وكان تشبيكه عشا كما هو ظاهر فلا يضر التشبيك في الوضوء وان كان في المسجد ينتظر الصلاة
 رشدي (قوله) يخضر يسرى يديه كذا في النهاية وقال المعنى وشرح بأفضل بخضر البدن اليسرى واليمنى
 كافي المجموع اه وقال الكردى قوله واليمنى الخ مال اليه في شرح الارشاد والخطيب في الاقناع واقتصر
 شرح المنهج والتحفة والنهاية على اليسرى وفي شرح العباب يخضر اليسرى ألقى اذهى لازالة الاسواخ وما
 بين الاصابع لا يتخلون وسخ اه (قوله) ويجب ملتغية أي التخليل ونحوه في أصابع ملتغيتها يومغني
 (قوله) ويعرم فتق ملتغية أي لانه تعذيب بالوضوء رآه أي ان صاف محذور تيم فيما يظهر أخذ من التعليل
 نها يتوشختا اذا لا يعاب ان قاله طيبان عدلان أنه يمكن فتقها ورجي به قوة على العمل اتجه أي بأن في
 ماسيا من التفضل في قطع السلعة اه وعقب السيد البصري كلام النهاية بما نصه فسه نظر بل الذي
 يظهر ويؤخذ من اطلاق التعذيب في العلة عدم اشتراط ما ذكر اه وفيه توقف اذ مطلق التعذيب وان لم
 يبع التيم لا يقتضي الحرمة لاسيما اذا كان لغرض (قوله) باطراف الخ أي يغسلها (قوله) وان صب
 عليه الخ وقال الزبدي وشيخان صب عليه غيره بدأ بعلها على المعتد اه (قوله) فيكون ذلك سنة
 وعليه اقتصر الشارح في الاعيان عبارة بنو واضع ان قوله أي المجموع ولا يكتفي الخ مني للفاعل أي بسنه
 أن لا يكتفي بذلك لانه قد لا يرم العضو أو لوعه فيمكن فن فهم انه مبني للمفعول لانه لا يكتفي بغير يانه بطلعه
 مطلقا فتقدهم انتهت اه كردى (قوله) لانه الخ أي الماء (قوله) واستنائه أي يكون واجبا بصري
 (قوله) لكن يحمله أي يحمل وجوب عدم الاكتفاء بغير ان الماء يطبع (قوله) والاكتفي أي وان ظن
 العموم كفي جانه بطلعه وعلم بذلك ان قوله وان جرى بطلعه لاحاحه اليه (قوله) لنحو الاقطع الى قوله ويطبق
 في النهاية الا قوله أي الى وغيره والى قوله فالغرض في المعنى الا قوله أي الى وغيره وقوله ويطبق الى ذكره (قوله)
 لنحو الاقطع أي من مغلول يد مخلوق بدنها بصري أي وسليم لم يتأت له الا بالترتيب كان أراد غسل كفه
 بالصحن نحو امر بق فحجه تقديم البني ختنا والى عن سم مثله (قوله) مطلقا أي في جميع الاعضاء هامة
 (قوله) أي ان ترضا بنفسه أي لم يكن بالغمس فيما يظهر ووجه تقديمه بذلك انه انما حسن له التيام مطلقا
 لتعذر المعية المطلوبة فاصالة في نحو الخدين ولا تعذر الاحتذاء بصري و (قوله) بالغمس ينبغي ولو حكما
 كالوقوف تحت ماء كثير بحيث يجمع بدنه في آن واحد (قوله) ولغيره أي غير نحو الاقطع (قوله) في البدن
 الخ أي وان سهل غسلهما معا كان في بحر شيئا (قوله) بعد الوجه خرج به غسل الكفين أول الوضوء
 فظهر ان دفعه وتخلله فيما يظهر أن غسلهما بغمس أو اغتراف أو صحن غيره فان لم يتيسر غسلهما الا بصيه
 من نحو امر بق اتجه بتقديم البني سم (قوله) والرجلين أي وان كان لا يصب شرح بأفضل ونهاية
 (قوله) بخلاف البقية أي الكفين والخدين والاذنين هامة وتوجاني الرأس شرح المنهج ومغفر واد شيئا هذا
 في السليم وكذا في نحو الاشل والاقطع ان طهره غيره فظهر هامة ويكره تقديم البني كالسليم اه (قوله)
 وذلك أي سن التيام (قوله) أي ما هو من باب التكريم كشرح شعروا كتحال وحواق رأس وشف
 ابط وقص شارب وليس نحو نعل وروب وتقليم ظفر ومصاغتها بتواخذوا عطر مشر بأفضل والسؤال
 ودخول المسجد وتخلل الصلاة ومقارعة الخلاع والاكل والشرب واستلام الحجر والركن البناي معنى (قوله)
 ويطبق به الخ خلافا للنهاية والمعنى (قوله) كاسم أي في فصل الخلاع وقوله ما فيها سم (قوله) ويكره تركه

الوجه أن يقال بأي كيفية كانت والأفضل أن يكون التشبك (قوله) وتقديم البني الخ) سبأ يتعدون
 الحصف في التيم ويقدم عنه وأعلى وجهه قول الشارح كالوضوء فيها (قوله) بعد الوجه خرج غسل
 الكفين أول الوضوء فظهر ان طهره غيره فظهر ان غسلهما بغمس أو اغتراف أو صحن غيره فان لم
 يتيسر غسلهما الا بصيه من نحو امر بق اتجه بتقديم البني (قوله) كاسم أي في فصل الخلاع وقوله ما فيها سم (قوله)
 ولا هامة كاسم ويكره تركه

(قوله

(والطائفة) غرة) بان يغسل
مع الوجه مقدماً رأسه
وأذنيه وصحيتي عنقه
(د) طائفة (تجسيه) بان
يغسل مع اليدين بعض
العضد - ومن ومع الرجلين
بعض الساقين وان سقط
في الشكل غسل الفرض
لعزوز وغاية ما دعا
العضد والساق وذلك لظن
الصحيح ان أمش يذعن
يوم القيامة غرا يحلجان من
أشكال الوضوء في استطاع
منه أن يطيل غرة فيلعل
والمسلم وتجسيه أي يذعن
بيض الوجه والأيدي
والأرجل فالغرة والتجسيل
اسمان للواجب والطائفة
يحصل أهلها بان في زيادة
وكما لها سببها ما من
فرضها يغسل ما زاد على
الواجب فقد أبعدوا مخالف
مللوا لها ما تغريهم ب
(والموالة) بن أفعال وضوء
السليم بحيث لا يحصل زمن
يخففه الغسل لفصل
الشروع فيما بعده مع
اعتدال الهواء والمحل والزمن
والبدن ويقدر المسح
مغسولا لا يتابع وم
وجوبها في طهر السلس
وأذا ثالث الفاعلة بالآخر
ومتي كان البناء عزوزا
الولاء بفعله لم يشترط
استحضاره للنية كما
(وأوجها القدم) مطلقا

حيث لا عذر لانه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا صلى في ظهر قميصه لمع مثل الدرهم لم يصح له الماء فصره أن يعيد الوضوء أو يابوا عنه بان الخبر ضعيف مرسل وبانه صرح ابن عمر رضي الله عنهما بالتفريق بعد الحفاف بخضرة الصبيان ولم ينكروا عليه (وترك الاستعانة) بالصعب عليه لغبر عذر لانها تركه لا يلق بتعبده فهي خلاف السنة وان لم يظهرها والسني اما للغالب أو التا كدأ ماهي في غسل الأعضاء فكرهه ويجب طهها ولو بأجرة مثل فاضلة عما يأتي في الفطرة وقبولها على من تعبت طر يقا لظهره فان فقدتها تبهم وصلى وأعدوه في احتار نحو الماء مباحة (د) ترك (التنض) لانه كالنهي من العبادة فهو خلاف السنة كما في التحقيق وشرى مسلم والوسط ويصح في الرضو والمجموع ابا حنن والرافعي كراهته غير قبوه وبانه ضعيف (وكذا) كان حكمتهما مع ان الخلاف بقوته فيما قبله أو أضعف بمقابله بخديث الحاكم الاتي به فلا اعتراض عليه (التنشف) وهو أخذ الماء بخوضه فلا يظهر هذا النوع في عبارته خلافاً لـ ابن زعربين تركه في طهر الحى (في الأصح) لانه زيل أثر العبادة فهو خلاف السنة لانه صلى الله عليه وسلم

(قوله حيث لا عذر الخ) عبارة للمنفى وبحل الخلاف في التفر يق بغبر عذر وفي طول التفر يق أما بالعدول فلا يضر قطعاً بل يضر على القديم وأما السبيل فلا يضر إجماعاً اهـ وكذا في النهاية الاقوله وقيل يضر على القديم (قوله فاصره) أن يعيد الخ) وجه الاستدلال انه لو أن التفر يق يضر لانه لم يجز دغسل بالماء إعادة الوضوء سم (قوله وبانه صرح) وبانه صلى الله عليه وسلم توفى في السوق فغسل وجهه وبه وسبح رأسه فدعى إلى جنازة فأتى المسجد فمسخ على خفيه وصلى عليها قال الامام الشافعي وينها عن التفر يق كثير معني وبها يقول المتن (ترك الاستعانة) أى ولو كان العين كافر اشرح بافضل منها في (قوله بالصعب عليه الخ) وينبغي أن لا يكتفى من ذلك الموضوع من الحنفية لانها معدة للاستعمال على هذا الوجه بحيث لا ينافي الاستعمال منها على غيره فليس المقصود منها مجرد الترفه بل يرتفع على الموضوع منها الخرج ومن خلاف من منع الموضوع من الفساق الصغيرة ونظا فقامت في الغالب عن ما غيرها عس (قوله لانها تركه الخ) وليس من الترفه انتهى عنه في العبادة عدوله من الماء الخ الى العذبة على المحدثين وماوى وحلي (قوله الخلاف السنة) عبر عنها بتوالمعنى هنا وفي موضعين الا ان فيه بخلاف الاول وقال بعد الوضوء في شرح مختصر الانصاف الفرقيين بيان خلاف الاول ومن أقسم انتهى عنه وخلاف السنة انتهى فيه اهـ (قوله وان لم يظهرها) أى العائنتى لو أنه غير وهو ساكت كان الحكم كذلك منى (قوله والسني الخ) عبارة لانها يترتب عليه بالاستعانة بخرى على الغالب على أن السني يترتب عليه كاستحجر الطين أى صار جراً فلا يأنه غير مع قدرته وهو ساكت متمكن من منعه كان كطلبها اهـ وقد بان بقدره على المنع الشارح أثنى في الامداد والاعباب وأقره سم على المنهج كردى (قوله للغالب) أى من أن الانسان يطلب بالصعبه أو التا كد أى كما في قوله تعالى فاستيسر من الهدى أى يسر كردى (قوله طلبها) أى الا كما تركه كما غير تعبت (قوله) أماهى أى الاستعانة بتغير عذر (قوله عما يأتي في الفطرة) أى من مؤتمن ومؤتمن تلزم مؤتمنه يومه وليلته ومن دينه وسكن وخادم يحتاج اليهما (قوله وقبولها) أى ويجب قبول الاعانة على من تعبت الخ أى كالاتع (قوله احتضار نحو الماء) أى كالأنا والماء والواي اعاب اهـ كردى (قوله مباحة) قدأ طبقوا على على هذا وأيضاً شرح صحيح البخارى القسطلاني مانصه وأما احتضار الماء فلا كراهة أصلاً قال ابن حجر اى العسقلاني لكن الأفضل خلافه وقال الجلال الحلي ولا يقال انها خلاف الاول انتهى اهـ كردى (قوله) كما في التحقيق هو المحدث وقوله والرافعي كراهته قد قال هذا لاني ما في التحقيق بنا على مذهب الاقدمين من اطلاق المكره على خلاف الاول سم وفيه أن الرافعي من المتأخرين لا من الاقدمين (قوله) كان حكمها) يعنى حكمه الفصل بكذا وقوله بقوته معال من الخلاف وقوله فيما قبله الخبر ان أى موجود في التنض كالتنشف وقوله تميز بمقابله الخبر كان (قوله تميز بمقابله الخ) لو كان المقابل نذب التنشف لم ماقاله لكن المفهوم من صنيع الشراح انه لم يقل به أحد منا والمقابل الا باحتوان فعله وتركه سواء وعليه حديث الحاكم ورد هلالو يدهاوش تسليم ما ذكره حديث التنض المزدى بمقابل ما قبله مخرج في الصحيحين فأى تميز فيه حديث الحاكم مع ما ذكره بصرى (قوله فلا اعتراض) أى بانه كان الاول ترك قوله كذا العبود الخلاف الى التنض قول المتن (التنشف) بالرفع بقطعه نهاية (قوله وهو) الى قوله وخبر في النهاية والمعنى (قوله فلا يهاجم في عبارة الخ) عبارة لانها يتوالمعنى والتعبير بالتنشف لا يقتضى ان المسنون تركه المأخو بالمعنى فلا خلاف ان توجهه اذ هو كما في القاموس أخذ الماء بغير قوة والتعبير به هنا هو المناسب وأما التنشف يعنى الشرب فلا يظهر هذا النوع فكلف اهـ (قوله ليس الخ) خبر التنشف (قوله في طهر الحى) أى ساقى

رجليه فان غسلا لانه لا بد أن يكون ذاكر للنبى لكن الشارح رده (قوله لم يصح الماء) لا يقال ان المتبادر عدم غسلها مطلقاً فشكل الاستدلال لانها ليس من باب التفر يق بل من ترك غسل بعض العضو لانا نقول وجه الاستدلال انه أمره بإعادة الوضوء ولو ان التفر يق يضر لانه لم يجز دغسل بالماء (قوله) كما في التحقيق هو المحدث وقوله والرافعي كراهته قد قال هذا لاني ما في التحقيق بنا على مذهب الاقدمين من

ذلك عقب الغسل من الجنابة
 مالم يتحضر لغيره أو خشية
 الضائق نجس به أو لئلا يمتنع
 عقبه فلا يسكن تركه بل
 يتأكد فعله واختارني
 شرح مسلم باحتياطاً مطلقاً
 وخبر أنه صلى الله عليه وسلم
 كان له منديل يمسح به وجهه
 من الموضوع في رايه يتوقف
 ينشف بها وجهه الحاكم
 وضعفه الترمذي وعلى كل
 ينبغي حمله على الحاجة
 والاولى عدمه بخبر طرف
 فوه وفعله صلى الله عليه
 وسلم ذلك مرة لبيان الجواز
 ويقف هناك في الغسل حامل
 المتشفق عنه وهو الصاب
 عن حساه وكانت أم عباس
 قوضه صلى الله عليه وسلم
 وهي قائمتها فاعدت ويقول
 بعده أي عقب الوضوء
 بحيث لا يعول بينهما فاصل
 عرفاً فيما يظهر نظير سنة
 الوضوء ألا تبيته رأيت
 بعضهم قالوا يقول فوراً
 قبل أن يتكلم انتهى ولعله
 بيان للأكل (أشهد أن
 لا إله إلا الله وحده لا شريك
 له وأشهد أن محمداً عبده
 ورسوله) لتكفل ذلك بضع
 أبواب الجنة الثمانية لقائه
 يدخل من أيها شاء كما صح
 (اللهم اجعلني من التوابين
 واجعلني من المتطهرين) رواه
 الترمذي (سجائلك) مصدر
 جعل على التسبيح وهو راحة
 الله من السوء أي اعتقاد
 تنزهه عما يليق بحاله
 منسوب على أنه يدل من
 اللفظ بفعله الذي لم يستعمل

أن التائب تسبغه نهاية (قوله راح) أي وجعل ينفض الماعبد ولادله فيه لباحة النفض لاحتبال
 كونه فعله بياناً للجواز بتوهمتي (قوله مندبلاً) بكسر الميم وتفتح وسبى بذلك لأنه بندل أي نزل الوسخ
 وغيره بجري (قوله عقب الخ) متعلق بقوله جي عنه (قوله مالم يتحضر الخ) متعلق بقوله يسكن تركه الخ (قوله
 أولتهم عقبه) أي لئلا يمنع البال في وجهه ويديه التهم معنى (قوله بل يتأكد فعله) بل تدعيب كما لا يخفى
 وقوع النجس عليه ولا يجدها يغسله به مر سم عبارة عش هو شامل لما لا يغتسل عليه فله حصول
 النجاسة به ويرجو وجهه بان التضعف بالنجاسة لا يخرج إذا كان بفعله عبثاً أو مأخذاً فليس بفعله وإن قدر
 على دفعه نعم ينبغي وجوبه إذا ضاق الوقت أوله يكن ثمه يغسله به وقد دخل الوقت اه (قوله واختار الخ)
 عبادة لها وبها المغني والثاني أنه مباح واختار في شرح مسلم والثالث مكره اه (قوله مطلقاً) أي الحاجة
 وبدونها (قوله وخبر الخ) الأسهل لخبر الخ باللام بدل الواو أو أن يقول فيما يأتي ينبغي على كل حمله الخ
 (قوله على أنه الحاجة الخ) وينشف اليسرى قبل اليمنى ليقى أثر العباد على الشرف حلي وكذا في الكردى
 عن الهمداد والاعياب (قوله والاولى الخ) أي وإذا نشأ الحاجة وبدونها فلا بد أن لا يكون بذله وطرف
 ثوبه ونحوهما فتدبر أن ذلك يورث الفقر خطيب شيخنا قال الجبيري أي للثوب زادته لمن هو فقير وفي
 الحديث وإن الرجل يحرم الرزق بالذنوب يصيبه فقبت هذا الحديث أن ترك الذنوب سبب حرمان الرزق
 خصوصاً الكذب وكذلك وجب الفقر كثرة النوم والنوم غير ما إذا لم يستتر بشئ ولا كل جنبا والتهاون
 بسقاطة المائد فخرج فقر البصل وفقر الثوم وكس البيت بالليل وترك القمامة في البيت والمشى أمام
 المشايخ وتذاعلوا الدين بالدين والتهاون بالصلاة ونحوها الطوب وهو على بدنه وترك
 بيت العنكبوت في البيت وأسرع الخروج من المسجد والتكبر بالهتاف إلى الأصوات والبطاع في الرجوع منها
 وترك غسل الأواني وشره كسر الخبز من فقره السؤل والافتعاس لشره بالنفس والكثرة بالعلم المعقود
 والامتناع بتمسك مكسور وترك الدعاء والدين والتجمع فأعدوا التسرول فأغاروا على الخ والتفتير والاسراف
 اه (قوله ذلك) أي التشفي بطرف ثوبه (قوله يقف) أي قوله وكانت في المغني (قوله أي عقب الوضوء)
 أي كعبه المنهيج وقوله بحيث الخ أي كما ذكره الزبدي (قوله بحيث لا يقول الخ) هذا مرعي عنه متى طال
 الفصل عرفاً لا يأتي به كلاً يأتي بسنة الوضوء ونقل بالمرس عن الشمس الزملي أنه يأتي به مالم يحدث وإن طال
 الفصل عش عبارة الجبيري على الاقتناع هذا أي عدم طول الفصل عرفاً أعماه الأفضل وأما السنة فتفصل
 مالم يحدث فيما يراه شوري على البحر راء (قوله ولعله الخ) أي قوله قبل أن يتكلم قول المتن (أشهد الخ)
 و يقدم على أجابته أو دنو بعدد راعه منه يجب المؤذن وإن غرغ من الأذان بجري (قوله لتكفل ذلك بضع
 أبواب الجنة الخ) وفحواه أكرامه والافعال انه لا يدخل الامن واحد فقط وهو ما سبق في علمه سبحانه
 وعلى دخوله منه وظاهره أن ذلك يحصل بان فعله ولوم مرة واحدة في عمره ولا مانع منه عش (قوله من
 التوابين) أي من الذنوب وليس في دعاءه بكثر وقوع الذنوب بل بأنه إذا وقع من ذنوب أهم التوب بنفسه
 وإن كثر تعلم اللامة وقوله من المتطهرين أي من تبعات الذنوب الساقتون في التوب بالساعات اللاحقة
 أو عن الاخلاق الذميمة ملا على القاري على المشكاة وقيل أي من المتزين من الذنوب اه بجري وقوله
 أي من الذنوب الاولى أي مما لا يلبق بالعبد فالتوب بلاقضى سبق الذنوب فغير ما يأتي في المتغفر وما يصرح
 بذلك قولهم تسن التوب بتعن خاتم المر وعه (قوله مصدر) أي اسم مصدر بجري (قوله التسبيح) أي لمأهنة
 التز به بجري عبارة سم قوله للتسبيح أي بمعنى التز به لا للتسبيح مصدر سمى قال سبحانه التلآن
 مدلول التسبيح على هذا اللفظ اه (قوله اعتقاد تنزهه) الاولى تنزهه (قوله على أنه يدل من اللفظ بفعله الخ) أي

فقد رعدنا صلا. حرف بل يلزم الاضافة وليس مصدر السج بل سيج مشتق منه اشتقاق (٢٣٩) حاشيت من حاشا ولويت من لولا وأفت

منسوب بفعل محذوف وجوبه بان قد رآه أسجد أي أتزلج عما يليك بك أقبح مقام فعله ليدل على التزيه
البلغ ولا يستعمل الله فيهم صافا فقصده تكبيره ثم يضاف لان العلم باليضاف ولا يشي الا اذا قصد التكبير
رجحاني اه بجبري (قوله فيقد رعدنا) فيه تأمل (قوله مشتق منه) أي مأخوذ منه (قوله اشتقاق حاشيت)
يعني قلت حاشا لولا ان الامر في بابه (قوله فاعلم كل الخ) أي مجموع سبحانك اللهم وبحمدك (قوله جله واحدة)
فالمعنى سبحانك اللهم صاحب جحيمك شو برى أي بالثنا على الجبري (قوله لان ذلك) أي سبحانك اللهم
وبحمدك الخ (قوله يكتب الخ) أي في رزق ثم يطبع بطابع نهاي تو معنى قال عش ويتعدد ذلك بتعدد
الوضوء لان الفضل لا يحصر عليه اه (قوله فلا يترك ما الخ) أي يصان صاحب من تعاطى بمطل بأن يترك
والعباد بالثبوت والافقد تقرر أن جميع الأعمال بطرق الى الله لا يطل بالردقش ويرى وفيه بشرى بأن قاله
لا يرتدوا به يوت على الاعيان حتى اه بجبري (قوله بجميع هذا) أي ما ذكر من الاذكر (قوله كاسر)
أي في شرح وثبت الغسل والمسح (قوله مستقبل القبلة) الى قوله وأن يقول في النهاية والمغني الا قوله ولو نحو
أعني الى السجدة (قوله رافعاً يديه وبصره الخ) وذلك لان السماء قبله الدعاء والطلب للشي يسقط كقوله
لاخذ والداي طالب لولان حارج العباد في خزائنه تحت العرش فالداي عديده لحاشيت بجبري (قوله ولو نحو
أعني) أي كمن في ظلمة (قوله كاسر الخ) قد قال لا حاجة السج في التعليل لان المقصود من رفع البصر اليها
ليس النظرا اليها اذ هو لا يطالب بتمتد من حيث ذاته لانه لكونه شاغلا عن الدعاء بل المقصود تعظيمها وتوحيدها
بالوجه كقوله السجاء قبله الدعاء مصرى (قوله على الرأس) أي رأس التخلل من الاحرام (قوله تنهيا) معاق
بقوله كاسر الخ وقوله للسماعة عاق رافعا (قوله وان يقول) الى قوله ويقرأ في المغني (قوله تعقبه) أي تعقب
الوضوء وعقب جميع الذكر المتقدم وصنع شيخنا مصرى هذا (قوله وصل الله الخ) قد يقال ينبغي ان
يزيد في الصلاة التعرض لسباده صلى الله عليه وسلم ولا صاحب مصرى وعبارة شيخنا صلى الله عليه وسلم سجدنا
وعلى آله وصحبه وسلم اه (قوله ويرأنا ثلثا الخ) لما ورد أن من قرأ في آتروضه ثلثا ثلثا في صلاة
القدم مرة واحدة كان من الصديقين ومن قرأها مرتين كتب في ديوان الشهداء ومن قرأها ثلاثا خسر
الله محشر الانبياء ويسن بعد قراءة السورة اللهم اغفر لي ذنبي ووسع لي ذاري وارك لي ذراري ولا تغني
عما زويت حتى عش وفي الكردي عن الانعاب مشله الى قوله ولا تغني الخ (قوله ثلثا) اما اجمع
للاصناف والقراءة اول ثلثا فالاول معلني ذلك كقوله ظاهر ويشمله العموم السابق في الثلث بصري (قوله
من نقص) أي ذنبا كان أو غيره بصري (قوله بعجمه) هذا من الخالف بالذكر وأن العنوجم أو الزنب بالكلية
والمغفرة مستمرة مع بقائه وعدم الماخذ به كذا كره البلوق عن الشنشوري بجبري (قوله واستشكل بأنه
كذب) كله بناء على جله على الحال والافلا كذب يلزم على أنه قد لا يلزم الكذب على نقد الحال أيضا سم
وله جعله على العزم على التوبة (قوله يعني الاشياء أي أسألك الخ) لا يخفى بعده الا أن يرد أن توفقي
التوبة (قوله أو هو باخ الخ) لا حاجة الى انقطاعه (قوله وهو مشهور) وهو أن يقول عند غسل كفيه اللهم
احفظ يدي عن معاصيك كما هو عند اخضعة اللهم أعني على ذكرك وشكرك وعند الاستسقاء اللهم
أرحني وأجمع لجنة وعند غسل الوجه اللهم بفض وجهي يوم تبيض وجوه وتوسد وجوه وعند غسل اليد
المعني اللهم اعطني كفاي يعني وحاشا بسببها وعدا ليسرى اللهم لا تعطيني كفاي شمالي ولا من
وراء ظهرى وعند مسح الرأس اللهم رحم شعري وبشري على النار وعند مسح الاذنين اللهم اجعلني
الذين يستمعون القول فيبتغون أحسنه وعند غسل وجهه اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الاقدام
نهاي تو معنى وشرح بافضل وفي الكردي عن الانعاب زيادة أدعية أخرى وان يدي في دعاء غسل الكف من
وقدي في دعاء غسل الرجلين بتشديد الياء المعنى (قوله لا تنظر الخ) خلافا للهاياتو المعنى عبارة قال المصنف
في أذكره وتفهيم بجي في معنى من النبي صلى الله عليه وسلم قال الشارح وفات الرافعي والنووي أنه روى
واستشكل بأنه كذب) كأنه بناء على جله على الحال والافلا يلزم كذب على أنه قد لا يلزم الكذب على تقدير
وورد ومن طرف لا تنظر اليه لانها كلها لا تخلل من كذاب ومتهم بالوضع كقوله بعض الحقايق فهي ساقطة بالبر

عن النبي صلى الله عليه وسلم من طرق في تاريخ ابن حبان وغيره وان كانت ضعيفة للعمل بالحديث الضعيف في فضائل الاعمال ومشي شجني على أنه مستحب وأقبح له هذا الحديث اه زاد الاول وفي المصنف أصله باعتبار الصحة أما باعتبار وروده من الطرق المتقدمة فاعلم لم يثبت عنده ذلك ولم يستحضر حديثه بعبارة المذكورى على شرح بافضل قوله لا أصل له الا على الاعضاء على هذا جرى الشارح في كتبه وقال شيخ الاسلام في الاسنى أى في الصحة والاقتدر وى عنه صلى الله عليه وسلم من طرق ضعيفة في تاريخ ابن حبان وغيره ومثله يعمل به في فضائل الاعمال اه وذكر نحوه في شرح البهجة واعتد استجابها للشهاب المولى وولده يؤخذ مما نقلته في الاصل عن شرح العباب للشارح وعن غيره أنه لا بأس به عند الشارح وأنه دعا ع الحسن لكن لا يعتد بسنيته قطب الاثبات به عند الشارح أيضا اه (قوله ومن شرط العمل الخ) عبارة الغنى فائدة شرط العمل بالحديث الضعيف في فضائل الاعمال ان لا يكون شديدا للضعف وأن يدخل تحت أصل عام وأن لا يعتد بسنيته بذلك الحديث اه زاد النهاية وفي هذا الشرط أى الاخير نظر لا يخفى اه عبارة سم وشرط بعضهم ان لا يعتد بالسنية وفيه نظر بل لا وجه له لانه لا معنى للعمل بالضعيف في مثل ما نحن فيه الا كونه مطلوبا بطلب غير لازم وكل مطلوب بطلب غير لازم سنة وإذا كان سنة تعين اعتقاد سنيته اه (قوله أن لا يشتد ضعفه) أى سواء كان العامل ممن يقتدى به أم لا بل قد يقال يتأ كفى حق المقتدى به ليكون فعله سبيلا لافادة غيره بالحكم المستفاد من ذلك الحديث عش (قوله سن كثيرة) منها تقديم السنية مع أول السن المتقدمة على غسل الوجه فيحصل له ثوابها كالمروءات للتلفظ بالثبوت ليساعد اللسان القلب كما تقدم بصر به بحيث يسمع نفسه ومنها استحباب التذكير بقلبه الى آخره لوضوعه في شجنا (قوله ومن المشهور) أى قوله وغسل رجله في المعنى اذ قوله ولا يكره الوضوء الوجه وقوله واعترض الى واسراف (قوله والدائم) لم يكتب في فهمه من قوله السابق والدائم في شرحه واثبت العمل الخ كله لا يستلزم السنية فتأمل سم اقول بل أعاده لقوله ويتأ كذا الخ (قوله وتجنب رشاشه) فلا توضع في موضع ورجع اليه رشاشه (قوله وجعل ما نصب منه الخ) أى كالأمر بقى معنى (قوله وترك تكلم) وفي فتاوى شيخ الاسلام انه سهل شرع السلام على المشتغل بالوضوء ويجب عليه الأداء فاجاب بان الظاهر الاول اه وهذا بخلاف المشتغل بالغسل لا شرع السلام عليه لان من شأنه أنه قد ينكشف عنه ما يستحسان الاطلاع عليه فلا يليق مخاطبته بخلاف عش (قوله بالاعذر) عبارة شرح بافضل المصلحة كما مر برف وخبى عن منكر وتعلم جاهل وقد يجب كان رأى نحو أعى يقع في ر اه (قوله ولطم وجهه) بالجرع طاعلى تكلم (قوله لبيان الجواز) والاطمخ خلاف الاول كما في شرح الروض بجري (قوله واسراف الخ) عبارة الحطيط ومنها أن يتصدق الماء فكره السرف فيه اه قال الجعري ويكره التقشير أيضا لانه قد لا يعجز كقوله رشنا اه (قوله وان يكون الخ) فيجوز بدونه حيث أسبغ وضعه ان صلى الله عليه وسلم قوضا بثلث مدهن فبين يده كبده صلى الله عليه وسلم اعتد الاول وبنو الازد انقص بالنسب شرع بافضل (قوله كإياي) لعله في باب لغسل (قوله كوقبه) عبارة المعنى وأن يتعهد موقه وهو طرف العين الذى يلى الانف بالسبابة الايمن باليمنى واليسر باليسرى ومنه اللعاط وهو الطرف الاخر ومن غسلهما اذ لم يكن فيهما مرض يمنع وصول الماء الى تحته والا فغسلهما واجب اه زاد شرح بافضل والمراد بهما أى الموقين ماشية الى اللعاط اه (قوله

ومن شرط العمل بالحديث الضعيف كما قاله السبكي وغيره ان لا يشتد ضعفه فأتضع ما قاله المصنف وان دفع ما أطل به الشراح عليه وبقى للوضوء سن كثيرة استوفيتها بحسب الامكان في شرح العباب ومن المشهور منها استقبال القبلة في جميعه والى ذلك ويتأ كذا كالأداة لقوة الخلاف فيهما وتجنب رشاشه وجعل ما نصب منه عن يساره وما اعتزف منه عن يمينه وترك تكلم بلا عذر ولا يكره ولومن عار لانه صلى الله عليه وسلم كأم هانئ يوم فطمكة وهو يغسل ولطم الوجه بالماء واعترض بحديث فيه ويحجب بانه لبيان الجواز واسراف ولو على شطآن يكون ماؤه نحو ما يأتى وتعهد ما يخاف اغفاله بكونه

الحال أيضا (قوله ان لا يشتد ضعفه) شرط بعضهم أيضا أن لا يعارضه حديث صحيح ولا حاجة اليه لظهور رانه اذا تعارض حديثان ينظر الى الترجيح ومعلوم ان الصحيح مقدم على الضعيف وشرط بعضهم أن لا يعتد بالسنية وفيه نظر بل لا وجه له لانه لا معنى للعمل بالضعيف في مثل ما نحن فيه الا كونه مطلوبا بطلب غير لازم وكل مطلوب بطلب غير لازم سنة وإذا كان سنة تعين اعتقاد سنيته ثم رأيت فيها ما يأتى في قوله في الخلف ويسن مسح علاه وأسفله لخطوط طمأه لعله في هذا البحث فتأمل (قوله والدائم) لم يكتب في فهمه من قوله السابق

وعقبه وخاتمه يصل الماء لائقته وغسل رجله يسار ومشر به من فضل وضوءه ورش ازاره به ان توهـم حصول مقذله فيما نظهر وعلمه
 يجعل رشه على الله عليه وسلم لازاره قبل وان لا يصعبه اننا حتى نطف مخالفة (٢٤١) للعجوس وينت ما فيه في الفتاوى وكان

صلى الله عليه وسلم اذا توضأ

أفضل ما مضى يسيله على

موضع جوده فينبغي نذب

ذاتان احتاج لتنظيف

مثل جوده تلك الفضلة

خيلافا لما هو عليه كلام

بعضهم من نديه مطلقا

وصلاة وكفتين بعده أى

بحث نسبسان له عرفا كما

بأنى بمافه قبل الجماعه

وبحصلان بغيرهما كحبة

المسجد وفى مسمع الزينة

خلاف والواجب عدم نديه

واعترض بان حديثه يعمل

به فى الفضائل وبرد بمار

أنفا كما ينسب إليه قول

الصفان خبرهما موضوع

فتقد رسالته من الوضع

هو شديد الضعف فلا يعمل

به ويؤثر الشك قبل الفراغ

من الوضوء لا بعدد ولو فى

النتيجة الإرجح استحبابا

لاصل الطهر فلا نظر

لكونه يدخل الصلاة

بطهر مشكوك فيه وقياس

ما بأنى فى الشك بعد الفاتحة

وقبل الركوع انه لو شك

بعد وضوء فى أصل غسله لزمه

اعادته أو بعضه لم يلزمه

فاحتمل كلامهم الاول على

الشك فى أصل العضو لا بعضه

* (فرع) * صلى الخس مثلا

كلا وضوءه مستقيم ثم علم

ترلمصع الرأس مشكوك من

احداهن لزمه اعادته الخس

ثم ان كـ وضوءه العشاء

نقضى ان الترك منسوبا أعادهن به آخر

فواضع أو منه فقد كله وان أعادهن به لا تكمل فلا خلافا

وأعادهن به لم يبق عليه الا العشاء كالتوضأ عن حدث وأعادهن ثم علم الترك من هذا أيضا

وعقبه) و بالتر فى العقب خصوصا فى الشتاء فقد رد ذيل الاعتقاد مغنى وشجنا (قوله به) أى بفضل

وضوءه (قوله وعليه الخ) أى على توهـم ذلك (قوله وأن لا يصعبا اننا حتى نطف) لعل معناه أن لا يصعب

لما فى انائه المعد للوضوء الى أن يتلى الاناء الى أعاده بل يجعله نازلا منه (قوله نذب ذلك) أى الأفضل (قوله

مطلقا) أى احتيج لتنظيف ذلك أولا (قوله بعده) عبارة بالخياط عيب الفراغ من الوضوء اه قال الجبيري

أى ولو وجدوا اراد العقب فيما نظهر أن لا يطول الوقت بحيث لا تنساب الصلاة اليه عرفا وبحث بعض

المتأخرين امتداد وقتها على ما بقى الوضوء وحل قولهم عقبه على سن المبادر وفيه نظر والاقرب ما قلناه اه

(قوله أى بحيث الخ) وقا للنهاية بعبارة فى صلاة النقل بعد قول المصنف يخرج النوعان الخ وهل فتوت سنة

الوضوء بالأعراض عنها كما يحث بعضهم أو بالحدث كحصى عليه بعضهم أو بطول الفصل عرفا احتملت

أوجهها ثالثها كما يدل عليه قول المصنف فى وضوءه يستحب أن يصلى عقبه اه وما للسيد البصرى

الى الاحتمال الثانى عبارة نقل عن السيد السهمي انه أى فى امتداد وقتها مادام الوضوء باقيا لان التقصد

بهما عدم تعطل الوضوء عن أداء صلاته وصححه العقبة بدالته من غير ما خبرته وهو وجب من حيث العرف

اه (قوله ويحصلان) الاولى الثابت (قوله والراجح عدم نديه) كذا فى النهاية والمعنى عبارة شرح بفضل وأن

لا يسمع الرقبة لانه لم يثبت فيه شئ بل قال النووي انه بدعة وتخبر مسمع الرقبة ما من الفل موصو ولكنه

متعقب بأن الخبر ليس بموضوع اه وقال الكردى عليه والحاصل أن المتأخرين من أئمتنا قد قلوا والامام

النورى فى كون الحديث لا أصل له ولكن كلام المحدثين يشير الى أن الحديث له طرف وشاهد يرتقى الى

درجته الحسن فالذى يظهر للفقهاء لا بأس بمسحه اه (قوله بمار أنفا) أى فى قوله ووروده من طرف الخ

(قوله ان خبرهما) أى دعاء الأعضاء ومسمع الرقبة (قوله ولو فى النسبة) كذا نقل عن فتاوى شيخنا الشهاب

الرملى وقاسه على الصوم لكن الذى استقر رأيه عليه فى الفتاوى الذى قرأه ولده عليه انه يؤثر كفاية الصلاة

اه وسأيت ان الشك فى الطهارة بعد الصلاة لا يؤثر ويحدث يحصل انه اذا شك فى نية الوضوء بعد فراغه من أثره

بعد الصلاة ينظر بالنسبة للصلاة لان الشك فى نية بعده لا يزيد على الشك فيه نفسه بعد طهره بضر بالنسبة

لغيرها حتى لو أراد مس الخفف أو صلاة أخرى امتنع ذلك مر اه سم (قوله استحبابا لاصل الطهر) فيه نظر

اذ الكلام فى تحقق الطهر لا يبقا حتى يستبدل بالاستحباب (قوله قياس الخ) ميتد أخبره قوله انه لو شك

الخ (قوله أو بعضه) أى فى غسل بعض ذلك العضو (قوله كلامهم الاول) وهو يؤثر الشك قبل الفراغ من

الوضوء (قوله فواضع) أى لان غير العشاء أعيدت وضوءه ككل والعشاء فعلت مرتين بكامل (قوله خلافا لـ

وهم و) تأمل الخلاف فقه دفعه وهو انه لاصلى به وشك بعد العشاء ألزم بواحدة منها العشاء فلا يخلص الا

بالخس ثم انه مع بقاء وضوءه شك فى ترك بعض أعضائه بعد كمال طهره والشك حينئذ غير ضار فله أن يصلى به

مأثرا فعيدهن بحدث العشاء لزمه أعاده ثم انما كان لما طرأ بعد فعلها فاحتمل الترك منها فالزيم ما عدا الله

بأنشيه أى قوله والشك حينئذ غير ضار الخ برديان الاعادة مع الشك أضعف من فعلهن أولا فلا جراحه

بالاولى وبما عمن سم أنفا (قوله وغفل) أى عن حاله واعتقاده الظاهر الكماله كردى (قوله كالوضوء

الخ) لا نظهر فيه الاجماد للتفريق بالجزم بالنسبة لافى المنظر به عدا الله بأشهر ويمكن أن يجاب بعمل قول

الشارح توضأ عن حدث على معنى توضأ وضوءه أشانه أن يكون من حدث فالرد توضأ وضوءا كملها فى اعتقاده

أوعلى حذف مضاف أى عن توهـم حدث وعلى كل من الاحتياطين فالحدث غير واقع فى نفس الامر (قوله

والدلالة) شرح قوله وتثبت الغسل والمسح كله لانه لا يستلزم السنية فتأمله (قوله ومشر به ثم قوله ورش)

هل وان توضأ من مسبل (قوله ولو فى النية) كذا نقل عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملى وقاسه على الصوم ولكن

نقضى ان الترك منسوبا أعادهن به آخر

فواضع أو منه فقد كله وان أعادهن به لا تكمل فلا خلافا

وأعادهن به لم يبق عليه الا العشاء كالتوضأ عن حدث وأعادهن ثم علم الترك من هذا أيضا

(٣١ - (شروائى وابن قاسم) - اول)

نقضى ان الترك منسوبا أعادهن به آخر

فواضع أو منه فقد كله وان أعادهن به لا تكمل فلا خلافا

وأعادهن به لم يبق عليه الا العشاء كالتوضأ عن حدث وأعادهن ثم علم الترك من هذا أيضا

لان الترك الاول) التقيد بالاول بالنظر الى التوضؤ فقط (قوله وقد أعادهن به) هذا لا يتأتى في الثانية أى التوضؤ الا باحد التأويلين السابقين (قوله في صورتين) أى الغفلة والتوضؤ
 * (باب مسح الخف) *

وهو من خصوصيات هذه الامة وشرع في السنة التاسعة من الهجرة ع ش ويحسب من شحنا قول المتن (مسح الخف) يمكن أن يوجه تغييره بالخف مراد به الجنس دون تغييره بالخفين بان ذلك لا يتناول الخف الواحد فمما لو فقد احدى وجبه سم (قوله المراد) الى قوله بل متواترة في النهاية الا قوله والخف الى فلا رد وقوله بل ذكره الى آخره وكذا في المعنى الا انه قال الاول التعبير بالخفين (قوله المراد بالجنس) غرضه دفع ما أورد على المتن من انه وهم جواز المسح على خف رجل وغسل الاخرى وليس كذلك فكان الاول أن يعبر بالخفين وحاصل الجواب أن الى الخف للجنس فيسمل ما لو كان له رجل واحدة لتفقد الاخرى وما لو كان له رجلان فكثر فكانت كلها أصلية أو بعضها زائدا واشتبهه بالاصلي أو سامت به فليس كذلك منها خفا وعص على الجسم وأما اذا لم يشبه ولم يسمت فالحكمة بالاصلي دون الزائد فليس الاول خفا دون الثاني الا ان توقف ليس الاصل على ليس الزائد فليس أضافا شحنا ع ش (قوله أو الخف الشرعي) يعني أن أل للعهدي الخف المعهود شرعا فيسمل من له رجل واحدة ومن له رجلان أو أكثر على التفصيل المتقدم قال ع ش وهذا الجواب أولى من الاول لانه لا يدفع الإيهام اذا الجنس كما يتحقق في ضمن السكك كذلك يتحقق في ضمن واحدة منهما اه (قوله هنا) أى في الترجمة (قوله منع ليس خفا الخ) أى امتناعه شرعا (قوله على الصيغة) أى رجل صيغة (قوله عليه) أى بحيث لا يجب غسلها بما يتوهم معنى (قوله فكانت كالصيغة) أى في امتناع الاقتصاري على خف الصيغة والمسح عليه وفي جواز ليس الخفين فمما بعد كل طهارتهما مسح عليهما فبر تغف حدهما معا ولا يصح مسح المسح التيمم عن العلة لان مسح خفها كغسلها ولا ينافيه قوله لو جوب التيمم لان معناه انها قبل ليس خفها يجب التيمم عنها كوجوب غسل الصيغة قبله سم ياذن تصرف (قوله عليهما) أى على خف الكملة وخف الناقصة (قوله على الاخرى) أى على خف المتفرقة (قوله وحدها) هل له ليس خف في باقي فاقدة تحمل الغرض ليمسح عليهما بلا عن غسله المسنون سم وسياتى عنه ما يفيد بدم ذلك (قوله وذكره هنا) أى ذكر مسح الخف عقب الوضوء (قوله لانه يبل عن غسل الرجلين) فمسحه رافع للحدث لا يمسح بها يتوهم معنى (قوله فيه) أى الوضوء (قوله ان الواجب الخ) أى على لا مسح الخف بشر وطه معنى (قوله لان في كل الخ) قد يقال لغاية ما يقتضيه هذا التعليل الاول لا يدينهما أو ما تأخر المسح عن التيمم الذي هو المطلوب فلان يتم بزيادة الوضوء طهارة كاملة بصري (قوله مسحا ميمجا) وهم أن مسح الخف منجى لرفع الحدث وهو خلاف ما صرحوا به أول كتاب الطهارة فراجع بصري وقوله أول كتاب الطهارة بل هنا أيضا كما مر عن الذي استقر رأيه على معنى الفتاوى التي قرأها والده عليه الله بوتر كافي الصلاة وقال ان الفرق بين الوضوء والصوم واضح انتهى وسياتى ان الشك في الطهارة بعد الصلاة لا يؤثر وحديثه يحصل انه اذا شك في نية الوضوء بعد فراغه ضرأ بعد الصلاة لم يضر بالنسبة للصلاة لان الشك في نية بعدها لا يرد على الشك في نية نفسه بعدها ويضر بالنسبة لغيرها حتى لو أرا المسح المحقق أو صلاة أخرى امتنع ذلك مر

* (باب مسح الخف) *

يمكن ان يوجه تغييره بالخف مراد به الجنس دون تغييره بالخفين يتناول الخف الواحد فمما لو فقد احدى وجبه (قوله لو جوب التيمم عنها فكانت كالصيغة) الذي يظهر ان معنى هذا الكلام المذكور في الوضوء وغيره انه يمتنع الاقتصاري على خف في الصيغة أو مسح عليه وأنه يجوز وليس الخفين فهما والمسح عليهما فبر تغف حدهما لان المسح كالغسل فكما يكفي غسلهما يكفي مسحهما ولا ينفى قوله لو جوب التيمم عنها لان معناه انها في نفسها يجب مسح خفها كغسلها ومع غسلها لا يلحق التيمم ولا ينافيه قوله لو جوب التيمم عنها لان معناه انها في نفسها يجب التيمم عنها لان المراد وجوبهما معا (قوله وحدها) هل له ليس خف في باقي فاقدة تحمل الغرض ليمسح

لان الترك الاول ان كان من العشاء فليس عليه غيرها أو من غيرها فوضوء العشاء كامل وقد أعادهن به مسح الجسم بالنسبة للصورتين

* (باب مسح الخف) *

المراد به الجنس أو الخف الشرعي وكلاهما يحمل هنا مبين في غيره فلا يمنع ليس خف على صيغة لمسحها وحدها وان كانت الاخرى عليه لوجوب التيمم عنها فكانت كالصيغة بخلاف ما لو لم يكن له الا رجل فان بقي من فوضوا الاخرى بقية توان قلت تعين ليس خفها ليمسح عليهما وان لم يبق منه شيء مسح على الاخرى وحدها وذكره هنا لتمام مسامحته بالوضوء لانه يبل عن غسل الرجلين فيه بل ذكره جمع في خامس فروضه لبان ان الواجب الغسل أو المسح وأخوه جمع عن التيمم لان في كل مسحا ميمجا أو أحاديثه صيغة كثيرة

التهاية والمعنى (قوله بل متواترة) أى عن الصحابة الذين كانوا لا يغارونه صلى الله عليه وسلم سفرًا ولا حضرا
وجمع بعضهم وأنه غارز والثمانين منهم العشرة المبشرة وعندنا من أئمة وغيره عن الحسن البصرى
قال حدثني سبعون من الصحابة بالمسح على الخفين واتفق العلماء على جواز مئلا للخروج والشعة كردى
(قوله بعض الخنفية) وهو الكرخى كردى (قوله أحشى أن يكون انكاره الخ) وكلام القليوبى على الخلى
يقضى تكفير المنكره وكلام الامداد علمه كردى (قوله أى من أصله) احتز به عما إذا أنكر بعض
شروطه وكيفية أحكامها فأنى أه كردى عبارة السيد البصرى قوله أى من أصله أى لا تفاصل أحكامه
أذهى لم تثبت إلا بالأحد بخلاف القدر المشترك بين الجميع من طلب أصل المسح وكونه مشروعا وقائه ثابت
بالتواتر أه قول المتن (يجوز الخ) أى من حيث العدول عن غسل الرجلين إليه فلا ينافى فيه يقع واجبا دائما
حتى قيل أنه من الواجب المنعزود بان شرط الواجب المنعزير أن لا يكون بين الشئ وبينه كجاءه خفنا وعش
ورشدى (قوله ولو وضوء مس) الخ قوله بل يكفى فى المعنى الا قوله نعلم الى أو شكاه قوله أو أرفقه الى كان
وكذا فى النهاية الا قوله أو أضاف من الغسل فوجبا (قوله سلس) بكسر الهمزة عيش عبارة النهاية والمعنى
دائم الحدث أه (قوله لما تقرر) لعله كونه بدلا عن غسل الرجلين أو أرابما تقرر الأحداث الصحة
الحل لكن يتخذ ش هذا أنه لا يصح بالأحداث فلم يعلم أن موردها الوضوء بصرى وخز الخردى بالأول
والظاهر بل المتعين الموافق لكلام غيره والاحتياط الشافى وعدم تصريح الشارع بتلك الأحداث مع
كونه مسل كما فى غالب الأبواب لا كغائه عنه بقوله كثير قبل متواترة وقوله فلم يعلم الخ فجمعا ظهر أن
مرجع ضمير واحد يشع مع الخنفى المتن المراد به جزا ما فى الوضوء (قوله لا فى غسل وأحب أو مندوب)
فلما أحسن مثالا وأغتنل لغو حجة أو تجس وجهه فاراد المسح بدلا عن غسل الرجل بل يجوز خفنا (قوله وأههم
يجوز الخ) يتأمل وجه الإتهام فإن المتبادر من الجواز الإباحة وهى لا تدل على أفضلية فقيرها الآن يقال ماذا كر
فيمرر وجوب الغسل لدلى أنه هو الأصل وذكر الجواز فى مقابلة شعر بمقابلته وبانه مقبول بالنسبة
إليه ع (قوله ورغب عن السنة) أى الطريقى مسع الخنفين بان أعرض عنه مجرد أن فى الغسل تنظيفا
لا لاخلفة أنه أفضل فلا يقال الرغبة عن السنة تقتضى توى الى الكفر لان محله أن كراهته من حيث نسبته
لرسول صلى الله عليه وسلم ع وش ذلك يدفع أضافا فى سم هنا (قوله كراهته لما فيه الخ) أى المسح
(قوله أهم) أى من الكراهته (قوله بينهما) أى بين الرغبة والكرهاته (قوله أو شكافى جواره) أى لم تطلعن
نفسه إليه أنه شل هل يجوز له فعله أو لا معنى ونهاية أى أو لا فلا يجوز له المسح حيث عدم جزمه بالنسبة ع
وشجنا (قوله شبهة نه) أى فى دليله لعدم معارضة كل من يقول بمحتمل أنه نسخ بآية الوضوء (قوله وأضاف
الخ) أو كان ممن يقتضى به نهاية (قوله فون تجو جماعة) أى كالأدبوا وعرضوا لظاهره وان توفى الشعار عليه
ولكن ينبغي أن يجب المسح فى هذه الصورة ع وكذا يجب إذا كانت الجماعة جامعة جمعوا جابجا عليه
أجهوى وفرض المسألة أن لم يرب جماعة غيرهما والأدبوا الغسل أفضل كفى الزايدى والبصرى أه
يجبرى (قوله وأرفقه) أى غشى سيوا المراد اشارف أن نغشاه بقربى السبايق بصرى (قوله كان أفضل)
جواب قوله أن تركه الخ (قوله بل يكفر الخ) أى فى كل من الصور الأربعة المتقدمة (قوله تركه) أى
المحقق بالغسل (قوله ومثله) أى مثل مسع الخنفى قوله فى الأولين أى الترك رغبة والترك شكاه وقوله سائر
الرخص أى باقيا كجميع بالسفر كردى (قوله وقد يجب) الى قوله وجعله فى النهاية والمعنى (قوله وقد يجب
الخ) أى عينا رشدى (قوله لتخوف فون عرفه الخ) أو انصب ماؤه عند غسل رجله ووجده لا يذوب

عليه بدلا عن غسله المسنون (قوله أى لا يشار الغسل عليه) فيه وقف لان يشار الغسل عليه ما لو ضرورة
أنه أفضل منه فكيف يكون قدمه مقتضال بخان تركه فتأمل (قوله لتخوف فون عرفه) فى شرح هر أو
انصب ماؤه عند غسل رجله ووجده لا يذوب بجميعه أو أضاف الوقت ولو اشتغل بالغسل لنزح الوقت أو
خشى أن يرفع الامار رأسه من ركوعه ثانية لجمعة أو تعين عليه الصلاة على ميت وخيف انفعار فون غسل أه

بل متواترة ومن ثم قال بعض
الخنفية أحشى أن يكون
انكاره أى من أصله كقرا
(يجوز فى الوضوء) ولو
وضوء سلس لما تقرر لافى
غسل واجب أو مندوب ولا
فى الزنجبى سلس لا بد من
الغسل إذ مشقة وأههم
يجوز أن الغسل أفضل
منه غير أن تركه ورغبة عن
السنة أى لا يشار الغسل
عليه لامن حيث كونه
أفضل منه سواء أو جدى
نفسه كراهته لما فيه من
عدم النظافة مثلام لا فعل
أن الرغبة عنه أهم وأن من
جمع بينهما أراد الاضاح
أو شكافى جواره أى لا تخيل
نفسه القاصرة شبهة فيه أو
خاف من الغسل فون تجو
جماعة أو أرفقه حدث
وهو متوضى ومع سه ماله
يكفى ولو لمسه ومسح لان
غسل كان أفضل بل يكفر
تركه ومثله فى الأولين سائر
الرخص وقد يجب لغو
تخوف فون عرفه

بجمع به أو ضا الوقت ولو اشتغل بالغسل لخرج الوقت أو خشى أن يوقع الإمام رأسه من الركوع الثاني في الجمعة أو تعين عليه الصلاة على ميت ونحى انغمار أو غسل نهاية أو آخر سم قوله في الجمعة أى الواجبة عليه فان كان مسافراً أو رقيقاً أو نحوهما لم يجب كاهو ظاهر عس **(قوله خوف فون عرفه)** صورته أن يلبسه لعذر والاذى أن المرمم عتق عليه لبس المحطأ أو جهورى أى بان كان لاواشغل بالغسل فانه الوقوف بعرفة اطفئى اه يعبرى **(قوله أو انقاذ أسير)** أى خوف فون انقاذ أسيراً أو غير بق لو اشتغل بالغسل وبني تقيده بضيق الوقت كاهو ظاهر أى بحسب لومع انقاذاً ما عدا انقاس الوقت فلا يجب عليه المسح بل الواجب عليه الانقاذ وتأخير الصلاة اطفئى اه يعبرى **(قوله لكن الخ)** استدراك على قوله ويتعين الخ وتضعف لكلام البعض مع الحل المذكور **(قوله أو لكونه)** الى قوله وقد يحرم فى النهاية والمغنى **(قوله أو لكونه الخ)** عطف على قوله الخ خوفاً الخ **(قوله لاسبه بشرطه الخ)** أى بخلافه وراهق السابقة فلا يجب عليه لبس الخلف لسمع عليه ما سبق من احداث فعل زائد منها يتوهمنى **(قوله وقد يحرم الخ)** لم يذكر المعكروه مثالا له لعدم وجوده عس وقال شيخنا وقد فكره فيها اذا كرر المسح لانه يجب الخلف اه وقد يجب بان الكلام فى أصل المسح **(قوله كأن لبسه الخ)** أى ولا يجوز كى كى تأتى عس وفيه أى فى كلام جازن الكلام فى المسح الجزئى بان كان مسحاً وقال الشر وط وهو فيما ذكره ما بل لمسا على به من امتناع اللبس لقائه اه وبما روينا شيخنا وقد يحرم مع الاجزاء فيما اذا كان الخلف معصوباً بأمر من حره لرجل أو من جلد أى ومع عدم الاجزاء فيما اذا كان لباس الخلف محرماً اه قول المتن (المعقب) أى ولو عصباً باقامته نهاية يتوهمنى أى كاشراً من زوجه وأبق من سيده شيخنا عبارة الجعبرى كعباً أمره سيده بالسفر قائم اه **(قوله وكل)** الى قوله أو فون فى النهاية والى قوله ولو نحو يجنون فى المغنى **(قوله وكل من سفره الخ)** أى لكونه قصيراً أو معصية أو سافر لغير مقصده معلوم كالهائم عس ويجزى وشيخنا قول المتن (ثلاثة أيام بلياليها) أى ولو ذهبا أو اياها نهاية قال الجعبرى فان قيل كيف يصور قوله حر ولو ذهبا فإنه ينقطع سفره بوصوله مقصده يقال يتصور بان سافر الى غير محل اقامته وأواصل ولم ينو اقامة تقطع السفر فانه يفرخص لذهابها أو اياماً الثلاثة أو جهورى وهو وبعضهم يعاد من سفره لغير وطنه الحاجة اه عبارة سم قوله ثلاثة أيام الخ أى وان لم تقصص الامن بجوع الذهب والايابان قصد محلا على ومين مثلاً لانه لا يقيم فيه بل يعود حلاً من طريق آخر على يوم وليلة حر بقى الموالى سافر ذهاباً فقط مثلاً وكان فوق يوم وليلة ودون الثلاث اه وقوله بقى الموالى سافر الخ قال عس قلت وحكمه انه عس الى اقامته حيث كان سفره مسافة قصر وأقام قبل الثلاث كما يصل ذلك مما باتى فى شرح ولم يستوف مدة سفره **(قوله اليوم الاول)** بالنصب مفعول لسوق وقوله ليلته فاعله **(قوله قدر الماضي الخ)** هل المعبر بقد الماضي بالنسبة أو بالمقدار مثلاً لو كان المسح فى منتصف أطول ليلة فى السنة فهل سمع الى منتصف الليلة الرابعة منها فقط أو الى أن مضى منها مقدار نصف الليلة الاولى كل مجمل والاول أو طول والثانى أقرب الى كلامهم بصرى **(قوله على ذلك)** أى على ما فى المتن **(قوله من انتهاء الحدث)** فلا **(قوله كن لبسه محرم)** أى ولا يجوز كى كى **(قوله والمسا سفره قصر)** قال فى الروض فلو عصى به أى بالسفر أو بالاقامة كعبه الفساده فيما ترخص وماولية انتهت قال فى شرحه اذا غاب فى الاول الخاق سفره بالعدم وأما الثانى فلان الاقامة ليست حسب الرخصة انتهت **(قوله ثلاثة أيام الخ)** أى وان لم تقصص الا من مجموع الذهب والايابان قصد محلا على ومين مثلاً لانه لا يقيم فيه بل يعود حلاً من طريق آخر على يوم وليلة حر بقى الموالى سافر ذهاباً فقط مثلاً وكان فوق يوم وليلة ودون الثلاث **(قوله من انتهاء الحدث)** أتى شيخنا الشهاب الرولى بان العبرة فى النوم بانتهائه ووجهها مكان قطعه عاده وقاسه ان اللبس والمس كذلك بل أو فى قدر حره بما حاصله فقال ان الحدث ان كان باختياره ولو حكماً كلبس والمس وكذا النوم لان أوائله بالاختيار حسب من ابتدأه والا كلاً لا غنى فى انتهائه اه قال فى شرح الروض وأفهم كلامه انه لو نوى بعد حدثه غسل وجليه فى الخلف ثم أحدث كل ابتداء معدنه من حدثه الاول به صرح الشيخ أبو على

أو انقاذ أسير وجعله بعضهم هنا أفضل لأوجاباً يتعين حله على مجزء خوفاً من غير ظن لكن شأنا منه يجب البدار الى انقاذ أسير وجب ولو على بعدوانه اذا عارضه اخرج القرض عن وقته قدم الانقاذ أو لكونه لاسبه بشرطه قد تضييق الوقت وعنده من الماء ملا يكفيه لو غسل ويكفيلو مسح وقد يحرم كلبس المحرم بعد اتمام اذالته بشرطه كانت المدة فيه (المعقب) وكل من سفره لا يبيع القصر (بمولداته) والمسا سفر قصر (ثلاثة أيام بلياليها) المتصلة بهما سبق اليوم الاول ليلته بان أحدث وقت الغروب أولاً بان أحدث وقت الفجر ولو أحدث أثناء بل أو نهار اعتبر بقد الماضي منه من الليلة الرابعة أو اليوم الرابع وكذا فى اليوم واليلة للنص على ذلك فى الاحاديث الصحيحة وابتداء المدة انما يحسب (من) انتهاء (الحدث)

بحسب زمن استمراره الآن يكون فوما كما أفتي به الوالرجه الله تعالى ومثله اللبس والمس نهائية (قوله كقول) وقوله (أومس) خلافاً للنهاية كما مرّ أن تغايرة الكردي على شرح بأفضل قوله من نهائية الحدث أي مطلقاً عند الشارح وشرح الإسلام والخطب وعند الجلال الرمي من انتهائه أن لم يكن باختياره كقول وغانط ومن أوله أن كل باختياره وكس ونوم قال الشارح في حاشيته فتح الجواهر المراهية فيما قال وحسب مدحذات متعاقبات كن من وأدام ثم بالوال انقطع الأول فلا تحسب المدة الامن انتهاء المس أو الثاني فحسب من انتهائه البول كل مجتمعة وقضية تعليلهم الأول لأنه لا يتأهل للعبادة إلا بتأنيته دون انتهاء البول اه وبعبارة شتى وما جرى عليه الشارح أي الغرض من حساب المدة من انقضاء الحدث وماعلمه جهوه والمصنفين من المتقنين والمتأخرين واعتبر العلامة الرمي حساب المدة من أول الحدث الذي شأنه أن يقع باختياره وان وجد بغير اختياره كالنوم واللبس والمس سواء انفرد وحده أو اجتمع مع غيره ومن آخر الحدث الذي شأنه أن يقع بغير اختياره كالبول والغائط اه وقوله كالبول الخ أي واليخ والجنون والاضغاضع يجري قال عس قائدة وقوع السؤال على الابل بالنقطة وصار زمن استمرائه منها باختر مناطو بلا هل تحسب المدة من فراغ البول أو من آخر الاستمرائه منظر والظاهر الأول نعم لفرض اتصاله حسب آخر اه (قوله ولون نحو يجنون الخ) لعل مجله فيما إذا طرأ الجنون في أثناء الحدث آخر كقول أو نوم أو مس أو بعده في أثناء المدقوالا لا يحدث بالجنون فلا يتأني قوله إلا أن فعله الأول أن أفاق قاله تأمل فان المتبادر من قوله ولو نحو يجنون أنه مفروض فيحدث طرأ الجنون وهذا غير متصور وبصرى (قوله نحو الشروط) أي وتوابعها فان المسح ومدة من توابع الوضوء كركي (قوله في ذلك) أي في مدة المسح (قوله استثنائه) أي المجنون (قوله غفلة عن ذلك) أي حال سم في منع راجعة (قوله وعلى الأول) أي من عدم الفرق بين المجنون وغيره (قوله على ان علته) أي قول البلقي لأنه لا صلاحات الخ (قوله لا دخول) أي قوله واستشكل في النهاية والغنى (قوله لا دخول وقت المسح) أي الزايف للحدث فلا رد للمسح في الوضوء المجدد قبل الحدث معني وسم (قوله به) أي بالحدث المذكور فاعتبرت مدة المسح منه فإذا أحدث ولم يحسب حتى انقضت المدة لم يجز المسح حتى يستأنف استأهل طهارة نهائية إذا الغنى أو لم يحدث لم تحسب المدقوله في شهر امثلا اه قال عس قوله حتى انقضت المدة أي ولو مقبام عرض له السفر بعد اه وبأقن عن غير مثله (قوله فلا أحدث) أي بعد اللبس (قوله فيه) أي في الخلف (قوله قبل الحدث) متعلق بما بعده (قوله واغتفره) أي لمجدد الوضوء (هذا) أي المسح (قوله) لأن وضوءه الخ عبارة الغنى فانه وان لم يمسح بامن المدة لا جواز الصلاة ونحوها ليس مستند البية اه (قوله غير حدثه الدائم) أمادته الدائم فلا يحتاج مع ما في استئناف طهر الا إذا أخبر بالدخول في الصلاة بعد

في شرح الشرع (قوله غفلة عن ذلك) أقول على الحكم بغفلة هذا الامام هنا منع ظاهر وذلك لان كون الشرط من باب خطاب الوضع لا يقتضي اعتبار هذا الشرط في حق المجنون إذا الشرط وان كان من باب خطاب الوضع لأن ثبت شرطه تابع لثبوت شرطه الذي هو من خطاب التكليف وهو الصلاة وهي غير ثابتة في حق المجنون فكونه من خطاب الوضع لا يسوغ قطع النفاذ عن شرطه الذي هو تابع له في الثبوت على انه قد يمنع اقتضائه تعليلهم ما ذكره اذ قولهم في التعديل لأن وقت المسح لا يدخل بحدته اذ لا يتصور منه معصية ما منع شرطه عا فاعني دخول وقت المسح بحدته فان أراد به يمكن أن يجوز للمسح بان يفيق بذلك غاية التكليف يلزم اعتبار ما وقع ذلك كما كيف يسوغ الهجوم على الحكم بغفلة هذا الامام فليسك بالتأمل (قوله لا دخول وقت المسح به) أي بالنسبة للوضوء واجب فلا يتأني قوله بعده ومن لا لابس قبل الحدث تجدد الوضوء يجمع عليه اه وإذا حدث ومسح لم تحسب المدة من هذا المسح بل من الحدث بعده كما هو صريح كلامهم ولهذا صرح به الشارح (قوله ولا يمسح سلس أحدث غير حدثه الدائم الخ) قال في شرح الروض وخبر بغير حدثه الدائم فلا يضر ولا يحتاج مع ما في استئناف طهر الا إذا أخبر بالدخول في الصلاة بغير الطهر لغير صلته ما حدثت بغيري فيأتي فيه ما تقرر في غير حديثه اه وهو يفيد أن بطلان طهره

كقول أو نوم أو مس ولو من نحو يجنون كما اقتضاه خلافهم ووجهه بالمعتبر في نحو الشرط خطاب الوضع كما يأتي في شروط الصلاة وحديث الجنون وغيره سواء في ذلك فثبت بالبقية استثناءه لأنه لا صلاحة عليه غفلة عن ذلك فعلى الأول أن أفاق وقد بقي من المدة التي حسبت عليه من الحدث شيء استوفاه والا فلا على ان علته تعلق الصبي المميز بالمجنون فيما ذكره مؤلفنا أحد يقول به فلو عر بأنه ليس متأهلاً للصلاة أسلم من ذلك (بعد لبس) لا لدخول وقت المسح به فلو أحدث فتوضأ وغسل رجليه فيه ثم أحدث فأنذرهما من الحدث الأول

وبسبب الاسباب قبل الحدث تجدد الوضوء يمسح عليه واغتفره هذا قبل الحدث لأن وضوءه تابع غير مقصود ومن لم لا تحسب المدة الامن الحدث ولا يمسح سلس أحدث غير حدثه الدائم

الطهر لغير مصلمته واحدته يجزى كإسباقي في باب الحوض مغني وشحنًا قال سم بعدد كرمثل ذلك عن
الاسني وهو بعد أن بطلان طهره بالتأخير لغير مصلحة الصلاة بمنزلة ما لو أحدث غير حدثه اه (قوله)
ومتيم لغير فقد الماء (الح) بان تهم أرض أو حرم ليس الخفين ثم تجسم الشقة وتوضأ وسع الخفين سخنا
و يجزى وبأق في الشارح مثله (قوله إلا ما حل له) أي للعذر كور من السلس والمتيم المذكورين
(قوله لمسه وللنوافل (الح) قال في شرح الإرشاد فان أراد غلا حراً لمسه له و ما و ليله أو ثلاثة أيام وعصى
بترك الفرائض في هذه المدة على الأوجه انتهى اه سم عبارة وشحنًا واعلم أن دائماً الحديث كغيره في
المدة فإذا ارتكب الحزمة ولم يصل الفرائض مسح للنوافل و ما و ليله أن كان مقبلاً ثلاثة أيام و ما و ليله أن
كان مسافراً اه (قوله للنوافل فقط) ولو نوى في هذه الحالة استباحة فرض الصلاة هل تصح نيته أم لا فيه
نظر والاقرب الثاني عش (قوله وكال الطهر) أي ابتدأه أو تكمله عبارة النهاية والمغني وشرح المنهج
والطهر الكامل وكتب عليه الجيزي ما نصه هذا واضع في دائماً الحديث دون المتيم إذا تكاف المشقة وتوضأ
إذا وجب عليه غسل الرجلين عش وأحب بان قوله والطهر الكامل أي ابتداء في دائماً الحديث وتعمها
في المتيم المذكور اه (قوله واستشكل (الح) عبارة المغني فان قيل ليس بمنع المبادرة بجيبانه يكون في
زمن الاشتغال بسبب الصلاة اه (قوله جواز لسه) أي السلس (قوله بينه) أي بين طهر السلس
(قوله ولو شق) أي قوله وصوره المسح في المغني والنهاية (قوله ولو شق (الح) أي ولو بعد مسح بعض
المدة كما بينه في شرح العباب سم (قوله في التيم المحض) أي فيما لو ليس الخف على التيم المحض بان عت
العله جميع أعضاء وضوئه (قوله ان يتكفى الغسل) يعني يتكفى مع بقاء علته وغسل وجهه ويديه
ومسح رأسه بعد حدثه لمسه على الخف امداد اه كردى (قوله وتكفى حرام (الح) تردد الاسني في
جواز هذا التكفي الذي يظهر كقَالَ شَيْخِي انه ان غلب على ظنه الضرر وحرم والا فلا مغني وفي بعض نسخ
النهاية مثله وفي بعضها لا تخبر به على ذلك وكتب وضو الأوجه الحرم وتو يستفاد ذلك من عبارة المحلى الخ فيه نظر
في شرح جمع الجوامع في الخاتمة قيل الكتاب الاول بصري وقوله ويستفاد ذلك من عبارة المحلى الخ فيه نظر
نظراً ذهاباً به وقد باع الجميع بينهما كان تيم لم يوف بقاء البر من الموضوع من عت ضرورته ثم وضأ تحملاً
لمشقة بقاء البر وان بطل وضوئه تيمه لا تنقضاء فائدة اه وقال بحسبه البناني وهذا الوجه ما عت عندنا
معاشر المالكية وأما عند الشافعية فقد ذكر بعض الطلبة انه حرام على المعتد عندهم بقاؤه الشارح انما
يتش على مذهبه على القول بالضعف ولعل الشارح لا يرى ضعفه اه (قوله لان الأرض انه مضر) أي
والا لو جبر نزاع الخف ولا يجزى المسح عليه لحصول الشفاء عش وحلى (قوله ويتجه (الح) خلافاً للمغني
والنهاية عبارة الاول والمتخيرة تسمع عند عدم وجوب الغسل عليها اه وعبارة الثاني وأقره سم أما المتخيرة
فلا تعلق فيها ويحتمل ان لا تسمع لانها تغسل لكل فرض وتحتفل أن يقال وهو الاوجه ان اغتسلت
ولست الخف فهي كغيرها وان كانت لا تستقبل الغسل لم تسمع اه وعبارة الحلي وأما المتخيرة فان اغتسلت
ولست الخف ثم أحدثت أو طال الفصل بين غسلها واصلاتها وجب عليها ان توضأ فان توضأت ومسحت
بالتأخير لغير مصلحة الصلاة بمنزلة ما لو أحدث غير حدثه (قوله إلا ما حل له) نظاره جواز المسح كذلك وان
مضى بعد حدثه وقبل وضوئه ومسحه يوم وليلة أو أكثر بطا طهره ولا صلاة وقد يقال ينبغي اذا مضت المدة
احتاج تجديد اللبس لانه لم يقطع التفريق حقيقة من المدة مطلقاً بل دلل انه المسح للنوافل و ما و ليله أو ثلاثة
ليالها (قوله فان كان الحدث قبل فعل الفرض مسح للنوافل) قال في شرح الإرشاد فان أراد غلا
أحراً لمسه له و ما و ليله أو ثلاثة أيام وان عصى بترك الفرض في هذه المدة على الأوجه اه (قوله ولو شق
السلس) أي ولو بعد مسح بعض المدة كما بينه في شرح العباب (قوله وفي المتخيرة تردد) في شرح م ر اما
المتخيرة فلا تعلق فيها ويحتمل ان لا تسمع لانها تغسل لكل فرض وتحتفل أن يقال وهو الاوجه ان
اغتسلت ولست الخف فهي كغيرها وان كانت لا تستقبل الغسل لم تسمع اه (قوله لبطلان طهره)

ومتيم لغير فقد الماء
كرضو رد الماء حل له
لو بقي طهره الذي ليس
عليه الخف فان كان الحدث
قبل فعل الفرض مسح له
والنوافل أو بعده مسح
لنوافل فقط لان مسحه
مترتبة على طهره المقيد
لذلك لا غير فان أراد الفرض
وجب النزاع وكال الطهر
لانه محدث بالنسبة للعرض
الثاني فكانه ليس على
حدث حقيقة فان طهره
لا وقع الحدث واستشكل
جواز لسه لمسه عليه مع
بطلان طهره بخلاف اللبس
بينه وبين الصلاة فليس في
محله لانه يغفره الفصل بما
بين الصلاة والجمع وهو يسع
اللبس وان تكرر ولو شق
السلس والمتيم وجب
الاستئناف وغسل الرجلين
وصوره المسح في التيم المحض
فغير فقد الماء أن يتكفى
الغسل وتكفيه حرام على
الأوجه لان الفرض انه
مضر وفي المتخيرة تردد وبخه
انها لا تسمع للنوافل
لانها تغسل لكل فرض
فهى بالنسبة لغيره من
أقسام السلس أما متيم
لقد قدامه

الخلف كانت كغيرها فصل الغرض والنفل وتزعم من كل فريضة لانها تنفسل لها وتول بوجوبه انها
لا تسع الا لتوا في الخ فيه انها تسع للفرض فيها اذا أحدثت بعد الغسل أو طال النفل اه **(قوله)** فلا
يجمع شيئا الخ الأولى ان يقول فلا يجمع لشيء لان الكلام فيها يستبعد بالمسح في مسح شيء من الخلف
حتى اه **(قوله)** بعد الحدث إلى قوله وفارق في النهاية والمعنى **(قوله)** ولو أحدثه الخ ومثل
ذلك ما لم يمسح أحد رجليه وهو عاص بسفره ثم مسح الأخرى بعد قوته فيما يظهر خطيب ومثله أيضا ما لو
مسح في سفر طاعة ثم عصى به بعد الحق اه **(قوله)** زياد البحرى بخلاف ما لو عصى في السفر فانه يتم مسح
مسافرا اه قول المتن **(ثم سافر)** أي قبل مضى يوم وليلة شرع أي شجاع الغزى قال شيخنا خرج به ما لم يمسح في
الحضر ثم سافر بعد مضى يوم وليلة فانه يجب عليه التزاع لغير الداء اه **(قوله)** ثم أقام أي قبل مضى مدة المسافر
قول المتن **(لم يستوف مدة سفر)** فقتصر على مدة مقیم في الأولى بقسمها خلافا لرافعي في الشق الثاني
وكذا في الثانية أن أقام قبل استغاثه فان أقام بعد هاهنا يجمع معنى ونهاية **(قوله)** الخ أي حاجة لهذا
الاستدراك مع أن المتن يقتضيه بصرى **(قوله)** وخرج بالمسح الخ **(قوله)** وخرج به أيضا ما لو حصل الحدث في الحضر
ولم يجمع فيه فانه ان مضى مدة الإقامة قبل السفر وجب تعدد اللبس وان مضى يوم مثلاً من غير مسح ثم سافر
ومضى ليلة من غير مسح فله استغاثه المسافر من ابتداء هاهنا من الحدث الذي في الحضر هكذا ظهر من
كلامهم وهو واضح نبت عليه لعل ولا يذهب الوهم إلى خلافة كذا في حاشية المحلى للشيخ عجمه ونقله عن ابن
قاسم في حاشية شرح المنهج وأقره فلتأمل مأخذهم كلامهم والأفهم وجبه من حيث المعنى وأعل مأخذ
من يقدر المدة بشئ محدد وفاضا مضى تعين الاستئناف بصرى وفي عش بعد ذكر كلام عجمه المذكور
ما فيه وما ذكره مستفاد من قول الشارح مر وعلم من اعتبار المسح انه لا عبرة بالحدث حضرا وان تلبس
بالمدة لا بعض وقت الصلاة حضرا وقوله أيضا لو أحدث لم يجمع حتى انقضت المدة لم يجمع المسح حتى يستأنف
للسا على طهارة اه وقوله من قول الشارح مر وعلم الخ أي ومن قولنا التحفة وخرج بالمسح الحدث الخ
(قوله) الحدث الخ أي والوضو وما عدا المسح كما هو قضية التقيد بالمسح فلو تروا الأرجل حضرا ثم مسحهما
سفرًا أتم مدة المسافر سم وكردى **(قوله)** لا عبرة بهما أي لا عبرة بالحدث حضرا وان تلبس بالمدة ولا
بعض وقت الصلاة حضرا وعصاه وانما هو الناخذول بالسفر الذي به الخصه فيها بشرح المنهج وبمعنى
(قوله) وفارق هذا أي عدم اعتبار الحدث هنا **(قوله)** اعتبار الحدث في ابتداء المدة أي كون ابتداء المدة
من الحدث **(قوله)** بان العبرة الخ قد يقال في التوجه ان مقتضى الشروع في المدة في الحضر أن يستوفى
مدته فقط وان مسح في السفر علة بالاستصحاب لكن خرجنا عن هذا الأصل عند ابتداء المسح في السفر فقطرا
لكون المقصود لم يقع الأفعاء في الأصل بصرى **(قوله)** ثم أي في ابتداء المدة **(بجواز الفعل)** أي المسح
(قوله) وفي المسح أي في كون المسح مع إقامة السفر **(قوله)** لانه أول العادة انظر المراد بالعبادة الذي هو
أولها فانه ليس أول الموضوع أول الصلاة الا أن يراد أن التلبس بالمسح أي الشرع فيه هو أول العادة
التي هي المسح سم أي الشامل لجميع ما في المدة **(قوله)** ليجوز الخ عبارة النهاية والمعنى وشيخ الاسلام أبي
جوزر مسح الخلف اه قال عش أثار به إلى أن ذات الخلف لا تتعاقب مباشر وطوائف الأحكام اه
(قوله) لكل بدنه من الحدثين فلما جتمع عليه الحدثان فغسل أعضاء الموضوعين معا وعن الحسن بن علي بن فضال
بالاندراج وإيس الخلف قبل غسل باقي بدنه لم يجمع عليه لكونه ليس قبل كمال طهارته ثم يتوهم **(قوله)** يتيم

قد يستشكل بان بطلانه بعد اللبس لا يضر كالأحدث بعد اللبس **(قوله)** أجزاء طهارته وان شرع في هذه
المدة وهو يعلم ان الباقي من سفره دون الثلاث كالأبق من سفره بعد مسح المسافر ومدته يومان فافتقر
مسحهما على علم بانهما الباقيان فلا يرجع **(قوله)** وخرج بالمسح الحدث الخ أي والوضو وما عدا المسح كما
هو قضية التقيد بالمسح فلو تروا الأرجل حضرا ثم مسحهما سفرًا أتم مدة المسافر **(قوله)** لانه أول العادة
انظر المراد بالعبادة الذي هو أولها فانه ليس أول الموضوع ولا أول الصلاة الا أن يراد أن التلبس بالمسح أي

مسح على شئ أو أجزائه
لبطلان طهره ورؤيته وان
قل **(فان مسح)** بعد الحدث
ولو أحدثه **(حضرا ثم)**
سافر أو عكس **(أي مسح)**
سفرًا ثم أقام **(لم يستوف)**
مدة سفر **(فغلبا)** الحضر ثم
ان أقام في الثاني بعد مضى
أكثر من يوم وإسالة أجزاء
ما مضى وخرج بالمسح
الحدث ومضى وقت الصلاة
حضرا فلا عبرة بهما بل
يستوفى مدة المسافر وفارق
هذا اعتبار الحدث في ابتداء
المدة بان العبرة ثم يجوز
الفعل وهو بالحدث وفي
المسح بالتلبس به لانه أول
العبادة دليل ان من سافر
وقت الصلاة له قصر هادون
من سافر بعد إحرامها
فدخل وقت المسح كدخل
وقت الصلاة وابتدأه
كابتدائها **(وشرطه)** ليجوز
المسح عليه أن يلبس بعد
كالطهر لكل بدنه من
الحدثين ولو طهر سلس
ومتيم تيمما بمحض أو
مضموا للغسل

كأعلم مما سار لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح إذا تطهر فلبس خفيه فلو غسل رجلا وأدخلها ثم الآخرى وأدخلها لم يجز المسح حتى ينزع الأولى لدخولها قبل كمال التطهر ولو غسلها في ساق الخف ثم أدخلها محل القدم أو وجهها مقررهما ثم نزعهما عنه إلى ساق الخف ثم أعادها إليه جاز المسح بخلاف ما لو لبس بعد غسلها ثم أحدث قبل وصوله لموضع القدم وأغالم يعلل المسح بإزالة الخف عن مقررهما إلى ساق الخف بقية الآية ولم يظهر منهما شيء مما لا يصل فيهما (سائر) وهو ما بعده أحوال ذكرت شرطاً ونظراً للقاعدة أن الحال المعقودة لصاحبها وانها إذا كانت من نوع المأمورة أو من فعل المأمور تنسأولها الأمر كمن مفردها ودخل مكة محرماً بخلاف ما ضرب هذا السلة فان قلت هذه الأحوال هنا من أي القسمين قلت: صحت كونها من لأول باعتبار أن المأمورة أي المأذون فيه لبس الخف والسائر وما

عبارة أنها بقوله المغنى ونكر الطهر ليشمل التيمم وحكمه أنه إن كان لا عواراً للماعل يكن له المسح بل إذا وجد الماعل نزعاً وضوءاً الكامل وإن كان أرض ونحوه فحدث ثم تكف الأضوء ليسمع فهو كذا المحدث وقدمه اهـ قال الرشد لا يتحقق أن من جله ما مر فيه أنه إذا أراد أن يصلي فرضاً ثانياً بنزع ما بآي يظهر كماله ونظره لا يأتي ههنا الصورة وأنه غسل ما عدا الرجلين فالواجب عليه بعد التزاع أن يغسل غسل الرجلين اهـ (قوله كما علم) أي قوله ولو ظهر سلس الخ (سائر) أي في شرح بعد لبس (قوله فلو غسل) إلى قوله وأغالم يعلل في المغنى وكذا في النهاية لا قوله ولو غسلها إلى بخلاف ما (قوله فلو غسل رجلاً) ومنه يعلم بالأولى ما في المغنى وشرح المنهج أنه لو لبس قبل غسل رجله وغسلها فم لم يجز المسح إلا أن ينزعهما من موضع القدم ثم يدخلهما فيه اهـ (قوله ثم الآخرى الخ) ومثل ذلك ما لو قطع الرجل اليسرى فلا بد لصحة المسح من نزع الأولى وعودها وأما لو لبس إلى قبل اليسرى ثم لبس اليسرى بعد طهرها فقطعت اليمنى فلا يكف نزع اليمنى ولو قوعه بعد كمال الطهر عرش (قوله حتى ينزع الأولى) أي من موضع القدم محل ومغنى وشرح المنهج أي وإن لم يخرج من الساق عرش (قوله قبل وصوله الخ) خرج به ما لو كان بعد الوصول أو بقائه أو يمكن توجيهه في القارة بأنه ينزل وصولهما محل القدم مع الحدث من إزالة الوصول إلى القدم على الحدث لقوة الطهارة وجدي بعض الهوامش خلافه من غير عز وقد يتوقف فيه عرش (قوله وأغالم يعلل الخ) جواب سؤال المشوؤه قوله بخلاف ما لو لبس الخ (قوله بقية الآية) أي قبيل قول المتن وهو يظهر المسح كردى أي من أن لا يطول ساق الخف على خلاف القاعدة بحيث لو كان معتاداً للطهر شئ منهما (قوله بعبارة لا فيهما) إذا لا صل في المسئلة الأولى عدم الوصول في الثانية لعدم الزوال عن موضع القدم (قوله وانها إذا كانت الخ) لا يتحقق أن جريان هذه القاعدة هنا ثانياً بقايتها لتكف كما يظهر من تقريره مع الاستغناء عنها فان العبارة مصرحة باشتراط لبس بهذه القيود فإن الحال قيد في عاملها وهو اللبس هنا والمفهوم من اشتراط المقيد اشتراط قوده سم عبارة عرش أقول إن هذا ليس من باب الأمر بشئ معقوداً لأمرها وانما هو من باب الأخبار فإذا أخبر بان شرطه اللبس في هذه الأحوال العلم أن اللبس في غير هذه الأحوال لا يكفي فيه كاهو واضح اهـ (قوله مفترداً) بكسر الراء (قوله أي المأذون فيه) قضيته أن الأمر في القاعدة يشمل الآن سم (قوله أي مما له به تعلق) لما كانت نوعيته حقيقة مفتردة احتياج إلى صرفها عن ظاهرها سم (قوله تحصل بفعل المكلف) أي كالسائر وقوله أو تشاء أي إلى مكان تباع المشى فيه (قوله ولو بنحو) أي قوله والاتصال الخ في النهاية والمغنى لا قوله لأنه ليس إلى ولا ينصر (قوله ولو بنحو الخ) الأولى إسقاط الباء (قوله زجاج شفاف) أي أن أمكن متابعة المشى عليه نهاية (قوله وبه فارق ستر العورة) أي سائر العورة فإن المقصود هنا منع الرؤيتها بقوم مغنى (قوله وهو) أي محل الفرض (قوله قدمه بكعبه الخ) فلو تخلف من محل الفرض وإن قل خوة أو ظهر شئ من محل الفرض من مواضع أخر ضمن وانما عني عن وصول المامنة العسر الآخر لأنه يختلف فهو بعض محل الفرض نهاية (قوله من سائر جواب الخ) متعلق بقول المصنف سائر محل فرضه (قوله لأنه الخ) أي الخف (قوله ويخفى لستر أسفل

الشروع فهو أول العادة التي هي المسح (قوله وانها إذا كانت من نوع المأمورة الخ) لا يتحقق أن جريان هذه القاعدة هنا ثانياً بقايتها لتكف كما يظهر من تقريره مع الاستغناء عنها فان العبارة مصرحة باشتراط اللبس بهذه القيود فإن الحال قيد في عاملها وهو اللبس هنا والمفهوم من اشتراط المقيد اشتراط قوده أي المأذون فيه قضيته أن الأمر في القاعدة يشمل الآن (قوله أي مما له به تعلق) لما كانت نوعيته حقيقة مفتردة احتياج إلى صرفها عن ظاهرها (قوله محل فرضه) * فخرج * كون أنه زائد من رجل أو أكثر ووجب غسله بان كان ثانياً في الأصل أو بمجرد أنه فلا بد من جعله في الخف لكن يجب إفراده تخفف عن الأصلي أو يكفي في جميعه الأصلي في خف لأنه انما يجب طهره تبعاً للأصل في دفعه بمكف واحد في نظري والثاني غير بعيد عما قاله الرمي وعلى الأول فهل يجب المسح على خفه أيضاً أو يكفي المسح على الأصلي لأن هذا معة

(البدن) أي فقط وبه يندفع ماني البصري (قوله بخلاف سائرهما) أي سائر العورة كالقسم من وقوله فهما أي في اللبس والاختلاف أنه بلبس من الاعلى ويخذلستره أيضا كردى أي ولو في الجلة فلا يرتدي البصري فيه بأنه يخذلستره قبل البدن اذ العورة منه اه وتقدم جواب آخره (قوله من جنسه) أي سائر العورة (أولق به) أي سائر العورة وقوله (وان تخافا فيه) أي اللبس والاختلاف المذان في السراويل فانه بلبس من أسفل ويخذلستره أيضا كردى عبارة البشيش الضمه في تخافا واجمع لما فهم من قوله بخلاف سائرهما فهما وهو كونه بلبس من أعلى البدن ويخذلستره فلا حاجتا لتكفاه المحشى سم من ان فيه مساسحة والمرا تختلف فيه تقضاها فأتامله اه (قوله ولا يضراخ) عبارة الجمل والمغنى ولو كان به تخرق في محل الفرض ضرر قل أو كثر ولو تخترقت البطانة أو الظاهرة بكسر أو لهما والباقي صفيق لم يضر والا ضرر ولو تخرقا من موضعين غير متجاورين لم يضر اه زاد انه يقال ان كان الباقي صفيقا يمكن متابعة الشئ عليه اه (قوله لا على التخاذى) أي والباقي صفيق كفى شرح الروض عش اه يعبرى أى في النهاية كما مرأى نقلا (قوله به) أي بالخلف (قوله اجزاء الستريها) أي مطلقا فيما يظهر حتى يظهر التفاوت بينهما بين الجور وبان فيه التفصيل الا في شرح ولا جرم وان في الظاهر ويحتمل أن يكون المراد بقوله ولا اتصال البطانة به الخ انه اذا تخترقت البطانة أو الظاهرة أو جزوان كان الباقي لا يمكن اتباع الشئ عليه بخلاف الجور رب فالمراد بقوله من قبله بقوله والباقي صفيق أي متبني انه يمنع ظهور رجل الوضوء ويستبر بصري وقوله ويحتمل الخ هذا لخلافه صريح ما مر عن النهاية (قوله لا نجسا) الى قوله ويظهر في النهاية والمغنى قول المتن (طاهر) قضية كونه حلالا من ضمير بلبس ان لا يصح لبس المتنجس وان طهره قبل المسح كالمصمح اللبس قبل كمال طهارة الحدث وهو محتمل نظرا وبجاء اجزاء اللبس لكن لا يصح المسح الا بعد تطهيره عن النجاسة وكذا يقال في قوله سائر محل فرضه حتى لو لبس وفيه تخرق يظهر منه محل الفرض ثم رفعه قبل مصمحه اللبس حينئذ يجزئ المسح بوجهه الاجزاء فليأمل ان لم تبعد جهة لبس نجس العين كالخضن جلد الميتة اذا دبغ حال لبسه سم وقوله قبل المسح نظاره وان أحدث قبل غسله لكن في بن ج ما يشترط الغسل قبل الحدث وهذا هو الظاهر عش وأجوب دى (قوله ولا تنجسا) أي ما لم يغسله قبل الحدث عش عبارة الرشيدى أي لا يكفي المسح عليها فليست الطهارة شرط لبس وان اقتضى جعل قول المصنف طهرا حلالا من ضمير بلبس خلاف ذلك اه وتقدم عن سم وبأن في الشرح نحوها عش (قوله مطلقا) أي اختلافا به اه

البدن بخلاف سائرهما
فهما أو يكون السراويل
من جنسه أولق به وان
تختلفا به ولا ضرر تخرق
البطانة والظاهرة لا على
التخاذى ولا اتصال البطانة
به أجزاء الستريها بخلاف
جور ب نجته (طاهر)
لانجسا ولا متنجسا جملا
يعني عنه مطلقا أو بما يعنى
عنه

كان تابع وكعبته والمسح لا يجب تعممه فيكون مسح بعض خفه الاصلى أو لا بد من مسح خفه هذا الزائد أيضا لانه يجب غسله ومسح الخلف بدل عن الغسل وكل خفه حكمه مثل فجب مسحه بعضه فيه انظر وما لم لا ولو بقيه عندى الثاني ثم نقل بعض الفضلاء عن شرح العباب للشارح بحثا ما حله وجوب خفه مستقل للزائد وجوب مسحه لكن لم أره فيه فاعله ساقط من نسختي (قوله بخلاف سائرهما) أي لانه لا بلبس من أسفل ولا يخذلستره قبل البدن وحينئذ يشكل قوله وان تختلفا لان الاول لم يخذل فيه الا أن يريد المجموع وقوله وان تختلفا به يتأمل فاعل فيه مساسحة والمرا تختلف فيه تقضاها فأتامله (قوله طاهرا لانجسا ولا متنجسا) قضية كونه حلالا من ضمير بلبس انه لا يصح لبس المتنجس وان طهره قبل المسح كما لا يصح اللبس قبل كمال طهارة الحدث وهو محتمل نظرا وبجاء اجزاء اللبس لكن لا يصح المسح الا بعد تطهيره عن النجاسة وكذا يقال في قوله سائر محل فرضه حتى لو لبس وفيه تخرق يظهر منه محل الفرض ثم رفعه قبل مصمحه اللبس حينئذ يجزئ المسح بوجهه الاجزاء فليأمل (قوله بما يعنى عنه) في شرح مر فلو كان على الخلف

ولا يكافئ حاله ما قدس من المشقة ولأنه قولهم أموز به وقاس على ما قالوه من جواز وضع يده في الماء
ونحوه إذا كان بها نجاسة معقوفة عنها كدم البراغيث اهـ وأقره الإجماع والحنفي وغيره شذوا ولو عتبه
النجاسة المعقوفة عنها سمع عليه وبقي عن يده الملازمة للنجاسة بخلاف ما لو عتبت النجاسة المعقوفة عنها العمامة فلا
يكمل للمسح عليها لأن المسح عليها مستدوب فليس ضرور أو ما هنا واجب فلا تحيد عنه اهـ (قوله) قد
اختلط به الخ ينبغي استثناءه ما لا يختلط به بلا قصد كان سال الله سم أي بان مسحه من أعلى الخف لا نجاسة
عليه وسال الله وصل موضع النجاسة غش (قوله) لا تتقاء بأباحة الصلاة الخ ولأن الخف يدل عن الرجل
وهي لا تظهر عن الحدث ما لم تزل نجاستها نهاية ومعنى قال غش قوله ولأن الخف الخ قد تدهم عدم جهة مسحه
الخف إذا كان على الرجل حائل من نحو شع أو دهن جامد أو فيها شوكة ظاهرة أو سودا تحت أظفارها
فلا تأمل وفيه نظر والقلب إلى الصحة أميل سم على حج وعمله فمكن الفرق بان النجاسة متنافية للصلاة التي
هي المقصودة بالوضوء لا كذلك الحائل هذا وقد أخذ ما ترجاه من الصحة وجود الحائل من قول الشارع
مر ألا تقي مسئلة الجرموق فان صلح الأعل دون الأسفل مع المسح عليه والأسفل كمنافاة وقوله ما لم تزل
نجاستها سم به يشل النجاسة المعقوفة عليها وعليه فلا يكفي غسل الرجل مع بقاء النجاسة المذكور وتوابع وجهه
أن الماء الغسل إذا اختلط بالنجاسة تشرها فزعم من الغرض عنها لكن قد يشك في هذا على ما في سم على المنهج
عن مر من أنه لو غسل ثوب فيه دم وراغبت لأجل تنظيفه من الأوساخ لم يضر بقاء الدم فيه وبقي عما أسأله
هذا الماء قائل فان قياسه أنه هنا حيث كان القصد من الغسل رفع الحدث أنه لا يضر اختلاطه بالنجاسة
مطلقا وعليه فمكن جل كلامه هنا على نجاسة لا يعي عنها لكن قوله فيا ياتي فان مسحه على محلها واختلط
بالماء زاد التلويث بخالفه اهـ غش ولك منع المخالفة بان ما تقدم عن مر وما قاله عليه فمكن لا متذوقة فيه
عن مخالطة الماء الطاهرة بالنجاسة المعقوفة عنها بخلاف ما يأتي فان فيمنه ودخولها مع محل الخالي عن النجاسة
وفي الجبري عن سم والزبادي والحلي والإجماع روى اعتماد صحة المسح على الخف مع الحائل اهـ (قوله)
ومن أوههم كلامه الخ عبارة النهاية والغنى والمتنحس للخنس في الجموع غشا فلا تقرأ ومن تبغ في
أنه يصح على الوضع الطاهر ويستفديه من المصحف ونحوه قبل غسله والصلاة بعده اهـ (قوله) رطب أي
الشعر أي والأجل عبارة الغنى والنهاية والخف أو الشعر رطب اهـ (قوله) فيظهر طاهره أي ظاهره لم يتحقق
خوزه به كإهوا طاهره ونظروا المراد بالظاهر ما ليس بمستمر منه فبش على الباطن بصرى عبارة الغنى والنهاية
طهر بالغسل طاهره دون محل الخرزو يعني عنه فلا يغسل الرجل المبتلة اهـ (قوله) في غير الخفاف أي من
نحو القرب والروايا والدلاء الخرزو من الإلان شعره كالابرة بجبري (قوله) ما ييسر خوزه الخ

وقد اختلط به ماء المسح
لانتفاء أباحه للصلاة
وهي المقصود الأصلي منه
ومن ثم لم يجز له أيضا نحو
من المصحف على المنقول
المعتمد في المجموع وغیره
ومن أوههم كلامه خلاف
ذلك تبين حله على نجس
حدث بعد المسح ثم يعني
عن محل خوزه بشعر نجس
ولومن خنز بر رطب لعموم
البلوى به فيظهر طاهره
يفسله سباعا للتراب ويصلي
فيه الغرض والنفل إن شاء
لكن الاحوط تركه
ويظهر الغفوة عنه أيضا في
غير الخفاف مما لا يتيسر
خوزه الإبه

نجاسة معقوفة عنها ومسم من أعلا ما لا نجاسة عليه مع فان مسحه على محلها واختلف الماء بها إذا التلويث
وزنه أزالته اهـ والظاهر أن زيادة التلويث تحصل وإن لم يجاوز المسح محل النجاسة لأن ترطبه أو زاده
زيادة في التلويث نعم إن عتبت النجاسة المعقوفة عنها الخلف لم يعد جواز المسح عليها مر (قوله) وقد اختلط به
ماء المسح ينبغي استثناءه ما لا يختلط به بلا قصد كان سال الله وفي شرح العبا ما نصه ثم قال يعني الزركشي
ما صله لو نجس أسفله جمع غفنه لم يمسح على أسفله بل على ما لا نجاسة عليه لأنه لو مسح الزركشي
حدث غسل البدن أسفل الخف اهـ وهذا المنقول عن الزركشي في شرح الروض عن المجموع وهو يغد
أن من لازم المسح عليه زيادة التلويث (قوله) لا تتقاء بأباحة الصلاة الخ قال في شرح العبا من جملة حكاية
عبارة المجموع نقلها عن الشافعي والأصحاب ولأن الخف يدل عن الرجل وهي لا تظهر عن الحدث مع بقاء
النجس عليها اهـ وقضية عدم جهة مسحه الخف إذا كان على الرجل حائل من نحو شع أو دهن جامد أو فيها
شوكة ظاهرة أو سودا تحت أظفارها قائل (قوله) ما لا يتيسر خوزه الإبه) قضيتة تصور والغفوة في الخف
بذلك (قوله) ويغيبا اعتبار هذا في السائس أقول فيحذف السائس المسافر اعتبار ما ذكر في مودله فقط لأنه
لا يصح مدة المسافر بل ولا مدة الغيب ثم إن أراد ترك الغرض والمسح للوقوف ثلاثة أيام بلياليها التحب اعتبار

(يتمكن بتباعد الشيء فيه)

فقطه فهو بالعقوبة الخلف بذلك سم قول المتن (يتمكن تباعد الشيء فيه) أي سهول قول المتن فالمراد بالمكان ذلك سهوله وان لم يوجد باعقل لاجواز ولو على بعد بحيث يكون مستبعد الحصول والتباعد بمعنى التوالى عادة في المواضع التي يغلب الشيء في مثلها بخلاف الوعرة أي الصعبة لكثرة الحجارة ونحوها شخشا (قوله) بأنه فعل (قوله) انذوا غير مع لكان غالب الخلف يحصل به ذلك نهاية ومعنى (قوله) العوائج الحاج (المراد) أي مع مراعاة تبادل الأرض سهوله وضعوه فيها نظرونها بتومغنى (قوله) في المدة التي يرد الخ هل يشترط امكان تردده فيه ثالث المدة حتى في آخرها لم يكن صلاحته في الابتداع حتى ولو لم توجد آخرها فيه نظر والاقرب الثاني مع ملاحظة قوله ما في من المدة عش ويأتي عن القلوبى وسم وشخشا ما وافقه (قوله) ونحوه) أي كالعاصي يسفره (قوله) وثلاثة أيام للمسافر) فان كفى دونها كيوم ووليلة مع المسع عليه فيها ولو كفى دون يوم ووليلة لم يصح المسع عليه لانه خلاف المتبادر من لفظ الخلف الوارد في النصوص شخشا عبارة القلوبى والاعتبار في التوبة بادل المدة عند كل مسع ولو قوى على دون مدة المسافر وفوق مدة المقيم أو قدرها فله المسع بقدر قوته اه (قوله) ويحجه اعتبار هذا في السلس الخ) أقول يخصه في السلس المسافر اعتبار ما ذكر في يوم ووليلة فله لا يصح مدة المسافر بل ولادة المقيم نعم ان أراد ترك الفرض للمسع للزوايل ثلاثة أيام بل بالمراتب اه بامداد كمرعة المسافر فلتأمل سم (قوله) لانه لو تركه أي ترك السلس التجديد أو الفرض (قوله) فلم الخ) أي من تعبير الخلف بالامكان (قوله) لانه لا بد من قوته الخ) الوجه اعتبار القوتين الحدث بعد اللبس لان به دخول وقت المسع حتى لو أمكن تردد المقيم فيه يوم ووليلة من وقت اللبس لان وقت الحدث يكافى مر سه على الجملة وينبغي أن يضعف في أثناء المدة لا يضربا لم يخرج عن الصلاحية في بقية المدة عش (قوله) والامتنع الخ) يدخل تحت الاما لولم يقول للتردد في الثلاث بل في يوم ووليلة فقط فان كان المراد حينئذ امتناع المسع مطلقا فهو مشكل لانه لا ينقص عن المقيم فليسمع معصوان كان المراد امتناعه ثلاثة أيام فلا إشكال وقد قال اذا قوى للتردد أكثر من يوم ووليلة وأقل من ثلاث هلا جاز له المسع من قوته وان زاد على يوم ووليلة سم وتقدم شخشا والقابى في الجزم بما ترجمه (قوله) كواسع رأس) أي لا ينقص عن قرب عش وشخشا (قوله) وأضيق الخ) أي أوقبل كالهدية وأغلظ كالخشبة العظيمة أو بعدد رأس معنى وقوله لم يجلد تقدمه أي يحمل فرضه كردى والاولى الأسفل من تعبه (قوله) أخذ ابن العباد الخ) اعتمد شيخ الاسلام والمغنى والقابى في إلحاقه في العزى وكذا شخشا عبارة قوله لتردد مسافر الخ) أفاد ذلك انه يعتبر تردد المسافر في حوائجه ولو بالنسبة للمقيم لكن يعتبر في حق المقيم تردد المسافر في حوائجه يوم ووليلة على المعتدل لا تردد المقيم في حوائجه وفي حق المسافر تردده في حوائجه ثلاثة أيام بل بالها اه ونقتل عش على منوات النهاية بما وافق ما يأتي في الشارح عبارة قوله مر ولحاجة يوم الخ ظاهر واعتبار حوائج السفر وقال ج تنبيه أخذ ابن العباد من قولهم هنا الخ) ثم رأيت في بعض هوامش الشارح من مر منهاه ما مضى قوله مر ولحاجة يوم ووليلة ان كان مقبعا أي ساحة المقيم من غير اعتبار حاجة المسافر اه (قوله) فلا يكفي) الى قوله وفي وجه في النهاية والمغنى (قوله) فلا يكفي حر) عبارة النهاية فلا يجزئ على مقصود يوم مسر ومطلقا أي لرجل أو امرأ أو على خف من ذهب أو فضة أو حر لرجل اه (قوله) والاصح أن ذلك لا يشترط) يكفي المسع على المقصود بالدباح الصفر والمختم من فضة أو ذهب لرجل وغيره معنى (قوله) كالتيهم الخ) أي والوضوء نهاية (قوله) لان العصبة ليست ذات اللبس) قضية هذا الكلام جواز المسع على خف من جلد آدمي

بل خارج ومن ثم يجوز متصف بخف المحرم (٢٥٢) لان معصيته من حيث النفس لا غير فهو كنع الاستحسان المحترم لان المانع في ذاته وانما نعت المعصية بالسفر

الترخص لانه مبيع والمغصوب ههنا ليس بمبيع بل مستوف به (ولا يجوز في منسوج لا يمنع ماله) يصح على رجله أي نقوده وان كان قويا يمكن تباع المشي عليه (في الاصح) لانه خلاف الغالب من الخفاف المنصرف اليها والتأنيث لغاية المعنى أي بذاتها لا بواسطة نحو شمع كزيت وما ينفع نفوذ الماء الجوف الصفيق فلو جعل منتفخ مع المسح عليه * (فائدة) * وقع السؤال عما لو كان له خف فوي وهو أسفل الكعبين ولكن خيط عليه السراويل الجوف المانع من الماء هل يكفي المسح عليه حيث ذم لا فائدة في جواز المسح فانه لا ينسب خف فوي سائر عمل الكعبين الجهورى اه بجبري (قوله وليس الخ) جواب سؤال الظاهر البيان (قوله بكلمة تشدها الخ) علم من هذا أن من جله الشروط أن يسمى خفا عبارة النهاية بالخفي ولا بد في حقيقته أن يسمى خفا ولو قطع آدم على رجله وأحكمها بالسراويل كمنسابة المشي عليها يصح المسح عليها واستغنى المصنف عن ذكره أكفاه بقوله أول الباب يجوز أن الضمير يعود على الخف فخرج غيره (قوله خف فوي الخ) الخف الأول خفان أحد هما فوي الآخر ثم يأتي قال الرشدي قوله خف فوي خف صريح هذا أن الجرم وقاسم للأعلى بشرط أسفل وحيد فتنبه في عبارة المصنف باعتبار تعدده في الرجلين لكن صريح كلام غير خلافه وان كلاً من الأعلى والأسفل يسمى جرواً ولو عليه فالتنبه في كلام المصنف منزلة علمها اه (قوله مغللتا) أي صلها للمسح أم لا عبارة الخفي والنهاية بالجرو مقبوض به الميم واليهم فارسي معرب وهو في الأصل شيء الخف ذي يوسع يلبس فوق الخف البرد وأطلق الفقهاء خف فوي خف فوي لأن يكن واسعاً وتعلق الحكة اه (قوله والمراد) إلى التنبيه في المعنى (قوله وقد مسح على أعلاهما) أي اقتصر على مسحه معنى (قوله لأن الرخصة) إلى التنبيه في النهاية (قوله وهذا) أي الجرم (قوله ولو وصل البلبل الخ) يعني أن مافي المتن من عدم الإجزاء فبما ذم يصل بلبل مسح الأعلى إلى الأسفل وأما وصل فبمعنى التفتت. ل. الآتي قال عث ولوشن بعد المسح هل مسح الأسفل أو الأعلى فالأقرب أنه ينظر ان كان الشك بعد مسحهما أي الخفين جميعاً اعتد بمسحه فلا يكفأ عادة لان الشك بعد فراغ الوضوء لا يؤثر وان كان بعد مسح واحدة وجب عادة مسحها لان الشك قبل فراغ الوضوء يؤثر اه وأقره المدائني (قوله فان قصد) أي وحده معنى (قوله أو أطلق) أي بان لم يقصد واحدا منهما بل قصد المسح في الجملة خلافاً لقائل أن صوراً لا طلاقاً لا قصد أحداً شيئاً (قوله كفي) لانه قصد استأطاف الغرض بالمسح وقد وصل الماء إليه شرح المنهج ويؤخذ من هذا التعليل انه لا بد لمسح الخف من قصد المسح وهو كذلك لا بد يشو برى اه بجبري (قوله أو الأعلى وحده فلا) وكذا لا يكفي أن قصد واحداً لا يعتد به لوحد في قصد الأعلى وحده في غير فاما قصد أحدهما فلا يجوز في محل على الثاني احتياطاً عث وشيخنا وبحث الإجزاء الطلوازي وأرضاه الزبادي (قوله فلا لو جود الصارف الخ) ومثله ما لو مسح على الخف بقصد البشر تشو برى اه بجبري (قوله فوصل بلبله للأسفل) أي من موضع (قوله ومن ثم يجوز الخ) هذا ما قاله الأسنوي وغيره (قوله ولا يجوز في منسوج) أي مثلاً فلا يجوز في ما لا ينفع الماء وان كان غير منسوج وقوله ماله يصح على رجله لو مسح عليه ماله فتدل على الرجل ويشك هل ينفع من مواضع الخرز أو منه لضعفه فيحتمل أنه لا يجوز في الشك في الشرط (قوله فان قصد أو الأعلى الخ) لو قصد الأعلى أو الأسفل فيجبه عدم الإجزاء لفساد هذا التردد ولو قصد أحدهما لا يحفظ هذا المفهوم فيحتمل علم

بالخارج ومن ثم يجوز متصف بخف المحرم (٢٥٢) لان معصيته من حيث النفس لا غير فهو كنع الاستحسان المحترم لان المانع في ذاته وانما نعت المعصية بالسفر الترخص لانه مبيع والمغصوب ههنا ليس بمبيع بل مستوف به (ولا يجوز في منسوج لا يمنع ماله) يصح على رجله أي نقوده وان كان قويا يمكن تباع المشي عليه (في الاصح) لانه خلاف الغالب من الخفاف المنصرف اليها والتأنيث لغاية المعنى أي بذاتها لا بواسطة نحو شمع كزيت وما ينفع نفوذ الماء الجوف الصفيق فلو جعل منتفخ مع المسح عليه * (فائدة) * وقع السؤال عما لو كان له خف فوي وهو أسفل الكعبين ولكن خيط عليه السراويل الجوف المانع من الماء هل يكفي المسح عليه حيث ذم لا فائدة في جواز المسح فانه لا ينسب خف فوي سائر عمل الكعبين الجهورى اه بجبري (قوله وليس الخ) جواب سؤال الظاهر البيان (قوله بكلمة تشدها الخ) علم من هذا أن من جله الشروط أن يسمى خفا عبارة النهاية بالخفي ولا بد في حقيقته أن يسمى خفا ولو قطع آدم على رجله وأحكمها بالسراويل كمنسابة المشي عليها يصح المسح عليها واستغنى المصنف عن ذكره أكفاه بقوله أول الباب يجوز أن الضمير يعود على الخف فخرج غيره (قوله خف فوي الخ) الخف الأول خفان أحد هما فوي الآخر ثم يأتي قال الرشدي قوله خف فوي خف صريح هذا أن الجرم وقاسم للأعلى بشرط أسفل وحيد فتنبه في عبارة المصنف باعتبار تعدده في الرجلين لكن صريح كلام غير خلافه وان كلاً من الأعلى والأسفل يسمى جرواً ولو عليه فالتنبه في كلام المصنف منزلة علمها اه (قوله مغللتا) أي صلها للمسح أم لا عبارة الخفي والنهاية بالجرو مقبوض به الميم واليهم فارسي معرب وهو في الأصل شيء الخف ذي يوسع يلبس فوق الخف البرد وأطلق الفقهاء خف فوي خف فوي لأن يكن واسعاً وتعلق الحكة اه (قوله والمراد) إلى التنبيه في المعنى (قوله وقد مسح على أعلاهما) أي اقتصر على مسحه معنى (قوله لأن الرخصة) إلى التنبيه في النهاية (قوله وهذا) أي الجرم (قوله ولو وصل البلبل الخ) يعني أن مافي المتن من عدم الإجزاء فبما ذم يصل بلبل مسح الأعلى إلى الأسفل وأما وصل فبمعنى التفتت. ل. الآتي قال عث ولوشن بعد المسح هل مسح الأسفل أو الأعلى فالأقرب أنه ينظر ان كان الشك بعد مسحهما أي الخفين جميعاً اعتد بمسحه فلا يكفأ عادة لان الشك بعد فراغ الوضوء لا يؤثر وان كان بعد مسح واحدة وجب عادة مسحها لان الشك قبل فراغ الوضوء يؤثر اه وأقره المدائني (قوله فان قصد) أي وحده معنى (قوله أو أطلق) أي بان لم يقصد واحدا منهما بل قصد المسح في الجملة خلافاً لقائل أن صوراً لا طلاقاً لا قصد أحداً شيئاً (قوله كفي) لانه قصد استأطاف الغرض بالمسح وقد وصل الماء إليه شرح المنهج ويؤخذ من هذا التعليل انه لا بد لمسح الخف من قصد المسح وهو كذلك لا بد يشو برى اه بجبري (قوله أو الأعلى وحده فلا) وكذا لا يكفي أن قصد واحداً لا يعتد به لوحد في قصد الأعلى وحده في غير فاما قصد أحدهما فلا يجوز في محل على الثاني احتياطاً عث وشيخنا وبحث الإجزاء الطلوازي وأرضاه الزبادي (قوله فلا لو جود الصارف الخ) ومثله ما لو مسح على الخف بقصد البشر تشو برى اه بجبري (قوله فوصل بلبله للأسفل) أي من موضع (قوله ومن ثم يجوز الخ) هذا ما قاله الأسنوي وغيره (قوله ولا يجوز في منسوج) أي مثلاً فلا يجوز في ما لا ينفع الماء وان كان غير منسوج وقوله ماله يصح على رجله لو مسح عليه ماله فتدل على الرجل ويشك هل ينفع من مواضع الخرز أو منه لضعفه فيحتمل أنه لا يجوز في الشك في الشرط (قوله فان قصد أو الأعلى الخ) لو قصد الأعلى أو الأسفل فيجبه عدم الإجزاء لفساد هذا التردد ولو قصد أحدهما لا يحفظ هذا المفهوم فيحتمل علم

بحر

خرزفان قصد أو الأعلى أو أطلق كفي أو الأعلى وحده فلا لو جود الصارف بقصد واحد فان لم يصلح الأسفل شيكاً للغة فيصير الأعلى أو الإجمالي مسح الأسفل فان مسح الأعلى فوصل بالله لا لا

خرزنهاية ومعنى أى مثلاً (قوله) تأتت تلك الصور (الخ) فان قصد هما أو الاسفل وحده أو طاق كفى وان
 قدرا الاعلى فقط لم يكتفى أى وكذا ان قصد واحد منهما لا بعينه كما مر عن عرش وشخنا (قوله) ان خطما
 بعضهما) يعنى اتصل أحدهما بالآخر بخفاط وتجوهاهما (قوله) فصل أحدهما أى عن الآخر (قوله) (قوله)
 والأفكار لم يرقين) بل هو من أفرادها لا اقتصر على تقييد الجر موقين بعدم الخطاطة سم (قوله) (قوله) (قوله)
 الاعلى (الخ) هذا كالصريح فى عدم انقطاع المدفوه ظاهر لان الاعلى قام مقام الاسفل فكانه بان تحاله ثم
 رأيت مر أجاب بعدم الانقطاع سم وأتى عن عرش أنما ما وافقه أيضا واستقر السد البصرى انقطاع
 المدفوة واستئنافها (قوله) (قوله) أو وهو على حدث فلا) أى لا وجود الاعلى عند تحرق الاسفل ينزل منزلة ابتداء
 اللبس فان كان على طهارة اللبس أو الممسح كان كاللبس على طهارة الآن وهو كاف وان كان محدثا كان كاللبس
 على حدث فلا يكتفى عرش (قوله) (قوله) ولا يجوز مسح خفا (الخ) أى فيما اذا وجب مسح الجيرة فإن أخذت من
 الصبح شيأ سم وبصرى وزادى وبرمادى ونقله الاحقر رضى عن مر وهو مقتضى كلام النهاية والمغنى وقال
 الشهاب الرملى المراد بالمسح أى: التعليل الآتى ما من شأنه أن يمسح فبشمل ما لو كانت الجيرة لا يجب
 مسحها لعدم أخذها شيأ من الصبح اه ولا يخفى بعده (قوله) (قوله) لأنه لا ملبس (الخ) يؤخذ من ذلك انه لو تمسح
 الماشق وتغسل رجله ثم وضع الجيرة ثم لبس الخنفة لم يجز له المسح لعدم ما ذكره فى نهاية وهو ظاهر سم
 ثم زاد هو والنهاية لكن أفتى خنفا الشهاب الرملى بالتمسح نظرا الى أن من شأن الجيرة المسح فلا نظرا لافعله اه
 واعتد الاول أيضا الزادى والشوبرى وشخنا (قوله) (قوله) فهو كمسح العمامة) قد يقال ينبغي اذا أدخل فيه
 فى الخنفة ومسح الجيرة وأراد المسح من المغسول السابق انه يجزى لأن المسح قد تادى واحده والمغسول
 يجزى المسح عنه بصرى وقال عرش ظاهر كالمسح عدم الإجزاء وان أدخل فيه فمسح الجيرة أيضا فحصر
 سم وهو ظاهر لان مسح الجيرة عوض عن غسل المقتسمان الصبح فكانه غسل رجلا وغسل خفا الأخرى
 وقد تقدم عدم إجزاءه (قوله) (قوله) بالبرى) هى الاولون التى توضع فى الأجزاء رجوعه كدبة ومدى مصباح
 اه يجزى (قوله) (قوله) بحث لا نظور شى) أى اذا مضى معنى (قوله) (قوله) بنظر (الخ) اعتمد الحلى وشخنا عبارته
 أن شرط الطهارة فمعه عند المسح لا اعتد اللبس حتى لو لبس خفين تحسين أو متحسين ثم ظهرهما قبل المسح
 عليهما أو ما بقية الشرط فتعبر عند اللبس على المتقين بخلاف طويل اه (قوله) (قوله) فتعبر عند اللبس (الخ)
 يعنى قبل الحدث (قوله) (قوله) فالوجه ان كل ما طرأ (الخ) وكذا ما قارن اللبس على ما مر سم (قوله) (قوله) ان كان
 قبل الحدث (الخ) بل قد يقال لا بد ان يكون بشرط الخنفة عند اللبس على الطهارة أيضا سم وهذا يخالف
 لما مر عنه عند قول المصنف طاهر الآن يقال ما هاته رديت كما أشار اليه بقوله قد (قوله) (قوله) لحصول (الستر)
 الى قول المتن ويكتفى فى النهاية والمغنى الا قوله يمنع الى هذا وقوله خبرين الى واستيعابه (قوله) (قوله) أى التعليل

تأتت تلك الصور الاربع
 أولم يصلح واحدا منها فلا
 أجزاء وذو الطائفتين
 خيطا بعضهما بحيث
 تعذر فصل أحدهما
 فكالحلف الواحد ولا
 فكالمجرمون وقين ولو تحرق
 الاسفل وهو بطهر الغسل
 أو الممسح جاز مسح الاعلى لانه
 صار أصلا وهو على حدث
 فلا كاللبس على حدث ولا
 يجزى مسح خنفة جيرة
 لانه ملبس ذوق ومسح
 فهو كمسح العمامة ويجزى
 مشقوق قدم شد بالبرى
 بحيث لا يظهر شى من محل
 الغرض * (تنبيه) ع
 شارح بقوله شد قبل المسح
 وقضته انه لو لبس المشقوق
 ولم يشده لا بعد الحدث انه
 يجزى المسح عليه وفيه نظر
 بل لا وجه لانه بالحدث
 شرعى المدفوع حدث فكيف
 تحسب المدة على ما لم توجد
 فيه شروط الإجزاء فالوجه
 ان كل ما طرأ أو الذا من المانع
 المسح ان كان قبل الحدث لم
 ينظر اليه أو بعده نظرا اليه
 فى الإصم) لحصول الستر
 والارتضاع فى بى الازالة
 وإعادة تسهولة وبه فارق
 جلدة الادم السابقة

(قوله واستشكل) أي ما صححه المتن (بأنه) أي المشقوق (لا يسمى خفايا) أي وقد مر اشتراط كون
 المنسوخ عليه يسمى خفائني (قوله يمنع ذلك) أي عدم التسمية بكونه خفايا بقوله الاتي وبسلبه (قوله
 كذلك) أي بالبري بحيث لا يظهر الخ قول المتن (وبسن مسع أعلاه الخ) هل بسن مسع ساقه لتخصيل اطالة
 التحصيل كان ظهر لئلا نساه لكن رأينا بعد ذلك عبارة المجموع غير صحيحة في عدم سته سم واعتمده أي عدم
 السنة عش وشخنا كما يأتي (قوله تحت عقبه) كذا عرفت في الاسي والمغني وعبارة النهاية على أسفل العقب
 والكل لا يتخلل عن شي بعد تنصير بهم بسن مسع العقب أيضا عرفت عبارة عش لا يظهر من هذه الكيفية
 شمول المسع للعقب الآن واداباسفه وضع السد على مؤخر العقب بحيث يستوعبه بالمسح اه وعبارة
 الشو برى قوله تحت العقب الأولى فوق ليم المسع جميع العقب اه (قوله غير البري لساقه) أي إلى
 آخر كما صرح به العمري كانه يستحب غسله كذلك ولكن في المجموع انه لا بسن مسحه معنى وقوله كانه
 يستحب الخ صرح في أن المراد باي خوالساق ما يلي الركبة وهو الظاهر وقال شخناو عش واليحيى
 والمراد في آخر الساق ما يلي القدم لان ما وضعه على الانتصاب يكون أوله اعلاه وآخره أسفله فاعلى الأدنى
 رأسا وأخره جلاء فاول الساق ما يلي الركبة وآخره ما يلي القدم وهو الكعبان فلا بسن التحصيل في مسع
 الخف خلافا لما قال بسننه لفهمه المراد في آخر الساق ما يلي الركبة اه (قوله بين العبارتين) أي بين
 التعبير ببسن والتعبير بالاكمل (قوله ويكره تكرار مسحه) لان ذلك يعبر بوضع بعض العلامة لعدم
 الكراهة اذا كان الخف من نحو شبيهه وكذلك نهايته ومعنى وشخنا (قوله أجزأ مسع بعض شعرا الخ)
 خلافا لنهايته والمغني والزبادي قول المتن (ويكنى مسعى مسع الخ) كافي شرح الارشاد ويكنى مسع الكعب
 وما وازيه في محل الفرض غير العقب كإقتضاه كلام الشين اه ولا يبعد أجزأ مسع بخط خطاطة الخف
 لانه صار منه سم على حج وهل يكنى المسع على الأزرار والعري التي الخف فيه نظرو لا يبعد لاكتفاه أيضا اذا
 كانت معتبة فيه بفوا الخطاطة عش عبارة اليعبري يظهر لاكتفاه بمسح أزراره وعراه ويخطه المحاذي
 لظاهر الأعلى اه (قوله الأباطن الخ) قد يفيد أجزأ المسع على محاذي الكعبين لانهم ليسا بمسحوا
 عش (قوله وكرهه لاثم) أي كرهه القسلى في الخلف لاف الرأس (قوله لانه يفسده) مقتضاه انه لا كراهة اذا
 كان الخف من نحو حديد أو خشب بشرطه هو كذلك نهايته ومعنى وم قال البصري ان الشارح استقرب
 في فتح الحواد الكراهة لو كان الخف من نحو خشب اه (قوله اتفاقا) ولو مسع باطن المحاذي فوصل البلل
 لظاهره من نحو مواضع الخمر ولا يقصد الباطن فقط فلا يبعد الأجزاء كافي نظيره السابق في البرموف سم على
 المنهج اه عش (قوله لم يرد الاقتصار عليهما) أي على الأسفل والعقب عش (قوله والرخص بتعين فيها

تخالف زورولاو يرد منسح
 ذلك وتسميته زورولاو اتاهو
 اصطلاح لبعض النواحي
 فلا ينظر اليه بسلبه
 فهذا في معنى الخفين كل
 وجهه بخلاف نحو ذلك
 الجلية أما اذا لم يشد كذلك
 فلا يكتفي وان لم يظهر شيء من
 الرجل لانه يظهر بالمشي
 (وبسن مسع) ظاهر
 (أعلاه) السائر لظاهر القدم
 (وأسفله) وعقبه وحرفه
 (خطوطا) بان يضع بصره
 تحت عقبه ويجعله على طهر
 أصابعه غير البري لساقه
 والبري لاطراف أصابعه
 من تحت مفرجها بين أصابعه
 يديه يظهر من في ذلك أحدهما
 صحيح وبفرضه عطفها
 الضعيف به - مل به في
 الفضائل فاندفع ما قبل كان
 الأولى أن يقولوا لا كسل
 بل بسن لانه لم يثبت في
 ذلك سنة على ان الفرق بين
 العبارتين عيب واستعابه
 خلاف الأولى ويكره تكرار
 مسحه (و يكنى مسعى
 مسيح) كافي الرأس ومن ثم
 أجزأ مسع بعض شعرة تبعها
 هـ على الأوجه وان بحث
 جميع انه لا يجزئ في فعله
 وجهه بل وغسله وكرهه هنا
 لانه يفسده ويجزئ مسع
 شيء منه (محاذي الفرض)
 الأباطن ما يحاذي الفرض
 اتفاقا (الظاهر ما يحاذي
 رأسه) قل الرجل وعقبها
 وهو مؤخر القدم (فلا يكتفي

الاتباع) تأمل الجمع بينهم وبين ماله في الاستحباب بالجمع من أن مذهبه لجمهور القياس في الرخص خلافاً لابي حنيفة تصري (قوله لما ذكر) أي من عدمه ورد الاقتصار على الحرف شرح المنهج قول المتن (ولامسح لشاك الخ) سواء في ذلك المسافر والمقيم معنى (قوله كان شك) الى قوله وفي المجموع على التها به تعالى قوله قبل في المتن (قوله كان شك الخ) ولو بقي من المدة ما يسع ركعة أو واعتقد طريان حدث غالباً فحرم بر كعتين انعدت صلاته وصح الاقتداء به ولو لمع على المقدري بحاله و يفرقه عند عرض البطلان معنى وفي سم بعد ذكر مثله عن الرض و شرحه ما صوم هذا و ربح السبكي الا في شرط الصلاة في شرح قول المصنف وان قصر بان فرغت مدة خفف فيها بطلان ان سجدة اذا نزل بقا المدة الى فراغها والالم تعتقد اه واعتقد عس وشيخنا البحث وقال النهاية عبارة شيخنا ولو بقي من مدة المسح ما يسع ركعة فحرم ما كثر من وكعتهم تعتقد صلاته كقوله السبكي واستوجهه الرمي اه زاد عس خلافاً لما في شرح الرض هناد تبعه المخطيب في الصحة اه (قوله أو ان يسع الخ) أي مسح المسافر معنى (قوله وظاهر كلامه ان السجدة انما يتبع الخ) أي لانه يقتضي الحكم بانقضاء النهاية يومه معنى (قوله فيه) أي في بقا المدة بصورته عبارة النهاية بوعليه لو كان مسح في اليوم الثاني على الشك في أنه مسح في الحضرة أو السفر وصلى في اليوم الثالث وعلم ان ابتداءه وقع في السفر فعليه إعادة صلاة اليوم الثاني (قوله مسح) أي ان كان أحدث في اليوم الثاني بخلاف ما لو مسح في اليوم الاول واستمر على طهارته الى اليوم الثالث فلا أن يصلي فيه بذلك المسح نهاية ومعنى (قوله) أن خذ في وقت المسح الخ) فلما أحدث مسح وصلى العصر والمغرب والعشاء وشك ان تقدم حدثه ومسحاً أول وقت الظهر وصلاته به أم تأخر الى وقت العصر ولم يصل الظهر فيلزم قضاءه لان الاصل بقاؤه عليه لم يتجمل المدة من أول الزوال لان الاصل غسل الجنب معنى (قوله ودوا اشتباه الخ) يحمل اذ قوله الا في أنه ان شك في فعلها الشامل بالمسح فيه هو عين قولهم لو شك بعد خروج وقت صلاة في فعلها (قوله أو وض) الى الباب في المتن الا قوله أي ولم يستمر الى وانتهى وقوله وغسل الى المتن وقوله ويجاب الى يخرج وكذلك الى الباب في النهاية الا قوله في أثناء المدة قوله أي ولم يستمر الى أو طال وقوله ويجاب الى يخرج (قوله في أثناء المدة) يفهم ان الاجنب ونحوه قبل الشروع في المدة لا وجب تجديدا للبس وفي الضاح الناصري ولو عبر معنى الحايوى عند الاشارة الى ابتداء المدة بقوله من انتقاض الوضوء يدل قوله من الحدث لكان أنى ليحترز عما قاله الاذري بحثاً فبين ليس الخفيف على طهارة كلمة ثم أحدث جنباً بمجردة فان له ان يعتسل من غير فزع الخفيف ولا يكون ابتداء المدة الا من حدث نقض الوضوء لامن الجنبية بمجردة وان كانت حدثاً اه وتقدم عن النهاية في ابتداء المدة تقيد بالحدث الاصغر وهو يخرج للأكبر فلي تأمل جميعه وليحصر بصري أقول ونظر عس في تقيد النهاية ما وافق لما سمعته الاذري بمجانسته ما لا اكبر وحده بان خرج منه وهو متوضي فلا تدخل به المدة لبقا طهره فإذا أحدث حدثاً أخذ دخلت المدة وقضى هذه الكلام أن خروج الجنى قبل دخول المدة لا يمنع من المسح اذا رده بعد لانه لم يحدث ما يبطل المدة بعد دخولها وفيه نظر لان ما وجب الغسل اذا طرأ بعد المدة أبطلها فاقباس أنه منع من اعتقادها اه أي بالاولى لان الدوام أقوى من الابتداء ولما لا يغتفر به ملا يغتفر في الابتداء أيضاً ويدل لنظر اطلاق الحديث الامر بالترغم من الجنبية (قوله ولا يجوز لمس بقية المدة الغسل الخ) أي وان وقعت جنباً بالجنب بذلك الغسل عس (قوله لا مرا الخ) علمه ان في المتن (قوله منها) أي من الجنبية وقيس بها الحيض والنفاس والولادة نهاية ومعنى (قوله على عدم اجزاء غيره) أي

الاجزاء (قلت حرفة كاسفله) لما ذكر (والله أعلم ولا مسح لثالث بقا المدة) كان شك في زمن حدثه أو ان مسح في الحضرة أو السفر لان المسح رخصة بشرط منها المدة فاذا شك في جرح لاصل الغسل وظاهر كلامه ان الشك انما يقع في المسح مع عدم وجود حاجتي لو زال الباعث فله فلو شك مسافر في يوم ثلث قبل الثالث مسحاً وأعاد ما فعله في الثاني مع التردد ما وجب لامتناعه وفي المجموع على شك أصلي بالمسح ثلاث صلوات أو أثر بعد أخذ في وقت المسح بالاكثر وفي أداء الصلاة داخل احتياطاً للعادة فيها هذا لانها مناف لقولهم لو شك بعد خروج وقت صلاة في فعلها لم يلزم قضاءها اه وهو اشتباه لما أنشأه أوفى كرم ثم اعلم ان يلزم مع انفرق بينهما (فان اجنب) أراض أو نفس لاسه في أثناء المدة (وجب) علمه ان أراد المسح (تجدد لبس) بان يزعمو تطهر ثم لبس ولا يجوز لمس بقية المدة الغسل في الخلف لان نحو الجنبية قاطع للمدة لا مرا بالترغم منها الدليل على عدم اجزاء غيره

الجرم (قوله ولا مسح لشاك في بقا المدة) * فرع * قال في الرض ولو بقي من المدة ما يسع ركعة أو اعتقد طريان حدث غالباً فحرم بر كعتين انعدت أي صلاته وصح الاقتداء به أي ولو لمع علم المقدسي بحاله كما في شرحه يفرق أي يفرقه القدرى به عند عرض البطلان اه وهذا ربح السبكي الا في شرط الصلاة في قول المصنف هناك وان قصر بان فرغت مدة خفف فيها بطلان ان سجدة اذا نزل بقا المدة الى فراغها

ولأنه لا يكرر تنكره والحدث الأصغر وانما لم يوثق في مسجع الجبيرة لان الحاجة فيها أشد والنزع أشق ولو تخفصا فغسلهما فسهبته المدة للام
بالنزع في الجنبات دون الجنب واس هو (٢٥٦) في معناه (ومن نزع) خفيه أو أحدهما ولو لم يجلب لم يمكن غسله في الخلف أو انقضى بعض

غير النزع (قوله ولائها) الاولى التذكير (قوله لا يكرر) (قوله لا يكرر) فلا شئ النزع لها أو يؤخذ مما تقرر ودما يجت
بعض المتأخرين من أن تجرد جنباته عن الحدث وغسل رجليه في الخلف جازله المسح بها يتوقف سم عن شرح
الارشاد للشرح مثله (قوله ولائها) يوثق في مسجع الجبيرة أي لم يوثق نحو الجنبات في مسجع الجبيرة الموضوع
على طهر ولم ينع كمنع مسج الخلف مع أن كلامهم مسج على ما تلحقه موضوع على طهر معني (قوله
دونه (قوله ومن نزع خفيه) أو خربا أو أحدهما عن صلاحية المسح بخوف تحرق معني وشيئا وعش
(قوله) أو انقضى (قوله) أي وإن لم يظهر شيء من محل الغرض لكننا شئنا يظهر عش (قوله بعض الشرح)
بغ الشين المجع والراء سم وشو برى أي العرى (قوله) وأظهر بعض الرجل (قوله) أي ولو لم يمسح الرجل
بغلاف نفوذ الماء لعسر اشتراط عدمه فيه نهاية ويجري (قوله وهو النزع) نقله البحرى
عن الرمي وهو قضية طلاق النية بالمعنى (قوله) يتزىل الظهور (قوله) كما في انفتاح بعض الشرح
وإن في قوله أو طال (قوله) وعلى خلاف العادة أي كالظهور من محل الخرز وقوله القعل أي وعلى العادة
(قوله) والشك في شرطها (قوله) فيه تأمل سم (قوله) الأصل (قوله) وهو الغسل (قوله) ولو اختلأ أي كان شلت في
قبائنها يتومعني (قوله) بطل مسج (قوله) جواب من نزع الخ (قوله) وأن غسل بعده (قوله) على العبد شو برى
قول المتن (غسل قدميه) أي يتجدد في وجوبه بالانتهاء الاولى وانما تناولت المسح دون الغسل عش وسم
وشو برى عبادة شئنا ر يلزمه غسل رجليه من جديد على المعنى دلالة طرأ عليها حدث جديد لم يمتلئ النية
السابقة حتى لو كان في صلاة بطلت ولو كان واقفا في ماء وقصد غسلها اه (قوله فقط الخ) قال في شرح
الارشاد وشمل كلامه السلس فكيفه غسل رجليه ولو للفرض حيث حصل التزايين بين طهره وصلاته هذا هو
الذي يظهر ويبحث الأذرى وجوب الاستئناف عليه فيه نظر اه انظر ما المراد بطهره ويحتمل ان المراد به
وضوء الذي وقع فيه المسح بأن يقع النزع ثم غسل القدمين في زمن لا يطول به الفصل بين ذلك والوضوء الصلاة
بسمه وانه سم وانقلع عن شرح الارشاد في النية بمثله الا قوله حيث الخ لا يجب الخ (قوله بطلان الخ) وقوله
لان الأصل الخ كذا في المعنى بلا عطف ولعله سقط من قلم النسخ كما يؤيد به اقتصار المحلل على التعليل الاول
والنهاية على الثاني (قوله) فاذا قدر على الأصل تعين عبارة المعنى فاذا زال حكم البدل رجع الى الأصل اه
(قوله) ثم نزع (قوله) أي مثلا (قوله) أو أحدث الخ) أي بعد وجود نكحوا النزع ما يبطل اللبس ويقطع المدة سم
(قوله) فلا يلزمه شئ) قال في شرح الرضوله أن يستأنف لبس الخلف في الثانية تبته الطهارة أي فيما اذا

الشرح أو أظهر بعض الرجل
أو الخلفا عليها أي ولم يستتره
حالا والا احتمال العفو عنه
فقط ما يأتي في كشف الرج
لسائر العورة واحتل الفرق
بان هذا نادرها بخلافه
وهو الذي يغيبه لانهم
احتاطوا بها بتزىل الظهور
بالقوة وعلى خلاف العادة
منزلة الظهور بالفعل ولم
يحتاطوا بغير ذلك ثم دسره
ان ما هنا رخصة والشك في
شرطها وجب الرجوع
للاصل ولا كذلك ستر
العورة أو طال ما خلف
على خلاف العادة فخرجت
الرجل الى حدلو كان
معتاد الظهور شئ منها أو
انتهت المدة ولو احتمل لا يظن
مسحه فليزمه استئنافه
أخرى ثم اوجدوا أحدهما
ذكر (وهو يظهر المسح)
وان غسل بعدد جلجلاته
لم يغسلهما باعتقاد الفرض
اسقطه بالمسح (غسل
قدميه) فقط بطلان طهرهما
دون غيرهما ذلك لان
الأصل الغسل والمسح يدل
عنه فاذا قدر على الأصل
تعين كتميمه رأى الماء
(وفي قول يتوضأ) لان
الوضوء عبادة بطلان
الحدث فبطل كالها بطلان
بعضها كالأصله يجب
بان الصلاة تجب فيها الموالاة
بغلاف الوضوء ثم رأيت
شارحا أبان نحوه وخبر يظهر المسح طهر الغسل بان توضأ ولبس الخلف ثم نزع قبل الحدث أو أحدث ولكن فوضأ
وغسل رجليه في الخلف فلا يلزمه شئ

أحدث ولكن الخ سم عبارة الجعري عن عش بل يصل بذلك الطهور لبقائه وان بطلت المدة ثم ان أراد المسح ترع الخف ثم لبسه اه أى فى الصورة الثانية

*** (باب الغسل) ***

(قوله بغض الغين) الى قوله ولا يجب فى المعنى الا قوله واسم مصدر لا تغسل وقوله وقبل عكسوا الى قوله لا انقطاع الخ فى النهاية الا القولين المذكورين **(قوله لا يغسل به)** أى يضاف الى الماء وقوله ونحوه أى كاستناب وصاوب شخنا **(قوله والضم أشهر الخ)** أى فى الفعل الراجع للحدث أما زاله النجاسة فالأشهر فى لسانهم الفتح عش **(قوله وهو لغت الخ)** فيه مجال فانه لا يعلم منه أن هذا التفسير بأى المعاني والحاصل ان جلله على الجميع متمنع أمال الغسل بالكسر وبالضم يعنى الماء فواضع وكذا الغسل بالفتح والضم الذى هو مصدر غسل أذهوا سالة الماء لاسلانه وكذا اسم المصدر لانه يعنى الاغتسال فليست تأمل بصري ولا يتخفى ان حاصل الحاصل عدم الصحة لا الاجال عبارة الجعري على الاعتناق قوله وهو بغض الغين وضه مهالفة سلاتن الماء الخ فيه ان الغسل لاسم للفعل والسيلان مصفة للماء اللهم الآن يكون السيلان يعنى الاسالة أو أشار به الى أنه لا يشترط الفعل اه ولا يتخفى ان الجواب الثانى انما يناسب المعنى الشرعى لا لغوى الذى فى الكلام ولك أن تحجب باختبار الاحتمال الثانى وجعله مصدر المجهول وانما اختاره لا لنفسه دون مصدر المعلم لمناسبة للمعنى الشرعى المقبول بالمدون الثانى **(قوله سيلان الماء على الشيء)** أى مطلقا عنه أى سواء كان ذلك الشيء بذنا أو لا وسواء كان بنية أو لا شخنا **(قوله لا يغسل به)** أى بغير غسل على جميع البدن) أى بشرائط مخصوصة (بالنية) أى فى غير غسل بالنية أى أمره فلا يجب فيه النية بل يستحب فقط عش عبارة الجعري قوله بالنية أى ولم يولدو بدنه شمس غسل الميت اه وهى أحسن **(قوله ولا يجب فورا)** أى أصالة نهاية يخرج به ما لا يضاف وقت الصلاة عقب الحائض أو انقطاع الحوض فيجب فيه لانه لا يلحق الصلاة وقتها عش **(قوله وان عصى بسببه)** أى كان زنى **(قوله بخلاف نجس الخ)** أى ازالته **(قوله ثم)** أى فى الغسل الذى عصى بسببه وقوله هنا أى فى النجس الذى عصى به قول المتن (موجب) بكسر الجيم أى السبب الذى يرتب عليه وجوب الغسل فالسبب هو الوجوب بالكسر والغسل هو الوجوب بالفتح وهو مفرد مضاف الى معرفة فقيم فسأوى التعبير بوجوب الغسل شخنا **(قوله كما يعلم مما سبذ كره الخ)** أى من ان غير المسلم لا يجب غسله وان الشهيد يحرم غسله وهو اعتذار عن عدم تنقيدها هنا على عش **(قوله ولا بد السقا الخ)** الاولى توجيه ذلك بأنه فى معنى الموت بدليل ذكره فى الجنائز سم **(قوله عليه)** أى على مفهوم قوله موت متغنى أو على الحصر المستفاد من كلامه **(قوله فانه الخ)** علة المنفى بالميم **(قوله لا يجب غسله)** أى مع أنه لا يوصف بالموت على القول الاصح فى تعريضه لان الموت عدم الحياة يعبر عنه بمغارقة الروح الجسد وقيل عدم الحياة علمان شأنه الحياة وقيل عرض يضادها قوله تعالى خالق الموت والحياة ورد بأن المعنى قدر والعدم مقدور معنى ومنها يتوجه يعلم ما فيها ادعاء السراح من صدق كل من التعارض الثلاث على السقا **(قوله لان الخ)** علة عدم الورود **(قوله صادقة عليه)** فيعظم بالنسبة لاول لان المفهوم من المغارقة سبق الوجود الآن يكون المراد به معنى العدم ويجعل قوله علمان شأنه الخ واجعا اليه أيضا لكن يلزم حيثما اتحدوا مع الثانى سم على حج وفى المقاصد سورة الثانى الى الاول عبارة الموت وانها أى عدم الحياة عما يتصف بها

*** (باب الغسل) ***

(قوله ولا بد عليه السقا) الاولى توجيه ذلك بأنه فى معنى الموت بدليل ذكره فى الجنائز **(قوله صادقة عليه)**

*** (باب الغسل) *** بغض الغين مصدر غسل واسم مصدر لا تغسل ويضهها مشترك بينهما وبين الماء الذى يغسل به وبكسرهما اسم الما يغسل به من مصدر ونحوه والفتح فى المصدر واسمه أشهر من الضم وأصح لغو قبل عكسه والضم أشهر فى كلام الفقهاء وهو لغت سيلان الماء على الشيء وشرعا سيلانه على جميع البدن بالنية ولا يجب فورا وان عصى بسببه بخلاف نجس عصى به لانقطاع العصبية ثم ودوامها هنا (موجب) موت) المسلم غير شهيد كما يعلم مما سبذ كره فى الجنائز ولا بد عليه السقا اذا بلغ أربعة أشهر ولم تظهر فيه أماراة الحياة فانه لا يجب غسله لان حد الموت هو مغارقة الحياة أرعدهما علمان شأنه الحياة

بالفعل وهو مراد من قال عدم الحياة عما من شأنه أي بما يكون من أمر وصفته الحياة بالفعل فهو عدم ملكة لها كالعمى الطارئ بعد البصر لا كملق العدم اه وعليه فلا يدخل السقط في الميت على القول الثاني أيضا عش **(قوله أو عرض الخ)** تقدم عن النهاية والمغنى ردها القول قال عش وجرى على ردها المقاصد أيضا لكن في تفسير ابن عادل عن ابن الخطيب الحق انه وجودي ووافقه ما نقله الصقوي عن صاحب الودة أن عدمه ما تواتر كالتمنس به إلى القدرة فغشت اه هذا وفي حواشي السيوطي أن طائفة ممن أهل الحديث ذهبوا إلى أن الموت جسم والآن مر صرح بذلك والتحقيق انه الجسم الذي على صورة كبش كأن الحياة جسم على صورة فرس لا يخز بشي الاحيى وأما المغنى القائم بالبدن عند مفارقة الروح فانه أنه قد قسمته بالموت من باب المحار أو المشتركة اه ورده حج في عامته تناوبه فقال واتفقوا على انه ليس بجوهر ولا جسم وحديث يوثق بالموت في صورة كبش الخ من باب التمثيل ثم يصح كونه أمرا وجوديا عش **(قوله لكن)** إلى قوله قال القوابل في النهاية والمغنى **(قوله وادعاءه قوله)** أي بما يتوقف على الفسل كالطواف وقضية عدمه الوجوبان ثم رد الصلاة أو اذ عدمها مع أنه بدخول الوقت بخاطب بالصلاة وخاطبه بها خطاب بشر وطها الآن قال الأمر بدخول الوقت بإرادة الفسل كان في حكم المر بيله فيكون المراد ارادة نحو الصلاة ولو حكم أو يقال المراد ارادة نحو الصلاة دخول الوقت سم قول المتن **(وكذا ولادة)** أي انفصال جميع الولد لولادة الحدث أو بمن فيجب الغسل ولادة أحدهما ويصح قبل ولادة الآخر ثم اذ ولادته وجب الغسل أيضا ولو بعض كبير جلا أو امرأة نخرج منه حيوان على صورة الكلب كما يقع كثيرا في بلاد الشام فلا غسل لأن هذا الاسم والاعرفا كالأخرج يعود من جوفه وذلك الحيوان طاهر لأنه لم يتولد من ماء الكلب سم زاد شخنا ومنه نجست زاد عش ومنه يعلم انه ميتة وطئت المرأة أو ولدت ولو على صورة حيوان وجب الغسل اه قول المتن **(بلا بل)** أي بان كان الولد صافا وتغير بها المرأة الصائمة على الأصح ويجوز لزوجه أو غيرها بعد هذا لا بما تجزأه الحنايتة لا تمنع الوطء ما المصوب بالليل فلا يجوز وطؤها بعد هاتين تغسل شخنا عش **(قوله ولو لعلة موهضة)** ولها محكم الولد في ثلاثة أشياء الغطر بكل منهما وجوب الغسل وان الدم الخارج بعد كل يسمى نفاسا وتزيد المضة على العلة بكونها تنقض بها العدو يحصل بها الاستبراء يزيد الولد عليها ما به يثبت أهلية الولد وجوب الغرة برماوى وقوله يزيد الولد الخ قال القلابي أي ما لم يقولوا فيها أي في المضة ضرورة فان قالوا فيها ضرورة ولو خفية وجب فيها عش ذلك غرة يثبت بها أهلية الولد اه اه يجزى **(قوله قال القوابل الخ)** قال في الإيعاب أي أربع منهن كاهو ظاهر كردى وقال المغنى وشخنا والمعمدانه بكى واحسدة منهن اه واستقر به عش عبارة قضية اشتراط هذا القول عدم الوجوب اذ لم تغسل القوابل ذلك لعدمهن أو غيره تأمل سم على المنهج وهو ظاهر ويق ما واختلفت القوابل فينبغي أن يأتي فيه ما قيل في الاخبار بتجسس الماعن تقديم الأوثق فالأكثر عددا الخ وقوله القوابل

أو عرض يضادها صادق عليه (وحض ونفاس) اجبا لكن مع انقطاعهما واردة نحو صلاة ما لوجب مر كسب هنا وفي بابي (وكذا ولادة بلا بل) ولو لعلة وموهضة قال القوابل

فيه نظر بالنسبة لالاول لأن المفهوم من المغايرة فسق الوجود الآن يكون ارادهم لمعنى العدم ويجعل قوله عما من شأنه الخ اجبا اليه أيضا لكن يلزم حينئذ اتحادهما مع الشافى **(قوله وادعاءه قوله)** قد يشكل لأن قضية عدمه الوجوب اذ دخل الوقت ولم رد الصلاة أو اذ عدمها مع أنه بدخول الوقت بخاطب بالصلاة وخاطبه بها خطاب بشر وطها الآن قال الأمر بدخول الوقت بإرادة الفسل كان في حكم المر بيله فيكون المراد ارادة الصلاة ولو حكم أو يقال المراد ارادة نحو الصلاة دخول الوقت **(قوله قال القوابل انهما أصل آدمي)** كذا قال في الحاد م لكن فيما اذ لم تردا ولا فلا فانه في قولهم يجب الغسل بوضع العلة والمضة وان لم تردا ولا فلا كذا أطلقوه ويجب تقييده فيما اذ لم ترهما بما اذ قال القوابل انهما أصل آدمي اه ويجب بالولادة وان خرج الواسم مقطعا في دفعات وفي شرح الغياب ولا يشترط انفصال الولد عنه ليس مظنة لشي كما هو ظاهر بل لو خرج منه شيء إلى ما يجب غسله من الفرج ثم رجع وجب الغسل وتكرار الغسل بتكرار الولد الجاف لما تقرر من انه ميت وساقى تكرره بتكرره وخرج الميت اه فليراجع فانه يتبادر من كلامهم

أى أربع منهن إن قلناه شهادة ويحتمل الاكتفاء الواحدة لحصول الظن بخبرها وهو الأقرب اهـ (قوله
 انهما أصل أدنى) لعل المراد أن تقول القوابل انهما متولدتان من المني وانفسدتا بحيث لا يحتمل تولد
 الأدنى منهما الخارج ماله وصدور علة أو مضعفة وعلم تولدهما من المني أو شئت فيه بصرى (قوله ذلك انك)
 أى الولد ولو مضعفة أو علة (قوله وانما لم يجيب الخ) أى بل ينتقض الموضوع فلو ألفت بعض الولد جيب عليها
 الموضوع دون الغسل وكذا لو خرج بعضه ثم رجع فوجب الموضوع دون الغسل ولو خرج الولد لمقطعاً في دفعات
 وكانت تتوافتق كل مرة وتوفى ثم ثم خرج وجوب الغسل ولا تقضى الصلوات السابقة لأنها وقعت قبل
 وجوب الغسل شيئاً وبم زاد الأول ولو ولد من غير الطهر بقى المعتاد فالذى يظهر وجوب الغسل أخذاً
 بما يحتمل الرمي فيقال قال إن ولدت فأنت طالق فوالد من غير طهر بقى المعتاد وقال بعضهم قد ينحى عدم
 الوجوب بل إن علمناه أن الولد من معتقد ولا عبرة بغير وجه من غير طهر بقى المعتاد مع افتتاح الأصلي ورد بان
 الولادة نفسها صارت موجبة للغسل فهي غير خروج المني اهـ وقوله فالذى يظهر الخ أى قال الشارح يرى
 والمدافعي وقوله وقال بعضهم الخ وهو التاكيد وروايتهم قول الشارح لا طمعي وينبغي أن يأتي فيه
 ما تقدم من التفصيل في انسداد الفرج بين الأصلي والعارض فان كان الانسداد أملاً سابقاً له والولادة كانت
 موجبة للغسل والأفلا اهـ وهو الموافق لتعليمهم بان ذلك من معتقد (قوله بغير وجب بعض الولد الخ) أى
 متصلاً ببعض الذي لم يخرج أو منفصلاً عنه وعليه انقصر النهاية والمغني عبارة الأول ولو ألفت بعض ولد كد
 أو رجل لم يجيب عليها الغسل كما أفتى به الولد الدرجة تعالى كسر وقد يستفاد من قوله ولادة اهـ قال البحيري
 وبقى ما لو خرج بعضه والبعض الآخر داخل هل تصح الصلاة معه نظراً إلى أنه لم يتحقق اتصاله بنفس مع
 قولهم بطهراً فزعموا بقاء الفرج أو لا تصح بحسب نظر الجمهور والظاهر الثاني لاتصاله بنفس اهـ وبطل سم
 والشارح يرى إلى الأول كما مر في أسباب الحديث (قوله ويحصل) إلى قوله نعم في المغني الأقوله أصلى إلى غير (قوله
 لا دى) ومثله الجني بخلاف غيرهما كالمهيمه شيخنا وعش (قوله فاعلى أو مفعول به) ولو صلباً وجناباً فوجب
 عليهما الغسل بعد الكمال وضمن من غير ويحتمل كالمهيمه كالوضوء خطيب (قوله أو مفعول به) أى ميان
 بحيث يسمى ذكر اللفظ لا يجيب الغسل على صاحب الذكر المقلوب عنه وانما يجيب على المولج فيه وكذا
 أنفرج من المرأة إذا كان مياناً فانه يجيب الغسل على المولج لا على المرأة المقلوب عنها ولو دخل شخص فرج
 امرأة وجعل عليهما الغسل ولو أدخل ذكره في ذكر آخر وجب الغسل على كل منهما كما أفتى به الرمي
 شيخنا وعش وبجبرى (قوله من واضح) سيد كرميخره (قوله أو مشتببه) تقدم عن شرح الروض ان
 النقض لا يكون إلا بهما معا فقياسه ههنا الغسل انما يكون بإلحاحهما معا ومن ثم توقف سم فيما ذكره

انه لا يجيب الغسل قبل انفصال الولد (قوله وانما لم يجيب الخ) أى بل ينتقض الموضوع (فرع) * الوجه ان
 ولادة أحد توأمين يجيبه الغسل لانه ولادة ماتو بضع الغسل حيث لادم مؤثر (قوله إذا الذي دل عليه
 الاخبار) هذا إذا وقع لبعضهم من انما تخيير بفرج البعض بين الغسل الاحتمال ان فيمن منها وبين
 الموضوع لا احتمال كونه من مئ الرجل فقط وما برده أيضاً ولو لم يكن فثبت شهوره انه لو خرج منها مئ بعد
 الغسل وجب الغسل أيضاً لم يخبر به لا احتمال تكون الحارح مئ الرجل فقط أو منها فقط وما برده أيضاً
 نقض الاستوى في تعليمهم وجوب الغسل بالولادة بان الولد من معتقد بفرج بعضه فانه يفيد انه لا واجب
 لآينا ولا تخيير فاقترن وإذا اندفع التخيير فالوجه تعين النقض به لانه خرج عن حقيقة المني الحقيقة تخير
 ولم يوجد معنى الولادة حتى وجب الغسل (فرع) * سئل عما لو عصى كافر جلاً أو امرأة فخرج من
 فرج جميعاً أو صغير على صورة الكبك كما يقع كثير أهل هذا الحيوان نجس كالكتاب المولود من طلع الكبك
 لحوان طاهر حتى يجب تسبيح الفرج منه وهل يجب أنسل بفرج وجهه لانه ولادة والذي يظهر انه غير نجس
 لانهم تولد من ماء الكبك وانه لا يغسل لان الولادة المنتزعة للغسل هي الولادة المعتادة بدليل انه لو خرج ود
 من الجوف لم يجب الغسل بسببه مع انه حيوان تولد في الجوف وخرج منه فليست اصل (قوله أو مشتببه) يفيد

انهما أصل أدنى (في
 الاصح) لان ذلك منى
 معتقد ومن ثم صغ الغسل
 عنها وانما لم يجيب بفرج
 بعض الولد على ما يحتمل
 بعضهم لانه لا يتحقق خروج
 منها الا بغير وجب كالمهيمه
 على بان شفاء اسم الولادة
 لكن أظهر اذا دللت
 عليه الاخبار ان كل جزء
 يتخلف من منهما (وجناباً)
 اجاباً وتخلص لا دى حتى
 فاعلى أو مفعول به (بدخول
 حشفة) من واضح أصلى
 أو مشتببه

حج هذا قالوا حاصله القياس انه انما يجب بالاجتماع اه وقد يقال محله اذا لم يكن على سبب الاصل فان كان
 على سببهما فلهما حج ع وش و واقفه القلوب وشيخنا (قوله متصل) الى قوله نعم في النهاية (قوله اذا التقى
 الختانان الخ) أي ختان الرجل وهو يحصل قطع القلفة وختان المرأة يسمى خفاسا وهو محل قطع البظر
 شيخنا (قوله فتدوجب الغسل) وان لم يزل ولم يمسح والاختيار المأله على اعتبار الانزال كغير انما الامر من
 المعامسة وسوخة وجهه ابن عباس على انه لا يجب الغسل بالاحتلام الا انزل شيخنا وخطيب (قوله أي بتأذيا)
 يقال التقى الفارسان اذا تخاصما وان لم ينفهما وقوله لا تماسا أي ليس المراد مجرد انضمامهما من غير دخول
 لعدم استحباب ذلك للغسل بالاجتماع شيئا عباوة الخطيب وليس المراد بالتقاء الختانين انضمامهما الخ بل
 تخاصمهما وذلك انما يحصل بانزال الحشفة في الفرج اذا خلتان محل القطع في حال الختان وختان المرأة فوق
 يخرج البول ويخرج البول فوق مدخل الذكر اه زاد الكردي ويخرج الحيض والولادة غسبة الحشفة
 بحاذي ختانه ختانهما اه (قوله بتقييد الحشفة) وهي كافي الصحاح والقاموس ما فوق الختان غسبة أي
 ما هو الاقرب من الختان فشكله قال هي رأس الذكر ع (قوله لبعضها) ولومع أكثر الذكر بان شقه
 وأدخل أحد شقيه كالمصريح كلامهم نها به ولو شق ذكره نصفين فادخل أحدهما في زوجته ولا شق في
 زوجته أخرى وجب عليه دونهما ولو أدخل أحدهما في قبلها والاخرى في دبرها وجب الغسل عليهما شيئا
 (قوله لا ببعضها الخ) أي الحشفة عطف على حشفة في المتن (قوله على ما مر الخ) أي في شرح الخامس غسل
 رجله كردي (قوله فلهما يجب غسل) وأما الوضوء فيجب على المولى فيه بالترجم دبره مطلقا ومن قبل أن
 معنى (قوله) أو قد رجهن مقطوعها) أي لا ادخال دونهما وان لم يبق من الذكر غير منهما يتوشخشا أي بان كان
 الخنز في آخره ع (قوله أو تخالو بدونهما) يشمل ما لو كان بولون الحشفة توصفها بان كان كالمصروع والحشفة
 فلا يتوقف وجوب الغسل على ادخال الجميع وهو الظاهر نعم ان تحز زمن أسفله بصورة تقرر ز الحشفة فيبقى
 انه لا بد من ادخال الجميع سم وشيخنا زاد ع وشيخنا منه انه لو كان ذكره الموجد كالمشيرة وليس له
 حشفة بقدره حشفة بان تعتبر بشفة معتدلة الى يمينه بقدره مثلهما فان فرض أن حشفة
 المعتدلة بعد ذكره كان بعد ذكره هذا هو الحشفة اه (قوله الواضع) الاول من الواضع بل يعني عنه التخصيص
 (قوله فلهما) أي قوله المتصل أو المتصل هذا التعميم معتبر في مقطوع الحشفة وتخالف بدونهما (قوله ويجري
 ذلك الخ) هذا مع قوله قبله متصل أو مقطوع ثم قوله المتصل أو المتصل فهما يدل على وجوب بالمهر وحصول
 التقليل باليلاج الذكر المبين وهو حاصل ما في فتاوى شيخنا الشهاب الرمي ولا يخفى انه في غاية البعد فليراجع
 وقد وقع البحث في ذلك مع والده فوافق على انه في غاية البعد سم على حج وعبارة حج في شرح العباب ونقل
 الاسنوي عن البغوي انه لا يثبت في المقطوع نسب واحسان وتحليل ومهر وعدة ومصاهر وابطال انحرام
 ويشترط الغسل بانه اوسع ما اياه وقد دفع المخالفين كلامه بان اراد الاشارة بذلك من قوله ويجري ذلك
 الخ ما تقدم من اعتبار قدر الحشفة من مقطوعها أو تخالو بدونهما كما يقتضيه قوله عقبه في الاول الخ ع
 عبارة الرشدي بعد ذكر كلام سم المالكين ساقى في العدد تقيد الشارح م وجوب العدة بالذكر
 المتصل اه (قوله في الاول) أي مقطوع الحشفة (قوله يعتبر قدر المذهب الخ) أي من الملاقى للمقطوع
 ان كان متصلا والاخرى أي جهة كان وهذا ظاهر اذا علم قدرها من مقطوعها فلو لم يعلم قدرها منه اجتهد فان لم

متصل أو مقطوع لمجر
 الصبيح اذا التقى الختانان
 فتدوجب الغسل أي بتأذيا
 لا تماسا لان ختانهما فوق
 ختانهما وانما يتخاذايان
 يتجنب الحشفة لبعضها
 وان سار وقد رها العادة على
 ما مر في الوضوء فلهما يجب
 غسل نعم لمن خروجهما
 خلاف موجه وان شدد
 (أو قد رها) من مقطوعها
 أو تخالو بدونهما الواضع
 المتصل أو المتصل فهما
 كما صرح به جسم متأخرون
 في الاول وعبارة التحقيق
 لا تنافي ذلك خلافاً لمن
 وقد صرحوا بان يلاج
 المقطوع على الوجهين في
 نقض الوضوء بمسه والاصح
 نقضه ويجري ذلك في سائر
 الاحكام في الاول يعتبر قدر
 المذهب

حصول الجنابة بدخول حشفة أحد ذكر من أحدهما اذا قطعوا واشتموا وهو مشكل اذ لم يزل يعتبر فكيف
 يؤمم احتمال الزنا فلو جسد عدم الحصول (قوله أو تخالو بدونهما) يشمل ما لو كان بولون الحشفة توصفها
 بان كان كالمصغرة الحشفة فلا يتوقف وجوب الغسل على ادخال الجميع وهو الظاهر نعم ان تحز زمن أسفله
 بصورة تقرر ز الحشفة فيبقى انه لا بد من ادخال الجميع (قوله ويجري ذلك في سائر الاحكام) هذا مع قوله
 قبله متصل أو مقطوع ثم قوله المتصل أو المتصل فهما يدل على وجوب بالمهر وحصول التحليل باليلاج الذكر
 المبين وهو حاصل ما في فتاوى شيخنا الشهاب الرمي ولا يخفى انه في غاية البعد فليراجع وقد وقع البحث في ذلك

من بقية ذكرها وان جاوز طولها العادة كما يشفيه اطلاقهم وفي الثاني يعتبر قدر المعتدلة (٢٦١) لغالب امثال ذلك الذكر وعلم بحمل

قول الباقين باعتبار القالب في غير اه وكذا في ذكر البهجة يعتبر بوزن تكون نسبتها اليه كسب معتدلة ذكر الادنى المعتدل اليه فيما يظهر فمما لم يعتبر الساحة لانه يلزم عليها عدم الغسل بدخول جميع ذكر بهجة لم يساود ذلك المعتدل وهو بعيد ولوئانه وأدخل قدر الحشفة منم وجود الحشفة لم يؤثر والا أثر على الادب (تنبيه) فنية اطلاقهم من انما اثر

يظهره شيء على الاحاط على الاقرب شخا او قوله والا في أي جهة كان أي كارجع عن من القولين الرولى والثاني ان المتبرجه موضع الحشفة وقوله وهذا ظاهر الخ أي كافي الشورى (قوله من بقية ذكرها الخ) ولا يعتبر قدر حشفة معتدلة لان الاعتدال يصحها أولى من الاعم بغير نهيا وشخا ولكن الاول يدل الضمير بال أو يقول من ملاحظتها (قوله في الثاني) أي في الخلق بدون الحشفة (قوله لغالب امثال ذلك الذكر) أي امثال ذكر ذلك المخصص عبارة وشخا والقلوب في الغالب امثاله فاذا كانت حشفتهم ربع ذكرهم كانت حشفتهم ذكرهم وهكذا اه (قوله وكذا في ذكر البهجة يعتبر بدخول الخ) ذكر غش والجبري عن الزيادة مثله وأقروا وقال السيد البصري الاقرب ما اقتضاه كلام غيره أي كالتها به والمغنى أن العبرة بقدر حشفة معتدلة أي بالساحتين وما يتعلمه من المحذور من أنه يلزم عليه عدم الغسل بدخول جميع ذكر بهجة الخ لا بدعنه لان المدار كاعتدال تغافل التقاء الختان لا على ادخال الحشفة فنبني أن يكون الماوج من ذكر البهجة مقدار ما يكون في حكم التقاء الختانين اه (قوله كسب معتدلة الخ) أي حشفة معتدلة لذكر الادنى وقوله البهجة أي الذكر المعتدل فاذا كانت حشفته المعتدلة بربعه كانت حشفة ذكر البهجة ربعه وقوله فيما أي في اعتبار اعتدال الحشفة واعتدال الذكر (قوله لم يساوالخ) أي كذا كرفار وقوله ذلك المعتدل أي معتدلة ذكر الادنى كمدى (قوله ولوئانه الخ) عبارة عنها به وشخا ولا يعتبر بدخول قدرها مع وجودها فيما يظهر كالتي ذكره وأدخل قدرها منه خلافا لبعض المتأخرين اه (قوله لم يؤثر) أي ابن زياد تبع السكمان الزداد أخذنا من كلام الباقين بان ادخال قدر الحشفة من الشيء يؤثر مطلقا لكن يبقى النظر في انه هل ينظر ساحة الحشفة بعد الشيء وان أدى الى اشتراط ادخال حشفة لان المدار ثم على المحاذاة فلا تحصل الاجتناد وكفى بمساحتها قبله وان لم تحصل المحاذاة حيث دخل تأمل بصرى (قوله والا) أي وان لم توجد الحشفة فغدا كلامه ان ادخال قدر الحشفة مع وجودها لا أثره مطلقا أي من الشيء وغيره مع قدرها يؤثر مطلقا كذلك قال سم لعل معناه وان لم يدخل قدرها بل نفسها فيقدر كلامه ان ادخال قدرها دونها مع وجودها لا أثره اه (قوله الشامل الخ) لا يخفى بعد هذا الشمول جوبداراته سم (قوله ان قدرها البهجة) أي كالأو بعض (قوله انه لو قطع الخ) خبره فنية اطلاقهم (قوله ولوم بقية الذكر) هذا لا ينبغي استنبطه لان كلامهم مصرح بان ادخال بقية الذكر عند فقد جميع الحشفة بل قدرها فقط من الباقي يؤثر فكيف لا يؤثر ادخال بقية مع بقية فالذي يظهر ان هذه النسبة وهم محض سم أقول ويصرح بذلك أي التأثير قول الجبري على المنهج مانصه قوله أو قدرها من سقاوعها أي كالأو بعضها فاذا قطعت حشفة كلها أو قطع بعضها بقدره حشفة قدر حشفته الماوج وعوضا كانت كبيرة أو صغيرة اه (قوله وهو قريب الخ) قال مر ويحذف البعض الذي يوجد مع فقدته مسمى الحشفة بان يسمى الباقي حشفة فلا بعض حشفة لا أثر لفقدته سم (قوله وانه لا يقدر قدر البعض الخ) مرهاتنا (قوله انما هو شققت نصفين الخ) وقال الله تعالى كاسر (قوله لا غسل الخ) اعتمد مر وكذا اعتمد شخا كاسر (قوله من الاطلاقهم) تقدم ما فيه (قوله والمدر الخ) عطف على الاطلاقهم الخ والزاد بالمدر قوله لانه اذا قدمنا الخ (قوله والذي يتبعه الخ) تقدم عن سم والجبري اعتماده (قوله ان بعض

مع ولده فوائق على انه في غاية البعد (قوله والا) لعل معناه وان لم يدخل قدرها بل نفسها فيقدر كلامه ان ادخال قدرها دونها مع وجودها لا أثره وهو مية في شرح العباب (فرع) * وأدخل مجموع شق الحشفة من الذكر المشقوق فحصل انه يؤثر كذا لانها من الذكر الاش (قوله الشامل الخ) لا يخفى بعد هذا الشمول وبعد ادائه (قوله ولوم بقية الذكر) هذا لا ينبغي استنبطه لان كلامهم مصرح بان ادخال بقية الذكر عند فقد جميع الحشفة بل قدرها فقط من الباقي يؤثر فكيف لا يؤثر ادخال بقية مع بقية فالذي يظهر ان هذه النسبة وهم محض قال مر ويحذف البعض الذي يوجد مع فقدته مسمى الحشفة بان يسمى الباقي حشفة لا بعض حشفة لا أثر لفقدته (قوله لا غسل الخ) تغيب أحد الشقين اعتمد مر (قوله

ما أشرت اليه من اطلاقهم والدرك المعارض له والذي يجهل بما أن بعض

الحشفة) أي الذاهب منها كردى وكتب عليه البصرى أيضا ما نصه أو أطلقه ها أو الأقرب تنقيده بما مره
 آتيا من كونه محلا للذات نقص سيرة تخل بالذات بعد كل البعد أن يكون مراد الهم اه (قوله)
 بقدر من باقي الذكر الخ) انظر صورته في الناول سم على سج اه عش ولم يظهر وجه التوقف
 لو كان التوقف في تصور العرض كان له وجه (قوله لا شيء) أي لا غسل في ادخاله في الموالج والموالج
 فيه تم بحسب الموضوع على الثاني مطلقا بالترجوع على الأول حيث لا مانع من النقص (قوله) وان الذكر المشقوق
 الخ) فمأخر سم وتقدم عن النهاية وشيخنا ما تخالف ظاهره وقال السيد البصرى لو جعل الحشفة المشقوق
 معلقا بالتسمية لكان أقرب وأنبأ بكلامهم في النواقض فلو كان أحد الشقين يسمى دون الآخر أعجب
 بالحشفة أي ما بقى منها أو قدرها منه أي طول أو ان لم يسم واحد منها لم يجب بحسب ما دخل أحدهما ولو كان
 ولعل كلام النهاية المتقدم محمول عليه اه وتقدم عن سم عن مر ماوافق إجمال الاستقربة (قوله)
 ان أدخل فيه قدر الذاهب الخ) يعني إذا أدخل من أحد الشقين بعض الحشفة الموجود فيه مع قدر البعض
 الآخر الذاهب في الشق الآخر من باقي الشق الأول (قوله لا يزال الخ) هذا في الفلأطلاق ما قد منع عن
 النهاية من عدم اعتبار ادخاله والحشفة مع وجودها (قوله في تأثير قدر الذاهب) أي مع البعض الباقي من
 الحشفة وتوله وان كان أي الذاهب من الحشفة (قوله لا يخلو) أي الزعم صلة منوع وقوله لنصر بعضهم الخ
 سند المنع (قوله يسميه) أي يسمى ذلك الذكر أي الباقي منذ كرايعى يعطى حكمه وقوله ولو بعد قطعه
 أي قطع حشفته (قوله الباقي منه الخ) أي الموجود في كل من الشقين فمن هنا بمعنى في ثم الظاهر انه صفة
 لقوله كل الخ نفسه توصف بالكرة بالعرضة لان يجب بان ألغى الباقي الغسل فهو في حكم الكرة (قوله من
 الحشفة) ياندا فتد الخ مشوب بتبعيض (قوله لا يزال الخ) مشروطة كل الخ هو غير تسميتهما معا يعاينها
 السكوان كانت خلاف الغالب وقد راعى لفظه في قوله منفى موضعين (قوله دهرى) أي عبارة للمجموع
 (قوله أي لا يجب الخ) أي في الاستحشاء فلو غلب حشفته في شفرها كان كالموايلين لم يجب الغسل
 شيئا (قوله فلا) أي التي في النهاية والمعنى الاقوله وجبته في وان كان وتوله ولو كان إلى الماء الخ (قوله)
 أودوا) ولوم نفسه كان أدخل ذكره في دهره فيجب عليه الغسل لكن لاحد على المعتمد لانه لا يشترط
 فرج بنفسه شيئا وما روى وزيد (قوله ولو لم يكن) وفي البره قال أصحابنا في بحر البصرة بمكة لها فرج
 كفرج النساء ولو لم يمسها ما لا يجب فان كان لم يغسل بالابلاخ فيها انتهى اه كردى (قوله ويست)
 وغيره وان لم يشته ولا حصل انزال ولا قصد لا انتشار ولا بعد غسل الميت اذا أوج فيه أو استوجب ذكره
 لسقوط تكليفه كالجمعة وانما وجب غسله بالموت تنظافا وإمامه ولا يجب طوع المتشدد كاستأجر ولا مهر
 نعم تقسده العبادات وتوجب الكفارة في الصوم والخ وكما يناط الغسل بالحشفة يحصل بها التحليل ويجب الحد
 بالابلاخ بحرهم به الرينون والمهر والعدة وغير ذلك من بقية الأحكام نهاية وقوله يحصل بها أي اذا كانت
 متصلة بخلاف المانة كردى عن الاعاب وتقدم عن عش مثله وعن سم والرسيدى ما وافقه (قوله)
 على الأوجه) آخره عش وحزمه شيئا كاسر (قوله وان كان) أي الفاعل أو المفعول به (قوله ناسبا) أي
 أو لا قصد أو كان الذكر كراش أو غير منتشر خطيبا زاد شيئا ولو لا النوم اه (قوله ولو كان في قصة الخ)
 آخره عش وحزمه بنصيرى (قوله لان الخ) علة للقاية (قوله الشامل لها) أي زيادة الكثافة (قوله)
 فلتنت الأحكام الخ) قضيت بموجب المهر وثبوت النسب وحصول التحليل بإبلاخ الذكر الكائن في قصة
 لا منفذ لها وفيه بعد لا يخفى ولو قيل هنا بنظر ما مر عن شرح العباب في حاشيته ويجوز ذلك الخ لم يعدل الذي
 عمل اليه القاب أن الذكر المرفوع بقصة كشيء فلا منفذ لها ولا يحس ذلك الذكر المدلول فيه كذا ذكر في
 القصة المذكورة فجبر في ما مضى نظير ما مر عن شرح العباب فليراجع ثم رأيت عبارة المعنى وإبلاخ الحشفة
 بالخال جار في سائر الأحكام كإفساد الصوم والخ وقوله كإفساد الصوم والخ يؤيد ما قلناه (قوله بها)
 بقدر من باقي الذكر قدره) انظر صورته في الناول (قوله وان الذكر المشقوق الخ) فيمأخر (قوله)

قدره سواء بعض الطول
 وبعض العرض وان بعض
 الحشفة المشقوق لا شيء
 وان الذكر المشقوق ان
 أدخل منه قدر الذاهب منها
 أثر والا فلا وبعد في تأثير
 قدر الذاهب وان كان
 موجودا في الشق الآخر
 لان الشق ص برهما
 كذا كرين مستقلين وزعم
 ان كلامهما يسمى ذكرا
 مجموع باطلا قل نصبر معهم
 بأن ما قطعت حشفته وبقي
 قدرها منه يسمى ولو بعد
 قطعه فكذا كل من الشقين
 الباقي منه ذمرا ما قد منع من
 الحشفة لا بعد في تسميتهما
 ذكرين حيث قلنا أنه ثم
 رأيت عبارة المجموع وعجى
 ولا يتحقق بعض الحشفة
 وحده شيء من الأحكام بقوله
 وحده يقهيم انه لا بد أن
 ينضم لذلك البعض قدر
 الذاهب من الباقي فيسود
 ما قدمته (فرجا) واضحا
 أي ما لا يجب غسله منه
 قبل أو دبر أو ولو لم يكن
 وجب شأن تحقيق ككسبه
 على الأوجه فيها وان كان
 ناسبا أو مكرها أو لا ذكر
 عليه خرقه كشفت قبل ولو
 كان في قصة كإثني به بعضهم
 وان نزع فيه بأن الأوجه
 انه لا يترتب على ذلك حكم
 أصلا لان القصة في معنى
 انحرافا زاد ككثافتها
 الشامل لها قولهم وان
 كثفت فلتنت الأحكام بها

كهى أو بالعصبة كالخرقة **(قوله أما الخنثى)** يحترز الواضحة وقوله فلا غسل عليه لكن يستحب ولو حذفت لفظة عليه لكان أولى لأنه لا غسل على غيره أما أعضاءه النهائية على الوالج ولا على الوالج فيه اهـ **(قوله إلا أن تحقق)** أى موجب الغسل **(قوله في فرجه)** أى قبله يخرج به ما إذا أوج غيره في وقته يجب الغسل عليهما لأنه لا إشكال في دبره وقوله أو دبراً مطلقاً وقوله لأنه جامع أى أن كان وجلاً يبرز حشفته في غيره وقوله أو جوع أى أن كان امرأة يابح غيره في نفسه شخناً **(قوله والذكر إذا دخل)** عبارة شخناً والقبول أى ولو كان له ذكر أن أصلها أنجب بكل منهما أو أحدهما أصلاً والذكر إذا لم يبرز فالعصبة بهم معاً وإن تميز بالعصبة بالأصل ولا عبرة بالزائد ما لم يسمت اهـ **(قوله إلا أن لا)** ومر في بحث أسباب الحدث بيان ما يحصل به التقصير مع وطء كروى قول المتن **(وبخروج منى)** ينظر أجم فكرام احتلام أم غيرهما نهاية **(قوله)** بتشديد الباء إلى المتن في الغنى **(قوله إلى ظاهر الحشفة)** إلى قوله أو منى الرجل في النهاية وإلى المتن في حاشية شخناً **(قوله إلى ظاهر الحشفة)** قال في العباب أى والنهية والغنى ومن أحسن نزول منه فأسئل ذكره فلم يخرج فلا غسل عليه قال في شرحه حتى لو كان في صلاة كلها وإن حكمنا ببلوغه بذلك أو قطع وهو في يوم يخرج من المنفصل كما قاله البارزى والأسنوى انتهى ولا ينبغي إشكال ما قاله الوالج من خلافه لأن المتن انفصل عن البدن ويجوز استناده بما انفصل معه لا أثر له سم على جـ اهـ عـش وكروى في قوله وبخروج منى يخرج إلى الخارج الحشفة في الرجل فإن لم يخرج من القصة فلا غسل لكن يحكم بالبلوغ بنزوله إلى ما كان يخرج منه حتى لو كان في صلاة أو غيرها من غير اهـ **(قوله إلى ما يظهر الخ)** أى الذى يجب غسله أى استحبابه شخناً **(قوله أى منى الشخص نفسه)** أى بخلاف منى غيره **(أول مرة)** أى بخلاف ما لو استدخل منه بعد غسله ثم خرج منه لم يجب عليه الغسل شخناً لأنها في وقتها **(قوله أو منى الرجل)** إلى المتن أقره عـش **(قوله)** وطئت في قبلها يخرج به ما لو وطئت في دبرها فغسلت ثم خرج منه منى الرجل لم يجب عليها إعادة الغسل كما يعلم من التعليل إلا أن خطب وشخناً **(قوله أو استدخلته)** أى في قبلها **(قوله فهو الخ)** أى إيجاب الغسل بخروج منى الرجل من امرأة أو طئت الخ **(قوله بخلاف ما إذا لم تتصفاها)** أى بذلك الوطء والاستدخال بيان كانت صغيرة أو ناعمة أو بالعصبة فقلت ولم تقص وطرها أو جوعت في دبرها وإن قصت وطرها فلا غسل عليها إلا بدوشخناً **(قوله كالنوم)** أى خذمنه نظير ما مر ثم إنه لو أخبرها بعدم خروج شئ من منها معصوم تأخذ بخبره وهو واضح بعصرى **(قوله ولو لمرض)** أى سواء كان المني مستحكماً بكسر الكاف بان يخرج لغيره علة أو غير مستحكماً بان يخرج لعله لكن لا بد من وجود علامتين علاماته شخناً وعـش عبارة النهائية ولو باين الدم لكثر جعاع ونحوه ويكون ظاهر موجب الغسل إذا وجدت فيه الخواص الاربعة اهـ قول المتن **(وغيره)** كدبر أو ثقبته نهاية **(قوله إن استحكم)** سـذكر بمجرده **(قوله بان لم يخرج الخ)** أى ووجد فيه إحدى خواص المني طيلوى وذر اهـ عـش **(قوله كحد فرج الخنثى)** أى وإن لم يخرج من الاستحاضة شئ وهو الظاهر وإن أهرم خلافه قول المغنى وشخناً فإن أنى منهما أو من أحدهما وفاض من الآخر وجب عليه الغسل اهـ **(قوله تحت صلب)** قال في شرح العباب ومنتهى عجب الذنب سم **(قوله تحت صلب أو ترائب الخ)** وقفاً للمنهج وبعد الحق وخلافاً للنهاية والغنى فجعل الخارج من الصلب والترائب في الاستداد العارض بالخارج من تحتها في إيجاب الغسل ووافقهما سم والشو برى والحلى والبصري وشخناً عبارة ويشترط أن يكون من صلب الرجل وترائب الرأفى الاستداد العارض بخلاف الاستداد الأصلي **(وبخروج منى)** قال في العباب ومن أحسن نزول منه فأسئل ذكره فلم يخرج فلا غسل عليه قال في شرحه حتى لو كان في صلاة كلها وإن حكمنا ببلوغه بذلك أو قطع وهو في يوم يخرج من المنفصل كما قاله البارزى والأسنوى ولا ينبغي إشكال ما قاله الوالج من خلافه لأن المتن انفصل عن البدن ويجوز استناده بما انفصل معه لا أثر له **(قوله أو استدخلته)** هو المخفى في شرح العباب كسر الخ والرض وإن كان كلامهم قد يقتضى خلافه **(قوله تحت صلب)** قال في شرح العباب ومنتهى عجب الذنب

كهى أى أما الخنثى المولج أو المولج فيه فلا غسل عليه إلا أن تحقق كان أو لرجل في فرجه وهو في فرج امرأة أو دبر فيخمس المشكل يقينه لأن جامع أو جوع والذكر الزائد نقض مسووجب الغسل بإلحاحه والأفلا **(وبخروج منى)** بتشديد الباء وقد تنقص من منى صلباً لظاهر الحشفة وفرج البكر أو إلى ما يظهر عند حبس السبب على قدمها أى معنى الشخص نفسه أول مرة أو منى الرجل من امرأة وطئت في قبلها أو استدخلته فوضت شئ من ذلك الجماع أو الاستدخال لأن تحت ذنبها على الفان اختلاطها بالخارج فهو اعتبار العظيمة كالنوم بخلاف ما إذا لم تقصها لأن من لها حيث تحتها بالخارج (من طريقه المعتاد) اجتمعاً ولو لمرض كما مر حواه في سلس المني (وغيره) أن استحكم بان لم يخرج لمرض وكان من فرج زائداً كحد فرج الخنثى أو من منفق تحت صلب رجل بان يخرج من تحت آخر فتران ظهره أو ترائب امرأة وهي عظام انصد

المسني وان خرج دعا عبطا
بخاصة واحدة من خواصه
الثلاث التي لا توجد في غيره
(بتدقيقه) وهو خروجه
بدفعات وان لم يلبذه ولا
كان له ربح (أولئك) بالجمعة
قوية (بخروجه) وان لم
يتصدق لقلته مع فتور
الذكر عقبه غالبا (أورج
عجين) أو طلع فقل كإصايله
ولعله سقط من نسخة أو
كتفي بأحد النظيرين حال
كون المسني (رطاب) ربح
(بياض) حال كون
المني (حافا) وان لم يتصدق
ولا التدبير وجه كان خرج
مابق منه بعد الغسل (هان
فقدت الصفات) يعني
الخواص المذكورة (فلا
غسل) لأنه ليس بغير خلاف
ما لو فقد الثمن والبياض
ووجد أحد تلك الثلاثة
لوشك في شيء أي هوام
مذى تخيروا ولو انتهى
فان شاع به لم ينالوا غسلا
أو مذبذبه أو نوا لأنه
إذا أتى بأحدهما صار شاك
في الآخر ولا يجاب مع
الشلو والتأمل من نسي صلاة
من صلاتين فلهما التيقن
لزومه حاله فلا يبرأ منهما
الاثنين من معناه مختلف
تركبه الا كبرسه لسهولة
العلم بالسلك ثم يقرى
ورود قولهم لوشك هل
عليها عدة طلاق أو وفاة
لأنها الأكثر أو شك هل
زكاته بقراءة أو شاة أو دواهم
لأنه السلك الآن يقرى وان منى العدة على الاحتياط والاستظهار لمرعاة الحكم ما ذكر

فيكفي خروجه من أي منفخ من البدن لامن المنافذ الأصلية عند العلامة التي خلافا للعلامة بان يخرج
(قوله) أو زائب امرأة) عطف على صلب رجل (قوله) وقد انسند الاصل) راجع إلى قوله ان استحكم أي
والحال أنه قد انسند الاصل مع خروج المستحكم كردى عبارة سم ظاهر العبارة رجوع هذا القيد أيضا
لقوله من فرج زائد كحدر فرج الخنثى فعل المراد بالاصل بالنسبة للفرج الآخر وان لم تكن أصالته
معلومة اه وعبارة العجيري على المنهج أي انسند اذا عارضوا الاقويوب الغسل مطلقا أي سوا من تحت
الصلب أولا اه وقوله مطلقا الخ أي على طريق النهاية والمغنى دون المنهج والتفتة (قوله) ولا افلا) أي وان
لم يستحكم الخارج من غير المعتاد كان خرج أرض فلا يجب الغسل به بخلاف كافي المجموع عن الاحتجاب
نهاية ومعنى (قوله) ولو غير مستحكم (الخ) خلافا للنهاية والمغنى (قوله) قياسا على ما مر (الخ) قضيت أنه الخارج
من نفس الصلب لا أثر له كالخارج من المعدة ثم واعترضه الزركشي بأن كلام المجموع صريح في أن
الخارج من نفس الصلب وجب الغسل قال الشارح في شرح العباب وقد يجب جعل كلامه ان سلم اه مرج
في ذلك على ما خلق أصله منسدا اه وجه الاطلاق بان الصلب معدن الماء فمتأمل وقد اعتمد اه
سم عبارة النهاية قال الراعي والصلب هنا قاعدة هناك قال في الخادم وصوابه كتبت المدة هناك لان كلام
المجموع صريح في أن الخارج من نفس الصلب وجب الغسل اه وهو كمال اه (قوله) المني) إلى قوله
وانما لم يلبذه في النهاية الا قوله يقرى قوله نعم يقرى في المغنى الا قوله يقرى قوله
لعله في الحال الخ (قوله) عبطا) أي نال صاير قوله الخ تصفة كثيفة الخواص كردى (قوله) قوية) لم أقف
على هذا التيقن في غيره فلا يرجع (قوله) وان لم يتصدق) أي ولا كان له ربح ان لم يتركه (قوله) فتور
الذكر الخ) لاحاجة اليه قلوب في قول المتن (أورج عجين) أي خلطوا بوجوه خطيب أي ما يشبهه واتخذت عجنه
واحتجبت بها وقوية وبياض بيض أي السباح ونحوه خطيب أي ما يشبهه واتخذت راحتها عش (قوله) يعني
الخواص المذكورة) دفع به ما أورده على الثمن ان صفات مني الرجل البياض والثمن مع وجوب الغسل
بانتفاء معاضه وفيهم ذلك من حل إلى الثمن على العهد والذكر عش (قوله) بخلاف ما لو فقد الثمن
أو البياض) أي في مني الرجل والزوجة والفرج في مني المرأة شري بافضل علم أن الغالب في مني الرجل الثخانة
والبياض وفي منيها الزوجة والفرج ولكن ليس ذلك من خواص المني لأنها توجد في غيره كالزوجة في المني والثمن
في الودى ومن ثم كان عدمها لا ينفيه وجوده لا يتصفه فقد يحسم في الرجل لكثرة الجماع وقد قرر أو
يصغر من مرض ويصغر مني المرأة لفضل قوتها كردى (قوله) لوشك في شيء الخ) كان استيقظ وجد
الخارج منه ما يفيض فغبتا نهاية (قوله) ولو انتهى) أي فلا بالاجتهاد وإذا اشبهت نفسه واحدا منهما فله أن
يرجع عما اختار وسوا فعله أو لم يفعله ولا يعدم ماله نعم ان يتيقن أنه غير ما اختاره بعد ان صلى صلوات
وجب عليها إعادة تلك الصلوات فان يتيقن بعد ذلك أنه هو الذي اختاره لا يجب عليه إعادة الغسل في صورته
لجزئه بالنسبة بعجيري وشحناني سم وعش مثله لانهم سكا عن وجوب إعادة الصلوات فبما اذيقن
خلافا لاختاره فظهر رد (قوله) لانه اذا أتى الخ) عبارة الخطيب لانه اذا أتى بمقتضى أحدهما برئ منه يقينا
والاصل براءة من الآخر ولا معارض له بخلاف من نسي صلاة من صلاتين حيث يلزم فعلها لما يشك في ذلك
بهما جميعا والاصل براءة من منهما أو لم يلزمه العمل بمقتضى كل منهما احتياطيا قياسا على ما قاله في الزكائن
وجوب الاحتياط بتركه لا كتركه ذهابا فوضه في الايام المتخلطة منهما إذا جهل قدر كل منهما وأجاب الاول بغير
القياس لان اليقين ثم يمكن بسببه بخلافه هنا اه بخذف (قوله) مختلفا) أي مصوغ من ذهب وفضة (قوله)

(قوله) وقد انسند الاصل) ظاهر العبارة رجوع هذا القيد أيضا لقوله من فرج زائد كحدر فرج الخنثى
فعل المراد بالاصل بالنسبة للفرج الآخر وان لم تكن أصالته معلومة (قوله) قياسا على ما مر في المنفخ
تحت العدة) قضيت أنه الخارج من نفس الصلب لا أثر له كالخارج من المعدة ثم واعترضه الزركشي
كلاسنوي بان كلام المجموع صريح في أن الخارج من نفس الصلب وجب الغسل قاله الشارح في

وجوبها) أي في العدة وقوله في أصل مقصوده وهو العلم به راحة الرحم (بدونه) أي بدون تكرار الحيض
 (قوله وجبت زهر) أي من شك في ما عليه من الزكاة (قوله فيما ذكر الخ) أي في ذكره من الجوع وعلم
 البراءة منه لا بد من زهر أو أداء السك (قوله ويلزمه سائر أحكام ما اختاره) خلافا للمعنى والنهاية بتعارفها وإذا
 اختار أنه منى لا يحرم عليه قبل اغتساله ما يحرم على الجنب من المكث في المسجد وغيره للشك في الجنابة كما
 أتى به شيخي اه وما قاله الشارح هو الموافق لما صرح به الشيخان عبارة سم قوله ويلزمه سائر أحكام
 الخ قضيته أنه إذا اختار كونه مذابا لم يغسل ما أصاب بدنه أو نوبه وصرح الشيخان عبارة الخ وصفه فإن
 اختار الوضوء وجب الترتيب فيه وغسل ما أصابه وقبل لا يجبان وليس بشئ انتهى وعبارة الشرح الصغير
 فعلى هذا الوجه أي الأصح وهو التخيير إذا توضأ وجب أن يغسل ما أصابه ذلك البلل من بدنه والثوب الذي
 يستحيه لأن على تقدر وجوب الوضوء بكون الخارج نجسا وفيه وجه ضعيف انتهى وقضيته أيضا إذا
 اختار كونه منيا حرم قبل الاغتسال ما يحرم على الجنب لكن أتى شيخنا الشهاب الرمي بخلافه فقال لو اختار
 كونه منيا لم يحرم عليه قبل الاغتسال ما يحرم على الجنب للشك في الجنابة انتهى وقضيه هذا أقلنا ما التخيير
 واختار كونه مذابا لم يغسل ما أصاب نوبه أو بدنه منحتي رأس ذكره لأن الأصل طهارته لكن تقدم
 تصريح الشرح الصغير بخلافه وقد يجب بالفرق بانما أوجبنا غسل ما أصابه لأجل الصلاة لأن مقتضى
 اختيار كونه مذابا أنه يخص فلا تمنع الصلاة مع وجوده للتردد فيها أو ما قرأه القرآن والمكث بالمسجد
 فأمران منفصلان عن الصلاة فلا مقتضى لغير مجامع الشك فليشأ لم يمس من شيء ما أتى به أن لو من شيء
 خارجا لا نجسه إذا لم نجس بالشك اه بحذف (تعالى لم يمسك الخ) قضيته أنه الرجوع عما اختاره وهو
 ظاهره إذ التوضي بعض الخبر به يقتضي ذلك ما قاله الصيرفي والمعدن له الرجوع عما اختاره وإن فعله كافي
 عش ولا إعادة عليه ما صلا عنه اه (قوله وجبت زهر) أي من ذكره ما يرجع عما اختاره (قوله في الماشي)
 شرح العباد وقد يجب بحمل كلامه أن سلم أنه صرح في ذلك على ما لو خلق أصله مستندا اه وقد وجه

الاطلاق بأن الصاب بعد الماء فليشأ ولقد اعتمد مر (قوله ويلزمه سائر أحكام ما اختاره) قضيته
 أنه إذا اختار كونه مذابا لم يغسل ما أصاب بدنه أو نوبه وصرح الشيخان وذكر المسئلة في باب
 الوضوء آخر الفرق وضوء وعبارة الخ وصفه فإن اختار الوضوء وجب الترتيب فيه وغسل ما أصابه وقبل لا يجبان
 وليس بشئ اه وعبارة الشرح الصغير فعلى هذا الوجه أي الأصح وهو التخيير إذا توضأ وجب أن يغسل
 ما أصاب ذلك البلل من بدنه والثوب الذي يستحيه لأن تقدر وجوب الوضوء بكون الخارج نجسا وفيه وجه
 ضعيف اه وقضيته أنه إذا اختار كونه منيا حرم قبل الاغتسال ما يحرم على الجنب لكن أتى شيخنا الشهاب
 الرمي بخلافه فقال لو اختار كونه منيا لم يحرم عليه قبل اغتساله ما يحرم على الجنب للشك في الجنابة ولهذا من
 قال بوجوب الاحتياط بفعل مقتضى الحدثن لا بوجوب غسل ما أصاب نوبه لأن الأصل طهارته اه
 وقضيه هذا إذا اقتضا التخيير واختار كونه مذابا لم يغسل ما أصاب نوبه منة لأن الأصل طهارته بل قضيه
 هذا عدم وجوب غسل ما أصاب بدنه منه أي ضاحي رأس ذكره لذلك لكن تقدم تصريح الشرح الصغير
 بخلافه وعبارة الخ وصفه في حكاية القائل بالاحتياط ما صواب الثاني يجب الوضوء وغسل سائر البدن وغسل
 ما أصابه البلل اه فليخار مع قول شيخنا ولهذا الخ تم في شرح الفرق ما وافقه وجب بانه لا يخالف الفرق
 بين الثوب والبدن لأن الثوب يغسل بقى إن ما أتى به شيخنا بشكل بوجوب الوضوء وغسل ما أصاب بدنه أو
 نوبه منة إذا اختار كونه مذابا حله الاشتكال لا لا نجس بالشك أيضا ويجب بالفرق بانما أوجبنا غسل
 ما أصابه لأجل الصلاة لأن مقتضى اختيار كونه مذابا أنه يخص فلا تمنع الصلاة مع وجود التردد فيها مع
 قطع النظر عن الصلاة فلا يجب غسل ما أصابه بل النجاسة المحقة لا يجب غسلها إلا الصلاة أو ما قرأه القرآن
 والمكث في المسجد فأمران منفصلان عن الصلاة فلا مقتضى لغير مجامع الشك فليشأ لم يمس من شيء ما أتى به
 أن لو من شيء ما يختار جلا نجسه إذا لم نجس بالشك * (فرع) * على مقتضى ما اختاره ثم بان الحال على وفق

ومن ثم وجب فيها التكرار
 مع الاكتفاء في أصل
 مقصوده هادونه وبأن
 ما ذكر في الزكاة إنما يتبعه
 فبن ملك الشكل وشك في
 إخراج بعض أنواعه وجبت
 هو كن نسي صلاة من
 صلاتين فيما ذكر فيه
 ويلزمه سائر أحكام ما اختاره
 ما لم يرجع عنه على الوجه
 وجبت فليشأ أنه يعمل
 بقضيه ما رجع اليه في
 الماضي أيضا وهو الأحوط

متعلق بفعل يعني بالنسبة لما فعله فيما مضى في الاختيار الاول وقوله انضأى كالمستقبل **(قوله)** ويجعل انه لا يعمل بها **(الح)** هذا هو الوجه سم على حج اه عش وخبره شيخنا عبارة انه لو الرجوع عن الاختيار الاول ويختار خلافا ولا يعيد ما فعله الاول اه **(قوله تنبيه الح)** اعلم ان الوجدان غير الخارج عنه لا يلزمه تخيير وانه اذا اصاب الخارج لا يلزمه غسله وان غلب على ظنه انه مذي كسائر ما يصيبه مما يتردد في انه نجاسة أو نظفه نجاسة لا لا لا نجس بالشك المراد به في غالب ابواب الفقه ما شمل الظن وانه لو اختار الخارج منه انه مذي واغتسل ولم يغسل ما اصابه منه مع لغيره ان يقتدي به وان اصابه هو من الخارج ايضا ولم يغسله لان غاية الامر انه شك في ان ما اصابه ماهرل هو نجس أو لا او ظان انه نجس ولا يضره ذلك في صحة صلاته وصحة اقتدائه بذلك الامام لا لا لا نجس بالشك كما مر وانما لو اختار الخارج منه انه مذي وغسله لم يصح اقتداؤه به ان اصابه ذلك الخارج ولم يغسله لان الشرع ازمه العمل بمقتضى اختياره وان لم يتحققه ومقتضى اختياره ان امامه متنجس فلا يصح اقتداؤه به وبقى الكلام فيما لو اصاب غير الخارج منه ذلك الشيء من الخارج أو لم يصيبه منه شيء وأراد الاقتداء بالخارج منه ذلك المختار انه مذي ولم يغسله والوجه عدم صحة الاقتداء به بعد عدم انعقاد صلاته لا بعد اعتقاده نجاسة باختياره انه مذي بخلاف ما لو غسله فصح الاقتداء به ولو من اصابه منه شيء لانه لا يلزمه غسله مطلقا وذلك كجميع التأمل ينظر فيما ذكره الشارح في هذا التنبيه سم **(قوله في التخيير)** الاولى في التخيير **(قوله وعليه)** أي على انه مثله في التخيير المذكور **(قوله صاحب)** أي من خرج منه ذلك الشيء وقوله والا سحر أي من لم يخرج منه ذلك الشيء **(قوله لانه)** أي صاحب وقوله اختاره أي الا سحر وقوله ان الثاني أي الا سحر الذي اختار ان الخارج مني **(قوله لا يلزمه الح)** واقفه سم كسائر بقا **(قوله وانه)** أي الثاني (لا يقتدي به) أي صاحب الخارج وقوله في الصورة أي فيما اذا اختلف اختيارهما وتقدم عن سم ما يخالفه في الكردى عن الهاقي ان ما قاله الشارح هو الاصول قياسا على عدم جواز اقتداء من أخذ أحد الايمان من المشتبهين بظن الطهارة وقضائه بالذي أخذ الاخر منهما بظن الماهارة ايضا لا اعتقاده نجاسة انا صاحب مني عدم جواز الاقتداء بمخالفة في الاجتهاد في جهة القبلة فتدروا انتهى اه أقول وقوله قياسا لظواهر المانع لظهور الفرق بين المشكوك فيه والمحققين بالاجتهاد الذي نزه الشارح عن منزلة اليقين **(قوله الاخيرة)** الاولى المذكورة

ما اختاره فيجعله أن يحجزه أن أخذ ما فرق به بين عدم الاجزاء اذ بان الحال في وضوء الاحتياط والاجزاء اذ بان الحال في مسئلة المشتبه بانهم تبرع في وضوء الاحتياط **(قوله)** ويجعل انه لا يعمل بها هذا هو الوجه **(قوله)** تنبيه هل عار الخارج منه ذلك مثله في التخيير المذكور ليس المراد التخييل على الوجه المراد في الخارج منه ذلك اذ لا يعقل القول به ان الاختار ان معنى اغتسل أو مذي غسل ما اصابه فتأمله لكن قد منع دعوى عدم التعقل المذكور بالنسبة للاختيار انه مذي اذ قد يصيبه منه شيء ويختار انه مذي فليتأمل واغسل ان الوجه ان غير الخارج منه لا يلزمه تخيير وانه اذا اصابه الخارج لا يلزمه غسله وان غلب على ظنه انه مذي كسائر ما يصيبه مما يتردد في انه نجاسة أو نظفه نجاسة فانه لا يلزمه غسله لا لا لا نجس بالشك المراد به في غالب ابواب الفقه ما شمل الظن كما هو مقرر وانما لو اختار الخارج منه انه مذي واغتسل ولم يغسل ما اصابه منه مع لغيره أن يقتدي به وان اصابه هو من الخارج ايضا ولم يغسله لان غاية الامر انه شك في ان ما اصابه ماهرل و اصاب امامه هل هو نجس أو لا وذلك لا أثر له لا لا لا نجس بالشك كالأصابع او اصاب امامه او اصابه شيء آخر شك في انه نجس أو لا او ظان انه نجس فانه لا يضره ذلك في صحة صلاته وصحة اقتدائه بذلك الامام وانه لو اختار الخارج منه انه مذي وغسله لم يصح اقتداؤه به ان اصابه ذلك الخارج ولم يغسله لان الشرع ازمه العمل بمقتضى اختياره وان لم يتحققه ومقتضى اختياره ان امامه متنجس فلا يصح اقتداؤه به وبقى الكلام فيما لو اصاب غير الخارج منه ذلك الشيء من الخارج أو لم يصيبه منه شيء وأراد الاقتداء بالخارج منه ذلك المختار انه مذي ولم يغسله والوجه عدم صحة الاقتداء به بعد عدم انعقاد صلاته لا بعد اعتقاده نجاسة باختياره انه مذي بخلاف ما لو غسله فصح الاقتداء به ولو من اصابه منه شيء لانه لا يلزمه غسله مطلقا وذلك كجميع التأمل ينظر فيما ذكره الشارح في

ويجتمعه أنه لا يعمل بها
الافى المستقبل لانه التزم
قضية الاول بفعله بوجه
فلم يؤثر الرجوع فيه
*) تنبيه هل غير الخارج
منه ذلك مثله في التخيير
المذكور وعليه فهل يلزم
كلا الجري على قضية
ما اختاره حتى لو اختار صاحب
انه مذي والا سحره مني لم
يقتدي به لانه نجس بحسب
ما اختاره لم أر في ذلك شيئا
والذي ينقدح ان الثاني
لا يلزمه غسل ما اصابه منه
لشك وانه لا يقتدي به في
الصورة الاخيرة

العبور لانه لا قربه عليه وفي المكث قربه لا اعتكاف اه فيه اشعار بان المدار في المكث على نظير ما في
 الاعتكاف اه ويمكن ان يجاب بان مرادهم ان المكث من جنس القربة في الجملة بخلاف العبور (قوله
 أو التردد) الاولى اسقاط الهمزة (قوله أو التردد الخ) ويحل حرمته المكث والتردد اذا كانا غير عذر فان كانا
 لعذر كان احتياط فائق عليه باب المسجد اوصاف من الخروج على تلف نحو مال الجاهل المكث للضرورة
 وبجعله التيمم شرح بافضل ونما ينفو بأني في الشارح مثله وقوله على تلف نحو مال أي وان قل كدبرهم
 عش أي واختصاص أو منعه مانع آخر كدري عن الایعاب (قوله من مسلم) سيد كبحرته قال في
 شرح العباب مكافئ خرج به الصبي الخنب فيجوز تخمين من المكث به ومن القراءة كائنه الزركشي عن
 فتاوى النووي ومثله الجنون اه وفي شرح هر ما وافقه ولكنه يخالفه ما في شرح والقراء من قول
 الشارح ولو صلب الخ وهو أو جه ما نقله الزركشي كما يلزم الولي منع من سائر المعاصي فلي تأمل سم وبعبارة
 الشبر المسمى وهو أي ما نقله الزركشي مشكل ولو كان مفر وضاع اذا احتاج المميز لقراءة أو المكث
 للتعميم لكان قريبا اه قول المتن (في المسجد) ومثله ورجته وجناح يجبرادوان كان كلده في هواه
 الشارح كما يقتضيه كلام المجموع نهاية نثر شرح بافضل وقوله مر رجته هي ما وقف الصلاة حال كونهم باجراً
 من المسجد عش وقوله مر وجناح الخ فيه انه ان كان داخل في مسجد ينفو مسجد ينفو مسجد يقتل ان المسجد
 اسم لهذه الابنية المحصورة مع الارض وان لم يكن داخل في وقفه فظاهر انه ليس له حكم المسجد وشيدي
 وظاهر ان المراد هو الاول وأما ثبته عليه ثلاث وهم من صكونه في هواه الشارح عدم صحة ادخاله في وقفه
 المسجد (قوله ارض) الى قوله أو الظاهر في النهاية (قوله وهو المسجد) أي ولو طاروا في وماوى (قوله
 بالاشاعة) أي الاستفاضة (قوله أو الظاهر الخ) وفي شرحي الارشاد والایعاب والنهاية ما يفيد انه لا بد من
 استفاضة كونه مسجداً وظاهره يخالفه ما قاله هن في التحفة كدري عبارة النهاية وهو شرط الحرمه تحقق
 المسجدية أو يكفي بالقربة في احتمال والاخر الى كلامهم الاول وعليه بالاستفاضة كافي تمام يعلم أصله
 كالمسجد المحدث يبنى اه قال عش قوله مر والاخر الى كلامهم الاول وفي كلام جابر مرجع الشافعي
 واستشهاده بكلام السبكي فراجع والاخر بما قاله ج اه (قوله كونه الخ) متعلق بالظاهر (قوله على
 وقفه) أي الصلاة (قوله على هذا الصلاة) أي على وقفه الصلاة فعلى صلة قدالة الخ واللام له هذا وقوله
 فيه خبره مقدم وقوله دليل الخ والجملة خبره دلالة الخ (قوله قال) أي السبكي (قوله أو يؤخذ منه) أي ما
 مر عن السبكي (قوله أن حرّم زمرم الخ) رجع البصري بخلافه عبارة قاله على الاجهري المالكي في
 فتاوه سئل عن يمرم : هل هي من المسجد الحرام وهل البول فيها كالبول في المسجد الحرام أم لا فاجاب
 ليست زمرم من المسجد كالبول فيها وحرّمها ليس بول في المسجد والجنب المكث في ذلك اه وهو كلام
 وجيه لان زمرم مقدم على انشاء المسجد الحرام فليست داخلية في وقفه فلم يكن لها حكمه وكذلك
 الكعبة ليست منع لبناء الماكثة لها قبل آدم اه بحذف وقوله وكذلك الكعبة الخ في وقفه طاهر وكذا
 فيما قبله اذا لظاهر ان الكعبة وما في حوالها من الماطف ويحل البثر مخلوقتان للعبادة فمسجد يترحموا وضعية

أو التردد من مسلم (في)
 أرض أوجدار أو هواه
 (المسجد) يلو بالاشاعة أو
 الظاهر لكونه على هيئة
 المساجد فيما يظهر لان
 الغالب فيها هو كذلك انه
 مسجد غير رأيت السبكي
 صرح بذلك فقال اذا رأينا
 مسجداً أي صورة مسجد
 يصل فيه أي من غير منازع
 ولا علمناه واقفاً ليس لاحد
 أن يمنع منه لان استمراره
 على حكم المسجد دليل على
 وقفه كدلالة الدرع على المك
 فدلالة المسلم على هذا
 للصلاة دليل على ثبوت
 كونه مسجداً قال وانما ثبت
 على ذلك لثلاثة تر بعض
 الطلبة أو الجملة فتر عني
 شيء من ذلك اذا علم له هو
 فيه اه ويؤخذ منه ان
 حرّم زمرم تجري عليه
 أحكام المسجد

ذكر بحر ما لحض في باب ما يوجب هتازم التكرار (قوله من مسلم) قال في شرح العباب مكافئ ثم قال
 ومكاف أي يخرج بمكاف الصبي الخنب فيجوز تخمين من المكث فيه ومن القراءة كائنه الزركشي عن
 فتاوى النووي واعتراضه بأنه ليس فيها وقفه فظاهر لان فتاوى أخرى غير مشهورة فلا ترك لكونه ليس في
 المشهورة ومثله الجنون اه وما نقله عن الزركشي ونظر في الاعتراض عليه بخلافه قوله الاتي في قول
 المنصف والقراء ولو صلبا كمر اه وهو أو جه ما نقله الزركشي كما يلزم الولي منع من سائر المعاصي
 فلي تأمل لكن اعتماد الجواز مر فقال ومكاف في البالغ اما الصبي الخنب فيجوز زله المكث فيه بالقراءة كما
 ذكره المنصف فتاوه به (قوله في المسجد) في شرح مر وهل شرط الحرمه تحقق المسجدية أو يكفي
 بالقربة في احتمال والاخر الى كلامهم الاول وعليه بالاستفاضة كافي تمام يعلم أصله كالمسجد المحدث

أصله لا طارئة بعد خلقهم والله أعلم (قوله وكون حرم البتر الخ) أى المقضى لعدم الجريان (قوله ان علم
 انها الخ) أى بتر زمره (قوله عن المسجد الخ) أى الذى سول البيت المكرم (قوله وعضده) أى ذلك
 الاحتمال (قوله على) أى وقف ما أحاط الخ) أى كونه ما أحاط بتر زمره الشامل امرها من المسجد
 (قوله والا) راجع الى قوله بل يحتمل أى وان لم يحتمل قاله الكردى ولعله راجع لما تضمنه قوله وعضده
 اجاعهم الخ والمعنى وان لم يرجح ذلك الاحتمال فلا يصح الاجماع المذكور لان وقف الممر للبتر لا يدخل
 فيها ما أحاط به الخ (قوله وكما مسجد) أى قوله وسعى في النهاية والمعنى (قوله وكما المسجد ما وقف الخ) أى
 في حرم المكث وفي النسخة للدخول بخلافه في الاعتكاف فيه وكذا في الصلاة فيه للأمام اذا تبعه من
 امامه أكثر من ثلث ما تفرع معنى وفي الكردى عن الابعاب مثله (قوله شاعرا) بان ملك جزأ شاعرا من
 أرض فوقفه مسجدا وتجب القسمة وان صغر الجزء الموقوف في مسجد اجد ولو كان النصف وقفا على جهة
 بالانصاف موقوفه فمسجد حرم المكث فهو وجب قسمته أيضا كغيره ظاهر ايعاب اه ككردى عبارة
 الشبر المسمى وتجب قسمته فورا قال المنارى ثم وضع القول بجهة الوقف أى وقفا لجزء الشارع مسجدا من
 أصله حيث أمكنت قبلة الأرض وأجزاءه فلا يصح كبحته الأذى وغيره من ربه ابن الصباغ في فتاويه اه
 (قوله بما يأتي) لعل في الخ (قوله بغير مسجدى) الخلف وغرة) هل سبق استحقاق من وعرف فتح استثنى
 سم وقد يقال ان مسجد يتما يجعل الله ثم أخبأه له فلا تنفع على السبق (قوله لا ماز بدفهما) وبني
 ان يكون مثل ما بدفهما لا بدف مسجدهما المكرم من المسعى قول المتن (لا عبور) ولو عبر بنية الأقامة لم
 يحرم المرور فيها فظهر خلافا لابن العماد والخرماتماهي لقصد المعصية لا للمرور والسباح في نهر فيه
 كالمرور ودخله في نهر ولم يمتك حتى اغتسل لم يحرم فيها يظهر ولو جامع زوجته فيه وهما ماران فالوجه
 الحرمة كما شوذ من كلام ابن عبد السلام انه لو مكث جنب فهو وزوجته لم يجز له مجامعتها نهاية اه
 سم قال الكردى جيع ذلك في الامداد والابعاد أكثره في فتح الجواد اه (قوله ولو على هنته) الى ومن
 خصائص النهاية بالقوله وذلك انه وقوله ولو فقد الى بلو كان وما أتبه عليه (قوله ولو على هنته) أى
 وجبت عبورا يكفل الاسراع في الشيء على العادة معنى ونهاية (قوله وان حل الخ) عبارة النهاية
 ولو ركب دابة ومرفل يمكن مكثا لان سيرهما منسوب اليه بخلاف نحو سرير يحمله انسان اه وفي الكردى
 عن الامداد والابعاب مثله قال عش قوله منسوب اليه قياس نظيره من الصلاة انه ان كان هنا زماها بيده
 لم يحرم المرور ولانه سائر وان كان يسد غيره محرم لاستقراره في نفسه ونسبة السير الى غيره وقوله انسان أى
 عاقل اه عبارة البيهقي عن الاجهورى ومن العبور السابغ في نهر فراه أو راكب دابة فرفقه أو على سرير
 يحمله مجانبين أو مع عقلاء أو عقلاء متأخرون لان السير حيث منسوب اليه أمالوا كانوا كلهم عقلاء أو البعض
 عقلاء والبعض مجانبين وتقدم العقلاء محرم عليه عندئذ لان السير منسوب اليهم وحيث فهو ما كثر اه (قوله
 ونحو) أى كالصلاة (قوله ولو عن له الرجوع الخ) عبارة النهاية قال ابن العماد ومن التردد ان يدخل
 لبأخذ حاجته من المسجد ونحو من الباب الذى دخل منه دون وقوف بخلاف ما لو دخله برىدا ونحو من
 الباب الآخر ثم عنه له الرجوع فله أن يرجع اه (قوله لانه تردد الخ) عبارة النهاية والامداد ولو دخل

وكون حرم البتر لا يصح
 وقفه مسجدا انما ينظر اليه
 ان علم انها خارجة عن
 المسجد القديم ولم يعلم ذلك
 بل يحتمل انها محفوفة
 وعضده اجاعهم على جهة
 وقف ما أحاط بهما مسجدا
 والا فوقف الممر للبتر
 كوقف حرمها اذا خلق فيها
 لعموم المسلمين وكما مسجد
 ما وقف بعضه وان قل
 مسجد شاعرا وسعى
 بانى أنه لا عبور في معنى
 وزمردغة وعرفه بغير
 مسجدى الخلف وغرة أى
 الاصل منها لا ماز بدفهما
 (لا عبور) أى المرور به
 ولو على هنته وان حل على
 الايجلان سير حاله منسوب
 اليه في العواف ونحوه ولو
 غرق له الرجوع قبل الخروج
 من الباب الآخر بخلاف
 ما اذا قبله قبل وصوله لانه
 تردد وهو أى المرور به

لفي غرض

بني اه (قوله بغير مسجدى الخلف وغرة) هل سبق استحقاق من وعرف فتح استثنى (قوله أى المرور
 به) في شرح حر فالوركب دابة ومرفل يمكن مكثا لان سيرهما منسوب اليه بخلاف نحو سرير يحمله
 انسان ومن دخله فنزل في نهر ولم يمتك حتى اغتسل لم يحرم فيها يظهر ويحتمل منع لانه حصول لا مرور وعلى
 الاول يجعل كلام البيهقي انه لو كان به نهر ودلى نفسه فيها يجعل حرم على ما اذا ترتب عليه مكث كما يظهر من
 كلامه نفسه ولو لم يجدهما الا في سائر المكث بقدر حاجتهو شيئا لذلك كالاختصاص ولو جامع زوجته فهو
 ماران فالوجه الحرمة كما شوذ من كلام ابن عبد السلام انه لو مكث جنب فهو وزوجته لم يجز له مجامعتها
 مجامعتها اه (قوله لانه تردد) قال ابن العماد ومن التردد ان يدخل لبأخذ حاجته من المسجد ونحو من

على عزم الله متى وصل للسبيل الآخر خرج قبل مجاوزته لم يجز لأنه يشبه التردد اه (قوله خلاف الأولى)
 وفا قال نهاية خلاف المعنى عبارة ولا يحرم لا بذكره أن كان له غرض من أن يكون المسجد أقرب لم يرضه
 وإن لم يكن له غرض كره كافي إلى وضوؤه وأصله وقال في المجموع عنه خلاف الأولى لا مكرهه وينبغي اعتماد الأولى
 حيث وجد شرط يقتضي فقد قيل أنه يحرم في هذه الحالة والخلاف الأولى اه (قوله وذلك) أم ماذا كره
 من حرمه المكث دون العبور (قوله قبل الصلاة) أي في قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا
 ما تقولون ولا جنباً إلا عبثاً سبيل حتى تغسلوا قال ابن عباس وغيره لا تقربوا مواضع الصلاة فلا ينسب فيها
 عبور سبيل بل في مواضعها وهو المسجد معني (قوله أنتم) أي قوله فان فقد في الغسل (قوله الضرورة)
 وينبغي أن يكون منها ما إذا كان خارج المسجد ولم يكن الغسل إلا في الحمام نظوف برد الماء أو نحوه ولم يتيسر
 له أخذ آخره الحمام الآمن المسجد فيجوز له المشي إلى أن تبهم ومكث قدر حاجته كما قاله الرملي سم على المنهج
 * (فائدة) عن الإمام أحمد أن العنب أن يكث بالمسجد ليس بشرط أن يتوضأ ولو كان الغسل يمكنه من
 غير مشقة عش (قوله ولزمه التيمم) فلو وجد ماء يكفي وجده ماءً وبغسله ما يكفي جيعه لكن منه
 نحو الرد من استعماله في جميعها دون بعضها فالأقرب وجوب استعمال المقدور في الصورتين تقليل العدث
 سم على المنهج اه عش وبعبارة أخرى يجب عليه أيضاً أن يغسل ما يمكنه غسله من بدنه إذا لم يسر
 أو لا بد من ذلك بالمسور ورماني قال شيخنا العززي وما يقع للشخص في بعض الأحيان من أنه ينام عند نساء أو
 أولاد مدرود ومحتو ويحشى على نفسه من الوقوع في عرض ولو اغتسل عذر مبرر لا ينافي مع التيمم لأن شئ من الخوف على
 أخذ المال لكن يغسل من بدنه ما يمكنه غسله ثم يتيمم ويصل ويقضي لأن هذه مثل التيمم للرد انتهى اه
 (قوله ويحرم بترابه الخ) ويصح فيها بعبارة الخطيب ولكن يجب عليه أن يتيمم أن وجد غير تراب المسجد
 فان لم يجد غيره لا يجوز له أن يتيمم به فلو اضطررت به مع تمامه كالتيمم بتراب مغسول المراد بتراب المسجد
 الداخل في الوقف لا المجموع من ريج وعوه اه وبعبارة الكردوي وحيد لم يجد غيره جاز له المكث بالمسجد
 جنباً بلا تيمم كما هو ظاهره قال الشارح في الإيعاب يبحث الأذري حله بمجلب البسه من خارج وبتراب أرض
 الغير إذا لم يسر كراهته لأنه مما يتساع به عادة انتهى اه (قوله وهو الداخل في وقفه) هل المشتري له من
 غلته كالأثر أم لا كالأثر فربما أحد من غير وقف فيمنظر الأول أقرب ولو شك في كونه من آخره فقبه تردد
 ولعل التمريم أقرب لأن الظاهر استحرامه وكونه من آخره حتى يعلم مسوغاً لآخذه حاشية الانصاف لم يردده
 المذكور في المشتري من الغلة إنما يتأق إذا قلنا أن الداخل في وقفه لا يجزئ في التيمم وحل ذلك التردد على
 أنه لم يجزئ أولاً وأما على ما ذكر الشارح من أن الداخل في وقفه يحرم التيمم به ويصح خلاف
 الخارج عنه كالأثر تيمم به الزايغ فلا يظهر التردد لأن المشتري على الوجه المذكور يحرم استعماله مطلقاً
 ويصح عش (قوله تيمم) أي حاشية تيمم بترابه جاز له الاقتساف الخ ولزمه التيمم للتحول (قوله جاز له دخوله
 مطلقاً) أي وإن كان معه ماء ولم يكن والذي يظهر أن دخوله واغتسله من البركة بالكيفية المذكورة
 وأوجب الجواز ما إذا لم يكن معه ماء فواضح وأما إذا كان معه ماء فلا يلزم له بفعل ذلك المكث في المسجد
 ولا يغتفر الاضطرورة كما ذكره ولا ضرر وهو الحال ما ذكر بصري وقوله سواء كان معه ماء الخ أي وسواء
 تيمم أو لا وقوله وأوجب الجواز الخ يجب عليه بأن ما هنا جواز بعد الانتفاع قبيل الوجوب (قوله ومن
 خصائصه) أي قول المتن ويحل في المعنى الأقوله وليس إلى خروج وقوله ولو صلياً كما مر وقوله كأيسته في شرح

خلاف الأولى وذلك للغير
 الحسن أي لأهل المسجد
 لما مضى ولا جنب مع قوله
 تعالى ولا جنباً إلا عبثاً
 سبيل والأصل في الاستثناء
 إذا اتصال الواجب لتقدير
 مواضع قبل الصلاة نعم
 احتل فيه وعسر عليه
 الخروج منه جاز له المكث
 فيه للضرورة ولزمه التيمم
 ويحرم بترابه وهو الداخل
 في وقفه ولو فقد الماء الأثني
 ومعه ماء تيمم ودخل الملة
 ليغتسل به خارجاً فقد
 الإيعاب جاز له الاغتسال فيه
 واعتقر له زمناً للضرورة بل
 لو كان الماء في نحو ركعة فيه
 جاز له دخوله مطلقاً يغتسل
 منها وهو ما فيها العلم المكث

الباب الذي يدخل منه دون وقوف خلاف ما قد دخله بدان حرج من الباب الآخر من أنه إذا جوع فله أن
 يرجع من (قوله والأصل الخ) قد يقال يعارض هذا الأصل أن الأصل جلي الصلاة على ظاهره وهو مدق
 مواضع (قوله ويحرم بترابه الخ) لو شك في التراب الموجد فيه دخل في وقفه وأطرافها فليس يحرم
 التيمم به وينبغي التمريم لأن الظاهر أنه ترابه ويؤيده ما تقدم من ثبوت المسجدية بالأشاعة وقد بقه اعتبار
 القرائن اه (قوله ومن خصائصه) صلي الله عليه وسلم الخ قال في شرح العباب وفيه أي في المجموع عن نخب

العباب **(قوله ومن خصائصه الخ)** وكذا بقية الآداب التي لم يقع منه صلى الله عليه وسلم المكث فحينما يجبرى **(قوله حل المكث الخ)** فقصته اختصاراً في الخصوصة على حل المكث الله صلى الله عليه وسلم كغيره في التزاعشة **(قوله ونسبه)** وهو كما في شرح العباب عن المجموع ما يدل على لا يحل لأحد يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك سم وعش **(قوله ضعيف)** قد يقال سبق من الشارح رحمه الله تعالى أن الحديث الضعيف يعمل به في المناقب على أنه جملة من أصل الروضة يعلم أنه لا أصل ولا مستند لثبوت هذه الخصوصة صلى الله عليه وسلم الأحاديث الترمذي هذا فان سقط الاحتجاج به لم يبق له مستند يرجع الاسرى فيها عنه صلى الله عليه وسلم أيضاً كما قال به القفال وإمام الحرمين والذي حرم به الشارح من ثبوته هو ما حكاه في أصل الروضة عن صاحب التلخيص وأشار الإمام النووي في الزوائد إلى ترجيح بصري **(قوله قاله الخ)** أي قوله ونسبه ضعيف الخ **(قوله وخرج)** في قوله ويرقى إلى النهاية لا قوله ولو صاب كما مر وقوله ونسبه إلى لا بالقلب **(قوله ولو صاب)** حلالة لها يتشرح العباب كما مر معناه **(قوله ومضى العبد)** فائدة لا بأس بالوم في المسجد لغیر الجنب ولو لم يقرأ عز بن من ضيق على المصلين أو شوش عليهم حرم النوم فيه قاله في المجموع قال ولا يحرم الخروج الرجوع لكن الأولى اجتنابه معني **(قوله كامر)** أي باب الحديث لكن مع ما فيه كردى **(قوله ولو حرم منه)** لأن نقطه يحرف بقصد القرآن شرع في المعصية فالخبر بذلك لا يكونه بسى قال ثمانية قال سم ظاهره ولو بقصد أن لا يزيد عليه وهو ظاهره وأقره الرشدي والجبري **(قوله وتحرر بك لسانه)** عطف تفسير عبارة الشوري والمراد إشارة إلى النطق بكسائه لا مطلق الإشارة اه **(قوله لا بالقلب)** عبارة النهاية والغنى ويجوز للجنب أن يقرأ القرآن على قلبه من غير كراهة والهمس به بخبر بك شفتين لم يسمع نفسه والنظر في المحققين فترافعت نسخ الآلة وما ورد من كلام الله على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم أي الحديث القدسي والتوراة والتأجيل اه **(قوله ويرأ بكسر الهمزة الخ)** عبارة للمغني وروى بكسر الهمزة على النسي ورضها على الخبر لاديه النبي اه **(قوله نعم يلزم الخ)** ولوندر قراءة القرآن في وقت معين فاجنب فعله بمجرد ما يقتضيه ولا تراها بينهم وهو يجب عليه القراءة فالمستع على التنفل بالقراءة كافي الإرشاد وشاب أيضاً على قراءته المذكورة فهذا كقراءة الطهورين حيث أوجبوا عليه صلاة الغرض وقراءة الفاتحة في قراءة المذكورة هنا كالفاتحة ثم فلا بد من قصد القراءة نعم كافي الفاتحة ثم عش وأجوبه **(قوله فاقدا الطهورين)** أي الجنب يجبرى **(قوله فاقدا الفاتحة)** وعنه قراءة غيرها سم وعبارة الخطيب فاقدا الطهورين يقرأ الفاتحة فوجبوا فقط الصلاة لأنه مضطر بها ما أخرج الصلاة فلا يجوز له أن يقرأ شيئاً ولأن قولاً للحائض أو النفساء إذا انقطع دمها اه **(قوله في صلاته)** أي المقرضة فقط لأنه لا يصلح النوافل ولا بد من قصد القراءة والالم تصح صلاته عش وكذا قراءة آية في خطبة الجمعة شوري ومثل قراءة الفاتحة بدل القرآن في من عز عنها كافر وشحنه العشاوى اه يجبرى **(قوله لتوقف صحها الخ)** يؤخذ من مجموع ما وقع السؤال منه من أن فاقدا الطهورين إذا تعذر عليه قراءة القرآن الأمن المصحف لم يمكنه إلا مع جلله يجوز له أن يصبر على أي وهو الجواز **(قوله أن قصد القراءة الخ)** هذا يشمل ما لو قرأ آية للاحتجاج بها لا يحرم قراءته ذكره في المجموع اه يجبرى عن الشيخ خضر **(قوله ومواعظ)** إلى قوله لأنه في النهاية والغنى **(قوله وأحكامه)** ووجه القرآن لا يخرج عما ذكر فكأنه قال لكل قراءة جميعه حيث لم يقصد التوبة عش قول المتن (لا قصد قرآن) قوله في ألا كل بسم الله وعند فرأعمنه الحديثه وعند ذكره سبحانه الذي سخر لنا هذا وعند أمسية الله وآبنا والواجون نهاية **(قوله أم لائق)** كان جرى به لسانه من غير قصد توبة ومغنى زامد **(قوله لأنه)** أي القرآن أرماد كرم الإذ كل وماعظ عليه **(قوله لا يكون الخ)** خبر أن أي لا يعطى حكم القرآن من حوته القراءة **(قوله بالقصد)** أي بقصد قرآن ولو مع ما يدل لا يحل لأحد يجنب في هذا المسجد غيري وغيره لضعفان قال الترمذي حسن غرب اه **(قوله حوا منه)** ظاهره ولو بقصد أن لا يزيد عليه وهو الظاهر **(قوله فاقدا الفاتحة)** أي وتنتع قراءة غيرها **(قوله**

ومن خصائصه صلى الله عليه وسلم حل المكث به جنباً وليس على رضى الله عنه مثله في ذلك ونسبه ضعيف وأن قال الترمذي حسن غرب قاله في المجموع وخرج بالمسجد نحو الرابطة والمدرسة ومضى العبد (والقرآن) من مسلم أيضاً ولو صاب كامر ولو حوا منه أي قراءته باللسان بحيث يسمع نفسه اعتدل سمعه ولا عرض عنه وإشارة الأخرى وتحرر بك لسانه كايين ذلك مع ما مضى في شرح العباب لا بالقلب للحديث الحسن لا يقرأ الخبوا والحائض شيأ من القرآن ويرأ بكسر الهمزة نهي ورضها خبر بعنه نعم يلزم فاقدا الطهورين قراءة الفاتحة في صلاته لتوقف صحها عليه ما واما يحرم ما ذكر من قصد القراءة وحدها ومع غيرها (وتحل) جنب وماتن ونفساء (أذكره) ومواعظ قصه وأحكامه (لا بقصد قرآن) سواء أقصد الذكر وحده أم أطلق لأنه أي عند وجود قرينة تقتضي صرفه عن موضوعه كالجناية هنا لا يكون قرأنا إلا بقصد وذهب جمع مقدّمون إلى أن لا يوجد تلمه إلا في القرآن كالاتلاص

غيره عش (قوله مطلقاً) أي قصد القرآن أولاً (قوله وهو منجبه) خلافاً للأنبياء والمغني عبارة الأول ومطهراته
 لا فرق في ذلك بين ما لا يوجد نظمه إلا سبعين ما وجد نظمه وفي غيره كما عهده الله تعالى وهو
 الأقرب للمعقول اهـ (قوله ومن ثم) أي من أجل موافقة المدرك لما ذهب إليه ذلك الجمع (قوله مطلقاً) أي
 وجد نظمه في القرآن أولاً (قوله لكن تسوية المصنف) أي في غير المنهاج سم (قوله في جواز كنه) أي كل
 القرآن أو كل ما ذكر من الأذكار وما عطف عليه والمبالغة لما مر عنه عش أن القرآن لا يخرج عن
 ذلك (قوله واعتد به غير واحد) وكذا عهده النهاية والمغني كما مر عبارة الثاني ومطهراته أن ذلك كما في ما وجد
 نظمه في غير القرآن وما لا يوجد نظمه إلا به وهو كذلك كما شبه قول الروضة أمان قرأ شيئاً منه لاعلى قصد
 القرآن فيجوز بل أفتى شيخنا أي الشهاب الرمي بأنه أن قرأ القرآن جمعه لا بقصد القرآن جاز اهـ (قوله
 ولو أحدث) أي قوله نعم في المغني (قوله وخروج) أي قوله نعم في النهاية (قوله وبالمسلم الكافر) وفي نحوه
 بذلك نظر إذا كلامه السابق في الحرمة وهي عامة للمسلم والكافر وقد يجب بانه أشار بقوله فلا تنع الخ إلى
 أن التقيد بالمسلم إنما هو للصيرمة والمنع معاً أما الكافر فخرج من علياً يمنع منه عش اهـ بجبري (قوله فلا
 يمنع من القراءة) بل يمكن منها ما قرأه مع الجنابة فخصم عليه لانه مخاطب بفروع الشرع بعتناب بعتناب
 زيادي اهـ عش (قوله إن رجي إسلامه الخ) ولا يجوز تعليمه للكافر المعاند منع تلجب في الأصغر وغير
 المعاندان لم يرج إسلامه لم يجز تعليمه ولا جازنها بتلاشرط في المنع كونه من الأمام بل يجوز من الأحاديث
 نهى عن منكر وهو لا يختص بالأمام عش (قوله ولم يكن معانداً) مقتضاه أن المعاند إذا رجي إسلامه
 يمنع منه وفي النفس من شئ لا سيما إذا غالب الظن فتعطين بعبارة تشرح المنهج ان رجي إسلامه ولم يتعرض
 لعدم المعاندة بصرى وقد صرح بذلك ما في عش عن شرح البهجة للرملي بماتصه وعبارة على البهجة
 نعم شرط تمكين الكافر من القراءة أن لا يكون معانداً أورد في إسلامه كافي المجموع والقياس أيضاً من
 كونه القرآن حديث ممنع من قراءته اهـ (قوله لا حرمته أكد) بدليل حرمته مع الحديث وحرمته مع
 يقص بخلافها أي القراءة إذ تجوز مع الحديث وفيه نجس نهاية أي ولو يغلظ وتعد فعل ذلك عش
 (قوله ولا من المكث) لم يشترط فيه ما قبله سم (قوله تنع منهما) قال في شرح الإرشاد وهو المعاند الذي
 صرح به الشيخان في باب الحيض بل في المجموع في الحيض لا لخلاف فيه فواقع له ما في اللعان من أنها
 كالجنب الكافر ضعف ما انتهى وفي شرح مرد في منع الكافر إذا كانت حائضاً وأمنت التلويث من المسجد
 اختلاف في كلام الشيخين والآخر بجل المنع على عدم حاجتها للشرع بتعد معلى وجود حاجتها للشرعية
 اهـ اهـ م وقال السيد البصري أقول لو جمع جعل المنع على خشية التلويث والجواز على الأمن منه لم يكن
 بعيداً فلنأمل اهـ أقول ونعني هذا الجمع تقيدهم محل الخلاف بأن التلويث كما مر عن النبي ووافق
 جمع النهاية المذكور وقول المغني نعم الحائض والنفساء عند خوف التلويث كالسائلة اهـ (قوله شذوذ
 شهما) أي الشيخين وقوله في موضع آخر أي في اللعان (قوله وليس) أي المتن في النهاية والمغني (قوله وليس
 له) أي الكافر ذكره أثنى (قوله لا الخساسة الخ) كإسلامه وسما عر القرآن لا كل شر به في عبارة عش
 أي تتعاق بصلحتنا كتبنا المسجد ولو تيسر غيره أو تتعلق به لكن حصولهما من جهتنا كانه غنائماً ودعواه

يعوم مطلقاً وهو منجبه بذكر
 ومن ثم اختار جمع الحرمة
 في حالة الإطلاق مطلقاً لكن
 تسوية المصنفين أذكاه
 وغيرهما إذ كمر صرح في
 جواز كنه بقصد واعتد به
 غير واحد ولو أحدث جنب
 تيم بحضر أو سفر حل له
 المكث والقراءة لبقائه
 تيم بالنسبة إليها وخروج
 بالقرآن فعمل التلوة وما
 نسخت تلاوته والحديث
 القدسي وبالمسلم الكافر
 فلا يمنع من القراءة أن رجي
 إسلامه ولم يكن معانداً ولا
 من المكث لانه لا يعتد
 حرمته وإنما يمنع من من
 المصنف لان حرمته كدنه
 النية الحائض أو النفساء
 تنع منهما بالاختلاف كافي
 المجموع وبه يعلم شذوذ
 شبه ما في مقابلة في موضع
 آخر ذلك لغلظ حديثهما
 وليس له ولو غير جنب دخول
 مسجد الاختانة

تسوية المصنف) أي في غير المنهاج (قوله فلا يمنع من القراءة الخ) تعبيرهم في الكافر بلا يمنع دون لا يجوز قد
 يشعر بعدم انتفاع الحر ستهو للوافق لشكاف الكافر بالفرع ولكن فضية كون ذلك محتمل بالحرمة على
 المسلم وانتفاع الحر ستهو للوافق يقتضي تمكنه عمله الصلاة والسلام للكافر من المسجد مع غلبه جنابته
 ولا طلاقهم جواز دخول الكافر المسجد لحاجة بآن المسلم إذ لو كان دخوله حراماً لما جاز الأذن فيه فإيراجع
 (قوله ولا من المكث) لم يشترط فيه ما قبله (قوله تنع منهما) قال في شرح الإرشاد وهو المعاند الذي صرح به
 الشيخان في باب الصلاة بل في المجموع في الحيض لا لخلاف فيه فواقع له ما في اللعان من أنها كالجنب
 الكافر ضعيف اهـ وفي شرح مرد وفي منعها من المسجد اختلاف في كلام الشيخين والآخر بجل المنع

عند قاض أماسير ذلك فلا يجوز الأذنه فيه لاجله كدفعه لأكلي في المسجد أو تغربخ نفسه في سقاية التي يدخل البهائم أمانتي لا يدخل البهائم فيه فلا ينعون من دخولها بالأذن مسلم نعم لو غلب على الظن تجسبهم ماها أو جدرانها معوا ولا يجوز الأذن لهم في النحول اه (قوله مع اذن مسلم الخ) رجل أو امرأه أو خرج بالمسجد قبور الأتية فلا يجوز الأذنه في دخولها مطلقا تعظيما في فتاوى الشارح مخرج (قوله مكاف الخ) فان دخل غير ذلك من زكري وعيسى وكردى (قوله أو جلوس قاض الخ) هذا بالنسبة للتمكن أمامه فيخرج عليه الجلوس مع الجنابة لا مع مخاطب بالرفع وخطاب صواب ومثل ذلك القراءة بعيسى (قوله أي الغسل الخ) عبارة المغني والنهاية أي الغسل الواجب الذي لا يصح بدونه اه (قوله أو غيرها) أي مما وجب الغسل (قوله أو لبس الخ) عطف على قوله من جنابة الخ (قوله أو بما تقرر بعلم الخ) فيه نظر بل أنضمير في وجبه للأعم أي القدر المشترك أيضا والمعنى أن الموجب لجنس الغسل أي هذه الحقيقة الشرعية الأمور المذكورة بل لا معنى لرجوع الضمير للموجب لأن الموجب للغسل الواجب ما ذكره ولا وجهه فتأمل سم على حج اه عش وانك أنت مع أولار جوع الضمير للأعم بان المباح من وجوب كل فرد من الحقيقة الشرعية وليس كذلك (قوله أو لاجله) باننا للمعنى المذكور كما في أول الباب ان الأسباب التي ترتب عليها وجوب الغسل ما ذكر ولا يحذور في ذلك المعنى (قوله شبه استخدام) بل نفس الاستخدام كما يفعله تعالى (قوله وفي آله) وأكمله الأعم لا يخفى ما فيه فاضا ذكر من الاقل والأكثر لا يجوز ان يغسل الميت هذا ولعل الأقرب ان مراد المصنف بالغسل في الترجمة المطلق وكذا في وجوبه أو ما في آله وأكمله فغسل الحي بنذر كرهما بالنسبة إلى الميت في بابه وان أنصفت من نفسك طهر لك الاختلاف بين ما ذكرنا وما أفاضه الشارح قدس الله سره بصري (قوله أو لاجله) هذا يدل على أنه أراد بالندوب أي قوله من الواجب والندوب سن الغسل وعليه فمع قوله وبالضمير الخ بل أراد حقيقة الغسل المتحققة في الأقل وفي مجموع الأقل والأكثر وهذا لا يقتضي استحباب السن وسن ما قدمناه أنه أراد بالندوب والغسل المندوب سم (قوله هذا يدل الخ) لم يظهر في وجه الدلالة (قوله لا أقل له الخ) فان الواجب في الغسل استعاب البدن مقر ونا بالندوب هذا الأقل ولا أكمل كردى (قوله ويدخل) مالم يقصد أي قوله في المعنى الأول وقوله إلى أو لاصلا وقوله وسن في خذاه ويصح (قوله ويدخل فيها الخ) فيه ان حكم الجنابة يخص من حكم الحيض فكيف يستلزم رفعه وأحكام العكس فواضح نعم لو أراد بحدوث الامر الاعتباري لا يرتفع الاشكال بالكتابة بصري أو لولا موافق إطلاق الشارح قول المعنى وغيره ولو اجتمع على المرأة غسل حيض وحناءة كفت نبدأ أحدهما قطعاه اه (قوله أي رفع حكمه الخ) الأولى التأييد عبارة شيخنا والعبري أي رفع حكمه وهو المنع من الصلاة نحوها وتنصرف إلى الثاني ذلك وان لم يقصده ولم يعرفه وحمل الاحتياج إلى تقدير المضاف أن أراد بالجنابة الأسباب كالنقاء للحناءة ونحوها التي لا تنه لا ترتفع فان أراد بدمها الامر الاعتباري القائم بالبدن الذي يمنع من جهة الصلاة حدثا لمرخص أو أراد بدمها المنع نفسه فلا حجة لتقديره اه قول المتن (أؤنبه استباحة شقوة ربه) ويجزئ هذه النية وان لم يحضر له شيء من حوزاته نظير ما مر في الموضوع على اه كردى قال عش وإذا أتيتك لالتصاف بها ما قبل في منهم من أنه إذا نوى استباحة الصلاة استباح النفل دون القرض واستباحة قرض الصلاة استباح القرض والنفل وأستباح ما يقتضي على طهر كالكتف في المسجد استباح ما عدا الصلاة اه بحذف (قوله كالقراءة) أي والطواف والصلاة ونسبة قطعة

مع اذن مسلم مكاف أو جلوس قاض الحكمه ويظهر ان جلوس مفتحه لا لذاته كذلك (أو أقله) أي الغسل للحي من جنابة أو غيرها أو لبس مما سن له الغسل اذ الغسل المندوب كالمفروض في الواجب من جهة الاعتداده والمندوب من جهة كماله نعم تغاوتان في النية كما يعلم مما يأتي في الجعة وما تقرر ويعلم ان في عبارته شبه استخدام لأنه أراد بالغسل في الترجمة الأعم من الواجب والمندوب والضمير في وجبه الواجب في عبارته شبه استخدام اذ الواجب من حيث وصفه بالوجوب لا أقل ولا أكمل (ينبغي رفع جنابة) ويدخل فيها نحو وحض عليها كعكسه أي رفع حكمه على ما مر بيانه في الوضوء (أو استباحة مفترقا إليه) كالقراءة

حوض استباحة المولم ولو لمجر ما ونحو هاتين وقوله مر ولو مجر ما أى كان ناوله مر ونحوها أى كس
 المصحف عش **(قوله)** بخلاف نحو عبور المسجد أى لا يتوقف على غسل كالغسل يوم العيد فلا تصح
 وقيل إن ندبه تحت معنى **(قوله)** أو فرض إلى قوله ومرى النهاية لا قوله وقوله إلى أو الصلاة وقوله
 ويؤخذ إلى ويصح وقوله مالم يقصد إلى والسلس **(قوله)** أو فرض أو واجب الغسل أى أو الغسل المفروض
 أو الواجب بخاتمة **(قوله)** أو رفع الحدث أى أو الحدث الأكبر أو جمع البدن خاتمة بمعنى **(قوله)** أو
 الطهارة الخ كقوله السابق أو رفع الحدث عطف على رفع جنابة وقوله عنه أى عن الحدث **(قوله)** أو الواجبة
 أو الصلاة أى أو الطهارة الواجبة أو الطهارة للصلاة وفيه أنها تصدق بالوضوء واجب بأن رتبة حاله
 تخصص كأنها خصت الحدث في كلام المغتسل بالأكبر يعبرى **(قوله)** أو الصلاة قد يشكر مع قوله
 السابق كالطهارة للصلاة سم **(قوله)** لانه أى كلام الغسل والطهارة **(قوله)** أو رفع جنابة وعليها حاض
 الخ أى أو رفع جنابة الجماع و جنابته باحتمال أو عكسه صميم الغلط دون العمد معني ونهاية **(قوله)**
 وعكسه واضع وأما ما قبله فيه نظير ما مر فلا تغفل بصري **(قوله)** غلطاً أى ولو كان غير ما عليه لا يمكن أن
 يكون منه كالخمس من الرجل كآل له شئ خالفه بعض المتأخرين معنى ونهاية وشيئا ولو لم يكن لبعض
 المتأخرين يعنون به الشارع قال عش قد شكل تصو را وتغلط في ذلك من الرجل فان صورته أن ينوى
 غير ما عليه نظمه عليه وذلك غير ممكن لانه لا يتصور أن يغفل حصول الحدث له وبحاجب بإمكان تصو ره
 يخفى أنقص بالذكورة ثم خرج دم من فرجه فظنه حضا فوافاه وقد أجبت بخروج المني من ذكره وبأن
 يخرج من ذكر الرجل دم فظنه لجهله حضا فينوى رفعه مع أن جنابته بغيره اه **(قوله)** كنية الأصغر
 الخ فيه نظير ما مر أيضا فان حكم الأصغر أحص من حكم الأكبر بصري **(قوله)** غلطاً واستشكل الغلط بأنه
 إذا كان المراد حقيقة من سبق اللسان فلا عبرة به لأن النية تتجلى القلب وإن كان المراد أنه قصد قلبه رفع
 الأصغر حقيقة لا مقصداً لا ترفع الجنابة حتى عن أعضاء الوضوء وأجيب بأن المراد بالغلط الجهل بأن
 ظن أن غسل أعضاء الوضوء يبتز رفع الحدث الأصغر كاف عن الأكبر كما يكفي عن الأصغر اه بغيرى عن
 الحقنى والشرب الملى **(قوله)** فيرفع حدثه أى الأكبر **(قوله)** لانه لا ينو إلا مسحه الخ نعم يرتفع حدث رأسه
 الأصغر لاتباه بنية غيرى الوضوء وكما أتى به شخنا الشهاب الرملى سم نهاية **(قوله)** بخلاف باطن شعره الخ
 عبارة النهاية والمعنى باطن لحية الذكر الكشيمة وعارضه لانه من مغسولة أصالة فترفع الجنابة عنه اه قال
 عش قوله مر لانه الخ قضيتا ارتفاع الجنابة عما إذا على الواجب من الغرة والتجصيل ثم قال: بدسوق عبارة
 الشارع ويمكن التوفيق بينهما بأن مراد الشارع مر بقوله أصالة لا بدلا بخلاف مسح الرأس فانه يدل
 وكونه من مغسولة أصالة بهذا المعنى شامل للواجب والمندوب اه **(قوله)** ومنه أى التعليل **(قوله)** يؤخذ الخ
 فبعد عدم ارتفاع الرأس بغير غسل الغرة بدى **(قوله)** لأن يفرق أى بين باطن الشعر ومحل الغرة
 والتجصيل **(قوله)** وصرح الخ عبارة النهاية والمعنى نعم يرتفع الحوض بنسبة النفس وعكسه مع العدد اه
 قال الرشيدى ظاهره مر وان نوى المعنى الشرى وهو مأخر اه واعتمده شخنا والعلوى واعتمد عرش
 والقلوبى كلام الشارع **(قوله)** مالم يقصد المعنى الخ أى ولا يصح وينبى أن يكون محله ما إذا تعمد لتلاعبه
 والافهرولى بالأجزاء مما لا تتحد حكمهما على أنه في صورته ماله هذا الاحتياط رفع الحكم فلا ينبنى التردد
 في محله لأن حكمه لا يتحد لا تفاوت فيه بصري **(قوله)** كنية الاداء الخ قضية ذلك الاجزاء عند الاطلاق
 فليراجع ما أتى سم وتقصد نغاض السبيل البصري ما وافقه وعبارة الكردى ومفهوم كلام النخعة

في الاقل وفي مجموع الاقل والاكمل وهذا لا يقتضى إيجاب السن وبى من ماقدمناه انه أراد بالمندوب الغسل
 المندوب **(قوله)** أو الصلاة قد يشكر مع قوله السابق كالطهارة للصلاة **(قوله)** لانه لا ينو إلا مسحه الخ نعم يرتفع
 حدث رأسه الأصغر كما أتى به شخنا الشهاب الرملى لوجود النية المعتبرة بالنسبة إليه والغسل يقوم مقام
 مسحه لا شمله عليه مع زيادة كاتقدم في محله **(قوله)** كنية الاداء الخ قضية ذلك الاجزاء عند الاطلاق

بخلاف نحو عبور المسجد
 (أو أداء فرض الغسل) أو
 فرض أو واجب الغسل أو
 أداء الغسل وكذا الغسل
 للصلاة فيما يظهر كالطهارة
 للصلاة السابقة للوضوء
 أو رفع الحدث لأن رفعه
 يضمن رفع الماهية من
 أسهلها ولو لم يرفعها أطلاق
 انصرف للاصغر غالباً
 مرادهم الحلافة في عبارة
 الفقهاء أو الطهارة عنه أو
 الواجبة أو الصلاة لا الغسل
 أو الطهارة فقط لانه قد يكون
 عادوه بآثار الوضوء أو
 رفع جنابة وعليها نحو حاض
 وعكسه غلطاً كنية الأصغر
 غلطاً وعليه الأكبر فيرفع
 حدثه عن أعضاء الوضوء
 فقط غير رأسه لانه لا ينو إلا
 مسحه أو غسله غير ما يوجب
 بخلاف باطن شعره لا يجب
 غسله لانه ليس فكأنه فواه
 ومنه يؤخذ ارتفاع جنابة
 محل الغرة والتجصيل لأن
 يفرق بين غسل الوجه
 الأصل ولا كذلك محل الغرة
 والتجصيل ويصح رفع
 الحوض بنسبة النفس وعكسه
 مالم تقصد المعنى الشرى كما
 هو ظاهر كنية الاداء بالقضاء
 وعكسه لا تقي

عليه فيترفع الحذر ويجوهر
ومر في شروط الوضوء
شروط لا تتوفاها كالبيعة
تأني هنا ويجب التنية أن
تكون تنية (مقرونة) بنسبه
لكونه صفة لمحد يحدف
معمول لتنية المقروطه
ويصغر رفعه كأن يقتل عن
خطه (بأول فرض) ليعتد
بما بعده وهو هنا أول
مفسول ولومن أسفل البذن
اذ لا يجب هنا ترتيب ويسن
تقديم الجمع السنن المتقدمة
كالسواك لشباب عليها
كالوضوء يأتي عن غيرها
ما مره ويقول كالسواك
اندفع الفرق بان ما تقدم
هنا من جملة الغسل الواجب
فليكتبه جزأً ويحتشد
لا يحتاج لقوله فرض بخلاف
ما تقدم ثم ليس من الوضوء
الواجب فاحتاج الى
الاستصحاب لغسل شئ من
الوجه اه على ان الذي
يظهر أن قصده بالقديم
تغسل الدبل ادخالها
الا يعتد شكله في طهرها
السنة صارفله عن
الاعتداد به عن الغسل
فتجب اعادته دون التنية على
قاس ما مر في غسل بعض
الشقة بقصد المضمضة
فاستوى ما من شكل وجهه
(وتعميم) ظاهره وباطن
(شعره) ولوجهه كثيفة
ماعد التابت في نحو عين
وأفئوان طال ذلك للغير
الحسن وان قال المصنف

الصحة في الاطلاق خلافاً لفهوم فتح الجواد ومرج الامداد والاياب من عدمها في الاطلاق اه (قوله)
والسلس هنا الخ عبارة عنها أي ما يقدم في الوضوء هنا من انه يجب على سلس التي تنية الاستباحة اذ
لا يكتف من يترفع الحدث أو الطهارة عنه (قوله هنا) أي في التنية وأنه لو تني احداهما غير مالوه أخره اه
وفي التكرير عن الامداد منه (قوله وانها) أي تلك الشروط المارة في الوضوء (كالبيعة) أي كبيعة شروط
التنية الغير المذكور وهناك (قوله ويجب الخ) والاولى التبريع (قوله بنسبه) الى قوله وياتي في النهاية
والى قوله وبقوله في المتني (قوله ويصغر رفعه الخ) أي على انه صفة لقوله تنية متغنى زاد سم ولا يصغر ترفع
المضاف اليه بالنسبة للمعطوف الانخير لجواز جعل الاضافة اليه للجنس أو جعل الي في الغسل للجنس اه
(قوله ليعتد الخ) فلو تني بعد غسل وجهه وجبا عاده غسله ثم يترفعه (قوله ابعداه) قديومه اه
لا يعتد بما قارن وليس كذلك البصري (قوله وهو الخ) أي أول الفرض (قوله كالسواك) مرجع في استحباب
السواك للغسل وهو ظاهر وظاهره وان استاك للوضوء قبله وهو الذي يظهر سم (قوله لشباب عليها) فاذا
خلا عنها شئ من السنن لم يشهد معنى وإنما يتقبل لا يسقط الطالبة كما مر عن عيش (قوله ما مر) فلو تني
بها من أول السنن وعز بتقبل أول الفرض لم تكف غنى (قوله فاستوى) أي الوضوء والغسل (قوله من
جملة الخ) خبران قال السرد البصري قوله من جملة الغسل الخ ذكر المتني من السنن المتقدمة التي لا تكون
داخله في الغسل ما لم يعض من نحو ابريق بحيث لا يمس الماء حجر تشفته وهو واضح اه (قوله فليكتف
به) أي بمقارنتها تقدم هنا وان عز بتبع (قوله لقوله فرض) أي في قوله بأول فرض سم (قوله ثم) أي
في الوضوء (قوله ليس من الوضوء الخ) أي فانه ليس الخ (قوله الى الاستصحاب) أي استحباب التنية
واستحضارها (قوله انتهى) أي الفرق (قوله على ان الفرض يظهر الخ) ويحتمل احتمالاً أو يان لا يكون
هذا القدر صارفاً عما ذكر لان الكف من جملة يحصل الفرض وقد اقترنت التنية بغسلها وقد قصد غسلها
خارج الانما احتياطاً لاجل الشك في طهرهما عن النجاسة لا ينافي حصول الواجب قاله سم ثم أطال في
توضيحه لكن برده الى التمس الا في الشرح ولم يجب عنه (قوله ان قصده) أي قصد الغسل وترد السنة
مفعولة وقوله صارف الخ خبران (قوله اندفع الفرق) أي بين الغسل والوضوء (قوله هنا) أي في الغسل قول
المتن (وتعميم شعره) فلو غسّل ل أصول الشردون أطراف بقية الجنبات فيها أو رتعت عن أصولها فخلق
شعره لا أن أرض منما زيد على ما لم يغسله فحلت حاله ولم يجب عليه غسل ما ظهر بالقطع بخلاف ما لم
يغسل ل أصول وأغسلها ثم قص من أطراف ما ينهى لهذا الغسل بل لا يذ فوجب عليه غسل ما ظهر
بالخلق أو القص لبقاء جنباته بعدم وصول الماء اليه عيش وفي الرشد والكردي عن الابعبيته (قوله)
ظاهر) الى قوله وان طال في النهاية والغي اللفظ متعو (قوله كثيفة) وفارق الوضوء بتركه بحسبي
وشكنا (قوله في نحو عيش الخ) لعله أدخل بالنعو باطن القبوليت فيه شعر (قوله وان طال) كذا في الزايد
والجاي وقال القولي ي وان خرج عن حد الوجه كما مر به ابن عبد الحق اه وهذا هو المعتبر وان قيل
الابعاب عن الأذرى وأقره أن يحصل العفو في شعر لم يخرج عن نحو العين والأوجب غسل الخارج كركدي
واقتمد شغلنا قاله الأذرى عصاره ثم لم لا يجب غسل شعر ثوب العين أو الألتان من الباطن لامن الظاهر
الان طال فوجب غسل ما ظهر منه كما يجبته الأذرى اه وأقر عيش مقالة الشارح واعلمها الاقرب (قوله)
عن علي الخ متعلق بالغير الخ وما ليه وقوله يرتفع أي يرتفع على ذلك انخير الى النبي صلى الله عليه وسلم وقوله

فليرجع ما يأتي (قوله ويصغر رفعه) كان المراد على الصفة ولا يترفع بها المضاف اليه بالنسبة
للمعطوف الانخير لجواز جعل الاضافة اليه للجنس أو جعل الي في الغسل للجنس (قوله كالسواك) مرجع في
استحباب السواك للغسل وهو ظاهر وظاهره وان استاك للوضوء قبله وهو الذي يظهر (قوله لقوله فرض)
أي في قوله بأول فرض (قوله على ان الذي يظهر ان قصده الخ) ويحتمل احتمالاً أو يان لا يكون هذا القصد
صارفاً عما ذكر لان الكف من جملة يحصل الفرض وقد اقترنت التنية بغسلها وقد قصد غسلها خارج الانما

في موضع له منسب قبل قال القراطي اه صحيح عن علي كرم الله وجهه يرتفع من ترك موضع شعره من جنباته بغسله فعله كذا وكذا من النام

من ترك الخبز لمن الخمر (قوله قال) أي على (فمن عادت الخ) أي من أجل أن سمعت هذا التوبيخ ففعلت
 بشعر رأسي فعل العدو فطاعت متخافة أن لا يصل الماء إلى جميعه كردى (قوله فيجب) إلى قوله وسائر في المعنى
 والنهاية لا قوله بنفسه إلى ولون تنفي الأول وإلى المتن في الثاني (قوله نقض ضفار) جمع ضفيرة بالضاد
 المجمعة عش أي والغاة (قوله) اعتقد بنفسه وان كثر (ظاهره) وان قصر صاحبه بان لم يتعهد به بدن ونحوه
 وهو ظاهر لعسدم تكليفه تعهده عش عبارة وشحناء الجبري ويعني عن باطن عقد الشعر وان كثرت
 حيث اعتقد بنفسه والأعني عن القليل فقط على ما قاله القاري ونقل الأخطي عن الشيرازي أنه إذا كان
 بفعله لا يعني عنه وان قل وهو المتعبد ويعني عن محمل طبع عسر زواله ولا يحتاج إلى تبهم عنه خلافا لما في
 شرح الروض وغيره اهـ (قوله وجب غسل محلها) وكذا لبق طرفها فقطع مالم يغسل أي لأن البادي
 من الشعر بالقطع كالبادي من البشرة بالنفث ثم وكردى عن الأعياب (قوله مطلقا) لم أرو في كلام غيره
 ولعله أراد به ولو كانت من نحو لجة كشفة (قوله حتى الاظفار) فالبشرة هنا معنيها من النواض شحنا
 وبرموى (قوله وما تحتها) فلو لم يصل الماء إلى بعض البشرة لمخالل كشمع أو وسخ تحت الاظفار لم يكف
 الغسل وان أزاله بعد فلا بد من غسل محله ومثل البشرة عظم موضع بالكسطة ومثل شوكه انفع وظاهره أنف أو
 أصبع من نحو نقد شحنا عبارة الخطيب فادعوا تخذه أنه أو أنغام من ذهب وأنقضت وجب عليه غسله
 من حدث أصغرا أو أكبر ومن نجاسة غير معقو غزاله وجب عليه غسل ما ظهر من الأصبع والأنف
 بالقطع فصارت الأظفار والأنف كالاصليين اهـ قال الجبري قوله أنه لا يؤخذ الا تخذ جلاؤا يدام خشب
 قلوبى وقوله وجب عليه الخ أي ان الختم وقوله كالاصليين أي في وجوب غسله مالم ينفذ الوضوء بلس
 ذلك لا لاكتفي بالتعدهما أجهورى مع زيادة السلطان وقال التولى تكفى اهـ (قوله من صمغ) هو
 بكسر الصاد فقط كأي القاموس والمختار عش (قوله) فرج عند جلوسه الخ أو ما يدوم فرج الكردون
 ما يدوم من فرج النبي فيختلف الوجوب فيما كردى (قوله وشقوف) أي لا غور ليلها يتورع بافضل
 (قوله وما تحتها) قلقة أي أن تيسر له ذلك والأوجبار التهاون بعد ذلك صلى كقائد الطهورين ولا يتبهم
 خلافا لجمع عش زاد شحنا وهذا إلى الحى وأما البيت فيجب لم يكن غسل ما تحتها لزال ذلك بعد ازاره
 ويدفن بالصلاة على المتعبد والى وقال ابن حجر ييم عا تحتها يصل عليه للضرورة ولا بأس بتقليده في
 هذه المسئلة سرا على الميت والقلقة يضم القاف واسكان اللام وتفهمها ما يقطع الحائض من ذكر الغلام
 ويقال لها غرة بغين مخممة مضمومة ورامسا كنة ولام مفتوحة اهـ (قوله) مما باشره القطع أي بخلاف
 الباطن الذى كان منفتحاً قبل القطع فلا يجب غسله وان ظهر بعد قطع ما كان يستره شحنا وكردى (قوله
 جديع) بالدال المهملة عش (قوله وذلك) أي وجوب التعيم (قوله ورم) أي في شرح قول المصنف
 والمتعبر يستغنى عنه كردى قول المتن (ولا يجب مضمض الخ) أي خلافا للحنفية بجبري (قوله كأي الوضوء)

قال فمن ثم عادت شعر رأسي
 فيجب نقض ضفائر لا يصل
 لباطنها إلا بالنقض بخلاف
 ما اعتقد بنفسه وان كثرت
 ولون تنفي شعرة لم يغسلها
 وجب غسل محلها مطلقا
 (وبشره) حتى الاظفار وما
 تحتها وما أظهر من صمغ
 وفرج عند جلوسه على
 قدميها وشقوف وما تحت
 قلقة وما ظهر مما باشره
 القطع من نحو أنف جديع
 وسائر ما طفا لبدن ومحل
 التواضع ثم يحرم فني اللطم
 وذلك لحلول الحدث لكل
 البدن مع عدم المشقة
 لندرة الغسل ومراعاة
 يضر تفسير الماء تغير اضرار
 ولو جماعى العضو خلافا
 لجمع (ولا يجب مضمضة
 واستنشاق) وان انكشف
 باطن الفم والأنف يقطع
 سائرهما وكذا باطن العين
 وهو ما ستر عند انطباق
 الجفنين وان انكشف
 بقطعهما كأي الوضوء

احتياطا لأجل الشك في طهرهما من نجاسة لا ينافي حصول الواجب مع ذلك وقد وضع ذلك أنه إذا نوى رفع
 الجنابة بقار بالفسل الكفين فغابنا الأمر أنه نوى عند غسل الكفين رفع الجنابة وشأن آخر وهو الاتيان بهذه
 السنة لكن غسل الكفين من جهة الفرض وقد اقرنت السنة فلا ينبغي الغاؤه لكونه قصد به شأ آخر
 اذ قصد ذلك الشيء الآخر لا بنافه والغاؤه الغسل عن الجنابة دون الشيء الآخر مع اتحاد محلها متحكم فلتسائل
 لكن يبقى الكلام ان قلنا بالاعتداد بغسل الكفين عن الجنابة هل تحصل السنة أو تغتوب فقط نظر (قوله ولو
 تنفثه فوالج) قال في شرح العباب قال في البيان وكذا لبق طرفها فقطع مالم يغسل أي لأن البادي من
 الشعر بالقطع كالبادي من البشرة بالنفث ولان بعض الشعرة كالعضو وهو لو غسل بعض يده لم يقطع
 وجب غسل الظاهر بالقطع على الصحيح فكذا هذه وبأن ذلك في المحدث تبع يلزمه أيضا رعاية الترتيب فغسل
 الظاهر وما بعد من بقية أعضاء الوضوء اهـ وظاهر هذا الكلام وجوب غسل البادي وان كان القطع في
 محل الغسل وقد يقال الغسل من الشعر يرتفع حدث ظاهره ما باشره فإذا كان القطع في محل الغسل لم يبق

وكان وجهه فيه هذا هنادون الوضوء قوة الخلاف هنا وعدم اغناء الوضوء عنهما لأن لنا قولاً وجوباً كليهما كالوضوء من ثمس زعائنه بالاتبان هم ماستقل في الوضوء وكره ترك واحد من الثلاثة وسن اعاد ما تركه منها أولاً كذا عادة الأولين وفارق ما ذكر في باطن العين وجوب تطهيره من الخبث لأنه أنشأ وأخذ منه أن مقعدة المسبو واذن حرمت لم يجب غسلها عن الجنابة ويجب غسل خبثها ولو جملته ان لم يرد اذنها والاولا يجب هذا أيضاً * (تبيينه) * قد يستشكل عليهم باطن القدم باطنها هنا وما يظهر (٧٧) من فرج الثيب ظاهر ابل قد يقال هذا

أولى بكونه باطناً ثم أيت الامام صرح بهذه الأولية فقال لا يجب غسل ما وراء ملتقى الشفرين كيابلن القدم بل أولى اه وقد يجب أخذنا من تشبيه الاصحاب لماطن القدم باطن العين التي وافق الخصم فيه على انه باطن ومن تشبيه الشافعي لما يظهر من الفرج بما بين الاصابع بان مائل الغلام تعود حاله مستقرة بعد زواله فيها بالكلية ويبقى داخله ظاهراً كلبخلاف باطن الفرج فان سائله يعهد فيه ذلك بالجلوس على القدمين المعتاد المألوف دائماً فاشبه ما بين الاصابع فانه يظهر بغير بقع المعتاد فاستنوا في ان لكل حالة باطن وهو التقاء الشفرين والاصابع اوصاله طموود وهو انفراج كل منهما فكا اتفقوا فيما بين الاصابع على انه ظاهر فكذلك فيما بين الشفرين ورواها ذكرناه مذاهب أخرى في باطن القدم منها انه ظاهر في الوضوء والغسل وبه قال أحد وغيره فظاهر في الغسل فقط وكل تحك من السنة بما أجاب عنه في المجموع

تعليق العنت (قوله هذا هنا) أي وجوب بالضمضة والاستنشاق في الغسل (قوله قوة الخلاف الخ) أو أنه لما نص على تعميم الشعر والبشر حتى يدخل لهما فان في الانف شعر اوفى القدم بشر اه سمعنا كذا البركري (قوله وعدم اغناء الوضوء الخ) أي المطلوب الغسل أي الوضوء وجوباً كليهما (قوله لان لنا الخ) عليه للمعطوفين ويحتمل للمعطوف فقط (قوله وجوب كليهما) أي في الغسل استقلالاً وان كانا موجودين في الوضوء وقوله كالوضوء أي كالقول وجوبه في الغسل (قوله وفي الوضوء) أي المسنون للغسل معطوف على مستقلين (قوله وكره) الى قوله وتاكدي النهاية والتأني (قوله من الثلاثة أي الضمضة والاستنشاق والوضوء (قوله وسن اعاد ما تركه الخ) أي بان باقية به بعد طول طال الفصل عش وكان الأولى تدارك ما تركه الخ (قوله ما ذكر في باطن العين) أي عدم وجوب بغسله من الجنابة (قوله وأخذ منه) أي من التعليق (قوله لم يجب غسلها الخ) ويجب غسل المسبق من الجنابة لظاهرها تظهر في وقت قصير من ظاهر البدن شرح أبي خضاع للفرغ وهي ملتقى التفرد فسترى قليلا ليل الماء الى ذلك شخنا (قوله وبخه) أي وجوب بغسل خبثها (قوله عدمه باطن القدم الخ) أي لا يجب غسله (قوله وما يظهر من فرج الثيب الخ) أي عند جلوسها على قديمها فيجب غسله (قوله فقال لا يجب الخ) ضعف (قوله وافق الخصم فيه) أي في باطن العين (قوله بان الخ) متعلق بيجاب (قوله فاشبه) أي باطن الفرج أي ما يظهر منه عند الجلوس على القدمين (قوله سالة بطون) أي استنار (قوله وهو التقاء الشفرين الخ) أي سالة التقاء الخ وقوله انفراج كل منهما أي سالة انفراج كل من النوعين المذكورين (قوله فكما اتفقوا) أي الاصحاب (قوله ما ذكرناه الخ) أي من اظهر في الوضوء والغسل لا يجب غسله فيما (قوله باطن القدم) الأولى تقدية على قوله مذاهب الخ (قوله منها هنا) ملحق في نسخة المصنف بغير شرطه من غير تبصير ولعله من تصرفات بعض الناطر من فيه يرشد الى ذلك سقوطها في قوله ظاهر في الغسل فقط بائنا في النسخ فالذي حدث فيها فيما أو اثباتها فيها بصري (قوله أي الغسل) أي من حيث هو واجبا كان أو مندوبا كما مر (قوله بالمحجة) الى قوله قال في النهاية وتالي قوله اه في المعنى الاتوله قال المصنف (قوله الطاهر كئني والخس الخ) أي استظهار او ان قلنا انه يكفي غسله لهما نهاية في ومعنى (قوله ويبنى) أي يتبدل بجري (قوله محل الجبر) أي من القبل والمرضخنا (قوله باطل غسلة) أي لم يصح (قوله كاهو) أي المس (قوله فلا بد من غسلها الخ) والمخلص من ذلك أن يقيد النسبة بالقبل والبركان يقولون بترفع الحدث من هذين المجلين فيبقى حدث يمحضد وترفع بالغسل بعد ذلك بقبية بدنه شخنا عابرة العبري وقال شخنا العثماني وهذا اذا نوى رفع الحدث الا كبر من المحل والبدعا أو أطلق فان نوى رفع الجنابة من المحل فقط لا يحتاج الى بترفع حدث أصغر عنها لان الجنابة لم ترتفع عنها نهذا احتجاصه من غسل يده نائبا اه (قوله بعد رفع حدث الوجه) ثم قوله الا في زمة غسل ما تأخر

في محدث يحتاج الى رفع فلا حاجة لغسل الابدى حيث ذكرنا لاجم (قوله وكان وجهه فيه هذا هنا الخ) عبارة الاستاذ البكري في كثرها وانما نص في نفي الوجوب هنادون الوضوء مع ان الخلاف بين العلماء فيما موجود لانه لما نص على تعميم الشعر والبشر حتى يدخل لهما فان في الانف شعر اوفى القدم بشر وقيل غير ذلك اه (قوله بعد رفع حدث الوجه ثم قوله الا في زمة غسل ما تأخر حدثه في محله) انظر اشتراط كونه بعد رفع حدث الوجه في الأولى في محله في الثاني هل في مخالفة لقوله في باب الوضوء قبيل السنن أو أي اغتسل

(وأكله) أي الغسل (ازالة العنز) بالمحجة الطاهر كئني والخس كئذي قال المصنف ويبنى أن تقطن من يغتسل من نحو ابو بقالة فتوهي أنه اذا طهر محل الجبر بالماء غسله نأو ارفع الجنابة لانه ان غفل عنه بعد غسله والافتقار يحتاج للمس فينتقض وضوءه والى كافة في لف خرقه على يده اه وهذا دقة أخرى وهي أنه اذا نوى كذا كرو من بعد النية ورفع جنابة كذا كاهو الغالب حصل بده حدث أصغر فقط فلا يمين غسلها بغير رفع حدث الوجه بغير رفع الحدث الأصغر

حدثه في محله انظر اشترط كونه بعد رفع حدث الوجه في الاول وفي محله في الثاني هل فيه مخالفة لقوله في باب
الوضوء قبل السنن أو اغتسل جنب الارجله مثل ما أحدث كفاه غسلهما عن الاكبر بعد بقية أعضاء الوضوء
أو قبلها أو في أثناءها اه قاله يدل على انه لا يعتبر الترتيب بين ما يقبض جنباته من أعضاء الوضوء وما ارتفعت
جنباته منها وطرا أحدثته الاصغر فليراجع سم وخزم المناقاة السد البصري أقول ان في الجبري وحاشة
شخصا مثل ما في الشارح في البابين ذلك دفع المناقاة ان ترك الترتيب هنالك صورتان الاولى بان يقدم العضو
الباقى جنباته كالرجل على ما طرأ أحدثته المتقدم عليه رتبة كالوجهي التي إذا حوزها ما تقدم في الوضوء
والثانية بان يقدم ما طرأ أحدثته كاليد على ما يقبض جنباته المتقدم عليه رتبة كالوجهي التي إذا قدمها ما هنا
ولا تلازم بينهما كذا ولا حرج في تباحي في جواز احداهما منع الاخرى (قوله لتعذر الاندراج) فان جنباته
اليد ارتفعت ثم طرأ الحدث الاصغر علمها بالسنن أي فالشرط أن لا يقدم غسل كفه على الوجه فلو اذخره
بالكفة عن غسل جميع الاعضاء ونوى كفي مدايحي اه يعبري (قوله كلالا) فهو أفضل من تأخير
قدمه عن الغسل مغني ونهاية (قوله لا لا تباع) أي المتول عن قوله صلى الله عليه وسلم عرش (قوله سن له
اعادته) خلافا لنهاية المغني عبارته ما واللفظ الاول ولو تأويله ثم اه أحدث قبل أن يغتسل لم يحج
لتحصل سنة الوضوء الى اعادته كما أفتي به والوجه انه تعالى بخلاف ما لو غسل يديه في الوضوء ما أحدث قبل
المضمضة مثلا فانه يحتاج في تحصيل السنة الى اعادته غسلهما بعد سنة الوضوء لان تلك السنة طلبت بالحدث
اه قال شيخنا وحل كلام ابن حج على انه بعد خروجه من خلاف من قال بعدم الاندراج فلا خلاف بينه
وبين ما قاله الرمي اه (قوله اختصاصه) أي من الوضوء ويحتمل أي من استحبابه (قوله مما قدمته) أي
من ارجاعه صمرا كماله للغسل الاعم (قوله بل قيل الثاني) أي الاتباع الثاني يعني لفظا واد (قوله وعلى كل)
أي من القولين أي قوله وهذه النقي التي تهايتها المغني الا قوله أي الى والا (قوله بتقديم كده) وهو الافضل نهاية
ومعنى (قوله ان تجردت جنباته) كان احتمل وهو حال سنن ممكن معنى وكان نظرا أو يشكر فأمسى شخنا (قوله
نوى به سنة الغسل) كان يقول نويت الوضوء لسنة الغسل شخنا (قوله أي والوضوء) أي أو يقول نويت
الوضوء ويحتمل أن مراده أو ينوي نيمن نيات الوضوء المتقدمة عبارة عرش قوله هو سنة الغسل
فصية تعين ذلك وان غير هذه من نيات الوضوء كنويت فرض الوضوء ولا يكتفي ويتأمل وجهه في تحويف
فرض الوضوء وعبارة حج بعد لفظ الغسل أي أو الوضوء اه (قوله والا) أي وان لم تجرد جنباته عن
الحدث الاصغر بل اجتمع معه كاهو الغالب شخنا (قوله نوى نيمن تجردت الخ) ظاهر كلامهم انه لاف في ذلك
بين ان يقدم الغسل على الوضوء أو يؤخر عنه نيمن عبارة شخنا هذا الظاهر ان قدم الوضوء على الغسل فان
أشوه نوى سنة الغسل ان لم يرد الخروج من خلاف من قال بعدم الاندراج والا فو رفع الحدث وأغيره من
النيات المعبرة اه وفي المغني وم ما وافقه (قوله بتسجها) أحدثهما سنة الغسل والثاني نيمن تجردت
جنب الارجله مثل ما أحدث كفاه غسلهما عن الاكبر بعد بقية أعضاء الوضوء أو قبلها أو في أثناءها اه
قانه يدل على انه لا يعتبر الترتيب بين ما يقبض جنباته من أعضاء الوضوء وما ارتفعت جنباته منها وطرا أحدثته
الاصغر فليراجع سم وخزم المناقاة السد البصري أقول ان في الجبري وحاشة شخصاً مثل ما في الشارح في
الواجب هو من ابرز رخصة غيره تعالى على المحامي ولو قيل بنده كغيره من سائر السنن التي ذكرناها في
الغسل السنن أو يقال بعد ثم أيت المصنف في باب الجعة خزم هذا الاحتمال اه باختصار وعبارة العباب
هنا بعد ذلك والغسل السنن في الاقل والاكمل كلواجب اه ولم يرد في شرحه على عز وهذا الجواهر (قوله
سن له) أفتي شخنا الشهاب الرمي بعدم اعادته من حيث سنة الغسل لحصولها بالارادى بخلاف غسل
الكفين قبل الوضوء اذا أحدث بعده سن اعادته لطلانه بالحدث اه (قوله بتقديم كده) وبعضه وتأخره
الى قوله ثم ان تجردت الخ) هذا الصنيع كالصريح في أنه اذا لم تكن تجردت جنباته عن الاصغر نوى نيمن تجردت
وان أشوه عن الغسل ولا يتع من ذلك ارتفاع أصغر حيث بدأ بالاندراج نظرا لرافع اختلافه وجبه وقوله بعدم

لتعذر الاندراج حينئذ (ثم
الوضوء) كاملا للاتباع
و يسن له استحبابه الى
القراغ حتى لو أحدث سن له
اعادته وزعم المحامي ومن
تبعه اختصاصه بالغسل
الواجب ضعف كماله مما
قدمته (وفي قول يؤخر غسل
قدمه) للاتباع أيضا
والخلاف في الافضل ورج
الاولان في لفظ رواه
كان المشعرة بالتكرار بل
قبل الثاني انما يدل على
الجواز لا التعمير وعلى كل
تحصل سنة الوضوء بتقديم
كله وبعضه وتأخيره وتوسطه
أثبت الغسل ثم ان تجردت
جنباته عن الاصغر نوى به
سنة الغسل أي أو الوضوء كما
نحو ظاهر الا نوى نيمن تجردت
بما صر في الوضوء خروجه من
بجلاف موجب القائل بعدم
الاندراج وهذه النية
تقسم بهاسة

الوضوء كردى **(قوله لأجزاء من الغسل الخ)** هذا ظاهر إذا قدم الغسل ولوشر وعاعلى الوضوء وكذا إذا أخره
عن لکن قدّم نيته عليه والألفه توقف الآن و بدلا لأجزاء من سقوط الطلوع لم يشب عليه فلا يرجع
وكتب عليه سم مائه قديقال قضيه مرعاة القائل بعدم الاندراج ان لا يجزئ: بما الغسل فيها عند عدم
تجرد الجنابة عن الأصغر فتأمل اه وهو ظاهر ولعل لهذا الإشكال كسكت النية والتمسك عن قول الشارح
وهذه النية الخ **(قوله والترتيب)** عطف على التنبؤ أو له بعضها عطف على أعضاء الخ **(قوله يغسل مائتا مرة)**
حدثه **(قوله يغسله لکن آنحصر)** وأظهر لما قد فهمه هذا أن المراد بما أتت بعده غير البعض السابق وليس
كذلك بصري **(قوله في محله الخ)** هذا منى على ما تقدم له في البقرة فتوقف على ما فيه بصري وقد مر الجواب
عنه **(قوله كالذنن)** والموقف تحت المقبل من الألفه نية **(قوله بان وصل الخ)** عبارة عن أن كان بأخذ الماء
بكفه فيجعله على الموضع التي فيها التعاطف والتواء اه **(قوله وطبق البطن)** بكسر الطاء وسكونها عش
والبطن بالكسر غليظ البطن فاعني عليه طيات شخص بطن بجبري **(قوله حتى يتبين الخ)** عبارة عن النية
وأنما حسن تمهيداً كراهة أقرب إلى التيقن بوصول الماء وأبعد عن الإسراف فيه اه **(قوله بطلبه الظن)**
بل بغير الظن **(قوله ويتأكد)** أي قوله وبعتق في النية يتوالتى **(قوله ثم يعلل الخ)** فضيته أنه لا يتعين
عليه فعله فيجوز له أن تغمس وصب الماء على رأسه وأن أمكنه إلى الماء وعليه فهل إذا وصل منتهى إلى
الصماخين بسبب الانغماس مع إمكان الإمالة يعطل وصول الماء فاده قوله ويتأكد الخ من أن ذلك ممكن
أو لانه قوله من ما ذكر فيه نظر وقياس القطر بوصول الماء المضمضة إذا بالغ القطر لکن محل القطر كقوله
بعضهم إذا كان من عاده وصول الماء إلى باطن أذنيه ولو انغمس بان يتكرر ذلك فلا يشترط هنا مرة ثم رأيت
في كتاب الصور قول الشارح مر بعد قول المصنف ولو سبق ما المضمضة الخ مائه بخلافه المبالغة
وبخلاف سبق ما ثم ما غير مشروعين بخلاف سبق ما غسل التبريد له غير أمور بذلك وخرج بما قرأه
سبق ما الغسل من حيض أو نفاس أو جنابة أو من غسل مسنون فلا يغسل به كما أفتى به الوالوجه الله تعالى
ومنه يؤخذ أنه لو غسل أذنيه في الجنابة وتحوها فسبق الماء إلى الجوف منهم ألا يغسل ولا قطر إلى إمكان إمالة
الرأس بحيث لا يدخل شيء لعمرو ويبنى كقوله الأذرى أنه لو عرف من عاده أنه يصل منتهى إلى جوفه أو دماغه
بالانغماس ولا يتحتم التفرغ عنه أن يحزم الانغماس ويغسل قطعا ثم يحمله إذا تمكن من الغسل لاعلى تلك
الحالة والأفلا يغسل فيما يظهر وكذا لا يغسل بسبق من غسل نجاسة بنفسه أو بالغ فيها انتهى اه ع
(قوله ويتأكد ذلك) أي التمهيد **(قوله ويضعها)** الأذن **(عليه)** أي الكف **(قوله ويبحث عن ذلك الخ)**
خلافاً لها باعتبار أنه يتأكد ذلك في حق السهم وقول الزكشي يتعين بحمله على ذلك اه أي التأكد
(قوله بعد تعهدها) أي قوله وما ذكر في أنها يتوالتى الاتوله والمحرم إلى المتي **(قوله لان ذلك)** أي
تقديم التخليل وقوله لها أي لشعور **(قوله والمحرم تغييره الخ)** هذا ظاهر إطلاق المتن وظاهر عدم تعقيد
الشارح مر لکن تقدم للشارح مر في الوضوء أن المتعمد من التخليل وعكسه فكيف الفرق
بين ما هنا والوضوء بأنه يجب إيصال الماء إلى باطن الشعر هنا طاقا بخلاف في الوضوء لا يجب إيصاله
إلى باطن الكف على ما مر فطالب التخليل هنا من المحرم استظهاره بخلاف الوضوء ع **(قوله ثم افاضته)**
الخ ولا يعارض هذا الترتيب تغيير المصنف بالواول أنها لا تقتضي ترتيباً ما به ونفى **(قوله كذلك)** أي

الوضوء كردى **(قوله لأجزاء من الغسل الخ)** هذا ظاهر إذا قدم الغسل ولوشر وعاعلى الوضوء وكذا إذا أخره
عن لکن قدّم نيته عليه والألفه توقف الآن و بدلا لأجزاء من سقوط الطلوع لم يشب عليه فلا يرجع
وكتب عليه سم مائه قديقال قضيه مرعاة القائل بعدم الاندراج ان لا يجزئ: بما الغسل فيها عند عدم
تجرد الجنابة عن الأصغر فتأمل اه وهو ظاهر ولعل لهذا الإشكال كسكت النية والتمسك عن قول الشارح
وهذه النية الخ **(قوله والترتيب)** عطف على التنبؤ أو له بعضها عطف على أعضاء الخ **(قوله يغسل مائتا مرة)**
حدثه **(قوله يغسله لکن آنحصر)** وأظهر لما قد فهمه هذا أن المراد بما أتت بعده غير البعض السابق وليس
كذلك بصري **(قوله في محله الخ)** هذا منى على ما تقدم له في البقرة فتوقف على ما فيه بصري وقد مر الجواب
عنه **(قوله كالذنن)** والموقف تحت المقبل من الألفه نية **(قوله بان وصل الخ)** عبارة عن أن كان بأخذ الماء
بكفه فيجعله على الموضع التي فيها التعاطف والتواء اه **(قوله وطبق البطن)** بكسر الطاء وسكونها عش
والبطن بالكسر غليظ البطن فاعني عليه طيات شخص بطن بجبري **(قوله حتى يتبين الخ)** عبارة عن النية
وأنما حسن تمهيداً كراهة أقرب إلى التيقن بوصول الماء وأبعد عن الإسراف فيه اه **(قوله بطلبه الظن)**
بل بغير الظن **(قوله ويتأكد)** أي قوله وبعتق في النية يتوالتى **(قوله ثم يعلل الخ)** فضيته أنه لا يتعين
عليه فعله فيجوز له أن تغمس وصب الماء على رأسه وأن أمكنه إلى الماء وعليه فهل إذا وصل منتهى إلى
الصماخين بسبب الانغماس مع إمكان الإمالة يعطل وصول الماء فاده قوله ويتأكد الخ من أن ذلك ممكن
أو لانه قوله من ما ذكر فيه نظر وقياس القطر بوصول الماء المضمضة إذا بالغ القطر لکن محل القطر كقوله
بعضهم إذا كان من عاده وصول الماء إلى باطن أذنيه ولو انغمس بان يتكرر ذلك فلا يشترط هنا مرة ثم رأيت
في كتاب الصور قول الشارح مر بعد قول المصنف ولو سبق ما المضمضة الخ مائه بخلافه المبالغة
وبخلاف سبق ما ثم ما غير مشروعين بخلاف سبق ما غسل التبريد له غير أمور بذلك وخرج بما قرأه
سبق ما الغسل من حيض أو نفاس أو جنابة أو من غسل مسنون فلا يغسل به كما أفتى به الوالوجه الله تعالى
ومنه يؤخذ أنه لو غسل أذنيه في الجنابة وتحوها فسبق الماء إلى الجوف منهم ألا يغسل ولا قطر إلى إمكان إمالة
الرأس بحيث لا يدخل شيء لعمرو ويبنى كقوله الأذرى أنه لو عرف من عاده أنه يصل منتهى إلى جوفه أو دماغه
بالانغماس ولا يتحتم التفرغ عنه أن يحزم الانغماس ويغسل قطعا ثم يحمله إذا تمكن من الغسل لاعلى تلك
الحالة والأفلا يغسل فيما يظهر وكذا لا يغسل بسبق من غسل نجاسة بنفسه أو بالغ فيها انتهى اه ع
(قوله ويتأكد ذلك) أي التمهيد **(قوله ويضعها)** الأذن **(عليه)** أي الكف **(قوله ويبحث عن ذلك الخ)**
خلافاً لها باعتبار أنه يتأكد ذلك في حق السهم وقول الزكشي يتعين بحمله على ذلك اه أي التأكد
(قوله بعد تعهدها) أي قوله وما ذكر في أنها يتوالتى الاتوله والمحرم إلى المتي **(قوله لان ذلك)** أي
تقديم التخليل وقوله لها أي لشعور **(قوله والمحرم تغييره الخ)** هذا ظاهر إطلاق المتن وظاهر عدم تعقيد
الشارح مر لکن تقدم للشارح مر في الوضوء أن المتعمد من التخليل وعكسه فكيف الفرق
بين ما هنا والوضوء بأنه يجب إيصال الماء إلى باطن الشعر هنا طاقا بخلاف في الوضوء لا يجب إيصاله
إلى باطن الكف على ما مر فطالب التخليل هنا من المحرم استظهاره بخلاف الوضوء ع **(قوله ثم افاضته)**
الخ ولا يعارض هذا الترتيب تغيير المصنف بالواول أنها لا تقتضي ترتيباً ما به ونفى **(قوله كذلك)** أي

الندرجه فتكون مرعاة الخلاف وإن لم يقلد الخالف يجوز له نية نحو رفع الحدث وإن كان من ترفع على
اعتقاده وهذا مما يؤيد أنه يستحب لفائدة الطهور من التيمم على نحو صريح كما يأتي في التيمم ولا حاجة إلى حله
على تقليد القائل بجواز التيمم عليه لانه إذا قلده صار من أتباعه في ذلك وليس هذا من مرعاة الخلاف في شيء
ومما يؤيد ما ذكرنا من أن تصد مرعاة الخلاف يسوغ غير مخالفاً اعتقاد الفاعل وإن لم يقلد الخالف ما جامع
به شيخنا الشهاب الزملي بين ما أتى في المتن من وجوب نية الغرضية في المعاد وما في الر وضمن عدم وجوبها
في أنه أن أود مرعاة الخلاف أتى بها والأفلا قليلاً تأمل **(قوله لأجزاء من الغسل عنها)** قديقال قضيه مرعاة

ولما وقع ما يأتي في غسل الميت بانما هذا كمن هذا الترتيب هو ما دمن عم بعد ذلك
يسمى ترتيب الغسل خلافا لما يوجب بعض العبارات (تنبيه) وهو وقع في الوضوء غير ما يباح به
على رأسه لشرفها ونازع فيه الزكشي (٢٨٠) ثم أنه لما أتبعوا عنه عبارته وقد جعلها بان شرف أعضاء الوضوء اقتضى تكرار

مقدمه ثم مؤخره (قوله وفارق) أي ما هنا حيث لا ينتقل الاليسر إلا بعد فراغ من الاعين جميعه (ما يأتي الخ)
أي أنه يغسل شقه الاعين من قدام ثم الاليسر كذلك ثم يحفر في يغسل شقه الاعين من خلف ثم الاليسر كذلك قال
النهاية يقول الفرق في فعل هنا ما يأتي ثم كان آتيا بصل السنتين فيما يظهر بالنسبة بتقديم شقه الاعين دون مؤخره
لتأخره عن مقدم الاليسر وهو مكرره اه (قوله بان ما هنا) أي تقدم الاعين مقدمه ثم مؤخره على الاليسر
(فيه) أي في غسل الميت فالجار متعلق بما تضمنه لفظ ما من معنى الفعل و (قوله يستلزم تكرار قبله) عبارة
تكرار برتقيل الميت قبل الشرع في شئ من الاليسر اه (قوله بعد ذلك) أي بعد ما يأتي في غسل الميت
(قوله ليس ترتيب الغسل) أي غسل الحرج (قوله وقع في الوضوء غير الخ) اعني (قوله وقد توجه)
أي عبارة في الوضوء غير ما (على بعدها) أي عن هذا الوجه (قوله دللنا) أي على عدم وجوب ذلك
(قوله ويؤخذ من العلة الخ) وفر شيخنا أن قوله ما اتصل الخ إحدى طريقتين في مذهب المالكية
فلا يوجب عليه استعانة غيره ما وصلت اليه بيده فقرة ونحوها وهي التي نقلها ابن عجبين عن سخون وهي
المعتمدة عندهم ومن اعترض عليه فنظر لظرفه الأخرى التي مشى عليها خليل وهي غير معتمدة عندهم
يجري عبارة شيخنا أنما قيل ذلك أي بما اتصل اليه بيده لان المعتمد عند الخالف أنه لا يوجب عليه الاستعانة بغيره
ثم فصل البيهقي فيصباح المآل عليه يجوز له أن ينظر للضعيف القائل بوجوب الاستعانة في ذلك فان نظرنا له سن
ذلك ما ذكره فنجعل أو نصاخر وجه من الخلاف اه (قوله في الوضوء) أي في سن تلبسته (قوله غسله)
أي ثم ذلك (قوله شعور وجهه) أي من الوجه غير ما (قوله غسله) أي الوضوء مع ما فيه من الشعور
أي ثم ذلك الوجه كقولنا لا في (غسله) أي غسل باقي البدن مع ما فيه من الشعور ثم ذلك كذا في
الافتتاح المفيد ناخر ثلثت ذلك عن ثلثت الغسل ولو قيل بالنظر في ما يغسل ثم بذلك هكذا ثانية ثم ثالثة
لم بعد فدللنا جمع ثم رأيت ترجيح البصري ذلك التفرق في الوضوء (قوله قياسا عليه) أي على الوضوء
(قوله بان يغسل شقه الاعين) أي المقدم ثم المؤخر (ثم الاليسر) كذلك خطيب وعش وكذا يقال في قوله
الآتي أو والي ثلاثا لا يعين الخ (قوله واقضاه كلام الشارع) أي وكذا شرح المنهج حيث اقتصر
عليها فعلا للوضوء يغسل رأسه ثلاثا ثم شقه الاعين ثلاثا ثم الاليسر ثلاثا اه (قوله ذلك) أي للتكرار والاتصال
(قوله بخلاف ما هنا) أي في الغسل (قوله في خصوص ذلك) أي في تعيين الكيفية الثانية (قوله وهو
حصول السنة بكل الخ) ظاهرة تساوى الكفتين وقتضي ما فرقه مع قوله في الوضوء لا يعتبر تعدد قبل
تمام العضو تعين الأولى فلا أقل من ترجيحها ومصرح به شيخنا في النهاية وجلب عن مقتضى المذكور بان
جعله كالعضو لا يقتضي مساواته من كل وجه ومن ثم هنا الترتيب لا ثم بصري وكذا صرح بترجيح
الأولى شرح الرض وعليها اقتصر الخطيب وكذا الشارع في شرحه لا زاد وقال الكردي الأولى الكيفية
الثانية كما وأخضعت في الأصل فراجع اه (قوله والله ذكر) لعل المراد به ما يشمل ذكر أول الوضوء وعقبه
وذكر (قوله هناك) أي في الوضوء (قوله لغير عنز) لعله راجع لجميع المعاطيف (قوله بتفصيلها)
أي الوالدة (قوله وسيد كرها) أي سنية الوالدة في الغسل (قوله وغير ذلك) عطف على المذكور ومن
القائل بعدم الاندراج أن لا تجزئ ثلثة الغسل عنها عند عدم تجرد الجنابة عن الأصغر فتأمل اه (قوله يستلزم
تكرار قبله) عبارة شرح الرض لما يلزم فيه من تكرار برتقيل الميت قبل الشرع في شئ من الاليسر (قوله
أكثر من الوضوء) الوجه ما من ذلك الأكثر السواك وإن تسوّل الوضوء قبله خلافا لما خالف (قوله

لظهارها بالوضوء أولاً ثم
يغسلها بعد ثم يغسلها في
شئ من الأفاضة على الرأس
ثم البدن (ويذكر) ما اتصل
له يده من يده خروجه من
تخلاف من أوجهه دللنا
أن الأيقون ليس فيها
تعرض له مع اسم الغسل
سرا وألفه لا يقتضيه
ويؤخذ من العلة أن ما لم
فصل له يده يتوصل إلى ذلك
بغيره مثلا إذا تخالف
وجب ذلك (وربما)
بالشرط السابقة في الوضوء
تخلل رأسه ثم غسله لا يتابع
ثم تخلل شعور وجهه ثم
غسله ثم تخلل شعور رقبته
البدن ثم غسله قياسا عليه
وهذا الترتيب ظاهر وان
لم أر من مصرحه وتلثت
البقية اما بان يغسل شقه
الاعين ثم الاليسر ثم هكذا
ثانية ثم ثالثة أو والي ثلاثة
الاعين ثم ثلاثة الاليسر وكان
قياس كفتين ثابت في
الوضوء تعين الثانية للسنة
واقضاه كلام الشارع لكن
من المعالم الفرق بين ما هنا
وتم فان كلامنا المغسول ثم
كالمدين متبوع متفصل عن
الأخرى فتعنت فيه تلك
الكيفية تلك تخلاف
ما هنا فان كون البدن فيه
كالعضو الواحد منع قياسه

على الوضوء في خصوص ذلك وأوجهه حكما يتميز به وهو حصول السنة بكل من الكفتين فتأمل وكذا سن ثلثت ذلك
والتميز والله كرسا في السن هنا نظرا لما هناك ومن ثم جرى هنا أكثر سن الوضوء كسنة مقترنة بالسنة واستصحابها وتركه نفوذ وتنشف
واستعانة وتكمال لغير عنز وكذا كرسا عقبه لا يتقبل الوضوء إلا بتفصيله السابق ثم وسيد كرها في التيمم وغير ذلك

ومن ثم يباح من عاتق رمي
الله عنها استعمال الاس
فالنوى فالنوى فان لم ترد الطيب
فالطيب لحصول أصل الطيب
بذلك بل لو جعلت ماء غير
ماء الرغف بدل ذلك كفى في
دفع كراهة ترك الاتباع
بل وفي حصول أصل سنة
النفطاة كما هو ظاهر
فالترتيب الاولوية كما علم
مما تقدم وبه يتدفع ما قيل
أجابه غير المنك مع وجوده
فيما استنباط معنى بعد على
النص بالإطلاق ووجه
انقائه ان كفى في حكمته
النص عليه كونه أفضل من
غيره اما العدة فتقتصر على
قليل قسما أو أطفار ولا
يضر ما فيها من التطيب
لأنه يسير جدا فسوخ لها
فيه العجاجة قال الاذري
والحرمة كالخسدة وأولى
بالمسح أي لقصر زمن
الاحرام غالباً ومن ثم رجع
غيره الفرق بينهما وساقى
في الصائغاته بكرة لها الطيب
فلو انقطع قبل الغيرة ففوت
وأرادت الغسل بعده ليس
لها التطيب في مظهر (ولا
يسن تجديده) أي الغسل
لأنه لم ينتقل ولما فيه من
المشتق وكذا التيم (خلاف
الوضوء) يسن تجديده ولو
ما صح الخف كما مر وان
كل التيم لغيره وكون
الاتيان ببعض الطهارات غير
مشروع انما هو ممكن
فعل بعضها الآخر وذلك
لان التجديد كان يجب لكل
صلاة فلما نسخ وجوبه بقي اصل طلبه وفي خبر صحيح بعضهم من توضأ على طهر كتب له عشر حسنات ويحبل نديب تجديده فاذا صلى بالاول (قوله

القسط كست بضم الكاف كافي الشورى والاطفاش من الطيب أسود على شكل طفر الانسان ولا واحد
له من لفظة كافي البربادي اه (قوله وبمن) أي من أجل أن أولاء أكثر حرارة (قوله استعمال الاس)
أي الامر باستعماله كما يستعد بما نقله ابن شهبان أو هم كلام الشارح خلافه اللهم الا أن يكون مستنده
رواية أخرى بصري (قوله فالنوى) أي نوى الركب ثم طاق النوى يجبري (قوله بل لو جعلت ماء الخ)
عبارة عن تطيب وشرح المنهج فان لم تجده أي الطيب كفى الماء اه زاد النهاية في دفع الكراهة كافي
المجموع لاجل الاستحسان للاسنى اه وفي الجبري على شرح المنهج أي غير الماء الغسل الراجح للحدث
وعند الشيخ غير ذلك كما في ماء الغسل الراجح للحدث اه وعلى الاتقان أي ماء الغسل في دفع الراجحة لاجل
السنة مرحوى اه (قوله غير ماء الرغف) قضيت ان الاقتصار على ماء الرغف لا يكفي في دفع الكراهة سم
أي خلافاً لما يفتي في شيوخ الاسلام والمطابق على احتمال (قوله الاتباع) بسكون التاء (قوله بل وفي حصول
أصل سنة النفطاة) خلافاً لظاهر ما مر عن النهاية (قوله وبه الخ) أي بقوله فالترتيب الخ (قوله معنى
يعود على النص الخ) وهذا نظير قوله لحنفة العلة في وجوب الشافعي ان لا يحد في حلقه القبر وهو يتدفع
بوجوب فيه تهاور ودواكله باليه يلزم منه بطلان حكم الأصل وهو وجوب الشافعي على التعيين وهو لا يجوز ركناً
في ابن شبيه وبه يعلم ما في جواب الشارح فانه لو تم ما مر درهم على الحنفية بما ذكره لجاز استنادهم لما
ذكر بل لا يتحقق هذه القاعدة في صورتهن الصور بصري (قوله وجه اندفاعه الخ) أقول وبأنيضالو
سلم انه ليس أفضل فلس من قبيل استنباط ما يعود بالإبطال بل من قبيل ما يعود بالتعميم كما استنبطوا من نص
المس الذي هو الجلس باليسما تقتضي نقض سائر صور الالتقاء سم (قوله ما فيها) ثني مخبر المعطوفين
بالوانها للتنويع (قوله ومن ثم رجع غيره الخ) واعنده النهاية ما في ثني فتلا يتنوع على الحرمة استعمال
الطبيب مطلقاً قسماً كان أو غيره طالت مدة حرامها أم لا اه (قوله لم يسن لها الخ) اعنده النهاية قال
سم لا يقال بل يتمتع له ما يغير لا تقول تقدم ان محله ما يظهر من الفرج عند الجلوس وهذا لا يغير الوصول
اليه اه (قوله التطيب) أي يثنى من أنواع الطيب نهاية (قوله بعده) أي الغيرة (قوله أي الغسل)
الى قول المتن ويسن في المغني الا قوله وكذا التيم وقوله وكون الاتيان الى ذلك وقوله نعم الى واذا وكدافي
النهاية الا قوله وذلك الى ويحبل قول المتن (ولاسن تجديده) بل بكرة قياساً على ما وجد وضوءه قبل أن
يصل به صلاتاً يباح أن لا يغسره مشروع عش (قوله بسن تجديده) أي في السلم اما وضوءه صاحب
الضرورة فلا يستحب تجديده كما قاله الشورى وعش يجبري (قوله وكون الاتيان الخ) جواب عما
تسأله الغاية (قوله وانما هو الخ) قد سبق انه لا يجديده التيم المضموم اليه سم وبغده أيضاً قول
الشارح السابق وكذا التيم (قوله وذلك) أي سن تجديده الوضوء (قوله لان التجديد الخ) لو سكت عن
هذه لكان أولى لان الغسل كان كذلك قلبوي (قوله اذ صلى بالاول وصلاته الخ) أي كما قاله المصنف في
باب التذم من وائثر الوضوء شرح المذهب والتحقيق وظاهره انه لا فرق بين تحية المسجد وسنة الوضوء
وغيرهما فان قيل يتسلسل عليه الامر ويحصل له مشقة أعجب بان هذا معفوض اليه اذا أراد زيادة الاخر فعمل
معنى وقوله قبل الخ رد لما استظهره الاستاذ البكري من استئناسه مع الوضوء أي لئلا يلزم التسلسل يجبري
تجده ويحجب بان عدم الاراد شامل لعدم الوجدان (قوله غير ماء الرغف) قضيت ان الاقتصار على ماء الرغف
لا يكفي في دفع الكراهة (قوله وجه اندفاعه الخ) أقول بل يضالو سلم انه ليس أفضل فلس من قبيل
استنباط ما يعود بالإبطال بل من قبيل ما يعود بالتعميم كما استنبطوا من نقض المس الذي هو الجلس باليد
ما تقتضي نقض سائر صور الالتقاء (قوله ومن ثم رجع غيره الخ) هذا ما اعتمد مر فيتبع على الحرمة
استعمال الطيب مطلقاً قسماً أو أطفار (قوله لم يسن لها التطيب) لا يقال بل يتمتع له ما يغير لا يغير الوصول
لقول تقدم ان محله ما يظهر من الفرج عند الجلوس وهذا لا يغير الوصول اليه (قوله انما هو ممكن الخ)

قوله

خلافا للاسنى والمعنى عبارة قال في المجموع قال في البيان والوضوء كالغسل اه وهو محمول كما قال شيخنا
على وضوء الجنب اه (قوله في راكد) شامل للمسبل وغيره وظاهره انه لا فرق بين من نظف جسده قبل
الغتسل أو الوضوء بحيث لم يبق به قدر وغيره وقد وجهه بان من شأن النفس ان تعاف الماء بعد الوضوء أو
الغسل متوانا سبق التنظيف للذكور سم (قوله لانه قد يقدر) عبارة والمعنى والاعباب وانما كره
ذلك لاختلاف العلماء في طهورة ذلك الماء وأشبهه بالماء المضاف إلى شيء لا يلزم كماله ورد في الماء عرق أو
وسخ اه (قوله يبطل غسله) يعني فيحتاج إلى غسل آخر (قوله كاللادة) أي الدائرة (قوله ولا عند
العمرة) وهي ثلث الليل الأول بعد غيبوبة الشفق قلموس عبارة النهاية وبكره ان يدخله أي الحمام قبل
المغرب وبين العشاء لانه وقت انتشار الشياطين اه (قوله انتهى) أي قول بعض الحفاظ (قوله
وكان الخ) أي ذلك البعض (قوله في غير الأخير) والآخر قوله وان لا يدخل الماء البتة والخ (قوله وفيه
ما فيه) قديرت وفي التنزيل فيمجد كثير ما يقع الشرح وغيره أنه يذكر خبرا ثم يرتب عليه التنبه
الهنس مصر له في كلام الأصحاب بصري (قوله وان لا يزال الخ) عبارة قالها بقا خطيب قال في الأحكام
لا ينبغي أن يخلق أو يقلم أو يستحد أو يخرج دما أو يبين من نفسه جزأ وهو جنب إذا سائر أجزائه الخ (قوله
لان أجزاء الخ) ظاهر هذا الصنيع أن الأجزاء المنفصلة قبل الغتسل لا لا يدخل الماء البتة وفيه خلاف
اه عش (قوله تعود إلى في الأخيرة) هذا مبني على أن العود ليس خاسبا للأجزاء الأصلية وفيه خلاف
وقال السعدني شرح العقائد النسبية ما عدا نساءها والأصلية الأصلية أول العمر إلى آخره عش
عبارة الجعري فيه نظر لان الذي رآه ما دام عليه لا يجسع أن يطهره إلى قله في عمره ولا شعره كذلك فرجه
قلوبى وعبارة المدايني قوله لان أجزاء الخ أي الأصلية فقط كاليد القاطعة بخلاف نحو الشعر والظفر فإنه
يعود إلى منفصل عن يده لتكسبه أي توجع حيث أمر بان لا يزاله حالة الجنب أو نحوها انتهت اه (قوله
ويقال ان كل شعرا الخ) فائدة التوزيع والوهم يوم القيمة لقائل ذلك ينبغي ان يحصل ذلك حيث قصر
كان دخل وقت الصلاة ولم يغتسل والأفلا كان لحاء الموت عش (قوله وان يغسل) أي الجنب (قوله
فرجه) واضع ان محله حيث كان به مقدر ولو طهره كالني والأفلا حاجته اليه كالأول لم يحال ولم ينزل
بصري (قوله وضأ الخ) وكيفية تية الجنب وغيره مما يأتي نوبت سنن وضوءه لا كل والنوم مثلا أخذنا
مما يأتي في الغتسل المسنون ونظروا ثم اتدبر في الوضوء واجب بالمعنى الا حتى اندراج تحية المسجد
غيرها اه كردى عن الأيعاب (قوله ان أردا الخ) قيد لكل من غسل الفرج والوضوء والتيمم (قوله نحو
جاء الخ) أظهره أدخل بال نحو بحالسة أهل الصلاح ومطالعة كتب الشرع ومرة دنياه وأكتبتها (قوله
والقصدية) أي بالوضوء في غير الأول أي غير الجماع (قوله فينتقض به) أي ذلك الوضوء بالحدث (قوله
وفيه) أي في الجماع (قوله فلا ينتقض به) أو قوله وهذا مما يلغزه به يقال لنا وضوء شرعى لا ينتقض بالحدث
بصري (قوله وهو) أي الوضوء ونحو الجماع الخ يستدأ (قوله كوضوء التجدد الخ) خبره (قوله ويجوز
الغسل عار بالخ) ويباح للرجل دخول الحمام ويجب عليهم غرض البصر عما لا يحل لهم النظر اليه وصون
عور انهم عن الكشف بحضرة من لا يحل له النظر إليها أو في غير وقت حاجة كشفها ونهى الغير عن كشف
عور دنه وعلم عدم امتثاله فقدرى ان الرجل اذا دخل الحمام عار بالعمه مكلوا بكره دخوله للكشف
عذر لان أمرهن مبنى على المبالغة في السر والحي ورجوهن من الفتنة والشر وقد ورد من أمرأة تلطم
ثيابها في غير بيتها أو اهتك ما بينهن وبين الله والحناني كالنساء وينبغي لانه أن يقصد التطهير والتنظيف
البيان على عموم وهو ما أقامه كلام المجموع لان وضوء المحدث يتأق فيه سبب الكراهة المذكور وحيث
فلو جه العمل المذكور ولا آخر ما طالعاه (قوله في راكد) شامل للمسبل وغيره وظاهره انه لا فرق في
الكراهة بين من نظف جسده قبل الغتسل أو الوضوء بحيث لم يبق به قدر وغيره وقد وجهه بان من شأن
النفس أن تعاف الماء بعد الوضوء أو الغسل متوانا سبق التنظيف المذكور (قوله لان أجزاء تعود الخ)

من غير عجز جلاله قد يقدره
وأن يؤخر من أجنب عجزه
المن يغسله لونه لا يخرج
معه فضلة منه فيبطل غسله
قال بعض الحفاظ وأن
يخط من يغتسل في فلاته ولم
يجد ما يستبره خطا كاللادة
ثم يسمي الله ويغتسل فيها
وان لا يغتسل نصف النهار
ولا عند العمرة وأن لا يدخل
الماء لا يجزئه فان أراد
القائه فبعد أن يستبرأ منه
عورته اه وكأنه اغتسقى
غير الأخير على ما رواه كذا
في نبد ذلك وان لم يذكره
وفيه ما فيه وأن لا يزال ذو
حدث أكبر قبله شيئا من يده
ولو نودم قال الغزالي لان
أجزاء تعود إلى في الأخيرة
وصف الجنبية ويقال ان
كل شعر قطا لم يصبها
وأن يغسل كالأض أو يغتسل
انقطع دمه فارجح من وضأ
ان وحده الماء والأتيم
ويحصل أصل السنة بغسل
الفرج ان أراد نحو جماع أو
فوم أو أكل أو شرب أو الأكره
وينبغي أن يلحق هذه
الأربعة ما ذكره أخذ
من ثم مصلى الله عليه وسلم
لرسلام من سلم على محبتنا
والقصد به في غير الأول
تخفيف الحدث فينتقض
به وفيه زيادة النشاط للعود
فلا ينتقض به وهو كوضوء
التجدد والوضوء نحو القراءة
فلا بد فيمن يستعمره
ويجوز والغسل عار قال جمع

لا التسنزه والتنعيم وتسلم الاحرة قبل دخوله وان لا يدخله اذ ارأى فيه عار باوان لا يجلي بدخول البيت الحار حتى يعرف في الاول باوان لا يكثر الكلام وان بدخل وقت الخلو أو يتكافأ اخلاء الحمام ان قدر عليه ومأوى يستغفر الله تعالى ويخرج وجهه ويصلي ركعتين ويكره ان يدخله قبل المغرب وبن العشاء من ويكره لأصنام وصب الماء البرد على الرأس وشربه عند خروجه من حبث الطبولان بشد كبحرارة حرارة جهنم ولا يزدق المسألة على قدر الحاجة والعادة ولا بأس بذلك غيره الا عرواً ومطلة شهرة ولا يقوله لغيرة عافاك الله ولا بالصاخة ينبغي ان يخاطب الناس التناقل باز له رجح كبره وشعر ونحوه واستعمال السواك وحسن الادب معهم نهاية بادى تصرف وأكثر ذلك في المغني قال عرش قوله مر وان علم عدم امثاله ومعلوم ان النهي عن المنكر والامر بالمعروف واجبان عند سلامة العاقبة فلا خوف من ان يجب عليه وقوله مر ولا بالمصاحفة وما اعتاده الناس من تقبيل الانسان يد نفسه بعد المصاحفة ينبغي انه لا بأس به أيضاً ما اذا اعتد ذلك للتعظيم اه (قوله لا الموضوع الخ) أى عار يا (قوله ورد) أى قول الجمع انظر لم يحمل لخلق الجمع على ما ذكره امر ممكنه (قوله بان سله) أى جعل عدم جواز عدم الموضوع عقب الغسل عاريا (قوله وأتقى) الى قوله وغيره من يعلم تقدم عن النهاية مثله (قوله بعضهم) وهو الشهاب الرمل سم (قوله بحمرة جاع من نجس ذكر الخ) أى بغير المذى لما به فلا يحرم بل يعفى عن ذلك في حقه بالنسبة للجماع خاصة لان غسله لا يفتروا به ويكرهون ذلك في حقه بالنسبة لغير الجماع فلا يعفى عنه فلو اصاب ثوبه شيء من المني الخطأ به وجب غسله ثم ما ذكر في المذلى لا فرق فيه بين من ابتلى به وغيره فكل من حصل له ذلك كان حكمه ما ذكر وان ندرخ وجهه وقوله بان سنج وغيره من يعلم ان الخ من اعتاد عدم قتره والذكر بغسله وان تكرار لا يعفى عن المذى في حقه عرش (قوله أى يبدنه) الى الباب في المغني الا قوله عدم صحة الواجب الى انه لو اغتسل وقوله وظاهر الى المتن وكذا في النهاية الا قوله أى غسلها الى المتن قول المتن (ولا يكتفى لهما غسله الخ) وعلى هذا تقدم ازالة النجس شرط لا ركز معنى (قوله لا تهما) أى غسل النجس وغسل الحدث قول المتن (تكفيم) أى تكفى الغسلة من به نجس وحديث عنهما (قوله حتى في الميت الخ) في جعله غايمة لماله الغرض في الخي تساع (قوله بهذا) أى بالكفاية في غسل الميت (قوله ما يأتى) أى من اشتراط ازالة النجاسة قبل غسل الميت (م) أى في الحنابلة نهاية (قوله لحصول الغرض) وهو رفع مانع صحة نحو الصلوة بحيث علم أن المراد بالغرض هنا الغسل بالعبارة النهائية والمغني لان واجبه ما غسسل العضو وقد وجد اه (قوله ولا حال الخ) قد يقال يعفى عن هذا قوله زالت جرح به بصري (قوله فعلم الخ) أى من قوله لحصول الغرض الخ (قوله لا يظهر بحملها عن الحدث الخ) أى لبقاء نجاسة معنى قال سم وقع السؤال هل تضع النية قبل السابعة فاجاب مر بعدم صحته اذا حدث انما يقع بالسابعة فلا بد من قرن التيمم واعتدى انها تصح قبلها حتى مع الاولى لان كل غسله لهما مدخل في رفع الحدث فقد راقرت بابل والغسل الراجع والسابعة وتوحداهم رفع اذ لا الغسلات السابقة علمها ما رفعت فليست اه وأقر عرش (قوله لا بعد تسبيعه الخ) أى بعد تمام السابعة بحكم ارتفاع الحدث لا قبله لأنه يحتاج بعد السابعة الى

ظاهر هذا الصنيع ان الاجزاء المنفصلة قبل الغسل لا ترتفع جنباتها بغسلها (قوله ما يأتى ثم كاستعمله) عبارة المصنف هناك وأقل الغسل تعميم يبدنه بعد ازالة النجس اه وأجاب بعضهم أيضاً بان بعد مجئ مع كفاؤه في الوقوف في قول القائل بطلان بعد بطلان انه لا تعميم دون الترتيب اه ويرد على هذا الجواب بعد كون المتبادر من بعده معنى الترتيب ولهذا ذكره وفيه موضع كفى أنت طالق طلقه بعد طلقه حيث قالوا وتوعد المضممة أو لأن الحر وغيره هناك بمثل عبارة المصنف هناك فقال وأقل الغسل استيعاب البدن بالغسل بعد أن يزال ما عليه من النجاسة ان كانت اه مع اودائه بعد الترتيب لأنه معتقد في أيدي البعيد أن يعزل المصنف بمثل عبارة من بداخله الغسلان لم يكن قادراً على فعله (قوله لا بعد تسبيعه) وقع السؤال هل تضع النية قبل السابعة فاجاب مر بعدم صحته بانها اذا حدث انما يقع بالسابعة فلا بد من قرن النية بها عندئذى أنها

لا الوضوء عقبه ويرد بان

نحوه اذ لم يتنجس ولا لا كفوف

رشاش يلحق ثوبه يؤولا

يا نقي من محل التعر في

الخلوة لا دنى غرض وأتقى

بعضهم بحمرة جاع من

نجس ذكره قبل غسله أى

ان وحسد الماء وينبى

تخصيصه بغير السلس

لتصرفهم بحمل وطه

المستخاض من حبان دهما

وغيره من يعلم من عادته أن

المياه يفرقه عن جاع يحتاج

اليه (ومن به) أى يبدنه

(نجس) عيسى وأسمى

نفسه ثم يغسل ولا تكفى

لها مغسلة واحدة (وكذا

في الوضوء) لانهم واجبان

مختلفا الجنس فلا بد لاختلاف

قلت الاصم تكفيمه حتى

في الميت للعلم بهذا ما سألنا

سكت عن استدراك ما يأتى

ثم كاستعمله (والله أعلم)

لحصول الغرض منها يرد

الماعلى الحل أمان الحكمة

فواضع وأما في العينة

فالغرض أنما زالت بجرحه

وان الماء وارد متغير ولا

زادونه ولا حال بمنوبين

العضو فان اتقى شرط من

ذلك فالحديث بان النجس

فعل ان المأخضة لا يظهر بحملها

عن الحدث لا بعد تسبيعه

مع التعفير (ومن اغتسل

لنجاسة) أو حوض أو غفاس

(و) نحو (جمعة) أو بعد

ينتهي بها (مصلحة) أى

غسلها وان كان لا اكمل

تظهر عن الحديث بصري **(قوله)** افراد كل يغسل عبارة عن الغيرة وان يغسل للجنباة ثم الجمعة كما يقبل في
 الجهر عن الاصحاب اه **(قوله)** وخطبة الجمعة الخ بأن قدم الكسوف ثم خطبوا في خطبة الجمعة
 والكسوف معنى **(قوله)** بنية أي الظاهر وستخطبة الجمعة وخطبة الكسوف **(قوله)** لانه مقصود أي مع
 عدم مساواة المسنون الغير النوى واجبا لنوى أي المقصود فاشبه سنة الظاهر مع فرضه كما أشار إليه
 النهاية والنوى وصرح بذلك الحلي فاندفع بذلك ما طالبه السيد العمري هنا **(قوله)** ومن ثم تبين الخ عبارة
 النهاية والنوى وقارنوا لوني بصلاته الفرض دون التحية حيث تحصل وان لم ينوها بان المقصود ثم اشغال
 البقعة بصلاة وقد حصل وليس المقصد هنا النظافة بل انه يتم عند عزه عن الماء اه **(قوله)** وان لم تنو
 أي بان لم تتعرض له الوضوء فلا تحصل بخلاف الحديث الا صغر فانه يرتفع وان نقاها لا يصلح له مع الجنابة
 عرش **(قوله)** اما اشغال البقعة التعبير به لغتة قليلة وكان الاولى ان يقول لشغل البقعة في المختار شغل يسكون
 الغيرة وضوء ماوشغل بغير الشين وسكون الغيرة ويقتضيان فصارت أربع لغات والجمع اشغال وشغلته من باب
 قطع فهو شاعل وان قيل اشغله لانه لغتة دنية اه عرش **(قوله)** ولا ينبغي حصول السنة الخ فعلى هذا لوني
 يوم الجمعة رفع الجنابة غلطا حصل غسل الجمعة سم **(قوله)** لاحدوا جبين الخ هذا ظاهر في واجبين عن
 حدث اما واجبان أحدهما عن حدث كنبابة والاخر عن نذر فالتجاء أي كماله مر انه لا يحصل أحدهما
 بنية الا تخولان زنة أحدهما لا يتضمن الاخر اما ما لا تذكر فليس فيها تعرض لرفع الحديث مطلقا أو أمانة
 الاخر فلان المذكور وجس آخر ليس من جنس ما عن الحديث بل لو كان عن نذر من تجبه عدم حصول
 أحدهما بنية الاخر أيضا فليشتمل على سبب ذلك لان كلا من النذر من أوجب فعلا مستقلا غير
 ما أوجبه الاخر من حيث التخصر والغرف بين هذا وبين ما لو كان على الرأى أحضض ونقاس وجنابة تحت
 آخر أهانة واحدهما ان المقصود من الثلاثة رفع ما ع الصلاة وهذا هو الرفع بالنسبة لاحداهما بغير ضرورة
 بالنسبة لباقيها لان العلم لا يشعير من ثم لوني بعضهم ينتفخ كاتى كلها كاتى الواحد عرش **(قوله)** ان
 الطهارات الخ أي المشرقة كفي المقصود منها **(قوله)** وظاهر ان المراد الخ هذا جار على ما جرى عليه شيخ
 الاسلام في تحية المسجد لكن الظاهر من قول الشارح مر لو طلبت منه اغسل مسجحة كنه يدكسوف
 واستسقاء وجعوتوني أحدهما حصل الجميع الخ حصول الثواب السك هو قياس ما عنده في تحية المسجد اذ لم
 ينوها عرش عبادة الشورى المعتمد حصول الثواب أيضا خلافا لمج ومن سبقه اه **(قوله)** وان لم ينو
 معه الوضوء بل ولفظ لم ينتف لم يأتى من اضلال الاصغر مع الاكبر عرش **(قوله)** وافهم الخ عبارة
 النهاية والنوى وقدرته الرافعي على ان الغسل انما يقع عن الجنابة وان الاصغر يضمحل معه أي لا يبيح له حكم
 فلهاذا عبر المصنف بقوله كفي اه **(قوله)** فلم يبق له حكم فالحكم بالاصغر عن الاكبر فقط لانه وعن الاصغر بصري
 * (باب النجاسة) *

تصح قبلها حتى مع الاولى لان كل غسلة لها مدخل في رفع الحديث فقد اقترنت النية بالو الغسل الواقع
 والسابعة وحدها لم ترفع اذ لا الغسلات السابقة عليها رقت فليشتمل **(قوله)** ولا أحدهما حصل ان كان
 لفظ النصف احدهما بنية أي غسل أي غسل تلك الاحدى **(قوله)** ولا ينبغي حصول السنة
 فعلى هذا لوني يوم الجمعة رفع الجنابة غلطا حصل غسل الجمعة **(قوله)** لاحدوا جبين الخ هذا ظاهر في واجبين
 عن حدث اما واجبان أحدهما عن حدث كنبابة والاخر عن نذر فالتجاء انه لا يحصل أحدهما بنية الاخر فلان
 نية أحدهما لا تتضمن الاخر اما ما لا تذكر فليس فيها تعرض لرفع الحديث مطلقا أو أمانة الاخر فلان المذكور
 جنس آخر ليس من جنس ما على الحديث بل لو كان عن نذر من تجبه عدم حصول أحدهما بنية الاخر أيضا
 فليشتمل **(قوله)** وافهم قوله كفي في شرح مر وقد نية الرافعي على ان الغسل انما يقع عن الجنابة وان
 الاصغر يضمحل معه أي لا يبيح له حكم فلهاذا عبر المصنف بقوله كفي اه
 * (باب النجاسة) *

افراد كل يغسل وانما لم يصح الظاهر وستخطبة الجمعة والكسوف بنية لان مبني الطهارات على التدانيل بخلاف الصلاة وما في معناها كالنجاسة أو لاحدهما حصل فقط بما فواء وانما لم يدرج المسنون في الواجب لانه مقصود ومن ثم تبين للجز عنه بخلاف الحيثيون ثم حصلت بغيره وان لم تنو على ما يأتي لان القصد اشغال البقعة وافهم المترجم صحة الواجب بنية الغسل وكذا عكسه لكن يظهر ان عمله ان تعدد الاذنين حصول السنة بذلك لعذره وان لم يغتسل لاحد واجبين أو احدهما فكثر بنية فقط حصل الاخر وهو كذلك لما أمر مبني الطهارات على التدانيل وظاهر ان المراد يحصل غير النوى سقوط طلبه كافي التحية فان دلوا أحدث ثم أجنب أو عكسه أو وجداهما كفي الغسل وان لم ينو معه الوضوء ولا رتب أعضائه على الذهب والله أعلم لا تدرج الاصغر في الاكبر ولا نظر لاختلاف الجنس مع حصول المقصود وافهم قوله ان الاصغر اضمحل ولم يبق له حكم وهو كذلك * (باب النجاسة) *

أي في بيان أن أفراده أو قوله وإزالته فيه استخدم إذا لم أدا الجاسة هنا أعياها أو يضعها في إزالته الوصف
 القائم بالمحل المأثم من جهة الصلاة حيث لا مخصص يجبرني (قوله وإزالته) أي فترجم لنسب ورواؤه وهو
 غير معيب على أنه قيل إن هذا لا يعد بآفة فإن الكلام على شيء يستدعي ذكر متعلقه ولو أزمه ولو عرصة
 عرش (قوله لانه) أي التيمم (قوله عباها) أي عن الموضوع والغسل (قوله) أو بتقديم عباها الماء أي
 لتوقف الإزالة على الماء (قوله وقد يجاب) أي قد يجاب أن إضاباها أخرت عن الموضوع والغسل أشار إلى أنه
 لا يشترط في صحة ما تقدم من الإزالة أن يكون مقارنتا إزالته أو قدمت على التيمم إشارة إلى أنه يشترط في صحته
 تقديم الإزالة لتأمل فانه في غايته الحسن سم على حج وقوله لانه يكفي مقارنته أي إضاباها كانت فيما يجب
 غسله في الموضوع والغسل أمالو كانت في غير أعضاء الموضوع فصعب مع وجودها كما يعلم مما قدمه من أنه لا يجب
 تقديم الاستنجاء على وضوء السليم عرش عبارة السيد عمر البصري قد يقال الأولى فوجه هذا الصنيع بأن
 فيه الإشارة إلى أنه شرط للتيمم وليست شرط للموضوع والغسل بالترتيب واللام صم يظهر ماعدا محلها فبما
 قبل إزالته وليس كذلك وأما الاختلاف في الاكتفاء في الغسلة فأمر آخر ليس المحقق فيه أن رفع الحدث
 موقوف على إزالته بل إنهما واجبان مختلفا الجنس فلا يتداخلان وعلى النزول فالمصنف لا يرى ذلك فتأمل
 والصفاه ولا يخفى أن هذا عين جواب سم الآن في زيادة تفصيل (قوله على مامر) لعلة أدره رأي
 الزاقي دون رأي المصنف (قوله في بعضها) وهو الجاسة المغلظة (قوله من تراب التيمم) أي من جنس التراب
 الذي يتوقف عليه التيمم (قوله المستندر) أي أو طاهر كالصاقي والمخاط والمني فالعني الغوي أعلم من
 المعنى الشرعي كجواهر الغالب شيئا (قوله مستندرا) اعتبار الاستقذار هنا بناقصة اعتبار عدمه في الحد
 المذكور في شرح الروض وغيره وقوله كل عين حرم تناولها إلى أن قالوا لا الحرم تناول الاستقذار إلا أن يقال
 إن المعنى أن حرم تناولها لا كونها مستندرة سم على منجه اه عرش زاد الرشدي وأعلم أن قضية هذا
 التعريف أن الجاسات كلها مستندرة وذلك منع في الكلب الحي ولهذا بالنعمن لا بعقده نجاسة فلا فرق بينه
 وبين نحو الذئب ولا يقال المراد استقذارها شرعا بل بزم عليه الدور اه (قوله بمنع صحة الصلاة) قلت هذا
 حكيم أحكام الجاسة وإدخال الحكم في التعريف وجوب الدوران الحكم على الشيء فرع عن تصوره فيكون
 موقفا عليها وهي موقوفة عليه لكونه حراما نعر فيها أوجب بانه رسم والرسم لا يضر فيه ذلك اه حفي
 أي فتعبر الشارح بالحد على اصطلاح الأصولين لا المناطقة (قوله حيث لا مخصص) أي بخلاف ما لو كان
 هناك مخصص أي يجوز كافي فاذا ظهر من وعليه نجاسة فانه يصلي لحرمه ولو وقع عليه إعادة شيئا
 عبارة الجبري هذا القيد لا دخل فيه من المستجيب بالجفر فانه يعني عن أثر الاستنجاء وضع أمانته ومع ذلك
 يحكم على هذا الأمر بالتحسين لأنه عني عنه اه (قوله بغير ذلك) أي ذكره النهاية والغنى وبسطا فيه
 أيضا (قوله) وبالحد عطف على الحد (قوله وسلكه) أي سلك المصنف التعريف بالحد (قوله لسهولة
 معرفته) أي بخلاف معرفته بالحد فانه عسر بالنسبة للمنتهين فضلا عن غيرهم (قوله إلى الأصل في
 الاعيان) أي علم أن الاعيان جاد وحيوان فالجاء كطاهر الماتص الشارع على نجاسته وهو ما ذكره
 المصنف بقوله كل مسكوم ومع ذلك الحيوان كطاهر إلا ما استثناء الشارع أيضا وقيد بمصنفه على ذلك
 بقوله وكذا الخ يعني والمراد بالحيوان الهلر وحوب الجاد ما ليس بحيوان ولا أصل حيوان ولا جزء
 حيوان ولا منفصل عن حيوان وأصل كل حيوان وهو المني والعلقو المضغة تابع لحيوانه طهارة ونجاسة

(قوله وقد يجاب) أي قد يجاب أن إضاباها أخرت عن الموضوع والغسل إشارة إلى أنه لا يشترط في صحة ما تقدم
 من الإزالة أن يكون مقارنتا إزالته أو قدمت على التيمم إشارة إلى أنه يشترط في صحته تقديم الإزالة لتأمل فانه
 في غايته الحسن (قوله مستندر) أي أن يقول اعتبار الاستقذار هنا بناقصة اعتبار عدمه في الحد المذكور
 المذكور في شرح الروض وغيره بقوله كل عين حرم تناولها إلى أن قالوا لا الحرم تناول الاستقذار إلا أن يقال
 قولهم في الاستدلال على نجاسة الميتة كافي في شرح الروض كغيره لكونه حرم تناولها قال تعالى حرم عليكم الميتة

وإزالته) * قيل كان
 ينبغي تأخير بها عن التيمم
 لانه بدل عباها لانه
 تقدم عباها قبل الماء وقد
 يجاب بأن لهذا الصنيع
 وجه أيضا وهو أن إزالته
 لما كانت شرط الموضوع
 والغسل على مامر كان لا بد
 في بعضهما من تراب التيمم
 كانت أخذة طرفا مما قبلها
 ومما بعدها فتوسطت
 بينهما ما شارة لذلك (هي)
 لغة المستندر وشرعا بالحد
 مستندرة تمنع صحة الصلاة
 حيث لا مخصص وحدت
 بغير ذلك وقد بسطت
 الكلام عليه في شرح
 العباب بما لا ينبغي عن
 مراجعته ككتف قوائمه
 وعزة أكثرها أو بالحد
 وسلكه لسهولة معرفته
 وإشارة إلى أن الأصل في
 الاعيان الطهارة لأنما
 خلقت لمنافع العباد وأنما
 تحصل أو تكمل بالطهارة
 وإلى أن ماعدا ما ذكره

وجزاء الحيوان كدته كذلك والمنفصل من الحيوان النجس نجس مطلقا ومن الطاهر ان كان رشحا كالعرق والريق ونحوهما فطاهر أو بماله استعماله في الباطن فنجس كالبول نعم ما استحال لصالح كاللبن من الماء كقول الأديب كالبيض طاهر والحاصل ان جميع ما في الكون اما جادا أو حيوانا أو فضلاتا فالحيوان كله طاهر الا الكلب والخنزير ووفر كل منهما الجاد كله طاهر الا المسكر والفضلات فدعت تفصيلها استغنا **(قوله)** خلقت لمناقب العباد أي ولهم بعض الوجوه نهائية ومعنى **(قوله)** ونحوه أشار به الى عدم انحصار النجاسة فيه إذ كان الصنف عبارة المغنى وعرفها الصنف كلفه بالعدل لكن ظاهر محصرها فباعده وليس مراد الان منها أسباعهم بدكرها أو سانبه على بعضها فلو ذكر لها ضابطا جاليا كما تقدم كان أولى اهـ **(قوله)** فدعت القطرة نظر لان القطرة لا تصلح للاسكار وكان الوجه أن تراد عقب قوله صالح للاسكار قوله ولو بانضمامه التبريع نظرا لان القطرة لا تصلح للاسكار وكان الوجه أن تراد عقب قوله صالح للاسكار قوله ولو بانضمامه انثله أو يقول مسكر ولو باعتبار نوعه اهـ **(قوله)** وأرأى به هنا الخ ظاهر تفسيرهم السكر بالمغلى واخراجهم الحشيشة بالمائع أن عبر العنب اذا طهر فيه التغير وصار مغليا للعقل ولم تصرف فيه شدة مطبوخة صار نجسا وقيد بقية قوله مر الآتي في التخلل المحصل لطهارة الخمر وكفى زوال النشوة الخ خلاصه ان العصير مالم تصرف فيه شدة مطبوخة لا يحكم بنجاسته وان حرم تناوله عش **(قوله)** والا لم يحج الخ خلافا للنهاية عبارة وخرج برأيه على أصله مانع غيره كالخشيشة والبنج والاقون فانه وان أسكر طاهر وقد صرخ في المجموع بان البنج والحشيش طاهران مسكران اهـ قال عس قوله مر وقد صرخ الخ أشار به الى جواب اعتراض وارد على المتن تقديره ان البنج والحشيشة يتخذان لا مسكران فلا يحتاج الى زيادة مانع لغيره البنج والحشيشة لانهما متاخران بقدر الاسكار فإجابته صرخ شرح المذهب بانهم ليس مسكران لا يتخذان اهـ **(قوله)** لم يحج لقوله الخ إلى أن ما فيه شدة مطبوخة لا يكون الاما تعافى **(قوله)** كحمر الى قوله ولا يلزم من المغنى والى قوله وعلى امتناعه في النهاية **(قوله)** كحمر بساتر أو ناعها عبارة النهاية يتخرا كان وهو المشتمل من عصير العنب ولو حثرت منه متوهم على باطن حبات عنب أو غيره مما شابه الاسكار وان كان قليلا اهـ زاد المغنى وهى أى المثلثة متاخرى من مياه العنب حتى صار على الثلث والخمر مؤنثة بدكرها لضعف قوة طهيها التله على قوله اهـ **(قوله)** من غيره أى كماله ليس بنحوه مغنى **(قوله)** لانه تعالى الخ عبارة بالمغنى وأنها بأمأ الخرفا لقوله تعالى انما الخمر والييسر والاذناب والازلام رجس والرجس في عرف الشرع النجس الخ وأما الزبد فيالقياس على الخمر من التغير عن السكر اهـ **(قوله)** ولا يلزم الخ عبارة بالمغنى وصدعها لها أى الخمر الاجزاء فثبت على واستدل على نجاستها الشيخ أبو حامد بالاجزاء وجل على اجزاء الصحابة في المجموع عن ربعة شيخ مالك انه ذهب الى طهارة خمراته بقوله بعضهم عن الحسن واليث اهـ **(قوله)** منه أى من كون الرجس شرعا النجس وقال الكردى أى من تسمية تعالى الخمر رجسا اهـ **(قوله)** ما يجاز فيه يعنى ان الرجس فيما بعده ما يعنى القدر الذى تعاف عنه النفس مجازا كردى **(قوله)** جاز أى عند الشافعى نهاية أى والمحققين **(قوله)** وعلى امتناعه أى الجمع **(قوله)** هو من عموم المجاز الخ وهو استعمال اللفظ بمعنى مجازى شامل للمعنى الوضع وغيره كالاستقذار الشامل للنجس وغيره قال سم قد يقال اذا كان من عموم المجاز فهو مستعمل في القدر المشترك بين النجس وغيره مجازا فلا يدل على المطلوب الا بقربة تفهم ان المراد به بالنسبة للنجس هو النجس ونحوه طاهر **(كل مسكر)**

أى صالح للاسكار فدعت القطرة من السكر وأرأى به هنا ما علق المغلى العقل لاذ الشدة المطبوخة والا لم يحج لقوله مانع كحمر بساتر أو ناعها وهى المتخذة من العنب ويند وهو المتخذ من غيره لانه تعالى سمها وجسا وهو شرعا النجس ولا يلزم منه نجاسة ما بعده ما فى الآية لان الرجس المجاز فيه والجمع بين الحقيقة والمجاز جاز وعلى امتناعه وهو ما عليه الاكثرون

وتحريم ما ليس بمحتمر ولا مستقذر ولا ضرر فيه بدلى نجاسته اهـ فلتأمل **(قوله)** دخلت القطرة في هذا التبريع نظر لان القطرة لا تصلح للاسكار فكان الوجه أن تراد عقب قوله صالح للاسكار قوله ولو بانضمامه انثله أو يقول مسكر ولو باعتبار نوعه **(قوله)** هو من عموم المجاز قد يقال اذا كان من عموم المجاز فهو مستعمل في القدر المشترك بين النجس وغيره مجازا فلا يدل على المطلوب الا بقربة تفهم أن المراد به بالنسبة للنجس هو النجس وأى فريته نكالا وكذا اذا كان من باب استعمال المشترك في معنيته فلا يدل على المطلوب الا بقربة تفهم على أن أحد الغنيين الراجع للنجس هو النجس وأى فريته نكالا فديفرى ان دفعه الى الان

وأى قرينة كذلك وكذا إذا كان من باب استعمال المشترك في معانيه لا دل على المألوف الأقرينة تدل على أن
أحد المعنيين الرابع الخمر والنفس وأى قرينة كذلك فتدبر فأى أدفع على أن عبد السلام هنام ذلك
فتدبر وتجب اه وأجيب عن الأول بان القرينة عدم المانع عن إرادة العسنى الحقيق بالنسبة للخمر
ووجوده بالنسبة لاعداده والاجماع بأى الجواب عن الثاني أنفاً (قوله أوجه حقيقة) عطف على قوله
بما جازفه (قوله لانه يطاق) ظاهر شرعاً (أيضا) أى كما طلق على النفس (قوله على مطلق الاستقنر) لا ينفى
أنه على هذا أكبر من ريس في الآية كقولك الإنسان والبقرة والغنم والأبل حيوان من استعمال
المشترك المعنوي في معناه الأعم الشامل لأفواج مختلفة لا من استعمال المشترك اللفظي في معانيه الذى يدعى
(قوله استغناء بالقرينة) وهو بالنسبة للخمر اشتراك الريس في النفس كفى عش وبالنسبة لاعدادها
الاجماع كفى النهاية والمعنى (قوله وفى الحديث كل مسكر خمر) فيه تأمل اذ التبادر منه الحرمة لا التجانس ولهذا
استدل الشيخان على نجاسة النبيذ قياسه على الخمر وتبعهما من بعدهما حتى الشارح فى الابعاد وقال ابن
الرفعة فى المطلب تعلقان بالنبيذ كغيره مسكر فكان حراماً وما كان حراماً التحق بالخمر كرى (قوله نحو
البنج) يفتح الباء كفى القاموس وقوله والحشيش لوصافى الحشيش المذاب شدة مطر بفتح الشدة نجاسة كاسكر
المائع المتخذ من خبز ونحوه قال الشيخنا الطبري لا يوافقهم ثم خرم بالوافقة فى الابعاد ولو انتفى الشدة
المطر بنعت الخمر لجوده ولو جردت فى الحشيش تلتزم بها الذى يظهر بقائه الخمر على نجاستها لانه لا يظهر إلا
بالتحليل ولم يوجد نجاسة نحو الحشيش فاذا غابها بتمصاصات كغيره وجدت فيه الشدة المطر بفتح عش (قوله
وكثيرا العنبر) انظر التقيد بالكثير هنا وتركه فيما قبل سم عبارة السيد البصرى هذا الصنع مشعر
بحرمة القتل بمقتله لكن يخالفه قوله الاتى فى الأثر بتخرج بالشراب مخرج من الجادات فلا حرج فيها
وان حرمت وأسكرت على ما مر أول النجاسة قبل العز ولا تنفاه الشدة المطر بفتحها كثير البنج والزعفران
والعبر والجوز وقوا الحشيش والمهر وفقهنا كثرى دال على حل القليل الذى لم يصل الى حد الاسكار كما شرح
به غيره اه أقول لو لم يدل على حله عبارة الشارح فى شرح بافضل أمال الجامد فظاهر ومنه الحشيشة
والأفيون ووجوه الطبعة العنبر والزعفران فيجزم تناول القدر المكرم من كماد كركام حواه اه
وعبارة شمس المنهج وتخرج بالمتاع غيره كبنج وحشيش مسكر فليس ينجس وان كان كبيره حراماً اه
وعبارة الكرى على الاول قوله أنقصد المسكر الحامى القدر الذى لا يسكر فلا يحرم لانه طاهر غير مضر ولا
مستفتر اه (قوله والمراد بالاسكار) تقدم عن النهاية بخلافه (قوله بالمعنى المذكور) أى بجره وتغيب
العقل (قوله الثلاثة) أى غير الحنفية لئلا يسلب ما بعده (قوله ولا رد على المتن) أى مفهومه منطوقه بعبارة
أخرى جمعه ومنعه (قوله لسان الخراج) سئل الوالد رحمه الله تعالى عن الكسل هل هو نجس لانه مسكر
كالبرونز وهل يكون عفاقه كالتخلل فى الخمر فظهر أو يكون كالخمر المتعددة فلا يظهر فاجاب بانه لا اعتبار بقول
هذا القائل فانه لو فرض كونه مسكراً لكان طاهر لانه ليس بمتاع اه أى حال اسكاره ولو كان مسكراً
ويؤخذ منه ان البرونة نجستوه كذلك فلو نظرت فى وجودها قيل اسكارها ولو دعى ذلك الزبيب والنثر
وبحسبهما من الجامدات وهذا طاهر جلى كذا فى النهاية ونقل فى المغنى الاقتناء للسبيل والماء والوف مرصه
ثم قال يؤخذ منه أن البرونة طاهرة فهو كذلك اه وقوله ويؤخذ فى الاثر بجلالته علما ولا لكونه بمنزلة
عن أحوال العامة جل مقالته المذكور وعلى تقدير تصورو البرونة على أنها حال اسكارها من مقوله الجامد
الذى لا يسلب ليطعمه والجهل بحقيقة شاعى ما هو عليه ليس بنقص بل قد بعد كالأفعرة بنشبع من شبع
عليه أى يرى معمله لا يلقى بجلالته وشأن المؤمن التماس الحامل الحسنة لعدم الخلق فكيف يتوهمهم
سدعرو وقوله بنشبع من شبع الخ ومنهم سم عبارة على المنهج مثل شيخنا الرسمى عن الكسل اذا صار

هو من عموم الجازم وأوجه حقيقة
لانه يطابق أيضا على مطلق
الاستقنر واستعمال
المشترك في معانيه جازم
استغناء بالقرينة كما
فى الاية فادفع ما لا ينسب
الى عبد السلام هنام فى الحديث
كل مسكر خمر ونحوه بالمتاع
نحو البنج والحشيش
والأفيون وجوه الطبعة
وكثير العنبر والزعفران
فهذه كلها مسكرة لكونها
جامدة فكانت طاهرة والمراد
بالاسكار هنا الذى وقع فى
عبارة المصنف وغيره فى نحو
الحشيش بمجرد تغيب
العقل فلا منافاة بينهما
تعبير غيره بأنهم بخلافه
لان وهم فيه وما ذكرته فى
الجوزة من انها مسكرة
بالمعنى المذكور وانها حرام
صرح به أئمة المذاهب
الثلاثة واقتضاه كلام
الحنفية ولا رد على المتن
جامداً لخرور دبره ولا ذائب
نحو حشيش لم يصر فيه
شدة مطر فظاهر الاصطلاح

مسكرا ثم قطع وجفف فاجاب بأنه طاهر لانه جامد فاخذ بعض الناس من ذلك في شرحه على المتهاجمين ما يسمى
بالبوطة طاهر وهذا الاختذار اطل اذ العبرة بكون الشيء جامدا أو متاعا بحالة الاسكار الجامد حال اسكاره طاهر
والمتاع حال اسكاره نجس وان كان في أصله جامدا ولو صرح ما توهمه لزيم طهارته لئلا ينزل أن أصله جامد وهو
الزيت ولا يقوله عاقل اه وبجوابه هنا قوله لم تصرفه بشدة مطربة أما اذا صارت فيه فلا إشكال في نجاسته
فلا إشكال في نجاسته قال وطلت زعم طهارته لم يصدر عن تأمل صحيح ولا التفات اليه اه وفي الجبيري
والحاصل ان ما فيه شدة مطر به نجس سواء كان متاعا أو جامدا فالكشك الجامد لو صار فيه شدة مطر به كان
نجسا وقد يقال ما فيه شدة مطر بنوره جامدان كان مسكرا قبل جوده كان نجسا كالخمر المعتقد والافهو
طاهر كالكشك ولا شدة فيه غير نجس متاعا أو جامدا لحلي عبارة البرماوي وأما الكشك فطاهر ما لم تصربه
شدة مطر به وتوالافهو نجس أي ان كل متاعا اه ومثله في القلوبى اه وقول الحلي وقد يقال الخمر
المعتد الموافق لكلام جبريدون ما قبله قول المتن (وكاب) أي ولو علمنا ما به بنوعه وشرح بافضل وفي
الجبيري عن الاطفيحي قوله ولو علمنا رد على القول الضعيف القائل بطهارته اه (قوله للامراخ) ونظر
البيهقي وغيره أنه صلى الله عليه وسلم دعى الى دار فلم يجبهوا الى أخرى فاجاب فقيل له في ذلك فقال في دار فلان
كسب قبل وفي دار فلان هرة فقال انها ليست بنجسة ذلعا قاله بان التي هي من صبيغ التعليل على ان
الكاب نجس نهاية ومعنى (قوله لانه) الى قوله وقضية الخمر المغشى وكذا في النهاية الاولى ولو ادعى (قوله
لانه أسوأ الخ) وادعى ابن المنذر الاجماع على نجاسته وعرض بذهب مالك دورا عنه أي خدعة بانه طاهر
معنى (قوله مع صلاحته الخ) أي صلاحته لم يقع فلا ينافى ما ذكره وفي أوائل السبع من ان بعض
الحشرات له منافع لكنها ما فيه نصري (قوله اه) أي لا تتشابه في جعل شيء عليه معنى (قوله فلا تراد الخ) الاولى
تأخير عن التعليل الا ترى أيضا كافي المغشى (قوله لانه الخ) ولانه منصوص على نجسها بنوعه بانه المغشى
وقال تعالى وألهم خنزير فانه رجس اذا اراد جملته لان لم يدخل في عموم الميتة اه (قوله مندوب الى قتله الخ)
فطاهر ولو كان عقورا لكن في الباب في باب البيوع وجوب قتل العقور وجوز قتل غيره سم على المنهج
اه عش عبارة الشورى أي مدعو الى قتله بل قد يجاب ان كان عقورا اه أي والمراد بالبدن بدنه المغشى
الشامل للواجب لفتح الف ما في الباب (قوله من غير ضرر) خروج به القواسم النجس فانه يقتل
اضرره بنجس (قوله ولو ادعى) لكن يحمل كون المتولد من آدمى أو أدمية ومغلطه حكم المغلظ اذ لم
يكن على صوره الا دعى خلافا للشارح والقياس انه لا يكف حينئذ وان تكلم وميز وبلغ مدة بلوغ آدمي
أذهو بصوره الكلب أي أو الخنزير والاصل عدم آدميته ولو مسخ آدمي كلبا فبنفي طهارته استعجابا لما
كان ولو مسخ الكلب آدمية بنفي استعجاب نجاسته ولم يرد في ذلك شوا وقع الغش فيه مع الفضلاء فقرر
ذلك بحثا سم على سج اه عش (قوله ينبع أخس أو به في النجاسة) أي كالتولد بنجاسة كنبو شاة فهو نجس
وبستني منه لا آدمي ولو في نصفه الاعلى المتولد من آدمي كنبو أو بالعكس فانه طاهر عند الرمل والده وقوله
وتخرج الذبابة الخ فالمتولد بن كل ذي نجاسة لا تحل له ذبابة ولا تكاحه وان كان أنثى وقوله ويجب البدل
فالمتولد بن حمار وحشي وحمار أهلى اذا قتله المحرم وجب بدله من الاول وقوله وعقد الجزية بئذ كان لا يه دون

(وكاب) لا مرام بالظهير
من ولوغه سبعام التعبير
والاصل عدم التعدد الا
لدايل بعينه ولا دليل على
ذلك (وخنزير) لانه أسوأ
لناله من الاذى لا يجرز الا فاع
به في حالة الاختيار بحال
مع صلاحته فلا يرد نحو
الحشرات ولانه مندوب
الى قتله من غير ضرر
(وفرعها) أي فرع كل
منها مع الاحتراز ومع
شبهه ولو ادعى تغليب
للنجس اذا لم يصرح ببيع
أخس أو به في النجاسة
وتخرج الذبابة وانما كذا
وأشرفهما في الدين ويجب
البدل وعقد الجزية
في النسب والام في الجزية

بصدر عن تأمل صحيح ولا التفات اليه (قوله ولو ادعى تغليب النجس) هو كقوله ان قلبا بطهارة آدمي تولد بن
آدمي أو أدمية ومغلطه في جعل ما ذكره في المالم يكن على صوره الا دعى خلافا للشارح والقياس انه لا يكف
حينئذ وان تكلم وميز وبلغ مدة بلوغ آدمي أذهو بصوره الكلب أي أو الخنزير والاصل عدم آدميته
ولو مسخ آدمي كلبا فبنفي طهارته استعجابا لما كان وهو طاهر على ما يأتي في التنبيه الا ترى قبيل وجلد نجس
بالوت عن بعض المتكلمين ان المتولد الصفه دون الثاثة ا ما يأتي فيه عن المحققين من انه تعدد الثاثة
الاولى وتختلف أخرى فقيل نظر في محتمل أن يحكم بنجاسته لانه كسب محتمل أن يحكم بطهارته لان
ما دونه غير قطعي بل محتمل الصفه فقط ولا نجس بالمشك وعلى الجملة فبنفي ان لا يكف بؤيه بقوله لهم

نكاحه فيه نظر والاقرب الثاني للعله المذكورة فتعذر تزويجهما ويجب عليهما الصبر ومنع نفسها عن الزنا بقدر الامكان اه **(قوله قبل انكسها الخ)** أقول هو واضع فإوجعها كأنه بصغة النثر وض وانما التردد في قتل الفتن المسلم به لتبره عليه بشرف الطر فزوال القصاص يرى فيه المماثلة يصري وتقدم أفتان الز يادي والاحجور ي ما يوافقه **(قوله وقبسه)** أي قاس عدم العكس وقوله فطمعه عن مراتب الولات الخ وقفا للخطيب وخالفا للرمل كما مر عن شيخنا وصيابة الجبري فان كان أحد أصله آدميا وكان على صورة رة الاكدي ولوى نصفه الاعلى فقط فقال شيخنا مر هو طاهر ويعطى أحكام الاكديين مطلقا وعلى القول بنجاسته يعطى حكم الطاهر في الطهارة والعبادات والولات وغيرها الا في عدم حل ذبخته وما كتبه وارثه وقتل قاتله قلوبى اه **(قوله لان شرطه)** أي شرط العفو **(قوله أن يقال المحل الخ)** وهو الكلب **(قوله مطلقا)** أي مجنونا كان أو غيره **(قوله فعلم انه لا قرب به الخ)** فيه أن القرب يشمل الاولاد ودهم متصورون في حقته وطه أمته عند تحقق العت بناء على جواز الذي جرى عليه كما تقدم بل قد يدعى اعتبارا والشبهة في حقهم لو بان يخرج من حيث تستدخله امرأة شبهة فليست بل سم **(قوله والذي يقعه الخ)** تقدم اعتماد عن الز يادي والاحجور ي **(قوله وهو مقبس)** أقول ولا محل لأكله وان كانت أمه كونه لان المتولد بين ما كول وغيره لا محل لأكله وبق مالو وطني خروف آدمية فانت ولدك فكمه انه ليس ملكا لصاحب الخروف ثمان كانت أمه متوفى حوت عالها وان كانت وقيقة فهو ملك لملكها ومع ذلك ينبغي أن لا يجزى في الكفارة تبعا لان أصله كالا يجزى المتولد بين ما يجزى في الاضحية وغيره فبها بل لعل هذا أول منه بعدم الاعراض انتفاء اسم الاكدي عنقوان كان على صورته فتنبهه ولا تقربا بما يخالفه فانه دقيق وبق أضافا لولد بين ما كولين ما هو على صورة الاكدي وصار غيرا عاقلا هل تصح امامته وبق عبادة وهل يجوز ذبحه أو كنه أم اذا مات هل يعطى حكم الاكدي أم لا فيه نظر والاقرب أن يقال بجهة امامته وسائر عباداته وانه يعد من الاربعين في الجملة لانهم امنوا طه بالعدل وقد وجدوا أنه يجوز ذبحه أو كنه لانه ما كول تبعا لاسله وانه يعطى حكم الاكدي في شئ من الاحكام لان الحياة لولا في الممان عش قول المتن **(ومستغبر الاكدي الخ)** ولغو ذباب كدرو دخل مع شعرها وصورها وروهاو وشها وعظمها وطفوها وخرها وافرها وراى آخرها نهاية ما ومعنى قول المتن **(والسك)** ولو كان طافا نهاية بان طهر بعد انوث على وجهه الم عش قول المتن **(والجراد)** هو اسم جنس واحد جراد تنطلق على الذكر والانثى نهاية معنى **(قوله لخرجهما)** اقول له واستغنى في النهاية بقولنا في الاقوله وزعم اضرارها ممنوع **(قوله مع عدم اضرارها)** أي وعدم احترامها بنهاية ومعنى **(قوله وزعم اضرارها الخ)** رد لقول ابن الرفعة ان الاستدلال على نجاسة الميتة بالا جاع أحسن لان في كل الميتة ضررا سم على الهيئة اه عش **(قوله وهى)** أي الميتة شرعا نهاية **(قوله ما زالت حياها الخ)** كذب الجعجعى والمهرم بضم الم وما ذبح العظم وغيره المأكول اذا ذبح معنى ونهاية قال عش قوله مر والمهرم أي اذا كان ما ذكاه صيدا وحشا كما يعلم من كلام الجاهل ما لو كان ذكاه ذكاه غير وحشى كعنت مثلا فلا يحرم ٣ **(قوله والناد)** أي والتركدي معنى **(قوله وأقبل امكان ذكاه)** أي المجهود ذكاه نافع ما بعد رشدي **(قوله الاكدي)** أي الميتة **(قوله الاكدي)** ومثله الملك والجن فان ميتتها طاهرة كذا هاشم شرح البهجة تحفظ الز يادي وفي فتاوى الشباب الرمل ما لو اقتصرو وجهه ما وجبه طهارة المتولد بين الكلاب والاكدي من قوله صلى الله عليه وسلم ان المؤمن لا يجس جاولا ميتا حيا لم يقبل ذلك بالاكدي ولا يشكل بانه يقتضى نجاسة الكافر لان التقيد بالمؤمن في هذا ونظائر ليس لاجراج الكافر بل للنعاء على

قبل لا يملكه لمقصود قبسه فطمعه عن مراتب الولات فطمعها عن مراتب الولات ونحوها كالقرب لولى نعم فيه مدية ان كان حرانها تعتبر بأشرف الاولاد من كما مر قال بعضهم بعد ان يلحق نسبته بنسب الوالط حتى يرتبه والوجه عدم الحقوق لان شرطه حل الزطه أو اقترانه بشبهة الوالط وهما متفقان هذا ثم يرد النظر في واطى مجنون الآن يقال المحل الوالط وغيره قابل للوطه فتعذر الاخلاق بالوالط هنا مطلقا فعمله لا اقرب له الامن جهة امان كانت آدمية والذي يقعه ان زوج أمته لانه بالملك لا يعتقته لم تقربانه بعيد عن الولات قال بعضهم ولو وطى آدمي به ميتة قولها الاكدي ملكا لملكها اه وهو مقبس **(ومستغبر الاكدي والعجل والجراد)** لخرجهما مع عدم اضرارها فلم يكن الالتجاستا وزعم اضرارها ممنوع وهى ما زالت حياها تبغير ذكاة شرعية تفرج موت الجنين يذكاه والصيد بالضغلة أو قبل امكان ذكاه والناد بالسم لان هذا ذكاهها شرعا واستغنى منها الاكدي لتكررها بالنص

والأيمان والترغيب فيه عس عبادة شيخنا هانوش الأدي الجني والمالك بناء على أن الملائكة أجسام لها
ميتة وهو الرجاء ما نزلنا بانها أشباح نورانية تنطق بعونها فلا ميتة لها هـ وفي باب الطهارة ومثل الأدي
الجن والمالك بناء على أن الملائكة أجسام كنفذوا الحق انهم أجسام لطيفة لانهم أجسام نورانية لا يبق لهم
بعدمهم صورة اهـ **(قوله لتكره الخ)** وقضية التكره من أن لا يحكم بنجاسة ما لوث مغني ونجاسة (نوله)
والنجس الصبيح الخ) ولانه لو كان نجسا لم أمر بغسله كسائر النجاسات أي العينة لا يقال لو كان طاهرا لما
أمر بغسله كسائر الأعيان الطاهرة فلا نقول غسل الطاهر معه وفي الحديث وغيره بخلاف النجس على أن
الغرض منه تكرر بموازاة الأوساخ عنه نهاية قال عس قوله بخلاف النجس قضيه ان عظم الميتة إذا
نجس يغفل عنه لا يصح تطهيره منه بل يرجع إلى أصله حتى لو أصاب ثوبا طبا منسلا بعد ذلك لم ينجس للتيسر
وهذه القضية صرح سم علي ج في بابها لكن في فتاوى شيخ الاسلام ماته فرغ غسل شيخ الاسلام
عن الاناء العلاج اذا لوث فيه السكب أو نحو وغسل سبع مرات احداها بتراب فوسل يكتفي بذلك عن
تطهيره أولا فاجاب بان الطاهر ان العلاج بطهر بما ذكر من نجاسة المغالطة اهـ وهو الاقرب عس **(قوله)**
وذكر المسألة للبالغ كذا قالوا وقد يقال ما مانع من أن وجه الدلالة منه لطهارة الكافر أن الحصى لا يفرق
بين المسلم والكافر في نجاسة ما لوث فاذا ثبت طهارة المسلم فالكافر مثله لعدم الفرق اتفاقا شديدا **(قوله)**
نجاسة اعتقادهم الخ) أي لنجاسة أبادانهم معنى **(قوله والخلاف)** إلى قوله لكن في النهاية والمغني الاقوله
على ما قاله غير واحد **(قوله والخلاف الخ)** لم يتقدم حكاية خلاف في كلامي في نسخة لا دي لكنه ثابت
وعبارة الحق وكذا نسخة لا دي في الاظهر عس **(قوله قيل)** عبادة النهاية والمغني قال ابن العربي المالك بن
اهـ **(قوله وماتهم الشهيد)** ضعيف عس **(قوله واسمك)** وهو ما يؤكل من حيوان البحر أو لم يسم بسم
كاسناني في الأطعمة والجراد سراء أما باصطيد أم يقطع رأس ولومن لا يحلل ذبهن من الكفار أو خفف
أنه نهاية أي بلجاية عس **(قوله انهم)** أي روايتا رفع قول المتن (ودم) أي ولو تحلبن سمك وكبد
وطحالها يتومغني أي سال عس **(قوله حق ما يبي)** إلى المتن في النهاية الاقوله أي إلى متى **(قوله ومن)**
صرح الخ) ظاهر منسج المغني أن الفراع عنوى عبادة وأما الدم الباقي على اللحم وعظمه فقبل انه طاهر
وهو قضية كلام المصنف في المجموع وحوى عليه السبكي وبذلك من السنة قوله عائشة رضي الله تعالى عنها
كانت تخرج العروة على عسر رسول الله صلى الله عليه وسلم تعالوها الصفر من الدم فتأكل ولا ينكر وطاهر كلام
الحلي وجسامة انه نجس معقونه وهذا هو الظاهر لانه دم مسفوح وان لم يسر لقلته ولا ينافي ما تقدم من
السنة اهـ **(قوله الكسد والطحال)** أي وان سقوا صارا كالدم فيما يظهر عس **(قوله انه يعني عنه)** بخلاف
بعضهم بالدم الباقي على اللحم الذي لم يختلط بشئ كولو ذبحت شاة وقطع لجهاذ بقي عليه أو من الدم بخلاف
ما لو اختلط بغيره كما يفعل في التي تدبح في الحبل المعد للذبح لأن من صب الماء عليها لا زال الدم عنها فان الباقي
من الدم على اللحم بعد صب الماء لا يعني عنه وان قل لاختلاطه بأجني وهو صرح حسن لئلا يشبهه ولا فرق
في عدم العفو عما ذكر بين البتلي به كالجزر من غيرهم ولو شئت في الاختلاط وعدمه يضر لأن الأصل
الطهارة عس عبارة الجلي على شرح الشهاب الزلي منظومة ابن العماد قوله فقبل غسل مفهومة انه بعد
الغسل لا يعني عنه أي فانه يجب عليه أن يغسله حتى يزول الدم ويتغير بقاياها البسيرة لانه ضرورة لا يمكنه
قطعا اهـ وعبارة الشريدي عليه بعد ذكره عن شيخه عس مثلها وقد استمع ذلك مرة فقال بغسل
الغسل المعتاد يعني عبادا اهـ **(قوله واستثنى)** إلى المتن في المغني الاقوله أي الحيوى **(قوله أي ولومن)**

بشبهة فليتل (قوله وهو في الكافر من حيث ذاه) قال في شرحه للعباب من جملة كلام طر بل قال أدي
ثبت له الحرم من حيث ذاه ناره ومن حيث وصفه أخرى فالحرمة الثانية من حيث ذاه تقتضي الطهارة
لانه وصف ذاتي أيضا فلا يختلف باختلاف الافراد والثابتة من حيث وصفه تقتضي احترامه
وتعظيمه بحسب ما يليق به ولشأننا الجري ثبت له الحرم فلا نقول في مكان طاهر احيا ميتا لم تثبت

مستباح) خلافاً لنهاية والمعنى عبارة الأول والمسك طاهر نظير مسك المسك أطيب الطيب وكذا فارة بشرها
انفصلت في حال حياة الطيبة ولو احتلأه. يظهر أو بعدد كأنها أو الانفصال كما أفاده الشيخ في المسك قياساً
على الانقطة اهـ وعبارة الثاني وفارته طاهر وهي خارج بحسب سرة الطيبة كالساعة فتحت حتى تغلقها
وقبل انهما في جوفها تغلقها كالبيضة ولو انفصل كل من المسك والفارة بعد ما لم ينفصل كاللبن والشعر اهـ
وفي الجبيرى عن الشعر لم يمس ما وافق كلام الشارع عبر عنه وحصل طهارة المسك وفارته أنه انفصل الخ
وكذا يدوم من أن نهيان الخروج ولو شكت في نحو شعر أو ريش أو من مأ كوله أو غيره أو انفصل من
أوميت أو في عظم أو جلد أو هومن مذ كى لما كوله أو من غيره أو في لبن أو لبن مأ كوله أو لبن غيره وهو
طاهر ومن ذلك ما عتبه البلوى في مصر ما من القراء التي يتباع ولا يعرف أصل حيوانها الذي أخذت منه هل
هو مأ كوله اللحم أو لا وهل أخذ بعد تذكيته أو مونه وقياس ما ذكر طهارتها كطهارته الفارة مطلقاً إذا شكت
في انضمامها من حيث أوميت خلافاً لتفصيل فيها للاستوى عـش اهـ (قوله ومضى أولين خرج الخ) هذا إذا
كانت خواص المني أو اللبن موجودة فيه نهاية ومعنى (قوله أولين) الأولى اسقاطا الهمة (قوله لم تنسد)
أى بان تغلق لتلقاق نهاية (قوله لانه) أى قوله وما رجع في النهاية والمعنى (قوله لم يستحيل) أى إلى نتي
وقد انتهى (قوله كما يذكره) أى في شروط الصلاة نهايتها ومعنى قوله (لأن) (وقى) وهو الرجوع بعد
الوصول إلى العدة ولو لمه وان لم يتغير كما قاله والمراد بذلك وصوله إلى ما لا يخرج الحرف الباطن لانه باطن فيما
يظهر ثم لو رجع منه بغير صلابة بقاءه بحيث لو رجع غبت كان مستحسلاً بحسب قياسه وفي البيض
لو خرج منه بغير صلابة بقاءه بحيث لو رجع خرج الفرج أن يكون مستحسلاً بحسب ما لا يتلى شخص
بالقوى عني عنه منى الثوب وغيره كدم البراغيش وان كثر كما هو طاهر نهايتها قال عـش ومثله بالاولى لا يتلى
بدم اللثة والى ادبالاته بانه ان يكثر وجوده بحيث يقل خلو منته (قوله وان لم يتغير) يظهر أن محله في المانع
بقري منها ما في في الحب والغنى بالبلوغ وعليه فالفرق لا يقال أن علاقة النجاسة لبعض المانع تحسبه بخلاف
غيره لا تقول كما يمانية بلزمه تحسبه لا ويرى ونه نجس ما رأيت فتلحقه السنوى انه بحث ان الماء الذي يتغير
ينبغي أن يكون مستحسلاً طاهر بالمكانة وهو وجه معني بصرى أى لا تعلقاً بتقديم عن النهاية التصريح
بخلاف ذلك البحث واعتمد المحلى وشيخنا وغيره في قوله المعنى وقيل غير المتغير مستحب لا نجس ومال السه
الأزهرى اهـ فذكر ذلك البحث بصيغة التبريض (قوله لانه فضله) أى مستحسلاً كالبول معنى (قوله
وبلغم العدة) ويعرف كونه منها بما يأتى في الماء السائل من الغم عـش (قوله خلافاً من رأس الخ)
أى بخلاف البلغم السائل من الرأس أو أقصى الحلق فانه طاهر نهايتها ومعنى (قوله لم يعلم الخ) دخل فيه
صورة الشك عبارة أنها يتوالمعنى والماء السائل من فم النائم نجس ان كان من العدة كان خروج منته باضرة
لان كان من غيرها أو شكت في أنه منها أو لا فانه طاهر اهـ قال عـش قوله من كان يخرج الخ قضيت انه مع

مبتدئ نجس وانه عتد والا
فهو نجس بفعالها والعلة
والمنفعة ومضى أولين خرجا
بلون الدم ودم يضلم تفسد
(وقى) لانه دم مستحيل
ومسديد وهو ما عرفت
يخالطه دم وكذا ما عـش
انفط ان تغير كما يذكره
(وقى) وان لم يتغير والا
استغرق العدة لانه فضله
و بلغم المعدة بخلافه من
وأس أو صدر كالسائل من
فم النائم ما لم يعلم

له الحرة الثانية فكل عقلم ولم يعظم فجاز الاستنجاء بمجده واغراء الكلاب على حثه وتأخذ الأولى من جاده
لانه أو جدم عوارض الخافات ما أو جبا هذا روعارض الصفات فتأمل ذلك يضعف عنه لا لا شاك في
كلامهم اهـ لكن يقال ان أراد بان الطهارة وصف ذاتي أهم مقتضى الثاني فهو مجموع ولذا اختلفت
الاعتقادات أو أنها باقية بالذات فكل الأوصاف كذلك لأن يقال انه أراد بالذات الحقيقى وقد يقال لم اقتضت
الذاتية الطهارة دون الاحترام (قوله وقى) في شرح مر وهو الرجوع بعد الوصول إلى العدة لوجهه وان لم
يتغير والمراد بذلك وصوله إلى ما لا يخرج الحرف الباطن من ذلك لانه باطن فيما يظهر اهـ ولم اعتبر
مجاوزه فخرج الحرف الباطن وهلاك في وصوله وفي شرحه أنضالاً ولو ابتلى شخص بالقي عني عنه منى
الثوب وبغيره كدم البراغيش وان كثر كما هو طاهر وجوه ومثله ما سألنا عن العترة وسائر الهوام
فكون نجس قال بان العمد وتبطل الصلاة لمصلحة لان سهاها فظهر على محل السعة العترة بلان امرتها
تقوص في باطن اللحم وتنجس السم في باطنه وهو لا يجب غسله وما تقرر من بطلانها بالحسنة دون العترة هو

الذين والصغرة يقطع بابه من المعدة ولا يكون من محل الشك وقوله أو شك الخ من ذلك ما لو كل شيان نجسا أو متنجسا غسل ما ينظرون الفم ثم خرج منه بلغم من الصدر فانه طاهر لان ما في الباطن لا يحكم عليه بالنجاسة فلا نجس ما مر عليه ولا نالم نتحقق مروره على محل نجس اه (قوله من المعدة) أخرج ما قبلها اسم (قوله به) أي بالسائل من المعدة (قوله في عنه الخ) أي المشتقة لا حترز عنه ويثني أن لا يفتي به بالنسبة لغيره من يتلى به أذامه بلا حاجة كإني عليه سم في نظيره وليس من ذلك ما لو شرب من أناء به ماء فغسل أو أكل من طعام ومس للمعدة متنجسا بلغمه وضغفه في الطعام فان الظاهر انه لا نجس ما في الأناء من الماء أو الطعام المشتقة لا حترز عنه ولا يلزم من النجاسة التجنيس فلو انصم ذلك الطعام على غيره شي لا نجسه لانا لا يحكم بنجاسة الطعام بل هو باق على طهارته عش (قوله وأطلق غيره طهارته) قد يقال ان علم تجنيس ما قبل المعدة ينفو عن وصل اليه فنجس والا فظاهر للاصل فلتأمل سم وتقدم نفعان عش ما يخالفه (قوله على الاول) وهو ما قاله الفقهاء (قوله من ذلك) أي متنجس (قوله لانه باطن) أقول هذا يشكك بما تقدم نفعان مطلق طهارة بلغم الصدر مع ان الصدر مجاوز لخرج الحاء ثم رأيت في شرح العباب يتبع كلام الفقهاء بذلك ثم قالون جرى على كلام الفقهاء أن نجس بالفرق بشدة الابتلاء بذلك وبان ملاقة الباطن لباطن مثله لا يؤثر وان خرج ثم رأيت ما يمكن الفرقه بين بلغم الصدر والقيء والراجع منه أو قبله وهو قوله الا في من ثم لم يلحقوا به بلغم الصدر كما مر اه فتأمل لكن قضية ذلك ان يكون بلغم الصدر متنجسا وحده نثذ لانظر كبر فائدة الحكم بطلانه ان ابتلاءه بقضية الحكم بطلانه وان لا في نجاسة سم يحذف (قوله وجوه) الى المتن في المتن الا قوله ودعاء أو صفراء (قوله وجوه) مثلها سم الحية والعقرب وسائر الهوام فيكون نجسا قال ابن العماد وبطل الصلاة بفساد الحاء لان سمها ينظر على محل الملاقة والعقرب لان امرتها تفوس في باطن الجسم وتخرج السم في باطنه وهو لا يجب غسله وما تقر من بطلانها بالحيوة دون العقرب هو الوجه لان علم ملاقة السم للظاهر ثم ابتداء أمره سم (قوله وجوه) بكسر الجيم وهو ما يخرجها الحيوان أي من بغيره أو غير معنى (قوله وجوه) بكسر الميم معنى (قوله وهي ما في المرارة) ان كان الضمير راجعا الى الصفراء فقط وافق مصرح الأطباء أن السوداء في الطحال لا في المرارة لكن يكون في بابه نوع قصور وان كان راجعا الى المرارة كان مناسبا للعقرب وعند الأطباء فلتأمل بصري وقد عتار الثاني ويقال ان المراد بها المعنى القوي لا مصطلح الأطباء (قوله لاستحالتها) أي الحرقة والمرارة قول المتن (وروث) ولومن طبر ما كور أو محال لنفسه سألته أو سئل أن جرد نه سألته ومغنى (قوله وهو ما خاص الخ) عبارة النهائية والعذرة

الوجه الان علم ملاقة السم في الظاهر أو لا في سها أو ما الحرة ذاتي وجد في المرارة وتستعمل في الادوية فينبغي كما قاله في الخادم نجاستها لان نجاستها من النجاسة قاضيت الماء النجس اذا انعقد لمحا اه (قوله من المعدة) أخرج ما قبلها (قوله وأطلق غيره طهارته) قد يقال ان علم تجنيس ما قبل المعدة ينفو عن وصل اليه فنجس والا فظاهر للاصل فلتأمل (قوله ما جاوز خرج الحاء الملهمة من ذلك لانه باطن) أقول هذا اشكك بما تقدم نفعان مطلق طهارة بلغم الصدر مع ان الصدر مجاوز لخرج الحاء بكثير ثم رأيت في شرح العباب عقب كلام الفقهاء قالون في نظر وقولهم بطلانه بلغمه الخارج من الصدر مرجح بان الواصل الى الصدر وما فوقه اذا غلب وصوله للمعدة لا يكون نجسا ولا متنجسا أو سأل في قريبا عن المجموع انه يشترط تجنيس الخط

المستلغ وصوله للمعدة وعن الزركشي في الواصل لحوصله البليان باطن حلقوم لا دعي لان نجاسته في كل ذلك يرد كلام القضاة وان جرى على كلام القضاة ان لا نجس في عصبين الاول بالفرق بشدة الابتلاء بذلك وبان ملاقة الباطن لباطن مثله لا يؤثر وان خرج كما قاله في المتن يلاقي البول بفرض اتحاد خرج جميعا واختلافه فانه مع ذلك بلاية فيلزم رأس الذكر وعن الثاني بان ذكر المحدثين الثالث بمنع ان الزركشي لم ينقله عن أحد فلا يراه في كلام الفقهاء اه ثم رأيت ما يمكن الفرقه بين بلغم الصدر والقيء والراجع منه أو قبله وهو قوله الا في من ثم لم يلحقوا به بلغم الصدر كما مر اه فتأمل لكن قضية ذلك ان يكون بلغم الصدر متنجسا وحده نثذ

انهم من المعدة تم من ابتلى به
عن غنمته في الثوب وغيره
وان كثر كدم البراغيث كما
هو ظاهر وما رجع من
الطعام قبل وصوله للمعدة
متنجس على ما قاله الفقهاء
وأطلق غيره طهارته وكلام
المجموع في مواضع يؤيدها
وبما صرح بها ما نقله
الزركشي وغيره عن ابن
عبدان وأقرهم من محل
بطلان صلاحه من ابتلع
طرف خطا وبقي بعضه
بارز ان وصل طرفه للمعدة
اتصال بجوفه وهو طهره
البارز بالنجاسة حيثئذ
بخلاف ما اذا لم يصل اليها
لانه لا تنس ملأ المتصل
بنجس و ينظر على الاول ان
ما جاوز خرج الحاء الملهمة
من ذلك لانه باطن وجوه
وهي ما يخرجها الحيوان
لجبرته ومرة سوداء أو
صفراء وهي ما في المرارة
لا استحالتها لفساد
(وروث) بالمتكوه وما
خاص بعلمن الا دعي

كالعذرة أو بجمان غير
الآدي أو بجمان من ذى
الحافر أو أعسم وهو مافى
الدائق فعلى غيره أن يرد به
الاعم توسعا (بول) ولومن
طائر وسلك وجودا ولا
نفس له سائله لانه صلى الله
عليه وسلم سبى الروث وكسا
وهو شرعا نجس وأمر
بصب الماء على البول
وحكاية جمع ما كالتقولا
لشاقى بطهارة بول
العقل غالبا واختار جمع
متقدمون وماتخرون
طهارة فضله صلى الله عليه
وسلم وأطالوا فيه ولو فاءت أو
رائتهم بجمان لم ينجس
لوزع غيب فهو متنجس
يغسل ويؤكل والعسل
يخرج قبل من فم النحل
فهو مستثنى من القى مؤثلى
من دوما فهو مستثنى من
الروث وقيل من ثقبين
تحت جناحه فلا استثناء
الآن انظر الى انه حثه
كالباب وهو من غير المأكول
نجس وليس الغنبرونا
خلاف ما زعم بل هو نبات
فى الجرف فاستحق منه انه
مبولع متنجس لانه متجدد
غلب غلا يستحيل وجلدة
السراة طاهرة دون ما فيها
كالكرش ومنه الخرزة
المعروفة بها لتعادها من
الخضاسة كعصى الكلى
أو المائنة وجلدة الانغصمة من
ما كول طاهرة تؤكل وكذا
ما فيها ان أخذت من مذبح

والرث قبل يترادفهما وقال النوى ان العذرة تختص بالآدي والروث أعم قال الزكشى وقد غنر بل هو
مختص بغير الآدي ثم يقل عن صاحب المحكم وابن الاثير ما يقتضى انه يختص بذى الحافر وعلمه فاستعمل
الفقهاء فى سائر البهائم توسعا اه وعلى قول الترادف فاحدهما يغنى عن الآخر وعلى قول الزوى
الروث يغنى عن العذرة اه وفى البصرى بعدد كرمثلهما عن الاسنى ما منه قوله قبل مترادفان يتصور
الترادف بطريقين اما بان يستعمل كل منهما فى سائر الحيوانات وهذا هو الظاهر المتبادر واما بان يختصا
بفضلة الآدي وهذا ما فهمه صاحب التفتة الا أنه لا يتخلو عن بعد فتأمل اه (قوله كالعذرة) يغنى العن
وكسر المحمة اسنى (قوله أو بجمان غير الآدي) أى مطلقا (قوله ولومن طائر) الى قوله وحكاية جمع فى
النهاية والغنى (قوله ولومن طائر الخ) راجع لكل من الروث والبول (قوله على البول) أى بول
الاعرابى الى المتجدد وقيل به سائر الابل وأما أمره صلى الله عليه وسلم العرنيين بشرب أبقوال الابل فكان
للتداوى والتداوى بالنجس جائز عند فقد الطاهر الذى يقوم مقامه ما قوله صلى الله عليه وسلم لم يجعل شفاه
أمنى فيه لم علمها فعمول على صرف الخمرها بغير معنى أى لا يجوز والتداوى به بخلاف صرف غيره من
سائر النجاسات حيث لم يقم غيره مقامه عش (قوله واختار جمع الخ) اعتمدته النهاية بتواغنى وقالا للشهاب
الرملى ونحلا فالشارح كما يأتى بغير ثم ما واللفظ للاول وأتى به الواو لمرجه الله تعالى وهو المعتبر وحل تزعمه
صلى الله عليه وسلم منها على الاستحباب بومر بالانطافاة أو المصاة التى تخرج مع البول أو بعده أحيانا
وتسميها العامة الحصاة فاقى فيها الواو لمرجه الله تعالى بانه ان أخر طيب عدل بانها معتدة من البول فخصه
والاختصاص اه وقولهما أو المصاة الخ بآنى فى الشارح اطلاق نجاساتها (قوله طهارة فضله الخ) قال
الزكشى وينبى طرد الطهارة فى فضلات سائر الانبياء منها يتوهو المعتبر لا يلزم من طهارتها محل تناولها
فنبى تحريمها لغرض كاداد ولا يلزم من الطهارة ايضا احترامها بحيث يحرم وطؤها ولو جدت بارض
وعلى فحيز الاستثناء بها اذا جدت عش (قوله وأطالوا فيه) وكذا أطلال فيه النهاية (قوله ولو فاءت)
الى قوله والعسل فى المغنى والى قوله وقيل من ثقبين فى النهاية (قوله بجمان) ليس بقيدومثلهما لا دى (قوله
قبل من فم النحل) وهو الاشبه بانه (قوله بل هو نبات فى الجرف) كذا فى النهاية وتواغنى أى فى بحر الصين
كأنه صاحب الاقاليم السبعة ينفذه البحر وقال بعضهم بانه الحوت فوفى بنبذه البحر فوخذوا بشق
بطنه وبه فخرج منه وغسل عنه ما أصابه من آذاه الذى يؤخذ قبل أن يلقطه السمك هو أطيب الغنبر
كردى (قوله وجلدة المارة) الى قوله وعن العمد فى النهاية قالوا قوله كصا الكلا والمائنة (قوله وجلدة
المارة) بغنى الميم من اضافة الاعم الى الانصص (قوله طاهر الخ) أى متنجس كالكرش فظهر بغسلها
نهاية (قوله ومنه) أى مائى المارة النجس (قوله كعصى الكلا والمائنة) خلافا للنهاية بتواغنى كسر
وقال البصرى أقوله يقتضى اخلافة أى الشارح انه نجس وان لم يعلم تولد من البول ولو هو أو وجه من قيد ذلك
أى كانهما بتواغنى لانها وان لم تكن متولدة من البول لكتمانها وتولد من طوبى كانهما من معدن الخضاسة
فهى نجسة كاصحروها فى البلم الخارج من المارة فتأمل اه وكذا استشكل عش ما قاله بعدم ظهور
الفرق بين الحصاة المذكورة وبين خرزة المارة التى اطلقا نجاساتها (قوله وجلدة الانغصمة) الى قوله وعن
العدة فى المغنى (قوله جلدة الانغصمة الخ) هى بكسر الهجزة ورفع الفاء ونخبة فى الحاء على الاصغر بل فى
جوف نحو سخله فى جلدة تسمى انغصمة أيضا مغنى ونهاية (قوله ان أخذت من مذبح الخ) بخلاف اذا

لا يظهر كبر فائدة الحكم بطهارته الآن يقال ان ابتلاء يقتضى الحكم بطهارته وان لا فى نجس (قوله فضله
صلى الله عليه وسلم) قال الزكشى وينبى طرد الطهارة فى فضلات سائر الانبياء وما نازعوا على حوى فى ذلك
(قوله حسابا لالخ) وقياسه فى البيض لو خرج منه عصبها بعد ابتلاء جمع بكونه بقوة خرز فرخ
أن يكون متنجسا لانجساش حر (قوله كعصى الكلى) مخالف شيخنا للشهاب الرملى فاقى بطهارة عين
الحصاة لا محال انها جرح خلقه الله فى هذا المحل وليس منعقد من نفس البول الا أن يتجر به دل طيب باحسا

لم يأكل غير اللبن وإن جاور زنتين كما اقتضاه الحلاقهم والفرق يدنو بين الطفل الأصغر خفي (٢٩٧) وعن العدة والحاوي الجزم بفساحة

أخذت من ميت أو من مذبح أو غير اللبن ولو لتداوى معنى (قوله لم يأكل غير اللبن) سواء في اللبن لبن
أما لم يأكل غير هاترين منه أم سقى لها كان طاهر أم نجس ولو لم نجس ولو لم نجس على هتته لا أم لا ثم يعفى عن
الجن المعمول بالانقضاء من حيوان تغذى بغير اللبن لعموم البلوى به في هذا الزمان كما أفتى به أبو البرجائه
تعالى إذن القواعد المشتقة من التيسير وإن الامراض أضافت اتسع منها بقوى المعنى مثلاً الأول أنه لم
وقال ع ش قوله مدر يعفى الخ وينبغي أن يكون مراده بالعمو الطهارة كالتي شرحه على العباب أي قطع
صلاحيته ولا يجب غسل القدم عند ازداد الصلوات وغير ذلك وهل يطبق بالانقضاء الخبر الجوز بالسرجين
أم لا الظاهر الخلاف كإقتضائه من الزيادة بالنسبة فليراجع وقوله مدر لعموم البلوى الخ ولا يكاف غير إذا
سهل تحصيله اه (قوله والفرق بينه) أي بين ذلك المذبح المحاور زنتين (قوله غير خفي) لأن المعمول
عليه فعلى التغذى وعدمه وشرب بعد الحولين يسمى تغذياً والمعمول عليه فيما يسمى أنجته وهي مادامت
تشرب اللبن لا يخرج عن ذلك المعنى (قوله وعن العدة) وهو للقاضي شرح أبي المكارم رشدي (قوله
وأى واحد الخ) أي من أن لبنا واحد الخ يعبري (قوله من هذه الثلاثة) وبفرض تحققتا فهو حنظل
متخس لأن جس كاهو طاهر وإن أدهم كلامه متخالف بصري (قوله وهو نظير الخ) عبارة أنها بولوكا يتخالفه
اه (قوله بل الأقرب أنه نجس الخ) معتمد ع ش وقال البصري الذي يظهر أنه إن تحقق كونه حرماً من
الجلد نجس لما ذكره الشارح أو كونه برئ من نجس كالعرق ثم يتجسد فطاهر وكذا إن شك في بقاءه نظر الما
ذكره أول الباب من أن الأصل في الأشياء الطهارة اه (قوله وشر الدباسة) أي مثلاً في خيلها (قوله على
الحب) أي مثلاً في الخيل التي رشدي وجل (قوله عنه) أي الحب الذي بالعباءة بقر الدباسة (قوله تطهيره) لعله
بالجر عطف على البحث أخذ من قول ابن العبادي منظومة فاعزل غسل حنظله من قول الناهية والمخفى ومن
البدع المذمومة متفلس بوجبه ودمع اه (قوله لا المار الخ) أي في قصته على رضى الله تعالى عنها فيما يؤمن معنى
(قوله بغسل الذكر) أي ماسه منه كرى (قوله وهو بمجمعة ساكنة) هذه هي اللغة الفصحى كرى
(قوله غالباً) وفي تعلقي ابن الصلاح أنه يكون في السنة أبيض شحينا وفي الصيف أصفر رقيقا ورقيقا لا يصح
بخر وجبه وهو أغلب في التسامع منه في الرجال خصوصاً عند هيجانهم نهاية أي هيجان شهوة ع ش (قوله
وهو بمجمعة ساكنة) هي اللغة الفصحى كرى (قوله حبنا استمسكت الطبيعة) أي يسس فيها بلوي
عبارة البصري هل المراد بالبول أو بالغاظ ينبت في عرق اه و يظهر الثاني (قوله وأبعد حمل شئ يتقبل)
أي فلا يختص بالبالغين وأما الذي فيحمل اختصاصه بالبالغين لأن خر وجهه ناشئ من الشهوة ع ش عبارة
الحلي والودى يكون للصغير والكبير والذي خاص بالكبير اه قول المتن (وكذا من غير الأكدي الخ)
أي ويحوي الكتاب ما منى نحوه فخص بالاختلاف نهاية ومعنى (قوله ولو لخصا الخ) عبارة أنها يترجل أو
امرأة أو خنثى وغابته أي منى الخنثى أنه خرج من غير طهره العتاد وهو لا يؤرق لاقول نجاسته ليس بشئ
وسواء في الطهارة منى الحي والميت والخنثى والعجوز والممسوح فكل من تصور له منى منهم كان كغيره وخرج
من لا يمكن بولوه وخرج منه شئ فإنه يكون نجساً لا ليس بجنس اه قال ع ش أي وإن وجدت فيمختص
المنى والآخر سم نجاسته تحت خرج في دون التسع ووجهه بان المنى انما يحكم بطهارته لكونه منشأ
للأذى وبقا دون التسع لا يصلح لذلك وهذا التوجه معارذ فيما وجدت فيمختص بالمنى وغيره اه
(قوله وهو صلى) ذكره وأية مسلم فصل في نهائية (قوله ماهو مذهبنا الخ) تقدم عن الناهية والمخفى اعتماد

منعقدة من نفس البول فيحكم بفساحته عنها (قوله لم يأكل غير اللبن) قال في العباب تبعا لبحث الزركشي
الطاهر قال في شرحه فتكون أنجته أي اللبن النجس نجسة لكنه مردود بخلافه لا طاهره ولقوله هو
أي الزركشي تفر بعباءة طهارة الما كولا لولا كل نجاسة فالأقرب طهارة أنشأ لان المسح في البول العدة
كالسجدة إليه طهارة ونجاسة الخ ما طال به في الرد عليه (قوله وإن جاور زنتين) اعتمد مدر (قوله
٣٨) - (شروان وإن قاسم) - اول) وسوا وخنثى إذا تحقق كونه منبأ فطاهر لما صرح به عائشة رضى الله تعالى عنها
كنت أحكم من نوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صلى ومنع الاستدلال به لان المخالف يرى في فضلاته صلى الله عليه وسلم ماهو مذهبنا

انها كغيرها على انه كان من جماع فيسلم اختلاطه في المرأه لانه لا يحتمل كانه يصل الله عليه وسلم ونحو تراخا له الذي أفهمه قول عائشة في اصباحها مع انجاس من جماع (٢٩٨) غير اختلاط يحول على ان المتنع اختلاط من فعل برؤ بئان هذا هو الذي يكون من الشيطان

بخلافه لا عن رؤيه شيء لانه قد ينشأ عن نحو مرض أو امتلاء أو عيه المني وبقرض صحة هذا فهو نادر فلا نظير لاختلاطه وزعم خروجه من مخرج البول غير محقق بل قال أهل التشرع ان في الذكر ثلاث مجاري مجرى للمني ومجرى البول والودى ومجرى المذي بين الاولين وبقرضه فالأفان باطنا لا تؤثر بخلافها ظاهرة ومن ثم يتعصب من مستع بغير الماء لاقائه لها ظاهرا ولا يتناقى الاول ماسرى الطعام الخارج لان المساقاة هنا ضرورية في باطنين بخلافها ومن ثم لم يطبقوا به بالغم نحو الصدر كما سروه بما تقر وعلم ما في الباطن بخلافه في الحي لا يدار عليه حكم النجس الا ان اتصل بالظاهر واتصل بعض الظاهر كعوده وفي قواعده الزكوى اسباب في ذلك وهذا خلاصة المعتمد منه بل قولنا نجس لكنه الى آخره يجمع بين القولين بانه ليس في الجوف نجاسة ومقابلته ويسن غسله وطبا وفركه يابس لكن غسله أفضل الاصح طهارة من غير الكلب والخنزير وفرع أحد هما وانما أعلم لانه أصل حيوان طاهر

خلافه (قوله الخ) بيان للموصول (قوله كغيرها) أي في النجاسة كان الاولى فضلات غيره (قوله الخ) عبارة النهائية قال بعضهم وهذا لا يتم الاستدلال به الاعلى القول بنجاسة فضلاته صلى الله عليه وسلم وأوجب صحة الاستدلال به مطلقا ولو قلنا بما هوه ففضلاته من غير الصلاة والسلام كان من جماع الخ (قوله قبل الخ) في المزمع ان لا احتمال كونه من نحو النظر قاله البصري وحيه أن يكتب على قول الشارح كان من جماع مع ان الشارح أشار الى دفع ذلك النظر بقوله لا يجوز بقرض الخ (قوله من فعل) أي ايلاج برؤ به أي لصور حيوان أدى أو (قوله لان هذا) أي الاختلاط من فعل برؤ به شيء (قوله عن نحو مرض) ككثره الذكر والمرافقة (قوله وبقرض صحة هذا) أي كونه ناشئا عن نحو مرض أو امتلاء أو عيه المني ع (قوله وبقرضه) أي فرض اتحاد الفرج (قوله وزعم خروجه) أي قوله ولا يتناقى في المني ما وافقه (قوله ومن ثم يتعصب الخ) عبارة النهائية والمغني ولو بال شخص ولم يغسل محله تخص منه وإن كان مستنجما بالاجزاء وعلى هذا جامع رجل من استنجت بأذخار تجب منهم ما يحرم عليه ذلك لانه نجس ذكره اه قال ع (قوله من استنجت الخ) وكذا لو كان هو مستنجما بالجزء فيحرم عليه جماعها ويحرم عليها تمكيتها ولا تعبر بالامتناع ناشرة وعليه فلو فقد الماء امتنع عليه الجماع ولا يكون فتنده عند رافى جواره فتم ان ناف الزنا المتعبد عند رافى ولو طمأناه كان المستنجم بالجزء جارا للزنا ويجب عليها التمكن فيما اذا كان الرجل مستنجما بالجزء وحى بالماء وقوله ويحرم عليه أي وعليها أيضا اه (قوله لانها) أي التي لها أي النجاسة (قوله الاول) وهو عدم تأثير الملاقاة باطنا (قوله ما سرى الطعام الخ) أي تجسبه عند التقال (قوله في باطنين) أي في أمرين باطنين وهما المني والبول بصري (قوله بخلافها) أي بخلاف الملاقاة في الطعام المذكور فانها ليست ضرورية وفي ظاهري وباطني كردى (قوله لم يطبقوا به) أي الطعام الخارج قبل وصوله للمعدة في النجس (قوله كاسر) أي في شح حرقه (قوله اسباب الخ) أي اطالة كلام (قوله وهذا) أي قوله ان ما في الباطن الخ (قوله ويسن غسله الخ) عبارة النهائية والمغني ويسن غسل المني للخروج من الخلاف اه قال ع (قوله مطلقا) أي ما كان أو ما كان لكن يعارضه أن يحمل مراعاة الخلاف مالم يتبين صحة صحة بخلافه وقد ثبت فرقه بإسنادها فلا يلتفت لخلافه اه (قوله وفرقه) أي بالخالج يتبين ان يتأمل معنى احتجاب فرقه مع كون غسله أفضل فان كون الغسل أفضل لشعر بان الفرق اختلاف الاول فكيف يكون سنة الا ان يقال انه ما سنان احداهما أفضل من الاخرى كما تنبى في الانعافى الجالس بين السجدة بانه سنة الا ان اقتراض أفضل منه ولو كن في سم على ع شرح الارشاد ويسن غسله وطبا وفرقه بإسناد حديث في مسند أحد ولا نظير لعدم اجزاء الفرق عند المخالف اعراضه لسنة صحة ع (قوله لانه) الى المتن في النهاية والمغني الاول مطلقا الى بعض النجاسة (قوله يبيض مالا يؤكله الخ) أي حيوان طاهر لا يؤكل كل الحيوان رزق الله وهو البيض الذي يخرج منه دود القز طاهر ولو استحال البيض تدماص لم يخلق فطاهر واذا فلا نجاسة ومعنى ومن هذا البيض الذي يحصل من الحيوان بلا كس ذكر فانه اذا صار دما كان نجسا لانه لا يتأق من حيوان اه ع بالمعنى اه ع (قوله فهو طاهر الخ) شامل لغیر المتصل اذا خرج من حى أو مذك كانه هو طاهر لانه كائى أو العائقة أو الضغة سم وع (قوله مطلقا) أي علم ضرره أم لا اتصل أم لا اول المستن (غير الا دى) أي والحسنى فيما يظهر ع (قوله وخالج الخ) أي بقوله وليس الخ (قوله كالفرس وان ولدت بغلا نجاسة ومعنى (قوله الاصح خلافه) وفاقا لنهاية والمغني (قوله من تعرض له) أي ما

ويسن غسله وطبا عبارة شرح الارشاد ويسن غسله وطبا وفرقه بإسناد حديث في مسند أحد ولا نظير لعدم اجزاء الفرق عند المخالف اعراضه لسنة صحة (قوله فهو طاهر مطلقا) شامل لغیر المتصل اذا خرج من قاضيه من الاذى وما له بعض مالا يؤكله فهو طاهر مطلقا محل اكمامه بغير ضرره وبض المتعلقان نصل طاهر والا فنجس (ولين مالا يؤكله غير الا دى) لانه فضله وليس أصل حيوان طاهر وبه فافرضه ما لم يكن الما كقول كالفرس فطاهر اجماعا الامن ذكر أو جلاله فهو نجس على قول الاصح خلافه (تنبيه) لم أر من تعرض له صرح به في الجوف يتناقى باله كونه الفرس

أو البرذونة المخدنة للنسل بآله مسكر فيمشدة مطربة جدا فان ثبت ذلك في لبن بعينه قلنا بحاشته دون غيره لان الظاهر ان ذلك يختلف باختلاف الطباع وأما الحكم على الجنس كله لموجوده في افرادهم فبعد نم قياسه في الميتة التي لا نفس لها سائله انه لو ثبت ذلك في أكثر أفراد الجنس حكمناه على كونه رأي في بعض كتبهم المعتمدة ان الخلاف فيه ليس من (٢٩٩) حيث اسكراه لانه حينئذ كبر البنيخ عندهم وهو مباح أى

تضمن هذا التنبه من حكم لبن الرمكة الا ترى (قوله أو البرذونة) يأتي تعريفها قسم الصدقات كرى وفي الاوقياوس انه نوع من الفرس فيأوراء النهر له كمال صلاحية للحمل اه (قوله المخدنة للنسل) ليتأمل فائدة هذا القيد بصري ويظهر انه لبيان المعتاد فيأوراء النهر من اتخاذها للنسل دون الركوب والحمل (قوله لانه) أى اللبن حينئذ أى حين اسكراه (قوله أى القليل منه) أى القدر الذي لا يسكر لقلته (قوله فيه) أى فى لحم الفرس (قوله مطلقا) أى حتى أول (قوله ولا فرق) الى قوله كالثلاث فى المغنى والقوله وشاة الى ما قبل الاكوى والى التى فى النهاية الاقوله كاهو المعروف الى يعنى (قوله ولا فرق) أى فى طهارة لبن المأكول (فائدة) اللبن أفضل من عسل النحل كما صرح به السبكي والجمام أفضل منه كما عهده الرولى خلافا لوالدهشوى روى أى قوله صلى الله عليه وسلم سيد ادم أهل الدنيا والاخرة للجمام وأفضل طعام الدنيا والاخرة للجمام اه الجامع الصغير للوسلى وفى الاحياء ما حاصله ان مداومة أكله أو بعين ما ورثت فسوة القلب وتركه فيها ورث سوء الخلق يجزى (قوله وشاة ولدت كبا الخ) عبارة النهاية وتؤكد لبن الشاة والبقرة اذا أولدها كبا أو خنزير فيما نظهر خلافا لركشى في نادهم ولا فرق بين لبن البقرة والحيلة والوالو والحجل خلافا للبقينى ولابن أن يكون على لبن الدم أو لآن وجدت فيمنوا اللبن كتنظيره فى المغنى اماما أخذ من ضرع بهيمة ثم تقاهه تحس اتفاقا كفى المجموع اه (قوله منشؤه) أى ما رى هو به (قوله كاهو المعروف الخ) عبارة المغنى كما عهده من ثقات أهل الخبر بهذا أه وصاردة الكرى وهو المعروف بالمشهور والذى سمعناه من ثقات أهل الحيلة الذين يأتى الازباد من بلدهم اه (قوله ويعنى الخ) ولجئنا زان بصيب النجاسة التى في دونه فان العرق المذكور من ثقتين عند دونه من سائر جسده كما أخبرنى بذلك من أتق به معنى (قوله ان كان سامدا الخ) ينبغى أن يكون العذرة الملاقاة فى سواها المأخوذ والمأخوذ منه فى الاثامه فى نحو قملة على قاعدة تحس الجامد وحينئذ اذا كان الشعر كثيرا تحس ما لاقاه فقط وبعد الحكم بتحس الملاقى بما أخذ منه فهو مأخوذ من متحس وهو جديد من الشعر شئ أو لا واذا كان الشعر قليلا فعفى عما لاقاه منفا ان أخذ من الملاقى شئ فهو مباح فى عنه فاذا انفصل هذا الملاقى المعفون عنه بلا شعر فواضع أو بشعر قلل بالنسبة اليه فكذلك أو كثير وان لم يكن كثيرا بالنسبة لما كان فاعفوا فتأمل هذا التفصيل فانه لا يكاد يستغاد من القفحة ولا من كلام السديون كان عبارته أقر بآله الا ان قوله وان كان الشعر فى مأخوذة كثيرا لكن بحيث الخ لا تلحق شئ اه عبدالله باشى عبارة السديد عما ذكره فى المائع واضع وامام ذكره فى الجامد فجعل تأمل الازدرة فيه كما فاده رجائه تعالى جعل النجاسة فان أخذ مما لاقاه كثير الشعر فحس وان كان الشعر فى مأخوذة قليلا بل أو بعد ما وان أخذ من عالم لاقاه كثيره فطاهر وان كان الشعر فى مأخوذة كثيرا لكن بحيث يكون كل جزء من المأخوذة بلاقاة القليل وحينئذ فيخرج الشعر المأخوذة كله أو ما عدا قليله ثم ينطبقه تبيين انه لا اعتبار فى الكثرة فى المأخوذة مطلقا اه (قوله يعف عنه) أى عن المأخوذة وقوله والاى ان قلت أى عن المأخوذة قول المتن (والجزء المانفصل الخ) ومنه المشبهة التى فيها الولد طاهر من الأذى نجسة من غيره أما المنفصل من بعد مدونه فله حكمه ببلاترا عناية ومعنى (قوله طهارة) الى قوله والانتحس فى النهاية والمغنى (قوله فيدا لادى الخ) أى ولو مقلوعة فى سرقته نهاية (قوله المنفصلة فى الحياة الخ) سكت عن هذا القيد بالنسبة لنفس المسك وشرح الرأى وظاهر كلامه كماله ان المسك طاهر مطلقا وجرى عليه الزركشى

حى وهو ظاهر لانه كالنبي أو العلة أو المغضة (قوله ان كان حامدا) أى وكان حصول الشعر فيه حال الجود (قوله المنفصلة فى الحياة الخ) سكت عن هذا القيد بالنسبة لنفس المسك وفى شرح الرأى وظاهر كلامه

فقط فان كثرت فى محل واحد لم يعف عنه والاعاقى بخلاف المائع فان جمعه كالشئ الواحد قل الشعر عفى عنه ولا فلا تأنظر للمأخوذ (والجزء المنفصل من الحى كنبته) طهارة ونجاسة فيدا لادى طاهر بخلاف الكثيرين وأيسة الخروف نجسة للخبر بالحسن والصحيح ما طلع من حى فهو سبب تنقية المسك المنفصلة فى الحياة

والوجه انه لا نفحة الخ وفي شرح العباب لكن المجبة اقتضاه كإدم الروض وأصلها من طهارته مطلقا ما لم يكن في أحد همارطوبة والأدهو متجنس الخ وقال مدر أي والخطيب لا بد في طهارة المسكن من انفصاله حال الحياة أيضا سم **(قوله في الحياة)** أي حياة النطية نهاية **(قوله ولو احتمالا)** يؤخذ منه انه لو رأى نطية مستوفاة منفصلة عندها واحتمل ان انفصالها قبل موت صاحبها بطهارته فهو متنجس لانها كانت طاهرة قبل الموت فستنجس بطهارتها ولم يعلم ما ينزل الطهارة سم على حج اه عش (وبعد كانه) الاولى التأنيث كافي النهاية والغنى **(قوله والالتجس المسكن)** عبارة النهاية والغنى والاسنى والاى وان لم تنفصل في الحياة فنجس اه **(قوله بالتركي)** منسوب الى التركة الذين فبعوا رءاه النهر **(قوله ذلك)** أي صكونه من غير الماء كول **(قوله اجاءا)** الى المتن في النهاية الاقوله بخلافه الى ولو شك وكذا في الغنى الاقوله وقياسه الخ **(قوله وكذا الصوف)** أي للضأت (والو بر) أي للابل (والو ريش) أي الطير **(قوله سواء انتف الخ)** ويكره تنفس شعر الحيوان حيث كان تلبسه بسرا والاحرم كردى **(قوله أوتانتر)** أي بنفسه **(قوله وخرج بشعر الماء كول عضو الخ)** وكذا خرج بذلك القرن والظلف والفقر المبانة فهي نجسة شرح بافضل وكردى **(قوله وان قلت الخ)** بالحق عن النهاية والغنى بخلافه **(قوله كلام بعضهم)** لعلة أربابه كلام الشهاب الرمي الذي اعتده النهاية والغنى عبارة عما لا ينفذ الاول هذا كما اذ لم تنفصل مع الشعر من أي أسوله فان كان كذلك مع وطوبه فهو متنجس بطهره بفسله كافي به والوجه انه تعالى اه قال عش أي فلو كان يسيرا الواقع له قطع لحم يسيرة انفصلت مع الريش لم يضر ويكون الريش طاهرا مدر اه سم على التمسج اه **(قوله ولو شك في شعر الخ)** ويشمل الشعر اللين اذا شك كافي به هل هو من حيوان ما كول أو غيره وأنفصل قبل التذكية أو بعد فانه طاهر سواء كان في طرف أو لا عبارة سم لو شك في اللين أو في الشعر من ما كول أو أدى أو لا فهو طاهر بخلافه ما في الأنوار وان كان مائي في الأرض لان الأصل الطهارة ولو تجر العادة يحفظ ما يليق منه على الأرض بخلاف الجمجمة فلها أفضل فيها تفصيلها المعروف اه **(قوله فهو طاهر الخ)** وانما لم يجر هنا تفصيل الجمجمة المقالة ان العادة تجزئ بالقاعدة هذه الأمور وعدم حفظها وان كانت طاهرة بخلاف الجمجمة مدر اه سم على حج اه عش **(قوله أن العظم الخ)** أي والجسد سم في شرح الغاية وعش على مدر اه يجبري **(قوله كذلك)** أي وان كان مربيا لجران العادة ترى العظم الطاهر مدر اه سم **(قوله وبه صرح في الجواهر)** أي بخلافه مالى أنا قطع لحم ملقاة وشك كاهل هي من مذ. كذا أولان الأصل عدم التذكية نهاية وبعبارة في شرح ولو أخبر بتنجس الخ ولو وجد قطعة لحم في اناء أو خرقه بلسد لا نجس فيه فهي طاهرة أو مرصم مكشوفة فنجسة أو في اناء أو خرقه في الجوس بين المسلمين وليس المسلمون أغلب فكذلك فان غلب المسلمون فطاهرة عش قول المتن (ولست العلقمة والمضغ الخ) ومع ذلك فلا يجوز كل المضغ والعلقمة من المذكاة كما صرح بذلك شرح الروض في الأطعمة والانتحية عش **(قوله وفي دم)** الى قوله الذي لا يجب في النهاية والغنى قول المتن (ورطوبة الفرج) وقع السؤال في الدرس عما يلاقيه باطن الفرج من دم الحيض هل يتنجس بذلك فيتنجس به ذكر الجاهل أولان مائي الباطن لا نجس أقول

كلاصل ان المسك طاهر مطلقا وجرى عليه الركن والوجه انه لا نفحة الخ وفي شرح العباب لكن المجبة ما اقتضاه كلام الروض وأصلها من طهارته مطلقا ما لم يكن في أحد همارطوبة وبالأدهو متجنس الخ وقال مدر ولابد في طهارة المسكن من انفصاله حال الحياة أيضا **(قوله ولو احتمالا)** يؤخذ منه انه لو رأى نطية ممتدة وفارة منفصلة عندها واحتمل ان انفصالها قبل موت صاحبها بطهارته فهو متنجس لانها كانت طاهرة قبل الموت فستنجس بطهارتها ولم يعلم ما ينزل الطهارة **(قوله ولو شك الخ)** لو شك في اللين من ما كول أو أدى أو لا فهو طاهر بخلافه لا في الأنوار وان كان مائي في الأرض لان الأصل الطهارة ولو تجر العادة يحفظ ما يليق منه على الأرض بخلاف الجمجمة فلها أفضل فيها تفصيلها السابق **(قوله فهو طاهر الخ)** وانما لم يجر هنا تفصيل الجمجمة المقالة ان العادة تجزئ بالقاعدة هذه الأمور وعدم حفظها وان كانت طاهرة بخلاف الجمجمة مدر **(قوله وقياسه ان العظم كذلك)**

ولو احتمالا على الوجه أو بعقد كانه طاهرة والالتجس المسكن بها لوطوبته قبل انعقاده قبل ومنه نوع من غير ما كول هو أظلم وهو المسمى بالتركي فيتبعين اجتناب ما علم فيه ذلك لتجاسه (الاشعر الماء كول فطاهر) اجاءا وكذا الصوف والو بر والريش سواء انتف أم جزم تناور وخرج بشعر الماء كول عضو أبين عليه شعر فانه نجس وكذا شعره وكذا لجمعتها ريشة ولا أثر لها بأصلها من الحجر حيث لا لحم به ولا شعر يخرج مع أصله بخلافه مع قطعته بل هي متبذرة ان قلت أخذنا ما تقر لوجهه عبارة شتخا قالوا هو كلام بعضهم ولو شك في شعر أو نحوه أهون من ما كول أم غيره أو هل انفصل من حي أو ميت فهو طاهر لان الأصل طهارة نحو الشعر وقياسه ان العظم كذلك وبه صرح في الجواهر (ولست العلقمة) وهي دم غلبت استحالة عن المني سمى بذلك لعاقبة بكل ما لاسه (والضغة) وهي قطعة لحم بقدر ما تحض استخالت عن العلقمة (ورطوبة الفرج) أي القبل وهو ماء أبيض متردد بين السدى والعرق يخرج من باطن الفرج

الذي لا يجب غسله بخلاف ما يخرج مما يجب غسله فإنه طاهر قطعاً ومن وراء باطن الفرج فإنه نجس قطعاً ككل خارج من الباطن كالسائل الخارج مع البول وأوقبيله والقطع في ذلك ذكره الأمام وأعرض بان المنقول جريان (٣٠١) الخلاف في الشكل (نجس) من الحيوان الطاهر وقول

الظاهر أنه نجس بذلك ومع هذا فينبغي أن يعنى عن ذلك فلا نجس في ذكر الجماع لكثرة الابتلا به وينبغي أن مثل ذلك أن يشأ ما لو دخلت أسبعها لغرض لانه وإن لم يمتد إلى باطنه كالجماع لكنها قد تحتاج إليه كأن أرادت المبالغة في تنظيف المحل وينبغي أيضاً أنه إن طالع ذكره يخرج عن الاعتدال أن لا نجس بمخالصه من الرطوبة المتولدة من الباطن الذي لا يصل اليه ذكر الجماع المعتدل لعدم إمكان التخطئة منه فأنه ما لو ابتلى النائم بسيلان الماء من فمه فإنه يعنى عنه مشقة الاحتراز عنه فكذلك إذا عرش (قوله الذي لا يجب غسله) خلافاً للمعنى والنهاية لكن مقتضى آخر كلام الثاني أنه يعنى عنه عوارنه والحاصل أنها متى خرجت من محل لا يجب غسله فهي نجسة لأنما يحتلرطو بقبوضه وهي إذا خرجت إلى الظاهر يحكم بنجاستها فلا نجس في ذكر الجماع عند الحكم بظهارتها ولا يجب غسل الولد المنفصل من أمه والأم يغسل الذكر كمنحول على الاحتياط ولا نجس في الرطوبة التي المرأة على مامر أه قال عرش قوله مر والحاصل الخ يتأمل هذام قوله بعدم وجوب غسل ذكر الجماع فإنه يصل إلى ما لا يجب غسله من المرأة وعليه فكان القياس نجاسته في كل دم على الهجتها ما يشاء أو أن قلنا بنجاسته يعنى عنه وقوله فهي نجسة خلافاً لج حدة قال بظهارتها إن خرجت من ماص للذكر الجماع وهو الأقرب أه (قوله بخلاف ما يخرج مما يجب غسله الخ) والحاصل أن رطوبة الفرج ثلاثة أقسام طاهرة قطعاً وهي ما تكون في المحل الذي يظهر عند جلوسها وهي التي يجب غسله في الغسل والاستنجاء ونجسة قطعاً وهي ما واعد ذكر الجماع وطاهرة على الأصح وهي ما يصله ذكر الجماع شخذاً أه بجري (قوله ومن وراء باطن الفرج الخ) لعل المراد بها الخراج من داخل الخوف وهو فوق عمالقة الماء من الفرج سم (قوله والقطع في ذلك) أي فيما يخرج من وراء باطن الفرج (قوله في الشكل) أي من الأقسام الثلاثة قول المتن (نجس) بفتح الجيم معنى (قوله من الحيوان) إلى المتن في النهاية والمعنى (قوله من الحيوان الخ) أي ولو غير ما كول من أدنى أو غيره به بقومعنى (قوله الطاهر) خرج به النجس ككسب وقومعنى (قوله فيها) أي الثلاث المذكورة في الحال من مقابل الأصح على مذهب سيده (من غيره) أي غير الأدنى حال من ضمير فيها (أقوى منه) أي من مقابل الأصح خبر إن أي تلك الثلاث حال من ضمير منه (من الأدنى) حال من ضمير فيها (قوله من تقرر به) أي الشارح المحقق (له) أي لمقابل الأصح (قوله أما الأولان) أي طهارة العلقه والبضعة (قوله من المتن) أي الطهارة (قوله شرط طهارة الأولين) (قوله أن يكونا) الأولى التأنيث (قوله وهما) أي الأوليان من غير الأدنى (أولى منه) أي من غير الأدنى (قوله وبطله) أي لكونهما أدنى من المتن بالنجاسة (قوله منه) أي الأدنى (قوله وبطله) أي في الرد المذكور (قوله فيه) أي في الأدنى (قوله بنجاستها) أي العلقه والبضعة من الأدنى (قوله وهو) أي ما أبطلها (قوله ولماذا) أي لأن أصالة المتن لم يعارضها شيء وأصالة العاقلة والبضعة عارضها ما ذكر (قوله مع ذلك) أي النظر المذكور (قوله بل ذلك) أي قول المنهاج وليست العاقلة والبضعة نجس وقوله المذكور أي الأسنوى من التقييد المذكور وقوله ولا يعارضه أي احتمال الإطلاق وقوله لانه تابع أي الرافعي (في ذلك) أي فيما ذكر من الجوزم والحكاية المذكورين (قوله وأما الأخير) أي وإن كان مريباً لربان العادة قوى العظم الطاهر مر (قوله ومن وراء باطن الفرج) فإنه نجس (طهارة) جعل الرطوبة بثلاثة أقسام كما ترى وقد ذكره كذلك في شرح العباب ثم قال في المحل الذي لا يغسل ويحمل الخلاف في الخارج جسة مما لا يخرج بجلوس المرأة ولا يلحقه الغسل بالماء أو ما يلحقه الغسل فله حكم الظاهر أه ونقله في الحامد عن صاحب العين ثم كلام الأذري المذكور صريح في أن الخارج جسة مما يلحقه الماء بخلاف في طهارتها أو لا يلحقه فيها بخلاف الأصح الطهارة وينافى ما يأتي من نجاسة

الشارح من الأدنى ليس لانجاستها من غيره بل لبيان أن مقابل الأصح فيها أقوى من غيره منه فيبان الأدنى كما يعلم من تقرر به (له) (في الأصح) أما الأولان فأولى من المتن لانهما أقرب منه إلى الحيوانية وأما قول الأسنوى شرطهما على طريقة الرافعي أن يكونا من الأدنى لخاصة تمنى غيره عنده وهما أدنى منه بالخاصة وبطله حزم الرافعي بظهارتها في الأدنى وحكاية خلافه قويا في نجاستها منه أه فردود بانها أقرب إلى الحيوانية منه وهو أقرب إلى الحيوانية منها وفيه نظر لأن أصالة التي لم يعارضها شيء بطلها وأصالتها عارضها عند مقابل الأصح القدر بل بنجاستها ما أبطلها وهو أن العلقه دم كالخض والمضغة قطعة لحم فهي كسنة الأدنى الخاصة على قول الشافعي فلهذا التضع حزم الرافعي بظهارتها في حكاية الخلاف القوي في نجاستها لكلام ذلك لا تجزم على طريقة الرافعي بما قاله الأسنوى من بتقديرهما بكونهما من الأدنى بل ذلك محتمل لما

ذكر ولا يطلق طهارة حمان الحيوان الطاهر نظر إلى أن بينهما حمان الحيوانية ولا يعارضه حزم الرافعي بظهارته وحكاية الخلاف في نجاستهما لانه تابع في ذلك للأصحاب الناظر من أن أصالة التي لم يعارضها شيء بخلاف أصالة حمان الأخير ولا فرق بين أن فصلها وعدمه على المعتدلة فلا يها كالفرق

أي رطوبة الفرج (قوله وتولدها من محل الخامسة الخ) قال في شرح العباب أي والنهاية والمغني بعد كلام طويل والحاصل أن الأوجه ما دل عليه كلام المجموع أنهم لم يخرجوا عما لا يجب غسله كانت نجاسة لانها تحتد رطوبة بنجوفية والرطوبة الجوفية إذا خرجت إلى الظاهر يحكم بنجاستها اه وهو مخالف لقوله السابق هنا وهي ماء أبيض مترددين الذي والعرق يخرج الخ سم (قوله وبفرضه الخ) محل تأمل لأن غاية ما يقتضيه الضرورة والعقوبة الاحتراز عنه مع كثرة الاحتياج إليه لا الطهارة بصري وسم وقد يمنع ما تقدم من طهارة الطعام الخارج وطهارة الباء المنزل من أقصى الحلق للضرورة (قوله فضرورة) أي قوله وإن قلنا في النهاية والمغني (قوله حتى لا يتنجس ذكره الخ) هذا ظاهر في شمول الرطوبة بالطهارة للخارج ما ورأى ما يجب غسله من الفرج لظهور أن الذكر يجاوز في الدخول ما يجب غسله وقد يقال الولد خارج من الجوف الذي لا كلام في نجاسته سم (قوله كالبيض والوالد الخ) وقد في شرح العباب عدم وجوب غسل الولد بالمنفصل في حياة أمه ثم قال أما الولد المنفصل بعد موت أمه فعينه طاهرة بلا خلاف ويجب غسله بلا خلاف كذا في المجموع اه وفي شرح الروض وظاهر أن محل عدم وجوب غسل البضة والولد اذ لم يكن معهما رطوبة بنجاسة انتهى اه سم (قوله لا يجب غسل المولود) أي لطهارة به بدليل تقريب كلام

وتولدها من محل الخامسة
غير متيقن خلافاً لرأيه
ولا ينظر إليه وبفرضه
فضرورة وصول ذكر
المجموع والبيض والولد لها
أوجب طهارتها حتى
لا يتنجس ذكرها كالبيض
والولد من ثم قال في المجموع
في موضع لا يجب غسل المولود
إجماعاً وإن قلنا بنجاسة
الرطوبة ويحت البلقيني
أن رطوبة ثقبته نول المرأة
نجسة قطعاً كان أصلها

الخارجة من الباطن الآن يقال على بعد يمكن حل هذه على أن المراد بها الخارجة من داخل الجوف وهو فوق ما لا يلقه الماهن من الفرج وفسر في المجموع الرطوبة بالطهارة بأنها ماء أبيض مترددين الذي والعرق وفيه أن الخارجة من باطن الفرج نجسة وكلام الشرح الصغير يقتضيه والحاصل أن الأوجه ما دل عليه كلام المجموع أنها إذا خرجت عما لا يجب غسله كانت نجسة اه باختصار كبير ولم يرد الاستوى وشيخ الإسلام وغيرهما على ما تقدم عن المجموع (قوله وتولدها من محل الخامسة فتردقن) قال في شرح العباب بعد كلام طويل والحاصل أن الأوجه ما دل عليه كلام المجموع أنهم لم يخرجوا عما لا يجب غسله كانت نجاسة اه وهو مخالف لقوله السابق هنا وهي ماء أبيض الخ ثم قال في قبل ويحل الخلاف أيضاً في رطوبة الفرج قبل البلوغ بالحض والا فهي نجسة ما لا يلازمها من المني في الباطن فتنجس به ورواها عن ابن دقيق العبدانته مخالف لكلامهم والماضي أما الأول فظاهر وأما الثاني فلا نه أن أرباب الحكم بنجاستها في حال الحيض فظاهر كما أورد من كلام الأذري وأن أرباباً لا يطلقون كان غير صحيح لأنه لا يحض حتى يتنجس أو وجوده في الجوف فكذلك إذا عبرة بالملاقاة فيه كما يأتي اه ثم قال في قول العباب نعم إن انفصلت رطوبة فترجها فنجسة مانصة بان خرجت من جوفها ولو إلى داخله الذي يجب غسله خلافاً لما فهمه عبارة كغيره فالانفصال ليس بشرط أذا رطوبة الخارجة من الجوف طاهرة وأنا انفصلت كما اقتضاه إطلاقهم اه ثم قال وتردقن العباد في طهارة القصة البيضاء وهي التي تخرج عقب انقطاع الحيض والظاهر أنه إن تحقق خروجها من باطن الفرج وأنها نحو دم متجدد فنجسة والأطهارة اه ولا يخفى إشكال الحكم بعدم نجاسة ذكر الجماع بعد وجود الحيض وإن انقطع واغتسل لأن المحل الذي وصل إليه تنجس بدم الحيض وملاقاة الذكر ملاقاته من الظاهر وهو لا يمنع التنجس وإن حكمنا بعدم التنجس بالملاقاة في الباطن فليتلأمل (قوله فضرورة الخ) قد يقال هذه الضرورة لا تقتضي الطهارة لكن غاية العقوبة (قوله حتى لا يتنجس الخ) قد يقال الولد الخارج من الجوف الذي لا كلام في نجاسته سم (قوله حتى لا يتنجس ذكره) هذا ظاهر في شمول الرطوبة بالطهارة للخارج مما ورأى ما يجب غسله من الفرج لظهور أن الذكر يجاوز في الدخول ما يجب غسله (قوله لا يجب غسل المولود) قد يشكل مع قوله وإن قلنا الخ الآن يجب بأنه لا أثر للتلاقق بين الباطن في الباطن أو أنه في عن ملاقاة له (قوله لا يجب غسل المولود) أي لطهارة به بدليل تقريب كلام المجموع على قوله حتى لا يتنجس الخ لكن هذا قد لا يناسب مع قوله وإن قلنا الخ وقد في شرح العباب عدم وجوب غسل الولد المنفصل في حياة أمه ثم قال أما الولد المنفصل حياً بعد موت أمه فعينه طاهرة بلا خلاف ويجب غسله بلا خلاف كذا في المجموع

من الخارج وكذلك لان الاصل في مثل هذه النجاسة الاتصاف استثنائوه كذا وطوبه (٢٠٢) فرج الحيوان المظاهر فانه يخرج البول
وصكذا وطوبه ليدبر قال

وقضه كلام البغوي الجزم
بظاهر قروطو ، بان تأكل الذر
أو صرح به جع ولا شك
أنه يخرج الحي إلى البول
يحتصن في ثقبته فان
كان البسل من مجرى الماء
فظاهر أو من مجرى البول
أو شئ فخصه وما ذكره
ظاهر الأفي مسئلة فرج
الحيوان لما فيه ولا في
مسئلة الشك فالذي يغنيه
في الجميع الطهارة فودعه
الاصل السابق ثم علقان
تلك القروطو بمشابهة عرف
كما علم مما فرج فلا تحكم
بنجاستها إلا ان علم اختلاطها
بنجس (ولا يظهر نجس
العين) بغسل لانه انما شرع
لإزالة ما طرأ على العين ولا
استخالة إلى نحو ملح لان
حقيقة الاستخالة هناك يبقى
الشئ بحاله وانما تغسرت
صفاته فقط لكن يستثنى
من هذا شئان لاننا لهما
في الحقيقة للنص عليهما
ولعموم الاحتجاج بل
الاضطرار لهما من ثم قال
(الاجر) ولو غير محترمة
وأراد بهما مطلق المسكر
ولون نحو زبيب وغر

المجموع على قوله حتى لا يتنجس الخ لكن هذا قد لا يناسب قوله وان قلنا الخ إلا ان نجاسته لا أثر له لان
بين الباطن في الباطن وأنه في عن ملأه لها سم وقد يجب بان شدة الضرر وانما تقتض الطهارة كالمس
عنه في العلم الخارج والباطن النازل عن أقصى الحلق (قوله من الخارج) أي يخرج من الباطن وقال
الكردي أي من البول اه (قوله فانه) أي الفرج (قوله قال) أي البلقبي (قوله في ثقبته) أي ثقبته
الذكر (قوله اه) أي بحث البلقبي كروي (قوله لما راج) أي من قوله فلانها كالمفرج الخ (قوله
فالذي يغنيه) أي في الشك (قوله في الجميع) أي في قروطو به ثقبته قول المرأ قروطو بان تأكل الذر بصرى
أي في البول في واحد منهما مائل أصلهما من الخارج أم لا (قوله السابق) أي في قوله لان الاصل في مثل الخ
(قوله كرم) أي في قوله فلانها كالمفرج الخ (قوله لان علم اختلاطها بنجس) يؤخذ منه انه اذا علم ملائمة
بدون اختلاط فظاهر وجهه ما مر ان الملائمة في باطن لا تضر بصرى (قوله بغسل) أي قوله ولا يرد في
النهاية لا قوله قبل وكذا في المعنى الا قوله لتصرفه إلى المتن (قوله ولا استخالة إلى نحو ملح) كمن توقفت في
ملاحظة نصارت ملأه أو حرق نصارت زباديه أي في ثقبته (قوله وانما تغسرت صفاته) بان ينقل من صفات
صفة أخرى (قوله ومن ثم) المشار إليه قوله لكن يستثنى من هذا الخ (قوله ولو غير محترمة) والمحرمة هي التي
عصرت لابقصد الخربة بان عصرت بقصد الخلطة أو لابقصد شئ وغير المحترمة هي التي عصرت بقصد الخربة
ويجوز انما تغسرت قبل الخلط وتغير الحكم بتغير القصد بعد هذا التفصيل في التي عصرت بالسلم وأما التي
عصرت بالكاثر فهي محترمة مطلقا لا تغسرت بغيري (قوله يحمل تلك) يعني يحمل يسع خلالها والسلم فيه (قوله
على ان أهل الأثر الخ) عبارة شرح العباية أي وانها تظاهر كلامه تغايرهما أي الخرب والنبيذ وهو ما حكاه
الشيوخ عن الأكثر من لكن في نهذيب الاسماع والغات عن الشافعي ومالك وأحمد وأهل الأثر انما سلم
لكل مسكر اه سم (قوله على وصفه بذلك) أي جروا على تسعة كل مسكر بالخمر حتى يصفى المسئلة
وقولنا هل الخمر حقيقة في العصر من العنب مجاز في غيرها أو حقيقة في كل مسكر وشدي (قوله كما هو الخ)
أي كون الخمر حقيقة في مطلق المسكر (قوله تخلت) أي صارت خلا (قوله أو الخمر) استطراد أي (قوله قيل
الخ) عبارة الخطيب قالوا لمجي قدير العيصير خمر من غير تخمر في ثلاث صور واحدا هان يصفى الدين
المعتق باخل فانها ان تصب الخ في العيصير فيصير بمخالطة خل من غير تخمر لكن محله ما علم مما مر ان
لا يكون العيصير غاليا فانها ان تخمر دجبا العنب من عناقدهم ولا بها الدين ويغيره اه وخبرنا
بذلك بلا عر وكذا يجزم به الشارح في التنبيه الثاني (قوله لتعسر اخذاه) أي انظر مع الا الخ إلا ان يقال
غالبا سم عبارة النهاية ولان العيصير لا يتخلل الا بعد التخمر غاليا فلم يقل بالطهارة بل باعتذر الخيل وهو
حلل اجماعا ولو بقي في غير الا بعدد ربي خرفا فظاهر اطلاقهم كما قاله ابن العماد انه يظهر تبعالا لانهما
استحجرا لم لا يطاهر باطن جوف الدين بل هذا هو اه (قوله على الخلافة) أي المصنف (قوله تخلل ما وقع
فيه خبر) فضيته انه لو وقع على الخمر ثم تخلل ما طهر ونفسه نظر بل يبقى انها تطهر ويبدل ما باقى من
البغوي في القول فلو تغسل فاعل ثم انما تقع قبل الخلف بغير أخرى بل لا بد ان لو وقع على الخمر ثم
تخلل طهرت لمجانسة في الجملة ثم رأيت قال في شرح العباية عن الزوكشي وابن العماد واختر الشيوخ

اه وفي شرح الروض وظهر ان محله أي يحمل عدم وجوب بغسل البضوء لو اذالم يكن معهما طوبه به نجسة
اه (قوله لما روي) لكن يحتاج إلى دفع استدلاله بأنه يخرج البول اللهم إلا أن يدفع بان ملائمة الباطن
في الباطن لا تؤثر إلا ان فضيلة ذلك تأثير للملائمة في ظاهر الفرج ولا مانع من التزامه (قوله على ان أهل الأثر الخ)
عبارة شرح العباية تظاهر كلامه تغايرهما أي الخرب والنبيذ وهو ما حكاه الشيوخ عن الأكثر من في الاثربة
الى أن قال لكن في نهذيب الاسماع والغات عن الشافعي ومالك وأحمد وأهل الأثر أنها اسم لكل مسكر اه
(قوله لتعسر اخذاه) انظر مع الا الخ إلا ان يقال غالبا (قوله تخلل ما وقع فيه خبر) فضيته انه لو وقع على

من غير مصاحبة عين أجنبية لهما ان علة التماسه والقهر في المسكر وقد زال وخلل اخذ الخ لاجتماعه ومسبوق بالخمر قبل الا في ثلاث صور
فلا يلزم تطهر لتعسر اخذاه ولا يرد على اطلاقه فلا يلزم زعمه تخلل ما وقع فيه خبر أعظم نجس ثم عز قبل تخلل ما مانع الطهارة عنها فتعسر لا كونه

بشرهما التفتصيل الا حتى في طرح العصير على خل عالوطر حخر فوق خرفاتها تطهر ويحتسمل الغرق
بين أن يكون الخمر من جنسها فتطهر أو من غير جنسها كما اذا صب النبيذ على الخمر فلا تطهر اه اه سم ويمكن
ان يدفع الغطر بارجاع ثم زرع الخ إلى خمر أيضا وقوله لم تطهر أي كما صرح به في فتح الجواهر وقوله ما يأتي عن
البعوي بالغ اعتمد الاسني والشهاب الرمي والنهاية وشحنوا البحري وكذا اعتمد الخطيب الا في قد قبل
الحفاف فقال ولو بعد حفافه خلافا للبعوي في تقبيله بقبل الحفاف اه **(قوله)** المستثنى انما هو الخ
يقال بل المستثنى الخمر من حيث هي لان معنى ولا تطهر الخ لا يصير طاهرا أولا يقبل الطهارة وحيث قال في
يصير طاهرا أو يقبل الطهارة كما هو الخمر لا الخل اذهب بالنسبة اليه تحصل الحاصل يصير عبارة سم قد
يقال الخل هو الخمر لان العين والعين وانما تغير الوصف والاسم فيصنع أن الخمر أي عنها طهرت اه **(قوله)** نظرا
الخ متعلق بقوله يتفرع وقوله للغالب أي اذاهم الاستثناء المذكور وهو الذي صرح به النهاية بتواخطب
وغيرهما وسيعزم الشارح به اتفاق التنبيه الثاني وقوله والمطر دأى ولم يصح ذلك الاستثناء قول المتن **(وكذا)**
ن نقلت من شمس الخ **(أومن دن الى آخره)** فخر رأسه للهواء سوء أفضد يكمل منها الخلل أم لا يختلف
ما لو اخرجت منه مذهب فيه عصير فتخمر ثم تخلل مغنى زاد النهاية وكذا الوصف بعصير في دن متخمس أو كان
العصير متخمس اه وهل هذا العقل حرام أو مكروه والمراد الكراهة شحنوا بحبري **(قوله)** قطهر أي
اذا لم يحصل ذلك فهو طاهر الخمر عما كانت عليه أولا والاختصاص لتصلها بوضع الدن الخس بسبب الهبوط
بحبري قول المتن **(يطرح شئ)** أي ليس من جنسها أما التي من جنسها فلا تصرفا وصب على الخمر خمر آخر أو
نبيذ طهر الجسج على المعمز يادى اه بحبري **(قوله)** كمل أي وبصل وخبز خمر ولوقبل الخمر مغنى
ونهاية **(قوله)** أو وقع إلى قوله كما صرح في النهاية بالمغنى **(قوله)** أو وقع في الخ **(قوله)** وادى منه فيما يظهر البدو
المراد من العصير فلا يصح عرش وآقره البحري **(قوله)** وان لم يكن له أفرق الخلل بمقتضى هذه الغاية
ان باع طر ح مخني مع لاسبسة ثم أبت في البحري عن عرش مائه واليه معنى ما لاسبسة لانه حيث
يقدصر الحكم على عين توتر الخلل عادة اه **(قوله)** وقد انفصل منه الخ أي وأهبطت الخمر بنزعها
قلوبى اه قال عرش بقى ما لو كان من شأنه الخلل ثم أخبر بمصومه بأنه لم يغفل من شئ هل يظهر أم لا فإنه
نظر والاقرب الاول لان هذا اللش مما أقام الشارع فيه المظنة مقام اليقين بل ما بين فيه الحكم على ظاهر
الحال من الخلل من العيب وانخبار المصوم قطع بانتفاء ذلك فوجب الحكم بطهارته بالخلل اه **(قوله)**
كامل أي قبل التنبيه **(قوله)** أو كان نجسا الخ **(وكالتفتيش بالعين)** العناقيد وحياتها اذا تخمرت في الدن ثم
تخلل نهاية قال عرش عن سم ان في شرح الروض ما يخالفه اه وقال الرشدي مراده مر به الرد
على الشهاب بن حجر في شرح الارشاد اه وفي بعض الهوامش مائه قال القاضي والبعوي لو أدخل العنب

نمرا **(فتنبه)** * المستثنى
انما هو الخمر بقيد الخلل
لامطلقا كما هو واضح فاندفع
ما قيل في عبارته تساهل
لان الطهر للخل لا للخمر
ويتفرع على سبق الخلل
بالخمر الخث في أنت
طالق ان تخمر هذا العصير
فتخلل ولم يعلم تخمره نظرا
لغالب أو المطرد **(وكذا)** ان
نقلت من شمس الى نخل
وعكسه قطهر في
الامع اذ العين فان
خلت بطرح شئ كمل
أو وقع به بالاطرح وبقى الى
تخللها وان لم يكن له أثر في
الخلل أو ترع وقذفه
منه شئ أو كان نجسا وان
ترع فوراً كما مر نعم يستثنى
نحو حبات العناقيد مما
يعسر التنبه منه كما صرح
به كلام المجموع وحوى
عليه جع متقدمون
وما خروا خلافا لآخرين
وان اولوا كلام المجموع
وبنوا كلام غيره على
ضعف ادلاجه لئلا لهم الى
ذلك

الخمر ثم تخلل لم تطهر وفيه نظر بل ينبغي أنها تطهر ويدل عليه ما يأتي عن البعوي فيما لو ارتفعت بفعل
فاعل ثم غير المرتفع قبل الحفاف بتخمر آخرى بل لا يبعد انه لو وقع على الخمر نبيذ ثم تخلل طهرت لمجانسة في
الجهة ثم أبت في شرح العباب عن الزركشي وابن العماد واستقر الشيطان برفضهما التفتصيل الا في
طرح العصير على خل عالوطر حخر فوق خرفاتها تطهر ويحتسمل الغرق بين أن يكون الخمر من جنسها
فتطهر أو من غير جنسها كما اذا صب النبيذ على الخمر فلا تطهر اه **(زرع)** * في شرح مره ولو بقي في قعر
الاعاءردى خمر فظاهر اطلاقهم كقوله ان العماد أنه يظهر تبعا لالانما سوء استبحر أو كما لم يطهر طاهر جوف
الدن بل هذا أولى وظاهر كلامهم أيضا أنه لا فرق في العصير بين المتخمر نوع واحد وغيره فلو جعل فيه سحلا
أو سكر أو اتخذ من نحو سكر أو ماء أو برزيب طهر بانقلابه بخلاؤه به حرم ان العماد وليس فيه تحليل
بمجانسة عين لان نفس العسل أو البر ونحوهما يتخمر كبر أو أو داود وكذلك السكر فلم يصب الخمر عين
أخرى اه **(قوله)** لان الطهر للخل لا للخمر قد يقال الخل هو الخمر لان العين والعين وانما تغير الوصف والاسم
فيصنع أن يقال ان الخمر أي عنها طهرت **(قوله)** فان تخلل بطرح شئ عبارة الروض لأمع عين قال في

مع العقائد في الدين وصار خلاص قال ابن العماد لان حبات العنب ليست بعين أجنبية وكذا عراجهن والورق الذي لا يستغنى عنه قالوا قال الغزالي الشقي من الحيات والعناقد لم يوجها أحد وهذا كصرح واضح في المسئلة فلا بد علمه وان قال العبايون تبعه النهاب ومثله أي المتخس بالعين العناقد وجها وانما تخمرت في الدين ثم تخطت فانه تبع فيه شرح البهجة التابع للعالل البليقي في جواب سؤال وقد طال شارحه ان يحرفي الرد عليه فراجع وعبارته في الامداد واستثنى العناقد وجها فلا يضر مصالحها للعلم اذا تخطت كما أفهمه كلام المجموع وصرح به الامام كاتقاضي والبعوي وخزمه البليقي ومنه عليه الانوار ونوى الرطب كبكت العناقد انتم وعباراة الكردي على شرح بافضل ويعني عن حبات العناقد ونوى القبر ونفله وشعار يخ العناقد على المنقول كما أوضحته في بعض الفتاوى خلافا للشيخ الاسلام والخطيب والرملي وغيرهم وقد افاد في ذلك للشارح اه (قوله ما استجبح الخ) لعله بالمدكه مصرح بتعدي غيره (قوله ويحرم تعدد ذلك) أي بخلاف النقل من شمس الى الظل وعكسه فلا يحرم كما ينه في شرح العباب سنه اى بل بكره شخشا (قوله تتخذ خلا) أي تعاج بشي حتى تصير خلا بغيري (قوله وعلة) الى قوله وفي معنى التخلل في المعنى الا قوله كالأوتل من روث (قوله وعلة) أي عدم الظاهر (قوله لانه) الى قوله وفي معنى التخلل في النهاية الا قوله يحرم وقوله كالوتل الى يظهر (قوله بفعل يحرم) ما وجه ذكر الحرمة في بيان حكمته انتهى والحال انها لم تثبت الا به بخلاف منع ميراث القاتل فان منع القتل معلوم قبل ذلك بغير الدليل القائل على منع الارث ولو لم هذا وجه ضعف هذه العلة المترتب عليه ضعف المبني عليه بصرى (قوله وعلى هذا) أي التعليل الثاني (قوله بالنقل السابق) أي في المتن وقوله ثم أي في النقل السابق (قوله وما لو تفتت اليه لكان الخ) بخلاف ما لو نقص من خور اللين بأخذ شي منها أو أدخل فيه شي أو تفتت بسببه ثم أخرجه فعادن كما كانت الا انصب عليها خاخر حتى ارتفعت الى الموضع الاول واعتبر البعوي كونه قبل خفافه واعتمده الواو الدرجة الله تعالى ويظهر الدين تبعها لها وان تشرب بها أو غلت ولو اخطأ صير بخل مغلوب ضرر أو غاب فلا فان كان مساويا فكذلك ان أخير به عدلان يعرفان ما يمنع الخمر وعدمه أو عدل واحد فبما يظهر أاما ذالم يوجد خبير أو وجود شوك فلا وجه ادارة الحكم على الغالب حيث ذهبا وتوفي المعنى ما وافقه الا في تقيد الصب قبل الخفاف وتقيد المساواة بما اذا أخبر به عدلان الخ قال سم ان شرح الروض نقل ما قاله البعوي من التقيد المذكور وأقره اه وقال الكردي ان الزاى ادى اعتمده اه وقوله من الانصاب عليها خاخر الخ أي أو نبيذ أو سكر أو عسل أو نحوها كما قاله القليوبي في الفخر ليس بقيد وليس فيه تخيل بمصاحبة عين لان العسل ونحوه يتغير مدايقه وسباني عن النهاية بما يشبهه (قوله لكن بغير فعله) اى بل بالاشتداد والغلبان أسمى وخطيب (قوله تبعالها) ويحذف ذلك سم وغيره بأنه كان يكفي أن يعنى عنه للضرر ورواياه لأوجه لظهور ذلك فانه لا ترفه الاستحالة كما يجنبني شخشا (قوله ونحوه) لعله بالرفع عطفا على انقلاب الخاخر فيحمل جرح عطفا على دم الطيب مسكما

شرحه كعصاة ووجه تنبئ بغير جوفها اه وكان صورا الحقة المذكورة اذا طرأت بخلاف ما لو بقى في العصر ابتداء فينبغي أن لا يضر اذا تخمرت وتخلل وظاهر ان ما في جوف هذه الحبة اذا تخطل طهر والنجاسة كالاناء فينبغي طهارتها بغيرها تبعها (قوله ويحرم تعدد ذلك) أي بخلاف النقل من شمس الى الظل وعكسه فلا يحرم كما ينه في شرح العباب عا في مظاهر الحديث من حمة التخلل مطلقا واما كان عين بعين وتقل من شمس الى الظل وجرى عليه بعضهم لكن برده كلام الشيخين في الرهن فانه مصرح بان المحرم انما هو التخلل بالعين لا بغيره والنقل من شمس الى الظل وعماز تبعها الاتحاد الخاخر بالاجماع فانه لا قوله انما يطرح العصر أو الخ أو الخاخر الحار وغيره اها من احرام واخل الحاصل منها نجس لعلنا احداها ما يحرم التخلل والثانية نجاسة المطروح بالبالاة تستمر بحاستها فلا يزيل لها الخاخر طال به عنما ومن غيرهما وما يتعلق به وقد يؤخذ من ذلك انه لو طرح العين الظاهرة التي لا ينفصل عنها شيء بقصد ترعها قبل التخلل ثم ترعها لم يحرم ذلك وظهر الحبل فليتأمل (قوله لكن بغير فعله) خرج ما يفعله قال في شرح الروض فان ارتفعت بلا

وكذا ما احتج اليه العصر
بابس أو استقصاء عصر
رطب لانه من ضروره
(فلا) يظهر ويحرم تعدد
ذلك فغير مسلم انه صلى الله
عليه وسلم سئل عن الخمر
تخذ خلا فقال لا وعلة
تجس المطروح بالبالاة
فنجس الخل وقيل لانه
استجبل الى مقصوده بفعل
محرم فغو قب بنقض
قصده كالأوتل من روث
هذا الظاهر بالنقل السابق
وهو مقابل الأصح ثم يظهر
بظاهرها فهاو ارتفعت
اليه لكن بغير فعله تبعالها
وفي معنى تخلل الخمر انقلاب
دم الطيب مسكما ونحوه لادم
البصة فخر لانه باقلابه اليه
يتبين أنه طاهر لانه أصل
حيوان كالني وعسدهم
انقلابه ان كانت عين كبس

ذكر

فكذلك لصلاحته لجنى الغرض من الافلاخ في جميع بين تناقض المصنف فيه * (تنبيه) * بكثر السؤال عن ذيب يجعل معه طبيعتونح
وينتفع بخصي قصير راجحة كراثة الجرو الذي يفهم فيه أن ذلك الطبيب كان أقل من الزيب تنحس والا فلا ولاعية بالرائحة اخذامن
قولهم لو القى على عصيرخل دونه أى وزنا كما هو ظاهر تنحس لانه لعله اخلى فيه تخمر والا فلافلان الأصل والظاهر عدم التخمر ويؤخذمنهم
نظروا في هذا المظنة حتى لو قال (٣٠٦) خبران شاهدناهم من حين الخلط في الاولى الى الخل ولما بشد ولا قذف بالزبد لم يفت القولوما

وكذلك لو قال في الاخيرتين
شاهدناه اشتدوقذف
بالزبد ويحتمل الفرق بان
الاشتداد قد يخفى فلم ينظر
لقولهما في الاولى بخلاف
خابعداهما لانهما أحجرا
بمشاهدة الاشتداد فلم يكن
الغافر قولهما الا ان ظنان
لما يبط بالمظنة لا لتظهر
في بعض أفرادها وان العلامة
لا يلزم من وجودها وجود
ماهي علامة معلقة كما صرحوا
به فيشذبه اطلاقهم
النجاسة والحرم في الاولى
وعدهما في الاخيرتين
وظاهر أن الخل في كلامهم
مثال فخلق به كل معنى معناه
بما لا يقبل التخمر ويمنع
من وجوده ان غلب أو سوي
* (تنبيه آخر) * اختلف
في انقلاب الشيء عن حقيقة
كالنجاس الى الذهب فقل
نعم لا تنقلب العصا تبعاما
حقيقة تبدل فاذا هي
حبة تسوي والابلل انجاز
ولا مانع في القدرة من توجه
الامر التكويني الى ذلك
وتخصيص الارادة له وتبل
لان قلب الحقائق محال
والقدرة لا تتعلق به والحق
الاول بمعنى أنه تعالى يخلق

وأراد بنحوه صيرورة المنة دودا عيارا للمغني ويظهر كل نجس استعمال الحوا ما كدم بضعة استعمال فرأى على
القول بنجاسته ولو كان دودا كبلان الحياء أو أربابا في دفع النجاسة لهذا انظر أ ن ز والهاولان البود متوله
فيه لا منمو لوصار الزبل المختلط بالتراب على هيئة التراب لطلو الزمان لم يظهر اه (قوله لصلاحته الخ)
كان اللام بمعنى عند فوافق ما تقدم عن النهاية من أن المدار على صلاحته للخلق والافدعوى كاسة
الصلاحه فيها اذا كانت عن كسب ذكر محال نظر (قوله تنبيه بكثر السؤال الخ) عبارة النهاية بتول جعل مع
نحو الزيب طبيا متنوعا ونقصه وصار راجحة كراثة الخ فيجعل أن يقال ان ذلك الطبيب ان كان
أقل من الزيب تنحس والا فلا اخذامن قولهم لو القى على عصيرخل دونه تنحس والا فلافلان الأصل والظاهر
عدم التخمر ولاعية بالرائحة الخ لا يجوز محتمل خلافه وهو أوجه اه أقول لم يبين ان خلافا مطلقا للطهارة أو
اطلاق النجاسة لكن الثاني أقرب لان اطلاق الطهارة في غاية البعد لشبهه ما اذا قل الطبيب خدام القطع
حينئذ بالتخمر ولعل وجه اعتداد اطلاق النجاسة وان كثر الطيب بوقل الزيبات الطيب ليس بممانع من
التخمر وان كثر بخلاف الخل مع العصير فليتبأسل بصري وزعم بالاول الاجهور روى وكذا ع ش وأخره
الزبدى عبارة قوله مر ويحتمل خلافا له وهو الطهارة لمعطافا وهو مافى حاشية الشيخ ع ش اه
ويؤيده سابق كلام النهاية للاحقة كما يظهر من اجتهته (قوله متنوع) ليس بقصد في الحكم وانما يقيد به لانه
الذي وقع السؤال عنه لكونه الواقع رشدي (قوله والا) أى بان غلبه الخل أو سواها عنخطيب (قوله ويؤخذ
منه) أى من التعليل بان الأصل الخ (قوله في الاولى) أى فيها اذا كان الخل دون العصير (قوله ولم يشذخ الخ)
الاسسب الاوافق لنظيره الا فى اسقاط الواو (قوله في الاخيرتين) أى فيها اذا كان الخل أكثر من العصير
أو سواو (قوله ويحتمل الفرق) أى بين الاولى وبين الاخيرتين وتقدم عن ع ش انغما يقضى انه هو الاقرب
(قوله بخلاف ما بعده) أى الاخيرتين (قوله فيشذ) أى حين اذ قلنا ان ما يبط بالمظنة الخ (قوله من وجوده)
أى التخمر (قوله في انقلاب الشيء) أى الممكن (عن حقيقته) أى الحقيقة أخرى (قوله حقيقة) أى انقلابا
حقيقيا (قوله والا) أى وان لم يكن حقيقيا (قوله الى ذلك) أى الانقلاب (قوله والحق الاول) أى وقولهم
قلب الحقائق محال مغر وض في حقائق الواجب والممكن والامتنع والمراد استخالة قلب الواجب ممكنا أو مستنعا
وبعكس ذلك (قوله ومن ثم) أى لاجل ان الحق هو الاول (قوله على ما مر) أى من الانقلاب حقيقة (قوله
وبثانها) وهو انقلاب الصفة فقط (قوله انه باقى على نجاسته) قد يؤخذ من ذلك انه لو مسخ أدى كبا فهو
على طهارة فلا تشمل سم (قوله وعلى الاول) وهو بالذات اوصفة (قوله انه يبنى) أى الخلف في تعل
الكيمياء والعمل به (على هذا الخلاف) أى في انقلاب الشيء عن حقيقة (فعلى الاول) أى جواز الانقلاب

غلب بل بفعل فاعل قال البغوي في فتاوه فلا يظهر ان اذلا ضر وهو كذا الخ لا لصلاحها بل ارتفاع النجس
نعم لو لم يرتفع قبل جفائه تخمر أخرى طهرت بالخل اه مافى شرح الروض واعتد شخنا الشهاب
الربلي رجائه تعالى التقيد بالخلاف لا يخفى أن فيما ذكره البغوي في خبر الرفع دالة على أنه لوجب على
الخبر آخر أى من غير ارتقاء الاول طهرت بالخل وهو الظاهر فلا تشمل (قوله والذي يفهم الخ) فى شرح
مر ويحتمل خلافه وهو أوجه (قوله انه باقى على نجاسته) قد يؤخذ من ذلك أنه لو مسخ أدى كبا فهو على
(قوله)
بدل النجاس ذهابا على ما هو رأى الحقيقة أن أربابا سلب عن أجزاء النجاس الوصف الذى صار به نجاسا ويخلق فيه
الوصف الذى يصير به ذهابا على ما هو رأى بعض المتكلمين من نجاست الجواهر واستوائها في قبول الصفات والمحال انما هو انقلابه ذهابا مع
كونه نجاسا لا امتناع ككون الشيء في الزمن الواحد نجاسا وذهبا ومن ثم اتفق أئمة التفسير على ما مر في العصاب احد هذين الاعتبارين
الذكر وبن ثنائها يتجه قول أئمتنا في كتاب مثلا وقس في ملحة فاستحال حاله باقى على نجاسته بل وعلى الاول أضالناه غير متيقن فعملوا
بالاصل * (تنبيه آخر) * كثير ما يسئل عن علم الكيمياء وتعلمه هل يحل أو لا ولم تراحد كلاما في ذلك وظاهره انه ينبغي على هذا الخلاف فعلى الاول

من علم العلم الموصول لذلك القلب علما بقضايا علمه وتعلمه لا محذور فيه محيذ وجوه ما تخيل انه من هلك سر القدر وهو لا يجوز انشاؤه
كأن تفسير البضاي في بلغ ما أثر اليك فيردت عن ان هذا منه لان ما وضع له علم يوصل اليه (٢٠٧) به لا يسمى العمل به هتك كالتك وانما

الذي منه فصل الخطير
صلى الله عليه وسلم في قتل
الغلام وفي بعض حواشي
البضاي المنعقدة ههنا منه
منزع صوفي وهو يؤيد
ما ذكره أن الهتك انما
هو في نحو فعل الخضر صلى
الله عليه وسلم مما يشكفه
الله لاختصاصه به الهة
من غير تعلم ولا استعداد
وان قلنا الثاني أول يعلم
الانسان ذلك العلم اليقيني
وكان ذلك وسيلة لغش
فالوجه الحر موقوف على
نحو نحاس حتى يقبل صبغا
أو خلطا لانه غش صرف
فان باعنا علمه لمعصيته
جاز ما لم يقطن انه يغش به
غيره كبيع العنب لعاصر
الخمر وتحتل ان الصبغ
الذي لا يشكف مخلوق
بقتل الاعيان فاسد
لقولهم ضابط الغش أن
يكون فيه مصلو اطلع
عليهم وغب فيه بذلك الثمن
أي ولا تقتصر من المشتري
للمبايعة في راجحة منها
بحوره وهنالاقتصير اذ
يعز الاطلاع على حقيقة
ذلك المصوغ فان قلت
ضروحا كراهة ضرب مثل
سكة الامام وظاهره حصل
ضرب بعشوش غشه بقدر
غش مضرب الامام قلت
هذا الظاهر متجه لا محذور
حيث حذف كان ساويه
تشاؤونه بحيث لا يتفاوت بينهما (د) الا (جلد نجس الموت) خرج به جلد الملعن (قطر بدهن) وادباغوا ثم الاول لانه القالب

(قوله ما حازه علمه) يعني العمل به بدليل قوله بعد لا يسمى العمل به الخ وبذلك التأويل يظهر حله على ما قبله
(قوله انه) العمل بعلم السكيا او تعلمه (قوله وهو الخ) أي سر القدر (قوله كافي تفسير البضاي) أي ان
علم السكيا او تعلمه من هتك سر القدر (قوله بمنع ان هذا) أي العمل بعلم السكيا او تعلمه (منه) أي من هتك
سر القدر (قوله لذلك) أي لسر القدر (قوله قتل الغلام) من ظرفية الخاص للعالم (قوله هذا) أي القول
بان العمل بالسكيا من هتك سر القدر (منه) أي من البضاي (منزع صوفي) أي مشرب صوفي وخلاف
التحقق (قوله وهو) أي ما في بعض الحواشي (قوله مما يشكفه الله الخ) أي من اظهار ما يشكفه الله والعمل
به (قوله والاستعداد) ما لا يدعى ان في الاستعداد مع ان الصوفية تعتبره وينه وينه فليتام بصري (قوله)
وان قلنا الثاني المراد به كماله ظاهر ونسبه بعضهم القول بامتناع الانقلاب السابق في قول الشارح
وقيل لا الثاني من الاعتبارين السابق في قوله أو بان يسلب الخ كانه سم وبني عليه اعتراضه بجماعته
قوله وان قلنا بالثاني الخ في نظرنا لا نأذا قلنا انجاس الجواهر وفرضنا ان خاصة النحاس سلبت وحصل بدلها
خاصة الذهب فهذا ذهب حقيقة ولا فرق في المعنى بين حصول الذهب من الطريق وحصوله بالطريق الاول
وهو اعدام النحاس وخلق الذهب به ولاش حيث قلنا تأمل اه (قوله لذلك) أي علم السكيا (قوله)
(وكان) لعل الاول اسقاط الواو (قوله ذلك) أي العمل بالسكيا (قوله فالوجه الحرمة) اطلاق منه على
القول بالثاني محل نامل على أن في النفس شيامن اطلاق تحريم العلم الجرد الخالي عن العمل وان فرض حمة
العمل لاشتماله على تحوش لاسباب الانسبة الى علم من نفسان علم ذلك لا يجبر الى علمه وكان الملعن فيه
أي في اطلاق النعير فرض تسليم محسم الباب بصري وهذا مثل ما مر عن سم بين على ان المراد بالثاني ثاني
الاعتبارين لان في القولين المرجوح وقد مر ما يسوقه فرض ارادته فلا ترمي اقاله الشارح من اطلاق
حرمة تعلمه على القول بالثاني لان شأن علمه ان يكون وسيلة لتعوش ولو تعلمه غيره (قوله ان باع) أي بعد
تعوشه كدري وظاهره ان البيع ليس بقيد فله نحو الهة (قوله ما حازه علمه) فيه توقف لانه شأنه أن يكون
وسيلة لغش يسدول لا يدي (قوله ان يعلمه) من الاعلام (قوله كبيع الخمر الخ) راجع للمعنى بالام
(قوله فاسد الخ) قد غش السواد ولا ما سلبت به عليه لان من تصور نحاس الجواهر واسناب خاصة
النحاس وحصوله لخاصة الذهب حقيقة وغب أي في ذلك المصوغ سم وفيه نظر ظاهره ليس في الصبغ
سلب الخاصية وانقلابها كاهو صريح جعل الشارح كلام من الصبغ والخلط مقابل السكيا (قوله وظاهره)
حل الخ قد يناقش فيما بان المتبادر المانع من حيث الصورة لامن حيث المادة قاله البصري ودعوا التبادر
الذكور وظاهر المنع (قوله حيث كان يساو به الخ) ينبغي ويأمن فتنة ظهوره وقول المتن (و جلد الخ) أي ولو
من غير ما ذكره لغش ونها يقول المتن (نجس) بتشديد الجيم لكن الضم قليل يجري قول المتن (الموت) أي
حقيقة أو حكما فيسلب ما لو غش جلد حيوان وهو غش وحشفي (قوله خرج به جلد الملعن) أي فانه لا يظهر
بالدباغ لان الحيا في افادة الشهادة بالغش من الدباغ والحياة لا تقيد طهارته بمعنى ونهاية (قوله وان دباغه) أي
ولو وقوعه بنفسه أو بالقائه رجم أو نحو ذلك أو بالقائه الدباغ عليه نحو رجم نهيية ومعنى (قوله لانه)
القالب أو المراد بالدباغ الحاصل بالصدر بصري (قوله لا آفاه الدباغ) أي من الو جهن أو أحدهما قول
المتن (وكذا باطنه) أو يؤخذ من طهارة باطنه به انه لو تنف الشعر بعدد بغيره موضع متجسا يظهر يغسله
وهو كذلك نهاية ومعنى هذا ظاهر فيه اذا كثر الشعر وأما الشعر القليل فينبغي ان يجري في منتهى بعد تنفقه
طهارته فليتام (قوله وان قلنا بالثاني) فيه نظر لا نأذا قلنا انجاس الجواهر وفرضنا ان خاصة النحاس
سلبت وحصل بدلها خاصة الذهب فهذا ذهب حقيقة ولا فرق في المعنى بين حصول الذهب من الطريق
وحصوله بالطريق الاول وهو اعدام النحاس وخلق الذهب به ولاش حيث قلنا تأمل (قوله فاسد الخ)

(ظاهرة) وهو ما لاقاه الدباغ (وكذا باطنه) وهو ما لم يلاقه

من أخذ الوجهين أو ما بينهما (٣٠٨) (على المشهور) للأخبار الصحيحة فيه تلخيص إذا دبغ الأهاب فقد طهر ودعوى ان البياض لا يصل

لباطنه ممنوع بل يصلحه
بواسطة الرطوبه فيجوز
بمعونه الصلابة واستعماله
في الرطب ثم يجرى كله
من مأكول لا يتنقله
لطبع الشاب ولا يطهر
شعره إلا بتأثير البياض
لكن يعنى عن قلبه عرفا
فيطهر حقيقة تبعا كدلت
الخبر واختار كثير من
طهارة جميعه لان الهابة
ضمير الفراء هو من دباغ
الموس وذهب ولم يذكره
أحد بل نقل جمع الشافعي
رجع عن تنفس شعر
الميتة وصفوها وبجبابان
الرجوع لم يصح الاختيار
لم يضع لها واقعا
فعلية بمقتضى ذبح الجوس
من حبب الجنس وهو
لا يؤثر لان شوه في فشي
بعينه فغسل مدعى ذلك
أنيابته ومن ثم علم ضعفها
مال البهيم واحد وان
ألف فيه بعضهم منع
الصلاة في فراء السجاب
لانه لا يذبح ذبحا صحيحا بل
الصواب حلها لان ذلك لم
يعلم في فشي بعينه مطلقا فهو
من باب ما غلب نفسه
رجع لصله وكذا يقال
في نظائر ذلك كالجن الشايب
المشهور علمه بان تحته الخنزير
وقباهه صلى الله عليه وسلم
حينئذ عندهم فأكلمها
ولم يسأل عن ذلك (والدبغ
ترفع فضله) أى هو حقيقته
أو القصد منه لا الدباغ

الخلاف الآخر في نفسه من الطهارة عند الشارح ومن وافقه العفو عند النهاية والمعنى والله أعلم (قوله) من
أحد الوجهين (الخ) الوجهان يقال من أحد الوجهين وما بينهما أى ما بينهما فإذ تأمل سم وقد بجبابان أو ألبس
الحلوقه (قوله) لا يخبر أن قوله عرفا في النهاية والمعنى الأول لا يتنقله لطبع الشاب (قوله) فقد طهر) يقع
الهاء وهو ما يجزى (قوله) بواسطة الرطوبه) أى بالماء جوده في الجلد الصلابة أو بواسطة الماء المصسوب
عليه (قوله) لا يتنقله لطبع الشاب) هذا التعليل يقتضى حرمه كل جلد إذا دبغ بصرى عبارة
عش و رد عليه ان تعليل جبابان إذا دبغ بصرى كالمسح ان يتنقل الى طبع الشاب ولا يرد عليه على
قول الشارح من خروج حيوانه بونه من الماء كقول اه وبعبارة الرشيدى قوله من خروج حيوانه الخ
خروج به جلد الذئب وان كان مدبوغا فانه يجوز ما كاه (قوله) يطهر الخ) وفاء الشرح الاسلام وقال النهاية
والمعنى انه يخص يعنى عنه اه (قوله) تبعا الخ) أى المستقضى يادى (قوله) كذا قال الشرح وهو
يحل وقتها أيمن الفرق بين الشعر والذن بان الثاني محل ضرورة لا فلا الحكم بطهارته لم يكن طهارته محل
أصلا بخلاف الشعر لا ضرورة الى القول بطهارته لا مكان لا تتفادى من جهة الشعر ثم يقال عش قوله
محل ضرورة فقد تنوع الضرورة بان يقال يعنى عن ملاءمة الدين للخلع مع نجاسة الدين للضرورة لا كدورة
ولا يلزم من نجاسة التنجيس فالفرق حيث أنه متعارف على التماس (قوله) يطهر جميعه) أى شعر
المديونون كثر (قوله) وهو من دباغ الموس) كونه من دباغهم لا دخله فالأولى إسقاطه لا بهام ذكره
بصرى وفيه نظر (قوله) لا نه الخ) أى فراء الفراء المذكورة (قوله) فعلية بمقتضى (صفتها) قال (قوله) وهو
لا يؤثر) أى ذبح الجوس الخ (قوله) لا نه الخ) يشكل عليه ما ذكره في مسئلة قطع لحم وجدت
مرمية فانه أخرقه في بطنه يغلب فيه مسلوله على جوسه من نجاسته وفرق شيخنا الخطيب بين هذه
المسئلة والشعر المشكوك في انتافه من مأكول بان الأصل في الشعر الطهارة وفي اللحم عدم التذكية اه
ومن المعلوم ان جلد اللحم لا يطهر كله منها وحصل تناوله متوقفا على التذكية فتعد الشك فيه الأصل
علمه فقضى ما في كلام الشارح رجه الله تعالى في رد هذا الاختيار وفي مسئلة السجاب الآخر تبته بصرى
وتقدم عن عش اعتماد ما قاله الشارح في فراء السجاب يعنى سم وغيره اعتماد ان الجلد المشكوك فيه
كل شعر المشكوك فيه في الطهارة لا كالحجم في تفصيله وأيضان الخلاف هنا في طهارة الفراء من حيث
شعرها أو ما جلد فاطهر بالبياض لا بخلاف (قوله) فعلى مدعى ذلك الخ) المتبادر ان الإشارة للمشاهدة فقلبه
كل شئ أن يقول العمل به بدل أن يابته ويحتمل انها المختار المتقدم (قوله) ومن ثم) أى لاجل عدم تأثير
ذلك (قوله) لا نه الخ) علمه للعنع (قوله) بل الصواب الخ) اعتمد عش وأقره الجيزى (قوله) لان ذلك
أى عدم وجود ذبح صحيح (قوله) مطلقا) أى أصلا (قوله) فهو) أى جلد السجاب المعمول فورة (قوله) من
باب الخ) قد مر عن البصرى معناه (قوله) كالجن الشايب الخ) في جعل الجن نظيرا تأمل ان أصله وهو اللين
طاهر وشك في نجاسته والأصل عدمه وان فرض غالباً باله البصرى وقد بجبابان بعض أصله لا تنفعه نجاسته
كما أشار الشارح الى سبقه الشهير الخ (قوله) كالجن الشايب الخ) أى والسكر الا فرنجي المشتركة به بم
الخنزير والادوية لا فرنجية المشتهر تربيتها بالعرقرة (قوله) وقد قباهه صلى الله عليه وسلم جنة الخ) في
الاستدلال بهذا الشئ لا لاحتساب ان كلفه منها الطهارة والخنزير لا دليل لناديل واضع على نجاسته كما قاله النووي
سم وفيه نظر اذا الكلام هنا في أنفحة فالخنزير والثابت نجاسته باله بالنص لا في جهة الذى كاد النووي
مقروض به (قوله) أى التزاع (حقيقته) أى البنيغ (قوله) وهو) الى قول المتن ولا يجب في النهاية
وكذا في المعنى الأول أنه وهو أعم الى المتن قول المتن (بحر نف) بكسر الحاء المهملة وتشديد الراء المعنى

قد تنوع الفساد ولا ماستدل به عليه لان من تصور نجاسات الجواهر وانسابا لخاصية النجاس وحصول
خاصية النجاس حقيقة ترغيب (قوله) من أحد الوجهين) الوجهان يقال من أحد الوجهين وما بينهما أى
ما بينهما فإذ تأمل (قوله) وقد قباهه صلى الله عليه وسلم جنة الخ) في الاستدلال بهذا الشئ لا لاحتساب ان كلفه

(قوله)

انزعها وهو ما بعينه من لحم ودم (بحر نف) وهو ما يذبح للسان بحرقته

كفرطوس بالوحدة

وشئ بالمثل وذوق طير
للجبار الحسن بطهر هأى
المية الماء والزط مضابط
ترجما منه ان يكون بحيث
لوتيق في الماء لم يعد اليه
النن وهو مراد من عدم
بالفساد وهو أعم ليشمل
بحو شدة تصلبه وسرعة
بلائه لكن في إطلاق ذلك
نظر والذي يجب ان اعاد
النن ان قال الخبيران انه
لفساد البديع ضرر والا فلا
لانا نجدها تنق على اقدان
دبغها يتأثر الماء بالبنقي
النظر لخلق التأثر به بل
لتأثيره على فساد البديع
(لا شئ ورتاب) وطبع
وان جف وطاهر بحه
لانها لم تزل لم تدعوت
بنقعه في الماء (ولايحه
الماء) وفي نسختها (في
أثنائه) أي البديع (في
الامع) لانه لا لازالة
والمقصود يحصل برطب
غيره وذلك ما عفى الخبر
السابق شرط لحصول
الطهارة الكاملة لا لاصها
بدليل حذفه من الحديث
الاول (والدبور ككتاب
فخص) أي مختص بالمفاته
للباغ الخص أو الذي
تخص به قبل طهر عينه
فجب غسله بماء طهور مع
الستر تريب والتيسيع ان
أصابه مغلط وان سبغ ورتاب
قبل البديع لا يمتد ولا يقبل
أطهره (وما يخص) ولومن
صدا ماعد التراب

(قوله كفرطال) أي وبعض وقشور الزمان مفي (قوله وشب بالوحدة) هومن جواهر الارض معروف
بشبه الزاج بدبغ به وقوله وشئ الخ وهو شعر من الطاهر طيب الريح بدبغ به أو ضامعني ورشدي (قوله وذوق
طير) أي ذوق بل هأية (قوله وهو) أي النن (قوله وهو الخ) أي الفساد رشدي (قوله وسرعة بلائ) بكسر
بكر الباء مع القصير أو بفتحها مع المد ع (قوله لكن اطلاق ذلك) أي الفساد الاعم (قوله ان اعاد
النن الخ) أي أالنن فضرر مطاوع ع (قوله وان جف وطالب الخ) فلو لم يقع تنقع في الماء لم يعد اليه بل نن
ولا غيره محاسر بنقي أن يظهر فيما يظهر لحصول المقصود بصري (قوله لانها الخ) أي الفضل مفي (قوله
أي البديع) الى قوله مع الترتيب انها بما لا قوله بدليل الى النن وكذا في المعنى الا قوله شرط الى النن قول
النن (وليجب الماء الخ) وظاهر انه لو كان كل من الجسد والدايغ جافا فلا بد من مائع ليتأثر الجسد بواسطته
بالبايغ سم ونهاية (قوله لا لازالة) ولهذا باز بالجنس المحصل لذلك نهاية (قوله شرط الخ) أو بمحلول على
الندب منها يتوغي (قوله بدليل حذفه الخ) فيه نظر سم أي لان القاعدة جل المطلق على القيد لا العكس
(قوله والذي تجس به) أي البايع الذي يخص بالجسد (قوله فيجب غسله) أي ما لاقاه البايع غسبه دون مالم
يلاقه فيما يظهر لان سبب وجوب الغسل ملاقة الجنس أو الذي تجس به كذا كرهوهذا منق في مالم يلاقه
البايغ من الوجه الآخر ويرى بان النجاسة لا تقول به على الصحيح فليجز فان عدم البايع الوجهين يجب
غسلهما وهو ظاهر سم ورجع الشو برى بان النجاسة لا تقول به (قوله وان سبغ ورتاب الخ) يؤخذ من ذلك ما وقع
السؤال عنه وهو مالو بال كس على عظم مية غير المغلظ فغسل سباعا احداها تراب فهل يظهر من حيث
النجاسة المغلظ حتى لو أصاب نو باوطامشلا بعد ذلك لم يتنجح للتيسيع والجواب لا يظهر أخذنا بما ذكر بل لا بد
من تيسيع ذلك النوب سم وفي ع (قوله لا كالم الشارح المذكور) مما صوفيه ما عرى عند قول المنصف
ومتغير الا كمال الخ اه أي من ان الاقرب ما أفتي به شيخ الاسلام من الطهارة من حيث النجاسة المغالطة
قول النن (وما يخص الخ) اعلم ان النجاسة ما مغلظة وأخففة وأمتو سطة وقد ذكرها الصنف على الترتيب
فبدأ بأولها فقال وما يخص الخ مفي ونهاية قول النن (تخص) بالضم والكسر كافي مصباح القرطبي ع
وتقدم من الجبري انه يثبت الجلم (قوله ولومن صيد) أي قوله كما تضاف الى النجاسة في قوله ووجه في
المعنى الا قوله بالمفاعلة الى النن (قوله ولومن صيد) أي بعض الكلبين صيدنها يتوغي (قوله وان اعاد
التراب) أو لأصباحه التراب شيأ آخر كبنت أو نوب فهل يحتاج في تطهير ذلك الشئ الى الترتيب أو لا أفتي
شيخنا الرمي أو لا الثاني وثانيا بالاول فهو المعبود عنده أي وعدوله مر لانه رجوع عن الاقتناء الاول سم

منها لطهارة الخنزير اذ ليس لناديل واضح على نجاسته قاله النووي (قوله ولا يجب الماء) وظاهر انه لو
كان كل من الجلود والدايغ جافا فلا بد من مائع ليتأثر بالجسد بواسطته بالبايغ (قوله بدليل حذفه الخ) فيه نظر
(قوله لا ملاقة للبايغ بالجنس الخ) قد يؤخذ من انه لا يجب غسل مالم في البايع فلا يجب غسل الوجه الذي
لم يلاقه البايع لا لتفاسد سبب الغسل وهو ملاقة ما ذكره ويرى بان النجاسة لا تقول به على الصحيح وعلى هذا فلا
كان في الوجه الآخر الذي لم يلاق شعر وحما منه نجاسته ثم تنقع لم يجب غسل ما طهر من موضع نبتانه كالجوشق
الجلد بحيث ظهر ما بين الوجهين فانه لا يجب غسله كالجوشق ظاهر نعم ان حصل في منابت الشعر رطوبه فالتصل
عنايته وما يتصل بها من النبات فهما من الشعر اتجه وجوب غسل ما طهر من موضع نبتانه بل تنقع فليتأمل
(قوله فيجب غسله) أي ما لاقاه البايع غسبه دون مالم يلاقه فيما يظهر لان سبب وجوب الغسل ملاقة البايع
الجنس أو الذي تجس به كذا كرهوهذا منق في مالم يلاقه البايع من الوجه الآخر ويرى بان النجاسة لا تقول
به على الصحيح فليجز فان عدم البايع الخ وجهين وجب غسلهما وهو ظاهر (قوله وان سبغ ورتاب الخ) يؤخذ
من ذلك ما وقع السؤال عنه وهو مالو بال كس على عظم ميت غير المغلظ فغسل سباعا احداها تراب فهل يظهر
من حيث النجاسة المغلظ حتى لو أصاب نو باوطامشلا بعد ذلك لم يتنجح للتيسيع والجواب لا يظهر أخذنا بما
ذكر بل لا بد من تيسيع ذلك النوب (قوله وان اعاد التراب) أو لأصباحه التراب شيأ آخر كبنت أو نوب فهل

واعتمده أيضا الشارح في شرح العباب والارشاد وحوى عليه سم في شرح مختصر في شجاع وقال الز يادى
 الإقرب الثاني أى عدم الاحتياج الى الترتيب كما عتمده شيخنا الطندنائى اه وعول عليه الخطيب كردى
 (قوله واعتمده الشارح الخ) أى وهو قضية قوله هنا ومختص وبأى عن عش عن سم ما مصرح بذلك
 (قوله اذ لا معنى لترتيب) يؤخذ منه انه لا فرق بين التراب المستعمل وغيره فلا يجب تتر بمطابقا لخلاف
 الارض الحجرية والى الغبار فيه ما فلا بد من تتر بينهما نهاية وقد يقال قياسه عدم الفرق أى ضاين
 الطاهر والتجس سم قال عش ولا يصير التراب مستعملًا لذلك لانه لم يظهر شيئا انما سقط استعمال التراب
 فيه للعلل المذكورة ثم تظاهر قوله مر بخلاف الأرض الحجرية انه اذا مال كلب على حجر عليه تراب ووصل يوله
 الى الحجر لاحتياج في تطهير الحجر الى تتريب وقياس ما قاله سم فبما لو تطاير من الأرض الترابية شئ على ثوب
 أنه لا بد في تطهير الثوب ان أصابته طوبى من التراب من يغسل الرطوبة التي أصابته وتتريبه انه لا بد في تطهير
 الحجر ان ذكر من التراب وهو مقتضى التعليل بانه لا معنى لترتيب التراب ونقل بالرس عن سم على المسحبة

اذ لا معنى لترتيب (بإضافة)
 المفصلة هنا غير مرادة
 كما قبيل اللص (شئ) غير
 داخل ماء كثير كما اقتضاه
 كلام المجموع لكن تظاهر
 كلام المحقق في انه لا فرق
 ووجه بان الكثير يجبره
 لا يظهر المغلط فلا تنعنه
 ابتداء وكان هذا وجه
 اعتماد الاذرى وغيره للثاني
 ولم ينظر والتسريح الامام
 وغيره الاول لانه مبنى على
 قول الامام ومن تبعه بطهارة
 الاية تبعافى الصورة الا تبتة
 فربما يعين بيان ضعفه

ما مصرح بذلك اه (قوله غير داخل ماء كثير) وفاقنا بينه وبين المعنى كما يقال سم فوهم بعضهم من ذلك
 صحة الصلاة مع سم الدائل في الماء الكثير وهو خطأ لأنه ماس للنجاسة قطعاً وبإية الامران صاحبها الماء
 الكثير مانع من التنجيس ومس النجاسة في الصلاة مبطل لها وان لم يتجس كلوس من نجاسة ماء فوهم بعض
 الطلبة منه ان ضاياه لو مس فرجه الداخل في الماء الكثير لم ينقص وضوءه وهو خطأ لأنه ماس قطعاً اه ووجه
 ما عتمده من التنجيس الخ أى اذا حال الماء بينهما بخلاف ما اذا مس الكلب بيده مثلاً وتعامل عليه بحيث لم يصر
 بينهما الحجر دليل فانه يتجس كما يقال في نفسه وعن عش ما مصرح به فلا فرق بين التنجيس وبطل الصلاة
 بخلاف ما لو لم يصبه منه (قوله كما اقتضاه كلام المجموع) هو ما عتمده سم عبارة المعنى ولو كان في انعامه كثير
 فوقع في نحو الكلب ولم ينقص ولو غصن قتلتم لم يتجس بالماء الا لان الماء لم يكن أصاب حرمه الذى لم يصبه
 المانع من طوبى أحدهما قاله في المجموع وقضية بانه لو أصاب ماصولة الماء بماء فوهم يتجس وتكون كثرة
 الماء مانع من تنجسه وبه مصرح الامام وغيره وهو مقيداً فهو قول المحقق لم يتجس الا ان الماء لم يصب حرمه
 ولو وقع في اياه فمأ قل ثم كثر حتى بلغ قاتل من طهر الماء دون الاناء كما نقله الغوى في نهديه عن ابن
 الحداد وأقره حرمه بجم وفتح الامام طهارته لانه صار الى سائرته لو كان عاصها على ولو غ لم يتجس وتبعه ابن
 عبد السلام والسميرى والاولى وجهه اه وفي النهاية ما وافقه قال عش قوله مر مانع من تنجسه
 الخ ومثله ما لولا في دية شمس الكلب في ماء كثير فانه لا يتجس لان ما فاه من اللبل المتصل بالكلب بعض
 الماء الكثير بخلاف ما لو أمسكه بيده وتعامل عليه بحيث لم يصر بينه وبين رجله الا بصير دليل فانه يتجس
 لان الماء الملا في يده الا لا يتجس وتعامله عليه بيد ما لو لم يتعامل الكلب على محل وقوفه كالخوض بحيث
 لا يصير بين رجله ومقر محائل من الماء اه (قوله الثاني) وعلى الاول فيجبه تقييده بما اذا مال الماء حائلاً
 بخلاف ما لو قبض بيده على رجل الكلب داخل الماء شديد بحيث لا يبقى بينهما وبينه ماء فانه لا يتعامل
 التنجيس سم وتقدم عن عش مثله (قوله في الصورة الا تبتة) أى انفاً بما اذا طهر الماء الكثير

بححتاج في تطهير ذلك الشئ الى الترتيب أخذاً من الاقتصا على استثناء التراب والاستثناء معيار العموم وألا
 أخذاً من ان حكم المتقل المسك المنقل عنه أفتى شيخنا الشهاب الرملى أولاً والثاني وثانياً الاول فهو ما عتمده
 عنه لانه وجوع عن الاقتضاء الاول وقوله لانه لا معنى لترتيب سم قال مر في شرحه يؤخذ منه انه لا فرق بين
 الطهور والمستعمل انتهى وقد يقال قياسه عدم الفرق أى ضاين الطاهر والتجس فلتأمل (قوله غير داخل
 ماء كثير) فوهم بعضهم من ذلك صحة الصلاة مع سم الداخل في الماء الكثير وهو خطأ لأنه ماس للنجاسة قطعاً
 وبإية الامران صاحبها الماء الكثير مانع من التنجيس ومس النجاسة في الصلاة مبطل لها وان لم يتجس كلوس
 من نجاسة جافاً فوهم بعض الطلبة منه ان ضاياه لو مس فرجه الداخل في الماء الكثير لم ينقص وضوءه وهو
 خطأ لأنه ماس قطعاً (قوله كما اقتضاه كلام المجموع) هو ما عتمده (قوله الثاني) وعلى الاول فيجبه تقييده بما اذا

بروال التغبر والقتل بالمكافرة (قوله ولو وصل شيء الخ) * فرع * حمام يغسل داخله كب ولم يهد
 ظهره واستمر الناس على دخوله والاغتسال فيه مدة طوله وانتشرت نجاسة الى حصر الحمام وفوطه ونحو
 ذلك فماتت اربعة اشياء من ذلك فحسب والاغتسال في مدة طوله وانتشرت نجاسة الى حصر الحمام وفوطه ونحو
 الماء عليه سبع مرات احداهن يغسل بماء يغسل به فيه لان الطفل يحصل به التبريب كاصح به جماعة ولو
 مضت مدة يستعمل انه مر عليه ذلك ولو بواسطة الطين الذي في نعال داخله لم يحكم بنجاسته كإي الهرة اذا كانت
 نجاسة وغابت غيبه يستعمل طهارتها خطيب بنهاية وقوله ما لم يحكم بنجاسته أي نجاسة داخله مع بقا الحمام
 على نجاسته عش ورشدي وشيخنا وروايني (قوله وما راعى غسله الخ) ولو أكل لحم كب لم يجب
 تسبيح دبره من خروجه خطيب زاد النباهة وان خرج بعينه قبل استعانه في انظره وأقبحه بالبقية لان
 الباطن يحمل اه قال عش خرج اللحم العظم فيجب التسبيح بخروج من الدبر ولو على غير صورته
 وينبغي ان مثل اللحم العظم الرفق الذي يؤكل عاده ولا عبرة بما نجس به وقال شيخنا لا يادى بخلافه
 نقاباه أي اللحم فانه يجب عليه تسبيح فمع الترتيب اه ومفهومه انه لا يجب الترتيب بين من القى اه اذا
 استحال وهو ظاهر ومأثاه كلام شيخنا لا يادى من وجوب التسبيح اذا خرج من فيه يفهمه قول الشارح
 مر لم يجب تسبيح دبره الخ حيث قد باخر وج من الدبر وقوله يحمل أي من شأنه الاحالة اه واتفق
 الشارح قبل قول المتن وما نجس به غيرها الخ بخلاف ما مر عن الخطيب والنهاية (قوله فيتنجس ما وصل اليه
 الخ) أما أصل تنجس ما وصل اليه فلا ينبغي التوقف به لان ذلك المغطى الواصل الى ما ذكر باقى على نجاسته
 وملافة الظاهر كذا كراجم الحمام للنجاسة في الباطن يقتضى التنجيس وليس كلامه في أصل التنجيس بدليل
 قوله فعلى الثاني الجزأ ما تنجسه تنجس المغطى فقد قيل على نفيه انه لو أكل مغطا لم يخرج منه يجب تسبيح
 المخرج وقد يقال ذلك اذا وصل محل الاحالة وهو المعدة فلتأمل سم وقوله وقد يقال لهذا قياس ما مر
 القى (قوله فعلى الثاني الخ) قد يقال بل وعلى الاول لا بد من الاستثناء لاننا لا نجس الا بقوله وجوب
 تطهير الملاقى للمغطى بل الملاقى للعلاق بل قد يقال لا يبرر الاستثناء الاعلى الاول لان الموضوع عما نجس وعلى
 الثاني ما نحن فيه ليس من افراد الموضوع نعم لو كان الحكم كمالا في فهو نجس لاحتمال المعنى الثاني وما
 تقرر و يعلم انه لا حاجة بل لوجه مقوله انما تغبر داخل ما كثيرا الخ فتأمل يصري وقوله لا تقول الخ لا ينجم
 مع قول الشارح هنا فتجسس وقوله الا ترى أو متجسس به وقوله وجوب تطهير الملاقى للمغطى بل الملاقى
 للعلاق لعل صوابه وجوب تطهير الملاقى للعلاق للمغطى الملاقى للمغطى وقوله نعم لو كان الحكم الخ قد بدى
 ان قول المصنف علافة شيء الخ متضمن لهذا الحكم لا تغزى في علم المناظر ان كل قديم قديم الكلام متضمن
 لحكم ففاد كلام المصنف مالاتي شأمن كب تنجس به ويظهر يسع غسلات احداهن بالتراب (قوله من
 نحو بدن الخ) أي كونه وروثه وسائر طوبى ما يغنى ونهاية (قوله وان تعدد) أي وان تعدد الواح أو الولوج
 وكذا لو القى الجمل المتجسس بذلك نجاسة أخرى نهاية يوم غسلى (قوله أو متجسس به) عطف على قوله نحو بدن

عد الماء حائل لا يخلف ما لو قبض يده على رجل الكب داخل الماء شديد ما لا يبق ينهوا بينه ما فانه
 لا يتبع الا التنجيس (قوله فيتنجس ما وصل اليه كذا كراجم الحمام) أقول أما أصل تنجس ما وصل اليه فلا ينبغي
 التوقف فيه لان ذلك المغطى الواصل الى ما ذكر باقى على نجاسته وملافة الظاهر كذا كراجم الحمام للنجاسة في
 الباطن يقتضى التنجيس وليس كلامه في أصل التنجيس بدليل قوله فعلى الثاني الجزأ ما تنجسه تنجس المغطى
 فقد قيل على نفيه انه لو أكل مغطا لم يخرج منه يجب تسبيح المخرج وقد يقال ذلك اذا وصل محل الاحالة
 وهي المعدة فلتأمل بل يقال بدليل على نفي أصل التنجيس اضطهارة الانهضة وان كان مباشر بشه السخلة لبنا
 نجسا لان الجوف يحمل طهارته لا تقول الجوف لا يحمل النجس الى الطهارة مطلقا بدليل ما لو شرب من بول مغطا
 ثم خرج من بول المخرج فانه لا بد من غسله كسبأ في بول بدليل نجاسته القى وان لم تغبره فاد اصار التي نجسا
 بوضو الباطن مع طهارة أصله فكيف نجس الاصل بل قد يجزئه الى الطهارة وقد لا (قوله غسل سبعة) في

ولو وصل شيء من مغطا وراءه
 ما يجب غسله من الفرج
 فهل يغسبه فيتنجس ما وصل
 اليه كذا كراجم الحمام أو لا
 لان الباطن لا يتجسس ما لاقاه
 كل يحمل فعلى الثاني يستثنى
 هذه من المتن (من نحو بدن)
 أو عرف (كب) وان تعدد
 أو متجسس به (غسل سبعة)

عبارة النهاية سواء كان يجزئ عنه أو من فضله أو بما يتجسس بشئ منها كان ولغ في قول أئمة كثير متغير
 بنحاسة ثم أصاب ذلك الذي ولغ فيه ثوباً أو بعضه من صيد أو غيره وسواء كان جافاً ولا في طيباً أم عكسه اه
(قوله فيرد) وجه الرد خروجه الغسل سم وقد يقال ان حاصل الارادان في كلام المتن حمل الخاص على
 العام والجواب عن ان خصوص المحمول قرينة على ان المراد بالاراد خروجه الخاص اي الجماد كاهو حاصل
 الرد في غاية البدو والاولى ما قاله الشو برى من ان قرينة التخصص قول المصنف الا في ولو تجسس ما مع الخ
 ولا كدرى هنا كلام ظهر رطلته يعني عن التمسع عليه **(قوله كذلك)** أي يتجسس بخو ول الكلب **(قوله)**
فهو الذي ورد الخ أي لانه الذي يتجسس بالملاقاة سم أي وأما الكثير فاعلمنا بالتغير **(قوله اما طرفه الخ)**
 لم يبين حكم طرف الماء الكثير المتغير فليراجع ثم ظهر ان قوله اما طرف الخ في مطلق الطرف بصرى أي
 الشامل لطرف الماء الكثير المتغير ونظر طرف الماء القليل بخلاف طرف الماء الكثير الغير المتغير فانه لا يتجسس
 بخلاف كاس من عن الخطيب والنهاية **(قوله الامعاء ياتي)** لعلى في الحديث من التسبيح والترتيب ويحتمل في
 المتن بتعاقب الترتيب على التسبيح عبارة عرش من مزج بالماء قربا يكدور وحرك فيه سبع مرات والا
 فهو اقل نجاسة حتى لو نقص عن القلتين عاد على الماء بالتجسس اه **(قوله فلا يتبعه)** أي لطرف
 الماء **(قوله ان زعمها)** يعني الامام ومن تبعه **(قوله أي الطهور)** الخ قوله وهي مبنية في النهاية والغنى
(قوله طهور وانما الخ) قال النوى في شرح مسلم الاشر فيه ضم الطاهر يقال بغتقها وهما لغتان اه والاول
 هنا أولى للاخبار عن الغسل الذي هو مصدر عرش ومعناه بالضم التطهير وبالفعل مطهر يعمرى **(قوله)**
اذواغ الخ) الخ الولغ أخذ الماء بطرف اللسان وهو ليس بقيد شخنا **(قوله فغيره الخ)** أي من بوله ووروثه
 وعرقه أو نحو ذلك نهاية زاد المغنى وفي وجهه ان غير اياه كسائر النجاسات اقتضوا على حمل النص اه
(قوله وفي أخرى الثامنة الخ) عبارة النهاية ونحوه والثامنة بالتراب أي بان صاحب السابعة لرواية
 السابعة بالتراب المعارض لرواية أولاهن في محله فيستاقطن في تعيين محله ويكفي في واحد من السبع كافي
 ورواية أحدهن بالطلعة على انه لا تعارض لا مكان الجمع يحمل رواية أولاهن على الاكمل لعدم احتياجه
 بعد ذلك إلى ترتيب بعضها ترش من جميع الغسلات ورواية السابعة على الجواز ورواية أحدهن على
 الاجزاء وهو لا ينافي الجواز أيضا اه **(قوله أي ما صاحب التراب لها)** أي للسابعة فتزل التراب المصاحب
 للسابعة منزلة الثانية وسماه باسمها عرش **(قوله وهي مبنية الخ)** فيه شئ سم أي اذا القاعدة الاصلية
 حمل المالحق على المتقدم ويجاب بانها فيما ذالم تعدد المقيد بقدر دناقه والا فحمل المتقدم على المالحق كأنهوا
 عليه في دفع تعارضه وإبان البدء بالسملة والجدلة **(قوله أي بان الفضل)** أي لم يردم احتياجه بعد ذلك إلى
 ترتيبها ترش من جميع الغسلات مغنى ونهاية **(قوله عدم ثوبها)** أي ورواية أحدهن **(قوله أن)**
القول داخل المراد ما قول الواحد) **(قوله ومنزل العين)** الخ قوله وبحث في النهاية والمغنى **(قوله ومنزل العين)**
 يختم المراد بالعين مقابل الحكمية سم فتشمل الجرم والأوصاف حتى زاد عرش فغسل الصاة
 المغلظة ووضع الماعز وجا بالتراب في الأولى ولم تزل به الأوصاف ثم ضم السبع غسلات أخرى بحيث زالت
 شرح هر ولو أكل سبب يجب تسبيح در في خروجه وان خرج بعينه قبل استحالة فيما يظهر وأفتى
 به البلقيني لان الباطن تخيل وقد أفتى الوالد رحمه الله تعالى في حمام غسل داخله كلب ولم يعهد تطهيره واستمر
 الناس على دخوله والاعتقال قد مدة طويلا واشترت الخمسة إلى حمرة وفوطه ونحوهما بان ما يقن
 أصابة شئ من ذلك نجس والا فظاهر لانه لا نجس بالشئ وبظهر الحمام يمرر والماء عليه سبع مرات
 أحداها بطل من الغسل به فيه لحصول الترتيب كاصح حرجه جماعة ولو لمضت مدة لم يحمل انه مر عليه ذلك
 ولو بواسطة الطين الذي في تعال داخله لم يحكم بالخمسة كافي الورة ذاك كانت نجاسة وغتات غسبة تحتمل فيها
 طهارتها اه **(قوله فيرد)** وجه الرد خروجه الغسل **(قوله فهو الذي ورد الخ)** أي لانه الذي يتجسس
 بالملاقاة **(قوله وهي مبنية)** فيه شئ **(قوله ومنزل العين)** يختم المراد بالعين مقابل الحكمية **(قوله)**

فيه رد على من أورد عليه
 تجسس ماء كثير بخو بوله
 فانه يظهر نزوال التغير على
 ان القليل كذلك و يظهر
 بالكثرة فهو الذي ورد يادى
 الرأى اما طرفه فلا يظهر الا
 بما يأتى فانه بعد تجسسه يغلظ
 ثم يعهد طهره بغير التسبيح
 بخلاف الماء عهد فيه الطهر
 نزوال التغير والمكانة
 فلا يتبعه خلافا لنزوعها
 (احدها من التراب)
 الطهور والحديث الصحيح
 طهور راته أحدكم اذا ولغ
 فيه الكلب أن يغسله
 سبع مرات وأولاهن بالتراب
 واذا وجب ذلك في ولوغه
 مع ان فدا طيب ما فيه كثره
 فلهه فغيره أول في رواية
 أخرى وفي أخرى الثامنة
 أي لمصاحبة التراب لها
 بدليل رواية السابعة وفي
 أخرى أحدهن وهي مبنية
 لان النص على الأولى لبيان
 الأفضل والأخرى لبيان
 الجواز وبفسر صمم
 ثوبها القاعدة ان القود
 اذا تأنفت سقطت وفي أصل
 الحكم وأولى رواية أولاهن
 أو آخرهن شل من الراوى
 كايته البق ومنزل العين
 غسلة واحدة وان تعدد
 وفارق ما مر في الاستحاة
 بالجر بيناته على التفتيف
 وبحث انه لا يعتد بالترتيب
 قبل إزالة العين

الأوصاف بمجموعها فهل يعد بموضع من التراب قبل زوال الأوصاف وعند كل غسلة متعوبة بالتراب أولا
لأنه لما نزل بموضع فيه ألقى واعتد بما بعده فقط قال سم فيه نظرا أقول ولا بعد القول بالأول اه أقول
البحث الثاني أنفاصرح في الثاني إذا أُرِدَ بالعين فيه ما شمل الأوصاف **(قوله وهو متعجب المعنى)** لعل
وجهه حيلة العين بين التراب وأجزاء المحل المطلوب تطهيره أي فلو فرض أن الماء المزج أُرِثَ ألتائه
الأجزاء بصري وبأقن سم وشحننا بأداة بسيطة في المقام **(قوله ويكنى)** إلى قوله وإن كان المحل في النهاية
الاقوله خروج من الخلاف وإلى قوله وقولهم في المعنى الأوله ونظير إلى في الراسكد **(قوله وتحرركه)**
سبعه أي ولولم يظهر منه شيء بان حرك داخل الماء سغما غنى **(قوله في الراسكد)** متعلق بقوله وتحرركه
الخ **(قوله في نحو النسل)** أي وماء السيل المترب نهاية **(قوله أمرجهما الخ)** ينبغي أن لا يبلغا بالزج
إلى حد لا يسميان الأطنبا الممران الماحضتين تساب طهور وبته فلا تغفل بصري **(قوله أخر وجهان)**
الخلاف عبارة الغنى خلافا للاسوي في اشتراط المزج قبل الوضع على المحل اه **(قوله أم سبق وضع)**
الماء والتراب وإن كان المحل رطبا وفي سم بعد ذلك كرملة عن شرح الروض مائة وهذا الكلام كالشرح
فيه أنه إذا كان المحل وطبا الخامة كني وضع التراب أولا لكن أفتى شحنا الشهاب الرمل بانه لو وضع التراب
أولا على عين الخامة لم يكف لتجسس مظاهر الخافعة كرملة عن شرح الروض وقع البحث في ذلك مر
وحاصل ما أخر معه بالعلم أنه حيث كانت الخامة عذبة بان يكون حرمها أو أوصافها من طعم أولون أو ربح
موجود في المحل لم يكف موضع التراب أولا ولعل هذا محل ما أفتى به شحنا بخلاف وضع الماء أولا لانه أقوى
بل هو المزيل وانما التراب شرط ويخالف ما لو زالت أوصافها في وضع التراب أولا وان كان المحل نجسا
وهذا يحمل عليه ما ذكر عن شرح الروض وانها إذا كانت أوصافها في المحل من غير حرم وصب عليها ماء
مزج وبالتراب فإن زالت الأوصاف بتلك الغسلة حسنت والا فلا فإراد العين في قوله منزيل العين واحدة
وان تعدد ما شمل أوصافها أو لم يكن حرم اه وأقرع وشحننا وحاصل كسفات المزج ان مزج
الماء بالتراب قبل وضعهما على الشيء المتنجس أو وضع الماء أولا ثم ينسج بالتراب أو بالعكس فهذه ثلاث
كسفات ثم إن لم يكن في المحل حرم الخامة وكان كافا كني كل من الثلاث ولو لم يبق ماء الأوصاف وإن كان في
المحل حرم الخامة لم يكف واحد من الثلاث ولو زال الجرم فإن كان المحل رطبا كني كل من الأولين ولا يكتفي
وضع التراب أولا ثم أتبعه الماء كذا في تقر الشيخ عوض واوقفه شحنا واستظهر بعضهم أنه يكتفي حيث
لا أوصاف لان الوارد له قوة بدلية ذلك ظاهر كلام الشيخ الخطيب ونقله بعضهم عن الشيخ الحفسي اه
وقوله ولو زال الجرم تقدم عن سم ما وافقه وعن البصري ما يخالفه وقوله واستظهر بعضهم الخ موافق
لما مر عن سم في محمل كلام شرح الروض **(قوله لانه وارد)** الوجه ان اراد انه يصح في طهارتها ما حال
الورود والافهني قطع لا يتبقى داخلها طعم الرطوبة يتحسنان بل الماعق كل غسلة لماعدا السابعة ينحس
بملافة المحل لبقاء نجاسته ولو انصرف ذلك في طهر المحل عند السابعة سم **(قوله المراد بمجرد)** أي
بدون أتباعه بالماء قول المتن **(والأظهر تعيين التراب)** ولو غبار رمل وان عدم أو أفسد الثوب أو زاد
الغسلات فجعلها ثمانية لانه في أي فلا يكون عدم التراب واقفاده الثوب وازيادة الغسلات مسقطا

وهو متعجب المعنى ينبغي تعيين ان ارد بالعين الجرم وأما لمجرد الاثمن طعم أولون أو ربح في الاعتماد بالترب
قبل زواله نظرا **(قوله لانه وارد كالماء)** عبارة شرح الروض بان وضع أي الماعق التراب ولو مرتين ثم غر بما قبل
الغسل وإن كان المحل رطبا إذا الطهور والوارد على المحل يأتي على ظهوره يتبع القطع بعدم طهر المحل قبل علم
السبع فلينظر هذا الذي ذكر كرملة في شرح العباب أيضا مع ما يفتي عنهم أن محل كون الوارد لا ينحس إذا
أُرِثَ إلى الخامة متعجب ورده الان يستثنى التراب كالماء هنا والألزم عدم إمكان التطهير بالقليل والوجه خلافه
(قوله لانه وارد) الوجه ان اراد انه يكتفي طهارتها ما حال الورود والافهني قطع لا يتبقى داخلها طعم الرطوبة
يتحسنان بل الماعق كل غسلة لماعدا السابعة ينحس بملافة المحل لبقاء نجاسته ولو انصرف ذلك في طهر المحل عند

وهو متعجب المعنى ويكنى
مرور سبع حرات وتحرركه
سبعاء يظهر ان الشهاب مرة
والعود أخرى وبقر بينه
وبين ما يأتي في تحرريك اليد
في الحلق في الصلاة بان المداور
ثم على العرف في الراسكد
من غير تراب في نحو النيل
أيا لم ياذنه فعلم ان الواجب
من التراب ما يكدر الماء
ويصل واسطه لجميع أجزائه
الخمسة سواء أمرجهما
قبل ثم صعدا عليه وهو
الأولى خروج من الخلاف
أم سبق وضع الماء والتراب
وان كان المحل رطبا لانه
وارد كالماء وقوله لا يكتفي
ذرع عليه ولا سمحه وأدلكه
به المراد بمجرد **(والأظهر)**
تعيين التراب

للتراب عس (قوله لانه) الى قوله ومن ثم في المعنى الاول له وبه فارق الى المتن والى قول المتن ولا يمزج في النهاية
 الاما ذكر (قوله فلم يغم غيره الخ) والثاني لا يتعين ويقوم بما ذكر ونحوه مقامه وجرى عليه
 صاحب التنبيه الثالث يقوم مقامه عند فقد الضرر وقول يقوم عند وجوده وقبل يقوم مقامه فيما يسفده
 التراب كالثاب دون ما لا يسفده معنى (قوله وبه فارق الخ) أي بالتعليل المذكور (قوله مع طاهر الخ) أو
 مع الآخر سم (قوله آخر) الاولى اسقاطه قول المتن (نحس) أي متنجس نهاية (قوله ولا مستعمل)
 أي في حديث أو نجس نهايتشرح الروض أقول بصورة المستعمل في نجس التراب اصحاب السابعة في
 المغلفة فانه طاهر ومستعمل وان قلنا انه شرط لاشطر لانه يتوقف عليه والالتحاشاة وان لم يستقل بذلك كما
 ان الماء لا يستقل به أيضا بل ويتصور أيضا في المصاحب لغير السابعة اذا طهر لانه نجس وهو ظاهر ومستعمل
 لما سرفاذا طهر زال النجس دون الاستعمال نعم لو طهر بغسله في ماء كثير عاد طهورا كاللحاء المستعمل اذا
 صار كثيرا كذا قاله بعض مشايخنا وفيه نظر فليست امل فيه فان الوجه خلافه سم على أي لان وصف
 التراب بالاستعمال باق وان زالت النجاسة وفيه على الصحة يتجبه أن يعد من المستعمل ما لو استجى بطين
 مستخرج ثم طهر من النجاسة ثم جففه ثم قد قلناه أزال المانع وقفا لمر اه وقد يتوقف فيه ما بهم لم يعدوا
 بحر الاستنجاء من المظهرات ولعل وجه أن المجل باق على النجاسة يتوقف يقال هو وان لم يكن مظهر الاجل
 لكنه من المانع فألحق بالتراب المستعمل في التيمم وهو مقتضى قول الشارح حر في حديث أو نجس
 عس (قوله ومن ثم) أي من أجل أن القصد الجمع بين نوعي الطهور (قوله ما ياتي الخ) فلا يكتفي التراب
 المحرق ولا التنجس بعينية أو حكمية متوسطة أو غير هاتين (قوله المختلط الخ) أي الغير المختلط الخ وان كان
 ندبا نهاية (قوله ونحوه) في الخ) عطف على رمل وجرم في شرح الارشاد باطلاق انه لا يكتفي المختلط بالديق
 ويمكن حله على ما يورث في التغير فلا ينافي ما قاله هنا سم (قوله في التغير) أي تغير الماء (قوله حصول المقصود
 السابعة (قوله مع طاهر آخر) أي أوسع الآخر (قوله ولا يكتفي تراب نجس) قال في شرح الروض في قول
 الروض يمزج الماء ما فيه قبل وضعهما على المجل أو بعدهما من وضع أو مترتين ثم يمزج قبل الغسل وان
 كان المجل طيباذا الطهور والوارد على المجل باق على طهور ويتوقف بذلك خبر من الرضة فيقال وضع التراب
 أولا ومثله عكس بل لا ريب وهذا مقتضى كلامهم وهو المعنى الذي قاله البلقيني وغيره الخ وهذا الكلام كالصريح
 في انه اذا كان المجل رطبا بالنجاسة كفي وضع التراب ولا لكن أفتى شيخنا الشهاب الرمي بانه لو وضع التراب
 أولا على عين النجاسة لم يكف لتجسس مظهره المختلط اذا ذكر عن شرح الروض ووقع البحث في ذلك مع حر
 وحاصل ما تقرر معه بالفهم انه حيث كانت النجاسة عينية بان يكون حوما أو أوصافها من طعم أو لون أو ريح
 موجودا في المجل لم يكف وضع التراب أولا عليها وهذا يحمل ما أفتى به شيخنا بخلاف وضع الماء ولأنه أقوى
 بل هو المألوف وانما التراب بشرط وخلاف ما لو زالت أوصافها فبكتفي وضع التراب أولا وان كان المجل نجسا
 وهذا يعمل عليه بما ذكره عن شرح الروض وانها اذا كانت أوصافها في المجل من غير جرم وصب عليها
 ما يمزج وجاب التراب فان زالت الأوصاف تلك الغسلة حسبت والا فلا فارد بالعين في قوله لم يزل العين
 واحدة وان تعدد ما شغل أوصافها وان لم يكن جرم (قوله ولا مستعمل) قال في شرح الروض في حديث
 أو نجس اه أقول بصورة المستعمل في نجس التراب المصاحب للسابعة في المغلفة فانه طاهر لم يكن مستعمل
 لا يقال انما يظهر كونه مستعملا قلنا انه شرط في طهارة المغلفة لا شرط لانتقال بل هو مستعمل وان قلنا
 شرط لانه يتوقف عليه والالتحاشاة وان كان شرط فقد أدى به ما لا بد منه وان لم يستقل بذلك كان الماء
 لا يستقل به أيضا بل ويتصور أيضا في المصاحب لغير السابعة اذا طهر لانه نجس مستعمل فاذا طهر زال
 النجس دون الاستعمال اما لانه نجس فظاهر واما لانه مستعمل فلا نه أدى به ما لا بد منه لان طهارة المجل متوقفة
 على هذه الغسلة وان توقفت على غيرها أيضا نعم لو طهر بغسله في ماء كثير عاد طهورا كاللحاء المستعمل اذا
 صار كثيرا كذا قاله بعض مشايخنا وفيه نظر فليست امل في ان الوجه خلافه اه (قوله ونحوه) في جرم

لانه مأمور به للتطهير
 اذا قصد منه الجمع بين
 نوعي الطهور فلم يمسح
 شبره من نحو أشنان أو
 صابون مقامه كالنجم وبه
 فارق عدم تعين نحو القرط
 في اللباغ (و) الاظهر ان
 الخنزير ككتاب لما سرفه
 أسوأ حالا منه ومثله التوالد
 منه أو من كل مع طاهر
 آخر (ولا يكتفي تراب نجس)
 ولا مستعمل في الاصح لانه
 لم يحصل الجمع بين نوعي
 الطهور ومن ثم اشتراط
 في التراب هنا ما ياتي في
 التيمم مع المختلط برمل
 شمس أو ناعم ونحوه
 قليل لا يورث في التغير يكتفي
 هنا كطهور طاهر لحصول
 المقصود

به هذا لاثم) اذ ازل ونحوه الدق لا يمنع من كدو والماء بالتراب يمنعان من وصول التراب بالعضو عـ ش
 (قوله ماعد الماء الطهور) أى ومنه المستعمل سم (قوله الذى الخ) نعت لعدم الاجزاء الخ وقوله ان
 غير الخ خبر ويحل الخ (قوله ان غير الماء الخ) فلو مزج التراب بالماء بعد مزجه بغيره ولم يغير الماء بذلك تغيرا
 فاحشا كفى * (تنبيه) هل يجبا راقعة الماء الذى تنحس ولو غ الكلب ونحوه أو يندب وجهان أحدهما
 الثانى وحديث الامر باراقته يحول على من اراد استعماله الا انه ولو أدخل رأسه فى اناء فيه ماء قليل فان خرج
 فيه ماء قليل يحكم بنجاسته أو رطباً فكذلك فى أصح الوجهين فلا يصل وزطو به يستعمل انهما من لعباء خطيب
 قول المتن (وما تنحس الخ) أى من جامد معنى عبارة عـ ش دخل فى ما غير الأذى كانه أو أرض فيطهر
 بالنضح كله ومقتضى اختلافهم ولا ينافيه قولهم وفارقت الذكور الخ لان الابتلاء المذكور حكمته فى الأصل
 فلا ينافى تخلفه فى غير الأذى وتمام الحكم سم على ج قال شيخنا الحلى لو وقعت قطرة من هذا البول
 فى ماء قابل وأصاب شيئاً وجب غسله ولا يكتفى بنضجه ولو أصاب ذلك البول الصنف شيئاً تنحس النضج وان لم يكن
 فى أول خروجه اه أقول وانما لم يكتف بالنضج فى الواسل من الماء المذكور لانه لا تنحس بالبول الذى
 وقع فيه صدق عليه انه تنحس بغير البول ان ثبت قول المتن (بول صبي) خرج غيره كقشور وكان وجهه أن
 الابتلاء به لو أكثر سم (قوله بنضجه أوله) أى ونالته نهاية (قوله أى يذق) عبارة تشرح العباب أى والنهاية
 أى لم يأكل ولم يشرب اه وعبارة أوصل الرضة لم يطعم ولم يشرب اه سم (قوله لا تغذى) الى قوله
 واخرجوا حجرى فى الثنية والمعنى الا قوله مع قوله المراد به الانشاء (قوله لا تغذى) ظاهره ولو مرة واحدة ولو قليلا
 وان لم يستغن عن اللبن فى ذلك الوقت حاشى اه يجزئى قول المتن (غير لبن) يشمل الماهر هل قشقة اللبن
 كاللبن أو لانه ينظر سم على ج وقوله أو لا اعتدله مر ونقل بالدرس عن شيخنا الحلى انهما مثل اللبن
 وهو زير بلا يتغير غير عـ ش عبارة الجبرى والظاهر أن مثل اللبن القشقة أى من أمه أو لادان كان
 لا يحتش باكلهما من حلفا لا كل اللبن قال القفاوى ودخل فى اللبن الراشوم ماءه لا ينضج ولا يظفر ولومن
 مغلفا وان وجب تسبيح فى الامن وجبة وقشقة الاشقة لبن أمه فقط اه والمعتقد أن اللبن الخافى من
 الانضج لا يضر ركز الاشقة مطاقا ولو قشقة غير أمه ومثله الربيضى وقيل الزبد كالسمن اه يجزئى
 وتوله والاذق فى عوقفة (قوله ولم يجاوز رستين) أى تحديداً أخذ من قول الزبدي لو شرب اللبن قبل الحولين
 ثم بال بعدهما قبل أن يأكل شراب اللبن فهل كفى فيه النضج أو يجب فيه الغسل الذى يظهر الثانى كما عقده
 شيخنا الطنطاوى اه وفى سم على المسحوق ومثل ما قبل الحولين البول الماصح لا شوهما اه ولو شك هل
 البول قبلهما أو بعدهما فينبى أن يكتفى فيه بالنضج لان الأصل عدم بلوغ الحولين وعدم كون البول
 بعدهما عـ ش وفى الكردى ما نصذ كراولى على التفرير والاجوهرى على الاقتناع ان ذكر الحولين
 على التفرير فلا تضر زيادة يمين حرره اه وقال الجبرى المعتد للضر لان الحولين تحددان به فلا يلية

فى شرح الارشاد باطلاقه لا يكتفى المختلط بالدق ويمكن حمله على ما يورق التغير فلا ينافى ما قاله هنا (قوله
 بمائع) أى ومنه الماء المستعمل (قوله وما تنحس ببول صبي الخ) دخل فى ما غير الأذى كانه أو أرض
 فطهر بالنضح كله ومقتضى اختلافهم ولا ينافيه قولهم الا تنحس وفارقت الذكور الخ لان الابتلاء المذكور
 حكمته فى الأصل فلا ينافى تخلفه فى غير الأذى وتمام الحكم (قوله ببول صبي) خرج غيره كقشور وكان
 وجهان الابتلاء به لو أكثر (قوله لم يطعم غير لبن) هل قشقة اللبن وسمنه كاللبن أو لانه لا تنحس بالبسا
 ولهذا لا يحتش بهما من حلفا لا كل لبنا ينظر وقوله نضج لا يعيدان حمله لم يختلط بطونة فى الحبل مثلاً
 والاوجب الغسل لان تلك الرطوبة صارت نجسة وهى ليست بول صبي ويؤيد ما لو وقع قطرة منه فى ماء
 قليل ثم أصاب هذا الماء شيئاً فان من بعد البعدان يكتفى فيه بالنضج ثم رأيت قول الشارح كسمن فصيح
 بان السمن ليس كاللبن (قوله أى يذق) عبارة تشرح العباب أى لم يأكل ولم يشرب غير اللبن انتهى وعبارة
 أوصل الرضة لم يطعم ولم يشرب سوى اللبن اه (قوله غير لبن) يشمل الماء (قوله لم يجاوز رستين) أى

به هنا لاثم والطين تراب تيم
 بالقوة فيكفى (ولا) تراب
 (عز و) ج مائع) وهو هنا
 ماعد الماء الطهور (فى)
 الاصح) للنص على غسله
 بالماء سبعاً مع مصاحبة
 التراب لاحداهن ويحل
 عدم الاجزاء فى اذا غسله
 بالماء سبعاً الذى أطلقه
 فى التنقيح ان غير المائع
 الماء أو كان وضع المزوج
 بمائع بعد جفاف الحبل
 بحيث لا يخرج بالماء وفى
 تحقيق محل الخلاف الذى
 فى المتن بسط ليس هذا محله
 (وما تنحس ببول صبي)
 ذكر تحقيق (لم يطعم) بنضج
 أوله أى يذق للتغذى (غير
 لبن) ولم يجاوز رستين

كأذكره عش ونقل عن القلوبي اه **(قوله ستين)** أي من تمام انفصاله سم قول المن (نضح) ولا بد من النضح من إزالة أوصافه بقية النجاسات وسكتوا عنها لأن الغالب سهولة زوالها خلافاً لركشي من أن بقاء اللون والريح لا يضر معني ونهايتو باقي في الشرح حمله وزاد شخناً ولا بد من عصر محل البول وجفاف حتى لا يبق في موطئ به يتفصل بخلاف الرطوبة التي لا تنفصل اه عبارة الجبري قوله من إزالة أوصافه أي ولو بالنضح أما الحرم فلا بد من إزالته قبل ذلك اه **(قوله وان لم يسل)** الأولى بلاسلان لأن كلامه بهم أن حقيقة النضح هو جرد سيلان الماء وليس كذلك شخناً وفي الكردى عن الأعياب النضح غلبة الماء المحلل بلاسلان والأفوه والغسل اه **(قوله مع قوله المراد به الانشاء)** لا يخفى أن الاستدلال لا يتوقف عليه فلو جاءه الجل عليه الذي هو خلاف الظاهر بصري **(قوله أما إذا أكل غير لبن الخ)** ولو أكل قبل الحولين طعاماً للتغذي ثم تركه وشرب اللبن فقط غسل من بوله ولا ينضح على الأوجه منها يزور يادى **(قوله كسمن)** تظاهره ولومن أمه وهو كذلك فغسل منه ومثل السمن الحين عش **(قوله فيعين الغسل)** سواء عتق بغير اللبن للتغذي عن اللبن أم لا نهية **(قوله وألا صلاح)** أي وإن حصل به التغذي سم عبارة البصري قوله لصلاح صادق بما إذا كان المتناول غذاءً يتداوى به وبما إذا ساء عمله مدمدم قد فاسد أو استقرت الحولين والأول واضح ويؤيد اعتقارهم التحليل بغير ونحوه والثاني محتمل تأمل من حيث المعنى اه أقول بل تعبيرهم يشعر بقصر المدة **(قوله ولو نجسا)** أي ولو من مغضته نهية وسم **(قوله خلافه في فتاوى البلقيني)** أي من عدم وجوب السبع إذا نزل بعينه قال مر أي والخطيب ولو ابتلع قطعة لحم مغلفة وخرجت أي من دبره حالاً لم يجب تسبعم أو عظمته من وخرجت وجب لأن الباطن سبعم الأحالة لما قبل الأحالة سم وحرم بذلك شخناً بلاعز و**(قوله أي المغلف)** أي قوله ويفرق في النهاية ما لو غلبت الأتولة وحبت نفق في بول وقوله بأطها أيضاً **(قوله أي المغلف)** وهو الكلب ونحوه والمخفف وهو بول الصبي المذكور **(قوله بأن كان الخ)** أي عند ارادة غسله فدخل ما لو كانت عذبة بأن أدرك أترها ثم انقطع فصار تركه سم **(قوله وهي التي الخ)** أي الخامسة المتقدمة التي الخ معني **(قوله لا يحس بصريح الخ)** أي لا يدرك له حرم ولأولن ولا طعم ولا ريح سواء أكل عدم الأدراك لخفاء أثرها بالجفاف كبول حنف ولم يدرك له طعم ولأولن ولا ريح وأولن أو طعم أو ريح شخناً قول عليه النجاسة كالآراء والسيف نهية **(قوله نقض ذلك)** وهي التي له حرم أو طعم أو ريح أو ريح شخناً قول

من تمام انفصاله فلا يحس منهم ما من اجتنابه وان طال **(قوله وألا صلاح)** أي وإن حصل به التغذي **(قوله ولو نجسا)** كمن كاتبة وقوله على الأوجه اعني مر **(قوله ما في فتاوى البلقيني)** أي من عدم وجوب السبع إذا نزل بعينه قال مر ولو ابتلع قطعة لحم مغلفة وخرجت حالاً لم يجب تسبعم أو عظمته من وخرجت وجب لأن الباطن سبعم الأحالة لما قبل الأحالة **(قوله وما يحس بغيرهما الخ)** * فرع لو صب الماء على مكان النجاسة وانتشر ولها لم يحكم بنجاسة محل الانتشار كافي في الرض وأصله قال في شرحه لأن الماء الوارد على النجاسة طهور ولم يتغير ولم ينفصل كما مر اه وظاهره أنه لا يحكم بنجاسة محل الانتشار وإن لم يظهر مكان النجاسة المصوب عليه وبدل عليه التعليق المذكور وأذا لو كان المراد أن محل النجاسة طهر بالصبي لمكان الماء طهور وإن انفصل وقد يجاب عن هذا بأن التقييد بعدم الانفصال لأنه بعد الانفصال يصير مستعملاً فلا يوصف حيث بذاته طهور وقد يستشكل الحكم بالطهور به بعد مجاوزة مكان النجاسة بل ينبغي الحكم بالاستعمال حيث ذال ان يقال لا بد في الاستعمال من مجاوزة ذلك الشيء والكيفية وقد يقال لم اعتبر في التعليق الطهور به فإنه يكفي في عدم الحكم بنجاسة محل الانتشار الظاهر به هذا ولكن طهور مر أنه لو لم يظهر مكان النجاسة تنجس محل الانتشار حتى لو كان فيه دم معفون عنه لم ينعف إصابة الماء اه ولا يقال إن هذا من إصابة ماء الطهارة فيحمل كلام الرض وأصله على ملو طهر مكان النجاسة بالصبي انتشرت الرطوبة اه فلجبر **(قوله ان لم يكن عين كفي جري الماء)** فان قلت تخصيص كفاية جري الماء بما إذا لم يكن عين مشكلاً أفدرك في جري الماء وان وجدت العين كآثر البول الخفيف الذي لا يمكن

(نضح) بان يعمه الماء وان لم يسل كما فعله صلى الله عليه وسلم مع قوله المراد به الانشاء في الخبر الصحيح يغسل من بول الجارية ورس من نول الغلام ومنها الخنثى وفارقت الذكر بان ابتلاه بمحمله أكثر أما إذا أكل غير لبن للتغذي كسمن أو جاوز ستين فقتعن الغسل ولا يضرت تناول شيء للتغذي أو للأصلاح ولا يندى أو غيره ولو نجسا على الأوجه لأن المستعمل في الباطن حكم المستعمل اليه ومن ثم لو أكل أو شرب مغلفاً لم يغسل قبله ودوره مرة لا غير وأجزاء الجز والنص بوجوب السبع مع التراب محمول على ما إذا نزل المغلف بعينه غير مستعمل خلافاً لما فتاوى البلقيني (وما تنجس بغيرهما) أي بالمغلف والمخفف (ان لم يكن) أي يوجد به (عين)

المين (كفي جري الماء) فان قلت تخصص كفاية جري الماء بما اذا لم يكن عين مشكل اذ قد يكفي جري
الماء وان وجدت العين كالماء بالبول الخفيف الذي يحس بصر أو شم أو ذوق لكن لا يمكن تحصيل شيء من ذلك
لأنه كفاية جري الماء في نحو الانزال كور بل لا بد مع من زوال الاوصاف على التفصيل لا كفاية
الامر ان نحو ذلك لا يرضى عنه زوال اوصافه بجري الماء فالحاصل انه يكفي في غير العين مجرد الجري وانه لا بد
في العين من زوال الاوصاف كنهان قد زول بمجرد الجري فيكفي به لا كونه مجرد جري بل لتخصف زوال
الاوصاف * (فرع) هو لصب الماء على مكان النجاسة وانتشار حوله لم يحكم بنجاسة محل الانتشار كافي في الوضوء
وأصله أي المغوى ولكن ظهر مع مداه لم يظهر مكان النجاسة وانتشار حوله لم يحكم بنجاسة محل الانتشار كافي في الوضوء
معقوله علم بعينه أصابة الماء له ولا يقال ان هذا من أصابة الماء الطهارة ويحمل كلامه على وضوءه على
الماء يظهر مكان النجاسة بالصب ثم انتشرت الرطوبة اه فلهذا سمى بحذف قول المين (كفي جري الماء)
من غير اشتراط نيتها وقباصه وياي ان لها من باب التزول شرح بافضل وقبل تب النية ونسب لجمع منهم
ابن سريج لكن قال في المجموع انه هو ما حمل بخلاف الاجماع وقال اشرح في الاعاب وجئت فلا يندب
اخر ويح من خلافه كوردي (قوله ومن ذلك) أي المنحسب بالنجاسة للحتمية (قوله وحب نفع الخ) أي حتى
انتفع شيئا عبارة البصري طاهره وان لم يتبق فيه قوة النبات وكان الفرق بينه وبين ما مر أي في شرح وول
ان المدار على الاستحالة في الباطن ووصوله لذلك الحالة فربته عليها اه (قوله فظهر باطنها) أي حتى
لوحظها في الصلاة بضر سم وقال شيخنا بلا عزمه وبغيره عن باطنها اه (قوله بصب الماء على طاهرها)
أي فلا يحتاج إلى سبق السكنى ماء طهره وراوغه إلى الحمام ولا إلى غيره معني ونهاية (قوله ويرق بطنها) أي
السكنى والحب والحلم المذكورة (قوله حتى يظن وصوله الخ) طاهره انه لا بد من ظن الوصول على وجه
السيلان حتى توجد حقيقة الغسل ويحتمل الاكتفاء بطلاق الوصول للضرورة مع تعذر أو تعمير حقيقة
الغسل بصري أو قول بل طاهره كلام الشارح كغيره هو الثاني أي الاكتفاء بطلاق الوصول (قوله بان الاول)
أي سقى السكنى نجسا (قوله فباطن تلك) أي السكنى والحب والحلم (قوله بخلاف نحو الاحرفيما) أي
المشاهير وفيه نظر (قوله وفارق نحو السكنى الخ) عبارة المغني والين بكسر الهمزة ناطق بنجاسة جامدة
كالرطوبة طهره وان طبع وصار نحو النجاسة وان ناطقه غيرها كالبول طهر طاهره بالغسل كذا باطنه
ان تقع في الماء ولو مطبوخا ان كان زوايا صلبه الماء كالبحر أو مدقوا بحيث يصير ترابا فان قيل لم يكفي
بغسل طاهر السكنى أي في طهارة طاهرها وباطنها لم يكتف بذلك في الآخر اوجب بانه ان لم يكتف بالماء
في الآخر لان الانتفاع به من غير ما لاسبه فلا حاجة للحكم بطهارة باطنه من غير اتصال الماء اليه بخلاف
السكنى اه زاد النهاية ولا يؤمر به معهما ما فيمن تغو بربطها ونقصها ولو فعل ذلك ما زان تكون
النجاسة داخل الاجزاء المتعاره قال الرشدي قوله لم يظهر وان طبع أي لا طاهره ولا باطنها كاهو مرج
السابق مرجع كذاهم بخلاف المواقف في حاشية الشيخ اه عش (قوله فان رد أجزاءه بعضها الخ) فيه
انه لا يظهر في الحب المتبادر اذ ادع مع الحلم من هذا البعض ولو سلم يقال انه يؤثر فيه النقع فطهره (قوله)
حتى يصير كالتراب الخ) قد يقال هذه ضرورية فوفا بما تقتضيه العرف لا الطهارة بصري وتقدم عن شيخنا

بان كان الذي نجسه محكمة
وهي التي لا تحس بصر ولا
شم ولا ذوق والعذبة تقتض
ذلك (كفي جري الماء)
على ذلك المحل بنفسه
وبغيره مرة اذ ليس ثم
ما زال ومن ذلك سكن
سقى نجسا وحب نفع في
بول وحلم طبعه في طهر
باطنها أصاب الماء على
طاهرها ويرق بطنها
وبين نحو آخره في نجس
فان الظاهر انه لا بد من
نقع فيه حتى يظن وصوله
ليجس ما وصل اليه الاول
بان الاول يشبه تشرب
السم وهو لا يؤثر كالزول
صائم في ماء فاحش به في
جوفه وأيضاً باطن تلك
يشبه الاجواف وهي
لا طهارة عليها كائنص عليه
بخلاف نحو الاحرفيما
وفارق نحو السكنى لبناغين
بما عس نجس ثم حرق فانه
لا يظهر باطنه بالغسل الا
اذ ذوق وصار تراباً ونقع
حتى وصل الماء لباطنه
يسر رده الى التراب مؤثر
نقع فيه بخلاف تلك فان
في رد أجزاء بعضها حتى
تصير كالتراب مشقة بامانة
وضائع مال

ما واقع (قوله) بعضها بالنصب عطفا على اسم ان ولعل المراد بهذا البعض السكين (قوله) لا يؤثر فيه النقع هذا لانظرفي الحسو والجمع وهما من نحو السكين سم و يظهر ان المراد بهذا البعض السكين فلا يراد هنا وانما الاشكال في قوله السابق فان في رد بعض آخر ان الخ كاسر (قوله) نجس ظاهره مطلقا بما كان كرماد السرجين او ما كانا بول فليراجع (قوله) أي يضطر اليه قد يقال انه انتم به البلوى بمرى (قوله) والحق انه لا (الخ) وعليه فلا نجس ما أصابه مع توسط رطوبته من أحد الجانبين عش (قوله) الحسون به أي بالنجس ظاهره ولو لم يندفخ ليراجع (قوله) عين فيه أي في مطلق المتنجس بدون قيد بغيرهما وانما رجع الضمير اليه على طريق الاستخدام حتى احتاج الى قوله من غيرهما ليغطف عليه قوله بل اومن أحدهما يدفع بذلك اعتراض السيد البصري بان ضمير به عائد على ما نجس بغيرهما فلا ضرر و قد قلوه بعد ذلك من غيرهما بل هو تكرار اه (قوله) عين الى قول المتزول انضر في المعنى والى قول الشارح ثم في النهاية لا قوله يدرك الى المتن (قوله) بعد وال عينها أي جريها فالمراد بالعين هنا غير ما أراد به في قوله السابق ان لم يكن عين سم وعش أي ولا تتبع عليه أظهر في مقام الاضمار (قوله) أوصافها فمن لا تظهر لتدبر مرة (قوله) من العلم وان عسر لسوولته غالباً في الحق به اذ هاتم قال في الانوار لم يزل الا بالقطع عني عنه نهاية اه سم قال عش أي فيحكم بطهارة محله مع بقاء العلم أخذاً عما ساق في الشرح هو فيما لعسر زوال الانوار والرج اه وقال الشهيد أي ولم يظهر بخلاف ما ساق في اللون والرج خلافاً من وهم فيه اه عبارة شيخنا يعني عنه أي العلم المتغير اذ دام متغيراً فيكون المحل نجساً مع وقوعه على طهارة وضابط التعذر ان لا يزل الا بالقطع فان قدر بعد ذلك على زواله وجب لا يجب علماً بما قد صلاحه على العزيز والا فلا معنى للعفو اه ويأتي عن القليوبين مثلهما (قوله) والوجه جواز ذوق المحل الخ) أي وان محل منعه اذا تحقق وجودها فيما يذوقه وان تحصر فيهما بطهارة علمه على موجب الشوب نجساً لا يعرف طعمها فأراد ذوقها قبل الغسل ليعلم فيختبره بذوقه بعد علمه عليه بظاهر عبارة استعاذك لتحقق النجاسة حال ذوق المحل فغسل الى أن يغلب على الفلز وال النجاسة ثم اذا ذوقه جدد طعمه على النجاسة ثم قضته قوله ثم اذا تحصر فيه انه لو ذاق أحداهما متنجس علمه ذوق الا بغيره انحصار النجاسة في ذوقه وما يتاح عش (قوله) الحكم بطهر المحل حقيقة أي لانه نجس معفو عنه حتى لو أصابه بل لم يتنجس اذ لا معنى للغسل الا لظاهره والآخر الباقي شبه بما يشق الاحتراز عنه نهاية أي وهو لا يجب عش عبارة شيخنا والقليوبين يعرضها التعسر ان لا يزل بالاحتياط بالهاء ثلاث مرات حتى حته أي اللون أو الراجح ثلاثاً ولم يزل طهر المحل فاذا قدر على زواله بعد ذلك لم يجب لان المحل طاهر ثم ان بقاءه عافى محل واحد من نجاسة واحدة فيجب زوالهما الا ان تعذر كما مر في بقاء العلم لقوة دلالة العلم على بقاء النجاسة فان بقاءه مفرق من اومن نجاستين وعسر زوالهما لم ينضر اه وقوله في حته الى ان يغلب على النجاسة بما قد يخالفه (قوله) وظاهره الى المتن اعتمد عش (قوله) لا يجب شمس الخ) تنبيه يادق لا ذوق قول المتن (عسر زواله) أي بحيث لا يزل بالبلية ونحو الخ والقرص سواء في ذلك الارض والثلج والناوس سواء اطل بقاء الرائحة أم لانهاية قال الجبري وسئل هو عن صباغ يصبغ الغزل بماء الغرود ثم اغمره ثم يغسله غسلًا جيداً حتى يصفو ماؤه وتبقى الحرق في الغزل فهل والحال هذه يعني عن لون عسر زواله أو لا فاجاب نعم يعني عن لون عسر زواله أي حتى لو جاهد في الصلاة لم ينضر (قوله) لا يؤثر فيه النقع هذا لانظرفي الحسو والجمع وهما من نحو السكين (قوله) يذو وال عينها) اراد بالعين هنا غير ما أراد به في قوله السابق ان لم يكن عين فتأمله (قوله) من العلم أي وان عسر ثم قال في الانوار لم يزل الا بالقطع عني عنه شرح هو فيما لعسر زوال الانوار والرج اه وقال الشهيد أي ولم يظهر بخلاف ما ساق في اللون والرج خلافاً من وهم فيه اه عبارة شيخنا يعني عنه أي العلم المتغير اذ دام متغيراً فيكون المحل نجساً مع وقوعه على طهارة وضابط التعذر ان لا يزل الا بالقطع فان قدر بعد ذلك على زواله وجب لا يجب علماً بما قد صلاحه على العزيز والا فلا معنى للعفو اه ويأتي عن القليوبين مثلهما (قوله) والوجه جواز ذوق المحل الخ) أي وان محل منعه اذا تحقق وجودها فيما يذوقه وان تحصر فيهما بطهارة علمه على موجب الشوب نجساً لا يعرف طعمها فأراد ذوقها قبل الغسل ليعلم فيختبره بذوقه بعد علمه عليه بظاهر عبارة استعاذك لتحقق النجاسة حال ذوق المحل فغسل الى أن يغلب على الفلز وال النجاسة ثم اذا ذوقه جدد طعمه على النجاسة ثم قضته قوله ثم اذا تحصر فيه انه لو ذاق أحداهما متنجس علمه ذوق الا بغيره انحصار النجاسة في ذوقه وما يتاح عش (قوله) الحكم بطهر المحل حقيقة أي لانه نجس معفو عنه حتى لو أصابه بل لم يتنجس اذ لا معنى للغسل الا لظاهره والآخر الباقي شبه بما يشق الاحتراز عنه نهاية أي وهو لا يجب عش عبارة شيخنا والقليوبين يعرضها التعسر ان لا يزل بالاحتياط بالهاء ثلاث مرات حتى حته أي اللون أو الراجح ثلاثاً ولم يزل طهر المحل فاذا قدر على زواله بعد ذلك لم يجب لان المحل طاهر ثم ان بقاءه عافى محل واحد من نجاسة واحدة فيجب زوالهما الا ان تعذر كما مر في بقاء العلم لقوة دلالة العلم على بقاء النجاسة فان بقاءه مفرق من اومن نجاستين وعسر زوالهما لم ينضر اه وقوله في حته الى ان يغلب على النجاسة بما قد يخالفه (قوله) وظاهره الى المتن اعتمد عش (قوله) لا يجب شمس الخ) تنبيه يادق لا ذوق قول المتن (عسر زواله) أي بحيث لا يزل بالبلية ونحو الخ والقرص سواء في ذلك الارض والثلج والناوس سواء اطل بقاء الرائحة أم لانهاية قال الجبري وسئل هو عن صباغ يصبغ الغزل بماء الغرود ثم اغمره ثم يغسله غسلًا جيداً حتى يصفو ماؤه وتبقى الحرق في الغزل فهل والحال هذه يعني عن لون عسر زواله أو لا فاجاب نعم يعني عن لون عسر زواله

وبعضها لا يؤثر فيه النقع
وان طال ثم نص الشافعي
رضي الله عنه على العفو
عما عجز من الخريف بنجس
أي بضطره الى نفسه
واعتد به كثير من وألقوا
به الاسترخاء ورنه (وان
كانت) عين فيه من
غيرهما بل اومن أحدهما
على الوجه في الخفة
والا كفاء بالنقع فيها
اتحاد والغالب من زوال
أوصافها (وجب) بعد
زوال عنها (الزلة) أوصافها
من (العلم) وان عسر ان
بقائه دليل على بقاء العين
والا وجه جواز ذوق المحل
اذا غلب على فلهذا زوال
طعمه بالاحتياط (ولا ينضر)
في الحكم بطهر المحل حقيقة
(بقاء لون أوريح) يدرك
بشم المحل أو بالهواء
وظاهره ان بعد ظن الطهر
لا يجب شمس ولا نظرفي تنبيه
سنهنا فعل انه لو زال شمه
أو يصير مخلقة أو لعارض
لم يلزمه سؤال غيره ان يسم
أو ينظره (عسر زواله)

اه و يظهر أخذان مسئلة التبر به ان الفسل حرام مطلقا فاجتمع و يأتي ما يتعلق بالصبيغ بالنجس في بحث الغسالة (قوله ولومن مغا) فلو عسرت الالهة لودم مغاظا أو ربحه طهر خلافا لركشي في خامه نها به (قوله بان لم تتوقف الخ) أي بان لا تزول الا بالقطع أخذ ما سمر في الطم (قوله أو توقفت على نحو صابون الخ) عبارة عنها به ولو توقفت زال ذلك ونحوه على استثنائ أو صابون أوحت أو فرض وجب الاستحبابه يجمع بين قول الوجوب والاستحباب والوجه انه يعتبر لوجوب نحو الصابون ان يغسل عنه عما يفضل عنه ان الماء في التيم وان لم يقدر على الحث ونحو ذلك ان يستأجر عليه باجرة مثله اذا وجدته فافاضه عن ذلك أنصاوانه لو تعذر ذلك أي نحو الصابون حسا أو شرعا احتمل ان يلزمه استعماله بعد ذلك لطهارة المحل حقيقة فتوحيتم الزوم وان كلام من الطهر والعفو انما كان للتعذر وقد زال وهذا هو الموافق للقواعد بل قياسه قد دام الماء عندنا بجمعه عدم الطهر مطلقا وهو الوجه اه وأقرها سم وعش قال الرشدي قوله ولو توقفت زال ذلك أي لو ان نجاسة أو ربح محموليس هذا ناصبا بقول المصنف قلت فان بقي الخوان أو همه ساقه اه وقول النهايه وهو الوجه تقدم عن من سبقنا في الشارح بما يخالفه فيها اذ ياتي اللون أو الريح وحده وكذا يخالفه قول الجبيري ما مضى فان قلت حدث أو جئت الاستعانة فيزوال اللون أو الريح وحده أو ههنا ونحو صابون اذا توقفت الزالة على محل فليعمل بقوله يعنى عن اللون والريح بدون الملمع استواء السكل في وجوب الزالة الاثر وان توقفت على غير الماء فالجواب انه يجب الاستعانة بما ذكر في الجسج ثم ان لم يزل ذلك وبقى اللون أو الريح حكمتنا بالطهر أو زوان بقاءه أو بقي الطعم وحده عنى عنه فقط ان تعذر ذلك أنه يصير طاهرا ويرتقى على ذلك انما اذا قاننا بالطهر أو وقدر بعد ذلك على الزالة لم يجب وان قلنا بالعفو وجبت مدايقى اه (قوله نحو طوب الخ) جواب قوله فان وجدته وقوله به أي بنحو الصابون (توله ومن ثم) أي لحصل ذلك الجامع (قوله فيها اذا وحده) أي الماء (قوله قول به هذا) أي نحو الصابون (قوله أو توقفت الخ) عطف على قوله وحده (قوله على نحوحت) والحث بالثبات الحثل بنحوه ودور القرض بالمهمة تقطيعه بنحو الطفر أي حكمه كردى وقال عش والقرض بالصاد المهمة الغسل باطراف الاصابع وقيل هو القلع ونحوه اه وقال الجبيري والقرض بالصاد المهمة أو بالصاد المهمة الحث باطراف الاصابع اه (قوله ان يحل) أي يحل اعتبار طين الطهر (قوله شيا) أي من عسر الزوال أو سهولته في محل وتوقف زواله فيه على نحو الصابون وعدمه (لم يطرده فيه) أي في ذلك المعنى أي في غير ذلك المحل (قوله كاهو مشاهد) (فرع) ماء نقل من البحر و وضع في زبر فودفه طم زبل أر بجه أولونه حكم نجاسة كقائه البغوى وان احتمل أن يكون ذلك من نجاسة بقر به لم يحكم بنجاسته خطب وفي النهاية وسم عن افتاء الشهاب الرملى قال عش قوله مر حكم نجاسته ضعيف وقد نقل بالنرس عن فتاوى والده القل بعد عدم النجاسة اه ووجه ان هذا ما سمعته البلوى وما كان كذلك لا ينكس اه وفي الجبيري عن الحلبي والحفيق يانصه وحاصل المعنى كإبراهيم خذ من حاشية الاجوى ان الماء الذى في الزاير اذا وجد في طم أو ربح جرمه لم يحكم بالطهارة الا ان وجد بسبب حاله النجاسة فتوفى القلوبى على الجلال لم يحكم بالنجاسة بغير تحقيق سببها فالماء المنقول من البحر لا زار في البيت مثلا اذا وجد فيه وصف النجاسة استحكم بظاهره لثقله شخشا مر وأجاب عما نقل عن والده من الحكم بالنجاسة تبعا للبغوى بانه يحول على ما اذا وجد سببها اه أي في البحر المنقول عنه بان أخسره بعد اه (قوله ان المصبوغ) أي قوله ومر في النهاية والمعنى كما يأتي قال الجبيري والحاصل أن المصبوغ غير النجاسة كالماء أو بنجس تنقت النجاسة فيه أو لم تنقت وكان المصبوغ غريبا يظهر اذا صغت الغسالة مع الصبيغ به فزال

ولومن

مغلاظ بان لم

تتوقف

أزائته

على شئ أو توقفت

على نحو صابون ولم يجد

فيها يظهر

للمسئلة فان

وجد أي بمن مثله فاضلا

عما يستعير في التيم فيها

يظهر أيضا بجماع

ان كلا

فيه يحصل واجب

خو طوب

به ومن ثم انما

أضاف ان

هنا التفصيل

اللاتي فيما

اذا وجد بعد الغوث أو

القربى نعم لا يجب

قول به

هذا لان فيه

مخالفة لخلاف

الماء أو توقفت

على نحو

حت وترص لزومه

وتوقفت

الطهارة عليه

ويظهر أن

المدار في الوقف

على طين

الطهر عا يظهر

أضافان

بما ان كان له

شبهة وجبت

لا يلزمه الرجوع

للقول غيره

والاسأل

الخبر او يظهر

أيضا

اه لوعرف

من غير شيا

يطرده فيه

لاختلاف

المصوب بالحل

الاعراض

من نحو هو

واضحا كما هو

مشاهد

وأفهم

المن ان

المصبوغ

بالنفس متى

تيقنت فيه

عن النجاسة

بان

نقل

أو كانت تنفصل مع الماء استرط زوالها أولونها أو وبجها فقط وعسر في عنه ومراوئل الطهارة زوال الريح ثم عاد وفي الاستنجاء جواز الاستعانة بنحو غسل والملح (وفي الريح) العسر الزوال (قول) أنه يضر وفي اللون وجب أيضا (قلت فان بقيامعا) يحمل واحد (ضر على الصحيح والله أعلم) لقوله فلا تهما على (٣٢٠) بقاء العين ونذرة العجز عنهما بخلاف ما لو بقيامعا لم يحمل من نحو ثوب واحد ولا يتناق

فيه اختلاف فيما لو تفرقت دما في ثوب كل منها قابل ولو اجتمعت كثرت لأن ما هنا ظاهر بحمله حقيقة وتلك نجسة معقوبها بشرط التلذذ فإذا كثرت ولو بالنظر لمعومها ضر عند المتولي ولم يضر عند الامام واستغند من المتيقن ان الارض اذا لم تشرب ما تنجس به لا بد من ازالة عينه قبل صب الماء القليل عليها كإلوان في اناء وهو المعتمد ومرفى شرح قوله فان كثر براد بطهور الى آخره ما يؤيد به واقفاه بعضهم بخلاف ذلك فهمان بعض العبارات غير صحيح وبعضهم بان صب الماء على عين يولي بطهور اذا لم يزد جهارون الغسالة يجعل كذا أشار اليه التقييد على آثار العين دون جرحها وقول المارودي اذا صب عليها ماء فغمرها أي بحيث استمكنك فيه طهر الحمل والماء لا يتخلط فيه اجتماعا طريقة ضعيفة لأن مراده العرايون وهم قائلون بالصفة فالمراد في قول المتن فلو كثر براد بطهور والى آخره ولو كانت النجاسة جامدة فتفتت واختلطت بالتراب لم يظهر كالمختلط

عنه وأما اذا صبغ بمجنس ولم تنفث فيه النجاسة وكان الصبوغ جافا فإنه يظهر مع صبغة وهو لهم لا بد في طهر المصبوغ فجنس من أن تصفو الغسالة يحمل على صبغ نجس أو يختلط بأجزاء نجسة العين ونافق ذلك لشخص الطيلاني سم ملخصا اه وبأنى عن عرش مثله (قوله أو كانت) أي عن النجاسة (قوله أو لو نال الخ) اعطف على قوله عن النجاسة (قوله أو مرأوائل الخ) الذي يخلص من كلامه ثبات العود لا يضر وقوله وفي الاستنجاء الخ الذي استوجه ثم جواز الاستعانة بنحو الملح مما اعتد امتحانه وكون الغسل كذلك يحمل تأمل بصري (قوله يحمل واحد) الى قوله ولا يتناق في النهاية وانما الخطيب (قوله يحمل واحد) أي من نجاسة واحدة بأبلى قول المتن (ضر) قضيتاه لا فرق في الضر اذا بقيامعا عين كونهما من نجاسة واحدة أو نجاستين لكن نقل عن بعضهم تقيد الضر وفيما اذا كانا في محل كونهما من نجاسة واحدة ونوجه بان بقاهاهما من نجاستين لا تقوى دلالتة على بقاء العين فان كل واحدة منهما مستقلة لا تبا لها بالآخرى وكل واحدة باقية اذا ضعه اه وتقدم عن شخنا اعتداه (قوله أو لا تهما الخ) لكن اذا تعذر في عنهما مادام التعذر وجب ازالة التما عند القدرة ولا يجب عادة ماصلا معها وكذا يقال في الطم قلوبى اه يعبرى وتقدم عن شخنا والمداينى اعتداه (قوله بخلاف يبقيا يحملان الخ) أي فلا يضر لا تنفاه لعل التي هي قوة فلا تهما على بقائها نهاية (قوله وبعضهم بان صب الخ) أي واقفاه بعضهم بان الخ (قوله يحمل الخ) في النهاية والغنى ما وافقه (قوله التقييد) أي قوله اذا لم يزد بها (قوله على آثار العين) أي الضعيفة (قوله ولو كانت النجاسة جامدة) تقدم عن المغنى والنهاية بما وافقه (قوله مطلقا) أي لا طاهر ولا باطن وسواء وصل الماء الى جميع أجزائه أم لا (قوله القابل) أي بخلاف الكثير فيطهر الحمل به واردا كان أو مورا واستخنا (قوله النجس) أي المتنجس (قوله والا) أي بان ورد الحمل المتنجس على الماء القليل (قوله الماسر) أي في ماديون القلطين اه يفسر بوصول النجس الغير المغفوع عنه (قوله لا تسخاته) أي لان تكمل الشيء لنفسه فرع كاله في نفسه (قوله ولو بالادارة الخ) عبارة النهاية فلو طهر اناء أدار الماء على جوانبه ونقضة كلام الروضاته يظهر قبل أن يصب النجاسة منه وهو كذلك اذا لم تكن النجاسة متاعا باقية اه اما اذا كانت متاعا باقية لم يظهر مادام فيها مغمور بالماء اه قال عرش قوله وهو كذلك الخ منه ما لو تنجس فيه بدم اللثة أو بجامترج بسبب الجشا فتقله ثم تغمض وأدار الماء فيه بحيث يعمه ولم يتغير بالنجاسة فان فيه يظهر ولا يتنجس الماء فيوزر

الاستي ومن ثم اتجه أيضا بان في هذا التفصيل الاستي الخ (فرع) أفنى شخنا الشهاب الرملى في ما انفصل من البحر فوضع في زرفو جديده طم يزل أو يرحه أولوه بنجاسة فتقلد الاحباب شرع بتقديم المضمضة والاستنشاق ليعرف طم الماء واحتج اه وقضيتاه انه لو جديده ماء طعمه مثلا لا يكون الا بالنجاسة تحكم بنجاسته بمرح البقوى ولا يشكل بأنه لا يحد بمرح البحر لوضوح الفرق وصوره المسئلة انه لا يكون بقره جديده يحمل ان يكون ذلك منها نظيره وجوب الغسل اذا رأى في فراشه أو ثوبه منبها لا يحمل انه من غيره هذا والاوجه خلافه ما قاله البقوى لاصل الطهارة وعدم وقوع النجاسة وعدم التجسس بالشك وبقره بينه وبين ما ذكر من نظائره ولا يرد ما تقدم من فتوى شخنا انه بعد قبول الحيوانات في الماء المنقول عنه في الجملة فاشبه السبب الظاهر بخلاف مسئلتنا ليس فيها ما يمكن الاحالة عليه ولا ما تقدم عن الاحباب اذ ليس فيه مخرج بان الطم مقضى بالنجاسة لا مكان جملة على البحث عن حاله اذا وجد طعمه أو ربحه متغيرا ثم يمكن حل كلام البقوى على ما اذا علم سبق ما يحمل عليه شرح مر (قوله يحملان أو يحمل) أقول هو كالماء بقي

بنحو صديد باضنا الماء على معطاق قابل لا بد من ازالة جميع التراب المختلط بها (و بشرط) في طهر الحمل (و و دالماء) ابتلاء التقليل على الحمل المتنجس والاكتفاء بالمراد فلا يظهر غير ما لا تسخاته موقوف الوارد غير موقوفه لكونه عاملا ومن ثم لم يفسر في الحال بين المنصب من أنبوبوا الصاعدين فوار مثلا فلا يتنجس فيه كفى أخذ الماء بيده اليه وان لم يعلها غلبه ويجب غسل كل ما في حد الظاهر منه ولو بالادارة كسبها في اناءه متنجس وادارته بجوانبه

و لا يجوز له ابتلاع شيء قبل
 تطهيره أو أتى إن كمن في
 مطر نازل وسطاً أنام متجنب
 كانه نجاسة فلا يطهره
 و يتعين حله على نطق قلته
 لم يتجاوز كل محلها لأنها
 غير واردت حدثاً ذاهواً كما
 تقصر عنه ما ملأ أزال
 النجاسة عن محل نزوله فما
 تقر وهذا أول الطهارة في
 طهارتها نحو أنام بالادارة
 وأن لم تكن عقب الصب
 مفروض في وأرده قوة
 قهرت النجاسة بخلاف تلك
 النقط ولو على نوب متجنب
 فان كلاً منها لم يتجاوز
 محلها لم تكن وارداً فعملها
 باق على نجاستها لأنها
 عنه لم تكن للنطق النازلة
 ببعض قوتها على تطهيره (لا
 العصر) ولو فيه خلل
 كالساطر في الاصح (لطهارة
 الغسالة بشرطها الآخر)
 والبليل الباقي فيه بعضها
 ومحل الخلاف أن صب عليه
 في سائنة مثلاً فان صب عليه
 وهو يدره لم يتنجس لعصر
 قطعاً كالنجاسة الخفيفة
 والحكمة (والأظهر
 طهارة غسله) لخاصة تفي
 عنها كدم أولاً والفرقة
 بينهما غير صحيحة لأن محلها
 قبل الغسل ويؤيد ذلك
 ما مراناه المعفوعة عنه
 مستعمل (تفصل) عن
 المحل وهي قلته (بالتغير)
 ولاز يادقون

ابتلاعه لطهارته فتنه فانه قد وقع في ماله كانت لثته يدى من بعض الماء كل تشوشها على لحم الانسان
 فهل يعني فيه ما يدى به لثته شقة الاحتراز عنه أم لا مكان الاستغناء عنه يتناول ما لا يدى لثته فيه فطر
 والظاهر الثاني لانه ليس مما تهر به البلوى حيث ذاه
 وميل القلب الى الاول لان المسئلة متجنب التيسير (قوله)
 ويجب الخ) عبارة المغنى وإذا غسل في المتنجس في بالغ في الغرغرة لغسل كل ما في حده الظاهر ولا يبلغ طعاماً
 ولا شراً قبل غسله فلا يكون أكل النجاسة اهـ وتقدم عن عيش انه لو ابتل شخص يدى لثته بان يكثر
 وجوده منه بحيث يقل خلو عنه يعني فيه اهـ (قوله وأتى إن كمن) يقع الكاف وكسر الموحدة الشددة
 ثم نون بخبره (قوله كنه) لانه ليس بقدر وانما المدار على عدم عموم المطر للعجل المتجنب كما يفيد آخر كلامه
 (قوله بنجاسته فلا يطهره) قال في شرح العباب ادخل كون الورد لا يتنجس إلا قافة النجاسة إذا أزالها عقب
 ورود من غير تغير ولاز يادقون اهـ اهـ سم (قوله لأنها غير وارداً الخ) قد يقال سلمنا أنها وارداً ألا
 انها ليس فيها السلان الذي يتحقق به الغسل وعلى هذا فلا يعد الاكتفاء بما في النجاسة الخفيفة سم (قوله
 اذ هو) أى الورد وقوله كما تقرر رأى في قوله لكونه عاملاً وقوله العامل خبره هو وقول بان المتعلق العامل
 والباه للتصور (قوله وان لم يكن) أى الادارة والتسديد كبير يتأويل ان يدى (قوله مفروض في وارداً الخ)
 عبارة في أول الطهارة فعمله في وارداً على حكمية أو عينية أو أزال جميع أو صافها اهـ (قوله بخلاف تلك النقا)
 أى فلس اهاتك القوت وعلى فرض وجودها فيه تطهر محلها كروى (قوله لأنها عنه) أى عت النجاسة
 المحل قول المتن (لا العصر الخ) لكنه يستحب فيها يمكن عصره غير ويا من بخلاف من أوجبها فيه بمعنى (قوله)
 ولو فيه خلل الخ) كذا في النهاية (قوله فيه) أى في المحل (قوله ومحل الخلاف) ذكره عيش عنه وأقره
 قول المتن (والأظهر طهارة غسله) تفصل الخ) وليست بطهارة ولا تستعملها في حيث نهاها فيه بمعنى (قوله)
 والفرقة بينهما) العمل باطلاق المعفوع عن غسله المعفوعة كما يأتي في حاشية قوله وانه يتعين في نحو الدم الخ
 الزكسى والجل والرمي (قوله لأن محلها) أى الفرقة تقول المتن (تفصل الخ) ويظهر بالغسل مصبوغ
 بمتنجس انفصل عنه ولم يزد المصبوغ زوا بعد الغسل على وزنه قبل الصبغ وان بقي اللون لعصر زواله فان
 زاد وزنه صرنا لم ينفصل عنه لعدم اعتدائه به بطهارة لبقائه النجاسة في معنى وكذا في النهاية إلا انه زاد أو نجس
 عقب تمتص رسكته قوله فان زاد الخ) قال عيش قوله مر مصبوغ الخ أى حيث كان الصبغ وطباً
 في المحل فان خيف الثوب المصبوغ بالمتنجس كفي صب الماء عليه وان لم تصبغ غسل المتنجس لم يكن الصبغ
 مخلوطاً بأجزاء نجسة العين سم على المعنى وقوله مر انفصل عنه الخ هذا قد يفيد انه لو استعمل المصبوغ
 ما منع من انفصال الصبغ مما حوت به العادة من استعمال ما يصبغ به فطام الثوب كقشر الرمان ونحوه لم يظهر
 بالغسل للعيب بقاء النجاسة فهو ظاهر ان اشترط زوالها بان كانت رطبة أو مخلوطة بنجس العين أما حيث
 لم يشترط زوالها بان حقت أى ولم تكن مخلوطة بنجس العين فلا يضر استعمال ذلك اهـ (قوله لخاصة) الى
 قوله فعلى في النهاية والغنى الاقوله والفرقة الى المتن وقوله ويظهر الى المتن (قوله كرم) أى قليل (قوله)
 كاسر) أى في شرح والمستعمل في فرض الطهارة كروى (قوله وهي قلته) أما الكبيرة فطهارة (مالم
 تغير) وان لم يظهر المحل كالميل مما يفر باب الطهارة في معنى ونهاية قول المتن (بالتغير الخ) وقع السؤال عما
 يقع كثيرا ان العلم بغسل مراراً لا يفي بالغسل ثم يطبخ ويظهر في مرقة بلون الدم هل يعني عنه أم لا أول
 الظاهر الاول لان هذا مما سبق الاحتراز عنه عيش وقد تمتع من الغنى عند قول المتن ودم ما يصرح بذلك (قوله)
 أحدهما بذلك المحل أن ذلك الحال (قوله ولا يجوز له ابتلاع شيء قبل تطهيره) شامل للربق على العادة
 وهو محتمل ويحتمل المسامحة للمسئلة كونه من معدن شلته (قوله بنجاسته فلا يطهره الخ) في شرح
 العباب ادخل كون الورد لا يتنجس إلا قافة النجاسة إذا أزالها عقب ورود من غير تغير ولاز يادقون
 ثم قال عن الزكسى لو وضع نو باقى اجانته فسد معفوع عنه ومب عليه الماء متنجس إلا قافة له دم نحو
 البراغيت لا يزال بالصبغ فلا بد بعذر والله من صبغاء مطهر وعليه اهـ (قوله لم تكن للنطق النازلة الخ)

بعد اعتبار ما يأخذ الثوب من الماء قدر أوقية وما يحسن من الوسخ نصف أوقية وكانت بعد الغسل طلالا نصف أوقية تصدق أنه لم يزد وزنها بعد اعتبار مقدار ما ينشر به الغسل من الماء وما يحسن من الوسخ الطاهر شحنا (قوله لا اكتفاء فيما) يحتمل عوده لعدم التغير وعدم الزيادة ولما أخذوا المعلى والثاني أقرب معنى بصري وجزم الحلبي بالشأن (قوله) بأن لم يبق فيه طعم أي غير متعذر الزوال أخذنا ما مر عن النهاية وغيره (قوله ونجاستها الخ) عطف على طهارة غسالة في المتن (قوله) أوم بطهر المحل بأن بقى الحرجم وألطم إلا أن تعذر أو ألوت أو ألرج إلا أن تعسر أو هما إلا أن تعذرا (قوله بعض المتفصل) في التعبير به تسامح فإن الباقي والمتفصل بعضان من كل واحد بصري والاولى من المجموع (قوله من طهارته) أي المحل (طهارته) أي المتفصل (قوله) ثم تلغى بتفسير (الخ) لعل المراد وطهر المحل (قوله) وإن حكمها إلى قوله بعد اسطره في المغنى الإقوله والمغلطت وقوله وبـ قوط إلى واذا نذب وإلى قوله ومر في النهاية لا ما ذكر وقوله واذا نذب إلى وأنه يتعين (قوله من أول غسلة الكلب الخ) أي وإن كان من غيره فيغسل قدر ما بقى عليه من السبع مع الترتيب إن لم يترتب (قوله قبل الترتيب) أي والأفلا ترتب بل وجعت الغسلة كلها في نحو طشت ثم نظا منهن إلى نحو ثوب وجب غسله ستلا خيال أن النظا من الأولى فإن لم يكن ترتب في الأولى وجب الترتيب ولا فلا شحنا وعش (قوله لا احتمال الخ) لعل الحق التعامل لأن المجموع يعطى حكم الأولى (قوله) وإن غسالة المندوب (الخ) خبر هذا قوله بطور سم (قوله والمغلطة) خالفه النهاية والمغنى فقالوا لا لفظ لا لا ولا يسحب أن يغسل محل النجاسة بعد طهرها ستين تكمل الثلاث ولو خففت في الأوجه أما المغلطة فلا كما قاله الجلبوي في بحر الفتاوى في نشر الجلبوي وبه جزم النبي بن قاضي شهبة في نكت التنبيه لأن المكبر لا يكبر كما أن المصغر لا يصغر ولا يستطر في إزالة النجاسة تية ونجبا الزاها فورا إن عصى بها والأخو صلا تيم بسن المبادرة بأزالتها حيث يجب اه وزاد المغنى وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين المغلطة وغيرها وهو كذلك وإن قال الزركشي ينبغي وجوب المبادرة بالمغلطة مطلقا اه عبارة شحنا بعد ذكر ما مر عن الجلبوي وقبل بسن الثلاث فهذا أي المغلطة زيادة من بعد السبع وقبل بزيادة ستين بعدها وهذا القول ضعيفان والمبدأ الأول اه (قوله) وسقوط وجوب الغسل الخ أي بكفاية النضج كما مر (قوله) إنك أي للترخيص (في المتوهمه كما مر) أي في حديث إذا استيقظ أحدكم من نوم الخ معنى (قوله) وإنه يتعين في نحو المالح الخ قال في شرح بافضل ومثله في سم عن الاعباب ما نصه ولو وضعه في إمانه دونه دم معفو عنه وصب الماء عليه تنحس بملاقاه لأن دم نحو العراشة لا تزول بالصب فلا بد بعد زواله من صب ماء طهور وهذا ما انفعل عنه أكثر الناس اه وفي الكردى قال في الأعياب قال الزركشي في الخادم وينبغي لغسل هذا الثوبان لا يغسل في أمانه قبل طهره ثم يآخر طاهرا ويقرع ما يصيب من غسالة ثم ينبغي العفو عن مثل هذه الغسالة بالنسبة لا بوجوب أن تزل عين النجاسة المعفو عنه اه وقوله وينبغي العفو الخ ممنوع والوجه أنه لا عفو اه وفي فتاوى الجبال الرملى لو غسل الثوب الذي فيه دم براغيث لا يجل تنظيفه من الإوساخ لم ينصر

بعد اعتبار ما يأخذ الثوب من الماء يعطيه من الوسخ الطاهر ويظهر الاكتفاء فيها بالنظن (وقد طهر المحل) بأن لم يبق فيه طعم ولا لون أو رجع سهل الزوال ونجاستها أن تفسير أحد أو صافها أو زاد وزن الماء أو لم يطهر المحل لأن البلل إليه في بعض المتفصل فليزمن طهارته بعده طهارته ومن نجاسته نجاسته ولا وجد التحكم فعمل أنها قبل الانفصال عن المحل حيث لم تتغير هي طاهرة قطعا وإن حكمها حكم المحل بعد الغسل فلو طهر ثوبين من أول غسلة الماغظ قبل الترتيب غسل ما أصابه من أحداهن تراب أو من السابعة لم يجب شئ وإن غسالة المندوب كالمغسلة الثانية والثالثة بعد طهر المحل في التوسل والمغلطة وكذا الخففة فيما يظهر خلافا لبعضهم وسقوط وجوب الغسل فيها للترخيص لا يقتضي سقوط نذب الثلاث فيها لأن الغسل لما سقط عن الرأس في الوضوء لذلك لم يسقط ثلثه وإذا نذب في المتوهمه كما مر فاولى التيقنة طهوره وإن يعين في نحو المالح إذا ريد غسله بالصبيغة في جفنة مثلا والماء قليل

ازالة عنبه والاتحس الماء

بما بعد استقرار مهماتها
والماء جوع متأخرون إلى
المساخس مع زيادة الوزن
لانه عند عدم الزيادة الخساسة
في الماء والمحل أو أحدهما
ولكن أسقط الشارع اعتباره
فلم يفرق الحال بين الزيادة
وعدمها وبأنها حدثت
فوجدت الماء بقية الخساسة
وأعدمها فكانت لم توجد
ولا كذلك مع وجودها
ما بعلم منه متى عسر تازالة
الخساسة محل النقل للخساسة
فقط فان لم ينق طلع اللون
أو لم يجمع الامعاء ونظير
ضبط ما يحصل بالزيادة
عليه مشقلا تحتل عادة
بالنسبة للمظهر في الفصل
مع نحو صاوت أوقر
ارتفع التكليف واستثنى
من أن لها حكم المحل تغيره
بالغلظة أو زيادة وزنها
فجب التسبيع بالتراب من
وشاشها مع أن المحل يظهر
بما يق من السبع وقصة
نظير وكلامهم بأبوابها
سوم في الاكتفاء في المحل
بما يق من السبع مع أن
الباقية فيه عن الخساسة
فكذلك غسالة على أن الله
أن تأخذ مما مر من قبل
العين مرة واحدة متى زلت
الغسالة متغيرة أو زائلة
الوزن لا تحسب من السبع
وإنما يشهد أحبابها بعد
زوال التغير وعدم الزيادة
وأقبح بعضهم في صحف
تجسب بغير معقولة بوجوب
غسله وإن أدى إلى تلفه

بقاء الدم فيو يعني عن إصابة هذا الماء وماله إذا تلوثت رجله من طين الشوارع المعقوفة بشرطه وأراد
غسل رجله من الحدث فيعني عما أصابه ماء الوضع ومثله ما لو كان يصاب به أو كفه نجاء يستمعقونها فأكل
وطبوا مثله إذا قوض الصلح ثم بعد الطهارة وجد عين دم العرايش في كفه فلا يتجسب الماء الملاق لذلك لانه ماله
طهارة فهو معفو عنه اه وظاهر إطلاق الشارع أنه لا فرق بين إرادته غسله عن الحدث أو عن نحو الاوساخ
وبه صرح في الاعاب بحث قال بعد كلامه رومنه يؤخذ أنه لو غسل ثوبه وفيه تجسب معفو عنه لنقاظة
أوتجسب آخر أو يده حدثت أو غيره وهو عليها احتياجه والادهاقها كغيرها بما مر بشرطه اه كلام
الكردى (قوله في نحو الدم الخ) عبارة النهاية ولو لم يصح موضع نحو قول أو يخرج من أرض ماله غيره طهر
وان لم ينضب أي ينشف فان صب على نحو البول لم يظهر اه زاد المغنى لمعلم مما مر أن شرط طهارة
الغسالة أن لا يزيد وزنها معلوم أن هذا زيد وزنه اه (قوله إزالة عنبه) لعل المراد بالعين هذا الجرم فقط
(قوله بعد استقرار معها) يفهم أنه قبل استقراره لا يتجسب حتى لو مر على جرم من العين فلم يزل به ووصل إلى جرم
آخر فاله طهره فلا يرجع سم ولا يخفى بعده بل ما قدمناه عنه عن شرح العناب عند قول الشارع بنجاسته
فلا يظهره كالصريح في خلافه (قوله فان لم ينقطع اللون أو أخرج الخ) ومثله كما مر وأشار إليه سم هنا تعذر
زواله مع ما تعذر زوال الطعم (قوله ورم) أي في شرح أو رجم عسر زواله كردى (قوله ونظير ضبطة)
أي الامعاء (بأن تحصل الخ) تقدم عن سخنا ضبطة آخر راجعه (قوله ارتفع التكليف) هل المراد بارتفاعه
العنوم مع بقاء الخساسة أو الحكم بالطهارة للضرورة سم أقول المراد بذلك الأول عند النهاية مطلقا والثاني
عند الشارع مطلقا والقول بالتفصيل عندنا نحن من إرادة الأول في الطعم وفي الرجم واللون معا بزيادة الثاني في
الرجم واللون فقط كما مر (قوله واستثنى الخ) اعتمد هذا صاحب الاسعاد وفي فتاوى سخنا الشهاب الرمي أن
هذا هو المعتمد سم (قوله من أن لها) أي الغسالة (قوله تغيره) أي الغسالة والتدكير بتأويل المتفصل (قوله
أوز يادة وزنها) أي وزن غسالة المغلظة (قوله وفيه نظير) أي في الاستثناء (قوله وكما سوغ الخ) لعل الأولى
التفريع (قوله على أن لك أن تأخذ الخ) هو متعين أن كان المراد بالعين في مرامه أحد الاوصاف سم
وتقدم هناك منه موضع غيره المراد بالعين هناك ما يشبه الاوصاف (قوله وعدم الزيادة) عطف على زوال
التغير (قوله وأقبح) أي إلى المتن في النهاية (قوله في صحف) هل مثل المصحف كتب العلم الشرعي أم لغيره نظير

الثالث في المغلظة إن بقي بعد سبب احداها بالتراب يغسلت أيضا فانظر ما سبق (قوله بعد استقراره
معها) يفهم أنه قبل استقراره لا يتجسب حتى لو مر على جرم من العين فلم يزل به ووصل إلى جرم آخر فاله طهره
فلا يرجع سم (قوله فان لم ينقطع اللون أو أخرج الخ) لو انضم إلى اللون والحال ما ذكر كرر الخ فقول
الجرم كذلك فبرفع التكليف ولا يأخذ من قول المصنف السابق قلت فان بقيامه عارض على الصحيح وعلى
الأول فلا فرق بين هذا ذلك في تحديد عدم الامعاء حتى لو عسر مع الامعاء ارتفع التكليف (قوله ارتفع
التكليف) هل المراد بارتفاعه الخساسة أو الحكم بالطهارة للضرورة (قوله واستثنى
من أن لها حكم المحل الخ) اعتمد هذا صاحب الاسعاد حديث قال في قول الأرشاد تغسل لغسله لم تتغير ولم
تتقل ماله فان قصير الغسالة أو زاد وزنها فليس لها حكم المغسول بل يستأنف الطهارة ومنها ما قال
وقولنا ان الغسالة المتغيره تواتر تغسلت وتأنف حكم المغسول أي في الخساسة يشبهه ان المغلظة يستأنف
الطهارة منها بسبب احداها بالتراب وان كان المحل الذي انفصلت عنه يظهر عابق من السبع الخ انتهى
وفي فتاوى سخنا الشهاب الرمي أن هذا هو المعتمد (قوله فيه عن الخساسة) فقد قال حيث كان فيه عين
الخساسة تم تارة الأولى حتى يقال الباقي من السبع فليتأمل (قوله على أن لك أن تأخذ الخ) يتأمل هذا
الاخذ فيه ولا يخفى وقد يقال هو متعين أن كان المراد بالعين في مرامه أحد الاوصاف (قوله أنه متى زلت
الغسالة متغيرة الخ) هذا يدل على أن المراد بالعين في قولهم من قبل العين مرة واحدة في مقابل الحكمة
لا الجرم فليتأمل (قوله لا تحسب من السبع الخ) فقد قال قضية قولهم أن من قبل العين واحدة لا تحسب

ولو كان لبيتم وتعين فرضه على مافيه (٣٢٤) فبما اذا مست الخامسة من القرآن بخلاف ما اذا كانت في نحو الجلد أو الحواشي (ولو تمسح

والاقرب الاول عش (قوله ولو كان لبيتم) أى والغسل له الذى وهل لا الحشى فعل ذلك في مصحف البتيم بل وفي غيره لان ذلك من ازالة المنكر وألا فيه نظر والاقرب عدم الجواز لعدم علمنا بان ازالة النجاسة تمت بجميع عليه عش سبوا وقد قال الشارح مر على ما فيه المشعر بالتوقف في حكمه من أصله (قوله على مافيه) أى من النظر عش (قوله في نحو الجلد) ومنه ما بين السطور عش (قوله غير الماء) الى قوله نعم في المغنى الاقوله أى عرفا كما هو ظاهر والى قوله وسبأ في النهاية الا ذلك قول (المتن تعذر تطهيره) ظاهره وان جد وقد قال مر فرع نجس العجين فهل يمكن تطهيره بنظران نجس في حال جوده أمكن تطهيره أو في حال ميوعة فلا سم أى وان اتحد بعد انظر هل يطهر ظاهره بغسله بعد الاتحاد أخذنا مما مر من النهاية والمغنى في اللبن المخلوط ببول أو لا والاقرب الاول فلا نجس بدماسه (قوله لا تقطع الخ) عبارة عن المغنى والنهاية ولو نجس مائه غير الماء ولودها (تعذر تطهيره) اذ لا يأتى الماء على كماله لا يطعمه يمنع أصابه الماء اهـ (هـ) ومن ثم (أى لأجل هذه العلة) (قوله كان الزئبق مثله) أى في عدم إمكان تطهيره فنهاية (قوله ومن ثم) أى لأجل كونه في صورة الماء (قوله يشترط في نجسه الخ) فلو وقع فيه ذر فانت ولا يطعم نجس معنى (قوله وذلك) أى عدم عوم الماء أجزاء الزئبق وبمحتمل أن الاشتراك لقوله كان الزئبق مثله لكن يلزم عليه التكرار لأن يكون ما هنا علة لعله أى علمتها (قوله فطهره) أى الزئبق (قوله غوث في السمن) حاشي من الفأرة أو صفة لها وقوله ان كان جامدا الخ يدل من الحديث (قوله اذ لو أمكن الخ) بيان لوجه الدلالة (قوله لما فيه) القاهره بأمرى أى والتذكير بتأويل أن يرق

(باب التيمم)

(قوله هو لعله) الى قوله قبل في النهاية الاقوله ويكفي الى المتن والى قوله ورد في المغنى الاقوله صحته الى ومن خصوصياتنا قوله سنة أربع وقيل قوله ويكفي الى التيمم وقوله قبل (قوله هو لعله القصد) يقال تمت فلا نالو جمعتا وتأممتا أى قصده معنى ونهاية (قوله إبطال التراب الخ) أى بداعن الوضوء أو الغسل أو وضوء منهما أو جعوا على أنه مختص بالوجه والدين وان كان الحدث أكبر معنى (قوله بشرط انما الخ) المراد بالشرائط هنا ما لا بد منه رشدي زاد شخفا فشكل الاركان فلا يعترض بأنه أهمل النسبة والترتيب اهـ (قوله وهو رخصة الخ) وقيل عز بمو بهزم الشيخ أو كما قالوا رخصة انما هي إسقاط القضاء وقيل فان تيمم لفقد الماء فعز عة أولعذر فرخصة من فرائد الخلاف ما لو تيمم في سفر معصية لفقد الماء فان رخصة وجب القضاء أو لا فلا قاله في الكفاية معنى عبارة شخفا واختلف فيه فقيل رخصة طائفا وقيل رخصة مطلقة وقيل ان كان لفقد الماء فعز عة ولا فرخصة وهو الذي اعتمد الشيخ الحنفى اهـ وبعبارة عش وهذا الثالث هو الاوفق بما أتى من صحة تيمم العاصي بالسفر قبل التوبة فان فقد الماء حسا وطلان تيممه قبلها ان فقدته سر كان تيمم ارض اهـ (قوله وصحته بالتراب الخ) لعله رد ذلك لسل من قال انه عز بمعبارة عش وهذا جواب سؤال المقر قدوره فليقل ان التيمم رخصة أو الرخص لا تنطبق بالمعاصي فكيف يصح بالتراب المصوب اهـ (قوله لكونه الخ) خبر قوله وصحته الخ (قوله لا يجوز لها) أى لا لكونه السبب المجزئ للرخصة فانه انما هو فقد الماء كما يأتي رشدي (قوله والممتنع انما هو الخ) ورضه العاصي بسفره فان الاصح صحة تيمم مع ان سبب التيمم فيه وهو السفر الذي هو مظنة الفقد المجزئ لمعصية عش (قوله ودل سنة مست) (باب التيمم)

منزل العين من السبع وان زلت غسالت متغيرة أو زائدة الوزن لا يقال اذا زلت كذلك بحكم نجاسة المحل وان لم يكن به أثر فلا نجس من السبع لانا نقول المحل هنا محكوم بنجاسة وان لم تنفصل الغسالة متغيرة ولا زائدة الوزن مافى شئ من السبع ومع ذلك نجس الغسلات من السبع (قوله تعذر تطهيره) ظاهره وان جد وقال مر فرع نجس العجين فهل يمكن تطهيره بنظران نجس في حال جوده أمكن تطهيره أو في حال ميوعة فلا (باب التيمم)

مطلقا وصحته بالتراب المصوب لا لكونه آلة الرخصة فلا يجوز لها والممتنع انما هو كون سبب المجزئ اهما معصية من خصوصياتنا رخصة وفرض سنة أربع وقيل سنة ست والاصل فيه الكتاب والسنة والاجماع

(يتيم المحدث) اجاعا

(والجنب) للغير الصريح

ففسه وألحاضه والتفاسه

والمأمور بغسل أو وضوء

مستنون وكذا المستخص

الاولين لانهما يحمل النص

وأغلب من البقية (الاسباب)

ويكفي فيها الظن كافاه

الرافعي (تنبه) يجعله

هذه أسببا انظر فيه للظاهر

انها البقية فلا ينفي ان

المبني على الحقيقة انما هو

سبب واحد هو الخزع

استعمال الماء حسا أو شرعا

وتلك اسباب لهذا الخزع

لوقال لاحد اسباب كان

أولى ويرد بوضوح المراء

فلا أولوية (أحدها فقد

الماء) حسا كان حالينه

وبينه سبع فأراد بالحس

ما تعذر استعماله حسا

ويؤيد قولهم فيراك

بحرقا فمن الاستعانة

لأعادة عليه لا عدم الماء

ويرتبط على كونه فقد

هنا حياصة تيم العاصم

بسر محيئته لانه لا يحترق

استعمال الماء حسا لم يكن

لوقوفه تيم على التوبة

فأند تحالفا لما إذا كان

ماتعسر سريعا كعطش أو

مرض وبغاية المجموع

لا يتيم العطش خاص بسفر

قبل التوبة اتفاقا وكذا لو كان

به فروع وماف من استعماله

الماء الهللا لانه قادر على

التوبة وواحد للماء انتهت

قال الله تعالى في تحمدا وما

قتبموا (فان تبين) المراء

باليقين هنا حقيقة متخلفا

ر بجمه المغني وشيخنا قول المتن (يتيم المحدث الخ) يخرج بالحديث وما ذكره المتخصص فلا يتيم للنجاسة لان
 يتيم وخصه فلا يتجاوز محل دور ودهامغني (قوله والنساء الخ) ومن والى لاجاها بنو معة سني (قوله
 وكذا الميت) أي يتيم كسابقينها (قوله ونخص الاولين الخ) ولو اقتصر المصنف على الحديث كاقصر عليه
 في الحاشي كان أولى ليشتمل جميع ما ذكرى من الواجبات قال الولي العراقي وقد يقال ذكره الجنب بعد
 الحديث من عطلة النخص على الاعم مغني قول المتن (الاسباب) جمع سبب يعني لواحد منها يتيم مغني (قوله
 جعله هذه) أي ماسد ذكره من الفساد وما معه (قوله بوضوح المراء) أي حتى من سبب عياره كقوله فان
 تبين المسافر فقد الخ وقوله فان لم يجد تبين وقد بقدر المضاف أي لاحد اسباب وقربته ما ذكرنا من نحو
 القولين المذكورين سم أي يحسرى عليه النهاية والمغني (قوله فلا أولوية) نفي الاولوية بمنوع قطع اسم
 (قوله حسا) والفقهاء الشرعي كالحسبي بدليل ما مورسافر على مسبل على الطريق في يتيم ولا يجوز زله الوضوء
 منه ولا إعادة عليه لقصر الواقع على الشرب نهايتيم مغني (قوله كان حالينه الخ) أقول وجه أن هذا المثال
 من القدر الحسبي تعذر الوصول للماء واستعماله حسا بخلافه ما لو قدر على الوصول إليه واستعماله لكن منعه
 الشرع منه فانه قد شرعى واعلم انه لا تضامع القدر الحسبي سواء المسافر والقيم ومنه مسئلة حلولة السبع
 ومنه مسئلة تناوب البئر اذا انحصر الامر فهاو علم ان فو متلأ تاني الا خارج الوقت ومنه مسئلة نخوف من في
 السفينة الاستقام من البحر مر اه سم (قوله لا إعادة عليه الخ) مقول قولهم (قوله لانه عدم الخ) قد
 يقال المعنى عدم شرعا فلا دلالة بعسرى ذلك أن تقول ان الشارح لم يدع اللألة بل التأييد ويكني فيه ظهور
 معنى عدم حسا (قوله هنا) أي في مسألتها حلولة السبع والنخوف من الاستقام من البحر (قوله قال تعالى الخ)
 عليه لقول المتن أحد هافقد الماء لعل المتن (فان تبين الخ) ومن صو والتشيق فقد كافي البحر مالوا أخبر عدول
 بفقد بل الإجماع الحان العدل في ذلك بالجمع اذا أفاد الظن أخذما يأتي فيمالو بعث النازلون ثقة يطلب لهم
 نهاية اه سم قال عس قوله مر الحاق العدل أي ولو عدلوا ويتوقوله اذا أفاد الظن قضيتانه
 لو بقي معه ترد لا يكون بمنزلة اليقين والظاهر خلافا لمروحا في مواضع من أن خبر العدل بحرقه منزل
 بمنزلة اليقين اه عبارة الجعري عن الحفني والمحدث أن خبر العدل بحرقه وان لم يكن مستندا للطلب لان
 خبره وان كان مفقدا للظن لانهم أقاموه مقام اليقين اه (قوله أراد باليقين الخ) وقا للظاهر المغني
 وخلافا للنهاية كاسر (قوله حقيقته) لا يعبدان وإدبه الاعتقاد الحازم وهو أعم من اليقين وقوله بدليل
 ما يأتي الخ قد بينع دلالة ما يأتي لان من يعمل اليقين هنا على ما يع الطن بفسر الزهم لا حتى بما يخرج ظن

(قوله وجهه من التراب المصنوع بالخ) أي وان كانت الرخص لا تناط بالمعاصي لكونه من آلة الرخصة الخ
 (قوله بوضوح المراء) أي حتى من سابق عياره كقوله فان تبين المسافر فقد يتيم ولا طلب وقوله فان لم يجد
 تبين وقد بقدر المضاف أي لاحد الاسباب وقربته ما ذكرنا من نحو القولين المذكورين (قوله فلا أولوية)
 نفي الاولوية بمنوع قطعاً وهذه من معاكرة ظاهر (قوله أحد هافقد الماء حسا كان حالينه بنو سبب)
 أقول وجه أن هذا المثال من القدر الحسبي تعذر الوصول للماء واستعماله حسا بخلافه ما لو قدر على الوصول
 إليه واستعماله حسا لكن منعه الشرع منه فانه قد شرعى فاندفع الاعتراض بان هذا فقد شرعى
 لاحسبي واعلم انه لا تضامع القدر الحسبي سواء المسافر والقيم ومنه مسئلة حلولة السبع ومنه مسئلة تناوب
 البئر اذا انحصر الامر فهاو علم ان فو متلأ تاني الا خارج الوقت ومنه مسئلة نخوف من في السفينة الاستقام من
 البحر مر وفي شرح من صور تبين فقد كافي البحر مالوا أخبر عدول بفقد بل الإجماع الحاق العدل في
 ذلك بالجمع اذا أفاد الظن أخذما يأتي فيمالو بعث النازلون ثقة يطلب لهم اه وأقر الأسوي ما نقله عن
 الماوردي انه لو أخبره فاسق من مكان يجب الطلب له أن به ما لم يعقده أو انه لا مابه اعقده لان عدمه هو
 الاصل فيفتقر به خبر الفاسق اه قال الشارح في شرح العباب لكن في اطلاق هذا انظر الى ان قال لا راجحه
 انه لا يقبل خبر الفاسق مطابقة الا ان وقع في قلبه صدقه اه (قوله حقيقته) لا يعبدان وإدبه الاعتقاد الحازم

الفسق قد يؤيده الاستكفاء بالطالب الذي لم يفد الا بخر د ظن الفقد فكيف يكتفى الفطن بعد الطالب فكيف ابتداء
 الان يقال الفطن بعد الطالب أقوى سم وتقدم انما عن الحنفى اعتمادا قبل الاغ وفافا لانه **قوله**
 أو الخاضع الى قوله الان غلب في النهاية الا قوله لا لانه الى انه والى قوله ولا طلب فاسق في الغنى الا قوله
 وعود انتم الى المتن وقوله لا لانه **قوله** أو الخاضع قضيت ان احكام حد الغوث لا يتجارب في
 الحاضر ومنها اشتراط أمن خروج الوقت فقتضت ذلك ان الحاضر لا يلزمه الطالب عند توهم المانع من حد الغوث
 الان أمن خروج الوقت ومن باب أولى حد القرب وحد البعد سم وفي الرشد عن الشيخ عبرة مما صدق
 ان توقف في كون المقيم فيها أى في حاله تيقن وجوب الماء كالمسافر من كل وجه بدليل ان المقيم يقصد الماء
 المتيقن وان خرج الوقت بخلاف المسافر اه قول المتن (فقدته) أى المانع محله معنى قول المتن (بلا طلب)
 بفتح اللام ويجوز اسكانها نهاية ومعنى **قوله** لانه جند أى طلب المانع تيقنه فقدته قول المتن (وان
 توهم الخ) ينبغي أن اخبار الصي المبرأ الذي لم يبعد عليه كذب مما نوبت الوهم وما إذا أخبر بعدم وجود
 الماء ليعول عليه لان قوله غير مقبول ع ش **قوله** أى يجوز الخ) عبارة الغنى والنهاية قال الشارح أى
 وقع في وهمه أى ذهنه أى جوز ذلك اه يعنى نحو زار احيا هو الفطن أو مرجوحا هو الوهم أو مستويا
 وهو الشك فليس المراد بالوهم الثاني أى المرجوح بل هو صحيح أيضا وبفهم منه انه يطلب عند الشك والفطن
 بطريق الاولى اه **قوله** وعود الضمير الخ) قد يقال بعد تفسير توهم بجوز لا مانع من ارجاع الضمير الى
 المضاف الذى هو الفقد فتأمل بصري وكن أن يحبان ان المراد بالضمير فى كلام الشارح ما يشمل ضمير
 فقدته كاهو مرجع صانع النهاية وجوب ضمير الماء المضاف اليه فى قوله فقد الماء متعين والاصل عدم
 تشيبت الضمائر ولو سلم عدم التشو فاما انما أن نحو ترا لفقد يشمل يقينه فليزمن التناقض **قوله** على حد
 فانه الخ) أى الخنزير ع ش **قوله** كاهو الخ) أى رجوع الضمير الى المضاف اليه وهو الخنزير قول المتن (طلبه)
 أى بما توهمه وان ظن علمه كانه نهاية أى تغاوه قد انبأ في ما مر عنه عند قول المتن فان تعين الخ الان
 يحمل ما هنا على ظن غير مستند لغير عدل ثم رأيت أن الرشد يدفع المناقضة بذلك وبعبارة سم قال في العباب
 ولوم غلبة ظن علمه اه وهو مع ما يأتى من قول الشارح مع المتن فلو كنت موضعه فلا صرح وجوب الطلب
 مما يتوهم فيه انما نأينا من التاخير حيث لم يفده الطالب الاول يقين الفقد اه قال في شرح العباب وان ظن
 الفقد يتحصل منهما ان ظن العدم ابتداء لا يمنع وجوب الطالب وان ظن العدم بعد الطلب يسقط الوجوب في
 تلك المرة لا فيما يطرأ بعده فاقامه اه **قوله** وجوباً بالوقت) ولو طلب قبل الوقت لغائته أو بانه

ان وهم فيه بدليل ما يأتى في
 معنى التوهم (المسافر)
 أو الحاضر وذكر الاول
 للباب (فقدته) ثم بلا طلب
 لانه جند عبت (وان
 توهمه) أى يجوز ولعل
 ندور وجود الماء وعود
 الضمير للمضاف اليه مانع
 على حد فانه رجح كاهو
 التحقيق فى الا بتل متعين
 هنا بقرينة السباق فلا
 اعتراض (طلبه) وجوبا
 فى الوقت ولو بناه بالثقة
 وان تأناه قبل الوقت

وهو أهم من اليقين **قوله** بدليل ما يأتى فى معنى التوهم) قد تنع دالة ما يأتى على الوهم لان من يحمل اليقين
 هنا على ما ينم ظن الفقد يفسر التوهم الا بى بما يخرج ظن الفقد يؤيده الاستكفاء بالطالب الذى لم يفد الا
 بمجرد ظن الفقد فكيف اكتفى الفطن بعد الطالب ابتداء الان يقال الفطن بعد الطالب أقوى **قوله** أو
 الحاضر) قضيت ان احكام حد الغوث لا يتجارب في الحاضر ومنها اشتراط أمن خروج الوقت فقتضت
 ذلك أن الحاضر لا يلزمه الطالب عند توهم الماء من حد الغوث الان أمن خروج الوقت ومن باب أولى حد
 القرب وحد البعد **قوله** (وان توهمه) قال في العباب ولوم غلبة ظن علمه اه وهو مع قول الشارح الا بى
 في قول المصنف فلو كنت موضعه فلا صرح وجوب الطلب مما يتوهم فيه الماء نأينا وتاينا وهكذا حيث لم
 يفده الطالب الاول يقين الفقد قال في شرح العباب وان ظن الفقد اه يتحصل منهما ان ظن العدم ابتداء
 لا يمنع وجوب الطالب وان ظن العدم بعد الطلب يسقط الوجوب في تلك المرة لا فيما يطرأ بعده فاقامه
قوله للمضاف اليه) أى كالماع فى قوله هنا فقد الماء **قوله** (قوله) فى الوقت) قال في شرح العباب لو طلب قبل الوقت
 لغائته أو تعلق فخر غ من الطالب دخل وقت حاضرة فله التيمم للحاضرة من غير طلب فاه التعلق وعلاه
 بان الطالب اذا كان لما يحب الطلبة في ذلك جاز التيمم بذلك الطالب قال الزركشى ويخرج منه أنه لو طلب
 لعش محترم فلم يجد كالحكم كذا كره اه وفيه نظر لوضوح الفرق بينهما فانه فيما ذكره طلبه للتيمم

فدخل الوقت عقب طلبه تبهم لصاحبه الوقت بذلك الطالب كقوله الفاعل في فتاوه نه نهاية وعباب أى
والحال انه لم يحتمل تجديد ما يكون ظاهره شوى وقال الاول ويؤخذ من طلبه لعش نفسه أرحم
يحتم كذالك اه واعلم المتأخرون وان نظروا لا عبا بعبارة سم بعد تردد فتقره ثم الوجه انه حيث
علم القصد بالطالب قبل الوقت لغائته أو عطلش تبهم من غير طلب المحاضرة اذ لا فائدة في الطلب اه ثم قال
الاول وقد يجب طلبه قبل الوقت كقوله الخادم أو في أوله لكون القافة عطفه لا يمكن استبعادها الأبيادونه أول
الوقت فيجب عليه تجهيل الطالب في أظهر احتمال ابن الاستاذ اه ونظره من سم بما يأتي من جواز
اتلاف الماء الذي معه قبل الوقت وأقره الرشيدى وأطال الكردى في رد وقال القليوبى لا يجب الطالب قبله
وان علم استراق الوقت فيه على المعتمد خلافا لما نقل عن شيخنا مر اه (قوله في الوقت) أى يقينا فلو تبهم
شكا كافي لم يصح وان صادف شيخنا وعش وفي النهاية شرح بافضل ما يفيد وفي الكردى عن الأيعابى
اجتهد فقل دخول فطلبه فان اصادف مع اه (قوله لم بشرط طلبه قبله) شامل للأطلاق عبارة المعنى
ولأنه قبل الوقت لطلبه بعد الوقت كقوله أما طلبه غيره بغير اذنه أو بإذنه لطلبه قبل الوقت أو أن
له قبل الوقت وأطلق فطلبه قبل الوقت أو شكا كافي لم يكن جوازا فان طلبه في مسألة الاطلاق في الوقت
ينبغي أن يكون كقوله في الحرم وكل جلاله عليه أنسكاح ثم رأيت شيخنا به على ذلك أى فكيف اه وفي
النهاية ما وافقها (قوله ولو واحد من ركب) ومعلوم انه لا بد من البعث من كل واحد منهم وان كان تابع لغيره
كأن وجبوا بعد عرس (قوله لا لانية) دليل للمعنى وقوله اذ لا يقال الخ بيان وجه الدلالة (قوله لا ان غلب
الخ) خلافا لاطلاق النهاية والمعنى واعتد عس ما قاله الشارح ثم قال يحمل عدم اكتفاء خبر الفاسق مالم
يلغوا عدد التواتر اه (قوله وهو) أى شرط الوجوب (قوله وما هنا شرط الخ) ان أر بدعها فقد الماء
فهو شرط الانتقال لكن الطالب لا يتوجه اليه وان أر بدعش الماء الطالب يتوجه اليه لكنه ليس شرطا
للانتقال بل شرط الانتقال فقد فلتأمل بصري وقد يقال المراد بجهان العلم بالعقد وهو شرط الانتقال
والطالب متوجه اليه (قوله ظاهر قولهم طلبه الخ) يحمل تأمل وقياس ما مر في الموضوع الاكتفاء بغلبة الظن
وهو به أنسب من عدد الكعات بل سيأتي في كلامه آخر السبب الاكتفاء بغلبة ظن تعميم التراب لاجزاء
التيهم لانهم من المقاصد ودعها في غفر فجهل ما هنا وسيلة الوسيلة بل قصر بهم هناك
استنباط الواحد كافي معصم بالاكتمال بالظن اذ خبر ولا يشيد خبره مطلقا عند الاكتمال من الان اختلف بقرا
عند بعض المحققين ولكن بحقه ناد جدا فتأمل اه وانصف بصري وهو وجه معنى لكن يؤيد كلام الشارح
نما عن النهاية وغيره من اشتراط تبين كون الطالب في الوقت (قوله ولا ينافيه) أى اشتراط تبين الطالب

فصح التيمم الاخر به لاتحاد جنسهما بخلاف الطالب قبل الوقت لعطلش فانه لا يجانسة بينهما وبين التيمم بعد
الوقت حتى يعنى من بعد طلبه بعد الوقت ونقل الزكشى عن أظهر احتمال ابن الاستاذ وجوب الباب
قبل الوقت وأوله اذا علمت القافة ولم يكن قطعها الا ذلك اه والاحتياط أوله يجب وقوله يحتاج لنظر لكن
يؤيده وجوب السعى على بعد العباد يوم الجمعة قبل الزوال الآن الفرق أن الجمعة أنيط بعض أحكامها بغير
فلا يقاس بها غيرها اه ما في شرح العباب (وأقول) قد يشكل على الوجوب قبل الوقت في الما هنا
المدى الوقت المطهروا واتلافه عتسانا غير عس ان من حيث اتلاف ماء الطهارة والافا لعصيان ناشئ من حيث
انه اضاعة كمال يابن ذلك في شرح الرض فلتأمل وعلى تقدير الوجوب فالتأدياد ومنه ان الوجوب لجهة
الطالب حتى اذا علمت القافة لم يكن قطعها الا بالطالب قبل الوقت وأوله فاعلم الى أن ضان الوقت لم يسقط
وجوب الاستيعاب ولم يصح التيمم بدونه والازم بحجته بدون طلب فلتأمل ثم الوجه في جاقده انه حيث علم
دفع الطالب قبل الوقت لغائته أو عطلش تبهم من غير طلب المحاضرة اذ لا فائدة في الطلب وقوله وفيه فطر
لوضوح الفرق الخ قد رد هذا الفرق ما تقدم في باب الاجتهاد فيما لو اتهم بما عايناه ورفا اجتهد للشرع باز
الطهور بما عايناه الماء فلتأمل (قوله تنبيه ظاهر قولهم الخ) قد وجه بان الطالب شرط لجهة التيمم

مالم يشترط طلبه قبله ولو
واحدا عن ركب لانية
اذ لا يقال لم يطلب لم يجب
ولانه طهارة ضرورة ولا
ضرورة مع امكان الطهور
الماء ولا يكفي طلبه لم
يأذنه ولا طلب فاسق الا
ان غلب على ظنه صدقه
وانما يجب طلب المال
للحج والزيارة لانه شرط
لوجوبه وهو لا يجب تحصيله
وما هنا شرط للانتقال عن
الواجب اليه فانه كطلب
الزينة في الكفاية وامتعت
الانابة في القبلة لان المدار
فيها على الاجتهاد وهو أمر
معنوي يختلف باختلاف
الأشخاص وما هنا القصد
الحصى وهو لا يختلف
(تنبيه) ظاهر قولهم
طلبه انه لا بد من تبينه انه
طلب أو أتاب من يطلب
وطلب فلو غلب على ظنه انه
أونائبه لطيف الوقت لم
يكف لان الاصل عدم وجوده
ولما يأتي ما يتعلق بالفعل
كمعدل الكفاية لا بد فيمن
البقين ولا ينافيه

(ما صار الخ) أي قبل التنبه الأول (قوله وباعده) أي من الأسباب (قوله وانما يلزمه) إلى قوله المسو بيني
 النهاية وإلى قوله وشرط في المغنى الأوله عادة إلى ان يستوعبهم (قوله منزله) أي مسكن الشخص من حجر أو
 مدر أو شعر أو نحوه وقوله وأمنه أي ما يستحبه من الأثاث شيئا ونحوه (قوله بان يغشها) أي بنفسه أو بنائبه الثقة كإس (قوله المسو بين الخ) والمراد بكونهم مسو بين المأخذهم منزلا ورجلا
 بجري عبارة وشيئا والمرا ادرفته المسو بين السبه في الخط والتمالاه عبارة الغنى بهي ذلك لا رتقاء
 بعضهم ببعض وهم الجماعة ينزلون جلة ويرحلون جلة والمراد بهم المسو بين الاله اه (قوله ان تغاش
 الخ) لا يخفى تعارض مفهوم قوله المسو بين لزمه عادة فالجرح سم أقول ويندفع التعارض
 بجعل ان تغاش الخ قيدا للعنوسين الخ أيضا كما يشهد قول السيد البصري ما نصه أي فان تغاش كبرها
 استوعب المسو بين الاله عادة كما هو ظاهر ثم حذا الغوث على التفصيل لا في ثم حذا القر بان وجلسه
 فيما يظهر فهما اه (قوله إلى أن يستوعبهم) إلى قوله وشرط في النهاية (قوله إلى أن يستوعبهم) هلا قيد
 قول المصنف ورحله بذلك الآن يقال الغالب عدم ضيق الوقت عن استيعاب رحله سم (قوله أو يبق من
 الوقت الخ) ظاهره وان آخر الطالب إلى وقت لا يمكنه استيعاب الرفقة فيه ولا ينافيه ما مر عن الخادم من انه يجب
 عليه الطلب في وقت يستوعبهم فيه ولو قبل الوقت لان الكلام ثم في وجوب الطلب وما هنا في وجوب الصلاة
 وان أم تأخير الطالب عش وفي سم بعد كلام طويل في قولهم إلى أن يستوعبهم أو يبق الخ مظهر في
 الاندكاف فينبغي رده ونحو القتل ما ينافيه فيما مر وعلم من قولهم أو يبق من الوقت الخ اعتبارا من خروج الوقت
 هنا فاذا بقي ذلك تبين غير توقف على شيء آخر من استيعاب الرفقة والنظر والتردد اه (قوله ما يسع تلك
 الصلاة) أي كلمة حتى لو علم انه لو طلب لا يبق ما يسعها كلمة امتنع الطالب وجب الاحرام لما اقر بانها
 لا يفتى لانه حينئذ وان قصر في الطلب صدق عليه انه تبين وليس معهما كالألف الماء عينا بعد دخول
 الوقت عش (قوله ويكنى النداء الخ) يظهر انه لا بد أن يغلب على ظنه سماع جميعهم لنداء ثم حتى لو توقف على
 التكرار أو الانتظار من محل إلى آخره في عبارته النهاية نداء جميعهم والمغنى نداء عامادهم وفيه ما أشار
 بما ذكره بصرى ونقل عن السيد محمد الشلي في شرح مختصر الايضاح ما نصه و يظهر انه لا بد أن يغلب على

لما مر عن الراعي لان القدر
 وما بعده أمر خارج عن
 فعله وانما يلزمه الطالب عما
 يؤهم فيه (من رحله) وهو
 منزله وأمنه بان يغشها
 (ودرفته) بتلث الراء
 المسو بين منزله عادة لكل
 القافة ان تغاش كبرها
 عرفا كما هو ظاهر إلى أن
 يستوعبهم أو يبق من الوقت
 ما يسع تلك الصلاة ويكنى
 النداء فهم عن معهما
 يوجد به ولو بالحق

والشرط لا بد من تحقق وجوده الا ان يدعى ان الشرط ظن الطالب باستواء الارض واختلافها وقد نظرت في
 هذا بان الغرض اختلافها فانه صور قوله فان احتاج الى تردد بقوله بان كان ثم انخفاض أو ارتفاع أو نحو
 شجر فلتأمل (قوله المسو بين لزمه عادة) لا يخفى تعارض مفهوم مع مفهوم قوله ان تغاش كبرها فالجرح
 (قوله إلى ان يستوعبهم الخ) هلا قيد بذلك أيضا قوله من رحله الآن يقال الغالب عدم ضيق الوقت عن
 استيعاب رحله (قوله إلى ان يستوعبهم الخ) لا يخفى انه قد يشترع في الطلب عند ضيق الوقت بحيث لم يبق
 ما يأتى فيه الطلب المذكور ويحتمل أن يقال ان وجوب الطلب يتعلق بأول الوقت حيث لم يسع بعض
 الوقت الطالب المذكور كما يشهد ما تقدم عن ان الاستاذ فيجب أن يقع في أول الوقت أو قد بقي منه ما يسع
 الطالب المذكور حتى لا آخر الطالب إلى ضيق الوقت لم يسقط وجوب طلبه ولو وقع من أول الوقت كفي وان
 لم يخرج الوقت فلتأمل فانه قد يلزم على ذلك انه لا يتصور سقوط وجوب استيعابهم لضيق الوقت لانه
 ان شرع في وقت يسع استيعابهم فذلك أولا يسع فهو مقصر بترك الواجب عليه وهو الشرع من أول الوقت
 أو قبله بحيث يسع الاستيعاب فلا يسقط وجوب الاستيعاب حينئذ فيقولهم إلى أن يستوعبهم أو يبق الخ مظهر
 في خلاف ما قاله ان الاستاذ السابق وقد يجاب عن قولنا فانه قد يلزم على ذلك الخ يمنع هذا الزوم مع اعتبارنا
 الطالب من أول الوقت لان الرفقة المسو بين منزله قد تكثر ويقتل الوقت كما في وقت المغرب أو الصبح أو ما
 اعتبار الطالب قبل فينبغي رده ونحو القتل ما ينافيه فيما مر فلتأمل (قوله أو يبق من الوقت الخ)
 فعمل اعتبارا من خروج الوقت هنا (قوله أو يبق من الوقت الخ) قد يقال ان ردها ذابقي ذلك تبين من غير

طنه عليهم جميعهم نداءه فلو علم ان فهم أصم أو أأنما أو مغمى عليه لم يبلغه نداءه ووجب طلبه بمنه بعينه اه
 (قوله فلا بد من ذكره) أي قوله ولو بالثمن (قوله لذلك) متعلق بضم الخ والاشارة لقوله من معهما يجوز به
 الخ (قوله وفيه موقفاً) ولهذا المذهب كره في أكثر كتبه إلا أنه جوي في الإيعاب على اشتراط الضم كرهى
 (قوله لان فهذا كراخ) بتسليمه في أكثر كتبه بهذا القدر ونظر سبب ما من يسرى هذه إلى المدلولات المترامية
 أحسن الخواص بصري قول المتن (حواله) مفرد يصوره المتن يقال حواله حواله وهو حوله بمعنى وهو جانب
 الشيء المحط به وبعضهم جعله جمع حول على غير قياس والقياس أحوال كبيتنا وأمان خشنا (قوله من
 الجهات) أي قوله قال الزركشي في المغني الاقوله ونظاهر إلى المتن وإلى قوله واعترض في النهاية (قوله
 الاربع) أي بمنلو شمه الألاما وخطفا شيخ الاسلام واقنعوا خشنا قال البصري والنظاهر ان المراد بذلك
 تعميم الجهات المحطه به إذا لمعنى التخصيص اه (قوله إلى الحدائق) وهو حد الغوث وأشار به إلى ان
 قول المتن قدر نظره متعلق في المتن بكل من نظر وتردد بجري (قوله وإنما يظهر) أي الوجوب (قوله حيث
 أمن الخ) عبارة وخشنا والجبري وبشرط أن معني نفس وعوض ومنه عن مال وان قل واختصاص سواء
 كانت له أو غيره وان لم يلزمه الذنب على خروج الوقت سواء كان يسقط الفرض بالثمن أم لا وهذا كله عند
 التردد في وجود الماء في حد الغوث فان تبين وجوده فيه اشترط الأمن على النفس والعوض والمنفعة والمال
 إلا ما يجب بذله في ماء الطهارة ان كان يحصله بغيره بل والاشترط الأمن عليه أيضاً والمال الغير الذي لا يجب
 الذنب عنه ولا يشترط الأمن على خروج الوقت ولا على الاختصاص فان تردد في وجود الماء فوق ذلك إلى نحو
 نصف فرسخ أو يسمي حد القرب لم يجب طلبه مطلقاً فان تبين وجوده فيه وجب طلبه منه أمن غير
 اختصاص ومال يجب بذله في ماء طهارة أو ما خرج الوقت فقال المتن وي بشرط الأمن عليه وقال الراجي
 لا يشترط وجع الزملي بينهما يجعل كلام المتن وي على ما إذا كان في محل يسقط فيه الفرض بالثمن وحل
 كلام الراجي على خلافه فان كان فوق ذلك و يسمي حد لبعده لم يجب طلبه مطلقاً اه (قوله وخروج الوقت)
 أي وانقطاعا عن وقتته مغنى أو لانه بيان لمستوحش اه قول المتن (قدر نظره) أي المعتدل نهاية
 وخشنا وسأخفى في الشرح مثله (قوله وهو غلو فلو فهم) أي غايته بقرينه نهاية ومعنى شرح باضلى إذا داراه
 معتدل الساعد وهي ثلثمائة ذراع كأقصى في الغوات المد المدنية في بيان معنى بقوله من متأخري السادة
 الشافعية بما لم أفعل من مسبقتي إلا فرجعه منه أن أردته كرهى وفي عمن عن المصباح هي أي غلو
 سهم ثلثمائة ذراع إلى أربع مائة اه (قوله مع شائغهم) أي بأحوالهم (وتفاضلهم) أي في أقوالهم
 نهاية أي بوضع اعتدال أصابعهم ومع اعتدال صوته وأبداء هذا الحد من آخر وقتته للنسب بين الملامن
 آخر القاطلة حالي وعش وحشي (قوله ويختار ذلك) أي حد الغوث (قوله هذا) أي قول المصنف تردد
 قدر نظره (قوله في المجموع) اعتمد المغني عبارته قال في المجموع وليس المراد أن يدو والحد المذكور لأن
 ذلك أكثر ضرراً عليه من اتیان المالح في الموضع البعيد بل المراد أن يصعد جبلاً أو نحوه بقر به ثم ينظر
 حواله اه وهذا مراد من عبر بالتردد اه (قوله جبل صعد) أي أو وهدة صعد أو هواج (قوله
 ونظر حواله الخ) يظهر أن المراد بالتردد في هذا الحد إلى الأول والصعود على جبل والنظر حواله على الثاني
 حيث توجهه في هذا الحد من حيث هو ولا في محل معين منه أو قالوا لوجب حينئذ السعي إليه فقط بشرط ملأه
 والحالة هذه متى عين عدمه فيما عداها فالحاصل انه ان توجهه في منزله فقط أو وقتته فقط طلبه منه لا غير
 بطريقه السابق أو يجمع معين من حد الغوث يسعى إليه فقط أو في غير معين فهو محل الخلاف المذكور
 ويحتمل وهو الأقرب أن يجري الخلاف في المعين المذكور أيضاً فنظر إليه ان كان بمسئو ولا يسعى إليه أو

فلا بد من ذكره وشرط ضم
 أو يدل على ذلك وفيه
 وقفة لان فيما ذكر طلب
 العلامة عليه بالاول (ونظر)
 من غير مشى (حواله) من
 الجهات الاربع إلى الحد
 الآتي (ان كان بمسئو)
 من الارض وبخص مواضع
 الحضرة والطريق بمسجد
 احتياط وظاهره وجوب
 هذا التخصيص وإنما يظهر
 ان توقفت غلبه ظن الفقد
 عليه (فان احتاج إلى تردد)
 بان كان ثم انخفض أو
 ارتفاع أو نحو شعر (تردد)
 حيث أمن بضده أو نحو ما
 نفساً وعوضاً وما وان قل
 واختصاصاً وخروج الوقت
 (قدر نظره) أي ما ينظر
 إليه في المستوى وهو غلو
 سهم المسمى بعد الغوث
 وضبطه الامام وغيره بان
 يكون بحيث لو استغاث
 بالرفقة مع تشاغلهم
 وتفاضلهم لا غاؤه ويختلف
 ذلك باستواء الارض
 واختلافها هناك في الروضة
 كاصلها المشير إلى الاتفاق
 عليه لكن خالفه في المجموع
 فقال ان كلامهم يخالفه
 لقولهم ان كان بمسئو ونظر
 حواله ولا يلزمه المشي
 أصلاً وان كان بقر به جبل
 صعد ونظر حواله

ان آمن قال الشافعي في البولي (٣٨٠) وليس عليه ان يدور لطلب الماء لان ذلك اضر عليه من اتياه الماع في الموضوع البعيد من طريقه

وليس ذلك عليه عند أحد
اه قال الزركشي فقد أشار
الى نقل الاجماع على عدم
وجوب التردد اه ويمكن
حمله على تردد لم يتعين بان
كان لوضعه ادعاء محدد
الغوث من الجهات الأربع
اذ لا فائدة مع ذلك لوجوب
التردد وحل الاول على ما اذا
كان نحو الصعود لا يقيد
النظر بل جمع ذلك فثنتين
التردد واعتراض السبكي
المتن وتبعه جمع بانه ان
أراد قدر نظره سواء أخلته
غوث أم لا خالف كل الاصحاب
أوضبط حد الغوث فهو
بذلك غالباً لكن لو
رأى نظره عليه أو غرض عنه
اعتبر حد الغوث دون النظر
وإن لم يصروا به اه وقد
علم الجواب عن المتن بما
يجب به مع ما هو ظاهر ان
المراد النظر المعتدل فلا
اعتراض عليه (فان لم يجد
الماء بعد الطالب المذكور
تيسم) لحصول الفقد
حينئذ (ولو) طلب كذا ذكر
وتيمم (ومكشوعه) ولم
يتبين بالطالب الاول ان لا
ماء (فلا يصح وجوب الطالب)
بما يتوهم به الماء هنا
ونالنا وهكذا حيث لم يقه
الطالب الاول يقين الفقد
(لمناظر) من نحو حدث
وارادة فرض نال لانه قد
يطلع على نحو خفيته عليه أو
يحدس من يدل عليه ويكون
الطالب الثاني أخف ونظر

يصعب بحيث واه على الخلاف بصرى أقول كلامهم كالصريح فيما استظهره كما يظهر بأدنى تأمل في كلام
الشارح وغيره (قوله ان آمن) أي على ما تقدم (قوله وليس ذلك) أي على ما في الموضوع البعيد (قوله عليه)
أي واجبا عليه عس (قوله فقد أشار الى نقل الاجماع الخ) بمحتمل أن يكون المشار إليه ذلك في قوله وليس
ذلك ان اتى الماء في الموضوع البعيد لاجتماعه ولا يلزم منه وقوعه في التمس وان كان أولى لا لاجتماع الغوث
بصرى أقول اعتبار مجرد الاحتمال مع تحقق الاول فيؤدي الى سد باب الاستدلال (قوله ويمكن حمله) أي
حمله على المجموع أو حل قولهم وان كان مقر به الخ والمالك الواحد (قوله وجوب التردد) الاول للتردد
(قوله وحل الاول) أي ما في المتن والروضة (قوله لا يقيد النظر الخ) أي الى الجهات التي يحتمل وجود الماء
فيها فهو بالنسبة للمغولية عس (قوله يتعين التردد) مقتضاه انه لو لم يقدر نحو الصعود داخله لكان
الأربع وجب عليه أن يتردد وشمى في كل من الجهات الأربع الحد الغوث فوجب به إعلان هذار بما يزيد
على حد البعد هذا ويحتمل انه يتردد وشمى في مجموعها الى الحد الغوث لا في كل جهة شاي وقرر رخصتنا
العشر لوى عن شيخه عبد ربه انه يشمى في كل جهة من الجهات الأربع نحو ثلاثه أو عس حيث يحيط بنظره
بحد الغوث فالمدار على كون نظره يحيط بحد الغوث وان لم يكن مجموع الذي يشمى في الجهات الأربع بلغ
حد الغوث على المعتدل خلافاً للجابي بحسري (قوله أوضبط حد الغوث) أي أو أراد قدر حد الغوث (فهو
كذلك) أي قدر نظره أو حد الغوث (قوله عليه) أي على حد الغوث (قوله بما يجب الخ) يعني قوله
وهو بخلو سبب السبي بعد الغوث ولو قال بما قدرته به السبب عن اتمام ارادة قوله ويمكن حمله الخ (قوله ان المراد
النظر المعتدل) هذا الوصف يخرج من غير أن يتردد قدر نظره ان كان معتدلاً بهذا يجب ان ينظر به سم
من أن هذا الوصف ما يتأتى لو كان المراد جنس النظر أما بعد تنقيده بكونه نظره من حيث النظر ولا يكون
بارقة أو بارقة ضعيفاً بل على حاله واحدة وأجاب عنه بما علمنا ذكرنا أثره من عس وقوله وأجاب عنه بما
الخ وهو قوله الآن يجب ان ينظره قد يتفاوت شدة وضعه أو توسطه بحسب الاوقات اه (قوله فلا اعتراض)
أي فالمراد بالنظر المعتدل يعني أن قدر النظر المعتدل مساو لحد الغوث بصرى (قوله الماء) أي قوله ونظر
فيه في النهاية والى قول المتن فالوجه في الغنى الا قوله ونظر الى الاول المتن (تيمم) ولا يصح تأخير التيمم عن
الطاب اذا كان في الوقت لم يحدث سبب يحتمل معه وجود الماء معنى ونهاية أي لا يمنع التأخير المذكور صحة
التيمم وردي (قوله ولم يتبين الخ) أي ولم يحدث ما يحتمل معه وجود الماء معنى ونهاية أي لا يمنع التأخير المذكور صحة
ما يقيد (قوله لم يقيد الطالب الخ) قال في شرح الارشاد أي ولو يقول عدول طلبه ان قل تحبذا كما عهده
جمع وينبغي أن يلحق العدول ولو عدل رواية بالعدول وفارق ما يأتي من الاكتفاء في تيقن وجود الماء لوحد
بالاحتياط للعبادة في الموضوع اه وهذا الخالف ما تقدم في فان تيقن المسافر الخ من كفاية العلم س وقوله
ما تقدم الخ أي عن النهاية (قوله يقين الفقد) أي وان ظن الفقد كما في شرح العباب سم (قوله من نحو حدث
الخ) كالنذر والطواف عس وقد يقال انه ما دخل ان فرض نال فلا تظهر فائدة النحو واهل لهذا حذف
الغنى لفظة النحو (قوله ونظر فيه) أي في قوله ولم يكون الخ (قوله لم يجد ذلك) أي لزوم انعدام الطلب وتكرر

فيه بانه يلزم عليه انعدامه ولو تكرر وجب بغير ذلك حيث لم يقه السبب والاشارة في كل طلب

وقوله وبسلبه أى الزوم (قوله ارتفع الطالب الخ) كذا فى أصل المصنف رحمه الله تعالى وينبغى أن يتأمل فى ارتباطه بسابقه بصرى وقد وجب ارتباطه لسابقه بكونه بيان الغاية تخفيف الطلب الثانى الأمانة كان المتناسب ويقول فإنه يرتفع الطلب (ثم إما يجعل الخ) وظاهره أنه لا بد أن يكون معينا ولا فلو يتبين وجود الماء فى محل لا يعين لكنه فى حد القرب قطعاً فلا وجه للطلب إذ لا سبيل إليه إلا التردد وليس فى كلام أسد من الأصحاب ما يشعر بإيجاب التردد فى حد القرب وإنما ذاك فى حد الغوث كما مر ثم رأيت الشهاب بن قاسم قاله ظاهر اطلاعه أن العلم المذكور مقصور على جهته معينة والألزام المخرج الشديداً فتأمل انتهى اه بصرى (قوله كاحتطاب) إلى قوله بخلاف مال فى النهاية والمعنى ما وافقه الأقواله وإن تبعه إلى وإنما ألزم قول المتن (بصله المسافر لحاجته) أى مع اعتبار الوسط المعتدل بالنسبة للوعو رة والسهولة والصيف والشتاء معنى (قوله إن لم يخف خروج الوقت) أى كيه فلو كان كذلك ركعة فى الوقت وجب عليه السعي للماء كما استظهره سم أجورى اه بجبرى وفى عرش بعد ذكر ما استظهره سم ماضيه ولا ينافى هذا ما مر لأن ما هنا فى العلم وما هنا فى التوهم وفرق ما بينهما اه بحذف (قوله ولا كان نزلاً آخره الخ) وبالأولى نزلاً آخر الوقت ولا يعلم ما هو فلا يلزمه الطلب حيث ينبغى أن يخرج بذلك ما لو كان نازلاً من أول الوقت والماء فى حد القرب منه فاعترض عن قصده إلى أن ضاق الوقت فلا ينبغى أن يخرجته هنا التيمم بالأعادة سم وفى إطلاقه توقف ظاهر أذ ليس اتلاف الماء فى الوقت فى محل لا يغلب فيه الماء عدم لزوم الأعادة فيما

يقول عدول طلبناه فلم يجده كما عهد جمع وينبغى أن يلحق العدلان ولو عدلى رواية بالعدول وفارق ما بآتى من الاكتفاء فى تيقن وجود الماء وأحد بالاحتياط للعبادة فى الموضعين اه وهذا بخلاف ما تقدم فى فان تيقن المسافر من كفاية الماء لعدله ثم قضيت هذا الفرق عدم الاكتفاء هنا بالواحد وفى شرح العباب بين العمل بهذا الخبر وعدم العمل بخبر من طلبه بغير إذنه بأن فعل هذا كالعيب حيث طلب لمن لم يأذنه فأورش يفتى خبره بسط ذلك فراجع (قوله يفتى النقد) أى أن من النفس قد كفى شرح العباب (قوله) إن لم يخف خروج الوقت) يحتمل الاكتفاء بأداء ركعة فى الوقت (قوله ولا كان نزلاً آخره يلزمه) هذا مصوراً كما ترى بما إذا نزل آخر الوقت والماء فى حد القرب ولو قصد خروجه وقتاً فى كلام الشافعية ويبقى الكلام فيما إذا نزل آخر الوقت ولا يعلم ما فى حد القرب ولو طلب على الوجه المعتبر فى الطلب خروج الوقت بسقط الطلب أى أعاند الزوى لأنه إذا سقط وجوب قصد الماء المتيقن فسقط التفتيش على غير المتيقن أولى وإذا سقط لم يكن مخالفاً لما سبق عن ابن الاستاذ لأنه يخص ذلك بمن كان نازلاً فى جميع الوقت ويجهان يقال إن تمكن من الطلب قبل ضيق الوقت فأخر إلى ضيقه فيجوز أن لا يسقط عنه الطلب وإن لم يتمكن لم يجز تحقيق عدم الماء قبل وصوله إلى محل ضيق الوقت فلا يعد سقوط الطلب لأنه لا يزيد على سقوط السعي حيث لا للماء المحقق وجود (قوله ولا كان نزلاً آخره لم يلزمه) وبالأولى نزلاً آخر الوقت ولا يعلم فلا يلزمه الطلب حيث لا يتناول الفرق بين الطالب وقصد الماء المعلوم فى حد القرب فان الفرق لا يصح أن يغاير الطالب وما تقرر لا يخالف ما تقدم عن ابن الاستاذ وما يتعلق به من أنه آخر الطلب إلى ضيق الوقت لم يسقط لأن محله فحين كان نازلاً قبل ضيق الوقت بمن يسع الطالب أى كاتقدم (فان قلت) قوله ولا كان نزلاً آخره هل يخالف ما تقدم أنه يجوز أن يتعاقب الطالب بأول الوقت (قلت) لأنه ينبغى تصوير هذا كما إذا كان سائراً من أول الوقت وقضية ذلك أن هذا الماء كان فى حد القرب وهو لا يجب طلبه مادام فى حد القرب لم يكن نازلاً فى جميع الوقت مثلاً فاعترض عن طلب الماء الذى على حد القرب منه إلى أن ضاق الوقت فلا يجزى له الأوجب الأعادة لتركه الطالب الواجب بل لا ينبغى سقوط الطالب عنه عند ضيق الوقت فليتأمل وقد تقدم حاصل ذلك (قوله كان نزلاً آخره) ينبغى أن يخرج بذلك ما لو كان نازلاً من أول الوقت والماء فى حد القرب منه فاعترض

على ما مر وإنما التفاوت فى الامعان فى التفتيش لا يغيره وبسلبه حيث أقاده التكرار واليقين ارتفع الطلب عنه كما مر حواه فلا وجه للتفتيش عند أمان إذا انتقل لمحل آخر وأحدث ما هو به ماء كركب أو سكب فى سفره الطالب قطعاً (فأولم) علماً يقيناً نعم يظهر أن أخبار العدل كافى لأن الشاوع كالمعنى مواضع مقام اليقين (ماء) جعل (بصله المسافر لحاجته) كاحتطاب (ووجب قصده) لأنه إذا سعى إليه لشغفه الدينوى فالدينى أولى ويسمى حد القرب وهو آثر بمن حد الغوث السابق ومن ثم يضاهونه بنصف فرسخ تقرر بما عايناهم بزمه قصده (إن لم يخف) خروج الوقت ولا كان نزلاً آخره

لم يلزمه خلافا للرافعي وان
تبينه جع من آخره بل
يدهم ويصلي بلا قضاء
وانما يلزم من معناه الظاهر
وهو ان علم خروج الوقت لانه
واحد ويجعل ذلك فيمن
لا يلزمه القضاء لو تيمم والا
لزم قصده وان خرج الوقت
لانه لا بد له من القضاء
يخف (مرو نفيس) أو
عضو أو يضع له أو غيره (أو
مال) كذلك فوق ما يجب
بله في الماء مثلا أو آخره
فان خاف شأ من ذلك تيمم
للمسقة بخلاف مال يجب
بله لانه ذاهب منه ان قصد
الماء وان تركه فليزيمه ان قصد
لعدم العذر حيث يتخذ بخلاف
اختصاص لانه لا يخلو في
جنب يقين المسمع قدرة
تخصيصه اذ ان في المال
خير منه وان كثروا زعم ان
هذا لا يأتي في نحو الكعب
الا ان حل قله ولا فلا طلب
لانه يلزمه سقيه والتيمم
فكيف يؤمر بتخصيل
ما ليس بحاصل ويضيقه
غلط فاحش لان الخشعة على
الاختصاص هنا انما هي
خشعة أخذ الغيرة لو قصد
الماء وتركه لخشعة ذهاب
روحه بالعطش ونحوه
انقطاع عن الرقة حيث
توحش به عذره هذا في الجملة
لانه هنا يأتي بالبدل والجملة
لا بد لها (فان كان) الماء
(فوق ذلك) الذي هو وحد
القر

اذا كان محل النزول هنا كذلك فابرجع **(قوله لم يلزمه)** بل الظاهر انه لا يجوز على هذا سقم **(قوله خلافا للرافعي)** عبارة النهاية قال الرافعي وجب قصده واصطف لقال الشارع كل منهما متعلق ما قاله عن مقتضى كلام الاجماع بحسب ما فهمه ويمكن ان يجعل العمل على ما اذا كان في محل لاسقط فعل الصلاة فيه بالتيمم والشأن على خلافه بدليل قول الرضا أما المقيم فلا يتيمم وعليه أن يسوي ولو خرج الوقت والتيمم بالمقيم جرى على الغالب والمغول على المجل اه قال الرشدي قوله مر وعليه ان يسوي إلى أى ولو لم يوافق حدد القربى بالماء بعد مسافرا اه **(قوله بل يتيمم)** هذا في المسافر أما المقيم فلا يتيمم وعليه ان يسوي إلى الماء وان فات به الوقت قال في الرضا لانه لا بد له من القضاء أى لتيمم مع القدرة على استعمال الماء ظاهر انه لا فرق بين طول المسافة وقصرها هو كذلك أى حيث لا مشقة عليه في ذلك وان التعبير بالمسافر والمقيم جرى على الغالب وان الحكم موقوف على يغلب فيه وجود الماء اه مغني وقوله وظاهر هذا العمل تأمل لانه ان كان في حد القربى وأمن على ما ذكر وجب قصده وان حصل له مشقة كاشتقائه كلامهم أو في حد البعد لم يجب قصده مطلقا كالماء واضع المراد بقوله لا فرق في الرضا نوى قوله وان حصل له مشقة في اطلاقه فوقف وقوله مطلقا تقدم عن الرشدي وبأى من سم ما يخالفه **(قوله وانما يلزم من معناه)** أى حقيقة أو حكما بان يعلم وجوده في حد القربى كالماء ولو لم يوافق على ما ذكر وجب قصده وان حصل له مشقة في اطلاقه فوقف وقوله الوقت يجوز العدول إلى التيمم المطلق اه بجري **(قوله لم يخل)** أى عدم الزوم **(قوله فبين ان يلزمه القضاء)** اه هذا يفيد انه لا قضاء اذا غلب في المحل عدم الماء وان علم وجوده في حد القربى من ذلك المحل لكن ان ضاق الوقت فليتلأأ سم **(قوله كذلك)** أى لا غيره **(قوله تيمم للمسقة)** أى بلا إعادة ان غلب في المحل عدم الماء كالماء ظاهر سم **(قوله وان تركه)** لعلمه من تحريف النسخ وأصله أو تركه عبارته في شرح بافضل على كل تقدير قال الكردى اذ على تقدير عدم طلبه يجب عليه شراؤه بذلك التقدير وتقدير طلبه أخذ من يخافه وهذا آرايه الرد على الاسوى في قوله القياس خلافا لانه يأخذ من لا يستحقه ففرده بأنه يجب عليه بله في تحصيل الماء سواء أخذ من يستحقه أو من لا يستحقه اه **(قوله وبخلاف اختصاص)** أى اذا كان يحصل الماء بلا مال عش **(قوله وان هذا)** أى عدم اشتراط الايمن على الاختصاص **(قوله وحذف انقطاع)** الى قوله لا في الجملة في النهاية والغنى الا قوله حيث توحش به **(قوله حيث توحش)** قال في شرح بافضل وان لم يستوحش اه ونقل الجعري عن الزايد مثله وصنع النهاية كالصريح فيه **(قوله والجملة لا بد لها)** أى وليست الظاهر بدلا عن الجملة بل كل أصل في نفسه كإيائى في باب صلاة الجمعة قول المتن (فان كان فوق ذلك الخ) هذا في المسافر أما المقيم فيلزمه السعي للماء فوق ذلك أيضا الآن بعد مسافرا اليه فلا يلزمه السعي حيث سم وبجري قول المتن (فوق ذلك) ظاهره ولو كان فوق ذلك يسير تقدم مثلا وفيه

عن قصده ان ان ضاق الوقت فلا ينبغي ان يجزئها التيمم بلا إعادة **(قوله لم يلزمه)** بل الظاهر انه لا يجوز زعمي هذا **(قوله لم يخل ذلك الخ)** هذا يفيد انه لا قضاء اذا غلب في المحل عدم الماء وان علم وجوده في حد القربى من ذلك المحل لكن ان ضاق الوقت فليتلأأ **(قوله فان خاف شأ من ذلك تيمم للمسقة)** قال في العباب والراكب سئمت خاف الغريق لو استقى من العرائن يتيمم ولا يعيد اه قال في شرحه عقب قوله الغرق ما صرح به ونحوه كالتقاع حوت وسقوط ممول معه أو سرقته اه وقضيه انه لا قضاء في مثلئنا بل قضيه عدم القضاء مع قيام تيمم للتوف على نفسه أو ماله فلينظر **(قوله تيمم للمسقة)** أى بلا إعادة ان غلب في المحل عدم الماء كالماء ظاهر **(قوله فان كان فوق ذلك تيمم)** هذا في المسافر أما المقيم فيلزمه السعي للماء فوق ذلك أيضا الآن بعد مسافرا اليه فلا يلزمه السعي حيث تقي في كل منهما اذا صلى بالتيمم لفقد الماء فان صلى بموضع تسقط صلاته بالتيمم فلا قضاء والا وجب واعلم انه في الرضا اذكر المراتب الثلاث حدا لغوث وحد القرب وحدا بعدوا أحكامها وما يتبع ذلك قال أما المقيم فلا يتيمم وعليه ان يسوي وان فات به الوقت انتهى وهكذا كلام الشافعي وقضيه وجوب السعي على المقيم وان خرج الوقت شحى إلى حد البعد لكن ينبغي تقييده بما ذكرنا من تنحيز ذلك إلى مسفر

نظر فإرجع بل الظاهر أن مثل هذا لا يعدن في حد القرب فإن المسافر إذا علم بمثل ذلك لا يجتمع من الذهاب
 الموماً ما يجتمع إذا بعدت المسافة فخرج **(قوله ويسعى الخ)** أي في ذلك قول المنزلي **(تيمم)** * **(نزع)**
 لو كان في سبقت خوف غرق أو أخذ من البحر تيمم ولا يعدن بها تيمم في حال غرقه قال في شرح العباب
 عقبه وأخوه كالقيام حوت وسقوطه وتولمعه أو سرقته انتهى وقضيته عدم القضاء في تيمم الخوف على
 نفس أو ماله فينظر سم على حج قوله ولا يعدن أي وإن قصر السفر قال سم وحصل عدم إعادة إذا كان
 الموضع الذي صلى فيه بذلك التيمم عملاً لا يغلب فيه وجود الماء بقطع النظر عما فيه السفسطة أو ما لو غلب وجود
 الماء فيه بقطع النظر عما ذكر وجب القضاء انتهى اه **(قوله أي وجود الماء)** إلى وإن كان وجه النزق في
 النهاية لا قوله كإعلم بالاولى وقوله ومن ثم إلى وحصل الخلاف وقوله ويلزم إلى قولهم قول المنزلي **(آخر الوقت)**
 أي مع كون التيمم جائزاً له في أثناءه ما يتوهم في قال الرشد أي أي وإن لم يكن التيمم جائزاً له في أثناءه بان كان
 في محل يغلب فيه وجود الماء فإن الانتظار واجب عليه وإن خرج الوقت كإعلم من نظيره المار وبه صرح
 الزاوي اه **(قوله بان يبقى الخ)** فيعلم المراد أي آخر الوقت ما شمل أثناءه بل ما عدا وقت الفضلة سم
(قوله منه) أي من وقت الصلاة فتوجه (فيه) إلى لاجئ إليه **(قوله ولو في منزله)** إلى قوله وبحجاب في المغنى
 الا قوله كإعلم بالاولى وقوله ومن ثم إلى وحصل الخلاف **(قوله ولو في منزله الخ)** أي بان ياتى به الماء وهو فيه
 معنى **(قوله خلا للماوردى)** أي في وجوب التأخير وقد يكون التججيل أفضل لعوارض كان كان يصلى
 أول الوقت يسترد ولو لم يصل بها أو كان صلى في أوله في جماعة ولو أن حصل منفرداً أو كان يقدر على القيام
 أول الوقت ولو أن لم يقدر على ذلك فالتججيل بالتيمم في ذلك أفضل معنى وإنما يتوهم في الشارح مثله قول
 المنزلي **(فانتظاره أفضل)** لا بعد أن أفضل منه فعلها بالتيمم أول الوقت وبالوضوء آخره سم أي أخذاً من قوله
 الآخر **(قوله أي في التيمم الخ)** **(قوله آخره)** المراد بالآخر ما قبل الأول فلا فرق بين آخر الوقت وسطه ولا
 بين خش التأخير وعدمه على المعتبر ع **(قوله كإعلم بالاولى)** محل تأمل بالنسبة لحكاية الخلاف لأن
 القائل بالتججيل مع القائل بقوله مع الشك بالاولى وأما القائل بالتأخير فليس كذلك يصري وجوابه أن
 مراد الشارح العلم بالنسبة لا لا يظهر قطعاً وأما قنانه فليس من عادة الشارح الاعتناء ببيان ما يتعلق به
(قوله لأن فضيلته أي التججيل) **(قوله فانتظرون)** أي بالاولى أشكرك **(قوله ومن ثم)** من أجل أن
 الفضيلة المحققة لا تقوت بتغيرها **(قوله إذا اقتصر)** أي أراد الاقتصار **(قوله وبالوضوء آخره)** أي ولو
 منفرداً سم **(قوله له)** أي لقوله من صلى بالتيمم الخ **(قوله بان الفرض الخ)** كقوله له متعلق باستشكال
 الخ وقوله بان الثانية الخ متعلق بحجاب الخ **(قوله على ما قاله)** أي من الرفعة **(قوله أي في المعادة بجماعة)**
(لما ذكرته) أي من أن الثانية كانت الخ **(قوله هنا)** أي في المعادة بوضوء **(قوله بالتيمم)** نعم الصلاة
(قوله لا تعداد) أي بالوضوء **(قوله لا تها الخ)** أي إعادة فكان الظاهر التذكير **(قوله لم يؤخر)** أي لم يرد
 ذ **(قوله بخلاف إعادة الجماعة عقبهما)** أي فأنه لو ردت ولم يات ببديل الجماعة في الصلاة الاولى بصرى

والا فلا يلزمه أي كما أخذ من قول الرضا بعد ذلك ولا يلزم البدوي النقلة للماعن التيمم اه لشبهة
 السؤال لم يجعل يلزم فيه القضاء لكن ينبغي أن يكون محل في الماء المعلوم وأما إذا لم يكن معلوماً ووافق الوقت عن
 الطالب فهل للمقيم التيمم ولا يلزمه الطالب المردى الخروج الوقت كما صرحوا بذلك في المسافر أو لا وبقر
 في ذلك أيضاً بين المسافر والمقيم فيه نظر ثم رأيت ما يفتى في قوله لو توجه في شرح قوله أن لم يكن في صلاة بطل
 فلما تامل **(قوله آخر الوقت)** فيعلم المراد أي آخر الوقت ما شمل أثناءه بل ما عدا وقت الفضلة **(قوله فانتظاره)**
 أفضل لا بعد أن أفضل منه فعلها بالتيمم أول الوقت وبالوضوء آخره ولا ينافي ذلك دحل الزركشي الا
 فتأمل وفي شرح مر وحصل ما ذكر إذا كان يصلها في الحالين منفرداً أو جماعة أمال كان إذا قدمه اصطلاحاً
 بغير التيمم في جماعة وإذا أخرها نحو الوضوء منفرداً في ذلك يظهر أخذ من كلام الاذرى أن التقديم أفضل
(قوله وبالوضوء آخره) أي ولو منفرداً

(قوله بحله) أي يحمل تولهم المذكور (قوله فبين لا يرجو) أي لا يظن (قوله ولو على بعد) وقوله إلا نفي
 (من ثم رجة أصلا) قد يقتضيان ندب الإعادة في صورة التولهم وهو يحمل تأمل وإن كان له وجه في الجملة يصري
 أقول وقد يدعى أت مراد الشارح بعد لاجه هنا الظن الغير الغالب لا ما يشبه الشك والوجه كما يؤيد ذلك
 قوله الاستي أمالوطن الخ (قوله وكان وجه الفرق) أي بين الراي وغيره (قوله مطلقا) أي رجا الماء
 أو ترك فيه (قوله غير) أي النقص المذكور و (قوله بنديب الإعادة) لعل الأولى حذف ندب (قوله لم
 رجة) أي لم يظنوه (قوله أصلا) أي لا قويا ولا ضعيفا (قوله فلا يجوز للإعادة الخ) الظاهر امتناع الإعادة
 أي منفردا حيث سم (قوله وأما جل الزكشي الإعادة الخ) أي المنفية في قولهم الصلاة بالتيمم لا تعاد
 (قوله أمالوطن) أي قوله أن كان في النهاية بالمعنى الإقوله نعم إلى ولو علم (قوله كتبتين الماء الخ) أي
 منديب التأخير عند التيقن ويجري القولان عند الظن وقد يفهم منه نظير ما سبق أن يحمل الخلاف في مسئلة
 الظن ما إذا أراد الانتصار على واحدة فإن أتى بأول الوقت فالتيمم كما ذكر ثم في جماعه فهو النهاية في إحراز
 الفضيلة وهو واضح بالنسبة للجماعة وكذا بالنسبة للأخوين فيما يظهر أخذ ذان الوجه الذي ذكره
 الشارح سابقا مع ما فهمه كلامه هنا ثم أتيت في الرض مصر به في مسئلة الجماعة يصري (قوله نعم بسن
 تأخير الخ) قاله المصنف والمعمد الإلزامية ومعنى أي بسن التجبيل وعدم التأخير لا فاحشا ولا غيره سم
 (قوله تأخير لم يغش الخ) يحتمل أن يضبط بنصف الوقت فيجب وأعداد (قوله يظهر الخ) يظهر أن
 الماء كذلك يصري (قوله أن لا تخزن) أي ظان السرة أو القيام آخر الوقت (كذلك) أي كظان الجماعة
 آخره في سن تأخذ يرم بغش (قوله ولو علم الخ) وأن توقع انتهاء السرة في الوقت لزمه الانتظار وأدراك
 الركعة الأخيرة أو لم يدر ذلك الصف الأول وهو أول من أدرك غير الركعة الأخيرة في ذلك في غير الجماعة
 أمادها فعند خوف فوت ركوع الثانية وهو بمنزلة الجماعة فلا يجوز وجوب الوقوف عليه متأثرا أو منفردا
 لأدراكها أو خاف فوت قيام الثانية فوقف عنها فالأول أنه لا يتقدم بقف في الصف المتأخر لتصح جمعة
 أجماعا وأدراك الجماعة أو لم يثبت الموضوع وسائر أدائه فاذن خاف فوت الجماعة بسلام الأمام أو لكل
 الموضوع بأدائه فأدركها أو لم يدر ذلك الصف الأول من السرة أو لم يدر ذلك الصف الأول من السرة أو لم يدر ذلك
 يقتصر على فرضه ولا يلزم البدوي لا تنقل لتطهر بالمعنى التيمم نهاية وكذا في المعنى الإقوله ومحل ذلك
 إلى أدراك الجماعة قال عرش قوله مرداد الركعة الخ تطاهر وإن أدركها على وجه لا تحصل معه
 الفضيلة كان أدركها في صف بدوي بين الصف الذي أمامه أكثر من ثلاثة أذرع أو في صف أحدونه مع نقصان
 ما بين أيديهم من الصفوف ولعل الأقرب تقيد ذلك بما إذا كان الاقتداء على وجه يحصل معه فضيلة الجماعة
 و (قوله فاذن خاف فوت الجماعة الخ) قضته أنه لم يتخف فيها ذلك بل فوت بعض منها كماله كان لو لم يدر أنه
 في التشبه ومما كان ثابت الموضوع أو في نفسه نظرا لأن الجماعة فرض فلو أنها نزلت على نواب السفين فيبقى
 المحافة عليها وإن فانتسب الموضوع بقي ما لو كان لو لم يدر فانتسب الجماعة مع عدم علل أو أدركها مع غيبه فيبقى
 أن ترك التثليث فيه أفضل أيضا أه عرش وقوله مع عدم علل فيبقى أو وفاق (قوله وذو النوبة) أي ولو
 مقبلا سم (قوله على نحو يتر الخ) أي كما هم تعذر غسله في غيره عرش (قوله صلى فيه الخ) أي وجوبا
 سم عبارة أنها التي بالمعنى بل يصلي متعمدا أو باقعا من غير إعادة أه قال الرشدي أي والمحل يغلب فيه فقد
 الماء أو لا وجب الانتظار وأن خرج الوقت كإقيدته الزيادة كالشهاب بن حجر أه (قوله أن كان الخ)

محله فبين لا يرجو الماء بعد
 وكان وجه الفرق أن يعطى
 الصلاة مع رجا الماء ولو
 على بعد فلا يلحقون نقص
 ولذا ذهب الأئمة إلى أن لا تأخير
 مقل الأظهر أن التأخير
 أفضل مطلقا غير بنديب
 الإعادة بالماء بخلاف من لم
 رجة أصلا فلا يجوز
 للإعادة في حق من أوجب
 الزكشي الإعادة على
 متيقن الماء آخر الوقت
 لأن بقائه الصلاة مع ذلك
 فيستحل فهو غلط لأن
 كلامهم اغتوا في مسئلة
 الظن كما تقرر أمالوطن أو
 تيقن عدمه آخره بالتقديم
 أفضل حرجا وتيقن السرة
 والجماعة أو الشيام آخره وطنها
 كتبتين الماء وطنه نعم بسن
 تأخير لم يغش عرفا لظان
 جماعة أثناء الوقت يظهر
 أن لا تخزن كذلك ولو علم
 ذو النوبة من مترجمين على
 نحو يتر أو ستر عورة أو
 محل صلاتها لا تنتهي إليه
 إلا بعد الوقت حتى في هذا
 إعادة أن كان

(قوله فلا يجوز للإعادة) الظاهر امتناع الإعادة أي مفردا حيث سدله الأصل فيم طلب إلا أن كان ثم
 خلاف راى (قوله كتبتين الماء وطنه) اعتمد هو وقوله نعم بسن الخ المعتمد إطلاق الأول مد (قوله
 ولو علم ذو النوبة) أي ولو مقبلا سم (قوله صلى فيه بالإعادة) محله في الحاضرة أمافي الفائتة لزمه التأخير
 وهو ظاهر في الفائتة بعد زامافي الفائتة بغير عذر فقه نظروا محتمل أنها كالخامز لو جوب الفور فيها
 وقد يقال ولو أعين الفور زاممت التأخير للنوبة في الوقت أيضا وقد يستلزم فاجتمع (قوله أن كان الخ)

من شأن ذلك المحل وقت التيمم عدم غلبة وجود الماء فيه كما يعلم مما يأتي وذلك لأنه عاجز لا (٢٣٥) وجس عذره غير نادر والقدر بعد

الوقت لا تعتبر بخلاف
من عسده ما نقله عنه وأو
غسله به خبأ خارج الوقت
فانه لا يصلي لعدم عجزه
(ولو وجد) حدث أو جنب
(ماء) ومنه ورد أو تلج قدر
على إذا شبه أو ترابا لا يكفيه
فلا يظهر وجوب استعماله
للخبر الصريح إذا أمر تك
بأمر أو تأمناستطاعت
وانما لم يجب شراء بعض
الرقبة في الكفارة لأنه ليس
برقبة وبعض الماء ولو
لم يجد ترابا وجب استعماله
جراؤا لا يكاف مسح الرأس
بنحو تلج لا بدوب لم يلحق
الماء ما يظهر الوجه واليد
لعدم تصور استعماله قبل
التيمم المذكور في قوله
على الحدث والجنب (قبل
التيمم) لان التيمم لعدم
الماء فلا يصح مع وجوده نعم
الترتيب في الحدث واجب
وفي الجنب الذي عليه
أصغر أيضا لم يندوب
فقدّم أعضاء وضوءه ثم
رأسه ثم بقية الاعن ثم اليأس
وانما لم يجب ذلك لعدم
الحاجة لتجميع بدنه فلا مرج
بقتضي الوجوب ومن ثل
فعل ما ذكر من تقديم
أعضاء الوضوء ثم وجد
بعض ما يكفيه في فرص
ثان أيضا وجب صرفه إلى
الحاجة لان أعضاء الوضوء
حدثت قد نفع جنباتها
فكان غيرها أحق بصرف

راجع لقوله صلى فيه كما مر عن الرشيدى نفا (قوله محدث) الى قوله والجنب في المغنى وكذا في النهاية الا قوله
ولو لم يجد الى ولا يكفى (قوله محدث الخ) ومنه نجا وجده يغسل به بعضا وجب عليه مغنى (قوله
استعماله) أى الماء الذى فيه (قوله) لا يكفى مسح الرأس بنحو تلج الخ) فناء في عبارة المصنف معهم وقتونة
لامرورة ثلاثا ودعية ذلك نهاية مقتضى (قوله) ولو لم يجد الخ) حال سم (قوله) لعدم تصور الخ) هلا استعماله
بعد التيمم للوجه واليد ثم بعد استعماله يتيمم للرجلين لأجل الترتيب سم وقد يقال قد أشار الشارع الى
منعه بقوله المذكور في قوله والجنب الخ إذا عذره اشتراط بدءا الطهارة بالماء الى وجوده هذا غير ممكن هنا
(قوله الذى) الحاجة اليه (قوله) ثم رأسه) يلزم عليه تكرار غسل رأسه وهو مشكل مع عدم كفاية الماء
فكفى بكر الرأس ومن ترك غيره ما ملقا سم وقد يجب حمل أعضاء الوضوء على المغسولة منها (قوله
ذلك) أى الترتيب وتقدم أعضاء الوضوء (قوله) ومن ثم أى من أجل عدم المرجح للمقتضى وجوب الترتيب
(قوله) وجب صرفه الخ) هل الحكم كذلك وان كان الماء كافيا رفع الأصغر دون بقية الجنبات أو مجله في غيره
أخذ من مسئلة المأمور بصرف الماء إلى محل تأمل ولعل الأول أقرب للفرق واضع بصري (قوله) ثم
ينبغي أخذ الخ) الاندماذ كرجل تأمل لان الحاجة لها دخل في القضاء وعدمه بالنسبة للحدث فلذا
قدمت عليه حدث لا قضاء التيمم ونحوه بينهما حيث يجب معه القضاء بخلاف الجنبات بالنسبة للحدث الأصغر
الأدنى في جنبهما من حيث القضاء وعدمه بل ان ثمأفاده سابقا من وجوب الصرف لها فلعن وجهها
أعظم منه بصري (قوله) مما قاله في النفس) عبارة عن النهاية ولو وجد حدث نفس بدنه بما يعنى عنه
لا يكفي إلا جدها تعين الخبث لا بد لا بد لانه بخلاف الوضوء والغسل وظاهر أن تنحس الثوب اذا لم يكن
نزع تنحس البدن فمما ذكر وظاهر اطلاعتهم انه لا فرق بين التيمم والمسافر وهو ظاهر كلام الرضة
وبه أفتى البغوى وهو الوجه وان قال القاضي أو الطيبان محل تعينه لها في المسافر أم المقيم فلا وجوب
الاعادة عليه بكل حال وان كانت النجاسة أو ولو جرى عليه المصنف في مجموعته فحقه وشرط صحة التيمم تقديم
إزالة النجاسة قبله فلو تيمم قبل إزالة النجاسة لم يصح تيممه كإزالة النجاسة في باب الاستبراء وهو

من شأن ذلك المحل وقت التيمم ندرة فقد الماه) هذا مشكل وكان التبادر اشترطا مقتضى هذا ولعل هذا سهو
قال في شرح العباب وقد يستشكل عدم القضاء في مسئلة البئر بأنه يجعل يغلب فيه وجود الماء أى لان وجود
البئر يحمل بوجوب غلبته وجود الماء فيه وقد يجب بان عدم تمكنه من الماء الوقت صيرها كعدم اه
وقال في قول العباب ولا كبس فينة خلف الغرق فلو استقي من البئر يتيمم ولا يعيد ما نصه لانه عادم أى
ولا تفاركونه أى لا عادته من هو يحمل يغلب فيه وجود الماء لان عدم قدرته عليه صيرها كعدم فكان
كن هو يحمل يغلب فيه عدم الماء اه وظاهر جوابه عن استشكل مسئلة البئر انه لا فرق بين غلبته وجود
الماء أو واسطة وجود ذلك البئر في ذلك الموضع وعدم غلبته وهو موافق لمسئلة ركب السفينة المذكورة إذ
من شأن المحل الذى به بحر تجري فيه السفن وموجود الماء فيه وحيد وقد يستشكل تخصيص ما ذكر فيها
أعنى مسئلة البئر بالمسافر كما مر به في شرح العباب فان العباب فرضها في المسافر بقوله ولو اجتمع جماعة
مسافرون ببئر الخ فقال في شرحه خروج بالمسافر من فى الأولى أى مسئلة البئر المقيمين فلا يصلى أحدهم
بالتيمم في الوقت لما في قوله وان كان مقيما لم يلزمه طمس الماء الخ انتهى وقد يقال أراد المسافر من لا يلزمه
القضاء لان تعبيرهم بالمسافر والمقيم للثالب عليه فلعن المراد هنا غلبة الماء مع قطع النظر عن هذه البئر
وقد قال مدر الوجه انه لا فرق بين المسافر والمقيم لان هذا من قبيل الحائل الحسى أو المولومة القضاء لغلبة
وجود الماء مع قطع النظر عن تلك البئر فلا يجوز الصلاة بالتيمم لانه لو غلب الوجود مع عدم التيمم تمتع
الصلاة بالتيمم مع وجود البئر أولى فان عرض تعذر في ذلك الوقت تيمم وقضى (قوله) لعدم تصور استعماله
الخ) هلا استعماله بعد التيمم للوجه واليد ثم بعد استعماله يتيمم للرجلين لأجل الترتيب (قوله) ولم يجده
حال (قوله) ثم رأسه) يلزم تكرار غسل رأسه وهو مشكل مع عدم كفاية الماء فكفى بكر الرأس ومن ترك

الماء اليه ليزيل نجاسته ثم ينبغي أخذ ما قاله في النجس

المعتدلان التيم مع ولا باحتمع المانع فاشبهوا تيم قبل الوقت وان يحافى هذا الباب الجواز اه وكذا في
 المغنى الاقوله وظاهر الى وظاهر قال عى قوله مر اذ لم يكن نزعاً أى كائن خاف الهلاك لوزنه فان أمكن
 بان لم يتخش من نزعته بخذو تيم وتضاً وزع الثوب وصلى عار بالاودة عابسان فقد السيرة بما يكثر وقوله
 مر وان سجالخ مشى عليه حج اه وقوله وهو الواجب أى خلافاً للخصه (قوله انه محل ماذكر) أى وجوب
 الصرف الى الجنابة (قوله يتخير) خلافاً للنهاية والمغنى كما مر انفاً (قوله أى الماء) الى قوله ومن ثم في النهاية
 الاقوله كما يلزم انه فان امتنع وكذا في المغنى الاقوله ولو جعل الى نحو الدلو وقوله فان قبل الاول لم يكن (قوله
 أى الماء للطهارة الخ) أى وان لم يكفه منها يتومغنى (قوله ونحو الدلو) أى كرساعولو وجد ثوباً وقدر على
 شدة في الدلو وعلى الاطلاق في البئر وعصره وعلى شقه واصل بعضه ببعض لصل وجب ان لم يزد نقصانه على
 أكثر الامر من ثمن مثل الماء وأجر مثل الجبل ولو فقد الماء عول انه لو حفر حمله وصل اليه فان كان يحصل
 بحفر يسير من غير مشقة لزمه والا فلا ذكره في المجموع عن الماوردى وهل يذبح شاة الغير الى لم يحج بها
 لكابه المحترم المحتاج الى طعام وجهان في المجموع أحدهما نعم كالماء فيلزم مالكها بذله اه وعلى نقله انصر
 المصنف في الرضوى في الاطعمه هو المعتدونا بهما لكون الشاة ذات حرمه ايضاً انها يتومغنى قال عى قوله
 مر لزمه ينبغي ان المراد بنقصه ان لا يفيده أو بمن يستأجره ان لم يزد حرمته على ثمن الماء وقوله نعم الخ ومعلوم
 انه يجب مالكها فقبحوا انه لو امتنع المالك من بذلها جاز قهره على تسليمها كإتي الماء اذا طلب دفع العفش
 وامتنع مالكه من تسليمه اه (قوله ونحو الدلو) بالجر عطف على ضمير شراؤه بدون اعاده الخافض على مختار
 ابن مالك أو بالرفع عطف على التراب (قوله واستجاره) أى نحو الدلو وهو بالرفع عطف على شراؤه (قوله بعد
 دخول الوقت الخ) متعاقب يجب (قوله لعفش) أى ولو خولجوا له المحترم كما مر عن النهاية والمغنى انفاً (قوله
 قدمها الخ) ولو عكس هل يصح ويحرم سم (قوله لا ماء طهره سفر) الصحيح الا لزوم هنا أيضاً مر اه سم (قوله
 سفر) يظهر ان التعبير به للالبس وان المداور على فقد الماء يجعل يغلب فيه لفقد أو يستوى فيه الامران
 بصري (قوله وعلم الخ) محل تأمل اذ غلب ما يعلم منه مخرجه البيع لا بطلانه كما هو ظاهر الاول لا يستلزم الثاني
 بصرى ويمكن أن يصح بان يجب الالبس بشرط استلزامه للثمن عن نحو البيع خارج لازم والنهي له يقتضى
 الفساد كما تقرر في الأصول (قوله بطلان نحو البيع) الى قول المتن ولو هب في النهاية الاقوله وهى أعم الى
 المتن وقوله بشرطه الى وزان وكذا في المغنى الاقوله سراً الى المتن وقوله صفة كاشفة وقوله وكذا الى بخلاف
 (قوله بطلان نحو البيع الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو باع الماء في الوقت أو وهبه فيه بلا حاجة له ولا
 للمشتري أو المتبذل يصح بيعه ولا هبته للجزع عنه شرعاً لتعنه الطهر اه قال عى ظاهره انه يبطل في
 الجبيع وان كان زائداً على القدر المحتاج اليه لعله غير مبادل الظاهر الصحة فيما اذا كان مقدار معلوماً
 آنذا مما قاله في تفريق الصفقة اه بخلاف (قوله في الوقت) مفهوماً انه لو باعه أو وهبه قبل الوقت صح
 وسأقي في كلامه مر مانصر به عى ومعنى قول النهاية ولو قدر على تحصيل الماء الذى تصرف فيه قبل
 الوقت يبيع حائزاً وهبته لقرع لزم الأصل الرجوع فيه عند احتياجه لطهارته ولزم البائع فسخ البيع في
 القدر المحتاج اليه فيما اذا كان له خيار كما فقه به الواهب لله تعالى اه وأقره سم (قوله أو القابل) حاجة
 القابل تشعل طهره والظاهر انه غير مراد سم (قوله ويبطل تيم الخ) عبارة النهاية والمغنى يلزم استرداد
 ذلك فان لم يفعل مع كتمه لم يصح تيمه لبقائه على ملكه اه (قوله ما قدر الخ) أى ولو ضاقت الوقت سم (قوله
 على شئ منه) أى اذا كرم الشراء والاستجار والاسترداد المفهوم من بطلان نحو البيع وبعد الاقتصار

غيرها مطلقاً (قوله قدمها) للدوام نفعها لو عكس هل يصح ويحرم (قوله لا ماء طهره سفر) الصحيح الا لزوم
 هذا أيضاً مر (قوله أو القابل) حاجة القابل تشعل طهره والظاهر انه غير مراد (قوله ويبطل تيمه) ظاهره
 لكل صلاة وان لم يكف الاطهارة واحدة (قوله ما قدر الخ) أى ولو ضاقت الوقت وقضى تلك الصلاة أى
 ان كان المانع في حد القرب فيما يظهر وهو قضية التصنيع وقوله لا ما بعد طهارته وان كان المانع بعد باقيا في

ان محل ماذكر في قضاء
 عليه من يقضى بتغير
 (ويجب شراؤه) أى الماء
 للطهارة ومثله التراب ولو
 يحصل يلزمه فيه القضاء
 ونحو الدلو واستجاره بعد
 دخول الوقت لا قبله كما يلزمه
 شراؤه ما تراءى وقت امتنع
 صاحب المانع من بيعه للطهر
 ولو تعنت لم يحج به بخلاف
 امتناعه من بذله بعوضه
 وقد احتاج طالبه اليه
 لعفش ولم يحج مالكه
 لشربه حالاً فيجب بل له
 مقاتلته فان قبل هباً أو
 العفشان ضمنوا ولم يكن
 معه الا ثمن الماء والستره
 قدمها للدوام نفعها مع عدم
 البذل ومن ثم شراؤه
 سائر عوقه لا ماء طهره
 سفر او علم من وجوب شراء
 ذلك بطلان نحو بيع ذلك
 في الوقت بلا حاجة للموجب
 أو القابل ويبطل تيمه
 ما قدر على شئ منه في حد
 القرب وانما اصبحت هبة بعد
 احتياجه للكفاة لا ثمنها على
 التراخي أصالة فلا آخر
 لوقتها وهبة ملك احتججه
 لذنبه لتعنته بالتمتع وقد
 رضى الناس بها

على الانحصر أخذاً مما سار نفعان النهاية والغنى وان حوى عليه الكردى عبارة قوله ما قدر على شيء منه أى ما دام قادر على استرداده من الماء المبيع أو الوهب **(قوله)** فلم يكن له حجر على العين أى على فعل ذلك حيلة من تعاقب رمايه بعينه ماله نهاية **(قوله)** وقضى الخ أى أن كان الماعف قد قرب فيما يظهر وهو قضية الصنيع سم ويؤيده قول المغنى ولو مر بماعف الوقت وبعد عنه بحيث لا يلزمه طلبه ثم تيمم وصلى أو لا أعاده عليه لأنه فاقده للماء اه **(قوله)** تلك الصلاة أى التي وقع تغيرت الماعف وقتها لتقصيره فيها نهاية ومعنى **(قوله)** يغلب فيه الخ الأولى لا يغلب فيه وجود الماء سدع البصرى **(قوله)** لا يما بعداه ظاهره وان كان الماعف عنها بأقرب حد القرب ولكنه معجور عن استرداده أمالو كان مقدور عليه فالوجه وجوب قضائه أيضاً لان الماعف على ملكه وهو قادر على استعماله سم **(قوله)** لأنه فوته الخ ولو تلف الماعف يد المشتري أو المثلث ثم تيمم وصلى لم يجب عليه إعادة وتضمن المشتري الماء لا المثلث اذ فاسد كل عقد كصحفه في الضمان وعندهم أنها يترومغنى **(قوله)** في الوقت أى أو بعده أما إذا تلفه قبل الوقت فلا يصح من حيث اتلاف ماء الطهارة وان كان بعض من حيث أنه اضاعه عمداً ولا إعادة أيضاً معنى **(قوله)** ولكنه بعضى ان أن تلفه الخ فقيس هذا الصنيع ان الاتلاف عينا ينقسم الى اتلاف لغرض ولغيره فتأمله ولا يخفى ما فيه سم أى وكان المناسب حذفه بعبارة النهاية يقولون أن تلف الماء قبل الوقت فلا قضاء عليه مطلقاً وان أن تلفه بعد لغرض كسب ود وتنظيف نوب فلا قضاء أيضاً وكذا لغرض في الاظهر لأنه فاقده للماء حال التيمم لكنه أنتم في الشق الاخير و يقاس به أى في الامور المحدث في الوقت عينا ولا يترتب من معصاة مثله لمحتاج جاهل به اه قال عـش قوله ولا يلزم من معصاة الخ ومثل ذلك المألو كان معه تراب لا يلزمه بذله لطهارة فلهذا يلزمه ان يصح عبادة غيره حيثما ظهر فاقده للظهور بن فصله وبعد كما أفتى به المؤلف مر اه **(قوله)** كسب ود تحريمه عند (فرع) ولولو عشا ولو لم يمت ماعف روه وعموه وحينئذ لو ارب بيمينته لا يملكه وان كان مثله إذا كان قابلية للماء في يمينته رجحوا الى وطنهم ولا خمسة فيه وأرادوا الوارث تغريمهم اذ لو رد الماء كان اسقاطاً للثمان فان فرض الغريم يمكن الشرب أو مكان آخر للماء فيه فيمتثلون دون قيمته فكان الشرب وزمانه غريم مثله كسائر المثلثات ولو أوصى بصرف ماءه الى الناس وجب تقديم العطشان المحترم حفظاً لهجة ثم المشتان ذلك تأتدأ مرة فان مات اثنان مرتين ووجد الماء قبل موتهم اقدم الاول اسبقاً فان ماتا معاً أو جهل السابق أو وجد الماء بعدهما قدم الاقل لاختلافه بقلية التلن بكونه أقرب الى الرجل بالحرية والنسب ونحو ذلك فان استوفى اقرع بينهما ولا يشترط قبول الوارث له كالكفن المتعلق به ثم المتجسس لان مظهره لا يدل على الخائض أو النساء لعدم خلوها من الخس غالياً وللفظ حديثه ما فان اجتمعنا قدم أفضلهما فان استوفى اقرع بينهما ثم الحب لان حديثه أقل من حديث المحدث حديثاً أصغر نتم ان كفى المحدث دونه فالحدث أولى لأنه يرتفع به حديثه بأكمله دون الجنب معنى وفي النهاية مثله معز باده أولئك له مؤنة كما قاله ابن الرقعة وان نوزع فيه عقب ولا قيمة فيه قال عـش قوله مر مؤنة أى لها وقع والا فالنقل من حيث هو لا يكاد

حد القرب ولكنه معجور عن استرداده أمالو كان مقدور عليه فالوجه وجوب قضائه أيضاً لان الماعف على ملكه وهو قادر على استعماله **(قوله)** وقضى تلك الصلاة ينبغي ما لم يصلها بالتيمم بعد تلف الماء أخذاً من قول الرض وشرحه ما نصه وان تلف الماعف يد المثلث أو المشتري فكلا رافق أن أنه اذا تيمم وصلى لا إعادة عليه لأنه أن تلف صار فاقده عند التيمم اه بل قوسباق الشارح تشعر بفرض القضاء في ما كان الماء مائياً في حد القرب وهو ظاهر فلتأمل والمراد بتلك الصلاة التي فوته الماعف وقتها بعبارة الأرشاد قضى الأولى قال في شرحه أى التيمم الماعف وقتها اه **(فرع)** * في شرح مر ولو قدر على تحصيل الماء الذي تصرف فيه قبل الوقت ببيع جائز وهبة تفرع لزيم الاصل الرجوع فيه عند احتياجه لطهارة ولم مانع فضع البيع في القدر المحتاج اليه فإذا كان له خيار كأفتى به شيخنا الشهاب الرملى **(قوله)** لفقد محسناً يؤخذ منه أنه لو تلف هنا حاسب قبل الصلاة لا قضاء **(قوله)** ولكنه بعضى ان أن تلفه لغرض الخ قضية هذا الصنيع ان

فلم يكن له حجر على العين
فان عجز عن استرداده تيمم
وصلى وقضى تلك الصلاة
بعاء أو تواب بعمل يغلب
فيه عدم الماء لا يما بعداه
لأنه فوته قبل وقتها بخلاف
ما إذا أن تلف عينا في وقت
لا يلزمه قضاء أصلاً لفقد
حسابه لكنه بعضى ان أن تلفه
لغير غرض لاه كسب ود

(بش) أو أجرة (مثله) وهو ما رغبه (٣٣٨) فيه زمانا وما كانا مالم ينته الامر سد الرق لان النسر يتحشذ فقد ساوى ذانير فلا يكلف زيادة على ذلك وان قامت

مالم يسع بؤرجل تمتد الى زمن كنه الوصول في فعل ماله عادة والزيادة لا تقع بالاجل عرفا (لان يحتاج اليه) أي التي لا حاجة اليه (أي التي لا حاجة اليه) (لدين) على سبيل مؤمل جلا سوا الذي في ذمتها المتعلق بعين ماله كتمهله دينادها (مستغرق) صفة كاشفة تاذ من لازم الاحتياج اليه لاجله استغراقه (أو مؤنة سفره) الباع ذهابا وايضا على التفصيل الاستغنى الحج ومن ثم اعتبر هنا الحاجة للمسكن والحلادم أيضا وبقي المقيم اعتبار الفضل عن يوم وسيلة كالقطرة (أو نفقة) المراد بها هنا المؤنة بضاهي أعم لشمولها لاسر ما يحتاج السفر واخصرا كدواء وأخر طبيب وأخر تخارة وغیره (حوان) آدمي أو غيره ولولغيره وان لم يكن مع على الاوجه لان هذه الامور لا بد لها من اختلاف الماه (محترم) وهو ما رغبه كنه كسكب متعقبه وكذا ما لا تقع فيه ولا ضرر على المعتد بخلاف نحو حربي ومرند وكعب عتور وتاراك صلاة بشرطه ومنه ان يؤمر بها في الوقت وان يستتاب بعده فلا يتوب بناء على وجوب استتابته ومثله في هذا كل من وجبت استتابته وزان محصن فان

يجلوعن مؤنة وتعلبه فلو غصب منه ما بارض الحزام وحده بمصر غره فقه الماء لامثله وان كان الماء فقه وقوله ولودون فقهته أي ولا مؤنة لتلقاه الى ذلك المثل اه (قوله بش) أو أجرة مثله) أي أن قدر عليه بنقد أو عرض نهاية ومعنى (قوله لان الشر به حشذ الخ) و به عرفي الرخص اعجاب بمثل ذلك نهاية ومعنى (قوله فلا يكلف زيادة) نعم بسن له شراؤه اذا زاد على ثمن مثله وهو قاعوله في ذلك نهايتها بمعنى (قوله بمسداخ) عبارة النهاية ان كان موسرا وما له حاضر أو غائب والاجل معتد بالقول المتن (لدين) أي لله أي كآلة أو كآلة ذى نهاية (قوله صفة كاشفة) الصواب لازمة سم رشدي أي لان الصفة الكاشفة هي المينة طبققة متبوعها كقولهم الجسم الطويل العريض العقيق يحتاج الى فراغ يشغله واللازمة هي التي لا تنفك عن متبوعها وليست مينة لغهوه كالكاشف بالقوة بالنسبة للانسان عيش قول المتن (أو مؤنة سفره) لافرق فيه بين أن يرده في الحال أو بعد ذلك ولا بين نفسه وغيره من ملوك وز وجتورق ونحوهم من يخاف انقطاعهم وهو ظاهر نهايتها قال عيش قوله مرين أن يرده أي السفر والمراد بالارادة هنا الاحتياج وقوله هو بمن يخاف انقطاعهم أي يجب حلهم مقدما على ما يطهونه اه (قوله المباح) المراد به ما مثل الطاعة عبارة النهاية والمعنى ما ما كان أو طاعة اه (قوله كالقطرة) يؤخذ من تشبيهه باله بشرطه فضله عن مسكنه وخادمه الذي يحتاجه كالمقدم أعفا عيش (قوله أيضا) لأموقع له قول المتن (حوان محترم) عبارة شرح الارشاد من تازمه بنفقت وان لم يكن معومون رفقة وجوان معول لغيره ان عدم نفقتهم انتهت سم (قوله آدمي الخ) أي مسلم أو كافر ولا فرق بين أن يحتاجه في الحال أو بعد ذلك ولا بين نفسه وغيره من ملوك وز وجتورق ونحوهم ممن يخاف انقطاعهم بخلاف الدين لا بد أن يكون عليه كاسر معني ونهاية (قوله وان لم يكن معه) ذكر هذا التعيم بعد سابقه ليصدق به وان للغير ليس معه ليس مراد اذ لا لولي أن يقوله وان لم يكن معه أو لغيره اذا كان معه أي في رفقة أو طاع على حاجته بصرى عبارة عيش أي بان كان له وهو تحت بغيره أو كان لبعض رفقة اه (قوله كسكب الخ) والسكب ثلاثة أقسام عتور وهذا الخلاف في عدم احترامه والثاني محترم بل لا خلاف وهو ما فيه نفق من صيد أو حواشي الثالث فيمختلف وهو ما لا ينفع في ولا ضرر وقد تناقض فيه كلام النووي والمعتد عند شيخنا مر أي بان جراهه محترم يحرم قتله خضري اه بجري (قوله وتاراك صلاة الخ) قال في الامداد ظاهر ما ذكر ان من معه الماعول كان غير محترم كزان محصن لم تجزه شره ويتم وهو محتمل ويحتمل خلافه لا يشترط له قتل نفسه اه وقال في الاعيان لعل الثاني أقر بجواب ما يأتي في العامي بسفره بقدره ذلك على التوبة بغيره تجوز وتخصصه بغيره لا يمنع اهداره نعم ان كان اهداره وزول بالتوبة كتركه الصلاة بشرط لم يعد أن يكون كالعامي بسفره فلا يكون أحق بمائه لان تاب اه كروى رسم وعش وقول الاعيان لعل الثاني أقر بفي الجبري عن مرهله (قوله ومنه أن يؤمر الخ) ومنه تركها لغيره من نحو سيان وأن يخرجها عن وقت العذر ان كانت تجتمع مع ما بعد هذا الكلام في غير ناركها جودا والا فهو داخل في قوله ومرند كروى (قوله ومثله) أي تاراك الصلاة (في هذا) أي اشتراط أن يستتاب بعد الوقت لا يتوب ب) كل من وجبت استتابته لعله أو أدبه نحو العامي بسفره أو مرضه (قوله وزان) عطف على حربي (قوله والماء المحتاج الخ) عبارة النهاية ولو كان معصوما لا يحتاجه للعطش لكنه يحتاج الى غنى في شيء مما سبق حازه التمسك كذا كره في شرح المذهب اه (قوله أيضا) أي كآلة في المحتاج اليه كمنى مما ذكر (قوله) أو أقرضه) أي قوله وفارق في النهاية لا قوله أو له الاستغناء وقوله اجاعا لولي قوله وحين في المغنى الا قوله أي

وجودهم كالعدم والماء المحتاج لغيره كمنى مما ذكر كالعدم أيضا (ولو وهبه ماء) أو أقرضه (أو أعير دلو) أو وجبلا (وجب القبول) الى

الى الغلبة الخ (قوله في الوقت الخ) الاولى تقدم على وجبا الخ كافي غيره (قوله لاقبله) اذ لم يتخاطبوا من ان له اعدامه قبل الوقت فها هنا اولى شديدي (قوله سؤال كل من ذلك) أي من الهبة والقرض والبار يتعفى (قوله ان تعين طر يقا) وقوله (وقد ضاق الوقت) بل وما بينهما ماحلا اعتبره في وجوب قبول الهبة والاعارة أيضا وقد يقال هو معترف بذلك أيضا فهو راجع للجميع سم أقول وهو أي الرجوع للجميع مخرج صنيع النها يتوشرح المنع يمكن المعنى ذكر القدا الاول عقب وجوب السؤال ولعله على طر يق الاحتياك وصنيع الشارح حدث قدما المتي بقوله في الوقت الخ ثم عقب هذه القيد وبقوله أي وقد يجوز الخ ظاهر في

في الوقت لاقبله (في الاصح)

وكذا يجب سؤال كل من

ذلك ان تعين طر يقا ولم

يتخذه المالك وقد ضاق

الوقت وقد جوزه له

فيما يظهر الغلبة المسبحة

في ذلك فلم تعلم المتعقبه

ولاصل غلبة السلامة لم

ينظر والا خيال تلف نحو

الدلو والى زيادة قيمته

على غن مثل الماء فان لم

يقبل أتم ثمن تيمم والماء

موجود بعد القرب مقدور

عليه لم يصح تيممه وأعاد

والا بان عدم أو امتنع

مالكه منه مع ولا إعادة

(ولو وهب) أو أقرض

(منه) أو أله الاستقاء

(فلا) يلزمه قوله اجبا

للعلم المنه وفارق قرض

الماء بان القدرة عليه عند

المطالب أعليه هنا على

الغن وحث طر يقا للماء

قيمة ولو اتفق لم يزمه قوله

منه (وليسيه)

رجوعه الى وجوب السؤال فقط (قوله ان تعين طر يقا) أي لم يمكن تحصيلها بشراء أو نحوه معنى (قوله ولم يتخذه المالك الخ) فان احتاج الى الواهب لعطش حالا أو مالا أو لغيره حالا أو اتسع الوقت لم يجب انتمائه معنى وأسن (قوله وقد ضاق الوقت) أي عن طلب الماء كافي شرح الروض أي والمعنى يغني عنه قوله ان تعين طر يقا يتبصر (قوله فان لم يقبل) أي أو لم يسأل (قوله لم يصح تيممه) هل الراد ادم مقدور عليه فغير ماصر أو بالنسبة لتلك الصلاة التي وقعت الهبة متلافي وقتها محل تأمل وعلى كل فقل من يجب عليه السؤال كذلك أو يفرض يذعن محل نظر كذلك بصرى أقول قول الشارح والماء موجود في حد القرب مقدور وعليه صرح في الشق الاول من الرديد الاول وصرح بكونه من الرديدين مراد أقول البرماوى فان امتنع من القبول والسؤال لم يصح تيممه مادام قادر عليه اه (قوله والا بان عدم الخ) عبارة المعنى وان تعذر الوصول اليه يتلف أو غير محالة تيممه فلا يلزمه الاعادة اه (قوله أو امتنع الخ) هلا زاد أو ما زهد القرب كما هو قضية صنعه سم عبارة عرش أي أو وصل بعدم فارقة مالكة الى الحد البعد بغيره اه وقد يقال انه داخل في قوله (بان عدم) أي الى الماء بعد القرب (قوله منه) أي بما ذكر من الهبة والقرض والعارية (قوله صرح ولا إعادة) مقتضاه ان الحكم كذلك في صورتي العدم والامتناع حتى بالنسبة لتلك الصلاة التي وقع نحو الهبة في وقتها ومقتضى ما تقدم انه يجب قضاءها في صورتي الامتناع فأبرج وصرى أقول أشار سم الى الفرق بينهما صاعده قوله أو امتنع مالكة أي بخلاف امتناع المشتري في مسئلة البيع السابق فلا تنع وجوب الاعادة لان الماء لم يملكه اه (قوله أو أله الاستقاء) بالرفع عطفا على غن وتجعل حوصلا على ضمير عبارة المعنى ولو وهب منه أي الماء أو غن أله الاستقاء أو أقرض غن ذلك وان كان منه وسرعا غائب اه (قوله يلزمه قوله) ولومن أصله أوفرعه أو كان موسرا بمال غائب نهاية اه سم (قوله وحث طر يقا) أي مقرض الماء يقبل مثله من المقرض (قوله وللماء قيمة) مفهومة انه اذ لم يكن للماء قيمة لا يلزمه قوله فانظر لو لم يكن الاستقرض قيمة عند المقرض فهل اذا دفع مثله الذي لا قيمة له يلزمه القبول أو يقال المالا قيمة لا يصح إقراره ولا يثبت للتمه سم عبارة المعنى فان قيل لم وجب عليه قرض الماء ولم يجب عليه قبوله ثم هو موسر بمال غائب أعجب به انما يطلب الماء عند الوجدان وحيث يذعن من الخروج عن العهدة فان قيل ان أراد بوجوب الماء فقد نص الشافعي على انه اذا تلف الما في مفارقة قوله عيبا لدان الواجب قيمة في المفارقة أو ان يذيعته فقيمة غنمته الذي يقرضه يامسوا في المعنى فاذا لاقى أعجب بان انما

مر (قوله ان تعين طر يقا لم يتخذه المالك وقد ضاق الوقت) بل وما بينهما ماحلا اعتبره في وجوب قبول الهبة والاعارة أيضا وقد يقال هو معترف بذلك أيضا فهو راجع للجميع (قوله لم يتخذه المالك) قال في شرح الروض فان احتاج اليه لعطش ولو مالا أو لغيره حالا أو اتسع الوقت لم يجب انتمائه كما اقتضاه كلامهم ونقله الزكسي عن بعضهم وأقر اه (قوله والاصل السلامة) أي بل وغلبتها (قوله أو امتنع مالكة) أي بخلاف امتناع المشتري في مسئلة البيع السابق فلا تنع وجوب الاعادة لان الماء لم يملكه (قوله أو امتنع الخ) هلا زاد أو ما زهد القرب كما هو قضية صنعه (قوله أو أقرض غنمته) أي ولو لم يملكه أو فزرعه أو كان موسرا بمال غائب لم يضمن المخرج ان لم يكن له مال وعدم أمن مطالبته قبل وصوله الى المال ان كان له مال اذلا يخله أهبل بخلاف الشرع والاستحسان وشرح مر (قوله وحث طر يقا) مفهومة انه اذ لم يكن للماء

(قضى) الصلاة (في الاظهر)

لنبتة في أهله حتى نسيه
أوأأأه إلى نوع قصر ومن
ثم لم يبق ثرا بشره بقضى
أيضا كما إذا لم يعلمه عليه
وهي ظاهرة الآية نالها
دلم يعلم فبسه فقضى حزا
خرج بنسب لو أودج
ذلك في رحله ولم يعلمه فلا
قضاء وعلم من ذلك أنه
لو ورشاعه لم يعلم بلزمه
القضاء (ولو أزل رحله)
الذي فيه الماء أو الثي أو
آلة الاستقاء (في رحال)
لغيره فبلى بالتسم ثم وجده
فان لم يكن في الطلب قضى
قطعا وإن أمعن فيه (فلا)
قضاء لان من شأن تخميم
الرفقة أو الغالب فيماته
أوسم من مخمف بنسب
هنا التقدير بالتوخيخ باتين
مع أنهما باسخر الباب
المحور فبسه عن القضاء
أنسب كما يظهر ببيدائي
الرأي تبيلا لهذا الجث
لنماستهما له وإفادتهما
مسائل حسنة في الطلب
وهي انه لا ينعدم وجود
التقدير وإن الإنسان ليس
عزرا مقتضب السقوط
وان الاضلال تغتفر تأولا
فتفتقر أخرى فاندفع اعتراض
الشرع على ذلك هاتين
هنا أو اضعنهما هنا أنسب
(الثاني) من أسباب التيمم
النقد الشرعي لامن حيث
نحو المرض كان وجده
ما كثر من بين مثله أو وهو

مسبب الشرب أو وقد احتاج إليه لعطش كما قال (ان يحتاج اليه) أي الماء (لعطش) حيوان (محترم) يجمعه ومعناه السابقين فان

فإن شرب الماء ثم يهيم لم يعدنها بموتهم غنى قال الرشدي قوله مـر بسفره أي أو مرضه اهـ (قوله السابقين)
 أي في شرح أو تفهيم حتى أن يحترم الاول بقوله أدى أو غيره ولغيره وإن لم يكن معه الثاني بقوله وهو ما حرم
 قتله (قوله بأن يهيم) أي قوله ومن ثم في المعنى وإلى قوله ودعوى في النهاية (قوله مما يأتي) ومنه أن لا يشربه
 إلا بعد اخبار طبيب بعدل بأن عدم الشرب (ولمعه محذور) وجمع عـش أي أو بعد معرفته ذلك ولو
 بالتجربة (قوله لأن نحو الروح الخ) أي كنعته العضو (قوله ومن ثم حرم الخ) والظاهر أنه لا يتخلص من الحرمة
 عليه من نفسه أنه لا يعطى أحد منهم شيئاً أو عزز معلى ذلك لأنه يتوهم وجود المحتاج تعلق به حقه ولم يتعاق به
 حق الطهارة مـر اهـ سم (قوله التطهر) الأقرب أنه شامل للاستنجاء فيتعين الاستنجاء بالخر ولا زالة
 الخامسة عن بدنه فصل في ما يلزمه إعادة كنهه بسبب بعدا لم يصحح الايجرد توهم وجود المحترم المذكور
 (تنبية) حيث ملك الماء فينبغي أن لا يلزمه سقي العطشان بخانا كافي سائر صور الاضطراب ولهذا عرفت في
 الجواهر بقوله بل لو علم في القافلة من محتاجه لعطش حالاً أو ما لا يلزمه التمسك ومصرف الماء إليه عند الحاجة
 بوعض أو غيره اهـ اهـ سم (قوله وان قل) أي المـ (قوله ما توهم) أي مدة توهمه عبارة عنها بقية حديث
 ظن اهـ (قوله محتاجاً إليه) أي ولو ما لا يـ كايصرح به السابق سم أي وكما مر عن الجواهر (قوله وهو
 خطأ) أي أو يكون كبيرة قيمة تطهر عـش (قوله فلا يكف) إلى قوله ودعوى في المعنى الاقوله
 وظهر إلى لا يجوز (قوله فجمع لشرب يريد أنه الخ) ظاهر الخاطيء وإن لم يكن حاضراً عالمياً بالاستعمال
 عـش (قوله يلزمه ذلك) أي الطهر بالماء يجمع (قوله وكفاها مستعمله) لعله ليس بقوله واحد فـ
 التباينة قلير اجع (قوله أنه يلحق بالمستعمل) أي في أنه لا يكف شربه سم أي والطهر الطهور عـش
 (قوله كل تغير الخ) أي يصح الطهر لتغيره بغيره من رشدي (قوله يتخلف متغير الخ) أي فإنه يلزمه
 شربه ويتوضأ بالطهور عـش ورشدي (قوله ما ذكر) أي بشرب الطاهر وينهم (قوله ولو احتاج
 لشرب الماء بغير الخ) كذا في المعنى (قوله غير يمين) أي من صبي ويحتمل عـش (قوله في المستقدر) أي

وخرج بالمحترم غيره فلا يكون عطشه يجوز بل بذل الماء وهـل يعتبر الاحترام في ملك الماء أيضاً ولا فيكون
 أحق بما شؤن كان مهنراً الزامه احصائه أو غيره للظفر في مجال ولعل الثاني أو بـل ما مع ذلك لا نراه يقتل
 نفسه وهو لا يحل له قتله أو بغاوت ما يأتي في العاصي بسفره بقدره ذلك على التوبة وهي يجوز ترخصه وقربة
 هذا لا تمنع اهداؤه نعم إن كان اهداؤه وزولاً بالتوبة ككثره الصلاة بشرب طهر لم يعدن يكون كالعاصي بسفره
 فلا يكون أحق بمائه إلا أن تأبى على أن الزكشي استشكل عدم حل بذل الماء لغير المحترم بان عدم احترامه
 لا يجوز عدم سبقه وان قتل شرعاً لا ناموا وون باحسان القتل بان نسله أسهل طرف القتل وليس العطش
 والوجع من ذلك وقد يجب بان ذلك إنما يجب لو منعناه الماصع عدم الاحتياج إليه وأما مع الاحتياج إليه
 للطهر ولا محذور في منعنا إنما أطالبه في الجواب (قوله ومن ثم حرم) الظاهر أنه لا يتخلص من الحرمة عليه
 من نفسه أنه لا يعطى أحد منهم شيئاً أو عزز معلى ذلك لأنه يتوهم وجود المحتاج تعلق به حقه ولم يتعاق به حق
 الطهارة مـر (قوله حرم عليه التطهر الخ) هل يشمل الاستنجاء بالماء فيحرم أيضاً وتعين الاستنجاء بالخر
 أولاً فيه نظر والقياس الشمول وهل يشمل أيضاً زالة الخامسة عن بدنه فيحرم أيضاً فصل في ما يلزمه إعادة
 لأن العطش مقدم على الخامسة فيعذر نظراً أيضاً لا يعدد الشمول أيضاً لكنه بسبب بعدا لم يكن الايجرد توهم
 وجود المحترم المذكور فليست أتم (تنبية) حيث ملك الماء فينبغي أن لا يلزمه سقي العطشان بخانا كافي
 سائر صور الاضطراب ولهذا عرفت في الجواهر بقوله بل لو علم في القافلة من محتاجه لعطش حالاً أو ما لا يلزمه
 التمسك ومصرف الماء إليه عند الحاجة بوعض أو غيره اهـ قال الشارح في شرح العباب عقب وناظره أنه
 يلزمه التردد أن أمكنه لكن قال الأذري ولا شأن له بتردد له بحثه لكل مهمة ثم قال الشارح في حقه والذي
 يتبعنا بحث علم احتياج أحد من القافلة العمل بالزامة التزود أن قد عدل ولا فلا اهـ (قوله محتاجاً إليه)
 أي ولو ما لا يـ كايصرح به السابق (قوله أنه يلحق بالمستعمل) أي في أنه لا يكف شربه (قوله في المستقدر)

حسب لاضرر سم **(قوله: لا يحتاج إلخ)** عطف على لعطشان **(قوله: لا نال اول)** أى لشره وقوله **(والثاني)** أى الطهر **(قوله: انتابوا)** كذا فى أصله رحمه الله تعالى بصرى أى والاولى تناوبوا **(قوله: ولولم يتنج)** أى قوله أى لما كانت فى النهاية لا قوله أى ولوالى ما لا وكذا فى المغنى الا قوله وان طهر وجوده **(قوله: وان طهر)** لا فيه ردى على ما قاله أبو محمد لو غلب على ظنه لاقى الماء عند الاحتياج اليه للعطش واستعمل معه لزمه استعماله اهـ وما فيه أو محمد لا بعد فيه بل قد يقال انه حيث غلب على ظنه وجوده لا يكون محتاجا اليه فى المستقبل عرش **(قوله: وجوده)** أى فى غده نهايته **(قوله: لغیره)** أى غير الماء وهو مونة **(قوله: ما لا)** ظرف لاحتياج **(قوله: من محتاجا)** أى ولوا مونة **(قوله: لزمه)** مثله **(إلخ)** وقدم الا كدى على الباقية فما نظهر وهل يقدم الا كدى عليها ولو علم هلا كهوا وانقطاعه أى را كهبا عن الرفق وتولد الضرر له أم لا فنه نظر والا قرب الاول لان خشية الضرر مستقبله وقد لا تحصل فقدمت الحاجة الحالية عليها وظاهر اطلاق الشارح انه يؤثر المحتاج اليه الا وان أخره معصوم بأنه لا يجد الماء فى المأل وهو ظاهر لعلنا المذكورة عرش **(قوله: حاجته)** أى شامل لهما غير مفرق وذلك من جهة أول غيره يعلم احتياجهما اليه ان قدر سم عن الاعباب **(قوله: ان قدر)** أى والا فلا سم **(قوله: أى لما كانت تكفيه)** **(إلخ)** هل يعبر بوضوء لكل صلاة لا بعد اذا لم يجز الجمع بين صلوات وضوء وهل يعبر بالذى يجب قضاءه وهو ما تكفيه الفضلة من صلوات أول المذموم وهو الصبح أو من آخرها وهو العشاء والحال يختلف فان الفضلة قد تكفى وضوءاً واحداً في نظر ويحتج اعتباراً آخر ان قد ولو كان الماء مشتركا بينهما فينبغي أن يقال ان كانت الفضلة لو قسمت خص كلهما يمكن الغسل به ولولم يعض عضو فالحكم كما تقرر والا فلا اعتبار به فليتلسم سم وقال عرش قوله **(إلخ)** أى لما كانت تكفيه تلك الفضلة **(إلخ)** رده ان عبدالحق فقال يجب القضاء لجميع الصلوات السابقة لما لا تكفيه تلك الفضلة كده وظاهر اهـ ووجهه بان كل صلاة صلواتها صدق عليها انها فعلت ومعهم ما غير محتاج اليه فوجب قضاء الاولى والاخرى وهو ما استقر به سم من احتمالين ابداهما فى كلام **(إلخ)** سم **(قوله: والا فلا)** أى فان مات منهم من لو يبق لم يغسل من الماء مئى وأجروا فى السير على خلاف المعتاد بحيث لو مشوا على العادة لم يغسل شئ فلا قضاء مغسئ **(قوله: ولا يجوز زاءخار ما)** **(إلخ)** قال فى الروض ولا يدخر أى الماء لطبخه بل كسله وقتبت اهـ وحاصله الفرق بين الحاجة اليه ما ذكره لا فتعتبر أوما لا فلا تعتبر مطلة أو قال مر انه المخذ اهـ سم عبارة النهاية ولا يتعمل الاحتياج له لغیر العطش ما لا كبل كعل وقتبت وطبخ لم يخلاف حاجته لذلك لا فله التيمم من أجلها اهـ قال عرش ظاهره وان لم يسهل استعماله الا بالبل ودرج **(إلخ)** بخلافه فقده بما لم يعسر استعماله وأخذ سم عليه عقد قضاء فقال لعسر استعماله بدون البسل كان كالعطش اهـ اهـ وبعبارة الكردى على شرح بافضل قوله ولا يجوز زاءخار الماء لطبخ **(إلخ)** بخلاف احتياجه اليه لذلك لا فبسته على ويتبعه وظاهر اطلاقه انه لا فرق بين أن يتيسر الاكتفاء عنه بغيره أو يسهل أم لا كما يباين أهـ

أى حسب لاضرر **(قوله: ومن علم أوطن حاجته)** بما لا لزمه التزود له ان قدر) نقل فى شرح العباب العبارة السابقة عن الجواهر ثم قال وظاهره انه يلزمه التزود له ان أمكنه لكن قال لا ذرى ولا شأن ان يتزود لهما بمسته لكل جمعة ثم قال فى شرح العباب الذى يتبعه حديث علم احتياج أحدهم للقائه اليه ما لا لزمه التزود له ان قدر عليه والا فلا اهـ وقد تقدم أنضاه به بغيره ختمه بغيره هذا البحث خلاف ما هو عليه كلامه انه منقول صريحا **(قوله: أى لما كانت تكفيه)** **(إلخ)** فله أمور أحدها هل يعبر بوضوء لكل صلاة لا بعد نعم اذا لم يجز الجمع بين صلوات وضوءا ناهل يعبر بالذى يجب قضاءه وهو ما تكفيه الفضلة من صلوات أول المذموم أو من آخرها وهو الحال يختلف فان الفضلة قد تكفى وضوءاً واحداً أو أول المذموم وصع آخرها عشاء فيه نظر ويحتج اعتباراً آخر للذة وتأهلها لو كان الماء مشتركا بينهما فينبغي أن يقال ان كانت الفضلة لو قسمت خص كلهما يمكن الغسل به ولولم يعض عضو فالحكم كما تقرر والا فلا اعتبار به فليتلسم **(قوله: ولا يجوز زاءخار ما)** **(إلخ)** قال فى الروض ولا يدخر أى الماء لطبخه بل كسله وقتبت اهـ وحاصله الفرق بين الحاجة

لا يحتاج لظهوره لا يحتاج لظهوره وان كان حديثه أثقله كإقتضاه الخلافهم لان الاول حق للنفس والثاني حق لله تعالى نعم لو انتابوا ما له لا تطهر ولم يعزروه وجاهز تقديم الغير لان انتهاء المحتاج الى الماء مباهج من غير احراره لا موجب لمكده (ولو) يتنج به لذلك لا بل (ما لا) أى مستقبله وان ظن وجوده ما تقرر ان الروح لا يدل لها فاحتاج لهما رعايات الامور المستقبلية انضام لو احتاج الماء اليه أى ولوا مونة ولا يقال الحق لغيره كده وظاهر ما لا لزمه من محتاجه ما لا لزمه بله لتحقيق حاجته ومن علم أوطن حاجته اهـ ما لا لزمه التزود له ان قدر واذا تزود للمال ففقدت فضله فان سار واهل العادة ولم يمتهم أحد فى القضاء أى لما كانت تكفيه تلك الفضلة باعتبار عادته الغالبة فيما نظهر والا فلا ولا يجوز ادخار ما ولا استعماله لطبخ يتيسر لا قضاء بغيره

وعليه جرى الجبال الرملى وحوى الحقيقة على الفرق بين ما يتيسر الاكتفاء عنه بغيره أو يسهل أكمله بإسافلا
يجوز أن يجم أولاً يكون كذلك فجوز ولا فرق عنده بين الحال والمآل لوجرى المغنى على المـ لا يـ جواز
التيمم لذلك ولا سبع الناس اليوم الأهذا محذف (قوله ولا نحو بل كعل) قد مر أن الاحتياج للعطش
مشروط بأن يخشى منه مرضاً أو نحوها فإن فرض أن الاحتياج لنحو بل السكك كذلك فهو مشروط ولا فلا
ولعل ما ذكرته يمكن أن يجمع به بين الكلامين إذ بعد القول بأنه كالعطش وإن لم يوجد شرطه وكذا القول
بأنه لا يدخل إذا كرم مطلقاً وإن خشي منه نحو مرض وباء أو نحوها أصل الرخصة الحاجة للماء للعطش ونحوه فدخل
بل نحو الكعل في قوله ونحوه ولكن بالقياس المتعسر في العطش كما هو ظاهر اهـ ثم رأيت في السنباطى على
المحلى ما نصه لا يطبخ وبل كعل وقد ثبت به الآن خاف من خلافه فحذروا بما أبانى وعلمه يحمل ما أتى به العراقى
من وجوب الماء مع جئند بصري (قوله فدهما) أى في الطبخ ونحوه بل (قوله من حيث ذلك) أى نحو المرض
السابق ذكره في السبب الثاني بصري (قوله أو يظن الخ) وكذا قالها بنو المغنى (قوله أو يظن حدوثه بعد)
تأمل في الشاهد المعطوف بقوله مرض الخ الآن يقدو هذا مؤخر عن قوله مرض الخ فإن جعل مرفوع
يكون ضمير ذلك في قوله مرض الخ غير مرتبط سم عبارة البصري قوله أو يظن حدوثه الخ يحتاج إلى
التأمل ويؤخذ من أن الحرم لو خشي من التردد طر مرض كان له اللبس ابتداء وهو متخفيعنى وسبب
في هامش الحقيقة في الملح نقل ذلك عن فتاوى السيوطى بصري قول المتن (تخاف الخ) سهل تفسيره بالخوف
مألو كان ذلك بمجرد التهم أو على سبيل التردد كان قاله العدل قد يخشى منه التلف عـ وتخافه
قول الشارح أو يظن حدوثه بعد وكذا أتى عن النباه بنو المغنى ما يخالفه (قوله ليس بشرط الخ) خبر مبتدأ
محذوف أى فقول المصنف مرض ليس الخ عبارة المغنى فإن قيل قول المصنف مرض ليس وجود المرض
شرط طال الشرطان تخاف من استعمال الماء كما ذكرنا فترأى أن الغالب أن الخوف إنما يحصل مع
المرض ومع هذا قول أن تخاف من استعماله كذلك كان أولى اهـ (قوله دون فقد) فلو جدمع فقد أثر
أيضاً سم (قوله مطلقاً) أى أراد أو مستحقاً وبعبارة عـ قدولى تسخينه ولا يجبرى (قوله أو المعجز
عن تسخينه) أى فإن وجد ما يستخنه وجب تسخينه وإن خـ الوقت وكذا يجب تعصـ لما يستخنه به أن علم
به في موضع آخر وأن خرج الوقت سم على المنهج وخرج بالتسخين التبريد فلا يجب عليه انتظاره عـ
واعتمد الحقنى اهـ يجبرى (قوله مرضاً) أى حدوثه (قوله أو وقع) والواللحال والضمير للمعروف منه
من المرض وبإدائه (قوله تخفيف) راجع لصداق أيضاً قول المتن (على منفعة عضو) كعمى وصمم ونحو
وشال مغنى ونهاية (قوله بضم أوله) إلى قوله وظهر في المغنى وكذا في النهاية الأقوله بضم الباء إلى أى طول
(قوله إن تذهب) أى كلاً أو بعضها بغيره ونهاية بمعنى (قوله كنقص ضوء الخ) أى نقصاً يظهر به مثل عادة
عـ وفيه فتحة ليرجع (قوله ونحو المرض) أى كالسفر منها بغيره ونهاية (قوله أى طول مدته) أى مدة
يحصل فيها نوع مشقة وإن لم يستغرق وقت صلاة أو استخدام أو طاعتهم وهو الظاهر المتعين عـ أى خلافاً
لـ قال أنه قدر وقت صلاة (قوله وكذا بإدائه) عبارة النهاية والمغنى وكذا بإدائه العلة وهو إفراط الألم وكثرة
المقدار اهـ أى بأن اتشرا إلى من موضعاً موضع آخر عـ وبعبارة سم قوله وكذا بإدائه كذا في
الروض وشرحه ثم قال ولا يبيحه التأم باستعمال الماء لحر أو برد لا يخاف من الاستعمال معه محذوران في

الـ لما ذكرنا لا تعتبر وما لا فلا تعتبر مطلقاً قال مر أنه العمد (قوله أو يظن حدوثه بعد) تأمل في
التشاهد المعطوف بقوله مرض الخ الآن يقدو هذا مؤخر عن قوله مرض الخ فإن جعل مرفوع يكون
ضمير ذلك في قوله مرض الخ غير مرتبط (قوله دون فقد) فلو جدمع فقد أثر أيضاً (قوله وكذا بإدائه)
كذا في الروض وشرحه ثم قال ولا يبيحه التأم باستعمال الماء لحر أو برد لا يخاف من الاستعمال معه
محذوران في العاقبة اهـ قالتنا لم بالاستعمال من غير أن ينشأ له منه لا غيرته بخلاف التأم الناشئ عن
الاستعمال فتأمل وقد يقال التأم الناشئ بإدائه فزعزعة الأرض فقوله وكذا بإدائه مستدرك مع قوله

ولا نحو بل كعل يسهل
أكمله بإساعلى الوجهه
فيهما (الثالث) من الأسباب
الفقد الشرعى من حيث
ذلك بأن يكون به الآن أو
يظن حدوثه بعد (مرض
تخاف معه) ليس بشرط
بل لأن الغالب خوف ما أبان
سم وجود المرض دون
فقد المراد أن تخاف (من
استعماله) أى الماء مطلقاً
أو المحذور عن تسخينه
مرضاً أو بإدائه وله وقع
لأنه صمداع أو تألم تخفيف
أو (على منفعة عضو) بضم
أوله وكسره إن تذهب
كنقص ضوء أو بجمع
فالخوف على ذهب أصل
العضو والروح أولى نعم
مضى عصى بنحو المرض
توقفت صحة تهم على التوبة
لتعديه (وكذا بإدائه البره)
بضم الباء وفقهه فيما
أى طول مدته وإن لم يزد
اللاو وكذا بإدائه وإن نفل
المدّة (أو الشئ الفاحش)

العاقبة اه قالتم بالاستعمال من غير أن ينشأ ألم منه لآخيه بخلاف التألم الناشئ من الاستعمال فتألم
وقد يقال التألم الناشئ بآدته فزعز بآدة المرض فقوله وكذا ز يادته مستدرك مع قوله السابق أو ز يادته
فليتأمل اه (قوله من نحو استخشاف الخ) أي كتغير لون من بياض إلى سواد مثلاً والاستخشاف الرقعة
عدم الرطوبة بقول القول الرقعة الرطوب وقوله الحفرة كروي ويجري (قوله أو ثمرة تبسقي أو لجة تزيد)
ظاهرة وان مفرق من العمة والثغرة لا مانع من تسمية شينلان مجرد وجودهما في العضو بورث شينا
ولعل هذا الظاهر غير مراد لان ما ذكره بيان الشين وهو مجرد لا يبيع التسميم بل ان كان فاحشاً تبعم
أو سراً فلا عش أو قول بل ظاهر صنيع الشارع كثيراً ما ذكر بيان الشين الفاحش لا لاصل الشين
(قوله في المنة) في القاموس المنة بالكسر والغض والتحريل وككلمة الحذق بالخدمة والعمل اه
وعبارة الجبري المنة بغض الميم مع كسر ثابته وحكى كسر هاء سكن الهاء الخدمة اه (قوله للمروءة)
قال التلمساني المروءة بغض الميم وكسرها وبالهمزة وكسرها مع ابدالها والملكفة تناسبة تقتضي تخاقق
الانسان بأخلاق أمثاله اه وقال الشهابي في شرح الشفاء المروءة فعلة بالضم مهموز وقد تبدل هـ زه
واوا وتدغم وتسل بعني الانسانية لانها مأخوذة من المروءة تعاطى ما يستحسن وتجنب ما يسترذل
كالخرف والبنية والملابس الخسيسة والجلوس في الاسواق عش (قوله وظاهر) خبر مقدم لقوله تعقيب
الخ (قوله يخرج نحو يالخ) هذا مبني على أن المالك ليس محترماً في حق نفسه وقدم من سم ان الاقرب
خلافه عش واستقر سم هنال اولاً لغيره وهل تقيد النفس أيضاً بالمحرمة أو يفرق بأن الانسان
لا يسوغ له قتل نفسه فلا يشب بغيره وقد يسوغ له قطع عضو لا ككلمة تأتي على نفسه ان لم يقطع فله
التسبب فيمفيه نظر ولا يعد عدم الفرق اه قوله بخلاف واجبة القطع لقوله أي وان كان المستحق مجنوناً
اذا قد يحتاج فيجوز لولي غير الوصي العقول على الارش سم (قوله لقوله تعالى) الى قوله وان انتقمنا الى الهياكل
قوله ولو بالتجربة (قوله لقوله تعالى) الظاهر انه تعليل لما قبل قول المصنف وكذا الخ كما هو صريح المعنى
والنهاية بحيث قدما هو ذكر اهناك (قوله فامر الغسل) أي من بعض المحابة لظنه ان التسميم لا يكتفي وان
الغسل واجب عله عش (قوله فالت) أي بالانغماس النهائية (قوله فلو الخ) مقول القول قال عش ولا
يشكل هذا الدعاء أو أماله فانه لا يقصد به ما يقتضيه بل يقصد به التنفير اه (قوله ألم يكن شفاءه الى السؤال)
أي ألم يكن اهتداء الجاهل أي سببه السؤال عش (قوله وألح ما ذكر بالمرض الخ) عبارة النهائية
لاطلاق المرض في الآية وتولان مشقة الزيادة والبطء فرف مشقة طلب الملاءمة فرفع وزمر والشين المذكور
فوق ضرر الزيادة البسرعة على مثل الملاء اه (قوله وخرج) الى قوله ورد في الغنى (قوله وأثر جدرى)
بضم الجيم وفخر البالي بفحسهما لغتان مختاراه عش (قوله واستشكاه) أي قولهم ولوفى أمستحسان الخ
(قوله لم يكتفوا) أي المحتاج للظهر (قوله على من المثل) أي الملاء (قوله عدم تحقق ذلك) يعني ان نقصان
غير محقق في الزيادة والخمس ان تحقق في الزيادة على من المثل قال سم قد يقال بآدة الفل على من المثل غير
محقق أيضاً لانه بالتقويم هو تخمين ليس يقين فليتأمل اه (قوله والخ) أي ويقضى به الخ (قوله)
نقصه) أي الرقي (قوله ورد) أي ما اقتضاه كلام الجيب من جواز التيمم عند تحقق النقص عش (قوله)
بانه يلزم ذلك) أي ينشأ هذا الجواب وجوب استعمال الماء في العضو الظاهر وعدم جواز التيمم ان

السابق أو ز يادته فليتأمل (قوله وأصله الاثر) عبارة شرح الرض والشين الاثر المستكره (قوله)
خلاف واجبة القطع لقوله أي وان كان المستحق مجنوناً اذا قد يحتاج فيجوز لولي غير الوصي العقول
الارش وهل تقيد النفس أيضاً بالمحرمة أو يفرق بأن الانسان لا يسوغ له قتل نفسه فلا يتسبب فيه وقد
يسوغ له قطع عضو لا ككلمة تأتي على نفسه ان لم يقطع فله التسبب فيمفيه نظر ولا يعد عدم الفرق (قوله)
بما يقتضى عدم تحقق ذلك) قد يقال بآدة الفل على من المثل غير محقق أيضاً بالتقويم وهو تخمين
ليس يقين فليتأمل (قوله ورد بانه يلزم الخ) لا يخفى ان قياس هذا الجواب في الظاهر هو استعمال الماء ان لم

من نحو استخشاف أو نحو
أو ثمرة تبسقي أو لجة تزيد
وأصله الاثر المستكره (قوله)
عضو ظاهر) وهو ما يبدو في
المهنة غالباً كالوجه الدين
وقيل لا يعد كشفه حكماً
للمروءة ورجع الاول ان
أريد النفاة والغالب ذوى
المروءة وظاهر تعديده نحو
العضو هنا بالمعنى الخارج
نحو يدغم قطعها السرعة
أو حمار بخلاف واجبة
القطع لقوله لا لاحتلال العضو
(في الاظهر) لقوله تعالى
وان كنتم مرضى الآية
ومضاه على الله عليه وسلم
قال المصنف ان شخصاً احتلم
وبه خرج رأسه فامر بالغسل
فكانت قتلهم لله أو لم
يكن شفاءه الى السؤال
والحق ما ذكر بالمرض لانه
في معناه وخرج بالفاحش
نحو قليل سواد أو ثمر جدرى
و بالظاهر الباء نونى
أمستحسانه تقتضى به فيها
واستشكاه ابن عبد السلام
بانهم لم يكتفوا فلما زاد
على من المثل وأجيب عنه
بما يقتضى عدم تحقق ذلك
وانه لو تحقق نقصه لم يكتفوا
ورد بانه يلزم ذلك

لم يتحقق النقص بذلك (قوله في الظاهر) أي بالنسبة للشين اليسرى وشدي (قوله ولم يقولوا به) أي وجوب استعمال الماء في العضو الظاهر عند عدم تحقق النقص (قوله وليس الخ) أي الرد بتأثيره في الظاهر عن (قوله) لأن الاستشكال الخ فيه نثار يعلم بقل كلام الرادويان شبه عبارته وأجيب بأن حصول الشين بالاستعمال غير محقق وإذا كان غير محقق لم يسقط به الوجوب وهذا كإدراك الإيجاب كلهم أنه يجب استعمال المضمض إذا لم يجبر غيره وإن كان يخشى منه البرص لأن حصوله مظنون وفيه نظر لأن ذكره من عدم التحقيق جازي في الشين الظاهر أيضا وقد جوز زواله ترك الغسل والدول إلى التيمم عند وقوعه على الظاهر انتهت فتأمل بصري (قوله وما يقتضي الخ) يتأمل سم (قوله استعمال الماء) أي في الباطن عبارة النهاية ورفق أيضا بينهما ما هنا إنما أمرنا به هنا بالاحتمال وإن تحقق نقص يتعلق حق الله تعالى بالظاهرة بالماء فلم تعتبر حق السيد بدليل ما لو لم الصلاة فانتقل به وإن فاتت حقه بالكلية بخلاف بطلان الزيادة اه (قوله كما يقتل) أي الرقيق (قوله توجيه ما أطلقوه) أي من أنه لا يرتفع الشين اليسرى في الظاهر والقاحش في الباطن (قوله بان الغالب الخ) فيه نظر سم (قوله ويرق بينه) أي بين الحرف في الكثير في الباطن (قوله يشع فيها) أي في المعللة عن (قوله ثم إن عرف ذلك الخ) عبارة النهاية والغنى والفظ لا دلالة على الأولى أي الظاهر إنما يتيمم إن أحجب به كونه يحمل منه ذلك ويكونه مخوف طيب معقول الرأية يقول بعد أو امرأه أو عرف هو ذلك من نفسه والأغلب يتيمم كل جزم به في التحقيق ونقله في الروض عن السجني وأردوهو المعتدون بأنهم البغوي بأنه يتيمم وقال الاستوى أنه بدله ما في المجموع في الأمعة عن نص الشافعي أن المضطر إذا خاف من الطعام المحضر اليه أنه مضموم جازله تركه والانتفاء إلى الميتة اه فقد فرغنا من الترجمة الله تعالى ينهيها بان ذمتها اشتغلت بالظاهرة بالماء فلا تبرا من ذلك الابتدال ولا كذلك أكل الميتة في كلام ابن العمامد يدل عليه اه قال عرش قوله ولا كذلك أكل الميتة لأن تعارضه به ثم أيضا اشتغلت ذمته بطبوقا يتو حجه باكل الظاهر وضرو غير محقق فلا يدل عنه الابتدال اه وبأنه عن سم عن الشهاب الرمي ما يفيد (قوله ولو بالتجربة) خلافا للظاهر النهائية والغنى من عدم كفاي معرفته بالتجربة واشترط كونه عارفا بالطب واعتده عرش والرشيدى وشيخنا وكذا سم على الهمزة (قوله اعتد معرفته) ولو فاسقا والمرد المعروف بسبب الطلب خلافا لبح عرش أقول قوله الاتي أنفاو ينبغي خلافه الخ يؤيد ما قاله ج من كفاية ما عرفه بالتجربة (قوله فأخبار عارف عدل واية) ولو امتنع من الأخبار الاباحه وجب دفعها إن كان في الأجبار كفاية كان احتياج في إخباره إلى ما حتى يصل للمرضى أو لتفتيش كتب لغنه بما يابق به وإن لم يكن في ذلك كفاية كان حصل منها الجواب بكلمة لا تتعلم تجب لعدم استحقاق الإصوة على ذلك فان دفع المشأ بالأقد تبرعاً جازم طاهره أنه لو أخبره فاسق أو كافرا بأخذ خبره وإن غلب على ظنه صدقه أو ينبغي خلافه في غلب على ظنه صدقه على به فلو تعارض أخبار عدول فنبغي تقديم الأوثق فالأكثر عدداً أو أوثق أو أقوى أو عدداً أو أفاضل أو كان كل لم يوجد خبر فأتى فيه كلام السجني وغيره ولو قيل بتقديم خبر من أخبر بالمرض لم يكن بعد إلا أن معزم بأدلة علم ثم إن كان المرض مضبوطاً للاحتياج إلى مراجعة الطبيب في كل صلاة فذلك الواجب عليه ذلك ومن التعارض أيضا ما كان يعرف الطبيب من نفسه ثم أخبر طبيب آخر بخلاف ما يعرفه فأتى فيه ما تقدم عرش وقوله ثم طاهره إلى قوله ومن التعارض في الجبيري عن سم على الوجه متشابهة الأقوله وكان كل لم يوجد إلى ثم إن كان وقوله ومن التعارض الخ في اطلاع الشامل إذا لم يزل يخبر الطبيب الآخر ظن نفسه فنظر طاهر (قوله وإن انتفى) أي معرفة نفسه وأخبار عدل بان فقد في محل يجب طلب الماء منه فيما ينظر عرش (قوله ثم الخ) كذا في سائر كتبه وكلام شيخ الإسلام في الاسنى والمرعيل البيهوت نقله عن الاسنوى والركشي واعتدما الخطيب والجال الرمي

بتحقيق النقص والتيمم إن تحقق فليتأمل (قوله وما يقتضي) يتأمل (قوله بان الغالب) فيه نظر (قوله ثم

في الظاهر أيضا ولم يقولوا به وليس في محله لأن الاستشكال فيه أيضا وبما يقتضي استعمال الماء وإن تحقق نقص ذلك كما يقتل بترك الصلاة وورد بان تركه يؤدي إلى تقويت حق الله تعالى بالكلية ولا كذلك هنا لأن الماء دلا ويمكن توجيه ما أطلقوه بأن الغالب عدم تأثير القليل في الظاهر والكثير في الباطن بخلاف الكثير في الظاهر فأنما الأمر بالغالب فيه ما لم يعرفوا على خلافه ويرق بينه وبينه وإذا على الثمن بان هذا بعد غنى المعللة وهي كونها العقل أي مرتبطة بكله لا يسمع أهلها بالغنى فيها كجاءه عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يشع فيها بالثافه وينصد بالكثير فقبيل له فقال ذلك عطف وهذا جوي ثم إن عرف ذلك ولو بالتجربة فاعتد معرفته ولا فأخبار عارف عدل واية فان انتفى أو فهم شيئاً مما مرتبهم

عدم صحة التيمم في ذلك كرهى (قوله على الوجه) خلافا للأنباء المتفقين كإمامنا (قوله ولمنمته الاعادة) أى
 وإن وجد الطيب بعد ذلك أو غيره يجوز له قبلها سم على الوجه أى بحسبى (قوله لا بعد لبره) أى أو
 بالطهارة بالماء سم (قوله أو وجود من يتحجر بجميع التيمم) أى بان هذا المرض الذى يلبس جميع التيمم
 وتظهر أن يلحق بذلك ما لو تكافى بذلك وتوضأ بصري (قوله فى جواز التيمم) أى الذى هو نظير العدول
 للعتبة أو عند خيانتها للشهاب الرولى عدم التيمم وقرئ بينهما ما هنا ومسئلة السهم المذكورة بان تعلق حق الله
 بالماء أقوى بدليل بطلان بيع الماء المحتاج اليه للطهارة بعد دخول الوقت وصحبيغ الطعام المحتاج اليه
 سم (قوله بين هذا) أى فهم نحو المرض من استعمال الماء (قوله والفرق الخ) وهو الشهاب الرولى كإمام
 آغا (قوله الذى يتخفى) الى قول المتن وإن فى الملقى وإلى التبيين فى النهاية لا قوله يدلله الى المتن (قوله وقد عجز
 عن تخمينه) قال سم فى آخر الباب ما مضى أمالو وجد ما يستحق به الماء لكن شاق الوقت بحيث لو استغل
 بالسرخين خرج الوقت وجب عليه الاستغالة وإن خرج الوقت وليس له التيمم. يصلى به فى الوقت أفتى به
 شيخنا الشهاب الرولى وهو ظاهر لأنه واحد للماء قادر على الطهارة وقوله لأنه واحد الخ أى به يفارق مسئلة
 الزجة الماروقه خرج بالسرخين التسريح إذا كان سائحا بحيث لو استغل تسريحه خرج الوقت فليس له ذلك
 وقرئ بينهما ما بان التبريد ليس من فعله ولا باختيار بخلاف السرخين عرش واعنده الحنفى كإمام (قوله
 لو دفعت أعضائه) أى النافعة أى إذا نفعته التدفئة أو وجد ما يستحق به ولم يتفصدا كرفاته لا يتيمم إذا ضرر
 حيثئذ والحاصل أنه حيث خاف محذور البرد أو مرض حاصل أو متوقع جاز له التيمم وحيث فلا يشرع بافضل
 ومع الجزأ لم تنزهه الاعادة لندرة فقعا يستحق به الماء أو يدبره العوض كرهى قول المتن (وإذا امتنع استعماله)
 أى الماء أى وجوبه معنى ويأتى عن النهاية ما وافق أوله لهذا وأخرجنا حوى عليه الشارح (قوله لمعلة)
 من جرح أو كسر أو مرض نهاية أى أو نحوها (قوله ويؤخذ الخ) عبارة النهاية لم يرد ما تمتعه تحريم عمل
 امتناع وجوب استعماله ويصعق أن يزيد تحريمه أيضا عند غلبة ظن حصول المحذور بالطريق المتقدم
 فالامتناع على بابه أه قال عرش قوله عند غلبة ظن الخ أفهم أنه حاشم يغلب على ظنه ما ذكر حازه
 التيمم وهو موافق لما اقتضاه تعبير المصنف بالخوف وحيث ثبت أخبره الطيب بان الغالب حصول
 المرض حرم استعمال الماء وإن أخبره بمجرد حصول الخوف لم يجز بجواز التيمم أه وصاروا راشدى
 لا يفتى أن هذا القيد لا بد منه لاستعمال الماء على كل من المعنيين خلافا لما هو عليه كلامه مر أه (قوله مع
 شئ من محذور الخ) الخشية أهم من الظن ففضة كلامه الحرم متوان لم يظن المحذور وقد توقف فيه سم أى
 بل الحرم مقيد بالظن أخذنا من قول الشارح الآية فى بدله قولهم السابق الخ فإنه قيده هناك بظن الضرر
 بل يغلبه كإمامنا نفاغن التيمم وتواشيتة (قوله سائر) شامل لبطاء البرع عبارة الجبرى عن عرش وانظر
 على الوجه) وأما السوى بمسئلة السهم المذكورة (قوله لا بعد البره) أى أو بالطهارة بالماء (قوله فى
 جواز التيمم) أى الذى هو نظير العدول للعتبة أو عند خيانتها للشهاب الرولى عدم التيمم وقرئ بين ما هنا
 ومسئلة السهم المذكورة بان تعلق حق الله بالماء أقوى بدليل بطلان بيع الماء المحتاج اليه للطهارة بعد
 دخول الوقت وصحبيغ الطعام المحتاج اليه (قوله لمنمته يعين) لكأن تقول إذا كان المراد ان الصلاة
 لم تنمته فى وقتها يعين فلا يبرأ منها الا يعين سقط هذا الرولى على نحو يرتأى القضاء عن الوقت عند
 عدم البره أو وجود الخمر فتأمل (قوله وإذا امتنع استعماله الخ) فى شرح العباب قاله الاسنوى وى يس
 إذا تعذر سمع الأذن أن يتيمم عنهما لأنه يسن تطهرهما وكذا إذا تعذر غسل الكفين أو أعضائه أو
 الاستنشاق أه ونبقى من تعدد التيمم عن غسل الكفين عند تعذر غسلهما (قوله ويؤخذ من تعبيره)
 قديقال المراد بالامتناع خوف المحذور من استعماله فلا يؤخذ من ماذكر وإن كان المأخوذ صحيحا (قوله
 مع خشية محذور الخ) الخشية أهم من الظن ففضة كلامه الحرم متوان لم يظن المحذور وقد توقف فيه (قوله
 فى غير الشين) من غير الشين بطاء البره يفيد اتجاه التحريم فيه وقد يتوقف فى عدم التحريم فى الشين وى

على الوجه ولمنمته الاعادة
 لكن لا يفعلها الا بعد البره
 أو وجود من يتحجر بجميع
 التيمم ونار عن العبادى
 يجوز التيمم بخافه نظر
 والفرق بين هذا ونظرهم
 الى توهم سم طعام أحضر
 اليه حتى يعدل عنه للمسة
 بان الصلاة هنالك منمته
 يعين فلا يبرأ منها الا يعين
 يرد بان لا تقول بعدم ما حثي
 بذلك بل بفعلها ما عاينها
 وهذا غاية الاحتياط لها
 مع الخروج عما قد يكون
 سببا لتلف نحو النفس
 (وشدة البرد) التى يتخفى
 منها ما يحذور مما ذكر
 وقد عجز عن تخمينه أو
 تدفئة أعضائه (كمخوف
 نحو (مرض) فى باحة
 التيمم لما صرح عمر بن
 العاص رضى الله عنه تيمم
 لخوف الهلاك من شدة
 البرد فاقره صلى الله عليه
 وسلم على ذلك (وإذا امتنع
 استعماله) أى الماء (فى)
 كل البدن وجب تيمم واحد
 لا غير أوفى بكل من البدن
 (عوض) أو غيره لمعلة
 ويؤخذ من تعبيره بامتنع
 حومة استعمال الماء مع
 خشية محذور مما مر وهو
 متخفى فى غير الشين وبذلك
 قولهم السابق فإن خشى
 ضرر نحو المشتمل حرم
 عليه استعماله

ثم الشئ الظاهر لا يقتضى سومة الا في قس تنقص في حقه ولم ياذن مالكه كما هو ظاهر (ان (٣٤٧) لم يكن عليه ساتر واجب) عليه قطعاً عندنا

(التيمم) الشرعي خلافاً
ان اكتفى بغير التراب عليه
وذلك لا يتناول غسل العلة عن
طهارة (وكذا يجب غسل
الصعيد) الذي يمكن غسله
(على المذهب) لروايته صحيحة
في قصة عمر والسابقة انه
غسل معاطفه وتوضأ وضوءه
للمصلاة ثم قال البيهقي
معناه انه غسل ما يمكنه
وتوضأ وتيمم الباقي وتناول
من خشى سبلان الماء غسل
العله موضع خرقه قبل الوضوء
بقره لبغسل بقطرها
ما حواله من غير ان
يسل البشي ويلزم العارض
استحباب من يفعل ذلك
باجزائه ان وجدها فافاضه
مما اعتبر في الفطر فان
تعد ذلك فتفي لندوره
ولا يجب مسح محل العلة
بالماء كما أفهمه كلامه
وجيب التراب ان كان يعمل
التيمم ما لم يمسح منه شئ
مما (ولا ترتيباً بينهما)
أي التيمم وغسل الصبي
(لجنب) والخاص
والنساء أي لا يجب ذلك
لان الأصل لا يجب فيه ذلك
فأولى بدله وانما وجب
تقديم الغسل اذا وجداء
لا يمكنه لان التيمم هنا
لعله وهي مستمرة لم تغد
الماء فوجب استعماله
أولاً لو وجد الفقد عند
التيمم والأولى تقديم
التيمم ليزيل الماء أثر
التراب ويحتمل الاستنوى

هل يحرم الاستعمال بخدوش بطايرة الظاهر الحرمه اهـ (قوله نعم الشئ الخ) أي الفاحش أخذ من
قوله بما هو قول المتن (وجب العباب الخ) وفي شرح العباب قال الاستنوى ويسن اذا تعذر مسح الاذن ان
يتيمم عنهما لانه يسن تطهيرهما وكذا اذا تعذر غسل الكفين أو المفضة أو الاستنشق اهـ وينبغي سن
تعدد التيمم عن غسل الكفين عند تعذر غسلهما سم (قوله خلافاً الخ) عبارة المغني والظاهر في التيمم
بالاكثر ثلاثاً اشارة الى ما قل من العلاء انه غير التراب على الحمل المجوز عنه اهـ (قوله وذلك لا يتناول
الخ) ويلزم ما مرار التراب ما يمكن على محل العلة ان كان يعمل التيمم ولم يمسح محذورا عما مر منها يتوعدني
وباقى في الشرح مثله قول المتن (وكذا غسل الصبي الخ) قال في الروض أي والمغني ولما رين جبات الجدرى
حكم العضو الجريح ان خاف من غسله ما مر انتهى اهـ ع (قوله رواية) الى قوله ويحتمل الاستنوى في المغني
(قوله ويتلطف) أي وجوبه بان أدى ترك التطوف الى دخول الماء الى الجرح احتقاً بخبره الطبيب بضرر
الماء اذا وصل اليها ع اهـ يجزى (قوله موضع خرقه الخ) ويتعامل علمنا شيخ الاسلام بخطيب عبارة
النهاية بتوضيحها اهـ (قوله فان تعذر) ظاهره انه يقضى ولو لم يجدوا ما لا يجيب المس فلا نه اتين بعض الواجب
هنا في النهاية وقد وجب بان الواجب الحلق في الغسل ولم يوجدوا ما لا يجيب المس فلا نه اتين بعض الواجب
لانه يقوم مقام الواجب من كل وجه فليأمل بصري (ذلك) أي الاستنجار ع (قوله قضى لندوره)
عبارة النهاية والمغني وشرح فاضل فان تعذر أمسه ماء لافاضه اهـ قال الكردى قوله أمسه ماء وهذا رتبة
فوق المسح ودون الغسل جزوت هنا بدل الغسل للضرورة اهـ وقال ع ش قوله بل لافاضه أي وذلك
غسل خفيف اهـ وقال الجيزي قوله مر أمسه بلا فاضه فان تعذر الامساس صلى كغسل الطهور ورن وأعاد
ع ش اهـ وهذه عبارات قد تقدمت عدم وجوب بالقضاء مع الاسماس (قوله ولا يجب مسح محل العلة الخ)
وان يتحقق منه لان الواجب انما هو الغسل نعم فظهر استحبابه ولا يلزم أن يضع ساتراً على العليل لمسه على
الساتر اذا مسح رخصة فلا يناسبها وجوب بذلكها بتوعدني سم أي بل يسن الوضع المذكور كما يأتي
(قوله لم يمسح الخ) أي لا يغسل التراب على الصبي فتقضى لتقص البديل والمبدل كما يأتي قول المتن (لجنب)
الاولى لم يد الغسل ولولم يدو بصري (قوله والخاص الخ) أي من طلب منه غسل مسنون هنا يتوعدني
(قوله وانما وجب الخ) وللقول وجوب تقديم غسل الصبي كوجوب تقديمه لانه لا يقفه نهاية (قوله ليزيل
الماء) هذا الاية اذا عمت العلة الوجه والدين ونظر الزكشي في مسح الساتر هل الاولى تأخير عن التيمم
كالتيمم والذي يقفه ان الاولى ذلك لكن ان فعل السنتين مسح التراب ليزيله ماء المسح حيث ذكر في
شرح العباب سم على ج وقوله هذا لا يأتي الخ ظاهر لكنه قد وجب تقديم التيمم فيه بما قاله الاستنوى من
ان الاولى ان يقدم أعضاء الوضوء على غيرهما فتقدم التيمم حيث لا يكونه بدلا عن غسل الوجه والدين وهو
مقدم على بقية الاعضاء ع ش أي غير الرأس (قوله ويحتمل الاستنوى الخ) وهذا البحث ظاهر لا معدل عنه
نهاية (قوله ثم يتيمم) محل تأمل اذا ترتيب بين أجزاء الرأس بصري وقد يجاب بأنه يخرج من الخلاف
الذي أشار السراح الى حده بقوله السابق وانما وجب الخ والمنازع على البحث انما هو قوله ثم يغسل الخ (قوله
تنبيه الى المتن ذكره ع ش وأقره (قوله ما أفاد المتن الخ) انظر من أين أفاد ذلك فان كان من اطلاق قوله
ولا ترتيب بينهما لجنب فتبين ان المراد بين التيمم عن الجنبات وغسل الصبي عنها وهذا غير موجود في الصورة
المذكورة حتى يكون مقفه مما لا ذكر فيها وان كان من اطلاق مقفه قوله الا في ولم يحدث فليس بعيدا
فليتأمل سم وقوله فتبين ان المراد الخ المتعنه بان اطلاق المتن لنفي الترتيب بين تيمم الجنب وغسل صبي

الفرق بين الشئ والباط (قوله ولا يجب مسح محل العلة) نعم فظهر استحبابه (قوله ليزيل الماء) هذا الاية
اذا عمت العلة الوجه والدين ونظر الزكشي في مسح الساتر هل الاولى تأخير عن التيمم كالتيمم والذي يقفه
ان الاولى ذلك لكن ان فعل السنتين مسح التراب ليزيله ماء المسح حيث ذكر في شرح العباب (قوله
ويحتمل الاستنوى الخ) زاد في شرح الروض عقبه ما نصه وفي البيان فيما اذا كان حدثه أصغر مثل ذلك وقوله

تدب تقدم بما يتدب تقدمه في الغسل ففي جرح برأسه يغسل بيمينه ثم بيمينه ثم بشماله

﴿تنبه﴾ مما أفاده المتن ان الحب اذا أحدث لا يلزمه الترتيب وان كانت علة في أعضاء الوضوء يشمل ما لو كانت علة في يده مثلا فتيمم عن الجنباته ثم أحدث فتوضأ أو أعاد التيمم (٣٤٨) عن الأكبر لا راد في فرضنا نأينا فيندرج فيه تيمم الأصغر وان كان قبل الوضوء وهو متجه

نظير ما مر في جنب بق وجلا فحدث له غسلهما قبل بقية أعضاء وضوءهما أو ما إليه كلام شارح اله لا بد من التيمم في هذه الصورة عن الأصغر وقت غسل العليل فهو مكلف لكلاهما انه حيث اجتمع الأصغر والأكبر اضطر على النظر الى الأصغر مطلقا فان كان يحدثنا الأصغر (فالمص) اشتراط التيمم وقت غسل العليل رعاية لترتيب الوضوء فلا ينتقل عن عضو عليل حتى يكمله غسله وبدا فان كان الوجه وجب تقديم التيمم على الترفع في غسل شئ من البدن وله تقديمه على غسل جميع الوجه وهو أولى وتأخيره عنه لان العضو الواحد لا ترتيب فيه (فان جرح عضوا فجمعا) يلزمه لما تقرر من اشتراط التيمم وقت غسل العليل أو أربعة أعضائه ولم تيم الجراحة الرأس فثلاث تيممات لان الرأس يكفي مسح جميعه فان عمته فأربع تيممات أو الثلاثة أيضا فتيمم واحد عن الوضوء لسقوط الترتيب أو ما عدا الرأس فتيمم واحد عن الوجه والبدن لسقوط غسلهما المتقاضى لسقوط ترتيبهما بخلاف ما يقي

بعضهما مسحه ثم واحد من الرجلين ويسن جعل البدن كعضو من وجهه ثم مسح البني وتيمم عن جرحهما يظهر اليسرى غسلها وتيممها وكذا الرجلان وهذا حسن لان تقديم النبي سنة فاذا اقتصر على تيمم فقط طهرهما فغسل واحد والله أعلم انتهى (قوله ما أفاده المتن) انظر من أين أفاد ذلك فان كان من إطلاق قوله ولا ترتيب بينهما للجنب فثبت ان المراد بين التيمم عن الجنبات وغسل الصبي عنها وهذا خبر موجود في الصورة المذكورة حتى يكون مفهوما لما ذكره فهاوان كان من إطلاق مفهوم قوله الا لا يحد فليس بعدا فلتأمل (قوله فتيمم عن الجنبات) لعل المراد مع غسل الصبي ليطهر قوله فتوضأ أو أعاد التيمم اذ لم يغسل الصبي أولا لم يقصرنا على الوضوء والتيمم بل كان واجبه غسل الصبي أيضا فان لا يفرض هذا اذا لم يحدثنا بالاكمل في الوضوء فثلاثا لا يتعين له بل يغسل بعض البدن عن الجنبات (قوله ويسن جعل البدن كعضو من وكذا الرجلان) ينبغي انه لو خلق له وجهان فثبت وجب غسلهما كالأكليدين فيكفيهما تيمم ويسن تيممات (قوله لا يهاجم ثالث)

بعضهما مسحه ثم واحد من الرجلين ويسن جعل البدن كعضو من وكذا الرجلان (وان كان) على العليل ساتر (كبيرة) وهي نحو الواح تشد لا تجار نحو الكسرا وألصق بفتح أوله أو طلاء أو عصا بقصد (لا عبارة أصله ولا قبل وهي أولى لا يهاجم ثالثا) ما يمكن نزعها لا يسمى ساترا ويزيد من الواضح ان هذا قيد للحكم لا للتمسك بها فاذ لم يجز ليلا

(غسل الصبي) ويطلق بغسل ما أخذته الجبيرة من الصبي بحسب الامكان وما تعذر (٣٤٩) غسله مما تحتها وأكمل غسله الماء بلا فاضة

لزموا ان لم توجد فيه حقيقة الغسل لانه أقرب اليها من المصحح فحين وحرفه سمعته ثم استشكل وليس في محله الفرق الظاهر بينهما ومن ثم لم يجب المصحح هنا وفارق المس بأنه أقرب للغسل كما تقرر (وتيمم) لروايته عند جاهد عند غير السابق في المحتمل السابق انما يكفيه ان يتيمم به ويعصب على تحريمه خوفاً من جمع علمها وبغسل سائر جسده (كما يجب) في مراعاة الحدث التي تبت وتعدد التيمم بتعدد العضو العبدل أما اذا أمكن رفعها لا خوف محذور مما مر فحجب نظهر ان محله ان أمكن غسل الجرح أو أخذت بعض الصبي أو كانت محل التيمم وأمكن مسح العليل بالتراب والادوية فلا فائدة لجوب النزاع وسبق أن أزيل الباب يقسم أحكامها ومنها انه يجب عليه وضعها على ظهر (ويجب مع ذلك) السابق (مسح كل جبرته) أو نحوها وقت غسل عليه (عامة) أما أصل المسح فغير المتزوج السابق وأما معه فلا نه مسح أجمع للجرع الأصل كالمسح في التيمم به فارقته الخ ومن ثم تنافسوا في نفي البها بعد الجرح وعما عني عن مخالطة الماء مسحه لا أخذاً مما ياتي في شروط الصلاة أنه يعنى عن (بعضها)

أوضح لاستغنائها عن الجواب عن (قوله) لو جوب النزاع (الاولى للنزاع) قول المتن (غسل الصبي وتيمم كما سبق ويوجب مع ذلك الخ) لا يخفى أن وجوب الجمع بين هذه الامور الثلاثة يتأق في الرأس اذا يجب تعميمه بالظهر فيكتفي بالاتصال على مسح الصبي منه ولا اشكال في ذلك وكذا اذا قصر على مسح الجبيرة أو التيمم اذا غلبت الجبيرة الرأس فلا يجب الجمع بينهما بما يظهر لان مسح الجبيرة هو طهر ما تحتها من الصبي والصحيح والتيمم طهر ما تحتها من الجرح فيبقى في الاتصال على أحدهما تطهير بعض الرأس وتطهير بعضه كاف اذا يجب تعميمه بالظهر كما تقرر ويتردد النظر في انه هل يتعين الاقتصار على مسح الجبيرة اذا أراد الاقتصار على أحدهما لانه أقوى من التيمم بدليل انه لا يجب اعادته لغرض آخر قبل الحدث بخلاف التيمم ويجري هذا التردد فيما اذا لم تتم الجبيرة الرأس فهل يكفي مسح الجبيرة أو يتعين غسل الصبي المكشوف لانه أقوى وكل من التيمم وتسع طهارة ضرورية ولا ضرر وضع وجود الاقوى فليأتمل وبالجملة فالمتجه تعين غسل الصبي حيث أمكن والا فمع جميع الجبيرة ولا يجب التيمم معها سم بخلاف (قوله) انه لا يجب خبر وما تعذر الخ (قوله) وحرفه سم (الخ) أى الذى في كلام الشافعي وغيره من (قوله) انه لا يطهر الخ (وعبر بعضهم عن الأساس المذكور بالسم وبعضهم بالغسل والتحقق انه لا يفتيها كما وقع في الأصل كروى (قوله) في المحتمل السابق) أى فى شر وكذا البرء والشين الخ (قوله) ان محله أى وجوب النزاع (قوله) ان أمكن غسل الجرح) أى ولم يكن غسله الا بالنزع سم (قوله) أو أخذت بعض الصبي) أى ولم يأت غسله مع وجودها كما هو ظاهر بهى (قوله) على طهر) أى كمال لظهور ذلك العضو فقط عن (قوله) مع ذلك السابق) قد قبل مسح ما تحت الجبيرة الماء بلا فاضة في نظر سم (قوله) وقت غسل عليه) أى الحدث دون الجنب أخذاً مما مر (قوله) السابق) أى اتفاقه ثم مسح عليها (قوله) وأما تعميمه) أى قوله نعم في النهاية والافتقار وكان قاسمه الى خروج (قوله) وبه) أى بالتعليل المذكور (قوله) ومن ثم) أى لاجل مغايرتها لغير ذلك (قوله) تنافس) فله المسح الى ان يرى أنها توفى (قوله) وعما الخ) انظر لوعها لم يحل غسل الصبي نفسه سم على ج أى فهل يكفي المسح على الجبيرة التى عجزهم الدم لم لا يفتقر والآخر بالاولى وحاشا شيخنا العلامة توى على التمسح عن مقتضى كلام العباد ما وقع ثم أيت قول الشارح مرفى آخر باب التيمم بعد غسل المصنف الآن يكون يجره دم كثير مائه والادوية هل ما هنا كثير تجاوز محله أو حصل بفعله أو على ما اذا كان الجرح في عضو التيمم وعليه دم كثير حائل بمنع الماء وايصال التراب على العضو اه وهو ظاهر في انه لا يمسح هنا لوجود الحائل فراجع عى أقول وكلامهم هناك في القضاء فيجب مع الدم المذكور نقصان البدل

قد يقال الامام مع الواو أيضاً أمه (قوله) غسل الصبي وتيمم كما سبق ويوجب مع ذلك مسح كل جبرته بجمه) لا يخفى ان وجوب الجمع بين هذه الامور الثلاثة يتأق في الرأس اذا يجب تعميمه بالظهر فيجب الاتصال على مسح الصبي منه ولا اشكال في ذلك وكذا اذا قصر على مسح جميع الجبيرة أو التيمم اذا غلبت الجبيرة الرأس ولا يجب الجمع بينهما فيما يظهر لان مسح الجبيرة هو طهر ما تحتها من الصبي والصحيح والتيمم هو طهر ما تحتها من الجرح فيبقى في الاتصال على أحدهما تطهير بعض الرأس وتطهير بعضه كاف اذا يجب تعميمه بالظهر كما تقرر ومن هذا ظاهر بالنسبة لعدم وجوب الجمع بينهما ويتردد النظر في انه هل يتعين الاقتصار على مسح الجبيرة اذا أراد الاقتصار على أحدهما لانه أقوى من التيمم بدليل انه لا يجب اعادته لغرض آخر قبل الحدث بخلاف التيمم ويجري هذا التردد فيما اذا لم تتم الجبيرة الرأس بل يبقى بعض الصبي مكشوفاً فهل يكفي مسح الجبيرة أو يتعين غسل الصبي كله لا يفتقر ولا ضرر وضع وجود الاقوى فليأتمل وبالجملة فالمتجه تعين غسل الصبي حيث أمكن والا فمع جميع الجبيرة ولا يجب التيمم معها (قوله) ان أمكن غسل الجرح) أى ولم يكن غسله الا بالنزع (قوله) ويوجب مع ذلك السابق) قد قبل مسح ما تحت الجبيرة الماء بلا فاضة وفيه نظر (قوله) وعما الخ) انظر لوعها لم يحل غسل الصبي نفسه (قوله)

اختلاط المغفره بالجنبى يحتاج الى ما سته (وقيل) يكفي مسح (بعضها)

كالحف وهو يدل على اتخذه من الصبي ومن ثم لم تأخذ منه شياً أو أخذت شياً وغسله لم يجب مسحها وكان قد ساء له أن لا يجب مسح الزائد على ما أخذته من الصبي لما تقر أن مسحها إنما هو بدليل ما أخذته منه لأن محل الجرح لأن بدله التيمم لا غير فوجب مسحها كما استشكل الآن بحجبان بن محمد بن شماس (٢٥٠) أعرضوا عنه وأوجبوا الكل احتياطاً خوفاً من الماء مسحها بالتراب إذا كان بعض التيمم فلا

يجب لانه ضعيف فلا يؤثر من فوقه مائل ثم بسن كستر الجرح حتى يسمع عليه صوتاً من الخلاف (فأذا تيمم) من ذكر وقد صلي فربما بعد تيممه وغسل وجهه كما (تقرض نان) لما يأتي أنه لا يؤدي بالتيمم الا فريض (ولم يحد) يعني ولم يطل تيممه (لم يعد الجنب غسلاً) لشي من بدنه لبقاء طهره كإياكي (وبعد المحدث) غسل (ما بعد عليه) بطلان طهر العلل ويلزمه بطلان ما بعده علائقه الترتيب (الواجب على المحدثون) الجنب وورده ما يأتي أن طهاره باقية بدليل أنه يتقبل به (وقيل يستأنفان) أي الجنب والمحدث ترك طهرهما من أصل وبدل فإذا بطل البدل بطل الأصل فنزع الخلف بناء على الضعف أن فيه الوضوء (وقيل المحدث يكتف) فلا يحتاج إلى إعادة غسل ما بعد عليه لبقاء طهر العلل بدليل صحة تنقله كما تقرر وأنما وجبت إعادة تيممه المتحد أو المتعدد لضعفه عن أداء فرض نان به فان قلت قياس سقوط الترتيب في هذه الطهارة الثالثة كما يقرر من بقاء طهره الأول

وبدل وليس الكلام هنا فيه بل في صحة المسح ولا تلازم بينهما كما هو ظاهر بل غاية العلم المذكور وأن يكون من وضع جبهة فوق أخرى وهو لا يتبع صحة المسح (قوله كالحف) أي والرأس وفرق الأول بينهما بين الرأس بان في تيممه شققة الترتيب وفي الجنب بان فيه ضرراً كان الاستيعاب يليه نهاية (قوله وهو) أي مسحها سم (قوله وأخذت شيئاً) سكت على الوضوء ما بلا فاضة كما تقدم فظاهر أنه لا ينبغي عن مسحها سم يغني وفيه نظر كما مر (قوله لم يجب مسحها) فاطلا تهم وجوب المسح جرى على الغالب من أن السائر يأخذ بأدلة على محل العلة ولا يغسل خطيب (قوله قياسه) أي قياس عدم وجوب المسح فما ذكر (قوله من الصبي) بيان لما أخذته (قوله أنه لا يجب) الأسبق حذف التبرير (قوله إلا أن يجب الجرح) هذا حسن وقوله لما شق أي أو كان قد شق سم (قوله كستر الجرح) هل ولو في عضو التيمم مع منع اتصال التراب بالجرح أول ما يأخذ من الصبي شيئاً وقد يقال قياس أن المسح عليه طهارة ما تحت السائر من الصبي أنه إذا مكنته غسل الصبي لا يسن السائر المذكور ولعدم الحاجة إليه بل لا يجوز إلا أن يكون الخلف المرامي خلاصه يرى ذلك سم على ج وقد يقال كون الخلف يرى ذلك لا يقتضي وضع السائر لأن رعاية الخلاف إنما تطالب بحسم تنقوت مطلو باعندنا وهي هنا تنقوت النسل (الواجب لغيره) علم ما لهم الآن يقال أن الكلام مقرر فحينئذ لا تعذر غسل ما حول الجرح من الصبي ويسن وضع السائر لمسحه بدل الصبي منضم التيمم بدل الجرح ع أي أو مقرر وض فبالا ذم يأخذ من الصبي شيئاً ورأى الخلف أن المسح كالتييمم يدل على محمل الجرح (قوله من ذكر) إلى قوله فان قلت في النهاية والمغني الأقوال أو لتعدد (قوله من ذكر الجرح) أي من على علته سائر جبهة النهاية والمغني من غسل الصبي وتيمم عن الجرح وأدى فرضه اه وهي أولى (قوله كما مر) أي في مراعاة المحدث للترتيب وتعدد التيمم بتعدد العضو ومسح كل جبهة لا يمكن تركها ومسحها بالماء ما تقرر غسله بما تحتها قول المحدث (تقرض نان) أي ونالته وهكذا بما توهمته (قوله لم يغسل تيممه) أي يحدث أو غيره كرده سم قول المحدث (لم يعد الجنب) أي ونحوه غسلاً أي ولا مسحاً مسحاً ونهياً توهمته (قوله ويلزمه) أي بطلان طهر العلل بطلان الجنب فإذا كانت الجرح احتققت اليد تيمم وأعاد مسح الرأس ثم غسل الجنبين نهاية (قوله علائقه الترتيب الج) كقولنا سم من أعضاء الوضوء أعني (قوله الأول المتعدد) خلافاً لما نية والمغني (قوله لما تقرر) متعلق بسقوط الجرح وقوله بدليل الجنب متعلق ببقاء طهره الج (قوله الثاني المتعدد) خلافاً لما نية والمغني قياس الج (قوله في الأولى) أي في الطهارة الأولى صفت التيمم (قوله بدليل تيمم واحد) اعتدته النهاية والمغني وقالوا للشهاب المولى (قوله تعدد فيها) أي في الطهارة الثانية (قوله معجم الرافعي) أي بقوله السابق وبعد المحدث ما بعد عليه (قوله سقط الماء) أي غسل ما بعد عليه (قوله في إيجابه) أي التيمم من حيث هو (قوله أنه الج) فاعل مروا الصبي للوضوء المحدث وقوله أنه حكايته الج (قوله في بيان مقتضى التجديد (قوله وهذا)

وهو) أي مسحها (قوله وأخذت شيئاً) أو غسله (سكت على الوضوء ما بلا فاضة كما تقدم فظاهر أنه لا ينبغي عن مسحها (قوله إلا أن يجب) هذا حسن وقوله لما شق أي أو كان قد شق (قوله كستر الجرح) هل ولو في عضو التيمم مع منع اتصال التراب للجرح أول ما يأخذ من الصبي (قوله حتى يسمع عليه) قد يقال قياس أن المسح عليه طهارة ما تحت السائر من الصبي أنه إذا مكنته غسل الصبي لا يسن السائر المذكور ولعدم الحاجة إليه لا يجوز إلا أن يكون الخلف المرامي خلاصه يرى ذلك (قوله لم يعد الجنب غسلاً) قال في المنهج ولا مسحاً اه أي يحدث أو غيره كرده (قوله في الأولى) أي في الطهارة الأولى وقوله بل يكفي تيمم واحد وما اعتدته

بدليل التنقل به أن لا يجب إعادة التيمم للمتعدد في الأولى بل يكفي تيمم واحد لأن تعدد فعلها كما كان لضرورة والترتيب قد سقط في الثالثة أي قعدده فيها الذي حرمه في شرع الرض حرم المذهب إنما يناسب معجم الرافعي قلت هذا القياس له وجوه يمكن الجواب عنه بأن الأصل فيه واجب في الأولى أي بحيث في الثانية سقط الماء لبقاء طهره في التيمم المتعدد بحاله لأن العلة في إيجابه تنقصه عن أداء فرض نان به وقد مر في الوضوء المحدث أنه في نحو النية كالأصل علائقه مقتضى التجديد أنه حكاية الأولى بصفته وهذا ما قرب ما هنا فوجب بتعدد التيمم هنا إنما هو لوجه

أى مامر فى الوضوء وقوله لما هنا أى من وجوب إعادة التيمم المتعدد وقوله هنا أى فى الطهارة الثانية (قوله حكاية الأول) الظاهر التأنيث (قوله قلت هذا الثالث أصح) أى فبعد كل منهما التيمم فقط معنى (قوله وجهه) الحقوله أو ما أتردد فى المعنى الاقوله أو بطلان تيممه والى الفصل فى النهاية لذلك القول (قوله وجهه الخ) عبارة النهاية وهو قول الأكثر من ونقل الامام الاتفاق عليه لانه انما يحتاج الى اعادة ما بعد عليه أن لو بطلان طهارة العليل وطهارة العليل باقية بديل لجوار التفل اه (قوله كما علمت الخ) الانحصر الاول كاسر (قوله أما اذا أحدث الخ) أى وأجنب ثانيا عى (فرعان) لو أجنب صاحب الجبيرة اغتسل وتيمم ولا يجب عليه تزعم اختلاف الخلف والفرق فى ان يجب التزعم مشقو لو كان على عضو مجبر بان فرغ احداهما لم يلزمه رفع الاخرى بخلاف الخلف لان لبسه ما يجعلا شرط بخلاف الجبيرة من معنى ونهاية (قوله فانه بعد جميع مامر) هو مشكل مع قوله أو بطلان تيممه ما يدخل فيه البطلان بالزعة مع انه لا بعد غسل الاعضاء كما صرحوا به وكذا اشكى الى الجنب فانه لا بعد جميع مامر اذ منه غسل جميعه وهو لا بعد جميعه بل يغسل أعضاء الوضوء من الحدث الأصغر ومنه ايضا مسح الساتر فى غير أعضاء الوضوء والظاهر انه لا بعد له لانه رفع جنبنا ما تحت من الصبيح رفعه لم يقيد بانه عدم البرء كان مسح الخلف رفعه حدث الرجل رفعه مقيد بانه عدم نزاع الخلف وأيضاً فمسحه قائم مقام الغسل بدليل انه ما لم يحدث لا بعد لكل فرض سوى التيمم فقط سم بخلف (قوله ولو برأ الخ) عبارة المعنى ولو اغتسل الجنب وتيمم عن جراحته في غير أعضاء التيمم ثم أحدث بعد اذ اغترضت من صلاة أو طواف لم يطل تيممه لانه وقع عن غير أعضاء الوضوء فلا يؤثر ما أحدث في وضوء أو يصلى وضوءه ما شاء من النوافل (ولو برأ) بثلاث الزاوية وعلى طهارة بطل تيممه ووجب غسل موضع العذر جنباً كان أو محدثاً ويجب على المحدث ان يغسل ما بعد موضع العذر رعاية للترتيب كما لو أغسل ليعتد بخلاف الجنب ولا يستأنفان الطهارة بطلان بعضها لا يقتضى بطلان كلها اه بخلاف وجوب اعادة النهاية وتولوا رفع الجبيرة عن موضع الكسر فوجده قد اندمل أعاد كل صلاة صلاها بعد الاندمال بالمسح عليها واذا تحقق البرء وهو على طهارة كان كوجوب جردان التيمم المانع من تفصيله الا ترى فىقال ان تحقق ذلك وليس فى صلاة مانع الاحرام بها أو فيها فان وجب قضاءها ككون الساتر أخذ على حدة قدر الاستسكان بطلان وان لم يجب أجمع عى (قوله أعاد المحدث غسل عليه) فيه نظر لانه ان أراد بعليله العضو المعتل بعضه فلا وجه لأعادة جميعه لارتفاع حدث صحبه بغسله السابق وان أراد التقدير المعتل منه فلا وجه للتعبير بالأعادة اذ لم يغسل فيما سبق فليتامل سم أى فكأن ينبغى أن يقول غسل محل علقه كالمعنى

شيخنا الشهاب الرملى فقال يكفى تيمم واحد (قوله فانه بعد جميع مامر) هو مشكل مع قوله أو بطلان تيممه اذ يدخل فيه البطلان بالزعة مع انه لا بعد يغسل الاعضاء اذ اعادة لا يتطالع كما صرحوا به وهل بطل مسح الجبيرة فيناظر (قوله فانه بعد جميع مامر) لا يتفق اشكاله فى الجنب فانه لا بعد جميع مامر اذ منه غسل جميعه وبه وهو لا بعد جميعه بل يغسل بعضه وهو أعضاء الوضوء وعن الحدث الأصغر فليتامل ومنه ايضا مسح الساتر فى غير أعضاء الوضوء والظاهر انه لا بعد لانه رفعه من جنبنا ما تحت من الصبيح رفعه لم يقيد بانه عدم نزاع الخلف وأيضاً فمسحه قائم مقام الغسل بدليل انه ما لم يحدث لا بعد لكل فرض سوى التيمم فقط ولو لم يقم مقام الغسل ولو جبت اعادة لكل فرض والحدث الأصغر لا يؤثر فى طهارة غير أعضاءه ولهذا أطلق المحلى وغيره قولهم فيما اذا أحدث وان كانت العلة بغير أعضاء الوضوء تيمم الجنب مع الوضوء للعداة انتهى فلم يتعرض المسح الساتر فقامل وقولهم تيمم الجنب مع الوضوء لا ينافى قول الرمز وان اغتسل الجنب وتيمم عن جراحته فى غير أعضاء الوضوء ثم أحدث بعد فرضه لم يطل حكم تيممه فيتوضأ ويصلى وضوءه ما شاء من النوافل انتهى لان كلامهم بالنسبة للفرض وقوله أعاد المحدث غسل عليه فيه نظر لانه ان أراد بعليله العضو المعتل بعضه فلا وجه لأعادة جميعه لارتفاع حدث صحبه بغسله السابق وان أراد به التقدير المعتل منه فلا وجه

حكاية الاول فلم ينظر لكون التيمم الواحد يكفى فتأمل (قلت هذا الثالث أصح والله أعلم) وجهه واضح كما علمت مما تقرر فيه بخلافه لمن نازع فيه أما اذا أحدث أو بطل تيممه فانه بعد جميع مامر ولو برأ أعاد المحدث غسل عليه وما بعده

وما صلاهما لانه أو توهمه فآزال الصوق (٣٥٢) ولم يظهر من الصحيح ما يجب غسله لم يبطل نيتمه وإنما بطل توهم الماء لانه يوجب طلبه والنجس عنه ولا كذلك

(قوله وما صلاهما لانه) فان تردد في وقت البرء بمر بأمر بزم من عكن البرء فيه عش (قوله أو توهمه) أي البرء سم (قوله ولم يظهر من الصحيح) أي بان يكون الصوق على قدر الحاجة وقوله ما يجب غسله أي أو ما تكتن امر أو التراب عليه مغني (قوله لم يبطل نيتمه) أي ولا صلاته عش (قوله بطلت) أي صلاته وان لم يبرأ معنى ونهاية (قوله ونحوه) أي يحل بطلان الصلاة بسقوط الجبيرة فيها (قوله أو ما إذا تردد) أي عطف على ما إذا مات الخ عش (قوله تردد في بطلان نيتمه) أي لتردد في حصول البرء قاله البصري ولعله يجر عتقيل وليس بقيد (قوله أيضا) كصلاته (قوله والأول) * فرغ * لو كانت الجبيرة صواقين أو يغسر كل يوم أو أيام فحكمها كالجبيرة الواحدة كما أتت به السبكي وفيه نظر ظاهر بل الوجه خلافه نهاية أي من أن كل مرة لها حكم مستقل فعلى كلام السبكي تغيير الصوق لا يؤثر في طهارته السابقة وتعالى كلام الشارع مدر يؤثر فوجب غسل الصحيح مع ما بعده ولا يبطل النيتم عليها عش (قوله من أن لحظ بطلان الخ) عبارة النهاية تعلم أن لحظ الخ لو اندفع الخ (قوله غير ملحظ بطلان النيتم) فان ملحظه البرء من العلة وملحظ بطلان الصلاة ظهور وما يجب غسله من الصحيح عش (قوله لم تبطل الخ) انظر هذا مع المفهوم من قوله ولم يظهر من الصحيح ما يجب غسله لم يبطل نيتمه من أنه إذا ظهر بطل فوجب غسل الظهور وسبب بطلانه فليتل من سم وبصري (فصل) * في أركان النيتم وغير ذلك قول المنى (بكل تراب) يدخل فيه الأصفر والأعصر والأحمر والأسود والأبيض مغني ونهاية (قوله ما وجدني) التي قوله فلا يجوز في المغني ما وافقه وقال في قوله وكذا نجس في النهاية ما وافقه إلا ما أتت عليه (قوله صدق) الأول أطلق أو اسقاط اسم بصري (قوله لانه الصديق) أي الخ (عبارة النهاية) ما وجدني أي قوله تعالى فتصموا صعبا قال ابن عباس وغيره أي ترابا طاهرا أو قال الشافعي تراب له غبار وقوله حجة في اللغة اه (قوله وما يمنع الخ) هذا ما منع نحو الترت وقبحاقة الأجر سم ولك أن تمنعه بعدم القول بالواسطة عبارة القلاوي وجوزة الامام مالك بكل ما اتصل بالأرض كالشجر والزرع وجوزة أو حنيفة توصف به بمجد بكل ما هو من جنس الأرض كالزينة وجوزة الامام أحمد أبو يوسف صاحب أي حنيفة أي الغبار فيه كالجر الصلب وجعلوا من الأبيات بقائه متفسر والصديق على وجه الأرض لا بالتراب اه (قوله وزعم الخ) عبارة النهاية وانجس إذا لاتبان من المفيدة للتبعيض يقتضي أن يجمع بشئ يحصل على الوجه والدين بعضه وقول بعض الاتقان لا ابتداء الغاية فلا شرط تراب ضعفه الزنجشري بان أحدا من العرب لا يتهم من قول القائل مسح برأسه من الدهن ومن الماعون من التراب الاعمى التبعض والأذعان للحق أحق من المراء اه اه قال عش قوله مدر ضعفه الزنجشري الخ كان حنفا وأنصف نفسه * (فائدة) * ذكر في شرح الروض في هذا الفصل انه إذا تعارض كلام شخص في افتاء وتصنيفه كان الاختصاص في التصنيف أولى فراجعه اه (قوله لا بداء) المتبادر التبعض كالإختي فهو أرج سم (قوله سفاسف) أي ردى من قبيل الهذيان (قوله والاسم القالب الخ) عبارة النهاية وتكون مفهوم القلب ليس بحجة محل حيث لا قرينة كاصرحه الغزالي في المخول وهنأقترنت العودل الى التراب في الظهور يتبع ذكر جميعها في السجدة وتكون السابق للامتنان المقضى تكثير ما عتق فلما اقتصر على التراب دل على اختصاصه بالحكم اه (قوله في حيز الامتنان) في شئ يؤيدان ههنا لمفهومها زيادة ترابها أو تربتها أو الاكان يكفي أن يقول مسحها وطهورا فانه أحسن سم وقوله ويؤيد الخ تقدم مثله عن النهاية آتفا (قوله ما يشهد) الصواب اسقاطه سم ورشيد وبصري أي لا المراد بالتأويل

قوله البرء ولو سقطت جبيرة في صلاته بطلت كنز الخلف ويحمله ما إذا مات شئ مما يجب غسله إلا ما كان بقاؤها مع وجوب غسل مظهر وكذا ما بعده في الحديث الأصغر أو ما إذا تردد بطلان نيتمه وطال التردد أو مضى معركن ثم ان علم البرء بطل نيتمه أيضا ولا فلا يجتمع من أن ملحظ بطلان الصلاة غير ملحظ بطلان النيتم اندفع قول بعضهم لا أثر لظهور وشئ من الصحيح في بطلان النيتم لانه عن العليل ووجه اندفاعه انما لم يحل هذا الظهور سببا لبطلان النيتم بل لبطلان الصلاة وملحظهما مختلفا كما تقرر (فصل) * في أركان النيتم وكيفيته وسننه ومطلانه وما يستباح به مع قضاء أو عدمه وتوابعها (يتبع بكل ما صدق عليه اسم تراب) لانه الصديق الآية كما قاله ابن عباس وغيره وما عتق تأويله غيره قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم بمنوع من فيه لانداسه سافلا يعول عليه وصرح جعلت لأرض كلها لتامسحوا وترابها في روايه صحيحة وترابها هما مترادفان كما قاله أهل اللغة خلافا لمن وهم فيه لنا ظهور والاسم القالب في حيز الامتنان مفهوم كاهو من في تحله

الطهور بدليل قوله لا تقي ولا يستعمل وذلك لتفسير ابن عباس وغيره لأطلب في الآية الطاهر فلا يجوز بنحس كان جعل في قول ثم جفا واختلط به تكرر من مقتضى ومنه تراب القبرة المنبر شلاختلاطها بعنزة الموق وصدهم المتحد ومن ثم لم يطهر المفسر قال القاضي ولو وقعت ذرة نحاسة في صفة تراب كبرة تخري وتيم وهو مبني على الضعيف السابق أنه لا بشرط التعدد في التخري فلي الأص لا يخري إلا أن كان النحس لا يغير ثم جعل التراب قهين نظير ماسر في فصل الكمين عن القميص بعد تحنن أحدهما ولا يضركه من ظهر كلب لم يعلم النجاسة مع رطوبة (حتى ما يداوى به) كالأرضي بكسر ألهم وما يؤكل سفها كاللرطين مصر المسمى بالفضل كما صرح به جع وما أخرجه الأرضة منه وإن اختلط بأعالم كحجوت مجائع جف وإن تغير بلونه وطعمه وريحه وبشرط أن يكون له غبار ولم يذكره لأنه الغالب فيه (و من ثم صرح (برمل) خشن (فيه غبار) ولونه بان سحق وصار له كاشه في شرح الإرشاد وغيره أما الناعم فلا ناله الصوف بالعضو منع وصول الغبار إليه ومن ثم لم يعد عدم الصوف قلم بؤفا فاطهم

أخرج المستعمل وهو أن يخرج حيث أريد بالطاهر الطهور ولا ما يشعله ويمكن أن يقال قوله ولا يستعمل في حكم الاستثناء فلا اعتراض عليه عش (قوله وذلك) أي اشتراط الطهارة (قوله بالطاهر) أي بالتراب الطاهر (قوله بنحس) أي متنجس (قوله ومنه) أي من التراب النجس (قوله تراب القبرة) الخ أي تراب البيرة يجمع قاذور التراب النجس (قوله المنبر) أي الذي علم بنشها فان لم يعلم جاز بلا كراهة أنها يجوز بادي قال عش قوله من فان لم يعلم أي بان علم عدم بنشها أو شك فيه وظاهر قوله بلا كراهة أنه لكل من هاتين صورتين ولعل وجهه في صورة الشك أن الأصل الطهارة ولم يردنه عن سمع الشك اه (قوله لاختلاطها) الأولى التأنيث (٧) (قوله الملق) أي ولا غيره (قوله القاضي الخ) عبارة النهاية أبو الطيب اه والمشهور أن القاضي إذا أطلق فالجس بنحس الغبري والقاضيان فهو أبو الطيب الطبري فينبغي أن يتأمل في هذا المصلح يصري (قوله تخري وتيم) عبارة شرح العباين القاضي لم يجزله التيمع منها من غير تحران كانت كبيرة وله أن يخري وتيمع اه ويحذف الكبرية جدا جواز التيمع بالتحريك لا اشتهت نجاسة في مكان واسع جدا تحوي الصلاة فيه سم (قوله لا يغير) راجع مفهوم لا يغيري وأسقطه من اه سم عبارة عش قوله من جاز أي حيث يمكن اختلاط النجاسة بكل من القسمين ولعله من لم يذكر هذا القيد لتعبيره من بالذرة فانه لا يمكن انقسامها وقال ابن ج لا يغيري أي حيث يمكن نفوق المختلط من النجاسة فهما اه والفطر لهما وتيمع من غير اجتاهل يصح تيمع كلو تيمع من تراب على ظهر كلب شلت في اتصال به رطبا أو جافا أو لا يصح كلو اختلاط اناء طاهر بنحس الطاهر الثاني لتعلق النجاسة فيما ذكر اه يحذف (قوله بعد تحنن) أحدهما طاهره أن فصل أحدهما مع بقاء الحكم الثاني متصلا بالقميص لا يكفي في جواز الاجتهاد وينبغي خلافه لتعلق التعدد بما ذكر عش (قوله ولا يضركه) الخ قوله ولم يذكره في النحس (قوله لم يعلم النجاسة الخ) فلو علم النجاسة جافا أو شك فيه ماسر في القبرة التي لم يعلم بنشها عدم الكبرية أيضا ويحتمل خلافه لأن الغالب هنا الرطوبة ولغلق نجاسة الكلب عش (قوله كالأرضي) أي والسبع بكسر الواو وحده وهو لا ينبت إذا لم يعلم الخ فان علمه لم يصح التيمع به معنى ونجاسة (قوله بكسرة) الخ قال في شرح العباين بفتح الميم وكسر هاء الغتان خلافا للأنوني اه اه سم (قوله ومنه) أي من الدلالة ترابا لمن خشي أنه لا يسمى ترابا وإن أشبهه معنى ونجاسة (قوله يجمع) أي كغلب نية وتيمع (قوله أن يكون له غبار) فان كان جريشا أو خشنا أو دينا لا يرتفع له غبار لم يكف بغيري ورأيت فتاوى ابن زبادي رجل تسبل دموعي كل وقت وموتى اتصل تراب التيمع بالوجه صارت طينا قال فالطاهر أخذ ما تقدم به تيمعوا قولنا بضا بجهة تيمع من ابتلى بكثرة العرق في يده كاشاهه ناذلك في بعض الناس بحيث لا يؤثر فيه التثبيف اه اه كردي (قوله ومن ثم) أي لأجل اشتراط وجود الغبار (قوله برمل خشن الخ) عبارة النهاية برمل يلصق بالعضو ولو كان ناعما غبار منه ولو بسحقه لانه من طبقات الأرض والتراب بنحس له فلا يصح برمل ولو ناعما لا غبار فيه أو فيه غبار لكن الرمل يلصق بالعضو لمنعه وصول التراب إلى العضو اه زاد المني ويؤخذ من هذا شرط آخر في التراب وهو أن يكون له غبار يتعلق به جواردين (قوله بان سحق الخ) وفي فتاوى المستفهل سحق الرمل الصوف وصار له غبار آخر أي بان صار له سحق غبارا أو بقي منه خشن لا يمنع لصوق الغبار بالعضو نية (قوله ومن ثم) أي لأجل الصوف المذكور (قوله لو علم عدم لصوقه) أي أو غاب عن طمته بما يظهر وينبغي أن يقال لو علم لصوق الخشن الخ أو تردد فيما لا يجزى لعدم حصول التيمع إلا في المحتاج فينا في طلبه الفطن كما صرح به الشارح

والا كان يكفي أن يقول مستحدا وطهوره فانه أخضر (قوله أراد به ما يشعل الطهور) الصواب اسقاط ما يشعل (قوله تخري وتيمع) عبارة شرح العباين القاضي لم يجزله التيمع منها من غير تحران كانت كبيرة وله أن يخري وتيمع اه ويحذف الكبرية جدا جواز التيمع بالتحريك لا اشتهت نجاسة في مكان واسع جدا تحوي الصلاة فيه (قوله لا يغيري) راجع مفهوم لا يغيري وأسقطه من (قوله كالأرضي) قال

ذلك بالخشن والناعم الغالب (٣٥٤) ولا ينافي ما قرر إعادة الباء المعيدة لغاية الرمل للتراب لانه بالنظر لصوره الرمل قبل المحقق نعم التيم

فكما ياتي في العباب وهو فليس الموضوع كما مر فيه وهو ظاهر بصري (قوله ذلك) أي صحة التيمم وعدمها
(قوله ولا ينافي ما قرر) وهو قوله ولوه بان سحق الخ كروي وقضية تنسج النهاية ان المراد بذلك كون
الرمل من جنس التراب السابق في كلامه صراحة (قوله نوع قلب) أي والاصل بغبار في رمل قال عس
ولا يعدله أي قول المتن و رمل فيه غبار من الجاهل حكا لانه استناد اللفظ إلى غير ما هو من الملباس وفي
سم على حج قد وجه به لوقوله بغبار رمل وأهم اشتراط تيمم عن الرمل انتهى اه قول المتن (لا يبعد) بكسر
الهمزة كقط وكبريت نهاية ومعنى وقوله لما كقط محتمل تأمل اذ هو لكونه من الملتصقات ليس من محتمل
التوهم (قوله كنورة) التي قوله ومر في المعنى الاقوله ولوا حلال (قوله طين الخ) أي وسحقه نحو آخر
معنى (قوله كنورة) هو الجير قبل طعنه سحنا الحلي لكن عبارة المصباح النور يضم النون بحر النكس
ثم غلبت على أن خلط انصاف إلى الكس من ز ونع وغيره ويستعمل لانه الشعر انتهت وفي اصحاب الكس
أي بالكاف المكسورة واللام والسين المحملة الصادج يني به اه وفي سم على حج قال في العباب
ولا يبعد رأي وان كان رخوا كالنكدان أي البلاط وزجاج وخوف وأحسقت اه قال في شرحه وان صار
لهما شيئا لا تنهمم ذلك لتسمي ترابا اه اه عس قول المتن (ويختلف الخ) أي والتراب يختلف الخ معنى
أي يقينا عس (قوله كص) بكسر الجيم وقصه وهو الجبس أو الحير شيئا (قوله وزعران) أي ومسل
عس (قوله لانه لنعمه الخ) يؤخذ من مع ما مر في الرمل التامم انه لو علم عدمه لم يضرب بصري (قوله ولو
احتمل) الحلقه يقتضي أن الامر كذلك ولو كان مرجوحا جد وهو محتمل تأمل لتصر بهم بالاكثاف بغلبة
ظن التعميم بصري أي ولعل لهذا اسقطه النهاية والمعنى (قوله لا يبعد) مر وقوله بان
استعمال الخ أي ثم ظهر بشرطه سم على حج ومعلوم محتمل الاحتياج للتظهير اذا استعماله في غير الاحتياج
اذا استعماله فهو ظاهر كالمسألة المتصلة منها لو امدد الاستعمال اذا ظهر أو استعماله في غير الاول ولم
يتأثر فهل يكفي هنا اذا دق وصار ترابا لانه خففه لا من ل أو لالا لان التامم فيه نظر والاقرب الثاني عس
أي كما يفيد قول السراح و بان السبب في الاستعمال الخ (قوله كلاءه) عبارة المعنى والنهاية لانه أدى به
فرض فخر بجز استعماله نائبا كلاءه اه (قوله بل أولى) أي أن الماء أقوى سم (قوله بدليل ان ماء السلس
الخ) قد يقتضي ان استعماله اتفقا لكن قال المعنى وفي عس عن الاسنوي مثله ماضو ويجري الخلاف
في الماء استعماله في طهارة قد اتم الحديث فان حشدته لا يرتفع على الصحيح اه قول المتن (ما يقبضه) أي
حيث استعماله في تيمم واجب عس (قوله بعد مسحه) عبارة تغير حاله تيممه اه (قوله بالثالثة) أي قوله نعم
في النهاية والمعنى (قوله بعد مسحه) خرج به ما تناثر بعد مسحه كالطبقة الثانية توسا في ذلك عن المجموع
سم عبارة المعنى والنهاية ما لم تناثر ولم عس العضو بل لا في الماصق بالعضو فليس بمستعمل قطعا كالباقي
في الارض اه (قوله بجز) أي خلا لا الاسنوي نهاية ومعنى (قوله واجهام قول الرافعي الخ) عبارة المعنى
وقول الرافعي انما ثبت للمنتار حكم الاستعمال اذا انفصل بالكثرة أو عرض التيمم عن مراده كما قال شيخنا
أن ينقل عن الماصح والموسوعة لاما فهمه الاسنوي من انه لو أخذ من الهوا قبل اعراضه عنه انه يكفي
اه وفي البصري بعد ذكره عن النهاية مثله ما نصه أقول رأيت في تعليقه منسوبه للنفطه تأتي من متأثرين
المصريين ان يحصل كلام الرافعي انه يشترط في الحكم على المنتار بالاستعمال لشرط الانفصال بالكلية
عن الماصح والموسوعة جاعلا عرض التيمم عن عرض الاسنوي على الثاني انه لو أخذ من الهوا وتيمم

حقيقة انما هو بالغبار
الذي صار ترابا لا بالرمل في
العبارة نوع قلب ومما
يؤثره الفحص لا عنراض
لا يبعد قصد بعضها
للاعتد كنورة وسحقه
خوف ومثله طين شوي وصار
رماد الاله ليس بتراب
بحلقا ما صابته نار فاسود
لم يصير رمادا (ويختلف
بديق ونحوه) كص
وزعران وان قل الخيط
بجدا بحيث لا يدرك لانه
لنعمته يمنع وصول التراب
للعضو (وقيل ان قل الخيط
جاز) نظير ما مر في الماء
ورده ما قرر وان قل
الخيطه ما يمنع ولا احتملا
وصول الطهر للعضو لكانه
يخلطه ثم الطائفة الماء
(و) مر أن التراب لا بد أن
يكون طهورا فيشتد (لا)
يصع التيمم (بمسح على)
حدث وكذا ثبت فيما
يظهر بان استعماله في مغلف
(على الصحيح) كالماء بل أولى
وكون التراب لا يرفع الحدث
فلا يتأثر بالاستعمال
تغلاف الماء و بان السبب
في الاستعمال ليس هو
خصوص رفع الحدث كما
بلز والامتنع من نحو الصلاة
بدليل ان ماء السلس
مستعمل مع انه لا يرفع
حدنا فاستويا (وهو) أي
المستعمل (ما يقبضه)
أي التيمم بعد مسحه (وكذا
ما تناثر) بالثالثة منه بعد

مسحه وان لم يعرض عنه فلو أخذ من الهوا اعتقب انفصاله عما عليه لم يجز واجهام قول الرافعي وانما يشترطه حكم الاستعمال اذا

انفصل بالكلية وأعرض عنه الإجزاء غير مراده لان غايته أنه كالماء وهو يضر فذلك فاقول التراب نعم يغفر فان في أنه لا يضر هنا رفع البدن
فهل من التراب ثم عودها إليه لانه لما احتاج لهذا هنا لونه بمنزلة الاتصال بخلافه ثم (في الاصح) كالمتناظر من الماء وما قبل في توجهه مقابل
الاصح أن التراب كشف اذا قل بالحل منع غير أن يلحق بخلاف الما لوقته رد بان ذلك (٣٥٥) بفرض تسليمه انما يقتضي علق بعض

بجاء قالو به يعلم انقاع ما رده على الاسنوي ان الرافعي انما ذكره فيما اذا رفع يده واعادها وكل به مع
العضو اه وهو كلام وجيه في فتاوى علامه الزمزمي ومفتي اليمن عبدالرحمن بن زباد رحمه الله تعالى الذي
عجل اليه اعلم ما قاله الرافعي وحري عليه الشجركر يافئ شرح الروض والمهجودى في سائسته وشخنا
العلامه المازلي جدي عليه السلام الكمال الراداني كوكبه والعلامه تقي الدين الغني في مهمات المهدات وغيرهم وان
المتناظر بين المتناظر من الما عود قالوا بطلانه والتراب اوسع بايمن حيث الحكم باستعماله فلغا
وجهان المستعمل طهور لانه لا يرفع الحدث اه اه بصري (قوله) لان غايته انه كالماء فادخس ان غايته
ذلك اذ قد بشرق به لا يثبت على العضو ولا يجري عليه فاغتر فيه ذلك دفعا للمشقة سم (قوله) مقابل
الاصح) وهذا الوجهه فجدد اوطا فكان التعبير باليعصم اولى معنى ونهاية قوله علق بكسر اللام من
باب علم يعلم عش (قوله) وتحقق ان المتناظر هو ذلك الخ) ولوشك أمس المتناظر العضو أم لا فالقياس
الحكم ببقاء طهوريته سم وبصري وعش (قوله) نعم لا يضر هنا الخ) بغنى عنه قوله السابق ان
يفترقان الخ (قوله) علم الخ) في المتن في النهاية والغنى (قوله) من ذلك) أي من حصر المستعمل فيما ذكرناه
ومغنى (قوله) كثيرين) أي اذ واحد وقوله من تراب يسير أي في نحو خرقفتها زعمغنى (قوله) أي التراب
الى قوله ومن ثم اشترط في النهاية والغنى الاول به بالنقل الى المتن وقوله لانه الى لو اخذوا قوله مع النقيض كفى
(قوله) بالعضو اذ اليه) الاوضع المواقف لما يأتي الى العضو به وغيره (قوله) بضم اوله) ويصح ان يشغ اوله
بناعه ان تعاطى العبادة الفاسدة حرام نهاية أي والاصل في الحرمة اذا اُضيفت للعبادات عدم الحقوا للافلا
يلزم من الحرمة عدم الصلة شدي وعش (قوله) لانه الخ) قد غنى عبارة المغنى والنهاية والقصد المذكور
لا يكتفي هنا بخلاف ما لى رزل المعطى في الطهر بالما فاعلمت اعضاءه لان المأمور به فيه الغسل واجبه بطلاق ولو
غير قصد بخلاف التعم اه (قوله) اؤسفته) أي الرج (قوله) مثلاً) أي اؤيده الاخرى (قوله) مع النسبة
المقترة الخ) قد فهم هذا المأول مقترب بالاختلاف فترت بالرفع انه لا يجري وليس كذلك وسيعلم من كلامه
في شرح وكذا استدماها ان وجودها من اول الرفع ليس بشرط بل الشرط ان توجد قبل انتهائهم وصول اليد
الى وجهه بصري عبارة سم قوله ورفع اليد الخ) قد يفهم منه اعتبار التبادر منه وهو ابتداء الرفع والوجه
الاكتفاء بوجوده في أي حد كان حيث سبقت محاسة العضو للتراب المسح لان النقل من ذلك الحد الذي
وجدت النسبة عنده كاف سم (قوله) ففعل الخ) بخفيف العين وتشديدها كإلى المختار عش (قوله) ففعل
وجهه) أي اؤيده (قوله) أجزأ ايضا) قد يقال ينبغي الاجزاء وان لم يكف التراب اذا كان حصوله على الوجه
بحسب تحريكه في الهواء بحيث لا يتغير بلك ما حصل لان هذا انقل بالعضو فليشأمل سم عبارة عش
ولا ينافيه قولهم لو وقف حتى جاء الهواء بالغبار على وجهه لم يكف لانه لا فعل هنا بل بخلاف ما قلناه سم
على المنهج اه (قوله) مقتربة بنقل المأذون مقتضى ما سألني انما اذا وجدت قبل مسح الوجه أجزأ بصري
(قوله) ومستدامة الخ) عبارة النهاية والغنى ويشترط ان ينوي الاذن عند النقل وعند مسح الوجه اه
لان غايته انه كالماء فادخس ان غايته ذلك اذ قد بشرق به لا يثبت على العضو ولا يجري عليه فاغتر فيه ذلك
دفعاً للمشقة (قوله) وتحقق ان المتناظر هو ذلك الخ) ولوشك أمس المتناظر العضو أم لا فالقياس الحكم ببقاء
طهور ربه (قوله) رفع اليد) قد يفهم منه اعتبار التبادر منه وهو ابتداء الرفع والوجه الاكتفاء بوجوده
في أي حد كان حيث سبقت محاسة التراب للعضو المسح لان النقل من ذلك الحد الذي وجدته عنده كاف
(قوله) أجزأ ايضا) قد يقال ينبغي الاجزاء وان لم يكف التراب اذا كان حصوله على الوجه بحسب تحريكه في

العضو ورده اليه اؤسفته على البدن فمع ما وجهه مثلاً واخذ من الهواء ومسحه مع النسبة المقتربة بالاختلاف غير التاثير ورفع اليد للمسح
فها كفى لوجود النقل المقترب بالسجدة وتطهر لانه لو كفى التراب في الهواء ففعل وجهه أجزأ ايضا كالماء في الارض (ولو لم يكن) لانه لم
يجز كالماء فمخرج أو (بانه) بان نقل المأذون التراب للعضو ومسحه ونوى الاذن فيتمتع بغيره فمقتربة بنقل المأذون ومستدامة

الى مسع بعض الوجه (جاز) ولو بلا عند (٣٥٦) اقامة لفعل مأذونه مقام فعله ومن ثم شرط كون المأذون مميزا ولا يسل نقل المأذون

قال ع ش ولم يذكر اشتراط الاستدانة لما يأتي من ان المعتمد عدم اشتراطه اه (قوله ولو بلا عند) لكن يستحب له ان لا ياذن لغيره في ذلك مع القدر تخر وجنم الخلاف بل يكره ذلك ويجب عليه عند الجز ولو باجرة عند القدرة عليها معني ونهاية (قوله ومن ثم شرط كون المأذون مميزا) خلافا لظاهر اخلاق شيخ الاسلام والمغني والنهاية بشارته مر ولو صيدا أو كرا أو ضا أو نفعا بحيث لا تنقض أي عيها كان يكون بينهما محرمية أو صغرا أو مستعائلا ع ش قال ع ش قوله مر ولو صيدا أي مميزا بادي وجه ونقل سم على المنع من مر انه لا يشترط كونه مميزا ولا كونه آدميا بشارته فرغ قال مر لا فرق في صحة نقل المأذون بين كونه ذكرا أو كونه أنثى ولا بين كونه عاقلا أو كونه مجنوناً أو صيدا لا يبرأ أو بانه محله يجب تفعل بامر انتهى لا يقال لا فعل له في هذه الحالة لا نقول فعل الدابة المحل بامر وبشارته بمنزلة فعله فليأتمل اه ومثل ما ذكر الملك بفتح اللام كأن نقل عن مر بالرس اه عبارة الرشدي قوله مر ولو صيدا أي ولو غير مميز كما في قوله الشارح بل أفتى بأن الهممته اه (قوله مميزا) قد يتبعه لا لا يشترط التمييز بل الشرط ان يرتفع عنه نفعوا بشارته اليه لانه قد تذبذبون بمنزلة نقله هو فليأتمل سم (قوله ولو لا يسل نقل المأذون الخ) قال في النهاية ولو جمعه به بانه فحدث أحدهما بعد أخذ التراب وقبل المسع بل من كان ذكره القاضي حسين في فتاويه وهو المعتمد أمالاً ذن فلا نه غير ناقل وأمأ المأذون له فلا نه غير متمم وكذا لا يضر حذما في الحالة المذكورة أيضا اه وقال في المغني وهذا هو المعتمد ان قال الرافعي ينبغي أن يسل بمحدث الأمر كأي تعليق القاضي حسين اه وان كان ما قلناه في حديث الآ ذن محله فبما إذا وجد قبل النية أو بعدها وجدها قبل مسع أو جنفا واضع ولا فيشكل جدا والحاصل انه ان فوي أي مر أحدث عندا بعدا المعامسة قبل انتقال التراب الى الوجه فواضع انه يكتب به لوجود النقل المقترن بالنية للمعتمد ما وان فوي بعد انتقال التراب الى الوجه فينبغي أن لا يعتد به بصري بمحدث وجه ع ش كلام النهاية على الشق الثاني وأقره عبارته قوله مر لم يضر الخ أي ولا يجب عليه تعددية النية كما يأتي بقوله أمالاً ذن الخ خلافا لابن ج اه ونقل سم عن مر ما صرح بذلك وأقره عبارته قوله كذا قاله القاضي الخ اعتمده مر قال وعلى هذا يكتب بالنية عند ابتداء النقل وعند مسع الوجه لا يحتاج لتعدد بشارته بل حديث وقبل مسع الوجه لصحة النقل وبقائه اه ثم رأيت في النهاية والمغني في شرح قول المصنف لا تحصى وكذا الاستدانة الخ ما صرح بذلك (قوله ومن ثم) أي لاجل حصر النية فما ذكر (قوله وبه) أي بقوله لا في النية الخ (قوله بجماعه) أي الغير المحصى عنه فونه لانه الخ أي الخارج عن الغير (قوله لا ذن) الى قوله وأوجب في النهاية والمغني قول المتن (وأركانه) أي التسم وركن الشئ جانبه الاقوى معني ونهاية (قوله خمسة) النقل والنية ومسع الوجه ومسع الدين والترتيب وسنأتي مرتبة كذلك نهاية (قوله وأوجب عن الاول الخ) هل رد على هذا الجواب أن نحو النية لا يختص اشتراطه بالصلا مشلا مع عدمه من أركانه ونحو العائد لا يختص اشتراطه بالبيع مع عدمه من أركانه سم (قوله مظهر به الماء) لعله من اضافة الصلة الى موصوفها كما يفيد قوله لا في فلم يحسن عددا الخ أي الماء المظهر (قوله يجعل التسم) الاضافة للسلب والاولى التسم (قوله بان المظهر الخ) قد يقال يتنافى بامره آ نعان ترابا بالمخلقة مستعمل اذ لم يكن له دخل في التسم لانه غير لما تا فترده بصري وسم أقول دفع الشارح المناقاة بقوله لكن بشرط الخ (قوله ثم) أي في المخلقة (قوله جبهه) أي مزج الماء بالتراب وقوله استقله أي التراب وقوله بهذا أي بالتسم وقوله بخلاف التسم الخ أي في الموضوع (قوله بدليل

يحدث الآ ذن لانه غير مباشر للعبادة فهو كجماع السائر في زمن الحرم الاجير كذا قاله القاضي ومن تبعه والمعتقد ما حوته الشخا انه يسل لانه المباشر للنييل والعبادة لان مأذونه انما ناب عنه في مجرة أخذ التراب ومسع عضه وبه ومن ثم لم يضر كونه لافي النسبة المقومة للعبادة والحصول لها وبه فارق التمس عليه المذكور ويؤيده قولهم لا يضر حدث المأذون لان النواي غيره وبه فارق بطلان جمع من الغير بجماعه لانه النواي ثم (وقيل يشترط عند) لا ذن لانه لم يقصد التراب وورده ان قصد مأذونه كقصده (وأركانه) خمسة وزاد في الوضة التراب وقصده وقال الرافعي الاحسن اسقاطه مما لا تنهم لم يعدوا الماء ركنا في الموضوع فكذا التراب ولا نه يلزم من النقل القصود أوجب عن الاول بان اشتراط ظهورية الماء لا يختص بالموضوع بل يشاركة فيه الغسل وإزالة النجس فلم يحسن عدمه كما للوضوء بخلاف التراب فانه يخص بعمل التهم ورد بجمع اختصاص التراب أيضا لوجوبه في المخلقة فسأوى الماء الا أن يفرق بان المظهر ثم هو الماء لكن بشرط مزجه به فاختص

(و) نأنها (نية استباحة الصلاة) ونحوها مما يقتصر للظهر وسبائك تفصيل ما يستبيح ولو تيمم بنيت أطا أن حدثه أصغر قبان أكبر أو عكسه صح بخلافه ولو تعدد نظير ما مر في نية المغتسل أو الوضوء غير ما عليه واتحاد النية والاستباحة في الحدثين هنا يقتضي الصنيع التعمد خلافا لما وقع لا من الرفعة (الانية) (رفع الحدث) أو الطهارة عنه لانه لا يرفع ولا يبطل بغيره كذا في المال ولا يهمل الله عليه وسلم قال لعمر بن العاص صلبت ما جعلت وأنت جنب فسمي جميع تيممه فإذا لم يدر فرفعتم لو نوى بالحدث المنع من الصلاة ورفعها فغاصا بالنسبة لفرض ولو اقل جاز كجواهر ظاهر لانه نوى الواقع * (تنبه) * قوله صلى الله عليه وسلم لعمر وصليت الخ صريح في تقرر وعلى امامته وحسنه فان قيل يلزم من الاعادة اشكال بان من تزمه لا تصح امامته او بعدم لزومها اشكال بان التيمم للبرد تزمه الاعادة وقد يجب بانه انما يفيد صحة صلاته وانما يفيد سلامته ففى واقعة حال محتمل لانهم لم يعلموا وجوب الاعادة حال الاقتداء بخلاف اقتداءهم بذلك وحسنه فلا اشكال أصلا

التراب لعضو معين بمسحه أى أو يطلق اه (قوله وانها) الى التمسك في النهاية والغنى الاقوله واتحاد النية الى الماتن وقوله فسمي اه الى نعم قول المتن (نية استباحة الصلاة الخ) يتردد النظر في نية استباحة معتق الى التيمم من غير تعيين هل يكفي نظير ما مر للشارح في الوضوء أولا وعلى الاول باق فيهم من حيث العموم وعدم اراسته ما ساقى لنا شرحه بياصرى عبارة الجعري على المنهج قوله ونية استباحة معتق له بان ينوى هذا الامر العام أو ينوى بعض أفرادها كسر واذنوى الامر العام استباح أدنى المراتب وهو ما عدا الصلاة وخطة الجمعية والطواف لان ما هو ينزل على أدنى المراتب اه وعبارة شخفاو يصح أن ينوى النية العامة كان يقول نوى استباحة معتق الى طهر اه وقال عس ينبغي ان يقال فيمان كان محمدا حنا أصغر لم يصح لشمول نيته للمكث في المسجد وقراءة القرآن وكلاهما ما صح له فلا تصح نيته كقوله في وضوئه نوى استباحة معتق الى طهر وان كان محمدا حنا أكبر بحيث نيته وترت على أقل الترابان فيستبع من المصنف ونحوه اه وقوله كقوله في وضوئه الخ هذا بخلافه لا يطلق عليهم الصحة هناك فراجع اه (قوله عما يشتر الخ) بيان لنحو الصلاة عس (قوله وسبائك تفصيل الخ) عبارة لغنى والنهاية بما يقتصر استباحته الى طهارة كطواف وحل مصف وجرد تلاوة اذ الكلام الآن في صحة التيمم وأما ما استباح به فسيأتي اه (قوله ولو تيمم الخ) ولو نوى الظاهر مقصورة عند جوازها في الانعام أو عند امتناعه لم يصح تيممه لصيانة قوله البغوى في فتاويه معنى عبارة النهاية ولو نوى أن يصلى التيمم فرض الظاهر خسر وكعات أو تلا قال البغوى في فتاويه لم يصح لان أداء الظاهر خسر ركعت غير مباح وكذا لو نوى أن يصلى عرا بالنع وجود الشباب اه قال عس قوله م لم يصح معتمد اه (قوله صح) فلو كان مسافرا أو أجنبيا ونسى وكان تيمم وقتا وتوضا وقتا عاد صلاة الوضوء فقط لما ذكرناه بومعنى أى من جهة تيمم المحدث حدثا أصغر بنية الاكبر عطا وعكسه عس (قوله بخلاف ما لو تيمم) أى كان نوى استباحة الصلاة عن الاكبر مع علمه ان ليس عليه أكبر وفي شرح الكثر للاستاذ البكرى ولو كان عليه محدث أصغرا أكبر ونوى الاستباحة عنهما قفى أو عن أحدهما معينا له دون الآخر فيعمل نظر والاوجه انه اذا نوى الاكبر كفى وان في غيره أو الاكبر لم يحصل الاماؤه انتهى وفي قوله وان في غيره المتقضى لحصول رفع الاصغر مع نية نظر ولا يبعد عدم حصوله وقوله الصرف عنه كالم دخل المسجد ونوى سنة الظاهر دون التحصيل لكن في كلام الرافعى ما يقيداه مع نية رفع الاكبر يرتفع الاصغر وان نفاء سم بخلاف وقوله انه مع نية يرتفع يرتفع عن عس في الغسل الخ لم يرد ذلك بلا عس (قوله والاستباحة) أى المستباح به وقول المتن (أرفع الحدث) أى أصغر كان أو أكبره بانه مغنى (قوله لانه لا يرفع الخ) أى فلا تكتفى لانه الخوشل كلامه لو كان مع التيمم غسل بعض الأعضاء وان قال بعضهم انه يرفع حدثا نهاية (قوله لم يبطل) أى التيمم (قوله بغيره) أى الحدث (قوله صلبت الخ) أى أصليت كفى رواية عس (قوله مع تيممه) أى عن الجنابة من شدة البرذنية (قوله فاذا الخ) وقد قبله انما سمى بذلك لان التيمم للبرد لا يسقط معه القضاء فكان وجوده كعدمه عس (قوله لرفع الخ) أى وألغى فرض فقط أو فاقط فقط معنى (قوله وأما صحة صلاتهم) أى وانما لم يأمرهم بالاعادة لانها على التراخي فليس ولو تيمم بنيتا أطا ان حدثه أصغر الخ ولو كان مسافرا أو أجنبيا ونسى وكان توضا وقتا وتيمم وقتا أعاد الصلاة للوضوء فقط لما ذكره شرح م (قوله بخلاف ما لو تيمم) أى كان نوى استباحة الصلاة عن الاكبر مع علمه ان ليس عليه أكبر وفي شرح الكثر للاستاذ البكرى معناه ولو كان عليه محدث أصغرا أكبر ونوى الاستباحة عنهما كفى أو عن أحدهما معناه له دون الآخر فيعمل نظر والاوجه انه ان نوى الاكبر كفى وان في غيره أو الاكبر لم يحصل الاماؤه اه وفي قوله وان في غيره المتقضى لحصول رفع الاصغر مع نية نظر ولا يبعد عدم حصوله وقوله الصرف عنه كالم دخل المسجد ونوى سنة الظاهر دون التحصيل والفرق ما بين الطهارات على التداخل مع وجود الصرف غير قوى ويبقى الكلام في فعل الوضوء أحدهما لا يبعنه فلتأمل هذا ولكن في كلام الرافعى ما يقيداه مع نية رفع الاكبر يرتفع الاصغر وان نفاء نيته (قوله وأما صحة صلاتهم الخ)

(طوئى) التيم لم يكف

جزاوا (فرض التيم) أو

فرض الطهارة (لم يكف في

الاصح) لانه طهارة ضرورية

غير مقصود في نفسه فلم

يصلح ان يجعل مقصودا

بخلاف الوضوء ومن ثم

لا يسن تجديده فان قلت

كف بلا يصح هذا مع انه

اغتواى الواقع قلت ممنوع

باطلاقه لانه وان نواسم

وجهه نوى خلافا من وجهه

آخر لان تركه نية الاستباحة

وعدوله الى النية التيم

أولية فرضيته ظاهر في انه

عبادة مقصود في نفسه هاهنا

غير تقديدا للضرورة وهذا

خلاف الواقع ومن ثم لم

يكن في تيمم تجو غسل

الجمعة متباعدة بانه نية تيمم

الجمعة ونية التيمم لا تتخصص

بالضرورة يؤخذ ما قرره

انه لو نوى فرضية الابدالي

لا الاصلى مع وجهه بانه

الا نوى الواقع من كل

وجه فلم يكن الا باطل الوجهه

(ويجب قرنها) أى النية

(بالنقل) السابق أى بآله

لانه أول الاركان (وكذا)

يجب (استدماها) ذكرها

(الى مسح شئ من الوجهه على

الصحيح) حتى لو عز يتقبل

مع شئ منه نظلت لانه

المقصود وما قبله وسيلة وان

كان كغسلهم من كلامهم

بطلا به وعز بها فدعا بين

النقل المعتبه والسح هو

كذلك وان نقل جمع عن

أبي خائف الطبري العفة

ففيه تأخير البيان عن وقت الحاجة قلنا أمل سم (قوله التيمم) الى قوله فان قلت في المعنى والى قول المن
وتجيب في النهاية قول المن (فرض التيمم) أى وأل التيمم المفروض نهايتو معنى قول المن (لم يكف الخ)
محمله مالم يصفه لغويا ولا نحليا وشخصنا عبارة عرش والعبرى على الاقتناع مع مذهبنا الرابى على
أن يحصل عدم الاكتفاء بنية التيمم أو فرض التيمم إذا لم يصفها لغويا ولا نحليا فإن أضافها كنو نية التيمم
للاصلاة أو فرض التيمم للصلاة كان أخذنا من العلة لانه إنما يطل هناك لان التيمم لا يصلح مقصودا ولما أضانه
لم يبق مقصودا سم على المنهج أقول ويستبعد التوافق فقط تنزيلا على أقل البراجات اه (قوله لانه
طهارة ضرورية الخ) هذا التعليل يقتضى ان صاحب الضرورة لا ينوى فرض الوضوء لان طهره طهر
ضرورية وليس مراد عرش (قوله ومن ثم) أى لاجل انه غير مقصود في نفسه (قوله لا يسن تجديده) وقضية
عدم سنه اذا جدلا يصح لكن نقل عن الشارح مركزا هه وهو صحيح فى الصحة عرش (قوله
كف يصح هذا) أى عدم كفاية نية التيمم أو فرضه بنية (قوله باطلاقة) أى الصادق لكل وجه (قوله أو
نية فرضته) الاولى فرضه (قوله ظاهر في انه عبادة الخ) هذا لا ينتج انه نوى خلاف الواقع من وجه وذلك لانه
ان أراد ان ما ذكر ظاهر في أنه أراد انه عبادة مقصودا الخ أى فى قصده ذلك فى نية فهو ممنوع على هو خلاف
الفرض قطعاً ضرورية وان الفرض انه ان لم ينو ذلك وان أراد ان ما ذكر يدل ظاهر على ذلك من غير ان يكون
هو مردك ذلك ناوله باله فثبت انه خلاف الواقع من وجه فتأمل ذلك فانه ظاهر صحيح سم أى والمراد مع
المقابل الا ان المذهب نقل لا يستعان حله (قوله ومن ثم الخ) المشاكلة قوله لان تركه الخ (قوله جازا الخ)
عبارة النهاية والمعنى نعم ان تيمم بدا كان تيمم للجمعة عند تعذر غسله آخر أنه بنية التيمم بدل الغسل اه قال
عرش قوله مر أحز أنه الخ ظاهر وان لم يصفه على الجمعة أو غسلها بعبارة صحيح من ثم لم يكن الخ اه يعنى
تقتضى اشتراط الاضافة وفيه ان قوله بدل الغسل يعنى عن الاضافة كإباني (قوله لا ينحصر الامر فيها) أى
فى تلك النية (قوله فرضه الابدالي) بان نوى فرض التيمم فاصدا انه بدل عن الغسل أو الوضوء لانه فرض
أصل عرش (قوله أى بآله) أعقته النهاية والمعنى وقال سم قوله أى بآله لا يخفى ما فيه مع ما تحصل من
انه لو قرنها قبل مما ستوجهه كنى وان خلا عنه أول النقل وما بعده اه (قوله حتى لو عز يتقبل الخ) أى ولم
يجدد هاقبل المسح (قوله بطلا به وعز بها الخ) أى ولم يستخصر هاقبل مسح الوجه أخذنا من قوله

أى وأما ما بهرهم بالاعادة لانه على التراخي فليس فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة قلنا أمل سم (قوله لم يكف)
ظاهرة وان ضم الى نية فرض التيمم كونه للصلاة بان نوى فرض التيمم للصلاة قال فى شرح العباب ما نصه
تنبيه قاله الاسنوىلى لو كانت يده عليه فان نوى عند غسل وجهه رفع الحدث احتياجا لنية أخرى عند
التيمم لانه لم يندرج فى النية الاولى أو نية الاستباحة فلا وان عشا لجر احتوجهم لم يرفع عند غسل غيره الى نية
أخرى غير نية التيمم لانه احتمال خلاف ذلك فهو الاول والوجه الجنب الغسل أو التيمم ما فيه هذا
التفصيل اه وقضية ذلك ان لو احتاج لرفع يمينه ما كان فى كل عضو من أعضائه الاربعه ليعتد به غير عمارة
لغير الرأس وعمامة كفى نية الاستباحة عند تيمم الوجه فلا يحتاج بقية التيمم الى نية وان نوى عند غسل
وجهه رفع الحدث فليتا ملو يبق الكلام فى ما احتاج لتيمم خميس لعله يرفع طهره بان كان جنباً وغسل
ما عدا محل تلك العلة بان الجنابة ثم حصلت العلة أى أعضائه الاربعه على الوجه المذكور واحتاج الوضوء فهل
يكفى نية استباحة فرض الصلاة عند تيمم لوجهه من النية عند التيمم لعله طهره كما يكفى نية تيمم الوضوء
على ما قرره وأو يفرضه نظراً (قوله ظاهر في انه عبادة مقصودة) هذا لا ينتج انه نوى خلاف الواقع من وجه
وذلك لانه ان أراد ان ما ذكر ظاهر في انه أراد انه عبادة مقصودة الخ أى فى قصده ذلك فى نية فهو ممنوع على
هو خلاف الفرض قطعاً ضرورية وان الفرض انه لم ينو ذلك وان أراد ان ما ذكر يدل ظاهر على ذلك من غير
أن يكون هو مردك ذلك ناوله باله فثبت انه خلاف الواقع من وجه فتأمل ذلك فانه ظاهر صحيح (قوله أى
بآله) لا يخفى ما فيه مع ما تحصل من انه لو قرنها قبل مما ستوجهه كنى وان خلا عنه أول النقل وما بعده (قوله

والاعتداده وليس من يحل
 الخلاف كما هو ظاهر ما إذا
 عز بتقبل وصول يد وجهه
 ثم فرضنا نقلها إليه لم يعلم
 مما مر أنه ثبت بطل نقاله
 قبل وصول يديه لوجهه
 فنوى ووقعهما إليه وأمرغه
 عليهما كفي (فان نوى)
 بتبعهما (فرضاً ونقلاً) أي
 استحبابهما (أيضاً) علا
 بينته وأفهم تشكيكه الفرض
 عدم اشتراط تجميعه فلو
 نوى فرضين أو أكثر استحباب
 واحداً منهما ومن غيرهما
 وتعيينه في اختلافه يصلى
 أي فرض شاءه في تعيينه
 كان يتمم لنزوده وإلغائه
 ضعي يصلى غيره كالظفر
 بعد دخول وقتها لأنه مع ما
 قصده فلو غيره لأنه من جنسه
 نعم لو عين فاختار لم يصح
 بخلاف الوضوء لأنه رفع
 الحدث وإذا ارتفع استحباب
 ما شاءه التجمع مبيح وبالحطأ
 صادفت نيته استحباباً لا
 يستباح (أرد) نوى (فرضاً)
 فقط (ذله) النقل على
 المذهب) لأنه تابع أولوى
 بالاستحابة وسيعلم أن صلاة
 الحنابلة في حكم النقل وإن
 تعينت عليه وظاهر أن
 الطواف كالصلاة فقرضه
 يبيع فرضها ونفسه يبيع
 نقلها (أو) نوى (نقلاً) فقط
 (أو) نوى (الصلاة) وأطلق
 (تنقل) أي جاز له النقل
 (لا يفرض على المذهب)

والاعتداده وليس من يحل
 الخلاف كما هو ظاهر ما إذا
 عز بتقبل وصول يد وجهه
 ثم فرضنا نقلها إليه لم يعلم
 مما مر أنه ثبت بطل نقاله
 قبل وصول يديه لوجهه
 فنوى ووقعهما إليه وأمرغه
 عليهما كفي (فان نوى)
 بتبعهما (فرضاً ونقلاً) أي
 استحبابهما (أيضاً) علا
 بينته وأفهم تشكيكه الفرض
 عدم اشتراط تجميعه فلو
 نوى فرضين أو أكثر استحباب
 واحداً منهما ومن غيرهما
 وتعيينه في اختلافه يصلى
 أي فرض شاءه في تعيينه
 كان يتمم لنزوده وإلغائه
 ضعي يصلى غيره كالظفر
 بعد دخول وقتها لأنه مع ما
 قصده فلو غيره لأنه من جنسه
 نعم لو عين فاختار لم يصح
 بخلاف الوضوء لأنه رفع
 الحدث وإذا ارتفع استحباب
 ما شاءه التجمع مبيح وبالحطأ
 صادفت نيته استحباباً لا
 يستباح (أرد) نوى (فرضاً)
 فقط (ذله) النقل على
 المذهب) لأنه تابع أولوى
 بالاستحابة وسيعلم أن صلاة
 الحنابلة في حكم النقل وإن
 تعينت عليه وظاهر أن
 الطواف كالصلاة فقرضه
 يبيع فرضها ونفسه يبيع
 نقلها (أو) نوى (نقلاً) فقط
 (أو) نوى (الصلاة) وأطلق
 (تنقل) أي جاز له النقل
 (لا يفرض على المذهب)

لا يفرض) منصوب معطوف على المفعول الذي تضمنته تنقل أذمعا فعل النقل

بغير قصد ما دونه على الالفاظ
والثبات ليست كذلك على
ان بناءها على الاحتياط
منع العمل فيها مثل ذلك
لأنه رخص الالفاظ فيها
دخل ما دفعه مالا سنوي
وغيره هنا في تمام الصلاة
كسجدة تلاوة اومس
مصحف او قراءة او مكث
بمسجد او سباحة وطه تبع
جميع ما عداها لاشتمائها
لانها على رتبة الادون لا تبع
الاعلى ثم ينقطع الجملة
كسجدة الصلاة فيستبيح
بها ما عدا القرض العيني
فالاحاصل أن ثنية القرض
تبع الجميع وثنية النفل أو
الصلاة أو صلاة الجنائز أو
خطبة الجمعة تبع ما عدا
القرض العيني وثنية
مما عدا الصلاة لا تبعها
وتبع جميع ما عداها
(و) نالها وابعادها ما عداها
سواء كان عن حدث
اكبر ام اصغر (مسح)
جميع (وجهه) السابق بيانه
في الوضوء الاما يأتي القرباب
اي اتصال اليد بخرقة
ومن تظاهر لحية المسترسل
والقبل من أفعه على شفته
وينبغي التغطن لهذا ونحوه
فانه كثيرا ما يغفل عنه
(ثم) مسح جميع يديه مع
مر فقيهه) لا يتبع خبر
الحاكم وصححه التيمم
ضربان ضربته الوجه
وضربه باليد إلى المرفقين
لكن صوب غير موقوف على
ابن عمر رضي الله عنهما

معطوف على المفعول الذي قبله تنقل المصنف فعل النفل سم وعش وقصة قول الشارع أي جازله الخ
انه مرفوع معطوف على الفاعل الذي قبله تنقل (قوله) لان القرض الى المتن في نهايتها لا قوله نعم الى
فالاحاصل وقوله أرخطبه الجملة (قوله) لان القرض الخ) أي في الاولى (تنبيه) * يعني في نذر الوتر تيمم
واحد وكذا الصحيح ونحو ذلك قبله وفي قول الشيخ البايل نقل عن مشايخه نذر التراجع وجب عليه عشر
تيممات لوجوب السلام من كل ركعتين فليس الجس كصلاة واحدة من هذه الجهة ولو نذر الضحى أو الوتر
فكفله تيمم واحد حيثما نذر السلام على عدد معين فأن نذر وجب التيمم بعده في فتاوى مر ما وافقه
خلافا لشيخ في شرح العباب اه يعبري ويأتي في هامش والنذر كقرض عن عشرين زيادة وبسط واستظهار
ما في شرح العباب الخ (قوله) انما يقصد ما عداه الخ) يؤخذ منه انه لو نوى بقله استباحة كل صلاة
استباح القرض وهو الذي يصح لعله مراد الانسوى اذ جعل مقامه ان يد والحق على مجرد التلفظ وأما
المبتدئين لا يفتي عليهم انه لا يدخل في التيمم وجود ما عدا ما يصري (قوله) على أن بناءها) أي السابق (قوله)
بمثل ذلك) أي كون القرض المحلى بالالعموم (قوله) ونما عدا الصلاة الى المتن في المعنى (قوله) كسجدة
تلاوة) أي أو شكرها ثمانية ومضى (قوله) اومس مصحف) أي أو سجدة معنى (قوله) أو قراءة أو مكث) أي لغرض
جنبها بقصد معنى (قوله) يعي) الاولى الثانية (قوله) انما يقصد ما عداه الخ) الذي اعتمد شخشا الشهاب
الرملي أي وولده ان خطبة الجمعة لها حكم القرض العيني وقفا لظاهر كلام الشيخين نظر الانه بادل ركعتين
على قول فلا يجمعها مع فرض عيني بتيمم واحد ولو تيمم لها جازان يفعل بذلك التيمم القرض العيني سم
(قوله) فالاحاصل الخ) عبارة شخشا والاحاصل ان المراتب ثلاثة الرتبة الاولى فرض الصلاة ولو مندور وفرض
الطواف كذلك وخطبة الجمعة لانها ركعتين فهي كالتيمم عند الرمي ويحاطب فيها عند ابن حجر
كشيخ الاسلام فلا يصلي بالتيمم لها فترضا ولو اجمع معها فرضا آخر ولو ملها فلا يحطب ثانيا بعد ان خطب
أولا بتيمم واحد ولو كان في المرة الاولى ثم ادعى الربيع خلافا لان قاسم وله جمع الخطبتين على التبر الواحد
بتيمم واحد لانها فرض واحد الرتبة الثانية تنقل الصلاة ونقل الطواف وصلاة الجنائز لانها وان كانت فرض
كفائية فالاصح انها كالنفل الرتبة الثالثة ما عدا ذلك كسجدة التلاوة والشكر وقراءة القرآن من المنيب
ونحوه ولو مندور وتيمم المصحف وتيمم الخ لعل فاذا نوى واحدا من الرتبة الاولى استباح واحدا منها ولو غير
ما عدا واستباح معه جميع الشاة فيقال التلاوة أو اذ نوى واحدا من الثانية استباح جميعها وجميع الثالثة دون
شي من الاولى واذا نوى شي من الثالثة استباحها كلها وامتنعت عليه الاولى والثانية اه (قوله) وانما
وراءها الخ) يعني أن قول المتن (ومسح وجهه) اشارة الى الركن الثالث (قوله) ثم يديه الخ) اشارة الى
الرابع (قوله) ثم) المفيد للترتيب اشارة الى الخامس ولا فرق في ذلك بين التيمم عن حدث اكبر أو اصغر
وغسل مسنون أو وضوء مجرد أو غير ذلك مما يطلبه التيمم معنى ونهاية (قوله) جميع وجهه) أي أو
وجهه نهاية أي حيث وجب غسلها بان كانا أصليين أو أحدهما زائدا واشتمه وأخير وكان على سمت
الاصلي فان غير ذلك لم يكن على سمت يجب غسله فلا يجب مسحه عشرين (قوله) الاما يأتي) كله اشارة الى علم
وجوب اتصاله منبت الشعر الخفيف فان كان كذلك فلم يقل نظير ذلك في قوله ثم يديه فليشتمل سم ويمكن
أن يقال كاستغفار الاول (قوله) بالتراب) متعاقب مسح وجهه (قوله) ومنه) الى قوله وينبغي في النهاية والغنى
(قوله) ثم مسح جميع يديه الخ) ويأتي هنا مرفى الوضوء من غسل من قطعت يده أو بعضها وجوب بأورثها
وكذا يادها وأصبع وتلك جلدته نهاية (قوله) ومن ثم) أي لاجل ذلك التصويب (قوله) اختار المؤلفان
(قوله) انما ينقطع الجملة الخ) الذي اعتمد شخشا الشهاب الرملي ان خطبة الجمعة لها حكم القرض العيني وقفا
لظاهر كلام الشيخين نظر الانه بادل ركعتين على قول فلا يجمعها مع فرض عيني بتيمم واحد ولو تيمم لها جازان
يفعل بذلك التيمم القرض العيني (قوله) الاما يأتي) كله اشارة الى عدم وجوب اتصاله منبت الشعر الخفيف فان
كان كذلك فلم يقل نظير ذلك في قوله ثم يديه فليشتمل (قوله) ثم يديه الخ) هذا اشارة الى كون مسح اليدين

الظاهر في قولك لكن البدلية
المقتضية إعطاء البدل حكم
المبدل منه قد ترجع الأول
على أنه واقعة حال فعليه
محتمله فقدم مقتضى
البدلية لأنه لم يتحقق له
معلول ومن ثم وجب
الترتيب هنا كونهما وإنما
لم يجب في الغسل لأنه لما
وجب فيه تعمير البدن صار
كله كعضو واحد ومن ثم يجب
أن تعمل لأن تعمير البدن
بالتراب لا يجب مطلقاً لم
يشبه الغسل وبكفي غلبة
فإن تعمير العضو بالتراب
وقد يعرض وجوب الترتيب
بأن في حديث البخاري
لذا ذكر ما يصرح بعلمه
لولا تأويل الواو بضم نظراً
للبدلية المذكورة ولا
يجب بل ويسن (بالصالح)
أي التراب (منبت الشعر
الخفيف) في وجهه أو بدله
فيمن المشقة فيه فارق
الوضع (ولا ترتيب) بالفتح
واجب بل مندوب (في
نقله) أي الشرب إلى
العضوين (في الأصغر فلو
ضرب ببديله) التراب بعدا
(ومسح ببديله) أو يساره
(وجوهه) يساره أو يمنه
(يمينه) أو يساره (جاء)
لأن الغرض الأصلي المصع
والنقل وسيلة اليقين بشرط
فيه ترتيب (ببديله) *
بشرط لفة التيمم تقدم
مهمر جميع البدن من
نفسه غير معقونه

أي في شرح المذهب والتفصيح وقال في الكفاية أنه الذي يعين ترجمه اه وهذا من جهة الدليل والأقوال مرجع
في المذهب إلى المتن معني (قوله قد ترجع الأول) أي ما في المتن (قوله على أنه) أي ما في حديث الصحيحين
(قوله ومن ثم) أي لأجل تقديم مقتضى البدلية (قوله وجب) أي قوله وبكفي في النهاية (قوله وجب
الترتيب) فيشرط تقدم مسع الوجه على مسع البدن (قوله كونهما) أي في الوضع ولمع شخص من
الوضع لا المستحسح له غسل الوجه ويتم للباقي بغيره من الماء ولا إعادة عليه لأنه في مسع من نصب ماؤه
يختلف ما لو أكره على الصلاة بخلافه تلزمه إعادة لأنه لم يأت عن وضوءه بعد بل في هذه بخلاف الأولى نهاية
ويحوي في الأسنى أي والمغنى وقضيته عدم وجوب الإعادة في الأولى وإن كان تيمم يجعل لا يسقط به الغرض
ولعل وجهه أن التيمم ليس لعدم الماء حساسي ينظر لما ذكر بل لو جرد الحيلة لم قد ينظر فيه باعتبار
آخر وهو أن هذا العذر نادر وإذا وقع لا يديم وأليس كذلك تأمل بصرى واستقر عرش ما قبل ثم الخ
عبارة قوله مر ولا إعادة عليه الخ ظاهر وإن كان يجعل يغلبه وجوب الماء وقاس ما تقدم من سم
فيمن كان في مسع وتيمم فيها الخوف الغرقان جعل عدم الإعادة هنا حيث كان يجعل لا يغلب فيه فقد الماء
بقطع النظر عن البحر الذي فيه السبعة أن جعل عدم الإعادة هنا حيث كان يجعل لا يغلب فيه وجوب الماء
ويجعل عدم الإعادة مطلقاً لكون المانع حسب فاقه ما لو مال بينه وبين الماء سبع وأعله الأقرب اه
(قوله وإنما لم يجب الخ) عبارة المغنى فإن قيل لم يجب الترتيب في الغسل ووجب في التيمم الذي هو يدل
منه أوجب بالغسل لما وجب فيه تعمير جميع البدن صار كعضو واحد والتيمم يجب في عضون فقط
فاشبه الوضع اه (قوله ومن ثم يجب الخ) يعني من أجل عدم وجوب التعمير في التيمم وجب الترتيب
فيمن لم يقبه عبارة وحق التعبير وهنا لم يجب التعمير أصلاً لم يشبه الغسل فوجب الترتيب وإن
تعمل (قوله مطلقاً) أي سواء كان التيمم عن حدث أو كبر أو أصغر (قوله وقد يعرض الخ) لعل الأنسب
تقدم على قوله وبكفي الخ (قوله ما يصرح بعدمه) أي تصرع جميع احتمال الواو لغة وشرعاً للترتيب
وبغيره سم (قوله نظراً الخ) معقوله لقوله تأويل الخ (قوله بل ولا يسن) أي التنبيه في النهاية والمغنى
ما وافقه (قوله لا يسن من المشقة) وعلم حكم الكشف بطريق الأولى أنها يتوعد معنى قول المتن (فلو ضرب
ببديله الخ) قد يستدل كل قهر ربع ذلك على عدم وجوب ترتيب النقل لأن مسع الوجه باليمين ثم باليسار
باليسار يضمن ترتيب النقل إذ في مسع الوجه باليمين نقلها إليه أن رفعها إليه أو به منها أن وضعها عليها
وكذا في مسع اليمين باليسار وقد وجد أحدهما بعد الآخر إلا أن يصور بما إذا وضع اليمين على الوجه
واليسار على اليمين دفعة واحدة ثم مسع الوجه بان ورد اليمين عليه ثم اليمين بان ورد اليسار عليها أن مسع
أجزاء كل فترفع الأشكال وحسب تصور مسئله الخرقه لا تبة وضعها دفعة على الوجه واليمين ثم ترتب
ترديها عليها فيندفع الإشكال لا في فها فلي تأمل سم عطف وقوله أن مسع أجزاء كل باقي عن النهاية
ما يفهم أجزاءه وعن عرش والرشيدي ما يفهمه (قوله بشرط) أي قوله غير معقونه في النهاية والمغنى (قوله
تقدم طهر الخ) فلو مسع على يده نجاسة لم يصح تيممه لأن التيمم لا باحة الصلاة لا اجتماع المانع فاشبه
التيمم قبل الوقت ولها لو تيمم قبل استحبابه لم يصح تيممه ولو تيمم يده بعد تيممه لم يطل تيممه نهاية
ومغنى قال عرش قوله مر لم يصح الخ أي سواء قدر على إزالة النجاسة أو لا عليه فلو عجز عن إزالتها صلى على

والترتيب (قوله ما يصرح بعدمه) أي تصرع جميع احتمال الواو لغة وشرعاً للترتيب وبغيره (قوله فلو ضرب
ببديله الخ) قد يستشكل قهر ربع ذلك على عدم وجوب ترتيب النقل لأن مسع الوجه باليمين ثم باليسار
يعني ترتيب النقل إذ في مسع الوجه باليمين نقلها إليه أن رفعها إليه أو به منها أن وضعها عليها وكذا في مسع
اليمين باليسار وقد وجد أحدهما بعد الآخر إلا أن يصور بما إذا وضع اليمين على الوجه واليسار على اليمين
دفعة واحدة ثم مسع الوجه بان ورد اليمين عليه ثم اليمين بان ورد اليسار عليها أن مسع أجزاء كل فترفع
الأشكال وحسب تصور مسئله الخرقه لا تبة وضعها دفعة على الوجه واليسار ثم ترتب ترديها عليها

إذا كان معمن المباحية كفي لإزالة الحبس القادر هو على إزالة التمسوا المسافر والحاضر وإن لم يمتد إعادة بكل تقدر وتقدم الاحتياط في القبلة لاستراة العود ولأنه أخف ولهذا لا يجب إعادة مع العري بخلافها مع الحبس وعدم القبلة (٢٣٣) (وينب) التمس جمع ماسر في الوضوء

مما يتصور سوانه هتافن ذلك (التسمية) أو لأختي جنب ونحوه والد كراخه السابق ثم ذكر الوجه واليد بن

بناء على يديه والاستقبال والسوا والوجه بين التسمية

وأول الضرب كانه ثمين غسل البدن الموضوء والفرقة

والتحليل وإن لا يرفع يده عن الغضو حتى يتم مسحة وتحليل أصابعه كإباني

(ومسح وجهه ويديه بضر بنين لأور ودهما مع

الاكتفاء بضر بتحصن بها التعميم وقيل بسن ثلاث

ضربا تملك عضو ضربة (قلت الأصح المخصوص

وجوب ضربتين وإن أمكن بضر بغيره ونحوها) كان

يضر بغيره كونه كبرية ثم يمسح بعضها وجهه

وبعضها يده (والله أعلم) خبر الحاشم المار آتفا

بما فيه قبل وبشكل على وجوبهما جواز التعمك

وربانه لا اشكال في ذلك لأن المراد بالضرب بالقل

ولو بالعضو الممسوح كاسر لاحتققة الضرب والتعمك

بشرطه في الترتيب كاسر فأذا علم وجهه ثم يده فقد

حصل له نقلتان نقل للوجه ونقل للبدن وأور والتعيين

بالضرب لموافقته لفظ الحديث والغالب أذ بكفي

حاله كغفاد الطهورين حرمة الوقت وبعد اه (قوله إذا كان معمن المباح) قضيتانه لو لم يكن معه ذلك مع تيمم بقاء التيمم به أفي لكن متخالف في ذلك سم وعش ومن خالفه فيه النهاية والغني كاسر

(قوله بكل تقدر) أي تقدم الطهر أو تأخر كركي (قوله وتقدم الاحتياط) والأوجه صحة التمس قبل

الاحتياط في القبلة ثم يتوضئ وكذا في الأسي آخر (قوله لا تتر العود إلخ) وقفا قالها به: بنهي (قوله جميع ماسر) هل منه الملك فقط سم (قوله أولا) إلى قول المتن في النهاية لا قوله ويحمله إلى الغرة إلخ (قوله وإن

لا يرفع إلخ) عطف على قوله جميع ماسر إلخ قول المتن (قلت الأصح إلخ) هو هنا بمعنى الرابع بقر بنفعه بينه وبين المنصوص ولا يصح حله على ظاهره لما يلزم علم من التثنية فإن الأصح من الواجب الاحتياط والمنصوص لا يلزم

وفي الوصف به ما عتاق في (قوله كان ضرب) إلى قوله على مافي المجموع في النهاية وكذا في الغني لا قوله بشرط إذا تروا (قوله ثم يمسح بعضها وجهه وبعضها يده) أي دفعة واحدة فنهاية قال عش والرشيد واللفظ

للال البطلان على هذا الوجه واضح لكنه لعدم الترتيب لعدم تعدد الضرب وتقدمان خصوص الضرب ليس بشرط بل المداور على تعدد النقل وحاصل فيلزم مسح بعض الخرقه وجهه ثم يبقا يديه اه عبارة

سم لا يخفى اشكاله لأن مسح الوجه وبعضها والبدن ببعضها يضمن نقلتين معتبرتين سواء موضع العضو عليها لتحقيق النقل به أو رفع البعض إلى العضو لعدم الاكتفاء بذلك الذي هو صريح هذه المبالغة في غاية الاشكال

الآن يجب بما تقدم فليست أم اه أي وهذا التصور مقيد بما إذا كان ترديدا لخرقة فعملها دفعة واحدة كاسر عن النهاية وأما إذا رد بعضها على الوجه ثم يبقا يديه البدن فيجزئ هذا المسح ويندفع الاشكال (قوله بما

فيه) أي من كونه موقوف على غير (قوله والغالب) أي والغالب (قوله أذ بكفي وضع الدال) لا كونه شرطاً أذ بكفي إلخ (قوله كيان قوله فيه) أي قوله صلى الله عليه وسلم في الخدم المار (قوله وبعضها إلخ) الأولى

ثم بعضها إلخ (قوله مع أخرى البدن) أو بأخرى فقط كما هو ظاهر سم لكنه لا ينعى الذي وقوله أو ببعضها بعض البدن فقط لظهور التفرق (قوله ولا كرهت إلخ) لعل المراد بالكرهت خلاف الأولى على طريفة

المتقدمين لأن ذلك يخالف العديدين ثم ان ثبت نهي خاص لم تعد به صري (قوله الصور والمذكورة إلخ) يريد بها قوله كان يضر بغيره إلخ كركي (قوله الواجب فيها) أي في تلك الصورة لعدم كفاية ضربه وتوجب

فقد دفع الاشكال التي فيها فليست أم اه وقيد استدلى على صحة إخراج ذلك فيرفع الاشكال عسايا في أي قوله ووصول الغبار بين الأصابع من ان التفرق في الأولى لا يمنع إخراجها في الثانية إذا مسح به إلخ فتأمل وقد منع هذا

الاستدلال بتعدد النقل في صور وصول الغبار بين الأصابع لأن وصوله لما بينها تنقل لما بينها ونقل ما بعدا ما بينها إلى الوجه تنقل آخر لوجه فقد تعدد النقل مع سبق النقل لما بينها ولا يضر لأن الشرط ترتيب المسح

للاقتبال بل الشرط فيه تعدده لكن هذا لا يضر في تصو ومسألة الخرقه بوضعه على الوجه والبدن دفعة واحدة إن مسح ان هذا نقل واحد وان ترتيب الرد عليه ملائع من وحدته وقد قبل على وحدته ان لظاهر

انه لو وضع الوجه والبدن على الأرض دفعة واحدة ثم رتب الرد عليه لم يملك بكف فليست أم اه (قوله إذا كان معمن المباح) قضيتانه لو لم يكن معه ذلك مع تيمم بقاء التيمم به أفي لكن متخالف في ذلك (قوله

وتقدم الاحتياط) ويحى شرح الروض في موضع جوار التيمم قبل الاحتياط وذكر في موضع آخر قبل عن التحقيق ماسر عليه الشارح واعتمد مر الأول (قوله جميع ماسر) يشمل السواك وهو ظاهر ويساقى وهل

منه الملك فقط نظر (قوله ثم يمسح بعضها إلخ) لا يخفى اشكاله لأن مسح الوجه وبعضها والبدن ببعضها يضمن نقلتين معتبرتين سواء موضع العضو عليها لتحقيق النقل به أو رفع البعض إلى العضو لعدم الاكتفاء

بذلك الذي هو صريح هذه المبالغة في غاية الاشكال الآن يجب بما تقدم فليست أم اه (قوله مع أخرى البدن) وضع البدن على تراب ناعم بدونه كان قوله فيه ضربه بالوجه وضربه بالبدن أيضا أذ لم مسح بعض ضربه بالوجه وبعضها مع أخرى

البدن كفي وتجب الزادة على ضربتين ان لم يحصل الاستيعاب لمحاول الأكرهت على مافي المجموع عن الحاشي والروائي (تنبيه) الصورة المذكورة بعد قوله وإن أمكن يضر بغيره نقل للوجه الثانية الواجب فيها

وضعه البدن على تراب ناعم بدونه كان قوله فيه ضربه بالوجه وضربه بالبدن أيضا أذ لم مسح بعض ضربه بالوجه وبعضها مع أخرى البدن كفي وتجب الزادة على ضربتين ان لم يحصل الاستيعاب لمحاول الأكرهت على مافي المجموع عن الحاشي والروائي (تنبيه) الصورة المذكورة بعد قوله وإن أمكن يضر بغيره نقل للوجه الثانية الواجب فيها

بمعصم البدن جمعهم أو بعض أحدهما بهما ومعنائه لوعم بالأولى وجسو بعض البدن جائز للنظر في ذلك محل والذي يتحتم
الذي يجب مستحبه ما هو أخرجه (٣٦٤) مستحسن البدلان هذا هو الذي تعين الضربة الثانية فيه فيجوز بالأولى لغوايخلاف ما قبله

(و يقدم) ندبا (عنه) على
يساره (و) يقدم ندبا أيضا
(أعلى) وجوهه على أقبه
كل وضوء فيها وأسطمن
أصله ندبا الكيفية المشهورة
في معصم البدن لا لعدم ثبوت
شي فيها ومن ثم نقل عن
الأكثر من أنها لا تستدب
لكنه متقى في الر وضعت على
ندبها وإنما سم فيها معص
أحدى الراتين بالأخرى
ولم يجب لذات فرضهما
بضربهما بعد معص الوجه
ويجوز معص الزايعين بترابهما
لعدم انفصاله وللحاجة
لتعذر معص الزايع بكفها
فهو كقتل المسلم من على إلى
آخر مما يغلب فيه التقادف
و بعدد ذوق البدوردها
كأمر كرد متقادف يغلب
في المار (وتخففها الغبار)
من كفها بكتفها النقص
أو الغنف حتى لا يبيح الأند
الحاجة للإلتصاف وللإلتصاف
خالقه ومن ثم لا يسر تكرا
المعص ويسر أن لا يسر
التراب عن أعضاء التيمم
حتى يفرغ من الصلاة
(وموالاة التيمم) بتقدير
التراب به (كل وضوء)
فتسن وقيل تحب لانه بدله
(فات) وكذا الغسل تسن
مولاته كل وضوء خروجا
من الخلاف (و يندب)
تفرق أصابعه أولا) أي

أول كل من بقلانه أبلغ في أثاره الغبار لا اختلاف موقع الأصابع فسهل تعميم الوجه بضر بتواحدة وكذا البدان
و وصول الغبار بين الأصابع من التفرج في الأولى لا تمنع أجزاءه في الثانية إذا معص به لما مر أن ترتيب النقل غير شرط فصول التراب الثاني من
التفرج في الثانية أن لم يزد الأول قوة لا ينقصه على أن الحاصل من ذلك غالب الغبار اسمه على الجمل وهو لا يحتاجه تراب التيمم

واغلام يطل بنوهم ستره أو لم يعلم وجوب طلب الغلبة الضميمة أو عدم حصوله **الطلب (٣٦٧) * (فزع) *** ذكر شارح هذا كلامنا

الحقبة فيما لو لم يتعم
نائب ممكنا بماء مستقيظا
وعليه بعد بعد عدمه بين
حكم ذلك عندنا والذي
نظهر من كلامهم في هذا
أدج فرجه ما علم بقصر
في طلبه أو كان بقربه
خفية النار أو رأى وطني
متعم الماء دونها عدم
بطلان تعمه (أذن)
وجده بلا مانع أيضا ولا عبرة
بوجهه هنا (في صلاة) بأن
كان بعد تمام الرمي من تكبيرة
الاحرام (الاسقط) أي
قتلها (به) لكونه يحمل
الغالب في وجود الماء
(بطلت) الصلاة بطلان
تيممها كالحكم من سيات
كلامها في المبحث في بطله
لاستظهار فلا اعتراض عليه
(على المشهور) وإن ضاق
الوقت على ما تقرر ولعدم
الفائدة في بقاء وجوب
إعادتها (وان أسقطها)
لكونه يحمل الغالب فيه
فقد الماء أو استوى فيه
الامر (فلا) تبطل
الصلاة بل يتمها وسلم
الثابتة لأن تعمه لا يبطل
الانتهاء وان تلف الماء
وهي منها تبعا ففعلها لا
يجوز سهو تذكرة بعدها
وان قرب الفصل لفصله
عنها بالسلام صور وان بان
بالعود لوجاز أنه لم يخرج به
وجهه علم بطلان ما روي به
هنا أنه ليس بالمقصود

المراد بالوجدان حصوله وحيث حصل بطل التيمم وان ضاق الوقت ولم تلزمه إعادة فلتأمل الآن يا ترمذ أن
المراد بالوجدان أعم من حصوله وكونه بحيث يجب طلبه اه بصري **(قوله)** واغلام يطل (يطل) إلى الفرع
في المعنى الاستسنة المروى إلى التفتي النهاية لا تلك المسئلة **(قوله)** واغلام يطل (الخ) ان كان فاعل يطل ضمير
التيمم كالمظهر السابق فصفاته موقع لهذا الكلام لأن التيمم لا يبطل بوجود السرة فلا وجه للاعتذار
عن عدم بطلانه بتوهمها وان كان ضمير الصلاة فقرب من صلى عاريا فوجده ستره وجب الاستئذان فان
استتر فورا استبرأ من بطلان الصلاة على ما صنفوه في شرط الصلاة سم أي فكان الظاهر التأييد **(قوله)**
لغلبة الضمنية أي البطلان السرة وقوله وعدم حصوله أي البرء **(قوله)** ولم يبين أي ذلك الشارح عس
ويجوز كونه ببناء المفعول **(قوله)** بنوهم (المراد به ما يشمل النكاح من النكاح) أي **(قوله)** بأن كان
بعد تمام الرمي (الخ) هذا يدل على أنه إذا كان مع تمام الرمي كان من الوجوه ولا في صلاة قسم **(قوله)** كالحكم أي قوله
بطلان تيممها **(قوله)** فلا اعتراض (الخ) أي بأنه كان الأولى أن يقول بطل أي التيمم عس وظاهرنا
ما ذكره الشارح لا يدفع أوله شيء إلى بطل قول المتن (وان أسقطها) أي أسقط التيمم قضاءها يتوهم
(قوله) لكونه أي قوله لا يجوز في المعنى والنهاية (قوله) وان تلف الماء أي يبطل بانتهاء الماء وان تلف الماء سم
أي علم تلف الماء قبل سلامتها يتوهم **(قوله)** ففعلها (المراد بالشارح **(قوله)** لا يجوز سهو (الخ) كذا في
الزيادة وبن عبد الخ وهو مفهوم من كلام الشارح مر أي والمعنى وبه يعلم ما في كلام حنيفة السو يرى
من التوقف في كلام جرحه الله تعالى في المولد كرونا نذكر بعد سلامه هل يأتي به أم لا فيه نظر
والاقرار به ان قصر الفصل أي به ولا خلاف أنه لم يخرج منها عس أي فأتى حنيفة بوجود سهو تذكرة
قبل سلامه ثانيا **(قوله)** بعدها أي التسمية التي تنبؤ قوله عنها أي عن الصلاة **(قوله)** وان بان غايته قوله
لو يأتى العود وقوله أنه لم يخرج الخ فاعل بان **(قوله)** وجهه عدم أي قوله وأما قول ابن خيران في المعنى
الأنه لا يؤمها وقوله فقد نقل إلى الخ والاصل إلى قوله حيث لم يكن في النهاية لا ما ذكر وقوله ولا كماجي إلى ان
البدل وقوله فاندفع إلى ما ألقاه وقوله فان وضع إلى ولو عم **(قوله)** لا متناع افتتاحها (الخ) أي بكل حال نية
ومعنى **(قوله)** مخرق فمع قصيره أي بخلاف ما هنا فهو يجوز افتتاح الصلاة بالتيمم ولا تقصر لانه تقدم
الطلب سم **(قوله)** إلى ان البدل هنا أي التقليد **(قوله)** لم ينقض أي فانه مادام في الصلاة فانه مقدر سم
(قوله) بخلاف التيمم أي فانه انقض يتأمل سم وجه التأمل ان البدل هنا حقيقة ودوام الطهر والترتب

وحيث حصل بطل التيمم وان ضاق الوقت ولم تلزمه إعادة فأتى ما ذكره لو كان المراد بالوجدان الغلبة
بحيث يحتاج في حصوله إلى طلب وليس كذلك فلتأمل الآن يا ترمذ ان المراد بالوجدان أعم من حصوله
وكونه بحيث يجب طلبه **(قوله)** واغلام يطل بنوهم ستره (الخ) ان كان فاعل يطل ضمير التيمم كالمظهر
السابق في معناه لا موقع لهذا الكلام لأن التيمم لا يبطل بوجود السرة فلا وجه للاعتذار عن عدم بطلانه
بتوهمها وان كان ضمير الصلاة فقرب من صلى عاريا فوجده ستره وجب الاستئذان فان استتر فورا
استبرأ من بطلان الصلاة على ما صنفوه في شرط الصلاة **(قوله)** بأن كان بعد تمام الرمي هذا يدل على أنه
إذا كان مع تمام الرمي كان من الوجوه ولا في صلاة قسم **(قوله)** كالحكم أي قوله لا يجوز سهو (الخ) كذا في
الزيادة وبن عبد الخ وهو مفهوم من كلام الشارح مر أي والمعنى وبه يعلم ما في كلام حنيفة السو يرى
من التوقف في كلام جرحه الله تعالى في المولد كرونا نذكر بعد سلامه هل يأتي به أم لا فيه نظر
والاقرار به ان قصر الفصل أي به ولا خلاف أنه لم يخرج منها عس أي فأتى حنيفة بوجود سهو تذكرة بعدها
وان قرب الفصل لفصله عنها بالسلام صور وان بان بالعود لوجاز أنه لم يخرج به وجهه علم بطلان ما روي به
هنا أنه ليس بالمقصود

وجود المكفر الرقية بعشر وعنه في الصوم وليس كصل مخفف تخرق فيها لا متناع افتتاحها مخفوعة مع قصيره بعدم تعهده ولا كماجي قلد
في الغلبة فأبصر فيها لبناها على أمر ضعيف هو التقليد على أن البدل هنا لم ينقض بخلاف التيمم ولا كعتدة بالاشهر

سأنت فيها القدرتها على الأصل (٣٦٨) قبل فراغ البدل ولا كمتحاضة شقيقت فيها التجرد حدثها نعم أن نوى قاصر بعد ذلك في تمامة أو

على فعل التيمم نظير دوام التقليد المترتب على نيته (قوله حاصت فيها) أي في الشهر (قوله لقد رتبها الخ) قد يقال هذا موجود في وجود المكفر الرقبة بعد الشرع وفي الصوم الآن بدعي أن الصوم ليس بدلائل الرقبة (وقوله قبل فراغ البدل) أي أو البدل هنا وهو التيمم فرغ عنه سم (قوله شقيقت فيها) أي في الصلاة (قوله الآن) انشاء (الخ) وتقليد الحكم الألف في نهاية ومغنى (قوله كاستباح الخ) خبر لان (قوله وهو) أي الاستباح (قوله بالنسبة) برغمها (قوله أي في نية الألف في نهاية) لا تخام عارداً المغني يتصور الأولى بالصبر كذا ابنه (قوله أو نوى ذلك) أي الألف أو التخام (قوله أو معها) كذا ذكره شيخ الإسلام وفيه نظر مرادهم عبارة النهاية والمغني واللفظ الأول ولو لو كانت الرقبة الألف أو التخام كانت كتقدمها فتضمن كاتضمنه عبارة ابن المقرئ وهو المعتمد كما أقاده الولد رحمه الله تعالى اه (قوله فيها تفصله) صوابه فيه تفصلها كما في نسخة سم عبارة قوله ففيه تفصلها أي بين أن تسقط بالتيمم أولاً وقوله فإن الخ بيان للتفصيل وقوله على طهر أي في غير أعضاء التيمم اه (قوله فإن وضع الخ) عبارة فينظر أن كانت مما تسقط بالتيمم تبطل وإن كانت مما لا تسقط بالتيمم كان تيمم وقد وضع الجبيرة على حدث تبطل اه (قوله ولو بعد صلاته) يعني عنه قوله وصلى عليه (قوله إن من صلى عليه بالتيمم) أي وليس ثم من يحصل به الفرض كما يأتي (قوله بينهما) أي بين صلاة الجنائز والمجلس (قوله أخذنا من كلام البغوي) حل في شرح الإرشاد كلام البغوي على كلام غيره حيث قال ولو عيمت وصلى عليه ثم وجد الماء بعد الصلاة أو أتناه واجب غسله والصلاة عليه كما في به البغوي أي سواء أدرج في كفنه أم لا على الأوجه ومجمله كما أشار إليه الأذري والزر كشي وغيرهما في الحضر أم في السفر فلا يجب شيء من ذلك كالخبر يخرجه من سرقا لكنه فرضه في الوجدان بعده أو على كلام البغوي فإذا وجد الماء بعده فدفنه وقبل تغيره وجب أخراجه وغسله أو بعده فلا وجه أنه يكتفي بتيممه السابق مراعاة حرمة اه (قوله وقبل تغيره وجب أخراجه وغسله) فيه نظر سم وناقله عن شرح الإرشاد إلى قوله وعلى كلام البغوي الخ في المغني مثله (قوله والحاصل الخ) ولو تيمم وعيم الميت وغسله حيث لم يتغير فينظر وقال مر ينبغي أن لا يتوقف توفاء وصلى على قبره وهل يتوقف على نبش الميت وغسله حيث لم يتغير فينظر وقال مر ينبغي أن لا يتوقف وتقدم عن الشارح ما يقتضي خلافه سم أول ولو لا القرب ما تقدم عن ج وقد نبذ ذلك من كلام المهاج في الجنائز حيث قال متى دفن بلا غسل وجب نبشه وغسله ما لم يتغير عيش (قوله أئصاله) أي صلاة الجنائز (قوله) وإن تيمم الميت كتيمم الحي فإن كان في محل يغلب فيه فقوله الماء أو يستوى الأمران فلا عاقد أو واجب غسله والصلاة عليه عيش (قوله حيث الخ) ظرف فيرد قوله بأن وقتها الخ صلته عيش (قوله قبل الدفن)

اتماما بطلت لان انشاءه بهذه النية يادعوي يستجيبها كافتتاح صلاة أخرى وهو بعد الرقبة باطل فاندفع بالتصور برغمها بالقاصر مالا نسوي هنا أمالوا قالم أو نوى ذلك قبل رؤيته بالماء أو معها فلا تبطل والشقاء في الصلاة كروية الماء فيها تفصيله المذكور فإن وضع الجبيرة على طهر لم تبطل والألف لا تدل على عيمت لم تفقد الماء وصلى عليه ولو بالوضوء ثم وجدوه ولو بعد صلاته وحب غسله والصلاة عليه في الحضر لان ذلك سائغة أمره فاحتج به وتمامه أن من صلى عليه بالتيمم ثم رأى الماء قبل دفنه لماعادتها ان كان حاضر أمال المسافر فلا يلزم شيء من ذلك اذا وجده فيها أو بعدها فقد نقل ابن الرافعي وأقروه الاتفاق بل أشار لنقل الاجماع على أن صلاة الجنائز

للمجلس في وجود الماء قبل اتمامها أو بعده وردوا بفرقة الاسنوي بينهما أخذنا من كلام البغوي والحاصل انها كغيرها من الجنس وإن تيمم الميت كتيمم الحي وأما قول ابن خبير ان ليس لحاضر أن يتيمم ويصلي على الميت فيرد حيث لم يكن غيره وان أمكن توجهه بان صلاته لا تتعني عن العادة

لقد رتبها الخ) قد يقال هذا موجود في وجود المكفر الرقبة بعد الشرع وفي الصوم الآن بدعي أن الصوم ليس بدلائل الرقبة (قوله قبل فراغ البدل) أي أو البدل هنا وهو التيمم فرغ عنه سم (قوله أو معها) كذا ذكره شيخ الإسلام وفيه نظر مر (قوله فيها تفصله) أي بين أن تسقط الصلاة بالتيمم أولاً وقوله فإن الخ بيان للتفصيل (قوله بالنسبة) برغمها (قوله أي في نية الألف في نهاية) لا تخام عارداً المغني يتصور الأولى بالصبر كذا ابنه (قوله أو نوى ذلك) أي الألف أو التخام (قوله أو معها) كذا ذكره شيخ الإسلام وفيه نظر مرادهم عبارة النهاية والمغني واللفظ الأول ولو لو كانت الرقبة الألف أو التخام كانت كتقدمها فتضمن كاتضمنه عبارة ابن المقرئ وهو المعتمد كما أقاده الولد رحمه الله تعالى اه (قوله فيها تفصله) صوابه فيه تفصلها كما في نسخة سم عبارة قوله ففيه تفصلها أي بين أن تسقط بالتيمم أولاً وقوله فإن الخ بيان للتفصيل وقوله على طهر أي في غير أعضاء التيمم اه (قوله فإن وضع الخ) عبارة فينظر أن كانت مما تسقط بالتيمم تبطل وإن كانت مما لا تسقط بالتيمم كان تيمم وقد وضع الجبيرة على حدث تبطل اه (قوله ولو بعد صلاته) يعني عنه قوله وصلى عليه (قوله إن من صلى عليه بالتيمم) أي وليس ثم من يحصل به الفرض كما يأتي (قوله بينهما) أي بين صلاة الجنائز والمجلس (قوله أخذنا من كلام البغوي) حل في شرح الإرشاد كلام البغوي على كلام غيره حيث قال ولو عيمت وصلى عليه ثم وجد الماء بعد الصلاة أو أتناه واجب غسله والصلاة عليه كما في به البغوي أي سواء أدرج في كفنه أم لا على الأوجه ومجمله كما أشار إليه الأذري والزر كشي وغيرهما في الحضر أم في السفر فلا يجب شيء من ذلك كالخبر يخرجه من سرقا لكنه فرضه في الوجدان بعده أو على كلام البغوي فإذا وجد الماء بعده فدفنه وقبل تغيره وجب أخراجه وغسله أو بعده فلا وجه أنه يكتفي بتيممه السابق مراعاة حرمة اه (قوله وقبل تغيره وجب أخراجه وغسله) فيه نظر سم وناقله عن شرح الإرشاد إلى قوله وعلى كلام البغوي الخ في المغني مثله (قوله والحاصل الخ) كذا في شرح مر ولو تيمم وعيم الميت وغسله حيث لم يتغير فينظر وقال مر ينبغي أن لا يتوقف توفاء وصلى على قبره وهل يتوقف على نبش الميت وغسله حيث لم يتغير فينظر وقال مر ينبغي أن لا يتوقف وتقدم عن الشارح ما يقتضي خلافه سم أول ولو لا القرب ما تقدم عن ج وقد نبذ ذلك من كلام المهاج في الجنائز حيث قال متى دفن بلا غسل وجب نبشه وغسله ما لم يتغير عيش (قوله أئصاله) أي صلاة الجنائز (قوله) وإن تيمم الميت كتيمم الحي فإن كان في محل يغلب فيه فقوله الماء أو يستوى الأمران فلا عاقد أو واجب غسله والصلاة عليه عيش (قوله حيث الخ) ظرف فيرد قوله بأن وقتها الخ صلته عيش (قوله قبل الدفن)

وإس هنا وقت مضى تكون بعده قضاء حتى يفعلها حرمة بان وقتها الواجب فعلها فيه أو صلاة قبل الدفن تعين فعلها قبله حرمة ثم بعده إذا روي الماء لا سقط الفرض

على ان غايته اذلت بانها في حاضري أي ومساخر واجد المعاف لو تضافا فتمت صلاة الجنائز (٣٦٩) فهذا لا يتم عندنا خلافا لابي حنيفة

خبرنا (قوله ان عبارته) أي ابن خيران (قوله أما إذا كان ثم ينحصر الخ) خالفه النباهة فقالوا لوجه جواز صلاته عليه أي المبتدع مطلقا وان كان ثم ينحصر الغرض به اه وأقره سم وقال ع ش قوله مر مطلقا أي في محل يغلب فيه فقد أملم لم لكن إذا لم تسقط الصلاة بفعله وكان ثم ينحصر بفعله وجبت عليه وصحت لا تسقط بفعله كنفاته اه (قوله اليه) أي إلى التيمم (قوله ولا فرق) أي في قوله وإدخاله في النهاية والمخني (قوله الصلاة السابقة) أي التي تسقط بالتيمم (قوله بن الغرض) أي كظهور وصلاة جنائز وقوله والنقل أي كعبود وترغى قول المتن (وقيل يطل بالنقل) أي الذي يسقط بالتيمم نهاية (قوله وإدخاله الخ) أي بقوله وان أمسها طهر الخ ونزوله ونزارة لا لأصوب ونزارة فيما لا يسقط بالتيمم بقوله أو في صلاة لا تسقط به الخ (قوله تقتضي الخ) خبر وإدخاله الخ (قوله ان نحو المقيم) أي كالعاصي يسفره (قوله) وأنه يجوز له (أي) يقتضي أنه يجوز لنحو المقيم (قوله غلب غير واحد الخ) جرى عليه النباهة والمخني (قوله) وهو لا يأتي في النقل (أقول عدم آتيته في النقل لا يقتضي الجمل المذكور ولا ينافي تعميم المسألة لأن غاية الامر أن يكون هذا المقابل مفصلا له نظائر كثيرة سم قول المتن (ليتوضأ أفضل) ظاهره ولو صلاة جنائز وهو قرر بيان لم يحش تغير فان خفف عليه تغير ما في الأعم أفضل بل قدية بل بوجوبه ع ش (قوله وان كان في جماعة الخ) أي خلافا لما سمعته الأذرى سم أي وللتنباهة بخبرانه ونظير أن يقول ان ابتدأ أهاني جماعة ولو قطعها وتوضأ لاعتقد فاضى فبهم الجماعة أفضل وان ابتدأ أهان مفردا ولو قطعها وتوضأ أصلا أهاني جماعة أو ابتدأ أهاني جماعة ولو قطعها وتوضأ أصلا أهاني جماعة أو ابتدأ أهان مفردا ولو قطعها وتوضأ أصلا أهان مفردا قطعها أفضل اه قال ع ش قوله مر أو ابتدأ أهاني جماعة الخ طاهره ولو كانت الثانية مغضولة وتبين في تخصصه بما إذا استوينا أو كانت الثانية أفضل من الأولى اه (قوله وأولى أعادتها) فيه دلالة على مشروعية أعادتها بالماء وفيه مخالفة لما تقدم الآن يصور بما إذا كان مع التيمم راء الماء أو يقال ان محل كون الصلاة بالتيمم لاتعداد الوضوء مراه فيها فجرر سم وقوله أو يقال الخ أي وما هنالك منها وجه طلب الاعادة هنا الخ ورجح الخلاف كانه عليه الشارح (قوله من خلاف من أوجب) أي القطع (قوله ولا يجوز قطعها الخ) فيه نظر بل المتجاوز كما يفهم من شرح لروض وغيره سم وبصرح بالجرز قول النباهة قال في التنقيح أوقامه انقل وقد يقال الأفضل قلها تنقلا فان لم يفعل فالأفضل الخ ورجح منها قال الأذرى وكأنه أراد أن أصح الأربعة ما هذا أي القطع وما هذا أي القليل لأن ذلك مقالة واحدة ولم أر من رجح قلها تنقلا اه (قوله لأنه كافتتاح صلاة الخ) فدمتج بأنه لم يأت بزيادة على قدر ما لو أعادها غير صفته بالنسبة فليتمل مر اه سم (قوله ومر) أي نقلا (أنه باطل) الجملة خالية (قوله وبه) أي بالتعليل المذكور (فارقت به) أي القلب (قوله انهم) إلى قوله لتغويته في النهاية والمخني الا قوله بان كان في الحرم (قوله بان كان الخ) قال سم عن الشارح مر اتمال إلى ان المراد ضيق الوقت عن وقوعها ادعاء حتى لو كان

لا تتوقف وتقدم عن الشارح ما قد يقتضي خلافه (قوله أما إذا كان ثم ينحصر الخ) في شرح مر والوجه جواز صلاته عليه مطلقا وان كان ثم ينحصر الغرض به التيمم (قوله وهو لا يأتي في النقل) أقول عدم آتيته في النقل لا يقتضي الجمل المذكور ولا ينافي تعميم المسألة لأن غاية الامر ان يكون هذا المقابل مفصلا له نظائر كثيرة (قوله وان كان في جماعة الخ) أي خلافا لما سمعته الأذرى (قوله وأولى أعادتها) فيه دلالة على مشروعية أعادتها بالماء وفيه مخالفة لما تقدم الآن يصور بما إذا كان مع التيمم راء الماء أو يقال ان محل كون الصلاة بالتيمم لاتعداد الوضوء مراه فيها فجرر (قوله ولا يجوز قطعها الخ) فيه نظر بل المتجه الجواز وهو المتيقن من قول شرح لروض وغيره وانما لم يقدوا أفضلها الخ ورجح منهاها بقلها تنقلا وأنسليم من رجحتم كقيدوها به فعملوا قدر المنفعة في صلاة على جماعة لان تأثير رؤيها في النقل كهو في الغرض مر وقوله لأنه كافتتاح صلاة الخ فدمتج بأنه لم يأت بزيادة على قدر ما لو أعادها غير صفته بالنسبة فليتمل مر (قوله وضع من غير ما خرج) قال في شرح العباب فان قلت تأخير الصلاة إلى أن

(٥٧) - (شتراني وابن قاسم) - اول (لتغويته بعضهم قيوه فعل جعلها به بلا ضرر ورة (والاصح أن المتغفل)

اذ قطعها وتوضأ أدرك ركعة في الوقت قطعها وهذا أي ما نقله سم عنه مر يفهم من قوله مر إلتسلا
 يخرجها عن وقتها مع قدرته على ادائها في عيش وفي الجبري عن الحلبي ان المعتد في التفتق إلى مرجع
 مر اه (قوله الذي) إلى قوله وحل في النهاية والمعنى (قوله الذي) لم ينو عدا هذا التقيد لا يناسب قول
 المصنف إلا في الأمن نوى عدا فكان الأولى للشارح تبيينه للمتن على إطلاقه قاله عيش وردة الرشدي
 بجائزته ان هذا القيد لا بد من ذكره هنا خلافا لما في حاشية الشيخ عيش لانه يعلم من حكاية الشارح
 للمقابل ان المستثنى والمبني من كل منهما مسألة مستقلة لها خلاف يتصور ضرورة قول المصنف لا يجوز
 ركعتين انه لم ينو قدا كما صور به الشارح مر وصورة قوله الأمن نوى عدا عكس ذلك اه قول المتن
 لا يجوز ركعتين أي لا يجوز له ذلك عيش (قوله فان رآه الخ) عبارة الغني عن هذا ان رأى الماء قبل قيامه
 للثالث فافقوا قول الآثم ما هو فيه اه (قوله به دفعه الخ) عبارة النهاية في ثالثه فافقوا الخ قال عيش
 قوله في ثالثه أي بان وصل إلى الحد بجزءه في القراءة وذلك بان كان القيام أقرب بان كان يصلي من قيام وبان
 يستوي جالسا وان لم يشرع في القراءة ان كان يصلي من جلوس ونقل عن العباب ما وافقه اه (قوله وحل
 بالثبوت) مستق من قال هذا الجمل كان سبع مستق من قال سبحان الله ونظر من قال فيه نظر أي قال الشارح
 هذه العبارة فجعله لصديقها يعني سبحانه تعمل هذه العبارة المطلقة على مقيد لا يلزم الفساد والقيما أشار
 إليه الشارح بقوله قبل ركعتين وهو يراد منها الرجوع إلى العبارة والتميز الذي في فافقوا مرجع إلى الصدق قاله
 الكردي وفيه تكافؤ لا يقبلها العقل ولا النقل وأما إذا الشارح ان شارحا أدخل ما زاده الشارح بقوله
 فان رآه الخ في عبارة المتن وادعى انه يستفاد منها ان الصدق على هذه الصورة انما زاده انه لم يجاوز فيها ركعتين
 الخ إلا الآن في قوله لصدقتها الخ المحكي عن ذلك الشارح قلبا وأصله انه لصدق على هذه الصورة وأنه لم يجاوز فيها
 ركعتين الخ (قوله فافقوا) أي ذلك الشارح يعني قوله لصدقتها الخ (قوله مطلقا) أي قبل فعل ركعتين أو بعده
 قول المتن (الأمن نوى عدا) أقول استثناء هذا من عدم مجاوزة ركعتين يتبادر منه ان الثبوت به مجاوزة ثم خلافا
 يناسب حل العدد المنوي على ما يشمل الركعة فتأمل سم وقد يشكوا استثناءه قطع وأنه قال من نوى عدا
 فيه عيش (قوله وان زاد على ماواه الخ) كان كان نوى ركعتين عند الاحرام ثم قبل رؤية الماء نوى زيادة
 ركعتين وقوله من أي العدد سم (قوله على ان بعضهم) أي الحساب قول المتن (فيته) أي جواز أو الأفضل
 قطع لمصلحة الموضوع عيش (قوله عملا) إلى قوله خلافا الخ في النهاية والمعنى (قوله ولو رآه أثناء قراءة الخ)
 شامل لما إذا رأى الماء في أثناءية وهو الظاهر ولما إذا حرم الوقف على ما انتهى إليه هو ظاهر لان الظاهر
 ان الوقف انما يحرم عن قصد استمرار القراءة لا من قصد الاعراض عنها خصوصا إذا كان لما عسى ألا ترى انه
 لو أجنب بعد انتهائه لما يحرم الوقف عليه لا يحرم الوقف حينئذ سم (قوله تيم لها) أي بان كان جنب عيش
 أي أو غيره (قوله لعدم ارتباط بعضها الخ) قال سم على الوجه قد يرد من عدم الإعلان إدارة في أثناءية

يبقى من وقتها ما لا سم الركعة معتق للخروج من الخلاف كما جرى عليه في الكفاية في إذا كان عدا فائنة
 وأراد قضاءها قبل المؤداة فإنه يقتصر له ذلك للخروج من خلاف وجوب الترتيب قلت وسعي يتخلف
 من حرم قطعها أولى من رعاية خلاف من أو جبه مطلقا وهذا يفرق بين ما هنا وما قاله ابن الرضا في بناء على
 تسليمه أنه لا خلاف في أحدهما وهذا خلافان متعارضان فتساقط إدارة في أحدهما فقط
 لاستقرارها في العمل بالأصل وهو حرم ما خرج بعض الصلاة عن وقتها مع القدرة على إيقاعها كلمة فيه
 اه فتأمل (قوله التي رآه فيها) بقى ما لو رآه في أول تحريره للنهوض إلى الثالثة (قوله الأمن نوى عدا)
 أقول استثناء هذا من عدم مجاوزة ركعتين يتبادر منه ان الثبوت به مجاوزة ثم خلافا يناسب حل العدد المنوي
 على ما يشمل الركعة فتأمل (قوله عند الاحرام) كان كان نوى ركعتين عند الاحرام ثم قبل رؤية الماء نوى
 زيادة ركعتين (قوله ومنه) أي العدد (قوله لعدم ارتباط بعضها ببعض) شامل لما إذا رأى الماء في أثناءية
 وهو الظاهر وان عجزه به عدم ارتباط بعض الآيات ببعض وشامل لما إذا حرم الوقف على ما انتهى إليه

الذي لم ينو عدا بل أطلق
 ثم رأى الماء قبل ركعتين
 (لا يجوز ركعتين) بل سلم
 منها لانه الاحكام العهود
 في النوافل فان رآه بعد
 فعلها اقتصر على الركعة
 التي رآها فيها وحل شراح
 هذا العبارة قال لصدقتها
 على أنه لم يجاوز ركعتين بعد
 رؤية الماء فافقوا ان
 فصل ركعتين بعد رؤيته
 مطلقا وليس كذلك (الأمن
 نوى عدا) قبل رؤية الماء
 وان زاد على ماواه عند
 الاحرام كما هو ظاهر ومنه
 الركعة عند الفقهاء
 فلا اعتراض عليه باصطلاح
 الحساب غير سديد على أن
 بعضهم وافق الفقهاء
 (فيته) على ما يستلزم
 عليه لاسم أن الزيادة
 كانت خارجا عن صلاة أخرى ولو
 رآه أثناء قراءة تيسر لها
 بطل تيممه وان نوى قدرا
 معاولا لعدم ارتباط بعضها
 ببعض

جمله ترتبط بعضها ببعض مستأخرا اه أنول قد يمنع هذا الاختيان المبادي الارتباط ان لا يعتد بما فعله
 قبل رؤيته بالماء لو اتقوا عمله وذلك انما يكون في الصلاة دون غيرها ع ش أي كابد عليه قول الشارح
 الثاني ان جمعة من الخ (قوله وبه الخ) أي بالتعليل (قوله لان جمعة من الخ) عبارة شرح العباب لجواز
 تفرقه وقد يؤخذ من هذا التعليل انه لو رآه أنما غطية الجمعة أنما لا يجوز تفرقه بها انتهت اه سم
 (قوله لا ترتبط ببعضها) فيتوضأ ويأتي ببقية طوافه لان المودة في سنة ع ش (قوله وأرأته نحو ما شئ
 الخ) أي من انقطع نحو حوضه ارشدي (قوله وجب النزاع) أي وحرم عليها تمكينه معنى (قوله لا يبط
 البرؤيتها الخ) ظاهر كلامهم انه لا يلزمه اعلامها بوجود الماء ووجهه ان طهارتها باقتضاها وطوافها
 وقياس ما هنا انه لو اقتدى بغيره تسقط صلاته بالنجم وقد رأى أي هو أعني المأموم الما قبل أحرامه دون الأمام
 مع اقتداؤه ولم يكن اعلامه موجودا لازما سم على حج والظاهر من كلامه انه رأى بعد أحرام الأمام وقبل
 أحرامه هو فان كان كذلك فلا وجوه للتدخلان الامام لو رأى الماء لم يبط صلاته ويصح الاقتداء به مع العلم
 بأنه رأى الماء فاي فائدة في اخبار المأموم له وجود الماء نعم ان كان الخبر في أحرامه واجعا لا الماء لمعنى
 انه قبل أحرام الامام رأى المأموم الماء انما السؤل ع ش (قوله لمن وهم فيه) عبارة الغني والنهاية بغيرها لما
 في الاول من وجوب النزاع اه قوله لمن (ولا يصلي تبتم الخ) سواء أكان تبتم عن حدث أصغر أم أكبر
 وسواء كان لمرض أم لتقديمه وسواء أكان الغرض أداءه أم قضاء نهاية (قوله ولو من صبي) أي لانهم لم يخطوا
 صلاته بالنزاع حتى لم يجوز وهما من قعود ولا على الدابة في السفر لغير القبلة ويؤخذ من ذلك ان الصبي
 والمجنون لو فاتتهما صلاتا أرادا ٧ قضاءهما بعد الكمال علام بالسنة تبتما وجب عليهما التمس لكل
 فرض مع وقوعه فلا لهما العلامة السابقة ع ش (قوله وجنب الخ) * فروع * لو تبتم عن حدث أكبر
 أحدث حدثا أصغر انتقض طهره الأصغر لا الأكبر كالأحدث بعد غسله فيصير عليه كل ما يجرم على الحدث
 ويستمر تبتمه عن الحدث الأكبر حتى يجد الماء لا ياتع ولو غسل جنب كل يده سوى رجله ثم فسد الماء
 وحصله حدث أصغر وتبتم له ثم وجده ما يكفي رجله فقط تعين لهما ولا يبطل تبتمه ولو تم أولا تبتم
 غسله ثم أحدث وتبتم له ثم وجده تبتما أي الحدث الأصغر والأكبر بطل تبتمه ويجوز زلزل جيل جاع أهله
 وان علم عدم المواقف الصلاة فيتبتمه ويصلي من غير عادتتها بتومغني (قوله لا خلاها من غلطوا) عبارة المغني
 وقول الدميري ويستثنى من إطلاقه للتبتم الجنابة عند عجز عن الماء اذا تفرقت جنابته عن الحدث هاته يصلي
 تبتمه فرائض ضعيف تبتم فيه صاحب الحوائى الصغير ونقله عنه صاحب المصباح قال وهو غير مرضي لان
 الجنابة مانعة اه (قوله تجوزهم جمع المعادة) عبارة النهاية والمغني ولو صلى تبتم مكنو تبتم فردا أو في
 جماعة ثم أعادها في جماعة حاله جمع بين فرض ونافلة اه (قوله بان صلاة الصبي) أي الأصلية (قوله لو بلغ
 فيها) أي فيها بذلك التمس وفي فتاوى در ما وافقه ع ش (قوله ولا كذلك المعادة) وقد عرفنا أنشأ بان في
 جمع الصبي بين صلاتين جماعين فرضين في الجملة أي بالنسبة إلى المكلف الحق به الصبي احتياطاً خلاف
 المعادة مع الأصلية فاستمعاً فرضين بالنسبة إلى أحد قنبر بصري (قوله وان استوبا) أي صلاة الصبي
 الأصلية ومعادته فكان الظاهر التأييد (قوله وغيرهما) أي واستقبال الكعبة ولو في السفر (قوله وانما

وبه يعلم أنه لو رآه أثناء
 طواف بطل أيضاً لان جمعة
 بعضه لا ترتبط ببعض أو
 وأنه نحو ما شئ أنما عوطه
 تبتمه وجب النزاع
 غلطاً فمالم يخطوا
 تبتمه لانه لا يبطل الا
 برؤيتها دون رؤيته خلافاً
 أن وهم فيه (ولا يصلي
 تبتم) ولو من صبي وجنب
 تفرقت جنابته عن الحدث
 الأصغر خلافاً لمن ضاعوا
 فيه وبشكل على الصبي
 تجوزهم جمع المعادة مع
 الأصلية تبتم واحداً الآن
 بفرق بان صلاة الصبي
 سالحة للوقوف عن الغرض
 لو بلغ فيها ولا كذلك المعادة
 وان استوبا أي وجوبية
 الغرض فيها كما يأتي أي
 سورة والقيام وغيرها
 وانما

وهو ظاهر لان الظاهر ان الوقت انما يجرم لمن قضا استمرالاقراءة لان قصد الاعراض عنها خصوصاً اذا
 كان لما ع الا ترى انه لو اجنب بعد انتهائهم لم يجرم الوقت عليه لا يحرم الوقت حينئذ (قوله لو رآه أثناء
 طواف بطل) عبارة شرح العباب قال الصديقي والقرواني ولو رآه أثناء طواف قطعه لجواز تفرقه
 انتهى قال يشرح العباب وقد يؤخذ من التعليل انه لو رآه أنما غطية الجمعة أنما لا يجوز تفرقه بها انتهت اه سم
 لانه لا يبطل الا برؤيتها) ظاهر كلامهم انه لا يلزمه اعلامها بوجود الماء ووجهه ان طهارتها باقتضاها وطوافها
 جازر وقياس ما هنا انه لو اقتدى بغيره تسقط صلاته بالنجم وقد رأى أي هو أعني المأموم الما قبل أحرامه دون الأمام
 مع اقتداؤه ولم يكن اعلامه موجودا لازما (قوله ولا كذلك المعادة) قد يقال بل هي سالحة للوقوف عن

لم يصل بتسمعه لفرض بالغ بعده وقبل الدخول في الفرض فرضاً كما يحصى في التحقيق اختباطه اذ صلاته في الحقيقة تغل فلم يقع تسمعه الا للخل (غير فرض) واحده عني كما صرح ابن عمر قال البقي ولم يعرف له مخالف من الصحابة بل روى البارقي عن ابن عباس من السنة أن لا يصل بتسمعه واحداً الا صلواته (٣٧٢) يحدث الثانية تسمعا وقول الصحابي من السنة في حكم المرفوع ولا نه ظاهرة ضعيفة ولا ان الوضوء

لم يصل الى قوله وانما تستمع في النهاية والمعنى الا قوله لم يعرف الى بل روى (قوله لفرض) متعلق بتسمعه وقوله فرضاً لم يصل (قوله كما صرح ابن عمر) قال بتسمعه لسلك جملة وان لم يحدث نهاية ومعنى (قوله) ولم يعرف له مخالف (الح) أي فصار اجاعا سكو تبا (قوله ولا الوضوء) الانسب بقوله في (الح) الطهارة يصري أي كما عبر به النهاية (قوله كأن يجب لكل فرض) أي لقوله تعالى اذ انتم الى الصلاة الى قوله فتصومونها (قوله) فتصومونها (الح) عبارة المعنى ثم نسخ ذلك في الوضوء بانه صلى الله عليه وسلم لم يوجبه يوم الفتح خمس صلوات وضوء واحد في التسمع على ما كان عليه اهـ (قوله وخرج بصلي) أي تمكن الحليل (الح) لا يتخفى ان في هذه الصورة الغار او هو ان يقال لنا تسمعه لا يتنقض بخروج خارج بنقض خروجه الوضوء يصري (قوله) وجعه) عطف على تمكن (الح) الضمير للمراء وقوله بل ذلك أي التمكن وقوله بان تونه أي الفرض لا لا تمكن ونحوه (قوله كما صرح) أي قبل قول المتن وسع وجهه (قوله فانه) أي ما ذكر من التمكن مرارا والجمع بينه وصلاة فرض (قوله كالخطبة والجمعة) فالجمع بينهما بتسمعه أي ولا بين خطبتين في محلين كان خطبتين موضعين بل فرض فيهما لا تتقبل الا (قوله) خروا اذ الخطبة تلاه رقبه كلام ابن قاسم فراجعه عـش (قوله) مطابقاً أي سواء تسمعه الخطبة والجمعة فكان القصبة الاشارة في ما في الاصح يصري (قوله) وانه لم تستمع الجمعة (الح) اعتمد شخشا الشهاب الرمي انه يستمع الجمعة بينهما أي الخطبة سم عبارة النهاية وعلم من ذلك ان الخطبة يحتاج الى تسمين وانه لو تسم للجمعة فله أن يخطبه ولا يصلي الجمعة وانه لو تسم للخطبة فله أن يخطب فله أن يصلي به الجمعة اهـ (قوله بينهما) أي خطبة الجمعة (قوله ان لها) أي الخطبة (قوله وروى) أي فلم يجز الجمع بينهما وبين الجمعة قوله كما روى كونهما فرض (الح) أي فلم تستمع بينهما الجمعة (قوله فلم يجمع) أي بتسمعه (قوله فلم يصل) أي بتسمعه لفرض قبل البلوغ (قوله وانما لم يجب) أي قوله وصلاة الثانية في النهاية والى قوله هذا غاية في المعنى (قوله فجاز الجمع (الح) عبارة المعنى والنهاية فان قيل كيف جمعها بتسمعه مع ان واحدة من شأنها ان لا تسمعه فله ان تسمعه لانه لو تسمعه لكان له ان يصلي بذلك التسمعه لما ذكر اهـ (قوله) أي لكون الفرض الحقيقي هو الثانية (قوله وصلاة الثانية (الح) عطف على قوله الجمع (الح) (قوله) لكن قياسه هذا على (الح) محمل تأمل اذ لم يصح الا السلام بان الجامع ما ذكر حتى ودعاه ما أشار اليه بل مراده ان الفرض في كماله السنتين واحد بالثان وباعداه فوجبه بالتبع اما الحرمه الوقت أو ليس له به الى يتقن البراءة وعبارته فان قلت فكيف جمعها بتسمعه واحداً مع ان كلامها فرض قلت هذا كالسنتين نحن يجوز جمعها بتسمعه وان كانت فرضاً ولا ان الفرض بالثان واحدة انتهت بصري وتقدم عن المعنى والنهاية مثل عبارة شيخ الاسلام (قوله فهذا) أي جواز الجمع في صلاته فربط بخصب (قوله) بل هذا أولى (الح) يمكن أن يقال الصلوات هنا وظيفة واحدة فكفي التسمع لها بمختلف صلوات الصبي فان كلا وظيفة مستقلة في صلاة الفرض سم قول المتن (و يتنقل) أي مع الفريضة وبدونها بتسمعه نهاية ومعنى قول الفرض أيضاً وذلك فيما اذا عدم اجتماع جماعة تأسا الفعل الاول ثم بان فساده كسائر في محله فلتأمل الآن بحاجب بانه تبين في هذه الصورة ان التسمعه عادة (قوله وانما لم يستمع الجمعة بينهما) اعتمد شخشا الشهاب الرمي انه يستمع الجمعة بينهما (قوله فجازله) اعادته به (الح) هل قياس ذلك ان من صلى الجمعة تمتع بالتعدد وزعمه الظاهر لشك في تقدم جمعة وعدم التمكن من إقامة الجمعة بتجوزة فعل الظاهر بتسمعه الجمعة أو يفرق (قوله) بل هذا أولى فتأمل اهـ يمكن ان يقال الصلوات هنا وظيفة واحدة فكفي التسمع لها بمختلف صلوات

كان يجب لكل فرض فتصح يوم الحنفى فيقي التسمع على الاصل من وجوب الطهارة لكل فرض وخرج بصلي تمكن الحليل مراراً بتسمعه - م جمعها بين ذلك وصلاة فرض بان فوته في تسمعه كما صرح فانه جازر للمشتقة وعلم من كلامه في غير هذا المحل ان الطواف بمنزلة الصلاة فالجمع بين فرضين منه لا بين فرض وفرض الصلاة كالخطبة والجمعة مطلقاً لا لما جرى قول انها بمثابة ركعتين ألحقت بالفرض العيني وانما لم تستمع الجمعة بينهما نظراً لكونها فرض كفاية فالحاصل أن التسمع ما تلاها بالصبي روى كما روى كونهما فرض كفاية احتياطاً فيه ما روى به امرى الصبي فانه روى في صلاته صورة الفرض فلم يجمع بين فرضين وحقيقة التغل فلم يصل الفرض ولو بالغ وانما لم يجب تسمعه لكل من الخطبتين لانها بمنزلة شيء واحد ولو صلى بتسمعه فرضاً احتياطاً كان رطباً بخصبته فلما جازله اعادته به وان كان فعل الاول فرضاً لان الثانية هي الفرض الحقيقي فجاز الجمع نظر الها واصله الثاني بتسمعه الاول

نظر الفرضين أولاً هذا غاية ما وجبه كلامهم هنا ثم رأيت في كلام شخشا ما افعله لكن قياسه هذا على ما يأتي المتن في التسمين نحن لا نيم لان عادة الفرض ثم رسله ولا كذلك هذان الاول وجبت حرمة الوقت والثانية الخروج من عهدة الفرض فلا وسيله أصلاً مع ذلك كاه فهذا يشكل على ما صرح في الصبي من رعاية الصورة والحقيقة احتياطاً بل هذا أولى فتأمل اهـ (و يتنقل ماشاء) لان

النقل لا يتعسر تغفقه
(والنذر) أي المندور من
عبادة صلاة وطواف
(كفرض) أصلي (في)
الظاهر) لأن الأصل أنه يسلك
به مسلك واجب الشرع نعم
انذار اتمام كل نقل شرع
فيما له فافصل مع فرضه
لأن ابتداءه نقل والقرعة
المذكورة كذلك أن عنيها
نعم ان قطعه بنية الأعراس
ثم أراد اتمامها احتل وجوب
التيتم لانه بالأعراس عن
البقية صيرها كالنقض
المستقل ومثله ما لو نذر
سورتين في وقتين ففصل
وجوب التيمم لسلك لانهما
لا يسميان إلا نفضا
واحدا (والاصح) ^{حجة}
فرض كفاية نحو (جائز)
وان تعينت (مع فرض)
عني لشها أصالة بالنقل
في جواز الترك وتعينها
بالتفرد المكلف عارض
والتميز فيها الجاوب
والركوب لانه يجوز وكفا
الاعظم وهو القام وهران
نية النقل تبعها خلافا لقول
شارح هنالكا تبعها لانه من
غير جنسها فهي رتبة
متوسطة بين الفرض
والنقل اهـ ويلزمه أن نية
النقل لا تتبع نحو موسى
المخفف لانه من غير جنسه
وهو خلاف ما صرحوا به
(و) (الاصح) (أن من نسي)
أحد الجس) ولم يعلم عنيها
لزمه فعل الجنس فوارجوا يا
ان كل الأقوات غير عذر

المتن (والنذر كفرض) قال في شرح العباب كالنذر وان اشتغل على ركعات مفصولة فيها يظهر لانه مع ذلك
يسمى صلاة واحدة مندورة فلم يلزمه تكرار التيمم بشكر والفصل ويحتمل خلافه اهـ وقال مر أنه أي
الاحتساب ليس بعيدا فافطر ستة الظاهر الأربع القبلة والبعدية سم على حج أقول قوله فلم يلزمه ما هو
المعمود بمحله في غير التراويح مالم يندوا به يسلم من كل ركعتين فان نذر ذلك وجب لكل ركعتين تيمم سواء أوتر
والضحي وغيرهما لانه آخر جهابذو السلام من كل ركعتين عن كونها صلاة واحدة أو التراويح فلا ينعقد
نذرا السلام فيها لوجوبه شرعا والواجب لا ينعقد نذره (قوله) فافطر ستة الظاهر (الح) أقول الظاهر انه يكتفي
فيها بتيمم واحد كالنذر وكسنتا الظاهر الضحي وان سلم فيها من كل ركعتين وأما التراويح ففصل بحسب أن تيمم
فيها لكل ركعتين لوجوب السلام فيها لهما لكن نقل عن فتاوى حج أنها كالوتر فيكتفي بها بتيمم واحد
لأن اسم التراويح يشمله كلها فهي صلاة واحدة وهو ظاهر عرش وتقدم في ههنا على الفرض على الذهب
لأن الفرض أصل الخامة يتعلق بالمقام (قوله) سم نحو صلاتنا (الح) كالقرعة المندورة (قوله) لان (الصل) إلى قوله
والقرعة في النهاية والمعنى (قوله) فيما له فافصل مع فرضه) وعليه نواظرا بطلانها بعد الشرع وفيها فهل إذا أعادها
يجوز له أن يجمع بينهما بين فرض آخر أو لا فيه نظر والاقرب الأول لكن قياس قول حج نعم ان قطعها أي
النافذة التي نذر اتمامها بنية الأعراس ثم أراد اتمامها احتل وجوب التيمم لانه الخ وجوب التيمم فيما
لو أبطأها ثم أراد اتمامها * (فرع) * تيمم الفرض وأحرم به ثم بطل أو أبطأه فالوجع عادة ذلك الفرض بذلك
التيمم لانه لم يؤدبه الفرض عرش وقوله أي النافذة التي نذر اتمامها يعلم بوجع الخفة من مرجع غير
قطعها القراء المندورة والنافذة التي الخ فقياسا للمعنى على تفسيره فاسد ولو سلم من مرجع الضمير بما قاله
فالمقيس عني التيمم عليه فلعني قياسا لما ذكر (قوله) كذلك) أي كفرض أصلي أو كصلاة المندورة
فليس له أن يجمعها مع فرض آخر تيمم واحد وجاز له أن يشغل بتيممها ما شاء معها بدونها (قوله) ^{حجة}
قطعها) أي القراء المندورة كباقي عن سم ما يفي بهذا التفسير ويصرح بذلك سابق كلام الشارح وسماه
خلافا للمرجع عرش من أوجاع الضمير لنافذة التي نذر اتمامها (قوله) احتل وجوب التيمم) كان هذه
الصورة مرفوضة في الجنب لانه هو الذي يحتاج قراءته للظاهرة سم وإلى ترجيح هذا الاحتساب عسل كلام
الشارح هنا يصرح بترجيحه ما نقله عرش عن شرح العبابه مما صنفان فرض تعين أي القراء
نحو فتنسب فهل يستتبع منها تيمم لها ما رواه وان تعدد المجلس أو مادام المجلس متحدا أقوام بقطعها بنية
الأعراس كل يتمم الذي ينقذ الثالث اهـ (قوله) ومثله) أي مثل ما لو قطع القراء المندورة ونسبة
الأعراس الخ (قوله) وان تعينت) إلى قوله ومرفى النهاية وإلى قوله ويلزمه في المعنى قول المتن (مع فرض)
مراده به انه اذا تيمم لفرض جاز له أن يصلي به ذلك الفرض ويصلي معه أيضا على جنازة بمعنى (قوله) ومرفى) أي
في شرح لا الفرض على المذهب (قوله) قول شارح) هو أن شبهة بصري (قوله) فهي رتبة متوسطة الخ) أي
فصل تيمم الفرض متوسطة الجائز وتيمم الخائز النافذة ولا يصلي تيمم النافذة ولا يصلي تيمم الجائز
الفرق بينهما القولين نوع في الصور والنافذة تصح في الباقي معنى (قوله) ويلزمه) أي ذلك الشارح بعض
تعليقه بقوله لانه من غير جنسها (قوله) وجوب بان كل الخ) هذا تفصيل لقوله فواردون ما قبله والآن تفصيل
الزم إلى الوجوب وان ثبت وهو فاسد لانه تفصيل الشيء إلى نفسه وغيره مع عدم حجة الحكم لأن فعل الجنس
لازم مطلقا سم أي فتورا معمول المقدرا أي في فعله فوارد الخ (قوله) الخمسة) الأولى خمسة بالكاء (قوله)

الصبي فان كلا وظرفه متصلة في صورة القاء الفرض (قوله) والنذر) قال في شرح العباب كالنذر وان اشتغل على
ركعات مفصولة فيها يظهر لانه مع ذلك يسمى صلاة واحدة مندورة فلم يلزمه تكرار التيمم بشكر والفصل
ويحتمل خلافه اهـ وقال مر أنه ليس بعيدا فافطر ستة الظاهر الأربع القبلة والبعدية (قوله) احتل
وجوب التيمم) كان هذه الصورة مرفوضة في الجنب لانه هو الذي يحتاج قراءته للظاهرة (قوله) وجوب بان كان
الفرات بغیر عذر الخ) هذا تفصيل لقوله فواردون ما قبله والآن تفصيل اللمز ودم إلى الوجوب والتدبير وهو

والإفاد بها أو كسبان أحدا من موصلاهن بخمس وضوا ثم لم ترك لعمد من أحدا من أتبعته حيث نذر عليه أحداهن وتدخل جهل عنها فإلزام

فعلهن أدلة من براهة فثبت الأدلة فان أراد فعلهن بالتيميم كقوله تيمم لهن لأن الفرض واحد وجوبه بإدائه من الخس انما هو بطريق الوسيلة لتحقيق براهة البراءة قال السبكي (٣٧٤) والاحسن كفاهلن تيمم لأجهم ذاك لأنه انما يكفيه تيمم ذاتي به الخس وليس مراد ابدال المراد أنه تيمم تيمم واحدا

للعتسمة وصلى به الخس انتهى وإجماع ذلك يدفعه ما هو معلوم أنه اذا وجد فعل ومانيه المنع كان التعاق بالالفعل فقط ويعضده بل بعينه السياق فانه انما هو في نية فرض واستباحته مع غيره تعاوون في التمسية بعد فعل الخس ان لم يزمه اعادة تيمم كل وجه المصنف وسبقه اليه صاحب البحر ويرى بينه وبين ما لوطن حد ناقضه ثم يقبضه به ثم يمكنه التقين بخو الخس بخلافهنا (وان نسي صلاتين ممنوعين وكونهما مختلفتين) كظهوره من يوم أو يومين (صلى كل صلاة) من الخس (تيمم) وهذه طريقة ابن القاص (وان شاء تيمم مرتين) عدد التمس (وصلى) بكل تيمم عدد غير التمس مع زيادة واحد وترك ما بداه قبله فيصلي في هذه الصورة (بالاول أو بعد) كالظهور والعصر والمغرب والعشاء وعلم بما مر به ان كان الفرائض غير واجب كونه اولاء أو بعد كالتسنان ههنا كونه (ولام) لما فيه من المبادرة بسراعة اللمة (و بالتالي أو بعد) كذلك (لبن منها التي بدأ بها) كالصبح والعصر والمغرب والعشاء فبرأ يقين لانه صلي ما بعد الصبح والظهر فحينئذ كانت التمسيتين فحينئذ كانتا تدان الظهور بالتيميم قوله الاول والصبح بالتالي وان كانتا أحدى أو أولئك من أحدي هاتين كذلك وهذه طريقة ابن الحداد وهي المستحسنة عندهم ولهم فيها عايات وضوابط أحوالها لم يترك ما بدأ به كان صلي بالتالي الظهور والعصر والمغرب والصبح فلا يبرأ الاحتمال أن التمسيتين والعشاء واحدة غير الصبح

فأدله تفضيل الشئ لا نفسه وغيره مع عدم صحة الحكم لان فعل الخس لازم مطلقا (قوله كان التعاق بالالفعل فقط) ان أراد تعاقب التعاق بالالفعل مطلقا فهو ممنوع وأوان ذلك هو الأصل حيث شاء. (يعني فهذا لا يمنع جواز غيره المترتب عليه الإجماع خصوصاً إمكان التنازع) أي إضافة أنه لا يدفع الإجماع والاحتراز عنه أحسن (قوله انما هو في نية فرض واستباحته) قد عني هذا بل السباق في الجمع بينهم واحد بين فرض وغيره تبعا لهم أن ينوي بذلك التيمم ذلك الفرض أو غير من الفرض وأفرضا وذلك الفرض وما يجمعهم (قوله وعلم كونهما الخ) بخلاف الشك الاتي (قوله وان شاء تيمم مرتين) وظهر انه لو صلى الخس

فبالاول تصح غير العشاء فتبقى العشاء عليه (أو نسي) (متفقين) لا يعلم عنهما ولا يكونان (٢٧٥) الامن يومين أو شلت في اتفاقهما (صلى)

الجنس مرتين يتيمعن) لا يام
الفرض في كل مرة واحد
فتبقى بذلك التيمع وما بعده
وسيله كما سر ولو يتيمعن ترك
واحد من طواف واحد
الجنس طاف وصل الجنس
يتيم لان الفرض في الحقيقة
واحد وجوب فعل السك
وسيله نظيره ما مر (ولا يتيم
لفرض قبل) لمن دخول
(وقت فعله) لانه طهارة
ضرورة ولا ضرورة وقبل
الوقت وانما يزاؤه لا يجوز
فضله وبإذرة لهاء فتمت
ولا يصح أيضا النقل قبله ولو
احتد لا إلا أن حد الدنيا
بعد قبل المسح كما أضافه
فيصحه ولو قبل بعض
شرطه كخطبة جمعة غير
الخطبة لم يضر فانه لا بد
له من تيمع مطلقا وكسرت
كأقاده قول الرضا وقوله
قبل وقته وصرح به
الاسنوي وغيره ولا يتاوه
زيادتين أو صله فعله لان
الوقت قبل فعل هذه
الشرطية وقت الفعل
فلا اعتراض عليها خلافا
لنظنه وانما يصح أي عند
وجودها مطلقا خلافا
لنظنه فيه في المجموع اذا
قلنا لا يجوز في الجهر في نادر
كالذي أو أن طوطو بقا الفرج
لا يصح عنها يتيمع ويقضى
ويأتي في التمان من يجرحه
دم لا يغني عنه يتيمع ويقضى
قبل طهر جميع البدن بما

قوله من في نسيان صلاتين إلخ أي وفي نسيان ثلاث صلوات تصرب ثلاث في خمسة بخمسة عشر ثم تزيد عدد
النسي وهو ثلاثة تصير الجلة ثمانية عشر تسقط منها تسعة وهي الحاصلة من ضرب النسي في نفسه تبقى تسعة
ومثله يقال في نسيان أو بع اه (قوله بالاول تصح إلخ) أي ذال التيمع الاول تصح تلك الواحدة دون العشاء
وبالتالي لم يصل العشاء معني (قوله لا يكونان) الاول التأنيث قول المتن (صلى الجنس مرتين إلخ) أي صلى
بكل تيمع الجنس يخرج عن العهد فيبين معني قول المتن (يتيمعن) ولا يكفيه العمل بالطريقة السابقة
على هذا التقيد ومن كون الشرط ان يترك في كل مرة ما بدأ به في المرة التي قبلها كما يؤخذ من الشرح مر
لجواز أن يكون النسيان صحيحين أو عشاءين وهو انما يفعل واحدا منهما ع (قوله ولو يتيمعن ترك واحد
إلخ) ولو نذر شيئا أن هذه الصلاة مثلك أنذر صدقة أم عتقا قال البيهقي في فتاويه يحتمل أن يقال عليه
الائتمام بجميعها لكن نسي صلاة من الجنس ويحتمل أن يقال بمقتضى كالمقبلة والاواني اه والراجح الثاني فان
اجتهادهم يظهره شيء أو ناس من ذلك فلا وجه وجوب السك اذ لا يتم له الخروج من وجبه يقينا لا بفعل
السك ولا بالترواحج الا به فهو واجب ولو جهل عددا ما علم من الصلوات وقال لا تنقص عن عشر ولا تزد
على عشر من زمة عشر ونصلا قول نسي ثلاث صلوات من يومين ولا يدري أي كلها مختلفة أو ثنتان من جنس
واحد وجب عشر أيضا أي عشر تجمعات فاه الفاعل قال وان نسي أي بعشر تجمعات أو ضاوكذا في السبع والثمان من يومين
أو من جنس واحد أو خسا وستان مصلة يومين أي بعشر تجمعات أو ضاوكذا في السبع والثمان من يومين
وأما الثلاث من ثلاثة أيام لا يدري انهم مختلفة أو متفقة فاه يقضى ثلاثة أيام أي بثلاث تجمعات وكذا أربع
أو خمس من ثلاثة أيام منها يتيمع زادة من ع (قوله وجوب فعل السك) الاول لا يخسر وما عساه
(قوله لمن دخول) الى قوله كما أقاده في النهاية وانما في ما وافقه الاول ولو احتل (قوله فضيلة) أي أو
الوقت (قوله النقل) أي نقل التراب (قوله ولو احتل) أو طلاقه شامل المرجوح وهو يناقض قوله قبل لمن
دخول إلخ المارأ نفا جعل على السك كما عبره النهاية (قوله قبل المسح) الاول العطف (قوله كما سر)
أي في شرح نقل التراب (قوله أماه إلخ) أي أما التيمع في وقت الفرض يقينا أو لظنا فيصحه (قوله كخطبة
جمعة إلخ) ومثل ذلك ما لو تيمع الخطيب وغيره قبل تمام العدد الذي تنعده الجمعية يوم معني (قوله لما
مر) أي في شرح لا للفرض على المذهب (قوله مطلقا) أي سواء تيمع للخطبة أو للجمعة (قوله كأقاده) أي
التعيم وقوله قول الرضا إلخ أي بطريق المذهب (قوله فعله) الاول اسقاط الضمير (قوله فلا اعتراض
عليهما) أي على المنهاج والمحرر (قوله وانما يصح) الى قوله وألحق في شرح المنهس مثله (قوله أي عند
وجود الماء إلخ) أي حاسوبا غيرا خلافا للنهاية والمغني (قوله فيه) أي الإلحاق (قوله في المجموع إلخ) أي
تعيل لقوله أي عند وجود الماء مطلقا وقوله وأن طوطو بنا إلخ عطف على قوله لا يجوز في وقته يتيمع هو محط
الاستدلال وقوله وبأن إلخ عطف على قوله في المجموع إلخ فهو تعيل بان التقيد بوجود الماء المقسود وعلى
استعماله (قوله طهر جميع البدن) متعلق بقوله السابق وانما يصح سم وكذا قوله لا في التخصيص
متعلق بذلك (قوله جميع البدن) تنقيبه بالبدن ثم قوله والاصح إلخ تصرع بمقتضى التيمع قبل زواله عن
الثوب والمكان سم (قوله لصحة الصلاة) أي التي تقع بالتيمع (قوله وال) أي وان كان عدم صحة التيمع
قبل طهر البدن لكن كنز والنجس لا يفي عن شرط إلخ (قوله وألحق به الاجتهاد إلخ) تقدم أن الاجتهاد
شيخ الاسلام والخطيب والزلمي علم اشتراط تقدم الاجتهاد في القبلة نصري عبارة سم المعتمد علم الإلحاق اه
(قوله ما مر) أي قبيل قول المصنف ويزيد التيمع (قوله قبلهما) أي في الصلوات والنجب والصلوات علم
مرتين يتيمعن أسوأ (قوله قبل طهر) متعلق بقوله السابق وانما يصح (قوله جميع البدن) تنقيده بالبدن
ثم قوله والاصح إلخ تصرع بمقتضى التيمع قبل زواله عن الثوب والمكان (قوله وألحق به الاجتهاد في القبلة)
المعتمد علم الإلحاق

لا يفي عنه لا تخبر به مع ضعف التيمع لا لكون زواله شرط صحة الصلاة ولا لاصح قبل زواله عن الثوب والمكان وألحق به الاجتهاد في القبلة
فما مر من وجوب إعادة ميتة

وبدخل وقت فعل الثاني في جمع التقديم (٣٧٦) بفعل الاولى فيتم لها بعدها لا قبلها ثم ان دخل وقتها قبل فعلها بطلت بعملاها انما صرح

الاستقبال (قوله ويدخل) الى المتن في النهاية والمغني (قوله يبردها لا قبلها) الاولى التي ذكر (قوله وقتها) أي الثانية (قوله بطلت) حقه صريح في أنه لا يباح به التيميم شيء أصلا (قوله وبه) أي بالتعجيل المذكور (قوله مامر) أي في شرح فان نوى فرضا وغلا (قوله من استباحه الظاهر) عبارة عن المغني والنهاية ولو ذكر فاقته فتيمم لها ثم صلى به حاضرة أو عكسها أو غيرها (قوله حصى) متعلق بالتيميم (قوله لا الخ) الاولى العطف كأي النهاية والمغني (قوله ثم) أي في مسألة الفائتة الى استباحها) أي الفائتة وقوله هنا أي في مسألة الجمع عشا (قوله ما نوى) وهي الثانية كالعصر وقوله على الصفة الخ وهي الجمع (قوله وقتضته) أي التعجيل بزوال التبعية عشا (قوله بطلان تيممه الخ) معتمد عشا (قوله ولو أراد الجمع الخ) ولو تيمم لتصوره فبطلت به تامة كما ينزاد المغني وكذا لو نوى الصبح ثم أراد الظاهر مشلا خا كما في فتاوى البغوي ولو تيمم أو أدنا فاقا ولو وقتها وصلها به في آخره أو بعده جاز (قوله وقتها) أي كما يصح وقت العصر نهاية ومعنى (قوله العصر) عطف على الظاهر (قوله ولا للتبوعه) أي من حيث أنه متبوعه إلا أن سم (قوله شاكا) وفي شرح الرضا أو طائفا سم أقول وقد ينافي معا تقسيم من كفاية يظن دخولها وقت الفرض بل عبارة عنها في النهاية والمغني وهي ولا بد لاحتتم معرفة دخول الوقت يقينا أو طائفا كتقل التراب المقترن به فله ولو تيمم شاكا فبطلت يصح وان صادف الوقت ولا فرق في الفرض بين الاداء أو قضاء وقت الفائتة بتدكيرها أو صراحة في خلافه (قوله لم تصح) أي الفائتة لعدم صحة تيممها وباحتتم ان الضمير للتيميم بتأويل الظاهر ونوعه كل فالاولى التذكير (قوله وصلها لا قبلها) ولو مان شخص بعد تيممه أي التيميم لجنازة جازله أي العتيم ان يصلي عليه أي الميت بذلك التيميم لما تقدم أي من جواز الحاضرة في تيمم الفائتة نهاية ومعنى زيادة (قوله لا يصح لها قبل الغسل الخ) الاوجهان المراد بالغسل الغسلة الواجبة وان أراد بغيره لانها نهاية وأقره البصري واعتد به عشا (قوله لا راتبا) الى قوله وظاهر في المغني والقوله وظن في النهاية (قوله انقطاع الغيب الخ) ثم لو عرّف ان يصلها مع الجماعة أو صلاها منفردا ثم أراد ادائها معهم بذلك التيميم لم يمنع عشا (قوله ومع الناس الخ) ولو أراد انخر وج معهم الى العصر اوجب تأخير التيمم بها على الاوجه كما لا تيمم لغيره السجد الا بعد دخوله أو شرح الارشاد ومفهوم قوله معهم أنه لو تأخر عن موافقتهم في الخروج الى وقت غلب على ظننا اجتماع المقام في العصر اجموا التيمم قبل خروجه من بيته مثلا ولا يشترط وصوله الى العصر وهو واضح عشا (قوله اجتماع أكثرهم) وظاهر انه لو اجمع دون الأكثر وأرادوا فعلها من غير انتظار الباقي جاز لهم التيميم حينئذ سم (قوله بلحق بها) أي صلاة الاستسقاء (في ذلك) أي التفصيل (قوله بان صلاة الجنازة موقوفة بمعلوم) اعترضه سم على حج بأنه ان أراد انه معلوم بالوصف بمعنى ان بدايته معلومة بالوصف وهو فراق الغسل ونهايته معلومة بالوصف وهو الدفن والاستسقاء والكسوف كذلك لان بداية الاول معلومة بالوصف وهو انقطاع الغيب ثم الحاجة ونهايته معلومة بالوصف وهو وصول السجدة وبداية الثاني معلومة بالوصف وهو التغير ونهايته معلومة بالوصف وهو زوال التغير وان أراد انه معلوم بالخصص بمعنى ان وقت بدايته ونهايته مستعنان لا يتقدمان ولا يتأخران فهو نوع كاهو معلوم وقوله الاتي ادلتها بقوله معلوم يقال ان ادلتها بغير معلومة بالوصف فهو نوع بالخصص فصلا الجنازة كذلك فليست بل اه اقول ويمكن الجواب بان الدفن لما كان وقت تيممها باعتماد الغالب وهو ما يردون دفنه فيتر لمعزلة المعلوم كونه موكولا الى فعلهم ولا كذلك الاستسقاء ونحوه عشا وفي الرشد في نحوه وفي البصري بعد ذكرهما موافق اعتراض سم ما صعدوا لخالص الفرق بينهما وبين الجنازة فتحصل توقف

لها تبعا وقد زالت التبعية بانحلال الرباط لجمع وبه فارق ما من استباحة الظاهر بالتيميم للفائتة صحت لانه ثم استباحه الاستباح بحسب روايتها وبها علم يستبح ما نوى على الصفة المنوية فلم يستبح غير وقتضته بطلان تيممه بطلان الجمع بطلان الفصل وان لم يدخل الوقت فتولم يعل بطله مثال لا قد ولو أراد الجمع تأخيرا صح التيمم للظهور وقتها نظر لاصلته لها العصر لانه ليس وقتها ولا تبوعها لانها لا تغير نابعة للظهور ووقت الفائتة تدكيرها فلو تيمم شاكا فبطلت بامت لم تصح والمنسذورة المتعلقة بوقت معين لا يصح لها قبله وصلاة الجنازة لا يصح لها قبل الغسل أو بدله بل بعده ولو قبل التكفين لكن يكره (وكذا النفل الموقت) راتبا كان أو غيرا لا تيمم له قبل دخول وقتها (في الاصح) المامر في الفرض وسياق بيان وقت صلاة الراتب والعباد الكسوف ووقت صلاة الاستسقاء لمن أرادها وحده انقطاع الغيب ومع الناس اجتماع أكثرهم وظاهر أنه يلحق بهم في ذلك صلاة الكسوفين ويدخل الوقت لمن أرادها وحده بخبر التغير ومع الناس باجماع معقلهم

واعترض ان فعل الاجتماع يه بزم عليه ان من أراد صلاة الجنازة أو العبد في جماعة لا بد لها الا بعد الاجتماع ولا قائل ولما يعرّب بالبرهان من جملته في قوله فلو فرضنا تيممهم وهو من فراق الغسل الى الدفن والعباد وقتها بعد

الطرفين كالكتابة فلم يتوقفا على اجتماع وان اراده بخلاف الاستسقاء والكسوفين اذ لانهاية لوقته معلومة فنظر فيما يحل لهم من بعضهم الى ما يحل لهم من بعضهم ان لا يخلص من ذلك الاعتراض فاجاب بان الفرض في ستميم التقدير فعلها بالصبر فان علم ان الامام بها يتيمم بعد الخروج الهلال قبله لا يحدث توهم بطلان تيممه وان توهم ان بهلما اتحل الاجتماع ويرد بان فيه مخالفة لا يلزم الا فقاموا على ما علم ان الامام بها يتيمم ما يوجب حدود ما علم من التخصيص فلا وجه لذلك من التخصيص والتجسس بدخول المسجد وخرج بالوقت النوافل المطلقة فيسقط لها في وقت شاء ما عدا وقت الكراهات تيمم قبله او قبله في مؤنة والاصح فان قلت هي مؤنة ايضا بمقتضى ما ذكر قلت المرد بالوقت ماله وقت محسود الطرفين والمعلقة ليست كذلك لان ما عدا وقت الكراهة يزيد نقص لما يأتي فيه ان ستميم يتعلق بالعدل وهو قد زيد ونقص (ومن لم يجد ماء ولا توبا) لكونه يصبر فهاجر أو رمل فقط أو بجس فيه توبا يدي ولا حرج معه بحجفه جهل الزم في الجدي ان يصلي الفرض المكتوب بالاداء ولو لم يجد ماء لم يلحق من الاصل بل يفتي

وأما بينهما وبين العبد فواضح اه (قوله فلم يتوقفا) الاولى التأنيث (قوله في ستميم الخ) خبران (قوله فعلها) أي صلاة الاستسقاء (قوله ورد) أي جواب البعض (قوله بان فيه) أي فرضه المذكور (قوله والخلة) أي قوله قلت الغنى والى المتن في النهاية (قوله والخلة) عطف على صلاة الاستسقاء (قوله أي وقت شاء الخ) عبارة المتني في شاء الا في وقت الكراهة قال الزكشي ينبغي ان يكون هذا ايضا اذا تم في وقتها يصلي فيقول تيمم قبله يصلي مطلقا في غيره فلا ينبغي منعه وهو مرادهم بالاشل ان يؤخذ منه ما قاله شيخنا انه لو تيمم في غير وقتها يصلي به فيعلم يصح اه ونحوه في النهاية ايضا أقول ما يحل الزكشي محل تأمل وان تبعه كبر من المتأخرين لانه حيث تيمم في وقت الكراهة فقد تيمم قبل الوقت وان نوى فعلها بعده ولو لم يذكره لصح التيمم للظهور قبل دخول وقتها بنية فعلها في وقتها أو مع الاطلاق وهو باطل قطعانا فلاحقهم منه وأما ما يحل شيخ الاسلام فهو متجسس قطع النظر عن كلام الزكشي لانه متلاعب بالنسبة يؤيده ما نقلناه في أول باب الموضوع عن فتاوى الغلامين يانادر اجمع هذا ما ظهر يداي النظر ثم رأيت ابن قاسم في حاشية المنهج تنبيهه على ما عدا ما عدا وقتها في الجلة يدل على جوازها في حكمة مطلقا وفي وقت الاستسقاء في يوم الجمعة مطلقا اه وانت خبير بما في هذا من التكليف عدم الضرر ورواها عن عتبة فالتأمل يصري (قوله النوافل المطلقة) أي وما تأخره بآدابهاية (قوله ما عدا وقت الكراهة الخ) الانصر الاوضع الا وقت الكراهة أو قبله لصل فيه (قوله ان جم قله) في تنبيهه ما قبله به مساحبة سم (قوله والاصح) يدخل فيه ما لو تيمم في وقت الكراهة لصل به خارجا أو أطلق وهو متجسس ولا يقال ان هذا ليس وقت الصلاة لانه وقتها في الجلة كما في نحو حكمة سم (قوله فان قلت الخ) واراد على قوله ما عدا وقت الكراهة ان تيمم قبله أو قبله لصل فيه في وقتها هي أي النوافل المطلقة (قوله بمقتضى ما ذكر) أي من انه لا يفعل في وقت الكراهة فكأنها مؤنة بغير وقت الكراهة عش (قوله قلت المراد بالوقت ما عدا وقت الخ) فديق الجعلهم الكسوف والاستسقاء والجنائز وتوجه المسجون من المؤنة بنافي تفسيره بما ذكرنا فقامت مختلفة بغير محسود الطرفين يصري (قوله لكونه) أي قوله ويصفي الغنى الا قوله المكتوب وقوله كالعاجز أي وهي وكذا في النهاية الا قوله ولو جعل لا يسقط القضاء (قوله لكونه الخ) عبارة الغني بان فقد ما حاسا كان جس في موضع ليس فيه واحد منهما أو شرعا كان وجد ماء وهو محتاج الى نحو عطش أو وجد توبا ندب على تحجفه بخبرنا اه (قوله أو بجس الخ) عبارة النهاية أو وجد ماء من سم استعما لهما مانع من نحو حاجة عطش في الماء أو ندوة في التراب الخ (قوله ولا حرج معه بحجفه) أي فان أمكنه التحفيف وجب ومنه يؤخذ انه لو كان به حرج في يديه فغسل وجهه ثم أراد التيمم عن حرجه البدن أنه يكاف تشفيف الوجه والبدن قبل أخذ التراب لانه ان أخذ من بلل يديه صار كالتراب الذي المأخوذ من الارض فلا يصح التيمم به فتنبيهه فانه دقيق وينبغي ان يحل تشفيفه تشفيفا لوجهه ثم يغتسل في مهبل الخ فان وقف في موضع وجبه لا أخذ التراب من الهواء فلا لوصول التراب الى جميع أجزاء الوجه في الحالة المذكورة عش (قوله المكتوب) يخرج به الصلاة المذكورة لكن أسقطه غيره وفي الخبر من الغني عن القلبي في قوله الفرض أي ولو بالنذر اه (قوله لكنه لا يحسب من الاربعين الخ) وينبغي ان مثله ما لو تيمم بمحل يغلب فيه وجود الماء فلا يحسب من الاربعين لانه انما يصلي

لحرمه الوقت وبقي بعد ذلك عـش (قوله وذلك) أي إلى الزم (قوله كالعاجين السيرة) قد هوهم أنه
تلزمه إعادة وليس كذلك فكان الأولى حذفه (قوله ونحوه) أي كل كلام معني (قوله ويجسموا زهالـح)
خلاقاً لأنها بتوابعي والشهاب المولى وبإحدى حيث قالوا اللفظ الثاني والظاهر كإلحاق الأذرى أنه لا يجوز
أن يصلى مراً أحداً للظهور من حتى يضيـق الوقت اهـ (قوله خلافاً لبعث الأذرى إلـح) أفتى بجنته شخبنا
الشهاب المولى وهل يجري بجنته في الجعنوان كان تأخيرها بمنع فعلها لكونه انقضاء الأول الوقت سم
(قوله مادام رجوعاً أو زاراً) لاخترى أنه لا بد من طلبه ما على التفضل السابق في الطلب فإذا طلب ولم يجد
واحداً منهم فاقبل وصل إلى الحد أس عادن من أحدهما صلى ولأول الوقت وإلام يصل الأبعد ضيق الوقت
وإذا تلبس بالصلاة في الحائز ثم فهم وجود الماء أن حدث ما يحتمل مع ذلك بطلت وأما مجرد احتمال الماء
فلا ينبغي أن يطل عليه لآراءه ولا حدوث ما يحتمل معه الوجود للماء سم وقوله من أحدهما أي من
كل منهما وقوله ثم فهم وجود الماء إلـح زميل الماء هنا وفيما يأتي التراب (قوله بفعله) أي فأقار الظهور من
(قوله ورجع إلـح) قضيت أنه محل ذلك إذ لم يوجد غيره سم أي فوافق ما يأتي آخرا من الأذرى (قوله
لكن الذي نقله الزركشي عن قضية كلام الفقهاء إلـح) اعتمد المعنى عبارة وقد تقدم أن صلاة الجنازة كالنفل
في أنها تؤدى مع مكتوب بتبعم واحد وقباسة هوالة الثلاثا وتوهم من لم يجدها ولا تراوهم على بدنه نجاسة
تخاف من غسلها من حسن عليها لأصلونها وهو الظاهر وحى على الزركشي وغيره في فأقار الظهور من
وقله في باعنا عن مقتضى كلام الفقهاء اهـ وقوله لا يصلونها إلـح قال القلـوبى وبان تعنت بان لم يكن غيره
فدفع الميت لصلاة اهـ (قوله ثم أرشته) أي الزركشي (قوله أقارمه) أي فأقار الظهور من (قوله ولا يفوت)
أي فعل صلاة الجنازة (قوله ولا ينافى ذلك) أي عدم جواز الإقدام (قوله لأنه إلـح) عبارة لعدم المنافاة (قوله
ان تعين) أي بان لم يكن هناك غيره (قوله صلى) أي أحدهما (قوله وهذا التفضل إلـح) اعتمد النهاية
عبارة وقد تقدم أن صلاة الجنازة كالنفل في أنها تؤدى مع مكتوب بتبعم واحد وقباسة أن هوالة أي فأقار
الظهور من ومن بدنه نجاسة فوجب إمكان نجس لا يصلونها وهو كذلك إذا حصل فرضها بغيره يؤخذ
مما ذكرنا من صلى هذه الصلاة لا يستجد فيها للثاوة ولا سهو وهو كذلك كما أتى به الوالـرجه الله تعالى اهـ
أي الم يكن مأموماً أو مجبواً يستجد بالأمم سم وعش وقلوبى (قوله ومن قال بالنع إلـح) أي
وأطلق (قوله وأما قول الثاني) أي الذي تبس الزركشي (قوله وكذا قدحها) أي قوله قبل في أنها يتوابعي
ما واقع (قوله وجس عليه) أنه صلى رجوا بالعمامة ينجى السجود ويحتمل لو زاد ذكره بعد نهاية
ومعنى (قوله أعاده) مثل المسذور وقد مرهنا (قوله فلا يجوز له) أي من زاد من فأقار الظهور من
ومن على بدنه نجاسة أو جس عليها أم فأقار السيرة في التفضل لعدم لزوم إعادة كل كذا إذا حدث وتبعه من

يقال ان هذا ليس وقت الصلاة لانه وقتها في الجملة كالفي حكومة (قوله ولو جعل الخ) تبس فيه شرح الروض فانه قد ابدى البطلان وروى به التراب بما اذا كان يعمل يعني عن القضاء قال كاسرح به في الجمع كذا نقله الزركشي عن علم اوزه فيه وفي نظر انتهى وقوله خلاف الفاعل الاذرى اُفتى بعنه شخشا الشهاب الرمي وهل يجري بحثه في الجعوت كان تاخيرها ناعه فعلها كونه الا اتمام الا في الوقت (قوله مادام بروجاه أو تراجا) لا يخفى انه لا بد من طلبه ما على التوصل في الطالب فاذا طلب ولم يجد واحدا منهما فان وصل الى حد الرأس عادة من أحدهما وصل ولو اقل الوقت والاصل لا يعد عذوق الوقت واذا تلبس بالصلاة في الحالين ثم وقفم وجود الماء بان حدث ما يحتمل معه ذلك فظلموا ما عجزوا داخلوا وجود الماء فلا ينبغي ان يبطلها بحث لا رجاء ولا حدوث ما يحتمل معه وجود الماء (قوله ووجه الخ) قضيت ان يحصل ذلك اذ لم يوجد غيره (قوله فلا يجوز له التعلل) قضيت انه يتعذر عليه وجود السهو لانه نقل ليس من الصلاة لهذا الاحتياج الى النية بخلاف التشهد الاول لانه من الصلاة ثم ان كل ما هو ما وجد ما له السهو فلا يعد وجوب متابعة ما فيه لتمامه وقد

سَقَا

فاجتمع به بين من قال بالمنع ومن قال بالجواز وأما قوله الثاني وإن تعينت عليه فقه نظر ظاهر وكفاقد هما من عليه
يجب تخفى من إذا لم يجمع بينهما أو حسن علمه ونحوه بالغرض المذكور (مأعاده فلا يحرم له تنقله ولا قضاء فائنة

يسقط فرضه بالصلاة وجود المني في نهاية تركه في المعنى الا قوله كدائم الحدث قال ع ش وقضى حصر
المنع فحين ذكر ان غيرهم ممن يصنع المنع بشغل ويدخل فيه من يحرم في القبلة والرمي على خشبة
وتحومها وفيه بعد لانهم انما يصلون للضرورة ولا ضرورة للنقل اه (قوله مطلقا) أي ولو لم يجعل بقلب فيه
فقد اظهر بن (قوله ولا نحو خمس معصية) أي كسملها نهايتومعنى (قوله وكذا نحو قراءة الخ) عبارة
الشارح حر في شرح العباب بعد قول المصنف ثم فاذا اظهر بن يقرأ الفاتحة فقط حتما في صلاة
الغرض منها قال في الاسعاد وهل يلحق بالفاتحة آية الخطبة والجمعة والسورة العينة المذكورة كل يوم فاذا
الطور بن يوابك اه لم أر فيه نقلا وقضى كلام الارشاد ثم وهو محتمل في آية الخطبة وفيه في السورة المذكورة
تردد ولا وجه الحاقها بما قبلها اه أقول وبقي ما لو قرأ بقصد القرآن مع الحنا يتبع القدرة على الطهارة
بالماء هل تجزئه القراءة مع حمة ذلك كالصلاة في الدار المغصوبة أولا أخذنا مما قاله في الاحارة من انه
لو استوفى حرقا فاعتش من القرآن في وقت معين وأجنب فيه فقرأ أو هو جنب حيث قالوا لا يستحق الاحدة لان
القصدين القراءة والواجب وقراءته لا لو اب فيها بنظر والأقرب الثاني لما ذكر ع ش بحذف (قوله لنحو
جنب) متعلق بمسألة القراءة والمكش بصري (قوله والام تجزأ لعادة) أي حيث وجد بعد خروج الوقت
أما لو وجد فيه بان ظن عدم وجدانه في جميع الوقت فصلى قبل آخره ثم وجد ترابا لم يجعل بقلب فيه وجود
الماء فبعد لتبين أن صلاته الأولى غير معتد بها ع ش وفي الجعري عن العباب ما وافقه (قوله واختار
المصنف الخ) عبارة المعنى ومقابل المسند أقوال أحدها يجب الصلاة بلا عادة واطر ذلك مع كل صلاة
وجبت في الوقت مع خلل وهو مذهب المزي واختاره المصنف في المجموع قال لانه أدى وظيفة الوقت وانما
يجب القضاء بامر جديد بانها بنسبها الفعل ويجب الاعداد ثالثها يندب الفعل ولا اعادة رابعها يحرم عليه
فعلها اه (قوله قبل مراده الخ) جرى عليه النهاية والغنى (قوله مراده بالاعداد) أي في المتن (قوله قبل
مراده بهما يشتمل الخ) اعتمد ع ش والرشدي قول المتن (وبقضى المقيم الخ) أي وجوبها نهايتومعنى
(قوله لنسبة) الى قوله ولا نه لمسا في المعنى الا قوله وبس الى والجمعة وقوله وقت التيمم الى وجود الماء وقوله ولا
يعتبر الى المتن وقوله وأمرض (قوله مطلقا) أي في الصلاة وخارجها الفاتحة وغيرها (قوله وقال جمع
الخ) عبارة المعنى وفي قولنا بقضى واختاره المصنف لانه أتى بالتدوير في قولنا لا تلزمه الصلاة في الحال بل بصر
حتى يجده وعلى الاول بل يقرأ في الصلاة غير الفاتحة أولا كفاذا اظهر بن ظاهر كلام الشن بن الاول
وظاهر كلام القاضي وصاحب الكافي الثاني الاول أوجه اه (قوله ويسن له) أي المقيم المنتعم (قوله
والجمعة) أي القول للتمن ومن تيمم لبردى في النهاية الا قوله وقت التيمم الى وجود الماء وقوله ولا يعتبر الى المتن

أقضى شخشا الشهاب الرمي بامتناع سجود السهو والتلاوة (قوله والام تجزأ لعادة الخ) عبارة في شرح
العباب أما اذا قدر عليه لم يجعل لا يغني التيمم فيه عن القضاء بان علف فسمو وجود الماء فلا يجوز له قضاؤها الا
فائدة فيها وظاهر انه لا فرق بين قدرته على ذلك في الوقت وبعده وأنه اذا وجد بعد ذلك فرق بين أن يكون
صلى في الوقت على حاله أولا ولا ولا ظاهر الامر من جعل صلاته بقوله البغوي ان قدر في الوقت وجبت الاعداد
فيه بنظر والثاني كذلك فقوله أيضا لو حجب استعماله فيه لانه ضيع حق الوقت وفوته فقتضه بخلافه فيما
قبله برده وقول المجموع ومن تيمم صلاة بعد وقت الطهور بن حرم عليه على الصواب قضاؤه حتى يتسلسل
مع عدم الفائدة اه فمضاب تلك لقيام العذر فيها أولى من هذه اه فليتأمل هذا الردفان فيما نحن
فيه ليس فاذا اظهر بن فان قلت قول البغوي ان قدر في الوقت وجبت الاعداد يتعين على الشارح تسليمه
مع قوله السابق بطلانها رويته فيها لم يجعل لا يغني عن القضاء ان أداناه مع بطلانها يجب اعادة شبهه كما هو
الظاهر وان أراد انهم لا يجب اعادة شبهه فهو في غاية البعد والاشكال قلت قد يفرق الشارح بين وقت التيمم
الصلاة ووقت بعد فراغها فلا يتعين عليه تسليم قول البغوي المذكور وان أراد ما هو الظاهر من قوله
السابق المذكور نعم ما تقدم من ردده على البغوي يقول المجموع المذكور فتيه تأمل اذ ليس فيما ذكره

وقوله أو جرح أو مرض (قوله التيمم) أي التقيد بالماء نهاية ومعنى (قوله للعموم التقيد بالخ) يعني لعدم ندرته فيشمل استواء الامر من (قوله والتعبير بهما) أي بالتيمم والمسافر ورفع السؤال عما لو كان يحمل ماؤه ريب بحيث لو حفر الأرض حصل الماء أي بغير مشقة تبعج التيمم هل يكاف ذلك ولا يصح تيممه حيث دون كان غير لائق به الحفر لانه نظر والظاهر الاول لان مثل ذلك يقتدر في جانب العبادة عرش (قوله للغالب) فلو سلم بالتيمم ثم شئت أن المحل يغلب فيه وجود الماء أولا فليسقط أولا فله نظر والاول غير بعيد سم وعش (قوله وقت التيمم) يأتي ما فيه (قوله وجود الماء) فاعل قوله السابق الغالب (قوله ولا يعتبر الخ) خلافا لما في الغنى عبارة عما لو لفظ الاول وتعبيرهم بمكان التيمم جرى على الغالب من عدم اختلاف مكان التيمم والصلاة فيه في مدونة فقد الماء وعدم ندرته فان اختلاف في ذلك فلا اعتبار حيث

بمكان الصلاة كما أفق بذلك الوالد رحمه الله تعالى اه (قوله على الارجح) المتمدن عند شيخنا الشهاب الرمي اعتبار محل الصلاة وينبغي أن يعتبر الاحرام بالصلاة حتى لو أحرمت محل يغلب فيه التقيد وانتقل في بقيتها الى محل بخلافه فلا قضاء * (تنبيه) * اذا اعتبرنا محل الصلاة فهل يعتبر في زمن الصلاة حتى لو وقت في صيف وكان الغالب في صيف ذلك المحل العدم وفي شتائه الموجود فلا قضاء وان كان الامر بالعكس وجب القضاء أو في جميع العام أو غالبه أو جميع العمر أو غالبه فيه نظر والارجح الاول وعليه فلو غلب الوجود صيفا وشتاء في ذلك المحل لكن غلب العدم في خصوص ذلك الصيف الذي وقت فيه فهل يعتبر ذلك فيسقط القضاء فيه نظر ولا يبعد اعتباره ويجرى جميع ذلك في محل التيمم ان اعتبرناه سم على حج أو لماد كراهه الاقرب مستفاد من قول حج وقت التيمم وهو مراد الشارح مر فانه لم يخالف الا في كون المكان معتبرا فيه التيمم أو الصلاة عش قول المتن (يسفره) يخرج به العاصي في سفره كان زنى أو سفر فيه فانه لا قضاء لعمله لان المرخص غير ما به العيصية نهاية (قوله كآبق الخ) ومن سافر لستعب نفسه أو تدبعت فانه يلزم ان يصلى بالتيمم ويقضى معنى (قوله لفقد الماء) بمحتمل تقيد التقيد بدمه فان كان المانع حسي كسبوح حائل وتأخروته في بئر تناوبه عن الوقت لم يبعد عدم القضاء مر اه سم على حج اه عش (قوله أو جرح) أو مرض قد يقال ان فرض تيممه في هذه الحالة قبل التوب بتقيد صحيح كساي في فصلاته حيث قبل تيمم وكلامنا في التيمم أو بعده فلا وجه للقضاء من حيث المعصية لا تقطعا عما وقد يجب بان مراده الاول واكتفى بوجود التيمم صورة نصري أي لو حذفه كغيره لكان أسلم من السؤال وتكاف الجواب قول المتن (في الاصح) والثاني لا يقضى لانه لما وجب عليه صاعز عتق في وجه ثالث لا يستبج التيمم أصلا وقاله ان ثبت استبج والا ثبت بترك الصلاة معنى فما يأتي من التعليلين يدل هذين الوجهين الاول للاول والثاني والثاني ويندفع بذلك توقف سم في التعليل الثاني وقول الرشدي ولم نظهر له معنى هنالاه مساو لتعليل الوجه الثاني اه

البعوى فاقد الطهور من (قوله ولا يعتبر محل الصلاة على الارجح) المتمدن عند شيخنا الشهاب الرمي اعتبار محل الصلاة من غير محل التيمم فهو جرى على الغالب فان الغالب اتحاد محلهما وينبغي أن يعتبر الاحرام بالصلاة حتى لو أحرمت محل يغلب فيه التقيد وانتقل في بقيتها الى محل بخلافه فلا قضاء فليتأمل فلو سلم بالتيمم ثم شئت أن المحل يغلب فيه وجود الماء أولا فهل يسقط القضاء لانه بأمر جديد والاصل عدمه مع ان الاصل عدم غلبة الوجود في ذلك المحل أولا فله نظر والاول غير بعيد (تنبيه) اذا اعتبرنا محل الصلاة فهل يعتبر زمن الصلاة حتى لو وقت في صيف وكان الغالب في صيف ذلك المحل العدم وفي شتائه الوجود فلا قضاء وان كان الامر بالعكس وجب القضاء أو في جميع العام أو غالبه أو جميع العمر أو غالبه فيه نظر ولعل الارجح الاول وعليه فلو غلب الوجود صيفا وشتاء في ذلك المحل لكن غلب العدم في خصوص ذلك الصيف الذي وقت فيه فهل يعتبر ذلك فيسقط القضاء فيه نظر ولا يبعد اعتباره ويجرى جميع ذلك في محل التيمم ان اعتبرناه (قوله لفقد الماء) بمحتمل تقيد التقيد بدمه فان كان المانع حسي كسبوح حائل وتأخروته في بئر تناوبه عن الوقت فلا يبعد عدم

التيمم فلا يقضى وان قصر سفره للعموم التقيد والتعبير بهما للغالب والضابط أنه متى تيمم محل الغالب وقت التيمم فيه أي وفيما حو اليه الحد القرب من سائر الجوانب فيما انظره أخذ ما مر انه يلزمه النسبة لذلك عند تقيد الماء فيه فلا تعتبر الغلبة فيما وراء ذلك وجود الماء أعاد الا بان يغلب فقد أو استوى الامر ان فلا ولا يعتبر محل الصلاة على الارجح (الا لعاصي بسفره) كآبق وما شئت فانه يقضى سواء تيمم لفقد الماء أو جرح أو مرض (في الاصح) لان سقوط الفرض بالتيمم فيه رخصة

أيضا لا تناط بمعية ولا نه لما لم يزمه فعلمه خرج عن مضاهاة الرخص المحضة قاله الامام و يؤخذ منه أن الواجب ليس رخصة محضة ومن ثم قال السبكي هو رخصة من حيث قيام سبب الحكم الاصيل وعز تخمين حثوج به وتحتمه اهـ وبه يجمع بين من عرفت أن كل البتة للمضطر بأنه رخصة ومن عبر به عن أن ترددا للامام في موضع أن الواجب هل يجمع الرخصة فيحصل على أن مراده (٣٨١) هل يجمع الرخصة المحضة هذا ولك أن تقول

الذي يجمع ما سر به كلامهم ان الواجب يجمع الرخصة المحضة وأنه لا ينافي تغيرها في السهولة لا بالوجوب فيها لما كان موافقا لفرض النفس من حيث أنه أخف عليها من الحكم الاصيل غالبا لم يكن متنافيا لما فيها من التسهيل و يصح تيممه فيه ان قدما للمعصاة لحصوله نحو سبع لماس أول الباب لا شرعا نحو مرض وعطش فلا يصح تيممه حتى يتوب بقدرته على زوال ما معه بالو بتولو عصى بالاقامة يجعل لا يغلب فيه وجود الماء وتتم لفقده لم يلزمه القضاء لأنه ليس بحالة الرخصة بطريق الاصله حتى يفتقر للحال فيه بين العاصي وغيره بخلاف السفر فاندفع ما السبكي هنا (ومن تيمم لبرد) يحضر أو سفر (قضى في الاطوار) لندرة فقد ما يسكن به الماء أو يدنو به أعضاء وانما لم يأمر صلى الله عليه وسلم بغير الاعادة في حديثه السابق أماله بان يانه يعلمها أو لان القضاء على التراخي وتأخير البان لوقت الحاجة جائز (أو) تيمم (الارض) في غير سفر معصية لماس فيه (منع

(قوله أيضا) أي كالتميم (قوله ولأنه الخ) لتعليل لصحة الصلاة بالتيمم مع كونه رخصة وهي لا تناط بالمعاصي فكان مقتضى القياس بطلان التيمم حتى يوب من معصيته عـش أي ورد الوجه الثالث القائل بعدم صحة التيمم قبل التوبة كما مر ولكن رد في هنا توجه آخر ظاهر السقوط (قوله و يؤخذ الخ) عبارة النهائية بقول و يؤخذ الخ (قوله منه) أي من التعليل الثاني (قوله ان الواجب) أي التيمم الواجب على العاصي بسفوره (قوله سبب الحكم الخ) وهو دخول وقت الصلاة (قوله به) أي يقول السبكي (قوله وانه) أي وجوب الرخص (لا ينافي تغيرها) أي تغير الرخصة من الصلوة (قوله و يصح الخ) هذا مع قوله السابق سواء تيمم لفقداء أو حرج أو مرض يحصل منه وجوب القضاء في الثلاثة قبل التوبة بقا ما صحة التيمم قبلها فاعلى هذا التفصيل شمس (قوله تيممه) أي العاصي بسفوره (فيه) أي في السفر عـش (قوله لماس) أول الباب عبارة هناك لأنه لا يخبر عن استعمال الماء الملم يكن توقف صحة تيممه على التوبة فائدة بخلاف ما إذا كان ما معه شرعا كعطش أو مرض اهـ (قوله لم يلزمه القضاء) وفاقا للنهاية كما مر بخلاف ما للفتى عبارة وكذا العاصي بسفوره العاصي باقمته فيقضى اهـ (قوله يحضر) أي قوله قبل في المنفى الا قوله أو عاد العاصي إلى قول المترادف كان في النهاية الاما ذكر (قوله لندرة) فقدمنا بسخن الخ ولو وجد ما يسكن به الماء لم يكن ضاف الوقت بحيث لو اشتغل بالتسحين خرج الوقت وجب عليه الاشتغال به وان خرج الوقت وليس له التيمم ليصل به في الوقت أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرمي رحمه الله تعالى وهو ظاهر لانه واجد للماء وقادر على الطهارة ولو تناوب جمع الغتسال من مغتسل الحمام الخوف من البرد فان علم ان ثوبته تأتي في الوقت وجب انتظارها ما امتنع التيمم سواء كان تأخره عن غيره فهو تقدم صاحب الحمام السابق على غيره أو بتعدى غيره عليه ومنعه من التقدم وان علم ان ثوبته تأتي الا خارج الوقت صلى بالتيمم في الوقت ثم يجب القضاء ان كان ثوبا أو خفي مائتا ووافقه لكن امتنع استعماله لغو و ردوا فلا دم اهـ سم على جـ اهـ عـش (قوله وانما لم يأمر الخ) عبارة لغتني والثاني لا يقتضي حديث عمرو بن العاص السابق وبه قال أبو حنيفة وأحمد ووافقه المختار المار عن المنصف لانه صلى الله عليه وسلم لم يأمره بالاعادة وأجاب الاول بانه الخ قول المتن (أو لرض) المراد به هنا أنهم من أن يكون حرا أو غيره من غير ما يتوهم في (قوله في غير سفر الخ) عبارة النهائية والغنى حاضرا كان أو مسافرا اهـ (قوله لماس فيه) أي نفا (قوله أو عاد الخ) انساب ولو عاد إليه بصري (قوله لنقص البدل الخ) أي لا لاجل الخجاسة معني (قوله قبل لاجل هذا الاستثناء الخ) وفي هذا الاستثناء اشكال آخر وهو عدم صحة التيمم له

القضاء مر (قوله ولأنه لما لم يزمه فعلمه) يتأمل هذا التعليل (قوله و يصح الخ) هذا مع قوله السابق سواء تيمم لفقداء أو حرج أو مرض يحصل منه وجوب القضاء في الثلاثة قبل التوبة بقا ما صحة التيمم قبلها فاعلى هذا التفصيل (قوله لندرة) فقدمنا بسخن به الماء لو وجد ما يسكن به الماء لم يكن ضاف الوقت بحيث لو اشتغل بالتسحين خرج الوقت وجب عليه الاشتغال بالتسحين وان خرج الوقت وليس له التيمم ليصل به في الوقت أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرمي رحمه الله تعالى وهو ظاهر لانه واجد للماء وقادر على الطهارة ولو تناوب جمع الغتسال من مغتسل الحمام الخوف من البرد فان علم ان ثوبته تأتي في الوقت وجب انتظارها ما امتنع التيمم سواء كان تأخره عن غيره فهو تقدم صاحب الحمام السابق على غيره أو بتعدى غيره عليه ومنعه من التقدم وان علم ان ثوبته تأتي الا خارج الوقت صلى بالتيمم في الوقت ثم يجب القضاء ان كان ثوبا أو خفي مائتا ووافقه لكن امتنع استعماله لغو و ردوا فلا دم اهـ (قوله قبل لاجل هذا الاستثناء الخ) وفي هذا الاستثناء اشكال آخر وهو عدم صحة التيمم له

الماء مطلقا) أي في كل أعضاء الطهارة (أو) يتعمه (يعضو) منها (ولا سائر) عليه (فلا) قضاء عليه لعدم عذر (الآن) يكون بجزءه) أو غيره (دم كثير) لا يعني عنه لكونه بفعله قصدا أو حوا وجملة أو عاد إليه كاعلى سابق في شرط الصلاة فإذا تعذر غسله حنثا أو عاد لندرة العجز عن إزالته جماعا أو نحوه أو ما لا يسير فلا يضره الا ان كان يحمل التيمم ومنع وصول التراب لحمله لنقص البدل والمبدل حيث قد قبل لاجل لهذا الاستثناء لان من صلى بنجاسة لا يعني عنها يلزمه القضاء وان لم يكن متيمما اهـ ويجاب بان فيه فائدة

وهي التفصيل المذكور في مفهوم الكثير (وان كان) بالاعضاء أو بعضها (سائر) كغير قول يمكن به دم لا يعني عنه هنا أيضا ذكره في الاول ثم قيل لا تقتيد (لم يقض في الاظهر ان وضع على طهر) لشبهه بالخف بل أولى للضرر وهو محله ان لم يكن بعض التيمم واللازمة القضاء قطعا على مافي الروضة لنقص البذل والمبدل لكن (٢٨٢) كلامه في المجموع يقتضي ضعفه (فان وضع على حدث وجب نزع) ان لم يخف منه محذور تيمم

لانه مسع على سائر فاشترط وضعه على طهر كخفف (فان تعذر) نزع ومسح وصلى (قضى على المشهور) لغوات شرط الوضع وما وجهه صريحه من انه لا يجب نزع الموضوع على طهر غير مراد بل هو الموضوع على حدث لاستوائهما في وجوب مسحهما من مرأى مسحه اتماه وعضوا عما أحله من الصحيح وانه لو لم يأتى شيئا منه لم يجب مسح وجب نزع في قولهم وجوب التزيع فيما وتغصليهم بين الوضع على طهر وعلى حدث على ما إذا أخذت شيئا منه والامام يجب نزع وقضاء لانه حينئذ كعدم السائر (تنبيه) المراد بالطهر الواجب وضعه عليه ليسقط القضاء الطهر الكامل كالغسل ذكره الامام وصاحب الاستقصاء وعبارة المجموع صريحه وهي يجب عليه الطهارة لو نزع الجبير على عضوه وهو مراد الشافعي رضي الله تعالى عنه بقوله ولا يضعها الا على وضوء انتبه وقضية التشبيه بالخف أمور الاول له لا بد من كمال طهارة الوضوء وان وضعها على شيء من أعضائه وكلام ابن الاستاذ صريح

شرطه طهارة البدن عن نجس لا يعني عنه وأجاب عنه شيخنا الشهاب الرمي بحمله على ما إذا طهر القدم بعد التيمم اه ويمكن أن يجاب أيضا بأنه طهر أقل التيمم لكن تعذر غسله بناء على صحة التيمم عند تعذرا إزالة النجاسة كما قرره الشارح فيما سبق سمى أيضا فلا ينهايتها ولا معنى ولا يخفى انه لا يتأدى على كل من الجوابين قول الشارح الا في وجوب الخ (قوله وهي التفصيل الخ) هذا التفصيل لا يفي عبارة الناظر في جهاته تعالى بإفادته والكلام فيها بصري (قوله المذكور في مفهوم الكثير) أي من أن السبيران كانا متلا بعض التيمم مني والا فلا ريدى قول المتن (وان كان سائر الخ) والحاصل من صور الجبير في نزع وقضاء وعدمه انهما كانت في أعضاء التيمم وجب القضاء مطلقا سواء أخذت من الصحيح شيئا أو لا سواء وضعها على طهر أم لا وسواء تعذر نزعها أم لا وكذا ان كانت في غير أعضاء التيمم وأخذت من الصحيح قدر أو زاد على قدر الاستسقاء فانه يجب عليه القضاء مطلقا وان تعذر عليه نزعها بخلاف ما إذا كانت في غير أعضاء التيمم ولم تأخذ من الصحيح الا قدر الاستسقاء ووضعها على طهر أي وتعذر نزعها فلا قضاء وكذا اذا لم تأخذ من الصحيح شيئا سواء أضعها على حدث أو طهر حيث كانت في غير أعضاء التيمم فلا يجب مسحها حيث عثر وبصري وشي وبصري وشيئا (قوله وذكره في الاول ثم قيل الخ) الاولى أن يقول تركه هنا ككتابه ذكره في الاول (قوله لشبهه) الى قوله تيمم في الغني والى قوله وعبارة المجموع في النهاية (قوله وحمله ان لم يكن الخ) الظاهر انه تيمم كان بعض التيمم وجب القضاء وان خشي من مسع الجرح بالتراب محذور أو أخذ من التعليل المذكور وان كان التزيع لا يجب حيثئذ كالقديم اذا فائدة فيه بصري وباني سم مثله (قوله قطعاً) عبارة النهاية بقطعاً (قوله على مافي في الوضوء الخ) عبارة النهاية بالمعنى كما في الروضة لنقصان البذل والمبدل وجعلها وهو المعتد وان قال في المجموع ان اخلاق الجمهور يقتضي عدم الفرق اه قول المتن (فان وضع على حدث الخ) أي سواء في أعضاء التيمم أم في غيرهما من أعضاء الطهارة نهي يتوهم في باني في الشارح مثله قال عش وسواء كان الحدث أصغر أو أكبر اه (قوله لانه مسع الخ) لعل المناسب بمسح بالضرار (قوله تيمم) أي في شرع مسع كل جبيره وقيل بعضها (قوله فيما) أي في الموضوع على حدث والموضوع على طهر (قوله على ما إذا أخذت الخ) أي ولم يكن غسله بدون نزع كما سبق بصري (قوله ولا قضاء) أي ان لم يكن بغيره وتيمم على ماس كما هو ظاهر فلا بد من نزع حيثئذ مسع موضع العلة بالتراب والواجب لقضاء سواء ترك التزيع مع امكانه أو مع عدم امكانه أو نزع ولم مسع موضع العلة بالتراب ولو للتوف من كنه ظاهر سم (قوله المراد الخ) وقفا للنهاية كما مر وخلافا للمعنى عبارة والمراد طهارة ذلك المحل فقط ولا ينافي ذلك قولهم كخفف ان الشبهة قد لا يعطى حكم التشبيه من كل وجه اه (قوله صريحه فيه) في دعوى الصراحة توقف (قوله وهو) أي وجوب الطهارة طهارة الوضوء أي والغسل (قوله اشترط طهر الخ) وقفا لظاهر إطلاق النهاية (قوله بل رجح الاكتفاء الخ) اعتمد الرشيدى وتقدم عن الغني ما وافقه (قوله المحدث) أي بالحدث الأصغر (قوله مسع الخ) أي تيمم ومسح على الجبير وتيمم (قوله لانه) أي المحدث حين الوضع على طهارة الغسل (أي الحقة) وهي لا تنقض الابحانة (أي ولا جنباً بحين الوضع) فهي (أي طهارة الغسل) (الان) أي حين وضع المحدث عبارة النهاية والغني ولو تيمم عن حدث كبير ثم أحدث حدثاً أصغر انتقض طهره لا يصح الا أكبر كالأول

آخر وهو عدم صحة التيمم لان شرطه طهارة البدن عن نجس لا يعني عنه وأجاب عنه شيخنا الشهاب الرمي بحمله على ما إذا طهر القدم بعد التيمم اه ويمكن أن يجاب أيضا بأنه طهر أقل التيمم لكن تعذر غسله بناء على صحة التيمم عند تعذرا إزالة النجاسة كما قرره الشارح فيما سبق (قوله ولا قضاء) أي ان لم يكن بعض التيمم على مافي

في هذا وهي ظاهر الثاني أنه لو وضعها على طهارة التيمم لفقد الماء لكتفه كالأباس الخف في هذا الحالة وهي ظاهر أيضا **احدث** الثالث أنه لو وضعها على غير أعضاء الوضوء اشترط طهره من الحدثين أيضا وفيه بعد ومن ثم وقتهما في ركش بل رجح الاكتفاء بظاهر بحمله افلو وضعها المحدث على غير أعضاء الوضوء ولا جنباً بهم أحبب مسع وقضاء لانه على طهارة الغسل وهي لا تنقض الابحانة فهي الا ان كلمة

أحدث بعد غسله فيخرج عليه كل ما يحرم على المحدث ويستمر تيممه عن الحدث الأكبر حتى يجد الماء بلامانع
 اه قال عش قوله مر على المحدث أي من صلاة وطواف ونحوهما بخلاف نحو القرعة ومكث المسجد فلا
 يحرم لبقاء طهره بالنسبة فلا يحتاج لتيمم آخره لم تعرض له الجنابة وقوله مر ويستمر تيممه أي فخرأ
 القرآن ومكث في المسجد هذا التيمم وقوله مر حتى يجد الماء الخ وعده فإذا أراد صلاة النافلة وتوضأ لهالم
 يتخذه للتيمم حيث كان تيممه عن الجنابة لعله يغير أعينها الوضوء وكذا لو كان تيممه عن الجنابة لفقد الماء ثم
 أحدث حدثاً أصغر فستيمم بنيةز والمانع الأصغر ويصل بذلك التيمم النوازل لبقاء تيممه بالنسبة للحدث
 الأكبر اه عش (قوله فهمي الآن) أي حين أذنتهم ومسح عن الجنابة
 * (باب الحيض) *

والحكمة في ذكر هذا الباب في آخر أبواب الطهارة أنه ليس من أنواع الطهارة بل الطهارة تترتب عليه وهو
 مخصوص بالنساء عش عبارة الجبري وإنما أثره من الغسل مع أنه من أسباه فكان المناسب ذكره قبله
 عند ذكر موجهه لعلول الكلام عليه ولعلته بالنساء فكان مؤخر الرتبة اه أي وما قبله مشترك بين الرجال
 والنساء (قوله فلان) أكثر أحكامه الخ: أي ولقولهم أنه دم حيض يجمع سن (قوله ولغلبة أحكامه) أي من
 حيث الوقوع والأحكام الاستحاضة أكثر كالأغني عن شديوعش (قوله أفرده ما ترجمه) أي فقد ترجم
 لشيء زاد عليه وهذا لا بعد عيا جبري (قوله وهو لغة السيلان) يقال ماض الوادي إذا سال ماؤه وماضت
 الشعير إذا سال صمغها ويقال إن الحوض منه خض الماء أي سيلانه والعرب تدخل الواو على الياء
 وبالعكس نهاية أي تأتي ما حده ما قبل الآخر (قوله دم جيلة) أي دم يقتضيه الطبع السليم خطيب
 (قوله يخرج) أي من عرف في أقصى رحم المرأة على سبيل الصحة ولو حاملاً لأن الإصم إن الحامل تحيض
 وشمات الجنينة حكمها حكم الآدمية في ذلك على الصحيح وما غبر هلمن الحيوانات فلا تحيض لها شرعاً وما يرى
 لها من الدم فهو من الحيض والغوي ولا يتعلق به حكم الانثى في نحو الطلاق والعق كإن قال إن سال
 دم فرسي فز وجب طالق أو فعدى حر والذبي يحيض من الحيوانات أربع نظمها بعضهم في قوله
 أرباب يحض والنساء * ضيع وشفاش لها دواء

وزيد عليها أربعة أخرى فصارت ثمانية وقد نظمها بعضهم في قوله

يحض من ذي الروح ضيع امرأة * وأرنبونا قسوة كلبة
 شفاش الوزغة والجحر فقد * جاعت ثمانية وهذا المعتمد

شحننا (قوله بعد فراغ الرحم) أي من الجلو ولو علة أو مضغة أي وقبل مضى خمسة عشر يوماً كان بعد ذلك
 لم يكن نفاساً كما يأتي عش وشحننا (قوله ما عداهما الخ) دخل في دم الطاق والخارج مع الولد فإيسا بعض
 لأن ذلك من آثار الولادة ولو نفاساً لتقدم على خروج الولد لأن اتصال بعضها المتقدم فيكونان جنيناً نهاية
 ومغني وكذا دخل فيه الدم الذي تراه الصغيرة والأكية عبارة شرح المنهج والاستحاضة دم علة يخرج من

كأهو ظاهر فلا بد من زعم حيث ذومسح موضع العلة بالتراب والواجب القضاء سواء ترك النزاع مع إمكانه أو
 مع عدم إمكانه أو وقع ولم يمسح موضع العلة بالتراب ولو لغوف منه كأهو ظاهر

* (باب الحيض) *

قال في شرح العباب قال الجاحظ وبحيض أيضاً الأرنب الضبع والخفاش وزاد غيره والجحر وهي أنثى
 الخيل والناقة والوزغة والسكبة اه مافي شرح العباب والظاهر أن ذلك لا أثر له في الأحكام حتى لو علق
 بحيض شيء من المذكورات لم يقع وان خرج منها دم مقدار أقل الحيض مثلاً ما ولا كون هذه المذكورات
 يقع لها الحيض ليس أمرافطعاود كرا الجاحظ أو غيره له لا يقتضي ثبوته في الواقع ولا القطع به وما أنا نا
 فيجوز أن يكون حيض المذكورات في سن وعلى وجه مخصوص لا يتحقق به التعليق نعم إن أراد بعضهنها
 مجرد خروج الدم منها اعتبر (قوله فلان أكثر أحكامه) أي ولقولهم أنه دم حيض يجمع (قوله

* (باب الحيض) *

والاستحاضة والنفاس ولما
 كانا كالتابعين له لاصالته
 أما الاستحاضة فواضح
 وأما النفاس فلان أكثر
 أحكامه بطريق القياس
 عليه ولغلبة أحكامه أفرده
 بالترجمة وهو لغة السيلان
 وشرعاً دم جيلة يخرج في
 وقت مخصوص والنفاس
 الدم الخارج بعد فراغ الرحم
 والاستحاضة ما عداهما
 على الأصح والقول بأن بني
 إسرائيل أول من وقع
 الحيض فيهم

عرت في في أدنى الرحم يسمى العاذل بالمجتمعة على المشهور سواء أخرج المرحض أم لا اه زاد المغنى
 يختلف في الدم الذي تراه الصغيرة والآنسة والاصم اه يقال له استحاضة دم فساد وقيل لا تطلق الاستحاضة
 الاعلى دم واقع بعد حيض اه (قوله يبطله حديث الصحيحين الخ) أى لعمومه هذا ولكن في إبطاله له نقل رسم
 عبارة الجبري قيل أول من حاض آمنسوا علما كسرت شجرة الخنطلة وأدمنت قال الله تعالى وعزقو جلالى
 لادمنك كما دمنت هذه الشجرة مر أى وخطب قبل ركنا يوم الثلاثاء وأدمنت الشجرة عاقبته بناتها
 بالحض والولادة والنفاث قال الله تعالى يا داود أنا رب المعبود أعامل القر به بما فعل الجلود اه وبعبارة
 عرش وجع يذهب ما بان الاضافة للجنس أى جنس بنات آدم أو يجعل قصبة بن اسرائيل على أن المعنى بانهم
 أول من فشا قهرهم وحمل ما في قصته حواء على الاول الحقيق لا يقال بر دعى ما ذكره في الحديث ما ذكره ومن
 الحيوانات التي تحض لانقول ليس في الحديث حصصه فالحكمة بأنه كسبه وقد دعى بنات آدم لا بناتى انه
 كسبه على غيرهن أيضا اه قول المتن (أقل سنة الخ) أى ولو بالبلاد الباردة ولو رأته الدم أياما بعضها قبل زمن
 امكانه وبعضها بعد فعل الرقي في من الامكان حضان تفرش وطه الاقنة بناتها بمعنى قول المتن (تسع
 سنين) أى ذوالعشر وعشر ومن سنة أو أكثر اثنا عشر سنة عرش (قوله قهر به) أى قوله فرعهم في المغنى الا
 قوله أى استكالمها لى قوله ثم رأته في النهاية الا قوله ذلك (قوله قهر به) نسبة على القمر أى الهلال والصفة
 القمرية ثلثا ثم رآه وأربعة وخمسون يوما وخمسون يوما وسدس لكال ثلاثين سنة تزيد احدى عشر يوما بسبب
 الكسوة فاذا سقطت على الثلاثين خص كل سنة خمس يوم وسدس لكال خمسة وثلاثين خسا والخسة
 الباقية في ستة وثلاثين سدا فخص كل سنة من الثلاثين خمس يوم وسدس له وأما السنة الشمسية فهي ثلثا سنة
 يوم وخمسون يوما وربع يوم الا حرام ثلثا ثم عرش يوم والسنة العبدية بثلثا سنة يوم وستون يوما
 لا تزيد ولا تنقص شيئا وعرش (قوله أى استكالمها) أقول لا إلهام بالنسبة لاصل العبارة وأما هذا التقدير
 فنسبته لإلهام الظرفية أيضا نعم قد يقع الاحتمال مطلقا للنظر في المعنى اذ مع كون التسع كلها طرفا
 للحيض للمعنى لعلها أقل سنه كيدرك بالتأمل سم (قوله فرعهم الخ) تقرير على قوله أى استكالمها
 والشارح بقوله هذا قول المتن تسع سنين كرى (قوله ولا حدلا تحسنه) بل هو كمن مادامت المرأة حية
 نهاية (قوله ولا ينافيه) أى قوله ولا حدلا تحسنه عرش (قوله لانه) أى ذلك التحديد (قوله والاقر بانه
 لا فرق) أى في اعتبار واستكمال التسع التقريبي أخذ ما يماهى وقد اعتمد ذلك مر اه سم على حج وعله
 فالعنى ان خروجهم من الرجل قبل استكمال التسع يحمل ايسر حضوا وطهر المرأة يقتضى الحكم ببوله ولكن
 مناقله عن مر بخالفه ما ذكره مر هنا أى في الشر من الاستدراك بقوله مر نعم سيأتى في باب
 الحرام التسع في التي تحدد بلاقرب اه أى معنى الرجل والمرأة ويظهر من كلامه مر حيث خرمه
 اعتماد انه تحديد فيقدم على مناقله سم عنه مر من انه تقريبي عرش (قوله أى التقريبي الخ)
 اعتبار التقريب بينهما إلهامه وجه في الجملة وامافه فمعمل تأمل بصري (قوله لا أى أنحرط على الخ) هذا
 خلاف ما أطلق عليه الأطباء أنها برد طبعها من الرجل وحيد فلعل الاولى أن وجه كلام الادلم بأنها أبلغ
 شهوة وأتم فلذا أسرع تولد طبيعتها المعنى على الوجهين المذكورين بصري (قوله لانه) أي بتدبير تعالى عن
 المضاف أى أقل زمنه يوم الخ ودفع به ما ورد عليه من أن الضمير في أقله راجع للدم واسم التفضيل بعض
 ما يضاف اليه فكانه قال أقل دم الحيض يوم وليله وهو لا يجوز ما فيه من الاخبار باسم الزمان عن الجسنة
 ببطله حديث الصحيحين الخ) أى لعمومه هذا ولكن في إبطاله له نقل ظاهر (قوله على آثاره المرافقة) هذا
 يدل على أن التسع مع الأخيرة أيضا فعل الرتبة فالإلهام لا يحصل مع الأخيرة بآصال يقال المراد استكالمها
 ففعل الرتبة ما بعده لا نأقول هذا ليس صريح العبارة وقاوده لا تخنم احتماله لولو مرجوحا ولا ينافي
 الإلهام نعم قد يقع الاحتمال مطلقا للنظر في المعنى اذ مع كون التسع كلها طرفا للحيض لا معنى لعلها أقل
 سنه كيدرك بالتأمل (قوله والاوجه لا فرق) أى في اعتبار واستكمال التسع التقريبي أخذ ما يماهى وقد

بطله حديث الصحيحين هذا
 سمي كتبه الله على بنات آدم
 (أقل سنة) الذي يمكن أن
 يحكم على آثاره المرأة فيه
 يكونه حضاً (تسع سنين)
 شربة أى استكالمها الا ان
 وأنه قبل تمامها بدون سنة
 تشير يوماً بل الشافعي عزم
 إلهام هذا أن التسع كلها
 طرف البعض ولا يقال به
 ليس في فعله لانه ما كانوا
 ذالك لو كانت التسع طرفا
 وهي هنا خبر ككله على
 وشان ما بينهما ولا حدلا تحسنه
 سنه ولا ينافيه تحديد سن
 الياس بانين وستين سنة
 لانه باعتبار الغالب حتى
 لا يعتبر النقص عنه كإلى
 ثم وإمكان انزالها كإمكان
 حضها بخلاف إمكان
 انزال الصبي لا بد من
 تمام التاسعة والفرق حرارة
 طبع النساء كذا قيل
 والوجه أنه لا فرق ثم رأته
 صرح بذلك في المجموع
 حيث جعل الاصع فهما
 استكمال التسع أى التقريبي
 المعبر بما مرزاد في الصي
 وجهات تسع ونصف وجهها
 عشر سنين وأشواى أن الإلهام
 فرق بأنها أسرع بولوغه
 أى لانها أطول طبعها
 (وأقله) زماناً (يوم وليله)

يجري وشخنا (قوله أي قدرهما) إلى قوله وسأتي في النهاية المعنى (قوله أي قدرهما) فسر بذلك ليشمل ما لو طرأ الدم في أثناء اليوم إلى مثله من اليوم الثاني وفي أثناء الليلة كذلك شخنا وعش (قوله متصل) لا يخفى أن الكلام في أقل الحيض فقط بدليل ذكرهم معه الأكثر والغالب وأنه لا يتصور وجود الأقل فقط الأمع الاتصال اذ مع القطع انبعاث جميع حيض ويزم الزيادة على الأقل والأفلاحيض مطلقا ثم على قول القطع لا السحب يتصور الأقل بدون اتصال فقوله الشارح وإن لم تتلق الخ فيه نظر وسعش ورشدى وبأنى شخنا مثله (قوله وإن لم تتلق الخ) قد يقال مع التلقى المذكور لم يوجد الأقل وحده ولا مطلقا مع الاتصال فتأمل سم عبارة شخنا بزيادة أي التلقى قوله متصلا بشرط الاتصال الخ وهو في الأقل وحده وأما الأقل الذي مع غيره فليس في اتصال بل يتخالفه فقامان ترى مداومتا وقتا نقاء فهو حيض تبعاله بشرط أن لا يجاوز ذلك خمسة عشر يوما ولم ينقص الدم عن أقل الحيض وهذا يسمى قول السحب لا ناسحنا الحكم بالحض على النقاء أيضا وجعلنا الكل حضوا وهو المعنى والحاصل أن الأقل هو زمان الأولى أن يكون وحده وهي التي بشرط فيها الاتصال والثانية أن يكون مع غيره وهذه لا اتصال فيها اه (قوله إن المراد بالاتصال) أي اتصال دم الحض قول المتن (بالبها) أي مع البها. واه تقدمت أو تأخرت أو تلتقت شخنا وقولوى (قوله وإن لم تتصل) إلى قوله وقد يشك في المعنى وإلى قوله فتأمل في النهاية (قوله وإن لم تتصل) أي العاء معنى وبعبارة النهاية وإن لم يتصل دم اليوم الأول ببلته كان رأى الدم أول النهار اه أي تتكامل البالي بالية السادس عشر عش (قوله كل ذلك) أي من الأقل والأكثر وانفاد (قوله باستقراء الشافى الخ) أدلضا على شيء من ذلك لغو لا شرعا فرجع فيه إلى المتعارف بالاستقراء الناقص وهو دليل ظني فبعد الظن وإن لم يكن تتبع أكثر الجزئيات بل يقتضيه البعض وإن لم يكن أكثر كما هنا هذا ما عطف عليه كلام سم في الآيات الثلاث يجرى وشخنا (قوله بالآخر) وهو كون الغالب ستة وأربعة (قوله لأنه أقل الخ) عبارة عن الشهر غالباً لا يتخلو عن حض وطهر وإذا كان أكثر الحيض خمسة عشر لم يكن أقل الطهر كذلك اه (قوله فيكون أقل من ذلك) بل قد لا يكون بينهما طهر إذا تقدم الحيض أخذنا من قولهم لو رأته حامل عادت بها خمسة ثم انصت الولادة بما عاها كان ما قبل الولادة حضوا وما بعدها نفاسا وقولهم إن الدم الخارج حال الطلق ومع الولادة اتصل بحيض سابق حض وقضية قولهم سابق أنه لو لم يسبقه يوم وليه لم يكن حضوا وإن بلغ مع ما قبله يوم وليه سم (قوله أو تأخر) أي وكان طره بعد بلوغ النفاس أكثره في المجموع نهاية يوم معنى (قوله ثم رأته الدم كان حضوا) أي إذا بلغ أقله كجائى (قوله فان العائد الخ) ينبى أن المراد العائد في الستين احترازا عن العائد بعدها كما فهمه قول شرح الروض وقضية كلامه أنه لو انقطع دمها بعد خمسة عشر ثم رأته الدم بعد أكثر النفاس لا يكون من الانقطاع طهرا وليس كذلك بل هو طهر والدم بعدهم حض انتهى اه سم وبصرى (قوله لأن عاد الخ) أي وبغ.

اعتمد ذلك مر (قوله أي قدرهما متصل) لا يخفى أن الكلام في أقل الحيض فقط بدليل ذكرهم معه الأكثر والغالب وأنه لا يتصور وجود الأقل فقط الأمع الاتصال اذ مع القطع انبعاث جميع حيض ويزم الزيادة على الأقل والأفلاحيض مطلقا ثم على قول القطع لا السحب يتصور الأقل بدون اتصال فقوله الشارح وإن لم تتلق الخ فيه نظر (قوله وإن لم تتلق الخ) قد يقال مع التلقى المذكور لم يوجد الأقل وحده ولا مطلقا مع الاتصال فتأمل سم عبارة شخنا بزيادة أي التلقى قوله متصلا بشرط الاتصال الخ وهو في الأقل وحده وأما الأقل الذي مع غيره فليس في اتصال بل يتخالفه فقامان ترى مداومتا وقتا نقاء فهو حيض تبعاله بشرط أن لا يجاوز ذلك خمسة عشر يوما ولم ينقص الدم عن أقل الحيض وهذا يسمى قول السحب لا ناسحنا الحكم بالحض على النقاء أيضا وجعلنا الكل حضوا وهو المعنى والحاصل أن الأقل هو زمان الأولى أن يكون وحده وهي التي بشرط فيها الاتصال والثانية أن يكون مع غيره وهذه لا اتصال فيها اه (قوله إن المراد بالاتصال) أي اتصال دم الحض قول المتن (بالبها) أي مع البها. واه تقدمت أو تأخرت أو تلتقت شخنا وقولوى (قوله وإن لم تتصل) إلى قوله وقد يشك في المعنى وإلى قوله فتأمل في النهاية (قوله وإن لم تتصل) أي العاء معنى وبعبارة النهاية وإن لم يتصل دم اليوم الأول ببلته كان رأى الدم أول النهار اه أي تتكامل البالي بالية السادس عشر عش (قوله كل ذلك) أي من الأقل والأكثر وانفاد (قوله باستقراء الشافى الخ) أدلضا على شيء من ذلك لغو لا شرعا فرجع فيه إلى المتعارف بالاستقراء الناقص وهو دليل ظني فبعد الظن وإن لم يكن تتبع أكثر الجزئيات بل يقتضيه البعض وإن لم يكن أكثر كما هنا هذا ما عطف عليه كلام سم في الآيات الثلاث يجرى وشخنا (قوله بالآخر) وهو كون الغالب ستة وأربعة (قوله لأنه أقل الخ) عبارة عن الشهر غالباً لا يتخلو عن حض وطهر وإذا كان أكثر الحيض خمسة عشر لم يكن أقل الطهر كذلك اه (قوله فيكون أقل من ذلك) بل قد لا يكون بينهما طهر إذا تقدم الحيض أخذنا من قولهم لو رأته حامل عادت بها خمسة ثم انصت الولادة بما عاها كان ما قبل الولادة حضوا وما بعدها نفاسا وقولهم إن الدم الخارج حال الطلق ومع الولادة اتصل بحيض سابق حض وقضية قولهم سابق أنه لو لم يسبقه يوم وليه لم يكن حضوا وإن بلغ مع ما قبله يوم وليه سم (قوله أو تأخر) أي وكان طره بعد بلوغ النفاس أكثره في المجموع نهاية يوم معنى (قوله ثم رأته الدم كان حضوا) أي إذا بلغ أقله كجائى (قوله فان العائد الخ) ينبى أن المراد العائد في الستين احترازا عن العائد بعدها كما فهمه قول شرح الروض وقضية كلامه أنه لو انقطع دمها بعد خمسة عشر ثم رأته الدم بعد أكثر النفاس لا يكون من الانقطاع طهرا وليس كذلك بل هو طهر والدم بعدهم حض انتهى اه سم وبصرى (قوله لأن عاد الخ) أي وبغ.

فإن المرأة قد لا تحيض أصلاً ولا به بقية الشهر بعد غالب الحيض السابق ولو اطردت عادة امرأه أو أكثر لم يغاها الغشي مما لم يتبعه لان بحث
الاولين ثم رجل دمه على الفساد (٢٨٦) أول من خرق العادة المستمرة وقد يشكل عليه قومه لهما روى ما بعد عن الدياس حيث

أقوله والافهم فساد كاصرح به في الروضة بصرى (قوله فان المرأة الخ) قد يقال لا يصح أن يعلم هذا أنه
لا حد لأكثر الطهر بين الحيضتين فتأمله الآن لا يكون التعليل باعتبار اللازم في الجملة فإنه إذا أمكن أن لا تحيض
أصلاً أمكن أن تحيض حضاً متتابعاً بعض مراته عن بعض عبارة النهاية فقد لا تحيض المرأة في عمرها
الامر وقد لا تحيض أصلاً زاد ما في حتى القاضي وأطاب من امرأة في زمنه كانت تحيض كل سنة
يوماً وليلة وكان نفساً ما يرى من آخره في من أئق به ان والفق كانت لا تحيض أصلاً وان احتج من هنا تحيض في كل
سنتين مرة ونفاها ثلاثاً أيام بعد موتهما اه (قوله السابق) أي قبل قول المتن وأقل طهر الخ (قوله
لم يتبع) أي فلا يحكم بأنه دم حيض بل استحاضة ع (قوله وجل منها) أي الخائضات لاس (قوله وقد
شكل عليه) أي على التعليل المذكور (قوله فهما) أي في الحيض وسن اليأس ع (قوله عدم الخلاف الخ)
تحديد سن اليأس باثنتين وستين (قوله فهما) أي في الحيض وسن اليأس ع (قوله عدم الخلاف الخ)
أي اختلاف المشهور والافهمك قول الشافعي بأن أقله يوم وقول بان أقله بمجة وهما ربيان ع (قوله
هنا) أي في الحيض و (قوله لم) أي في سن اليأس (قوله عليه) أي على ان المراد كل النساء (قوله ما التزموه
الخ) أي من عدم الخرف (قوله أي الحيض) أي قوله لا يقال في النهاية والغني قول المتن (ما رحم الجانبان)
أي من صلاة وغيرهاتها (قوله هي الطهارة الخ) عبارة المنهج طوعاً عن حدث أو لبعاد لتسللها اه
أي كغسل الجمعة يجبري (قوله مع الطهارة الخ) أي مع عليها بالحرمة نهاية ومعنى (قوله نحو التسك الخ)
أي كالسوف يجبري (قوله هذا) أي حومة الطهارة فبينة التعبد الخ (قوله لعدم كونه الخ) أي لعدم
كونه خارجاً من أحد السببين (قوله مع وجوده) أي الحيض مطلقاً أي اتصال دم أو تقطع (قوله
بثلاثة الخ) دفعه يومه قراءته بالنون الوهم انه اذا لزم من غير ظهور لون فيه كمرقة يجرى ع (قوله
كره) وجل أكثره عند انقضاء عجمه واهتيا به ومعنى وأسن والاقر بان من الجانبين ومن
المسجد بعد عديته من طريق خارج المسجد وقربه من المسجد يؤيده قصر بهم بهما يجوز زناخل النسل
المتنيس المسجد حيث آمن وصول نجاسته للمسجد وكذا دخوله ثوباً متنجساً نجاسته وان زاد على
سرا العورة ع (قوله وبه) أي بالكره كروى ويجوز زار جاع الضرب للفظ (قوله فارت الجنب)
فان المصحف في المجموع ان عبور خلاف الاولى سم (قوله ويجري) أي قوله فان أمن في النهاية والغني
(قوله ويجزى ذلك) أي تحريم عبور المسجد (قوله كذا جرى الخ) أي ومستحاضة وسلس بول نهاية

حكموا عليه بأنه حيض
وأبطلوا به تجديدهم بما
مر وقد يجب بغيراً نفا
ان ذلك تحديد بالنسبة
للتقص عنه لا غير وان
الاستقراء وان كان ناقصاً
فهما لكنه هنا لا يبدل
عدم الخلاف عندنا فيه
تخالفه في باب من الخلاف
أقوى في سنة وفي المراد
تساء عشرين أو كل النساء
وعليه المراد في سائر الأربعة
أو ومنها فهذا كله مؤذن
بضعف الاستقراء فلم
يلتزموا فيه ما التزموا في
الحيض فتأمل فانه مهم
لظهور التناقض في كلامهم
بيلدى الرأي (ويجزم به)
أي الحيض (ما رحم الجانبان)
لانه أعظم (و) زيادته
الطهارة بنية التعبد لغير
نحو التسك والعد لا يقال
هذا لا يختص بالحيض بل
يوجد في جنبه بعد خروج
منه وقبل انقضاءه اذ
الظاهر حومة غسله حتى
بنة التعبد وحيث فلا زيادة
لان هذه الصور داخل في
قوله ما رحم الجانبان لا ما
تقول هذه الحرمة ليست
لخصوص التي لحيطة الطهر
بنية التعبد من سلسه وانما
هي لعدم كونه ما تعلم
صحتها في غير السلس بخلاف
الحيض فان الحرمة لذاته

نفساً هادن خمسة عشر ثم أت التمس بعداً كثر النفس لا يكون زمن الانقطاع طهر اوليس كذلك بل هو طهر
والتم بعده حيض اه (قوله فان المرأة الخ) قد يقال لا يصح أن يعلم بهذا انه لا حد لأكثر الطهر بين
الحيضتين فتأمله الآن لا يكون التعليل باعتبار اللازم في الجملة فإنه إذا أمكن أن لا تحيض أصلاً أمكن أن
تحيض حضاً متتابعاً بعض مراته بعد عن بعض (قوله وعبور المسجد) قال في شرح الروض وخارج
بالسجد غير كمل العيد والمدرسة والباط فلا يكره ولا يجزم عبور على من ذكر أي الحائض وذو النجاسة
اه وهذا مع قول الشارع إلا في المساء واضح الحق مقتضى الفرق بين المستحق على العموم وغيره ومع ذلك
ففيما في شرح الروض نظر اذا تأذى المستحقون بالتلوين (قوله ان خافت) قال في العسايب وان خافت
توليت نحو مدرسته لم يكرهه في شرحه أي من حيث الحيض وان لم يكرهه لظاهر من حيث تنجس الوقوف أو
ملك الغير اه (قوله فان أمته كره) قال في شرح الروض ويجعلها أي الكراهة اذا عبرت لغير ماحضة (قوله
فارت الجنب) فان المصحف في المجموع ان عبور خلاف الاولى (قوله ويجري ذلك) أي تحريم العبور

أذا تصور صحة طهر مع وجوده مطلقاً تأمله (وعبر المسجد ان خافت) ولو بغير الاحتياط كإثاله كلامهم وعليه ومعنى
يقرب بينه وبين اشتراط الظن في حرمه يتبع نحو العنب لاختلافه بان المسجد يحاط له لاسم مع وجوده في بنية التلوين (تأمله) بنية التعبد
الاحتية بالدم مسببة له عن الجنب فان أمته كره لفظ حدته بارة فارت الجنب ويجري ذلك في كل ذي نجاسة يتنجس تأويله كذا جرى

ومعنى (قوله أو نعل به) الخ) فان أراد النعل عليه فليدلكه قبل دخوله معنى (قوله فان أمن الخ) وخرج
 بالمسجد غيره يحل العبد والمدرسة والباطل يكره ولا يحرم عبوره على من ذكرناه يتوفى سم بعد ذكر
 مثله عن شمس الروض ما صوبه ذامع قول الشارح الا في المأوى واضح الخ يقتضي الفرق بين المسحق
 على العموم وغيره ومع ذلك ففيما يشترح الروض ننظر اذا تأذى المسحقون بالتلويث اه وبعبارة عرض
 قوله مدر لا يحرم عبوروا الخ أى عند مجر دخوف التلويث فان تحقق أو غلب على ظنه حرم بل يجزى ذلك في
 دخول ذلك غيره اه سيج المعنى وقال سم على المنهج وظاهره عدم الحرمان مع خيبة التلويث وهو مشكل
 ويخبره فاقالم ان المراد لا يحرم من حيث كونه مدرسة أو باطلا ولكن يحرم من جهة أخرى اذا كان ملوكا
 ولم ياذن المالك ولا ظن رضاه أو موقوفه مطلقا نعم ان كان موقوفا وكان أرضه ترابية وكان العلم بسيماها فلا
 يبعد وفاء المجر الجواز انتهى اه (قوله لم يكره) أى عبوره أى بخلاف الحائض * (فرع) * سئل مدر
 عن غسل النجاسة في المسجد وانفصل الفسالة في حيث حكم بظهورها كان تكون النجاسة حكمية فقال
 ينبغي التحريم للاستقرار وان جوزه الوضوء في المسجد مع سقوط مائه المستعمل فيه لان المستعمل في
 النجاسة مستقر في خلاف المستعمل في الحدث الساقط من الوضوء * (فرع) * يجوز القاء الطاهرات
 كشعور الباطح في المسجد الا ان قدومه بها أو قصد الاذراء به فيحرم ويحرم القاء المستعمل فيه ويجوز
 الوضوء وان سقط الماء المستعمل فيه مدر * (فرع) * قال مدر يحرم البصاق في المسجد ويجوز القاءه
 المضمضة في المسجد وان كان مختلطاً بالبصاق لاستهلاكه اه وخرج باستهلاكه فيما اذا كان البصاق متبرئاً
 في ماء المتحضرة فظاهر بحيث يحس ويدرك منفرداً فليتنامل عرض (قوله وهذا) أى بقوله فان أمن الخ
 (ينظر الفرق) أى بين الحائض وذى الحبث (قوله ويدفع) عطف على قوله بظهور الخ (قوله ما قيل الخ)
 وفاقا لظاهر النهاية والمعنى (قوله لهذا) أى لقوله وعبور المسجد الخ (قوله لانه الخ) أى تحريم العبور
 (قوله يجزى ذلك) أى تحريم العبور سم (قوله ايضا) أى بغيره في كل ذى خبث الخ (قوله المأوى)
 الخ متعلق بقال المعنى (قوله لا الخ) متعلق بإيقال النسفي (قوله انما يصح ذلك) أى تحريم عبور
 كمكان الخ (قوله عند التحقيق الخ) أى تحقيق التحريم أو ظنه (قوله بخلاف المسجد) أى فيحرم عبوره
 بمجرد احتلال النجس (قوله وادخال نجس فيه) شامل للنجس الحكمي كدواب أصابه بول جف سم وسر
 عن عرض جواز الدخول بذلك الثوب بلا ضرورة (قوله بلا ضرورة) ينبغي الاكتفاء بالحاجة مدر اه
 سم (قوله في اناء أو قسامة الخ) ينبغي وجوب اخراج ذلك الاناء أو القسامة والتراب فور الانقضاء الحاجة
 والمسجد بصان عن بقاء النجاسة فيه بغير حاجة مدر اه سم (قوله من غيره فيه) أى المسجد (قوله وبحث
 حل دخول مستبرئ الخ) أخره سم وأقول وينبغي أن لا كراهة في دخوله أيضاً وان مراده بالدخول ما يشمل
 المكث ومنه المستبرئ بالاولى المستجيب بالاحجار ووقع في كلام الشيخ القلبي بخلافه (قوله يده على
 ذكره) أى سواء كانت مع نحو خرقة قل ذكره أم لا عرض (قوله وينبغي الخ) فيه وقفة ظاهرة سيما اذا
 تلوث يده بالخارج بل يخالف هذا البحث الذي في الشارح اذا وجد تلوث اليد لقول الشارح الماراً بقا
 وادخال نجس الخ (قوله ولا يصح) الخ قوله وفيما في المعنى (قوله اجاعا فيها) أى تحريم الصوم وعدم
 محتمة شياً يتوهمنى (قوله وهو) أى عدم العمة (تعبدي) قاله الامام والوجه انه معقول المعنى لان
 خروج الدم مضعف للصوم يضعف أيضاً فلا أمرت بالصوم لاجتماع علمه مضعفان والشارع ناظر الى حفظ
 الايمان نهائية (قوله في الاعان والتعاليق) كان يقول لم يوجب عليك صوم يوم فانت طالق معنى (قوله
 بناء على انه سابق الخ) يأتي معافيه (قوله وهذا) أى قوله بناء على الخ (قوله عما ذكره الخ) أى في توجبه
 بناء على انه سابق الخ

أونعل به خبث رطب فان
 أمن لم يكره فمما يظهر
 وهذا يظهر الفرق ويندفع
 ما قيل لا يحتاج لهذا لانه
 ليس من خصوصيات
 الحائض لا يقال بجزى ذلك
 أيضا في كل مكان مستحق
 للغير المأوى واضح أنه يحرم
 تحبسه كاستعمار بحدار
 الغير لا نقول انما يصح
 ذلك عند التحقيق أو غلبة
 الظن لا مطلقا بخلاف
 المسجد لعظم حرمة فظهر
 الفرق بينه وبين غيره وعلم
 مما ذكر حرمة البول فيه
 في الماء وادخال نجس فيه لا
 ضرورة وان أمن التلويث
 نعم يجوز اخراج دم نحو
 فصد ودمل واستحاضة في
 اناء أو قسامة أو تراب من
 غيره فيه وان سهل اخراج
 ذلك خل جشلا فلبعضهم
 وبحل دخول مستبرئ
 يده على ذكره منع ما يفرج
 منه سواء السلس وغيره
 (والصوم) ولا يصح اجاعا
 فيها وهو تعبدي والاصح
 انه يجب أسلا وتظهر
 فائدة اختلاف في الاعان
 والتعاليق وفيما اذا ثبت
 فلا يحتاج لبنية القضاء بناء
 على انه سابق لفعله مقتضى
 في الوقت وهذا أولى مما
 ذكره الاسنوي وغيره
 فلناتل (ويجب فضاؤه)
 اجاعا

(قوله وادخال نجس فيه) شامل للنجس الحكمي كدواب أصابه بول جف وقوله بلا ضرورة ينبغي الاكتفاء
 بالحاجة مدر (قوله في اناء أو قسامة الخ) ينبغي وجوب اخراج ذلك الاناء أو القسامة والتراب فور الانقضاء

عدم الاحتياج لنسبة القضاء (قوله وتسميته قضاء الخ) قد يستشكل حينئذ فانه ليس قضاء حقيقة كما
 تقرر وظاهره انه ليس أداء حقيقة اذ هو خارج وقته المتقدر له شرعا وما هو كذلك لا يكون أداء فيلزم الواسطة
 وعبارة جمع الجوامع مع شرحه والقضاء فعيل كل وقيل بعض شرحه وقت أدائه استدراكا لما سبق لفعله
 مقتضى وجوب الأداء مطلقا أى من المستدرك كفى قضاء الصلاة المتركة بلا عذر أو من غيره كفى قضاء
 النائم الصلاة والحائض الصوم فانه سبق مقتضى لفعل الصلاة والصوم من غير النائم والحائض لانهما
 انتهت به يعلم ان تسميته قضاء تسمية حقيقة لا بالنظر للصورة كزعمه وان جعله من فوائد اختلاف عدم
 الاحتياج لنسبة القضاء ممنوع لما تبين انه قضاء حقيقة سم (قوله بل يكره الخ) وفاقا للاسنى والنهاية والمعنى
 (قوله كما قاله البيضاوى) هو أن يكره وهو مقدم على الشك في وليس هو المفسر المشهور لأن عش (قوله)
 وهو الراجح بل الراجح كما أفاده شخنا عدم التحريم بخلاف المجنون والمعنى عليه فيس لهما القضاء بمثابة
 ومعنى (قوله حرم به في شرحه الخ) أشار المحشى سم الى التوقف في هذا النقل وذ كر عبارات عن الشرح
 المذكور وجهها في الأداء في الحيز وذ كر ما يشعر بأنه لم يفتى في الشرح المذكور على تعرض لمسألة القضاء
 في الصلاة فليتلما ما أفاده وليراجع بصرى (قوله ولا تعتد بالخ) وفاقا للمعنى وخلافا للنهاية عبارة على
 الكراهة هل تعتد صلاتهم أولا ولا وجه نعم اه أى وتعتد قولا مطلقا فتجب معهما فرض آخر يحريم
 واحد عش (قوله عليهما) أى على الكراهة والحكمة (قوله من حيث كونها صلاة الخ) فتدعي ذلك

الحاجة والمسجد يصان عن بقاها التحاسة فيه بغير حاجة مر (قوله وتسميته قضاء الخ) قد يستشكل حينئذ
 فانه ليس قضاء حقيقة كما تقرر وظاهره انه ليس أداء حقيقة اذ هو خارج وقته المتقدر له شرعا وما هو كذلك
 لا يكون أداء فيلزم الواسطة وعبارة جمع الجوامع والقضاء فعيل كل وقيل بعض شرحه وقت أدائه استدراكا
 لما سبق لمقتضى العمل مطلقا اه وقوله للقول قال المحلى أى لان يعمل وجوبا أو يند بان الصلاة المتدبرية
 تقضى وقوله مطلقا قال المحلى أى من المستدرك وغيره كفى قضاء الصلاة المتركة بلا عذر أو من غيره كفى
 قضاء النائم الصلاة والحائض الصوم فانه سبق مقتضى لفعل الصلاة والصوم من غير النائم والحائض لانهما
 وان فقد سبب الوجوب أو الزدب في حقهما وجوب القضاء عليهما أو نذبه اه وبه يعلم ان تسميته قضاء
 تسمية حقيقة لا بالنظر للصورة كزعمه وان جعله من فوائد اختلاف عدم الاحتياج لنسبة القضاء ممنوع على
 تبين انه قضاء حقيقة وتواظف الظاهر ان منشا ما وقع فيه الغفلة عن قولهم مطلقا والاقصا على ما قبله فليتل (قوله)
 حرم به في شرحه جمع الجوامع) ينبغي انه يقتضى فى أى يحمل من ذلك الشرح حرم به فان أراد قوله فى الكلام
 على العزيمة وبجواب منع الصدق فان الحيز الذى هو عذرى الترك مانع من الفعل الخ فهو سهولان هذان
 أداء الصلاة حال الحيز لافى قضائها هذا الحيز الذى الكلام فيه مع ان هذا أيضا فى الصوم الواجب قضاءه
 فضلا عن مجرد دعوته وان أراد قوله فى محبت ان مطلق نهى التحريم والنزبه للفساد أى سواء جمع النهى
 فيما ذكر الى نفسه كسلاة الحائض وصومها الخ فهو سهو أيضا لان هذا أيضا فى الصلاة حال الحيز
 لافى القضاء الذى الكلام فيه مع ان هذا متعلق أيضا بالصوم الواجب القضاء فضلا عن مجرد دعوته وان أراد
 محلا آخر فليفتش وقوله ولا تعتد منها عليهما الخ فى الجزم بذلك منع بل يحتمل بعتهما على الصكراهة بل
 والتحريم ولا تسلب ان نهى عن القضاء من حيث الكون صلاة ولا من حيث خارج لازم ومن ادى ذلك فعله
 البسان بل يجوز أن يكون من حيث خارج غير لازم كعدم قبول رخصة الشرع فان الظاهر ان عدم القضاء
 رخصة وان كان الترك حال الحيز عز بمنع عدم تأهلها حال الحيز لذلك العبادة فليتل وقد يقال عدم
 قبول رخصة الشرع خارج لازم للقضاء وهو نظير الاعراض عن إضافة الله تعالى الذى جعله بسب حكمة
 صوم يوم النحر (قوله من حيث كونها صلاة) فتدعي ذلك فانه لا دليل عليه بل يجوز كونه خارجا كعدم
 قبول رخصة الشرع فان الظاهر ان عدم وجوب القضاء رخصة وان كان الترك حال الحيز عز بمنع عدم
 صلاحيتها لتلك العبادة حال الحيز فليتل فان عدم قبول رخصة الشرع أمر لازم للقضاء فلهي لازم

وتسميته قضاء مع أنه لم يسبق
 لفعله مقتضى في الوقت كما
 تقرر وانما هو بالنظر الى
 صورة فعله خارج الوقت
 بخلاف الصلاة لا يجب
 قضاؤها اجماعا للعشقة بل
 يكرهه كما قاله جمع المتقدمون
 أو يحرم كما قاله البيضاوى
 وأقره ان الصالح والمصنف
 وهو الراجح ثم رأيت
 الشارح المحقق حرم به في
 شرحه جمع الجوامع ولا
 تعتد منها عليهما لان
 الكراهة والحكمة ههنا من
 حيث كونها صلاة

فانه لا دليل عليه بل يجوز كونه خارج كعدم قبوله نصته الشرع فان الظاهر ان عدم وجوب القضاء ونصته وان كان الترتل حال الحيض عن مجتمع عدم صلاحيتها حال الحيض لتلك العبادة وقد يقال عدم قبول ونصته الشرع خارج لازم للقضاء والنهي لازم كقولنا سم (قوله نظير ما يأتي الخ) بهذا الظاهر يندفع عنه ما قد ورد عليه من أنه يلزم اتحاد القولين لانها اذا لم تنفع على الكراهة ايضا كانت حراما لان الاقدام على العبادة الفاسدة حرام وجه الاندفاع ان الاحباب قالوا مثل ذلك في الاوقات المكرهة ولم يلزم الاتحاد وهو ما قبل هناك في التخلص من الاشكال يقال هنا مثله سم وبصري (قوله ونص الخ) بالجر عطف على الاحباب (قوله اذ لا يدخل الخ) وايضا لا آخر لوقتهما (قوله على القول به) أي والا فلا يصح سبتهما لا وجوبهما (قوله في زمن الحيض) أي حتى يتأني طلب قضائهما سم (قوله قال) أي في المجموع (قوله فان فرض الخ) هذا الفرض صوره في شرح العباد ما تقدم عن شرح مسلم وغيره سم (قوله لا يمكن ذلك) أي من قضائهما (قوله ان سلم الخ) قد وجبه ثبوتهما وان لم يحض عقب الفراغ قبل الطر وما سبهما بتبعيهما للطواف سم أي ورد عليه ما يأتي من أنه ليس قضاء على طلب في الحيض بل عقبه (قوله ونسليم ذلك) أي ثبوتهما وطرفهما في الفرض المذكور (قوله ليس قضاء لما وقع طلبه في الحيض) أي بل بعد الحيض (قوله ويجرم ما بين سرها وركبتها) أي المباشرة ولو بلا شهوة معني وثابت في الشارح مثله قال ع ش وظاهر اطلاق المصنف حرمة مس الشعر النابت في ذلك المحل وان طاله وهو قريب فغير الجابج وظاهره أيضا حرمة مس ذلك نظره أو سنده أو شعره ولا مانع منه أيضا وما نقل عن شيخنا العلامة الشو برى من عدم حرمة بوضو ظفره فنه وقفه * (فرع) * لو خاف الزنا لم يطأ الحائض أي بان تعين وطؤه لهدفه جاز بل ينبغي وجوبه وقاس ذلك محل استنائه بيده تعين لدفع الزنا سم على جوي ينبغي ان يشمل ذلك ولو تعارض عليه وطؤها والاستنائه بيده فقدم الوطء له من جنس ما يساح له فعله وبقي ما لو دارا الحال بين وطء زوجته ودرها بان تعين طر يبقا كان استدق لهما بين الزنا والاقرب تقديم الاول لانه الاستمتاع به في الجملة ولانه لا حد على هذا ولا تعارض وطؤها في البر والاستنائه بيده نفسه في دفع الزنا والاقرب أيضا تقديم الوطء في البر لما تقدم و ينبغي كتمان اعتداح محل الوطء في البر لانه يجمع على تحريمه ومعهم من الدين بالضرورة اه زاد الخيري والمعتداه يقدم الاستنائه بيده على وطء زوجته ودرها اه أقول ولو لم يشق في تقديم الاستنائه بيده على وطء الحائض أيضا لم يبعد اذ تحريم الثاني يجمع عليه بخلاف الاول ثم رأيت في الخيري ما ناسبه قال البر ما و هو أي تقديم الاستنائه به الاقرب لان الوطء في الحيض متفق على انه كبير بخلاف الاستنائه

كقولنا (قوله لا امر خارج) قد يدبر بداهة لا امر خارج بحجة قضاء ركعتي الطواف بناء على اطلاق المقول عن النص والاحباب اذ لا وجه للفرق (قوله نظير ما يأتي الخ) بهذا الظاهر يندفع عنه ما قد ورد عليه من أنه يلزم اتحاد القولين لانها اذا لم تنفع على الكراهة ايضا كانت حراما لان الاقدام على العبادة الفاسدة حرام وجه الاندفاع ان الاحباب قالوا مثل ذلك في الاوقات المكرهة ولم يلزم الاتحاد وهو ما قبل هناك في التخلص من الاشكال يقال هنا مثله سم (قوله على القول به) أي والا فلا يصح سبتهما لا وجوبهما قوله في زمن الحيض أي حتى يتأني طلب قضائهما (قوله فان فرض طر وه) هذا الفرض صوره في شرح العباد ما تقدم عن شرح مسلم وغيره سم (قوله ان سلم ثبوتهما) قد وجبه ثبوتهما وان لم يحض عقب الفراغ قبل الطر وما سبهما بتبعيهما للطواف (قوله وما بين سرها وركبتها) لوما تفي زمن الحيض فالوجه حرمة مباشرة ما بين سرها وركبتها كافي للحائض بل أولى لانه يحرم بعد المولت مس ما بين سرها وركبتها اذا لم تكن حائضا بخلافه في الحائض كما سأتى في الجنائز خال الموت أو شيق فكانت الحرمة فيه كما ذكر أولي (قوله اجاعا في الوطء) قال في الباب الوطء من عامه عالم مختار كبيرة لا يفر مستحله اه وقوله والوطء قال في شرحه كافي المجموع هنا والروضة في الشهادات اه واقتصارهم على الوطء في الفرج زمن ما ذكر يخرج الوطء في غير الفرج أو بعد الانقطاع والنهي بغير الوطء فضيته ان ذلك ليس بكبير وهو ظاهر * (فرع) * لو خاف الزنا لم يطأ

لا امر خارج نظير ما يأتي
في الاوقات المكرهة نعم
ركعتا الطواف بـ ن لها
قضاؤها على ما في شرح
مسلم عن الاحباب ونص
عليه كمنه صوب في مجموعه
خلافا لاذ لا يدخل وقتهما الا
بفراغه فلم يكن الوجوب
أي على القول به في زمن
الحيض قال فان فرض
طر ومعتب فراغه لا يمكن
ذلك ان سلم ثبوتهما حيث
اه ونسلم ذلك ظاهرا
مضى عقب الفراغ وقبل
الطر وما سبهما لكنه
ليس قضاء لما وقع طلبه
في الحيض (و) يحرم (ما)
بين سرها وركبتها (اجاعا
في الوطء

فان فيمن خلاها **اه** لان الامام اجد قال يجوز عند هيجان الشهوة وعند الشافعي صغيرة **اه** (قوله ولو بجائز) الى المتن في النهاية **قوله** بل من استعمله (الح) عبارة النهاية وطوفا في وجهي أي من الدم عالما عمد اختارها كبيرة يكفر مستعمله ويستحب الواطئ مع العلم وهو عمد مختار في أول الدم أي من اقباله وقوته تصدق ويجزى ولو على فقير واحد بمقتل اسلامي من الذهب الخالص أو ما يكون بقدره في آخر الدم أي من ضعفه بنصفه سواء كان زواجا أو غيره وبحل ما تقر في غير المخيرة أما هي فلا كفارة بوطئها وان حرم ولو أخبرته بالحض فكذبها لم يحرم أو صدقها حرم وان لم يكذبها ولم يصدقها فلا وجه ما قاله الشيخ حله للشيخ بخلاف من عاقبه خلافتها وأخبرته به فانها مطلق وان كذبها لأنه مقصر في تعليقه بما لا يعرف الا بمسما و يقاس النفاس على الحيض فيما ذكر والوطء بعد انقطاع الدم الى الطاهر كالوطء في آخر الدم ولا يكره لمخبتها ولا استعمال ما مستمن به من عجين أو غيره **اه** وأكثر ما ذكر في سم عن العباب وشرح في المغني مثله الا قوله مر أو ما يكون بقدره وقوله وان لم يكذبها الى خلاف الخ قال ع ش قوله مر كبيرة طاهره ولو فيما ذكر من حضها على عشرة لكن يؤخذ من كلام سم ان وطأها فليس بكبيرة لتخبر بآي حنيفته (فرع) قال مر المحدث انه لا يحرم على الحائض حضور المختصر سم على التمسح وقوله مر ويستحب للواطئ الخ قوله تارك الجمعة عبدا فيستحب له التصديق بدينار اسلامي سم على جج وقوله مر مع العلم أي بالتحريم ويؤخذ منه ان الصبي لا يطلب من وليه ان تصدق عنه وكذا لا يطلب منه التصديق بعد كماله سم على جج وقوله مر تصدق الخ فضيته تشكر طلب التصديق بما ذكر يشكر والوطء هو طاهر وطاهره انضائه بتصديق وان وطئ بخلاف الزنا وتقدم ما فيه وهو عدم الحرمه فلا يطلب منه التصديق وقوله مر فيما ذكر أي من استحباب التصديق بدينار أو بنصف دينار **اه** ع ش قال شيخنا قال في المجموع ويسن لكل من فعل معصية التصديق بدينار أو نصفه أو ما يساوي ذلك **اه** وبخالفه ما في سم عن العباب وشرحهما تصدقه بدينه أي بسبب الوطء المحرم المذكور دون مطلق الوطء ودون غيره من سائر التبعات فلا كفارة فيها للواطئ زواجا أو غيره ودون المرأة الموطوءة كافي الجواهر بدينار اسلامي ان وطئ أوله وبنصفه آخره أي الدم وهو من ضعفه وشرعه في النقص **اه** (قوله)

ولو بجائز بل من استعمله

الحائض بان تعين وطؤها دفعه جاولانه تركت أنصف المفسدين دفع أشدهما بل ينبغي وجوبه و يقاس ذلك حل استنائه بدينه تعين الدفع الزنا * (فرع) * أكثر الحاض عند أي حنيقة عشر فهل الوطء كبيرة فيما زاد على العشرة أو لا نظرا لخلافه فيه ونظر وينبغي أن يجزى فيه ما نقوله في شرب النبيذ بحث بجيزه أو حنيقة فراسحه * (فرع) * يسن التصديق بدينار في الوطء أول الدم وبنصفه في الوطء آخره ولو تكرار الوطء هل يشكر التصديق * (فرع) * قال في الروض ويستحب للواطئ عبدا عالميا في أول الدم وقوته التصديق ويجزى على فقير بمقتل اسلامي وفي آخره وضعفه بنصفه **اه** قال في شرحه وسواء كان الواطئ زواجا أو غيره وكالوطء في آخر الدم الوطء بعد انقطاعه الى الطاهر ذكره في المجموع **اه** وقوله زواجا أو غيره دخل في قوله أو غيره الزاني وقال في قوله عالما انصه بالتحريم والحض أو النفاس مختارا **اه** وبالمستدل بالحديث قال وقس بالحض النفاس **اه** وفي العباب وشرحهما بدينه أي بسبب الوطء المحرم المذكور دون مطلق الوطء ودون غيره من سائر تبعات فلا كفارة فيها اتفاقا للواطئ زواجا أو غيره ودون المرأة الموطوءة كافي الجواهر التصديق بدينار اسلامي ان وطئ أوله ككفر فرض الجمعة ودان أي عالما بفعله من عدمه فانتهى بدينه التصديق بالدينار المذكور وقضية صنيعه ان التصديق بنصف الدينار لا يسن لتارك الجمعة وليس كذلك وبعبارة المجموع ويسن لمن تركها بالعدو أن يتصدق بدينار أو نصفه **اه** ويندب للواطئ المذكور وأن يتصدق بنصفه أي بالدينار المذكور وان وطئ آخره أي الدم وهو من ضعفه ولو لم يجزى يتصدق به فهل يسقط عنه الطلب بالتوبة أو يبقى حتى يجزى وجهان والقياس الثاني ويحب بعضهم ان الكفارة تسن أيضا للناسي والجاهل لكن دون كفارة العدو وعلى تعبيرهم تارة بأول الدم وآخره وتارة بقباله وأدياره القوي والضعيف

بل من استقبله) ظاهره ولو بمحائل فليراجع (قوله كثر) قال في شرح العباب يكفي المجموع عن الاحتساب وغيرهم وكانهم أرادوا أنه مع كونه مجمعا عليه معلوم من الدين بالضرر وروى لا يخلو عن وقفة فان كثير من من العامة يتجهلونه اما اعتقاد حله بعد الانقطاع وقبل الغسل أو مع صفة أو كدرة فلا كثر به كافي الانوار وغيره في الاولى وقياسها الثانية للتعلافي في كل منهما اهـ (قوله أي زمن الدم) أي المجموع على الحضي فيمختلف غير المجموع عليه كالزائد على العشر فان بأخشفة يقول أكثر الحضي عشرة أيام دون ما زاد فانه لا يكفر مستقبله حيث شئنا ويجري (قوله ولغفوم الخبر الصريح) وهو منع ما تحت الازار كرى (قوله كافي عنهما الخ) هل سكت عما تحت الركبة أو أراد به عافوه لها المنسدرج في قوله وعافوه فما سم عبارة النهاية أما الاستمتاع بما عدا ما بين السرة والركبة ولو طوع فائز وان لم يكن ثم محال وكذا بما بينهما محال غير وطوع في الفرج ومحل ذلك فبين لا يغلب على ظننا انه ان باشرها وطئ للماعرف من عادته من قوتشبه وقلة تقواه وهو أول التصريح بمن حركت القبله فهو به وهو صام وأما نفس السرة والركبة في المجموع والنتيجة ان المختار الجزم بجواز الاستمتاع بهما اهـ (قوله مطلقا) أي ولو بلا محائل (قوله وفي الخبر الخ) استدلال لقوله وعنده يترجم الخ عبارة المعنى وانها يتوخص بمفهوم الاول عموم هذا الخبر ولان الاستمتاع تحت الازار يدعو الى الجماع فممن لم يجر من حام الخ (قوله وبه) أي بتجرب من حام الخ ويجوز زواج الغير لقوله لتعارضهما وعندنا الخ (قوله في مفهومه) أي في قصر على الوطء أخذ من خصوص الثاني المفسد بل ما عدا الوطء وقوله والثاني منطوق فيه عموم أي في قصر على ما تحت الازار من خصوص الاول المقيد بالاستمتاع بما تحت الازار حتى يخص حكم الاستثناء وهو حرم الوطء بما تحت الازار وهو الوطء في الفرج سم (قوله منطوق فيه)

فقول المجموع اراد باقبال الدم من قوته واشتداده وادباره من ضعفه وقربا انقطاعه جرى على الغالب وكذا الخبر السابق وبذلك يعلم ان قول بعضهم لم تعرضوا لما اذا وطئ في وسطه والقياس التصديق بثلثي دينار ليس في نفي الاول واسقطان زمن القوة ستر الى أن يأخذ في النقص فيدخل زمن الضعيف اهـ كلام العباب وشرحه باختصار كثير واسقاط أشباهه ولو كان الواطئ غير مكافئ فهل لوليّه أو يطلب منه التصديق عنه بما له فينظر والفاهر وقفا للملئ الاول وهل له التصديق من مال نفسه لا يبعد الجواز فافا للملئ أيضا وهل يطلب منه ذلك فيه نظر (قوله كثر) قال في شرح العباب يكفي المجموع عن الاحتساب وغيرهم وكانهم أرادوا أنه مع كونه مجمعا عليه معلوم من الدين بالضرر وروى لا يخلو عن وقفة فان كثير من من العامة يتجهلونه اما اعتقاد حله بعد الانقطاع وقبل الغسل أو مع صفة أو كدرة فلا كثر به كافي الانوار وغيره في الاولى وقياسها الثانية للتعلافي في كل منهما اهـ (قوله كافي عنهما الخ) هل سكت عما تحت الركبة أو أراد به عافوه لها المنسدرج في قوله وعافوه فما سم عبارة النهاية أما الاستمتاع بما عدا ما بين السرة والركبة ولو طوع فائز وان لم يكن ثم محال وكذا بما بينهما محال غير وطوع في الفرج ومحل ذلك فبين لا يغلب على ظننا انه ان باشرها وطئ للماعرف من عادته من قوتشبه وقلة تقواه وهو أول التصريح بمن حركت القبله فهو به وهو صام وأما نفس السرة والركبة في المجموع والنتيجة ان المختار الجزم بجواز الاستمتاع بهما اهـ (قوله مطلقا) أي ولو بلا محائل (قوله وفي الخبر الخ) استدلال لقوله وعنده يترجم الخ عبارة المعنى وانها يتوخص بمفهوم الاول عموم هذا الخبر ولان الاستمتاع تحت الازار يدعو الى الجماع فممن لم يجر من حام الخ (قوله وبه) أي بتجرب من حام الخ ويجوز زواج الغير لقوله لتعارضهما وعندنا الخ (قوله في مفهومه) أي في قصر على الوطء أخذ من خصوص الثاني المفسد بل ما عدا الوطء وقوله والثاني منطوق فيه عموم أي في قصر على ما تحت الازار من خصوص الاول المقيد بالاستمتاع بما تحت الازار حتى يخص حكم الاستثناء وهو حرم الوطء بما تحت الازار وهو الوطء في الفرج سم (قوله منطوق فيه)

كثر أي زمن الدم ولغفوم
الخبر الصريح لك ما فوق الازار
كافية عنهما عافوه فما
مطلقا عما بينهما محال
في غير الوطء (وقيل لا يجرم
غير الوطء) لخبر مسلم
استعوا كل شيء الا النكاح
ورجوا الاول مع ان هذا
أصح منه لتعارضهما
وعنده يترجم فافا بختياط
وفي الخبر من حام حول
الحبي وشك ان يقع فيه وبه
يضعف اختيار المصنف
الثاني وان وجه بان الحديث
الاول في مفهومه مسموم
للوطن وغيره وخصوص بما
تحت الازار والثاني منطوقه
فيه عموم لما تحت الازار
وفوقه وخصوص بما عدا
الوطء فيكون خصوص كل
قاضي على عموم الاستحلالا
لا تسلم ان هذا من باب
التخصيص

ين من باب ان ذكر بعض
أفردا العلم لا يخصه
وحيث يتحقق التعارض
وبنوع الاحتياط كما قرر
ختمه وعبارة مقتضات
الحرم الاستعارة وعبرة
أصله والى ذلك وغيرهما
وأنه المباشرة وهي عبارة
المجموع والتحقيق وغيرهما
فعلى الأول يحرم النظر
يشهوه لا لليس بغيرها
وعلى الثاني عكسه وهو
الأوجه وبعبارة الاسوى
تحرير مباشرته لا بنحو
يدها في أيديها رده بأنه
استتاع بمعاذ ما بين سرتها
وركتها وهو جائز لا فرق
بين استتاعه بمعاذهما
بلمسه يده أو سائر يده
أو بلمسه لكتنها تمتنع
بتمنع ولا عكس وقد يقال
ان كانت هي المستتعة
انضغ ما قاله أنه يحرم
عليه استتاعه بغير سرتها
وركتها خوف الوطء
الحرم يحرم استتاعها بما
بين سرته وركتته لذلك
وخشية التلوث بالعلم ليس
عليه ولا زعمه لوجود الحرمة
مع ثبوت عدمه وان كان هو
المستتاع احتياطاً لانه
مستتاع بمعاذ ما بين سرتها
وسيد كرفي المطلق حرمته
في حيزه فهو مستتاع
بمحمل يحمل تعدد وضعه
فلا اعتراض عليه في ذكره
حله في قوله (فاذا انقطع)
دم الحيز زمن امكانه
ومثله الناس (لم يحل قبل

الاحصر الانسب سابقه في منطوقه (قوله من باب ان ذكر بعض افراد العلم الخ) ان أراد بالعلم مفهوم
الحديث الاول و ببعض افراد مخصص الحديث الثاني بما عدا الوطء وقضية التلوث حيلة الذي نقله فقيه
ان هذا الفرع مذکور بغير حكم العلم لان حكم العلم الحرمة وتحكم هذا الفرد الحل والفرد الذي لا يخص
ذكر العلم شرط ان يكون مذکوراً بحكم العلم وان أراد به النكاح المستثنى في الحديث الثاني لم يقدلانه
يكتفي تخصيصه بالفرد الاول الذي هو ماعدا النكاح وان أراد بالعلم منطوق الحديث الثاني وفرد مخصص
مفهوم الحديث الاول بان تحت الازار فقيه ما تقدم من ان هذا الفرع مذکور بغير حكم العلم لان حكم
هذا الفرد الحرمة وحكم هذا العلم الحل ومثل ذلك تخصيصه وانضغ ان هذا الانصر المصنف لانه يكتفي في مطلوبه
تخصيص العلم الاول المتعذر الحرام الوطء فقط وانما تخصيص العموم الثاني فهو لا ينافي ذلك فتأمل
واحفظه سم وقوله تخصيصه للفرد الاول الخ أي اخرج الحديث الاول له (قوله وحيث يتحقق الخ) يتحقق
التعارض ينافي قوله لا يخصه لان الذي لا يخصه ذكر بحكمه وذكر بحكمه لا تعارض معه فتدبره وقوله
وبنوع الاحتياط انما ذكر والترجيح بالاحتياط اذا لم يندفع التعارض بخصوص الاستتار أما اذا دفع
بذلك فيركب كما يعلم ذلك برابعة الاصول سم (قوله وهو) أي الثاني (الوجه) وفقاً للمنهج وللثانية
والثاني (قوله وحيث الاسوى) الى قوله وسيد كرك الخ تعبئة النهاية بمأخوذ ولا وجه عدم الحرمة في جانبها
خلافاً للاسوى اه (قوله تحرير مباشرته الخ) عبارة لغوية وانها يقال الاسوى وسكتوا عن مباشرة
المرأة فالزوج والقياس ان مسها الذكر ونحوه من الاستتاع عاين السرة والركبة حكمه حكم فتعانه
بما في ذلك الحل اه واصواب كما قاله بعض المتأخرين في نظم القياس ان يقول كل ما عدا منه من غيرها ان
تلمسه فيجوز له ان يلمس جميع سائر يدها اما بين سرتها وركبتها ويحرم عليه تمسكها من يلمسها بينهما
اه عبارة شتى والصبري يحرم على المرأة وهي حاض ان تباشر الرجل بما بين سرتها وركبتها في أي حيز من
بذنه ولو في غير ما بين سرته وركبته اه (قوله أو سائر يدها الخ) أو بمعنى الواو (قوله وقد يقال الخ) وفقاً لشرح
بافضل قال الكردي عليه ما نصه بحث نحو في الحقيقة ان يأتى فسر وحمله على الارشاد والعباب وفي
سائده على رسالة الشبيري في الحيز على جواز تمسكها بما بين سرته وركبته اه أي بمعاذ ما بين سرتها
وركتها كما مر (قوله احتياطاً الخ) تقدم عن النهاية لغوية ما يفيد خلافه (قوله وسيد كرك) الى التنبية في
النهاية لغوية (قوله وسيد كرك الخ) وطول القول المصنف ان انقطع الخ وقوله حرمته أي الطلاق وقوله
مسوسة أي موطوءة ع (قوله فلا اعتراض الخ) وجه الاعتراض كاف في كرمه الطلاق في الحيز
فلا وجه له كركه بالانقطاع سم وقد يقال عدم سبق ذكر الحرمة كاف في الاعتراض (قوله زمن
امكانه) أي بان كان بعدمه يوم لم يأتى بشي عبارة ع (قوله لا احتياطاً الخ) انقطع قبل فراغ عاداتها
وظلت عوده فلا يجوز زوالها الصوم اه (قوله غير الطهور الخ) الطهور هو الغسل والتميم وأوهما من مفسر
التقدير لم يحل قبل الغسل أو التيمم ولا يخفى ما فيه فكان الواجب أن يقولوا اذا انقطع حل الغسل أو التيمم ولم
يحل قبل الغسل أو التيمم غير الصوم الخ فليأتمل سم (قوله والصلاة) أي المكتوبة بتعني (قوله بل يجب)

(قوله بعض افراد العلم الخ) أي فاستتاع الازار الذي هو محل خصوص الاول فرد من أفراد دعوى الثاني لما تحت
الازار وفوقه وما عدا الوطء الذي هو خصوص الثاني فرد من أفراد دعوى الاول والوطء وغيره لكن لقاتل أن
يقول الذي لا يخصه العام ذكر بعض افراد سم ملاذ كره بغير حكمه بل بنقض كما هنا فلتأمل أي وقد
تقدم بياناه (قوله وحيث يتحقق التعارض) ينافي قوله لا يخصه لان الذي لا يخصه ذكر بحكمه وذكر بحكمه
بمحكمه ملا تعارض معه فتدبره (قوله وبعين الاستتاع) انما ذكر والترجيح بالاحتياط اذا لم يندفع
التعارض بخصوص الاستتاع اذا دفع بذلك فيركب كما يعلم ذلك برابعة الاصول (قوله وهو الوجه)
اعتمد مر (قوله فلا اعتراض الخ) وجه الاعتراض انه لم يذكر حرمة الطلاق في الحيز فلا وجه لذكر حله
بالانقطاع (قوله غير الطهور) الطهور هو الغسل والتميم وأوهما من مفسر التقدير لم يحل قبل الغسل أو

خصوص الحوض والارحم على الجنب (والطلاق) لزوال مقتضى التحريم وهو تطويل العدة وما قبله لا يزول الا بغسل أو بدله لبقاء المقتضى من الحدث المغلط في غير الاستنحاش وأما فيه فقلوه تعالى حتى يظهر نقر في السبع (٢٩٣) بالشديد وهو واضح الدلالة وبالاحتياط وهو

يعرض انه بمعنى المسد كما قاله

ابن عباس وجاءتوا ضح

أضاروا فقلوه عقبه فإذا

تطهرت (تنبه) ذكرها

أن الجماع في الحوض يورث

عمله مؤلجا للجماع

وحدثا مؤلجا للجماع

امتداد هذا للثاني للغزالي

ورفع قبل الطهر أيضا

سقوط طه الصلاة كذا

عبر الراجح في القضاء وكان

وجهه ان شأن القضاء

سبق مقتضاه فافهم

التعبير فيما يسقط تارة

وعدمه أخرى ولا كذلك

الاداء فاختصار عبارته

يحذف القضاء واستعمال

السقوط فيها بقوت التشبيه

على هذه النكتة الدقيقة

ولا يراد ارتفاع حرمته كالح

المستبرأة لا انقطاع لانه لم

يحرم بالحوض بل حرمته

موجودة قبله فليس مما نحن

فيه (والاستحاضة) كان

يجاوز الدم خمسة عشر ويستمر

(حدث دائم كسلس) بفتح

اللام أي دوام البول وأخوه

فانه حدث دائم أضافوه

تشبيهه لبيان حكمه الاجبائي

لا تمثيل لها فانه أفرغ عليه

قوله (فلا تمنع الصوم والصلاة)

وشهرهما ما يحرم بالحوض

كلوطه ولو حال حريان الدم

والتمنع بالنجاسة للصلاة

حائز بها لذلك الحكم الاجبائي

وقوله (فتغسل المستحاضة

فرجها) بيان الحكم التفصيلي وإشارته الى أن أكثر أحكامه الاية

تأتي في السلس وجوبه بان لم ترد الاستحاضة بالخروج من الدم لول الجرح في الموضع أو التيمم (و) بمقتضى الاستحاضة

أي الصلاة (قوله خصوص الحوض) أي لا عموم الحدث الأكبر (قوله وما قبله) أي من تمتع ومس وجفف وجهه ونحوهما نهاية (قوله وأما فيه) أي الأولى وأما هو الخ كافي المعنى (قوله هذا الثاني) أي أرباب جذام البول (قوله الغسل) هل أول التيمم وظاهره لا سم وقد يقال انه اكتفى بالغسل عن التيمم كافي المتن هنا بل هو الظاهر من محاسن الشرع (قوله أيضا) أي كسقوط حمة الصوم (قوله ان من شأن القضاء الخ) أي والسقوط كذلك يقتضي سبق الوجود (قوله وعدمه) أي القضاء أي عدم وجوبه (قوله ولا كذلك الاداء) تأمل فيه سم وقد يجب بان المراد كما صرحوا به في الاصول ان القضاء يعتبر في ماهيته ان يسبق في وقته الخارج مقتضاه ولا كذلك الاداء لان مقتضى في وقته قبل زوجه (قوله فاختصار عبارته الخ) أي اختصار لارضة عبارة الراجح كردى (قوله ففهم) أي في القضاء والاداء (قوله ولا يراد) أي على المتن وحصره (قوله ويستمر الخ في التعبير بالاستمرار نظر سم (قوله بفتح اللام) الى قوله وبه يعمل في المعنى الا قوله وإشارة الى وجوب (قوله بفتح اللام) * (فائدة) * المستحاضة تسمى المرأة والاستحاضة تسمى للدم والسلس بكسر اللام اسم للشخص وبفتحها البول ونحوه عبده به اه يجزى (قوله ونحوه) كالمذني والغائيا والراجح انها بمعنى - والودى والدم الا أن سلس الراجح لا يجب عليه الاستحاضة بل بكرهه ذلك كغيره ع - (قوله فانه حدث دائم أيضا الخ) حاصله ان قول المصنف حدث دائم تغيبه للاستحاضة وقوله كسلس تشبيهه بالاستحاضة في انه حدث دائم أشار به مع التفرع بعده الى بيان حكم الاستحاضة الاجبائي ثم أشار الى حكمه التفصيلي بقوله (فتغسل المستحاضة) رشدي (قوله لا تغسل) ويجوز أن يكون تمثلا للحدث الدائم الذي اشتبه عليه التشبيه ع - عبارة المعنى فان قبل قوله حدث دائم ليس حدا للاستحاضة والا لم يكون سلس البول استحاضة وليس كذلك وانما هو بان حكمه الاجبائي أي حكم الدم الخارج بالصفة المذكور وحكم الحدث الدائم وقوله كسلس هو التشبيه لا لتمثيل أعجب بعدم لزوم ما ذكرناه انما حكم على الاستحاضة بأنها حدث دائم ولا يمتز من ذلك ان سلس البول ونحوه استحاضة وقوله كسلس مثال للحدث الدائم اه قول المتن (فلا تمنع) كذا في المعنى بالمال كنه في الجمل والنهاية لانه وعمل الاول يتناول الحدث الدائم قول المتن (فلا تمنع الصوم) كذا في المعنى فرضا كان أو فزلا كجواهر ظاهر كلامهم وصرحوا به في المقبرة كجاء في خلافا للزركشي في التفتل نهايته وياتي في الشارح ما وافقه (قوله بيان الخ) على لقوله فرغ عليه قوله فلا تمنع الخ أي بيان ان ادعاء البيان انما هو قوله وقوله فتغسل الخ أي وفرغ على ذلك التشبيه وقوله الخ قول المتن (فتغسل المستحاضة الخ) أي في الوقت سم وشيئا أي كجاء في المتن رشدي أي فان قوله وقت الصلاة متعلق لجميع الاعمال السابقة كإنه عليه النهاية والمعنى وعبرة العباد وشرح الارشاد فحصى في الوقت الاحتياط بغسل الفرج ثم حشوه ونحوه قطن فان لم يندفع به الدم تجلعت الخ (قوله وإشارة الى أن أكثر أحكامها الاستحاضة الخ) على في العباد والسلس ولوا غيره كالمستحاضة فبما قال في شرحه جميعه ومنه أن يحشود كره بقطنة فان لم يندفع عصبه غرة وأجرى الجلال البلقيني تفسير ذلك في سلس الفرج اه وفي الرض وشرحه مثله سم (قوله وجوبا) وقوله الا في قبل الموضوع معمولان لتغسل الخ (قوله ان لم ترد) الى قوله وبه يعلم في النهاية

التيمم غير الغسل أو التيمم ولا يفتي ما فيه فكان الواجب أن يقول فإذا انقطع جل الغسل أو التيمم ولم يحل قبل الغسل أو التيمم غير الصوم الخ فالتأمل (قوله للغسل) هل أول التيمم وظاهره لا (قوله ولا كذلك الاداء) تأمل فيه (قوله ويستمر) في التعبير بالاستمرار نظر (قوله فتغسل المستحاضة فرجها الخ) أي في الوقت كجواهر ظاهر وعبرة العباد فيجب في الوقت الاحتياط بغسل الفرج ثم حشوه ونحوه قطن فان لم يندفع به الدم تجلعت الخ اه وفي شرح الارشاد مثله (قوله وإشارة الى أن أكثر أحكامها الاية تأتي في السلس) قال في العباد والسلس ولوا غيره كالمستحاضة فبما قال في شرحه جميعه ومنه أن يحشود كره بقطنة فان لم

(قوله تشوه وجوب الخ) قد يقتضى كلامه هذا انه لا يكفي الاقتصار على العصب وان منع الدم والظاهر انه غير مراد ثم رأيت ما يأتي عن شرح العباب سم أقول وبصرح بكفايته اذا منع الدم قول النهاية والغنى في شرحه وقصبه ما ذهبان تشذخفة كالنكسة فوسطها وتليم بانوى مشقوقة الطير في تجعل أحدهما قدماه والاخر وراعاه تشدهما تلك النكسة فأن دعت حاجتها في رفع الدم أو تقابلته إلى الحشو ونحو قلعن وهي مقطرة ولم تنأذ به وجب عليها الحشو قبل الشد والتليم ويكتفى به وان لم يتحقق لهما اه قال عس قوله مر ويكتفى به أى الشد وقوله مر اليهما أى الشد والحشو اه (قوله ثم ان انقطع به الخ) قال في شرح العباب وما في الكفاية من وجوب العصب مطلقا فان احتاجت للحشوش ضعیف لخالفته لكلام الشيخين الذى تقر ووجهه ان الحشو يمنع برزده لظاهر الفرق بخلاف العصب فتقدم الحشو عليه اه انتهى سم (قوله يفتق فسكون) أى وكسر الصاد المهملة المخففة على الشهر ونهاية ومعنى ومقابلته ضم التام وتشدید الصاد عس (قوله على كيفية التليم الخ) تقدمت نقاش النهاية والمغنى (قوله نعم ان تأذت) أى تأذيا لا يتحمل عادة وان لم يبع التيم عس عبارة سم والشهر برى عن شرح العباب وبغضه أى يكتفى في التأذى بالخرقان وان لم يحصل مبع تيم اه (قوله لم يلزمها) أى الحشوش نهاية ومعنى أى أو العصب (قوله) وان كانت صائمة أى ولو تفلاز أى بادی (قوله تركت الحشوشا) بل يجب تركه اذا كان صوما فراضعتى ونهاية فلو حشنت ناسية الصوم فالظاهر عدم جواز نزعها لانه لا يبطل صومها باسئرا الحشو ويندم معه خروج الدم المبطل لصلاتها باقى ما يتعلق به عس (قوله محافضة على الصوم) أى لان الحشو يبطله لان فيه اتصالا بين العروق سم (قوله عكس ما قالوه الخ) والمراد انهم راعوا انها من صلحة الصوم حيث أمروها بترك الحشو فلا يشد به صومها ولم يراعوا صلحة الصلاة حيث ترتب على عدم الحشو خروج الدم المتعشى لسدادها بخلاف مسئلة الخط فأنهم أوجبوا الخارج رعاية لصلحة الصلاة وأعمالا صومهم ونظروا في بعض مشايخنا بانهم لم يبطلوا الصلاة فخرجوا بالدم كأبطالها فثبها بقا الخط بل راعوا انها في الحقيقة كلامهما حيث اغتفر وأما نيافسه وحكموا بصحة كل منهما مع وجود المنافي عس انظر المنافي المغتفر هنا الصوم (قوله فبن اطلع خطي) أى قبل الغبر وطلع الغبر وطرفه خارج (قوله لان الاستحاضة الخ) أى ولان المحذور هنا لا يتق بالكاكية فان الحشو يتعشى وهي حاملته بخلافه ثم نهايتها ومعنى (قوله مزمنة) أى طول الزمان كردى (قوله الظاهر) الاول والظاهر بالواو كفى النهاية وفي ما يأتى في الشارح أو فالظاهر بالفاء كفى المغنى (قوله فلور وعين الخ) * فرع * لو حشنت ناسية الصوم أو حشنت لبلدا أو أصبحت صائمة والحشو باقى فربحها فهل يجب نزع لصلحة الصلاة ترد فيه بعض المتأخرين وأقول ان كان نزعها لا يبطل الصوم فالوجه وجوب النزاع لئلا يصير حامله لتنجاسة في الصلاة بلا حاجتوان كان يبطله بان يتوقف اخراجه على ادخال

تتشوه وجوبا بنحو قطن
دفعاً للنخس أو تخفيفاً ثم
ان انقطع به لم يلزمها عصبه
والا لزمها عقب ذلك أنها
(تعصب) يفتق فسكون
بعبارة على كيفية التليم
المشهوره نعم ان تأذت
بالحشو أو العصب وآلها
اجتماع الدم لم يلزمها وان
كانت صائمة تركت الحشو
نهارا واقتصرت على العصب
محافضة على الصوم لا الصلاة
عكس ما قالوه فبن اطلع
خطا لان الاستحاضة عالة
مزمنة الظاهر دواءها فلو
روعت الصلاة

ينقطع عصبه غير فتوى جرى الجلال البلقيني فليس ذلك في سلس الرج اه وفي الرض وذو السلس محتاط
مثلا قال في شرحه أى مثل الاستحاضة بان يدخل قطنة في اجلبه فان انقطع والاعصب مع ذلك رأس الذكر
اه (قوله تشوه وجوب الخ) قد يقتضى كلامه هذا انه لا يكفي الاقتصار على العصب وان منع الدم والظاهر
انه غير مراد ثم رأيت ما يأتي عن شرح العباب (قوله ثم ان انقطع به الخ) قال في شرح العباب
وما في الكفاية من وجوب العصب مطلقا فان احتاجت للحشوش ضعیف لخالفته لكلام الشيخين الذى
تقر ووجهه ان الحشو يمنع برزده لظاهر الفرق بخلاف العصب فتقدم الحشو عليه اه (قوله نعم ان
تأذت) قال في شرح العباب ويحتاج يكتفى في التأذى بالخرقان وان لم يحصل مبع تيم اه (قوله وان كانت
صائمة تركت الحشوشا) قال الاستاذ الحسن البكرى في كتبه فان بقى الحشو لئلا يخرج على مسئلة
الخطا اذا أصبح وبعضه منقطع اه وفيما اشكال الان النزاع هنا لا يضر الصوم والابقاء لا يضر الصلاة فتمامه
هذا الخبر عرج الان بصو ذلك اه اذا توقف النزاع على ما يبطل كادخال أصبعها فخرج الحشو بان
لم تتمكن من اخراجه الا بادخال أصبعها (قوله محافضة على الصوم) أى لان الحشو يبطله لان فيه اتصالا بين

وإذا تعذر قضاء الصوم ولا كذلك ثم وبه يعلم رد قول الزركشي ينبغي منه ما من صوم النفل (٣٩٥) لأننا حششت أنفسنا ولا ينبغي

افترض الصلوات غير اضطرار

لذلك وجب عدم التوسعة

لهما في طرف الفضائل بل دليل

ما يأتي من جواز التأخير

لصلحة الصلاة وصلاح النفل

ولو بعد الوقت كفي الوقت

وان تألفه في أكثر كتبه

اقتضت أن تسامح بذلك ولا

يضر خروج دم بعد العصب

الا ان كان لتقصير في الشد

وبعث وجوب العصب

على سلس المني أيضا تقابلا

لجذب كالتي قال للحلال

البقي ولو انقضت فعدته

دمل فخرج منه غا طام

يعف عن شيء منه وقال

والله بعد قول الاسنوي

انما يعفى عن بول السلس

بعد الطهارة كما ذكره غير

مصحح بل يعفى عن قليله أى

الخارج بعد الحكم بما يجب

من خشو ووصف الثوب

والبسند كافي للتنبيه قبل

الطهارة وبعد ما تقدمه

بها انما هو ليس أن ما

يخرج بعدها لا ينقضها

وتبعه في الخادم بل قال ابن

الرفعة سلس البول دم

الاستحاضة يعفى حتى عن

كثيرهما لكن غلطه

التشائي أى بالنسبة لكثير

البول (د) عقب العصب

(توضأ) وجوبه بافلحوز

لها تأخير الوضوء عنه كما

لا يجوز لها تأخير الحشو

عن الاستحاضة والعصب

عن الحشو ولا يجوز لها أن

نحو الأصابع باطن الفرج فلا يجب النزح سم على المتنجس وهو مخالف لما يقتضيه قول الشارح من فان
الحشو يقتضيه وهي حاملته من وجوب النزح عرش والأقر بما قدمناه عنه في سائره تركت الحشوة نهرا
من عدم جواز النزح عطا (قوله) وما تعذر قضاء الصوم أى للحشوة بما تعذر فانه يطله ن في اتصال
عين العوف (قوله) أى بالتعليل المذكور (قوله) تبعه (الح) أى بخروج الدم (قوله) من جواز
التأخير أى تأخير الصلاة كافي الوقت (قوله) وان تألفه (الح) وجع سخنة الشهاب إلى جمل الأول
على الواجب أى ومنها التور كاهو ظاهر والثاني على غيرها وظاهر ذلك أن المراد بجواز الزا الزاينة بعد الوقت
جوازها ولو مع لفصل المستغنى عنه كان صلى الفرض أول الوقت ثم يهل إلى خروج الوقت فتصلى الزاينة ولو
كان المراد بجواز ذلك بشرط ط المالة كان تصلى الفرض آخر الوقت فنخرج قبل طول الفصل فلهما فعل الزاينة
حيثما كان لكان خيرا مره سم وأقر النهاية بالجزم المذكور (قوله) ان تسامح بذلك أى بصوم النفل وقفا
لأنها وتألفه (قوله) ولا يضر أى قوله وبحث في النهاية والمغنى (قوله) ولا يضر (الح) أى في الصلاة أو قبلها
عش (قوله) الا ان كان لتقصير في الشد أى يتعوى كالحشو فيبطل طهرا وكذا صلاحها ان كانت في صلاة
ويبطل طهرا أى بضايفها وان اتصل أى الشفاه بأخره أى الطاهر نهاية ومعنى (قوله) بل يعف عن شيء
منه) فخرج سم استلادى وقع السؤال عن ميث كل المرض لم يخرج منه ولم يكن الغائل قطع الخارج منه
فالحكم في الصلاة عليه حيثما أقول الواجب أن يغسل ذلك الميت ويغسل ثخر جه بقدر الامكان وبسد
ثخر جه بقطن أو نحو هو يسد عليه عقب السد عصاية أو نحوها ويصل عليه عقب ذلك فو وادو قبل وضع
الكتف على حيث خفف خروجه حتى يمتنع لو غلبه شيء في هذه الحاية خروجه منه فخرج عنه للضرورة
عش (قوله) والله أى والبالا لبالا البقي وقوله بعد قول الاسنوي أى بعد ذكره وقوله انما يعفى (الح)
مقول الاسنوي وقوله ما ذكره (الح) أى بالانوى من الحصر مقول والبالا لبالا (قوله) كافي (التب) أى في كتاب
التبنة كردى (قوله) وتقدمهم بها) أى بالطهارة كردى يعنى بعد الطهارة (قوله) وتبعه) أى والبالا لبالا
(قوله) يعفى حتى عن كثيرهما) قال في شرح العباب قال ابن العماد يعفى عن قائل سلس البول في الثوب
والعصاة بالنسبة لتلك الصلاة خاصة وما بالنسبة للصلاة الاية فيجب غسله أو يحدفه ويغسل العصاة أو
تحمدها بحسب الامكان ويعفى عن كثير دم الاستحاضة ان لم يكن الحشو لأذبه أو صوم وتصل في غير
المسجد وان كان الغم يجرى اه وتفرق في الغفوى بين بول السلس ودم الاستحاضة فنه نازر والوجه استواؤها
اه وقد يجب بان الدم أخف من البول سم وقوله أو تحفنه لعل الهمة من زيادة الناح وقوله وقد يجب
الحلكن قضيه وقوله المشقة تجلب التيسير والضرورة تتبع المحلورات عدم الفرق هنا (قوله) أى بالنسبة
لكثير البول) فنسبة أقصا في التغلظ على كثير البول ان كثير الدم يعفى عنه لكن سائى الشارح مر
تخصيص العفو بالتبليس وظاهر تقيد العفو عن القليل بالبول ان الغا طام لا يعفى عنه معا طام وان بلى
يخرج وجه عش أى كما تقدم عن الجلال البقي (قوله) وتبعه) أى والبالا لبالا قول المتن (وتوضأ) أى
أوتبم نهاية ومعنى (قوله) وعقب العصب) أى قوله ومن ثم في النهاية إلى قول المتن ويتأدى في المغنى (قوله)
ولا يجوز أن تتوضأ (الح) ومثله الوضوء الاستحاضة وما بعد كاسر (قوله) الا وقت الصلاة) أى ولو نافذتها يتأذى
المغنى وقد سبق بيان الاوقات في باب أى التهم اه (قوله) لانها (الح) الاولى التذكير (قوله) كالتي (الح) طاهر
استراط الزالة الاستحاضة قبل طهارة وليس كذلك والفرق ان الطاهر بالماء ارفع في الجاهة أى في غير هذه الصورة
فكان تو ياولا كذلك التهم سخنة الحفى اه يجرى أى خلا للشراب اسى (قوله) ومن ثم كانت (الح) عبادة
المغنى فيجى ههنا جسيع ما سبق ثم قاله في المجموع فدخل في ذلك النوافل الموقفة فلا تتوضأ لها قبل وقتها وهو

للعوف (قوله) يعفى حتى عن كثيرهما) قال في شرح العباب قال ابن العماد يعفى عن قليل سلس البول في
الثوب والعصاة بالنسبة لتلك الصلاة خاصة وما بالنسبة للصلاة الاية فيجب غسله أو تحفنه وغسل العصاة

تتوضأ الا (وقت الصلاة) لا قبله لانها طهارة ضرورية كالتي ومن ثم كانت كالتيهم في تعينها للاستباحة كما قدم في موضعها في التمتع
بين فرضين عينين كما سذكر وفي أم ان فوت

فرضاً متفلاً بجاءوا الأناثونه وغيره (٣٩٦) ما لم يكن أعلى منه ماسرى التيم بمقتضيه (وتبادر) بالوضوء لجوب الواو عليها فيه كما مر ولها

كذلك اه (قوله فرضاً متفلاً) الاولى المواقف لماسرى فرضاً وضراً متفلاً عصار: النية يتوحد بطهارها بن فرض ووافل ولو توفت قبل الزوال لثلاثة فائتة زالت الشمس فهل لها ان تصلي به الظاهر قال الذري يشبه أن يكون على الخلاف في نظيره من التيم ولم يحضر في وقت له قال عرش قوله في نظيره ما لا يخفى والراجح من التيم يصلي فكذا هنا وقد يفرق بينهما بأن التيم لم يطرأ بعد تمام ما قبل طوارة بخلاف السجدة وهو الاقرب اه (قوله وتبادر بالوضوء) أى عقب ما قبله وتوالى أفعاله سم (قوله بالوضوء) أى أو التيم نهايتها بمعنى (قوله ولها) ليشه بخلافه لا ركعتي حيث منع ذلك أى التثنية نهايتها (قوله لما يأتي) أى في قولنا المصنف فلوا آخر الخ (قوله أى الصلاة) الى قوله واستشكل في النهاية باللفظ الاعظم وكذا في المعنى الاقوله لسلس الفرق هنا (قوله وقال جمع الخ) وهو الواو هنا بمعنى (قوله بما بين صلاتي الجمع) وهو القدر الذي لا يسع صلاته كعتبت بأخف ممكن عرش قولنا المتي (وانتظار جماعة) هل يدخل فيهما ولو تقيتها آخر الوقت وأظن تعالى ماسرى التيم قال في شرح العباب ولها التأخير لصلاة الراتبة قبلية كإقتضاء كلام الرخصة سم عبارة الخي وظاهر كلامهم وان طال واستغرق غالب الوقت وان حرم عليها ذلك ولا يخفى ان هذا واضح بالنسبة للسر والاجتهاد في القلة دون غيرها فالجواب اه وفي عرش ما واقع (قوله مشروعة) أى بخلاف ما إذا لم تكن مطلوبة بكون الامام فاسقاً أو مخالفاً وغير ذلك مما يكره فيه الاقتداء عرش واطع في (قوله لسلس) عبارة النهاية وتواشك التثنية بأذان المرأة لعدم مشروعية لها قال الذري ينبغي على الأذان في كلامهم على الرجل السلس دون السجدة اه قال عرش قوله قال الذري الخ هو صحيح ولكنه لا يعلل على جعلهم الاذان من أمثلة تأخيرها للصلاة فادعوه صريح في المرأة (وقيل بان التعبير بالمرأة ليجرد التثنية فكانه قيل فان أئمتنا المرأة أو غيرها من دلم حديثه اه (قوله وهذا الخ) أى وتخصّل سره واجتهاد في قلة تيمه بمعنى (قوله ان شرع لها) أى بخلاف الشائبة لبقا وغيره لثلاثة عرش قولنا المتي (لم يضر) أى وان خرج الوقت نهايتها أى كما حيث عذر في التأخير لخواصم في الغنى والاجتهاد في القلة أو طلب السر والابان لم يخلض في الوقت فلا يجوز لها التأخير والقياس حيثما امتنع صلاحها بذلك الطاهر لانه يصدق عليها أنها أئمتنا للصلاة وان اقتضى الملاحقة الجوار عرش (قوله ومراعاة) أى من مراعاة نحو انتظار جماعة من السنن (قوله بان ذلك) أى الاشكال (قوله تحفيقه) أى الخبث (قوله لاسر) أى في شرح وتعبه (قوله ومن ثم) أى ليجل رعايته هذا الظاهر (قوله لواعادت) الى قولنا المتي ولو انقطع في النهاية والغنى (قوله لواعادت لانقطاع الخ) أى وأخبرها بذلك ثقة عارف أخذاً مما يأتي فيبيل الفضل (قوله بالفرض) أى أقل ما يمكن من فرض الطهر والصلاة التي تريد كما يأتي (قوله لاسنة) أى كاتتار جماعة نحو ذلك نهايتها بمعنى (قوله فان رجعت ذلك فقط) أى بدون اعتياد ووقوف (قوله بناهما الشخان على ماسر الخ) أى فينرجع الى آخر الوقت وهو المعنى هنا يتوهمنى أى فيكون التيم أفضل عرش (قوله في الشامل) هو لان الصباغ عرش (قوله وفيه) أى في ذلك الترتيب (وقفت الخ) وقفاً للنهاية والمعنى كما رتقا (قوله ولا يكن التأخير الخ) كان يكون لا كل شرب وغزل لوحديث ونحوها هنا يتوهمنى قولنا المتي (في ماسر الخ) أى التأخير ويطلب طهرها فحقها عاده واعادة الاحتياط هنا يتوهمنى قال عرش قوله مر ويطلب الخ فضيتها هنا حيث آخرت لالمصطنع الصلاة امتنع الصلاة في حقها فرضاً أو تفلاً وقوله

تليته وبقية سنه لما أتى (وم) أى الصلاة عقبه تحفيقه بالحدث ما يمكن وقال جمع يعقتر الفصل بما بين صلاتي الجمع (فلوا آخر) اصله الصلاة (سنة) لعودة (وانتظار جماعة) مشروعة لها واجبة مؤذن واقامة وأذان لسلس وهذا على المسجد الاعظم من شرع لها (لم يضر) لنسب التأخير لذلك فلا تعديبه مقصورة واستشكل بان اجتناب الحب شرط ومراعاة أحق ويجب بان ذلك انما يتوجه لو كانت المبادرة ترسيه بالكلية وانما لم يراع تحفيقه لاسرار الاحتضاة عملة مرسنة والظاهر دوامها فوسع لها في النوافل وان أدى الى عدم اجتناب بعض الحب ومن ثم لواعادت الانقطاع في جزء من الوقت بقدر ما يسع الوضوء والصلاة وثقت بذلك لمها تخر به فاذا وجد الانقطاع فمزمها المبادرة بالفرض فقط ولم يجز لها التعميل لستفان رجحت ذلك فقط في وجوب التأخير له وجهان بناهما الشخان على ماسرى التيم وورجركشيه ما حرمه في الشامل من وجوب التأخير كإلوا كان بدنه نجاسة ورجا الماعا آخر الوقت فانه يجب التأخير لان ذلكا هنا انتهى وضوءه وقفة لان ذا

الخاصة ثم تسليمها ذكر فيلما عذر له في التعميل مع انه يلزمه القضاء لوصلي بالنجاسة وهذه لها عذر ولما مر ان الاحتضاة عملة مرسنة والظاهر دوامها (والا) يكن التأخير لمصلحة الصلاة (فيضري على الصحيح)

من أعادته أي الطهر وقوله من واعدة الاحتياط أي الغسل والحشو والعصب اه (قوله المارح)
 انظر في أي محل عبارة النهاية والمعنى لشكر والحدث والنفس مع استغنائه عن احتمال ذلك بقدرتها على
 المبادرة بها ومعنى قول المتن (لكل فرض) وكذلك الواحد قبل أن تصلي حدا خاصا سم على المتنجس ع
 وحلي (قوله وتنقل الخ) وينبغي أن يعلم اعتبار المبادرة بالنوافل بعد الفرض فلو فصل بينهما
 لغبر مصلحته فزكاه وظاهر ولو استمرت تنقل بعد الفرض إلى آخر الوقت لا يفصل لغبر مصلحته ينبغي أن
 لا يضركا شيه عبارة ثم وهل لها إلحاق بعد الفرض إلى آخر الوقت ثم فعل الراتبة بناء على جوازها بعد
 الوقت فيه نظر سم ومقتضى ما تقدم من الرضوع للشهاب الرمي الجواز (قوله ماشاغت) أي وضوء
 وتقدم أن صلاة الجنازة حكمها حكم النافلة بمعنى (قوله ولو ظهر الدم الخ) عبارة للمعنى والنهاية والثاني لا يجب
 تجديدها لأنه لا معنى للأمر بإزالة النجاسة مع استمرارها وبطلان الخلاف إذا لم يظهر الدم على جوانب العصابة
 ولم تزل العصابة عن موضعها وإلا وقع والأوجب التجديد بخلاف اه (قوله لكثرة الخبث مع إمكان
 الخ) يؤخذ منه أن كل وجوب تجديدها عند تلوثها لا يعني عنه فأن لم تلوث أصلا أو تلوث بجافقي عنه
 لقلته فالأوجب فيها نظره بتجديد باطل لكل فرض لا تغييرها بالسكينة وما تقرر من العفو عن قليل دم
 الاستحاضة هو ما أفتى به الإمام رحمه الله تعالى واستأنه من دم المنافذ التي حكموا فيها بعدم الفروج عما خرج منها
 نهاية (قوله بعد نحو وضوء) أي كالتيهم (قوله ولو في الصلاة) إلى الفصل في المعنى إلا ما أتبعه عليه وكذا في
 النهاية الأولى من تردد إلى المتن (قوله ولو في الصلاة) يخرج ما بعدها فظاهر أنه لا يلزمها شيء لكن هذا ظاهر
 في الصور الأولى وهي ما إذا لم تعد ما إذا اعتادت انقطاعه قدر ما سمع وضوءه والصلاة فالوجه وجوب وضوءه
 والصلاة لأنه كان يلزمها انتظار الانقطاع فلم يرجح سم وقوله فالوجه إلى آخره ما في عن النهاية والمعنى
 ما يصرح به (قوله أوفيه) أي في أثناء نحو وضوءه بما تومئتي قول المتن (ولم تعد انقطاعه الخ) أي ولم
 تجبرها بغيره فاعرف بعدد ما تومئتي وبأن في الشرح ما يغده (قوله وجب وضوءه الخ) اقتضاه على تقدير
 قدره من قول المصنف وسع لم يختص ما بالعفو وليس كذلك فكان الأولى ترك تقديره هنا ثم التنبيه في
 شرح وجب وضوءه على وجهيها هما كافي أنها بالمعنى قال سم قوله وجب وضوءه فإن عاد عن قرب
 تبين بقاء طهارتها لكن لو كانت أحرم بالصلاة قبل عود لم تعد لشرعها فإمعان التردد اه وبأن
 عن النهاية والمعنى مثله (قوله أوبعه) شامل لما بعد الصلاة بخلاف صور عدم الاعتداد المتقدمة فإنه لا
 يلزمها شيء بالانقطاع بعد الصلاة كما مر عن سم (قوله وقد اعتادت الانقطاع) أي أو أخبرها بقاءه عارف
 وتنقل ماشاغت) ينبغي أن يعلم اعتبار المبادرة بالنوافل بعد الفرض فلو فصل بينهما لغبر مصلحته فزكاه
 هو ظاهر ولو استمرت تنقل بعد الفرض إلى آخر الوقت لا يفصل لغبر مصلحته ينبغي أن لا يضركا شيه عبارة ثم
 وهل لها إلحاق بعد الفرض إلى آخر الوقت ثم فعل الراتبة بناء على جوازها بعد الوقت فيه نظر
 وفي شرح الرض وظاهر كلام المصنف أنها تستبج النوافل في الوقت وبعده من صرخ في الرض وتقتل
 والاضواب المعروف أنها تستبج النوافل مستقلة وتبع الفرض متى ما دام الوقت باقيا وبعده أيضا على الأصح
 لكنه خالف ذلك في أكثر كتبه فصريح في التحقيق وشرى المذهب ومسلم أنها لا تستبجها بعد الوقت وفرد
 فيها وبين التمس بأن حذرهم بتجديدها بغيرها زيادة اه وجع شيخنا للشهاب الرمي بعمل الأول على
 الرواتب أي ومنها التي تركها وظاهر والثاني على غيرها وظاهر ذلك أن المراد بجواز الراتبة بعد الوقت جوازها
 ولو مع الفصل المستغنى عنه كان تصلي الفرض أول الوقت ثم عمل الخروج الوقت فتصلي الراتبة ولو كان
 المراد جواز ذلك بشرط الموالاة كان تصلي الفرض آخر الوقت فخرج قبل طول الفصل فلها فعل الراتبة
 حدثت لكان متجها (قوله ولو في الصلاة) يخرج ما بعدها فظاهر أنه لا يلزمها شيء لكن هذا ظاهر في الصورة
 الأولى وهي ما إذا لم تعد ما إذا اعتدت انقطاعه قدر ما سمع وضوءه والصلاة فالوجه وجوب وضوءه والصلاة
 لأنه كان يلزمها انتظار الانقطاع فلم يرجح سم (قوله وجب وضوءه) فإن عاد عن قرب تبين بقاء طهارتها لكن

لما مر من تكرار الحدث
 المستغنى عنه (ويجب
 وضوء لكل فرض) ولو
 منذر أو تنقل ماشاغت
 كالتيهم بجمع دوام الحدث
 فيهما وضوء قوله صلى الله
 عليه وسلم لمستحاضة وضوء
 لكل صلاة (وكذا) يجب
 لكل فرض (تجديد) غسل
 الفرج والحشو (والعصابة
 في الأصح) كتجديد وضوء
 ولو ظهر الدم على العصابة
 أو زالت عن محلها وإلا
 وقع وجب التجديد بقطعا
 لكثرة الخبث مع إمكان بل
 سهو تغلبه (ولو انقطع
 الدم بعد) نحو (الوضوء)
 ولو في الصلاة أوفيه (ولم
 تعد انقطاعه وعوده)
 وجب وضوءه لاحتمال
 الشفاء والاصل أن يعود
 (أو) انقطع فيه أو بعده
 وقد (اعتادت) الانقطاع
 ولو على ندور

على ما اقتضاه كلام المصنف لكن بحث (٣٩٨) الرافعي انه كالمعدم (وروس) في صورتين (زمن الانقطاع) المعتاد (وضوء الصلاة) أي أقل

ما يمكن من واجبهما فبما يظهر ترجيحه من تردد لا لزوم باعتبار حالهما والصلاة التي تريد على الأوجه الذي أفهمه بصيرة الرخصة خلافا للاسوي (وجوب الوضوء) وإعادة ما سلمته له لا مكان اداء العادة بلا مقارن تحدث وتبين بطلان الظاهر باعتبار ما في نفس الامر أو ما لو عاد للعدم قبل إمكان ما ذكره أو ما اعتد به بعد واهل أم لا وظن تقرب عوده أم لا وظن تقرب عوده لعادة أو لخيار رخصة قبل إمكان ذلك أيضا فان وضوءها بقبحه فصل في نعم ان امتداد الزمن على خلاف العادة يتجسس في ما ذكر بان بطلان وضوءها وما سلمته به وبما تقرر علم ان خبر العارف المتقدم عوده تريبا أو بعدا كالعادة ولو شئت حقيقة لم يلزمها تجدد شيء إلا ان خرج حدث عند الشرع في الوضوء أو بعده

*** (فصل) *** في أحكام المستحاضة اذا (رأت) المرأة الدم (لسن الحوض) السابق أي فيه وهو ما بعد التاسع (أفله) فأكثر (ولم يعبر) أي تجاوزا للدم لا يقيد كونه أفله لاستحاطته فلم يتحقق الاحتراز عن حمل انه يصح أن يريد بالآل هنا ما عدل أكثر وجبت لا رد على العبارة شي لا يقال دون الأكثر بقيد كونه دونه

لا يمكن تجاوزته لا أكثر أيضا سوى الأقل لا تقول بل يمكن والفرق أن الأقل بقيد كونه

بعده منها بما وقع في الشرح ما يفيد (قوله على ما اقتضاه كلام المصنف الخ) عبارة النهاية والمعنى وهو ما قل الرافعي عن مقتضى كلام المصنف الأصحاب وهو الوجه بان بحثه لا يبعد ما قل هذه النادرة بالمعدومة اه قول المتن (وروس) بكسر السين هما يتوهم (قوله في صورتين) أي الانقطاع بعد موفيه بصرى وكردى ويؤيده قول الشارح الآتي المعتاد لكن من صنيع المتبع كالصريح في صنيع النهاية والمعنى صريح في ان قول المصنف وروس الخ راجع لكل من المعلومين ويصرح بذلك فيضا قول التقي وما صممه ماله انه ان ذلك زمن انقطاع الوضوء والصلاة وجب الوضوء والمعدة والافلاوة بعد ما قلها اه ومقتضى ذلك وقول الشارح الا كنى سواء اعتدت عوده أم لا ان مراد الشارح بالصورتين الاعتداء وعدمه (قوله المعتاد) عبارة النهاية والمعنى بحسب عادتها أو بانخبار من ذكر اه أي بقصد عارف (قوله على الأوجه) راجع لقوله والصلاة التي تريد اه وقوله خلافا للاسوي أي القائل بأن المتجاه اعتبار أقل ما يمكن كركعتين في طهر المسافر معنى قول المتن (وجوب الوضوء) أي وازواله المعالي فرجها من النجاسة منها يتوهم أي في صورة الاعتداء وعدمه (قوله واداء ما سلمته الخ) عبارة الغنى والنهاية فلو عاقت وصلت بلا وضوء أي في صورة الاعتداء وعدمه لم تتعد كصلتها سواء سلمت أو لم لا انقطاع أم لا للشر وعها مترددة في طهرها أو المراد بطلان وضوءها بما دللنا ذلك من عدمه أي في ثنائته أو بعده والافلا يعلى وتصل به قاعا كما صرح به في المجموع لأنه بان ان طهرها رافع حدث اه (قوله فصل في) لكن تعيد ما سلمته قبل العود معني (قوله على خلاف العادة) أي والأخبار سم (قوله بان بطلان وضوءها الخ) أي اعتبارا بما في نفس الامر وطهارة المستحاضة نتيجة لرافعة ولو استعمل السلس بالعود دون القيام على قاعد أو جوبوا بحفظها للطهارة ولا إعادة عليه وذو الجرح السائل كاستحضاض في الشد والغسل لكل فرض ولا يجوز للسائل أن يعاقب قار ودا بقبحه فله لكونه يصير محلا للنجاسة في غير معدنها من غير ضرر وروعيه ووطء المستحاضة وان كان معها ما يلزمه بغير حكم لها فيه بكونها طاهرة فلا كراهة في زيادة المعنى ومن دام خروج منبه يلزمه الغسل لكل فرض اه

*** (فصل) *** في أحكام المستحاضات ولا استحضارة بعون حكيم كزورة في المطولان نهاية (قوله) اذا رأت المرأة) أي ولو حامل لا مع طلق من منبه وخروج بالمرأة ألتفتي فلا يحكم على مرأه بأنه حيض لان مجرد خروج الدم ليس من علامات الانضاح عش (قوله أي فيه) يعنى أي الممتنع في (قوله ما بعد التسع) أي تقرى بما يدخل ما قبلها من لا يسع حضوا طهرا كاتقدم سم قول المتن (أفله) بدله قول الشارح الدم (قوله فأكثر) أي من الأقل قال عش قوله فأكثر أي أكثر اه وهذا الشارة إلى الجواب الذي ذكره الشارح بقوله على انه يصح الخ وتقدم عن السيد مرافقه (قوله أي تجاوزا للدم الخ) ليتأمل يعلم ما فيه وكذا قوله على انه يصح الخ والحاصل ان كلامهم جامع ما قبل من بعد التكليف وان تكلف التكليف غير تام كما يشهد به التأمل الصريح فلا عدول عن تقديره كما كثر كقوله تعالى الشارح الحق تعان أن أراد بقوله أي تجاوزا الخ تتعم الخ ترجيح المشاورية بتقديره كما كثر لأن هذا الوجه مستعمل فالاول تام ومع ذلك لا يقتضاه على ترجيحه الحق أقبل بصري (قوله لا يقيد كونه أقل) هذا الصنيع قد يفهم أن الأقل والاكثر وصفان للدم والنفهم من صنيع الشارح الحق انهما وصفان لمنه كاهو المتبادر بصري (قوله لا استحضارته) أي عبور الأقل (قوله أيضا) أي كالأقل بقيد كونه أقله (قوله بل يمكن) الظاهر التأنيت (قوله والفرق الخ) هذا الفرق لا يثبت لو كانت أمومت بالصلاة قبل عودته لم تتعد لشر وعها فجامع التردد (قوله على خلاف العادة) أي والأخبار

*** (فصل) *** (قوله ما بعد التسع) أي تقرى بما يدخل ما قبلها من لا يسع حضوا طهرا كاتقدم (قوله على انه يصح الخ) أقول من التوجهات القرينة السهلة أن يقال المراد بقرينة الأقل الحضر وبقيد أقله وهو أربع وعشرون ساعة وهذا صاف بقرينة ما ادعى قدره فقط إلى الأكثر وفوقه أدركه بتجديد ذلك بصدف معاهور بقل الأقل فصم تقسمه إلى عدة عبور أكثر وإلى عبور من غير تكلف وهذا الفرع الضمير في عبور الدم والمرنى وبالآل ان نقل ان هذا الوجه هو معنى العادة المذكورة فان ذلك غلط كالخفي (قوله والنزق

ويؤمل لئلا لا يتوهم فيه
 تجاوزاً حتى يتنبى بخلاف
 اللون لشموله لما عدا آخر
 لحظة من خمسة عشر فهو
 لالتصاف به قد توهم بجوارزه
 فاحتج لنفسه ونظيره قول
 المتن فان بلغهما أى الماء
 دون الثنتين كاهو صريح
 السبق ففهم هذا التأويل
 وان كان الظاهر رجوع
 الضمير للماء لا بقيد كونه
 دون (أكثر) ولم يكن
 بقى عليها بقية طهر كاهو
 معلوم من حكمه على الظاهر
 بانه لا يمكن أن يكون دون
 خمسة عشر فاندفع إيراد
 هذا دليله (فكده جيب)
 على أى صفة كان واحتمال
 تغير العدة يمكن فلو رأت
 خمسة استهدم أو أجزأ حكمنا
 على الاجراء أيضاً به جيب
 ثم انقطع قبل خمسة عشر
 استمر الحكم والا فالخض
 الاسود فقط أما إذا بقي عليها
 بقية طهر كان رأيت ثلاثة
 دما ثم اثني عشر فقامت ثلاثة
 دما ثم انقطع فالثلاثة الأخيرة
 دم فساد حتى جاب قطع ماله
 استمر فان كانت مبتدأة
 فغير مميزة أو معتادة لم
 بعادها كما قاله فيملاورأت
 نجسها المعبودة أول الشهر
 ثم بقاها أربع عشرة ثم عاد
 الدم واستمر يوم وليلة من
 أول العائد طهر ثم تخض
 خمسة أيام من يوم يسمر
 دورها عشرين ويحسرد
 رؤية الدم لزمن إمكان
 الحيض بحسب التزام أحكامه
 ثم انقطع قبل يوم وليلة بان أن لا شيء يقتضى صلافة ذلك الزمن

مأله من الامكان بل هذا الامكان الذى ادعاء ظاهر الاستحالة كالاتي سم (قوله فهو لالتصاف به) أى
 اتصال اللون باخر لحظتان (قوله كاهو الخ) أى هذا التفسير (قوله صريح السابق) دعوى الصراحة
 ممنوعة قطعاً ويناقضها قوله وان كان الظن الخ سم (قوله دون) أى دون الثنتين (قوله ولم يكن) أى قوله
 وخرج في النهاية للمغنى الا قوله كاهو الخ المتن (قوله ولم يكن بقى الخ) سبذ كرجحته ودلو على زمن إمكان
 الحيض قدره بدل قوله لسن الحيض أقله لشملى ماسد ذكره واستغنى عن زيادة كما مرغنى (قوله كاهو
 الخ) أى اشتراط أن لا يكون عليها بقية طهر (قوله اراد هذا) أى ترك القيد المذكور (قوله على أى صفة
 كان) عبارة عنها أى سواء كانت مبتدأة أم معتادة وقع الدم على صفة واحدة أم انقسم الى قوى وضعف
 وافق ذلك عادتها أو نالها اه (قوله قبل خمسة عشر) أى قبل مجاوزتها سم (قوله استمر الحكم)
 أى بان السكل جيب (قوله فالثلاثة الأخيرة الخ) شامل للمبتدأة أيضاً وانظر لو كان الدم المرئ بعد النقاء
 مستملاً فهل يجعل الزائد على تكملة الطهر خضاً لا يدعى عدان يجعل سم على حج وظاهره انه لا فرق بين
 المبتدأة والمعتادة لكن يقول حج الاستي كما قالوه فيسألون رأيت نجسها الخ فما يقتضى تخصيص ذلك بالمعتادة
 وان المبتدأة تختص بومولة فمن أول الشهر عس (قوله غير مميزة) لا يتخفى ما في هذا النص من إيهام
 أن المعتادة في هذا الحال هي مولاة فلا ينسب يوم وليلة بدل غير مميزة عبارة الجبري على المجمع وقول
 ابن حجر غير مميزة أى مستكملة للشروط فلا ينافي انها تسمى مميزة فائدة شرط ما صرح بذلك فيما يأتى وانما
 كانت فائدة شرط غير لان زمن النقاء حكمه محكم الضعيف وقد نقص عن أقل الطاهر اه (قوله علمت
 بعادتها) انظر لو لم يكن العمل بعادتها كأن كانت التعجيل ماذ كرجحته من أول الشهر ولعلها تنتقل سم
 أى من العادة الأولى إلى الثانية كاللذان في ذلك يتدفع اشكال السيد البصري بجماعته قوله علمت الخ
 قد يقال هذا الاطلاق محل تأمل لاقتضائه انه لو كان عادتها أكثر من الثلاثة علمت بعادتها فيستلزم ان
 يحكم على النقاء الذى لم يتحس بدمين بانه حاض ثم قوله كما قالوه فيسألون رأيت الخ ان كان الدم والمعتادة
 عشرين فالنتيجة صريح وان لم يقيد بذلك كاهو ظاهر اطلاقه فعلى تأمل اه (قوله منته) أى من العائد
 (قوله ويجرد) أى قوله وكذا في النهاية والنحن (قوله ويجرد رؤية الدم) أى مبتدأة كانت أو معتادة وعلى
 كل مميزة كانت أو غير مميزة معنى ونهاية (قوله فتقتضى صلافة ذلك الزمن) وكذا الصوم فان كانت صائفة بان
 الخ لم يثبت بهذا الفرق الامكان الذى ادعاء بقوله بل يمكن على ان دعوى هذا الامكان دعوى إمكان أمر
 ظاهر الاستحالة كالاتي فتأمل ذلك فانه واضح (قوله فهو لالتصاف به قد توهم بجوارزه) هذا يقتضى
 حصر المشترك عند مجاوزته في اللون مع ان الأكثر كذلك بل هو أحوج لذلك الاشتراط (قوله كاهو
 صريح السابق) دعوى الصراحة ممنوعة قطعاً ويناقضها قوله وان كان الظاهر الخ (قوله قبل خمسة عشر)
 أى مجاوزتها (قوله فالثلاثة الأخيرة دم فساد) شامل للمبتدأة أيضاً وكسب شخفاً البرلى بهما شرح
 المنهج مائنه انظر هذا مرقوم الخ جواباً لبيان مسئلة الدماء المتخللة بالنقاء اذا زادت على خمسة عشر بالنقاء
 فهى استحاضة اه أقول يخص ذلك بهذا وانظر لو كان الدم المرئ بعد النقاء مستملاً فهل يجعل الزائد على
 تكملة الطهر خضاً لا يدعى عدان يجعل (قوله ماواستر) لو استمر ستة فقط مثلاً بكل الطهر بثلاثة منها
 والباقي حوض أو كغيره الحال ولا بعد الأول وقوله كما قالوه الخ لو كانت عادتها خمس من أول الشهر فزادت
 ثلاثة دما من أوله ثم أربع عشرة فقامت عادتها واستمر فهل يقول يوم وليلة من أول العائد طهر ثم تخض ثلاثة
 ويستردورها ثمانية عشر وقد تفسرت عادتها كاهي متغير في مثله المذكور وينبى نعم (قوله علمت
 بعادتها) انظر لو لم يكن العمل بعادتها كأن كانت أو التمثل ماذ كرجحته من أول الشهر ولعلها تنتقل (قوله
 يجب التزام أحكامه) ومنها وقوع الطلاق المعلق به فيحكم بوقوعه بمجرد رؤية الدم ثم ان استمر الى يوم وليلة
 فأكثر استمر الحكم بالوقوع وان انقطع قبل يوم وليلة بان أن لا وقوع فلو ماتت قبل يوم وليلة فهل يستمر حكم
 الطلاق لا تحكم بمجرد الدلالة بان الخارج جيب ولم يتحقق خلافه بمجرد الموت لا يمنع كونه حياً بخلاف

والإبان أنه حيض وكذا في
الانقطاع بان كانت
لها دخلت القلعة خرجت
بضاعة تقيت فليزها لحديث
الترام أحكام الطهر ثم
عاد قبل خمسة عشر كفت
وان انقطع ففعل وهكذا
حتى تضي خمسة عشر فيش
تدخل الى مرده الا في
فان لم تجاوزها بان أن
كلام من الدم والنقاء الخش
حيض وفي الشهر الثاني
ومابعده لا تغفل للانقطاع
شبابا امران في الظاهر أنها
فيه كالاول وهذا ما صححه
الرافعي وهو وجهه لكن
الذي صححه في التحقيق
والروضة وهو المنقول في
المجموع ان الكثر وما بعده
كلاول (والصفر والكدره
حيض في الاصح) لشول
الاذى في الاية لما وضع
عن عائشة رضى الله عنها
ان النساء كن يبعن بالدرجة
فيها الكرسف في الصفرة
فتقول لا تجان حتى ترين
القصة البيضاء ولا روضة
قول أم عطية كذا لا تعد
الصفرة والكدره بعد
الطهر شي لأن الاول أصح
وعائشة أفقه وأزعم صلى
الله عليه وسلم من غيرهما على
أن قوله لا بعد الطهر مجمل
لاحتماله بعد دخول زمنه
أو بعد انقضاءه والمبين
أوليسه وما اقتضاه المتن
من جريان الخلاف في
الابتداء والمعتاد في أيام
اله ذوقه. نعم المعتقد

نوت قبل وجود الم أو علمه انه دم فساد أوجهات صح بخلافه ولو تومع العلم بالحكم لتلاعبها
نها يقوى (قوله والاح) عبارة المغني وان انقطع ليوم وليسه فأكثر ولدون أكثر من خمسة عشر يوما
فأكثل حيض ولو كان قويا وضعف وان تقدم الضعف على القوي فان جاوز الخمسة عشر ردت كل منهن
أي من البتة بدء العبرة وغير العبرة والمعتاد كذلك الى مردها وقضت كل منهن صلا وتومع ما زاد على
مردها في الشهر الثاني وما بعده بترك التبرص وبصلين ويغفل ما تفعله الطاهرات فيها زاد على مردها
فان شقي في دور قبل مجاوزة أكثر الحيض كان الجمع حيا في الشهر الاول فيعدن الغسل لتبين علم
بمنه لوقوعه في الحيض اه (قوله يجب التزام أحكامه) ومنها وقوع الطلاق المعاق به فحكم بوقوعه بمجرد
روية الدم ثم ان استمر الى يوم وليه فأكثرا استمر الحكم بالوقوع وان انقطع قبل يوم وليه بان أن لا وقوع
فلو امت قبل يوم وليه فهل يستمر حكم الطلاق لا يحكمنا بمجرد الروية بان الخارج حيض ولم يتحقق
خلافه بمجرد ما روي لا يمنع كونه حيا بخلاف الانقطاع في الحياة ولا يستمر لاحتماله غير حيض والاصل
بقاء النكاح فيه فنظر سم على حج والا قرب الاول عش (قوله كفت) أي عن أحكام الطهر سم
وقوله وان انقطع أي دام الانقطاع سم وفي هذا التفسير توقيل صريح السابق ان الانقطاع على مظهره
(قوله فعلت) أي أحكام الطهر (قوله حتى تضي خمسة عشر) أي تجاوزها سم (قوله الا في) أي
قول المصنف فان عبره فان كانت مبتدأة الخ (قوله وفي الشهر الثاني الخ) هذا مفر وض في الروض وغيره فيما
اذم تجاوزها وقوله لا تغفل للانقطاع شي أي بل يشبه ما ثبت في الشهر الاول بدليل قوله لان الظاهر الخ
خلافه على مافي التحقيق وغيره سم (قوله هذا ما صححه الرافعي الخ) تقدم عن المغني وبأني الشارح
اعتماده (قوله ان الثاني وما بعده كلالول) أي لمزماه في الانقطاع أحكام الطهر وفي الدم أحكام الحيض
سم قول المتن (والصفر والكدره الخ) أطلق الصفرة والكدره على ذي الصفرة والكدره مجازا أو قد
المضاف أي نوس على حج اه عش (قوله وضع) الى قوله على ان قولها في النهاية والمغني (قوله يبعن)
كذا في أصله رجالة تعالى والذي في الاسني وغيره يبعن اليها ليراجع بصري أي يزيدها اليها (قوله حتى
ترين القصة البيضاء) تريد بذلك الطهر من الحيضة والدرجة بضم اللام والسكان الزاوية الجهم وروى بكسر
الدال وفتح الراء وهي نحو خفة كطنة تدخلها المرأة فترجها ثم تخرجها لتظفر هل في شي من أثر الم
لا يزال الكرسف القطن فاصل ذلك انها تضع قطنه في أخرى أكبر منها أو في نحو خفة وتدخلها فترجها
وكانها تغفل ذلك ثلاثا تلو بعضها القطن للصغرى والقصة بفتح القاف الجص شسبت الرطوبة للقصة
بالجص في الصغرى (قوله بعد دخول زمنه) ولما تم سم ويظهر ان مراد الشارح ان قولها اجتمع
لكنه غم في آخر الحيض في أوله فكان مجازا وقول عائشة صريح في الاول فكان مبينا (قوله وما اقتضاه)
الى قوله خلاف الخ في النهاية (قوله لما وقع في الروضة) اعتمد المغني عبارته ومجمل الخلاف أذا زاد ذلك في
غير أيام العادة فان رآه في العادة قال في الروضة خيا اه (قوله قبل الخ) وافقه المغني عبارة وكلام المصنف
يفهم ان الصفرة والكدره دمان والذي في المجموع قال الشيخ أبو حامد هما ماء أصفر وما كدر وليس ابدم
الانقطاع في الحياة أو لا يستمر لاحتماله غير حيض والاصل بقاء النكاح فيه نظر (قوله كفت) أي عن
أحكام الطهر وقوله وان انقطع أي دام الانقطاع (قوله حتى خمسة عشر) أي تجاوزها (قوله وفي الشهر
الثاني الخ) هذا مفر وض في الروض وغيره فيما اذم تجاوزها (قوله لا تغفل للانقطاع شي) أي بل يشبه
له ما ثبت في الشهر الاول بدليل قوله لان الظاهر الخ بخلافه على مافي التحقيق وغيره (قوله كلالول)
أي ولزمها في الانقطاع أحكام الطهر وفي الدم أحكام الحيض (قوله والصفر والكدره حيض) أطلق
الصفرة والكدره على ذي الصفرة والكدره مجازا أو قد المضاف أي ذو (قوله وضع عن عائشة الخ)
وبدل على ذلك أيضا خبر اذا وقع الرجل أهله وهي حاض ان كان دمها غليظا تصدق بدينار وان كان
أصفر فلتصدق بنصف دينار وراه أبو داود والحاكم وصححه (قوله بعد دخول زمنه) يتأمل (قوله

منوع على ان في الدموي بغيره من اصلها ليس يصح (فان عبرة) أي الدم أكثره فاما (٤٠١) ان تكون مبتدأة أو معتادة فكل منهما

والامام همامي كاصد بعلوه صغيرة وكثرة ليعاين لون السماء اه وكلام الامام هو الظاهر كما خرج في أصل
الروضة اه وكذا جزم النهاية بما قاله الامام بلا نزاع (قوله ممنوع) مكافئة سم وبصري (قوله أي الدم)
التي قوله وانما ينفرد في النهاية بالاوله تفسير الى المتن والى قوله وكذا في الغنى الا ذلك وما أتت عليه (قوله)
والمعتادة) أي الغير المعتادة قول المتن (فان كانت) أي من غير مدتها أكثر الحضي وتسمى بالمستحسنة
شرح المنهج ونها متعنى (قوله لا بقدر الخ) لاحتياج البعد كذا زيادة مطلق اذا المعتادة قبلها مقيد حتى واد
مخالفة مع قطع النظر عن التقديم لقال تفسير للمعيرة لا للمبتدأة المعتادة لكان حسنا بصري (قوله أي أول
الخ) كذا افسره الشارح المحقق أيضا والنهاية وشرح المنهج وهو يحتاج الى التامل ولو اقتصر على أي امرأة
ابتداء الدم اليه لكان في غيرنا نظهر ثم رأيت صاحب الغنى فسر ما يقوله هي التي ابتداءها الدم بصري وفي العبري
قوله أي أول ما ابتداءها الخ ما صدر بآي أول ابتداء الدم اياها هو على حذف مضاف ليصح الاخبار أي
ذات أول الخ وهذا كنف والاول ان يكون أول ظرفا مجازا أو التقدير فان كانت في أول ابتداء الدم اياها أي
في أول زمن ابتداء الخ اه قول المتن (قوا واضعفا) أي كالا سود والآخر وقوله عن آله وهو يوم وله وقوله
ولا عبرة أكثر وهو خمسة عشر يوما متصلة لها يه متعنى (قوله وهو خمسة عشر يوما) أي متصلة في قوله وله
اشارته الى شرط رابع وهو ان يكون الضعيف معنوا بالوارد باتصالها ان لا يتخلله اقوى ولو تخلله فانه يصح
وبصري (قوله ما ذكر) أي من الشروط الاربعة (قوله كذا رأينا الخ) هذا ما لم يفتقد الشرط الرابع
وذكر الغنى فقد البقية أيضا على ترتيب اللبب بانه فان فقد شرط من ذلك كان رأت الاسود وما فقط أوسعة
عسرا والضعيف أو بعشرة ورأت أي بواحد الاسود يومين أخر فكغير المعتادة اه (قوله ليحصل طهر الخ)
على المتن عبارة الشرح ما لم يفتقد الشرط الخامس والضعيف الخ قال الراعي رحمه الله تعالى ان تاريخ
الضعيف طهرا والاقوى بعده خمسة أخرى وانما يمكن ذلك اذا بلغ الضعيف خمسة عشر ومنه الاسوي لذلك
بما لو رأت يوما وليلة أسود أو بعشرة أخرجتم السودا ثم قال فلو أخذنا بالتمييز هنا واعتبرناه لجعلنا القوي
حضا والضعيف طهرا والاقوى بعده حضا آخر فليزمن نقصان الطهر عن آله انتهى اه ويندفع بذلك
توقف السيد البصري في التطبيق (قوله كانت فائدة شرط) أي مبررة فائدة الخ (قوله وسياق الخ) أي
في قول المصنف ومبتدأة لا مبررة الخ (قوله يوما الخ) أي أو يومين متعنى (قوله لا بعد الثالث) وهو ان لا ينقص
الضعيف عن أقل الطهر (قوله استمر الدم) ما ضابط الاستمرار هنا سم والفهم من كلامهم ومن قول
الشارح مع نقص الخ ان المراد بالاستمرار هنا ان لا ينقص من خمسة عشر (قوله وكذا لو رأت الخ) تأمل
الجمع بينه وبين ما ساقى في قوله وكتمستوا دما خمسة صفر ثم جرة مستمرة فالاول حضي ثم رأيت
الحشي قال قوله أو سبعة أسود ثم سبعة أخرجتم ثلاثة أسود لم أر هذا المثال في التحقيق نعم فيه اذ رأت سوادا ثم
جرة ثم سوادا كل سبعين حضا السواد مع الجرة وقباصها في هذا المثال ان حضاها السواد مع الجرة اه
كلام الحشي وما أشار الى استسكاله في الصورة الثانية يتعار في الاولى اذ لا فرق بينهما بصري وساقى عن الغنى
عن الشهاب الرمي الفرق بينهما وكذا قول الحشي سم وقباصها الخ يأتي عن نفسه الفرق بينهما (قوله)
على المعتد) وقال في النهاية يتوالت في الاولى وخلالها المعاني الثانية (قوله ومحلها ان تقطع الخ) ان كان فسيما
في الثانية فقط مقيد يقال الاولى أيضا لمحلها الى التقيد أو فيها فقد يقال قوله فائدة شرط تمييز يحصل
تأمل بالنسبة الى الاولى بصري ويعلم ما يأتي عن الغنى انه قد لشدت فقط وأنه فرق بينهما (قوله لما
تقرر عن المتولي) أي من ان التقيد الثالث معتقرا اليه عند استمرار الدم لا عند انقطاعه أيضا انه يحصل
من ذلك انه ان تقطع الدم عانت بالتمييز مطلقا وان استمر عليه بشرط ان لا ينقص الضعيف عن أقل الطهر

مما يبره أو غير مبرر وتوالى المعتادة
اما ذكره للتدوير والوقت
أو ناس بينهما أو لاحدهما
فالاقسام سبعة (فان كانت
مبتدأة) أي أول ما ابتداءها
الدم (مبررة بان) تفسير
لما قلنا المعتادة لا بقدر كونها
مبتدأة (تري قوا واضعفا
فالضعيف استحضارة) وان
طال والاقوى حضي ان لم
ينقص (الاقوى) (عن آله)
أي الحضي (ولا عبرة أكثر)
ليكن جعله حضا (ولا نقص
الضعيف عن أقل الطهر)
وهو خمسة عشر يوما وليلة
ليحصل طهر اياها الحشتين
فلو أخذ شرط مما ذكر
كانت فائدة شرط تمييز
وساقى حكمها كان رأت
يوما أسود يوما أخر وكذا
تعدم اتصال الضعيف
بخلاف ما لو رأت يوما وليلة
أسود ثم سبعة أسود
تسببه فان الضعيف كله
طهر لان أكثر الطهر واحد
له وانما ينفرد للتقيد الثالث
كقوله المتولي ان استمر
الدم بخلاف ما لو رأت عشرة
سوادا ثم عشرة جرة مثلا
وانقطع فانه يعمل بتمييزها
مع نقص الضعيف عن
خمس عشر وكذا لو رأت
خمس أسود ثم خمسة أسود
ثم ستة أسود أو سبعة أسود ثم
سبعة أخرجتم ثلاثة أسود
فتعمل بتمييزها فحضا
الاسود الاول على المعتد
الذي صححه في التحقيق

وجوب عليه أكثر المتأخرين ويحله ان تقطع لما تقرر عن المتولي

(٥١ - (شرواني وابن قاسم) - اول)

فروخذ من ذلك انها انما تعمل بالتميز في الصور التي ذكرها لكون الضعف فيها ناقصا عن أقل الطهر
ان انقطع الدم فان استمر فهي فاقدة شرط تميز فلنستأمل سم **(قوله وال)** أي بان استمر فهي فاقدة
شرط تميز فبعضه فاقدة شرط تميز فبعضه فاقدة شرط تميز فبعضه فاقدة شرط تميز فبعضه فاقدة
شرط التميز يوم وليلة وهذا خلاف ما يأتي الذي صرح به في شرح الروض من أن حضه العشر الأول سم
وقد يجب بان يكون حضه فاقدة شرط التميز يوم وليلة فهذا اذا اجتمع القوى الضعيف فقط بخلاف ما اذا
اجتمع القوى والضعيف والاضعف كما هنا **(قوله قبل خمسة عشر)** أي من أول الدم **(قوله وان جاوز)**
أي مجموع الدم من خمسة عشر **(قوله يعجز د انقلاب الاجر)** أي انقلاب الدم الى الاجر وبعبارة شرح
العباب ولو رأته في موضعها كسود يوم وليلة أو أكثر ثم اتصل به اجر قبل الخمسة عشر لزمها ان تحسلف في
مدة الاجر عما تحسلف عنه الحائض لاحتمال انقطاعه قبل مجاوزة المجموع خمسة عشر فيكون الجميع حضيا
فاذا جاوزها كانت ميرة فحضا الاسود فقط وتقتضي أيام الاجر وفي الشهر الثاني يلزمها الفسول
وتعمل ما تفعله الطاهرة يعجز د انقلابه الى الاجر فان انقطع في دور قبل مجاوزة الخمسة عشر بان أمع القوى
حضى في هذا الدور فبعضه فاقدة شرط التميز فبعضه فاقدة شرط التميز فبعضه فاقدة شرط التميز فبعضه فاقدة
كل المراد صلة منها في السابق والافتقار بان صلوات أيام الضعف غير واجبة سم بحذف **(قوله)**
وتعرف الى قوله وليس قياسا الى المعنى الاول وتعمل الى ولورأت الى قوله وليس قياسا الى في النهاية
الاوله ومنه الى فالاجر **(قوله ومنه ما في مخطوط الخ)** مثل الاسود في ذلك غيره فيما يظهر ثم يشبه في المعنى
قال المراد بالضعف الضعف المحض فلو بقي في مخطوط مما قبله فهو ملحق به انتهى اه بصرة **(قوله)**
مالو تأخر أي وان وقع بعده ضعف أضاف في مثل ما لو توسط وهو ما مثل في الشارح عش **(قوله كخسة)**
جرعة ثم خمسة أو أحد عشر سواد الخ أي فحضا الاسود **(قوله تركت الصلاة الصوم)** أي وغيرهما
بما تركه الحائض معنى **(قوله لم الاسود)** أي انقلاب الى الاسود **(قوله ثم ان استمر الاسود الخ)** أي والا

اليه عند استمر الدم لا عند انقطاعه أضافه فيحصل من ذلك انه ان انقطع الدم علت بالتميز على ما قلنا
استمر علت به بشرط ان لا ينقص الضعف عن أقل الطهر فروخذ من ذلك انها انما تعمل بالتميز في الصور
التي ذكرها لكون الضعف فيها ناقصا عن أقل الطهر ان انقطع الدم فان استمر فهي فاقدة شرط تميز
فلنستأمل **(قوله وال)** أي بان استمر فهي فاقدة شرط تميز فبعضه فاقدة شرط تميز فبعضه فاقدة شرط تميز
الاول بعد كذا كان حضه يوم وليلة لان حضه فاقدة شرط التميز يوم وليلة وهذا خلاف ما يأتي من ان
حضه العشر الاول بخلاف ما صرح به في شرح الروض فانه بعد ان علق قول الروض فالحض السواد
فقط بثلاث مسائل ثالثها ان تأخر الضعف فلا يتصل بالقوى كخسة سواد ثم خمسة عشر ثم أطبق
الجرة قال وما ذكره في الثالثة فهو ما صرح به الزواي وصححه النووي في تحقيقه وشرح الحاوي الصغير لكنه
في المجموع كالاصل جعلها كوسط الجرة بين سوادين وقال في ثالثها ولو رأته سواد ثم جرة ثم سواد كل واحد
سبعة أيام فحضا السواد الاول مع الجرة انتهى أي فيكون حضه في الثالثة السواد مع الصفرة فقد نسب الى
تضعيف التحقيق وغيره ان حضه في الثالثة السواد فقط والى المجموع والاصل انه السواد مع الصفرة وأجاب
شيخنا الشهاب الرمي بان الجرة انما جعلت حضضا تباعا للسواد ولحق بهامنه لكونها تليق بالقوى بخلاف
الصفر مع السواد انتهى فعمل صحته في الحق وأما الجعل المذكور فغير مسلم هو **(قوله وفي الشهر الثاني)**
هذا ليس قياسا ما تقدم من التحقيق والرؤية والمجموع قبيل والصفر الخ في ظاهره فتأمله وسأفي
الابتداء أغيرا المعبر وما بعدها قوله وفي الصور الثاني وما بعد الخ وهو موافق لهذا بخلاف ما تقدم وحاصل ذلك
الفرق بين ان انقطع واختلاف الدم **(قوله يعجز د انقلاب الاجر)** أي انقلاب الدم الى الاجر وبعبارة شرح
العباب وسيعلم مما يأتي انه لو رأته في موضعها كسود يوم وليلة أو أكثر ثم اتصل به اجر قبل الخمسة عشر
لزمها ان تحسلف في مدة الاجر عما تحسلف عنه الحائض لاحتمال انقطاعه قبل مجاوزة المجموع خمسة عشر فيكون

والانهي فاقدة شرط تميز
ولو رأته يوم وليلة أسود
فاجر فان انقطع قبل خمسة
عشر فالشكل حضض وان
جاوز علت بتميز بها
فحضا الاسود وتقتضي
أيام الاجر وفي الشهر الثاني
يعجز د انقلاب الاجر تلتزم
أحكام الطهر وتعرف القوة
والضعف بالون فاقدها
الاسود ومنه ما في مخطوط
سواد فالاجر فالاشقر
فالاصفر فالكل والاختلاف
والرج الكره وماله ثلاث
صفات كسود تحين منين
أقوى مما له صفتان كسود
تحين وأمنين وماله صفتان
أقوى مما له صفتان تعادلا
كسود تحين وأسود منين
وكاجر تحين وأمنين وأسود
يعجز د فالحض السابق
وشمل قوله والقوى حضض
مالو تأخر كخسة جرة ثم
خسة أو أحد عشر سواد
ثم أطبقت الجرة ولو رأته
مبتدأ خمسة عشر جرة ثم
مثله أسود تركت الصلاة
والصوم جميع الشهر لانه
لما سود في الثانية تبين
ان ما قبله استحاضة ثم ان
استمر الاسود

كانت غير مبررة فخصوا يوم

واحدة من أول كل شهر

وقضت الصلاة ولا تصور

مستحاضة تؤمر بترك الصلاة

والصوم إحدى وثلاثين يوما

الاهذه وليس قياس هذا

ما لورأت أكرر خمسة عشر ثم

أصغر ثم أشقر ثم أحر ثم أسود

كذلك ثم أسود ثم خضنا وأمثنا

ثم نخضنا أمثنا كذلك حتى نترك

ذلك ثلاثة أشهر ونصفا

خلافا لجمع لاننا نرتبنا

الحض في قياس على الخمسة

عشر الثانية لنسخها الاولى

لقومها من غير معارض مع

ان الدور لم يتم وهما الساتم

الدور ثم استمر الدور لم ينظر

للقوة لانه عارضها تمام

الدور المتقضى للحكم عليه

حيث معنى ولم يصدق فيميز

بان يوم اوله سنة محض

وبقيته طهر فوجب في الدور

الثاني ان يكون كذلك عملا

بالاخطو المبني عليه امرها

امال المعادة فتصور تركها

لذلك خمسة واربعين يوما

بان تكون عادتها خمسة

عشر اول كل شهر فترى اول

شهر خمسة عشر حجة ثم

ينطبق السواد فتلك الخمسة

عشر الاولى للعادة ثم الثانية

للقوة وما استقرار التمييز ثم

الثالثة لانه الاستمر

السواد بان ان مردها

العادة ولورأت بعد القوى

ضعيفين وان كان ضم اولهما

كخمسة سواد ثم خمسة حجة

ثم صفر فمستردو كخمسة

سواد ثم خمسة حجة ثم حجة

بان لم يجاوز عن خمسة عشر فعمل بالتمييز فيها الاسود **(قوله)** كانت غير مبررة لغرض الشرط الثاني **(قوله)** فخصها يوم واحدة الخ أي ويكون ابتداء دورها أي الثاني الحادي والثلاثين نهاية **(قوله)** وقضت الصلاة أي والصوم معنى أي قضت حلاته يوم واحدة **(قوله)** لا تصور مستحاضة أي مبتدأة سم **(قوله)** أحد أول ثلاثين أما الثلاثون فظاهر وأما الأحد الزائد عليها فلكون يوم واحدة من أول كل شهر حضا **(قوله)** وليس قياس الخ خلافا للثانية ولا المعنى **(قوله)** لورأت أي المبتدأة **(قوله)** كذلك في الموضوعين اشارة الى خمسة عشر كردي **(قوله)** ذلك أي الصلاة والصوم **(قوله)** لجمع واقفهم النهاية والمعنى **(قوله)** فيبامر أراد به قوله ولورأت مبتدأة الخ كردي **(قوله)** مع ان الدور الخ أي قبل تمام الخمسة عشر الثانية والمناسب لقوله الا فحاله عارضها الخ لان الدور الخ **(قوله)** الساتم الدور أي ثم الثلاثون **(قوله)** القوة أي الثالثة **(قوله)** تمام الدور أي الاول في تمام الخمسة عشر الثانية **(قوله)** ولم يوجد فيه تمييز الخ فدينظر فيه بان كل دور في نفسه وجبت فيه شرط التمييز سم **(قوله)** في الدور الثاني المراد به غير الدور الاول فيقبل ما بعد الثاني أيضا **(قوله)** بالاخطو يتأمل سم **(قوله)** أما المعتادة التي قوله ولورأت في النهاية والمعنى **(قوله)** لانيك أي الصلاة والصوم **(قوله)** يوما أي مع ليلته **(قوله)** استمر لانه تميز أي بعدم الجواز عن الثانية **(قوله)** ولورأت الخ قال في المعنى وان اجتمع قوى وضعف وأضعف القوى مع ما يناسب منها في القوى وهو الضعيف حوض بشرط ثلاثة ان يتقدم القوى وأن يتصل به الضعف وان يصلحها معه الخ بان لا يزيد مجموعها على أكثره كخمسة سواد ثم خمسة حجة ثم أطبق الصفر فالأولان حوض كل جمعة الرافعي في الشرح الصغير والمصنف في تحفته ومجموعه لانها قوت بان بالنسبة لما بعدها فان لم يصلحها كعشر سواد ستة حجة ثم أطبق الصفر أو صلحها لكن تقدم الضعف كخمسة حجة ثم خمسة سواد ثم أطبق الصفر أو تأخر لصلحها بان يتصل الضعف بالقوى كخمسة سواد ثم خمسة حجة ثم أطبق الحجة فخصها في ذلك السواد فقط واما قرأت الثالثة فهو امر مخرج به الروابي وصححه المصنف في تحفته وشرح الخاوي الصغير لكنه في المجموع كامل الرضة جعلها كوسط الحجة بين سوادين وقال في تلك لورأت سواد ثم حجة ثم سواد كل واحد سدعة أيام فخصها السواد الاول مع الحجة وفقر في شئني بينهما بان الضعف في القياس عليها توسط بين قوتين فالحقناه باسمة هو الا كذلك القسمة اه وتعود في النهاية لانه نقل عن والده فرقا آخر قوله انهم لو رأوا سواد ثم صفر ثم حجة فلا تلحق الصفر بالسواد عند امكان الجمع مع انه واضح انه ليس كذلك بحصره يحذف **(قوله)** بعد القوى ضعيفين مصادقات هذا بجمعه قوله فيما سبق وكذا لورأت خمسة أسود ثم خمسة أصفر ثم خمسة أحر ثم انه تقدم ان حضاها السواد فقط الا ان ذلك مفر وضوح الانقطاع وهذا مع الاستمرار كما يفهم من الامثلة فهذا هو المعبر لاحد الموضوعين عن الآخر سم **(قوله)**

الجمع حضها اذا جاوزتها كانت مبررة فخصها الاسود فقط وتغسل وتقضي أيام الاجر وفي الشهر الثاني يلزمها الغسل وتعمل ما تفعله الظاهر بجمعه وانقلبه الى الاجر فان انقطع في دور قبل مجاوزة الخمسة عشر بان انه مع القوى حوض في هذا الدور فيلزمها قضاءه نحو صلاة فعلت أيام الضعيف اه وقوله فيلزمها قضاءه نحو صلاة الخ كان المراد صلاة لزمها فيما سبق والافتقار بان ان سادات أيام الضعيف غير واجبة فان قلت هذا مشكل لان انتفاء المصداق في هذا الدور لا يغير حكم الادوار السابقة التي حكم على الضعيف فيها بانه طهر قلت لا مشكل لان الادوار السابقة لها طهر قطعها اذا تركت بعض صلواتها لزمها قضاءها فاذن في أيام الضعيف في هذا الدور ثم انقطع قبل خمسة عشر بان أن القضاء في الحوض فلا يجزئ في لزمها القضاء بعد ذلك **(قوله)** ولا تصور مستحاضة أي مبتدأة **(قوله)** ولم يوجد فيه تمييز فدينظر فيه بان كل دور في نفسه وجبت فيه شرط التمييز سم **(قوله)** بالاخطو يتأمل **(قوله)** ولورأت بعد القوى ضعيفين من مصادقات هذا بجمعه قوله فيما سبق وكذا لورأت خمسة أسود ثم خمسة أصفر ثم خمسة أحر ثم انه تقدم ان حضاها السواد فقط الا ان ذلك مفر وضوح الانقطاع وهذا مع الاستمرار كما يفهم من الامثلة فهذا هو المعبر لاحد الموضوعين عن الآخر

مستردة

فالعشرة الاولى حذفت فان كانت الحرة في الاولى احدى عشر وتعذر فيها السواد وتعين فيها الصفرة (أو) كانت مبتدأة لميزة (بان) فيمما سر (رأته بصفة) واحدة (أو) بميزة (٤٠٤) بان رأته بأكثر لكن (فقدت شرط تميز) فقدت معطوف على لا لميزة (على رأته) فاندفع ما قبل

فالعشرة الاولى (حذفت) وفاقا للنهاية والمغنى في الصورة الاولى وخلافا لها في الثانية كما مر آنفا وعبارة سم هذا في الصورة الثانية متماثل ما في المجموع كالموضوع وأصلها كما بينته في شرح العباب ثم قال ان الاوجه ان حذفتها السواد فقط واستدل له فراجع اه (قوله) تعذر فيها السواد (الخ) أي في بعضها السواد فقط (قوله) أو كانت أي من جاورزدها أكثر الحذف معنى ونهاية (قوله) فيمما سر أي من تفسير الميزة والمراد هنا ان التفسير يطلق غير الميزة فقوله مامر أي نظير مامر سم (قوله) فيمما سر أي في مامر بصري (قوله) واحدة إلى قوله ومن ثم في النهاية وإلى قول المتن في الاظهر في المغنى الا قوله على أن إلى أطلق (قوله) لكن فقدت شرط تميز أي من شروطه السابقة بمعنى (قوله) فقدت معطوف (الخ) أي بقدر موصوف له معنى (قوله) اه أي صنيع المصنف (قوله) وليس ذلك (الخ) وهذا اختلاف في غير الدشم يقول الالف الحكم صحيح معنى ونهاية (قوله) يقتضي انها (الخ) مسلم لكن لا يتم الترتيب وانما لم يكن مقتضى انها تسمى غير ميمر وليس كذلك نعم اطلاق الروضة فيه دالة على المطالب غير اه لا يحسن تقرر بعه على ما قبله فقام له بصري ولك ان تقع قوله وليس الخ بان عدم تسميتها بالميزة يستلزم تسميتها بغير الميزة اذ النقصان لا يرتفعان فيتم التقرّب وبجس التفرع (قوله) وان عطف فقدت (الخ) أي كما هو الظاهر المتبادر قول المتن (فالاظهر ان حذفتها الخ) نعم ان طرأ لها في أثناء الميمر عادت اليه بسجلا مضى بالتميز معنى ونهاية قول المتن (يوم وليلة) أي من أول الميمر وان كان ضعيفاً بمعنى (قوله) وان طهرها (الخ) اشارة إلى ما سطره الولي العراقي والمنكس من أن قول المصنف وطهرها الخ يعود الاظهر الى ميمر لا بالنصب ويجعل انه مفسر على القول الاول الاظهر فيقرأ بالرفع (قوله) لتبين (قوله) حيث في النهاية الا قوله على صفته أو تغير لا دون وقوله وان تغير إلى وفي المورد (قوله) واليتيان (الخ) أي كجواب الصلاة (قوله) كالتميز (الخ) عبارة للنهاية من تميز الخ الكاف استقصائية (قوله) لكنها في المورد الاول (الخ) المورد فيمن لم يختلف عاداتها هو المادة التي تشتمل على حيز وطهر كالشعر الممتدة وفيه اختلقت عاداتها هو جلة الاشهر المشتهلة على العادات المختلفة كثرت الاشهر أو قلت ثم ان يكرر ردش إلى الزيادة الأخيرة على ما يأتي وان تكرر بان انتهت إلى حذف الاختلاف ثم جاء المورد الثاني على نحو مختلفه لا يضاف قريب الانتظام وعدمه على ما يأتي عش (قوله) وصات أي وتعمل ما تفعله الطاهرة (قوله) كاسم أي في قوله ولو رأته مبتدأة الخ (قوله) تعقل الخ) أي ان استمر فقد الميمر نهاية (قوله) وتصل الخ) أي وتعمل ما تفعله الطاهرة معنى (قوله) وعبر إلى المتن في المغنى (قوله) والافخميرة عبارة للنهاية والمغنى فكبحيرة وقال عش انما جعلها ميمر كالبخيرة ولم يعد هاتين الماياتي من أن البخيرة هي المعتادة للناسية لعاداتها قد ابدوا وقتا وهذه ليست معتادة لكنها منها في الحكم اه فمضى الشارح من التشبيه بالبلغ (قوله) كباياتي أي حكمها نهاية ومعنى (قوله) للشروط أي الاربعة (قوله) أو كانت أي من جاورزدها أكثر الحذف معنى (قوله) وهي تعلمها أي قد ابدوا وقام معنى (قوله) نعم إلى قوله وتشمل في المغنى وإلى المتن في النهاية (قوله) عند مجاوزة العادة أي ان كانت دون أكثر الحيز سم (قوله) له ينقطع قبل أكثره أي قبل

انه يقتضي أن فاقدة شرط تميز تسمى غير ميمر وليس كذلك بل تسمى بميزة غير معتد بتميزها على أن قولهم الا تفي وحيث إلى آخره يقتضي انها يطلق عليها اسم الميزة بلا قيد ومن ثم أطلق عليها في الروضة انها غير ميمرة فلا اعتراض عليه وان عطف فقدت على رأته (فالاظهر أن حذفتها هو وليلة و) أن طهرها تبيع وعشرون لتبين سقوط الصلاة عنها في الاصل وما بعده مشكوك فيه واليقين لا يترك الا بمشاهدة أو ما زنة ظاهرة كالتميز والعادة لكنها في المورد الاول تنصير إلى خمسة عشر لعل ينقطع ثم بعدها ان سطر الميمر على صفته أو تغير لا دون اعتسلت وصلت وان تغير لا على صحت أيضا كما مر وفي المورد الثاني وما بعده تقتل وتصل بميمر معنى يوم وليلة يقتضي ما زاد على يوم وليلة في المورد الاول وعبر بتسع وعشرين لايينية الشهر لانه شهر استحاضة الذي هو دورها لا يكون الا ثلاثين هذا كله ان عرفت وقت ابتداء الميمر والافخميرة كما يأتي ويحيث أطلقت الميمرة فالمراد الجامعة للشروط السابقة (أو) كانت (معتادة) غير ميمرة (بان سبق لها حيز

وطهر) وهي تعلمها فترد اليها قدر الوقت وان زاد المورد على تسعين يوما كان يحض من كل سنة الا خمسة أيام فهي الحيز وباقي مجاوزة السنة طهر للعديد الصحيح بامر مستحاضة بالرد ذلك نعم بلزمتها في أول دور ان تحسب عند مجاوزة العادة بما يحضر بالحض لعل ينقطع قبل أكثره

فيكون الكل حيضاً في الدور الثاني وما بعده تغسل بماء بارد وتغسل بالعادة وتكمل كلامهم هنا (٤٠) الآية الخامسة تجاوزت

بجاءة أكثره على حذف المضاف عبارة النهاية وفي المعنى هو الاحتمال انقطاعه على خمسة عشر فإذا انقطع على خمسة عشر فاقبل الفلكي ح. وان عررها قضت ما وراء قدر عادتيا اه (قوله تغسل الخ) أي وتوصم وتضلي نهاية وتغسل ما تغفله الطاهر بمعنى (قوله تحيض) أي تعتد بالحض (قوله انه) أي امتراه الآيسة ع (قوله غفلة عما ذكره الخ) قد منع ما قاله غفلة وان ما أتى في العدد وما قاله لجواز أن يكون ما في العدد في ما أعلم وجوده من الحيض بشرطه بعد من البأس والدم فيما نحن فيه مشكوك فيه سم على أقول وقد توقف في قوله مشكوك فيه مع نولهم ان الآية اذا رأت دماً لم ينقص عن يوم وليس له حكم بانه حيض فامعنى كونه مشكوك فيه مع أن هذا لو وجد معناه لغير الآية لم يجعل مشكوك فيه بل يحكم بانه حيض بالنسبة لقدر عادتيا يحكم لما زاد انه استحاضة لأن يقال لما لم يثبت له بالاستقراء البأس في هذه المدة أو وثنا للسبل فيما رأته من الدم حيث ما زاد أكثر ع (قوله على جميعه) أي على قدر العادة وما زاد عليه (قوله بذلك) أي بانه دم فساد (قوله والا) أي بان أرادوا ذلك الحكم على ما زاد على قدر العادة (قوله أدم الحيض الخ) أي الشامل لما رأته الآية وغيرها (قوله وقد يجاب الخ) أي يختار الثاني (قوله وثبت العادة الخ) أي أن لم تختلف فلو احضت في شهر خمسة ثم استحضت ردت اليها نهاية ومعنى (قوله لان الحديث) أي قول النبي أو متغيره في المعنى الاما أنه عليه (قوله المذكور) أي أنفاجلا (قوله بين أن يخالف) أي الشهر الذي يلمشهر الاستحاضة (قوله هذا) أي ما في المتن (قوله في عادة متبعة) أي غير مختلفة (قوله والا) أي وان اختلفت عادتيا يتوهم (قوله لم تثبت) أي العادة المختلفة نهاية (قوله في السابع الخ) أي في الشهر السابع وأقل ما تستقيم العادة في المثال المذكور ستة أشهر معنى (قوله فترد ثلاثة) أي في السابع (ثم خمسة) أي في الثامن (ثم سبعة) أي في التاسع وهكذا أدامعنى (قوله وترد للسبعة) أي دون العادات السابقة نهاية قال ع (قوله والسبعة في هذا المثال هي أكثر النوب في لوائح في الشهر الثالث ثلاثة أو خمسة وترد اليه واحتاط في الزيادة لما يفيد كلام المنهج لكن قال سم عليه الذي في العباب وغيره انه ح. لم يتكرر الدور وتدلون به الاخر. بر. ولا احتياط عليها مطلقا وهو مقتضى كلام المنهج اه (قوله على ما يفيد كلام المنهج أي وحوى عليه التحفة والنهاية والمعنى) (قوله ولونست ترتيب تلك العتاد) أي دون العادات بان لم يترتب الدور في نحو المثال المتقدم هكذا الثلاثة ثم الخمسة ثم السبعة أو بالعكس أو الخمسة ثم الثلاثة ثم السبعة أو بالعكس أو غير ذلك لمن الوجود الممكن ع (قوله أولم تنظم) أي بان تقدم هذه مرة وهذه أخرى سم ونهاية ونغنى (قوله أولم يتكرر الدور) أي كان استحضت في الشهر الرابع نهاية ومعنى (قوله وبما آخروا النوب) أي فان ذكرته ردت الى ما قبل شهر الاستحاضة ثم تحتاط الى آخر أكثر العادات ان لم يكن هو الذي قبل شهر الاستحاضة نهاية ومعنى وفي سم بعد ذكره من الروض وشرحه ما نصه فان قلت فقل بما ذكرناه تحتاط أيضا الى آخر أكثر النوب فاستوى حال النساء والذكر في الفرق انه في النساء يكون الاحتياط بعد أقل النوب ولا بد في الذكر لا يلزم ذلك لانها قد تكرر أكثر النوب الاحتياط فيها بعدا الى آخر السبعة فليتامه اه (قوله فيها) أي فيما اذا تكرر الدور ولم تنظم عادتيا أولم يتكرر الدور (قوله غفلة عما ذكره) قد منع جمع ما قاله غفلة وان ما أتى في العدد وما قاله لجواز أن يكون ما في العدد فيما أعلم وجوده من الحيض بشرطه بعد من البأس والدم فيما نحن فيه مشكوك فيه (قوله أولم تنظم) أي بان تتقدم هذه مرة وهذه مرة (قوله ونسبت آخروا النوب) أي فان ذكرته ردت الى ما قبل شهر الاستحاضة قال في الروض وشرحه ثم بعد ذلك تحتاط الى آخر أكثر العادات ان لم يكن هو الذي قبل شهر الاستحاضة اه (فان قلت) قد علم بما ذكرناه تحتاط أيضا الى آخر أكثر النوب فاستوى حال النساء والذكر (قلت) الفرق انه في النساء أن يكون الاحتياط بعد أقل النوب ولا بد في الذكر لا يلزم ذلك لانها قد تكرر أكثر النوب الخمسة فيكون الاحتياط فيها بعدا الى آخر السبعة فليتامه (قوله فيها) كان وجه تسمية الضمير دون تنظم أولم يتكرر الدور ونسبت آخروا النوب فيها تحتاط فخص من كل شهر ثلاثة هي كما مضى في نحو الروض وما ظهر في العبادة والآ...

السبعة لكنها انفصل آخر خمسة (٤٠٦) والسبعة ثم تكون كما ظهر الى آخر الشهر أو معتادة مرة قدمت التمييز كما قال (ويحكم المعتادة

بالكية وأما إذا تكررت وانتظمت ونسبت انتظامها فخصها أقل النوب وان كانت ذكراً للنوبة الأخيرة
 حلي واعتدله الحنفى وكذا يؤخذ من سم وعش اه بجري أو قول وهو خلاف ما اتفق عليه شيخ الاسلام
 والخفة والنبايتوا المتخى من الاحتياط عند نسب آخر النوب مطلقا عبارة سم قوله فيها كان وجهه
 تنبيه الصير دون جمعه عدم الحاجة الى هذا القيد فى الأولى اذ من لازم نسب ترتيب الاقدار انسان آخر النوب
 لعموم الاقدار للاخيرة فليتامل اه (قوله أو معتادة) الى قول المتن أو مخيرة فى النهاية والمغنى الاما انبه
 عليه (قوله فرأت خمسة الخ) عبارة والمغنى والنبايت فرأت عشرة أسود من أول الشهر وبقية أحر فخصها
 العشرة الاسود لاجل خمسة الاولى اه (قوله وفى الهم) كان المراد بالتمييز فيه التميز (قوله وفى صاحبة)
 قد يقال وقبه سم (قوله بينهما) أى العادة والتمييز (قوله والا كان الخ) عبارة شيخ الاسلام
 والنبايت والمغنى وان تخلل بينهما أقل الطهر كان رأ بعد خمسة عشر من ضعيفات خمسة قو به ثم خمسة نما
 فقدر العادة حضي للعادة والقوى حضي آخران بينهما طهرا كاملا اه (قوله خمسة أسود) ثم استمر
 السواد سم عبارة المغنى ثم أحر اه (قوله كان كل منهما) أى من العادة وهى خمسة الاولى من
 العشرين الاجر والتمييز وهى خمسة الاخيرة الاسود (قوله أو كانت) أى من جازدهما أكثر الخيض مغنى
 (قوله على بابها) أى من القصور المنفصلة للحصر (قوله أو ما ذكر) أى النسابة للعادة بقدر او وقتا
 (قوله وان حقت) أى الى آخره بدل من قوله الا فى (قوله واجمع الخ) خبر فيكون قال سم لاجل الى
 هذا فان الصير فى أو كانت مخيرة وفى وان حقت واجمع لما رجع اليه الصير فى قوله أولا فان كانت مبتدأة
 وهو المرأة التى عدهما أكثر الخيض فانها يقسم هذه الاقسام كما يتخى فتأمل اه (قوله اطلاق المخيرة)
 أى التى فى ضمن المخيرة المطلقة (قوله لا يفيد الخ) لمجرد التاكيد (قوله وهذا أحسن) برده على معنى قوله
 وهى بصورة الخان ما ذكره المصنف حيث لا يشمل الجمل لموت ابتداء الدور أو بالعادة مع انه من التغير
 المطلق كإدله على ما قبله سم وقد يجاب بمحمل النسيان الى المتن على مطلق الجهل كجارى عليه
 النهاية فى جارى عليه الشارح من عطفه على النسيان مجرد اباضح وبيان لقسمى الجهل هنا (قوله أو بمعنى
 كان) أى كالمشاع فى كلام الشيخين (قوله أنها) مطلق المخيرة (قوله أيضا) الاولى تقدر على قوله
 بالمطوق (قوله هذا) أى النسابة للعادة بقدر او وقتا والتذكير باعتبار القسم (قوله انه الاصول الخ) لك
 أن تستدل على أصو به هذا بسلامته مما لم الاول من مخالفة الظاهر فى ضمير وان حقت على ما قرره سم
 وقد يجاب بان ما استدله لوسم انما يفيد الاظهر من الاصول (قوله أو جهلت الخ) عبارة النهاية أى
 جهلت عادتها الخ لخوا غلة أو علة عارضة وقد تبين وهى صغيرة وتدوم لها عادة حضي ثم تغيب مستحضة فلا
 تعرف شيئا مسبق اه قال ع ش قوله أى جهلت فسر النسيان بالجهل اشارة الى أنه لا يشترط سبق العلم
 كاشير الموقلة لخوا غلة أو علة الخ اه (قوله وتسمى الخ) عبارة النهاية والمغنى بمبته أى بالمخيرة

الميزة) حيث خالف العادة
 التمييز كان كانت خمسة
 من أول كل شهر فاستحضت
 قرأت خمسة بكرة خمسة
 سودا ثم خمسة مطبقة
 (بالتمييز لاجل العادة) فيكون
 حضيها السواد فقط (فى
 الاصح) لان التمييز علامة
 حاضرة وفى الدم الذى هو
 محل النزاع والعادة منقضة
 وفى صاحبه ومحل الخلاف
 حينئذ يتخلل بينهما أقل
 الطهر والا كان كانت عادتها
 خمسة أول الشهر فرأت
 عشرين أحر ثم خمسة
 أسود كان كل منهما حضا
 قطعا (أو) كانت مخيرة
 (بان) هى اما على بابها لان
 المراد هنا المخيرة المطابقة
 وهى محصورة فبما ذكر
 فيكون قوله الا فى الذى
 هو تصريح بمفهوم الحصر
 وان حقت المقيد لتعيين
 آخر من كل منهما يسمى
 مخيرة مقيدة واجمع المطلق
 المخيرة لا بقيد التفسير
 المذكور وهذا أحسن أو
 بمعنى كان لقد بالمطوق
 أنها ثلاثة أقسام أيضا
 أحدها الاخران فأدلهما
 مقابله وهو وان حقت
 الى آخره فتعين شارح هذا
 وادعاه أنه الاصول بمنوع
 (نسبت) أو جهلت وقت
 ابتداء الدور أو (عادتها)
 قدر او وقتا ولا تميز لها وان
 قالت دورى ثلاثون وتسمى
 أيضا مخيرة بكسر الهمزة

لتغيرها

حرف الفتح على أمرها ومن ثم يختلف أصحابنا

لتخبرها في أمرها وتسمى بالحسرة تكسر الياء أيضا لتأخر الخ (قوله ويخطئ) بالجزم عطف على يختلف قاله
الكردي ومنعه كتابته بالياء فلما ظهر أنه جلة حالية فكان الأولى تقديم المسند إليه أو ترك الواء (قوله
كأهنا) أي في أحكام المتغيرة (قوله من أول الهلال الخ) عبارة عنها به يتم لا يمكن إلحاقها بالمبتدأ في ابتداء
دورها لأن ابتداء دور المبتدأ تعليم بظهور والدم يتخالف الناسة فكرونا بتدوئه أول الهلال ومتى أطلقوا
الشور في مسائل الاستحضار فتصوره ثلاثين يوما سواء كان ابتداء من أول الهلال أم لا في هذا الموضع اه
أي فإدخالهم بالشهر الهالي نقص أو كمل عش (قوله لانه الخ) أي ابتداء الحيض في أول الهلال (قوله على
ما فيه) عبارة عش قال الشيخ عميرة قال الزاوي وهي أي قوله لانه الغالب دعوى مخالفة للجس اه وهذا
هو العمدة في تزييف هذا القول اه اه قول المتن (والمشهور وجوب الاحتياط) وبحمل وجوب ما ذكر
عليها كما أفاده النashري مالم تصل سن اليأس فان وصلته فلا وهو ظاهر حتى شرح مر سم على ج وما ذكره
عن شرح مر يوجد في بعض النسخ والروايات عطف عش (قوله الآتي) التي قوله (مالم تعلم) في النهاية
والى قوله فان شككت في الغنى (قوله بنا فيه الدم) أي على هذا الوجه سم عبارة عش وهذا يجزئ به لا يصلح
ماتعمن كونه طهرًا أو انحلالًا وإن يكون كهدم فساد الآن يمنع هذا بان ما رآه المرآة في سن الحيض يجب
أن يكون حاضيا لم يمنع من مائه والماتم هذا لما منع من الحكم على الكل بأنه حيض ولم يمنع من أن بعضه
خفيض وبعضه غير حيض اه (قوله والتبعض) أي بان يحكم على بعض معناه بأنه حيض وعلى آخره انه
طهر عش (قوله فانقضت الضرر وراق الخ) ولا يجمع تقديم السافر ونحوه ولا تؤم في فصلاتها بظاهر ولا
متغيرة يتابع على وجوب القضاء عليها ولا ينهها الفداء عن صومها أو أفطر تلزمه في احتمال كونها حاضيا
مغنى (قوله في عدة الخ) راجع إلى المتن (قوله على الانفصال الآتي الخ) أي إذا طلقها في أول الشهر ماذا
طلقها في أثناءه فان كان مضي خمسة عشر أو أكثر لغايبه واعتدت بثلاثة أشهر بعد ذلك يحرم طلاقها
حينئذ لما فيه من تطويل للعدة وإن بقي من الشهر ستة عشر يوما فأكثر فيشهر بن عد ذلك عش (قوله مالم
تعلم الخ) راجع إلى قوله فانها بثلاثة أشهر كوردى (قوله فان شككت الخ) عبارة شرح الرض فلو شككت في
قدرها أي الأدوار أخذت بالأكثراً قاله الداربي سم (قوله على حاليها) أي منز وجهها وبدها يعني بقوله
اختلاف اعتقادهما فالعبرة بعدة الزوج لا بالزوج عش (قوله ومباشرة) التي قوله ولو بعد الخ في النهاية
الاقوله لا طلاقها إلى وعلز وجهها وقوله لصلاة والى قول المتن وتغسل في الغنى الاقوله لا طلاقها إلى وعلز
زوجهها (قوله لا طلاقها) عطف على الوطئ في المتن وقوله ومس المحصن الخ عطف على تمكنه في الشرح وعلى
نوع تعقيد فكان الأولى تأخير قوله ويحرم عليها الخ عن قوله لا طلاقها الخ (قوله مؤثما) أي وسائر حقون

بما لم يزل من مخالفة الظاهر وان حقلت على ما قرره (قوله والمشهور وجوب الاحتياط) وبحمل وجوب بما
ذكر عليها كما أفاده النashري مالم تصل سن اليأس فان وصلته فلا وهو ظاهر حتى شرح مر وأقول لعل ما قاله
النashري معنى على ظاهره ما سبق عن الغنى وغيره (قوله بنا فيه الدم) أي على هذا الوجه (قوله فان شككت الخ)
عبارة شرح الرض فلو شككت في قدرها أي الأدوار أخذت بالأكثراً قاله الداربي سم (قوله في عدمه على حاليها)
الوطئ قاله النashري قال أو شككت في شرح الوسيط هذا إذا لم تبلغ سن اليأس فإذا بلغت ذلك فالغنى يظهر
وتقتضيه القواعد أنه يجوز زوجه أن يتجمل بهما والاحتمال الحيض في يومها قاله أو شككت قول المحامي
في الباب وقتضاهاه سنون سنة اه كلام النashري (فان قلت) بردها قاله أو شككت في زوال الاحتمال
الحيض ما قالوه باب العدم من أنه لو رأته امرأة الدم بعد سن اليأس بشر وط الحيض كان حضا (قلت)
لا رده لجواز أن يكون ذلك مفرضا في دمته سم به تعلم أنه حيض لو جرد وطه بخلاف المشركوك فيه
لجواز أنه أكثر الحيض كما هنا رأيت الشارح تعرض لهذا في صام (قوله لا طلاقها الخ) فيه أمران الأول
صرح الشارح في باب الطلاق بان طلاقه لا سني ولا بدعي لأنه لا يقع في حيض ولا طهر بحق وكلامه هنا
لا ينافيه لا عدم الحرمة بتجامع ذلك والثاني ان عدم الحرمة هو وان لم تعتد بثلاثة أشهر بان اعتدت

الزوجة كالقسم عَش (قوله) (الصلاة) وقافا للمعنى وخلقا لئلا يعبأ به وما أفهمه كلامه أى الاسنوى
 في المهمات من جواز دخولها في الصلاة فرما أن يغفل ردها والدرجة الله تعالى بمفهوم كلام الروضة من أنه
 لا يجوز زلها دخوله لذلك لصحة الصلاة بخلافه بخلاف الطواف ونحوه فانه من ضرورته اه عبارة سم المعتبر
 حرمتهما بالسجد لغير ما يوقف عليه من الطواف والاعتكاف وللصلوة اه وعقب السجد البصرى
 كلام النباهة بنص قوله مر لصحة الصلاة خارجة فيه انها يجب مع ترك السجود والوقوف ونقل شيخ
 الاسلام في الاسنى كلام المهمات المذكور وأقره اه (قوله) (الصلاة أو طواف الخ) أى اذا أممت التلوين
 أسنى ومعنى ونهاية قول المتن (والقراءة الخ) أى للقراءة والسورة بتوهمنى وقال البصرى هل القراءة
 المذكورة كالقراءة في غير الصلاة أو يحصل في غيرهما أم فى ذلك شيئا ولعل الثانى أوجه اه وفى كلام عَش
 ما يؤيد قول المتن (في غير الصلاة) ظاهره انه لا يجوز القراءة للتعلم وينبغي خلافة لان تعلم القراءة من فروض
 الكفاية فهو من مهمات الدين بل وينبغي لها جواز من المصحف وحده اذا توقفت قراءته عليها وانه لو لم
 يكفى في دفع النسيان لاجل قوله على قلها ولم يتفق لها قراءته في الصلاة لما علم قيامها كشيء لها ينصت لسماعها
 تعلم في الصلاة والنافعة لاجلها القراءات والعذر قائم بها ان كانت قراءتها مشروعة لسماعها لاجل جود
 يجوز لها قصد القراءة لان حديثها غير محقق والعذر قائم بها ان كانت قراءتها مشروعة لسماعها لاجل جود
 التلاوة والافلا عَش (قوله) (بالمرارها الخ) أى وبالقرعة في الصلاة كاستفاد من قوله أمانى الصلاة الخ سم
 (قوله) (على القاب) أى وثاب على هذا الامر انواب القراءة عَش (قوله) (أمانى الصلاة) أى ولو تغفل (قوله)
 غائرا متطلقا) أى فاتحة أو غير هاتين قال الاسنوى وقيل تحرم الزيادة على الفاتحة انتهى اه سم (قوله)
 محققة) أى فلذا لم يزد على الفاتحة سم (قوله) (وكذا صلاة الجنائز) أى وصلاة الجنائز كصلاة الغرض في
 وجوب الغسل لها لافضلها في صفاتها الخاصة وهي وجوبها كالغرض ولو شبهها بالنفل كان أولى قال سم على حج
 وينبغي أن لا يسقط الغرض بفعلها لعدم اغناء صلاتها عن القضاء اه وعليه يفرق بينهما بنو المتكسبان
 طهره محقق دون هذه عَش وأقر الرشيدى كلام سم أيضا (قوله) (لانه من مهمات الدين) أى من الامور
 التي اهتم بها الشارع وحث على فعلها عَش (قوله) (ولو بعد خروج الوقت) وقافا للمعنى وخلقا لئلا يعبأ
 عبارته وشمل اطلاقه النقل بعد خروج وقت الغرض فتدعى ما منه ماهر اه أى في شرح ويجب الوضوء
 لكل فرض من انها فعلها بعد خروج الوقت ان كانت رتبة بخلاف النقل المطلق عَش (قوله) (بعد خروج
 الوقت) انما تظهر هذه المبالغة اذا أريد بالنفل بطلان الغرض سم اه رشيدى (قوله) (فقد صرح به) أى
 بوجوب القضاء عليها (قوله) (لكن انتصر كثير من لعدم وجوب الخ) عبارة المعنى وهو ما في البحر عن النص
 وقال في المجموع انه ظاهر نص الشافعى وبذلك صرح الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب وابن الصباغ
 وجهور العراقيين وغيرهم لانها كانت مضافا لصلواتها أو مظهر افتدصت قال في المهمات وهو المعنى
 به اه (قوله) (وأنه الذى الخ) عطف على قوله انتصر الخ قول المتن (لكل فرض) خرج به النقل فلا يجب
 عليها الاغتسال وهو المعتمد نهاية اه سم قال عَش قوله لكل فرض أى ولو نذر أو صلاة جنائز فإدى
 وظاهر ما هنا نصلى على الجنائز ولو مع وجود الرجال ثم قوله وصلاة جنائز فهو ظاهر حيث تعدد الجنائز فان
 تعددت وصلت عليها مرة واحدة كفها غسل واحد كما هو ظاهر وقوله مر فلا يجب عليها الاغتسال الخ

بلائة أدوار على ما ذكره بقوله ما لم تعلم الخ وقد رتب معنى ما قلناه عنه في باب الطلاق ان الامر كذلك لعدم
 تحقق الحيض (قوله) (الصلاة) المعتمد حرمته كما بالسجد لغير ما يوقف عليه من الطواف والاعتكاف
 ولو لصلواتهم (قوله) (بالمرارها على القلب الخ) أى وبالقرعة في الصلاة كاستفاد من قوله أمانى الصلاة الخ
 (قوله) (غائرا متطلقا) قال الاسنوى وقيل تحرم الزيادة على الفاتحة اه (قوله) (بان جنابته محققة) أى فلذا لم يزد
 على الفاتحة (قوله) (وكذا صلاة الجنائز) ينبغى أن لا يسقط الغرض بفعلها لعدم اغناء صلاتها عن القضاء
 (قوله) (ولو بعد خروج وقت الغرض) انما تظهر هذه المبالغة اذا أريد بالنفل بطلان الغرض (قوله) (لكل فرض)

أى ويكفها الوضوء وظاهره وان فعله استقلالاً كالضحي وقضية كلام شرح الجسعة ان يجعله حبث فعل
بعد غسل الفرض سواء تقدم على الفرض أو تأخر أو ما لو فعل استقلالاً سواء كان في وقت فرض أو لا فلا بد له
من الغسل عرش **(قوله في وقته)** أى إلى متى في النهاية لا قوله كإباضه إلى الاحتمال الخ وقوله لأنه لا يمكن إلا فان
أثرت وكذا في الغنى القولوه ويلزمها إلى الوجوب **(قوله وذلك)** أى وجوباً بالغسل لكل فرض **(قوله)**
لم تكرر الخ أى لا وجوباً بالادب بالوقول بحسب ما يمكن بعد الإله تعاطى لعبادة قاسدة عرش **(قوله بعده)**
أى الغسل **(قوله ولا يلزمها نية الخ)** يشعر بجواز نيتسه ولو وجب خلافه لأنه لا يمكن إلا الواجب الغسل وان
الواجب الوضوء وغسل جميع البدن لا يكفي فيه نية الوضوء ولو غلط بخلاف الوضوء يكفي فيه نية رفع الأكر
غلطاً فالاحتياط المخلص على كل تقدير تعين نية الأكر سم على حج اه رشيدى وأجاب عرش بمأصه
ويمكن ان المراد لا يلزمها نية الوضوء مع نية رفع حدث الحيز لأن المراد نية زرومها مستقلة مع ترك نية رفع
الحدث الأكره وعبارة البصرى لا يخفى ان الاحاطة بالتيان بينة الوضوء أيضاً بشرطها اه **(قوله أيضاً)**
أى كزوم الترتيب **(قوله بما عاقبه)** أى بالصلاة عقب الغسل معنى **(قوله لأنه لا يمكن الخ)** يعنى أن الغسل
انما يؤمر به لاحتمال الانقطاع ولا يمكن الخ معنى **(قوله واحتمال وقوعه الخ)** أى مع ان المبادر لا تمنع أن يترد
الاحتمال قال في شرح العباب نعم يتحمل وقوع الغسل في الطهر وقد بقي منه ما سبغ الصلاة فإذا بدرت برئت
منها وإذا أخرت أو عتقت في الحيز فلم يترأف أن كان ينبغي وجوب المبادر ولهذا الاحتمال كما قاله بعضهم اه
سم عبارة البصرى قوله لا يمكن تكرار الانقطاع الخ لمسلم لكن الموجب هنا احتمال ولا مانع من تكرره
فالحاصل ان احتمال الانقطاع هنا كثر وجب الحدوث في المستحاضة وفي المبادر بالصلاة عقب طهارة كل
منها ما تقتل للمقتضى وان لم يدفعه بالكلية فالقول بوجوبها ثم لا نهنا لا يخفى ان خفاء ذلك الذي يظهر ببدائى
الرأى التسوية فيها أو في عدمها اه **(قوله جسد الخ)** أى وجوباً بمعنى وبصرى **(قوله حبث يلزم)**
بالمستحاضة الخ أى غير النجاسة لصح قياس هذه عليها عرش **(قوله المأخوذ)** وهو ما لو أخرت الصلاة الصلاة
بقدر ما يمنع الجمع بين الصلاتين كما تقدم عرش وسم قول المتن **(وتصوم الخ)** أى وجوباً بمعنى ونهاية **(قوله)**
لاحتمال إلى قول المتن وان حفظت في النهاية **(قوله وتتكبره)** أى الشهر **(قوله لتخصمه الخ)** هذا عجب
فان المسوغ موجود بدينه وهو عدل على المعرف فأنهم صرحوا بان ذلك كعكسهم منسوغات شىء والحال
من التكررة سم وعرش ورشيدى **(قوله بما قدره)** أى من لفظ آخر عرش **(قوله وهى)** أى الحال
المذكورة **(قوله وكذا رمضان)** لقائل أن يقول ان رمضان حقيقة في الهلال الناقص أيضاً بالتقييد

في وقته قال في شرح الروض وتعبيره كالمه بالفرض يستخرج النفل وهو احتمال ذكره في المجموع في النفل
بعدها بعد نقله عن القاضي أى الطبيب ان كل موضع قلنا عليها الوضوء لكل فرض فله صلاة النفل وكل
موضع قلنا عليها الغسل لكل فرض لم يجز النفل إلا بالغسل أيضاً اه وظاهر كلام الأكر من التقيد
بالفرض وهو أن يمسر وكلام القاضي أحوط اه والمعتمد عدم وجوب الغسل للنفل شرح مذ **(قوله ولا)**
يلزمها نية على الأوجه يشعر بجواز نية ولو وجب خلافه لأنه لا يمكن إلا الواجب الغسل وان الواجب الوضوء
وغسل جميع البدن لا يكفي فيه نية الوضوء ولو غلط بخلاف الوضوء يكفي فيه نية رفع الأكر غلطاً فالاحتياط
المخلص على كل تقدير تعين الأكر فأنزل **(قوله واحتمال وقوعه الخ)** أى مع ان المبادر لا تمنع أن يترد
الاحتمال قال في شرح العباب نعم يتحمل وقوع الغسل في الطهر وقد بقي منه ما سبغ الصلاة فإذا بدرت
برئت منها وإذا أخرت أو عتقت في الحيز فلم يترأف أن كان ينبغي وجوب المبادر ولهذا الاحتمال كما قاله بعضهم
اه **(قوله حبث يلزم المستحاضة)** أى بان لا يكون لصلاة الصلاة **(قوله لتخصمه بما قدره)** هذا عجب فان
المسوغ موجود من غير تقدير وهو مشاركتى في الحال المعروفة فأنهم صرحوا بان ذلك من مسوغات نجى
الحال من التكررة وبذلك عبري التسهيل وعبر السيوطى في مسوغ الحال بمسوغات الابتداء ومسوغات
مسوغات الابتداء بنهاية أن يعطف على سائر الابتداء نحو زيد ورجل فأنزل **(قوله وهى)** مؤكدة لرمضان

في وقته كإباضه وكأنه اكتفى
بقوله وتوضأ وقت الصلاة
ذلك لاحتمال الانقطاع
كل وقت ومن ثم لو ذكر
وقته كعند الغروب أغسلت
عنده كل يوم فقط أو كانت
ذات تقطع لم تكرر مدة
التقاء لأنه لم يطرأ بعده دم
ويلزمها اذا لم تنغمس أن
ترتب بين أعضاء الوضوء
على الأوجه لاحتمال أنه
واجبها ولا يلزمها نية على
الأوجه أيضاً لانحائها
بالحال بصرفها كالغائط
وهو يجزئ الوضوء نية
نحو الحوض ولا يلزم المبادر
بما عاقبه لأنه لا يمكن تكرار
الانقطاع منه وبينها بخلاف
الحدث واحتمال وقوعه
الحيز والانقطاع بعده
لاحتمال وقوعه لكن ينبغي
نيتها لانها تقتل الاحتمال
لأنه في الزمن الطويل
أظهر منه في السر فان
أثرت حدثت الوضوء
حدث يلزم المستحاضة
المأخوذ (وتصوم رمضان)
لاحتمال انها طاهر جمعه
(ثم) تصوم (شهر) آخر
(كل ما بين) حال من رمضان
وشهر وتتكبره غير مؤثر
لتخصمه بما قدره وهى
مؤكدة لرمضان لثلاثيهم
الاطلاق على بعضه

يل مؤسسة كما علم من قولنا لا في فالكال الى آخره ومؤسسة للشهر الافاد بها أن المراد به ثلاثون يوما تواليه (فحصل) لها غرض ان رمضان ثلاثون يوما من كل منهما (أربعة ٤١٠) عشر) يوما لاحتمال ان يحضها اكثر وانه طرأ أثناء يوم وانقطع أثناء السادس عشر فبطل

بالكال يخرج حله فالتأسيس به في غاية الظهور ومغن عن التعسف الذي ارتكبه مع أن في حجة نظرا فان قوله فالكال الخ لا يقيد التأسيس إلا ان أراد به ما ذكرته مع قصور عبارته عن إفادته سم (قوله) بل مؤسسة أي محضة لتعني لم يحصل بدونها عش (قوله) فينبط منه أي من كل منهما (ستعشر الخ) أي ويبي عليها ويومان وكان ينبغي أن يذكر هذا هنا حتى يظهر قوله لا في هنا أيضا فاقتمل (قوله) هنا أيضا أي في إذا بقص رمضان كما في هذا المثل هذا امر ادهو تقدم ما فيه عبارة النهاية والمقتضى منه بكل حال ستعشر يوما فاذا صامت الخ بقي عليها على كل من التقدر بن يومان زاد الغنى لوقال وتصور رمضان ثم شهرا كاملا وبقي يومان لاغنى عن كمالين وما بعده قاله ابن شعبة اه (قوله) لغرض الخ) بالغين المحجمة (قوله) فلا اعتراض على المتن أن أراد به ما مر عن ابن الشبهة فيرديان ما ذكره لا يدفع أولي بذلك قال ع وش وبقي الاعتراض عليه أي المتن من جهة أخرى وهي إجماعه ان رمضان في حقه باعتراف ثلاثين كالشهر الآخر وان كان ناقصا لأن يقال ان هذا الانهاج ضعيف اه (قوله) لوضوحه أيضا) لا موقع أيضا لأن يكون رجالا في قوله كإيا يعترض الخ وفيه ان التشبيه مغنى عنه وقد يقال انه راجع الى قوله فالكال في رمضان قيدنا ع ش (قوله) لان الحيف) الى قوله كإيا في الغنى (قوله) ولا تتعين هذه الكيفية) ذكر الغنى والنهاية بغيرها راجعها (قوله) يمكن تحصيلها) أي تحصيل البراءة من قضاء يومين في ذلك الأولى تنبيه الصبر على النهاية (قوله) لا في هذه الصورة) أي صورة رتبة يومين (قوله) صورة) عبارة النهاية بواحدة اه (قوله) بأوضاع) أي الشاملة لنقص يومين وبقي كما ذكر (قوله) لوقوع يوم الخ) أي لان الحيف ان طرفي الأول سلم الأخير وفي الثالث سلم الأول وان كان آخر الحيف الأول سلم الثالث وأما الأخير في (قوله) ولا يتعين هذا الخ) وفي النهاية بولم يغنى بعد ذكر كفيات آخر ما منه واللفظ الثاني هذا في غير الصوم المتتابع أم المتتابع بنزول غيره فان كان سبعة أيام فبادونها صام بمولاه ثلاث مرات الثالث بينهما من سابع عشر شهر وعما في الصوم بشرط أن تعرف بين كل مرتين من الثلاث يوم فأكثر حيث يتأق الاكثر وذلك في بادون السبع فلفظنا يومين ولا نعصوم يومين وانما يوم سابع عشر وثمان عشر و يومين بينهما ولا غير متصلي بشئ من الصومين فبدر الأول الحيف ان فقد في الأولين صوم صومهما وان وجد فيهما صاع الاخير ان اذ لم يقدفهما الا بالمتوسط وان وجد في الأول دون الثاني صاعا أيضا وبالعكس فان انقطع قبل السابع عشر صوم مع ما بعده وان انقطع فيه صاع الأول والثامن عشر ونخل الحيف لا يقطع إلا بالمتوسط الذي تحاله قدر اربعة وقت الطهر اضرورة تحير المستحاضة فان كان المتتابع أربع عشرة فادونها صاماته ستة عشر ولا عثم تصوم قدر المتتابع أيضا ولا عين افراده وينهاو بين الستة عشر فلفظنا ثمانية متتابعة تصوم أربع وعشرين ولا غنى عن الغاية بطلان ستة عشر فيبقى لها ثمانية من الأول والاخر وأما بينهما من الوسط ولقضاء أربعة عشر تصوم ثلاثين وان كان صاعها شهرين متتابعين صامتة متواتر بعد يومين ولا غنى عن الاخير من كل ثلاثين وأربعة عشر فيحصل من مائة وعشرين من ستة وخمسين ومن عشرين اذ ربعها بالبقية فواء واجب الا لا غنى عن الوقت احتل القطر في الطهر فيقطع الولاء اه (قوله) أي المخير الخ) الاعتدال في المرأة التي جاوز دمها أكثر الحيف فتأمله سم (قوله) كما مر) أي شرح أو متخيرة بان الخ (قوله) من عادتها) أي قوله في حفظ القدرة في النهاية والغنى الا قوله

منه ستة عشر يوما فان نقص رمضان حصل لهامنه ثلاثة عشر وبقي عليها ستة عشر فاذا صامت شهرا كاملا بقي عليها يوما هذا أيضا فالكال في رمضان قبل لغرض حصول الاربعة عشر لبقاء اليومين كإيا وواضع فلا اعتراض على المتن كإيا يعترض عليه بأنه لا يبي عليها شيء إذا علمت ان الانقطاع كان ليللا وضوح أيضا (ثم) اذ بقي عليها يومان (تصوم من ثمانية عشر) وبواسطة أيام ثلاثة وألهاو ثلاثة آخره فحصل السومان الباقيان لأن الحيف ان طرأ أثناء أول صومها حصل الاخير ان أو ثمانية فالاول والثامن عشر أو ثمانية فالاول وان ثمانية السادس عشر حصل الثاني والثالث أو السابع عشر فالثالث والسادس عشر أو الثامن عشر فالسادس عشر والسابع عشر ولا يتعين هذه الكيفية كإيا مبسوط في الثلاثين بل بالغ بعضهم فقال يمكن تحصيلها بكيفيات تبلغ ألف صورة وصورة ولعل في

البحر أقول لقال أن يقول ان رمضان حقيقة في الهلال الناقص أيضا فالتقدم دالكال يخرج حله فالتأسيس به في غاية الظهور ومغن عن التعسف الذي ارتكبه مع أن في حجة نظرا فان قوله فالكال الخ لا يقيد التأسيس إلا ان أراد أن فيه إشارة الى أن رمضان يكون كاملا ولا ناقصا وانه حقيقة في الامر من فالتأسيس المذكور يخرج للناقص ولا يغني ان عبارته في غاية القصور والبعيد عن ذلك فلنأجل (قوله) أي المتخيرة لا يقيد التفسير) الاعتدال في المرأة التي جاوز دمها أكثر الحيف فاقتمل (قوله) هنا أيضا لثبته) خرج نحو القاعة

بجميع مسائل الصوم بأوضاعه لا في هذه الصورة بخصوصها لبداهة فسادها (وعن قضاء يوم) عليها بنزولها (صوم يوم ثم) صوم (الثالث) من الأول (والسابع عشر) منه

لوقوع يومين من الثلاثين في الطهر بكل تقدير كما علم مما مر ولا يتعين هذا أيضا (وان حقت) أي المتخيرة لا بد من التفسير كما مر (شأن) المحتاجة من عادتها ونسبت شيئا لوقت فقط أو القدر فقط (فاليقين) من طهر أو حيف (حكمه) وهذه خبرها نسبه فلذا جعلها عقب المتخيرة المطابقة

فزع من اساقه يقضي انهم متعبرة مطلقا ليس في محله (وهي في الزمن المحتمل) للحض والظاهر (كما في الوطء) ومن المحض والقراءة في غير الصلاة (وطاهر في العبادة) المحتاجة للنية كإكمال من الأمثلة السابقة احتياطا كالتعبرة (٤١١) المطابقة (وان احتمل انقطاع واجب

الغسل لكل فرض)
احتياطاً أيضاً والإلا فوطء
لكل فرض في حفظ القدر
فقط كما قالت كان حضى
سنة أيام من العشر الأولين
كل شهر الخامس والسادس

حضي يقينا وما بعد العاشر
طهر يقينا ومن السابع
للعاشر يحتمل الانقطاع
فتقتل لكل فرض ومن
الاول الخامس يحتمل الطهر
ولا يغسل قالوا ولا يخرج هذه
أى الحافظة لا تقدر فقط عن
التحريم المطلق لا يحفظ قدر

الضرورة ابتدأه وقد حضي
كهذا المثال بخلاف قولها
حضي خمسة أو أقل ما في
دوري ولا أعرف سوى
هذا أو دوري ثلاثون ولما
أعرف ابتداءه فهي متعبرة
مطلقا لأن كزمن يحرمها
يحتمل الثلاثة لحض
والطهر والانقطاع وفي حفظ
الوقت فقط كان قالت اعلم
أى لحض في الشهر مرة

وأكون في سادسه حاضيا
السادس حضي يقينا والعشر
الاخير طهر يقينا ومنه
للعشر يحتمل الانقطاع
دون الطهر ومن الاول

السادس يحتمل الطهر
فقط (والاظهر ان دم
الخامس) الصالح لكونه
حاضيا لو بين توأمين حضي
للخبر الصحيح دم الحضي
أسود يعرف ولانه لا يتعدى

المحتاجة إلى احتياط (قوله المحتاجة للنية) خرج نحو القراءة سم (قوله كإكمال) أى التقيد بما ذكره (قوله السابقة) في المتعبرة المطلقة (قوله الاقوال وخواص) ويسمى ما يحتمل الانقطاع طهرا مسكوكا عنه وملا يحتمله حضيا مسكوكا عنه مبنية ومعنى قال عرش والظاهر انها لا تفعل طواف الا فاضى في الطهر المسكوكا قبلوا في لحض المسكوكا قبله ولا في ما نسبت انتظام عاداتها فرددت لاقول النوب واحتاطت في الزاثلان الطواف لا تأخروا لوقته فيجب تأخيرها طهرا حاله الحق لا يقال انظارها له مع الاحرام فيمسقة تشددا لا نأقول يمكن دفعها بما ذكره من أن الحائض حضيا محققا تختلف من الاحرام بالهجوم على الطواف مقلدة مذهب الحنفى أو غير ذلك مما يأتى في الخ هذا ولم يتعرضوا إلى طواف الا فاضت من التحريم هل يجب اعادته في زمن يغلب على الظن عدم وقوعه في الطهر كفي قضاء الصلوات أو لا وقاس ما في الصلاة وجوب ذلك اه بخلاف (قوله يحتمل الانقطاع) أى والحض والظهر نهاية ومعنى قال عرش الذى يظهر أن ليس مرادهم باحتمال الطهر هنا طهرا أصليا لا يكون بعد الانقطاع كما يتوهم من عطفه عليه وجعل كل منهما أحد المحتملات فانه مستحيل بعد فرض تقدم الحضي يقينا بل مرادهم الطهر في الجملة قالوا باحتمال التطهر والانقطاع احتمال طهر بعد الانقطاع أو معه الانقطاع والحاصل انه ليس المراد ان كلامهم بما فعل حصوله على الانفراد فانه غير ممكن كما تبين بل المراد احتمال طهر معه انقطاع سم على المنهج اه (قوله يحتمل الطهر) وبعبارة النهاية والمعنى يحتمل للحض والطهر اه (قوله قالوا) أى الاصحابه معنى (قوله ولا يخرج) الى قوله بخلاف قولها في النهاية بنواى قوله وفي حفظ الوقت في المعنى (قوله بخلاف قولها الخ) ولو قالت كنت أخطأ شهر اشهر حضيا فالحظ من أول كل شهر ولحظتين آخر حضي يقينا وما بين الاولى أى التي من أول الشهر ولحظتين آخر الخامس عشر يحتمل الثلاث تهذه اللحظة أى التى آخر الخامس عشر لحظتين أول ليلة السادس عشر طهر يقينا وما بين اللحظتين أول ليلة السادس عشر والحظتين آخر الشهر يحتمل الحضي والطهر دون الانقطاع معنى ونهاية (قوله ولا أعرف سوى هذا) أى سوى قدر الحضي من قدر الضرورة ابتدائه (قوله والعشر الاخير طهر يقينا) فنه نظر بالنسبة لاوله الا ان فرض أنها في جسم السادس حاضى بصري (قوله ومنه) أى من السادس (قوله يحتمل الانقطاع) أى والحض (قوله فقط) أى دون الانقطاع قول المتن (ان دم الحامل) قال في شرح المذهب ودم امرأ حامل وحامله الاول أشهر وأضعف وان جلت على رأسها وأظهرها غاملة لا غير انتهى اه سم (قوله الصالح) الى قوله نعم في النهاية وكذا في المعنى الا قوله ولانه الى وانما (قوله الصالح) أى وان خالف عادته حدث لم ينقص عن يوم وليلة ولا زاد على خمسة عشر ولو بصفة غير صفة الدم الذى كانت تراه في غير زمن الحبل عرش قول المتن (حضي) أى وان ولدت متصلا بآخره بلا تغفل فقام معنى ونهاية (قوله للغير الصحيح الخ) عبارة عن نهاية اعموم الأدلة كعدمه دم الحضي الخ (قوله ولانه لا يمنع الخ) عبارة عن النهاية ولانه لا يمنع الرضاع بل اذا وجد معصم كونه حاضيا وان ندرك ذلك لا يمنع الحمل اه (قوله وانما يحتمل الخ) رد على دليل مقابل الاظهر (قوله ليس حضا) محله ما ينصل يحض مدة مئة على الطلق والا كان كل من الخارج مع الطلق والخارج مع

(قوله ولا الاظهر ان دم الحامل) قال في شرح المهذب وامرأ احتمل وحامله والاول أشهر وأضعف وان جلت على رأسها وأظهرها غاملة لا غير اه (قوله ليس حضا) محله ما ينصل يحض متقدما على الطلق والا كان كل من الخارج مع الطلق والخارج مع الواحد حضا يضاد (قوله واستمر الخارج مع الطلق ونحوه) والولد الا أنه اتصل بالخارج بعد تمام الولادة كان جميع حضا وان زعم اتصال النفاس بالحض دون فاصل طهر بينهما فانه يجوز خلاف ما وجد منها النفاس السنين فانه يكون استحضار ولا يجعل ما بعد الستين حضا متصلا بالنفاس واعتبار الفصل بينهما اذا تقدم النفاس دون ما اذا تأخر حوايه (قوله ليس حضا) محله ما لم

الرضاع ولو وجد وان ندرك ذلك الحمل وانما يحكم الشارع ببراءة الرحمه نظرا للغالب كون الحبل بسد مجرى الحضي انما هو أعالي أيضا تمام الدم الخارج مع الطلق أو الولد ليس حضا ولا نفاسا واذا ثبت أنه حضي جرت عليه أحكامه الا حرمه العلان فيما انقضت العدة بالجل لكونه

والحيض أيضاً حتى لو استمر الخارج مع الطلق وتزوج الولد إلى أن اتصل بالخارج بعد تمام الولادة كان
جميعه حيضاً وان لم اتصال النفاس بالحيض بدون فاصل طهر بينهما فإنه يجوز خلاف ما لو جاوزهما
النفاس الستين فإنه يكون استحاضة ولا يجعل ما بعد الستين حيضاً متصلاً بالنفاس واعتبار الفصل بينهما إذا
تقدم النفاس دون ما إذا تأخر وقضية قولهم السابق بحمله ما لم ينصل إلى أنه لو لم ينصل بدم متقدم قدر الحيض
ك يوم فقط لا يكون حيضاً وان كان مجموعهم ما تقدمه قدر الحيض فلا يرجع سم على حج والاقرب أنه
حيض لأنه بمجرد رؤيته محكم عليه بذلك فيستحب إلى تحقيق ما ينافيه ع (قوله والاحرم) شامل للمعسوب
لغيره كعمل الشبهة وغير المعسوب كعمل الزنا ووجه الحرمة في الأول أن عدة الشبهة مقدمة وما قبل الوضع
لا يحسب من عدة الطلاق كانت حائضاً وطاهراً سم (قوله والذي) إلى قوله ودون الطلاق في النهاية
والغنى الأقوله كإقيدته إلى المتن (قوله بان لم يزدا إلخ) فإذا كانت ترى وقتادرو وقتانقاء واجتمعت هذه
الشروط حكمنا على السك باله حيضاً أما النقاء بعد خروا لهما طهر قطعاً وان نقصت المانع من أقل الحيض
فهو دم استحاضة غنى (قوله فإصلاح نسخة المصنف إلخ) عبارة الغنى والظهور أن النقاء بين عدة أقل
الحيض فأكثر حيض قال ابن الفر كاح أن نسخة المصنف والنقاء بين الدم حيض ثم أصله بعضهم بقوله بين
أقل الحيض لأن الزواج أنه انما ينسحب إذا بلغ مجموع النماء أقل الحيض اه قال الوالي العراقي وهذه
النسخة التي شرح عليها السبكي وقال ابن النقيب وقد رأيت نسخة المصنف التي بخطه وقد أصححت كما قال غير
خطه اه ونحو في النهاية لأن ما نقله فيه عن ابن الفر كاح عزه فيها للبرهان الفرزاي وهو الرادبان
الفر كاح لتفر كح كل في ساق آية ثم ما شرع عليه تبعاً للشرح المحقق من جل الأقل على الأقل اصطلاحاً
لا يستغنى عن تقديره كما كثر لكنه يشمل صورة غير مراد وهو كون النماء واصله إلى الحد الأكثر اصطلاحاً
إذا تصور تخلف نفاة بينهما محكم عليه بأنه حيض فليجعل الأقل على معناه لغو هو ما عدا لا كثر فيستغنى
عن تقديره أكثر الموضع في إجماع ما ليس بمراد الأصل عدم التقدير بصري (قوله ليس في محله) فيه نظر
ويكفي في الإصلاح الإجماع القوي وعدم تعين العهدة وعدم القرينة عليها فكأن الإصلاح في محله مما
لا ينبغي تردده سم أقول بل في نظره نظر إذا يجوز كفى شرح مسماً إصلاح عبارة كذا يوان أذن مؤلفه
في خطبته بذلك بل كتب في هامشه قال المصنف كذا وصوابه كذا ولو سلمنا الجواز فهو ما لم يقبل العبارة -
صحا ولا تفهم عليه ولو كان بعداً كان عليه القاضي عضد الدين (قوله دون أن تنفاس العهدة) أي فلا
تنقض بتكر وهذا النقاء إذا بعد هذا النقاء قرأ سم (قوله الدم الخارج بعد فراغ جميع الرحم) أي
وقبل أقل الطهر فالولم ترداً إلا بعد مضي خمسة عشر يوماً كما كثر لنفاس لها على الأصح سم عن البراء

منسوبة بالطلاق والاحرم
لأنقضاء العدة بالحيض
حيثشذ (و) الظاهر أن
(النقاء بين الدم) الذي يمكن
كونه حيضاً بان لم يزدا النقاء
مع الدم على خمسة عشر
واحتوش بيمين في خمسة
عشر ولم ينقص مجموع الدم
عن أقل الحيض كما تقدمه
أل العهدة في الدم فإصلاح
نسخة المصنف التي بخطه
كذلك إلى أقل الحيض ليس
في محله (حيض) بحسب الحكم
الحض عليه لأنه لما نقص
عن أقل الطهر أشبه الفترة
بين دفعات الدم والفرق
بينهما أن النقاء طهران
تخرج القطنه بضاة نقية
والفترة تخرج معها ملوثة
ومن ثم اتفقوا على أنها حيض
ومحل الخلاف في نحو الصلاة
والصوم والطهرون أنقضاء
العدة فإنه لا يحصل بها جماع
ودون الطلاق فإنه لا يجعل
فيه (وأقل النفاس) وهو
الدم الخارج بعد فراغ
جميع الرحم وان وضعت
عانة أو مضغة

ينصل بحيض متقدم على الطلق ولا كان كل من الخارج مع الطلق أو الواجب حيضاً فلورأت وما فقط دما ثم
وضعت متغلبه فظاهر أن ذلك اليوم دم فساد وان تقدم بعضه على الطلق لنقصه عن أقل الحيض ولا يمكن
تكميله من الخارج عقب الولادة لأنه نفاس (قوله ليس حيضاً ولا نفاساً) بحمله ما لم ينصل بحيض متقدم
والا كان حيضاً كذا عبر به غير واحد وقضية أنه لو لم ينصل بدم متقدم قدر الحيض كيوم ولو لا يكون
حيضاً وان كان مجموعهم ما تقدمه قدر الحيض فلا يرجع (قوله والاحرم) شامل للمعسوب لغيره كعمل
الشبهة وغير المعسوب كعمل الزنا ووجه الحرمة في الأول أن عدة الشبهة مقدمة وما قبل الوضع لا يحسب من عدة
الطلاق كانت حائضاً وطاهراً فان قلت التلو بل لم يلزم من الطلاق في الحيض حيضاً قلنا صدق في الجملة أنه
لزم من ملاحظها في هذا الحيض أن عدتها بعد الولادة بعد ما بلغها من النفاس الذي لا يحسب من عدتها
فحصل التلو بل ولا يضره أن تخرج المطلق في عدة الشبهة ما يتوان كانت طاهر هذا الغنى (قوله ليس
في محله) فيه نظر ويكفي في الإصلاح الإجماع القوي وعدم تعين العهدة وعدم القرينة عليها فكأن
الإصلاح في محله مما لا ينبغي تردده (قوله دون أن تنفاس العهدة) أي فلا تنقض بتكر وهذا النقاء إذا بعد
هذا النقاء قرأ (قوله الخارج بعد فراغ جميع الرحم إلخ) قال في شرح الرشاد كالعاب وغيره وقيل مضي

فهاصور وقصبة أخذنا ممر في الغسل الا تسمى ولادة الاحيئذ كما صرحوا به فلا تخالف (٤١٣) بين ما ذكره وهنا في العدد خلافا

من نفسه واطلاقهم اهل الا
تغضى بعلقة تجول على
الاعراب انه لا ضرورة فيها
خفية من النفس وهو الدم
اذ به قوام الحياة او غير حه
عقب نفس واذ لم يتصل
بالولادة فابتداء من روية
الدم على تناقض للمصنف
فيسو عليه فزمن النقاء
لانفاس فيه فيلزمها فيه
احكام الماهرات لكانه
محموس من السنين كما قاله
البلقيني (الحظلة) هو كقول
غيره محبة بمعنى قول الروضة
لاحد لانه لا يتقدر بل
ما وجدته وان قل نفس
لكن الحظلة انفس بذكر
الغالب والاكثولان الكل
زمن (وا كرمه ستون) يوما
(وغالبه اربعون) يوما
بالاستقرار كما صرح ويحرم
به ما حرم بالحض حتى
الطلاق اجماعا لانه دم
حيض يجمع قبيل نفخ
الروح وبعدها تنفخ يكون
في ذلك تغافلها في غيره
اذ النفس لا يتعلق به عدة
ولا استبراء ولا بلوغ لحصولها
قبله بالولادة او الازال
الناسي عنه العلق واذ لم
لا يمكن ان يسقط صلاة
لتعذر استغراقها ولو قلقتها
يغلاف اقل الحض كذا
نقله ابن الرقعة عن
التدنيجي ولك منعه بانه

وشرح الارشاد في الغنى والنهاية وعلى هذا في فصل الزوج ان يستمتع بها قبل غسلها او تبتمها كالجنب اه
(قوله فيها الخ) راجع للعلقة ايضا بدليل قوله الاتي واطلاقهم الخ سم (قوله صورة الخ) وينبغي
الاكتفاء بانخبار قاطبة واحديثهم لان المدار على ما يفيد الظن والواحدة تحصله عرش (قوله الاحيئذ) أي
حين وجود الصورة (قوله من النفس الخ) عبارة بالغنى وهو بكسر النون لغة الولادة وشرعيا ما موسى
بذلك لانه يخرج عقب النفس اومن قولهم تنفض الصبح اذا ظهر وبالقافات النفاس نفسها بضم النون
ونفض القاء وجعلها نفاس كعشره وعشار وبالقافات فعله نفس المرأة فزمن النون ونفخها وبكسر القاء
فهما ما اضم افعص واما الحائض فقال فيها نفست بفتح النون وكسر القاء لا غير ذكره في المجموع اه
(قوله قوام الحياة) الاولى قوام النفس (قوله واذ لم يتصل) الى قوله لكن الحظلة في النهاية والغنى (قوله)
واذا لم يتصل بالولادة الخ) أي واذا تأخر خروج الدم عن الولادة فقول النفس من خروجها لانها بها يتومغنى
(قوله فابتداء الخ) أي من حيث الاحكام عرش أي لا من حيث الحساب من السنين الا والربعين (قوله)
من روية (الم) أي قبل مضي اقل الطهر كما صرحنا (قوله فزمن النقاء) أي الذي بين الولادة ورؤية
الدم عرش (قوله فلا ينفذ فيه الخ) فنجب عليها الصلاة في النقاء المذكور وقد صح في المجموع انه يصح
غسلها عقب ولادتها ولا يشك على ما رجحناه قول المصنف بطلان صوم من ولدت ولدا لانه لا كانت
الولادة مظنة خروج الدم اخطا بطلان وجودها وان لم يتحقق كجعل النوم ناقضا وان تحقق عدم خروج
شي منهنها يتومغنى (قوله لكنه محسوب الخ) معتمد عرش (قوله كما قال البلقيني) عبارة في كافي النهاية
بتداه السنين من الولادة وزمن النقاء لنفاس فيه وان كان محسوب من السنين اه (قوله بل ما وجدته
اوان قل نفس) أي ولا يوجد اقل من محبة أي دفعت ما يتومغنى بضم الدال عرش (قوله انفس) أي من
المحبة قول المتن (ستون) وقيل بعض العلماء سبعون وقال ابو حنيفة أي واحد اربعون مغنى (قوله لانه دم)
الى قوله ولك منغنى في النهاية الى قوله ثم اذ في الغنى (قوله ولا ينفذ فيه الخ) عبارة بالغنى والنهاية فحكمه
حكم الحيض في سائر احكامه الا في شيئين احدهما ان الحيض وجب البلوغ والنفاس لا وجب بلوغه قبله
بالاثر الذي جليته عنه الثاني ان الحيض يتعلق به العدة والاستبراء ولا يتعلقان بالنفاس لحصولهما قبله
بغيره والولادة يتقاضها ايضا فان اقل النفاس لا يسقط الصلاة فعمل من هذا ان اقل قول الشارع بالولادة
او الاثر الى الخ توزيع (قوله لحصولها قبله بالولادة) لا ياتي ههنا في العدة اذا كان الحمل من زنا سم أي
اومن وطع شبهة (قوله واذ لم يمكن ان يسقط الخ) أي وحده كما صرح به التعليل فلا يردها او رده الشارع

خمس عشرة يوما من الولادة اه فلو لم ترد اما أصلا ابعدا لخمس عشرة قال الاسنوي فلان نفاس لها بالاكسبة في
أصح الوجهين كما قاله في شرح المذهب اه قال في العباب والخارج مع الولد احوال الطلق دم فساد وبين
التوأمين حيض كعدن خروج عضودن الباقي اه وقوله كعدن خروج عضول حمل اذ لم يكن الحال
حال طلق أخذنا مما قبله (قوله فيها راجع للعلقة) أيضا بدليل واطلاقهم الخ (قوله أخذنا ممر في الغسل)
فيه من يعرف مما تقدم في ما تواتر من عدم الخادم (قوله من روية (الم) اعتمد مر (قوله لكنه محسوب
من السنين الخ) قال في شرح العباب ودان حسابان النقص من السنين من غير جعله تقاضا فيه تدافع بخلاف
جعل ابتداء من الدم اه (قوله لحصولها قبله بالولادة الخ) قد يقال هذا لا ياتي بالنسبة للعدة فيما اذا ولدت
ولم ترد ما قلناه ثم اه قبل خمسة عشر يوما فقد يقال هذا النقاء الواقع بعد الولادة وقبل روية بآدم طهر فبعد
قرالنه محتوش بالدم السابق على الولادة وقرالدم الواقع بعده فقد تعلقت به العدة كالحيض اذ تعلقت به ليس الا
بمثل ذلك وبالنسبة للاستبراء فيما اذا ولدت أمته ولم ترد ما قلناه حيث ذكرنا ما عاينته رأت الدم قبل خمسة عشر
يوما فقد يقال يحصل الاستبراء من الدم الذي هو نفاس فلتر ارجح المسألة وتخرج (قوله لحصولها قبله
بالولادة) لا ياتي ههنا في العدة اذا كان الحمل من زنا (قوله لا يمكن ان يسقط صلاة) أي وحده كما صرح به

تصور اسقاطها بان تكون بمنزلة منهن أول الوقت الحات تبي لحظلة فتتس حيث سقطت فقلادة النفاس لهذه الحظلة أسقطت بإيجاب الصلاة
تحتاجها لا يلزمها قضاءها غير آيات بعض الشرح

أشار لذلك (وعبوة ستين) لوما (١١٤) (كعبوه) أي الحيض (أكثره) فيأتي هنا أقسام المستحاضة بأحكامها فان اعتادت نفاسا

وحيضا فنفسها العادة
وبعد قدرها إلى متى قدر
طهرها المعتاد من الحيض
طهرت بعده حيضها كعادتها
أو نفاسا فقط فهي مبتدأة
في الحيض فطهرها بعد
نفاسها المعتاد تسعة
وعشرون يوما ثم تحيض أقله
وتطهر تسعة وعشرين يوما
وهكذا ومثلها فيما ذكر
مبتدأة فهم ما وان تكررت
ولادتها سلام ونفاس
المبتدأة خمسة أو حيضا فقط
ردت في الحيض لعادتها
فيه كالطهر وفي النفاس
لحمه كالمدة فيه لم يميزها
مالم تزد على ستين ولا شرط
للضعف هنا ولو نسبت عادة
نفاسها احتاطت أبدا
سواء المبتدأة في الحيض
والناسية لعادتها فيه أو ما
قول بان الرقعة لا يتصور
التخيري في النفاس اذا ذهب
ان من عادتها ان لا تراها أصلا
اذا رأت الدم وجاوز الستين
تكون كل مبتدأة أو حنث
فابتداء نفاسها معلوم به
ينبغي التحير فيه نظر اذا
ذكر لا يدل على انتفاء
مطلق التخير عن النفاس
لما تقر في الناس من ثم
قال الجلال البلخي النفاس
الناسية ان نسبت قدر عادة
نفاسها وتعلمت وقت
ولادتها وما وازم تحتاط
أبدا ان كانت مبتدأة لان
ابتداه حيضها غير معلوم

سم عبادة السيد البصري قوله كذا نقله ابن الرفعة الخ ينقل في النهاية كلام ابن الرفعة أو من غير تعقب
وتعقبه في الغني بضمها هنا فقال وروى ما يقال قد سبقه فيما اذا بقي من وقت الضرر وما سبق تكبيرة الاحرام
فغسست أقل النفاس فيه فانه لا يجب قضاء تلك الصلاة فعلى هذا لا يستثنى ما قاله اه وقد يجاب من قبل
ابن الرفعة بان المراد أن أقل الحيض يستقل باسقاط الصلاة بخلاف أقل النفاس ولا ترد الصورة المذكورة
اذا سقط فيها الصلاة لانها اجتماعه مع الجنون السابق حتى لو فرض انتفاء الجنون فلا اسقاط ولا يكتفى
هذا التعداد الا لفرض ان اختصاصه بالحيض ليست النفاس اه (قوله أشار لذلك) أي المنع المذكور
(قوله في أي هنا الخ) عبارة المغني لان النفاس كالحيض في غالب أحكامه فكذا في الرقعة عند الاشكال
فيظهر أن مبتدأة تلك في النفاس أهم معتادة بميزة أم غير مميزة ويقاس بما تقدم في الحيض فلهذا الميزة
الى التمييز بشرط ان لا يزيد القوي على ستين ولا يضبط الضعيف وغير الميزة الى لحظة على الاظهر والمعتادة
الميزة الى التمييز لا العادة في الاصح وغير الميزة المحافظة على العادة وتثبت بغيره ان لم تختلف في الاصح والا
ففيه التفصيل السابق في الحيض والناسية الى مراد المبتدأة في قوله ولو تحتاط في الاخر لا يظهر في التحقيق
اه (قوله طهر) أي هو طهرها سم (قوله ومثلها) أي المعتادة نفاسا فقط (قوله في بادئ كبر مبتدأة
فيها) قال في الرض الان هذه أي المبتدأة فيها نفاسها لحظة اه وهذا مراد الشارح بقوله الا في
ونفاس المبتدأة خمسة فهو كالمستثناء من قوله ومثلها الخ سم (قوله بميزة فيه) أي مبتدأة بميزة في النفاس
(قوله مالم تزد) أي الميزة يعني غير هاهنا على حذف المضاف وكان الظاهر التذكير كما في بعض النسخ والمغني
قال سم لم يقل ولم ينقص عن أقله كما تقدم نظيره في الحيض لعدم تصور النقص هنا اه (قوله ولا شرط)
عبارة المغني ولا ضبط اه (قوله لا يتصور التخير) أي المطلق (في النفاس الخ) اعني هذه النهاية والمغني لكن
أقر الشارح ما قاله الشارح (قوله به) أي بعلمها ابتداء نفاسها (قوله ينفي التخير) أي المطلق * (خاتمة)
يجب على المرأة تعلم احتياج اليمن أحكام الحيض والاستحاضة والنفاس فان كان زوجها عالما لم يزمه تعليمها
والافها الخروج لسؤال العلماء بل يجب وجوبه عليه منعها الان بسأل هو ويخبرها فتستغني بذلك وليس
لها الخروج الى مجلس ذكر أو تعلم خبر الا مرضا واذ قطع دم النفاس أو الحيض وغسلت أو تجمعت
حدث شرع لها التيمم فلزم وجوب أن يطأها في الحال من غير ركعة فانها خافت عود الدم استحبه التوقف في
الوجه احتياطاً مغني ونهاية

*) (كتاب الصلاة)

أي هذا كتاب الصلاة أي ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة هي حقيقة الصلاة وعددها وحكمها

التعليل فلا مرد ما أورد الشارح (قوله من الحيض) أي هو طهرها (قوله ومثلها فيما ذكر مبتدأة فيها)
قال في الرض الان هذه أي المبتدأة فيها نفاسها لحظة اه وهذا مراد الشارح بقوله الا في نفاس
المبتدأة خمسة اه (قوله ونفاس المبتدأة خمسة) هو كالمستثناء من ومثلها الخ (قوله مالم تزد على ستين) لم يقل
ولم تنقص عن أقله كما تقدم نظيره في الحيض لعدم تصور النقص هنا (قوله ولا شرط للضعف هنا) فيه بحث
لانه تقرر انه لو انقطع الدم في الستين بعد وزيته ما قبل خمسة عشر يوما من حين الانقطاع كان لعادته
نفاسا لا حيضا اذا ظهر الفاصل بين النفاس والحيض في الستين لا يكون أقل من خمسة عشر ومن لازم ذلك
كون زمن الانقطاع المذكور نفاسا وحنثا فلورأت متلاصفا الستين سوادا عشرة جرة ثم عاد السواد
وجاوز الستين فان جعلت الجرة المذكورة طهرا او ما بعد هاجضا خالف الذي التزمه والالزام للضعف
شرطا في الجملة ولم يصح في جنسه على الاطلاق الا ان يزيد لا شرطه بالنسبة لما بعد الستين وهو تكافؤ
واجبال واجام فليست مل

*) (كتاب الصلاة)

وان نسبت القدر والوقت بان تقول لو انت جنونت واستمر في الدم وأما مبتدأة في الحيض احتاطت أبدا أيضا
*) (كتاب الصلاة) * هي شرعا

فكتب

فكتاب الخنبر مبتدأ محذوف وإضافته للصلاة من إضافة الدال للذلول شيخنا (قوله أفعال) أي أقول خمسة وأفعال ثمانية فالجمله ثلاثه عشر هي أركان الصلاة وأما العلماء فنبهت هبته تابعة للركن فلا تعدر كاعلى التحقيق فالأقوال تكبير الأحرام والافتحوا للشهاد الأخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد والتسليم الأولى والأفعال التلبس بها فعل قلبي والقيام والركوع والاعتدال والسجود مرتين والجلوس بينهما وجلوس التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم الذى عقبه السلام والترتيب شيخنا وقال الجبيري المراد بالأقوال والأفعال هنا ما يشمل المندوب اهـ (قوله مفتحة الخ) قد يقال لاحاجه لجمع قوله مخصوصة فلولا بدله بقوله على وجه مخصوص لكان أولى أذهو صادق بما إذا أتى بالأفعال المخصوصة متشاكلان غير ترتيب وافتتحها بالتكبير واختتمها بالتسليم رشدي قال شيخنا اعترض قوله مفتحة بالتكبير الخ بان مقتضاه ان التكبير والتسليم خارجان عن حقيقة أولس كذلك ويجاب بان الشيء قد يفتتح ويختتم بهما هو منه كانهما اهـ زاد عس عن سم على البهجة كابدل عليه ما ذكر وفي خطبة لعبد بن ان التكبير فيها خارج عنها وان الشيء قد يفتتح بهما ليس منه فان هذا بدله على أن الاقتراح قد يكون بما هو منه بل وعلى انه الاصل فتأمله ولهذا كانت أم الكتاب فاتحة الكتاب مع انها جزء منه قطعاً اهـ (قوله غالباً) قد يقال ليس له ضابط حتى يعلم به الجامعة والمناطة لأن يقال ليس المراد انه من قبة التعريف بل الإشارة الى ان العرف هو الغالب وهو ما عدا المذكورين نعم لا بد من هذا الوجه قوله لا يمتنع حذف غالباً بصرى (قوله فلا ترد صلاة الأخرس الخ) أي وصلاة المربوط على خشية لعدم الأفعال فيها شيخنا (قوله بل لا ردان الخ) فيه نظراً لانه ان أراد أن كون المراد أن وضعها ذلك يفهم من التعريف فهو ممنوع كالإيجاف وان أراد انه مراده وان لم يفهم منه فهذا لا يمنع الورود وأدخيت لم يشمل لفظ التعريف بعض الأفراد كما غير جامع وان أريد به معنى جامع لا يفهم منه فليستأمل سم عبارة البصرى قوله بل لا ردان الخ يحتمل تأمل لأنهما كانا متماثلين صدق الحقيقة السريعة كما هو ظاهر فالتعريف غير صادقاً لها فلا يكون جامعاً اهـ (قوله لا ردان) الأولى التأنيث (قوله لان وضع الصلاة الخ) ان أراد بوضعه حقيقة فتهاو معناه لزم خروج هذا الفرد أو أصلها فان أراد بالاصل الغالب فلم يستغن عن قبة الغلبة وان أراد به شيئاً آخر فليبين لنظر فيه سم وقد يقال ان المراد ان العرف بغير الرأى معصاة غير المعذور بنحو الخرس لا مطلق الصلاة (قوله فاستخرج الخ) لم يظهر المراد منه ثم رأيت الغافل المحشى أشار الى ما ذكرته فليراجع بصرى (قوله لا اشتغالها على الصلاة الخ) أي فهو من تسمية الكل باسم الجزء هذان كانت مأخوذة من صلى اذا دعا كما يشهر وقيل مأخوذة من صلى اذا سحر الصلوات وهما عرفان في الخاصرتين يفتخيان عند الركوع والسجود يرتفعان عند الرفع منهما وقيل من صليت العود بالنوا اذا قومته بها والصلاة تقوم الانسان للطاعتين ثم ورد من لم تنهضه عنه الغفلة والمنكر فلا صلاة له أي كماله ولا يضر كون الصلاة او يتقبلها واهلها فغير كمالها افتتاح ما قبلها وصلبت بائى لانهم يأخذون الواوى من السائق والعكس شيخنا (قوله وهى الدعاء) قبل مطلقاً وقيل

أقوال وأفعال مخصوصة
مفتحة بالتكبير مختصة
بالتسليم غالباً فلا ترد صلاة
الأخرس وصلاة المربوط
التي يجبرها على قلبه بل
لا ردان مع حذف غالباً
لأن وضع الصلاة ذلك فما
خرج عنه لعروض لا ورد
عليه سميت بذلك لاشتغالها
على الصلاة فلهى الدعاء

(قوله بل لا ردان الخ) فيه نظراً لانه ان أراد أن كون المراد وضعها ذلك يفهم من التعريف فهو ممنوع كالإيجاف وان أراد انه مراده وان لم يفهم منه فهذا لا يمنع الورود وأدخيت لم يشمل لفظ التعريف بعض الأفراد كما غير جامع وان أريد به معنى جامع لا يفهم منه فليستأمل سم عبارة البصرى قوله بل لا ردان الخ يحتمل تأمل لأنهما كانا متماثلين صدق الحقيقة السريعة كما هو ظاهر فالتعريف غير صادقاً لها فلا يكون جامعاً اهـ (قوله لا اشتغالها على الصلاة الخ) أي فهو من تسمية الكل باسم الجزء هذان كانت مأخوذة من صلى اذا دعا كما يشهر وقيل مأخوذة من صلى اذا سحر الصلوات وهما عرفان في الخاصرتين يفتخيان عند الركوع والسجود يرتفعان عند الرفع منهما وقيل من صليت العود بالنوا اذا قومته بها والصلاة تقوم الانسان للطاعتين ثم ورد من لم تنهضه عنه الغفلة والمنكر فلا صلاة له أي كماله ولا يضر كون الصلاة او يتقبلها واهلها فغير كمالها افتتاح ما قبلها وصلبت بائى لانهم يأخذون الواوى من السائق والعكس شيخنا (قوله وهى الدعاء) قبل مطلقاً وقيل

بغير شئنا (قوله) يخرج بقوله مخصوص (الخ) قال ابن العماد انهما تارة بان قالوا وأفعال فانهما فصل واحد مفتوح بالتكبير يختم بالتسليم نهايتو بصري وبعبارة سم ان صدق جمع الاقوال والافعال في صدق التلاوة والشكر صدق معنى مخصوصة أيضا وان أراد به معنى خاصا في الواقع فهذا لا يفهمه السامع وان لم يصدق فلا حجة بل يادة مخصوصة في شرح العباب يخرج بجميع الافعال سجدة التلاوة والشكر لا يثبتها على فعل واحد هو السجود اه وقد يقال بل هي أفعال لأن الهوى للسجود والرفع منه فلان خارجا عن معنى السجود اه وأجاب عنه شيخنا بأنه ليس فيها الاقوال واجبان تكبيره والأحرام والسلام وفعلان كذلك النية والسجود وكل من هو به والرفع منه غير مقصود اه (قوله) صلاة الجنازة قال في المغنى فيدخل صلاة الجنازة بخلاف صدق التلاوة والشكر اه فالظاهر ان قول الشارح صلاة الجنازة مشال للمعنى ثم رأيت كلامه في فتح المجرى ادمصر خابنها لا تسمى صلاة فتنبه له هذا على ظاهره نعم الانسب حينئذ معلقا على سابقه لما في هذا من الأهم صرى اى بان يقول صلاة الجنازة فانها ليست صلاة وكذا جعله سم مثالا في حيث استشكله بان صلاة الجنازة أقوال كالتكبيرات وأفعال كالقيام والنية ورفع اليدين اه وقد يجاب عنه بان رفع اليدين سنة والكلام فيما يتوقف عليه حقيقة الصلاة وبعبارة شيخنا بعد ادخاله صلاة الجنازة في المعرفة كالغنى تصوم صلاة الجنازة فيها أقوال وهي ظاهرة وأفعال وهي القيام وهي أفعال متعددة حكما لجعل القيام للما تحة فعلا والقيام للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فعل واحد وان كانت في الخس فعلا واحدا اه قول المتن (المكتوبات خمس) الاصل فيها قبل الاجماع آيات كقوله تعالى واقبوا الصلاة اى حافظوا عليها دائما كما قال واجبانها وسنها وقوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا اى بحتمه وتوقيت آخرها في الصبحين كقوله صلى الله عليه وسلم فرض الله على ليله الاسراء خمس صلاة فلم أزل أراجع وأسأله التفتي حتى جعلها خمس في كل يوم وله وقوله للاعرابي خمس صلوات في اليوم واليلة قال الامر بهل على غيره قال لا لأن تطوع وعرفه ما عاذا بعبته اى بان أخبرهم ان الله فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وله وأما وجوب قيام الليل فنسخ في حقنا هل نسخ في حقهم صلى الله عليه وسلم أكثر الاحتجاب لا بالصحيح نعم ونقله الشيخ أبو حامد عن النص معنى ذهابه (قوله) أى المرفوضات الى قوله فان جبريل في النهاية يقول المغنى الاقوله ولا ينافيه الى وفرضت وما تبعل عليه (قوله) ولا ترد الجنازة عى عبارة المغنى ويخرج بقولنا الصلاة صلاة الجنازة لكن الجمع من المرفوضات والعينية قول تدخل في كلامه الا اذا قلنا انهما بابل من الظاهر وهو رأى والاصح انها صلاة مستقلة اه (قوله) والعشاء لى وأنس) وقيل من خصوصيات نبينا صلى الله عليه وسلم وهو الاصح شيخنا عبارة سم عن الاعباب والاصح ان العشاء من خصوصياتنا اه وأقره عى (قوله) ولا ينافيه أى ما ورد من أن الصبح الخ (قوله) بعد صلته) نظرف قول جبريل وقوله هذا الخ مقوله (قوله) ليله الاسراء) وهى قبل الهجرة بسنة نهاية ومعنى وشئنا (قوله) لعدم العلم الخ) ولا يمال أن يكون صرح بان أول

البه وان لم يصدق فلا حجة بل يادة مخصوصة في شرح العباب ويخرج بجميع الافعال سجدة التلاوة والشكر لا تشملهما على فعل واحد هو السجود اه وقد يقال بل هي أفعال لأن الهوى للسجود والرفع منه فعلان خارجا عن معنى السجود (قوله) فانها ليست صلاة كصلاة الجنازة أه صلاة الجنازة أه أقوال كالتكبيرات وأفعال كالقيام والنية ورفع اليدين (قوله) أى المرفوضات) لما كان الكتاب غير الفرض لغته وأعم منه شرعافس المراد هنا بقوله أى المرفوضات (قوله) وردان الصبح الخ) قال في شرح العباب قبل وهذه الصلوات تفرقت في الانبياء فالغمر لادم والظاهر لا يراهيم والعصر لسليمان والمغرب لعيسى وكعن بن نفوس وكعة عن أمه والعشاء عن نبيها هذه الامتوخالف الراعى في شرح المسند بعض ذلك فجعل الظاهر لداود والمغرب لعقوب والعشاء لوسى وأورد فيهما والاصح كما مران العشاء من خصوصياتنا اه (قوله) ولم يجب صبح يوم تلك الليلة لعدم العلم بكيفيةها) أى وأصل وجوب الخس كان معلقا على العلم بكيفية ذلك فبذلك يندفع ما يتوهم من انه يلزم من عدم بيان كيفية الصبح تأخير البيان عن وقت الحاجة وانما كان يصح ذلك لو لم يكن

ويخرج بقوله مخصوصة سجدة التلاوة والشكر فانها ليست صلاة كصلاة الجنازة (المكتوبات) أى المرفوضات العينية (خس) معلومة من الدين بالضرورة وفي كل يوم وله ولا ترد الجنازة عن جملته الجنس في يومها كالمعلم من كلامه ولم يجتمع هذه الخس لغیر نبينا صلى الله عليه وسلم وردان الصبح لادم والظاهر لداود والعصر لسليمان والمغرب لعقوب والعشاء لعيسى ولا ينافيه قول جبريل في خبره الا في بعد صلته الجنس هذا وقت الانبياء قبل ذلك لا احتمال ان المراد انه وتنقسم على الاجال وان انتقص كل من ذكر منهم بوقت وفرضت ليله الاسراء ولم يجب صبح يوم تلك الليلة لعدم العلم بكيفيةها

وجوب الخس من الظهر نهاية ومعنى وسم (قوله فان جبريل الخ) قال في شرح العبابو بين ان اسحق في معاز به ان هذه الصلوات التي صلاها جبريل كانت صحيحة ليله فرضها لما أسمى به وانه صبح بالصلاة جامعة أي لان الاذان لم يشرع بالابد بالدينونان جبريل صلى به صلى الله عليه وسلم وهو باصباحه أي كان متقدما عليهم ومبلغهم كما عزم من وانه الناسق السابقة اه انتهى سم (قوله ابتداء بالظهر الخ) وكانت عبادته صلى الله عليه وسلم قبل ذلك في غراره بالتفكير في صنوعات الله واكرام من عرف عليه من الضيق فكان يتعبد فيه للبالى ذات العدد واختار التعبد به دون غير لانه تجاه الكعبته وهو محب ربها ثم وجب عليه وعلى ان قيام الليل ثم نصح في حقنا ووجهه أفضال المعتبد بفرض الصلوات الخس وهي أفضل العبادات البسنة الفاخرة والعبادات البديسة الباطنة كالتمسك والصبر والرضا بالقضاء والقدر أفضل منها حتى من الصلاة فقد ورد تشكر ساعة خير من عبادة سنتين سنة وأفضل الجميع الاعمال شينا (قوله فمن الخ) الاول ابدال الغاء بالواو (قوله بذلك) أي بجبريل (قوله وبأية الخ) عطف على قوله بذلك (قوله في البداءة الخ) ظرف لقوله ناسي (قوله سميت) الى قول المتراد في النهاية والى قوله واختاره في الغنى الاول قوله عقب وقوله ندى الى قايس (قوله سميت بذلك) أي سميت صلاة الظهر بلقب الظهر (قوله أول صلاة ظهرت) أي في الاسلام فانها أول صلاة صلاها جبريل امام النبي والصحابة لكن كان الذي رابطة بينهم وبين جبريل لم يعد وقرئتهم ولا يضر في ذلك كونه صلى الله عليه وسلم أفضل من جبريل قطع الاله بصحة انهم الفاضل بالفضل لخصوص صلواته ورة تعلم الكيفية ولا يضر أيضا كون جبريل لا ينصف بالذكور لأن شرط الامام عدم الاثومة وان لم يتحقق الذكر وشينا (قوله أي الخ) عبارة عن تفسيره شدة الخ (قوله أي عقب وقت زوالها) معتمده أن وقت الزوال ليس من الظهر وعليه فيما اذا تعدد هذا الوقت الغير المعتزم من جانب المنتهي فلا يرجع بصري وقد يقال تعدد بطور الزوال لانها باقية من زيادة الظل أو حسدونه (قوله أي ميلها الخ) أي الى جهة المغرب نهاية ومعنى (قوله باعتبار ما يظهر لنا الخ) لان التكليف انما يتعلق به معنى والجار معنق بالميل أو بزوال الشمس (قوله لانفس الامر) أي لو جرد الزوال فيه قبل ظهوره لكانت بقية فقد قالوا ان الظل المتحرك لغيره يعبر في قدر الظل يعرف متحركا أو بعنق عشر من فرسخا ولذلك لما سأل صلى الله عليه وسلم جبريل بل هل زالت قال لا نعم فلما سأله لم تكن زالت فلما قال لا تحرك انك لا زلت بعنق عشر من فرسخا وزالت الشمس فقال نعم شينا (قوله فلوظهر) أي المبل وكذا مرجع ضمير قوله الاتي و يعلم الخ (قوله يصح وان كان) أي التحريم (بعده) أي المبل (قوله وكذا في نحو الفجر) أي وكذا يقال في الفجر وغيره لان مواقيت الشرع عينية على ما يدرك بالحواس نهية (قوله أمر جودى الخ) هو شمل ما قبل الزوال وما بعده والتي مختص بمبايعه الزوال ومعنى زاد شينا المراد به خيال الشيء لانه وجودى وقوله لنفع البسنة أي بدع أم الحزن مثلا (وبغيره) أي كالفواكه اه قوله هو كفى الآية أي قوله تعالى ثم جعلنا الشمس عليه دليلا قال المضاري فانه لا يظهر للحواس حتى تطلع فقع موعدها على بعض الاحرام ألا توجد بتفاوت الاسباب حركتها اه انتهى سم (قوله و يعلم بزياة الظل الخ) واذا أردت معرفة قال والفاعلة بقاءمك وأشخاص تقيم في أرض مستوية وعلم على رأس الظل فإزال الظل ينقص عن الخط فهو قبل الزوال وان وقف لا يزيد ولا ينقص فهو وقت الاستواء وان أخذ الظل في الزيادة علم ان الشمس زالت والشمس عند المتقدمين من أصل الوجوب معا على الكيفية وهما توجهها خرا لعدم وجوب صمد ذلك اليوم وهو ان الشمس انما وجبت على وجهها ابتداء بالظهر وحاصله ان الشمس وجبت من ظهر ذلك اليوم ولا يخفى ما بين هذين التوجهين من البون البائن خلا فان توهم انهما مجعني واحد كصف واحد الثاني أوجبت ماعدا صبح يوم هذه السلسلة حتى لو بين كفيتهما لم يحب واصل الاول أوجبت مابين كفيتهما في وقتهم حتى لو بين كفيتهما الصبح وجبت فتأمل (قوله لعدم العلم بكفيتهما) قد استغنى عنه بانه فرضت الشمس ماعدا صبح ذلك اليوم والابدين كفيتهما كما مر (قوله فان جبريل الخ) قال في شرح العبابو بين ان اسحق في معاز به ان هذه الصلوات التي صلاها جبريل

فان جبريل لما علمها صلى الله عليه وسلم بصلاته عند باب الكعبة مما يلي الحفرة ثم الى حجر بالكسرك الخس في وقتها من مرتين في يومين ابتداء بالظهر وأشار الى أن دينه بظهور على الادب ان ظهورها على بقية الصلوات فمن ثم تأتى أعتنا بذلك وبأية أقدم الصلاة للولول الشمس في البداءة منها فقالوا (الظهر) سميت بذلك لانها أول صلاة ظهرت كما تقرر ولعلها وقت الظهيرة أي الخ (وأول وقت زوال الشمس) أي عقب وقت زوالها أي ميلها عن وسط السماء المسمى بالوجه الميالة الاستواء باعتبار ما يظهر لنا لانفس الامر فلوظهر أثناء التحريم يصح وان كان بعده في نفس الامر وكذا في نحو الفجر و يعلم بزياة الظل على نسل الاستواء ان كان والا فعدو ثم وأخوه صير ظل الشيء هولغا السر ومنه أن في ظل فلان واصطلاحا أمر جودى خلقها لله لنفع البسنة وغيره تدل عليه الشمس

كأنى الآتي يمكن في الدنيا دليل وظل ومدد ولا شمس ثم فليس هو عدهما خلافاً لمن توهبه (مثله سوى ظل استواء الشمس) أي الظل الموجود عند في غالب البلاد وقد نعدم (٤١٨) في بعضها كمن في بعض الأيام واختلوا في قدره فيها قليل يوم واحد وطولاً أيام السنة وقيل

جميع أيام الصيف وقيل ستون شهراً ومائة سنة وعشرون قبل انتهاء الطول ومثلها عقبه وقيل يومين قبل الاطول بستة وعشرين يوماً يوم بعده بستة وعشرين يوماً والآخر والاخر والاول غلط والذي بينه اثمة الفلك هو الانحسار وقول أصحابنا ان صنعاً كمن في ذلك الاوقات ما هو رة أعما الفلك لان عرض مكة أحد وعشرون درجة وعرض صنعاء على ماني زيج ابن الشاطر خمس عشرة درجة تقرباً لا نعدم الظل فيها الا قبل الاطول بنحو خمسين يوماً بعده بنحوها أيضاً وقد سبط الكلام على ذلك ما يتعلق به ويوضح في شرح العباب ولها وقت فضيلة أول الوقت وجواز الى ما يسع كهم حرمه ونوعه بان الحرم التأخير الى ما يقعها فيه ويرد بان هذا لا يمنع تسببه وقت حرمه بذلك الاعتبار وضروته وسبب هذه الاربعة تجزى في البقية وعذر وهو وقت العصر لم يحرم واختيار وهو وقت الجواز (وهو) أي عصر ظل الشيء مثله سوى ظل استواء أي عقبه (أول وقت العصر) لكن لا يكاد

أز باب علم الهيئة في السماء الزابعة وقال بعض محقق التأخر في السادسة وهي أفضل من القمر لكثرة نفعها شيخنا ومعنى (قوله ولا شمس) أي في الجنة (قوله فليس الخ) تفرس على وجود الظل فاجتمع انه لا شمس فيها (قوله أي الظل الموجود الخ) أي فالاضافة لان ملائسته والاقبال واللاطل به للظل للشيء عنده شيئاً (قوله وقد نعدم) أي ظل الاستواء (قوله في قدره) أي الانعدام (قوله قبل يوم واحد الخ) اقتصر عليه النهاية والمعنى (قوله أحد وعشرون) الاول واحد وعشرون (قوله ولها) أي قول المتأخرين في النهاية والمعنى الا قوله أي عقبه وقوله فالوقت الى ذلك (قوله ولها وقت فضيلة الخ) عبارة شيخنا ولها ستة اوقات وقت فضيلة أي وقت لابقاع الصلاة فيه فضيلة زائدة بالنسبة لما بعده وهو أول الوقت بحيث يقع الاستعمال باسبابها وأعطابها ولا جها لولا كالمضيق في المغرب وقت اختيار أي وقت تختارون آتياً الصلاة فيها بالنسبة لما بعده وهو يستمر بعد فراغ وقتها فضيلة وان دخل معاً أي ان بقي من الوقت ما يسعها فيكون مساوياً للوقت الجواز الا في وقت قبل النصف كالحكام الخطيب عن القاضي وهو ضعيف وقت جواز بلا كراهة أي وقت يجوز ايقاع الصلاة فيه بلا كراهة وهو يستمر بعد فراغ وقت الفضيلة وان دخل معه ومع وقت الاختيار الى ان يبقى من الوقت ما يسعها فالكذا لئلا تختل معاً ويخرج وقت الفضيلة أولاً ويستمر وقت الاختيار وقت الجواز بلا كراهة الى القدر المذكور فهما متحدان ابتداعاً انتهى وليس له وقت جواز بكرة وقت حرمه أي وقت يحرم التأخير اليه فالاضافة لانه لا في ملائسته والاقبال وقت الصلاة فيه واجب وهو آخر الوقت بحيث يبقى من الوقت ما يسعها وان وقعت أدرك ركعتي الوقت فهو أدامع الآخر وقت ضرورة وهو آخر الوقت اذا زالت اوائع والباقي من الوقت قدر التنكير كما ذكره فقهي ومباها ان جعلت معها وقت عذر أي وقت يسيبه العذر وهو وقت العصر لم يحرم جميع جمع تأخير اه (قوله أول الوقت) قال القاضي ان يصير ظل الشيء مثلاً بعينه معنى (قوله حرمه) وهو آخر وقتها بحيث لا يسعها معى ونهاية (قوله لا يمنع تسببه الخ) كيف والاضافة كفي فيها أي ملائسته (قوله ونوعه الخ) وتغيره يجزى في وقت الكراهة كذا في النهاية أقول ورد بنظره يرد في وقت الحرمة بصري (قوله واختيار الخ) ليس هذا وقتاً مستقلاً وجهه عدم على ان صدق وقت الاختيار عليه محل تأمل أذ هو يختار عدم التأخير عنه مع تأثي فيه فيما يظهر من كلامهم بصري (قوله ظهور ذلك) أي معرفة المصير المذكور وعبراً الى النهاية والمعنى معرفة وقت العصر والمآل واحد (قوله وهي من وقت العصر) وقيل من وقت الظهور وقيل فاصلة بينهما معنى زاد شيئاً وينبئ على القول بانها من وقت الظهور ان الجمعة لا تقوت حاشد وعلى الاول والاخير تقوت اه (قوله وهي من وقت العصر) مناف لما قدمه من ان الاحكام لا تنطبق الا بما يظهر لنا فمقتضاها ان الزيادة قبل الظهور ليست من العصر بصري وقد يجاب بان معاذ كلام السراج تفسير الظهور ولا تعذر واستجانه عادة (قوله فالوقت من مقدار تحريمها الخ) ان أراد به ان الحرم قارن الزيادة الغير الظاهرة باعتبار ما يظهر لنا أي باعتبار ما ظنناه بان اتصل به ان الحرم ظهوره وأظهرت في ثنائه فهو مطابق للمعبر عليه ثمران فيه انما فافاة المذكورة وان أراد ان الحرم قارن الزيادة لظهوره فمطابق للمعبر عليه وان سلم من النفاة المذكورة بصري (قوله في عرض الشرال) بالسكر اسم السير الرقيق بظاهر النعل ع ش به كانت صبيحة ليله فرضها لما أسرى به وانه صبيح الصلاة جامعة أي لا ان الاذان لم يشرع الا بعد المدينة وان جبريل صلى به صلى الله عليه وسلم وهو باصحابه أي كان متقدماً عليهم ومباغاهم كما يعلم من رواية النسائي السابقة وبذلك يعلم الدعي من زعم ان بيان الاوقات انما وقع بعد الهجرة فصوره ذلك باطل اه (قوله كافي الآية) أي قوله تعالى فجمعنا الشمس على دليل قاله البضاوي فانه لا يظهر للعس حتى تقطع فيقع ضوعها على بعض الاجرام ولا يوجد تفاوت لا يسبب حركتها اه (قوله لا يمنع تسببه الخ) كيف والاضافة

في يحق ظهور ذلك الا اذا نذر وقت العصر فالوقت من وقت العصر فلو فرض مقدار تحريمها باعتبار ما يظهر لنا صريح تفسيره ما قالوه في عرض الشرال ان فعل الظهور لا يسبب تأخير عنه والتأخير

في خبير جبريل بصرا في مثله ليس للاشتراط بل لان الزوال لا يشين بأقل من قدره عادم فان فرض تبينه باقل منه عمل به وذلك ما في حديث جبريل وسنده صحيح وصلى في العصر حين كان ظله أي التي مثله ولا ينافيه قوله وصلى في (٤١٩) الظهور حين كان ظله مثله لان معناه فرغ

منها حيث ذكر كاشر في العصر
في اليوم الاول حيث ذكر فلا
استشرالين الوقتين لغير
مسلم وقت الظهور اذا زالت
الشمس مالم يحضر العصر
(و يبق) وقته (حتى
تغرب) الشمس الغدير
الصحيح وقت العصر مالم
تغرب الشمس سميت
بذلك اعماصها الغروب
كذا قيل ولو قيل لتناقص
ضوء الشمس منها حتى
يبقى تشبهها بتناقص الغسالة
من الثوب بالعصر حتى تقف
اسكان أوضع (والاختيار
ان لا تؤثر) بالوقتية
(عن) وقت (مصير الظل)
للشيء (مابين) سوى نسل
الاستواء ان كان لان
جبريل صلاها به في ناني
فوم حيث ذكر لها غير الاوقات
الأربعة السابقة وقت
اختيار وهو هذا وقت
عذر وهو وقت الظهور ان
يجمع وقت كراهة بعد
الاستقرار أو أوقات سبعة

وزيما من على ضعيف
وهو صلاتها في بعد انفسادها
فانها قضاء عند جمع ومع
ضعفه هو لا يختص بالعصر
وهي الصلاة الوسطى لصة
الحديث به من غير معارض
فهي أفضل الصلوات وتلها
الصحيح ثم العشاء ثم الظهور ثم
الغروب فيها يظهر من الادلّة
وانما فضلا لجماعة الصبح

(في خبر جبريل الخ) وهو أمي جبريل عند البيت مرتين فصلى في الظهور حين زالت الشمس وكان التي وعذر
النسب انما يرمي بمعنى (قوله مثله) أي مثل عرض الشرائع (قوله وذلك) أي التي في النهار والوقت (قوله
وذلك) راجع لما في التذوق دخول وقت العصر بالصبر المذكور (قوله ولا ينافيه) أي ما في حديث جبريل
وصلى في العصر الخ (قوله سميت بذلك) أي سميت صلاة العصر بلفظ العصر (قوله اعماصها) الخ أي
مقارنتها له تقول فلان عاصر فلانا اذا قارنه لكن المراد بانها قارنه المقارنة شخصتا قول المتن (والاختيار ان
لا تؤثر الخ) وهي مختار الارز بحيث على ما بعده والاختيار جبريل ما بينه زادا للمعنى وقوله في الوقت ما بين
هذين يجوز على وقت الاختيار وقال الاصطفي يخرج وقت العصر بمصير الظل مثله وقت العشاء ما بين
والصبح بالاسفار لظاهر بيان جبريل السابق وأجيب عنه بما تقدم اهـ (قوله سوى ظل الاستواء) أي قوله من
غير معارض في النهار والوقت (قوله به) أي بالنسبة إلى الله عليه وسلم (قوله حيث) أي حين مصير ظل الشيء
مثله (قوله بعد انفسادها) أي عداها بما يتوغلغنى (قوله فانها قضاء الخ) والاصح انها أداء كما كانت قبل
الشروع فيها أي يوم معنى أي لا يجب فعلها ولو ان أوقع ركعة منها في الوقت فاداء والاقتضاء عـش
(قوله لصة الخ حديثه) وقراءتها عشر مرة في الله تعالى عن ابن عباس كانت شاذما فظروا على الصلوات والصلوة
الوسطى صلاة العصر شيخنا (قوله وهي الصلاة الوسطى) أي على الاصح من أقوال شيخنا (قوله فهي) أفضل
الخ عبارة شيخنا وأفضل الصلوات صلاة الجمعة ثم عصرها ثم عصر غيرهما ثم صبحها ثم صبح غيرهما ثم العشاء ثم
الظهور ثم الغروب ثم ظهر كلامهم استواء كل من هذه الثلاثة في الجمعة وغيرها وقد ظهر خلافه وأفضل الجماعات
جماعة الجمعة ثم جماعة صبحها ثم جماعة صبح غيرهما ثم جماعة العشاء ثم جماعة العصر ثم جماعة الظهر ثم جماعة
الغروب اهـ (قوله لانها فيها أشتق) لا يقال هذا المعنى موجود في أصل فعلهما لان المشتقة انما اذنت بالذهب الى
بحال الجماعات وأصل فعلهما لا يقتضي ذلك الذهاب سم (قوله عادت) أي لو عادت الشمس (قوله عاد
الوقت) أي وجب اعادته للغروب ان كان صلاها ويجعل على من أفطر في الصوم الامساك والقضاء لتبينانه
أفطر نهارا ومن لم يكن صلى العصر يصلها اذا وهل بآثم بالتأخير بالاعتذار الى الغروب الاول أو تبين عدم آثم
الظاهر الثاني حاشي اهـ يجبري وفي كلام سم الميل الى ذلك كله الا لاخير فالفيه في الامم وهو الظاهر
الموافق لقواعد المذهب (قوله وانه الخ) عطفي على خلافه (قوله عنده) أي عند وقته المعتاد (قوله وما ذكره
آخر ابعده) قال في شرح العباب وساقى انها تأخرت في صلى الله عليه وسلم عن الغروب عاصفة بعد الوقت
لغروبها وانما وجد المعتاد خلافا لما هو عليه كلام الزركشي أيضا اهـ وقد بيناه حيث طال الدليل أو
اليوم فان لم يزل طوله فوات شهر أو اقل قدر والابان لم يفتش من لابي الشهر ولا أيام لم يقدر لانه لا

والعشاء لانها فيها أشتق * (فرع) * عادت بعد الغروب وعاد الوقت كاذ كراهة من المعتاد وقضية كلام الزركشي خلافه والله لو تأخر غروبها
عن وقته المعتاد قدر غروبها عنده وخرج الوقت وان كانت موجودة اهـ وما ذكره آخر ابعده كذا ولا

فلا وجه كلام ابن العماد ولا يضر كون (٤٢٠) عودها بحجرة صلى الله عليه وسلم كما صرح حديثنا في وقتها لندخل خلافا لما زعمه غيره

واحدة زيدتها يوم واحد كذلك بخلاف أيام الابل لانه فان فيها عدد من الايام واليالي سم يحذف
(قوله) فالوجه كلام ابن العماد فيجب على من صلى المغرب باعادتها بعد الغروب وعلى من افطر قضاء الصوم على ما قاله الحنفى ونقل بعضهم عن الشيخ سلطان عدم وجوب قضاء الصوم لان هذا بمنزلة من أكل ناسيا ويجب عليه المساك اتقا فاشتناو مرأ نفاما وافقه جميعه الامانة له عن الشيخ سلطان (قوله) حديثنا أى حديث عود الشمس والتأنيث مكتسب من المضاف اليه (قوله) لان الحجرة (الخ) متعلق بقوله ولا يضر (قوله) بل عودها أى بدعته صلى الله عليه وسلم وقوله الا ان ذلك أى صلى على العصر آذاه وقوله لا شغل الخ أى فكره أن نوقفه ففاته صلاة العصر بجري (قوله) بنوم صلى الله عليه وسلم هل كان يحرم علمه بيقاطعه وهلا تهم وصلى بالايام سم أقول ولعله اجتهد لجواز التأخير بل أفضل منه ما قد يؤدى الى يقاطعه صلى الله عليه وسلم (قوله) المعروف وقت العصر) ماوجه تخصيص العصر سم (قوله) بما في حديث) الى التفرقة في النهاية (قوله) والمغرب يغروب بها ولو غربت الشمس في بلد فعلى المغرب ثم سائر اى بلد آخر فوجد الشمس لم تغرب فيه وجب عليه اعادة المغرب كما أفتى به الدرجه الله تعالى نهاية وباقى في الشرح خلافه (قوله) وبه يعلم انه يدخل الخ) نضمة سكوتيه عن وقت الصبح انه لا ينزل طلوعهما من المغرب بمنزلة طلوعهما من المشرق فلا يجب صلاته الصبح في ذلك اليوم (قوله) في تقدير قياس ما يأتي الخ) قد يقال الوجه حيث تنقص أيام الشهر ولا يلبسها ليلة واحدة طالت فلا يجب فيها غير مغرب وعشاء بخلاف أيام البعل فتأمله سم وفيه نظر اذا الظاهر أن المداور على مضى قدر يجب فيه الصلاة بدونها (قوله) انه يلزم قضاء الجنس) وعلمه فحين البداية فبما يظهر بالصحيح ثم ما بعد هاعلى الترتيب فان الغرض بقضى ترتبها كذلك وسأيت أن الترتيب في قضاء الفوائت مندوب بصري قول المتن (والمغرب) سم بذلك لفعلها عقب الغروب بها بغير معنى فاعلاقة المجاورة شجنا (قوله) يدخل الخ) الى قوله وبؤخذ في النهاية وكذا في المتن الا قوله صفة الى خرج (قوله) ويعرف أى الغروب (قوله) في العمران والصحارى الى الخ) أى ويكنى في غيرهما تكامل سقوط القرص فقط شجنا (قوله) من غرب الخ) أى الغروب ما أخوف من غرب يقع الرأذ اذ بعد معنى ونهاية (قوله) صفة كاشفة) الاولى مؤكدة سم على ما سيجى قول بل الاولى لازمة وهى التى لا تنقل عن الموصوف وأما الكاشفة فهى المبنية لحقيقة موصوفها وهى هنا ليست كذلك فبالتعبير بالكاشفة اللازمة بغير حقيقة كل منهما من الاخرى وأما المؤكدة فأنها

شرح العباب وسأيت أنيها لمخرجه صلى الله عليه وسلم عن الغروب ساعة فيمقد الوقت لغروبها وان جازحد المعتاد خلافا لما هو عليه كلام الزركشى أيضا اه وقد يؤيد ما ذكره من تقدير غروبها ما ترقى أيام البعل الان يفرق بان الشارح أمر بالتقدير في أيام البعل لاني هذا دليل انه لم يأمر بصلاة المغرب قبل الغروب ولو أمر بذلك لنقل ثم رأيت قوله الا في قبيل يكره ويجرى ذلك في الوقت المكت الشمس طالعة عند قوم مدة اه وهو يتخالف ما اقتضاه عن شرح العباب على وفق استبعادهما ذكره آخر من استدعاء الوقت لغروبها وقد تمنع الخلفه بتصويرها هنا بما اذا امتد النهار لكن لم يفت الليل وما يأتى بما اذا امتد بحيث فان كان امتد قدر يوم وليلة وقد يتخلفه بحيث طال الليل أو اليوم فان لم يكن من طوله فوات نهار أوليل قدر والابلان لم يفت شي من ليل الشهر ولا أيامه بل قدر لانه ليلة واحدة قد يفدها عدد من الايام واليالي فليست له تقديروا فبما اقتضاه بان هذا الفرق انما يظهر ان كان الشهر الذى فيه اليوم الذى كبعة ينقص عددا أيامه الباقية بقدر الجمعة والوجه ان هذا الفرق وان أيام البعل انما كان فيها ما ينفي في الحديث لانه لم يوجد فيها شهر من غير الطرفين فان بعض أيامه كبعة متساوية تحقق عددا أياما ما لو كان فيها شي كذلك فالوجه عدم التقدير فليست تأمل (قوله) بنوم صلى الله عليه وسلم هل كان يحرم علمه بيقاطعه وهلا تهم وصلى بالايام سم (قوله) المعروف وقت العصر) ماوجه تخصيص العصر (قوله) في تقدير قياس ما يأتي الخ) قد يقال الوجه حيث تنقص أيام الشهر ولا يلبسها ليلة واحدة طالت فلا يجب فيها غير مغرب وعشاء بخلاف أيام البعل فتأمله (قوله) كاشفة) الاولى مؤكدة

وازاله خبث يعم البدن
والنوب والمحل وبقدر مغلاظا
(وستر عورة) واجتهاد في
القبلة (وأذان) ولو في حق
امرأته على الوجه لانه
يندب لها الجائز (واقامة)
والحق بهما سائر سنين
الصلاة الملتزمة عليها
كثعم وتقص ومشي لمحل
الجماعة أو كل جامع حتى
يشبع (وتحس ركعات)
بل سبع لندب ثنتين قبلها
أيضا لأن جبريل صلاحه
اليومين في وقت واحد
وجوابه ان المين فيه انما
هو أوقات الاختيار وقد
نقصر وان وقت اختيارها
هو وقت فضائها على انه
مقدم بكون هذه الاحاديث
متأخرة بالمدى فقد قدمت
لا سيما وهي أكثر رواة
وأصح اسنادا واستثبتت
هذه الامور لذوق بعضها
على دخول وعدم وجوب
تقديم باقها والعبر في
جمعها بالوسط المعتدل من
فعل كل انسان واستشكل
الجديد بانها فقه على جمع
التقديم فيه ومن شرطه
وقوع الثاني في وقت
الاولى وأجيب بان الوقت
السابق يسعهما شيان
قدت تلك الامور على
الوقت (ولو شرع في الوقت)
على الجديد وقد بقي منه
ما يسعها

(قوله وازال خبث الخ) أي واستباحه وتحفظ دائم حدث نهاية (قوله وبقدر مغلاظا) أي لانه قد يقع سم
(قوله وتقص) أي ولو لتجمل عش (قوله حتى يشبع) أي الشبع الشري نهاية ومعنى وهو بقدر ثلث
البطن ولا يكفيه لقيات يكسر بها احدة الجوع كما هو في التنقيح ولا يعتبر الشبع الرائد على الشري
نهاية ومعنى لان هذا مذموم شحنا (قوله بل سبع) الى المتن في المغني وكذا في النهاية لا قوله من فعل كل
انسان (قوله أيضا) أي كندب ثنتين بعد المغرب (قوله اصلاحا في اليومين الخ) أي بخلاف غيرهما نهاية (قوله)
لان المين فيه) أي في حديث جبريل (قوله انما هو أوقات الاختيار الخ) أي وأما الوقت الجائز وهو يحصل
النزاع فليس فيه تعرض له معنى ونهاية (قوله على انه) أي خبر جبريل (قوله وهذه الاحاديث) أي أحاديث
القديم (قوله واستثبتت هذه الامور) أي استثنى مضي قدر هذه الامور على الجديد للضرورة كردي (قوله)
هذه الامور) أي السابقة على قول المتن وخمس ركعات عبارة المحلى والمحاكاة في فعل ما ذكرها اعتبره مضي
قدر زمنه اه (قوله على دخوله) أي الوقت سم (قوله من فعل نفسه) واقفه المغني دون النهاية وسم
وشحنا فقالوا والمعتبر في جميع ما ذكر الوسط المعتدل من الناس على المعتدل لمن فعل نفسه خلا للفتاة والاولا
لزم أن يخرج الوقت في حق بعض ويبقى في حق بعض ولا نظيره اه (قوله على جمع التقديم فيه) أي على
جواز في وقت المغرب (قوله ومن شرطه) أي شرط صحة الجمع (قوله وقوع الثانية الخ) فضيتها لانه لا بد لصحة
جمع التقديم من وقوع الثانية كاملة في وقت الاول في وقت الجمع وشرحه في باب صلاة المسافر ما نصه ورايها
أي شروط التقديم ودام سفره الى عقده ثانياة فاولا فام قبله فاجمع زوال السبب اه وعليه فاحتج بالعرف
بين الوقت والسفر وحاشية سم على حج عن شرح العباب ما حاصله اشتراط كون الثانية بتماهي
الوقت كزجر عن والده من انه رده واكتفى باداء ما دون ذلك كعقاة لوسقة به الى رائي وأطال في تقريره
وذكر كرفاشيته على التماسان من الاعتماد وعليه فلا فرق بين الوقت والسفر وحديثه فيسقط السؤل المن
أصله عش (قوله بان الوقت يسعهما) أي وقوع الاولى تام وقوع عقد الثانية على المعتدل عش
أي على معتدل من غير نهاية والافتعير من النهاية هنا كالغني والشارح كالسراج في اشتراط وقوع
الثانية كاملة (قوله بان قدمت الخ) فان فرض ضيقه عنهما لاجل اشتغاله بالاسباب ممتنع الجمع معني
ونهاية قول المتن (ولو شرع) أي في المغرب بنهاية (قوله على الجديد) الى قوله ولظاهرو الخ في النهاية لا قوله
كذا أطلقوه الى المتن وكذا في المغني لا قوله الالجنة (قوله وقد بقي منها يسعها) قال في شرح لعباب أي أقل

القول بذلك (قوله وبقدر مغلاظا) أي لانه قد يقع (قوله على دخوله) أي الوقت (قوله من فعل كل) هذا
وجوب اختلاف الوقت (قوله وأجيب بان الوقت السابق يسعهما الخ) عبارة الاستوى فان قيل الجمع بين
المغرب والعشاء تقديم عاجز ومن شرط صحة الجمع أن يقع أداء الصلاتين في وقت احدهما وذلك يدل على ان
وقت المغرب لا يتخصر فمما ذكرتم قلنا لا يلزم فان الوقت المذكور يسع الصلاتين خصوص اذا كانت
الشرائط عند اول اجتماعه فيه فان فرضنا ضيقه عنهما لاجل اشتغاله بالاسباب ممتنع الجمع لقوات شرطه
وهو وقوع الصلاتين في وقت احدهما لو أوجب القاضى حسن بان الانسليم ان شرط صحة الجمع ما ذكرتم بل
شرطه ان تؤدي احدي الصلاتين في وقتها ثم توجد الاخرى عقبها وهذا الجواب ضعيف كما قاله في شرح المهذب
فانه نظائر من جمع بين الظهر والعصر في آخر وقت العصر بحيث وقت الظهر قبل غروب الشمس والعصر
بعد الغروب وهو لا يجوز اه ثم نقل جوابا آخر عن الكفاية ورواه راجعه (قوله وقد بقي منها يسعها)
قال في شرح لعباب أي أقل مجزئ من أركانها بالنسبة للحد الوسط من فعل نفسه فيما يظهر وان نقل بعامر
عن الثعالبي في المغرب بلوضوح الفرق بينهما اذا المار هناك الى ان بشرع وقديق من الوقت متماثلين ففعلها منه
غير تام بلحقة لعدم قصره حيث خلافا ما ذالم يبق ذلك لانه مقصر فيلزم المبادر الى ما يمكنه فيبقى الوقت
ويحرم عليه المانتهى وقوله بخلاف ما ذالم يبق ظاهره وان كان له عذر في الوصول لذلك الحد كنوم جائز

يجزئ من أركانها بالنسبة للحد الوسط من فصل نفسه فيها نظره وإن لم ينقل عما مر من التسايف في المغرب
 لظهور الفرق بينهما اه اه سم **(قوله والام يجزئ)** أي وإن لم يبق ما سبها **(قوله وبه يندفع الخ)** أي بل
 يلزمه المبادرة في الصورتين وظاهره وإن كان انتفاع البقاء بعذر لكن ينبغي أن يحل في الثانية إذا تعمد التأخير
 فان كان بعدركم قبل الوقت إلى أن يبق منه دون ركعة فبني عدم وجوب المبادرة سم **(قوله)**
 لزومه بالمبادرة هل يقتصر على أقل واجب سم **(قوله ومدى صلته المغرب الخ)** خرج بمجرّد الاتيان بالسنة
 بأن يبق من الوقت ما سبجس وجبها دون سنه فان الاتيان بالسنة حينئذ وب فليس خلاف الأولى
 كما صرح به الأنوار وظاهر كلامه أن الأفضل ذلك وإن لم يدرك ركعة في الوقت وهو قضية كلام البغوي
 المنقول عنه هذه المسئلة لكن قديمه بدر الركعة سم على ع ش **(قوله الالاجعة)** فبفتح
 تقو بها إلى ما بعد وقتها بخلاف لتوقف صحتها على وقوع جميعها في وقتها بخلاف غير هاتهما قال ع ش
 قوله مر ففتح الخ ينبغي أن لا يلزمه سم على ع وعه فتقبل ظهر بخرج الوقت اه **(قوله)**
 على التعمد نعم يظهر أن إيقاع ركعة في شرط تسميتها مؤداة الافتكاح فبفتحها بمعنى **(قوله)**
 فرائضها الخ عبارة المعنى كان يقرأ فالحق وقراعه صلى الله عليه وسلم تقرب من مغيب الشفق لتدبر لها
 اه **(قوله شذوذها مقابل)** أي للصحيح **(قوله نعم يحرم المدالخ)** * (فرع) * شرع في المغرب مالا تدبر من
 وقتها ما سبها ومدى أن يبق من وقت العشاء ما سبجس العشاء أو ركعة منها فهل يجب قطع المغرب وفعل العشاء
 مطلقا أو يفضل بين أن يكون أدرك من المغرب ركعة وفي وقتها فلا يجب بل لا يجوز قطعها لما مره أو بين
 أن لا يكون كذلك فبفتح قطعها لا يستند فائقة والثالثة يجب قطعها إذا خفف فوتها الحاضرة على ما يأتي
 فيه فظهر سم على ع ش أقول لا يبعد الاحتياط بالفائقة وجوب القطع إذا خفف فوتها الحاضرة ع ش
 وظاهره اختيار الشق الأول من وجوب القطع مطلقا **(قوله إن شاذ الخ)** أي إلى أن شاذ الخ سم وع ش
(قوله له وجوده) أي كأنه قديم ثابته بمعنى **(قوله في الاملاء الخ)** أي وهو من الكتب الجديدة تنهاية
 ومعنى **(قوله اسم لاول الظلام)** ظاهره فقط وقال المحققين يعني البرامى أي اسم للظلام من أول وجوده عادة
 وظاهره يشمل غير أول الظلام شيئا أول المتن **(بفتح الشفق الخ)** * (تنبيه) * قد شاهدت غروب
 للشفق الأحمر قبل مضي الوقت الذي قدره الموقنون فيه وهو عشرين درجة قبل الغروب قدره أو
 بالمشاهدة وقاعدة للبراهين هذا الحديث يقتضي ترجيح الثاني والإجماع على العمل بـ **(قوله الأول)** وكذا يقال في
 مضي ما قدره ونعم الشفق الأحمر فتح الجواد لا يجمع والمجتهدان العبر بالشفق لا بالفرج ولا بعمل
 بقولهم مداني اه يعبري **(قوله لفعلها فيه)** أي لفعل الصلاة في ذلك الوقت فالعلة الحالية والحالية شذوذها

فليراجع **(قوله والام يجزئ)** أي وإن لم يبق ما سبها وظاهره وإن كان انتفاع البقاء بعذر **(قوله وبه يندفع)**
 بحث بعضهم الخ) أي بل يلزمه المبادرة في الصورتين ولكن ينبغي أن يحل في الثانية إذا تعمد التأخير فان كان
 بعذر كرم قبل الوقت إلى أن يبق منه دون ركعة فبني عدم وجوب المبادرة هل يقتصر على
 أقل واجب **(قوله ومدى أن قال بقراءة أو ذكر الخ)** خرج بمجرّد الاتيان بالسنة بأن يبق من الوقت ما سبجس
 جس وجبها دون سنه فان الاتيان بالسنة حينئذ وب فليس خلاف الأولى كالمدقصر حتى في الأنوار
 بأنه لو أدرك آخر الوقت بحيث لو أدى الفرض بنية سنه الفات الوقت ولو أقصر على الأركان تنفع في الوقت بأن
 الأفضل أن يتم السن اه وظاهره أن الأفضل ذلك وإن لم يدرك ركعة في الوقت وهو قضية كلام البغوي
 المنقول عنه هذه المسئلة كيناه آخره جود السهول لكن قديمه بدر الركعة * (فرع) * شرع في المغرب مالا
 وقد برق من وقتها ما سبها ومدى أن يبق من وقت العشاء ما سبجس العشاء أو ركعة منها فهل يجب قطع المغرب
 وفعل العشاء مطلقا أو يفضل بين أن يكون أدرك من وقت المغرب قدر ركعة فلا يجب قطعها بل لا يجوز لانها
 مؤداة بين أن لا يكون أدرك من وقتها قدر ركعة فبفتح قطعها لا يستند فائقة والثالثة يجب قطعها إذا خفف
 فوت الحاضرة على ما يأتي فيه فظهر سم على ع ش أقول لا يبعد الاحتياط بالفائقة وجوب القطع إذا خفف فوتها الحاضرة ع ش
 وظاهره اختيار الشق الأول من وجوب القطع مطلقا **(قوله إن شاذ الخ)** أي إلى أن شاذ الخ سم وع ش
(قوله له وجوده) أي كأنه قديم ثابته بمعنى **(قوله في الاملاء الخ)** أي وهو من الكتب الجديدة تنهاية
 ومعنى **(قوله اسم لاول الظلام)** ظاهره فقط وقال المحققين يعني البرامى أي اسم للظلام من أول وجوده عادة
 وظاهره يشمل غير أول الظلام شيئا أول المتن **(بفتح الشفق الخ)** * (تنبيه) * قد شاهدت غروب
 للشفق الأحمر قبل مضي الوقت الذي قدره الموقنون فيه وهو عشرين درجة قبل الغروب قدره أو
 بالمشاهدة وقاعدة للبراهين هذا الحديث يقتضي ترجيح الثاني والإجماع على العمل بـ **(قوله الأول)** وكذا يقال في
 مضي ما قدره ونعم الشفق الأحمر فتح الجواد لا يجمع والمجتهدان العبر بالشفق لا بالفرج ولا بعمل
 بقولهم مداني اه يعبري **(قوله لفعلها فيه)** أي لفعل الصلاة في ذلك الوقت فالعلة الحالية والحالية شذوذها

من غير معارض (والعشاء) يدخل وقتها وهي بكسر العين والمدة تقاسم لأول الفلام وسبب فيه الصلاة لفعلاها حينئذ (تغيب الشفق) الاحراما
 مرور ينبغي نبد تأخيرها زوال الاصفر والابيض نحو ما من خلاف من أو جسد ذلك وصران من لاشق لهم يعتبر بأقرب بلادهم ونظهران
 محله المأمور باعتبار ذلك إلى طلوع فجر (٤٢٤) هؤلاء كان ما بين الغرب وتغيب الشفق عندهم بقدر قليل هو لا غنى في هذه الصورة

(قوله من غير معارض) وأما حديث صلاة جبريل في اليومين في وقت واحد فمعمول على وقت الاختيار
 كما مرغنى (قوله لاسر) أى فى شرح و يبق حتى يغيب الخ (قوله ويبقى) الى قوله ونظهران في النهاية يتوالى
 قوله ثم رأيت فى المتن الاقوله يظهر الى قوله يبق (قوله من أوجب ذلك) كالإمام فى الأول والمرنى فى الثاني
 معنى (قوله لاشق لهم) أى ولا يغيب شفقتهم عبارة النهاية يوم من لاشق لهم لكونهم فى فواح تقصر لبلادهم
 ولا يغيب عنهم الشفق أى الاخر تكون العشاء فى حقهم بعض زمن يغيب فيه الشفق فى أقرب البلاد اليهم اه
 (قوله يعتبر بأقرب بلاد الخ) بى ما لو استوى فى القرب اليهم بلدان ثم كان الشفق يغيب فى احدها ما قبل
 الاخرى فهل يعتبر الأول أو الثانى فيه ينظر والا قرب الثانى للأنوذى الى فصل العشاء قبل دخول وقتها على
 احتمال ع ش (قوله ونظهران محله الخ) اعلمه الزياى وع ش والرشيدى وشيخنا (قوله المأمور
 الخ) أى بان يغيب الشفق فى أقرب البلاد لهم وقد بى من ليلهم ما يكن فيه فصل العشاء ع ش (قوله الى
 طلوع غيرها) أى بى لم يلبس لاشق لهم (قوله وانما الذى يبق الخ) اعلمه المتن والى يادى وغيرهما كما
 (قوله فان كان السدس الخ) عبارة الاجهرى وشيخنا والفظلا دلالة اذا كان من لاشق شفقتهم ولا
 شفق لهم ليلهم عشرون درجة مثلا وليل أقرب البلاد اليهم الذين لهم شفق يغيب ثمانون درجة مثلا
 وشفقتهم يغيب بعد ماضى عشر من درجة فاذاب عشر ون الى ثمانين كانت بعافه تعتبر لى لا يغيب شفقتهم
 ماضى ربع ليلهم وهو فى مائة الناحس درج فنقول لهم افاضى من لى لى خمس درج دخول وقت عشاءكم
 اه (قوله وان قصر جدا) فان لم يسع الا واحد من الغرب والعشاء فى العشاء وان لم يسع واحد منهما
 قضاهما كما يأتى ما يفيد (قوله ثم رأيت بعضهم ذكر الخ) وفاقا لظاهر النهاية (قوله دون ما ذال الخ) الانسب
 لما قبله دون من وجد الخ (قوله ولا ينافى هذا) أى قوله والاعتبار بالغير انما يكون الخ (قوله لا فى) أى فى
 التنبى (قوله الصادق) الى قوله ولها فى النهاية يتوالى قوله كما قاله الشيخ فى المتن وشرح المنهج (قوله خبر مسلم
 ليس الخ) ظاهره يقتضى امتداد وقت كل صلاة الى دخول وقت الاخرى من الجنس معنى وشرح المنهج (قوله
 ومن ثم كان عليه الاكثر ون) وجهه المصنف يشرح مسلم نهاية معنى (قوله ولها غير هذا ولا رة
 السابقة وقت كراهة) فاقوا قاتم اسبعت معنى يشرح المنهج زاد شيخنا فان زد وقت الادراك وهو وقت ر
 الموانع بعد أن يدرك من الوقت ما يسع الصلاة كانت ثمانية اه (قوله وهو ما بين الفجر بن) وهو خمس
 دوج وفيه تسمع لانه يشمل وقت الحرمه وقت الضر وقت فكان الاولى ان يقول وهو ما بعد الفجر الاولى حتى
 بيق من الوقت ما يسعها (قوله كما قاله الشيخ أبو حامد) أى الغزالي شيخنا (قوله من قول الر وبنى باتحاده)
 أى وبشكل علمه بدلولان أشق على أمى لامرهم بتأخير العشاء الى نصف الليل سم (قوله وجب
 قضاءها) أى وقضاء الغرب شيخنا والجبرى (قوله على الاوجه) لى من حين صوم رمضان هل يجب بمجرد
 يبقى الا فى حق من لا تتركه (قوله وهو أو جسمه من قول الر وبنى باتحاده الخ) أى وبشكل علمه حديث
 لولا أن أشق على أمى لامرهم بتأخير العشاء الى نصف الليل (قوله وجب قضاءها على الوجه) لم يبين حكم
 صوم رمضان هل يجب بمجرد طلوع الفجر عندهم أو يعتبر قدر طلوعه بأقرب البلاد اليهم فان كان الأول فهو
 مشكل لانه يلزم عليه توالى الصوم القاتل أو المضر اضرا لا يحتمل لعدم التمكن من تناول ما يدفع ذلك لعدم
 استمرار الغر ويزمنا يسع ذلك وان كان الثانى فهو مشكل بالحكم كانه عدم وقت العشاء لى قياس اعتبار قدر
 طلوعه بآثار البلاد وقضاء وقت العشاء وقوعها أدافى ذلك القدر وهذا هو المناسب لتقدم من بعضهم فيها
 اذا لم يغيب الشفق قليلا ثم رأيت قول الشارح الا تخوف ع عليه الزكشى وابن العماد الخ ونحو ذلك منكم

لا يمكن اعتبار تغيب الشفق
 لانه عدم وقت العشاء حينئذ
 وانما الذى يبقى أن ينسب
 وقت المغرب عند أول ذلك
 الى ليلهم فان كان السدس
 مثلاً جبريل لى هو لا عدسه
 وقت المغرب وبقية وقت
 العشاء وان قصر حداه
 رأيت بعضهم ذكر فى
 صـ ورتنا هذه اعتبار
 غيبو بالشفق فى الأقرب
 وان أدى الى طلوع فجره ولا
 فلا يدخل به وقت الصبح
 عندهم بل يعتبرون أيضاً
 بغرب أقرب البلاد اليهم
 وهو بعد اذ اضم وجود
 فخر لهم حتى كيف يمكن
 الغاؤه و يعتبر فى الأقرب
 اليهم والاعتبار بالغير انما
 يكون كما صرح به كالهم
 فبين انهم عندهم ذلك
 المعتبر دون ما ذال وجدنا
 الامر على ما لا ينافى
 هذا المطلق الى حامد الا فى
 لتعين حمله على اعتبار ما
 قرئته من النسبة (وبقى)
 وقتها (الفجر) الصادق
 لغير مسلم لى فى النوم
 تغرب انما انظر بى على
 من لم يصل الصلاة حتى
 يدخل وقت الاخرى خرجت
 الصبح اجماعاً فبقى على
 مقتضاه فى غيرها (والاختيار
 أن لا تؤخر عن ثلث الليل)
 اتساعاً لفعلا جبريل (وفى)

قول نفسه) حديث صحيح ومن ثم كان عليه الاكثر ولها غير هذا ولا رة السابقة وقت كراهة وهو ما بين الفجر بن كفا
 الشيخ أبو حامد وهو أوجه من قول الر وبنى باتحادهم وقت الجواز وان حكامه فى شرح الر وبنى يتبعه وقت عنذر وهو وقت المغرب بان
 يجمع تقدماً * (تنبيه) * لو ندم وقت العشاء كان طلع الفجر كغيره من الشمس وجب قضاءها على لا وجه من اختلاف فيه بين المتأخرين

ولم تغلب البقرة ما بين العشاءين فاطلق الشيخ أخواه لأنه اعتبر حيا لهم باقرب بلد إليهم وفرج عبد الزكش وابن العماد أنهم بقدر ون في الصوم إليهم باقرب بلد إليهم فعد كونهم في الغرب باقرب بلد إليهم وما قالوا أنهم يظهر أن لم تسع (٤٢٥) مدغنيو بها كل ما بقدرمة

والصائم لتعذر العمل عندهم

الزركشي وابن العباد الخ ويؤخذ منكم ما نحن فيه سم على حج أوى وهائم يقشرون في الصور
لغيرهم بالبداهة سم بحذف (قوله) ولولم تغلب الخ ولو تأخر غيبيته في بلد وقت العشاء لاهلها
غيبو به عنهم وإن تأخر عن غيبو به عنهم غيرهم تأخر أكثر كما هو مقتضى كلامهم سم على الجمعة
أقول روي هذا فنيقي أن يعتبر كون الباقين بالليل يعدغيو به الشفق عندهم زمانا من العشاء والأفنيقي
أن يعتبر متى أقرب البلاد اليهم خوف من فوت العشاء عش (قوله) انه به برمال الخ تقدم من جملة عالم
يؤد اعتبار ذلك الى طلوع غرههم والافنس وقت المغرب عند أولئك الى ليلهم نعمت هذه التسمية في ليلهم
القصير (قوله) اذ اوسع الظاهر التأنيث (قوله) ورضي المغرب يبنى والعشاء على قياس ما تقدم وقياس
ما مر عن الشيخ أي عماده لوقصر النهار جادان لم يزد على ثلاثين مثلاً أن يعتبر حالهم بآقرب البلاد اليهم
فيعتبر ان غيبيته بعد الغمرا وتول فيه الشمس في الأقرب فيدخل وقت الظهور وهكذا الكثر في فتاوى
السوطي بعد كلام مانص وأما كيفية التقدير اذا كان اليوم مثلاً ثلاث درج فلا يساوى في خمسة الصبح
والظهور والعصر بل تتفاوت على حسب تفاوتها إلا أن فان من أول وقت الصبح إلا أن الوقت الظاهر أكثر
من أول وقت الظهور الوقت العصر ومن أول وقت الظهور إلى أول وقت العصر أكثر من أول وقت العصر إلى
وقت المغرب فقدر اذ ذلك على حسب هذا التفاوت الخ اه وقد أطلق في هذه المسئلة وتاثيره على ما هو ردها
بما تبين للاحاطة به وتامه سم بحذف قول المتن (والصحيح) يضم الصاد وحكى كسر هاء في اللفظ أول النهار
فذلك سميت به هذه الصلاة معني (قوله) ومن ثم أي من أجل عدم الظن والاعتبار بذلك القول الشاذ (قوله)
وان استدل له أي بذلك القول الشاذ (قوله) الدال أي هذا القول الكرم أي في زعم المستدل (قوله) ما يؤيد
الخ ظاهره ما صفة ثابتة لقوله تعالى الخ قوله وأولاً يبقا الخ عطف على استدل الخ كان أولى (قوله) لان
الخ على لقوله وانظر الى الوجه متعلق بعدم الانبعاث المهور منه (قوله) بحذف ذلك أي النقل المذكور وأوالخصر
المذكور (قوله) سفساف أي ردىء فاموس (قوله) أي فواح السماء أي في باين الجنوب والشمال من
جهة المشرق شخشا (قوله) مستطاباً أي ممتد الى جهة العلو كذب السرحان بكسر السين وهو الغضب شخشا
(قوله) متعقبه ظاهراً أي غالباً وقد تبطل بالصاد شخشا بجمري (قوله) في تخفيق هذا أي في بيان حقيقة
الغمر الكاذب (قوله) على الحدس أي الوهم والخيال فاموس (قوله) كتم الخ الخ أي خرق السماء
والنظام (قوله) يشهد الخ أي الشرع يعني لم يرد في الشرع أي يصحها ولا يماطلها وكان الاولى ابراز الضمير

ما نحن فيه (قوله ولم تغب) البعد ما بين العشاء من فاطمى الشيخ (أوجام الخ) قياس ذلك أنه لو قصر النهار جدا بأن لم يزد على ثلاث درج مثلاً ان غبت حالهم بأقرب البلاد إليهم فيعتبر أن غبت بعد الغيم ما زلوا فيه الشمس في الأخر فبذلك وحقت الظهور وهكذا لكن في فتاوى السيوطى أنه سئل عما روى في حديث البعلال من وصف آخر ما به المقصر جدا وأنه قيل يا رسول الله كيف نصلى في تلك الأيام المقصر قال تقصرون فيها الصلاة كما تقدر ونها في هذه الأيام الطوال ثم صلوا قال السائل للسيوطى وما كيفية التقدير في القصير هو هل مثلاً إذا كان اليوم ثلاث درج فكيف نحصى الصلاة درجاً والظهور كذلك والعصر كذلك فاجاب بقوله أما كيفية التقدير وإذا كان اليوم مثلاً ثلاث درج فلا يسأوى فيحصى الصبح والظهر والعصر بل تتفاوت على كيفية تقصيرها أو إتمامها من أول وقت العصر إلى آخره فالتظهر أكثر من أول وقت الظهور والوقت العصر ومن أول وقت الظهور إلى وقت العصر أكثر من أول وقت العصر إلى وقت المغرب فبذلك على حسب هذا التفاوت الخ وهذا طالع في هذه المسئلة وما يتعلق به ما روى عنه ما يتبعه من الأحاطة به ونامله (قوله فدم أكلنا الخ) وهذا واضح أن لم نعتهم به بأقرب البلاد إليهم فتأمل (قوله وفتى المغرب) يبنى والعشاء

(٥٤ -- (شرواني وابن قاسم) - اول)
طويل لاهل الهيئة متين على الخدس المتين على قواعد الحكمة بالاطلة
شروعاً يمنع الخرق والالتزام أو التي لم يشهد بهنما

شمر عمن منع الحرق والالتئام أو التي لم يشهد بصحتها

تلى انه لا يقي بيان سبب كون أعلامه أضواء مع أنه أبعد من أسفل عن مستند وهو الشمس ولا يبين سبب انعدامه بالكلية حتى تعقبه طلعة كما
صرح به لا تخفى وقد رها ساعات الظاهر ان مرادهم مطلق الزمن لانهم اطول نارة وتقصّر آخري وزعم بعض أهل الهيئة عدم انعدامه وانما
يشناقص حتى ينغمز في الغيبر الصادق وإلهه باعتبار التقدير والاحس وفي خبر مسلم لا يغير نك أن ذلك بل لا لهذا الغرض لعدم الصبح حتى
يستلم أي ينشر ذلك العمود أي في فواحي الأفق وقد يؤخذ من تسعة الغيبر الأول عارض الثاني شأنا أحد هما ان يعرض الشعاع للناس
عند الغيبر الثاني انحسار قرب ظهوره كما يشير به المتفرق في قوله تعالى والصبح اذا تنفس وعند ذلك الانحسار يتنفس منه شيء من شبه كوة
والشاهد في المحسّس اذا خرج بعضه (٤٢٦) دفعة أن يكون أوله أكثر من آخره وهذا الكون كلام الصادق فبدل عليه ولا بناه عن سبب

لطلوه واضاءة أعلامه
واختلاف زمنه وانعدامه
بالكلية الموافق للعس
أولى مما ذكره أهل الهيئة
الناس عن ذلك ثانيا
إله صلى الله عليه وسلم أشار
به العارض إلى أن المقصود
بأنه هو الصادق وأن
الكاذب انما تصد بطليق
العرض لتنبه الناس به
لقر بذلك فينبؤ الدركوا
فضيلة أول الوقت لا شغلهم
بالنوم إلى أول هذه العلامة
لنهم احد أول الوقت
فالحاصل أنه نور يبرزه الله
من ذلك الشعاع ويخطفه
حينئذ علامته قرب الصبح
وتخالفه في الشكل ليحصل
التميز وتضع العلامة
العارض من العلم عليه
المقصود فتأمل ذلك فإنه
غريب مهم وفي حديث
عند أحمد ليس الغيبر
الابيض المستطيل في الأفق
ولكن الغيبر الآخر المعترض
وفيه شاهد لما ذكرته آخر
ومما يؤيد ما أمرت اليمن
الكوة ما آخر جهه غير واحد
على قياس ما تقدم

عن ابن عباس ان الشمس ثلثة اثوسين كوة تطلع كل يوم من كوة فلا بدع انما عند قرحا من تلك الكوة بخمس شعاعها ثم
يتنفس كما يمر شمراة للقران المالك فيفسره كلاصحي من اثنتا فبه كلاما ونحوه يدن محمدا كره من الكوة فوق استشكال الكونه
يظهر ثم يغيب وحاصله وان كان قد طول لس الحاجة اليه أنه يابض يطلم قبل الغيبر الصادق ثم يذهب عند أكثر الأصار دون الواصد المجتد
القوى النظر وذكر ابن شهر المالك انه من نور الشمس اذا فرق من الأفق فاذا ظهر أنسته الاصار فظهر لها انه غاب وليس كذلك ونقل
الاصحى ابراهيم أن بعضهم ذكر أنه يذهب بعد طلوعه بعد دما كانه لئلا وهذا البعض كثير ومن اثنتا كما مر وأن أبا جعفر البصري بعد أن
عرفه بأنه عند لقاء نحو ساعتين يطلم مستديلا إلى نحو ربع السماء كأنه عودود بمال وماذا كان الحق نقبنا شاعوا من يكون اذا كان الحق
كرواحية أعلامه دقيق وأسمه ولمس أي ولا ينفى هذا ما قدمته ان أعلامه أضواء لأن ذلك عند أول العلوق وهذا عند من يفر به من الصادق

وتختصه سواد ثم يبيض ثم يظهر فيه غشي ذلك كله ثم يعترضه ورده بانه رصده نحو حوض من حنظل بره غاب وانما بعدوا البقي مع العرض في السواد ويصيران قرا واحدا وزعم غنيته ثم عدوهم أورا مختلف باختلاف الفصول فنقله مذهب بعض الموقنين بقول هو المجر اذا كان الفجر بالسعود ويلزمه انه لا يوجد الا نحو شهر من السنة قال القرافي وقال آخرون هو شعاع الشمس يخرج من طاق جبل قاف ثم يطله بان جبل قاف لا يوجد له وره من عليه بما رده ما بين ابن عباس من طرق نحوها الحفاط وجاعه منهم من التزموا خرج الصبح وقول الصابي ذلك ونحوه مما لا يحال لراى فيه حكمه محكم الرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم منها وان راعا ضاعرا اعطاهم جبلا يقاله قاف ثم ارضاهم بصرها جبلا وهكذا حتى عد سبعين كل واحد من بعض اولئك عن عبد الله بن يزيد انه جبل من زمر حطط بالتي عليه كغنا السماء ومن سبحانه له وكان اندفع بذلك قوله لا وجود له اندفع قوله أو هو لا يجوز واعتقاده لا مدليل عليه (٤٢٧) لانه ان أراد بالمدليل مطلق الامارة فهذا عليه أدلة أو الامارة

الح (قوله) وتختصه سواد ثم يبيض (يض) يتأمل فيه (قوله) رده (الح) خبر ان ابا جعفر يعني ان ابا جعفر بعد تنعريفه المذكور رده ما ذكره بعضهم اذهب (الح) (قوله) يتعذر أي يتناقض من جانب اعلاه وينزل (قوله) رده (الح) عطف على وهم (قوله) هو المجر (الح) بفتح الميم والجرم نحوهم بجمعة تظهر قبل الفجر الصادق حينما (قوله) بالسعود) منزل للشمس كذا في عبارة القاموس وسعد النجوم عشرة وسعد بلع وسعد الاخيرة وسعد الناج وسعد السعود وهذه الاربع من منازل القمر ثم قال بعد ذكر البقية وهذه الستة ليست من المنازل كل منها كوكبان فيمتحنون ذراع اه (قوله) ثم يطله (الح) أي يطل القرافي ما قاله الاثرون (قوله) وره من عليه (الح) أي استدلل القرافي على عدم وجود جبل قاف (قوله) وجاعه منهم (الح) أي من الحفاط مبتدأ قوله ثم التزم (الح) خبره والمجمل حالية (قوله) وقول الصابي ذلك (الح) أي وجود جبل يقاله قاف (قوله) مما لا يحال (الح) فيه نفي قاف لا يمكن ان يكون منشأ ذلك القول من ابن عباس رضي الله عنهما مخرج واشتهر به بين العرب (قوله) منها (الح) أي تلك الطرق (قوله) انه (الح) أي قاف (قوله) بذلك (الح) أي بما بين ابن عباس وعبد الله بن زيد وما جاهدوا في الله تعالى عنهم (قوله) آخره (الح) أي عقب قوله لا وجود له (قوله) انه (الح) أي القرافي والجار متعلق باندفع (قوله) فهذا (الح) أي وجود جبل قاف (قوله) انه يظهر (الح) أي الفجر الكاذب (قوله) وأولى منه (الح) أي من جواب القرافي (قوله) فقد يدق (الح) يعني بعد الظهور (قوله) لم يجرس (الح) الى التبيين في النهاية في المعنى الا قوله بحث الى الان (قوله) لم يجرس (الح) وقت صلاة الصبح من ملويع الفجر لم تطلع الشمس معنى ونهاية (قوله) الحاقا بالظلم يظهر (الح) أي فيهما مسلم (قوله) ولها غير هذا (الح) فاولا فهاستعنى وشيخنا (قوله) وحشد (الح) أي حين اذ قد دخل من التعاريف المذكورة بالحشية (قوله) فلا ينفذ (الح) أي اعتقاد الصلاح في وقت الكراهة أو الحرم (قوله) أو المخير هو بها (الح) أي أو الصلاة التي يتعذر الوقت المكر ومها أي بقصد ايقاعها فمن ذات السبب المتقدم والما تارة كردى به ويندفع قوف السبب البصري حيث قال قوله أو المخير هو بها يتأمل المراد به اه (قوله) وال (الح) أي بان كانت الكراهية من حيث الايقاع فيه (قوله) وفي نحو العصر (الح) ليس في هذا تصرع بالتحادها فتأمل اه سم عبارة السبب البصري يقال هذا أي قولهم في نحو العصر الحصرع في التعاريف كما هو ظاهر فأن يجعله من الصريح في الاتحاد ويمكن ان يجاب عنه بان مراده بالتعاريف التباين بقدر يتناسب في التقاسير الاوقات اه (قوله) وال (الح) أي بان كانت (قوله) قلت (الح) قد يقال لا حاجة لثبوت اطلاقين فيكي في الجواب ان وقت الاختيار قد ساد وقت الفضلة وقد لا للمدرك المتقضى لذلك فدلتم اه سر وقد يقال هذا التعريف بشيئ اطلاقين (قوله) اطلاق يراف وقت الفضلة لا اطلاق (الح) أي فيكون الاطلاق في

(قوله) وفي قولهم في نحو العصر (الح) ليس في هذا تصرع بالتحادها فتأمل اه

السابقة وقت كراهته من الجدة التي يبقى ما سبها (تنبيه) المراد وقت الفضلة ما راد نفسه الواجب من حيث الوقت ووقت الاختيار ما في جواب دون ذلك من تلك الحشية ووقت الجواز ما في جواب فيمنه ووقت الكراهة ما في سلام منه ووقت الحرام مضافا منه بها حيث لا ينافي هذا ما ياتي في الصلاة فغير ذات السبب في الوقت المكر أو المخير هو بها لا تتعدى لان الكراهة من حيث ايقاعها وهما من حيث التأخير السبب الايقاع والالاف امر الشارع ايقاعها في جميع اجزاء الوقت فان قلت ظاهر ما ذكر في وقت الفضلة ولا اختيار فتعارفهما وقد صرحوا بالتحادهما في وقت المغرب كما مر في قولهم في نحو العصر وقت اختيارهما من صير المثل الى صير المثلين وفي سلبها في وقت قلت الاختيار له المطلقان اطلاق يراف وقت الفضلة لا اطلاق يختارها وهو الاكثر التباين فلا تنافي وما يصرح بالثالث قولهم في كل من العصر والصبح وقت فضلة أول الوقت من اختيار الى صير المثلين والاسفار فصرحوا باختلافهما

هناجر ياغلي لا إطلاق الثاني * (قائدتان) * احداهما قبل الحكمة في كون المكتوبات سبع عشرة مرة في ثمانين من القطف من اليوم والليله سبع عشرة ساعة غالباً اثنا عشر النهار ونحو ثلاث ساعات من الغروب وساعة من قبل الفجر فعلى لكل ساعته ثمانين مرة ما يقع فيها من التقصير ان * نأينهم * ما اختصاص الجنس بهذه الاوقات بعد عند أكثر العلماء وأبدي غيرهم حكمنا أحسنها ذكر الانسان بها نشأته اذ ولادته كطول الشمس ونشؤه كارتفاعها وشبهه كوقوعها عند الاستواء وكهولة كليلها وشيخوخته كقرمها والغروب وموته كقرمها وفيه نقص فيما اعلين وفاته جسمه كانهما (٤٢٨) أثرها وهو الشق الاجر فوجبت العاشعائين عند كبريائك ان كان كليله في البطن ونمشته

للخروج كطول الفجر
الذي هو مقدمه بطول
الشمس المشبه بالولادة
فوجب الصبح حيث ذلك
أضاً وكان حكمه كون
الصبح ركعتين بقاء كسل
النوم والعصرين أو بعا
أو بعاقوف النشاط عندهما
جماعة الاسباب وكان
حكمه خصوصاً تركب
الانسان من عناصر أربعة
وفيه خلط أربعة فعمل
لنك من ذلك في حال النشاط
ركعة لتصلح وتعدل وهذا
أول ما ظهر من قول القائل
انما لم يزل عليها لان مجموع
آحادها عشرة ولاثنين
العدد يخرج أصله عنها
والغروب ثلاثاً لأنها وتر النهار
في الحديث فتعدله
ركعة الوترين ان الله وتر يحب
الوتر ولم تكن واحدة لأنها
تسمى البتر اعم البتر وهو
القطع وألحق العشاء
بالعصرين ليجبر نقص الليل
عن النهار اذ نفسه فرضان
وفي النهار ثلاثة تكون
النفس على الحر كتيه
أقوى * (فترع) * صبح
ان أول أيام الحساب كسنة

الصورتين المذكورتين من الاول وهو اطلاقه على وقت الفضيلة وفيه وثقة بالنسبة للصورة الثانية وقد عجب
أخذاً مما ذكر بان الذي فيها اطلاق المشترك على معنيين ان كان منه اولى حقيقة ومجازاً وان كان منهما
بصري (قوله هنا) أي في تفسير وقت الفضيلة ووقت الاختيار (قوله قائدتان) أي قوله وما ذكره في
النهاية لقوله قبل وقوله وكان حكمه الى المغرب (قوله وكهولة كليلها) فوجب الظاهر حينئذ كبر ذلك
و (قوله شخوخته كقرمها الخ) أي فوجب العصر حينئذ كبر الليل (قوله وموته كقرمها) أي
فوجب المغرب حينئذ كبر ذلك شيئاً (قوله وفاته) أي في هذا ذكر من الحكمة نقص أي لسكونه عن
بيان حكمه اختصاص العشاء والصبح بوقتتهما (قوله فتراد عليه) أي على ما سبق عن الغير (قوله وفاته
جسمه) بالغف والملاذ أبالكسير فاسم لما اتسع أمام النار ع (قوله وكان حكمه خصوصاً) أي الاربعة
(قوله تركب الانسان من عناصر أربعة) التركيب من العناصر غير معلوم ولا ثابت كما تقرر في محله سم (قوله
من عناصر أربعة) هي النار والهواء والتراب والماء والخلط أربعة هي الصغار والسوداء والبلغم
كردي (قوله لنك من ذلك) أي من العناصر الاربع والخلط الاربع (قوله وهذا) أي قوله وكان حكمه
خصوصاً الخ (قوله عاها) أي على الاربعة (قوله لان مجموع آحادها) أي آحاد الاربع من الواحد والاثنتين
والثلاثة والاربع (قوله عاها) أي عن العشرة (قوله والمغرب الخ) عطف على قوله الصبح ركعتين الخ (قوله
لانها) أي الواحدة ع (قوله صبح الخ) أي في حديث مسلم سم عبارة المغني والاسي قائدتان
مسلم عن النوايس بن معاذ قال ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم السجدة ولبشه في الارض أربعين يوماً
كسنته يوم كسهره يوم الجمعة وسائر أيامه كيامكم فلنا ذلك اليوم الذي كسنته بكسنته صلاة يوم قال
لا أقدر والله قدره قال الاسوي فيسنتي هذا اليوم مما ذكر في المواقيت ويقاس به اليومان التاليان
له اه (قوله السجدة) هو بشر من بني آدم موجود الا ان اسمه صاف بن صافو كسنته أو يوسف وهو
يهودي منادى اه ع (قوله والامراء الخ) عطف على قوله ان أول الخ ع (قوله وقبسه
الاخيران) جهه معترضه بين المبتدأ والخبر مدرجة في الحديث وليست منه (قوله وسائر العبادات الخ) أي
كالجم والركعة (قوله ويجري ذلك) أي التقدير (قوله وقد يكون الزوال) أي وقت زوال الشمس
و (قوله طلوعها) أي وقت طلوعها (قوله لان ذلك) أي اختلاف المواقيت سم (قوله لانه) أي ارتفاع

وقوله جرياعلى الاطلاق الثاني) قد بهت بالحاجة الى اثبات اطلاقه في باقي الجوابان وقت الاختيار قد
ساوى وقت الفضيلة وقد لا للعدول المتضمن لذلك فليأتنا (قوله تركب الانسان من عناصر أربعة)
التركيب من العناصر غير معلوم ولا ثابت كما تقرر في محله (قوله صبح ان أول أيام الحساب) أي في حديث مسلم
(قوله ويجري ذلك فيما لو مكنت الخ) عبارة شرح العباب في الخادم عن بعضهم لو أن قوم مكنت الشمس
طالعة عندهم مدة طوليلة فأنهم بقدر وقت الصلاة قالوا لعل مستند في ذلك حديث مسلم السابق اه كلام
شرح العباب قلت لا رد هذا على ما قدمناه من الشارح في شرح العباب على قوله فرع عود الشمس بالغروب
يحمل ذلك على ما إذا لم يستمر الطلوع بحيث يذهب الليل كله (قوله لان ذلك) أي اختلاف المواقيت (قوله
وانها كسهر ونائها كجمعة والامري في اليوم الاول وقبسه به الاخيران بالتقدير بأن تجوز قدر اوقات الصلوات
وتسلي وكذا الصوم وسائر العبادات الزمانية وقبسه العبادات كسبلوا الآمال ويجري ذلك فيما لو مكنت الشمس طالعة عند قوم مدة
* (تنبيه) * ذكر أحياناً ان المواقيت مختلفة باختلاف ارتفاع البلاد فقد يكون الزوال بالبلد بلوغها بخروجها أو بآخر ومغرباً بالآخر
وعشائراً بآخر وما ذكره ان سبب ذلك اختلاف ارتفاع الارض لاوافق كلام علماء الهيئة والمقات لان ذلك انما يتبين على كرية الارض
والفلك دون ارتفاع الارض وانخفاضها لانه ليس له كثير ظهور في الجنس اذا عظم جبل ارتفاعه على الارض فرسخان وثلاث فرسخ

ونسبته الى كوة الارض

تقريباً كنسبته عرض

شعره الى كوة قطر هذا

فلم يشأ ذلك الاختلاف

الامن اختلاف أوضاع

الشمس بالنسبة الى كوة

الارض فاسم درجته من

الغلك تكون معها الشمس

في وقت من الاوقات الا وهي

طالعة بالنسبة الى بقعة

غاية بالنسبة الى أخرى

متوسطة بالنسبة الى أخرى

في وقت عصر بالنسبة الى

أخرى وعشاء وصبح كذلك

(قلت يكره تسمية المغرب

عشاء) تسمية العشاء

عشمة للنهي الصبح

عنه وورد تسمية الثالث

لبيان الجواز (د) يكره

(النوم قبله) أي قبل غلها

بعد دخول وقتها ولو وقت

المغرب بان يجمع لانه صلى

الله عليه وسلم كان يكرهه

وما بعده واهل الشافعية ولانه

ربما استمر نوم حتى فات

الوقت ويحرم ذلك في سائر

أوقات الصلوات ومحل جواز

النوم ان غلبه بحيث صار

لا تمييز له ولم يمكن دفعه أو

غلبه على فله ان يسقط

وقد قيل من الوقت ما سها

وطهرها والاحرم ولو قبل

دخول الوقت على ما قاله

كثير من ذوي يد ما يأتي

من وجوب بالسعي للجمعة

على بعد الدار وقبل وقتها الا

أن يجاب بانها مضافة لليوم

بغلاف غيرها

الارض (قوله ونسبته) أي أعظم الجبال في الارض (قوله قطرها) وهو الخط الممر في منتصف الكرة
(قوله الى أخرى) كانه صفة بلدة أو قرية أو بقعة سم قول المتن (يكره تسمية المغرب) ولا يكره تسمية
الصبح غداة كافي الى وقتها الاولى لعدم تسميتها بذلك وتسمى صحا في الان القرآن جاء بالثانية والثالثة
بهما معاً في وفيها يقول المتن (تسمية المغرب عشاء) قال في العبايد لا يكره أن يقال لهما العشاء أن
انتهى اه سم ونقل عرش عن مر مثله وزاد المعنى ولا للعشاء العشاء الا سعة اه (قوله لانه صلى
الله عليه وسلم) قوله ولو قبل دخول الحظ في النهاية والمعنى الا قوله ولو وقت المغرب بان يجمع
التسمية الثانية أي تسمية العشاء عشة (قوله بعد دخول وقتها) قال الاسنوي وينبغي أن يكره أيضاً قبله
وان كان بعد فعل المغرب للمعنى السابق أي تخافة استمراره الى خروج الوقت نهاية زاد المعنى واظهار عدم
الكرهه قبل دخول الوقت لانه لم يتخاطب بها اه ونقل الرشدي عن الزبدي مثله واعتمد الشرح على
ما قاله الاسنوي وكذا اعتمد شخنا اعتباراً بذكره نوم قبلها ولو قبل دخولها بخلاف غيرهما فانه لا يكره النوم
قبله الا بعد دخول وقتها اه وقال السيد البصري ينبغي أن يكون محله أي عدم الكراهة اذا لم يغلب على
الظن الاستغراق والا فليفتي بذكره للخلاف القوي حيث في الحرمة اه (قوله ولو وقت المغرب بان يجمع)
قد يقال النوم المحذور هنا اذا وقع قبلها فليفتي بوجوب تأخيرها الى وقتها فلم يقع الا قبل وقتها فليس
فعلها وقد يصور بان النوم قبل فعل المغرب بمن قصد الجمع وان كانت الكراهة من جهة المغرب أيضاً سم
بجذف (قوله وما بعده) أي الا في المتن عبارة النهاية كان يكره النوم قبلها والحديث بعدها اه (قوله
ويحرم ذلك) أي الكراهة المذكورة (قوله ومحل جواز النوم) اه ظاهره مع الكراهة لكن صرح
النهاية والمعنى بانه اذا غلب عليه بعد دخول الوقت وعزمه على الفعل وأزال غيره فلا حكمة فليس ولا كراهة
اه (قوله والى) أي وان انتفى كل من غلبه النوم وغلبة ظن الاستسقاط وقال البصري أي وان لم يغلب على
ظنه الاستسقاط بان غلب عليه الاستمرار أو شك وقد تشكل مسئلة الشك بالنسبة الى التعميم الا في قوله
ولو قبل دخول الوقت فتدبر اه (قوله ولو قبل دخول الوقت) خالفه النهاية والمعنى فقالان تام فليس
دخول الوقت لم يحرم وان غلب على ظنه عدم تقطعه لانه لم يتخاطب بها اه (قوله الا أن يجاب) اه على
هذا هل يستثنى الجمعة فيحرم النوم قبل وقتها اذا ظن به فواتها أو شك في ذلك فنظر والحرمة هي قياس وجوب
السعي على بعد الدار وظاهر انه لو كان بعد الدار وجب عليه السعي قبل الوقت حرم النوم المقفوت لذلك
السعي الواجب سم وقال عرش لا يكره النوم قبل الوقت لغير بعد الدار وان خاف فوات الجمعة لانه ليس
الى أخرى) كانه صفة بلدة أو قرية أو بقعة (قوله تسمية المغرب عشاء) قال في العبايد لا يكره أن يقال لهما
العشاء أن اه (قوله بعد دخول وقتها) قال الاسنوي سياق كلامهم يشعر بان المسئلة مصورة بما بعد دخول
الوقت واقتل أن يقول ينبغي أن يكره أيضاً قبله وان كان بعد فعل المغرب للمعنى السابق أي تخافة استمراره
الى خروج الوقت اه وفي القوت قال بان الصلاح كراهة النوم ثم سائر الاوقات وكان مراده بعد دخول الوقت
كان يشعر به كلامهم في العشاء ويحتمل أن يكره بعد المغرب وان لم يدخل وقت العشاء لخوف الاستغراق أو
التكاسل وكذا قيل المغرب ليس اسم على الجديده يظهر تحريمه بعد الغروب على الجديد اه (قوله ولو وقت
المغرب بان يجمع) قد يقال النوم المحذور هنا اذا وقع قبلها فليفتي بوجوب تأخيرها الى وقتها فلم يقع الا قبل
وقتها لانه قبل فعلها وقد يصور بان النوم قبل فعل المغرب بمن قصد الجمع وان كانت الكراهة من جهة المغرب
أيضا يمكن أن يصور أيضاً بانوم خفيف لا يمنع الجمع فاذا أراد الجمع كرهه أن ينام بعد المغرب قبل فعل العشاء
وان اتفق زوال النوم قبل طول الفصل فليأتمل (قوله الا أن يجاب) اه على هذا هل تستثنى الجمعة فيحرم
النوم قبل وقتها اذا ظن به فواتها أو شك في ذلك فيه نظر والحرمة هي قياس وجوب بالسعي على بعد الدار
وظاهر انه لو كان بعد الدار وجب عليه السعي قبل الوقت حرم عليه النوم المقفوت لذلك السعي الواجب
(قوله بانها مضافة لليوم) أي ولا ضافته لليوم حرم كل ذي ربح يكرهه بقصد ادسا قطاها ولم يسقط (قوله

ومن ثم قال أبو زرعة المنقول خلاف ما قاله (١٣٠) أوله (والحديث بعدها) أي بعد دخول وقتها وفعالها فيه أو قد ورد أن جمعها تقديم لا قبل

ذلك على الأوجه لأنه ربما قوته صلاة الليل أو أول وقت الصبح أو جيعا ويعتبر عليه ما فضل الاعمال الوضعية الأولى كراهته قبلها أيضا لكن فرق الأسنوي بأن إباحة الكلام قبلها تنتهي بالامر بإيقاعها في وقت الاختيار وأما بعدها فلا ضابط له فكان خوف الفوات فيه أكثر وهو أوجه من قول غيره وهو قبلها أولى بالكراهة لتعريفه فضله أول الوقت وربما يعلم مما يأتي أن مطلق الحديث قبلها لا يستلزم تقويت ذلك فصع تقديم بعدها وأما ما قبلها فإن فوت وقت الاختيار كره أي كان خلاف الأولى ولا فلا (الاستنظار للحاجة لبعدها معهم ولو بعد وقت الاختيار والمسافر لخراجه لاسيما بعد العشاء المأخوذ أو مسافر والاعذر أو في خير) كعمل شرعي أو آله أو قراءته أو كراما أو كرامة آثار الصالحين أو أناس ضيف أو زوجه عند زفافها أو المأطفة بها ونحو ذلك (والله أعلم) لما صرح أصليه الله عليه وسلم كان يحدثهم غامعة ليله عن بني إسرائيل ولأنه خير ناصر فلا يتركهم مشددة متوهمة (ويحسن تعجيل الصلاة لأول الوقت) إذا تيقن دخوله للأحداث

خطابا سابقا قبل دخول الوقت وإن قلنا وجوب السعي على بعد الدار اه وفي الجعري عن القليوبي من مثله (قوله ومن ثم) أي من أجل هذا الفرق بينا لجمع غيرها (قوله المنقول خلاف ما) اعتمدته النهاية والاعتى كجاءوا فنقول المتن (والحديث بعدها) المراد الحديث المباح في غير هذا الوقت أما المكره وهو أشد كراهته مني ونهاية زاد سم وكذا الحرم قال ابن العماد كسيرة البطال وغيره والأخبار الكاذبة فانه لا يحل سماعها للعباب وألحق بالحديث نحو الحياطة قاله في شرح الإرشاد وغيره اه سم عبارة الجعري وألحق بالحديث نحو الحياطة وأعله لغير سائر العورة ومثل الحياطة الكاذبة ينبغي أن لا تكون للقرآن أو لعلم متفق به كما صرح به الحلبي اه (قوله أي بعد) إلى قوله وهو أوجه في النهاية (قوله أو قد رد ما) عبارته في شرح الإرشاد والأوجه خلافا لابن العماد أنه إذا جمعها تقديم لا يكره الحديث الأبعد دخول وقتها ومضى وقت الفراق غمنا غالبا انتهى اه سم وفي عن عن الأسنوي ما وافقه (قوله على الأوجه) وقا للنهاية وخلافا للمعنى قوله لأنه أي الحديث بعد العشاء (قوله لانه ربما قوته صلاة الليل) أي أن كان له صلاة ليل مغنى (قوله ويعتبر ما) عطف على قوله لأنه ما الخ (قوله وقضية الأول) وهو قوله لانه ربما الخ (قوله ينتهي) الأولى التأنيت (قوله وهو) أي ما قاله الأسنوي من عدم الكراهة قبلها للفرق المذكور (قوله من قول غيره) هو قبلها الخ نقل المعنى هذا القول عن ابن النقيب أثره (قوله ورد) أي قول الغير (قوله مما يأتي) أي من الاستئذان أو لا سيما من قوله بل لو قدم ما الخ (قوله فان فوت وقت الاختيار) هلا قال أو وقت الفضيلة سم وبصري (قوله والمسافر) أي فلا يكره في حقه الحديث بعدهما مطلقا سواء كان السفر طرطا يلا أو لا وسواء كان الحديث في خير أو لحاجة السفر لكن نازع فيه في شرح العباب بعد نقله عن ابن العماد بأن مقتضى اطلاعهم أنه لا فرق بين المسافر وغيره ثم جعل الحديث على ما حاصله أن يحتاج إليه المسافر لراعاته على السهر المحتاج إليه ع (قوله لاسيما) أي لأحدث ع (قوله أو أناس ضيف) أي ما لم يكن فاسقا والأمر بالاعذر تخوف منه على نفس أو ماله إذا كان له إنباسه لكونه فاسقا أو ماله أو كان من حيث الضافة أو كونه شقة أو معلما فانه يجوز فأن لم يلاحظ في إنباسه شأ من ذلك فظهر الحاقه بالأول فحرم ع (قوله ونحو ذلك) كتكلم بمادة الحاجة إليه كحساب معنى ونهاية (قوله عامه ليله) أي أكثره ع (قوله قول المتن) (ويحسن تعجيل الصلاة الخ) أي ولو بعشائه نهاية ومغنى (قوله إذا تيقن) إلى قوله على ما في النسخة في المغنى (قوله للأحداث) إلى قوله وينسب في النهاية إلى قوله ذكرته في شرح العباب (قوله للأحداث الصعبة الخ) وأما خبر أسقروا بالغير فانه أعظم لأحر فغرضها ولأن المراد بالأسفار ظهور الغير الذي به يعلم طلوعه فالتأخير إليه أفضل من تعجيله عند ظن طلوعه نهاية ويحتمل أيضا أن المراد بالأسفار أنما هو انتهى عن التأخير عنه دون التقديم عليه (قوله يحصل) أي التحيل أو أوسنه (قوله بأصحابها) أي كالطهارة والأذان والستر مغنى ونهاية (قوله مع ذلك) أي الاشتغال المذكور (قوله نحو شغل الخ) أي كخارج حدث بأفعول محصيل ما ونحو ذلك مغنى ونهاية (قوله وفرض خوسعه) بل الصواب التسبيح كجاء في المغرب مغنى عبارة ع (قوله وفرض خوسعه فضيته أن التسبيح فوت وقت الفضيلة وقد خالفه امره

والحديث بعدها) قال في شرح العباب والمراد الحديث المباح في غير هذا الوقت أما المكره وهو ثم هو هنا أشد كراهة وكذا الحرم قال ابن العماد كسيرة البطال وغيره والأخبار الكاذبة فانه لا يحل سماعها لعدم محبتها كافي المجموع في الاعتكاف وعدم محبتها لا يكفي في التعلل الآن بر بده تحقيق كتبها كجاء الوافق في سيرة البطال وغيره اه وألحق بالحديث نحو الحياطة قاله في شرح الإرشاد وغيره (قوله أو قد رد ما) عبارته في شرح الإرشاد والأوجه خلافا لابن العماد أنه إذا جمعها تقديم لا يكره الحديث الأبعد دخول وقتها ومضى وقت الفراق غمنا غالبا اه (قوله فان فوت وقت الاختيار) هلا قال أو وقت الفضيلة (قوله والمسافر) نازع فيه في شرح العباب بعد نقله عن ابن العماد بأن مقتضى اطلاعهم أنه لا فرق بين المسافر وغيره ثم جعل

في الصبح عتات الصلاة أول وقتها أفضل الأعمال ويحصل اشتغالها بأصحابها تعجب دخوله ولا يكاف الجمل على خلاف العادة وبغيره مع ذلك نحو شغل خفيف وكلام قصير أو كل لقم وفرض خوسعه

وتقديم سننراثة بل ولقد هاهنا عني الأسباب قبل الوقت آخر بقدر هاهنا أوله حصل سنة التجبيل (٤٣١) على ما في النسخة ويستثنى من يدبها

التجبيل مسائل كثيرة ذكرتها في شرح العباب وغيره وضابطها أن كل ما رتخت مصلحة فله ولو أخرفاقت بتقديم على الصلاة وإن كل كمال الجماعة تاقترن بالتأخير وخرجهما بتقديم يكون التأخير لمن أراد الاقتصاد على صلاة واحدة حتى لا ينافي ما ياتي في الأثران معه أفضل ويندب للإمام الحرص على أول الوقت لكن بعدمضي قدر اجتماع الناس وفعلهم لأسبابها عادة بعده يصلح بمن حضر وإن قيل لأن الأصح أن الجماعة القليلة أوله أفضل من الكبيرة آخره ولا يتغير ولو تخوشر يفوت عالم فان انتظره كروم من لما اشتغل صلى الله عليه وسلم عن وقت عادته أقام الصلاة فتقدم أبو بكر مرون عوف آخرى ثم أنه لم يطل تأخرو بل أدرك صلاتها ما واقتدى بهما وصوب فعلهما نعم ما في تأخر الزاثة تفصيل لا ينافي هذا العلم منه صلى الله عليه وسلم بالحرص على أول الوقت وقد يجب التأخير ولو عن وقت كما في مجرم خلف فسوف الحج لوصلي العشاة وكن رأى تخوشر بقى أو سبروا نقبه أو صائل على محترم لودقه خرج الوقت وجب التأخير أيضا الصلاة على ميت خيف

في وقت المغرب والاقرب إلحاقها بمنابها هناك اه (قوله وتقديم سنة الحج) جعله في خبر الاغتفار وهم أن الأفضل خلافه مع أن الأفضل تقديم السنة الثانية كما لا يخفى بل قد يقال أيضا الأفضل تقديم كل القوم الموفرة للشروع سم (قوله بل ولقد هاهنا عني الأسباب) فيه ما مرث الإشارة إلى في وقت المغرب بصري عبادة عس قد بين في وقت المغرب أن المراد بالأسباب العتبية في وقت القضية ما يحتاج إليه بالفعل وليس مراده ما من شأنه أن يحتاج إليه بالفعل حتى لا ينافي ما ذكره ههنا من أنه لو قدم الأسباب الحج اه (قوله حصل سنة التجبيل) أي لكن الفعل في أول الوقت أفضل وإن كان لو فعل بعد صدق عليه أنه فعل في وقت القضية لكن أدرك القوم مع الإمام ومن أدرك التشهد فالحاصل لكل منهما ثواب الجماعة لكن درجات الأول أكل عس (قوله على ما) عبارة النهائية كما اه (قوله في النسخة) هو بالذال المجععة عس (قوله مسائل كثيرة) نحو أر بعين صورته منبأها لتخبر بل يرى الجار وسافر سائر وقت الأولى والواقف فيؤخر وإن كان نازلا وقتها لجمعهم العشاء بمنزلة ذلك أي إذا كان سفره قصره ولو لم يقن وجو والماء أو السرة أو الجماعة أو القدرة على القيام أو خالو وقتها لم المسد إذا زال الانقطاع ولم اشبه عليه الوقت في يوم غيبي شيعة أو ظن قوته أو أنها غير يزاها غيبي والمعدور في ترك الجمعة فيؤخر الظهور إلى المس من الجمعة إذا لم يكن زال علته كما ساق في الجمعة اه وقوله ما سافر الحج استشكل السيد البصري بأنه يحمل تأمل لمسا في أن الحج مطلقا خلاف الأولى خروجا من خلاف مانعه اه وقد يجب أن يكون كلامهم مفر وض فبن أراد الجمع (قوله الجماعة) ظاهر السياق تنقيدها بانها لو بدت بخلاف ما ذكرتم مطلوبة لتكون الإمام فاسقا وخالفه وغير ذلك مما يكره في القادة وغير راجع (قوله لمن أراد الاقتصاد الحج) أي بخلاف ما لو أراد التعدد فإنه أفضل من الاقتصاد نعم وأضح أن جملة إذا كان السكالي الثانية على مقتضى مشروعة عادة كالجماعة أو التأخير أولى ولا ينافي التعدد كالصلاة في مسجد بصري (قوله على صلاة واحدة) أي ومع ذلك ينبغي أن يلاحظ ما تقدم في شرح قوله في التيم ولو يتقنه أو خالو وقت الحج أو ما ينهاهم سم (قوله ويندب للإمام الحج) ساق له قبيل فصل الاستقبال ما قلناه وسين تأخيرها قدر ما يجتمع الناس إلا في المغرب أي لخلاف القوي في شيق وقتها ومن ثم أطبق العلماء على كراهة تأخير هاهنا أوله اه فليتلل الجمع بين إطلاقه هنا وتقدمه ثم بصري (قوله لأن الأصح أن الجماعة القليلة أوله أفضل الحج) قد شكا على قوله السابق أن كل كمال الجماعة تاقترن إلا أن قال إن مراده بالسكالي السنة التي تحصل مع التأخير وتغتر من أصلها بالتقديم بخلاف صور الجماعة فإنها حصلت مع كل من التقديم والتأخير وإن فاتت بتقديمها فكل فعلها لكن يعارضه قوله في شرح العباب ولو قصد الصلاة في نحو مسجد بعد نحو كبره وقتها لمه تنبيه الإرادة أن أمكنه في قرب على الأوجه انتهى اه عس (قوله) ومن ثم أي من أجل كراهة الانتظار لتخوشر بفالح (قوله في تأخر الزاثة الحج) أي الإمام الزاثة لم يسجد (قوله اللهم من صلى الله عليه وسلم الحج) وقد يجب أيضا ما هم ظنوا بالقرآن قيام عارض به صلى الله عليه وسلم منع عادة من الحضور سم (قوله تخوشر بق الحج) أي كبريق (قوله على ميت خيف اغتفاره) بق ما لو تعارض عليه فتورقة وانتهى بالمستفصل يقدم الأول أو الثاني فيه نظر والاقرب تقديم الثاني لأنه فيه هكنا كمرته ولا يمكن نذاره بخلاف الحج فإنه يمكن نذاره عس (قوله تجب الصلاة) إلى قوله فان قلت في النهاية والمغنى الأقوله وكذا إلى إذا وقوله ومثله فائتة بعذر (قوله إلا أن عزم الحج) أي فان لم يعزم أمع وان فعلها في الوقت وهذا عزم خاص ويجب عليه أيضا عزم عام وهو أن يعزم عقب البلوغ على فعل كل الواجبات

الحديث على ما حاصله أنه يحتاج إليه المسافر لأعانتة على السهر المحتاج إليه (قوله وتقديم سننراثة) جعله في حين الاغتفار وهم أن الأفضل خلافه مع أن الأفضل تقديم السنة الثانية كما لا يخفى بل قد يقال الأفضل أيضا تقديم كل القوم الموفرة للشروع (قوله على صلاة واحدة) أي ومع ذلك ينبغي أن يلاحظ ما تقدم في شرح قوله في التيم ولو يتقنه أو خالو وقت الحج أو ما ينهاهم سم (قوله لعالمهم منه صلى الله عليه وسلم الحج) قد يجب

اغتفاره * (تنبيه) * تجب الصلاة بالوقت وجوباً موعداً إلى أن لا يبق إلا ما سبها كإبائش وطها ولا يجوز تأخيرها عن أوله إلا أن عزم على فعلها

وترك كل المعامير كما صرح بذلك سم في الآيات البينات عش عبادة السيد البصري قوله إلا أن عزم الخ أي
على الأصم في شرح المهذب والتحقيق وصحح السبكي أنه لا يجب أن يشبهه وكذا صحح عدم الوجوب في جمع
الجوامع وبالغ في منع الموانع فقال إن الإيجاب ثابت بحكم بغير دليل شرعي اه (قوله أثناءه) أي قبل خروج
وقتها (قوله إنما يجب ذلك) أي العزم (قوله لا كالإراد) يعني لا في نحو الإرادة ما حسن فيه التأخير (قوله
ثم رأيت بعضهم) هو ابن شعبة بصري (قوله الشامل) أي جمع التأخير (قوله للسندوب) أي كالموافق
بعرفة المسافر سفر قصر (قوله والاولى في وجهه الخ) الحجة أن حاصل المقام فيه بل الجمع أن الواجب عليه في
أول الوقت ما فعلها أو العزم على فعلها في الوقت أو نية تأخيرها لجمعها مع الثانية وقتها ثم اتفق فعلها
في الوقت فذلك والأفلا من نية التأخير في وقت يسعها لم تتقدم هذه النية في أول الوقت سم (قوله في
وجهه) أي وجهد القبل المذكور (قوله ولم ينظر موته فيما الخ) فان غلب على ظنه أنه يموت في أثناء الوقت
بعد مضى قدره كان له زمة وقد صال على الدم باسء فأنه ما فاما الإمام بقله تعبت الصلاة في أول الوقت فيصعب
بتأخيرها عنه لأن الوقت تضيق عليه بظنه ومضيه كلام التحقيق أن الشك كالظن مغني ونهاية زاد اسم عن
الغبار وهو حرمه ما نصه وهل يلحق بالوقت نحو الجنون فيه نظر والاقرب بالحق ثم رأيت الأسوي ذكر
ما يؤيد ذلك اه (قوله فان) أي في أثناء الوقت وقد بقي منه ما يسعها قبل فعلها مغني ونهاية (قوله وبه) أي
بقوله لكن الوقت الخ (قوله ما يأتي في الخ) أي من أنه ينقض أن مات ولم يحجج كدري (قوله ومثله) أي مثل
الحج فيما يأتي فيه (قوله فائنة بعد الخ) أي من صلاة ومثلها الصوم ومقتضى هذا التشبيه ما لو تبيين أنه
من آخر وقت الأماكن ع (قوله فان قلنا الخ) راجع إلى قوله وإذا أخرها بالنية الخ (قوله مرفى الزوم الخ)
قد قال الذي مرجوازه عند غلبة ظن الاستيقاظ وهي لا تنافي فهم عدم الاستيقاظ فلما أبدل التوهم بالشك
لكان حسنا لئلا يفسد كفايته في الإرادة على ما هنا فلتأمل بصري ووافي عن سم مشله وبصارة ع ش بعد
سوف كلام الشارح أنه موقضية قولنا الشرح مر فان غلب على ظنه موته في أثناء الوقت أو شك في ذلك الخ
أنه لو توهم موته لم يأثم بالتأخير بنعاه في مقتضى العطف للشك على الظن أن المراد به است واما الطرف فلا
يكون التوهم ملحقاً بتوهم الفوت بالنوم اه (قوله فهل تماشه هذا) أي قياس الفوت بالنوم الفوت بنحو
النوم (قوله حتى يتضيق) أي وقت الاداء سم (قوله بتوهم الفوت) أي بغير النوم ع (قوله فلم يحجز الا
مع ظن الادراك) هذا صريح في جواز النوم مع ظن الادراك في الوقت ومن لازم الجواز مع ظن الادراك
احتمال توهم الفوت فلهذا بنا في قوله أنه لو توهم الفوت معسوم لأن توهم الفوت صادق مع ظن الادراك بل
التوهم المصطلح لا يكون الامع ظن الادراك فلتأمل سم (قوله ما لم يحجز) أي قوله والذي يتعنى المغني الا
قوله كلهم أو بعضهم وقوله لأنه عارض إلى ومن صلى وكذا في النهاية لا قوله ومن ثم إلى لكن (قوله لكن
تقدمها الخ) عبارة المغني والمشهور واستحباب التعجيل لعموم الأحاديث ولا نه هو الذي وأطلب عليه صلى الله
عليه وسلم وحل بعضهم القولين على حالين غلب قبل التعجيل أفضل أو بعدا لتخفيف النوم وحب قيل
أيضا بأنهم ظنوا بالقرائن قيام عارض به صلى الله عليه وسلم منع عاذتهم الحضور (قوله والاولى في وجهه الخ)
الوجه أن حاصل المقام فيه بل الجمع أن الواجب عليه في أول الوقت ما فعلها أو العزم على فعلها في الوقت أو نية
تأخيرها لجمعها مع الثانية وقتها ثم اتفق فعلها في الوقت فذلك والأفلا من نية التأخير في وقت يسعها
أن لم تتقدم هذه النية في أول الوقت (قوله حتى يتضيق) أي بتوهم الفوت الخ) قال في العباب وإنما توسع الاداء
أن لم يشرع فيها ولم يغلب على ظنه موته بعد قدره والاستيقاض اه قال في شرحه موقضية كلام التحقيق وغيره
أن الشك كالظن وهو قياس ما مر عن ابن الصلاح وغيره وهل يلحق بالوقت نحو الجنون فيه نظر والاقرب
بالحق ثم رأيت الأسوي ذكره عما يؤيد ذلك (قوله فلم يحجز الا مع ظن الادراك) صريح في جواز النوم مع
ظن الادراك في الوقت ومن لازم الجواز مع ظن الادراك احتمال توهم الفوت فلهذا بنا في قوله أنه لو توهم
الفوت معسوم لأن توهم الفوت صادق مع ظن الادراك بل التوهم المصطلح لا يكون الامع ظن الادراك

أثناءه وكذا كل واجب ومع
قبل أن يجب ذلك حيث لم
يسسن التأخير لا كالإراد
وفيه نظر ثم رأيت بعضهم
رده بأنه يسلم من يجمع
التأخير الشامل للمندوب
والجائز نيتة والاصح
وكانت قضاء وكان وجهه
الرد به أن ندم التأخير لم
ينافو جوب بالنسبة لأن
اختلاف لحظ البابين والاولى
في وجهه أن ندم التأخير
عارض فلا يرفع حكم الواجب
الاصلي وهو توقف جواز
التأخير على العزم وإذا أخرها
بالنية لم ينظر موته فيه
فإن لم بعض لأنه لم يقصر
فكون الوقت محدودا لم
يجز جهائده وبه فارق ما
يأتي في الحج ومثله فائنة بعد
لأن وقتا العمر أيضا فان
قلت مرفى النوم أنه لو توهم
الفوت معسوم فهل قياسه
هـ ذا حتى يتضيق بتوهم
الفوت قلت نعم لأن يفترق
بان من شأن النوم التوهم
فلم يحجز الامع ظن الادراك
بغلافه هنا (وفي قول
تأخير) فعل (العشاء
أفضل) ما لم يحجز وقت
الاختيار لاحاديث فيه ومن
ثم اختاره المصنف وغيره

لكن تقدمها هو الذي واطلب عليه النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون (و) مر أن تحمل ذنب التجمل ما لم تعارضه مصطلحه اجماعاً فذلك (يسن الإيراد بالظهور) أي ادخالها وقت البرد بتأخيرها دون أذانها عن أول وقتها إلى أن ينفى (١٣٣) ليعطيان ظل عيشي فيه فأشدد الجماعة

التأخير أفضل أو ربما أذبحه (قوله) لكن تقدمها هو الذي واطلب الخ) أي وأما التأخير فكان لغزو ومصلحة تقتضي التأخير ع (قوله) ومر أن تحمل ذنب التجمل (أشار به إلى أن قول المصنف يسن الإيراد الخ مستثنى من قوله و يسن تجمل الصلاة الخ لكن يحمل هذا الاستثناء في غير أيام النبال أما هي فلا يسن الإيراد في الأذن لا يرجح فيها زال الخ في وقت يذهب فيه لحل الجماعة مع بقاء الوقت المقدّر كما نقل عن الزبائدي معارضة انتفاء الظل وأما البوادي التي ليس فيها وجطان عيش في ظلها طالب الجماعة فالتظاهر كما هو موضة اطلاعهم من الإيراد في الأذن وإن لم يوجد فيها الظل تنكسر سورة الخ ع (قوله) بتأخيرها دون أذانها) عبارة عنها وتخرج بالصلاة الأذن كما فهمه كلامهم وصرح به في الطلب وجعل أمره صلى الله عليه وسلم بالإيراد على ما لا أعلم من حال السامعين حضورهم عقب الأذان لتندفع عنهم المشقة ثم قال وجه بعضهم على الأمانة لا بعد في زمان أدنى بعده في رواية الترمذي النص صريح بتأخير الإقامة اه (قوله) إلى أن ينفى أي يصير نهايتها يومئذ (قوله) ولا يجاوز نصف الخ) أي لا يؤخرها عن معنى قول المتن (في شد الخ) أي في شدة البرد أي أن نصف قياساً على شدة الحر لأن الإيراد في الحر رخصة فلا يقاس عليه مر اه سم على المنع أقول الأولى لأن الحر له وقت تنكسر سورته فيه بخلاف البرد وإنما قلنا هذا أولى لأن العجم جوارحهم يقاس في الرخص ع (قوله) فإرادوا بالظهور (الباء للتعدية وتوسيل زائدة ومعنى إردوا أخر وأعلى سبيل التضييق فتح البراء أي شو برى (قوله) من فجعهم) قال في النهاية أخرجه عن التشبيه بالمثل أي كانه نازجهم في حرها انتهى اه ع (قوله) أي غلبنا الخ) هو من كلام الرازي (قوله) وانتشار الخ) عطف تفسير ع (قوله) وفي الصحيحين الخ) أي من أنه صلى الله عليه وسلم كان يرد بها نهاية يومئذ (قوله) حمل على بيان الجواز (يعني) لا الأدلة بها بقاء الداعي عن ان الخبر واه الامعاء على في صحيفي الظاهر فتعاضت الروايات فيعمل بخبر الصحيحين عن سلمة كالتجمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا زال الشمس لعدم المعارض اه قول المتن (قوله) بليلدار (رجح السكوني عدم اختصاصه ببليلدار وقال شدة الحر كافية ولو في إردا البلادان شبهة اه بصري عبارة عنها بغا المغني ومقابل الاصح لا يخص بذلك فيسن في كل ما ذكر لا إطلاق الخبر اه (قوله) أو يحمل أحوال كرهاط ودرس وتولع بر يصلي بدل مسجد لشعل ما قدرناه الآن راد المسجد وضع الاجتماع للصلاة فيشمل ما ذكره (قوله) أو بعضهم) صادق واحد بصري وبحيري (قوله) بحيث تسلب خشوعهم) أي وكذا نهاية يومئذ وهل يعتبر خصوص كل واحد على انفراد من المصلين حتى لو كان بعضهم مرضاً أو شيخاً زول خشوعه بمشقة في أول الوقت ولو من قرب يستحب الإيراد أو العبرة بغالب الناس فلا تغتلب لذكر فيه نظر ولا يبعد الثاني ثم رأيت ج صرح به ع (قوله) من بعد) ضابط الدعاء بتأخر فاصد بالشمس معنى عبارة عنها فلما يذهب مع الخشوع أو كذا لتأخر بالشمس اه (قوله) بليلدار) أي كالشمس وقوله أو بعدله أي كصغر قلبه (قوله) وان وقع الخ) أي اتفق نهايتها يومئذ (قوله) لا) أي وقوع شدة الحر فيها (قوله) يؤخذ منه (أي من التعليل (قوله) لو غابت) أي وضعه (قوله) دائماً) أي في وقت الحر كالصيف (قوله) كذلك) أي دائماً (قوله) أو عكسه) أي كحوران بالنسبة للشمس ويقالو كان اليه شأن بعض شهورها كالسدا الحرارة دائماً وعدمها في غيره فهل يسن الإيراد فيها في ذلك الشهر الحار أم لا فظاهر كلام السراح الأول (قوله) وهذا) أي المأخوذ (قوله) بين من عبر) أي عند كسر وط من الإيراد وقوله بليلدار أي كالصيف (قوله) في المصالح الخ) أي لأجل ادخالها (قوله) وعلى هذا) أي الثاني (قوله) لأن بر يد أي المصنف كالرازي (قوله) أي من حيث الجملة الخ) يعني أن

فليتأمل (قوله) يؤخذ منه أن البلبل لو خالف قطرها) عبارة الارشاد في قطرها شدة اه وهي مصرية بأن شدة الحر في غير قطرها لا أثره (قوله) وبأنهم غيرهم) مفهوم من الإيراد لهم إذا كان بأنهم غيرهم في

(٥٥ -) (شرواني وابن قاسم - اول) القطر والثاني في بلد يتخالف كذلك لكن قد تعرض لاختلافه وعلى هذا يحمل قول الزكسي اشتراط شدة الحر بخلاف تعليل الرازي لأن بر يد بقوله في شدة الحر أي من حيث الجملة لا بالنسبة إلى أفراد البقاع والأشخاص اه

اشترط شدة الحر بالنسبة إلى جملة البلد ومجموعه من حيث الجملة وان لم يكن جميع البقاع كذلك أو على جميع الأشخاص كذلك كرهى وقوله إلى جملة البلد لعل المناسب إلى جملة القطر (قوله فالحاصل) أى حاصل قول الزركشى بعد الاجال وقوله من كونه أى الاراد كرهى (قوله وبدل الخ) عطف على قوله وقت الحر على قومه اقترانه بنى (قوله ومن يصلى الخ) عطف على قوله وقت بارد وكذا (قوله وجمع الخ) معطوف على (قوله وجمع يصلى) بأقونه بلا مشقة الخ) عبارة النهاية والمعنى وشرح بأفضل أو يجعل حضره جماعة لا بأتم غيرهم أو بأتم غيرهم من قرب أو من بعد لكن بعد ذلك الخ (قوله ولم بأتم غيرهم) مفهومه من الاراد لهم اذا كان بأتم غيرهم فى الاقتصار على الامام فى قوله نعم الخ فيه مافيه سم (قوله نعم نحو امام الخ) عبارة النهاية ولو حضر موضع جماعة أول الوقت أو كان مقبليه لكن ينظر غيرهن له الاراد اما كان أو ما موما كما اقتضاه كلام الرافى وهو ظاهر النص اه وفى سم بعد ذكر مثله عن شرح الارشاد للشارح ما نصه وقوله نحو الامام شامل للامام وغيره وقوله والذي يتجمل المرامنه اذا كان مع الامام غيره ان الافضل فعلها ولا لجماعة فان كان كذلك فقد يقال يلزم فوات المقصود فليست أم وقوله المقيم به قد يقال وكذا غير المقيم اذا حضر متجمل لا المشقة وقد ريد بالمقيم من حضر أول الوقت اه عبارة السيد البصرى قوله نعم الخ يتجمل هذا الاستدراك بعد قوله السابق أو بعضهم ثم قوله والذي يتجمل الخ يظهر انه يتأق فيكون فى معنا من المقيمين بالمسجد بل يظهر انه يتأق في كل من حضر قبل استغناء الجماعة فليست أم اه (قوله لا اتباع) أى لا يثبت الذى صلى عليه وسلم كان عند المسجد وقبه كثير من أهل الصفة مقيمون فيه ومع ذلك كانوا يردون انتظار الغائبين كرهى (قوله أن الافضل له الخ) فان قلت غير الامام لا يحذور يرتب على اعادته بخلاف الامام فان اعادته تحمل على اقتداء المفترض بالنقل وفيه خلاف قلت ذكر وافي صلاحه بن نقل ان اختلاف جملة في غير المعادة لانه قيل ان الثانية هى الفرض عيش وفيه توقف فايراجع (قوله بطريق التسع) قضية هذا أن غير المقيم به لا يكون الافضل له فعله أولاً في منزله ثم معهم وفيه تأمل اه سم (قوله فشمع ذلك) أى نحو الامام المذكور (قوله الاعادة الاولى) فعلها أولاً (قوله وفرق بعضهم الخ) أى فان لا بعد افضلية تقدم قال سم ومضى الشارح على الفرق فى شرح الارشاد اه (قوله بين ما هنا) أى بين نحو الامام المذكور (قوله وكذا بين الخ) هو العمل بخلافها يقتضيه كلام المصنف نهاية معنى (قوله وبعضها) الى قوله والحديث فى النهاية والمعنى الا قوله عند الاصوليين (قوله بان فرغ من السجدة الثانية) أى بان فرغ رأسه من السجدة الثانية وان لم يصل الى الحد تحريره فيه القراءة كما يأتى وبقي ما لوقار فرغ رأسه ورجع الوقت هل يكون قضاء أم لا فيه فنظر والا قرب الاول وينبى على ذلك ما لعلق طلاق زوجته على صلاة الظهر فلا قضاء أو أداء عيش سجدة السيد البصرى هل المراد بالفرغ منها فرغ رأسه عن الارض أو حصول القدر المحزى حتى لو سجد الثانية واطمأن فيها مخرج الوقت قبل فرغ رأسه كانت أداءه محل تأمل لعل الاول هو المتبادر من الفراغ وان كان الثاني أوجه معنى اه وقوله هو المتبادر أقول بل هو المتعين كما مر عن عيش قول المتن (فلا يصح الخ) والوجه الثانى أن الجميع أداء عطف على ما فى الوقت والثالث انه قضاء مطلقاً تعالى قضاءه وقتاً والاربع ان ما فرغ فى الوقت أداءه وما بعده قضاء وهو التحقيق وتظهر فائدة الخلاف فى مسافر شرعى على الصلاة بقية القصر وخروج الوقت وقتان المسافر اذا فاتته الصلاة تزعم الاعمال فان قلنا ان صلاته كمالها أداءه فله القصر والاربع الاعمال معنى وفى عيش عن ابن الاقتصار على الامام فى قوله نعم الخ فيه مافيه (قوله نعم الخ) عبارة فى شرح الارشاد ولو حضر موضع الجماعة أول الوقت أو كان مقبليه ولكن ينظر غيرهن له اماما كان أو ما موما الاراد كما قاله الاستوى والاذرى واقتضاه كلام الرافى وهو ظاهر النص اه وقوله نحو امام شامل للامام وغيره فقوله والذي يتجمل ان الافضل له فعلها أو لاجتماعه فان كان كذلك فقد يقال يلزم فوات المقصود فليست أم وقوله المقيم به قد يقال وكذا غير المقيم اذا حضر متجمل لا المشقة وقد ريد بالمقيم من حضر أول الوقت (قوله بطريق التسع) قضية هذا أن غير المقيم به لا يكون الافضل له فعلها أولاً في منزله ثم معهم وفيه تأمل (قوله وفرق بعضهم الخ) معنى على الفرق

فالحاصل أنه لا بد من كونه وقت الحر وان تختلف النسبة لمقتضى أو شخص وبلداً وضعا ومن يصلى بنية منفرداً أو جماعة وجمع يصلى بأقونه بلا مشقة أو حضره ولم يأتم غيرهم أو بأتمهم من غير مشقة عليه نحو قرب منزله أو وجود من يخل بغيره فلا يسن الاراد لهؤلاء لعدم المشقة ثم نحو امام محل الجماعة المقيم به يسن له تبعاً لهم لا لتابع والذي يتجمل ان الافضل له فعلها أولاً ثم معهم لان سن الاراد فى حقه بطريق التسع كما تقرر فشمع ذلك قولهم يسن لراعى الجماعة أثناء الوقت فعلها أولاً ثم معهم وعدم نقل الاعادة فعنه صلى الله عليه وسلم لا يثبت عدم ندها وفرق بعضهم بين ما هنا وقوله يسن الى آخره بما لا يصح فاحذروه وكذا يسن الاراد ان يقصد المسجد لصلاة فيمنع فرداً كما يحسنه السنوى وغيره وفى كلام الرافى اشعار به (ومن وقع بعض صلاته فى الوقت) وبعضها خارجه (قالاصح انه ان وقع فى الوقت منها) (ركعة) كاملة بان فرغ من السجدة الثانية

عبدالحق مثله قول المتن (فالجبع أداه) أي وبنو به الاداء عرشى (قوله كذلك) أي كالملة (قوله خبر
 الشيخين الخ) مفهوماً مدلول قوله والاخذ منقطو قملاً قبله (قوله أي مؤداة) أي والافتقار ادراكها
 لا يتوقف على ركعة في الوقت سم على المنهج اه عرش (قوله على معظم أفعال الصلاة) قدما لمعظم لان
 الركعة ليس فيها تشهد والصلاة التي صلى الله عليه وسلم والسلام عرش أي والمراد بالافعال ما يشمل
 الاقوال الجعري (قوله ادغال مابعد الخ) موجه التقيد بالغالب (قوله تكرر رولها) أي كالتكرار وكان
 الحلي وغيره والافليس تكرر وحقبة لان كل ركعة مقصورة بأفعالها مستقلة بالقصد وانما هي التكرار
 صورة عرش عبارة الشو برى على المنهج قوله كالتكرار وقال الشيخ سم في آياته انما يجعله تكرر ماحقيقة
 لان التكرار وانما هو الاتيان بالشئ بانما مراد به تأكيده الاول وهذا ليس كذلك اذ ما بعد الدار كعقمة مقصود
 في نفسه كالاولى كأن كل واحدة من خمس الروم ليست تكرر بالمثل في الامس اه (قوله عند الاصولين)
 في منظر فليأت هذا التقيد سم يعني ان هذا التحقيق انما هو لبعض الفقهاء كافي شرح جمع الجوامع
 والمغنى (قوله ان ما في الوقت أداه مطلقا الخ) ونقل الزركشي كالقمو على عن الاصحاب انه حش شرع فيها في
 الوقت نوى الاداء وان لم يبق من الوقت ما سبغ ركعة وقال الامام لوجه لنية الاداء اذ اعلم ان الوقت ما سبغها
 بل لا يصح واستو جفى شرح العبا على كلام الامام على ما اذا نوى الاداء الشرعي وكلام الامام على ما اذا
 لم ينو والصواب ما قاله الامام وبه أفتى شيخنا الشهاب الرمي سم على ج اه عرش (قوله والصواب
 الخ) لعله يقطع النظر عن الحلي المذكور ولا فلا يظهر للخطبة توجه (قوله ظاهر في رد هذا) قد يتوقف فيه
 لجواز أن يكون المراد بان كمال ادراكها بالنسبة لادائها والمعنى من أذكر كها فكانه أدرك الصلاة في الكمال
 والفضل لا في الاداء بصري ولا يخفى ان ما سبغ ركعة فلا يظهر فلا ينافي ما قاله الشارح ولا يورث التوقف
 فيه (قوله ولا اختلاف في الاثم الخ) أي ان كان التاخير بعسر عذر (قوله ونواب القضاء دون نواب الاداء)
 ظاهر وان قال بعذر وينبغي انما اذا كان بعذر وكان عزمه على الفعل وانما تركه اقيام العذر به حصل له
 نواب على العزم بنسب نواب الاداء أو يزيد عليه عرش أقول ويرى كلام الشارح ما تقدم في تفاسير وأوقات
 الفضيلة والاختيار وغيرها انفسه فعل الصلاة في الوقت في فعلها في خارج لا تنقص عن نسبتها في وقت
 الفضيلة أو الاختيار الى فعلها في وقت الجواز مع العزم في أول الوقت وأيضاً قوله أو يزيد عليه لا يظهر له وجه
 (قوله ورم) أي بيان وقت العصر (قوله أنفسد) أي عدا نهاية ومعنى (قوله كانت ادخاله الخ) المعنى انه
 لا يجب اعادتها ورا عرش وبصري (قوله لتعظيم) أي كس في مكانه مطلقاً نهاية ومعنى (قوله جوازاً)
 الى المتن في النهاية واولى قوله ووقع في المعنى الامأ به عليه (قوله ان قدر على البقن) أي بالصريح يتيقن
 الوقت أو الخروج ورزق بالشمس مثلاً ومعنى و عرش (قوله انهم استدلوا على المتن) (قوله ان اخبره)
 أي من جهل الوقت (قوله نمة) أي من رجل أو امرأة أو لورق فقام على قال عرش وفي معنى اخبار الثقة
 من روى وضعها على أو فسق ومضى علمها من عكن فيه اطلاع أهل المعرفة والعدل عليها ولم يطعنوا فيها
 (قوله عن مشاهدة) كان قال رأيت العصر طالعا أو الشفق غار بالمعنى (قوله في سجدة) متعلق بقوله سمع
 (قوله لزمه قوله ولم يجتهد) من عطف المراءى اذ صار النهاية امتنع عليه الاجتهاد اه وعبارة المعنى فانه يجب
 عليه العمل بقوله ان لم يمكنه العلم بنفسه وما ان أمكنه اه (قوله اذ لا حاجته) أي من جهل الوقت حينئذ
 أي حين وجود الاخبار أو السمع المذكور (قوله بخلاف الخ) حال من فاعل لم يجتهد (قوله لو أمكنه الخ) وج
 في شرح الارشاد (قوله عند الاصولين) فيه نظراً فليأت هذا التقيد (قوله ان ما في الوقت أداه مطلقا الخ)
 ونقل الزركشي كالقمو على عن الاصحاب انه حش شرع فيها في الوقت نوى الاداء وان لم يبق من الوقت ما سبغ
 ركعة وقال الامام لوجه لنية الاداء اذ اعلم ان الوقت لا يسعها بل لا يصح واستو جفى شرح العبا على
 كلام الامام على ما اذا نوى الاداء الشرعي وكلام الاصحاب على ما اذا لم ينو والصواب ما قاله الامام وبه أفتى
 شيخنا الشهاب الرمي (قوله بخلاف ما لو أمكنه الخ) سيأتي نظير هذا في القبله كالوجه المائل وأمكنه موعوده
 نحو الشمس

(الح) سبأني نظير هذا في القبلية كالأحوال سائل وأمكنه صعوده لروية الكعبة فإنه لا يجب المشقة ويجوز تقليد
 المخبر عن علم فلتأمل بعد ذلك إطلاق قوله وانما حرم الح (سم) (قوله) لان فيه الح (أى) فنجو زلة الاجتهاد لان
 الح (قوله) فيه أى الخروج (قوله) وللانحياز الح (أى) نجو زلة ولا يجب عليه وهو من يرى أن أول الوقت طلوع
 النجم الفلاني وفي معناه الحاسب وهو من يعتمد منازل النجوم وتقدير سرها معنى وبأى في الشارح مثله (قوله)
 العمل بحسابه (أى) جواز الاوجوب كما صرح به غيره وهو شامل لما لو عجز عن البقن وقد ينظر فيه حينئذ
 فان حريان العادة الالهية بوصول النجم المخصوص الى المحل المخصوص في الوقت المخصوص أقوى في افادة
 الظن بدخول الوقت من سماع صوت الديك فلتأمل ثم رأيت سم على المنهج نقبل عن مر وجوب عمله
 بحسابه كتنظيره في الصوم عنده بصري عبارة عش بل يجب عليه ذلك كأنقله سم على المنهج عن
 الشارح مر اه (قوله) ولا يقلده فيه غيره (سبأني في الصوم ان لغيره العمل به فيجتمبل بحسبه هنا وأن يعزف
 بان أمارات دخول الوقت أكثر وأيسر من أمارات دخول رمضان سم على سج والا برصد الفرق كما
 صرح به مر في فتاويه عش عبارة الجعري والمعد انه متى غلب على ظنه صدقهما أى النجم والحاسب
 جائز تقليدهما قياسا على الصوم كما في عش وقره شيخنا الحنفى اه عبارة الكردى على شرحه بافضل
 والذى اعتمده المغنى والتفتوا النهاية وغيرهما عدم جواز تقليدهما هنا وكذلك الصوم في التحفة والمغنى
 والاسنى وجرى الشهاب الرملى وواقعه الطلادى والجال الرملى على وجوب تقليدهما فيه أى الصوم وقده
 الجبال الرملى بما اذا ظن صدقهما وقال سم القياس الوجوب باذالم يظن صدقهما ولا كذبهما وهما
 عدلان اه (قوله) غيره (صادق بالاعى) وقد ينظر فيه ما به أولى من غيره بالتقليد بحث ساغ بصري (قوله) غيره
 يجوز لقادر تقليده لان المجتهد لا يقلد مجتهدا حتى لو أخبره اجتهدا من سلاله وقعت قبل الوقت لم يلزم ما عاداتها
 معنى وشرح بافضل وبأى في الشارح مثله (قوله) الا لأى الح) منقطع بالنسبة لاعمى البصرية لانه ليس بقادر
 على الاجتهاد عبارة المغنى وشرح المنهج وللادعى كالصبر العاخر تقليد مجتهد الجعز في الجلة اه (قوله) فانه يخبر
 الح) كذا في النهاية والذى يصريح به كلام غيرهما ان محل الخبر في أى البصر فقط دون أى البصيرة وهو
 الذى يجب ما ذكر ادبه كاهو طاهر العاخر من الاجتهاد بصري أى يجب عليه تقليد المجتهد بشرطه (قوله)
 كثره تأمل أى ومطالعته وسلام معنى (قوله) وصباح ذلك الح) طاهره أى يلى بجعز دسما صوت الديك
 ونحوه وقال شيخنا الحلبي وهو غير مراد بل المراد انه يجعل ذلك علامة يجتهد بها كان يتأمل في الحاطة التي
 فعلها هل أسرع فها عن عادته أولا وهل أذن الديك قبل عادته كان بان ثم علامة يعرف بها وقت أذانه
 المعتاد لا غير ذلك مما ذكر قاله بلى على ذلك قوله اجتهدو رد ونحوه فجعل الورد ونحوه آله للاجتهاد ولم
 يقل اعتد على ورد ونحوه انتهى وهو ظاهر عش وبأى عن شيخنا والبصري ما وافقه (قوله) ذلك مجرب
 بغيره وروان أخر مجرب سم (قوله) وكثرة المؤذنين الح) طاهره أى طاهره هنا تقيد ما بعده انه لا يشترط
 كونهم متعددا عليهم بالاقاثة والثاني واضح فان توافق اجتهاد انهم وان لم يكونوا عارفين بغلب على الظن
 دخوله وأما الاول فعلى تأمل حيث لم يبلغوا عدد التواتر ولم يقع في القلب صدقهم ثم عمل ما ذكر فيما يظهر
 في مستقنين أمالو كانوا متابعين لواحد منهم كاهو مشاهد في مؤذني الحرمين فالجسم متعلق بغيرهم فيما
 يظهر فان كان تقع عارفا بالاقاثة جاز على مر جم الامام النووي فلتأمل بصري (قوله) وكذا ثقة عارف الح) قد
 يقال هو في يوم الغيب مجتهد فانتعوا بل علم في المعنى تقليد مجتهد وقد تقدم امتناعه الآن يجب ابانه أعلى رتبة
 من المجتهد فهو رتبة بين المخبر عن علم والمجتهد ينبغي انه لو علم أن أذانه عن اجتهاد امتنع تقليده مر اه سم

لان فيه مشقة عليه في الجلة
 وانما حرم على القادر على
 العلم بالقبلية التقليد ولو لم يخبر
 عن علم بعدم المشقة فانه اذا
 علم عين القبلية مرة واحدة
 اكتفى به لانه لا يتنقل عن
 ذلك المحل والاقاثة مستكررة
 فيعسر العلم كل وقت
 وللعلم العمل بحسابه
 ولا يقلده في غيره واذ أخبر
 ثقة عن اجتهاد لم يجوز لقادر
 تقليده الا لأى البصري أو
 البصري فانه يخبر بين تقليده
 والاجتهاد فنظر الجعز في
 الجلة (ورد) كقراءة
 ودوس (ونحوه) كصناعة
 منه أو من غيره وصباح ذلك
 مجرب وكثرة المؤذنين يوم
 الغيب بحيث يغلب على
 الظن انهم لكثير منهم
 لا يتخلطون وكذا ثقة عارف
 با وثق

عبارة شيخنا وهذا معنى العلم بنفسه بدخول الوقت المرتبة الاولى ومثله اخبار الثقة عن علم وفي معناه أذان المؤذن العارف في الصبح فيمتنع عليه الاجتهاد مع وجوبه تقليده في الغيبة لانه لا يؤذن الا في الوقت غالباً ان علم ان أذانه عن اجتهاد امتنع تقليده ولو كثر المؤذنون وغلب على الظن اصابته على اعتمادهم مطلقاً ما لم يكن بعضهم مؤمناً من بعض والا فهم كالمؤذن الواحد ومثل العلم بالنفس أيضاً ضرورة المزاولة للصحة والصحة والساعات الجبرية وبث الامة لعارف به فهذا كأي العلم بنفسه واخبار الثقة عن علم وأذانه في الصبح والمزاولة والمناكب والساعات وبث الامة للصحة في مرتبة واحدة والمرتبة الثانية الاجتهاد بوجوبه قرآن أو درس أو مطالعة أو نحو ذلك كخياطة وصوت دين أو نحوه كسماو ومعنى الاجتهاد ذلك أن يتأمل فيه كان يتأمل في الخياطة هل أسرع فيها أو لا أو أذان الدين هل قبل عادته أولاً وهكذا ومعنى كون الاجتهاد مرتبة ثانية انه ان حصل العلم بالنفس أو ما في معناه من المرتبة الاولى امتنع عليه الاجتهاد وان لم يحصل ذلك كان له الاجتهاد والمرتبة الثالثة تقليد المجتهد عند العجز عن الاجتهاد فلا تقلد المجتهد مع القدرة على الاجتهاد وهذا حق البصير والأعلى عليه تقليد المجتهد ولو مع القدرة على الاجتهاد لان شأنه العجز اهـ بعذر وبعبارة الكندي في شرح بافضل والحاصل ان المرتبة استأجدها امكان معرفة الوقت بيقين فانها وجود من يخبر عن علم نالها مرتبة دون الاخبار عن علم وفوق الاجتهاد هي المناكب المحررة والمؤذن الثقة في الغيم وابعها امكان الاجتهاد من البصير فاستأجدها امكانه من الاعشى سادسها علم امكان الاجتهاد من الاعشى والبصير فصاحب الاولى يخبر بيناهو بن الثانية بحث وجد من يخبر عن علم فان لم يجد خبير بينهما وبين الثالثة فان لم يجد الا تخبير بين الاولى والثالثة صاحب الثانية لا يجوز زاله العدول الى مادونها وصاحب الثالثة يخبر بيناهو بين الاجتهاد وصاحب الاربعة لا يجوز زاله التقليد وصاحب الخامسة يخبر بيناهو بين السادسة وصاحب السادسة يقلد ثقة عارفاً اهـ (قوله يومه) أي يوم الغيم بخلاف يوم الصبح كقوله في العباب واذا ان العدل العارف في الصبح لا يخبر عن علم وفي الغيم كالمجتهد لكن البصير تقليده اهـ سم (قوله) اذلا بتقاعد (الح) اذ يقال هو لا يقلد الدين بل يجتمع سماعان غلب على ظنهما دخول الوقت على به فان كان الحكم كذلك في سماع المؤذن الثقة العارف في يوم الغيم كالمجتهد مقتضى صنع الشارع رحمه الله تعالى فواضع وان كان يقلد مجر داسماعمين غير اجتهاد كما امر به كلام غيره فقاسه على الدين محمل تأمل يعرف مما تقرر فحجرو وكذا صنيعة يقضي ان كثرة المؤذنين مستند الاجتهاد كما هو في الماعطوف عليه سم ان المصر به في كلام غير ان اتباعهم تقليد لهم فليست امرى (قوله وعلم الح) عبارة النهاية والمثل في قوله صلى بالاجتهاد اعدا مطلقاً التركة الواجب على المجتهد التأخير حتى يغلب على ظنه دخول الوقت وتأخير الى خوف الفوات أفضل اهـ (قوله) وقع في حديث الح) الاولى الاخير وما في حديث أبي داود مما يخالف ذلك في المسافر لاجتهاده في الح) (قوله يخالف ذلك) أي عدم الاعتقاد (قوله وغيرها) أي غير البالغة (قوله) كالذا (الح) خبر لان وقوله صلى الظهر جواب اذا والجملة الشرطية جواب كان وقوله لان الذي الح) على لغة العلة المتقدمة ولو حذف لان كان أو وضع أو خسر (قوله لاستحالة شكهم الح) دعوى استحالة لاجلها اذا لامع من نحو زهم وقوع صلاتهم قبل الزوال وبناعلى نحو زهم اغتفار ذلك المسافر فتأمل فانه ظاهر سم أقول وجب الظهور وما يشعر به الحديث من كونه صلى الله عليه وسلم منتظراً معهم للزوال (قوله)

المعنى تقليد المجتهد وقد تقدم امتناعه في قوله واذا أخبر بفتنة عن اجتهاد الح) الآن يجب بانه أعلى رتبة من المجتهد ولذا صير في العباب بقوله كالمجتهد العادة انه لا يؤذن الا في الوقت وقد يكون اعتمد على أمر أقوى مما يعتمد عليه المجتهد فهو أبعد من الخطأ من المجتهد فهو رتبة بين المجتهد وعلم المجتهد وينبغي انه لو علم ان أذانه عن اجتهاد امتنع تقليده مر (قوله يومه) أي يوم الغيم بخلاف يوم الصبح كقوله في العباب واذا ان العدل العارف في الصبح لا يخبر عن علم وفي الغيم كالمجتهد لكن البصير تقليده اهـ (قوله لاستحالة شكهم معها) دعوى الاستحالة لاجلها اذا لامع من نحو زهم وقوع صلاتهم قبل الزوال وبناعلى نحو زهم اغتفار ذلك المسافر

يومه اذلا بتقاعد عن الدين
المجرب وعلم من كلامه موعود
الصلاة وعدم اعتقادهم مع
الشك في دخول الوقت
وان بان أتمها في الوقت لانه
لا بد من ظن دخوله بامارة
ووقع في حديث عند أبي
داود ما طاهره بخالف ذلك
في المسافر ولا يجزئ فيه لانه
واقعة حال يجهلونها
للمبالغة في المبادر وغيرها
بل عند التأمل لا دلالة فيه
أصلاً لان قول أنس كان إذا
كلم رسول الله صلى الله
عليه وسلم في السفر فقلنا
زال الشمس أو لم تزل
صلى الظهر لان الذي فيه
انهم انما شكوا قبل صلاته
بهم لاستحالة شكهم معها

وبشره هو لا عبرة به الآثرى أنه يجوز رخصة إذا خبر المرادون شك فيه الغاء للشك ولا كتفا بوصف العدالة ففعله صلى الله عليه وسلم أولى بذلك وهذا يضع اندفاع قول الحب الطبري لا بعد تخصيص المسافر بما فيه من جواز الظهور عند الشك في الزوال أي مثلاً كتخص القصر ويحويه (فان) اجتهد صلى ثم بعد خروج (٤٣٨) الوقت (يقين صلاته) أي أحرمه (ما قبل الوقت) ولو جحد بعد ذلك وباعنه من علم الاجتهاد (قضى

في الاظهر) لنوات شرطها وهو الوقت فان يتقن في الوقت أعاد قطعاً قبل الوال أعاد كل أولي اه وهو وهم لمعات أن يحصل الخلاف انما هو في تبيين ذلك بعد الوقت (والا) يتقنها قبله ولو بان لم يكن الحال (فلا) قضاء عليه لعدم يتقن المفسد (فرع) وصل في الوقت ثم وصل قبله لبلد بخالف مطالعها مطلع باده لزمه اعادة ما بان في الصوم كذا بحث والثاني قولان أراد اجماعاً في الموافقة معهم في الاخر صوماً أو فطار انفسهم فليس مسئلتنا لا اختلاف يوم الرؤى ويوم الموافقة قولنا الذي يتوهم أنه فطرهم أن يرى ببلده فيصوم ثم يسافر و يصل أثناء يومه لبلده برأيه وحكم هذم أمره مما يحال كلامهم محتسباً اذ قضية تعليمهم بأنه بالانتقال اليهم صار مثلهم في الفطار وقضية تخصيص الشرع قول الحارثي والرشاد فطر ابن سافر من بلد غير الرؤية الى بلده انه يستمر صائماً ويحرمه بأنه استند هالي حقيقة الرؤية فقل بعرضها في ذلك اليوم الامام هو أضعفهما هو واستحب

وبشره) أي بقائه الشك مع الصلاة (قوله وهذا) أي بقوله ووقع في حديث الخ (قوله اندفاع قول الحب الطبري الخ) كلام الحب الطبري في سبيل ولكن الاقرب لا وفق بقواعده الخ إلى أنه مبالغ في المبادرة سم (قوله بما فيه) أي في حديث أبي داود والبلد داخل على المنصور وقول الكردي أي بالشئ الذي يجوز رفعه في السفر اه سبق قلم (قوله من جواز الخ) بيان لما (قوله اجتهد) أي الفرع في النهاية والمغنى الا قوله لاجن اجتهاد (قوله قيل) الى المتن (قوله فان يتقن) أي وقوع صلاته قبل الوقت (قوله في الوقت) أي أو قبله نها يتوهم في قول المتن (قضى الخ) حتى لو فرض أنه صلى الصبح مثلاً سنتين قبل الصلاة لم ينعفى صلاته فقط وبإياه أن صلاة اليوم الاول تقضى بصلاة اليوم الثاني والثاني بالتالي وهكذا ناعلى أنه لا يشترط نية الاداء ولا نية القضاء وانه يصح الاداء عند القضاء عكسه عند الجهل بالوقت كما سيأتي في محله مغنى (قوله في تبيين ذلك) أي وقوع صلاته قبل الوقت (قوله يتقنها الخ) عبرة بالنهاية والمغنى أي وان لم يتقن وقوعها قبل الوقت بان لم يكن الحلال أو بان وقوعها قبله بعده اه قال عش (فرع) سئل مر عن اجتهاد في الوقت ثم غيّر وصلى وبنيت له الحال لكن غلب على ظن ان صلاته قبل الوقت يجب عليه الاعادة قاجاب بانه يجب عليه الاعادة لا يشين هذا الجواب بانه حيث فعله على الاجتهاد لا يشين خلافه فلو جرد ظن انما وقعت قبل الوقت لا أثر له بل القياس انه لو اجتمعتا نية اعادة الصلاة فاداء اجتهاد الى خلاف ما بين عليه فعله الاول لا يلتفت اليه لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد اه (قوله فلا قضاء عليه) ظاهره لا وجوباً ولا بد بالو قيل بالنسب لترده في الفعل هل وقع في الوقت أو لا يمكن بعد عش (قوله لعدم يتقن المفسد) لكن الواقعة بعد الوقت فضاء لا تم في معنى ونهاية (قوله ثم وصل قبله) أي الوقت ولعل المراد به قبل خروجه على حذف المشاف فيشمل صورتين (قوله يخالفه مطلع باده) أي ويدخل أوقات صلواتها بعد أوقات صلوات باده (قوله كذا بحث) اعتمد مر اه سم أي وفالقول الآخر وشيئنا (قوله لا اختلاف يوم الرؤى ويوم الموافقة) قد يقال الاختلاف حاصل فيما نحن فيه أيضاً ذوم الرؤى في مسئلة الصوم نظيره هنا وقت الصلاة الذي دخل ببلده ويوم الموافقة فيها نظيره هنا وقت الصلاة الذي وصل اليه وهو يكون المختلف هنا وقتين وفي مسئلة الصوم يومين لا أثر له في الفرق سم (قوله برأيه) أي بسبب اختلاف الفطار كردي (قوله وحكم هذه) أي مسئلة أن يرى ببلده الخ (قوله اذ قضيت الخ) مبتدأ خبره قوله لا في الفطار وقوله تعليمهم أي لما يأتي في الصوم من الموافقة معهم في الآ خر اخرج وقوله فطر أي الموافقة معهم في الفطار (قوله بين سافر الخ) البناء داخل على المقصود عليه وقوله انه يستمر الخ خبر وقضية الخ (قوله ووجه) أي استمراد الصوم (قوله هنا) أي في السفر من الدار وتالي غيرها (قوله آخره) أي آخر رمضان (قوله لبلد عديد) أي لبلد عديداً لها بالرؤى يتسبب اختلاف المطالع كردي (قوله على الاحتمال الاول) وهو الفطر في مسئلتنا وان كان غير مرضي (يقرب بان الصلاة الخ) أي وعلى الاحتمال الثاني لا اشكال لان ما يلزم هو افتقارهم في الفطار فكذلك الصلاة ناقصة وقوله في مسئلتنا يعني في مسئلة أن يرى ببلده فيصوم الخ (قوله لانه) أي رمضان (قوله بخلافها) أي الصلاة من حيث الوقت (قوله ومن ثم الخ) ان كان متنبياً على الفرق فمحتاج

فتأمل فانه ظاهر (قوله قول الحب الطبري لا بعد الخ) كلام الحب الطبري في سبيل ولكن الاقرب لا وفق بقواعده الخ إلى أنه مبالغ في المبادرة كذا بحث (قوله كذا بحث) اعتمد مر (قوله لا اختلاف يوم الرؤى ويوم الموافقة) قد يقال الاختلاف حاصل فيما نحن فيه أيضاً ذوم الرؤى في مسئلة الصوم نظيره هنا وقت الصلاة الذي دخل ببلده ويوم الموافقة فيها نظيره هنا وقت الصلاة الذي وصل اليه وهو يكون المختلف هنا وقتين

المتنقل اليهم بخلاف ما لو أصبح آخر صائماً فانتقل في ذلك اليوم لبلد عديداً ففعله لانه عارض الاستصحاب ما هو أقوى منه الى وهو الرؤى في الاحتمال الاول يقرب بان الصلاة خفيفة فها من حيث الوقت حال يخفف في رمضان لانه لا يقبل غيره بخلافها فاحتياط له أكثر ومن ثم لو جرح فقد جاعل دخل المقصد في وقت الظاهر ثم لزمه اعادة العصر ثم رأيت بغضهم

الى التأمل بصرى (قوله ورج) أى فى مسئلتنا (قوله مقتضى هذا) أى قوله لوجع الخ (قوله كصلى الخ)
قد يعرف بان الصلى ادى وطيفة الوقت معطفا وهذا لم يؤدها باعتبار الانتقال اليه الذى ثبت حكمه عليه
وقد عني دعوى الاطلاق بان الصلى انما ادى الى الوطيفة باعتبار اندمجهما (قوله الذى) الى الترتيب
النهاية والغنى الاقوله لم يتعبه وقوله كذلك الى فندبا (قوله ورجو بالخ) لا ينافى البدار الواجب ترك الترتيب
وتقديم الرتبة المتقدمة مر سم أى خلافا للشارح والمغنى كما فى (قوله بغير عذر) قد مر أن من أسفد الصلاة
فى وقتها لا يصير قضاءه خلافا للمعنى ومن تبعه لكن تجب عادتها فوراً كما صرح به صاحب العباب كذا فى
المغنى ويظهر أن جملة اذا كان بغير عذر مر أى فى سم على المنهج قال المصنف انه لا تجب عادتها فوراً اه
اه بصرى أى معطافا سواء اكل بعذر أو بدو به كما صرح عن (قوله لم يتعبه) أى بان كان قبل الوقت
أو بعده لكن غلبه لم يكن دفعه غلب على لطفه انه يستعطف وقد بقي من الوقت ما يسعه وطهرها (قوله بان)
لم يشأن عن تقصيره بخلاف الخ) وهذا يخص خبر رفع عن متى الخطأ والنسيان وبقي ما لو دخل الوقت
وعزم على الفعل ثم تشاغل فى معالعة أو صنع أو نحوها حتى خرج الوقت وهو غافل هل يحرم عليه ذلك أم لا
فيه نظر والارتباك الثانى لان هذا نسيان لم يشأن عن تقصيره كما يحكى عن الاسنوى انه شرع فى المعلقة بعد
العشاء فاستغرق فيها حتى انتهى عصر الشمس فى جهته ع (قوله فندبا) ولو تقطعت من وقت قد بقي من وقت
الصلاة المفترق وقتا يسع الا الوضوء أو بعضه فحكمه محكم من فاته بعذر فلا يجب قضاءها فوراً كما فى به
الواضح كما تعالى ثمانية قال ع (قوله مر مالا يسع الا الوضوء الخ) فهم انه لو استعطف وقد بقي ما يسع
الوضوء بعض الصلاة كالمرجوع وجب فعله حتى لو أخر حتى خرج الوقت عصى بذلك وجب قضاءها فوراً
ومثل الوضوء التسليم من الجانبين كل ما يوافق فعله به الصلاة كالألف التماس من بدنه وسرعة اه
(قوله تجبلا) تعالى الثمن السالم للوجوب والندب قول المتن (وبسن ترتيبه) أى الغائت فغضى الصبح
قبل الظهور وهكذا ثمانية ومعنى قول المتن (وقد عني الخ) من فاته صلاة العشاء هل صلاة الوقت قبل قضاءها
وجهاً أو وجهها مع عدم الجواز ثمانية (قوله فان بغير عذر) قد عني ما مثله فى الاول لو فاته كلها بغير عذر
فبما يظهر بصرى ويصرح بذلك قول النهاية وأطلق الاصحاب ترتيب الفوائت فغضى انه لا فرق بين أن
تقوت كلها بعذر أو عدم أو بعضها بعذر وبعضها بغير عذر وهو المعتبر اه وقول المغنى قد أطلقوا
استحباب ترتيب الفوائت وهو ظاهر اذا فاته كلها بعذر أو غيره فان بعضها بعذر وبعضها بغير عذر
وجب قضاءها فأتى بلا عذر على الفور كما مر وحديثه فقد يقال يجب البداء فيه اه وقوله فقد يقال الخ خلافا
لما صرح فى النهاية وقال كما فى الشارح (قوله وان خشى) الى قوله ولو شك فى المغنى الاقوله بان يقع الى
يجب (قوله من أوجب ذلك) أى المذكور من الترتيب والتقديم معنى (قوله ولا يتابع) فانه صلى الله عليه
وسلم فاته صلاة العصر يوم الحندق فصلاها بعد الغروب صلى المغرب معنى ونهاية (قوله ولم يتبع الخ) عبارة
المغنى فان لم يتبع لم يقدم الفائتة بل لان الخ (قوله وكقضاءه مران) عطاف على قوله لان الخ قال السكردى
أى كايين تقديم قضاءه رمضان على رمضان آخر اه وفيه نظر فان التقديم هنا واجب كما فى فى الصيام
فتعين انه علة لعدم وجوب الترتيب كما هو صريح معنى (قوله لضرة الوقت) أى فاته حين وجب
الصبح لم يجب الظاهر معنى (قوله المجرى) أى عن قصد الايجاب سم (قوله ودم) أى تقديم الفائتة على

ومسئلة الصوم ومن لا أثر له فى الفرق (قوله كصلى على ثلث) قد يعرف بان الصلى ادى وطيفة الوقت معطفا
وهذا لم يؤدها باعتبار الانتقال اليه الذى ثبت حكمه عليه (قوله ورجو بالخ) لا ينافى البدار الواجب ترك الترتيب
وتقديم الرتبة المتقدمة مر (قوله ولسن ترتيبه) أى سواء فاته بعذر أو لا فيجوز ترك الترتيب وان كان
الفوائت بغير عذر كقضاءه اطلاقهم استحباب الترتيب وان وجب البدار لان تقديم ما وجب البدار فيه أيضا
على ما تقدمه لا ينافى البدار كما يجوز تقديم الرتبة القليلة على ما وجب فيه البدار مر (قوله وفعله صلى الله عليه
وسلم المجرى للندب) كانه اشارة الى قول جمع الجوامع والندب أى ويخص الندب بغير قصد القرية أى عن

رجح مقتضى هذا فقال
الاقرب عدم لزوم إعادة
كصلى على ثلث فى الوقت
(وينادر بالغائت) الذى
عليه وجوب ان فات بغير
عذر والا كنوم لم يتعبه
وتسان كذلك بان لم يشأ
عن تقصيره بخلاف ما اذا شأ
عنه كعب شرطه أو كيهول
بالوجوب أو عذر فيه بعده
عن المسلمين أو كراه على
الترك أو التلبس بالنساقى
فندبا تجبلا لبراءة ذمته
(وبسن ترتيبه وتقديره) ان
فات بعذر (على الحاضرة
التي لا يتحقق قوتها) وان
خشى فوت جاعتها على
المعتمد خروجه من خلاف
من أوجب ذلك ولا يتابع
ولم يجب لان كل واحدة
عبادة مستقلة وكقضاءه
رمضان والسترتيب فى
المؤديات انما هو ضرورة
الوقت وفعله صلى الله عليه
وسلم المجرى للندب وقد

على الجماع مع كونه مستوحي فرض كفاية لا تقاوم جمعة على أنه شرط للصحة وقول أكثر مومجها عنه أنها ليست شرطا للصحة فكانت رعاية الخلاف فيه كدوم ما يدفعه الملائم وغيره هنا أما إذا خاف فوت الحاضرة بأن يقع بعضها وان قل خارج الوقت فيلزمه البداء بها لم يخرج بعضه عن الوقت مع (٤٤٠) إمكان فعل كفاية ويجب تقديم ما فات بغير عذر على ما فات بعذر وان فقد الترتيب لانه سنة والبدار واجب ومن ثم

الحاضرة (على الحجة) أي جماعة الحاضرة (مع كونه) أي التقديم (قوله لا تقاوم موجب) كالسادة الخفية كردى (قوله على أنه) أي تقديم الفائتة مطلقا على الحاضرة (شرط للصحة) أي صحة الحاضرة (قوله وقولنا أكثر الخ) منهم الامام أحمد (قوله فيه) أي في التقديم (قوله بان يقع بعضها الخ) وحوى شيخ الاسلام والشهاب الرملى والنهاية والمغنى على استيجاب الترتيب اذا أمكنه ادراك ركعتين الحاضرة في الوقت وجعلوا الملاقى تحريم اخراج بعض الصلاة عن وقتها على غير هذا الصوره (قوله وجب الخ) وقالا للمغنى وخلافا للنهاية والعلل كرى (قوله وان فقد الترتيب الخ) يفيد فيه فانه الظهر والعصر يعذر والمغرب والعشاء بغير عذر وجوب تقديم الاخير من علمه لكن أفتى حر بان مقتضى اطلاق الاستيجاب استيجاب الترتيب تقديم الاول فالاول مطلقا وان خالف الاذرى في ذلك اهـ أى والترتيب المطلوب لا ينافى البدال لانه مشغول بالعبادة وغير مقصر كان تقديم راتبة المقتضية القليلة عليها لا ينافى البدال الواجب خلافا لخالف حر اهـ سم (قوله كالمقطع) أي ياتيه مع المصنف خلافا للزكشى كردى (قوله ولو تذكر) الى قوله ويفرق في النهاية (قوله لم يقطعها) أي وجب عليه اتمام الحاضرة ثم بقى الفائتة وسنله اعادة الحاضرة فتبناه أي ولو منفردا وبخروج وقتها وخروج من خلافه من قال بطلانها اذا علم بالفاقة قبل فراغ الحاضرة عـ ش (قوله مطلقا) أي ضاقت وقتها ثم اتسع نهاية (قوله سعة وقت الخ) بفتح السين وكسرها عـ ش (قوله فبان ضيقة) أي عذر اذرا كهما ودأولو بادرلك ركعة في الوقت على قياس ما قدمنا من شيخ الاسلام في مسئلة المنزل بل أولى كما هو ظاهر سم أي وعين اذرا كهما بما على ما تقدم في الشارح (قوله لم يقطعها) هـ لاسن قلهما والسلام من ركعتين فراجع ثم رأيت حر قاله بسن قلهما فلا سم على المنهج ويمكن جعل قوله وجب قطعها على معنى امتنع اتمامها فزاد لا ينافى سن قلهما فلا عـ ش زاد الجبري وظاهر أن محله ما يقع لمثلثة والا وجب قطعها وقال شيخنا الحنفى وشرط لنسب قلهما نفلان يكون في الثانية فان كان في غيرهما من أولى أو ثالثة كان القلب مباهاه (قوله أو في كونه عليه) أي كالملاقى قطع دم الحاضر أو أفاق المجنون وسلك في أن ذلك قبل خروج الوقت أو بعده عـ ش ورشيدى (قوله فلا) فلو فعلها في هذه الحالة وتبين أنه عليه لا يجوز ثم قصبا عاده ناسم على جـ هـ ش (قوله ويرق) أي بين الصورتين (قوله دمه) أي الاستمتاع (قوله خلافا لـ الخ) أي الشك (قوله وسأنى) أي فى باب الجماعة كردى (قوله نذب فعلها نانا) أي بعد قضاءها أولا قبل مثل وقتها (قوله صلواها) بصيغة الامر والضمير لصلاة الصبح المقتضية قوله ويؤيده أي التفسير المذكور (قوله وبقيه الخ) استفهام انكارى (قوله بل في حرمه فعل الخ) أي باعتبار ما اقتضاه من تشبيه

ووجب تقديمه على الحاضرة ان اتسع وقتها بل لا يجوز كما هو ظاهر بل عليه فانه يغير عذران بصر في زمانا الغير قضائها كالتسقط الاما يضار اليه نحو قوم أو مونة من تلوثة مؤنة أو لغفل واجبا آخر مضيق يخشى فونه ولو تذكرنا فانت وهو في حاضرة لا يقطعها مطلقا أو شرع في فائتة طائفة ساعة وقت الحاضرة فبان ضيقة لئنه قطعها ولو شك في قدر فوائتة عليه لزمه أن ياتى بكل ما لم يبق فعله أو بعد الوقت في فعل مؤداه لزمه فضاؤها أو في كونه عليه فلا ويرق بان شك في الزوم من قطع النظر عن الفعل شلتى استجماع شرط الزوم والاصل عدمه بخلافه في انفعلى فانه مستلزم لتيقن الزوم والشك في المسقط والاصل عدمه وسبأى أنه لا يجوز اعادة الفرض في غير جماعة الا ان شلتى في شرط له أو جرى في حتمه خلاف ووقع في بعض روايات حديث الصبح التي ناموا عنها ما يقتضى على ما زعمه شارح نذب فعلها نانا ينافى مثل وقتها من الزوم الثاني قالوهى مسئلة عز وقتها أو من صرح بها هـ وليس كما

قيدوا وجوب (قوله بان يقع بعضها وان قل خارج الوقت) خالف شيخ الاسلام حيث قال في قول الرضى آخر شروط الصلاة وتقدم على حاضر فلم يخف فونها ماضة وقتها ولو أمكنه بعد فعل الفائتة ادراك ركعة جاز تقديمها ويجعل تحريم اخراج بعض الصلاة عن وقتها على غير هذا الولا فذلك عدل ان ما ليه تبعه الحجر والمنهاج والتحقيق والتنبية من مول الروضة كائشرحين على حاضر تاسع وقتها هـ واعتمد ذلك في المنهج وشرحه (قوله وان فقد الترتيب) يفيد فيه فانه الظهر والعصر يعذر والمغرب والعشاء بغير عذر وجوب تقديم الاخير من علمه لكن أفتى حر بان مقتضى اطلاق الاستيجاب استيجاب الترتيب تقديم الاول فالاول مطلقا وان خالف الاذرى في ذلك اهـ أى والترتيب المطلوب لا ينافى البدال لانه مشغول بالعبادة وغير مقصر كان تقديم راتبة المقتضية القليلة عليها لا ينافى البدال الواجب خلافا لخالف حر اهـ سم (قوله فبان ضيقة) أي عذر اذرا كهما ودأولو بادرلك ركعة في الوقت على قياس ما قدمنا من شيخ الاسلام في مسئلة

قال العلماء فان قعدا ما تقتضى حصة ذلك ولا حجة في تلك الواي لانه لا يقطعها صلواها فدلوقتها أي لا تظنون ان وقتها تغير بال ما يصلاتنا لها في غيره بل دوما على ما كنتم عليه من صلاتها في وقتها يؤيده الواي والاخرى أنه صلى الله عليه وسلم لما صلى بهم قالوا يا رسول الله ألا نقضيها لو وقتها من الغد قال نعم كبر ثم كمن الواي وبقوله منكم فهذا صريح فيما قلناه من معنى تلك الواي بل في حرمه فعل الفائتة نانا

من غير موجب (وتكره الصلاة عند الاستواء) وان ضاق وقتها لانه يسع التحريم لله في الصبح عنه (الا يوم الجمعة) ولو لم يكن يحضرها لحدث فيه لكن فيه مقال الآن يكون قد اعتد (وبعد) أداء فعل (الصبح حتى) تقام الشمس بخلافه قبل فعلها يجوز النقل مطلقا ومن مطلقها حتى (ترتفع الشمس كرمح) طوله نحو سبعة أذرع في رأى العين ولا فاسقة طويلة سواء أصل الصبح أم لا (وبعد) أداء فعل (العصر) ولو لم يجمع تقدم حتى (تصغر الشمس بخلافه) قبل فعلها يجوز النقل مطلقا ومن الأصغر وحتى (تقرب) ان صلى العصر ومن لم يصلها في الكراهة تتعاق بالفضل في وقتين أو بالزمن في ثلاثة أوقات كآقصر وجهي للتحريم وقيل لا - نزه وعلمها لا تعتد لها الذات كونها صلاة أو الحرم كل عبادة وهي تنافي الاعتقاد لا يتناولها مطلق الامر ولا كان مطلوبا ما نهيها عن جهة واحد وهو حال كل هو مقر في الاصول وأصل ذلك ما صرح به طرق متعددة أنه صلى الله عليه وسلم نهي عن الصلاة في تلك الاوقات مع التقيد بالرحم والرجحان في رواية آقبي يعين في مستفرجه على مسلم لكنه مشكل بما يأتي في العمارة انهم عند الشك في الجسدة والدون

بالحرم بصري (قوله من غير موجب) (تنبيه) * بسن ايقاط النائم للصلاة لا سيما عند ضيق وقتها فان عصره بنوم موجب على من علم بحاله ايقاطه وكذا يستحب ايقاطه اذا نأما أمام المصلي أو الصنف الاول أو جراب المسجد أو على سطح لا يباركه أي لا سائر أو بعد طلوع الفجر وقبل طلوع الشمس أي ولو كان صلى الصبح أو بعد صلاة العصر أي ولو كان صلاها أو نأما بالنافي بيت وحده أو نأمت المرأ فمستقلة وتوجهها الى السماء أو نأما الرجل أي أو المرأ فمستطاع على وجهه فانها ضاعبة بيضاء لله تعالى ويسن ايقاط غيره أيضا لصلاة الليل وللتصريح ومن نام وفي غيره أي دهن ونحوه والنائم بعصر فان وقت الوقوف لانه وقت طلب وتضرع بها بتومغني بزادة من عشرين قول المتن (عند الاستواء) أي يقينا فلو شئت في ذلك لم يكره لان الأصل عدمه عشرين (قوله وان ضاق) الى قوله والاحرم في النهاية والمغني الا قوله لكن الى المتن وقوله بخلافه قبل فعلها يجوز النقل مطلقا في موضعين (قوله لانه يسع التحريم) محل تأمل ولعل الاقرب ان يقال بقرانه بصري (قوله عنه) أي عن الصلاة عنده والتذكير باعتبار الفعل أو التثقل (قوله ولو لم يكن يحضرها) كذا في النهاية وايضا (قوله لكن) في معقالات (عبارة انها يتوالى ولا يضر كونه مرسل لا اعتداه) صلى الله عليه وسلم استحب التكبير الباطن في الصلاة في خروج الامام من غير استثناءها (قوله بعد أداء فعل الصبح) أي أداء مغنا عن القضاء بصري (قوله بخلافه قبل فعلها) أي فلا تكره هذه الكراهة المخصوصة فلا ينافي ما قلناه في شرح العباب باب صلاة النائم في الكلام على الفصل بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح باضطرع أو حدث غير دنوي من انخرم المتولي بكرهاته للتثقل حينئذ انتهى اه سم عبارة النهاية والمغني في قال الاسوي والمراد بعصر الكراهة في الاوقات انما هو بالنسبة للاوقات الاصلية فستأقصر كراهة التثقل في وقت إقامة الصلاة وقت صعود الامام لخطبة الجمعة اه والاولى انما ترد اذا قلنا بان الكراهة للترتيب وهو الذي صححه في التحقيق أما اذا قلنا بانها للتحريم وهو المذهب فلا ترد الثانية أيضا لذكرهم لها في بابها وزاد بعضهم كراهة وقتين آخرتين وهو بعد طلوع الفجر الى صلاته وبعد الغر وبالصلاة والمشهور في المذهب ان الكراهة قدما على الترتيب اه محقق (قوله طوله الخ) وترتفع قدره في أربع درجات برماوي اه بيجري (قوله في رأى العين) معناه قول المتن كرمح (قوله كآقصر) ويجمع الكراهات فيمن فعل الفرض ودخل عليه كراهة الوقت نهاية (قوله لا تعتد) ونأما فاعلمها يتو بعز مغني (قوله لانه) أي الكراهة (قوله والا) أي بان كانت الكراهة للعموم كونها عبادة (قوله لحرم كل عبادة) هذه اللازمة ممنوعة قطعها جزا أن يكون النهي خارجا غير لازم ويختص بها ذلك الخارج لا هو الا فيها بل كونه خارجا صريح كلامهم فليشأمل سم أقول صرح المغني كالشارح بان النهي راجع الى نفس الصلاة (وهي) أي كراهة الصلاة لئلا نأما (قوله مطلوبا ما نهيها عنه) أي مطلوبها الفعل والترك محلي (قوله وأصل ذلك) أي الكراهة في الاوقات انفس (قوله ولكنه) أي التقيد (قوله بما يأتي في العمارة) الخ) عبارة هذا فبادون خمسة أو سق لحسبهما أي الصبحين رخص في بيع العمارة في خمسة أو سق أو

المتن بل أولى كآهو ظاهر (قوله الآن) يكون قد اعتد (عبارة شرح الروض ولا يضر كونه مرسل لا اعتداه) بانه صلى الله عليه وسلم استحب التكبير الباطن في الصلاة في خروج الامام من غير استثناء اه وقد يقال قضا هذا العاخذ استثناء ما بعد الصبح وما بعد النامع الآن يقال هذا اذا ذكر تقوية للنص والورد في الزوال فلا يتوسع فيه مع كون القاعده في هذه الاوقات المنع الاما نص على استثناءه ثم لا يسق شرح العباب بعد حكايته ما تقدم من أنه استحب التكبير ثم رغب الحق عن البيهقي قال واعتزله السكبان به يتوقف على جهة الترغيب فيه بدليل خاص حتى يسق على حديث النهي اه (قوله بخلافه قبل فعلها) أي فلا يكره هذه الكراهة المخصوصة فلا ينافي ما قلناه في شرح العباب باب صلاة النائم في الكلام على الفصل بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح باضطرع أو حدث غير دنوي من انخرم المتولي بكرهاته للتثقل حينئذ اه (قوله والاحرم الخ) هذه اللازمة ممنوعة قطعها جزا أن يكون النهي خارجا غير لازم ويختص بها ذلك

أخذوا بالأكفر وهو الخمسة أحسنها طهارة هذا المبدأ الحزمة قال محمد بن ذلك وقد يجب أن الأصل حوازا الصلاة إلا ما تحقق من معصية إلى إلا ما تحقق حله فأثر السلطنة هذا الأخذ بالزاد ثم الأخذ بالواقع إلا بكل من الأصلين فإنهم أجمعوا الإشارة إلى الحكمة التي بها يتطاع وتغيب بين قرتي سليمان وخديجة يسجد لهما الكفار (٤٤٢) ومعنى كونهما بن قريظة هو ما قاله الجرحي محمد بن أنار وفيه آخرون وأطال بن عبد السلام

الانتصار إلى أنه تعبد بحسن
وأن ما أبدى له من الحكم
الكبيرة بها غير متعذرة
بل متفكة وقد نهنا عن
التكاف أنه يلقى ناصيته
بها حتى يكون محبوب
عليها محبوب داله (الاسبب)
بل يغير متقدم على الفعل
أو مقارن له (كثافة ولو
مافاة اتخذها ورد الصلابة
صلى الله عليه وسلم سنة
الظهر بعد العصر لما شغل
عنها والمختص إذا امتها به
لأصل فعلها * (تنبيه) *
على غير واحد اختصاص
هذه الأمانة صلى الله عليه
وسلم بأنه كان إذا فعل غلادام
تسببوا رده ما أبدى في معنى
الزات أو كد وغيره وما
يعلم في رواية أنه صلى الله
عليه وسلم في فهمه عن
الضعف حتى سنه ولم يداوم
عليها ويتسببه فحتى داوم
عليه أنه كان لا يتركه إلا ما
هو أهم أو لبان الجواز
رماد كره المتكلمون في
نخصائص أن منها مداومة
في هذه الصورة ولم يعرضوا
لما هو الوجه الخاص وصية
معرفة مداومة بها على أمته
بإحتماله على ما يصرح
بكلام الجمهور أو أنه
بإمكانه أن يركب
عليه ما نكره صلى الله عليه

وسلم للعداوة الاشكال فذهبوا فحقاها (وكسوف) لانها معرضة للغواص (وتحبة) لم يدخل المسجد بقصد هافظ كراهة
(وسجدة شكر) وتلاوة كراماته. وكان اياها هالها لاجل النص لان كعب بن مالك ارضى الله عنه فعلها بعد الصبح لما قرأت وتبجحها ان لم يقرأ
قبل الوقت اوفى. بقصد الصبح فقط فموا لا لم تعتد

أي أن استمر قصره بغيره إلى دخول الوقت فيما يظهر وكذا يقال في كل تحران قصد الشيء قبل وقته المنقطع قبله لوجه النظر البين بؤد ما يأتى
فرد قوله لجمع المكره تأخيرها إلى آخره وكفى طواف وصلاة جنازة ولو على غائب على (٤٤٣) الأوجبوا عا دمع جماعة قولوا ما لم تأمروا

للبلقي من تبعه نعم يلزمه
نفاذ إمامة كفاية وصلاة
استسقاء وسنة وضوء وكذا
عبد وضعى بناعى دخول
وقته ما بالطلع وقد نقل
ابن المنذر الإجماع على فعل
الفائتة وصلاة الجنازة بعد
الصبح والعصر ويقاس بها
ما فى معناها عمدا كراما
بلا سبيلها كصلاة التسبيح
وذلك السبب التأخر كركعتي
الاستغفار وكركعتي الاحرام
ودفع فيه بان سببها إرادته
لأفعاله وبريد ذلك بل هو
السبب الأصلي والإرادة من
ضروريات وقوعه أما إذا
تحرى إيقاع صلاة غير صاحبة
الوقت في الوقت المكره ومن
حبب كونه مكرها وأخذها
من قول الزكشي الصواب
الجزم بالمنع إذا علم بالهتس
وقصد تأخيرها لفعاله فيه
فيجزم مطلقا ولو فاقته
قضاؤها - ورا لأنه معاند
للشرع وعبر الزكشي وغيره
بمرامع الشرع بالكيفية وهو
مشكل بتكفيرهم من قبل
له قص أطفال فقال لا أفعله
ورغبة عن السنة فاذا اقتضت
الرغبة عن السنة التكفير
فاولى هذا المعادة والمرامعة
ويجب تبين جل هذا على
أن المراد أنه يشبه المرامعة
والمعادة لأنه موجود فيه
حقيقته ما قولهم لجمع

كرهه سجدة التلاوة (قوله) أي أن استمر قصد تحريه (قوله) نسي ذلك القصد انعقدت كذا نقل عن الناصر
الطبراني وهو واضح يعبري (قوله) المنقطع قبله يخرج المنقطع فيه سم (قوله) قبله أي قبل دخول
وقته (قوله) يؤيده أي قوله لأن قصد الشيء أو التقديس راد القصد (قوله) كركعتي طواف (الحج)
عطف على ما تقدم من المتن (قوله) مع جماعة أي وأطهر رتبة كفاية (قوله) بناعى دخول وقته ما بالطلع (ع)
معنى بالنسبة إلى العبد وضعت بالنسبة إلى المعنى كفاية أي وإما على القول بدخوله بارتفاع الشمس كرخ
فلا يتأخر ذلك لخروج وقت الكراهة بارتفاعها (قوله) إماما (الحج) أي قوله وعبر في المعنى الوقت ونور على
أما إذا وقوله من حيث لا يخفى (قوله) إماما لا سبيل (الحج) محترز قول المتن لا سبيل (قوله) وذات السبب
الحج محترز قول الشارح من تقدم على الفعل الحج وجواب ما حذفوا لعلم من جوابه ألا ما لا يخفى قوله أما
إذا تحرى الحج ولو أدبل أمهناك بوابن يقول وألتي تحرى بإيقاعها الحج إكنا وإن جماع الاختصار وقول
الكردي أن إماما الحج يشهد كصلاة التسبيح خبره يلزم عليه مع خلو عن فائدة مع عدم اجتماع إقرار
جواب أي بالغ اعتبار النهاية إماما بسبب متأخر كصلاة الاستغفار والاحرام فتشعق وقته مطلقا أي قصد
التأخير إليه ألا ما زاد المخفى كصلاة التسبيح لا سبيلها (قوله) نور ع فيه أي في جعل ركعتي
الاحرام وكسكتي الاختراع من ذات السبب التأخر (قوله) إرادته (الحج) أي ما ذكر من الاستغارة
والاحرام (قوله) غير صاحبة الوقت أي بخلاف تحرى الوقت المكره وبالمادة كان آخر العصرين عليها
في وقت الاستغفار إرادته وإن كان مكرها وهو لوقوعها في وقتها معنى وفي الكردى على شرحه بأفضل بعد
ذكر مشيئة عن الامداد بوابن قاسم ما تصوفى حواشي المحلى للقلوب ولا تكرر صلاة الاستسقاء وكذا
الكسوف وإن تحرى فعلها فيه لأنها صاحبة الوقت كسنة العصر لو تحرى تأخيرها عنها انتهى اه
(قوله) أخذ من قول الزكشي الحج أي من التعليل أيضا لأن معانده للشرع لا يتأخر إلا حيث شرع
العباد اه شورى (قوله) مطلقا سواء كان له سبب متقدم أم لا (قوله) لأنه معاندا (الحج) ولأن المانع يقدم
على المقضى عند اجتماعهما أو يملأ دونه من الله عليه وسلم على الركعتين بعد العصر فقد تقدم الجواب
عنهما معنى أي من أنهما من خصوصياته صلى الله عليه وسلم (قوله) وهو الحج أي التعليل بالمعادة والمرامعة
(قوله) يجب الحج (الحج) وقد قاله في قياسه صرح بلفظ مشعر بانتفاء التصديق الموجب للمعك بالكره
كسائر الألفاظ ردهم هو قياسه لوقيل لا تغتر بها الوقت المنهى عنه فقال أفعلى مراعاة الحج نصرى (قوله)
وقول جمع) أي قوله بخلاف الحج في المعنى (قوله) وقول جمع الحج) راجع إلى قوله أما إذا تحرى الحج ومقابل
له (قوله) لا التأخير) أي وأما كره التأخير لكونه مؤدبا لا يقع لآلته (قوله) وكذا إلى التنبه في النهاية
(قوله) بخلاف تأخير الصلاة (الحج) هذا من محترز أن قوله السابق من حيث كونه مكرها سم عبارة
البصري قال في النهاية وليس من تأخيرها لاقاعها في وقت الكراهة لا تقتضي لتعقد ما حربه العادة من
تأخير الجنازة ليطلى عليها بعد صلاة العصر لأنهم إنما يقصد من ذلك كثرة الصلوات عليها حتى يأتى بذلك
الدرجة التي تعلى اه أقول فيه تأييد اعتبار الحشية التي أشار إليها الشارح رحمه الله تعالى بقوله فيما
سبق في الوقت المكره ومن حيث الحج اه (قوله) اعلم إلى قوله صلاة الجنازة في النهاية وإلى قوله وهذا
الفضل في المعنى (قوله) لا المعن (الحج) وعللم يظهر للفقير صورة السبب المقارن بل السبب اماما متقدم
أما تأخره الكردى وقول الجعري عن المرادى ما وافقه وردهما قول الشارح لا تتأخر والمادة الحج
(قوله) وقسميه) وهما التقدم والمقارنة (قوله) بالنسبة للصلاة أي يكافى المجموع (قوله) لا الوقت) أي على
والعصر ومعاندة الزوال (قوله) المنقطع قبله يخرج المنقطع فيه (قوله) بخلاف تأخير الصلاة (الحج) هذا من

المكره وتأخيرها إلى الاقاعها في مريدان المنهى عنه بالذات الاضلاع التأخير وكذا إذا دخل المسجد بقصد الغيبة فقط بخلاف تأخير
الصلاة على ميت حضر قبل الصبح والعصر لكثرة الصلوات عليه بعدهما (تنبيه) في تحقيق كثير مما سبق ودلاؤهم وقعت فيه اعلم أن
العمدان المراد بالتأخر وقسميه بالنسبة للصلاة لا الوقت المكره وقصلا الجنازة والفائتة وتخصو صلاة الاستسقاء والكسوف

والنذر وسنة الطواف والختمة والوضوء أسبأهم من طهر ان شئت ذكر الغائبة والقعدة والكسوف والنذر والطواف ودخول المسجد والوضوء
مقدم على الاول وعلى الثاني ان تقدمت (٤٤٤) على الوقت فتقدمت والا فتأخر وتوهذ التفصيل اولى من اطلاق المجموع في الثانية ان سبها

مقدم وغيره بمقارن وقيل
تحرر لان سبها متأخر أى
وهو الغيث ويرد بان التقطع
هو الحامل عليها الطلب
الغيث فالاول هو السبب
الاصل فكانت اناطة الحكم
به اولى قبل وقوعه في المجموع
حرمها وهو سبق قلم انتهى
وليس في محله بل الثاني
حلها ونزاع الغزالي في
جواز سنة الوضوء به لا
يكون سبباً لصلاته بل هي
سببه فاستحللت نيته بها بان
يضعها اليه ويرد بان معنى
كونه سبباً لله لا سبباً لنسب
صلاته مخصوصة عقبه
لإطلاق الصلوة كونها سببه
أن مشروعيته لاجل الصلاة
من حيث هي صلوة وواضع
فرقان ما بين المقامين فطلعت
الاحتجالة الأولى ذكرها
والمعادة التيهم أو أنفرادا
يكون سبباً لا المقارن للاحتجالة
وجود سبب له قبل الوقت
وكذا العبد والضحى بناء
على دخول وقتها ما بالطلوع
وبأى في الخطة حال الخطبة
وفيمن شرع في صلاة قبل
الخطبة فبعد الخطبة المنبر
انه يلزمه الاقتصاص غسل
ركعتين فيحتمل القياس
ويحتمل الفرق بان ذلك
أغلظ الاستواء ذات السبب
وغيره ثم لاها والذى يخجه
القياس في الاولى يجماع

ما في ارضه نهاية ومعنى **(قوله والنذر)** أى المطلق وأما المقيّد بوقت الكراهة فلا يعتقد كإي الر وض
وغيره كزدي **(قوله على الاول)** أى المعتد من كون التأخير وقسميه بالنسبة للصلوة **(قوله على الثاني)** أى
من كونها بالنسبة للوقت **(قوله ان تقدمت)** أى الاسباب المذكورة **(قوله وهذا التفصيل)** أى قوله وعلى
الثاني ان تقدمت نال **(قوله في الثانية)** اشارة الى خصوص صلاة الاستسقاء كزدي عبادة البصري الظاهر
ان مراده الثانية بقرينة السياق صلاة الاستسقاء وحشد فهي في الترتيب ثالثة ثلاثاً فلا يخرج اه اقول
ونحو صلاة الاستسقاء نافي التراكيب الاضافة لاصالة الصلاة لا تأخرها لصلاته الخزانة والشماسة الظاهر **(قوله)**
وغيره أى اطلاقه بالمجموع **(قوله وقيل تحرم)** أى الثانية **(قوله على الاول)** لعل الاول طلب
الغيث فلتأمل بصري وقال الحنفي عبد الله باتشتر الظاهر بل المتعين الغيث لانه المتأخر على ما عليه القليل
والاول كان طلبه لكان متقدماً ومقارنا اه وبأى عن سم ما وافقه لكن برده قول الشارح الا في الحامل
عليها الطلب الغيث البعيد ان المراد بالطلب ما جعل الصلاة وسيلة مقدمة لقبوله **(قوله ويرد بان التقطع الخ)**
ورداً أيضاً بأنه لو لم يفسد طلب الغيث لنفسه والطلب قطعاً غير متأخر قاله سم وتقدم ما ورده **(قوله)**
فالاول أى القطع **(قوله اولى)** أى من اناطته بالغيث وطلبه **(قوله حرمها)** أى حرمه صلاة الاستسقاء
وقت الكراهة **(قوله في جواز سنة الوضوء)** أى في جواز التعبير بها ونيتها لا في جواز فعلها **(قوله ويرد بان)**
معنى كونه الخ اقول وأوضع منه أنه يقال ان الوضوء باعتبار الجود انما لا يجزى سبباً للصلوة وباعتبار
الوجود الذهني بسبب عن انظر ما قرر وفي العلة الغائبة **(قوله وكونها الخ)** الجبر عطف على كونه الخ
(قوله وواضع) خبر مقدم لقوله فرقان الخ وهو على وزن قرآن مصدر كغرق **(قوله والمعادة)** أى بطهارة
ماء أو بجماعه **(قوله لتيهم الخ)** أى لما فعل بهم أو انفراداً قال الشريدي وانظر ما به كون المعادة مماسية
مقارن مع أن السبب فيها وجود الماء مشملاً اه وأعيب بأنه ليس السبب ليس الاعادة وجود الماء بل
كونها بوضوء أو نحو وهو مقارن لها خبراً أى باعتبار الدوام **(قوله فصعد الخطيب الخ)** أى ولو في حرم مكة
يرادى **(قوله فيحتمل القياس)** أى لما هنأ على ما هناك سم أى قياس من دخل المسجد في وقت الكراهة
أشروع في صلاة قبله على من دخل حال الخطبة أو شرع في صلاة قبلها ثم صعد الخطيب في الاقتصاص على ركعتين
(قوله القياس في الاولى) أى فيمتنع على داخل المسجد وقت الكراهة صلاة التبعة أو بعاملاً سم **(قوله)**
معلقاً أى سواء كانت ذات سبب أم لا و**(قوله ثم)** أى في النحول حال الخطبة **(قوله ولا سبب الخ)** عطف
على مطلقا **(قوله هنا)** أى في النحول وقت الكراهة **(قوله لاني الثانية)** وهي ما ذكر شرع في نفل لاسب
لهادو دخل في أثناء وقت الكراهة **(قوله لانه يغتفر الخ)** أى ما لو كان أطلق نيته فلم يتوعداً بخصوصاً
فهل صلى ماشاء اذا دخل الوقت أو يقتصر على ركعتين وظهر الثاني وعليه فلو دخل الوقت وهو في ناشئة أو
رابعة مثلاً فهل يتها أو يقتصر عليها في نظر ولا يبعد أن الأمر كذلك سم قول المتن **(والا في حرم مكة)** عن
أبي حنيفة قال وقد صعد على درجة الكعبة من عرفى فذكر في من لم يعرف قالنا جندب سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول لاصلاة بعد الصبح حتى تقطع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس لا الجمعة لا الجمعة
يحتّر زواله السابق من حيث كونه مكرها **(قوله ويرد بان التقطع الخ)** رد أيضاً بأنه لو لم يفسد طلب
الغيث لنفسه والطلب قطعاً غير متأخر **(قوله فيحتمل القياس)** أى لما هنأ على ما هناك **(قوله يخجه القياس)**
في الاولى أى فيمتنع على داخل المسجد وقت الكراهة صلاة التبعة أو بعاملاً **(قوله لانه يغتفر في الدوام)**
الخ بق ما لو كانت أطلق نيته فلم يتوعداً بخصوصاً فهل صلى ماشاء اذا دخل الوقت أو يقتصر على ركعتين
ويظهر الثاني وعليه فلو دخل الوقت وهو في ناشئة أو رابعة مثلاً فهل يتها أو يقتصر عليها في نظر ولا يبعد

ان كلاماً يؤخذ في ركعتين فالأية عليها كأنها صلاة أخرى مطلقاً ولا سبب لها هنأ في الثانية فاذا لوى أى أكثر من ركعتين رواه
من النفل المطلق ثم دخل وقت الكراهة ولم يغير تأخير بعضها لم يلزمه الاقتصاص بل ركعتين يشك لانه يغتفر في الدوام ولا يغتفر في
الابتداء **(والا صلاة في)** بقعة من بقاع **(حرم مكة)** المسجد وغيره مما حرم صلبه **(على الصحيح)** للحدوث الصحيح يأتي عبده منافاة لا تغتفر أحد

رواه أحمد وروزي في المشكاة ونقل السبوطي في الجامع تغير بوجه عن أحمد وابن خزيمة في النعم في الحلية
والدارقطني والطبراني في الأوسط والبيهقي في السنن كلهم عن أبي ذر رضي الله تعالى عنه بصري في الكردى
بحقه (قوله طاف بهذا البيت) ليس بشيء يعبري (قوله قال الحمالي الخ) اعتمد الاسن والنهاية والغني (قوله
والاولى عدم الفعل) قد يقتضى كون الاولى عدم الفعل عدم انعقاد ذرها (قوله من خلاف من حرمه)
كذلك وأبى حنيفة يعبري (قوله هو مخالف الخ) أى فلا يس من الخروج من خلافه (قوله ليس قوله وصلى
صريح الخ) أى وإن حاله مع مقابل الصبح على ركعتي الطواف (قوله وبها ينعف الخلاف) زاد في شرح
بافضل ويجه أن الصلاة لم ينعف خلاف الاولى اه وقال الكردى عليه والنسجوى عليه شيخ الاسلام
والخطيب والجمال الرملي وغيرهم أنها بخلاف الاولى وحكاها الاذري عن النص اه

* (فصل في تكملة الصلاة) * (قوله وتوابعهما) بالنصب عطف على قوله أداء الخ قول المتن (انما تجب الصلاة
الخ) * (فرع) * لنا شخص مسلم بالغ عاقل قادر لا يؤمر بالصلاة اذا تركها صوم رته أن يشبه صغيرا من مسلم
وكافر غير بالغ أو يستتر الاشتباها من المسلم منهما بالغ عاقل قادر لا يؤمر بالصلاة لم يعلم عنه هو اه سم على
المنهج قولنا لو أسلم أو أسلم أحدهما فالظاهر أنه لا يجب عليه قضاء ما فاتته من البلوغ إلى الاسلام أخذنا
قوله فبما لو شئت بعد خروج وقت الصلاة هل عليه أم لا من عدم وجوب القضاء بل هذا فرد من ذلك وبنى
أن يس له القضاء ولو ما أتى الصور والاشياء معاً ومزجها بصلية عليهما بتعليق النسيء ويرق بينهما بين صغار
المعامل حيث قلنا بعدم صحة الصلاة عليهم لاحتمال أن يكون السائل لهم كافرا يتحقق اسلام أحداهما
فانضماما واختصاصا مسلم مبتكاف ميت عرش بحذف (قوله السابقة الخ) أى قال للعهد سم على ع اه
عش وقال السد البصري قد يقال بقا الصلاة على الملائكة أقل تكفوا أو قبل شموله صلاة الجناة
قول المتن (على كل مسلم الخ) ولو خلق أى أصم أو خرس فهو غير مكاف كن لم تبلغه الدعوة نهاية قال عش
مفهوم الخرس ليس برادلان النطق بمجرد له لا يكون طر بقاها فالاحكام الشرعية بخلاف البصر والسمع
فعلل التقيد بالانحس لانه لازم للعلم الخلق خرج بقوله خلق الخ لما لو طر أعاء ذلك بعد التبريقان كان
عرف الاحكام قبل طر وذلك عليه وجب عليه العمل بمقتضى علمه بحسب الامكان فعرك لسانه ولهاته
بالقراءة بحسب الامكان اه عبارة شعثوا ورا على ما شئت الاول سلامة الخواس فلا تجب على من خلق
أعوى أصم ولو ناطقا وكذا من طر أنه ذلك قبل التمييز بخلافه بعد التمييز لانه يعرف الواجبات حيث تدفوردت
حواسه لم يجب عليه القضاء والاشيا بلوغ الدعوة فلا تجب على من لم تبلغه كان ناشيا شاق جسل فلو بلغت
بعد مدة لم يجب عليه القضاء كما قاله العلامة الرملي لانه كان غير مكاف بها وقال ابن قاسم يلزم القضاء لانه
مقصر في ترك ما حقه أن يعلم في الخلف فحصل أن شرائط الوجوب ستة اه بادنى تصرف وكذا مال السيد
البصري وعش الى ما قاله الرملي من عدم وجوب القضاء وكذا الجهورى عبارة قال سم يجب على الثاني
دون الاول اه قال بعض مشايخنا والفروق وجود الاهلية فيمن لم تبلغه الدعوة دون الآخر اه قلت هذا
الفروق فيه شى من لم تبلغه الدعوة كافر أو في حكمه من آخر مسلم فكيف يلزم غير المسلم دون المسلم اه
(قوله ولو في ساقى) أى قوله أى المجمع في النهاية والغني الا قوله لان الى بل (قوله فدخل الرشد) هذا مجاز
يحتاج في تناول اللفظ له الى قرينة سم على المنهج قلت قرينة قول المصنف الا الرشد عش وبهرى
لكن يلزم عليه استعمال اللفظ في حقيقة ومجاز ووجوده بعضهم يعبري (قوله لا كافر الخ) لا يقال
لا حاجة الى ذكر هذه المحررات فانها تأتي في قول المصنف ولا قضاء على الكافر الخ لا تقول لعل ما أتى في القضاء
وما هنا في عدم الوجوب وهما مختلفان عش عبارة الجبيري قد يقال بنى عنه قول المتن ولا قضاء الخ لانه
يلزم من نفي القضاء نفي الوجوب وأجيب بان قصده أخذه مفهوم المتن وان كان كلام المتن يعني عنه اه (قوله

طاف بهذا البيت وصلى
آية ساعة شاعن ليل أو
تمولوز بادة فصلها ثم فلا
يحرم من استكثرها المقيم
به وإن الطواف صلاة
بالنص ولا تقول على جواز
فأصله مثله قال الحمالي
والاولى عدم الفعل خروجا
من خلاف من حرمه
انتهى لا يقال هو مخالف
للسنة الصحيحة كحرف
لا تقول ليس قوله وصلى
صريحا في ارادة ما شعل
سنة الطواف وغيرها وان
كان نماها فيه نعم في رواية
صححة لا تمنعوا أحدا صلى
من غير ذكر الطواف
وبها ينعف الخلاف
* (فصل) * فيمن تلزمه
الصلاة أداءه وقضاؤه
(انما تجب الصلاة) السابقة
وهي الجنس (على كل مسلم)
ولو في ساقى فدخل الرشد
(بالغ عاقل) ذكر أو أثنى
أو شئت (طاهر) لا كافر
أصل بالنسبة

أن الامر كذلك (قوله الاولى عدم الفعل) قد يقتضى كون الاولى عدم الفعل عدم انعقاد ذرها
* (فصل) * (قوله السابقة) أى قال للعهد

للمعاطلة بها في الدينان الذي لا يطالب بشئ وغيره يطالب بالاسلام أو بذل الجزية بل للعقاب عليها كسائر الفروع أي الجمع عليها كهلوه ظاهرة في الذخيرة لم يكن منها بالاسلام ولنس لم تكن المصلين الذين لا يؤمنون الزكاة ولا يصحون ومعنى عليه وسكران بلا تعدل عدم تكليفهم ووجوبها على من يعذب بجنونه تنس من غيره وجوب انعقاد سبب وجوب القضا عليه ولا حاض ونفسه وان استعملت ذلك بدواه لانها مكافئان بتركها قبل ان حل عدم الوجوب على ائساد من ذكره على عدم الاثم بالترك وعدم الطالب في الدنيا ورد الكافر أو على الاول ورد أيضا وعلى الثاني ورد غيره

(قوله لا يطالب بشئ) أي من اراد لا يطالب بسنن الا فوه ومطالب شرعا اذ لم يطالب بذلك فلا معنى للعقاب عليها تأمل (قوله بخونه) أي كسره وانما (قوله قبل الخ) لعل الاوجه في جواب هذا القول ان الصنف ارا د بالوجوب معناه الشرعي الذي هو الطلب الجازم مع اثره هو توجبه ما لم يبق في الدنيا ويحتد بضغته تنافوا عن الاضداد بان تفاخر به أو أحدهما (قوله ورد الكافر) أي لانه اثم بالترك وقوله ورد أي الكافر لذلك سم (قوله وعلى الثاني) أي عدم الطالب في الدنيا ع (قوله ورد غيره) أي لانها مطلوبة بمنتهى لو واسطة قوله كالصبي (قوله لدولة الشرعي) أي الطلب الجازم رشدي (قوله ان في الكافر تفصيلا) وهوانه تارة يجب عليه القضاء تارة لا يجب فباستمرار وجوب القضاء

(قوله لا يطالب بشئ) ينبغي ان المراد لا يطالب بسنن الا فوه ومطالب شرعا اذ لم يطالب بذلك فلا معنى للعقاب عليها تأمل (قوله بخونه) أي كسره وانما (قوله قبل الخ) لعل الاوجه في جواب هذا القول ان الصنف ارا د بالوجوب معناه الشرعي الذي هو الطلب الجازم مع اثره هو توجبه ما لم يبق في الدنيا ويحتد بضغته تنافوا عن الاضداد بان تفاخر به أو أحدهما (قوله ورد الكافر) أي لانه اثم بالترك وقوله ورد أي الكافر لذلك سم (قوله وعلى الثاني) أي عدم الطالب في الدنيا ع (قوله ورد غيره) أي لانها مطلوبة بمنتهى لو واسطة قوله كالصبي (قوله لدولة الشرعي) أي الطلب الجازم رشدي (قوله ان في الكافر تفصيلا) وهوانه تارة يجب عليه القضاء تارة لا يجب فباستمرار وجوب القضاء

وعدم مجعله قسمين الاصلى قسم والمراد قسم وان كان المستوي بين في الوجوب علم ما ينفع على ان الكفار
مخاطبون بنوع الشرع وهذا يجب عما عترض به سم على نزع عرش **(قوله وصوابه ورد الصبي)** أى
لأنها لا تطلب من غير الصبي من ذكر وقد يجب عنه بان قوله لا عموم فيسبون للتبعض سم **(قوله)**
ورد الصبي أى لأنها مطلوبة بمنعوا ولو ساقطوا لم يشدوا وتقدم عن سم مثله وذلك يندفع قول البصري
لا يخفى ان عدم الطلب في الدنيا شامل للجميع فلستأمل قول المعترض ورد غيره وقول الشارح صوابه ورد
الصبي اه **(قوله اذا أسلم)** الى قوله ونظر في المنة الى قوله لا تقصار الى كونه قول المتن **(ولا قضاء)**
على الكافر أى كغيرهما من العبادات ولو قضاها لم تنفقد نهايتها ونقل سم عن ابيه السيوطي رحمه وقال
الكردى وهو أى الانعقاد لتحقيق ان شاء الله تعالى اه عبارة شيخنا وكذا لا يجب قضاؤها لاسن بل لا ينعقد
على معتدلى المولى وحزم غيره بالانعقاد واستوجبه سم وعلى الاول فغيره يدينوا لا يجب قضاؤها لاسن بل لا ينعقد
بانهم أهل للعبادة في الجملة اه **(قوله ترغيبه في الاسلام)** ولو أسلم أثبت على ما فعله من القرب التي
لا تحتاج الى نية كصدقة وتولية وعقوبة قال في المجموع نهايتها ومعنى قال عرش قوله مر ولو أسلم الخ مفهومه
انه لو لم يسلم لا يثبت على شئ منها في الآخرة لكن يجوز ان الله تعالى يعوض عنها في الدنيا مالا أو داراً أو
غيرهما اه وفي البصري مثله **(قوله اذا المرتد)** وليس مثل المرتد المنتقل من دين غير الاسلام الى دين آخر
بل حكمه حكم الكافر الاصل فلا تغيب عليه الصلاة أو ادعوا لا قضاء اذا أسلم شيخنا وعرش **(قوله بالير)** أى على
الدليل نهاية **(قوله)** ولو كونه الاضعف أى على مذهب البصر بين من ان الكلام المستثنى منه اذا كان تاما
غيره وجب كقوله تعالى ما فعلوا الا قليل منهم قال في اتباع المستثنى للمستثنى منه ويجوز ان الصبي معفى
ونهاية **(قوله)** زمن جنونه أى الخالي من الحيض ونحوه عرش ولو أسلم أحد أصوله حال جنونه حكم
باسلامه وسقط القضاء من حيث لا يمتنع من حيث لا يمتنع من مسلم سم وقوله وسقط القضاء من حيث لا يمتنع من
لم يكن متعددا بسخننا **(قوله)** بخلاف زمن حضاها ونفاسها أى الواقف في ردها سم **(قوله ما يتخلفه)** أى
من قضاها الحائض المرتدة من الجنون نهاية ومعنى **(قوله وهو سبق قلم)** أجاب عنه بعضهم بان المراد
بالحائض التي بلغت من الحيض ولم تحض بالفعل وهو وان كان بعيدا أولى من نسبة الى السهو بجبري
وسخننا **(قوله لان الخ)** تعال لقله بخلاف زمن حضاها الخ ويان للفرق بين زمن نحو الحيض وزمن نحو
الجنون **(قوله اتمه عليها)** أى اسقاط الصلوة عن نحو الحائض سم **(قوله عز عنة)** أى لأنها تنقلت من
التفصيل في الاثم ليصح لانه اتمه مطلقا دائما **(قوله فبطل اراده)** بينا انه لا تفصيل فيه فلم يطل الاراد
(قوله وصوابه ورد الصبي) أى لأنها لا تطلب من غير الصبي من ذكر وقد يجب عنه بان قوله لا عموم
فيه ومن للتبعض **(قوله ولا قضاء على الكافر)** في فتاوى السيوطي مسئلة الكافر اذا أسلم وأراد ان
يقضى ما فاته في زمن الكفر من صلوات وصوم وذلك وهل ثبت أن أحد من الصابة فعل ذلك حين
أسلم الجواب نعم ذلك وذلك مأخوذ من كلام الأفعال باجلا ولا تفصيل لا طال جد في بيان ذلك وقال
لا يمكن القول بالتحريم ولا بالكره وفرق بينه وبين الحائض بان ترك الصلاة للحائض عزمه بسبب ليست
متعدية وبه القضاء لها بدعة وقد انعقد الاجماع على عدم وجوب الصلاة عليها وترك الصلاة للكافر بسبب
هو متعدية واسقاط الصلاة عنه من باب التخصيص قول الأكثرين بوجوبها عليه حال الكفر وعقوبته
عليها في الآخرة اه لكن في شرح مر الحزم بعدم الاعتقاد وجهه في دوسه بان قضاءه لا يطلب وجوبها
ولأنه لا ينفقه والاصيل فيعلم بطلب أن لا ينعقد **(قوله ترغيبه في الاسلام)** قضية هذه الآية لا يجب ولا
يسن وهل يصح نظر الآية كان مخاطبة في الجملة أولا لأنه بعد الاسلام غير مطلوب مطا على ما تقرر والعبادة
اذا لم تطلب الاصل أن لا تصح في نظر وعلى الثاني فيعارضه قضاء الحائض بناء على جهة قول بكر اه
بانهم من أهل خطب في الجملة **(قوله)** حتى زمن جنونه لو أسلم أحد أصوله حال جنونه حكم باسلامه وسقط
القضاء من حيث لا يمتنع من حيث لا يمتنع من مسلم **(قوله حضاها ونفاسها)** أى الواقف في ردها **(قوله عنها)** أى

فبطل اراده على ان قوله
ورد غيره وهو وصوابه ورد
الصبي (ولا قضاء على
الكافر) اذا أسلم ترغيبا
له في الاسلام ولقوله تعالى
قل الذين كفروا ان ينهوا
بغير لهم ما قد سلف
(المرتد) بالجر كذا القصر
عليه غير واحد ولعله لا تقصير
ضبط المصنف عليه ولو كونه
الاضعف فيلزم قضاء ما فاته
زمن الرد حتى زمن جنونه
أو انما هو أو سكره فهاو
ولا تعد تعاطا عليه بخلاف
زمن حضاها ونفاسها
ووقع في المجموع ما يتخلفه
وهو سبق قلم لان اسقاطها
عنها عزمه قلم ترغيبا للرد

وجوب الفعل إلى وجوب الترك ولا يشكل كون كل المضطر للمعصية متخصماً فيه أنه انتقل من وجوب ترك
الكل إلى وجوب فعله لأن الكل وإن كان واجباً قبل إليه النفس بخلاف ترك الصلاة فلا قبل إليه النفس
غالباً فيه شيئاً في الجبري بعد تركه عن عيش مانعه والحق أن الحاضر والتغاضي انتقل إلى سهولة
تخيذه في حبه كونه عزيمة أن الحكم تغير في حقهما العذر مانع من الفعل وشرط العذر المأخوذ في تعريف
الرخصة أن لا يكون مانعاً من الفعل كما يستفاد ذلك من المحل على جمع الجوامع اهـ (قوله وعنه) أي
واسقاطها عن نحو المجنون سم (قوله رخصة) أي لأنه انتقل من وجوب الفعل إلى جواز الترك شيئاً وقال
الجبري المراد بالرخصة في حق المجنون أي ونحو معناه العفو وهو السهولة لأنه ليس بخاطباً بترك
الصلاة من جنونه اهـ (قوله ونظر فيه) في لزوم القضاء على المجنون المرن (قوله لم بعض الخ) يفيد أن
كلامه في جنون لا تعدي به لكن قول الشارح ولو بلا تعدد يقتضي فرض الكلام في الأعم فقيماً فيه سم
(قوله) أي إلى المسافر سفر قصر (قوله وجوبه ما تقرر الخ) في شبه مصادق بقدر تسليم أنهم أوجه
القضاء في زمن الجنون في تقديم المقضي على المانع فالاول أن يقتصر على أن مقاله الأمام هو القياس لكن
خرجنا عن هذا لفظ الرد فكان وجودها مانعاً من التخفيف فإن لم تكن المعصية في السبب المبيح يصري في
سم نحوه (قوله مقارنة للجنون الخ) لعل الأولى سابقته على الجنون فجعل تابعاً لها بخلاف المعصية في الشر
فاتها بالعكس فجعلت تابعة (قوله أي الرد) (قوله ومنع الجنون الخ) أن منعه قوي السؤال وإن
خص بغير المتعدي ظهر الفرق بينهما بين السكر سم (قوله عليه لاجلها) أي على المرتد المجنون لاجل الرد
(قوله وأوجب السكر) أي بتعدي قوته عبارة تدل على أن كلامه في سكر متصل عن الرد لأن الحكم
والفرق الذي ذكره صاحبان المتصل بها أيضاً سم (قوله الاول) أي القضاء وقوله الثاني أي صحة الاقرار
وقوله مع أنم أي الرد وقوله منه أي من السكر (قوله وأقضاء على الصي الخ) أي وجوبه بالتعدي بقضاء
مافاته زمن التمييز دون ما قبله فلا بد من قضاء شيئاً بجبري وفي الكردى عن الشورى عن الإيعاب مثله
(قوله من الخ) متعلق لغايته و(قوله بد الخ) متعلق بلأضاه (قوله مع التهديد) أي حيث احتج إليه سم
وعش أي كان بقوله صل والآخر بتل شيئاً (قوله لا يكرى بمجرد الأمر) أي حيث لم يفد سم عبارة
السيد البصري ينبغي أن يكون محله إذا علم عدم جدواه وهل يكفي الأمر مرة واحدة أو بعد لكل صلاة أو

الحاضر (قوله وعنه رخصة) أي واسقاطها عنه أي عن المجنون أو المغمى عليه أو السكران المفهوم من قوله
حين زمن جنونه الخ وقوله ولو بلا تعدد يدخل غير المتعدي لأنه غير ساقط عنه فدل تأمل (قوله لم بعض)
يشدان كلامه في جنون لا تعدي به لكن قول الشارح ولو بلا تعدد يقتضي فرض الكلام في الأعم ففيه
ما فيه (قوله مقارنة للجنون) قد يقال غايته اجتماع مقض ومانع فلم قدم الاول لأن يقال لقوته باقتضائه
التغليظ أو بتقدمه إلا أنه قد رد على هذا ما أورد في الشر بعد تلبسه بالعصية وسحب بالفرق بما علم من
الاول (قوله بخلاف الشر) قد يقال الفرق غير موحد حاله من النظر أن مقارنة المعصية للسكر كالم منع
ترتب قضاءه عليه وهو جواز الترخص فهذا كان مقارنة الرد للجنون كذلك أي غير مانع من ترتب أثره
وهو سقوط القضاء عليه وبما صله لم جعلتم مقارنة الرد مؤثراً دون مقارنة المعصية للسكر وظاهر أن هذا
لا يندفع بدعوى أن المعصية المقارنة للسكر غير مانعة للسكر أي غير مانع من ترتب أثر السكر عليه كما هو
حاصل هذا الفرق ويحجب بأن المراد الفرق بأن الرد تنافي التخفيف * (فرع) * الوجه فيمن لم تبلغه
الدعوة ثم عظم وجوب قضاء ما فاته قبل بلوغه أو قبل خلق أعى أصم أخرس أو غير مكاف وألوه ورتله
حواصه لم يجب قضاء ما فاته قبل الرد (قوله ومنع الجنون) أن منعه قوي السؤال وإن خص بغير المتعدي
ظهر الفرق بينهما بين السكر (قوله وأوجب السكر) أي بتعدي قوته عبارة تدل على أن كلامه في سكر
متصل عن الرد إلا أن الحكم والفرق الذي ذكره صاحبان المتصل بها أيضاً (قوله مع التهديد) أي حيث

وعنه رخصة فأثرت فيها إذ
ليس المرتد من أهلها ونظر
فيه الإمام بأنه لم بعض
بالمجنون فتقارنه الرد
مقارنه المعصية في السكر
وجوبه ما تقرر أن الرد
الموجبة للقضاء مقارنه
للمجنون فلم يؤثر فيها تغليظاً
عليه بخلاف السكر فإنه لم
يعتبر به مانع للقصر أصلاً
فإن قائله وجب القضاء
مع الجنون المقارن لها
تغليظاً ومنع الجنون صحة
اقراره فلم ينظر للتغليظ
عليه لاجلها وأوجب
السكر الاول منع الثاني
تغليظاً فجمعاً من أن أحسن
منه قلت لأنها ليس فيها
جناية الأعلى حقوق الله
تعالى فاقتضت التغليظ
فيها لحسب وهو في جناية
على الحقيق فاقتضى
التغليظ عليه فيها فقامه
(ولا) قضاء على (الصي)
الذكر والابن لما فاته زمن
صباه بعد بلوغه لعدم تكليفه
(وإيؤمر) مع التهديد فلا
يكرى بمجرد الأمر

عند ظن عدم الامتثال بالاول محل تأمل ولعل الثالث أقرب اه (قوله أي يجب على كل الخ) قال في شرح العباب وانما نحو طبعه الامم مع وجود الاب وان لم يكن لها ولاية لانه من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر على الجانب أيضا على ما ذكره الزركشي وعليه فانما خصوص الايون ومن يأتي بذلك لانهم أنحص من بقية الاجانب اه وهل يجري ذلك في الضرب أيضا فنظر واستبعد جوابه * (تنبيه) * اذا كان هذا من قبيل الامر بالمعروف فقد يشكك الترتيب الا في الآن يكون باعتبار الاستدراك وقال من ان ما ذكر لم يتحصن للامر بالمعروف بل رأي معنى الولاية الخاصة الشاملة لنحو الوديع والاستعرا انتهى اه سم (قوله وان علا) قال في شرح العباب ولو من قبل الامم كاله التاج السبكي سم كلام الشارح هنا أيضا مفيدة (قوله أن الوجوب عليهم على الكفاية) حرمه شيخنا البجيرمي (قوله ثم الوصي الخ) عبارة قالها يقول المعنى والامر والضرب واجبان على الولي أما كان أو جدياً أو وصياً أو قياً والمقطع ومالك الرقيق في معنى الأب كافي للمعاني وكذا الدودع والمستعير كما أفاده بعض المتأخرين اه زاد الاول والامم وكذا المسلمون فين الاول له اه (قوله نحو ملقط الخ) أي كالأوقوف عليه شيخنا (قوله وكذا الخ) يقتضي أن كلامي ذكر في مرتبة الوصي والقيم وهو محصل تأمل ويدفع بعدم التوارد على واحد ويقتضي أيضاً أن كلامي من مقدم على مالك للقرن وهو أصح من تأمل بصرى (قوله وأقرب بالاولياء) انظر ما مر بالاولياء وفي شرح العباب عبارة السمعاني فان لم يكن له أهميات فعلى الاولياء الاقرب بالاقرب فان لم يكن فعلى الامام فان اشتغل الامام عنهم فعلى المسلمين ويتوجه فرض الكفاية على من علم بحاله انتهت يؤخذ منه أي من قول السمعاني أن المراد بالامام هنا ما يشمل نحو القاضي وانه يلزمه الامر والضرب لوجوع وجود أبي علم منه ترك ذلك ونظروا ان المراد بهم أي المسلمين صلوات تلك القرية التي هو بهادون غيرهم فعليهم حينئذ القيام به وتولي أموره كأولياء عن المراد بالاولياء اولياء النكاح من الأقارب ويحتل أن المراد بهم جميع الأقارب وان لم يوافق النكاح بديل ما مر في أبي الام وهذا هو الاقرب انتهى اه سم بحذف (قوله فصلها المسلمين) قيد قال ان كان المراد بالصالح من له أهمية التعليم والامر فواضح وان كان المراد به المعنى المتبادر منه فلا يخفى ما به وبالجملة فكان

احتيج اليه وقوله فلا يخفى مجرد الامر أي حيث لم يفد (قوله أي يجب على كل من أولوه) قال في شرح العباب وانما نحو طبعه الامم مع وجود الاب وان لم يكن لها ولاية لانه من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر على الجانب أيضا على ما ذكره الزركشي وعليه فانما خصوص الايون ومن يأتي بذلك لانهم أنحص من بقية الاجانب انتهى وهل يجري ذلك في الضرب أيضا فنظر واستبعد جوابه * (تنبيه) * اذا كان هذا من قبيل الامر بالمعروف فقد يشكك الترتيب السابق في قوله ثم الوصي الخ وقوله فالامام فصلها المسلمين وما يأتي عن العباب شرحه ان الزوج بعد الايون وقبل بقية الاولياء الآن يكون باعتبار الاستدراك قد تأمل وقال من ان ما ذكر لم يتحصن للامر بالمعروف بل رأي معنى الولاية الخاصة الشاملة لنحو الوديع والمستعرا انتهى (قوله وان علا) قال في شرح العباب ولو من قبل الامم كاله الشيخ السبكي (قوله وأقرب بالاولياء) انظر ما مر بالاولياء وفي شرح العباب وكذا المسلمون فين الاول له اه وفي شرحه بعد أن بين ان هذا منقول عن السمعاني ما نصه وبعبارة أي السمعاني فان لم يكن له أهميات فعلى الاولياء الاقرب بالاقرب فان لم يكن فعلى الامام فان اشتغل الامام عنهم فعلى المسلمين ويتوجه فرض الكفاية على من علم بحاله انتهت يؤخذ منه ان المراد بالامام هنا ما يشمل نحو القاضي وانه يلزمه الامر والضرب لوجوع وجود أبي علم منه ترك ذلك وان شرط ذلك أن يكون الصبي ببلد ليس فيها امام ولا قاض ونحوهما أو يعرفون عنه ويظهرون ان المراد بهم صلوات تلك القرية التي هو بهادون غيرهم فعليهم حينئذ القيام به وتولي أموره كأوليه انتهى ثم بعد قول العباب والزوج في حق الزوجة بعد الايون وقبل الاولياء قال يؤخذ من قول السمعاني السابق فعلى الاولياء الاقرب بالاقرب فان المراد بهم أولياء النكاح من الأقارب ويحتل ان

أي يجب على كل من أولوه
وان علا ويظهر ان الوجوب
عليهم على الكفاية فيسقط
بفعل أحدهما حصول
القبض ودبه ثم الوصي أو
القيم وكذا نحو ملقط
ومالك الرقيق والمستعير ووديع
وأقرب الاول فالامام
فصلها المسلمين

فمن لا فصل له تلمح بما مضى (١٥٠) في المعرفة... من الامور الضرورية التي تكفر جاحدها ويتركها فيها العام والخاص ومنها

أن النبي صلى الله عليه وسلم
يعت بكنهه ودفن بالبدنية
سكدا انصر واعلمها وكان
وجهان استكاز أحدهما
كفر لكن لا ينصر الامر
فهيما وحيد فلا بد أن
يذكره من أوصافه صلى
الله عليه وسلم الظاهرة
التي توافقه في دلوه وجهه
دينك وأما مجرد الحكم
بـ ما قبل غير وجهه
مفسد فيجب بيان النبوة
والرسالة وأن محمد الذي هو
من قرش واسم أبيه كذا
وأمة كذا وبكت كذا ودفن
بكذا أي الله ورسوله إلى
الخلق كافة ويعني أيضا
ذكر لونه لنصرهم بان
زعم كونه أسود ككفر
والمراد للآراء من أنه أسود
فيكفر بالم بعدد لأن
الشرط في صحة الاسلام
تخلو كونه أبيض وكذا
تقال في جسد ما استكاز كثر
فتأمله ثم أمره (جاء) أي
الصلوة وقضاءه وبجميع
شروطها وبأشواط الشرائع
الظاهرة ولوسنة كسواك
ويؤمسه أياضهم من
الحرمان (السبع) أي
عقبتهما هاتين من سائر
فعمد التمييز بان يأكل
ويشرب ويستحي وحده
ويوافقه خبر أبي داود أنه
صلى الله عليه وسلم سئل متى
يؤمر الصبي بالصلوة فقال
إذا عرف عينه من شماله

أي ما ضره مما يفتن به ما عظم الجحيم من قبل السبع لتدريته (ويضرب) ضرب باغير مبرح وجوب ما بين ذكر (علما) أي ترك
على تركها ولو قضاه أو ترك بشرط من شرطها أو شئ من الشرائع الظاهرة

ترك نحو السؤال من السنن المتأكد لكن في شرح الروض عن المهمات المراد بالشرائع ما كان في معنى الطهارة والصلاة كالصوم ونحوه لانه المضرب على تركه وذكر نحوه الزركشي اه ثم رأيت الشارح في شرح العباد ذكر ان ظاهر كلام القموني الضرب على السنن المذكورة انصاؤه ليس بعيدا ونظري كلام المهمات في نزاع مر في الضرب على السنن بان البالغ لا يعاقب على السنن فالصبي أولى اه بحذف واعتد النزاع الرشدي حيث قال ولا يضرب على السؤال ونحوه من السنن كما نقله سم عن الشارح مر اه واعتد شيخنا والجيري في شرح العباد **(قوله ولولم يبدل بالمرح الخ)** أقره ع وش وجمه شيخنا والجيري كابر **(قوله تركهما)** أي المرح وغيره بصري وكردى **(قوله أي عقب غلماها)** هذا ظاهر كلامهم لكن قال الصبري انه يضرب في أثنائها ويصححها لا ينوي وجمه ابن القري وينفي اعتداده لان ذلك مظنة البلوغ معني ونمها واعتد ع وش والجيري وشيخنا ثم قالوا المراد بالانتهاء ما بعد التامعة فصدق بأول العاشرة اه **(قوله على المعتد)** خلافا لما في كابرنا **(قوله نعم بحث الأذرى الخ)** وهو صحيح ناهية قال ع وش وقال الشهاب الرمي في حواشي شرح الروض انه يجب أمره بما نظر الظاهر الاسلام ومثله في الخطيب على المنهاج أي ثمان كان مسلماتي نفس صلاته وصحته ينبغي أن يصح الاعتداه به * **(قرع)** قال مر يجوز لأطفال الختام بكتاب الامتياز أمرهم وضربهم على نحو الطهارة والصلاة وان كان لهم أوصياء لان الحاكم لم يقره لتعليقهم كان مسطاطه على ذلك فثبت له هذه الولاية في وقت التعليم ولا نسهم ضعون في هذا الوقت لغيره فالوجه في عدم قطع نظره عنهم في هذا الوقت اه أقول يؤيد الجواز تأييدا ظاهرا أن المؤبد في وقت التعليم لا ينقطع عن المودع للرقيق والمستعير وأقول أيضا ينبغي أنه يجوز تأييد من سله المودع للاحكام أمره ودره لانه يقر بيمين المودع في هذا الوقت سم على المنهاج اه ع وش وقال شيخنا والجيري وللعلم الامر بالضرب بالابن الولي اه **(قوله انما عني الوجوب الخ)** محل تأمل لانها على نقد الكفر غير منعقدة فإني ينبغي الامر بصلاته مشكوك في اعتقاده وعدم التدب وهو مقتضى إطلاق قول الأذرى فلا يؤمر بها قبل تأمل بصري **(قوله ولا ينتهي)** الى التيسير في النهاية الاما أنه عليه **(قوله ولا ينتهي الخ)** عبارة النهاية ثمان بلغ رشدا انتهى ذلك عن الاوليه وأسفها قولانية الأب مستمرة فيكون كالصبي اه وفي سم بعدد كرمته عن شرح الروض وقضية أن غير الاب من ذكر ليس كالأب وقضية عبارة الشارح انه الاب قال اه ع وش وذلك انه أي حج قال ولا ينتهي وجوب ذنك أي الامر بالضرب على من ذكر الاب لو غشدا فقولته على من ذكر شامل لغير الابن الوصي والقيم وغيرهما ممر وهو واضح فان ولا يتغير الاب لا تنفك الاب لا يغشدا وهو هنامنتف اه **(قوله رشدا)** أي بان يصلح دينه بان لا يفعل محرما يعطل العدة فمن كبيرة أو صرا على صغيرة اذا لم تغلب طاعاته على معاصيه ووصلح ماله بان لا يبدل بان يضعه بائنا من الغن فاش كردى **(قوله وأجزة تلبس ذلك)** أي من صلاة وصوم وغيرهما من سائر الشرائع ع وش **(قوله ثم أمروا نعت)** ثم ثبت للمال ثم أغنيها المسلمين بجبري وشيخنا **(قوله كقرآن الخ)**

ولولم يبدل الانبيج تركهما
وفاقا لابن عبد السلام
وخلافا لقول البلخي
يفعل غير المرح كالخمس
والفرق ظاهر وسيد كز
الصوم وفي بابه (لعشر)
أي عقب غلماها لا قبله
على المعتد للحدث الصبي
مروا الصبي بالصلاة اذا بلغ
سبع سنين واذا بلغ عشر
سنين فاضربوه علموا في
رواية مروا وأولادكم وحكمة
ذلك التبرين علمها لاعتادها
اذا بلغ وأقر الضرب للعشر
لانه عقوبة والعشر زمن
احتمال البلوغ الاحتلام
مع كونه حشدا يقوى
ويحتمله غالبا ثم بحث
الأذرى في من صغير لا يعرف
اسلامه اه لا يؤمر بها أي
وجوب الاحتلام كقره ولا
ينهى عنها لعدم تحقق
كفره والاوجه ندب أمره
الافهامه بالبلوغ واحتمال
كفره انما يمنع الوجوب فقط
ولا ينتهي وجوب ذنك
على من ذكر الاب لو غشدا
وأجزة تعليم ذلك كقرآن
وأذا بلغ ماله ثم على أبيه
وان علمه أموا علف
ومعنى وجوبها في ماله
كركانه ونفقة كونه وبدل
منافعه بنومها

ثم ينبغي أن يحل تعليمه القرآن ودفع أجره من ماله أو من مال نفسه أو بلا أجر حيث كان في ذلك مصلحة ظاهرة للصبي أم لا كانت المصلحة في تعليمه مصنعة به على نفسه منهم أم احتياجه إلى ذلك وعدم تيسر النفقة له إذا اشتغل بالقرآن فلا يجوز لولييه شغله بالقرآن ولا بتعليم العلم بل يشغله بما يعود عليه منه مصلحة وإن كان ذلك أظهر عليه علامة الحاجة نعم لا بد منه لخدمة عباده يجب تعليمه ولو ولدوا بصرف أجره التعليم من ماله على ما مر ولا فرق فيما ذكر من الانفصال بين كون أبيه فقيرا بعد بل المدار على ما فيه مصلحة للصبي عـش (قوله في خدمته) أي الصبي عـش (قوله وجوب إخراجهما إلخ) عـش (قوله وقضيته) أي على وأجره إلخ (قوله فإن بقيت) أي نحو الأجرة (قوله فإلزام) الأمانة أو شراؤه أو تعليمه أو غيره (قوله وقضيته) أي مع قوله وجوب إخراجهما إلخ (قوله فالزوج) أي أن كان فقد ادركه التعليم فعلى الزوج (قوله وقضيته) أي قضية كلام السمعاني (قوله ولو في الكبيرة إلخ) خلافا للنهي بعبارة وليس للزوج ضرب زوجة وحده على ترك الصلاة ونحوها إذا دخل جواز ضربها في حق نفسه لا في حق الله تعالى وفي فتاوى ابن الزري أن يجب عليه أمرها بالصلاة وضربها ما لها اهـ ووافقته مر والمجبر يرضخا فلا ومثل العلم الزوج في زوجته فله الأمر لا الضرب إلا بالذنوب وإن كان له الضرب لا بشروط اهـ قال عـش قوله مر وليس للزوج إلخ أي لا يجوز له ذلك بل يجب عليه أمرها بذلك حيث لم يخش نشوؤا أو أمانة له لوجوب الأمر بالعروة على عموم المسلمين والزواج منهم قوله مر ضرر زوجته أي بالاعتداء العاقلة أما الصغيرة فله ضررهما إذا كانت فائدة الأبوين سم على التمسح وقوله مر وفي فتاوى ابن الزري الخ ضعيف اهـ (قوله فالزوج) فان قلت رده أنهم مروحوا بان الزوج له الضرب لحقه لا حق الله تعالى فهو كغيره قلت لا نسلم أنه رده لوجوه أن يكون محل ذلك مالم تثبت هذه الولاية الخاصة بان فقد أوها بل قد يقال بل ينبغي ثبوت ذلك مع وجود أوها مع اختلاف بينهما عنان الزوج حيث لا ينقص عن مستعير الرقيق ووديعه بجماع أن لكل ولاية توسلطا ومجرا وأن الرقيق مال لا يؤثرهنا سم (قوله إن لم يخش إلخ) قال في شرح العباب بخلاف ما إذا خشي ذلك الما من الضرر عليه اهـ اهـ سم (قوله وهذا) أي القول بالوجوب إن لم يخش نشوؤا أو أمانة (قوله وأول ما يلزم المكلف إلخ) اعلم أن نفس معرفة الله تعالى يمكن حصولها بالشرع والعقل إذ كل منهما يدل عليه وإن وجوب المعرفة بالشرع إذا حكم قبل الشرع عندنا وإن نفس معرفة النبي لا تتوقف على معرفة الله تعالى بل على نفس معرفته تعالى وأن وجوب معرفته يتوقف على معرفة النبي فتأمل ذلك مع ما قاله يتضح لك الحال وإذ سم (قوله وعند غيرهم النظر إلخ) قد يقال أن كفي التقليد في المعرفة بجماع النظر والادب فليتأمل سم (قوله لا عقل إلخ) أي بخلاف المعتزلة وكثير من الماتريدية (قوله من كونه) أي الوجوب (قوله وهذا) أي يتوقف الوجوب على معرفة النبي صلى الله عليه وسلم (قوله هذا أيضا متوقف على ذلك إلخ) أن أراد أن معرفة النبي متوقفة على معرفة الله تعالى متوقفة على معرفة النبي فالشبهة ممنوعة عما تقدم أن المتوقف على معرفة النبي وجوب معرفة الله تعالى لا ينقض معرفته تعالى وإن أراد أن معرفة النبي متوقفة على وجوب

في دفعته وجوب إخراجه من ماله على وليه فإن بقيت إلى كماله وان تلف المال لزمه إخراجه وهذا يجمع بين كلامهم المتناقض في ذلك * (تنبيه) ذكر السمعاني في زوجة صغيرة ذات أبوين أن وجوبها مخرجها من الزوج وقضيتها وجوب ضربها ولو في الكبيرة صرح جمال الأعلام بن الزري بتقديم الزا إلى نسبة ليزر السكان وهو ظاهر لأنه أمر بغير وف لكن إن لم يخش نشوؤا أو أمانة وهذا أولى من الحسبان الزركشي التنبؤ وقوله غيره في الوجوب نظير والجواز محتمل وأول ما يلزم المكلف الجاهل بالله تعالى معرفته تعالى عند الأكثرين وعند غيرهم النظر المؤدى إليها وجوبهما قطعي وشرعي لا عقلي على الأصح ويسلم من كونه شرعا فوقفه على معرفة النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يتضح ما صرح به السمعاني من أنها أول الواجبات مع قلنا لا يقال هذا أيضا يتوقف على ذلك لغيره الدور لا نقول

ليس كلاب في ذلك وقضية عبارة الشارح أنه كلاب (قوله فالزوج) فان قلت رده أنهم مروحوا بان الزوج له الضرب لحقه لا حق الله تعالى فهو كغيره قلت لا نسلم أنه رده لوجوه أن يكون محل ذلك مالم تثبت هذه الولاية الخاصة بان فقد أوها بل قد يقال بل ينبغي ثبوت ذلك مع وجود أوها مع اختلاف بينهما عنان الزوج حيث لا ينقص عن مستعير الرقيق ووديعه بجماع أن لكل ولاية توسلطا ومجرا وأن الرقيق مال لا يؤثرهنا (قوله إن لم يخش نشوؤا) قال في شرح العباب بخلاف ما لو خشي ذلك الما من الضرر عليه انتهى (قوله وأول ما يلزم المكلف الجاهل بالله تعالى معرفته) اعلم أن نفس معرفة الله تعالى يمكن حصولها بالشرع والعقل إذ كل منهما يدل عليه وأن وجوب المعرفة بالشرع إذا حكم قبل الشرع عندنا وإن نفس معرفة النبي لا يتوقف على وجوب معرفة الله تعالى بل على نفس معرفته تعالى متوقفة على معرفة النبي فتأمل ذلك ثم مع ما قاله يتضح لك الحال وإذ سم (قوله وعند غيرهم النظر المؤدى إليها) قد يقال أن كفي التقليد في المعرفة بجماع

هذا توقف ليس هو ذاك

توقف بالكلال فاددروا
فلما أوجب العرفه فوجها
لان الحنسة بذلك الوجه
مختلفة بالاعتبار ومما أول
السكاب اشارة لتلك (ولا)
قضه (على) شخص (ذى)
بعض) أو أنفاس ولوفى فردة
يكلم اذا طهر بلح-رم
عليه كلس أول الحضي
(أو) ذى (جنون) أو غملا
أو سكر بلاتعد اذا أفاق الا
بمن الرد: يكلم (بحلاف)
ذى (السكر) أو الجنون
أو أو الانغماء المتعدى به اذا
أفاق منه فانه يلزمه القضاء
وإوان ظن متناول السكر أنه
قلقت لا يسكر لم تعد به
وكذا يجب القضاء على من
أغشى عليه أو سكر بتعدم
جن أو أغشى عليه أو سكر
بلاتعد مدة أو تعدى به ان
عرف والاخا ينتهى اليه
السكر غالباً والانعاش بمعرفة
الاطباء لا مابعد بخلاف
مدجنون المربد يكملان
من جنس و رده من مرقف
جنونه حكما ومن جن مثلاً
فسكره ليس بسكر انى
دوام جنونه قطعاً ظاهر
باتقر وأن الانغماء يقبل
طر وانغماء أو عطيه دون
الجنون وانه يمكن تغيير انتباه
لالاول بغير والثاني عليه
قال ان الانغماء مرض
الاطباء دخل في تمايز
وانواعه ومدتها بخلاف
الجنون

معرفته الله تعالى كأن وجوب معرفته تعالى متوقف على معرفة التلوي فاشبهه بمن وعان معرفة التلوي متوقفة على معرفته الله تعالى كأن وجوب معرفته تعالى متوقفة على معرفته التلوي فقله له الله وظاهر السقوط من غير حاجته إلى التسكافات التي ذكرها القلندر أن أروق في الشبهة وهو وجوب معرفته الله غير معرفة الله تعالى الموقوف على في المشبه (قوله هذا) أي توقف معرفته التلوي وقوله لوجه له أراد به من حيث نبوته وقوله وذلك أي توقف معرفة الله تعالى وقوله بالكل يعني لا يمكن معرفته تعالى بالعقل أيضاً (قوله وان قلنا الواجب المعرفة فوجها) لا يخفى ما في جعله هذا غايته بل كان ينبغي أن يقول بعده فلأرد أيضاً لأن الختم قوله المعرفة فوجه ما علة أراد به معرفة الله تعالى من حيث وجوبها لا ذاتها (قوله ان الحبيب في ذلك الخ) لعله أراد به أن معرفة الله تعالى متوقفة من حيث وجوبها متوقفة على علم من حيث نفسها وكان الانصرار إلى موضع لان الوجهين متعارفان وقوله بالاعتبار الأولي أساطيد الاختلاف باعتبار اغماضها والتقدم والما للقبان فمختلفان حقيقة (قوله مخصص) دفع به كالملي ما رد على المتن أن الحبيب صفة المرءة فالمتناسب العصف أن يقول ذات حضي وانما عبر المصنف بذلك المخرج للتأويل لعلم الجنون الشامل للذكر والابتن على الحضي عرش (قوله) أوفناش إلى قوله وظاهر الخ) في المغيث الأول به يحرم إلى التلوي وقوله وقد يعرف النهاية لا ما ذكر (قوله بل يحرم) اعتد الشهاب الرمي والنهاية والمغيث وسم الكراهة والاعتقاد (قوله أودى جنون أو أغمى الخ) - وعالم من ذلك بأن طال وانما وجب قضاء الصوم على من استغرق اغماؤه جميع النهار لم يفي قضاء الصلوات الخرج لكثرة تهاكبه رها بخلاف الصوم نهاية ومعنى (قوله أوسكر) وشمل ما ذكره المعتز والمهرس معنى ذهابه ونشرب باضل وفي القاموس المغتر وهو ناقص العقل أرفأه وهو الهرس هو الذي أصابه علة يهذي فيها اه (قوله بلا تعد) انظر هل من الجنون بالته إلى الحاصل بل يتعالى الخلاوي والوارد انما يعبر عن طريق موصلي لذلك أولا الأقرب الثاني لان ضابط التعدي أن يعلم قرب الجنون على ما تعاطاه ويفعله وهذا ليس كذلك عرش (قوله المتعدي به) فلو جعل كونه مجرماً أو أكره عليه أو أكله لقطع غيره بعدد والحق له بالله ملائمة كاملة بل من متعدداً فيسقط عنه القضاء لغيره نهاية ومعنى قال عرش قوله مر أأكرهه وهو ما لم أعلمه غير ذلك ولم يعلم به يبقى الكلام في أن الغافل هل يجوز له ذلك ما فيه من المصلحة لا كل أولئك ليس له التصرف في بدن غيره فتنظر ولا يعدل بالصدق الإصلاح المذكور حيث كان عالما بالسبب المحل أو أخرجه مما نقه اه (قوله وان قلنا الخ) ظاهره وان استندت عليه خبر جلد أو عدول أو ينبغي خلافه عرش وقوله وينبغي الخ تنظر (قوله ان عرف) أي أمد ما عدي به (قوله غالباً) توجهه أن السكر أمد ينبغي به وينبغي عنده بخلاف الرد فقام الاتتنه والانتفي بالاسلام ولم يوجد بصري (قوله) وكذا يجب القضاء على من أعنى عليه الخ اعلم ان القسم العقلي يقتضي شواذ لا ينمونه من ضرب الجنون والاعما والسكر في نفسها وضرب التسعة حاصله في الوقوع في الرد والوقوف في غيرهما وضرب الثمانية عشر حاصله في اثنين التعدي وعدمه فالجمله ما ذكره الواقع في الرد تعدي به القضاء مطلقاً والواقع في غيرهما يجب فيه القضاء مع التعدي ولا يجب مع عدمه وغير التعدي به الواقع في التعدي به يجب فيه القضاء مدد التعدي به فقط مداني اه يعبري (قوله والاعما) عطف على السكر (قوله لا ما بعده) الأولى الثابت (قوله وظاهر ما تقرر) وهو قوله وكذا يجب القضاء على من أعنى عليه الخ (قوله بخلاف الجنون) لاشبهه أن من ماله مرض بصري صارة عرش قد عارضه قولهم في زال العقل إذا أضره إلا ليه بعده انتظر وقد يجب بانه لا يلزم من ظهور علامات لهم يستدلون بها على إمكان العود ودخول الجنون على جنون لان الأول حصل به زال العقل وجب زال فلا يمكن تكرار مداد الجنون فأما ان العقل شئ واحد فلا يمكن

والظن والواجب فلنأمل (قوله ولا على ذي حوض) أي لكن يصح قضاء الحائض كآفته به شذوذ الشهاب الرمي (قوله بل يحرم) أي أو يكره (قوله أودى جنون) في فتاوى السيوطي الجنون هل يجوز له قضاء ما فاته إذا أقام من صلاة أو ومأمم مستجاب أم يكره الجواب القضاء للمجنون مستحب ذكره في المهمات

تكرور زواله اه وقد عتق هذا الجواب بفتح الجنون كالانغماء والسكر كما يأتي في الشارح (قوله) وقد
 بعكر عليه) أى شكى على الجوابين بعد تصور التميز والحاصل ان الاعتراض يبعد تصور التميز جاري
 دخول سكر على سكر مع عدم جريان ذلك الجواب فيه قاله الكردى والظاهر بل المتعين أن ضمه عليه
 راجع الى قوله يتخلل الجنون والحاصل أن الجنون يظهر السكر وقد أفهم كلامهم السابق أنفا دخول
 سكر على سكر (قوله) يميزنا حاله (قوله) قد يقال والجنون كذلك والحاصل ان الذى يظهر أن يحمل كلامهم
 المذكور على مجرد التصو ولا قصد الاحتراز أى فخصو وطرو جنون على آخر صبرى وهو صريح فيما
 قلناه نفا في مرجع ضمير عليه (قوله) ويندب الى قوله ومن شرطه في النهاية والمغنى الا قوله آخر وقوله
 القاصر (قوله) لنحو مجنون) أى كالمغنى عليه والسكران وقوله لا يلزمه أى لعدم التعبدى (قوله) السابق
 انه الخ) صفة وقت الضر وقوله هو وقت الخ) ضمير قوله مانع الوجوب بينه ان في التعبير بالاسباب
 يجوز ولعل العلاقة الضدية تان المانع مضاد للسبب ع (قوله) ونحو الحيف الخ) أى كالتفاس والانغماء
 والسكر ع (قوله) المثنى (وقد بين من الوقت تكبير الخ) ولا يشترط أن يدرك مع التكبير قدر الطهارة
 على الاظهر لان الطهارة شرط للصحة لا لزوم نهائية ومعنى (قوله) أى قدر زوالها أكثر نهائية
 ومعنى (قوله) أخف ممكن الخ) أى من فعل نفسه ع (قوله) كركعتين الخ) أى وأربع المعقب ع (قوله)
 القاصر) أى الجامع لشرط القصر سم وان أراد الاتمام بل وان عسر فعله على قصد الاتمام
 فعاد المانع بعد مجاوزة ركعتين فتستقر في ذمته ع (قوله) ومن شرطه) اعتدائه نهائية والمغنى والشهاب
 الرملى وشرح المنهج اعتبار قدر الطهارة منها فقط دون قدر الستر والتحرى في القبلة و زاد المغنى ويدخل في
 الطهارة هنا وفيه ما أتى بالحب والحدث أصغر أو أكبر اه وقال ع (قوله) ظاهر كلامهم اعتبار قدر فعل
 الطهارة وان أمكنه تقديم الطهارة على زوال المانع بان كان المانع الصبا أو الكفر وهو مشكل على ما أتى
 فيه الوطرى المانع فإنه لا يعتبر فيه الخلو بقدر طهر يمكن تقديره اه وعبارة البصري من سم أى قدر طهر
 واحد ان كان طهر رفاهية فان كان طهر ضر وداشترط أن يتجاوز طهارة بتعدد الفروض اه (قوله)

انتهى وسأبقى كلام الشارح التصريح بنديه (قوله) رديق من الوقت قدر تكبير وجبت الصلاة) وفي
 قول يشترط ركعة وشرط الوجوب على القولين بقاء السلامة من الموانع بقدر فعل الطهارة والصلاة أخف
 ما يمكن والوجه عدم اعتبار كل من الستر والتحرى في القبلة ولا يشترط أن يدرك مع التكبير أو والركعة قد
 الطهارة على الاظهر لان الطهارة شرط للصحة لا للزوم ولا نهائية تختص بالوقت اه من شرح مر باختصار
 (قوله) وجبت الصلاة) أى فإلزام الكافر الذى أسلم فضاهاه ولو لا ذلك لم يلزم (قوله) للمسافر القاصر) قد
 يقتضى الوصف بالقاصر اعتبار ما عزم عليه حتى لو عزم على ترك القصر اعتبارا بغير مكان إلا أن وادهم
 الوصف الإشارة الى شروط السفر وعبارة العباب كالقصور وإن كان مسافرا اه (قوله) ومن شرطه)
 يدخل فيها السفر وطهارة الحدث والخبث والاجتهاد واعتدائه من عدم اعتبار قدر الستر والاجتهاد لان
 الطهارة تختص شرطه والصلوات كدها بدليل انه ليس لصلاته تجزئة بل لصلاته تجزئة فلا تستلزم
 كفى صلاة فاقدر السيرة ولا اجتهاد كفى نفل السفر (قوله) لأنه يمكن فعلها الخ) قد يقال قياس ذلك ان نحو
 الستر والاجتهاد في القبلة لا يعتبر في حق نحو الحائض والنفساء لا مكان الاتيان بها حال المانع بل وقبل
 وجوده بل يجزى ذلك في نحو المغنى عليه والجنون لا مكان اتيانها بذلك قبل عارضها إلا أن يفرق بقتل
 العارض الذى لا يطلب معه ذلك (قوله) ما يعلم منه) يتأمل ذلك (قوله) أما الصبي فواضع الخ) فالغنى
 بالنسبة للصبي في شرح العباب فقال وظاهر كلامهم بل من محام الصبي لو بلغ آخر الوقت اشترط لازمه
 بصاحته بخلافه من الموانع قد راسع أخف مجزئ من نحو طهر وان صغر تقدمه وغيره محام ولو بلغ أول
 الوقت لم يشترط لازمه بصاحته بخلافه قد راسع طهر يصح تقدمه وكان القياس اشتراط الانساع هنا الطاهر
 مطلقا لا بالاول لان الصبي ثم توجه اليه لطلب ما فى الوقت من وابه وهما يتوجه اليه حتى في الوقت أصلا وقد

وقد بعكر عليه ما أفهمه
 كلامهم أنفاس دخول
 سكر على سكر الآن يقال
 ان السكر يميزنا بالشدّة
 والضعف فالتمييز بين أنواعه
 يمكن ويندب القضاء لنحو
 مجنون لا يلزمه ثم وقت
 الضرورة السابق أنه
 يجزى في سائر الصلوات هو
 وقت زوال مانع الوجوب
 (د) حكمه أنه (لو زالت
 هذه الاسباب) الكفر
 الاصل والصبا ونحو الحيف
 والجنون (د) قدر بين من
 آخر (الوقت تكبير) أى
 قدرها (د) وجبت الصلاة
 أى صلاة الوقت ان بقي سلبا
 زمانيا بضعف ممكن منها
 كركعتين للمسافر القاصر
 ومن شرطها
 قول المحشى قوله لأنه يمكنه
 فعلها وقوله ما يعلم منه وقوله
 أما الصبي فواضع) لبس
 في شرح الشارح الى ما يدينا

فتنن العصر) أي مع المغرب (قوله فتنن الخ) الانسب فنجب (قوله قدر تسع) الى قوله أو سبع أو ست
لا يخفى ان هذه مسئلة التي فافادنا عاذاها (قوله المقيم) لا مفعول به بالنسبة للسنة (قوله لم يلزم سوى الصبح)
وجهه ان ما عاقد الصبح وان وسع المغرب لكن لا يمكن ايجاب التابع بدون المتبوع سم (قوله من وقت
العشاء) أي آخره (قوله خص) الى قوله وللبلقنى في النهاية والمعنى (قوله ما ذكر) أي الظهور والمغرب
(قوله وليس يصحج الخ) قد عني ذلك بان مراد هذا القيل انه لو حذف لفظ آخر فأدت العبارة انه يجب الظهور
بادراك تكبيرة أول وقت العصر أو أثناءه بشرط السلامة أيضا قد لا يقدم كافي المدرك من الآخر وكون
ادراك ما يسع في غير الآخر يكون من الوقت وفيه من غير الوقت لا يقدم في ذلك ولا في تحميم العباد له
ولا ينعني عن هذا ما يأتي لان ذلك في المانع أول الوقت وما هنا في المانع اذا كان الحشد فتأمل سم (قوله
لا يلزم فيه الظهور) أي والمغرب وقوله بعد قدر صاحبة الوقت أي من العصر والعشاء (قوله كلياتي) أي قبل
قول المتن والافلا (قوله وفيه) أي في ادراك ما يسع في الآخر قول المتن (ولو بلغ فيها الخ) قال في شرح الروض
وبذلك علم ان محل لزوم الصلاة زوال المانع في الوقت اذ لم تؤد حاة المانع ولا يتصور رأ في هذا الادلة التي الصبي
لان بقية الموانع كانت على وجوب تمنع الصحة انتهى اه سم (قوله ولا يتصور بالاحتلام الخ) وفاقا للظاهر
المعنى والمنهج وخلافا لنهاية عبارته ولا يتصور بالاحتلام الا في صورة واحدة وهي ما اذا قرأ الى الذي ذكره
فاستكه أي بماتل حتى يرجع الى فانه يحكم ببلوغه وان لم يبرز منه الى الخارج كما في قوله بالدرجة الله تعالى
اه واعنده عش والقلوب والخلوى وشحنوا وكذا سم كلياتي (قوله لا ترفع على خروج المتن الخ) اعتمد
الناسري عدم توقف السلوغ على ذلك كما يحكم ببلوغ الحبل وان لم يبرز منها قاله سم ثم اطل في منع رد
الشارح في شرح العباب لقول الناسري (قوله وجوبا) الى قوله وحمل هذا في النهاية الاقوله حتى الى سنن
وكذا في المتن الاقوله وكذا في المتن قول المتن (وأخرنا الخ) أي ولو جعت وضوضعت وان كان متبعا كما
اختار المقلدون وورد وعش (قوله وجوبا) أي تجلو بلغ بالناهار وهو صائم يجب بحلته امساك بقية
النهار معنى قول المتن (على الصبح) والشأن لا يجب انما مبال سحبه ولا تجزئ لثباتها بل النقصان معنى
(قوله أثناء الجمعة) أي بجمع الشرع في كل منصف غير الواجب علمه بعبارة المعنى والنهاية في أثناء
الظهور قبل فوات الجمعة اه (قوله وكون أولها انغلا لا يمنع الخ) قضية ذلك ان شاب على ما قبل البلوغ فواب

والانغلا للمتمثل المنصف وانما العمد الا - تماذا للشهاب الرمي وجوب المغرب بدون العصر لانها صاحبة الوقت
فهى أحق به ومقدم على غير صاحبه وعليه فتقلب العصر المفعول فعلا (قوله لم يلزم سوى الصبح) وجهه
ان ما عاقد الصبح ووسع المغرب لكن لا يمكن ايجاب التابع بدون المتبوع (قوله وليس يصحج) قد عني
ذلك بان مراد هذا القيل انه لو حذف لفظ آخر فأدت العبارة انه يجب الظهور بادراك تكبيرة أول وقت العصر
أو أثناءه بشرط السلامة أيضا قد درمته - دم كافي المدرك من الآخر وكون المدرك ما يسع في غير الآخر
يكون من الوقت وفيه من غير الوقت لا يقدم في ذلك ولا في تحميم العباد له ولا ينعني عن هذا ما يأتي لان ذلك
فيما اطرأ المانع أول الوقت وما هنا في المانع اذا كان الحشد فتأمل والحاصل ان هذا الحكم المستفاد من حذف
لفظ آخر غير ما يأتي والعبارة هنا لا تتجمل مع التقيد وتشمله بدونه شيئا لا يحصى الاخذ وفيه كذا في جزم
بفساد ذلك فتدبر والله وانا لله الرجوع (قوله ولو بلغ فيها الخ) قال في شرح الروض وبذلك علم ان
محل لزوم الصلاة زوال المانع في الوقت اذ لم تؤد حاة المانع ولا يتصور والافى الصبي لان بقية الموانع كانت على
الوجوب تمنع الصحة اه (قوله لا ترفع على خروج المتن) اعتمد الناسري عدم توقف السلوغ على ذلك قال
كما يحكم ببلوغ الحبل وان لم يبرز منها رأ يتسفي شرح العباب ونقل ما قاله الناسري ثم رده قوله ورجع
الحكم ببلوغ الحامل قبل الولادة وما بعدها فهو زواله بغيره ترو والى اه وهو عيب بل انه ان أراد ان
البلوغ انما يثبت من حين الولادة فلا قبلها حتى يلزم ان يكون جاهلا حال صباه فهو ممنوع عيب وان أراد انه
بالولادة يثبت ببلوغه من قبل بقدر مدة الحمل فهذا لا يرد ما قاله (قوله آخرها) أي ولو بعن الجمعة وض (قوله

لا يظهر لانها بالعبودية
تظهر ذلك في ادراك تكبيرة
آخر وقت العشاء فخلا
من الواجب قدر تسع وكعات
للمقيم أو سبع للمساقر
فنجب الصلوات الثلاث أو
سبع أو ست لزم القيم الصبح
والعشاء فقط أو خمس فاقل
لم يلزم سوى الصبح ولو أدرك
ثلاثا من وقت العشاء لم
هى وكذا تعجب الغر على
الوجه نظر النقصان تبعه
للعشاء وخص ما ذكر ان
الصبح والعصر والعشاء
لا يتصور وجوب واحد منها
بادراك جزء مما بعدها
اذ لا جرم والباقي في فتاويه
هنا ما ينسفي مراجعته
التأمل قبل لو حذف آخر
لا فاد وجوب الظهور بادراك
غير الآخر أيضا وليس
بصحيح لان ما قبل الآخر
لا يلزم فيما للظهور لان أدرك
يعقد قدر صاحبه فاقولت
قدرها كلياتي فتعني في
كلامه التقيد بالآخر
وان استوفى ما لا يلزم
ادراك ما يسع في الكل
لا فوافهما في أن ادراك
ما يسع في غير الآخر يكون
من الوقت وفيه يكون من
غير الوقت (ولو بلغ فيها)
أي الصبي لا بالسنة ولا
يتصور بالاحتلام
على خروج المتن وان تحقق
وصوله لقبية الذكر (انما)
وجوبا (وأخرنا) على
الصحيح) لأنه إذا ما صحته
بشرطه فلم يؤثر تغير حاله بالكل فيها كمن عتق أثناء الجمعة وكون أولها انغلا لا يمنع وقوع باقيها واجبا كمن التعلوق

والنقل وعلى ما بعد فواب الفرض عش (قوله ولو كلوا نذر انعام الخ) أي فأن أوله يقع فغلاو باقسه وواجبا
وعليه فثبت على ما قبل النذر فواب النقل وعلى ما بعده فواب الواجب ويجزئ ذلك عش (قوله نعم تسن
الأعادة الخ) ظاهره ولو منقرا وظاهره أيضا أنه يحرم قطعها واستئنافها لكونه أحرم من مستحبة الشروط
عش أقول بل قولهم وجوبها صريح في حرمه القطع (قوله خروجا من الخساف) ولو ذهب إلى الحال
معنى أنها يقول المنن (فلا إعادة) أي وإن كانت جعته أنها يؤمنى قول المنن (على الصبح) والثاني يجب
الأعادة لأن الماني به نقل فلا سقط به الفرض وهو مذهب الأئمة الثلاثة معني (قوله لما ذكر) وكلا ما إذا
صلت مكشوفة الرأس ثم عتقت شيئا يؤمنى (قوله فهما) أي في جهتي الفرق (قوله أن قلنا إن: بالفرضية
لا يلزمه) صريح في الإجماع وعدم وجوب الأعادة على ماصو به المجموع من عدم وجوب نيته الفرضية عليه
سم أي الذي اعتبره النهاية والمغنى (قوله ويحصل هذا) أي عدم وجوب الأعادة (قوله وما قبله) أي
وجوب الاتمام والأجزاء عبارة النهاية توسلوه في عدم وجوب الأعادة على الأول أن كان نوى الفرضية أم لا
بناء على ما سابق أن الأمر بعدم وجوبه في حق أه أي الصبي (قوله يصل الخ) أي لعدم وجود شرط
انعقاد صلاته وهو نية الفرضية سم (قوله ولو زال) أي قوله وكلا في النهاية لا قوله وقد عدا إلى ويجب
وكذا في المغنى لا قوله فالأول إلى المنن (قوله ولو زال عذر جمعة الخ) ظاهره بل صريحه وإن أمكنته الجمعة سم
(قوله بعد عقد الظهر) شامل لما بعد فراغها (قوله إلا إذا أضع الخ) عبارة النهاية وتوافقت في عدم لوصلي
الخصي الظهر ثم بان جلا وأمكنته الجمعة ثم أه (قوله وأمكنته الجمعة الخ) مفهومه أنه لا يلزم إعادة
الظهر إذا لم يتمكن وهو مشكل فإن مقتضى تبين كونه من أهل الوقت الفعل بطلان ظهره مطلقا ذلك يقتضى
وجوب الأعادة للظهر إذا لم يتمكن الجمعة ولا يخص ذلك بالجمعة التي أتضح في وجهها جميع ما قبله من صلوات
الظهر قبل فواب الجمعة لقياس وجوب إعادة على مقتضى هذا التعليل وقد يجب بان التي وقعت باطله هي
الأولى وما بعد الأولى من صلوات الظهر كل صلاتة واحدة تقع قضاء عما قبلها إساءة على مسئلة البارز في الصبح
و يأتي هنا ما نقل عن مدر من الأعلام لا خلاف عش (قوله ولو طرأ مانع الخ) ومعلوم أنه لا يمكن طرأ مانع
الصباح والكفر الأصلي شيئا يؤمنى عبارة الجبري لم يقل الموانع لعدم توافي الجميع هنا كالكفر الأصلي والصباح
وأما طرأ واحد منهم كالوأن اتفق غير مختلف الزوال فإنه إنما يجب الصلاة بعد ما إذا انتفت كلها عش
(قوله أو أضحى الخ) أي وأسكر بلا تعد عش أه (قوله واستغفرت) أي استغفرت ما بقي منه بعد الطرأ
نهاية ومعني وسم (قوله تلك الصلاة) أي الثانية التي تجمع معها نهاية ومعني (قوله أن كان قد أدرك
الخ) أي لم تكن من الفعل في الوقت فلا سقط على طرأ بعده فكلها كان النصب بعد الحول وإمكان الأداء
فإن الزكاة لا سقط معنى ونهاية (قوله فالأول) أي فقط الأول (قوله في كلامه) أي المصنف (قوله
نسبي) أي إذا لم يرده ما قبل الآخر دون حقيقة الأول لأن حقيقة الأول لا يمكن أن يدرك معناه فزاد
ركعة عش وسم (قوله بدليل ما قبله) وهو أن أدرك الخ (قوله بانف يمكن) أي من فعل نفسه عش
ومحلى (قوله يمنع تقديم الخ) ومن الظهر المنتعق بتقديم ظهره من الزمانه وليس صليما أول
الوقت يعتبر معنى من زمن يسعد وكان وجه اقتضاه على الظهر مع قوله بالتعميم المازع عدم الاحتياج إليه هنا
أفلا يتأق في غيره من الشروط امتناع تقديمه على الوقت ثم إن شبهة قال المقلد قال الأسوي والتمثيل
بهذين يعني التيمم ودوام الحدث قد يوهم اختصاص ذلك في موانع من رفع الحدث لكن الحيض والنفاس
والانحسار وكحوها لا يمكن فعلها ففعل الظهرية فيها لمحت الحاجة لها حتى إذا ظهرت الخاص مشلا في آخر الوقت

ان قلنا إن نية الفرضية لا تلزمه) صريح في الإجماع وعدم وجوب الأعادة على ماصو به في المجموع من عدم
وجوب نيته الفرضية عليه (قوله يصل الخ) أي لعدم انعقاد صلاته لعدم وجود شرط انعقادها وهو نية
الفرضية (قوله ولو زال عذر جمعة الخ) ظاهره بل صريحه وإن أمكنته الجمعة (قوله واستغفرت) أي
استغفرت ما بقي منه بعد الطرأ ولا يجب إلا في قوله وجبت تلك أن أدرك قدو الفرض (قوله نسبي) أضع

بمختلف غيره لانه كان يمكن
تقديمه وقدها التكليف
بالمقدمة قبل دخول الوقت
كالمسي الى الجمعة قبل وقتها
على بعد الدار وبه يعلم انه
لا فرق هنا بين الصبي
والكافر وغيرهما وادعاء
ان الصبي غير مكلف به وان
التخفيف على الكافر
اقتضى اعتبار قدر الطهر
في حقه بعد الوقت
مطلقا ورد في الاول انهم لو
تقروا للتكليف لم يعتبروا
الامكان قبل الوقت مطلقا
وفي الثاني انه مكلف كالسليم
فكما اعتبروا الامكان في
المسلم فكذلك اعتبروا التخفيف
عليه انما يكون في أمر
انقضى يجزئ آثارة قبل
الاسلام وما هنا ليس كذلك
فتأملوه يجب معهما ما قبلها
ان جعت معها وأدرك
قدرها أيضا دون ما بعدها
مطلقا لأن وقت الاول
لا يصلح الثانية الا في الجمع
ووقت الثانية يصلح للاول
مطلقا كالاول لا طر المانع
أنشاء كما علم ما تقر وأما
اذا زال انشاء فالحكم كذلك
لكن لا يأتى استثناء طهر
لا يمكن تقديمه في غير الصبي
والكافر (والا) يدرك
ذلك (فلا) يجب الانتفاء
التمكن واشترطوا ان قدر
الفرض وفي الاستحباب
التحريم لانها هنا الزلة
فيمكن البناء بعد الوقت ولا
كذلك هنا فاشترط تمكنه

ثم جئت بعد ادراك مقدار الصلاة خاصة فينبغي عدم الوجوب اه وهذا الشارح الى ما بحثه أولا فالجملة على
ذلك بصري (قوله بخلاف غيره) أي فلا يشترط ادراك قدر زمنه سم عبارة الغني أما الطهارة التي
يمكن تقديمها الى الوقت فلا يعتبره في زمن يسعها اه (قوله به يعلم) أي بالعلل (قوله لا فرق) أي
في عدم اشتراط ادراك قدر طهر يمكن تقديمه (قوله بين الصبي والكافر) لعل صو ذلك أن يبلغ الصبي أو
يسلم الكافر أول الوقت فيهما ثم يطرأ له نحو جنون سم (قوله غير مكلف به) أي بالطهر (قوله مطلقا) أي
أمكن تقديمه أولا (قوله رده) أي الادعاء (في الاول) أي الصبي (قوله ونظروا للتكليف) أي وأضاف قد
يقوم مقام التكليف هنا وجوب أمر الولي وضربه للصبي على نحو الطهارة أيضا سم وفيه ان وجوب ذلك
على الولي انما هو بعد الوقت كله وظاهره وبأن في الفسح انفا (قوله مطلقا) أي حتى في حق المكلف لانه
قبل الوقت غير مكلف سم أي بالطهر (قوله لانه) أي الكافر (قوله انما يكون الخ) أي ان أراد انما
ينصو ر فبطلانه واضع أو انما يطلب فهو أول المسئلة اللهم الآن يختار الثاني ويكون مقصوده مجرد المنع
فتأملوه سم (قوله ويجب معهما) أي مع الصلاة التي طر المانع في أول وقتها (قوله وأدرك قدرها الخ)
أي أو الابان أدرك قدر الفرض الثاني دونما فيجب الثاني فقط نها يقال عش لا يقال لاحالة الى ادراك
قدر الفرض من وقت العصر لانه وجب بادراكه في وقت نفسه ماذا الفرض أن المانع انما طر في وقت الثانية
فلازم الخ لوجبه في وقت الاول لا ينافي ذلك بل هو أن يكون المانع قائما به في وقت الاول كله كقولنا سلم
الكافر أو بلغ الصبي بعد دخول وقت العصر مثلا نحن أوضحناه فيه اه (قوله بدون ما بعدها مطلقا) أي
جعت مع الفرض الاول أم لا (قوله يصلح للاول مطلقا) أي في الجمع وفي القضاء وأيضا وقت الاول في الجمع
وقت الثانية تبعا لتخالف العكس بدليل عدم جواز تقديم الثانية في جع التقديم وجواز تقديم الاول بل
وجوبه على وجهي جع التأخير ثم اية ومعنى (قوله ولا الاول الخ) فلا يحتاج لهذا ماع قوله السابق
فالاول في كلامه منسي سم وقد يجب بان الشارح أشار اليه بقوله كالمسلم ما تقر وإنما أعاده هنا تعميها
لقوله أما اذا زال الخ (قوله أنشاء) أي الوقت (قوله أما اذا زال) أي في وقتها واشترط في الغني (قوله زال
أنشاء) أي زال المانع في أثناءه الوقت قدره كذا كور معنى لعل المراد بالانشاء هنا ما قبل الاستحباب
كباب في الشارح عن أصل الرخصة (قوله كذلك) أي كطرو المانع في أول الوقت في فصله المتقدم (قوله
لكن لا يأتى استثناء طهر الخ) أي بل يعتبر في غير الصبي والكافر الأصلي من نحو الخائض والجنون ادراك
الطهره طاعة فان نحو الخائض والجنون لا يمكن معه فعل الطهارة فأنما عبرا بالاستثناء لأن قولهم السابق يمنع
تقديم الخ في قول الطهارة يمكن تقديمه فعل ذلك ان قوله لا يمكن تقديمه صوابه يمكن الخ بخلاف لا يكفي الغني
والله أعلم (قوله ذلك) أي قدر الفرض كوصفها معنى ونهاية (قوله لا يتفاء التمكن) أي كإلهاك النصاب
قبل التمكن معنى (قوله هنا) أي في طر المانع في أول الوقت (قوله في الآخر) أي في زال الموانع في
آخر الوقت (قوله ازاله) أي أزاله الله تعالى المانع كرهى (قوله تمكنه) أي من فعل الفرض بادراكه زمنه
(قوله في الصبي الخ) اعتمد مر انه لا يشترط فيه اذا زال صباه في آخر الوقت أو أوله خلاصه من الموانع قدر ما كان
ادراك قدر الفرض من أوله قبل طر المانع لا يتصور وجود المانع في أوله الحقيقي (قوله بخلاف غيره)
أي فلا يشترط ادراك قدر زمنه وهمل مثله السستر والاجتهاد فاعلم وقد يفرق مر (قوله بين الصبي
والكافر) لعل صو ذلك أن يبلغ الصبي أو يسلم الكافر أول الوقت فيهما ثم يطرأ له نحو جنون سم (قوله
نظر والتكليف الخ) وأضاف قد يقوم مقام التكليف هنا وجوب أمر الولي وضربه للصبي على نحو الطهارة
أيضا (قوله مطلقا) أي حتى في حق المكلف لانه قبل الوقت غير مكلف (قوله انما يكون الخ) ان
أراد انما ينصو ر فبطلانه واضع أو انما يطلب فهو أول المسئلة اللهم الآن يختار الثاني ويكون مقصوده
مجرد المنع فتأملوه (قوله وكلا في الخ) فلا يحتاج لهذا ماع قوله السابق فالاول في كلامه منسي (قوله في غير
الصبي) هلا قال والكافر على قياس ما تقدمه فيه

*** (تشبيه) *** صرح في أصل الروضة والمجموع في الصبي يبلغ آخر وقت العصر ولا يتكبره الله لا بد في زمان وم العصر له من أن يترك من مؤمن الغرب قدسرها وقدر الطهارة وفي أصل الروضة في الأصل في أول وقت الظهور مثلا أنه لا بد من ادراك قدرها أول الوقت دون الطهارة لانه كان يمكنه تقديمها على الوقت وهذا مشكل جدا لانهم في ادراك الاخر لم يعتبروا قدرته على الطهارة قبل البلوغ مع كونها في الوقت وفي ادراك الاول اعتبروا قدرته عليها قبل الوقت وكان العكس أولى بل محتكما لانه قبل الوقت لم توجه اليه المنطاب من ريبه بطهارة موضع ذلك اعتبر قدرته على تقديم الطهارة حتى لو جن بعد ان أدرك من أول الوقت قدر الفرض فقط لانه قضاء وفي الوقت توجه اليه المنطاب الولي به اوسع ذلك لم تعتبر قدرته عليها في الوقت قبل البلوغ بل اشترطوا خلوها من الموانع وقت المغرب (٤٥٩) بقدرها كالفرض حتى لو جن قبل ذلك لم يلزمه قضاء العصر

ذلك لم يلزمه قضاء العصر وحديثه فقد يؤخذ من هذا ترجيح ما أشارت اليه الروضة اعتبارا على أصلها انه ينبغي استواء الاخر والاول في عدم اعتبار القدرة على التقديم لانه لا يجب والى هذا ما جاءه لكن أكثر المتأخرين على اعتماد ما في أصل الروضة من الفرض المذكورة وعليه فيمكن التحصيل للمخوف في الفرق با من أحدهما انه في الاخر لم يدرك قدر العصر المتبوع بالطهارة في الوقت وانما قدر عليه بعده لزم اعتباره بعده أيضا اعطاء للتابع حكم متبوع وحذا من غير التابع باعتبارها في الوقوع كون متبوعا علم يعتبر الابعده وفي الاول لما أدرك قدر الفرض الذي هو المتبوع أول الوقت استغنى به عن تقديرها مكان تابعه الممكن التقديم أول الوقت أيضا فالحاصل ان المتبوع في ادراك الاخر

طهارة يمكن تقديمها وهي طهارة الرفاهة وفي شرح الروض ما يؤيده والوجه وقفا للبرسي والطبري وابن حجر خلافا سم على المنهج بصري **(قوله صرح الخ)** كان الاول التثنية **(قوله يبلغ الخ)** حال من الصبي أو صفته بناء على ان الالجنس ومدخوله في حكم السكر ولو حذفه لكان أولى **(قوله مثلا)** الاول تأخير عن تكبيره ليرجع اليه أيضا **(قوله قدرها)** أي قدر العصر مع قدر المغرب **(قوله قدر الطهارة)** أي مطلقا **(قوله دون الطهارة)** أي التي يمكن تقديمها كما يفيد التعليق **(قوله وهذا مشكل)** أي انجع بين هذين الصرحين **(قوله مع كونها)** أي القدرة على الطهارة **(قوله لانه الخ)** متعلق بقوله أولى الخ **(قوله حيث ذكر)** أي حين الاستسكال المذكور **(قوله هذا)** أي الاشكال وتعليقه المذكور **(قوله ترجيح ما أشارت اليه الروضة)** عبارة الروضة بعدد كرمات قدم عن أصلها قلت ذكر في التتمة في اشتراط زمن الطهارة ان يمكنه تقديمها وجهين وهما كما خلا في آخر الوقت فلو فرقناه وان أمكن التقديم فلا يجب عليه أن لا ينته اه بصري **(قوله لا ينبغي الخ)** بيان لـ **(قوله استواء الاخر والاول)** في عدم اعتبار القدرة الخ أي فيشرط في كل منهما الدرك ما سيع الطهارة كالفرض وان أمكن تقديمها **(قوله والى هذا)** أي الاستواء المذكور **(قوله من التفرقة)** أي باعتبار التفرقة على التقديم في الاول دون الاخر **(قوله فيمكن التحصيل)** أي التكليف كرى **(قوله با من)** متعلق بالتسليم **(قوله في الوقت)** متعلق بيدرل المنق **(قوله وانما تحذر)** ببناء المفعول من التقدير والتابع فاحاله ضهير قدر العصر **(قوله لانه ما عتبارها)** أي قدر الطهارة **(قوله أول الوقت)** أيضا متعلق بقدرها مكان الخ **(قوله ناهيها الخ)** هذا أشد تحملا من الاول **(قوله يقاس ما قرره)** هلا قال ما قرره **(قوله العصر)** مع قوله الآخر والمغرب يدل من قوله أمران **(قوله اعتبار طهارتها)** أي المغرب **(قوله لما تقرر الخ)** فيه شبهة صادرة **(قوله هذا)** أي ادراك الاخر **(قوله بذلك)** أي بالمقتضى (فهما) أي في العصر والمغرب ولو قال بذلك معا أي يقتضي العصر والمغرب جميعا لكان أخضر وأوسع **(قوله في وقت العصر لان الخ)** فيه انه ليس من محل النزاع والتوهم ولا مدخل له في الفرق أصلا وانما المناسب هنا اثبات عدم اعتبار التمكن في وقت المغرب وقد فسكت عنه **(قوله وان زالت السلامة الخ)** أي في وقت المغرب **(قوله انجفا)** أي اضرازا **(قوله لاداءه)** أي المغرب (والقضاء) أي العصر **(قوله وان زالت الخ)** في وقت المغرب *** (فضل في الاذان والاقامة) *** وهما من خصوصيات هذه الامة كما قاله السيوطي وشرح الاذان في السنة الاولى من الهجرة وقد كبر جاحدا لانه معلوم من الدين بالضرورة عرش وشحننا **(قوله برو)** يعقله بن زيد قيل انه لما مات النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم اعني حتى لا أرى شيئا بعده فعلم من مناعته مغنى **(قوله المشهور الخ)** وهي ماروا وأبو داود باسناد صحيح عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه عن النبي صلى الله عليه وسلم

*** (فضل في الاذان) ***

استمع تابعي كونه بقدر بعد الوقت مثلا للتأخير التاسع وفي ادراك الاول اكنى وقوع المتبوع كما في الوقت عن وقوع تابعه فيه احتياطاً للفرض بلزومه بما ذكرنا ناهيها في ادراك الاخر فيعارض عليه أمران يقاس ما قرره العصر وهي تقتضي اعتبار الطهارة من وقت المغرب وهي تقتضي اعتبار طهارتها من وقت العصر لما تقرر في ادراك أول الوقت فعملوا هنا بذلك فهما باعتبار طهارة العصر بعد وقتها وطهارة المغرب قبل وقتها ولم يعتبروا تمكنهم الطهارة في وقت العصر لان فمما جعلها عليهم بالفرضين الادعاء القضاء وان زالت السلامة فسل تمكنهم الطهارة في وقتها لان ذلك الاجماع لم يلزمه بالعصر الا ان أدرك قدر طهارتها من وقت المغرب وانقضت الاحتياط لصاحبة الوقت وهي المغرب لاكتفاء بقدرته على تقديم طهارتها قبل وقتها أو ما الادراك اولاً فلا ينبغي تعارض في شيئين انظر لصاحبة الوقت فاحتط لها بالزمهما بمجرد تمكنهم طهارتها قبل الوقت *** (فضل) *** في الاذان والاقامة الاصل فمما الاجماع السويق وفي تعبد الله بن زيد المشهورة

ليه تشاورا في جميع الناس وراهم (٤٦٠) فيها يضاف بل وبضعة عشر سجدا وفي رواية أنه صلى الله عليه وسلم سمي تلك الرتبة نجبا

ومع قوله انه رتبة باحق
ان شاء الله وفي حديث عند
الزارقة مقال صلى الله
عليه وسلم انه رتبة ليله الاسراء
ثم آخره لم ينتهي وجبت
تلك الرتبة وكان حكمته ترتيبه
دون سائر الاحكام عليها انه
تخير مع اختصاره باله جامع
لسائر اصول الشرع
وكلانها فاحتاج لما يؤذن
بهذا التبريد ولاشك ان
تقدم تلك الرتبة وابعاد شهادته
صلى الله عليه وسلم بانها حق
ومقارنة الوحي لها اوسع
عليها لرواية ابو داود وغيره
انه قال لعمر لما احسبه
برؤيته سبقها للوحي
رفع لشأوه وتعظيم لقدره
(الاذان) بالمعجم هو
لغة الاعلام وشرا ذكر
مخصوص شرع اوصلة
للاعلام بالصفة المكتوبة
(واقامة) وهي لغة مصدر
اقامه وشرا ذكر الاتي
لانه يقيم الى الصلاة كل
منه - مامشروع اجاعا ثم
الاصح ان كلامهما (سنة)
على الكفاية كابداء
السلام اذ لم يثبت ما يصح
بوجوبهما (وقيل) انهما
(فرض كفائية) لكل من
الجنس للغير المتفق عليه اذا
حضر الصلاة فلا يؤذن
لكم احذكم ولا نهى من
الشعائر الظاهرة كالجماعة
وهو قوي ومن ثم اختاره
جميع فقهاء اهل بلد
توكلهما او احدهما
بحيث يظهر الله - هارفي

انه قال لما امر النبي صلى الله عليه وسلم بالناس بعمل لضربه الناس لجمع الصلاة طاف بي وانا قائم
وجلس يجعل ناسا في يده فقلت له يا عبد الله اتبع هذا الناس فقال واصنع به فقلت ندعوه الى الصلاة
فقال ولا ذلك اياما وخبر من ذلك فقلت بلى فقال يقول الله اكبر الله اكبر الى آخر الاذان ثم ناسخ عن غير
بعد فقال يقول واذا نيت الى الصلاة الله اكبر الله اكبر الى آخر الاقامة فلما اتممت اذنت النبي صلى الله عليه
وسلم فآخرته بجماعة فقال انهاروا باحق ان شاء الله تعالى فمع بلال فاذن على ما رآه في اذنه اذنى صوتا
منك فقمتم مع بلال وجعلت القى عليه كلمة فكلموه يؤذن فسمع ذلك عمر بن الخطاب وهو في بيته فخرج يجر
رداه وهو يقول والذي بعثك بالحق نبيا لقد رأيت مثل ما رآني فقال صلى الله عليه وسلم الحمد لله فان قبل ونية
الناس لا يثبت بها حكم اوجب بانه ليس مستند للثبات الرتبة باحق بل وافقهما وزول الوحي فقد زوى الزوارن
النبي صلى الله عليه وسلم ارى الاذان ليله الاسراء او ابعدهم مشاهدة فوق سبع سموات ثم قد مجبر بل قائم اهل
السماع ومومم اقدم فوح علمهم افضل الصلاة والسلام فكعمل الله الشرف على اهل السور والارض معنى
ونهاية (قوله ورواه) اى الاذان (قوله فيها) اى تلك الالة (قوله ايه) اى الاذان عش (قوله حكمه
ترتبه) اى الاذان (قوله عليها) اى الرتبة (قوله انه) اى الاذان (قوله فاحتاج) اى الاذان (لما يؤذن
الح) اى كترتبه على الرتبة (قوله وتعظيم لقدره) عطف تفسير (قوله بالجمعة) الى قوله وهو قوي في
النهاية والمعنى الا قوله اذ لم يثبت الى المتن (قوله وهو لغالب) اى كذا لان والتأذين نهاية ومعنى
والاولان اسم مصدر والاخير مصدر عش (قوله وشرا) اى المعنى العرفي بسبب الغوى على خلاف الغالب في
النقل من كونه اخص منه مطلقا عش (قوله ذكر مخصوص) اى هو اسم الالفاظ فالتقدير ذكر الاذان لان
السنة الفعل لا الالفاظ سم (قوله اصاله) اراد به ادخال اذان المغموم ونحوه مما باقى اى فهو اذان حقيقة
لاخرجه وانما يدعى لانه الاصل والشهاب سم فهم انما راده به خارجا ما ذكر كتب عليه ماضيه قوله
اصالة احترز من الاذان الذي يسن لغير الصلاة كذا قاله في شرح الارشاد ولا حاجة لهذا الاحتراز عن ذلك فانه
اذان حقيقة انتهى اه رشدي (قوله بالصلاة) اى يدخل وقتها عش (قوله لانه يقيم) اى سمي الذكر
الاتي بذلك لانه يقيم اصاله (قوله كل منهما) اى خبر الاذان والاقامة (قوله اجاعا) اى وانما الخلاف
في كيفية عشر وعصمها نهاية ومعنى (قوله ان كلامهما) اى توجب لافراد الضمير وهو عندنا شين ولو
اتى به معنى كافتل في المحرر لكان اول معنى قول المتن (سنة) اى دلوا لجمعنها ومعنى وياتي في الشارح
انضا (قوله على الكفاية) اى في حق الجماعة اما المنفرد فحقه سنة عن معنى ونهاية وتس (قوله
اذ لم يثبت ما يصح) اى والاصل عدم الوجوب واسئل النهاية والمغنى على عدم الوجوب بوجوه كل
منها يقبل المنع (قوله لكل من الجنس) حقه ان يكتب قبل قوله اجاعا او يحذف استغناء عنه بما ياتي في
المتن (قوله اذا حضرت الصلاة) اى دخل وقتها (قوله فلا يؤذن) اى يستعمل الاذان فيما يشل الاقامة
او تركها للعلم بها عش اه يجري (قوله من الشعائر الظاهرة) اى وفي تركها ما تنهون نهايتها ومعنى (قوله
فيما قال) اى قوله فعل في المعنى الا قوله او احدهما قوله ظاهرا بما ياتي في الجماعة والى قوله ومن ثم في النهاية الا
ملا ذكر (قوله بحيث يظهر) اى لعله راجع للاذان فقط كما يفيد قوله في بدا الخ (قوله بكفى) اى
الاذان نهايتها وشيئا (قوله من محال) اى في مواضع يظهر الشعار بها معنى (قوله والاضابط) اى
في تكفاتها من شرع لوم عش (قوله وعلى الاول) اى من انها سنة و يؤخذ من هذا ومن حديث اذا
صليت المكتوبات وصحت وحالت الحلال وصحت الحرام ادخل الجنة قال ثم جواز ترك التطوعات

(قوله ذكر بخصوص) هو اسم الالفاظ فالتقدير ذكر الاذان لان السنة الفعل لا الالفاظ (قوله اصاله)
احترز عن الاذان الذي يسن لغير الصلاة كذا قاله في شرح الارشاد وينتبه ما هشاه لانه لا حاجة لهذا الاحتراز
لان الاذان لغير الصلاة اذ ان حقه فتوان هذا القيد لا يخبر لصديق التبريع مع علمه فراجع (قوله
على الكفاية) وكذا على العين ان لم يكن غيرهما كالمظهر (قوله فلا يؤذن) فالامر يدل على الوجوب

بالصغيرة يكفي بحمل وكبره لا بد من محال فظاهر ما ياتي في الجماعة والاضابط ان يكون بحيث يسجد بكل اهلها او اصغروا اليه وحلى الاذل رأسا

لاقتال لكن لا بد في حصول
السنة بالنسبة لكل أهل
البلد من ظهور الشعائر
ذكر فاعلم أنه لا ينافي ما يأتي
أن أذان الجماعة يكفي
سماع واحد له بالنظر
لأداء أصل سنة الأذان وهذا
بالنظر لادائه عن جميع
أهل البلد ومن ثم لو أذن
واحد طرف كبيرة
حصلت السنة لاهل دون
غيرهم وهذا يعلم لا فرق
فيما ذكر بين أذان الجماعة
وغيرها وإن كانت لا تقام
الإجماع واحد من البلدان
القدس من الأذان غيره من
أقامتها كما هو واضح من
قولنا فاعلم أنه لا ينافي ما يأتي
إلى آخره وإنما يشترع
للمكتوبة دون التذكرة
وصلاة الجنازة والنفل وإن
شرعت له الجماعة فلا بد أن
يلزمها كبرها لعدم ورودها
فيها ثم قدس الأذان لغير
الصلاة كما في أذان المولود
والمهموم والمصروع
والغضبان ومن ساء خلقه
من أناس أو بهيم متوعد
من دحم الجيش وعند
الحريق قبل وعند أنزال
الميت لقبره قاسا على أول
خروجه للدين لكن رددته
في شرح العباب وعند تقول
الغيان أي ترداد الجن لغير
صحيح فيه وهو الأقامة
خلف المسافر (ويقال في
العيد ونحوه)

وأما وان تحال إليه أهل بلد ولا يقاتلون ومن قال يقاتلون يحتاج لإدليل نعم إن قصد تبركها الاستخفاف بها
والرغبة عنها كفر كما يأتي في الردة اهـ شرح أربعين للشرح اهـ بصري يحذف (قوله لاقتال) أي
على أهل بلد تركوها (قوله كما ذكر) أي في الضابط (قوله تعلم) أي من قوله بالنسبة لكل أهل البلد
(قوله أنه لا ينافي) أي قوله لا بد من ظهور الشعائر الخ (قوله ما يأتي) أي في شرحه بشرط الخ (قوله
يكفي سماع واحد) فاهم بالفعل لا بالقوة عـ قال الرشدي أي بالقوة كما يصحح به كلامه من الـ لا ي
وليتأتى المتأفة اهـ وحزمه شجنا بلا عذر (قوله وهذا) أي اشتراط ظهور الشعائر كما ذكر (قوله ومن ثم)
أي من أجل أنه بشرط في حصول السنة بالنسبة لكل أهل البلد كون الأذان بحيث يسمعه كل أهلها الخ
(قوله وهذا) أي بالاستدراك المذكور (قوله بين أذان الجماعة) فلا بد في حصول سنتها بالنسبة لأهل
البلد من ظهور الشعائر كما ذكر حتى لو توقف على التعدد طلب التعدد سم (قوله غيره) أي القصد سم
(قوله من أقامتها) أي الجماعة قول المتن (وإنما يشترع) أي على القولين سم ونهاية ومعنى (قوله بدون
المنذورة) أي قوله نعم في المعنى وإلى قوله وهو في النهاية لا بالقوله والمصروع والغضبان وقوله وعند مزحم
اليد وعند تقول (قوله والنفل) وإن شرع الخ مثل المعادة فلا يؤذن لها وإن لم يؤذن للأولى لأنها انفصل
ويشتمل وهو الظاهر أن يقال يجب لم يؤذن للأولى لأن الأذان لها لما قبل أن فرضها الشافعي سم على
جاء الرد في ذلك فلم يراجع وقاس ما تقدم من أنه لو انتقل إلى محل بعد أن صلى المغرب فوجدوا قتل بدخل
من وجوب إعادة الفرض فيما عدا الأذان أيضا عـ واستقر الجعري ترك الأذان للمعادة مطلقا
(قوله نعم قدس الخ) لا يرد هذا على حصر المصنف لانه اضاف بالنسبة لغير المكتوب باتن الصلوات سم
ومعنى (قوله لغير الصلاة الخ) هل بشرط في أذان غير الصلاة المذكورة أيضا فيصير على المرأة رفع
الصوت به ويباح بدون رفع صوتها لكن لا تحصل السنة فيه نظر ولا يبعد الاشتراط سم عبارة شيخنا والمفتي
أشراط المذكور في جميع ذلك كما هو مقتضى كلامهم خلافا لما وقع في حاشية الشو برى على المنهج من أنه
لا بشرط في الأذان في أذن المولود المذكور وفي واقعهما استظهره بعض المشايخ من أنه تحصل السنة بأذان
القابلة في أذن المولود اهـ (قوله كما في أذان الخ) بصيغة الجمع (قوله والمهموم الخ) ولولم يزل المهم ونحوه
بجرة طلب تكريرهم بين مر أي اذن منهما عـ أقول وقضية صنع الشارح حيث عطفها على المولود
أن المراد بالبسي (قوله أي ترداد الجن) أي تصور مرادة الجن يصور ومختلفة بتلاوة أسماء يعرفونها شجنا
(قوله وهو والأقامة الخ) أي وقدس الأذان والأقامة الخ لا يخفى أن المولود كذلك بسن فيه الأذان
والأقامة كما يأتي في باب (قوله خلف المسافر) ينبئ أن محل ذلك ما لم يكن سفر معصية كان كذلك بسن
عـ (قوله من كل نفل) أي القول المتن وقعت فيه جماعة في المعنى الأوله غالب وقوله لخصيصه بما قبله
وقوله والأول أفضل وكذا في النهاية الأوله أو الصلاة الصلاة قول المتن (وبقية في العباد الخ) هل بسن
أجابه ذلك لا يبعد سنها لاجل ولا قوة الأمانة وينبغي كراهة ذلك لغرض الجنب سم على وجوه قوله كراهة
ذلك أي قول الصلاة جماعة لا قوة لاجل ولا قوة الأمانة يأتى من عدم كراهة تجاوب نحو الحائض بذلك
وقوله لكم أحسكم على الكفاية (قوله بين أذان الجماعة وغيرها) فلا بد في حصول سنتها بالتسبيل لاهل
البلد من ظهور الشعائر كما ذكر حتى لو توقف على التعدد طلب التعدد (قوله غيره) أي غير القصد (قوله
وإنما يشترع) أي على القولين (قوله للمكتوبة) هل المراد بصلاته قد دخل المعادة على هذا فنجما
محصل الأذان لها ما لم تفعل عقب فعل الفرض والاكتفى بذاته عن أذانه كما في الفائتة والحاضرة وصلاته في الجمع
أو لا وتدخل المعادة في النفل الذي تسن له الجماعة فيقال فيها الصلاة جماعة فينظر (قوله نعم قدس الخ)
لا يرد هذا على حصر المصنف لانه اضاف بالنسبة لغير المكتوب باتن الصلوات (قوله لغير الصلاة) هل بشرط
أذان غير الصلاة المذكور أيضا فيصير على المرأة رفع الصوت به ويباح بدون رفع صوتها لكن لا تحصل
السنة فيه نظر ولا يبعد الاشتراط (قوله وهو) أي قدس (قوله ويقال في العباد الخ) هل بسن أجابه ذلك

ويحوه عش (قوله من كل فعل الخ) أي وإن نذر فعله وينبغي نذب ذلك عند دخول الوقت وعند الصلاة ليكون بدلا عن الاذان والاقامة اهـ حج والمعتد أنه لا يقال الامر بواحدة بدلا عن الاقامة كيدل عليه كلام الاذكار للزوري مدر انتهى زيادي اهـ عش وباقى عن شيخنا مثله زيادة (قوله ككسوف الخ) قال شيخنا والورج بـس جماعة فيما يظهر اهـ وهذا داخل في كلامهم معنى عبارة النهاية وكذا وترس جماعة وتراخي فعله عن التراويح كاهو ظاهر بخلاف ما إذا فعل عقبها فإن النداء لها نداه كذا قبل والاقترب انه بقوله في رد ذكر ركعتين من التراويح ولو لم يمتطع الا لها بدل عن الاقامة اهـ وفي سمعوه (قوله وتراويح) ويقوم مقام النداء المذكور وتقولهم في التراويح صلاة القيام أنا بكم الله وهل النداء المذكور رأى في نحو العيد بدل عن الاذان والاقامة أو عن الاقامة فقط مشى ابن حجر على الاول فيوقعه مرتين الاول بدل عن الاذان تكون عند دخول الوقت لتكون سببا لاجتماع الناس والثانية بدل عن الاقامة تكون عند الصلاة ومشى الرمي على الثاني وهو المشهور ولا بد عدم طلبه للمنفرد لان المراد أنه بدل عن باقي الاصل والغالب شيخنا (قوله لا جنازة الخ) عبارة المغني يخرج بذلك الجنازة والمنذورة والنافلة التي لا تنس الجماعة فيها كالمضحي أو ست فيما لكن وصلت فرادى فلا ينس لها ذلك أما غير الجنازة فظاهر وأما الجنازة فلان المشيعين الخ (قوله لان المشيعين الخ) يؤخذ منه انه لو لم يكن معاً أحد أو زاد بالنداء عن النداء جنداً لصلحه الملت اهـ كروى عن الاعراب عبارة عش يؤخذ من ان المشيعين لو كثروا ولم يعلموا وقت تقدم الامام للصلاة سن ذلك لهم ولا بعده اهـ وعبارة شيخنا بخلاف صلاة الجنازة فلا ينادى لها الا ان احتج اليه فقال الصلاة على من حضر من ائمة المسلمين كايقاع الآن اهـ (قوله حاضر من) أي فلا حاجة لاعلامهم نهايتهم معنى (قوله اغراء) أي احضر والصلاة أو الزمواها معنى (قوله مبتدأ) أي وخبر جملة على رفعه أو مجذور على

من كل فعل شرعت فيما لجماعة
ومضى جماعة ككسوف
واستسقاء وتراويح لا جنازة
لان المشيعين حاضر من
غالبا (الصلاة) بنصبه
اغراء ورفع مبتدأ

لا يبعد سببا لاجل ولا قوة الا بالله وينبغي كراهة ذلك لخو الجنب (قوله ككسوف الخ) قال الشارح في شرح العباب قيل وتروست فيما لجماعة اهـ وهو ظاهر ان فعل واحد دون ما إذا فعل عقب التراويح لان البداءة لا يكفي اهـ وقضيت انه بمنزلة الاذان في المكتوبات لكن ماسأى في الاذكار رمز لكونه بمنزلة الاقامة ثم قال الشارح في شرح العباب قال الزركشي وهل يحله عند الصلاة كالاقامة أو عند دخول الوقت كالاذان لم أر فيه شيئا وقال بعض مشايخنا الظاهر الثاني ليكون سببا لاجتماع الناس ويؤيدانه لما كسفت الشمس أو صلى الله عليه وسلم مناديه به فاجتمع الناس وقد يقال هذا كله في أول مشر وعنده الصلاة تقدم النداء لاجتماع الناس الهلوا لوقيل باحتجابه مرتين بدلا عن الاذان والاقامة لم يعد اهـ وهو متبع لكن جزم في الاذكار بالاول فقالوا وباقى به عند ارادة فعل الصلاة ودخل في قوله لا غيرها أي لا غير الجماعة للمشر وعنف نافلة ما ليس في جماعة قوما ينس اذا صلى فرادى والمنذور اهـ وكلام الاذكار ليس نسا في فني الثاني فعلى كونه بمنزلة الاقامة أو بسن مرة أخرى بدلا عن الاقامة يؤيد به في نحو التراويح لكل احوام كاهو ظاهر وعلى كونه بمنزلة الاذان ولا ينس مرة أخرى بدلا عن الاقامة يؤيد به مرة واحدة في أول التراويح مثلا كاهو ظاهر لكن قد يقال قياس كونه بمنزلة الاقامة أن ينس للمنفرد بل قياس كونه بمنزلة الاذان أو بمنزلة ما تنس له انضمامه انه ليس كذلك كما قال في شرح الروض لا جنازة ومنذورة ونافلة لا تنس جماعة كالضحي أو وصلت فرادى فلا ينس لها ذلك الخ اهـ وهناتفصيل لا يبعد وهو ان احتج لجمع الناس من مرتان واحد بدلا عن الاذان لجمع الناس وأخرى بدلا عن الاقامتوان لم يحتج لجمع الناس لحضورهم من المرة الثانية فقط فليتأمل وقد يقال قياس الاذان من مرتين وان كانوا حاضرين وقد يفرد فحصر (قوله وتراويح) أي لكل ركعتين وكذا وترس جماعة وتراخي فعله عن التراويح كاهو ظاهر بخلاف ما إذا فعل عقبها فان النداء لها نداه كذا في شرح مدر وقد يقال هذا لما هان كان قوله الصلاة جماعة بمنزلة الاذان فان كان بمنزلة الاقامة فقد تبعه انه لا فرق بين تراخي فعله وعدمه وقياس كونه بمنزلة الاقامة

نصبه أى احضر وهو **(قوله أو خبر)** أى حذف مبتدؤه أى هو أى المندى له **(قوله أو المحذوف)** أى هى سم **(قوله أو مبتدأ محذوف خبر)** هذا لا يتأتى هنا وشدى عبارة سم فيه عسر ويمكن تقديره لنا أى لنا جامعة أى كان لنا عبادة جامعة أى وهى الصلاة بدليل السياق أو منها جامعة وقوفه شئى أه وأقره عس قال الحنفى وحاصله ان الخبر بقدر جواز وجوبه ورا مقدمات تكون التكرار مفيدة أه أى ينزل الوصن منزلة الحمد **(قوله لتخصيصه)** الخ يتأمل سم وقد يجب أرا ديتقدير الخبر نظر فامدما كما مر عنه نفسه آنفا **(قوله أو الصلاة الصلاة)** أى أو الصلاة فقط معنى شرح المنهج أى على الصلاة نهاية **(قوله أو الاول)** أفضل أى لو رددت عن الشارع عس قول المتن **(والجديد)** قال الراعى الذى قطع به الجمهور رنديه معنى زاد النهاية ولم يتعرضوا للخلاف وأقصوا إلى الروضة ترجع طر بقوم واكتفى عنها هنا بذكر الجديد كالمحرر أه قول المتن **(المعزود)** ويكتفى في آذانه اسماع نفسه بخلاف آذان الاعلام للجماعة فيشترط فيها للجمهور بحيث يسمونه لأن ترك ذلك يخل بالاعلام ويكتفى اسماع واحدا أما الإقامة فتسن على القولين ويكتفى فيها اسماع نفسه أيضا بخلاف التقيم للجماعة كفى الآذان لكن الرفع فيها أخفض أه معنى **(قوله وان بلغه آذان غيره)** أى حيث يمكن مدعواه فان كان مدعواه بان سمع من مكان أو أرا الصلاة فيه يوصل مع أهله بالفعل فلا ندينه الآذان حيث شئنا وفى الجبررى عن مر والزى بآدى والشرع السلمى والقول بيه مثله **(قوله على المعتد)** أى وفى شرح مسلم من أنه اذا سمع آذان الجماعة لا يشرع وقوله لا الذى يحمل على ما اذا أرا الصلاة معهم نهاية أى وصلنى معهم فان لم ينطق صلاته معهم آذنه وظاهر ذلك انه لا فرق بين ترك الصلاة معهم لعدم آذانه لا فرق في ذلك بين كونه صلى في بيته أو المصعد عس عبارة الرشدى لعل المراد وصلنى معهم يؤخذ من مفهومه أن الجماعة التى لم ترد الصلاة مع جماعة الآذان كالمعزود أه **(قوله الخبر الآتى)** أى أن نفاذ كان الأولى تقدسه على الغاية كفى المعنى **(قوله المؤذن ولو منفردا)** لا يناسبه قوله الآتى وقضية المتن الخ شرأ يتمايان على السيد البصرى عبارة النهاية والمعنى المنفرد أه **(قوله ما استطاع الخ)** عبارة النهاية وقومنا سمع نفسه ومن يؤذن لجماعة فوق ما سمع واحده منهم ويبلغ كله نفسها في الجهر والم سجود نفسه أه قال عس أى يفصل أصل السنن بعد الرفع فوق ما سمع نفسه واحدا من المصلين وكل السنة بالرفع طاقته بلا مشقة ومع ذلك لو لم يسمع من البلاء لا يناسب بسقط الطالع عن غيرهم كما أه **(قوله أو بآذنينك)** أولئك وسبح **(قوله فاذنك)** أى أذن الآذان و **(قوله مدى صوت الخ)** المراد بالمدى بفتح الميم هنا جميع الصوت من أوله إلى آخره وقول الشورى أى عس أى غاية بعده لعل المراد به المعنى اللغوى لأنه يقتضى أن لا يشهد الامن سمع غايته بخلاف من سمع أوله وليس مرادنا شئنا أه بجبررى **(قوله ولا انسى)** ظاهره ولو كان كافرا أو لامنا منه عس **(قوله ولا شئ)** يحتمل ان المراد غير الانس والجن مما يصح اضافته السمع البصرى لعل المراد به الامم وشهد له وايضا لاجر ولا شجر قاله الحافى في شرح مسند الشافعى شورى أه بجبررى **(قوله لا تشهد الخ)** أى وشهادتهم بسبب لقر به من الله تعالى لأنه يقبل شهادتهم بالقيام بشعائر الدين فحاز به على ذلك وهذا التواب العظيم انما يحصل للمؤذن احتيا بالادام عليه وان كان غيره له أصل التواب عس أى اذا لم يقصد التواب بالندوى فقط قول المتن **(لا يستجد الخ)** أى كالتب فيه رفعه وان كان بجوار المسجد وحصل به التوب المذكور عس أه بجبررى **(قوله أو غيره)** أى من أمكنة الجماعة كدستور باطنها بمتوفى قول المتن **(وقعت فيه جماعة الخ)** عبارة الروض

الانسان به لكل ركعتين من التراويح أى كما تقدم **(قوله أو المحذوف)** أى هى **(قوله أو مبتدأ محذوف خبر)** فيعسر ويمكن تقديره لنا أى لنا جامعة أى كان لنا عبادة جامعة أى وهى الصلاة بدليل السياق أو منها جامعة وقوفه شئى **(قوله لتخصيصه الخ)** يتأمل **(قوله أو الصلاة الخ)** في شرح مر أوجى على الصلاة كفى العباب **(قوله وان بلغه آذان غيره)** أى اذا وجد الآذان لمن سم الآذان هو مدعوه به الا ان اراد اعلام غيره أو انتفى حكم الآذان بان لم يصل معهم مر **(قوله لا يستجد الخ)** عبارة الروض لا في مسجدان أو أقيمت

أو خبرا (جامعة) نصبه جلا
ورفعه خبرا للمذكور أو
المحذوف أو مبتدأ محذوف
خبره لتخصيصه بما قبله
وذلك لثبوته في الصحيحين
في كسوف الشمس وقس
بهما في معناه ما ذكر أو
الصلاة الصلاة أو هلا إلى
الصلاة أو الصلاة وحكم الله
والاول أفضل (والجديد
نبيه) أى الآذان (المعزود)
يعمران أو صراعا وان بلغه
آذان غيره على المعتد الخبر
الآتى (ورفع) المؤذن ولو
منفردا (صوته) بالآذان
ما استطاع ندبا الخبر الصحيح
اذا كنت في غفلة أو
بآذنينك فاذنك للصلاة
فارفع صوتك بالنسب
فانه لا يسمع مدى صوت
المؤذن جن ولا انس ولا شئ
لا تشهد له يوم القيامة الا
بمسجد أو غيره (وقعت فيه
جماعة)

لا في مسجد اذن فيه أو أقيمت جماعة شرع شارحه هكذا الان صلى في مسجد اذن وصلى فيه ولو فرادى أو في مسجد اذن وأقيمت فيه جماعة اه باختصار فغير الدان لا يمنع رفع الصوت سم (قوله أو صلاوا فرادى) أي أيا للجماعة ليست بقدر شوي وشيخنا عيان عن زيد أجمع أو صلاوا فيه فرادى ومثله في شرح الروض وفيه أيضا انه اذن تلك الصلاة وعليه فلو صلاوا بالاذان استحب الاذان والرفع مع ان عليه المنع وجودة اه سم اهله وقد يقال لا ينافر حيث نزل الى العلة المذكورة لتفسيرهم بترك الاذان (قوله وانصرفوا) خلافا للهاية والاسنى والمغنى عبارة سم وقول الروضة كصلوا وانصرفوا مثال لا قد فاق لم ينصرفوا فالجكم كذلك أي انه لا رفع لانه ان طال الزمن بين الاذان فيهم السامعون دخول وقت أخرى ولا وهموا وقوا صلواتهم قبل الوقت لا سيما في يوم الغيم اه ووافقه المتأخرون كالشرا ملسي والجيري وشيخنا (قوله لا ولا وهمهم الخ) أي ان كان الاذان في آخر الوقت (قوله أو بشكهم الخ) أي ان كان في اوله شيئا وفي سم مائه هذا المعنى بوجوده في اذوقم الرفع بغير محل الجماعة اه (قوله وبه اذقم) أي بقوله فيحضرن مرة ثانية الخ (قوله لا لا بهم الخ) علة لعدم الحاجة (قوله وذلك) أي الاندفاع (قوله في أحد هذا) أي محال الجماعة (قوله بضر المنصرفين الخ) لا يقال هذا لا يناسب بل المناسب بضر أو بضر المنصرفين الى آخر ما يناسب لان المقصود تعليل عدم اتجاهه هذا القيد عند التعدل لا نقول المقصود تعليل عدم اتجاهه بالنسبة لعل الرفع لا للبيعة فلي تأمل سم (قوله من البقية) أي ماعد المرفوع فيمن محال الجماعة سم (قوله وان لم ينصرفوا) أي جاء في المسجد الذي وقع فيه الرفع منه بصرى سم (قوله وقضية التذنب الاذان الخ) تأمل الجمع بينه وبين جعله فاعل رفع مطلق المؤذن الشامل لما ذكره ترمذي رأيت في اصل الروضة ما نصه وإذا قاموا جماعة شكروها وغير مكرهه فقولان أحدهما لا ينسب لهم الاذان وأظهرهما منسب ولا رفع فيه الصوت لخوف البس اه فهذا صريح القطع بعدم ديب الرفع فاني توسع في مخالفته بصرى (قوله وان كرهت) أي الجماعة الثانية كان كانت بغير اذن الامام التائب كرهى (قوله بان كراهتها الامر خارج الخ) فيه نظر والتفصيل بين الخارج وغيره انما يؤتى في الصحة وعدمه سم أي لا في التذنب وعدمه قول المتن (و يقيم لغائته) أي المكتوب فيمن يريد فعلها مغنى (قوله لا وال الوقت) الى قول المتن والاذان في المغنى الا قوله خلافا لا ولا ينافيه وقوله واختلفا في وقوله وقضية الى ولا رفع صوته وكذا في النهاية الا قوله وفي الاملاء الى المتن وما أتبه عليه (قوله فاقنا الخ) وجاز لهم تأخير الصلاة لا اشتغالهم بالقتال ولم تكن صلاة الخوف نهاية وبغنى

جماعة شرع شارحه هكذا الان صلى في مسجد اذن وصلى فيه ولو فرادى أو في مسجد اذن وأقيمت فيه جماعة اه باختصار فغير الدان لا يمنع رفع الصوت (قوله وانصرفوا) قال في شرح الروض والتقدير بانصرفهم يقتضى سن الرفع قبله لعدم خفاء الحال عليهم قال في المهمات وفيه نظر لانه لوهم غيرهم من أهل البلد وكان المصنف يعنى صاحب الروض حذف التقيد المذكور لهذا النظر قال الاسنوى وانما قد وادوا وقوع جماعة لانه لا ينسب له الاذان قبله لانه مدعو بالاول ولم ينته حكمه اه وقد يقال ذكر الانصراف في كلام الشيخين مثال لا قيد لعدم الانصراف كذلك لانه ان اذن في الحال أو وهمهم رفع صوته ان اذنانهم قبل الوقت والا أوهمهم به دخول الوقت اه واعتمده هو ويمكن أن يجاب به مع عدم الانصراف لا اعتبار هذا الاجسام بتدريج وصوله لا ندفاعه بسهولة تعرف الحال ثم ان اذنا فاقنا الجماعة الثانية بمثل آخر حجة عدم التقيد بانصراف الاولين في تأمل وقول الاسنوى لانه لا ينسب له الخ ظاهره وان اذنا الصلاة وحده فيهم غير اجمع (قوله لا ولا وهمهم الخ) هذا المعنى موجود في اذوقم الرفع بغير محل الجماعة (قوله بضر المنصرفين) لا يقال هذا لا يناسب بل المناسب بضر أو بضر المنصرفين الى آخر ما يناسب لان المقصود تعليل عدم اتجاهه هذا القيد عند التعدل لا نقول المقصود تعليل عدم اتجاهه بالنسبة لعل الرفع لا للبيعة فلي تأمل (قوله من البقية) أي ماعد المرفوع فيمن محال الجماعة (قوله وان لم ينصرفوا) أي من محل الرفع (قوله بان كراهتها الامر خارج) فيه نظر والتفصيل بين الخارج وغيره انما يؤتى في الصحة وعدمه (قوله

أو صلاوا فرادى وانصرفوا) فلا بد من ديب فيه الرفع بل ويندب عدمه لئلا وهمهم دخول وقت صلاة أخرى أو بشكهم في وقت الاولى لا سيما في الغيم فيحضرن مرة ثانية وفيه مشقة شديدة به اندفع ما قيل لا حاجة لاشتراط وقوع الجماعة لا بهم على أهل البلد أيضا وذلك لان اياهم سم أنف مشقة إذ يفرض توهمهم لا يحصل منهم الحضور الامرة (تبس) انما يخبره التقيد بالانصراف فيما اذا اتخذ محل الجماعة يختلف ما اذا تعدل لان الرفع في أحدهما بضر المنصرفين من البقية يعود كل ما صلى به أو لغيره فيجبه حيث ذنب عدم الرفع وان لم ينصرفوا وقضية التذنب الاذان مع الرفع للجماعة الثانية وان كرهت وفوزع فيه به ينفي كراهته لا وسيلة ورد بان كراهتها الامر خارج لا يقتضى كراهته وسلمها كغيرها ظاهر (ويقيم لغائته) فعلا (لا يروى) لها (في الجسد) زوال الوقت ولما صبح اه صلى الله عليه وسلم فاقته

(قوله صلوات) هي الظهور والعصر والمغرب اه محلى ولا يعارضه ما قدمه الشارح من في شرحه ورسن
تقدمه أى الغائبة على الحاضرة الخ مما هو صريح في أن المغرب لم تغيبه لما كان تعدد القواني في أيام الخندق
عش (قوله كلام شارح) قد يقال مراده أنه على القديم السابق لا بد من التقيد بالجماعة فلا تخلفا عنه سم
(قوله ولا ينافيه) أى ذلك التعميم (القديم السابق) أى في المؤدق وجه المناقاة أنه أدام يؤذن المنفرد لها
فالعائنة أولى بها فهو معنى (قوله لا لا اختلاف عنه) أى في ذلك القديم فمن معنى (قوله بل قبل الخ)
عبارة المغنى والنها يتولى ما تقدم عن الرافعي من اقتدار الجهر وفي المؤداة على أنه يؤذن بجري القديم هنا
على الحلقات اه (قوله وهو) أى القديم (قوله لما فات الصبح) أى بنومه وأحمله واستشكل هذا
بعد بحث نحن معاشر الأئمة تنام أعيننا ولا تنام قلوبنا وأجاب عنه السبكي بأن الأئمة يؤمنون فكان هذا من
النوم الثاني وهو خلاف نوم العين وأجاب غيره بجواب حسن وهو أن ادراك دخول الوقت من وظائف العين
والأعين كانت نائمة وهذا لا ينافي استيقاظ القلوب اه وقد يتوقف في هذا ما بان بقطة القلب يدركها الشمس
كما يقع ذلك لبعض أمته فكيف هو صلى الله عليه وسلم وقد يجاب أيضا بأنه فعل ذلك للتشريع لأن من نامت
عينه لا يتخاطب بأداء الصلاة حال نومه هو صلى الله عليه وسلم مشارك لأمته الأئمة الاختصاص ولم يرد اختصاصه
صلى الله عليه وسلم بالخطاب حال نومه عينه دون قلبه فتأمل عش وقد يجاب أيضا بأنه صلى الله عليه وسلم نام في
تلك المرة قبلته الشريف أيضا على خلاف العادة للتشريع (قوله سار الخ) والحكمة في تفسيرهم منه ولم
يصاوفه أن في شيطان كما يدل عليه رواية راجلوا بنان هذا الوادي فان في شيطاننا طغى اه بحسرى
(قوله وأذن بلال) أى بامر من صلى الله عليه وسلم عش (قوله على الأول) أى الجدي (قوله الثاني)
أى القديم الأصح نهاية (قوله الحق للفرض) وهو المعتمد معنى (قوله فان كان عليه فوائت الخ) فربيع
على القديم الرابع عش (قوله متوالية) ولا يضري الموالاة وأجاب الفرض أحدان قول من في شرح
قول المصنف الأول في شرطه المولى أنما صوبه يعلم أن الكلام حاجة لا يؤثر في طول الغرض لـ وان الطول
انما يحصل بالسكوت أو الكلام غير المنسوب للحاجة انتهى اه عش قول المتن (لم يؤذن لغير الأولي)
ولا ينتقض به - ذا وما تأت في المجموعتين ما تقدم من أنه حق للفرض لأن وقوع الثانية تابعة حقيقة
في الجمع أو وقوعه في غيره صيرها كجزء من أجزاء الأولى فاكنت بالاذن لها اه شرح العباب * (فرع)
نسى صلاة من الجنس وأو جينا الجنس فان والاه أذن للأولى والأفصل كل مر اه سم (قوله فان طال
فضل) أى بان كان بقدر ركعتين أو خلف تمكن كالفضل بين صلاتي الجمع عش (قوله بين كل) أى كل
اثنتين (قوله ولو جمع تأخير الخ) أى مع التوالى كما هو صريح المنهج أى والمغنى بصري (قوله اذن للأولى الخ)
ويستتر هنا فهم امر وماتى أن بقصده الأولى بل لو أطلق أنصرف لها فلو قصده الثانية فبينت أن لا يكتفى
به بحلى به بحسرى (قوله فيؤذن لها) أى أيضا (قوله ولو أدى الخ) دخل فيما أذن ذكر فائتة بعد دفعه لـ

كلام شارح) قد يقال معنى كلام الشارح المذكور أنه على القديم السابق لا بد من التقيد بالجماعة فلا يرد
عليه ما قاله فتأمل (قوله وعلى الثاني حق للفرض) نظر الأسوي في ندب الاذان في وقت الأولى من المجموعتين
الأولى جمع التأخير قال الدمري ونظيره تغرجه على أنه حق الوقت أو الصلاة فان قلنا بالأول أذن والأفصل
ومقتضاه أنه لا يؤذن لأن العدة أنحق للصلاة وفي شرح العباب يؤخذ من قولهم أنه حق للوقت أنه يؤذن
للاولى وفي وقتها وان يؤى جمعها تأخيرا كما يحتمل بعض المتأخرين وقبسه أن يؤذن للثانية في وقتها وان جمعها
تقدم وقد بناه في ذلك نية التأخير وأفعلة التقدم صير الوقت هو الثاني والأول كما هو جوابه فقاسه
عدم الاذان فيما ذكر اه (قوله لم يؤذن لغير الأولي) قال في شرح العباب فان قلت ما تقر من أنه حق
للفرض ينتقض بما يأتي في نواي فوائت أو مجموعتين من أنه لا يؤذن لغير الأولى قلت لا ينافيه خلافاً لمن فهمه
لأن وقوع الثانية تابعة حقيقة في الجمع أو وقوعه في غيره صيرها كجزء من أجزاء الأولى فاكنت بالاذن لها
اه * (فرع) نسى صلاة من الجنس وأو جينا الجنس فان والاه أذن للأولى والأفصل كل مر (قوله ولو أدى

صلاة يوم الخندق فضاءها
ولم يؤذن لها (قلت القديم)
انه يؤذن لها فقلت جاعاً أو
فرادى خلافاً لما هو
كلام شارح ولا ينافيه
القديم السابق للاختلاف
عنه بل قيل ان ذلك جديد
لاقديم وهو (أظهر والله
أعلم) للتعبير بالصريح انه صلى
الله عليه وسلم لما فاتته
الصبح بالوادي ساروا في
نزلها وأذن بلال فعلى ركعتين
ثم الصبح وذلك بعد الخندق
فالاذن على الأول حق
الوقت وعلى الثاني حق
الفرض وفي الامام حق
الجماعة (فان كان عليه
فوائت) وأراد قضاءها
متوالية (لم يؤذن لغير
الأولى) أو متفرقة فان طال
فصل بين كل عرفاً أذن
لكل ولو جمع تأخيراً أذن
للاولى فقط سواء كانت
صاحبة الوقت أم غيرها
وكذا تقدم عالم يدخل
وقت الثانية قبل فاعها
فيؤذن لها زوال التبعة
ولو أدى بين فائتة مؤداة
أذن لاولها الآن يقدم
الفائتة ثم بعد الاذان لها

لها أيضا (وتندب جماعة النساء) والخائف ولكل على انفراد أيضا (الاقامة) على المشهور لانها لاستنهاض الحاضرين في صلاتهم فيها يخشى منه مجزور مما يأتي (لا الاذان على المشهور) لما فيه من الرفع الذي قد يخشى منه اقتتان والتشبه بالرجال ومن حرم عليه رفع صوتها بان كان ثم اجنبي يسمع وانما يحرم غناؤها وسماعه للاجنبي حيث لاقتلان تمكينه تليس فيه - على الناس على مؤد لغتة بخلاف تمكينها من الاذان لانه بسن الاصغاء للمؤذن والنظر اليه وكل منها البها مفتحة ولانه لا تشبه فيه اذهوم وضع النساء بخلاف الاذان فانه مختص بالذكر فحرم عليها التشبه به فيه وقضية هذا عدم التشبه بسماع اجنبي الا ان يقال لا يحصل التشبه الا حيث يؤيده ما يأتي في آذانها النساء الظاهر في أنه لا فرق في عدم كراهته بين قصدها الاذان وعلمها ان قلت يتنافى ما يأتي من حرمته قبل الوقت بقصده بجماع عدم مشروعية كل قلت يفرق بان ذلك التشبه منابذة صريحة للشرع بخلاف هذا الذي اقتضاه الدليل فيه عدم نفيه لا غير ولا رفع صوتها بالتسليلا على أحد مشغول بتلبية تنقسم انه لا يسن الاصغاء لها ولا نظر

الحاضرة فان كان عقها لم يؤذن وان طال الفصل اذن وخرج ما اذا لم يؤذن اكل سم ونهاية ومعنى (قوله) ينخل وقت المؤداة أي ولو قبل أن يحرم بالغائبة يؤذن وأراد أن يصلي ثم عرض له ما يقتضي التأخير واستمر حتى خرج الوقت فهل يؤذن لها أو لا يؤذن أم لا يؤذن بالاذن الغائبة أولا فانه نظر والاقرب انه لا يؤذن لانه اذن لهذه الصلاة وما والاين الاذان والصلاة لا تسترط عش (قوله) يؤذن الخ وحسبم يؤذن الثانية فيباعد ها أقام لكل نهاية ومعنى (قوله) أيضا لعل وجهه انه لما كان الاذان قبل دخول وقت المؤداة لم يصلح له من سننها عش قول المتن (وتندب لجماعة النساء الاقامة) أي بان تفعلها احداهن ولو اقامت لجل وخشي لم يصح نهاية وقياس حرمه الاذان قبل الوقت لكونه عبادة فاقصد الحرمه ويحتمل خلافه وهو الاقرب أخذ ما ذكره حج في شرح قول المصنف الا ان لا الاذان الخ عش (قوله) والخائف العباين من المراءاة لتقيم الغنى سم وفي النهاية ما يوافقه (قوله) لاستنهاض الحاضرين أي اصاله فلا يشكل طلبه للمنفرد سم (قوله) والتشبه بالرجال الخ) أخذ بعضهم من هذا عدم حرمه الاذان على الامرء لانه ليس في فعله تشبه بغير جنسه وبناء على ان عليه تحريم الاذان على المرأة تركب من التشبه بالرجال وحرمه النظر اليه او خوف الفتنة بسماعها والحكم المترتب على العلة المركبة ينتفي بانتفاء جزءها والتشبه منتفيا حتى الامر فينتفي تحريم الاذان عليه عش (قوله) ومن ثم حرم عليها الخ أي وان لم تقصد الاستنهاض بالرجال لوجود التشبه بخلاف رفع صوتها بالقرعة وقد صرحوا بجواز رفع صوتها بالقرعة في الصلاة ولو بحضرة لوجود التشبه بخلاف رفع صوتها بالقرعة وقد صرحوا بجواز رفع صوتها بالقرعة في الصلاة وخارجها وان كان الاذان لا يشبهه بسماعها اه واختار البصري (قوله) ان كان ثم اجنبي (وقد قال الغني والاسني وشذ المتبع وخالفوا لانه يتصوره ولو اذنت المرأة لخال لم يصح اذانها وانما تمت حرمة نظرهما لها وانما لو اذن الحنفى للرجال او النساء ورفق في هذه أي النساء صوة فوق ما يسمع من او الخائف كما هو ظر ولا فرق في الرجال بين الحرام وغيرهم كما قضاه كلامهما وهو المعتمد ظاهري يؤخذ مما تقدم في الفرق بين غنائها واذا انها عدم صوت رفع صوتها بالقرعة في الصلاة وخارجها وان كان الاصغاء لقرعة مندود باهو ظاهر وأقبح به الوالد رحمه الله تعالى فقد صرحوا بتركها هجرها في الصلاة بحضرة اجنبي وعالو بخوف الاقتتان اه تحذف (قوله) يسمع الخ وهل يحرم على سماع اذانهم السماع فيجب عليه مسدا الاذان أم لانه نظر والاقرب الثاني لانه لا يحرم سماع نحو الغناء منها لا عند خوف الفتنة قال في العباين بحث حرم على ذلك كفي الجهر فهل تاب أم لانه نظر والاقرب الاول كالصلاة في المصوب اه أقول بل الاقرب الثاني ويقرب بينهما بان الصلاة مطلوبة منها شرعا بخلاف الاذان عش (قوله) وسماعه أي سماع الاجنبي لغنائهم الكراهة ومعنى ونهاية (قوله) وقضية هذا أي التعليل الثاني (قوله) عدم التقييد تقدم من النهاية اعتماده وياتي في شرح والذ كونه ما يوافقه - قال سم وقضية أيضا عدم التقييد بالرفع الآن يقال المختص بالرجال هو الاذان مع

الرفع وكلامهم يصرح بعدم حرمة أذان المرأة ورفع وإن قصدت الأذان لكن ينفي الحرمة عند قصده وقصد
 التعبد من حيث إنه أذان اه وماي عن عش الجزم بذلك **(قوله ويؤيده)** أى الحصر المذكور
 (ماي) أى أنفاً **(قوله لا يرفع في عدم كراهته الخ)** تقدم أنفاً عن عش اعتقاد الحرمة
 مع قصد الأذان الشرعى مطلقاً **(قوله بناه)** أى عدم الفرق (ماي) أى في شرح وشروط الوقت **(قوله بان)**
 ذلك أى الأذان قبل الوقت بقصد وقوله بخلاف هذا أى أذان المرأة بقصد **(قوله عدم منبه الخ)** أى وهو
 لا يستدعى الحرمة عش بل ولا الكراهة **(قوله ولا يرفع صوتها)** عطف على قوله غنأها **(قوله لها)** أى
 للتبعية **(قوله بقدر ما يسمع الخ)** أى ولم تقصد الأذان الشرعى فان رعت فوق ذلك أو أذنت الأذان الشرعى
 حرم وإن لم يكن ثم أجنى عش عبارة سم قوله لم يكرهه وكان ذكر الله تعالى أى فليس إذا ناسر عبا تمن
 قصدت مع عدم رفع صوتها التشبه بالرجال سم كجها ظاهر وكذا إن قصدت حقيقة الأذان فيما ينظر لظاهر قصدها
 عبادة فائدة وما يشعن التشبه بالرجال اه **(قوله وكذا الخ)** عبارة لاسنى أى والمغنى والخنى المشكل
 في هذا الكلام كلاً اه وعبارة شرح المنهج فان أذنا أى المرأة والخنى للسما بقدر ما يسمع لم يكره أو فوه
 كره بل حرم أن كان ثم أجنى اه وعمل الخنى معاملة المرأة احتياطاً والعزم للاحتياط سائق معهود
 وكثير ما احتاطوا في أمر الخنى فلا رد كنف حرم مع الشك في أوثنته سم قول المتن (والأذان مشئى) وفى
 العباب فان زاد منها أى زاد على ألفاظ الأذان كلفتها أو ذكر آخر ولم يؤد إلى اشتباه أو قال الله لا كبراً ولعن
 الأذان أحرأ انتهى اه سم **(قوله معدول)** أى قوله واعتذر في النهاية لا قوله أى لانها لا والاولى قوله كسى
 على الخ فى المغنى الا قوله قال ولهذا وقوله أى مع الا لا والى وما أنبه عليه **(قوله أى معظمه الخ)** وكلمانه
 مشهور ودعته بالترجيح تسع عشرة كلمة منها ومعنى أى فلو ترك كلمة من غير الترجيح لم يصح أذانه
 عش **(قوله والتشهاد الخ)** أى التهلل قول المتن (والأقامة الخ) وكلمات مشهورة وعندها إحدى عشرة
 كلمة مغنى ونهاية **(قوله أى لانها الخ)** أى نى لفظ الأقامة لانها الخ **(قوله بالمقصود)** وهو استنباط
 الخاص من كبرى **(قوله واعتد رعت)** أى اعتذر الصنف ذواته من عدم استنباطه لفظ التكبير **(قوله)**
 فكانه فرد هذا ظاهر فى التكبير أولها وما فى آخرها فهو مساو للأذان فالولى أن يقال ومعلمها فرادى
 مغنى **(قوله فالاولى)** أى قوله بخلاف الخ فى النهاية **(قوله وقبل الفسخ)** أى بنقل حركة الفاء لله لراء سم
(قوله يجمع كل كناية الخ) أى والكلمة الأخيرة بصوت مغنى **(قوله أى اسراعها)** الى قوله وفى خبر الخ

مع الرفع فلا يتحقق التشبه الاحتذاء وكلامهم يصرح بعدم حرمة أذان المرأة إذا لم ترفع صوتها وإن قصدت
 الأذان لكن ينفي الحرمة عند قصده وقصد التعبد من حيث إنه أذان **(قوله ولو أذنت للنساء)** انظر التقيد
 بالنساء وساقى أنه لا يصح أذانها حال ولا يس فيه أفصاح بكراهة أو عدمها فان لم يكرهها فان أشكل التقيد **(قوله)**
 لم يكرهه وكان ذكر الله تعالى أى فليس أذاناً شرعاً فان قال الصرافه عن الأذان حتى انتفت الكراهة
 بل والحرمة قلت الصراف لفرق ينقلها هو أى أنها ليست من أهل الأذان ونظيره ما تقدم في باب الغسل أن
 حال الجنب وعدم تأهله للقرآن يرتفع صافه عن القرأ ينقى لم تحرم قرأته بغير قصد فان قلت فليز
 أذانها لم يرفع الصوت نظر الصراف تلك الفرق نقتل عارضها رفع الصوت الذى هو شعار ظاهر للأذان
 ومقصود أصالة فيه نعم إن قصدت مع عدم رفع صوتها التشبه بالرجال حرم كجها ظاهر وكذا إن قصدت حقيقة
 الأذان فيما ينظر لقصدها عبادة فائدة وما يشعن التشبه بالرجال **(قوله وكذا الخ)** عبارة شرح
 الروض والخنى كانه أذانه فى المجموع اه وعبارة شرح المنهج فان أذنا أى المرأة أو الخنى للنساء بقدر
 ما يسمع لم يكره أو فوه كره بل حرم أن كان ثم أجنى اه وقد تستشكل الحرمة فى الخنى لان احتمال أنه رجل
 فكيف حرم مع الشك وجوابه أنه يعمل معاملة المرأة احتياطاً والعزم للاحتياط سائق معهود وكثيراً
 ما احتاطوا في أمر الخنى **(قوله والأذان مشئى الخ)** فى العباب فان زاد منها أى زاد على ألفاظ الأذان كلمة
 منها أو ذكر آخر ولم يؤد إلى اشتباه أو قال الله لا كبراً ولعن الأذان أحرأ **(قوله وقبل الفسخ)** أى بنقل

ولو أذنت للنساء بقدر
 ما يسمع لم يكره وكان
 ذكر الله تعالى وكذا الخنى
 (والأذان مشئى) معدول
 عن اثنين اثنين أى معظمه
 إذ التكبير أوله أربع
 والتشبه أحد آخر واحد
 (والأقامة فرادى اللفظ
 الأقامة) للحدوث المتفق
 عليه أمر بلال أى أمره
 صلى الله عليه وسلم بكفى رواية
 الساقى أن يشعشع الأذان
 ووتر الأقامة إلا الأقامة أى
 لانها المبرحة بالقصود والاولى
 لفظ التكبير فانه شئى أوها
 وأخوها واعتد رعت منه على
 نصف لفظه فى الأذان فكانه
 فرد قال ولهذا شرح جمع
 كل تكبيرتين فى الأذان
 بنفس واحد أى مع وقفة
 لطيفة على الأولى لا اتباع
 فان لم يقف فالاولى الضم
 وقيل الفسخ يتخلف بقبعة
 ألفاظه فانه يأتى بكل كلفى
 نفس وفى الأقامة يجمع كل
 كنتين بصوت (ويسن
 ادراجها) أى اسراعها

(وترتله) أي الثاني فيه لا من جهل ولا من الغالبين فالترتيل فيه أبلغ وهي الحاضرة من فالأزواج فيها شبه ومن ثم من أن تكون أخفض صوتا منه (والترجيع فيه) لثبوته في خبر مسلم وهو ذكر الشهادة مرتين سراعاً سمع من بشر به عراً فقبل الجزع بها لتدبرهما وتخاص فيهما أذهما المقصود ثبات (٤١٨) المختين وليندكره فله أول الإسلام ظهوره ما الذي أتم الله به على الامتاعا

لأخاياه وراعى سبى ذلك لانه رجع للرفع بعد تركه أو للشهادة بعد ذكرهما فصع تسببه كرهه لكن الأشهر الذي في أكثر كتب المصنف انه لا للول (والتوبيخ) بالثالثة (في) كل من أذاني مؤدة وأذان فائنة (الصحيح) وهو الصلاة خير من النوم مرتين بعد الميعلتين للحدث الصحيح فمن ثاب أذرا جمع لانه مجعنى ماقله فكان به واجعا إلى الدعاء بالصلاة ويكره في غير الصحيح كنى على خبر العمل مطلقاً فان جعله بدل الميعلتين لم يصح أذانه وفي خبر الطبراني رواية من ضعفا بن مع بن بلالا كان يؤذن للصبح في قول حتى على خبر العمل فأمر صلى الله عليه وسلم أن يجعل مكان الصلاة من النوم ويترك على خير العمل وبه يعلم انه لم يثبت فيعمل فيجعلوا بدل الميعلتين بل هو مروي في الرد عليهم (وان يؤذن) ويقسم (فائناً) وعلى حال احتيج اليه (والقبلة) لانه المأثور سابقا وخلافاً لخبر الصحيحين بإللال قيم فتدابل بكرة أذان غير مستقبل وكانهم اغنام باخذوا بمافي خبر الطبراني وأبى الشيخ أن يبالا كان يترك الاستقبال في بعض غير الميعلتين لخالفتها لأور المذكور الذي هو في حكم النهاية الاجماع المأثور بالخبر من أجل استقبال وأذن على أن الخبر ضعيف لان في سند من ضعفا بن مع بن وعارضوا بآثاره المذكور وأضال بلالا كان يخبر عن القبلة عن عنيفة مرتين حتى على الصلاة عن يساره في مرتين حتى على الغلاخ يستقبل القبلة في كل ألقاط الأذان الباقية وحديث كان الأخذ بهذا الموافق لاسم والموجب لحية المرسل والمثبت للاستقبال فيمساعد الميعلتين وهو مقدم على الثاني وأولى وغير قائم قدر

النهاية التي يقول المتن (وترتله) أي الالكبريكه يجمع كل تكبيرتين في نفس عرش (قوله ومن ثم) أي لأجل انها الحاضرة من قول المتن (والترجيع فيه) ولو تركه مع الإذان معنى وسم عرش (قوله وهو ذكر الشهادة مرتين) فهو اسم للأول كما مر به المصنف في مجموع عود فائنة وغيره ويحققه وان قال في شرح مسلم انه الثاني معني ونهاية شرح المنهج (قوله قبل الجهر) ما يأتي بالآزواج ولأنه قال في العباب فلو لم يأت بها مساراً أولاً أتى بها بعد الجهر عرش (قوله المختين) أي من الكفر المختلن في الاسلام نهايتهم في (قوله فصع تسببه كرهه) لا يفتي أن المناسب لذلك التوجيه ان يكون اسماً للثاني لانه الذي رجع اليه حديثاً في سببه الأول به مجاز من تسببه السبب باسم السبب اذ هو سبب الرجوع عز سببى وفيه سم نحوه قول المتن (والتوبيخ) يخص بالصحيح لما يعرض للثالث من التكاسل بسبب النوم نهايتهم في (قوله من أذاني مؤدة) بلاتونين بقدر بالإضافة أي مؤدة أصح كرى (قوله وهو الصلاة خير من النوم) أي النقلة للصلاة خير من الراحة التي تحصل من النوم وسم في الليلة المظلمة وأذات الرجاء أن يقول بعد الأذان وهو الأولى أو بعد الميعلتين الأصواتي والكم أي مرة في الصلاة من الأمر به وقضية كلامهم انه لو قاله أي الأصواتي أو أي من الميعلتين لم يصح أذانه وهو كذلك ما يتوشح بأفضل وكذا في الثاني الا وقضية كلامهم الخ فقال بدله فوجعه بعد الميعلتين أو عوضاً عنهما كما قال الكردى قوله في الليلة ليس بقيد كافي شرح العباب بل النهار كذلك كنية أعذار الجماعة اه وقال عرش قوله مر وأولاً المأثور ادبها اعلام ينشأ عن نحو حديث أما الظلة المعتادة في آخر الشهر ولعدم طوع القمر فيها فلا يستحب ذلك فيها اه وأمره الرشدي (قوله كنى على خبر العمل مطلقاً) أي كأي كرهه هذا في الصحيح وغيره (قوله فان جعله) أي لفظاً حتى على خبر العمل (قوله لم يصح أذانه) والقياس جند حرمته لانه صار متعاطياً للعبادة فاسدة عرش (قوله حتى على خبر العمل) أي أقبال على خبر العمل عرش (قوله يوه) أي بذكر خبر الطبراني أي يقوله فأمر بالخ (قوله وعلى حال الخ) عبارة النهاية ويستحب أن يؤذن على عال كذا نوة وسط على الاتباع وزادة الاعمال بخلاف الأول لا يستحب فيها ذلك الا ان أخرج المذكر السعد كذا في المجموع وفي الخبر لم يكن للعصبي منار سن أن يؤذن على البابى ينبغي تقييده بما ذكره في تعذر في طبعه والأقول أولى بما يظهر اه وفي المعنى نحو (قوله احتج اليه) ظاهره انه قد قفى كل من الأذان والأمانة وليس كذلك بل هو قد قفى الأمانة فقط وأما الأذان فيطلب به أن يكون على عال مطلقاً كما مر عن النهاية في المعنى (قوله وللقبلة) أي أن لم يحض غير اه والاكثارة وسط البلد في دور حولها قلوبى اه يجبرى ويأتى ما يتعلق به (قوله لانه المأثور الخ) ظاهره الرجوع لكل من القيام والاستقبال لكن خصه شيخ الاسلام والنهاية والمعنى الثاني (قوله بل يكره أذان غير مستقبل الخ) أي مع القدرة عليه وأجزأه لان ذلك لا يخل بالأعلام نهايتهم في (قوله في بعضه) أي الأذان (قوله فائنة) أي الخبر (قوله المذكور) أي أفتا (قوله ان الخبر) أي خبر الطبراني (قوله ومعارض) ضل على ضعف (قوله راويه المذكور) كله أراد به من ضعفا بن مع بن (قوله عن يه) وقوله عن يساره عن فهم جميعي الى (قوله وحشد) أي عن التعارض وقوله هذا أي المروي الثاني وقوله لاسر أي المأثور وقوله وهو الخ أي والحال ان أثبت الخ قوله إلى خبر كان (قوله وغير قائم) الى قوله وقضية حافى

النهاية الا قوله ومن ثم الى ذكره وكذا في المعنى الا قوله نعم الى والانتفات **(قوله)** وغيره قائم الخ عطف على قوله وغيره مستعمل عبارة النهاية فيكونه للعدو والمعضطع أشد ولا راكب المقيم أي جالس بخلاف المسافر لا يكره له ذلك لحاجة الركوب لكن الاول له أن لا يؤذن إلا بعد زواله لأنه لا بد له منه للفرصة وقضية كلام الرافعي أنه لا يكره أي للمسافر ترك القيام ولو غير راكب ووجه ما من شأن السفر التعب والمشقة فموسر له فيهم ومن ثم قال الاستوى ولا يكره له أيضا ترك الاستقبال ولا المشي لاحتماله في صلاة النفل في الاذان أولى والاقامة كالأذان فيما ذكره والوجه أن كلامهما يجزئ من المشاي وان بعد عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع آخره من سماع أوله ان فعل ذلك لنفسه فان فعلهما غيره كان كان ثم مع من عشي وفي محل ابتدائه غيره اشترط أن لا يعد عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع آخره من سماع أوله واللام يجزئ كإلى المقيم اه وكذا في سم عن العباب وشرحه الا قوله لاحتماله الخ قال عش قوله مر والوجه الخ قد يشعر بعبارة باختصاص الاجزاء على هذا الوجه بالسافر ولعله جرى على الغالبين أن غيره لا عشي في أذانه ولا في اقامته وقوله واللام يجزئ أي لم يجز من لم يسمع السك اه عبارة الرشدي قوله مر لم يجز لعله بالنسبة ان في محل ابتداءه لا توقف في اجزائه من عشي مع من ثم احتراز بالنص والمذكور عاذاً لأن عشي معه فقط كما هو ظاهر ثوابت سم توقف في عبارة الشارح مر وقد كراهه بحيث مع مر فيها غاؤه تأويلها بما لا يخفى ما فيه انتهى والحاصل أنه ينبغي حذف قوله مر كان كان مع من عشي ان حكمه حكم ما إذا كان يؤذن لنفسه اه **(قوله)** وان بلغ محل انتهائهما الخ شامل لما إذا أذن لنفسه وما إذا أذن لغيره من عشي مع مثله وهو ظاهر سم **(قوله)** والانتفات الخ أي ويسن الانتفات نهايتي بمعنى **(قوله)** بعنقه الخ أي من غير أن ينتقل عن محله ولو على منارة بمحاطفة على الاستقبال نهاية ومعنى قال عش وفي سم على المنهج عن مر ولا يدور عليها فان دار كفي ان سمع آخر أذانه من سماع أوله والا فلا اه **(قوله)** بمنارة في مرعى على الصلاة وسارورة في مرعى الخ أي حتى يتفهما في الانتفات من نهاية ومعنى **(قوله)** لا يمتلئ خطاب أدى أي وغيره ما ذكر الله تعالى نهاية **(قوله)** كلام الصلاة أي قانه بلفظ قد عد من مساواة لانه خطاب أدى بجبري **(قوله)** ومن ثم أي من أجل انهما كلام الصلاة **(قوله)** وانما بد الخ أي الانتفات **(قوله)** وفي التوثيق أي في سن الانتفات فيه **(قوله)** فقال ابن عجل لا اعتمد النهاية وانما في قالا الكردى والاسنى والامداد وغيرهم اه **(قوله)** دعاه أي الى الصلاة **(قوله)** جعل سبائته الخ أي اغلظهم ولو تعذر واحد يده لعل جعل السبحة فقط ان كان العلية سبائته فيظهر جعل غيرهما من بقية أصابعه نهاية قال عش قضيت ما سئله بقية الأصابع في حصول السنة بكل منها وان لو فقدت أصابعه السك لم يضع الكف وفي سم على فلو تعذر سبائته لغيره فقد جعلهما التحمل غيرهما من أصابعه بل لا يعد حصول أصل السنة لجعل غيرهما ولو لم تتعدا اه انتهى **(قوله)** أي الجعل **(قوله)** وانه يستبدله الاسم والبعيد أي على كونه أذنانا يجيب الى فعل الصلاة لانه يسن له اجابة ما يؤذن بالقول نهايتي **(قوله)** وقضيتهما

تسميته حيث ذكر جمعاً من أخذ اسم السبب من معنى السبب فلتأمل **(قوله)** نعم لا بأس باذان مسافر راكبا أو ماشيا قال في العباب الاولى تأذن المسافر بعد زواله أي ان سهل عليه فعله راكبا أو لا كراهة كافي شرحه وقد اختلف في شرحه لا كراهة وان كان غير راكب كما اقتضاه قول الشرح الصغير لأن يكون مسافرا فلا بأس أن يؤذن قاعداً أو راكبا اه **(تنبيه)** قول الشارح وان بعد جعل انتهائهما عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع من في أحدهما لا آخر شامل لما إذا أذن لنفسه وما إذا أذن لغيره من عشي معه مثلاً وهو ظاهر وأما ما في شرح مر مما احتجنا ذلك كما يأتي فشكل وقد بحثت معه فيه فوافق على ما استظهرته وسأول تأويل عبارة بما لا يخفى ما فيه **(قوله)** بحيث لا يسمع من في أحدهما ان فعل ذلك لنفسه فان فعلهما أي الاذان والاقامة لغيره كان كان ثم مع من عشي اشترط أن لا يعد عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع آخره من سماع أوله واللام يجزئ كإلى المقيم كذا في مر وفيه نظر ظاهر **(قوله)** فقال ابن عجل لا قال مر واقضاه كلامهم **(قوله)** سبائته فلو تعذر الخ وقد جعلهما التحمل غيرهما من أصابعه بل لا يعد حصول أصل

نعم لا بأس باذان مسافر راكبا أو ماشيا وان بعد جعل انتهائهما عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع من في أحدهما الآخر والانتفات بعنقه لا يصلو به بمنارة في مرعى على الصلاة ثم سارورة في مرعى على الفلاح ونص بذلك لانها مخاطب أدى كلام الصلاة ومن ثم ينبغي ان يكون الانتفات هنا عسده لا تحديه نظير ما يأتي ثم وكرو في الخطبة لانه ضغط الحاضر من فالانتفات اعراض عنهم بخلاف ما في الوط من كل وجهه وانما تدبني الاقامة لان الغرض منها تجرد الاعمال لا غير فهي من جنس الاذان فالخاتمة واختلاف في التوثيق فقال ابن عجل لا وغيره نعم لانه في المعنى دعاه كالمعنيين ويسن جعل سبائته في صمما أي أذنيه من دونها والعرف أنه أجمع لقصون المطلوب رغبته أكثر وانه يستدل به الاصم والبيد وقضيتهما أنه لا يسن ان يؤذن لنفسه

أى الفرقين (قوله بجنض الصوت) مفهومه انه اذا رفع صوته ما استطاع لتخصيل كمال السنة كما مر بسن له
 ذالبا ايضا (قوله اهر سما) أى بالفرقين (قوله لها) أى الالامة وقوله به أى الاذان وقوله فى الاثنتان أى على
 ما مر وقوله لاهنا أى جعل السبايتين اسم (قوله فى كنهه) الى قوله ويشترط فى المغنى الاقوله وكالحج
 وقوله وان كرهه الى قول المتن ويسن فى النهاية الالامة كقولته لغيره نعم وما أتبعه عليه (قوله فاسماع واحد)
 أى بالقوله على ما مر عن الرشيدى وشخاوا بالفعل على ما مر عن عرش (قوله وعدم بناء غيره الخ) ومنه ما يقع
 من المؤذنين حال اشتراكهم فى الاذان من تقطيع كلان الاذان بحيث يذكر واحد بعض الكلمات وغيره
 باقها ويبنى حرمه ذلك لانه تعاط لعبادة قاسدة عرش (قوله لانه يوقع فى اللبس) أى غالبا فلا فرق بين ان
 يشتمها صوتا ولا نهايه ومعنى (قوله وترتيبه) فان عكس ولو ناسيا لم يصح ويبنى على المتكلم منه والاستئناف
 أولى قول ترك بعض الكلمات فى خلاله أى بالترك وأعاد ما بعده نهاية ومعنى قال الرشيدى قوله مر ويبنى
 على المتكلم ظاهره وان قصد التكميل والفرق بينه وبين الفاتحة لا تحاه وقال عرش قوله مر أى
 بالترك أى حيث لم يعمل الفصل عما أتى به من غير المتكلم بين المتكلم وما كمله اه قول المتن (وقول الاله)
 فان عطس فى أثناء ذلك سن أن يحمد الله فى نفسه وأن يؤخر رد السلام اذا سلم عليه غيره والتشعب اذا عطس
 غيره وحده الله تعالى الى الفراغ وان طال الفصل فغيره يشتم حشدا فان رد أو شتم أو تكلم به لم يحل له يكره
 وكان تارك السنة ولو رأى أى من لا يخاف وقوله فى تركه بوجاهة نذر معنوية ونهاية قال الرشيدى قوله مر
 وان يؤخر رد السلام هذا ظاهر اذا كان المسلم يملك الى الفراغ كان يذهب كان لم وهو ما روى فى رد عليه
 حلا ولا يترك الرد اه وقال عرش قضية كلامه مر وجوب الرد بعد فراغ الاذان وهو مخالف الفسلى
 الايات المشهورة من عدد الاذان من الصور المستقطعة لذلك ومن وافق لما هو المتكلم من وجوب الرد على
 الخطيب اذا سلم عليه وقوله مر وجبا نذره أى وان طال ولا يعيل به الاذان اه (قوله ولا يضرا الخ) أى
 ولو عاينام بآية (قوله ليسير كلام وسكونه وروى ما عايناه) ويسن ان يستأنف فى غير الاذان معنى زاد النهاية
 وكذا فهم ما فى الالامة فكانها القربها من الصلاة وتما كدها لم يسامع فيها نفل فى التباين فى الاذان اه (قوله)
 وان كرهه) ان كان فاعله ما يقع به الفصل كله والظاهر فهو الاشارة الى سبب يفسد والرد ليست كذلك
 قال ابن قاسم قوله وان كره أى ليسير من ذلك كظاهر ظاهر العبارة ولعل يحمل كراهته فى النوم وبالسما اذا
 اختارها ولعل المراد فى الاخبار كراهة التبريم أو كراهة من حيث الفصل وان حرم فى نفسه فليست أمه
 اه بصري (قوله ولا اضرا الخ) أى وان عرش حيث لا يسمى مع الاول أذانا فى الاذان واقامة فى الالامة
 استأنف حرمنا نهاية ومعنى قول المتن (والتميز) أى ولو صيافا تداى باذانه واقامته الشعار وان لم يقبل خبره
 يدخل الوقت وما فى المجموع من قول خبره فبما روى بقا المشاهدة كروى به لخاصة ضعيف كذا كره فى محل
 آخر نعم قد يقبل خبره فما احتفت به قرينة كاذن فى دخول دار واصل الهدى وان خابره بطاخذى وليسته
 فخصب الاجابة ان وقع فى القلب صدقة نهاية قال عرش قوله نعم قد يقبل خبره الخ أى فان قوت فى القرب بتمتعا على
 صدقة قبل خبره ومما أتى به فى الصوم أن الكافر أن أخبر بدخول الوقت وقوم فى القلب صدقة قبل والا
 فلا وان الغاسق كذلك اه (قوله كسكران) نعم يصح أذان سكران فى أوائل نشأته لا تنقلام قصده وقضه
 حيث نذرها بآية (قوله باسلام غير العسوى الخ) لاعتقاده أن محمدا رسول الله الى العرب
 خصصتها بغير المعنى والاسنى والعيسوى بغيره فمن اليهود تنسب الى أى عيسى اسحق بن يعقوب الاصفهاني
 كان فى خلاف المنصور ويعتقدان محمدا رسول الله الى العرب خاصة وضائف اليهودى أشياء غير ذلك منها انه حرم

بجنض الصوت وبما عايناه
 سر الخاقوم لهما به فى الاثنتان
 لاهنا (ويشترط) فى كل
 منه ومن الالامة اسماع
 النفس ان يؤذن وحده
 والافاسماع واحد وعدم
 بناء غيره على ما أتى به لانه
 يوقع فى اللبس وكالحج
 وترتيبه وولائه) لا اتباع
 ولان تركهما موهوم اللعب
 ويحل بالاعلام ولا يضر
 بسير كلام وسكونه ونوم
 وأغما وجنون وردة
 وان كرهه (وفى قول لا يضر
 كلام وسكون طوبلان)
 كسائر الاذكار والكلام فى
 طوبى لم يفسد ولا يضر
 جزيا (ويشترط المؤذن)
 والقيم (الاسلام والتبوير)
 فلا يحسن من كافر وغيره
 من كسائر ان لعدم تأهلهم
 للعبادة ويحكم باسلام غير
 العيسوى

السنة يجعل غيرهما ولم يعذروا (قوله لها) أى الالامة وقوله به أى الاذان وقوله فى الاثنتان أى على ما مر
 وقوله لاهنا أى جعل السبايتين (قوله وان كرهه) أى ليسير من ذلك كظاهر ظاهر العبارة وقوله محل
 كراهته فى النوم وبالسما اذا اختارها واصل المراد بالكرهية الاخير كراهة التبريم أو ان المراد كراهته من
 حيث الفصل به وان حرم فى نفسه فليست أمه (قوله كسكران) نعم يصح أذان سكران فى أوائل نشأته لا تنقلام

الذبايح اه (قوله بنطقه بالشهادتين) هذا يدل على انه لا يشترط في صحة الاسلام عطف اخدي الشهادتين على الاخرى لان الشهادتين في الاذان لا عطف بينهما وقد حكم بالاسلام بالنطق بهما ووافق ذلك ما نقله في باب الرد عن الشافعي اه سم على ج وقال شعثنا الزايد ان الشيخ يعني الزملي رجوع اليه اخرا وصار به العظمى عند قوله صلى الله عليه وسلم اسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا اله الا الله مخلصا من قلبه نصها ومنه يؤخذ انه لا يشترط في التلفظ عند الاسلام بكلمة الشهادته أن يقول أشهد وهو الراجح للعبد بل هو الصواب ولا يشترط بعد ذلك بعض أهل العصر وأفتى به من انه لا بد من لفظ أشهد قال الأذري والوجه عدم اشتراط لفظ الشهادته كما تضمن كلام الحلبي نقل الاتفاق عليه واقتضاه كالم القفال وغيره وهو قضية الاحاديث وكلام الشافعي في مواضع وكلام أصحابه انظر الى قوله صلى الله عليه وسلم لعنه الله من طالع قبل لا اله الا الله ولم يقل لفظ أشهد اه كلام الأذري وفي الحديث الصحيح أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله قال شيخ مشيخنا قبل كتب لم يذكر الرسالة فالجواب ان المراد الجمع وصور الجبر الاول علم عليه كقولك قرأت قل هو الله أحد أي السورة كلها اه فلهذا بذلك ان المراد من قولهم الشهادتان أو كلمة الشهادته لا اله الا الله بحمد رسول الله اه كلام العظمى اه ع ش يحذف (قوله في عدم الخ) عبارة عن المغني والنهاية فان أذن أو أقام غير العيسوي بعد اسلامه ثانيا اعتد بالثاني ولو اذن المؤذن بعد فراغ الاذان ثم أسلم ثم أقام جام أو أذن أو أقام غير العيسوي حتى لا يصلي بأذنه وأقامته لان رده تورث مشقة حتى قال اه (قوله) ويشترط لصحة تصالح ع عبارة النهاية والمغني ويشترط في جواز تصميؤن راتبين قبل الامام وأتابته أو من له ولاية النص شرعا كونه عارفا بالمواقف بامارة أو غير ثقة عن علم وأن يكون بالغاً أسنا غير العارف لا يجوز تصميؤن مع أذانه ويحذف من يؤذن لنفسه أو لاجتماع من غير نصب فلا يشترط معرفة جهال حتى على دخول الوقت مع أذانه كان الايجي ولو أذن قبل علمه بالوقت فصادفه اعتد بأذانه بناء على عدم اشتراط النية فيه اه قال ع بعد سوق عبارة التحقيق انه وهي صريحة في عدم الاعتد بتولته بخلاف قول الشارح حر ويشترط في جواز الخ فانه لا يقتضي ذلك اذ لا يلزم من عدم الجواز البطلان لكنه للتبادر منه لاسيما وقد صرحوا بان الامام انما يفعل ما فيه مصلحة للمسلمين ومتى فعل خلاف ذلك لا يعتد بفعله ونقل عن حر ما وافق اطلاق شرح من صحة توليته اه وباقي عن الزايد ما وافق كلام الشارح (قوله نحو الامام) أي كالتأخير المقصود له ذلك من قبل الواقف ع ش (قوله تكليفه وأتابته الخ) فان انتفى شرط من ذلك لم يصح تصميؤه ولا يستحق المعلوم وان مع أذانه اه زايدي وقال شعثنا حر يستحق المعلوم وفيه نظر لانه قال في نصب من بكره الاقتداء به انه لا يستحق المعلوم وهذا أولى منه قال بي اه بحجري (قوله أو مرصد) أي وجود مرصد عارف بعلمه الاوقات يصري عبارة المغني بعد كلام نصها فشرط المؤذن واتباء وغيره معرفة دخول الاوقات بامارة أو غيرهما فان ابن أم مكتوم كان واتباعه انه لا يعرفها بالامارة فانه كان لا يؤمن حتى يقال له أصبحت أصبحت كإرواء البخاري ويؤخذ من ذلك خروج العاديين من أن المؤذنين لا يعرفون الوقت ولكن نصب الامام لهم وقتا يخبرهم بالوقت أن ذلك يكفي كما قاله بعض المتأخرين اه قول المتن (والذكورة) ظاهر اطلاقه اشتراط ذلك في أذان المولى وغيره مما مر ولو قيل بعدم اشتراطه في أذان غير الصلاة لم يكن بعيدا وقد تقدم ما فيه ع ش (قوله فلا يصح) الى قوله ما لم يتغير في المغني الا قوله لخبر الى نعم وقوله وقيل أحسن

قصد وفعله شرح حر (قوله بنطقه بالشهادتين) هذا يدل على انه لا يشترط في صحة الاسلام عطف اخدي الشهادتين على الاخرى لان الشهادتين في الاذان لا عطف بينهما وقد حكم بالاسلام بالنطق بهما ووافق ذلك ما نقله الشارح في باب الرد عن الشافعي قال اذا دعي على رجل انه اراد هو مسلم لم يكشف عن الحال وقتله قل أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله وانك برى من كل من يخالف دين الاسلام اه ولا ينافي ذلك قول الروضة كاصلا في باب الكفاية ان ذكر الشافعي أن الاسلام أن تشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله الخ فانها وان الواو في هذه العبارة من كلام الشافعي حكايته بصيغة الاسلام لان نفس صيغة

بنطقه بالشهادتين في عدمه
لوقوع أوله في الكفر
ويشترط لصحة تصالح
الامام له تكليفه وأتابته
ومعرفته بالوقت أو مرصد
لاعلامه لان ذلك ولاية
فان شرط كونه من أهلها
(و) شرط المؤذن (الذكورة)

وقوله وان كان لا يذنه وقوله ويظهر الى ويكره **(قوله فلا يصح اذان امرأه ونحوه)** الخ) وينبغي الحرمة ان وجد دفع الصوت والا فلا يلتفت آخر سم أي مما مر من قصد التشبه بالرجال وقصد الاذان الشرعي **(قوله ولو يجازم)** هذا هو المعتمد خلافا للاسنوي شرح مر اه سم **(قوله كما)** أي قبل والاذان مني **(قوله ويكره كل منهما)** الخ) أي بخلاف غيره مما من الاذ كل لا يكره للحدث لان القرآن الذي هو أفضل الاذ كل لا يكره كافي التبيان والعباب ونقله في شرحه عن الجمهور عن الامام والغزالي فثبت الاذ كل بالاول فعمله ان ليس عليه كراهة الاذان والاقامة للحدث مجرد كونهما ذكرًا كما توهم والله تعالى أعلم وفي فتاوى السيوطي في باب الاذان ولا يكره الذكر للحدث بل ولا الجنب اه وسألت انه لا يكره اجابته لما خاض والنفساء للمؤذن سم على حج اه عش ورشدي قول المتن **(للمحدث)** أي حدثنا أصغر ثم ياتوهمني **(قوله ان من أحدث)** الخ) أي ولو حدثنا أكبر من له اتعلمه ولا يستحب قطع علمه بوضوئنا لئلا يوجب التلاعب في تطهر ولم يعلل زمانه في الاستئناف اولى بما يتوهمني قال عش قوله مر ولو حدثنا أكبر الخ أي فلو كان الاذان في مسجد حرم الكسب وجب قطع الاذان سم على حج أقول ويبنى أي محل وجوب القطع حيث لم يأت فعله بالحدث بل من شأنه سماع الجماعة الاذ كله بجملة متلاوا لا فيجب حرج من المسجد يكمل الاذان في مروره أو في باب المسجد ان أراد كاله اه **(قوله غير المتيمم)** ينبغي وغيره فاذا الطهورين سم وعش ورشدي وبعبارة الغني والنهاية فان قيل رد على ذلك أي قول المصنف ويكره للمحدث الخ المتيمم ومن به نحو سلس ولو فاقد الطهورين فان الصلاة متطوعة منهم ولا يقال انه يكره لهم الاذان والاقامة لأجباب المراد بالحدث أو الجنب من لا تباح له الصلاة أي وهو لا يتباح لهم الصلاة **(قوله غير الترمذي)** الخ) ولأنه يدعو الى الصلاة فكيف يصغف من يمكنه فعلها والافهوا واعط غير منعط قاله الرافعي وقضيت انه يسن له التطهر من الخبث أصا هو كذلك نهاية توهمني قول المتن **(وللجنب أشد الخ)** تقدم ان الحيض والنفساء أغلظا من الجنابة فتكون الكراهة معهما أغلظا من الكراهة مع الجنابة بما يتوهمني وفي سم بعد ذكره - لعن شرح الى وض ما صو كان مراده أذانهم ما غير رفع الصوت فهو وان لم يكره في غير هذا الحالة يصحكره فيها كراهة أشد من كراهة الجنب أما أذانهم ما رفع الصوت فهو حرام كما تقدم اه وقد يقال ان أذان الحائض والنفساء غير رفع الصوت ليس أذان شرعي بل ذكر الله تعالى فكيف يحكم عليه بالكراهة وقد تقدم ان الذكر لا يكره للحدث - ثبت الآن يقال انه ليس ذكره محض بل ذكره مشوب بكونه أذاناً ثم رأيت في الرشد يدي ما نصه وفيه نظر اذ لا يسمى هذا أذاناً وانما هو مجرد ذكر اه قول المتن **(والاقامة أغلظ)** ويجزى أذان والاقامة من مكشوف العورت والجنب وان كان في مسجد لان الزاد حصول الاعلام وقد حصل والتحريم لمعني آخر وهو حرم متيكت المسجد وكشف العورت ومعني ونماية **(قوله لتسببه الخ)** عبارة وغيره لقره من الصلاة زاد

فلا يصح اذان امرأه ونحوه
لرجال ونحوه ولو يجازم
كل ما من الهوس وأذانها
للنساء جائز كما مر (ويكره)
كل منهما (للمحدث) غير
المتيمم غير الترمذي لا يؤذن
الامتوحي نعم ان أحدث
انشاء سن له اتعلمه
(و) كراهته (للجنب) غير
المتيمم (أشد) لان حدثه
أغلظ (والاقامة) مع أحد
الحدثين (أغلظ) منهما
ذلك الحدث لتسببه لوقوع
الناس فيه بانصرافه لطلبه

الاسلام المحبة فتندر **(قوله فلا يصح اذان امرأه ونحوه)** لرجال ونحوه ان وجد دفع الصوت والا فلا يلتفت آخر سلسل **(قوله ولو يجازم)** هذا هو المعتمد خلافا للاسنوي شرح مر اه وقوله جائز كما مر أي بل ليس أذاناً حقة **(قوله ويكره كل منهما)** الخ) أي بخلاف غيره مما من الاذ كل لا يكره للحدث لان القرآن الذي هو أفضل الاذ كل لا يكره له فثبت الاذ كل بالاول فعمله ان ليس عليه كراهة الاذان والاقامة للحدث مجرد كونهما ذكرًا كما توهم والله تعالى أعلم وفي فتاوى السيوطي في باب الاذان ولا يكره الذكر للحدث بل ولا الجنب اه وسألت انه لا يكره اجابته لما خاض والنفساء للمؤذن ينبغي وغيره فاذا الطهورين **(قوله وللجنب أشد)** قال في شرح الروض وتقدم ان الحيض والنفساء أغلظا من

أذان الجنب لقائمة المحدث

(ورسن) للاذان (صبت)

أى على الصوت لزيادة

الاعلام والخبر الصريح أنه

صلى الله عليه وسلم قال لرائى

الاذان فى الزم الله على

بالل فإنه أصدق وأملك

أى أبعد مدى صوت

وقبل أحسن ورسن (حسن

الصوت) وإن كان لبقته

لعدم احسانه لأنه أبعث

على الأمانة (عدل)

ليقبل خبره بالوقت ولؤمن

نقله على العورات ووجو عالم

بالمواقف من ذكر بشؤنيه

صلى الله عليه وسلم فذرية

مؤذى لجنابه فذرية محببى

وناهى تقديم ذرية صلى

الله عليه وسلم على ذرية

مؤذى المحابة وعلى ذرية

محببى ليس منهم ويكره

أذان فاسق وصلى رأى

لانهم مظنة الخطأ والخطأ

والنقى فيه مالم يتغير به

المعنى والاحرم بل كثير منه

كفره فليتنبه لذلك وليجوز

ولا يصح نصب راتب غير أو

فاسق مطلقاً وكذا أى الا

ان ضم اليه من يعرفه

الوقت والامامة أفضل منه

فى الاصح) المواظبة صلى

الله عليه وسلم وخلفائه

الراشدين علموا لولان المحابة

احتجوا بتقديم الصديق

للامامة على أحقية بالخلافة

ولم يقولوا بذلك بسلال

وفيه (قلت الاصم أنه) مع

الاقامة لا وحده كالعهد

خلافان نازع فيه أفضل

والله أعلم لقوله تعالى

النهاية فإن انتظره القوم ليتطهرش عقلمهم والاساءة به الظنون اه (قوله) وببحث الاسنوى (الح) اعتمد
 المعنى دون النهاية بتعارفه وقضية كلامه كالملة أن كراهة قائمة المحدث أشد من كراهة أذان الجنب وهو
 الاوجمل تقدم من ترهبان الصلاة لكن قال الاسنوى بقية مساواةهما اه قال عس قوله مر لكن
 قال الاسنوى الخ ضعيف اه (قوله) لان قوله مالم يتغير فى النهاية الا قوله وقيل أحسن وقوله وان
 كان انا هو وقوله ويظهر الى ويكره (قوله) لرائى (أى) عبد الله بن زيد يعنى قول المتن (عدل) أى عدل
 رواية بالنسبة لاصل السنن أو ما كمالها فيعتبر فيه كونه عدل شهادة نهائية وسه (قوله) ومن ذرية م
 (الح) كسب لابل ابن أم مكتوم وأبى محذورة وسعد القرطى نهاية يعنى (قوله) ليس منهم (أى) من أولاده صلى
 الله عليه وسلم قاله عس ولعل الصواب من أولاده مؤذنه صلى الله عليه وسلم (قوله) ويكره أذان فاسق (الح)
 ويجزئ نهاية (قوله) وصلى (أى) غير أولاد فلا يصح كسره (قوله) رأى (أى) حيث لم يكن م بصير يعرف الوقت
 نهاية ومعنى (قوله) لانهم مظنة الخطأ) قد يقتضى انتفاء الكراهة فى الأصح مع ترتيب عارف برشده وقد
 يقتضى ذلك فى الصبي حيث شذ سم وذا كره أولاً فقد مرأ نفعان النهاية والمغنى ما يفيد به قد يفيد
 ما يأتى فى الشرع ثم أرى سم مرخ هذا بيان القسم المذكور بزوله به الكراهة وأما ذكره ناسبا
 فصنع النهاية والمغنى وكذا ما يأتى فى الشرع قد يقتضى (قوله) مالم يتغير به المعنى (الح) قال ابن عبد السلام
 والتقى فيه (أى) تعدد الاذان والخطأ بسببه نهاية ومعنى (قوله) مالم يتغير به المعنى (الح) قال ابن عبد السلام
 يحرم التهنين أى غير المعنى أو أروهم محذورة كدهم مرة كبر ونحوها ومن ثم قال الزركشى لمحتز زمن
 انحط تقف للمؤذنين كدهم مرة فصيبراسته هاما ومبدأ كبر فيصير جمع كبر بفتح أوله وهو طبله
 وجه واحد ومن الوقف على الله والابتداء بالله لأنه بما يؤدى الى الكفر كلذى قبله ومن مدأ الله
 والصلوة والغلاخ لان الزيادة فى حرف المدوا اللين على مقدار ما تكلمت به العرب بل وخطا ومن قلب الالف
 هاء من الله ومدهمرة كبر ونحوها وهى خطا وأخر فاحش وعدم النطق بهاء الصلاة لأنه يصير دعاء على النار
 شرح بافضل (قوله) ولا يصح نصب (الح) هذا علم سابق الآن يكون توطئة لسئلة الاصم سم (قوله) مطلقا
 أى ضم اليه الميعرف أو لأول المتن (قلت الاصم أنه) (الح) شمل امامة الجعة فالاذان أفضل منها أيضا ويظهر ان
 امامتها أفضل من خطبتها ولزمن تفضيل الاذان على امامتها تفضله على خطبتها بطريق الاولى نهاية ومعنى
 قال سم وفيه شئ اه (قوله) مع الاقامة (الح) ينبغى أن الامامة أفضل من الاقامة وحدها عند المصنف
 سم (قوله) كالاعتقاد (الح) وفاقا للمعنى وخلافا للنهاية والمعنى حيث قالوا واللفظ للثاني وجمع المصنف فى
 نكته أن الاذان مع الاقامة أفضل من الامامة وحده على ذلك بعض المتأخرين والمعتمد فى الكتاب اه
 (قوله) خلافاً لنازع فيه) اعتمد مر المنازعة سم وكذا اعتمدها المغنى كالمرا نفا (قوله)

الجناية فتكون الكراهة معهما أشد منهما معهما اه وكان مراده أذانها بغير رفع الصوت فهو وان لم يكره
 فى غير هذه الحالة يكره فيها كراهة أشد من كراهة الجنب أماً أذانها ما رفع الصوت فهو حرام كما تقدم وفى
 الروض ويجزئ الجنب أى أذانه وقائمة وان كان فى المستخوف مكشوف العورة فإن أحدث فى أذانه استحب
 اتصافه فان تضام لم يطلى اه وقوله فان أحدث قال فى شرحه ولو حدثنا كبر اه فانظر لو كان فى المسجد
 ويجه قطع موصوتمكته (قوله) وعدل) أى ولو عدلوا وابتوا لأكمل عدل شهادة مر (قوله) لانهم مظنة
 الخطأ) قد يقتضى انتفاء الكراهة فى الأصح مع ترتيب عارف برشده وقد يقتضى ذلك فى الصبي حيث شذ (قوله)
 ولا يصح نصب راتب) هذا علم سابق الآن يكون توطئة لسئلة الاصم سم (قوله) لان ضم اليه من يعرفه
 لا يقال فاسق كراهة أذان الاصم أنه لا يجوز نصبه راتباً وان ضم اليه من ذكره خلاف المصلحة لانا نقول
 اتخا كره معنى زول بالضم المذكور (قوله) والامامة أفضل (الح) هى شاملة لامامة الجعة وقضية ذلك أنه
 أفضل منها عند المصنف والمتبادر امامة تالعة أفضل من خطبتها وقضية ثمان الاذان أفضل من الخطبة وفيه
 شئ (قوله) كالاعتقاد) ينبغى أن الامامة أفضل من الاقامة وحدها عند المصنف (قوله) خلافاً لنازع فيه (د)

ومن أحسن قولاً من دعائي الله قالت عائشة عنهم المؤذنون ولا ينافيه قول ابن عباس هو الذي صلى الله عليه وسلم لأنه الأحسن مطلقاً وهم الأحسن بعدوا لا يكون إلا بتكميله لأنه لا مانع (٤٧٤) من أن المكي يشترى الفضل ماسئسراً بعدوا والمصحح صلى الله عليه وسلم قاله بالمعزفة للإمام

لوقوله تعالى ومن أحسن الخ لقائل أن يقول قضية التمييز بقوله تفضيل إلا أن على الأقوال دون الأفعال كلاماً عاماً فاستأمل وأضاف دعاءاً تترجم الدعاء إلى الله تعالى ما عطفه عليه فاستأمل سم قوله ولا ينافي الخ بحمل تامل لأن دعاء المروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم الرابح الذي صلى الله عليه وسلم وهذه الصيغة تقتضي الحصرية ومقتضى ما ذكره الشرح أن يكون المراد الأهم من النبي صلى الله عليه وسلم ومن المؤذنون فلتأمل وقية أضاح هذا الترتيب الذي ادعاهم لما أخذ بصري قوله أنه الأحسن الخ تعليل لعدم النفاة قوله ولا كون الأفعلية أي والأذان الخامس بالمدينة وقوله لأنه لا مانع الخ لكن الظاهر والأصل خلافه وهذا القدر كاف في ترجيح التفسير المروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم بصري قوله والمصحح الخ عطف على لقوله تعالى الخ قوله شوقيه أي بعدم رعاية تحقوف الإمامة قوله وأنه قال الخ عطف على قوله أنه صلى الله عليه وسلم الخ قوله يغفر له مدي صوته معناه أن ذنبه لو كانت أجساماً غفر له منها قدر ما عاين الساقفة التي ينمو بين منتهى صوته وقيل غفر له الوجه بقدر مدي الصوت وقال الخطابي يبلغ غاية الغفر إذا بلغ غاية رفع الصوت ذكره المجموع اه في شرح العباب اه عش قوله ويشهد له أي بالأذان ومن لازمه اعيناه لنقطه الشهادة بين فيه عش قوله ونظمه والمحب الخ جواب عن دليل الأول المار قوله ولا تخفي بكسر الخاء واللام الشدة وقوف الشاء مصدر خلفه بشيد اللام لاداءه بالمعزفة شديداً والغفر في علم الصرف أن فعله من أوزان مبالغة المصدر من الثلاث عصابة عش وفي النهاية الخطابي بالكسر والتشديد والقصر الخلافة وهو وأمثاله من الإنبية كالري والدلي مصادر تدل على معنى الكثرة بربيه كثر اجتهد في ضبط الأمور وصرى أعنتها اه قوله انما يمنع الإمامة قد يقال ولا يمنع الإمامة لا مكان أن ترتب من رسله الوقت سم قوله واعترض أي ذلك الجواب قوله بأنه صلى الله عليه وسلم الجواب قوله وهو لا يجوز لي لا يخفى ما في هذا من الفساد لأنه لو فرض صدوره ومنتهى صلى الله عليه وسلم فاني يتوهم عدم الإجزاء والإجزاء وعدمه انما يؤخذ من أقواله وأفعاله صلى الله عليه وسلم وزاده فضلاً وشرافاً بصري ويقال أن مراده أنه لا يقول الأول لعدم إجزائه كالمعلم من أدلة الأذان من أن كلمته تعدد لا يجوز وتفسيرها قوله بأنه غاية الخ صله واعترض الجواب الخ عش قوله أذن مرة في السفر الخ كذلكهزمه المصنف وزاد في السفر الترمذي لكن اعتراضه بأن أحد أخرجه في مسند من طريق الترمذي بلفظ فاهراً بالأذان وفيه به علم اختصار رواية الترمذي ومعنى أذن فيها أمر بالأذان كاعطى الخليفة فلا تأتفا سم عبارة النهاية بعد كلام على أنه معني أذن عند بعضهم أمر كافٍ وإنية أخرى اه قوله قال ذلك أي أن مجدداً رسول الله قوله على ما يأتي ثم أي في بحث شهادة الصلاة قوله فلا حسن الجواب أي عن توجهه أفضلية الإمامة بما طيبة التي صلى الله عليه وسلم والخالف على الإمامة وعدم الأذان وقوله لاحد القولين أي القول بأفضلة الأذان والقول بأفضلة الإمامة عش قوله وقد تفضل الخ جواب عما يتوهم وروده على ما اختاره المصنف من تفضل السنة على الغرض قوله كانداء السلام الخ وإراء العسر على انظار مع أن الأول فهماستا والثاني فرض وبسن لمن صلي للأذان والإمامة الجمع بينهما أو أن يتعلق المؤذن بالأذان وإن يكون الأذان بقدر المسحور وان لا يكتفي أهل المساجد المتقاربة بأذان بعضهم بل يؤذن في كل مسجد فان أي أي المؤذن من الأذان يتلوها رزقه الإمام من مال أصالح ولا يجوز أن يرزق مؤذنا وهو يحرمه مستبرعاً فان يتلوها فاسق وهم أميين أو أميين

بالإرشاد والمعزفة أعلى ومن ثم قال المارودي دعا للإمام بالإرشاد خسوف وفيه ولا يؤذن بالمعزفة لعدم يسلمة معاه وأنه جعله آميناً والإمام ضامنوا الأمين خد من الضامن وأنه قال المؤذن يغفر له مدي صوته ويشهد له كل مطلب وباس وأخذ من حبان من خبر من دله على خبره أنه مثل أخر فاعله أن المؤذن يكون له مثل أجر من صلى بأذنه وأما لم يطلب صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه تلبس لاحتياج مراعاة الأوقات فسمي فراغاً وكافوا مشغولين بأمر الامتثال من ثم قال جري رضي الله عنه لولا الخطيئة أي الخلافة لأذنت واعترض بان الاشتغال بذلك انما يمنع الإمامة لا التعلل في بعض الاحيان لاسيما أوقات الفراغ كما اعتراض الجواب بأنه لو أذن لقائل في رسول الله وهو لا يجوز أو ان مجدداً رسول الله ولا حلافة فيه بأنه في غاية الجبرالة سكتها إقامة ظاهر مقام مضمر لكثرة على أنه صح انه أذن مرة في السفر واكتفاً قال ذلك ونقل عنه في تشييد الصلاة أنه كان يأتي بأحد هاتين وبالأخرى على ما يأتي ثم فلا حسن الجواب بان

صلى الله عليه وسلم لا دلالة له لاحد القولين لا حتم له وقد تفضل سنة الكفاية على فرضها كابتداء السلام على جوابه وقيل ان علم من وهم نفساً انشام يحقون الإمامة فبأي أفضل والا فوفيه بل صريحه أن كلاماً من الوجهين الأولين قائل بأفضله بتدريج أعلى الاخلاق (شهر طه)

وتم أمين أحسن صوتا منه وأتى الامين في الاولى والاحسن صوتا في الثانية رزقه الامام من سهم المصالح عند حاجته بقدرها ومن ماله ماشاء ويجوز له الواحد من الرعية أن رزقه من ماله وأذان صلاة الجمعة أهم من غيره ولكن من الامام وغيره الاستحجار على أي الاذان والاحقر على جمعه ويكفي الامام لغيره ان يستأجر من بيت المال أن يقول استأجرتك كل شهر بكذا فلا يشترط بيان المدة كالخزينة والخراج بخلاف ما اذا استأجر من ماله وأستأجر غيره فإنه لا بد من بيانها على الصل في الاشارة فتنزل الاقامة في الاستحجار على الاذان منها فيسقط امرها هذا الاقامة كقصة ما هو في الاذان كقصة رعاية الوقت نهاية زاد المغني وللإمام أن رزقه من وان تعددوا بعدد المساجدون تقاربت وأمكن جمع الناس بأحد هذه الثلاث تعطل ويبدأ وجوب بان ضاقت بيت المال وندابان اتسع بالاهم اه قال عرش قوله مر رزقه الامام أي وجوبه باقوله مر عند حاجته بقدرها يعني ان كان محتاجا ياخذ بقدر حاجته والا أخذ بقدر أحواله وقوله والاحقر على جمعه وفائدة ذلك تظاهر فيما لو أنحل به في بعض الاوقات فيسقط ما يقابله من المسمى بقسطه أمال أو أنحل بعض كتابه فلا شيء له في مقابلته هذا الاذان لظلاله بجملته متروك بعضه وقوله وتدخل الاقامة في الاستحجار فيسقط ما يقابله عند تركها وأما ما عتد من فعل المؤمن من التسبحات والادعية بعد الصلوات فليس داخل في الاشارة على الاذان فإلما يفعلها لا يستقط من أحواله للاذان شيء وقوله اذلا كلمة فيها يؤخذ منها انه لو كان فيها كلمة كان احتياج في اسماع الناس الى صعوده على عال وفي صعوده مشقة أو مبالغ في رفع الصوت والثاني في الكتمان لئلا يسمي الناس من سمعاه صحت الاشارة لها اه عرش (قوله عدم الصارف) الى قوله ومن ثم في المغني وكذا في النهاية الاقوله فلو قصد الى لا النية (قوله عدم الصارف الخ) فلو ظن أنه يؤذن للظهر فكانت العصر صرح نهاية (قوله لا النية الخ) فلو أن حاهلا بدخول الوقت فصادف اعتدبه وموافق التيمم والصلاة نهاية يترشح العباد زاد المغني ويؤخذ من ذلك ان الخطيئة كالاذنان بناعه في عدم اشتراط النية اه قال عرش قصة هذا الفرق انه لو خطب الجمعة حاهلا بدخول الوقت فقتب من انه في الوقت أجزأ لعدم اشتراط نية الخطبة ويحتمل عدم الإجماع لان الخطبة أشبهت الصلوة وقيل ان هذا ليس من ركعتين سم على سج وقوله أجزأ الخ هو المعتمد اه (قوله لم ينصرف فاعتنه الخ) أي لان ارادة الصارف انما هو اذا قارنت وقوله وفي التفرع نظر لعل وجه النظر حريان ذلك على مقابل الاصح اخذت قصده وقنع لجود شرطه فلا ينصرف عنه فليتأمل سم وقد يقال وجه النظر أن ما ذكر متفرع على اشتراط عدم الصارف المتفرع عليه (قوله وفي التفرع سم نظر) قد يقال التفرع بوضع نظرا لاشتراط عدم الصارف بصري عبارة عرش والذي يظهر عدم باقي النظر لان الصارف انما يمنع الصحة اذا كان مقارنا للفظ أما بعده فلا حيث قصد الاذان بالتكبيرتين حسبنا منه فلا يتبقى صرفهما بعد فإلما يطل الفصل فلا وجه لمنع البناء بغيره لو أن ذلك دفع تغول الغلات مثلا وصادف دخول الوقت فهل يكفي أم لا فيه نظر والا قرب الاول اه أقول قصة اشتراط عدم الصارف عدم الكفاية بل قول الشارع فلو قصد الخ كالصريح فيه (قوله لانه) في قوله كاصرح في المغني والى قوله كأي المجموع في النهاية الاقوله منه ان ان نوى قوله وقيل لا (قوله فلا يجوز الخ) ولا يصح الاذان الجماعا بالجمعة وهذا من محسن العربية بخلاف ما اذا كان هنالك من لا يحسنها فان أدن نفسه وكان لا يحسن العربية صغر وان كان هنالك من يحسنها عليه أن يعلم حكاية المجموع عن الماوردي وأقره نهاية يؤمنه أي يسئل عرش (قوله ومنه) أي من قوله لا لباس (قوله)

عدم الصارف وكذا الاقامة
فلو قصد تعليم غيره لم يعتد به
لان النية على الاصح ومن ثم
ينبغي تدبره في عرش الاصح
انه لو كبر تكبيرتين بقصده
ثم أراد صرفهما للاقامة
ينصرفا عنه فينبغي عليهما في
التفرع نظر (الوقت)
لانه انما اراد للاعلام به فلا
يجوز ولا يصح فيه اجاعا
كما صرح به بعضهم لا لباس
ومنه يؤخذ

اعترض بان أجد آخر جه في مسند من طريق الترمذي باللفظ فاصح بل فاذن به يعلم اختصار واية الترمذي وان معنى أدن فيها أمر بالاذان كمل على الخليفة فلا نكاحا (قوله لم راد صرهما) أي لان ارادة الصارف انما هو اذا قارنت (قوله وفي التفرع سم نظر) لعل وجه النظر حريان ذلك على مقابل الاصح اذ حيث قصد وقنع على جود شرطه فلا ينصرف عنه فليتأمل (قوله والوقت) قال في العباد فان أذن جاهلا ببخول الوقت فصادف اتصه الازالة اه وهو أحد احتمالين لمصالح الوافي وجه الزكشي كأيته انشراح قاله وفاق التيمم والصلاة باشتراط النية بخلاف هنا اه وقصة هذا الفرق انه لو خطب الجمعة بجاهلا

أله جئنا ثم لم يحرم لأنه ذكر ثم إن نوى به الأذان أجبته حرمته لأنه تلبس بعبادة فاسدة وسبها ما بقى الوقت وقول ابن الرقعة إلى وقت الاختيار له للفضل والنص على سقوط مشروعيته بفعل الصلاة يجعل على أن ذلك بالنسبة للمصلي (الاصح) للغير الصبح فيه وسكنتان الغير يدخل وفي الناس الجنب النائم فإزالة نيب تقدم عليه تهيؤ الأذن لفضيلة أول الوقت ولا تقدم الأقامة على وقتها ليعمل وهو أراد الخلوف في الصلاة تحبب لا جماعة الأذان لا مأمور ولا جماعة إلا أن قد تمت عليه اعتد بها قبل لا يشترط أن لا يطول الفصل أي عرنا فيما نحن على المجموع عرفه أخصاين بعد الأقامة لكل أحد والامام (٤٧٦) أكد الأمر بتسوية الصلوة بغيره وأمرهم بالله وأن يلتفت بذلك عينا ثم إن كان كبر

المسجد أمر الامام من يأمر بالتسوية فيطوف عليهم أو ينادي فيهم ويسن لكل من حضر أن يأمر بذلك من رأى منه خلافا في تسوية الصف والاولى خلافا في حنفية ترك الكلام بعد الأقامة وقيل الاحرام الا لحاجة اه مخلصه يعلم ان الكلام لحاجة لا يؤثر في طول الفصل وأن الطول انما يحصل بالسكوت أو الكلام غير المنسوب لا لحاجة وقد لا اذرى يظهر أن الجماعة لا كثرت كثرة مقفولة وامتدت الصلوة الى الطارقان ينظر فراغ من يسوي صفوفهم أو تستثنى هذه الصلوة لان في وقوف الامام عن التكبير ومن معه قياما الى تسوية بها أمر طائف ونحوه فطوبى لا كثير واضرارها بالجماعة وكلام الأئمة يجعل على الغالب اه وفي شرح الباب والذي يجمعهما أه ولا وهو ما اقتضاه اطلاقهم انتظار الامام تسوية بها أو فرض أن في ذلك ابتداء

حدث آمن أي الالباس سم (قوله سقوط مشروعيته الخ) أي الجماعة بفعلهم والمنفرد بفعله ع (قوله والنص الخ) هذا يدل على أن مشروعية الأذان للصلوة وهو المعتبر كاملا للوقت وعلى هذا النوى المسافر المن (الاصح) أي أذانه نهاية (قوله للغير) الى قوله وفيه في المعنى الا قوله ولو بالاشارة وقوله وقيل لا (قوله بل ندب تقديم) أي تقديم أذان أو على أذانه في الوقت سم (قوله اعتد بها) أي ولا على الفاعل ع (قوله عبادة سم قوله ولا تقدم أي لا يطلب تقديمها اه (قوله بينهما) أي بين الأقامة والصلوة (قوله وفيما الخ) أي في المجموع (قوله بذلك) أي الامر بالتسوية (قوله فيطوف) أي الأمور بالتسوية (قوله بذلك) أي التسوية (قوله انتهى) أي كلام المجموع (قوله به يعلم الخ) انظر منشأ هذا العلم أول منشؤه فان كبر المسجد باعتبار قوله فيطوف عليهم الخ فاقبل لكن قد يقال في هذا اطلاق يمكن تخصيصه بما تقدم سم (قوله أن ينتظر الخ) لعل ينتظر بالرفع خبران بالشد واسمه ضمير الامام محذوف والجملة خبران الجماعة الخ قوله أو تستثنى الخ أي عن قولهم فان كبر المسجد أمر الامام الخ لو ابدل قوله ان الجماعة اذا كثرت بغيره اذا كثرت سلم عن هذه التكلفات (قوله فيما) حال من مع قوله الى تسوية بها متعلق بالوقوف (قوله بما طائف) بالاضافة (قوله تلو يلا الخ) خبر لان الخ (قوله وفي شرح الخ) أي المسمى بالاباء (قوله ما مع الخ) خبر والذي الخ (قوله هو) أي ما جعله زكسى أولا (قوله وانتظار الامام الخ) مفعولا لظاهره وقوله وان فرض الخ غايته ما جعله أولا وقوله ان في ذلك أي في ما جعله أولا وكذا الامر في قوله الا في ذلك (قوله بان معنى ذلك) ما يقطع النسبة (قوله فيها) أي في الجمعة (قوله من سم) لا لاجل الفرق بين الواجب وغيره (قوله المعنى فيها) أي في الجمعة (قوله هناك) أي في غير الجمعة (بذلك) أي بقدر كعتين قول المتن (فن نصف الليل) أي شبهة كان وصفاً ما يتوابع في الشارح ما وافقه قال ع (قوله لو أذن قبل نصف الليل) لم يحرم ولا فيه فاطر اه سم وقضية قول الشارح قبل ولو أذن قبل الوقت بنبته حرم أن يقال هنا بالليل حيث أذن نبته اه (قوله ولان العرب) الى قوله واختير في المعنى (قوله ولان العرب الخ) عبارة للمعنى وانما جعل وقت في النصف الثاني لانه أقرب الى الصبح اذ معظم الليل قد ذهب وقرب الاذان من الوقت فهو منسوب الى الصبح ولهذا تقول العرب بعده أتم صلبا اه (قوله حين يبقى سبع الخ) ويدخل سبع الليل الآخر

لكن ان لم يفرض بان يحضر من يقطع نسبة الأقامة عن الصلاة من كل وجه لان ذلك من مصطلها فإما بضر الابطاء لاجله بطولع فان خش بان معنى ذلك أعادها وظاهر أن الكلام في غير الجمعة جوب الموالاة فيها يحتاج الواجب بالاحتياط لغرضه ومن ينبغي أن يضبط الطول المضرب فيها بقدر كعتين بأخف ممكن أخذ من نفلهم في جمع التقديم ولا يضبط الطول هنا بذلك لما تفرق بين الواجب والمندوب (فن نصف الليل) كالدف من مزدلفة ولان العرب تقول لمحتد التمس صلبا وتضعيف الراعي انه في الشتا حين يبقى سبع وفي الصيف حين يبقى نصف سبع لخبر غيره هذا المصنف بان الحديث باطل والخبر تحديده بالحجر

بعلو الغمر الأول وقبل وقته جميع الليل وقبل إذا نزع وقت اختيار العشاء معنى (قوله وهو السدس الأخير) قاله ابن أبي الصنف وضبط المتولي السحر بما بين الغمر والكاتب الصادق معنى (قوله وأذان الجمعة) إلى قوله على أنه في النهاية الأولى خلافاً لما في الوثق (قوله وأذان الجمعة) الأولى تقدم على قول المتن في نصف الليل (قوله ليس كالصبح في ذلك) أي في التفرقة على الوقت سم فلا يصح قبل الوقت ع (قوله) وكل محل للجماعة كذا في النهاية والمعنى قول المتن (يؤذن واحداً) هل يسن تعدد أذان قضاء الصبح سم والأقرب هنا قولهم يؤذن قبل الغمر أنه يسن أذاناً نظراً للأصل كاطلب التوبة في أذان فائتمنا نظراً لذلك ع وفيه وقفة (قوله لما تقرروا) أي بقوله واختير الخ (قوله وحكمته) أي حكمته من مؤذن للمسجد الخ (قوله والزيادة عليهم الاتساع) كذا في النهاية والمعنى (قوله ثم اتسع) إلى قوله خلافاً لما في المعنى وكذا في النهاية الأولى والأقرب للاستدعاء (قوله ترتبوا الخ) قال في المجموع وعندنا ترتب لا يتأخر بعضهم عن بعض ثلاثين أول الوقت ثم الغمغمة (قوله والأقرب) أي واليكين فهم راتب وأكثروا لهم مرتبة تنافس في البداية أقرب الخ مصرى (قوله لا تخلط الأصوات) أي اشتباها ع (قوله) ولا فواحد (أي بالقرعة) تنازعاً في التماس ورة يستحب اجتماعهم فيها على الأذان مع اتساع الوقت وهي أذان الجماعة بين يدي الخطيب نص عليه الشافعي في البولي لكن الأصح خلافه لتصريحهم بأن السنة كون المؤذن بين يديه واحداً نهاية وقوله لكن الأصح الخ معتمد ع (قوله) سم قوله والأقرب قال في الكثر بالرضا وبالقرعة اه (قوله) فان اقتصر الخ أي فان اقتصر على مرة فلا يؤذن أن يكون بعد الغمغمة نهاية ومعنى قال ع (قوله) يؤخذ من هذا أن ما يقع للمؤذن في رمضان من تقديم الأذان على الغمغمة كاف في أداء السنة لكنه خلاف الأولى وقد يقال لا خلافه مع الناس من الوقوع فيما يؤدى إلى الغطران آخر الأذان إلى الغمغمة من كونها خلاف الأولى لا يقال لكنه يؤدى إلى المفسدة أخرى وهي سلامهم قبل الغمغمة لا تقول عليهم باطرد العادة بالأذان قبل الغمغمة من ذلك وما مل على تحري تأخير الصلاة لتدخل الوقت وأذنت اه وفيه قول في الأقرب الموافق لأحلافهم أنه خلاف الأولى فلا يرجع (قوله أقام الراتب) عبارة الروض وقسم الراتب الأول أي ثم إن لم يكن راتباً وكانوا كلهم راتبين فلم يبق الأول كما قاله في شرحه ثم قال في الروض وان أذنا معاً أي وتنازعاً في بقية القرعة انتهى وهو شامل للراتبين سم (قوله) وأغبره فقط أقام ظاهره وان وجد الراتب سم عبارة النهاية والمعنى والمؤذن الأول أي بالاقسام لم يكن الراتب غيرهما فيكون الراتب أولى اه وهي تقتضي تقديم الراتب في هذه الصورة فلا يرجع (قوله) فان تعدد أي غير الراتب ومثله كغيره ظاهره ما لو تعدد الراتب ولا يمكن جعله فاعل تعدد مطلق المؤذن ليشمل ما ذكره لصدقه حيث جبال المؤذن راتباً وغيره وكان أذان غير الراتب أولاً فان المقيم هو الراتب حيث جبال أقامه الشارح ظاهره إذا ترتبوا فان أذنا معاً معنيين أو متفرقين في نواحي المسجد فينبغي أن يأتي الأقرع عسرى ويقتدم عن سم عن الروض ما وافقه قول المتن (وبسن لسماعه الخ) وفي فتاوى السيوطي في جواب السؤال ذكر في السؤال أن السماع للمؤذن في حال قيامه لا يجلس وفي حال جلوسه يستمر على جلوسه لا أصل له في

(قوله ومؤذنان) هل يسن تعدد أذان قضاء الصبح (قوله والأقرب) قال في الكثر بالرضا وبالقرعة (قوله) أقام الراتب عبارة الروض وقسم الراتب الأول أي ثم إن لم يكن راتباً وكانوا كلهم راتبين فلم يبق الأول كما قاله في شرحه ثم قال في الروض وان أذنا معاً أي وتنازعاً في بقية القرعة اه وهو شامل للراتبين وقوله وأغبره فقط أقام ظاهره وان وجد الراتب (قوله) فان تعدد الأول) أي بالاقسام لم يكن الراتب غيرهما فيكون الراتب أولى اه وهي تقتضي تقديم الراتب في هذه الصورة فلا يرجع (قوله) فان تعدد أي غير الراتب ومثله كغيره ظاهره ما لو تعدد الراتب ولا يمكن جعله فاعل تعدد مطلق المؤذن ليشمل ما ذكره لصدقه حيث جبال المؤذن راتباً وغيره وكان أذان غير الراتب أولاً فان المقيم هو الراتب حيث جبال أقامه الشارح ظاهره إذا ترتبوا فان أذنا معاً معنيين أو متفرقين في نواحي المسجد فينبغي أن يأتي الأقرع عسرى ويقتدم عن سم عن الروض ما وافقه قول المتن (وبسن لسماعه الخ) وفي فتاوى السيوطي في جواب السؤال ذكر في السؤال أن السماع للمؤذن في حال قيامه لا يجلس وفي حال جلوسه يستمر على جلوسه لا أصل له في

وهو السدس الأخير
وأذان الجمعة الأول ليس
كالصبح في ذلك خلافاً
لما في الوثق قوله لا يجلس
للقام في ذلك على أنه
لنوع في نسبة الرواق للشيخ
أي حامد (وبسن مؤذنان
للمسجد) وكل محل للجماعة
(يؤذن واحداً قبل الغمغمة)
من نصف الليل وينبغي أن
لا يفضل كونه من المحترق
لما تقرروا (وأخبر بعده)
للاقتراع وحكمته غير من
يؤذن قبل من يؤذن بعد
والزيادة عليهما لاتساع
الاجتماع والإيقال
يسن عنهما والقول ليس
عدم الزيادة على أربعة
مردود بأن الضابط الحاجة
والمصلحة ثم اتسع الوقت
قربوا وبداء الراتبين
والأقرب للاستدعاء فان
ضاق تقصروا وان اتسع
المسجد الا اجتماعهم يؤذن
لاختلاط الأصوات والا
فواحد فلو لم يوجد
واحد أذن المرتين خلافاً
للغزالي ومن تبعه فان
اقتصر فلا يؤذن بعده في
المتن للأفضل ولو أذن الراتب
غيره أقام الراتب وأغبره
فقط أقام فان تعدد الأول
(وبسن لسماعه)

الحديث ولا ذكره أحد من أصحابنا في كتب الفقه فيجوز للسامع إذا كان قائماً أن يجلس أجمعاً
يضطجع أو مضطجعا أن يستمر على اضطجاعه ويجب المؤذن حال الاضطجاع ولا يكره له ذلك أما كونه إذا
سمع المؤذن لا يتوجس من مكانه للغة الشيطان فهذا صحيح وقد ورد النهي عنه لكن مناص بالمسجد
انتهى باختصار قال في العباب تبعاً للشيخ عز الدين ومن تبعه كلاسوي وتلحين الأذان لا يسقط الإجابة وإن
أتمها انتهى وقال الشارح في شرحه وجهه أن الأتم لا يخرج كإتمامه ثم اطلاق حزمة تلحينه بغير
جملة على ما يغير المعنى كدهمة أكبر ونحوها مما انتهى وفيه تصريح بغير الإجابة مع تغير معناها وإن
وجه وجود الفاظه وحروفه وإن انضم إليها غير ما مع ذلك فقد يتوقف فيه بل في أجزاءه فليتأمل
سم قول المتن (لسامع) أي ومستمعه معنى ونهاية قال الرشد لا حاجة إليه اهـ والسيد البصري وهو محل
تأمل أنه قد دخل في المنطوق اهـ (قوله كلاً قامة) كذا في النهاية والمعنى والمنهج وقال عز أي ولو كان
اشتغاله بالإجابة بثبوت تكبيرة الاحرام مع الإمام أو بعض الفاتحة بل أذكرها اهـ (قوله بان يفسر اللفظ)
أي بغير حروفه أي ولو في البعض بدليل قوله الآتي ولو سمع البعض الخ سم (قوله واللام بعد بسم الله) خلافاً
لقوله في شرح الارشاد والعباب وأفضل ويجب ندب السامع ولو لصوت لا يفهمه سم وكردي وعبارة
البرماوي قوله ومن السامعها أي ولو لصوت لم يفهمه وإن كره أذانه وأقامته فأن لم يسمع إلا نحو آداب

الله تعالى الذين يذكرن الله قياماً وقعوداً على جنوبهم ونقل عن الإمام مالك أنه أعان على من سأل عن
حديث في سأل قيامه فكيف الحال في ذلك فقال الجواب لا يشره بغيره واردة في الحديث على الذكر في كل
حال وأنه لا يكره في حاله من الأحوال وما ذكر في السؤال من أن السامع للمؤذن في حال قيامه لا يجلس وفي حال
جلوسه يستمر على جلوسه لا أصل له في الحديث ولا ورد في حديث لا يصح ولا ضعف ولا ذكره أحد من أصحابنا
في كتب الفقه فيجوز للسامع إذا كان قائماً أن يجلس أجمعاً يضطجع أو مضطجعا أن يستمر على
اضطجاعه ويجب المؤذن حال الاضطجاع ولا يكره له ذلك لأنه لم يرد منه شيء وأما غلط الإمام مالك في أن
ذلك لأن العلم بخصوص الحديث له خصوصية في التوقيف والتجليل أعظم مما يطالب في الذكر وأما كونه إذا
سمع المؤذن لا يتوجس من مكانه للغة الشيطان فهذا صحيح وقد ورد النهي عنه لكن مناص بالمسجد اهـ
باختصار فقد أطل الكلام في ذلك بما ينبغي الوقوف عليه (قوله ويسن لسامعه مثل قوله) قال في العباب
تبعاً للشيخ عز الدين ومن تبعه كلاسوي وتلحين الأذان لا يسقط الإجابة وإن أتمها اهـ قال الشارح في شرحه
وجهها أن الأتم لا يخرج كإتمامه ثم اطلاق حزمة تلحينه بغير جملة على ما يغير المعنى كدهمة
أكبر ونحوها مما انتهى وفيه تصريح بغير الإجابة مع تغير معناها وإن وجه وجود الفاظه وحروفه وإن انضم إليها غير ما مع ذلك فقد يتوقف فيه بل في أجزاءه فليتأمل
العباب تبعاً للمعصوم والظاهر نداه أن قرب الفصل أي فيما يترتب المتابعة إلى الفرج ولا يتسرع الإجابة
بل لا يستعجله أو بعد وإن علم أنه يؤذن اهـ ثم قال فيه أيضاً تبعاً للزركشي وغيره ولو سمع بعضه أجاب فيه
وقبلاً لا سمعه تبعاً فيما يظهر اهـ (قوله كلاً قامة) قال في العباب ولو في حفي القامة أجيبه شئ قال في
شرحه كما نقله الأذري عن ابن كيم لأنه هو الذي يقيم قادر الأمر على ما ياتيه ثم أبدى احتمالاً أنه لا يجب في
الزيادة إلى أن قال في توجيه هذا الاحتمال وكذا في الأذان تكبيراً أو غيراً فإن الظاهر أنه لا يتابعه اهـ
ويجب بانهاست في اعتقاد الآتي بها الخ اهـ (قوله بان يفسر اللفظ الخ) أي ولو في البعض بدليل قوله الآتي
ولو سمع البعض الخ الظاهر أن ما هنا تخالف قوله في شرح الارشاد ويجب ندب السامع ولو لصوت لم يفهمه
كإتمامه ابن الرفعة اهـ وفي شرح العباب أنهم كلام المصنف أن السامع لصوت لا يفهمه سم وهو ما خرج به
ابن الرفعة ولم يطلع عليه الزركشي فحتمه ونظر الاستنوي في إجابته لنفسه بتاعلي أن الخطاب بالفتح هل
يدخل في العمومات الواقعة منه ونور في وجهه لتاعلي ذلك والذي رحمه غيره أنه لا يجب بنفسه أحد من
مقتضى الأحاديث اهـ

كلاً قامة بأن يفسر اللفظ
واللام بعد بسم الله

الجميع مبتدئاً بآله اه (قوله تغير ما يأتي الخ) يفرق سم (قوله ولوجنا) الى قوله فرغنا في النهاية
والمنع (قوله ولوجنا وما ناض) أي ونحوهما وهو المختل خلافاً للسم يكرى في قوله لا يعينان معنى ونهاية أي
كالنفساء عش ومن به نجس ولم يجداه يتطهر به شرح بأفضل عبارة سم قوله ولوجنا الحقة فيه عدم كراهة
اجابة المحدث والجنب والخاض بل صريح في استحباب اجابتهم وبشكل عليه كراهة الاذان والاقامة لهم وفرق
شيخ الاسلام أي والنهاية بان المؤذن والمقيم مقصران حيث لم يتطهرا عند مراقبتهما الوقت والمجب لا يتصير
من لان اجابته نابعة لاذنان غيره وهو لا يعلم بالباوق أذانه انتهى قال الشارح في شرح العباب وهو حسن
متممه انتهى وتقدم عن التبيان ما أقام عدم كراهة ذكر المحدث وعن فتاوى السبوطي عدم كراهة ذكر
الجنب أيضاً * (فرع) * لو دخل يوم الجمعة في أثناء الاذان بين يدي الخطيب في العباب تبعاً لاختاره أبو
شكبل أنه يجب قائماً يصلي النجعة تنقطة ولو تعرض اجابة الاذان وذكر الوضوء بان فرغ من سماع الاذان
بدأ بذكر الوضوء لانه للعبادة التي يشرها فرغ عنها * (فرع) * لانس اجابة اذان نحو الالاد وتقول الغيلان
انتهى اه سم قال عش قوله انه يجيب قائماً الخ ولو قيل بأنه يصلي ثم يجيب لم يكن بعد لان الاجابة تقفون
بطل الفصل ما لم يغش الطول على انه يمكن الاتيان بالاجابة والخطيب يحط بخلاف الصلوات قائماً متنع
عليه اذا طل الفصل وقوله لانس اجابة اذان نحو الالاد الخ نقل عن م ر مثله اه قول المتن (مثل قوله)
ويبقى أن لا يترأخ عنه بحيث لا يعد جوا باله قال في العباب ولو نفي حتى الاقامة أجيب مني وقال في شرح حكاي
نقله الاذري عن ابن كج لانه هو الذي يقيم فادرا الامر على ما يأتي به انتهى اه سم وشووي واليه ع ل
كلام النهاية فانه أورد في ذلك احتمالين ثم قال وقد تعرض لهذه المسئلة ابن كج في التخرير بدو شرحه في الاول
اه قال عش هو المبتدئ أي كون الجواب مني اه (قوله بان يأتي بكل كلمة الخ) قال الملاخي القاري في
رسالته الكبرى في الموضوعات ما صعدت مع العينين ياطن أغلق السبايق بعد تقبلها عند سماع
قول المؤذن أشهد أن محمداً رسول الله سم قوله أشهد أن محمداً عبده ورسوله وحديث ضربت بالقرع بالاسلام
دينوا بمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً ذكره كماله يلى في الفردوس من حديث أبي بكر الصديق أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال من فعل ذلك فقد حلت عليه شقاي قال البخاري لا يصح وأورد الشيخ أحد في كتابه موجبات
الرحمة بسند فيه مجاهيل مع انقطاعه عن الحضر عليه السلام وكل ما روى في هذا فلا يصح رفعه البتة
قلت واذا ثبت رفعه في الصديق فيسكن في العمل به لقوله عليه الصلاة والسلام عليكم بسنتي وسنة الخلفاء
الراشدين وقبل لا يفعل ولا ينهى وغرايته لا تنفي على ذوى النهى اه (قوله لكن بحث الاسنوي الخ) وفافا
للأسنوي والمنع والنهاية و زاد فيها أي النهاية وما ذهب الدما بن العماد من عدم حصول سنة الاجابة في حال
القارئة بمحلول على نفي الفضيلة الكاملة بصري (قوله فرغنا معاً أم لا) صادق بفرغ السماع أولاً سم (قوله)

(قوله تغير ما يأتي) يفرق (قوله ولوجنا) صريح في استحباب اجابتهما اه (قوله ولوجنا وما ناض) قضيه
عدم كراهة اجابة المحدث والجنب والخاض وبشكل عليه كراهة الاذان والاقامة لهم وفرق شيخ الاسلام
بان المؤذن والمقيم مقصران حيث لم يتطهرا عند مراقبتهما الوقت والمجب لا يتصير من لان اجابته نابعة
لاذان غيره وهو لا يعلم بالباوق أذانه اه قال الشارح في شرح العباب وهو حسن متعه اه وقضية
الفرق كراهة ذكرهم في غير الاجابة اذا تيسر تطهرهم لكن قوله في الخبر كان يذكر الله تعالى على كل
احسانه الا الحنابة قد يقتضي عدم التكرار مطلقاً وتقدم عن التبيان ما أقام عدم كراهة ذكر المحدث وعن
فتاوى السبوطي عدم كراهة ذكر الجنب أيضاً وسأني (قوله مثل قوله) ينبغي أن لا يترأخ عنه بحيث
لا يعد جواباً اه * (فرع) * لو دخل يوم الجمعة في أثناء الاذان بين يدي الخطيب في العباب تبعاً لما
اختاره أو شكبل أنه يجب قائماً يصلي النجعة تنقطة ليسمع أول الخطبة ولو تعرض اجابة الاذان وذكر
الوضوء بأن فرغ عنه وسمع الاذان بدأ بذكر الوضوء لانه للعبادة التي يشرها فرغ عنها * (فرع) * لا
تسن اجابة اذان نحو الالاد وتقول الغيلان اه (قوله فرغنا معاً أم لا) صادق بفرغ السماع أولاً (قوله)

تغير ما يأتي في السورة
للمأموم ولوجنا وما ناضاً
(مثل قوله) بان يأتي
بكل كلمة عقب فراغه
منها كذا أقصر وعليه
لكن بحث الاسنوي الاعتدال
بابتداء معاً ابتداء فرغاً
معاً أم لا وتبعته في موضع
جميع لكنني خالفته في شرح
العباب

قَبِيتُ أَنَّهُ لَا يَكُنْ فِي الْمَقَارَنَةِ كَيْدٌ عَلَيْهِ كَلَامُ الْجَمْعِ عَمْرٍاءُ ابْنُ الْعَمَادِ قَالَ دَرَّاعُهُ الْمَعْنُوقُ أَنَّهُ الْيَتِيمُ فِي التَّعْقِيبِ فِي الْمَطْبُوعِ وَكَأَنَّ
قَالَ ابْنُ الْأَمَامِ فِي أَعْمَالِ الصَّلَاةِ: لَوْ أَلْفَى (١٨٠) لَأَنَّ مَا هُنَا جَوَابٌ وَهُوَ يَسْتَدْعِي التَّأْخُرَ وَمَادَّ مِنْ هَذَا الْقِيَاسُ أَنَّ الْمَقَارَنَةَ تَمْكُرُوهَا
فَلْتَمِمْ هَذَا الْاِعْتِدَادَ وَانْ

أوالثوب أوصدت فإنه يعطها ان علم وتعمدو لمجامع وقاضى حاجته بل يحميان بعد الفراغ كصل ان قرب الفضل أصواتهم
واختار السكبان الجنب والحاض لا يحميان خبر كرهت أن أذكر الله الاعلى طهر وخبر كان يذكر الله على كل أحيانه الجنباته وهما صحاح يحبان
ووافقه والده التاجي الجنب لا مكان طهر مالا الا الحاض لتعندو طهرهم طول أم لمجد شوا ويحميهم من مرتين معهم ولو بعد صلاته

أصواتهم على السامع وصار بعضهم يسبق وبعضهم قد قال بعضهم لا تستحب أيا به ولو لا الذي أُنشئ به الشجع
 الدين أنه تستحب أيا به ثم أقره سم والرشيدي قال البصري وينبغي أن يكون مجله أذا سمع ولو بعضه
 من واحد منهم اه **أقول** يمكن أن يجرى على ما مر من شرح الارشاد والعباب بافضل للشارح وقال ع
 قوله مر ما اذا أذن المؤذن أن يجرى واحد أو جماع وسجع الجميع وقوله مر والذي أُنشئ به الشجع عز
 الدين الخ عتد وقوله مر أنه يستحب أيا به أي أيا فواحد منهم ويحقق ذلك بأن يتأخر بكل كلمة حتى
 يغلب على طينتهم **أقول** ما يجب تعقب أيا به متأخراً أو متاركة اه **عش** **(قوله الأول)** أي جوابه **عش** **(قوله)**
أ كد أي فبكرة ثم كنهها يتومغنى **(قوله فأنهم سواء)** أي لا تقدم الأول فبهم سواء وقوع الثاني في الوقت
 في الصم ومشر وسنة في عصره صلى الله عليه وسلم في الجمعة يتومغنى **(قوله ولو سمع البعض)** سواء كان من
 الأول أو الآخر **عش** الأول بعض الأذان سواء أمتد أو تعدد وسواء على التعدد كان من الأول أو الآخر أو من
 كل منهما **(قوله أحاب فبما لسمعهم)** أي سن له أن يجب في الجميع معنى ونهاية تعتبر سم عن العباب الجاب
 فيوم في الأسمعة تبعاً اه **(قوله عقب كل)** عبارة النهاية التي بدل كل منها اه **(قوله عن العصبية)**
 لا بعد أن يقال هنا أيا به ما عدا صوتي الله تعالى بما يأتي بصري قولنا لئن (الابته) أي يعون الله
 فقد ثبت من ابن مسعود أنه قال كنت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت لا حول ولا قوة الا بالله فقال صلى
 الله عليه وسلم ثلثي ما تفسر هاهنا قال لا حول عن معصية الله ألبعضه والله لا قوة على طاعة الله لا يعون الله
 ثم ضرب يده على منكبيه وقال هكذا أخبرني جابر بن عبد الله السلام مغنى **(قوله ففعله الخ)** عبارة ما يقتضى ويقل
 ذلك في الأذان أو يعاوفي الأقامة مرتين قاله في المجموع وقيل بحول مرتين في الأذان واختاروا من الرافضين كلام
 المصنف عجل المولود عبر بعبارة له لائق الأول العتد * **(فائدة)** * الحامد والعين لا يجتمعان في كلمة واحدة
 أصلها طر وفلتر بخر جميعاً الآن بولف كلمتين كلمتين كقوله جعل فأنهم كمتن كلمتين من
 على الصلاة من على الفلاح ومن المركبين كلمتين قولهم حوّل إذا قال لا حول ولا قوة الا بالله هكذا
 قال الجوهري وقال الأزهري وغيره حوّل بقديم اللام على القاف فهي مرتبة من حول وقاف قوة اه
(توليد وروت) زافد لا يعابو بالحق غلقت **عش** **(قوله بكسر الهمزة)** أي صرت ذمراً أي خير كثير نهاية
 ومعنى **(قوله لانه)** أي قوله ولا شبهة في المغنى الأول وجعلني من صالحى أهلها **(قوله رد الخ)** عبارة النهاية
 والمغنى ادعى للمبرى أنه غير معروف واد الأول وجعلني من صالحى أهلها **(قوله رد الخ)** عبارة النهاية
 الاسوى الخ اعتمدته النهاية والمغنى وخرجه المشرح في شرح بافضل **(قوله في الله الخ)** ليس بقيد كفى شرح
 العباب بل النهار كذلك كردى **(قوله أو نحو المظلة)** كذا في الرعي منها يتومغنى **(قوله عقب الجعلتين)** أي
 أو بعد فراغ الأذان وهو الأول نهايتومغنى وشرح بافضل **(قوله الأصاوفي رحاكم الخ)** ولا بعد من اجابة
 الصلاة جامعة بلا حول ولا قوة الا بالله سم على ج اه **عش** ونقل الكردى مثله عن الزادى **(قوله وقوله)** أي
 المؤذن في نحو الله المعطرة **(ذلك)** أي الأصاوفي رحاكم **(قوله سنة)** أي لخبر الصحيح ان ابن عباس رضى

الترجيح أن يأتي به السامع تبعاً لحاجته فبما عدا ولا بعد من اجابة الصلاة جامعة بلا حول ولا قوة الا بالله العلى
 العظيم فليأجمع **(قوله وقوله ذلك سنة)** أي لخبر الصحيح ان ابن عباس رضى الله تعالى عنهم قالوا أنه في
 يوم معلى وهو يوم الجمعة أذنت شهداء أن يمجدا رسول الله فلا تقل على الصلاة بل قل صاوفي بيوتكم فكان
 الناس استنكروا ذلك فقالوا تعجبون من ذائد فعله من هو خير مني يعني النبي صلى الله عليه وسلم الخ قال
 المشرح في شرح العباب ومعنى لا تقل على الصلاة أي مقصراً عما لا يقول عوضه فلا ينافى ما ذكره
 أنه يقول بعده الصرخ في أنه اذا أتى به عوضاً عن الجعلتين أو أحدهما لا يصح وما لجمع إلى الاختصاف ظاهر
 الحديث أنه يأتي به عوضاً عنهما فلا يدعو إلى الصلاة فكيف يحسن أن يدعوهم ثم يقول الأصاوفي رحاكم
 ويرد بانها هنالك لا يدعو إلى الصلاة بل يدعو إلى الصلاة في محل السامعين أن قالوا ويؤيد ذلك
 حديث الصحيحين كان يامر المنادي فينادي بالصلاة ثم ينادي الأصاوفي رحاكم والحاصل ان الجعلتين

والاول أكسد قال غير
 واحد الاذاني العبر
 والجمع فأنهم سواء ولو
 سمع البعض أجاب فبما
 يسمعه (الافى جعيلته)
 وهما على الصلاة وحى
 على الفلاح (يقول) عقب
 كل (الحول) أي يتحول عن
 المعصية (ولا قوة) على
 الطاعة ومنهم ما دعوت إلى
 (الابته) فجعله يأتي به
 في الأذان أربع وفي الأقامة
 ثنتين لما في الخبر الصحيح
 من قال ذلك مخلصاً من قلبه
 دخل الجنة (فأخبر الاني
 التوريبه يقول صدقت
 وروت) بكسر الهمزة وحى
 ففهم (والله أعلم) لانه
 مناسب قول ابن الرفعة
 لخبريه ورواه لأصله
 وقبل يقول صدقت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 ويقول في كل من كسبى
 الأقامة أهلها الله وأدامها
 مادامت السموات والأرض
 وجعلني من صالحى أهلها
 لخبر أبى داود وبحت
 الاسوى أنه في قوله في
 الله المعطرة أو نحو المظلة
 عقب الجعلتين الأصاوفي
 رحاكم يحببه بلا حول ولا
 قوة الا بالله وقوله ذلك سنة
 تحقيقاً فأنهم

(أو) يسن (لكل) من المؤذن (٤٨٢) والمقيم وسامعهما (أن يصلي) ويسلم (على النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغه) من

الاذنان أو الأقامة للامر
 بالصلاة عقب الأذان في خبر
 مسلم وقيس بذلك غيره (ثم)
 يسن له أن يقول عقبهما
 (الهم رب هذه الدعوة
 النامية) هي الأذان سمى
 بذلك لكثرة سلامته من
 تطرق نقص البدو لاشتماله
 على جميع شرائع الإسلام
 وقواعده مقاصدها بالنص
 وغيرها بالإنارة (والصلاة
 القائمة) أي التي ستقوم
 (آت محمد الواسلة) هي
 أعلى درجة في الجنة
 لا تكون إلا صلى الله عليه
 وسلم وحكمة طلبها مع
 تحقق وقوعها بالوعد
 الصادق اظهار الأقرار
 والتراضع مع عبادته
 جليلة للسائل أشار إليها
 بقوله صلى الله عليه وسلم ثم
 سألو الله الوسيلة في سن سال
 الله الوسيلة حاته
 شفاعة أي يوجب كافي
 رواية يوم القيامة أي الوعد
 الصادق وأما في الحقيقة فلا
 يجب لاحد على الله شيء
 تعالى الله عن ذلك علواً
 كبيراً (والفضيلة) عطف
 تفسير أوعم وحذف من
 أصله وغيره والدرجة
 الرفيعة ونهية بأمرهم
 الراعي لأنه لا بأس لهما
 (وابتغى من أم المؤمنين) وفي
 رواية صحيحة أيضاً المقام
 المأمور (الذي) بدل من
 المنكر أو عطف بيان أو

الله تعالى عنهما قال يؤذنه في يوم طهر وهو يوم الجمعة إذا قلت أشهد أن محمداً رسول الله فلا تقل حي على الصلاة
 بل قل صلوا في يوم تكلم فكان الناس استنكروا ذلك فقالوا أيحيون من ذاق فعله من هو خير مني يعني النبي
 صلى الله عليه وسلم الخ قال الشارح في شرح العباب أي والناهي يؤمنون لا تقل حي على الصلاة أي بمقتضى عليه
 لا يسمع بقوله عوضه فلا ينافي ما ذكره أنه يقوله بعده الصريح في أنه إذا أتى به عوضا عن الجملتين أو أحدهما
 لا يصح والمال جمع إلى الاختلاف ظاهر الحديث أنه يأتي به عوضا عنهما انتهى اه سم ومن ذلك الجمع المثنى
 كإم (قوله ويسن) الخ قوله ولا شتم الله في النهاية (قوله والمقيم) عبارة هنا به وكذا المقيم بلفظ آت به مما
 رواه ابن السني وذكره المصنف في ذكره اه (قول المتن أن يصلي الخ) وتحصل السنة بأي لفظ آت به مما
 يفيد الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ومعلوم أن أفضل الصبح على الراجل الصلاة الشاهد فبني تقدما على
 غيره ما من الغير ما يقع للمؤذنين من قولهم الصلاة والسلام على رسول الله إلى آخر ما يؤنبه فكيف
 * (قائده) * قال الحافظ ابن حجر وبتأكد الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في مواضع ورد فيها أخبار خاصة
 أكثرها ما سجد جاد بعد جابا بالمؤذن وأول الدعاء وأوصلوه أو خرو في أوله أو كدوفي أثناء تكبيرات
 العبد عند دخول المسجد والخروج منه وعند الاجتماع والتفريق وعند السفر والتدوم منه والقائم الصلاة
 الليل ونحو القرآن وعند اللهم والكربواتو بقرعة الحديث وتبلغ العلم والذكر وتسان الشئ وورد
 أيضا في أحاديث ضعيفة عند استلام الحجر وطنين الأذن والتبني عقب الوضوء وعند الذبح والعطاس وورد
 المنع منها عندهما أيضا انتهى مناوي اه عش (قوله ويسلم) أي ما من من كراهة أفراد أحدهما عن
 الآخر ما يؤمنون معنى قول المتن (بعد فراغه) أي بولو كان استغفاله بذلك بفوت تكبيرة الإحرام مع الإمام أو بعض
 الفائت قبل أكلها عش (قوله من الأذان أو الأقامة) أي أو الأجابات ترشيد (قوله ثم يسلم الخ) أي لكل
 من المؤذن والمقيم وسامعهما وظاهر أن كلام من الأجابت والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء مستنة
 مستقلة فلو ترك بعضها من باقي الباقي عش (قوله عقبهما) أي الصلاة والسلام قول المتن (الهم) أصله
 بالله تحذفت ياؤه عوضت عنها الميم ولهذا المنع الجمع بينهما هنا بمعنى (قوله هي الأذان) أي أو الأقامة
 معنى وشرح المنهج قول المتن (آت) أي أعطى هنا بمعنى (قوله اظهار الافتقار والتواضع) عبارة النهاية
 والمثنى وشرح بافضل اظهار شرفه وعظم منزلته اه (قوله صلى الله عليه وسلم) كان الأولى بتقديم على البا
 (قوله ثم سأل الخ) عبارة هنا يتوالى في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم كفى خبري سلم إذا سمعتم المؤذن فقولوا
 مثل ما يقول ثم سألوا على فانه من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرين سألوا الله الخ (قوله فلا يجب لاحد الخ)
 مثل ما يقول ثم سألوا على فانه من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرين سألوا الله الخ (قوله فلا يجب لاحد الخ)
 من أتوا بل لكن اختلاف الظاهر ولا ضرورة نحو السبعي أقول وأيضاً وسلم فالوجوب هنا بالمعنى
 القرري أي الحصول والثبوت والمرا به مجرد الوعد بشفقة (قوله وحذف) أي المتن في أنها يقول المتن وزاد
 في التنية بعد الوعد والرفعة والدرجة لا يفتقر بعد وعده بأمرهم الراعي اه قال الكرد في فتح الباري زاد
 في رواية البهيقي انك لا تختلف الميعاد اه (قوله وختمها) معطوف على قوله والدرجة الرفعة (قوله من
 المنكر) أي ومن المنكر بالاولي قال سم أي أو نعت له مقطوع فان النعت المقطوع يجوز زخا لقوله

للمنعوت

نعت المعرف ويجوز القطع الزرع أو النصب (وعده) يقولنا عبي أن يعقلوا بل بمقام محمود

على المذهب في مذهبنا يقينا في القربى ولطنا في العبد سخطنا (قوله أي الكعبة) الى قوله وفي الخادم في النهاية
 (قوله لان ثوبهم منها) أي ثبوت كونهم من أئمة الكعبة (قوله وفي الخادم الخ) عبارة سخطنا والمراد بعينها
 جرمها أو هوأؤها الحاذي ان لم يكن المصلي فيها ولا فلا يكتفي هوأها بل لابد من جرمها حقيقة حتى لو استقبل
 شخصاً منها ثلثي ذراع فأكثر تقرر بيلابها (قوله وهوائه) بالجر عطفاً على البيت (قوله السابعة) راجع
 الى السابعة أيضاً ويرى (قوله والمعتبر مسامتة) الخ لا يخفى ان هذا الظاهر فيما قاله امام الحرمين من انه
 لو وصف آخر المسجد بحيث يخرج بعضهم لوقر بواحد السميت صحت مسألتهم بخلاف ما لو خرج بعض
 الصف القريب من السميت فإنه لا تصح صلاته من خرج من السميت مع القطع بأن حقيقة المحاذاة لا تختلف في القرب
 والصف فتعين ان المتبع فيه أي في البعد حكم الاطلاق والتسمية لاحقة المسامطة في اطلاق عليه اسم
 الاستقبال عند البعد صحت صلاته وان كان لوقر بخرج عن السميت اذ بعد في العرف بمحاذاتها انتهى وحديث
 فهذا لا يتنوع قوله الا في ان صحة صلاة الصف الطويل محمول على انحراف فيه أو على أن الخطأ غير معين
 أي اذا اكل مستقبلاً عرفاً فأنما هو بالخلة فلا وجه لادعاء الامام فلتدبر سم على ج عش و يأتي
 عن الرشيدى ما لو وقف وقوله فهذا لا يتنوع قوله الخ أقول وكذا لا يتنوع قوله الا في لكن يقتضى الخ لان
 عدم توجه بعض الصف الطويل بالانحراف فيما الى عين الكعبة أمر محقق وكذا عدم المسامطة للحقيقة
 للامام أو ما موهباً بما في كلام القليل أمر مطلق عليه بالرشيدى ثم قال فالحاصل أئمة اعتباراً
 المسامطة للحقيقة أزام الفارق وهو صاحب القليل الا في لا يجحد عنه فالتعين لا كلفه بالمسامطة العرفية
 التي قالها امام الحرمين وسيعول الشارح مر عليها بما يأتي في شرح قول المصنفون صلى في الكعبة
 واستقبل جدار الخ (قوله وكونها) أي المسامطة (قوله وبمعظم البدن في الركوع والسجود) بوم
 انه لو خرج دون الغظم من القبلة في الركوع والسجود أو خرج في الصلاة فمعظمها يصير وليس براد أو أول
 الصلوة الذي عبر به بقوله أي بجهة الصدر التي هي امام البدن الصادق لحوال المصلي جميعاً لما وقعوا
 وركوعاً وسجوداً واستلقوا وضطجوا كالكان أول طابق على الحقيقة (قوله الانقباض) حاصل ما يأتي وجوب
 الاستقبال الوجه ومقدم البدن في حق المصلي جنبه بالوجه في حق المصلي مستلقاً مع منازعة حتى وجوب
 الوجه في الكعبة سم عبارة سخطنا واستقبالها بالصدر حقيقة في الواقف والحالس وحكى الراكع والساجد
 وجب استقبالها بالصدر والوجه لمن كان مضطجاً والوجه بالوجه لخاصين ان كان مستلقاً (قوله ولا
 بنحو البد) أي تقديمه أخذاً بالخلاف وهو الظاهر وان استبعد سم على ج عش (قوله مما يأتي)
 أي أي نفاً بقوله بخلاف غيره كطرف البدن الخ (قوله على ذلك) أي الاستقبال (قوله كما يأتي) أي في شرح ومن
 يمكنه العمل القبلة (قوله اقره الخ) تعليل لما في المتن (قوله قول الخ) أي والاستقبال لا يجبي غير الصلاة فتعين
 أن يكون فيها شيئاً يتوهم في (قوله وجهك) المراد بالوجه لخاصين ان كان مستلقاً مع منازعة حتى وجوب
 على جنباً بجبري (قوله بدل الخ) وأيضاً قد فسر والسطر بالجهة والجهة تطلق على العين حقيقة وعلى
 غيرهما مجازاً بل ادعى بعضهم انها لا تطلق الا على العين سم وزيدى اه بجبري (قوله انه صلى الله عليه

أي الكعبة وليس منها
 الجسر والشاذ وان لان
 ثوبهم منها ما غنى وهو لا
 يكتفي به في القبلة وفي الخادم
 ليس المراد بالعين الجدار
 بل أمر اصطلاحى أي وهو
 سم البيت وهو أوائل
 السماء والارض السابعة
 والمعتبر مسامتة عرفاً
 لاحقة كونها بالصدر في
 القيام والقعود بمعظم
 البدن في الركوع والسجود
 ولا عبرة الوجه الانقباض
 في حيث القيام في الصلاة
 ولا بنحو البدن كما يعلم مما يأتي
 (شرط لصلاة القادر) على
 ذلك لكن يقينا بمعاينة أو
 سم أو بارئسام أو ما روى
 فنه تفيد ما يفيد أحد
 هذين في حق من لا حال
 بينه وبينها أو لظنا في بينه
 وبينها مثل حرتم أو كجز
 عن أرائته كما يأتي لقوله
 تعالى قول وجهك شطر
 المسجد الحرام أي عين
 الكعبة دليل انه صلى الله
 عليه

(قوله السابعة) هل يرجع أيضاً للسماء (قوله والمعتبر مسامتة) الخ لا يخفى ان هذا الظاهر
 فيما قاله امام الحرمين حيث قال لو وقف صف آخر المسجد بحيث يخرج بعضهم لوقر بواحد السميت صحت
 صلاتهم بخلاف ما لو وقف في الصف صلاته من خرج من السميت مع القطع بأن حقيقة المحاذاة لا تختلف
 في القربى والبعد فتعين ان المتبع فيه أي في الاطلاق والتسمية لاحقة المسامطة اه وحديث فهذا لا يتنوع
 قوله الا في ان صحة صلاة الصف الطويل محمول على انحراف فيه أو على أن الخطأ غير معين فأنما هو بالخلة
 فالوجه ما قاله الامام فلتدبر سم على ج عش (قوله الانقباض) حاصل ما يأتي وجوب الاستقبال بالوجه ومقدم البدن في حق
 المصلي جنبه بالوجه في حق المصلي مستلقاً مع منازعة حتى وجوب الوجه الاول (قوله ولا بنحو البد) قد دخل
 القدمان وعليه فضية ذلك انه لو أقر قدميه خارجاً فأنما مع استقبالها بصدرة بقبته بدنه أو أقر وهو مستبعد

وسلم ركع وكعتين في وجه الكعبة وقال هذه القبلة فالخصر فيها ذافع لجل الآية (١٨٥) على الجهة وتحريرا بين المشرق والمغرب

قبلة يحمل على أهل المدينة ومن ساءهم - وقول شرح من أصحابنا من اجتهد فأخطأ إلى الله - رم جاز لحديث البيت قبله لأهل المسجد والمسجد لأهل الحرم والحرم لأهل مشارف الأرض ومشارفها مردود بان ما ذكره كحل وحديثا لا يعرف وصحيفة الصف المستطيل من المشرق إلى المغرب يحمل على انحراف فيه أو على أن الخط في غير من لأن صغير الجرم كلما زاد بعده اتسعت مسامته كالنار الموقدة من بعد وعرض الزمان قد دفع ما قبل يلزم أن من صلى بامام يسهو وينتقم سميت الكعبة أن لا تصح ملاته والارباب الصريح عرض البدن كايسته في شرح الزوائد فلا مستقبل طرفها في شرح شئ من الله - رض - خلافا لغيره كطرف البدن خلافا لغيره عن محاذاته لم تصح خلافا لاستقبال الركن لا مستقبل جميع العرض لمجموع الجهتين ومن ثم لو كان اماما انتفع التقدم عليه في كل منهما اما العارض عن الاستقبال نحو مرض أو رطب قال شارح أو خوف من زوجه عن دأبه على نحو نفسه أو ماله أو انقطاعا عن رفقته ان استوحش به

وسلم ركع وكعتين (الخ) أي مع خبر صلاوا كلاً يتوفى أصلي نهاية ومعنى (قوله) وصحيفة الصف (الخ) مر ما به (قوله) يحمل على انحراف (الخ) اعني انه لا يذو وشجنا (قوله) وعلى أن الخط في غير من (الخ) هذا لا يصح فيه إذا لم تنص من جبل حوله إلى جبل نور وكان الامام طرف هذا الصف فانه يقطع بان الامام ومن الطرف الآخر جان عن محاذ الكعبة لا يقال المراد الخط في عن المحاذ اسم الاحقيقة لا ناقول لا يخطئ بهذا المعنى في هذا الفرض أي أن الصف من المشرق إلى المغرب سم وبأن في الرشد ما وافقه (قوله) لأن صغير الجرم (الخ) كان وجه هذا التعليل ان اتساع المسامته عند زيادة البعد وجب عموم المحاذات مع الانحراف ووجب عدم تعين الخط لأن اتساع المسامته يقتضي انغماره في غيره فلا تعين هدامع أن الوجه ان هذا التعليل انما يناسب ما قاله الامام كما تقدم من أن الاعتبار بحكم الاطلاق والتسمية لاحقيقة المسامته فتأمل سم وفي الرشد ما لم يخاله ان أراد المسامته لاحقيقة وهو الموافق لما عدا من عدم تعين الخط في قوله فاندفع الخ ممنوع لأن عدم مسامته الامام أو المأموم فيها باق أمر مطلق به في قطع القدوة وان أراد المسامته العرفية فلا تقر بيلان المسامته بهذا المعنى متحققة بالنسبة للكل اه (قوله) فاندفع الخ) أقول في اندفاعه نظر ظاهر لانه اذا كان بين الامام والمأموم قدر سميت الكعبة أي بان كانت المسافة بينهما من جميع الكعبة فكثر وعلم ان الكعبة في ثالث المسافة علم أن كلامهم خارج عنها بل قد يخرج طرفا الصف الخارج عن مكنه طرفها فبعد قطع الخروج كمن الطرفين عن الكعبة لانها بعض مكنه التي خرج الطرفان عنها فاذا اقتدى أحدهما بالآخر خرج كل منهما من محاذاتها وهذا يندفع أيضا قوله أو على أن الخط في غير من فتأمل ويجاب عن هذا ان مراده أنه لا بد في الصف الطويل من أحد الاسمين اما الانحراف واما كونه بحث لا تعين الخط في كونه بحث تعين فلا بد من الانحراف والامام يصح فلتأمل نعم هذا الجواب يقتضي ان الاعتبار بالمسامة حقيقة فيقال في قوله السابق عرفا لاحقيقة سم (قوله) أن من صلى بامام (الخ) عبارة النهاية أن من صلى بمأموم في صف مستطيل ويتبين الامام أكثر من سميت الكعبة لا تصح ملاته لخروجه أو خروج امامه عن سمها اه (قوله) عن محاذاته) أي البيت الشريف (قوله) لو كان) أي مستقبل الركن (قوله) في كل منهما) الاولى في واحدة منهما (قوله) اما العارض) الى النسبة في النهاية الا قوله قال شارح (قوله) (الخ) مرض) أي بان لم يقدر على التوجه بنفسه ولم يجد من يوجهه في حمل يجب طلب الماء منه ليقال هو عارض فكيف يمكنه الطلب لا نقول لا يمكنه تخصيصه به اذ دونه عرش (قوله) أو ماله) فقيمتان الخوف على الاختصاص لأثره وان كثر عرش (قوله) فيصلي على حسب ماله (الخ) ظاهره ولو كان الوقت واسعه وقياس ما تقدم في فاذا الطهورين ونحوه انه ان رجا وال العذر لا يصلي الا اذا ضاق الوقت وان لم يرجز والى فيه فأوله ثم انزال بعد على خلاف ما يجب لاجادة في الوقت وان استمر العذر حتى فات الوقت كانت فاتة بعذر فيندب قضاءها فورا ويجوز التأخير بشرط أن يفعلها قبل موته كسائر الفرائض عرش أقول وبغير التقيد بشيئ الوقت ما في عن النهاية من قول المتن الاتي شدة الخوف (قوله) ولا بعدا (الخ) أي وجوب ما قال في الكفاية وجوب الاعداء دليل على الاشتراط أي فإبراج (قوله) حديث البيت قبله) فضة استدلاله بالحديث سمعة عدم استقبال الحرم خلافا لتقييده بالخطا (قوله) وعلى أن الخط في غير من (الخ) هذا لا يصح فيه إذا لم تنص من حواله نور وكان الامام طرف هذا الصف فانه يقطع بان الامام ومن الطرف الآخر جان عن محاذ الكعبة لا يقال المراد الخط في عن المحاذ اسم الاحقيقة لا ناقول لا يخطئ بهذا المعنى في هذا الفرض أي أن الصف من المشرق للمغرب (قوله) لأن صغير الجرم (الخ) كان وجه هذا التعليل ان اتساع المسامته عند زيادة البعد وجب عموم المحاذات مع الانحراف ووجب عدم تعين الخط لأن اتساع المسامته تقتضي انغماره في غيره فلا تعين هدامع أن الوجه ان هذا التعليل انما يناسب ما قاله الامام كما تقدم من أن الاعتبار بحكم الاطلاق والتسمية لاحقيقة المسامته فتأمل (قوله) فاندفع الخ) أقول في اندفاعه على التقدير الثاني نظر ظاهر لانه اذا كان بين الامام والمأموم قدر

فلا يحتاج إلى التقييد القادر فأنها شرط العاخر أيضا بدليل القضاء على ذلك لم يذكر في التنبيه والحوار
 واستدل على ذلك أي أن كفاية السبكي فقال كل شرط لم يصح الصلاة بدونه وجوب القضاء لدليل
 فيه اه وفي هذا نظر لأن الشرط اذا فقد تعصم الصلاة بدونه وتعاد كفاية الطهورين ثم رأيت الأذرى
 تعرض لذلك معني وارضى النهاية بما قاله السبكي ثم استدلى عليه لا ينتج (قوله ولو تعرض هو القيام
 قدمه لانه أكد عبارة النهاية ولو أمكنه أن يصلي إلى القبلة فاعاد إلى غيرهما فاجاب الاول لأن فرض
 القبلة أكد من فرض القيام الخ وكذا في المعنى الا انه قال وكما بدليل فاعاد (قوله اعذر) أي كالسفر
 (قوله خلاف القيام) أي فانه يسقط في النقل مع القدرة من غير عذر نهاية قول المتن (الافى شدة الخوف)
 ومن الخوف المجوز ترك الاستقبال أي يكون شخص في أرض مغصوب يتوختف وقت الوقت فله أن يحرم
 ويتوجه للغروب ويصلي بالأعمام نهاية قال السيد البصري قوله مدر فله أن يؤذن بعدم وجوب ذلك
 عليه وهو محمل تأمل اه وقال عرش قوله مدر فله الخ قضيت أنه هذا الفعل لا يعين عليه حيث قد يخرج
 ويؤخر الصلاة إلى ما بعد الوقت أو يصلها ما كثا في المغصوب أو كيفما الحال ويحتمل أن يقال هو جواز بعد
 منع فصدق بالوجوب اه وقوله ويصلي بالأعمام أي ويعيد لندرة ذلك كبقوله سم على من عجز مدر اه
 عرش (قوله وما الخ في معياني) أي من خوف النار والسبل والسبع ونحوها يعني أن ما ذكر من
 أفراد الخوف حقيقة وانما هي ملحقة القتال والناكبات والمعنى والنهاية أي فيما يباح من قتال أو غيره اه
 (قوله ولو أمن ركب الخ) وفي الرض في باب الخوف ووصل على الأرض فحدث الخوف للمجيء ركب
 وبني وان ركب احتاطا أعاد اه ولم يتعرض لاستدباره فركوبه أولا سم أي للفرق بكون الركوب
 هناك في الخوف والنزول هنا بعد زواله (قوله أن لا يستدبر الخ) أي في نزوله فان استدبرها بطلت صلاته
 بالاتفاق نهاية قال عرش قضيت أنه بمجرد الانحرف لا ضرر وقال سم ينبغي وان لا يحصل فصل مطلق
 اه وهو صادق بالانحرف فيضير اه وقد عني الصدق بتعسر الاحترار عن الانحرف حين النزول (قوله
 ما ذكره ذلك الشارح) أي من بعد الخائف من نزوله على ما ذكر من العاخر (قوله يلزم علم الخ) أي
 لأن القادر لم يتناول الخائف على هذا التقدير سم (قوله بل الخ) أي والمراد بالقادر القادر حقا
 فقط عرش (قوله وان كلا الخ) من عطف السبب (قوله على الاول) أي الخائف من نزوله (دون
 الثاني) أي من في شدة الخوف وفاق الكردي من تفسير الاول بالعاخر والثاني بالخائف من سبق القلم
 (قوله لما علم الخ) لعله أراد به كون الاول من الاعذار النادرة دون الثاني (قوله ولا يغفل السفر) خرج
 بذلك النقل في الحضر فلا يجوز وان احتج فيه للتردد في السفر لعدم ورود معنى ونهاية (قوله المباح)

ولو تعرض هو والقيام
 قدمه لانه أكد اذا سقط
 في النقل الاعذر بخلاف
 القيام (الافى) صلاة شدة
 الخوف) وما الخ في معي
 يأتي في باب فليس التوجه
 شرطها بغير ان كانت وفرا
 للضرورة ولو أمن ركب
 نزل واشترط بيناه بعد نزوله
 أن لا يستدبر القبلة (تنبيه)
 ما ذكره ذلك الشارح
 مشكل بانه يلزم عليه أن
 استثناء شدة الخوف منقطع
 وقبه فنظر في الوجهانه
 متصل وان كلاً من الخائف
 من نزوله ومن شدة الخوف
 قادر حقا كنه ليس بامن
 فأبطل ترك الاستقبال
 ووجوب الاعادة على الاول
 دون الثاني انما هو لماعلم
 من كلامهم في التيم من
 الفرق بينهما (و) (الافى
 نقل السفر) (المباح)

مسافة الكعبة أي بان كانت المسافة بينهما تسع جميع الكعبة فأكبر وعلى انها في تلك المسافة علم ان كلا
 منهما خارج عنهما بل قد يخرج طرف الصفا الخارج عن مكنت طرفها فيعمل قطعاً يخرج أو يخرج كل من الطرفين
 عن الكعبة لانهما بعض مكة التي خرج الطرفان عنها فاذا اقتدى احدهما بالآخر خرج كل منهما عن محاذاتها
 وهذا يدفع قول أيضاً قوله أو على ان الخطأ غير معين فتأمله ويجاب عن هذا ما مراده لا بدق الصف
 الطويل من أحد أمرين اما الانحرف واما كونه بحيث لا يتبعين الخطأ في كل بحث يتبعين لا بد من
 الانحرف والام بصرف فلنأمل نعم هذا الجواب يقتضي ان الاعتبار بالمسافة مستحقة فتخالف قوله السابق عرفاً
 لاحقيقة (قوله ولو تعرض الخ) قال الناسي ولو آمن ان يصلي إلى القبلة فاعاد أو إلى غير القبلة فأتى وجوب
 أن يصلي إلى القبلة مع القعود لان فرض القبلة أكد من فرض القيام لان فرض القيام يسقط في الساقطة مع
 القدرة من غير عذر بخلاف فرض الاستقبال اه (قوله ولو أمن ركب الخ) وفي الرض في باب الخوف ولو
 صلى على الأرض غفدت الخوف للمجيء ركب وبني وان ركب احتاطا أعاد اه ولم يتعرض لاستدباره فركوبه
 أولا (قوله ان لا يستدبر) ينبغي وان لا يحصل فعل مطلق (قوله يلزم علم الخ) أي لان القادر لم يتناول الخائف
 على هذا التقدير (قوله والافى نقل السفر) * فرع له قصد طريقان احدهما الا يتأق في الاستقبال مطلقاً

الراديه ما قابل الحرام فيشمل الواجب والمندوب والمكروه حفتي والمرايا بالنفل غير المعادة وصلاة الصبي اه
 يعبري **(قوله الذي تقصر الخ)** * (فرع) * بقصد طر يقان أحدهما لا تأتي فيه الاستقبال مطلقاً ولا الآخر
 يتأني فيه فهل له التنفل في الأول لمع ترك الاستقبال مطلقاً وعلى التفصيل في نظيره من القصر احتمالاً قال
 حر في أي النهاية والأول أصح وفارق نظيره من القصر بان النفل وسع فيه لكن كونه انتهى اه سم قول المتن
 (فلمسافر التنفل الخ) وسجدة الشكر والتلاوة المغفولة تلزم الصلاة حكمها حكم النافلة على البصير لوجود
 المعنى وقد ذكره المصنف في باب وجوب النفل الغرض ولوم مذورة وخزانة نهائية ويأتي في الشارح وعن المغني
 ما يشهد **(قوله المقصد معين الخ)** * (فرع) * ننزاعاً لم كل نفل شرع فيه فشرع في السفر وفي نافلة فهل يلزمه
 الاستقبال والاستقرار ينبغي انهم سم واستقرب ع ش عدم وجوب ذلك نظراً لاصوله واعتمد به البعيري
(قوله ولو نحو عبد الخ) أخذناه غاية الخلاف فيه ع ش **(قوله لا اتباع)** الى قول المتن ولا يشترط في النهاية
 والمغني الا قوله صالح لها وقوله اني الغرم ان سهل **(قوله واعانة الخ)** من عطف الحكمة على الدليل
(قوله فيه) أي نفل السفر **(قوله)** اله أي السفر **(قوله كالراكب)** بل أولى معنى **(قوله تغير)**
 حاجته راجع للمجمع سم أي وله الركض للادابة والعدو لحاجة سواء كان الركض والعدو لحاجة
 السفر كخوف تخلفه عن الرفقة أم لتغير حاجته كعقلها بصير يدامسا كه كإقتضى ذلك كلامهم وكلام
 ابن القري في روضه وهو المعتبرون قال الأذري ان الوجه بطلان الثاني أي في الغير حاجة السفر
 نهاية ما يجرى المغني على ما قاله الأذري **(قوله مطلقاً)** دخل المعفونه واليباس سم عبارة النهاية
 واما الماشي فبطل صلاته ان وطئ نجاسة عداء ولو يابسة وان لم يجد عنهما عدلاً كإخراجه ابن القري
 واقتضاه كلام التحقيق بخلاف وطئها ناسبا وهي يابسة للجهل بها مع مغارة ثلما فاشتمت ولو وقت عليه
 فخافها لافان كانت معفونها كذوق طوبوعت بها البلوى ولا رطوبة ثم لم يتعد الماشي عليها ولم
 يجد عنهما عدلاً بضر اه وكذا في المغني الا قوله ولا رطوبة فقال بخلاف ما لو وطئها ناسبا وهي يابسة أو
 رطبة وهي معفونها كذوق طوبوعت بها البلوى كإخراجه ابن القري اه وبأني عن الاعتي ما وافقه وهو
 قضية كلام الشارح الا أننا وأشار الرشدي إلى جرحه **(قوله لا يابس)** أي ولا معفونه كإني شرح
 الروض قال كذوق طوبوعت بها البلوى اه وقضية ذلك أنه لا يضر وطئه الرطبة للمعفونه ناسباً
 وفي شرح حر خلافه سم **(قوله ودابة الخ)** عبارة النهاية ولو بالث أو رانث دابته أو وطئت بنفسها
 أو أو طأها نجاسة بضر أي حيث لم يكن لجامها يبيده لأنه لم يلقها ولو أدى في دابة وفي يده لجامه اقتضت
 كلام شرح المهذب بطلان الصلاة على الأصح ونظيره انه يلحق بما ذكر كل نجاسة اتصلت بالدابة وبعناتها
 بيده اه زاد المغني وهذا ظاهر إذا أصلى عليها وهي واقفة فإن كانت سائرة لم يضر لان الحاجة تدعو الى ذلك
 اه وفي سم بعد ذكره عن العباب وشرح حشره الارشاده لم ما تقدم عن النهاية ما نصه فتحصل من ذلك
 انه حيث كان بعضهم أعضاء نجاسة دم أو غيره منها أو من غيرها بطل مسكه لجامه واطاها ه انه لا فرق
 بينه

الذي تقصر فيه الصلاة لو كان
 طو ولا (فالمسافر) لمقصود
 معين بعبارة الشرط
 الأطول السفر (التنفل)
 ولو نحو عدو وكسوف صوب
 مقصوده كما يأتي (واكباً)
 لا اتباع وراه البخاري
 واعانة للناس على الجمع بين
 مصحفي معاشهم ومعادهم
 اذ وجوب الاستقبال فيه
 مع كثرة الحاجة اليه تستدعي
 ترك الورد أو العاش
 (وباشاً) كالراكب ويشترط
 ترك فعل كثير كعدو
 او اعداء وتحريل رجل لغير
 حاجته ترك تعدد وطئ نجس
 مطلقاً وان عم الطريق فإن
 نسيه ضر وطئ غير معفو
 عنه لا يابس ودابة لجامها

بيده

والآخر يتأني فيه فهل له التنفل في الأول لمع ترك الاستقبال مطلقاً وعلى التفصيل في نظيره من القصر
 احتمالاً قال حر والأول أصح وفارق نظيره من القصر بان النفل وسع فيه لكن كونه اه وقياسه في الركبان
 أحد الطر يقين بحيث لا يسمى قطعاً سفرًا جواز التنفل في الآخر لعمالي وغيره مع ترك الاستقبال ونحوه
 * (فرع) * ننزاعاً لم كل نفل شرع فيه فشرع في السفر في نافلة فهل يلزمه الاستقبال ينبغي انهم
 (قوله لغير حاجة) فيسدى الجيب **(قوله وطئ نجس)** خرج ايطاء الدابة لكن اذا تلوثت رجلها بضر أمساك
 ما ربط بها كإني مسئلة الساجور وقوله مطلقاً دخل المعفونه واليباس **(قوله وان عم الطريق)** عبارة
 الروض وشرحه أو وطئها عامداً ولو يابسة فبطل صلاته وان لم يجد مصر فأي معدلاً عن النجاسة اه **(قوله)**
 لا يابس) أي ولا معفونه كإني شرح الروض قال كذوق طوبوعت بها البلوى اه وقضية ذلك أنه لا يضر
 وقوله الرطبة للمعفونه ناسباً بالروي شرح حر خلافه **(قوله ودابة لجامها يبيده)** كذلك الخ قال في العباب

بين حال سيرها ووقوفها ولا ينظر إلى مسك لحامها فالقياس الجواز مع وجوب الإعادة اه (قوله كذلك) أي ذكر اكبتها في بطلان الصلاة بتجسسها (قوله حامل لئلا) الخ كان التقدير لئلا يمس الخباسة وهو اللجام بأن تأتيا به دم القم مثلاً أو لئلا يمس الخباسة وهو اللجام بأن لم يصبه الخباسة التي في القم أو غيره فان اللجام حينئذ يمس اليد بالامساك للخباسة التي في القم أو غيره فماس الأول ليس مضافاً لئلا يمس إلا خبر بل للخباسة وئلا يمس الثاني مضاف لئلا يمس الخباسة لهذا ما ظهر إلا أن ثم في عبارته بحثان مجرد بل يمس الخباسة لا يقتضي البطلان ما لم يكن اللجام مروباً يمس الخباسة كما يعلم مما يأتي في مسئلة الساجو رانه لا بد في البطلان من شذ الحبل به فكان ينبغي أن يقول لئلا يمس أو مروباً يمس الخباسة ولعله بنى إطلاق هذا التعبير على مخالفته في اعتبار الشدي مسئلة الساجو رفي طعن أنه يخالف فيه أو على تصو والمسئلة باللجام فان وضعه في فم اليد على الوجه المعتاد بمنزلة الشد به فليأتى اسم (قوله ولا يكاف الخ) لأموقع له فان مخاض كلامه أن نجاسة تبطل صلاة غير السافر تبطل صلاته أو ضايقه (لانه يحتل به الخ) لم يقدم هنا شيئاً كانه عليه الشدي (قوله ودوام سيره) عطف على قوله ترك فعل الخ (قوله فلو بلغ الحط المنقطع به السير) القاهران المراد به خصوص المحل الذي لا سير بعده بل ينزل فيه وعليه فلو كان الحط متسعاً ووصل إليه بترخص الوصول خصوص ما يرد النزول فيه عش (قوله أو طرف محل الإقامة) أي المحل الذي نوى الإقامة فيه والذي هو مقصده عش (قوله أو لو أهاما كالمشاة) عبارة النهاية والغنى أو لوى وهو مستقراً كما كتب محل الإقامة به وإن لم يصلح له الزم له الزول الخ بخلاف المار بذلك ولو بقرية له أهل فيها فلا يلزمه الزول فالشرط في جواز التنقل را كيا وما شادوام سيره فلو نزل في أثناءه - لانه لم يمسها للقبلة قبل ركوبه ولو نزل بين أو ابتدأها للقبلة ثم أراد الركوب والسير فليتها وسلم منها ثم ركب فان ركب قبل ذلك بطلت صلاته إلا أن يضطر إلى الركوب اه قال عش قوله ولو بقرية له الخ ظاهر وان كانت وطعن ليس مراد الما يأتي في صلاة المسافر من انه ينقطع سفره مجرد وعلى وطنه وقوله مر الآن يضطر

ولودي فم اليد بوضع يده فم اه قال الشارح في شرحه لعله العنان المتجسس بدورها كالوصلى ويده جبل طاهر متصل طرفه بتجسس ونزع فيه الأذرى بان سياق كلامه في الوضوء لانه لا يضر وجهه بالحاجة إلى امساك العنان بخلاف الجبل الأذرى ورواى ما سكه اه ثم قال في الباب لأن وأطأها أي الخباسة مروباً به قال في شرحه فلا تبطل صلاته قطعاً كافي المجموع بخلاف ما في العز رى لانه لم يلافتها به فأد ماس فم اليد في فم اللجام يده اه فعلم انه لو كان اللجام يده هنا بطلت كنهان ذلك في شرحه لا لزوماً للفظه بخلاف ما لودي فم اللجام يده أي فتبطل صلاته ويعلم مما يأتي في شروط الصلواته لو تجسس بضمون أعضائها أو بطل مسكه لحامها فذكر تجسس القم هناك مثال اه فتحصل من ذلك انه حيث كان بعض من أعضائها نجاسة دم أو غيره منها أو من غيرها أو بطل مسكه لحامها واطأها رانه لا فرق بين حال سيرها ووقوفها ولو اضطر إلى مسك لحامها فالقياس الجواز مع وجوب الإعادة على من منازعة الأذرى لا يضر مسك اللجام لكن هل يختص ذلك بحال السير أو لا يختص بحال السير لأن من شأن الركوب الاحتياج معه إلى مسك اللجام بل قد يحتاج بل يضطر حال الوقوف إلى مسكه لعدم انضباطها وتساكها يده فيه فنظر قلنا تأمل (قوله حامل لئلا يمس الخ) كان التقدير لئلا يمس الخباسة وهو اللجام بأن تأتيا به دم القم مثلاً أو لئلا يمس الخباسة وهو اللجام بأن لم يصبه الخباسة التي في القم أو غيره فان اللجام حينئذ يمس اليد بالامساك للخباسة التي في القم أو غيره فماس الأول ليس مضافاً لئلا يمس إلا خبر بل للخباسة لهذا ما ظهر إلا أن ثم في عبارته بحثان مجرد بل يمس الخباسة لا يقتضي البطلان ما لم يكن اللجام مروباً يمس الخباسة كما يعلم مما يأتي في مسئلة الساجو رانه لا بد في البطلان من شذ الحبل به فكان ينبغي أن يقول لئلا يمس أو مروباً يمس الخباسة ولعله بنى إطلاق هذا التعبير على مخالفته في اعتبار الشدي مسئلة الساجو رفي طعن أنه يخالف فيه أو على تصو والمسئلة باللجام فان وضعه في فم اليد على الوجه المعتاد بمنزلة الشد به فليأتى اسم

كذلك يكلو تجسس فم لانه
بامساك حامل للخباسة
أو يمس الخباسة
وهو يبطل بخلاف مس
المماس بل لا يحصل كافي
في شروط الصلاة ولا يكف
ماش التحفظ عن التجسس
لانه يحتل به خشوعه ودوام
سيره فلو بلغ الحط المنقطع
به السير أو طرف محل
الإقامة أو لو أهاما كالمشاة

الحى فركبوكم كلها اه (قوله صالح لها) انظر هذا التقييد مع قول شرح الروضى والنهاية والمغنى وان لم يصلح للاقامة تومثله في شرحه على العباب فله سقط من هذه النسخة قوله أولا لعقب صالح لها سم وقوله فله سقط الحى أى وحى هناعلى التقييد (قوله نزل) هل يشترط أن لا يستدرك بتقديم فحين أمنركا فتنزل بنفى نعم سم على ج اه عش (قوله وانما الح) أى للصحة تشدى (قوله ذلك) أى اتمام الاركان والاستقبال (قوله استقبال راكب السفينة) أى في جميع الصلاة وتمام الاركان كلها فان لم يسهل له ذلك فلا يجوز له النقل على المعتمد فقول شيخ الاسلام والخليل كهودج وسفينة معتمد بالنسبة للهودج وضعف بالنسبة للسفينة شخنا ومغنى (قوله الاملاخ) وأحق به صاحب مجمع البحرين اليمنى مسير المرقد ولم أره لغیره نهاية قال عش الاخاف معتمد اه وقال الرشدى انظر المراد بالاخاف وما الحاجة اليه فان الاسفار ماشيا يتنقل لصوبه مقصده وان لم يكن مسيرا للمرقد اه وقال السيد البصرى وهو وجبوا ملأ قهقهم الماشى والراكب صادق عن ذكر فلا غرابة فيه ولعل وجه الغرابة من جهتان احاقه بالاملاخ يقتضى عدم لزوم اتمام الاركان وان شغل وعدم لزوم الاستقبال الا فى التحريم ان سهل وهذا الاقتضاء منجه اذا فارق بينهما من حيث المعنى فليأتى اه (قوله وهومن له دخل الح) أى وان لم يكن من المدين لتسبها كالأول عاون بعض الركاب أهل العمل فهنا بعض أعمالهم عش (قوله الا فى التحريم ان سهل الح) ترك هذا الاستثناء فى الروضه وشرح الروض وكذا فى شرح المنهج وكتب شخنا ماشيا ماله فله مقصبة صديقه متناوشا ان الاملاخ لا يلزمه التوجه حتى فى التحريم ولا قائل به فبأأطن أعنى نقر بعلى الاصغر من لزوم الاستقبال حال التحريم أى ان سهل سم وقوله وكذا فى شرح المنهج أى فى النهاية والمغنى كما سروا فقههم شخنا فقال أما الاملاخ فلا يلزمه التوجه وظاهر كلامهم ولو فى التحريم اه وقوله قضت صديقه ماله عسارة البحرى على المنهج قوله فلا يلزمه أى الاملاخ توجه مقصبة أنه لا يجب فى التحريم ان سهل والمعتمد وجوبه فيه ان سهل ولا يلزمه اتمام الاركان كراكب الدابة قاله ج اه شوى وعش اه قول المتن (ولا يشترط طول سفره) ويشترط هنا مجاوزة السور وان كان ولا انفعاجوزة العمران فيشترط هنا جميع ماش - شرط فى القصر الاول السفر عش اه بغيرى وفى سم بعد كلام مانصه فبوخذ من ذلك ان من قصد انخر وج عن سور بلده الى محل لا يسمع منه النداء بازتنقه راكبوا ماشيا وان كان فى عمران بلد آخرى وراء السور فليأتى اه (قوله لعموم الحاجة) الى قوله بشرطه فى النهاية والمغنى الا قوله وغيره (قوله مطلتا) أى مع القفلة وبدونها (قوله وغيره) لعله لجميع أنواع منه بنهم واحد (قوله ثم بشرط أن يكون مقصده الح) قد يفيد انه لو خرج الى بعض بلاد أو غيظاتها البعيدة لا يجوز له التنقل لغير القبلة لانه لا يعد

(قوله صالح لها) انظر هذا التقييد مع قوله فى شرح الروض وان لم يصلح للاقامة اه ومثله فى شرح الشارح للعباب فله سقط من هذه النسخة قوله أولا لعقب صالح لها (قوله نزل) هل يشترط أن لا يستدرك كما تقدم فحين أمنركا فتنزل بنفى نعم وقوله الاملاخ والحق صاحب مجمع البحرين اليمنى بلاحها مسير المرقد ولم أره لغیره شرح مو (قوله الا فى التحريم ان سهل) ترك هذا الاستثناء فى الروضه وشرح الروض وكذا فى شرح المنهج وكتب شخنا ماشيا ماله فله مقصبة صديقه متناوشا ان الاملاخ لا يلزمه التوجه حتى فى التحريم ولا قائل به فبأأطن أعنى نقر بعلى الاصغر من لزوم الاستقبال حال التحريم أى ان سهل (قوله ولا يشترط طول سفره) * (تنبيه) * أعلم ان من قصد سفر مرحلتين ترخص بالقصر وغيره بغير دائره وج من السور وان كان فى عمران بلدة خولماق للسور بل ولوامتدت القرى المتلاصقة مرحلتين ترخص بغير الاتصال عن قربته وان كان مسيره المرحلتين فى عمران تلك القرى كالمظهر من جوار الترخص بانفعاله به بله بنحو خروجه من سورها وان كان فى عمران بلدة خولماق لسورها وهذا أدل دليل على أن كونه فى عمران البلد الاخر لا يمنع انعقاد السفر وتحققه حتى يستمسكوا بالامتنع الترخص لان شرطه السفر وجبتشذ فبوخذ من ذلك ان من قصد انخر وج عن سور بلده الى محل لا يسمع منه النداء بازتنقه راكبوا ماشيا وان

صالح لها نزلوا عنها بأركانها
للقبلة ما لم يكن ذلك عليها
ويجب استقبال راكب
السفينة الاملاخ وهومن
له دخل فى تسبها فانه
يتنقل لجهة مقصده ولا يلزمه
الاستقبال الا فى التحريم ان
سهل ولا اتمام الاركان وان
سهل لانه يقطع عن عمله
ولا يشترط طول سفره على
المشهور لعموم الحاجة
مع المساحة فى النقل يجعل
العود فيه مالا وعغيره تم
بشرط أن يكون مقصده
على مسافة لا يسمع منها
النداء بشرطه لا يتفق
المجعة ويفرق بين هذا
وحاجة سفر المرأة والمدين
بشرطهما

فانه يكتفى بموجودة مسنى
السفر بأن المجزؤ هنا
الحاجة وهي تستدعي
اشتراط ذلك ثم تغيب
بحق الغير وهو لا يتقيد
بذلك (فان أمكن) أى
سهل (استقبال الزاكن
في مرقده) كتحفة واتمام
وكوعه وسجوده) وحدهما
أومع غيرهما (لزمه)
الاستقبال والاتمام لما قدر
تعيين السكنا أو البعض
سكنوا السفة بنفاد لا مشقة
(والا) يمكنه ذلك (فلا يصح
لانه ان سهل الاستقبال
المذكور وهو استقبال
الزاكن لنحو وقوفها
وسهولة انصراف عليها أو
تغيرتها أو سيرها أو ما لها
يسدها وهي ذلول (وجب)
لتيسره (والا) يسهل لنحو
جوحها أو سيرها وهي
مقطورة ولم يسهل انصرافه
عليها ولا تغيرتها (فلا)
يجب لعسره (ويختص)
وجوب الاستقبال حيث
سهل (بالخرم) فلا يجب
فيما به. نه وان سهل لانه
تابع له نعم العتق في الواقعة
أى طوبى على ما عبر به
شارح وعليه يظهر أن المراد
به ما يقطع أو يصل السير
عرفا انهما دامت واقفة
لا يصل عليهما الا في القلة
لكن لا يلزم ما تمام الاركان
ثم ان سائر السير في الواقعة
لجهته مقصده أو لا يفرض
امتنع حتى يتم على ما فيه
مما يشته في شرح الارشاد

مسافر اخر فاقوا بمحتمل انه جعل ذلك ضابطا لما بعد سفره ان يتقفل عند قصده ذلك سواء كان مقصدا
الذهاب اليه من مرافق البلد أو من غيرهما وقد يشعر بالثاني قوله مر لانه فارق حكم التيقين في البلد اه
ويؤخذ من ذلك ان من اراد زيارته امام الشافعي رضى الله تعالى عنه وكان بين مبدأ سيره ومقام الامام الميل
ونحوه مجازة الترخص بعد مجازة السوران كان داخله ومجازة العمران ان لم يكن المخرج منه سور ومثله
يشال في التوجه الى بركة المحاور بين من الجامع الازهر ونحوه ع ش (قوله فانه يكتفى بسجود مسعى
السفر) أى وان كانت المسافة أقل من ذلك بحيث يسع منها الدعا يقول المتن (قوله فان أمكن الخ) تفصيل
لما أجله أولا في قوله الذي شدة الخوف ونقل السفر الخ ع ش قول المتن (واتمام وكوعه وسجوده الخ)
عبارة شرح المنهج أى والنهاية والغنى واتمام الاركان كلها أو بعضها وكتبهم امشيه شيخنا الشهاب عميرة
قضية كلامه اذ ان لو سهل الاستقبال في الجميع ولم يتيسر سوى اتمام الركوع انه يجب الاستقبال في الجميع
والاتمام في ذلك الركوع فقط وهو كلام لا وجه انتهى اه ع ش زاد سم وظاهر كلام المصنف انه
لا يكتفى في الزوم امكان تمام الركوع فقط أو السجود فقط بخلاف عبارة شرح المنهج اه وعبارة شيخنا
واتمام الاركان كلها أو بعضها الذي هو الركوع والسجود اه عبارة البيهقي على المنهج قوله أو بعضها
المراد به الركوع والموجوده على ما يصدق بأحدهما وعبارة الاصل أظهر فلو قدر على اتمام أحدهما فقط مع
التوجه في الجميع فهو داخل في قوله ولا فلا وجه ما ظهر لك سقوط كلام سم وعميرة حتى ومنزى اه
(قوله الاستقبال) الى قوله وظهر الخ في النهاية الا قوله أى طوبى لى انهاء قوله على ما فيه لانه وكذا في
المنهي الاما ينبغي عليه (قوله وان لا يمكنه ذلك كله) دخل في ذلك ما ذاهل التوجه في جميع الصلاة دون اتمام
شي من الاركان وما ذاهل اتمام الاركان أو بعضها دون التوجه في جميعها أو في جميع الصلاة فقط كدوامه
في جميع ذلك لا يجب الا الاستقبال عند الخرم سم على المنهج وقوله قضية كلامه الخ تمتد ع ش وشورى
ويأتى في الشارح وعن سم ما وافقه (قوله انتم) الى قوله على ما فيه عقبه الغنى بعد ذكر من المهمات بما
نص وما قاله كإفاله شيخي ظاهر في الواقعة ولكن لا يلزمه الوقوف اتمام التوجه لتظاهر الحديث السابق اه
(قوله لنحو وقوفها الخ) متعلق بيسهل (قوله أو سيرها الخ) متعلق على وقوفها قول المتن (وجب) سهل
ما لو كانت مغصوبة نهاية أى فلا يضر نصب البانية جواز التنقل أو حرمه كونه بالان الحر مقتضى الامر
خارج ع ش (قوله وهي مقطورة) راجع للمعطوف فقط وقوله ولم يسهل انصراف عليها الخ راجع
للمعطوف عليه أيضا قول المتن (ويختص بالخرم) لو نوى عدد في النفل المطلق ثم نوى زيادة فواجبه
لا يجب الاستقبال عند تلك النهاية بمعنى وعميرة وأقره سم عبارة الرشد في قوله ذلك كله أى الاستقبال
واتمام الاركان أو بعضها بان لم يمكنه شيء من ذلك أو أمكنه الاستقبال فقط أو اتمام الاركان أو بعضها فقط
وحيث خلاصه ما سبق ذكره في قوله وظاهر صريح المتن اه (قوله لكن لا يلزمه اتمام الاركان) أى وله أن
يتبعها بالاعمال نهاية (قوله انتم) أى صلاته نهاية (قوله أو لا يفرض امتنع الخ) عبارة النهاية وان كان مختاراه
بالاضر وقلع عزان يسير حتى تنتهي صلته وصورة المسئلة كما فاداه والوجه الله تعالى اذا سمر على
الصلوات الا بالخرم من النافلة لا يحرم اه (قوله ما بينته في شرح الارشاد) أى من ان ما ذكرناه
المأوردى ونال جميع مقدمون فغوز والسير بعد وقوفه والبناء مطلقا اه وتقدم عن الغنى اعتقاده

الآن قد علمها معا والى حب الاتمام مطاوعا ولا الاستقبال الذى تحرم سهل وفى كلام غيره ما يؤيد ذلك والسكام فى غير الواقتة لما مر فيها (وقيل بشرط الاستقبال فى الإسلام أيضا) كالخمر لانه طرفها الثانى ويؤيد بانه يحتاج للاعتقاد (٤٩١) ملاحظا طالع الفرج ومن ثم وجب

اقتراح النية قبل الاول دون الثانى (ويحرم انحرافه عن استقبال صوب مقصده علما على اختياره لا مطاوعا لجواز قطع النفل والتنظير فيه ليس فى محله بل مع مضيق الصلاة لتأنيده بعبادة فاسدة لبطلانها بذلك الانحراف لان جهة مقصده صارت فى حقه بمنزلة القبلة فعمله لانه لا يلزم سلوك (طريقه) بل ان لا يعدل عن جهة المقصد كذا أطلقوه وقضيتاه فى منع جات الطريق بحث يقيق المقصد خلف ظهره مثلا يعرف لاستقبال جهة المقصد والقبلة لكن يستحق ثبرا يقيم أطلقوا أنه لا يضر سلوك منقطعات الطريق وظاهر الاطلاق ومن ثم عدل غير واحد الى التعيين بصوب الطريق بقية ذلك (الى القبلة) وان كانت خلف ظهره على المنقول المعتد خلافا لما بحثه جع لانها الاصل فاغترس له الرجوع اليها وان تضمن استقبال غير المقصد ولو قصد غير مقصد انحراف اليه فورا لانه صار قبلته بمجرد قصدته اما اذا انحراف ناسيا أو جاهلا أو لغلبة الغاية فلا يطلان ان عاد عن ضرب كالأول انحراف

(قوله عليهما) أى الاستقبال واتمام الاركان الخ سم (قوله والى حب) دخل تحتها اذا قدر على التوجه فجميع الصلادون اتمام شي من الاركان وما اذا قدر على اتمام الاركان أو بعضها دون الوجه مطلقا أو فى جميع صلاته وهكذا مر ج عبارته المنهج وشرحه سم (قوله مطلقا) أى لا لكل الاركان ولا بعضها (قوله لما مر الخ) أى أيضا سم (قوله كالخمر) أى فبما على الخمر تفسير لقول المصنف أضاعى حذف أى المفسرة (قوله استقبال) أى قوله لا مطلقا فى النهاية والمعنى (قوله استقبال صوب الخ) لاجتماع لفظ استقبال (قوله علما على اختياره) سبذ كر المحرر ذلك (قوله لا مطلقا) معمولا لانحرافا خولو زاد لكن لكان أولى (قوله والتنظير فيه ليس فى محله) الاول التفرع وتأخير عن الضراب الا كفى (قوله فعمله الخ) يعنى عمار تركبه تقدر والمضاف أى جهة طريقه سم أى كقادره انما يتوالمعنى (قوله يعرف الخ) ان أراد جواز افه وظاهر وان خالفه حيث ظهر المتن ويمكن ان يجب عن المتن بان الغالب ان جهة طريقه يقبضه مقصده سم (قوله لا استقبال الخ) الاول لجهة حيث ظهر المتن وحذف استقبال (قوله أطلقوا الخ) عبارة النهاية ولو خرج الركنين معاطف الطريق أو عدل لجهة أو غيرهما لم يضر اه (قوله وظاهر الاطلاق) أى الشامل لما يقيق المقصد مع مختلف ظهور (قوله غير واحد) أى كشخ الإسلام والناس يتوالمعنى (قوله ذلك الخ) الاطلاق (قوله وان كانت) الى المتن فى النهاية الا قوله كالأول انحراف الخ ولو احراف وكذا فى المتن الا قوله ولو قصد الى اما اذا (قوله خلافا لما بحثه جع) عبارة انما يتنحلا لا لا ذرى أى فى الخلف اه وعبارته المتن خلافا لما وقع فى المسمى من انه يضرا اذا كانت خلفه اه (قوله استقبال غير المقصد) الاول استقبال المقصد (قوله ولو قصد غير مقصد) أى لو تعرفت نيته عن مقصده الذى صلى اليه وعزم ان يسافر الى غيره أو الى رجوع الى وطنه (انحراف المبالغ) أى بمعنى فى صلاته كما مر خواجه نهاية (قوله أو لغلبة الغاية) ولو انحرفت بنفسها بغير جرح وهو غافل عنها ذلك للصلوة فى الوسط ان قصر الزمان لم تبطل والا فوجهان وأوجههما كما قاله الشيخ البطلان نهاية ومعنى (قوله أو جاهلا) عبارة انما يتوالمعنى أو لاضلاله الطريق اه (قوله فلا يطلان الخ) لكنه يسجد للسهو على المعتدل ان عدل مبطل نهاية ومعنى وشرح بافضل قال الكردى وانما عند الحققة انه لا يسجد فهو على ما فهمنا مستثنى من قاعدة ما على عده يسجد للسهو اه (قوله والا) أى وان طالع الزمن الانحراف نهاية (قوله مطلقا) أى وان عاد عن قرب معنى (قوله لنذرته) يؤخذ منه البطلان اذا كره على الانحراف فانحر فسم أى كما مر به النهاية (قوله من ركوعه) الى قوله ويؤخذ من النهاية وكذا فى المتن الا قوله وبحت الى المتن قول المتن (سم) أى وجوب بانها يتوالمعنى (قوله لسهولة ذلك الخ) قضيتاه لو تعذر عليه اتمامهما أو عدم الاستقبال فمما يخوفه على نفسه أو ماله مثلا لم يتنفل سم على المنهج أو لو قبل يتنفل والاحالة ما ذكره يمكن بعد اذ فان الشقة المحقرة لتترك الاستقبال فى السفر حتى لا يصعب موجودهنا

المجموع ان يتمها بالايام فليام واقفة يجب عليه الاستقبال دون اتمام الاركان اه وظاهره عند وقوعه اذا حركت بعض قوائمها ولو متو اليه لم يضرب حث لم يتحرك هو متواليا (قوله لا قدر عليهما) أى الاستقبال فى الجميع واتمام الاركان الخ (قوله والى حب) دخل تحتها اذا قدر على التوجه فجميع الصلاة دون اتمام شي من الاركان وما اذا قدر على اتمام الاركان أو بعضها دون الوجه مطلقا أو فى جميع صلاته وهكذا مر ج عبارته المنهج وشرحه (قوله لما مر الخ) أى أيضا سم (قوله فعمله لانه لا يلزم سلوك الخ) يعنى عمار تركبه تقدر والمضاف أى جهة طريقه (قوله يعرف الخ) ان أراد جواز افه وظاهر وان خالفه حيث ظهر المتن ويمكن ان يجب عن المتن بان الغالب ان جهة طريقه يقبضه مقصده (قوله وظاهر الاطلاق) وعبارته المتن توافق هذا لظهوره ان أراد عن صوب طريقه فعلى حذف المضاف (قوله لنذرته) يؤخذ منه البطلان اذا كره على

المضى على الأرض ناسيا أو ابطلت فحرم استمراره ولو احراف فغير ابطلت مطلقا لنذرته (ويؤيد) ان شاذ ركوعه موجوده حال كونه (أنقص) من ركوعه موجوده بان أمكنه لتبصر عنه ولا يلزم موضع الجهة على نحو السج ولا بد من سبب فى الاتخاذه المشقة (والاظهر أن الماشى يتم ركوعه موجوده) لسهولة ذلك عليه

فليراجع وقد تشبهه مسألة الوحد الآتي عش وباتى عن سم ما وافقه (قوله) بحث الأذرى أنه بوي الخ) أي بالسجود وهو الأول وجهه نهاية أي لم يأتى الاتحام من مشقة ثلوث ثيابه وبدنه وقياس ذلك الخوف أو أتم سم وباتى في الشارع قيل قول المن من صلى الخ خلاصه على ما جاء عليه سم (قوله) في نحو الخ) أي كالماضية أي وشذ عن الطريق قال عش ظاهره أنه يكفيه مجرد الأضام من غير ما بلغ فيه ويحتمل أن يقال بباتى في ذلك بحيث يقر بمن نحو الوحد كمن حبس بموضع نخس والأقر بالاول لأن نقل السرفخف فيه اه (قوله) ومنه الاعتدال) في القيام حال الاحرام هل يجوز المشي فيه لجهة القبلة ولا بعد الجواز سم وقد يدعى أن قول المصنف في قيامه شامل له أيضا (قوله) يؤخذ منه الخ) اعتمد السورى في الكردي ما نصه وفي شاة الايضاح وشرحه لم وهو قريبي في العارضين القيام غير وجوبه على عبد الوفاء في شرح مختصر الايضاح اه وباتى عن عش خلافه (لو كان زحف الخ) قياسا لانه لو ركع ومشى في ركوعه لم ينتفع حيث أتته القبلة عش (قوله) يارزله فيه) أي لا يشترط أن يكون حاله في السرا الجوار أو الزحف لو أراد ذلك في خصوص الجلوس جاز عش وتقدم عن الكردي عن جمع خلافه (قوله) قادر) باتى مختزاه سم (قوله) ولونزرا) الى قوله لانه في النهاية والمغنى الاقوله هذا أولى من الفرق (قوله) بين هذا) أي عدم الحاق صلا الجنازة بالنفل هنا (قوله) مع بقاء القيام) الاولى لكونه هو محل النزاع تقدم على قوله على المعتقد قول المتن (على دأب الخ) وكذا يجوز أن يكون على سر يحملة وحال وان مشوا أو في أوجوه معلقة بتجبال أو في الزورق الجارى ولا يجوز أن يصلى فرضا في سفينة ترك القيام الا ان كان غير كدور وان وُسّ ونحوه فان حولتها الرج فقول صدر عن القبلة وتجبرده الهاوي بنى ان عافوه والاول باطل صلا من معني ونهاية قال عش قوله مر كدو وانترأس الخ) أي ومع ذلك لا يجب الاعادة للجزء عن القيام وقوله فتقول الخ) أي يقفنا للثلاث لا يؤثر اه (قوله) وسائر أركانه) أي قوله قال شارح في المغنى الاقوله وان لم يمش الى المتن وقوله الا العذر كاسر وقوله السفينة على السر برواي قوله أي لو خلت في النهاية بالاخير من وقوله قال شارح (قوله) وسائر الأركان) شامل للقيام (قوله) أي غير مستقبل الخ) مقتضى ساقه عطفه على واقفوقه ما لا يخفى الا ان يقطع الظاهر عن تقدمه بقول المتن واستقبل الخ) ويمكن جعله خبر محذوف والجملة عطف على استقبل الخ قول المتن (أو سائر فلا) أي وان تمكن من اتحام الأركان عليها نهاية (قوله) الا ثلاث خطوات الخ) ومثلها الوتية العائشة وهو محتمل نهاية قال عش قوله ومثلها الخ اعتمد اه (قوله) كاسر) وهو شدة الخوف كدرى (قوله) بانها تشبه البيت الخ) فضية الجواز وان كان سرهما منسوب اليه ويحتمل تشبيهه بما اذ لم ينسب اليه سم (قوله) والسر بر الذي يحمله رجال الخ) أي وان كانوا يملكون للعمول أو لم يروا به وان كانوا أعجميين يعتقدون وجوب طاعة فتأمل سم على المنهج أي فلا يقال ملكهم واعتقادهم وجوب طاعة سرهم منسوب اليه لان قول العلة في المحقق ومهم جهة واحدة وعقلهم يقتضى ذلك عش (قوله) من يلزم لجامها الخ) ينبئ الاكتفا به بكونه ميرا كاتفل عن شيخنا الشهاب الرملى سم اه عبارة الكردي عن عبد الله زفنى في شرح مختصر الايضاح وظاهره اشتراط كونه ميرا ولا يكفي كونه ميرا وقوله زفنى مثلها ولو لم يلام أول القطار شخص وهو ظاهر لان الجهة تقتل كاهو مشاهد اه وفيه أيضا قول المغنى من يلزم لجامها وسيرها

ذكر (ولا معنى الا في قيامه) ومنه الاعتدال لسهولة مشي القائم سقط عنه التوجه فيه لمشي فيه بقدر ذكره ولا يجوز بين السجدة لنقصه مع الحدوث قيام فيه هو منتفع ويؤخذ منه أنه لو كان زحف أو يجوز لارزله فيه (وتشبهه) ولو الأول وسلامه لطلوه (ولو صلى) شخص فادو على التزول (فرضا) ولو نذر أو كذا صلا جازة على المعتدود ويرق بين هذا والحاقها بالنفل في القسم بان المغنى السابق يجوز للنفل على الدابتن كبره مع تكرر الاحتياج للسفر غير موجود فيها فثبت على أصلها عدم الحاقها بالنفل وهذا أولى من الفرق بان الجلوس يجوز وهو لا يشترط باستماع فعلها على الساترة على المعتد مع بقاء القيام (على دأب واستقبل) القبلة (وأتم ركوعه وسجوده) وسائر أركانه لكونه نحو سجدة (وهي واقفة جاز) وان لم تكن معقولة كالجو صلى على سر أو غير مستقبل أو لم يتم كل الأركان (أو سائر) وان لم يمش الا ثلاث خطوات فقط متواليا (فلا) يجوز للأعذر كاسر لنسبته هاله بدليل صحة الطواف عليها فلا يمكن

مستغرق في نفسه وما وقت السفينة بانها تشبه البيت للأقامة فيها سر أو دهر أو السر والذي يحمله رجال بأن سرهم منسوب بحيث اليهم وسيرها باليمنسوا باليو بانها لا ترى جهة واحدة ولا تثبت عليها بخلافهم قاله المتن لو كان لها من يسلم لجامها بحيث

لا تختلف الجهة جاز ذلك وعليه يدل كلام جمع مستقدم وهو مصرع في صحة الفرض في نحو (٤٩٣) محقة ساورة لان من بعده زمام الدابة

واي القبلة قال شارح وهي مسئلة عز نغفسي يحتاج اليها في لوحت عن نزاع وخلافه لا خلافتهم اما العارضين النزول عنها كان خشي منه مشقة لا تحتمل عادة أوفوت الرقعة وان لم يحصل له الانجراد الوحشة على ما اقتضاه اطلاقهم فصلى عليها على حسب حاله قال القاضي ولا اعاده عليه وعليه يغفر بين هذا بعد نعت فرسه فبما واستقبل وأتم الاركان عليها وامرأ تغايب ترك القبلة أخطر كأمروا طلقا الاعادة ويحتمل على ما اذا لم يستقبل أوله يتم الاركان وكان شيخنا أشار لذلك بفرسه أنه صلى لقصد ولو خاف الماشي ذلك أو أمر كوعه وسجوده أو ما بينهما وأعاد (ومن صلى) فركضاً أو غفلاً (في) داخل (الكعبة) من كعبته وبعته والكعبة كل بيت مربع كذا في القاموس وفي كلامهم ان اموهم صلى الله على نبينا وعليه وسلم بنى الكعبة مربعاً ولا بنا فيه اختلاف بعد ما بين أو كانها لانه قليل لا ينافي الترييس وهذا أعني أن سبب تسميتها كعبة تريبها أو وضع من جعل سببها ارتفاعها كما سعى كعب الرجل بذلك لارتفاعه وأصوب من جعله اسطوانة الآن وين

بحسب لا تختلف الجهة خارجاً ويؤخذ منه انه لو كان الحمل للسر وغيره لم يصح اه (قوله وعليه يدل الخ) عبارة النهاية توسعاً على هذا الأخير القاضى أو الطبع اعتمد الأذى اه (قوله قال شارح الخ) وهو البدر من شبهته نهاية (قوله أما العارض الخ) عبارة النهاية أي وشرع بانضال ثم ان خاف من النزول عنها على نفسه أو ماله وان لم يوفرت فقتله اذا استوحش وان لم يتضرراً وخاف وقوع معادله لبل الحبل أو تضرر الدابة أو احتاج في نزوله اذ كان كالي معين وليس معه أجير لذلك ولم يتوسم من نحو صدق اعانته في جميع ذلك أن يصلي الفرض عليها وهي ساورة الى جهة مصدوم يوي بعد انتهت أي أوشق الركوب بالمعين مشقة لا تحتمل كإظهاره سم قال الرشدي قوله مر ويوي لأحاجة البهل هو مضر لان الاعادة لا زم مستند وان أتم الاركان اه أي وأتم الاستقبال كإياتي عن سم (قوله كان خشي الخ) فيماد معني التسمية من الاعتراض (قوله فصلى الخ) أي وهي ساورة نهاية (قوله على حسب حاله) أي وبعد كذا في شرح مر اه سم أي وشرح بافضل (قوله وعليه) أي على ما قاله القاضي من عدم الاعادة هنا وكذا صير قوله الا في بعده فرسه (قوله وامرأ تغايب) كانه يريد به قوله السابق أما العارضين الاستقبال الخ سم وكردى (قوله ويجعل الخ) أي اطلاق الشيخين الاعادة هنا (قوله وكان شيخنا أشار لذلك الخ) عبارة الروض فرع بشرط في الفريضة الاستقرار والتقبال وتعام الاركان الا ضرورة كخوف فوت رفقته بعد انتهى وظاهر كإتوي وجوب الاعادة قال جميع الأمور الثلاثة وان اجتمع منها امران كالاتقبال واتمام الاركان في الحبل المذكور ونظر سم ويقيده أيضاً قول شارح في شرح بافضل الفرض ولو جنازة ومسدود ولا يصلى على دابة ساورة مطلقاً لان الاستقرار فيه شرط احتياطاً له ثم ان خاف من النزول الخ كان له أن يصلي الفرض عليها وهي ساورة الى مقصده ويوي بعد اه (قوله ولو خاف الماشي ذلك الخ) كان هذا في انقل سم أقول هذا مع كونه عدولاً عن الظاهر بلا مقتضى بخلاف ما قدمناه عنه في مائة قول شارح وبحث الأذى الخ بل جله على الفرض هو مصرع المقام وقياس مسئلة العارضين النزول المارة آنفاً وما في تقدم في أول الفصل ونقول المغنى يصلى المصلي أو التريق ونحوه حيث توجه للضرر وهو بعد اه (قوله فرضاً أو غفلاً) كذا في النهاية للمغنى (من كعب) أي بالتشديد كذا في القاموس أو بالتخفيف كذا في عمن عن المصباح (قوله ولا بنا فيه) أي ماني كلامهم (قوله لا ينافي الترييس) قد يقال بل يناقض ما ذهبوا عنه من تساوى الاضلاع الاربعون وجب بان المراتب سبع الحصى اذ به يكتفى أهل اللغة في الاطلاق للحقيقى بصرى (قوله من جعل سببها ارتفاعها) جرى عليها نهاية والمغنى (قوله كإتوي الخ) من تبة الجعل المذكور (قوله بذلك) أي بلفظ الكعب (قوله من جعله) أي سبب التسمية (قوله فائله) أي حاصله (قوله أو يكون أخذ الاستدارة الخ) كيف الاستثناء على هذا سم عبارة البصري قوله أو يكون الخ يحتاج الى تأمل اذ لا يظهر وجه صحته فضلاً عن مخالفته لتأمله اه وقد يقال بمعنى الشارح كان سبب تسمية كعب الرجل بذلك أخذ الاستدارة في مفهوم الكعب كذلك سبب تسمية الكعبة المشرفة بذلك أخذ الاستدارة في مفهومه (قوله لكنه مخالف الخ) أي اعتبار الاستدارة في مفهوم الكعب (قوله وان لم ترتفع) الخ قوله وان لم يحصل له الانجراد الوحشة (في شرح مر) أو خاف وقوع معادله لبل الحبل أو تضرر الدابة أو احتاج في نزوله اذ كان كالي معين وليس معه أجير لذلك ولم يتوسم من نحو صدق اعانته اه أي أوشق الركوب بالمعين مشقة لا تحتمل كإظهاره (قوله على حسب حاله) أي وبعد كذا في شرح مر وامرأ تغايب كانه يريد به قوله السابق أما العارضين الاستقبال الخ (قوله ويجعل الخ) عبارة الروض فرع بشرط في الفريضة الاستقرار والاستقبال وتعام الاركان الا ضرورة كخوف فوت رفقته بعد اه وظاهر كإتوي وجوب الاعادة قال جميع الأمور الثلاثة وان اجتمع منها امران كالاتقبال واتمام الاركان في الحبل المذكور ونظر (قوله أو أمر كوعه) كان هذا في الفرض (قوله أو يكون أخذ الاستدارة الخ) كيف الاستثناء على هذا فتأمل (قوله)

قوله الاستدارة الترييس جاز أو يكون أخذ الاستدارة في الكعب سبباً لتسميته لكنه مخالف لكلام أئمة اللغة واستقبل جدواً أو أبهاً حال كونه (مروداً) وان لم ترتفع عينه

لانه متوجه في النهاية الاله ابدل نابتة عينية (قوله ان سامت الخ) احتراز عما اذا طولر جل الباب أو
ركب الباب من جانب العلو الى جل لا سامت المتوجه الى الباب لعدم امتداده الى الاسفل وباتي
عن المغني والنهاية معا هو كالصريح في هذا التصو والثاني وبذلك يندفع قول البصري مانصه قوله ان سامت
كذلك في أصله بخطه ورحمته تعالى واظهاره وان الخ ثم رأيت في النهاية وان الخ اه وقوله ثم رأيت في النهاية
الخ لعل في نسخة مصححة والاخ الطائفة من نسخ النهاية فيل عبارة الشارح بلا واه (قوله بذراع الكدى)
الى قوله فلا ينافيه في المغني الاله كالتباية وشيخ الاسلام عبر عينية بدل نابتة (قوله أو ما لحق به الخ) عبارة
المغني والنهاية أو ما قبل شائخصا كذلك أي قدر ثلثي ذراع متصلا بالكعبة وان لم يكن قدر قامة طول أو عرضا
كشجرة نابتة وعصا الخ وزاد الاول ولو از يل هذا الشخص في أثناء صلاته لم يضر لانه يغتفر في الدوام ما لا
يغتفر في الابتداه اه قال السيد البصري قوله ولو از يل الخ يؤذن بأنه مقول المذهب وفي سم على المنهج
لو از يل الشخص في الصلاة يغتفر ولو جه لا وفا لم وليس كز وال رابط في الاثنا لان أمر الاستقبال
فوق الرابطة اه وأقر عش كلام سم المذكور ونقل البحري عن الزايد ما وافقه وعن الشهاب
الزلي ما وافق كلام المغني ثم قال وانظر لو انهم ببعضه وقف خارجا مستقبلا هو المهدم دون شيء من
الباقى هل يكفي لانه بعدم استقبال أو لا قدرته على استقبال الباقي ويظهر كلامهم الاول قاسيا على لو ارتفع
عن جل على أي قبض واستقبل هو المهدم امكان الانخفاض بحيث يستقبل نفسها سم وعش واطغى
اه (قوله كصالح) أي بخلاف ما اذا صلي الى متاع موضوع أو زرع نابت أو خشبة مغروزة فيها لم
تصح صلاته ويظهر كلامهم انه لو استقبل الشخص المذكور رأى المتصل بالكعبة وهو قدر ثلثي ذراع في حالة
قيامه دون بقية صلاته كان استقبال خشبة عرضها ثلث ذراع معترضة في باب الكعبة تحاذي صدره في حال
قيامه دون بقية صلاته انها تصح وفي ذلك وقفة بل الذي ينبغي انما تصح في هذا الحالة الاعلى الجنازة لانه
مستقبل في جميع صلاته بخلاف غير لانه في حال سجوده غير مستقبل لشيء من معانيه ونهاية وفي الكردي
عن الشوري عن مر والوجه من تحريمه بغیر الجنازة الى الوجود المطلق اه (قوله ميمرة) قال الشيخ
عمر ولسور هال صلى الهام يأخذها فالظاهر انه لا يكفي ويجوز خلافه اه وارضى مر هذا الخلاف
فلتأمل سم على المنهج اه عش (قوله أو نابتة) في النابتة والغني أي وشري المسج والروض بدله
أو مبنية فعمل المراد بالنابتة المبنية أو صواب تلك المبنية فهي مسلو له اصرى أقول قول الشارح الاتي
ويجب الخ كالصريح في الاول (قوله و تراب منها الخ) أي الذي يلقبه الريح شرح بافضل وزايد
عبارة عش ينبغي ان مثله أي التراب المجتمع منها أحجارها المقموعة سم على المنهج ولوشك في التراب هل
هو منها أم لا لم تصح صلاته فيها فظهر اه قول المتن (ماسق) وهو قدر ثلثي ذراع وان جمع تراب المله أو
تراب مختف من مكانة كني نهاية قول المتن (جاز) أي ماصلا مغمي (قوله أو خرج الخ) أي فلا
يشترط غلط الشخص بحيث يسامت جميع بدنه سم (قوله بعض بدنه) أي طول أو عرضا (قوله جزأ)
أي من الكعبة (قوله ما ياتي) أي في قوله وانما جاز استقبال هو الخ كردي (قوله أن الشجرة الحافة)
أي النابتة يقرينة ما بعده (قوله كالرطبة) قد يقال ان كل ثوب أو ثوبها كتبت العصابة الميمرة
فكالرطبة أو المبرزة فلا يمكن بعدد أو عكن أن يبق على اطلاقه بقرق بأنه يغتفر في الدوام لا يغتفر في
الابتداء فلتأمل بصري أقول وهذا الثاني هو قضية اطلاقهم جواز الاستقبال في شجرة نابتة (قوله الأخرى
انه) أي الثبوت في البيع (بجدر الغر و هنا زيادة الثبوت) أي البناء وهذا صريح في عدم كفاية

ان سامت بعض الباب كما
هو ظاهر (أو) حال
كونه (مقدوما) لكن
(مع ارتفاع عتبه ثلثي
ذراع) بذراع الأدي
تقريباً (أو) صلى على
سطحه) أو في عرضته لو
انهدمت أو العباد بالله تعالى
(مستقبلا من نبتاها) أو
ما لحق به كعصا ميمرة أو
نابتة شجرة نابتة وتراب
منها مجتمع (ما سبق جاز)
لوجه الخ من البيت
وان بعد عنه كثر من ثلاثة
أذرع أو خرج بعض بدنه
عن هواء الشخص لانه
متوجه ببعض جزأ وبياقه
هو اه لكن تبعاً فلا ينافيه
ما يأتي وقضية كلامهم أن
الشجرة الحافة كالرطبة
وحجتها فيشكل بما يأتي
في الأصول والشرايينها
لا تكون مثله الا ان عرض
عليها مثلاً ويجاب بان
الثبوت يختلف فالمراد
به هنا وثم الأثر أي أنه في
الوثق يصعد الغر و هونا
بزيادة الثبوت فان قلت

أو نابتة عبارة تشرح الروض أو مبنية كاصرح بها في الاصل ثم قال في الروض لا حشيش وعصلمر ووزة قال في
شرح لانه لا بعد من آخرها ويخالف العصابة الا اذا ما غر ووزة في المارح تعدم منها بدل دخولها في بعضها
بحر بان العادة يغرها المصلحة فتعدت من المارح ذلك اه وامر مسألة الشجرة الحافة فتدبر في قبان من
شأنها في المارح المسجدة الزالة (قوله أو خرج) فلا يشترط غلط الشخص بحيث يسامت جميع بدنه (قوله

هذا مقول لا شك لانت الحظ هنا بسوق بصيرة كالجزة في الشرف والباسطة فهذا ذك زيادة لانها ليست أجنبية بخلاف الوالد المغرور
 وثبت بصيرة كالجزة المنتفع به بالقوة أو بالفعل والولد كذلك بخلاف الباسطة التي ليس عليها نحو تعريض ونقل بعضهم اشتراط
 وقف نحو العصال الثابتة وقيد بدمائقرته من الفسق لكن ظاهر كلامهم خلافاً (١٩٥) ووجهه بأنه يعدلها باعتبار الظاهر

الولد المغرور وعند الشارح وقال القاضية والغنى والاسنى بقول الجعري وفي إجماعه يكفي استتعال الولد والمغرور
 اه خلاف الصواب لأننا أوردنا في غير النسخة وشرح بأفضل فليراجع (قوله هذا) أي الجواب المذكور
 (مقولاً لا شكاً) أي لانه إذا لم يكف هناءاً يدخل هناك وهو الولد المغرور وقيل الأولى لا يكفي هناءاً لا يدخل
 هناك وهي الشبهة بالخلاف (قوله خلاف الباسطة) في نفي الانتفاع بالقوة عنها نظير مع إمكان التعليق
 ووضع نحو جسد عن عليها سم (قوله لكن ظاهر كلامهم خلافه) جزم به المغنى (قوله من وجه آخر)
 أي من حيث كونه ملكاً ليس (قوله ووصح) إلى قوله لكنه في النهاية لا قوله أو المثلث مقدم على الثاني
 (قوله رد وابتدأ بصل الخ) عبارة قاضية بوردى إحدى مسنده وأن جباناً في تصحيحه أن النبي صلى الله
 عليه وسلم دخل البيت في اليوم الأول ولم يصل ودخل في الثاني وصلى وفي هذا جواب عن نفي إسامة الصلاة
 والاحتجاب بينهما المنصف في شرح المذهب قد أجابوا باحتمال النحول مرتين وقد ثبت ذلك بالنقل لا بالاحتفال
 اه (قوله أي في مرة الخ) خبر ورواية الخ (قوله كاصح) قد يقال لأحاط جمع ذلك بقوله إذا ثبت
 الخ سم وفي نسخة صحيحة مقابلة على أصل الشرح مراراً أو المثلث الخ بالواو بدل الدال وموضع نفيه
 صرح عليها فلا شك (قوله ومن ثم) أي من أجل عدم الفارق (قوله لم يراعوا الخ) باقن من
 النهاية والغنى ما وافقه وعز ذلك عدم صحة إسناده بعض الطلبة بالولية ترك الصلاة في الجرح وجامن خلاف
 المانع كلاماً ما لك (قوله لكنه الخ) أي عدم من رعاية الخلاف (قوله لم يراعوا الخ) أي الحديث
 الصحيح السابق أنفاً (قوله بان النقل الخ) متعلق بالنع (قوله أيضاً) أي كفعلة في البيت الحرام (قوله
 فغلة الخ) أي حكمه المنع في الغرض (قوله اختلاف فيه) أي في الغرض (قوله بل النقل) أي قوله فأنفذ
 في النهاية والغنى (قوله بل النقل داخلها أفضل الخ) ومثله النذر والقضاء نهاية (قوله ببقية المسجد) أي
 الحرام (قوله بخلاف البيت) أي بيت الإنسان رشدي وكردى (قوله على أنه فيه) أي النقل في بيت
 الإنسان (قوله أفضل منه في غير الخ) أي إلا السنتي (قوله وكذا الغرض الخ) وأنما لم يراعوا خلافاً من قال
 بعدم صحة صلاة في الكعبة لعدم احترامها مخالفاً لسنه صحيحة فإنه صلى الله عليه وسلم صلى فيها مغني ونهاية
 (قوله إلا إذا رجا الخ) عبارة قاضية بتركها أصلاً من رجا جماعة خارج الكعبة بأن رجاها أصلاً أو رجاها
 داخلها أو داخلها وأرجاها فان رجاها تارة فقط فخرجها أفضل اه (قوله خارجها) أي دون
 داخلها سم (قوله الأولى من الفضيلة الخ) أي كجماعة يسهل منه أفضل من الانفراد في المسجد نهاية يومغنى
 (قوله ما إذا لم يستقبل ما ذكر) أي كان كان الشخص أقل من ثلث ذراع عنها يومغنى (قوله فلا يصح)
 أي مصلاه (قوله في لائيه) أي البيت الحرام (قوله إن هو خارجها الخ) أي ولو على نحو جبل أي قبس
 نهاية يومغنى (قوله مستقبلاً) أي البيت الحرام قول المن (ومن أمكنه الخ) أي بالمشقة لا بمحض سم
 أي عارفاً وما روى بآي من الغنى مثله (قوله وأرجاها الخ) عبارة النهاية والغنى أو بجملة حائل أو على جبل
 أي قبس أو على سطح وهو ممكن من معانيها وهو موصول شك فيها نحو ظلمة تجزله العمل بقوله غيره اه
 قال الرشدي مراده حر بالظلمة الظلمة المانع من المعاينة في الحال مع التمكن من التوصل إلى المعاينة بغير

خلاف الباسطة الخ في نفي الانتفاع بالقوة عنها نظير مع إمكان التعليق بها ووضع نحو جسد عن عليها (قوله أي
 في مرة أخرى كاصح) قد يقال لأحاط جمع ذلك لقوله إذا ثبت الخ اه (قوله خارجها) أي دون داخلها (قوله
 ومن أمكنه علم القبلة) أي بالمشقة لا بمحض

منه في غيره حتى المسجد الحرام وكذلك الغرض أفضل في الكعبة إلا إذا رجا جماعة خارجها لأن الفضيلة المتعلقة بذات العباد أولى من
 الفضيلة المتعلقة بتجملها بالآدم استقبل ما ذكر فلا يصح لأنه صلى الله عليه وآله وسلم استقبلها هو وأهل بيته أو وجدته لانه
 يسمى عرفاً مستقبلاً لها بخلاف من فعلها لانه هو أهل بيته يسمى عرفاً مستقبلاً فأنفذ ما شئ به بعض الحنفية غفلة عن رعاية العرف
 المناط به ضابط الاستقبال أنما قال (ومن أمكنه علم القبلة) بأن كان المسجد الحرام وأرجاه

مشقة اه **(قوله ولا حائل)** أى بان كان يجعل يشاهد فيه الكعبة والافعض أماكن مكة اذا كان فيه
 لا يشاهد الكعبة عرش **(قوله أو ثم حائل الخ)** لانه ظهر الواو موقع وقوعه لا ثم حائل أو أحد ثم الخ لكان
 أنصر وأسبل **(قوله أحدثه بغير حاجة)** أى ولم يطرأ الاحتياج له عرش **(قوله أو أحدثه بغيره)** أى
 ولم يزل تعديه كإتاني في كلامه **(قوله وهو)** أى قوله أو لغير الخ إلى النهاية ما وافقه **(قوله وهو الاخذ الخ)**
 أى فى الاصطلاح عرش **(قوله الاخذ بقول الغير الخ)** محل منع الاخذ اذ لم يفسد خبر الغير البقن كغير
 المصوم أو بعد التواتر كردى وعش أى كإيقيد، قول الشارح الآتى أو اخبار عدد التواتر **(قوله ولو)**
 عن علم أى لان البقن مقدم عليه سم قال الرشيدى وعش الاول اسقاط ولولان الخبر عن غير علم هو
 المجهود وسأنى مسئلته فى المتن اه وفيه تأمل **(قوله بين هذا)** أى عدم أخذ قول الغير هنا ولوعن علم **(قوله)**
 واكتفاء الصحابة الخ) هذا ان كفى الصحابة بالاخبار عنه اذا كانوا يحضرونه والاقتداء احتياج للفرق فليست أم
 سم أقول تكر وضو وهم معصى الله عليه وسلم بعد سماعهم الاخبار عنه كضو وهم عند سماعهم
 الاخبار عنه فى الاحتياج الى الفرق **(قوله فى المياه)** أى مع امكان الطهارة من مأمئتين الطهارة رشيدى
(قوله أمر احسبا) أى مساهداً لنهاية **(قوله على البقن الخ)** ولو بنى بغيره على المعانيه صلى الله عليه وسلم غير
 احتياج الى المعانيه فى كل صلاة ومثل ذلك ما لو صلى بالماء ينتمى بغيره الى المعانيه فى كل صلاة مالم يغارق بمحله
 وطريقه الى الاحتمال فى معنى المعانيه من نشأ بكمه وتوحيش اصابتة لبقوله وان لم يعاينها حال صلاته فيها وبغنى
(قوله كعنه) أى قوله أو اخبار الخ زاد المعنى فيه نعم ان حصل بذلك مشقة جازل الاخذ بقول نقد خبر عن
 علم كإيقيد ما يأتى فى وجوب السؤال اه **(قوله كعنه)** أى كإيقيد ما يأتى فى وجوب السؤال اه **(قوله)**
 بالنسبة للمعطوف عليه عبارة تشرح المنهج لسهولة علمها فى ذلك والحكم اذا وجد النص اه **(قوله)**
 لا يعتمد الخ) ويؤخذ من جواز الاخذ بقول الخبر عن علم عند وجود الحائل الآتى فى المشقة حيث وجد ومن
 قوله الآتى ان لم يكن فى مشقة فإن الاعي اذا دخل المسجد الحرام أو مسجد آخر به معتد وشق عليه لاس
 الكعبة فى الاول والخراب فى الثانى لا امتلاء محل الناس أو امتداد الصوف للصلوة أو نحو ذلك فليست عنه
 وجوب اللبس وما له الاخذ بقول الغير عن علم وهو ظاهر وفى ذلك ضربين شرحتناى شخاع سم على
 ج اه رشيدى زاد عرش وقوله ونحو ذلك أى كالسوارى وقوله جازله الاخذ بقول الغير الخ أى ان وجدته
 والأفلا الاحتياط عرش **(قوله لا اللبس الذى الخ)** فلا واشبهه عليه مواضع اسما صبر فان خاف فوت الوقت
 صلى كيف اتفق وأعاد كإيقيد ما يأتى فيها يتوقوله فان خاف الخ أى بان لم يدركها بتمامها فيه عرش **(قوله)**
 أو اخبار عدد التواتر) أى لو لم نكفر ومسيان عرش **(قوله الذى يحصل له البقن)** شمل ما لو كان
 اللبس بقية البقن فى الجهة دون العين كإيقيد ما يأتى فى الحار بيا المعطوف فيها بامنا وتاسر الاحتمال حيث وجد فوجب على
 الاعي اس حواشها ليستغنى البقن فى الجهة ثم يفتدى التيامن والتاسر هكذا ظهر فليجوز وشبهه
(قوله ولا يكنه) أى فى قول المتن بغيره فى النهاية والمعنى الاوله لكن الى المتن وقوله فى الاول الى ولا يجوز **(قوله)**
 أو أمكنه وتم حائل الخ) لا حائل له بل لا حوله بعد تشدد الامكان فى جانب الاثبات عامر فتذكر وتذكر
 بصرى **(قوله لكن الخ)** يفسد اجتماع التعدي مع الحاجة سم **(قوله بغيره)** أى أو بغيره ولو
 بغير حاجة عرش لكن بشرط عدم التعدي أخذاً مما قدمه الشارح فى شرح ومن أمكنه الخ **(قوله)**
(قوله ولو عن علم) أى لان البقن مقدم عليه **(قوله واكتفاء الصحابة الخ)** هذا ان كفى الصحابة بالاخبار
 عنه اذا كانوا يحضرونه والاقتداء لا يحتاج للفرق فليست أم
 واحدة اذا ثبت لم يبق احتياج الى البحث عنها بعد ذلك فلا مشقة فى الالتزام بالبقن بخلاف ما ذكر
(قوله لكن الخ) أى بفساد اجتماع التعدي مع الحاجة * **(تنبه)** * ويؤخذ من جواز الاخذ بقول الغير عن
 علم عند وجود الحائل المذكور أى المشقة حيث وجد ومن قوله الآتى ان لم تكن فى مشقة فإن الاعي
 اذا دخل المسجد الحرام أو مسجد آخر به معتد وشق عليه لاس الكعبة فى الاول والخراب فى الثانى

ولا حائل أو ثم حائل أحدثه
 لغير حاجة أو أحدثه غيره
 تعدياً أو أحدثه غيره
 فيما يظهر (حرم عليه
 التقليد) وهو الاخذ بقول
 الغير الناشئ عن الاجتهاد
 وأراد به هنا الاخذ بقول
 الغير ولو عن علم ويقر
 بين هذا واكتفاء الصحابة
 وضوان الله عليهم بالاخبار
 عنه صلى الله عليه وسلم مع
 امكان البقن البقن سماع منه
 والاخذ بقول الغير فى المياه
 ونحوها بان المدار فى القبلة
 لكونها أمراً احسباً على
 البقن بخلاف الاحكام
 ونحوها (والاجتهاد)
 كعنه بوجده النص فعمل
 أن من بالسجد وهو أى
 أو فى ظلمة لا يعتمد اللبس
 الذى يحصل له البقن
 أو اخبار عدد التواتر وكذا
 قرينة قطعية بان كان قد
 رأى محلاً فمن جعل ظهره
 له مثلاً يكون مستقبلاً
 أو أخبره بذلك عدد التواتر
 (والام) يمكنه علم عينه أو
 أمكنه وتم حائل ولو نادى
 بفساده حاجة لكن ان لم
 يكن تعدياً بحدته أو زال
 تعديه فيما يظهر فبما
 (أخذ) وجوباً

في الأولى) أي عدم الامكان (قوله في الثانية) أي الامكان (قوله ان بتكليف المعانية) عبارة عن شرح المنهج ولا بتكليف المعانية بمصداق أو دخول المسجد المشقة اه قال الجرجاني قوله بمصداق أي وان قل كتلتدريج (قوله أو دخول المسجد) أي وان قرباً أيضاً ع ش و (قوله المشقة) وان كانت تحتل عادته حتى اه وهذه الغاية تخالف ما مر عن سم والبرماوي عند قول المصنف ومن أمكنه (قوله ولا يجوز له الاجتهاد) الأولى لتخبره عن قول المتن بغيره علم قول المتن (يقول نقه) أي ومنه ولا يجوز به عن كشاف ع ش هذا الغائب يظهر على ما يأتي في الشرح من ان المراد بالعلم هنا ما يشل الفطن بخلاف ظاهر المتن الذي جرى عليه شرح بافضل فقال أي مشاهدة اه (قوله يقول نقه) أي وبما يعتنه كلياتي وكان ينبغي أن يقدره هنا أيضاً يظهر عطف قوله كسبحان الخ على قوله كقوله الخ اذا الكشف انما يشهد الفطن لا العلم كما صرحوا به (قوله ولا فاسق) أي ولا امر تكبح خاوم المروم مع السلام من الفسق على الاقرب ثم ظاهر اطلاقه ولو وقع في قلبه صدقة وقاس ما يأتي في الصوم الاخذ بخبر جند الان يفرق بانه لما كان امر القليلة متيناً على الدين وكانت حومة الصلاة أعظم من الصوم احتضلها ع ش (قوله ويجب سؤاله الخ) وهل يجب تكرار السؤال لكل فرض سم عبارة ع ش ويجب تكرار السؤال لكل صلاة فتضمر كيجب تعدد الاجتهاد انتهى ع ش اه وله في غير التصغوش ع ش و (قوله انما يأتي في شرح) يجب تعدد الاجتهاد الخ فالتفرق بينهما وبين ما هنا ظاهر (قوله انما يسأل الخ) واذا سئل الفتية فلا فرق بانه يجب عنه الا شاد لانه لا من فرض الو كفتايات ثم ان يمكن في اخباره مشقة لا يستحق الاسوة والاستحقاق ع ش (قوله بان لم يكن فيه مشقة الخ) فان كان عليه مشقة في السؤال لبعدها كان أو نحوه فيجوز له الاجتهاد فيها بتومعني قوله مر لبعدها كان أي بحيث لا يكلف تحصيل المصلحة (قوله أو نحوه) أي كتحصيل السؤال ع ش (قوله كقوله) أي قوله ولا يجب في النهاية القول به وهو عالم بدلالته (قوله أو رأيت الخ) ظاهر ضيعته انه يجب عليه الاخذ بقوله في هذه المسئلة ومسئلة القطب التي تلها مطلقاً وهو محمل تأمل فالتى يظهر في الأولى ان حكمها حكم المجرى ابعد فله الصلوات تلك لجهت قوله الاجتهاد عنه و بسرة وفي الثانية ان يحمل ما ذكر فيها حين لم يكن عالماً بما رآه أخرى غير اضعف من القطب اذ هو مجتهد حينئذ بما لا امرانه يقبل اخباره فيما يتوقف عليه الاجتهاد وهو الامارة بهذا يعلم في نظام هذه في سلك مسائل هذا القسم فالاولى تأخيرها الى القسم الثالث والتسليم على انه يعتمد قول الخبر في الامارة كما يعتمد في أصل القليلة فتسأل ثم رأيت في سم على المنهج التنبيه على ان قول الخبر المذكور لا يزيد على المجرى أي فيجوز الاجتهاد معه عنه و بسرة مصرى عبارة النهاية ثم يحصل امتناع الاجتهاد فيما ذكر رأيت في محاربي المسلمين ومعظم طريقتهم وقرأهم القدير المعونة وفيما أخبره بل باتفاق جمع من المسلمين على جهة أو أخبر صاحب الدار عن القليلة بشرطه بالنسبة للجهة ما بالنسبة للتسليم والتيسار فيجوز ثم قال فان قال الخبر رأيت القطب أو الجهم الغفير يصلون هكذا فهو اخبار عن علم الاخذ به قبولاً لا تقليداً اه قال ع ش قوله مر فهو اخبار الخ معناه ان كالاخبار في تقديمه على الاجتهاد اه (قوله أو رأيت الخ) ويشيعن حله أخذ بما يأتي آت على ما اذا لم يعلم ان صلاته بتقليد بعضهم المتبدي في القليلة (قوله الجهم الخ) لعل المراد به عدد التواتر انظر لو تعارضت هذه الامور سم على أي أقول ينبغي ان عدد التواتر مقدم على غيره ثم الاخبار عن علم بروية الكعبة ثم رأيت في ظاهر ب المعتمدة ثم رأيت في القطب ثم الاخبار بروية الجهم الغفير وذلك لان التواتر يغيب اليقين عن الخبر عن علم يغيب الفطن فيقدم عليه التواتر وروية الكعبة أبعد عن الغلط من روية القطب لانه وان كان بقية العيان لكنه قد يقع الخطأ في روية لا يشبهه على الرائي أولاً ع ش فام بالرائي وروية القطب أثر بالخير بما يصل اليه

لاستلاء الخ للناس أو امتداد الصغوف الصلاة ونحو ذلك سقط عنه وجوب اللبس وباراه الاخذ بقول الخبر عن علم وهو ظاهر وفي ذلك من يذنب في شرحنا لا يبيح (قوله ويجب سؤاله) هل يجب تكرار سؤاله لكل فرض (قوله كقوله هذه الكعبة الخ) انظر لو تعارضت هذه الامور ما تقدم وقوله الجهم الغفير لعل

في الأولى وكذا في الثانية ان لم يتكلف المعانية ولا يجوز له الاجتهاد (يقول نقه) في الرواية بصير ولو أملاً كافر قطعوا ولا فاسق وشيبر مكاف على الاصح ويجب سؤاله ان سهل بان لم تكن فيه مشقة عرفاً كالمظهر (يخبر عن علم) كقوله هذه الكعبة أو رأيت الجهم الغفير يصلون لهذه الجهة

عند الرائي فان الخبر بانه رأى الجمل الغفير يصلون هكذا عما يكون مستندوه وبقصائدهم تلك الجهة فلا
 يأمن من الاخذ بقوله من الانتراف عنه أو بسره عش (قوله أو القطب الخ) الذي يظهر أن صورته هذا
 أن يكون الخبر بكسر الباء في موضع يرى فيه القطب دون الخبر بفتحها فيمتنع عليه حينئذ الاحتاد في محل
 القطب كان نظراً إلى الكواكب التي حوله ليستدل بها على موضعه والافهم مشكل جداً ثم رأيت في القلوب
 على الخلق قال وليس منه أي من الانصار عن علم الاخبار ورواية القطب وتوهم خلافه في زعمه لانهم من أدلة
 الاحتاد انتهى أي هو دون الاخبار عن علم تبة لكن أن أحب بما قدمته هاهنا الأمر كروى ونظر أن
 صورة ذلك أن يرى الخبر القطب في الليل ويخضع سمته ويخبر غيره في النهار مثلاً (قوله وهو عالم بدلائله)
 أي الخبر يفيض الباعوك ذلك في حاشية الانصاح ونظر فيه عبد الرؤف في شرح المختصر بان العمل حينئذ
 بالاحتاد لا ينحصر في خبر عن علم وهو ظاهر انتهى وفي حاشية الانصاح للشارح أن محصل منع الاحتاد في ذلك إنما
 هو في الجهة فقط فهو في تبة المهارب بالوقوف بها لكن كلام التقفة وشرحي الارشاد يقتضي عدم الجواز
 في التبة والبصرة أيضاً كروى (قوله وكحاراب) إلى قوله ولا يجب في المغنى (قوله ترون من المسلمين الخ)
 وفي فتاوى السبوي أن المراد بالقرون ساعات كثيرة من المسلمين صلوا إلى هذا الحاراب لم ينقل عن أحد
 منهم أنه طعن فيه وليس المراد بذلك ثلثاً مائة سنة بل لا شك ولا مائة ولا نصفها وكذا في سنة وقد يحتاج إلى أكثر
 فالرجوع إلى كثرة الناس لا إلى طول الزمن انتهى اه سم ورشدي (قوله وكحاراب الخ) وفي سم على
 وجوب طعن على الانسان قبل الاقدام أي على اعتماد الحاراب للبحث عن وجود الشرط المذكور وهو السلامة
 من الطعن وأدلى قلبه بدون اجتهد لم تتعقد صلته انتهى وينبغي أن محل ذلك في حاراب لم يكثر طارقه
 واحتل الطعن فيه والافضل أنه يحتمل في غير سؤال عش (قوله بشرط أن يسلم من الطعن) وبكفي الطعن
 من واحد إذا ذكره مستنداً أو كان من أهل العلم بالمقائفة ذلك في خبر جعفر بن تبة قال في من الذي لا يجتمع معه
 سم على حج اه عش (قوله أو ياف مصر أي مزارعها كروى (قوله أو به بعلم الخ) أي بقوله نعم الخ
 (قوله لا جهات الخ) عطف على قوله بنت الخ (قوله وجعل) إلى قوله لا ينو ويقضي في النهاية لا ما لا يعلمه وقوله
 ومثله محاذيه كجوه واضح وقوله وقيل إلى المتن (قوله من ذلك) أي من اخبار الثقة أي من حيث الاعتماد
 لأن حيث امتنع الاحتاد عنه بسره كما مر من النهاية (قوله وتبين حله الخ) عبارة النهاية وهو ظاهر
 أن علم أن صاحبها أي الدار يخبر عن غير اجتهد والالم يميز تقليده اه قال عش قوله مر يخبر عن غير
 اجتهد أي بان أخبر عن معانية أو ما في معناها كرواية القطب أو المهارب بالاعتماد وقوله مر والالم يميز
 الخ أي بان علم أنه يخبر عن اجتهد أو شك في أمره اه وقال الرشدي ومن غير الاجتهد أخذاهم قبله استناد
 اخباره إلى اتفاق أهل البلد على جهتها أو وضعها المعلوم من جهة القبلة في النار وإن كان مستندهم الاجتهد
 فعل أن هذا لا يخص بدور مكنته اه (قوله أو الالخ) خرج عنه صورة الشك وقد تقدم عن النهاية
 ما يخالفه (قوله وما ثبت) إلى قول المتن ويقضي في المغنى الاقوله ومثله محاذيه كجوه واضح وما ثبت عليه (قوله
 وما ثبت الخ) عبارة أنها يتوه في خبر محاربي يوصل إلى عدمه ومساجده ما هي فيمنع الاجتهد فيها مطلقاً
 لأنه لا يقر على خطا فلو قيل صادق فيها عنه أو بسره فغاية باطل ومساجده هي التي صلى فيها ان ضبطت
 ومحاربه كل ما ثبت صلته فيه اذ لم يكن في زمن محاربه اه زاد المغنى والمحراب لغتصدر المجلس سمي المكان
 المعروف بذلك لأن المصلح يحارب فيه الشيطان وألحق بعض الأصحاب قبله البصرة والكويت موضع صلى فيه
 النبي صلى الله عليه وسلم لنصب النخبة لهما اه قال عش قوله مر ومساجده الخ الغارة بين المسجد
 والمحراب إنما هي بحسب المعلوم فالدار هنا على ضبط ما استقبله في صلته حتى لو علم صلته في مكان وضبط
 خصوص موقعه على الصلاة والسلام فيه لم يضبط ما استقبله فيه لم يكن ما نعت الاحتاد بل يجب معه
 الاجتهد (قوله كل ما ثبت الخ) أي ولو خبر الواحد كجوه ظاهر حج انتهى وبادي وقوله مر اذ لم يكن

المراد عدد الدوائر (قوله نشأ بها قرون من المسلمين) قال السبوي في فتاوى ليس المراد القرون ثلاثمائة

أو القطب مثلاً هنا وهو عالم بدلائله وكحاراب وهو بقرية نشأ بها قرون من المسلمين بشرط أن يسلم من الطعن لا ككثير من قري أو ياف مصر وغيرها أو بجاده ككثر طارقه ما من المسلمين ثم يجوز الاجتهد في المحارب المذكور باسمه عنه ويسر ولا مكان الخطأ فيما مع ذلك ولا يجب تحذافاً للسبب لأن الظاهر أنه على الصواب وبه يعلم أن المراد بالعمل هنا ما يشتمل الفتن لاجتماع احتمالات فيها جعل بعضهم اعتباراً صاحب المنزل عن القبلة من ذلك حتى يجب الاحتذبه ويحرم الاجتهد أو يتبع حمله على ما ذالم يعلم أن سبب اعتباره اجتاده والالم يميز لقادر على الاجتهد الاخذ غيره كجوه ظاهر وما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى إليه

في زمنه الخ أي إذا الحراب المحفوظ على الله ثم ما عرفت وقد حدث بعده ومن ثم قال الأذري يكره النحول في طاقة
 الجرباء ورويت همامي نسخة قد عتوا لكره النحول في الطاقة فلا للسوطي اه عبارة الرازي ولا
 تنكره الصلاة في الحراب المعهود ولا يجز فيه خلافا للسوطي ولم يكن في زمنه صلى الله عليه وسلم والخلفاء
 بعده إلى آخر المائة الأولى وإنما حدثت الحاربي في أول المائة الثانية اه (قوله) ومثله مما عدا (الخ)
 بقاؤه على الصلاة مشكوك فليقد يجادل لا يتحقق خروجه عن سمت القبلة بذلك الحمل بل قد يقال أنه مشكوك
 مطلقا فلا مانع أن يكون موقفه صلى الله عليه وسلم لعرف البيت بحيث يكون الواقف عن يمينه أو يساره صلى
 الله عليه وسلم خارجا عن محاذ البيت فلا تأمل ولجرح نعم إن حمل المأذني على المسامحة من إمامه ونخطفه فلا
 اشكال بصري (قوله) لأنه لا يقرر على خطأ) يعني أنه ان وقع منه صلى الله عليه وسلم خطأ أنه عليه ما والوحى والصحيح
 أنه وغيره من الأنبياء لعصمتهم لا يقع منهم الخطأ أعدا ولا سهوا إلا أن ترتب عليه تشرع بكفى سلامه عليه
 الصلاة والسلام من زكعتين عرش (قوله) وليس مثله ما نصبه العصاة (الخ) لأنهم لا ينصبوها إلا عن اجتهاد
 واجتهادهم لا من حب القطع بعدم انحراف وان قل و (قوله) والكوفة) أي والشام وبيت المقدس وسائر
 مصر القديمة وهي الجامع العتيق فيما يعاود سم قوله وليس مثله الخ صريح في جواز الاجتهاد عنه وبسره
 في محراب مسجد الأقصى خلافا لما اتهمه جميع من المبالغة اه (قوله) فإن فقد النخلة) أي بان كان في محل
 لا يكاف تحصل الماء منه عرش وقوله في وهو فوق حد القربوس من القدر الشرعي ما لو امتنع من الانحياز
 أو طلب الاجتزاع مع عدم القدرة عليها فأتى لا طغيجي بجري (قوله) ومن في معناه) أي في امتناع الاجتهاد عنه
 المتقدم في قوله أو رأيت الجهم الخ وكعبر الخ وجعل بعضهم الخ وما ثبت الخ وكان الأولى بالدين بما
 (قوله) لعلم الخ) أي وهو بصير بها يتوهم في قال عرش ومفهوما أي التعليل أن من لا يعرف الأدلة لا يحرم
 عليه التقليد ويتقدم في المصنفون قد فلا يصح الخ وأجاب عنه الشيخ غير بما صاله أن المار بالعلم بها
 أهم من أن يكون تاصلا بالفعل أو بالقول بان أمكنه التعلم اه (قوله) بل يجتهد وجوبا) إلا أن ضاق الوقت
 عنه فلا يصح أنه لا يجتهدو صلى الله عليه وسلم حسب حاله ويعيد وجوب ما عرفت وما يتوهم في الشارح ما يفتقد و زاد

ومثله مما عدا به كل واضح
 يتنوع الاجتهاد فسهو
 عنه وبسره لأنه لا يقرر على
 نطقا وليس مثله ما نصبه
 العصاة رضى الله عنهم
 كقبلة البصر أو الكوفة
 (فإن فقد) الثقة الضعيف
 علم من في معناه (وأمكنه
 الاجتهاد) لعلمه بأدلة القبلة
 (حرم) عليه (التقليد) لأن
 المجتهد لا يقلد مجتهدا بل
 يجتهد وجوبا بالأدلة

سنة بلا شك ولا امتنع ولا ضعف أو المار ادجاء من المسلمين صالوا إلى هذا المحراب ولم ينقل عن أحد
 منهم أنه طعن فيه فهذا هو الذي لا يجتهد في الجهم وتوحيده في التيام والتباس وقد عرفت في شرح
 المهذب بقوله في بلد كبير أو في قرية صغيرة يكره المار ونه بحيث لا يقرر فيه على الخطأ فلي شرط قر ونا وإنما
 شرط كثرة المار ون ذلك مرجع على العرف وقد يكفي في مثل ذلك سنة وقد يحتاج إلى أكثر بحسب كثرة
 مرور الناس بها قلته فالرجع إلى كثرة الناس لا إلى طول الزمن ويكفي الطعن من واحد إذا ذكره مستندا
 أو كان من أهل العلم بالميقات فذلك يخرجهم عن رتبة اليقين الذي لا يجتهد معه من صلى إلى محراب ثم تبين فقد
 شرط المذكور أي وهو مضي القرن والسنين الطعن لزومه إعادة لان واجبه حيث إذا اجتهد ولا يجوز
 له الاعتماد عليه كصريحه في شرح المهذب ومن واجبه الاجتهاد إذا صلى بدونه أعاد ويجب على الإنسان قبل
 الاقدام البحث عن وجود الشرط المذكور وإذا صلى قبله بدون اجتهاد لم تنعقد صلاته اه وسئل أئشاعا
 إذا شجاعة ببلدة عركل واحد منهم نحو خنسن سنة توهم يصلون إلى محراب زاوية كان على أعدا بأنهم
 يبلدهم وهم لا يعرفون أمضى عليه قرن أم لا وهل طعن فيه أحد أم لا ثم ورد عليه شخص يعرف الميقات
 فقال لهم هذا فاسد وأحدث لهم محرابا غيره فاعتزل يلزمهم اتباع قوله ويلزمهم إعادة مقاصد إلى الأول
 فأجاب بقوله خراب الزاوية المذكور فإن كان ببلدة كبيرة أو صغيرة كتر المار و جهلهم يسع فيها طعن
 فالصلاة لا يصحح وإن كانت صغيرة ولم يكره المار و جهلهم تصحح إلا بالاجتهاد ويتبع قول الميقاتي في تحريقه
 أن كان بارعا في معرفة وقته وقليل ما هم ولا يلزم إعادة ما تقدم من الصلوات اه وقوله لا يلزم إعادة ما تقدم من
 الصلوات في هذا انظر قلت تأمل في مع قوله فيما عرفت فتاويه الوجه إعادة وإذا صلى قبله بدون اجتهاد لم
 تنعقد صلاته امتنعوا وجوب إعادة هذا (قوله) وليس مثله ما نصبه العصاة) صريح في جواز الاجتهاد بمسنة

النهاية ويجوز الاعتقاد على بيت الارفة دخول الوقت والقبلة لا فادتم الظن بذلك كما يفيد الاجتهاد اذ في به
 والبرج جاته تعالى وهو ظاهر اه قال ع ش قوله مر لا فادتم الظن الخ قضيت ان بيت الارفة في مرتبة
 المجتهد وليس مراد الذل كان في مرتبة لحرم عليه العمل به ان قدر على الاجتهاد كما يحرم الانسحاب في المجتهد
 لكن تعبير يجوز الاجتهاد يشعر بأنه غير بين العمل به وبين الاجتهاد فيكون مرتبة بين الخبرين العلم
 وبين الاجتهاد ينبغي ان مرتبة بعد مرتبة الحرب المجتهدان ذلك بمنزلة الخبرين علم حتى لا يجوز الاجتهاد
 معجبه ولا غيرهما على ما مر اه واعتمد شيخنا والقلوب ان بيت الارفة في مرتبة الحرب المجتهد ويجوز
 الاجتهاد فيه اذ ما عتد ا بسرة لاجهة اه والى هذا ميل القلب والله اعلم **(قوله وأضعفها الخ)** قال الخطاب
 دلائل القلة في الاطوال والاعراض مع الدائرة الهندسية وغيرها من الاشكال الهندسية وغيرها
 والقطب والكوكب والشمس والقمر والرياح وهي أضعفها كما أن أقواها الاطوال والقمر والرياح ثم القطب
 انتهى اه كردى **(قوله وأقواها القطب الخ)** لعل باعتبار الامارات الظاهرة والمخسوة المبركة والعلوم
 أيضا بخلاف الامارات المخررة عند باب الهيئة فانه أضربا وأقرب إلى الصواب منه بكثير ولا يتأمل بمصرى
 عبارة الكردى وكان مرادهم بذلك بالنسبة للنجوم أو الولاية الشاهدة أو من حيث ان كثير الناس لا يعرفون
 الاطوال والاعراض والاقفاها أو من من القطب كما تقدم نفعان الخطاب اه **(قوله الشمال)** أى للزومه
 مكانه أبدا تقر بنا يخرج به الجنوبي فهو غير مرئي في أكثر البلاد فله في الاقفا كردى **(قوله وهو)**
 مشهور بعبارة النهاية والمعنى فلا وهو نجم صغير في نبات نعش الصغرى بين الفردين والجدى وكلهما
 سماه نجما ماورنه ولا اذ هو كقال السبكي وغيره ليس نجما وانما هو نقطة تدور على ما هاهنا الكواكب قريب
 النجم اه قال الكردى الفردان نجمان كبيران على عين الخط وهو رأسه الواقع في جانب المغرب فانه
 عين بالنظر الى الموجه الى القبلة والجدى بالتصغير نجم كبير على ساوا الخط وبين الجدى والفردن ثلاثة
 أنجم من كل جانب على هيئة القوس الموتر ويسمى الجدى القطب أيضا تقر به منتهى بالوئيد بغض الرجا
 اه **(قوله باختلاف الاقاليم)** أى السبعة التي هي قسم المعمور من الدنيا كردى **(قوله فبهمر)** أى
 وأوسط وفوق ورشد وديماط والاندلس والاسكندرية ونونس ونحوهم كردى **(قوله خلف اذنه اليسرى)**
 أى قدام أهل المدينة النبوية والقدره وبلبل وطرسوس ونحوهم يجعلونه مالا لا نحو الكتف
 وأهل الجزر ومطاطة وأزمينية والموصل ونحوهم يجعلونه على الخد الايمن وأهل البصرة وأصحاب فارس وكرمان ونحوهم
 يجعلونه على الاذن اليمنى وأهل الطائف وعرفات ومزدلفة ومنى وشرق اليمنى يجعلونه على الكتف الايمن
 كردى **(قوله باليمن)** أى باليمن **(قوله والكردى)** وأهل اليمن ومنه مدن وصناعه ووزيد وحضر موت
 ونحوهم يجعلونه بين العينين اه **(قوله وبالشم)** أى وحضر وحلب ونحوهم كردى **(قوله لنحو شم)**
 الخ أى كطلعتى **(قوله بزول الخ)** أى غابا نهاية قول المتن **(وصلى الخ)** أى عند ضيق الوقت
 لا عند استساعة قال في شرح العباب بل يصرو و ما دام الوقت متسعا كما قاله الامام وغيره وأقره الشافعي
 واعتراض المجموع والتفتيح عليه من حيث الخلاف لا الحكم خلافاً لهم فيه سم وفي النهاية والتفتيح
 ما وافقه قال ع ش قوله مر كما قاله الامام الخ معتمد قالو يمكن حمل كلام الامام ومن تبعه على ما اذا
 رجا والالتفات وكلام غيره على خلافه اه وقال الكردى على شرح بافضل ظاهر اطلاقه لا يجب عليه
 الصبر الى ضيق الوقت وهو مرجع التحفظ ظاهر كلام شيخ الاسلام والاضاح وأقره الحال الرسل في شرحه
 وانقضاء كلامه في شرح البهجة وصرح به الزيدى في حواشي المنهج واعتمد الطيالسى وقيد سم في
 شرح أى شجاع بما اذا ضاق الوقت قال كما يفيد ما فى الروضات صالها عن الامام وأقره ونقله هو والشورى
 في حواشي المنهج عن شرح الارشاد للشارح ومن مر وفي حواشيه المعجزة كفاقتا الطهورين
 أو بسرة في محراب المسجد الاقصى خلافا لما اتوه جميع من الطلبة **(قوله وصل)**

وأضعفها الريح وأقواها
 القطب الشمالى بثلاث
 القاف وهو مشهور وتختلف
 دلالاته باختلاف الاقاليم
 فبهمر يجعله المصلى خلف
 اذنه اليسرى وبالعراق وما
 وراء النهر خلف اذنه اليمنى
 وباليمن قبلته على يمينه
 اليسرى وبالشام وراءه وقيل
 يخبر في دمشق وما قاربها
 الى الشرق قليلا (وان تعبير)
 المجتهد فلم يظهر له شئ نحو
 شم أو تعارض أدلة (لم يخلد
 في الظاهر) وان شاق
 الوقت لانه يجتهد والتعبير
 عارض بزول عن قرب
 (وصلى)

ان جوز وال تخير صير لضيق الوقت والاصل اوله اه وفي الجبري عن المدابقي اعتماد كلام الحاي اه
قول المتن (كيف كان) وهل يجب عليه التزام ماصلى السه اُم لا فيمنظر والاقرب الاول له باختيار التزم
استقبله فلا يتركه الا لا يرجع غيره عليه عش (قوله وكذا لوضا الوقت) كذا في الر وض وظاهره وان
آخر بلا عذر سم (قوله) يؤدى ان ظهورنا الخ هذا يقتضى انه يصلى قبل ضيق الوقت فتأمل لكنه مخالف
لما بينه في شرح الارشاد والعباب لان ريدناه هذا على ما في المجموع والتتبع بنه على الوهم المذكور
فياسم سم (قوله بحث) الى قول المتن ومن عزي النهاية الاقوله ومعادة مع جماعة قوله وان لم يشارك
محل وكذا في المغنى الاقوله أى يحضر الى المتن (قوله بحث لم يكن الخ) اما اذا كان ذكر الدليل الاول فلا يجب
عليه تجديد الاجتهاد قطعاً معنى (قوله هذا ذكر) كذا في أصله رحمه الله تعالى فليحصر ويصرى أى ختمه بالنصب
بزيادة ألف كفى النهاية والمغنى شرح بافضل (قوله وسؤال المجتهد الخ) وظاهره انه لا عبرة بجوابه المستند
للاجتهاد السابق اذ لم يكن ذاكر الدليله سم عبارة المغنى وألقت في نحو الامعى اه قول المتن (لكل
صلاة تحضر الخ) هذا الخلاف يجرى في المغنى في الاحكام الشرعية وفي الشاهد اذ ذكرتم شاهد ما بعد طول
الزم أى عرفا وفي طلب التيمم الماء اذ لم ينتقل عن موضعه مرة اه عش (قوله رضى فرض عيني) ولا
يجب للنافذة خروجه منها لصلا الجنازة كفى التيمم معنى ونهاية (قوله ولو مندورة) ظاهره ان الصلحى مثلا
اذا نذرها يكتفى لها والاجتهاد واحد وان عدد سلاهما رضى عبارة عش وهل يجب تجديد الاجتهاد لكل
ركعتين اذا سلم منهما كالصلحى أو يفرق بينهما يصح الجمع فيه يتركعان باحرام واحد كاضحى فيكفى له
اجتهاد واحد وبين ما يجوز الاحرام فيه اكثر من ركعتين كالترابح فيجب فيه تجديد الاجتهاد لكل احرام
فيه منظر ولا يعدل الحاقه بما في التيمم فعلى مقدمه ايه الخ من أنه يكتفى للترابح واحد لا يجب تجديد
الاجتهاد ههنا سائر أيضاً كما هو صلا واحد والكلام في المندورة اه (قوله ومعادة) ظاهره ولو عجب
السلام من غير فاصل سم قال السيد البصري قوله ومعادة ليس في الاسنى والمغنى والنهاية اه وقال عش
قال ج ومعادة الخ وهو عليه فقهه يستثنان من عدم وجوب تجديد الاجتهاد للنافذة ويمكن توجيهه بان المعادة قبل
قبل بغير ضيقها وعدم جزمهم من قوم دفع القعدة أشبهت الفرائض فلم تلحق بالانوافل اه (قوله مع جماعة)
ينبئنى أوفرادى لفساد الاولى ثم رأيت في شرح الارشاد وبقي الوس اعادتها على انفراد الجريان قول
ببطلانها على ما يأتى في الجملة فهل يجدد لها أم لا لا يعدلها يجدد سم على ج اه عش وقوله ثم رأيت
في شرح الارشاد الخ وبقي في النهاية ما صرح بذلك أيضاً (قوله فلا اعتراض عليه) أى بان يقال قضية
التعبير بخضرت ان الكلام فيه لواجتهاد قبل دخول وقت صلاته من الجنس ثم دخل وقتها فخرج بذلك المندورة
والفائتة والمخاضرة اذا اجتهد وقتها وصلى فائتة بذلك الاجتهاد ثم اراد فعل المخاضرة فانه لم يصدق عليها ما
خضرت بعد الاجتهاد عش (قوله فالاجتهاد الثانى الخ) يمكن أن يقال في كيفية الاستدلال بالثانى امان
بوافق الاول فيقوى أو يخالفه ولا يكون الا لاوى أو وجب التخير وهو أيضاً مفيد للاحتمال على خلل الاول

كيف كان حرمة
الوقت وكذا لوضا الوقت
عن الاجتهاد (ويقتضى)
اذا ظهر له القسلة بعد
الوقت لانه نادى يؤدى ان
ظهرت له فيه (ويجب)
حيث لم يكن ذاكر الدليل
الاول (تجديد الاجتهاد)
وسؤال المجتهد حيث جوزنا
تقلبه (لكل صلاة) أى
فرض عيني مؤداة أو فائتة
ولو مندورة ومعادة مع
جماعة (تخضر) أى يحضر
فعلها بان يدخل وقتها فلا
اعتراض عليه (على الصريح)
وان لم يشارك بمحله سعيان
اصابة الحق ما يمكن لان
الظن الاول لا ثقة ببقائه
فالاجتهاد الثانى ان وافق
فهو زيادة والا فغوا بالبا
انما يكون لا قوى والاخذ
بالا قوى واجب

كيف كان أى عند ضيق الوقت لا عند اتساعه قال في شرح العباب بل يصير وجوب اتمامه بالوقت مستعسكاً
قوله الامام وغيره وادوا في الشك والاعتراض بالمجموع والتتبع عليه من حيث الخلاف لا الحجة خلافاً لنوهم
فيه وانما التيمم اول الوقت لتحقيق بجزءه من غير سببه لتقصير البتة بخلاف هذا (قوله وكذا لوضا
الوقت) كذا في الر وض وظاهره وان آخر بلا عذر سم (قوله) يؤدى ان ظهورنا الخ هذا يقتضى انه يصلى قبل
ضيق الوقت فتأمل لكنه مخالف لما بينه في شرح الارشاد والعباب لان ريدناه هذا على ما في المجموع
والتتبع بنه على الوهم المذكور وفياسم سم (قوله وسؤال المجتهد) وظاهره انه لا عبرة بجوابه المستند للاجتهاد
السابق اذ لم يكن ذاكر الدليله سم (قوله رضى فرض عيني) قال في الر وض لا للنافذة اه قال في شرحه ومنها صلا
الجنازة اه وظاهره انه يفعل للنافذة بذلك الاجتهاد وان مضى الوقت أو أوقات (قوله ومعادة) ظاهره ولو
عجب السلام من غير فاصل (قوله مع جماعة) ينبئنى أوفرادى لفساد الاولى ثم رأيت في شرح الارشاد سبب قوله

بسبب عدم الاطلاع على المعارض له فليتأمل بصرى قول المتن (ومن عجز عن الاجتهاد الخ) يتأمل هذامع
ما تقدم يعلم أن العالم بالفعل بادلته القبلية يتبع تقليده مطلقا وان كان التعلم فرض كفاية بتغيير العالم بالفعل
ينظر فيه فان كان التعلم فرض كفاية في حكمه لانه التقليد بلا قضاء وان كان فرض عين في حكمه وجب عليه
التعلم وامتنع التقليد فان قلنا لم يكف القضاة وعبارة الروضة ظاهرة في ذلك سم على ج اه رشدي
(قوله كاشي بصرى) الى قوله الان علفى النهاية والمعنى **(قوله ولا فاسق الخ)** أى ولا امر تكبح خاير المر وأجمع
السلامة من الفسق على الاقرب ع ش **(قوله ولا فاسق وكافر)** لعل صوابهما نصب **(قوله الان علمه)**
(الخ) ظاهره وجوع الضمير المستتر لواحد من الثلاثة المذكورة وان كان قضية كلام النهاية وجوعه للكافر
فقط عبرة به نعم قال الماوردى واستعلم مسلم من مشركه دلائل القبلة ووقع في قلبه صدق واجتهد لنفسه في
جوان القبلة ما يراه على في القبلة على اجتهاد نفسه وان قبل خبر المشرك في غير هاهنا قال الاذرى وما أظهرهم
فوافقوه عليه ونظر فيه الشاشي وقال اذ لم يقبل خبره في القبلة لا يقبل في أدلتها الآن ووافق عليها مسلم وسكون
نفسه الى خبره لا وجب أن يعول عليه الحكم اه وهذا هو المعتمد اه قال ع ش قوله مر وهذا هو
المعتمد أى قوله مر ونظر فيه الشاشي الخ اه وقال الرشدي قوله مر الآن ووافق عليها الخ لا يخفى ان
منه بل أولى ما اذا كان للمسلمين في ذلك اعمد مدونة كاهو الواقع وكان لا يستقل بفهمها فاقعته على فهم
معانها كافر فليس ذلك من محل النزاع اه **(قوله صيرته ملكة الخ)** يظهر أنه بحث على القواعد بالادلة
الدالة على جحها واستلزامها كان الحكم كذلك وان لم يحصل له ملكة فتأمل بصرى **(قوله وكلام الماوردى)**
الخالف الخ لعل مراده بالخالفان كلام الماوردى بقدر أنه اذا تعلم منه الدالة وقادته في العمل بمقتضاها كان
أخبره بان العلم اذا استقبلته واستدبرته على صفة كذا كانت مسنة بلا كسبة وهو على هذا التقدير ضعيف
اما اذا تعلم أصل الدالة منه ثم وصل بذلك الى استقرار اجها من الكتب واجتهاد في ذلك حتى صار له ملكة يتقدر
بها على معرفة صحيح الدالة من فاسدها لم يتبع عليه العمل بمقتضاها بل يجب عليه الاذنب وما يقرر بعلم
انه لا يخالف في ما ذكره الشارح مر وما ذكره ج ع ش قول المتن (عارفا) أى بخلاف غير العارف بتهامة
ومعنى **(قوله كالمعنى الخ)** عبارة النهاية والمعنى فاستلوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون اه **(قوله فان صلى الى)**
المتن في المعنى والى التنبيه في النهاية الى قوله وقال جمع وجو با **(قوله وان أصاب)** أماما صلا بالتقليد صادف
في القبلة أول شين له الخ لا إعادة عليه فيجب عليه إعادة السؤال للكل فرضه تنحصر بناعة على الخلاف
التقدم في تحديد الاجتهاد كاذ كره في الكفاية بتهامة ومعنى **(قوله مجتهدان)** ولو اتحد أحدهما وتعدد
الاخر قل من شأنهما مر سم على ج اه ع ش **(قوله أخذ يقول)** أعلمها الخ قال في شرح الارشاد
فان كان أحدهما أو ثلثي الاخر أعلم فالتظاهر استواؤهما الى آخره اه وفي شرح العباب فالاولى تقديم
الاولى الخ اه سم على ج وهو المعتمد بى ما لو اختلف عليه فخير ان من علم وأما هو بمنزلة كان قاله شخص
القطب في هذا الموضع يكون أمامل وقال الآخر يكون خاف أذنك اليسرى مثلا فهل يأخذ بقول أحدهما
كالمجتهدين أو بساقتان عنده فيه نظر ولعل الشاشي أقرب ع ش بخلاف **(قوله ند الخ)** عبارة الغفر
ندبا كفى الشرح الكبير للرافعي وجو با كفى الصغير له قال بعض المتأخرين وهو الاشومونقه في الكفاية
عن نص الام فان استوى بخير وقيل يصلى مرتين اه **(قوله وقال جمع وجو با)** لكن المعتمد التغيير وهو

(ومن عجز عن الاجتهاد وتعلم
الادلة) وهي كثيرة فيها
قصايف متعددة (كاشي)
بصرى أو بصرى (قلد) وجو با
(نقطة) في الرواية كملته لا غير
مكثرا ولا فاسق وكافر الا
علمه قواعد صيرته ملكة
يعلم القبلة بحيث يمكنه أن
يعرفن عابها وان نسي تلك
القواعد كاهو ظاهر وكلام
الماوردى الخالف لذلك
ضعيف (عارفا) بالادلة
كالمعنى في الاحكام يتلد
مجتهدا فيها فان صلى بلا
تقليد قضى وان أصابوا
اختلف عليه مجتهدان
أخذ بقول أعلمهما أو وثقهما
ندبا وقال جمع وجو با

(وان قدرد) على فعل
الادلة (فلا يصح وجوب
التعلم) عند الظواهر
دون دقائمه ان كان بعض
أراد اسفرا بقل فيه
العارفون وليس بين قرى
مقار بينهما بحار بمتعددة
كلها مظهر لكثرة الاشياء
حيث ذم ندره من جميع
السبب يحصل من بعض
وسفر بكثر عارفه أو بين
قرى كذلك بان سهل عادة
روية عارفه وأجوابه معتد
قبله في الوقت فان التعلم
حيث فرض كفاية فبلى
بالقليل ولا يفتى وإنما
وجب تعلم بقية الشروط
عنا مطلقاً لأنه لم ينقل أنه
صلى الله عليه وسلم والسلف
بعده أئمة أجداد الناس
بذلك مطلقاً بخلاف بقية
الشروط (فتبينه) الحلق
الحضر بالسفر فما ذكر
ظاهر وتفرقهم بينهم انما
هي باعتبار غلبه توجده
العارة أو ما يقوم مقامه
في الحضر دون السفر وإذا
لزمه التعلم عناءه بتركه
(فحرم التقليد) وان ضاق
الوقت عن تعلمه فبلى على
حسب حاله ويقضى (ومن
صلى بالاجتهاد) منه ومن
مقلده (فتبينه) هو وأمقلده
(الخطأ) معناه لو غنى أو
بسرعة فاشهد الكعبة أو
نحو الحجاب السابق أو
بالخيار فتبين أحد هذين
فالقول بأنه غايته بقرى
مكة ممنوع (فتبينه) ان بان

الذي جرى عليه الشاوع حتى كتبوه وكذا غيرهم المتأخرين ثم تقليد الاوثق والاعلم عنده أولى كرى قول
المن (وان قدرد) أى المكلف نهاية ومعنى (قوله) دون دقائمه (صديق بما اذا تمكن من تعلمه) دون
الظواهر وعدم وجوبها حيث دخل تأمل بصري ومظهر أن ماصوهم من فرض الحال (قوله) بقل فيه (الحال)
أى الحضر أو السفر عبارة سم قوله يقل فيه العارفون راجع أيضاً للحضر كابد علمه ما يأتى اه وعبارة
النهاية وينبغى أن يلحق بالسافر أى في وجوب التعلم عن أصحاب الحليم والتبعة اذا قلوا كذا من قطن بموضع
بعيد من بادية أو قرية أو نحو ذلك اه (قوله) وليس الخ (الظواهر) راجع للسفر فقط كما هو صريح قول
النهاية ولو سافر من قرية إلى أخرى قريبة بحيث يقطع المسافة قبل خروج وقت الصلاة فهو كالحضر كما
استظهره الشيخ اه (قوله) وسفر) الواو بمعنى أو (قوله) بخار ببالخ) أى أعارفون (قوله) بكثر عارفه
ينبغى أن المراد بالكثره أن يكون في المركب أى والحضر يجتمع متفرقة فيسهل على كل من أراد
السؤال عن القبلة وجود واحد منهم من غير مشقة فهو يتحصل في قصده عيش عبارة البصري قال سم
على المنهج لو كان في السفر عارف فبلى وقا علينا الطلاب وجواز السفر من غير تعلم ندرته انتهى
وقد يقال هو متجه من سفر المركب بحيث يسهل مراجعته فينبغى اناطة الحكم بقدر الحاجة ثم رأته في فتح
الاجود قال بحيث تسهل مراجعته فتبينه قبل خروج الوقت فيما يظهر انتهى اه وعبارة المذكورين
حاشي لا يباح للشارع قضية كلام السبكرانه لا يمتثل ثلاثون وجهان الواحد قد عوت أو يقطع بخلاف
الثلاثة فان الغالبية بعضهم الى انقطاع السفر اه (قوله) وانما وجب الخ (الاول) وانما لم يجب عنا
مطلقاً كبقية الشرط ولا نه الخ (قوله) مطلقاً) أى سافر وحضر اقل به العارفون أو كثر اه (قوله) بذلك
أى يعلم أنه القبل (مطلقاً) أى سافر وحضر اه (قوله) فتبينه) الى قول المن ومن صلى في المغنى والنهاية
ما وافقه قول المتن (فحرم التقليد) فان قلنا لزمه القضاء بما يتوهم (قوله) فبلى بشرط
التأخير لنسب الوقت بان لا يبق الاقتران الصلاة كفى التخيير على ما تقدم أو يفرق سم وكلام النهاية كالمرج
في الاشتراط وكذا المغنى عبارة فحرم التقليد ضاق الوقت عن التعلم أو اتسع فان ضاق صلى كيف كان
ووجب عمله لإعادة والى ان لا يجب عليه التعلم بخصوصه بل هو فرض كفاية فحرم ذلك التقليد وبقي
ما يباح به اه (قوله) منه) الى قوله وتخرج بالأعلم في النهاية والمغنى ما يفيد الاول لكنه الى أما اذا (قوله)
معنا) خرج به الميم كفى الصلاة في الجهات أربع بوجهاً فلا إعادة فيها كسابقه معنى واسع ونهاية
(قوله) بعشادة الكعبة الخ) عبارة النهاية والمغنى والمراد باليقين ما يعتن مع الاجتهاد فيدخل فيه خبر
العدل عن عيان اه (قوله) أو نحو الحجاب الخ) محله في غير محار به صلى الله عليه وسلم فيما اذا تبين ان
الحرب مخالفاً لصلى السجدة لاعتق أو بسرة فيما يظهر لما تقرر وأنه الاجتهاد فيها في الحجاب المذكور
بصري وقد مر نفع النهاية والمغنى ما يفيد (قوله) أو بخارج الخ) في فادته اليقين نظر ثم يفيد مع
قرينة وقد راد باليقين هنا ما يشمل ما في حكمه سم قول المتن (قضى) أى ثبت في نفسه وانما لا يبعد بالنقل
عند ظهور الصواب فظهر لغيره الصواب وضاق الوقت صلى لحمة الوقت كالتهجرش يرى اه بحجى قول
المن (في الاظهر) والثاني لا يقضى له ترك القبلة بعد فاشه تركها في حال القتال ونقله التزمين من
أكثر أهل العلم واختاره المرفعى (قوله) وسواء الخ) عطف على قوله ان بان الخ فانه بمعنى سواء بان في الوقت
والاخر غير الظاهر واستؤدهم الخ اه وفي شرح العباد فالاول تقديم الاوثق الخ اه (قوله) بقل
فيه العارفون) راجع أيضاً للحضر كابد علمه ما يأتى (قوله) عنا) قال في الروضة فان قلنا ليس بفرض عين
صلى بالقليل ولا يقضى كالأعيان وان قلنا فرض عين لم يجز التقليد فان قلنا يقضى لتقصيرهم وان ضاق الوقت عن
التعلم فهو كالعلم اذا تخير وتقدم الخلاف فيه اه فهل بشرط التأخير لنسب الوقت بان لا يبق الاقتران
الصلاة كفى التخيير على ما تقدم أو يفرق فيه نظر (قوله) مغنى) عبارة الروض ان تعين الخطأ قال في شرحه
وتخرج بتعين الخطأ أهمه كفى الصلاة في الجهات بوجهاً فلا إعادة فيها كما مر اه (قوله) أو بخارج

له بعد الوقت والأعاديه وجوبها في (الابظهر) كالحلق كبحر النيص بخلاف حكمه سواء أيقن بالصواب أم لا بل كنه انما يفعل

المغضى اذا تبين الصواب أو ظنه، أما إذا لم يتبين الخطأ فلا قضاء حزم أو ان ظنه باجتهاد لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد وعلى الظاهر (فلا يتقنه فيها) ولو بمنزلة أو سراً كان (٥٠٤) بأخبار نفقة عن علم كياياني (وجوب استئناها) لعدم الاعتداد بما مضى وخرج يتبين الخطأ ظنه

أو بعده (قوله المغضى) أى أو العادة سم قول المتن (فيها) أى الصلاة النهائية (قوله كياياني) أى فى قوله وبأخبار عن اجتهاد اخبار عن عيان الخ قول المتن (وجوب استئناها) أى استسقر وجوب استئناها فى ذمته لكن لا يفعلها إلا بعد ظهور الصواب ع (قوله ظنه) أى باجتهاد قول المتن (وان تغير اجتهاده الخ) ولو دخل فى الصلاة باجتهاد فعمى فيها أو تهاول أو عاده فان دار أو أداره غيره عن تلك الجهة استأنف باجتهاد غيره نقله فى المجموع عن نص الام ومنه يؤخذ أنه يجب إعادة الاجتهاد للعرض الواحد اذا فسدت نهاية (قوله به) أى الصواب (قوله لكن بشرط مقارنة ظهوره الخ) ينبغى أن المراد بالمقارنة ما هو الاعم من المقارنة حقيقة أو حكماً بان لم يفسد قبل ظهور الصواب ما يسرع ككأنه تردى فى البئر أو زال تردده فوراً وكأنه انصرف عن القبلة تسبباً أو داراً به السقنة أو غير ذلك حيث لا تبطل صلاته بعوده فوراً ع (قوله على التعمد الخ) وفاك المعنى والنهاية وزاد الثانى وبؤ بدلالة أى التنصيص بين كونه فيها وفى خارجها بل هو من أقراءه قول المجموع عن الام والتفانى للاصحاب لو دخل فى الصلاة باجتهاد ثم شك ولم يترجحه لجهة أو تهاول إلى جهة ولا عاده اه وكذا فى سم عن الاسنى (قوله كاسم) أى قبيل قول المصنف وان قدر الخ (قوله لانه هنا التزم الخ) قد يقتضى هذا انعكاس الحكم لان فضيلة التزام جهة خصوصاً فى الصلاة التي ينبغى احترامها أن لا يثبت تغيرها مطلقاً بخلافه قبل الالتزام سم أى وما ذكر من الفرق انما يظهر فى صورة المساواة كفى النهاية والمغنى عبارتها فان استمر باليمن فى صلاة تغير بينهما لم يضر به أحد هما على الآخر وقها وجوب العمل بالأول ويقرق بينهما بانه التزم بدخوله فيها جهة فلا يتحول إلا بارجح مع أن التحول فعل أجنبي لا يناسب الصلاة فلا يحططها اه (قوله مطلقاً) أى مع الرخاء والمساواة (قوله فكان للناس الخ) أى لاسمها مع المساواة (قوله لانه) حقاً انه يذكر قبيل التزام الخ (قوله بالجري الخ) متعلق بالتزام الخ (قوله من هو مقتضى الخ) أى بخلاف الأول والثلى والمنسكوك فيه (قوله وبأخبار الخ) عطف على قوله بالاخر الخ (قوله كالقطب) قد يقال لانه فائدة على هذا الا بالنسبة لغيره فبذلك يشك فى الاستدلال بالقطب وجدته فيها باجتهاد وهو لا يقلدون تعريفك فبجمع قوله الا فى وان كان مقوله أرحح لا يقال يمكن فرضه فيها إذ أخبر به بالقطب وبلاتولم يكن عراً فها قبل ذلك لاننا نقول المثل للتعلم كالعارف فى امتناع التقليد نعم ان فرض طر التاهل له فى أثناء الصلاة لم يعدوان كان نادر الوقوع سديع (قوله قبلها) أى الصلاة (قوله وبين مام) أى من قوله وان اختلف عليه لم يجدان الخ سم (قوله ثم بعينه) اعتمده مر اه سم (قوله وما لتغير الخ) * (فروع) * واجتهاد اثنتان فى القبلة واتفق واجتهادهما واقتدى أحدهما بالآخر فتغير اجتهاد واحد منهما الزم الانحراف الى الجهة الثانية ونوى المأموم المغاورة وان اختلفا تامنا وتبنا سر أو ذلك عرفت مغاورة المأموم أى فلا تقونه فضيلة الجساعة ولو قيل لا يعي وهو فى صلاته صلاتك الى الشمس وهو يعلم ان قبلته غير هاستأنف لبطان تقليد الاول بذلك وان أبصر وهو فى أثناءها وعلم انه على الاصابة للقبلة فحجراً أو نجماً أو غير مقتاة أو غيرها أو على الخطأ أو تردد بطلت طلى الاصابة وان ظن الصواب غير ما تعرف الى ما ظنه ولو قال يجتهد لقلده وهو فى صلاة أو خطا بل فلان والمجهد الثانى أعرف عنده من الاول أو أكثر عداله كاتقضاء كلام الرضا وأقاله أثبت على الخطأ قطعاً وان لم يكن أعرفه عنده من الاول تحول ان بان له الصواب بمقارنة القول بان أخبر الخ) فى افاذه اليقين نظر نعم قد يفيد مع قرينة قوله راد باليقين هنا يشمل ما فى حكمه (قوله المغضى) أى أو العمد (قوله على التعمد) اعتمده أيضاً مر قال فى الرض ورض طر أعلى المجتهد فى أثناء الصلاة شك لم يؤثر قال فى شرحه ذم من زبانه وانه فى المجموع عن نص الام واتفق للاصحاب اه (قوله لانه هنا التزم جهة الخ) قد يقتضى هذا انعكاس الحكم لان فضيلة التزام جهة خصوصاً فى الصلاة التي ينبغى احترامها أن لا يثبت تغيرها مطلقاً بخلافه قبل الالتزام وفى الرض ولو قال يجتهد لقلده وهو فى الصلاة أو خطا بل فلان

قضى تفصيل مذكور فى قوله (وان تغير اجتهاده) ثانياً فيها الى أرحح ان ظهر له الصواب فى جهة أخرى أو أخبره عن اجتهاده اعلم عنده من مقلده (عمل ثالثاً) وجوب لانه الصواب فى ظنه لكن بشرط مقارنة ظهوره لظاهر والخطا والا يثبت لغيره من جهة أخرى غير قبلة محسوبة بما لو كان اجتهاده الثانى أضعف فكالعدم وكذا المساوى على التعمد بخلاف المجموع وغيره واطلاقاً لجمهور وجوب التحول لمجول على ما اذا كان الثانى أضعف وخرج بالأعم عنده الا دون والمثل والمنسكوك فيه وانما لم يجب الانحياز قبل الافضل ابتداء كس لانه هذا التزم جهة بدخوله فى الصلاة لها فلا يتحول عنها الى أخرى الا بارجح بخلافه قبلها فخصير مطلقاً فان قلت غاية الالتزام لجهة أنه يستمر عليها لانه بفصول لغيرها ولو أرحح فكان المناسب تخيره هنا كلاً ابتداء فقلت لاراد الالتزام لجهة أنه بدخوله فى الصلاة الجبهة التزم ترجيح أحد الظنين بالجري عليه بالفعل فاذا أخبره من هو مظنة لكون الصواب مع لزمه الرجوع اليه وقبلها لم ياتزم شيئاً فبقى على تخيره

وبأخبار عن اجتهاد اخبار عن عيان كالقطب فوجب قطعهها وان كان مقوله أرحح يقول فيها ولو تغير قبلها فان تبين الخطأ به اعتمد الصواب وان ظنه وظن صواب جهة أخرى اعتمد أى دليلين عنده ويغير بينه

بها

بهو بالخطأ مع البطلان تقليد الاول بقوله من هو أو يحتمل في الاولى بقطع القاطع في الثانية فلو كان الاول
أيضاً في الثانية قطع بان الصواب ما ذكره ولم يكن الثاني أعلم بغيره فان لم يكن الصواب مقارناً بطلت صلاته وان
بأنه الصواب عن قرب نهاية معنى وقوله ما لو قال يستحب تأجيل الخ في سم بعد ذكره عن الر وض مائه
قال في شرحه ونحوه وقوله وهو في الصلاة ما لو قاله قبلها فالظاهر أن حكمه كما هو اه أي من التغيير وفيه نظر
لأنه اذا وجب الأخذ بقوله في الصلاة تغار جهاً أولى ويقارن ما به ليس هناك دعوى أحد المجتهدين
الخطأ على الآخر ولا دعوى الخطأ مطلقاً انتهى وعقبه الكردى بقوله لكن الذي اعتمدته الشارح والجلال
الرملي وغيرهماوافقة شيخ الاسلام فراجع الاصل ان أردته اه (قوله كما هو) أي في المتن (قوله لان
الاجتهاد) الى قوله وقيل في النهاية والمعنى (قوله والتعليل الخ) وهو عدم نقض اجتهاد باجتهاد آخر كردى

وهو أي المجتهد الثاني أعرف عنده من الاول أو قال أنت على الخطأ قطعاً وان لم يكن أعرف عنده من الاول
تحول أي ان بان له الصواب مقارناً أي للقول والابطال صلاته اه قال في شرحه ونحوه وقوله وهو في الصلاة
ما لو قال ذلك بعدها فلا تنزيم الاعادة وما لو قاله قبلها فالظاهر أن حكمه كما هو قبل الفرع لكن
في التهمة بعمل بقول الاوثق فان تساوى الاستخفاف والثاقف لم يجد فتكمه تغير فصلي كيف
اتفق ويعيد اه وأراد بقوله ما هو قبل الفرع قول الر وض وشرحه فلو
اختلف عليه في الاجتهاد اثنتان قلد من شاء منهما لكن الاكل
أي الاوثق والاكل عنده أولى الخ اه وفيه أيضاً نظر
لأنه اذا وجب الأخذ بقوله في الصلاة تغار جهاً
أولى (قوله وبين ما هو) أي من قوله
وان اختلف عليه بمجتهدان
الخ (قوله ثم يعيد)
اعتمده
م د

وبين ما هو في الاعمال بان
الظن المستند لفعل النفس
أقوى من المستند للغير فان
تساوى التغيير زاد البعوى ثم
بعد تردد حاله اشروع
وما لو تغير بعدها فلا أثر له
الان ينقض الخطأ كما هو
(ولا تفته) لما فعله أولاً
لان الاجتهاد لا ينقض
بالاجتهاد والخطأ غير معين
وأراد بالقضاء ما يشمل
الاعادة (حق لو صلى أربع
ركعات) بنسبة واحدة
(لأربع جهات بالاجتهاد)
أربع مرات بان ظهر له
الصواب في كل مقدار الخطأ
وكان الثاني أقوى من الاول
(فلا قضاء) لان كل واحدة
مؤداة باجتهاد ولم تبين
فيها الخطأ وقيل بقضي
لاشتمال صلاته على الخطأ
فقط فليس هناك نقض اجتهاد
باجتهاد واختاره جمع
لظهور مدركه والتعليل
انما يتضح في أربع صلوات

*) (ثم الجزء الاول و يليه الجزء الثاني أولاً بابصفة الصلاة) *

* (فهو سب الجزء الاول من حاشيتي العلامةين الشيخ عبد الجيد الشرواني والعلامة ابن قاسم العبادي على
نقطة المحتاج بشرح المنهاج للعلامة شهاب الدين احمد بن حجر الهيتمي المستكرهه) الله تعالى *

صفحة

خطبة الكتاب	٢
كتاب الطهارة	٦١
باب اسباب الحدث	١٢٧
فصل في آداب قاضي الحاجة	١٥٧
باب الوضوء	١٨٥
باب مسح الخف	٢٤٢
باب الغسل	٢٥٧
باب النجاسة وازالتها	٢٨٦
باب التيمم	٣٢٤
فصل في اركان التيمم	٣٥٢
باب الحيض	٣٨٣
فصل في احكام المستحاضات	٣٩٨
كتاب الصلاة	٤١٤
فصل فيمن تلزمه الصلاة ادعوه قضا وتوايها	٤٤٥
فصل في الاذان والاقامة	٤٥٩
فصل في استقبال القبلة	٤٨٣

(تمت)

Bibliotheca Alexandrina



0632832